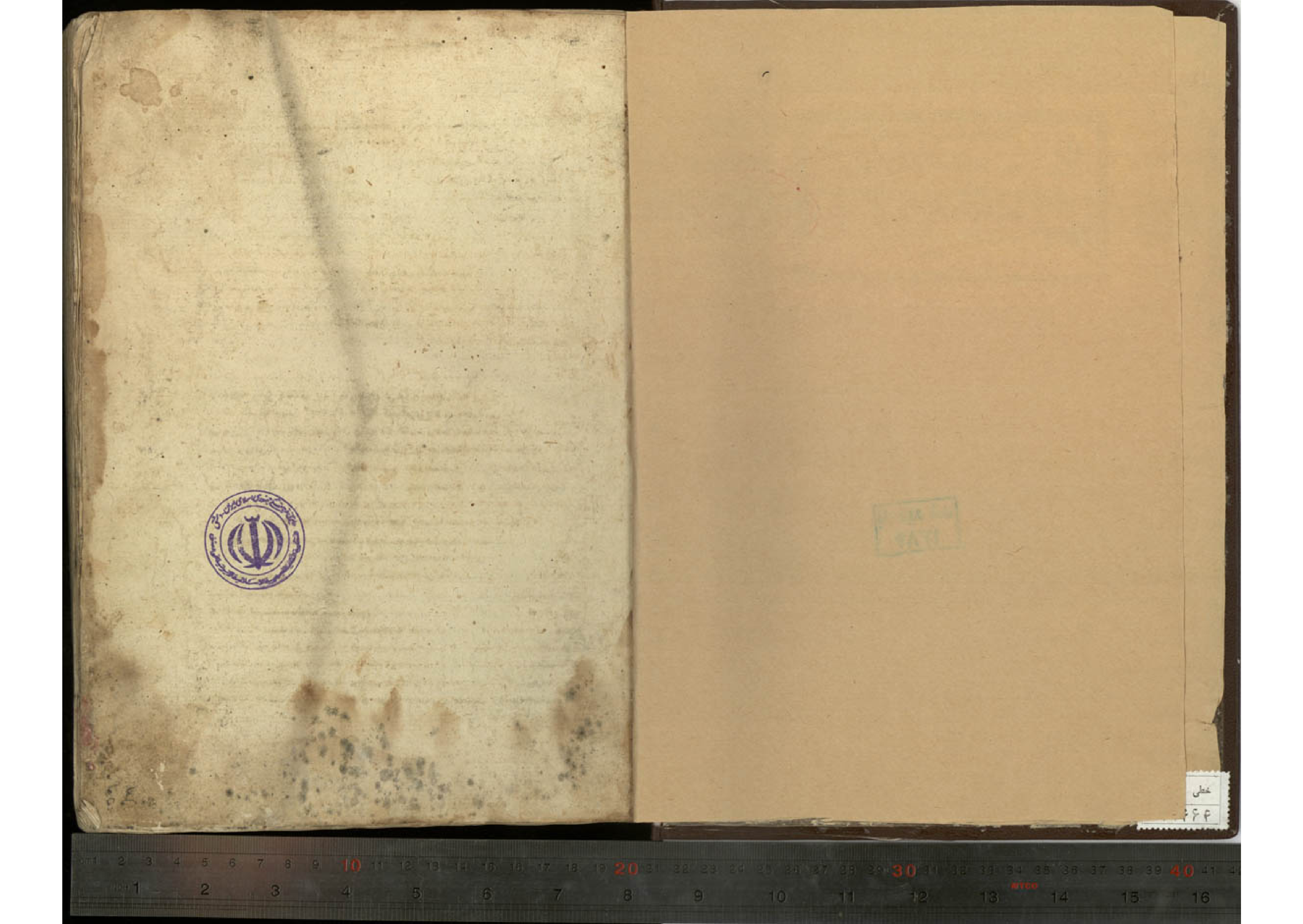






بسم الله الرحمن الرحيم

للسيوطي

الاشباه والنظائر النحوية رحمة الله عليه

ملك محمد تقي
ابن محمد زين
العاملي

للشيخ العلامة الحبر الفهامة الشيخ عبد الله الدنوشري مادحا كتاب الاشباه والنظائر حين اقراه

بمينا انما الاشباه سفر • لقد جمع الغرايب والعجايب
فنون سبعة فيه تجلت • تسير كانها السبع الكواكب
فنظائر ما لها ابدا نظير • بديعات رفيعات المراتب
رياض مثمرات مزهرات • ابيحت للاعاجم والاعارب

وله ايضا

هذا كتاب بالحقايق ينطق • وعبير نغمة انه هو يعبق
هو ذو فنون سبعة قد اشرقت • سيارة والحوّ منها يشرق
فالمغرب من مشرق هو سابر • يصبوا اليه مغرب ومشرق
فعوايد الاشباه لا اشبه لها • كثرا بما انوارها تتالق
هذي النظاير لا نظير لحسنها • كل النواظر للنظاير ترمق
يا صاح انك صادق في مدحه • ان قلت بحر فوايد تتدفق
لا زمه يا من تنزل المنى • فعليه ارباب العلا الطبقوا

للعلامة الدنوشري
انما الكتب النظاير • كنز علم حوى جميع الجواهر
البحر في بابه لنظائر علم • فيه كم طالب نفيس الذخاير
فاقتنيه لا النظاير فيه • جمعته من العلوم الجواهر

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأنصاره وآله
سبحان الله المنزه عن الأشباه والنظائر، والحمد لله المتفضل بغفران الكبائر والصغائر،
ولا إله إلا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمائر، والله أكبر من أن يضاف إليه سمة
حدث أو يحاط بإشارة مشير أو عبارة عابر، ولا حول ولا قوة إلا بالله في جميع الموارد والمصادر،
والصلاة والسلام على رسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المنسوب إليه جموع الفضائل
والمفاخر، المذكور في كتاب الله بأشرف الأسماء والألقاب والنعوت والمآثر، وعلى آله الطيبين
الأطايب وصحبه النجوم الزواهر، أما بعد فإن فنون العربية على اختلاف أنواعها هي
أول فنوني ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سمري وسجوفي، طالما أسهرت في تتبع
شواردها عيوني وأعملت فيها بدني وإعمال المجد ما بين تحليه وسجري وبدني وظنوني، ولم أزل
من زمن الطلب أعتني بكتبها قديماً وحديثاً وأسعى في تحصيل ما دثر منها سعياً حثيثاً إلى أن
وقفت منها على الجم الغفير، وأحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملاً بحيث لم يفتني منه سوى
النزر اليسير، وألفت فيها الكتب المطولة والمختصرة، وعلقت التعاليق ما بين أصول وتذكرة،
واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم وإحياء ما دثر من معالمهم وما رووه أو روي عنهم وما تفرد
به الواحد من المذاهب والأقوال ضعفه الناس أو قووه، وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس
خلفائهم وأمرائهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ومعارضات ومسايرات
وفتاوى ومراسلات ومعاياة ومحاجاة وقواعد ومناظيم وضوابط وتقاسيم وفوائد
وفرائد وغرائب وشوارد، حتى اجتمع عندي من ذلك جمل ودونتها رزماً لا أبالغ ولا أفوت
وفرجل، وكان مما سودت من ذلك كتاب طريف لم أسبق إلى مثله وديوان منيف لم ينسج ناسج على
شكله، ضمنته القواعد النحوية دون الأشباه والنظائر وخرجت عليها الفروع السائرة
سير المثل السائر، وأودعته من الضوابط والاستثناءات جملاً جيدة، ونظمت في سلكه
من النوادر الغريبة والألغاز كل فريدة، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه إلى الإلحاق،
سوّد بتسطير جميع ما أرصد له من بياض الأوراق فحبسته بضع عشرة سنة وحرم منه
الكاتبون والمطالعون، ثم قدر الله تعالى أنه أصيب بفقد، فإنا لله وإنا إليه راجعون،
فاستخرت الله تعالى في إعادة تأليفه ثانياً والعود أحمد إن شاء الله تعالى، وعزمت على تجريده
طالباً من الله سبحانه المعونة فهو أجل من في المهمات يقصد، واعلم أن الحامل لي على تأليف ذلك
الكتاب الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه
والنحو من كتب الأشباه والنظائر، وقد ذكر الإمام بدر الدين الزركشي في أول قواعده أن الفقه
أنواع أحدها معرفة أحكام الحوادث نصاً واستنباطاً، وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم
المبسوطة على مختصر المزني، الثاني معرفة الجمع والفرق، ومن أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي
محمد الجويني، الثالث بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد، وأحسن شيء فيه كتاب
السلسلة للجويني، وقد اختصره الشيخ شمس الدين بن القماح، وقد يقوى التسلسل ... الشيء على الشيء
ولهذا قال الرافعي في مثله وهذه سلسلة طولها الشيخ، الرابع المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها
تنقيح الأذهان، الخامس المغالطات، السادس الممتحنات، السابع الألغاز، الثامن الحيل وقد صنف فيه

ابو

٢

أبو بكر الصيرفي وابن سراقة وأبو حاتم القزويني وغيرهم، التاسع معرفة الأفراد وهو معرفة ما
لكل من الأصحاب من الأوجه الغريبة، وهذا يعرف من كتب الطبقات، العاشر معرفة الضوابط
التي تجمع جموعاً والقواعد التي ترد إليها أصولاً وفروعاً، وهذا أنفعها وأعمها وأكملها وأتمها،
وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد، وهو أصول الفقه على الحقيقة. انتهى. وهذه
الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب الأشباه والنظائر للقاضي تاج الدين السبكي ولم تجتمع
في كتاب سواه، وأما قواعد الزركشي فليس فيه إلا القواعد مرتبة على حروف المعجم، وكتاب الأشباه
والنظائر للإمام صدر الدين بن الوكيل دونهما بكثير، وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن
الوكيل بإشارة والده له في ذلك كما ذكره في خطبته، وأول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ
الإسلام عز الدين بن عبد السلام في قواعده الكبرى والصغرى، وألف الإمام جمال الدين الإسنوي
كتاباً في الأشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة، وهو صغير جداً نحو خمس كراريس مرتب على
الأبواب، وله كتابان في قسمين من النوع وهو التمهيد في تخريج الفروع الفقهية على القواعد
الأصولية، والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، وهذان القسمان
مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي، وألف الإمام سراج الدين بن الملقن كتاب الأشباه
والنظائر مرتباً على أسلوب آخر يعرف من مراجعته. وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده
في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه فإنه جامع لأكثر الأقسام، وصدره
يشبه قواعد الزركشي من حيث أن قواعده مرتبة على حروف المعجم، وقد قال الكمال أبو البركات
عبد الرحمن بن محمد الأنباري في كتابه نزهة الألبا في طبقات الأدبا: علوم الأدب ثمانية
اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم،
وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس
وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول
الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول
من منقول. وقال الزركشي في أول قواعده: كان بعض المشايخ يقول العلوم ثلاثة: علم نضج وما
احترق وهو علم النحو والأصول، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج
واحترق وهو علم الفقه والحديث. انتهى. وهذا الكتاب بحمد الله تعالى مشتمل على سبعة
فنون. الأول فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع، وهو مرتب على حروف
المعجم، وهو معظم الكتاب ومهمه، وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق وأشبعت
القول فيه، وأوردت في ضمن كل قاعدة ما لأئمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتعقيب
واعتراض وانتقاد وجواب وإيراد، وطرزتها بجامع ... من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية
والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروية وحشوتها بالفوائد
ونظمت في سلكها فرائد القلائد. الثاني فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات، وهو
مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط ببابه، وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعدة،
لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد، وقد تخص القاعدة بالباب
وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته، وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا

وهذا ايضا يذكر في هذا الفن لا في الفن الاول وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا من
الفنون بعده ولا اقتضا الحال ذلك **الثالث** في بناء المسائل بعضها على بعض وقد الفت فيه
قديما تاليفا لطيفا فسمي بالسلسلة كما سمى الجويني تاليفه في الفقه بذلك والعلامة الزركشي
كتابا في الاصول كذلك وسماه سلاسل الذهب **الرابع** في الجمع والفرق **الخامس** في الالغاز
والاحاجي والمطارحات والممتحنات وجمعتها كلها في فن لانها متقاربة كما اشار اليها الاسنوي
في اول الالغاز **السادس** في المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات
والفتاوي والواقعات والمراسلات والمكاتبات **السابع** في الافراد والغرايب وقد افردت
كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تاليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب الاشباه
والنظاير فدونك مولفا تشد اليه الرحال وتتنافس في تحصيله فحول الرجال والى الله سبحانه
الضراعة ان ييسر لي فيه نية صحيحة وان يمن فيه بالتوفيق للاخلاص ولا يضيع ما بذلته
فيه من تعب الجسد والقريحة فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يرد داعيه **قال** ابو القاسم الزجاجي
في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني
يعقوب بن اسحاق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود
الدولي قال دخلت على علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فرايته مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكر
يا امير المومنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت
ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الي صحيفة
فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما
انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه
ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشيا ثلاثة ظاهر ومضمر وشي ليس بظاهر ولا مضمر
وانما تتفاضل العلما في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشيا وعرضتها
عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن
فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها قال ابن عساكر في تاريخه
كان ابو اسحاق بن عقيل النحوي المعروف بابن المكبري يذكر ان عنده تعليقة ابي الاسود الدولي
التي القاها عليه علي بن ابي طالب وكان كثيرا ما يعدنا اصحاب الحديث الى ان دفعها الى
الفقيه ابي العباس احمد بن منصور المالكي وكتبها عنه وسمعها منه في سنة ست وستين
واربعمائة واذا به قد ركب عليها اسنادا لا حقيقة له وصورته قال ابو اسحاق ابرهيم بن
عقيل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثني يحيى بن ابي بكير
الكرماني حدثني اسرايل عن محمد بن عبد الله بن ابي رافع عن ابيه حدثنا ابو عبد الله محمد بن
عبيد الله بن الحسن بن عباس عن عمه عن عبيد الله بن ابي رافع ان ابا الاسود الدولي دخل
على علي بن ابي طالب رضي الله عنه وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك بينت لابي العباس احمد
ابن منصور ان يحيى ابن ابي بكير الكرماني مات سنة ثمانية ومائتين فجعل ابراهيم بن عقيل
هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابي بكير رجلا واحدا وهذه التي سماها التعليقة هي في اول امالي
الزجاجي نحو من عشرة اسطر فجعلها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى **فن القواعد**

والاصول

والاصول العامة وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظاير ولا يحتاج الى افراده
بخطبة اكتفا بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمى بالمصاعد العلية في القواعد
النحوية **حرف الهمزة الاتباع** هو انواع فمنه **اتباع** حركة اخر الكلمة المعرب لحركة اول
الكلمة بعدها كقراة من قرا الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام **واتباع** حركة اول الكلمة
لحركة اخر الكلمة قبلها كقراة من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا لحركة الدال **واتباع** حركة الحرف
الذي قبل اخر الاسم المعرب بحركة الاعراب في الاخر وذلك في امري وابنم فان الراء والنون
يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو ان امرؤ هلك ما كان ابوك امرا سوء لكل امري منهم
وكذا ابنم ولا ثالث لهما في اتباع العين للام **واتباع** حركة الفا للام وذلك في مري وفم
خاصة فان الميم والفا يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات فيقال هذا مُرءٌ
وفُمٌ ورايت مَرءا وفَما ونظرت الى مِرءٍ وفِمٍ ولا ثالث لهما واتباع حركة اللام للفا في المضاعف
من المضارع المجزوم والامر اذا لم يفك الادغام فيهما في بعض اللغات فيقال عضَّ ولم يعضَّ
بالفتح وفرِّ ولم يفرِّ بالكسر وردُّ ولم يردُّ بالضم واتباع حركة العين للفا في الجمع بالالف والتا
حيث وجد شرطه كتمرة وتمرات بالفتح وسدرة وسدرات بالكسر وغرفة وغرفات بالضم
واتباع حركة اللام للفا في ابنم على لغة الضم في منذ فان الدال ضمت اتباعا لحركة الميم ولم يعتد
بالنون حاجزا قال ابن يعيش ونظيرها في ذلك منتن على الفتح اتبع الفتحة التا ولم يعتد
باللام حاجزا لسكونها وقولهم يا بعد الله ابن فتح الدال اتباعا لفتحة التا عند سكون اللام
واتباع حركة الفا للعين في لغة من قال لُدْ في لدن لُدُ قال ابن يعيش من قال لُدُ بضم الدال والعين
فانه اتبع الضم الضم بعد حذف اللام واتباع حركة الميم لحركة الخا والتا والغين الضم في نحو
منخر ومنتن ومغيرة قال ابن يعيش منهم من يقول منتن بضم التا اتباعا لضمة الميم ومنهم
من يقول منتن بكسر الميم اتباعا لكسرة التا اذ النون لخفائها وكونها غنة في الخيشوم حاجز
غير حصين وقالوا كل فعل على فعل بكسر العين وعينه حرف حلق يجوز فيه كسر الفا اتباعا
لكسر العين نحو نعم وبيس **ومنه** اتباع حركة فا كلمة لحركة فا اخرى لكونها قرنت معها وسكون
عين كلمة لسكون عين اخرى وحركتها لحركتها لذلك قال ابن دريد في الجمهرة يقولون ما سمعت
له جرسا اذا افردت فاذا قلت ما سمعت له حسا ولا جرسا كسرت الجيم على الاتباع وقال
الفارابي في ديوان الادب يقال رجس نجس فاذا افرد قالوا نجس ومنه اتباع الكلمة في التنوين
لكلمة اخرى منونة مصحوبة كقوله تعالى وجيتك من سبا سباء انا اعتدنا للكافرين
سلاسلا واغلالا وسعيرا في قراة من نون الجميع وحديث انفق بلالا ولا تخش من ذي العرش
اقلالا **ومنه** اتباع كلمة لاخرى في فك ما استحق الادغام لحديث اتكن صاحبة الجمل الادبب
تنبحها كلاب الحواب فك الادبب وقياسه الادب اتباعا للحواب **ومنه** اتباع كلمة في ابدال
الواو فيها همزة لهمزة في اخرى كحديث ارجعن مازورات غير ماجورات والاصل موزورات
لانه من الوزر وقال ابو علي الفارسي في التذكرة لا يبعد ان يكون القلب فيه من اجل الاتباع لان
الاول ينبغي ان يجري على القياس والاتباع يقع في الثاني وانما مازورات على ما حكي لو الغوا
والعشايا لا دلالة فيه لان الغدايا في جمع غدوة مثل جرة وجراير وكنة وكناين **ومنه**

اتباع كلمة في ابطال وا ورها آنا كيا فاخري كحديث لا دريت ولا تليت والاصل تلوت لانه من التلاوة
ومنه اتباع ضمير المذكر لضمير المونث كحديث اللهم رب السموات السبع وما اظللن ورب الارضين
وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن والاصل اضلوا بضمير المذكور لان الشياطين من مذكر
من يعقل وانما انث اتباعا لاظللن واقللن وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث المواقيت
هن لهن اصله لهم اي لاهل ذو الحليفة وما ذكر معه وانما قيل لهن اتباعا لقوله هن ومنه اتباع
اليزيد للوليد في ادخال اللام عليه وهو على قول الشاعر رايت الوليد بن اليزيد مباركا
قال ابن جرير حسن دخول اللام في اليزيد الاتباع للوليد وقال ابن يعيش في شرح المفصل
لم كثر اجرا ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم او ما يجري مجرى الاعلام من
الكنى والالقاب فلما كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى اب وام وكثر استعماله استجازوا
فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فحذفوا الف الوصل من ابن لانه لا ينوى فصله مما
قبله اذا كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة والموصول من وجوه وحذفوا
تنوين الموصوف ايضا كانهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا حركة
الاسم الاول لحركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة
لحركة الهمزة وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة
عاصم فهذا مبتدا وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك عقدت
الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر
له ولذلك لا يجوز السكون على الاول وكذلك النصب تقول رايت زيد بن عمرو فتفتح الدال
اتباعا لكسرة النون وتقول في الجر مررت بزيد ابن عمرو فتكسر الدال اتباعا لفتحة النون
من ابن وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون
الباء بعده وهو فاسد انما هو لكثرة الاستعمال ا.ه تنبيه قال ابن جني رحمه الله تعالى في
المحتسب في قراءة الحمد لله بالاتباع هذا اللفظ كثير في كلامهم وشاع استعماله وهو لما كثر
في استعمالهم اشد تغييرا كما جاء عنهم لذلك لم يك ولا ادر ولم ابل وايش تقول وجايجي وسا
يسوء بحذف همزتيهما فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا احد الصوتين الاخر
وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت الحمد لله كعنق وطنب والحمد لله كابل واطل الا ان الحمد
لله بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما من موضعين احدهما انه اذا كان اتباعا فاقيس
الاتباع ان يكون الثاني تابعا للاول وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي ان يكون السبب
اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول مد وشد وشم وفر
فتتبع الثاني الاول وهذا اقيس من اتباعك الاول للثاني في نحو اقتل اخرج والاخر ان
ضمة الدال في الحمد لله اعراب وكسرة اللام في لله بنا وحرمة الاعراب اقوى من حرمة البنا والاولى
ان يغلب الاقوى على الاضعف لا عكسه ومثل هذا في اتباع البنا قوله وقال اضرب الساقين
امك هابل بكسر الميم لكسرة الهمزة انتهى وفي الكشاف قرا ابو جعفر للملائكة اسجدوا بضم التاء
للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله فايدة
قال ابن اياز في شرح الفصول اعلم ان العرب قد اكثرت من الاتباع حتى قد صار ذلك كالاصل

يقاس عليه واذا كانت قد ازالت حركة اللام مخففة للاتباع وذلك ما حكاه الفراء من الحمد
لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وقلبوا ايضا الياء الى الواو مع ان القياس عكس ذلك
فقالوا انا اخوك يريدون انا اخيك حكاه سيبويه كان الاتباع في نحو مد وشد لا يجوز
واحسن اذ ليس فيهما نقل خفيفا الى ثقيل واما الساكن الحاجز فلا يعتد به لضعفه انتهى
فايدة عد من الاتباع حركة الحكاية قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف الناس
في الحركات اللاحقة لذي الحكاية فقيل هي حركات اعراب نشات عن عوامله وقيل
ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم على الحكاية وقال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن
ابن عذرة الخضراوي في كتابه المسمى بالاعراب عن اسرار الحركات في لسان الاعراب
حركة المحكي في حال حكايته الرفع منهم من يقول انها للاعراب لانه لا ضرورة في تكلف تقدير
دفعه مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب للضرورة ومنهم من يقول انها لا للبنا
ولا للاعراب بل حكاية لغة الرفع على حالة النصب والجر قال وهذا اشبه بمذاهب النحاة واقيس
بمذاهب البصريين لانهم ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر ان واخواتها
وفي اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى الاتساع عقد له ابن
السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما انك
لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع
ما عمل فيه على حاله في الاعراب والاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف اليه مقام
المضاف او الظرف مقام الاسم فالاول نحو واسال القرية والمعنى اهل القرية ولكن البر من امن
والثاني نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين وولد له ستون عاما
والمعنى ولد له الولد ستين بل مكر الليل والنهار ونهاره صايم وليله قايم ويا سارق الليلة
اهل الدار والمعنى مكر في الليل صايم في النهار وسارق في الليلة قال وهذا الاتساع في
كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين يومين ان شئت جعلت نصبهما
على الظرف وان شئت مفعولان على السعة وعلى ذلك تقول سير به فرسخين يوما فتقيم
يومين مقام الفاعل وقال في موضع اخر ان المفعول له والمفعول معه نصب على
الاتساع اذا كان حقهما ان لا يفارقهما حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف
في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فحد لتركه العرب لذلك لهما بابا ان
وضعا في غير موضعهما وان ذلك اتساع منهم فيهما لان المفعولات كلها تتقدم وتوخر
وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدا وخبرا هذا كله كلام ابن السراج وانا اشبع القول في هذا
الباب لغفلة من عقد له بابا من النحاة فاقول قال ابو حيان في شرح التسهيل الاتساع يكون
في المصدر المتصرف فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز ولم يصح ذلك الا جاز ان يبنى
الفعل لما لم يسم فاعله حين قلت ضرب ضرب شديد لان بناءه للفعل لما لم يسم فاعله فرع
عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمته زيدا وانا ضارب الضرب
زيدا قاله في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الاصلي ان
كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض

منه جا لا التوسع نحو قولك ضربت الضرب على معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضربا شديدا
فوضعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا بنصب
التشبيه بالمفعول به واذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتسع فيه والمطلق
وفي البسيط ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتسع في الظروف فتكون
اذا جرت اخبارا بمنزلة الاسماء الجامدة ولا تجري صفة بهذا الاعتبار واذا كان
بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة قال واذا توسع فيه وكانت تامة على اصلها لم تثن
ولم تجمع رعيا للمصدر وخاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فربما جازت التثنية
والجمع انتهى واما الاتساع في الظرف ففيه مسائل الاولى انه يجوز في ظرف الزمان
والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف
للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع في عدم
التصرف وسواء في التصرف المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره كاليوم والمصدر المنتصب
على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم ومنه لقد تقطع بينكم ولا يمتنع التوسع اضافة الظرف
الى الظرف المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف اليه التنوين نحو سير عليه حينئذ
الثانية اذا توسع في الظرف جعل مفعولا به مجازا ويسوغ حينئذ اضماره غير مقرون بفي نحو
اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفية سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار
موجب الرجوع الى الاصل وقال الخضراوي الضمائر من الزمان والمكان لم تقع في شيء من كلام
العرب خبرا للمبتدا منصوبة كما يقع الظرف ولم يسمع نحو يوم الخميس كان سفري اياه الان
يعترض بفي فدل هذا على ان الضمائر لا تنتصب ظروفا لان كلما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا
اذا كان مما يصح على الاستقرار فيه قال ولم ار احدا نبه على هذا التنبيه الثالثة يجوز اضافة الى
الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريق المفعولية
نحو تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو يا سارق الليلة اهل الدار ويا مسروق الليلة
اهل الدار ذكرهما سيبويه قال الفارسي واذا اضيف الى الظرف لم يكن الا اسما وخرج بالاضافة
عن ان يكون ظرفا لان في مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان
يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر في نحو غلام لزيد وقال الخضراوي هذا غير ظاهر
لان المضاف يقدر باللام وبمن ومع ذلك لم يمنع من الاضافة قال وقولهم الظرف على تقدير في
انما هو تقدير معنى وليس المراد انه مضمن لها لتضمنه ولذا لم تقتضي البناء وقال ابن عصفور
ما قاله الفارسي ضعيف عندي لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا
به وجد في باب لا والنداء فاذا جاز ظاهرا فمقدرا اولى قال ثم العلة الصحيحة اذ ذاك
ان الظرف اذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية الا ترى ان وسطا اذا دخل عليه الخافض
صار اسما بدليل التزامهم فتح سينه ووسط المفتوحة السين لا تكون الا اسما والسبب
في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره الاخفش في كتابه الكبير
من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كان اكثر
الظروف قد اخرج منه الاعراب والزم ايضا لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف فلما كانت كذلك

كزهوا

كزهوا ان يخلوا فيهما بما يدخلون في الاسماء الرابعة تقام المتسع فيه فاعلا نحو في يوم عاصف
يوما عبوسا قمطريرا ونائبا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ويرفع خبرا
نحو الضرب اليوم قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويبدل وان لم يجز ذلك في الظرف لانه زيادة
في الكلام غير معتمد عليه بخلاف المفعول وتوقف في اجازته صاحب البسيط الخامسة ظاهر
كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف وقال في البسيط ليس التوسع مطردا في كل ظروف
الامكنة كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو نحا نحوك وقصد قصدك واقبل قبلك
ولا يجوز في خلف واخواتها لا تقول ضربت خلفك فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع فيه بجعله
فاعلا كما في الزمان وانما كان ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان السادسة
لا يتوسع في الظرف اذا كان عامله حرفا او اسما جامدا بالاجماع لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول
به والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان
ينبني على الخلاف في كان اتعمل في الظرف ام لا فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه
فالذي يقتضيه النظر انه لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت المبتدا ونصبت
الخبر تشبيها بالفعل المتعدي الى واحد فعملها بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا
كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمتنع منه ونظير ذلك قولهم دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان
هذا الدخول مجاز ووصول دخل الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليه مجازان
والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الافعال ويجوز الاتساع مع الفعل
اللازم ومع المتعدي الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين او ثلاثة خلاف
ذهب الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع لانه لم يسمع معه كما سمع مع الاولين قالوا يوم
الجمعة صمته وقال ويوما شهدناه سليما وعامرا ولانه ليس له اصل لانه يشبه به لانه لا يوجد
ما يتعدى الى ثلاثة نحو الاصل وباب اعلم واري فرع عن علم وراى والحمل انما يكون على الاصول
لا على الفروع وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين والمنع مع المتعدي الى ثلاثة لانه
ليس لنا ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة واجاب الجمهور بان الاتساع ليس
معتبرة التشبيه بدليل جريانه مع اللازم السابعة اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه
نفسه مرة اخرى مثال ذلك ان يتوسع فتضيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به
توسعا وهل يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف ثم يتوسع
في المصدر ان قلنا يتوسع في اللفظ لم يبعد او في المعنى فيبعد لانه لا يتوسع شيئان بعد
شيء واحد وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال الا اذا حذف المفعول الصريح
ان كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة
اهل الدار وسببه ان التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى
واحد في محلين من غير عطف ولا ما يجري مجراه اجتماع الامثال مكروه ولذلك يفر منه الى
القلب او الحذف او الفصل فمن الاول قولهم في دهدهت دهديت قلبوا الهاء الاخيرة
ياء كراهة اجتماع الامثال وكذلك قولهم في حاحيت زيد حيحي زيد قلبوا الالف ياء لذلك وقال
الخليل اصل مهما الشرطية ما ما قلبوا الالف الاولى هاء لاستقباح التكرير وقال لو اني النسب

الى نحو شيح وم شجوي وحموي بقلب اليا واوا الكراهة لذلك ولذلك قلبوا الواو في نحو حي حيوي وفي نحو
تحية تحوي لذلك وهيمنة اصلها هينة فابدلت الهاء من اليا كراهة لاجتماع الامثال و
الحيوان من مضاعف اليا واصله حييان قلبت اليا الثانية واوا وان كانت الواو اثقل منها
كراهة اجتماع الامثال وكذا ديار ودياج وقيراط وديماس وديوان اصلها دنار ودباج
ودوان قلب احد حرفي التضعيف يا لذلك ولبا اصله لببت قلبت اليا الثانية التي هي اللام
يا من التضعيف فصار لببي ثم ابدلت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار لبا ونحو
حمرا وصفرا انقلبت منه الهمزة في التثنية واوا قال الشلوبين وسببه اجتماع الامثال فان
هناك الفين وبينهما همزة والهمزة قريبة من الالف وكان قبلها واوا ولم يقلبها يا لان
اليا قريبة من الالف والواو وليست في القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال مكروه عندهم
فكان قلب الهمزة واوا اذهب في ان لا يجمع بين الامثال من قلبها يا ومن ذلك في حذف احد
مثلي ظللت ومسست واحسست فقالوا ظلت ومست واحست وحذف احدى اليائين من سيد
وميت وهين ولين وقيل وهو مقيس في الاصح وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس وقال الفارسي
يقاس في ذوات الواو دون ذوات اليا وحذف اليا المشددة من الاسم المنسوب اليه
عند لحاق يا النسب كراهة اجتماع الامثال كرسي وشافعي وبختي ومرمي الا في نحو اكساء
اذا صغر ثم نسب اليه فانه يقال فيه كسيي بيائين مشددتين وشاذ في علية وحذف اليا
الاخيرة في تصغير عطا وكساء ورداء واداوة وغاوية ومعاوية واحوى لانه يقع في ذلك نحوه
بعد يا التصغير يا ان فيستثقل اجتماع اليات وبيانه ان يا التصغير تقع ثالثة فتنقلب الف
المد يا وتعود الهمزة الى اصلها من اليا والواو وتنقلب يا لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث يات
يا التصغير ويا بدل الف المد ويا بدل لام الكلمة ولفظه عطيي فتحذف الاخيرة لانها طرف
والطرف محل التغيير ولان زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم يا التصغير في المنقلبة عن الف
المد ويقال عطي وفي اداوة تقع يا التصغير بعد الدال فتنقلب الالف يا وكذا الواو بعدها
لانكسار ما قبلها فتدغم يا التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف اليا الاخيرة ويقال اديه
ويقال في غاوية ومعاوية غوية ومعية وفي احوى احي ذكره في البسيط ومن ذلك قولهم لتضربن
يا قوم ولتضربن يا هند فان اصله لتضربونن ولتضربينن حذفت نون الرفع لاجتماع
الامثال كما حذفت مع نون الوقاية في نحو تحاجوني كراهية اجتماعها مع نون الوقاية قال
ابن عصفور في شرح الجمل والتزم الحذف هنا ولم يلتزم في تحاجوني لان اجتماعها مع النون
المشددة اثقل من اجتماعها مع نون الوقاية لان النون المشددة حرفان نون ونون الوقاية
حرف وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها لانها في
معناها ومخففة منها انتهى ومن ذلك قال ابو البقاء في التبيين تصغير ذا ذيا واصله
ثلاث يات عين الكلمة ويا التصغير ولام الكلمة فحذفوا احديها لثقل الجمع بين ثلاث
يات والمحذوفة الاولى لان الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الالف و
الالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل من المحذوف والتصغير يرد الاشياء الى اصولها
ومن ذلك قولهم في الجمع اخون وابون ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال اخوون وابوون

قال الشلوبين لانه كان يودي الى اجتماع ضمات او كسرات فلما ادى الى ذلك لم يرد واجري الجمع
مجرى المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا في التثنية رد فقيل اخوان وابوان ومن ذلك
قال ابن هشام رحمه الله تعالى في تذكرته الاصل في يا بني يا بنيي بثلاث يات الاولى يا
التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة يا الاضافة فادغمت يا التصغير فيما بعدها
لانها اول المثلين فيه ساكن فلا بد من ادغامه وتعينت الثالثة غير مدغم فيها لان المشدد
لا يدغم لانه واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة ومنهم من بالغ في
التخفيف فحذف اليا الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يا بني بالسكون كما حذفوها في
سيد وميت لما قالوا سيد وميت ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم يدخل
اللام في خبر ان اذا كان منفيا لانها تشبه حروف النفي اولها لام كلا ولم ولما ولن فيستثقل
وجوبه
اجتماع اللامين وطرد الحكم في باقي حروف النفي ومن ثم [illegible] كما اذا دخلت
على نحو سيلا يعلم حذف راس توالي مثلين او قيل للا يعلم ووجوب ابقا اليا والواو في النسب
الى نحو شديدة وضرورة فيقال شديدي وضروري اذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة
وفعولة وقيل شدي وضري لاجتمع مثلان ومن كراهة اجتماع الامثال حكايتهم المنسوب
بمزدو نا يحكا فالا خفش لما يودي اليه من اجتماع اربع يات فيقال المن قال المكي الحق
واجاز الاخفش الاول ومن ذلك قال الشلوبين في شرح الجزولية انما قدرت الضمة
في جا القاضي وزيد يرمي ويغزو والكسرة في مررت بالقاضي لثقلهما في انفسهما وانضاف
الى ثقلهما اجتماع الامثال وهم يستثقلون اجتماع الامثال قال والامثال التي اجتمعت
هنا هي الحركة التي في اليا والواو والحركة التي قبلهما واليا والواو مضارعان للحركات لانهما
من جنسها الا ترى انهما ينشآن عن اشباع الحركات فلما اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا
الحركة المستثقلة قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ما قبل الواو واليا في نحو غزو
وظبي لم يستثقلوا الضمة لانه قد قلت الامثال هناك لكون ما قبل الواو واليا ساكنا لا متحركا
فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل
الذي اتصل به ضمير الجمع المؤنث لانه يودي الى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ولم يمكنهم
الفصل بينهما بالالف فيقولون هل تضربنان لان الالف اذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذف قد
فيلزم ان يقال هل تضربنن فتعودوا الى مثل ما فررتم منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة
والحقوا الشديدة وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا
هل تضربنان قال ابن فلاح في المغني فان قيل فقد وجد اجتماع الامثال في نحو زيدي من غير
استثقال قلنا يا النسب منزلة كلمة مستقلة وقال ابن الدهان في الغرة اذا كنا قد استثقلنا
الامثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وادغمنا ومنه ما حذفنا احد الحرفين ومنه
ما قلبنا احد الحروف فمثال الاول مد واصله مدد ومثال الثاني ظلت واصله ظللت ومثال
الثالث تقضي البازي واصله تقضض فاولى ان نستثقلها في الحروف المعتلة فانا نعتزل
يزيدي واجتماع الامثال يات وكسرات فلهذا نقلوا يا النسب في نحو يد الى الحرح كما التانيث ومن
كراهة اجتماع المثلين فتح من الرطل والم استثقلوا الكسرتين ولهذا لم يعتقوا منه الرجل وب

شرح المفصل للسخاوي لا تجوز أن زيدا منطلق تعجبني عند سيبويه وذكر ان العرب اجتنبت
ذلك كراهة لاجتماع اللفظين المتشابهين واجاز ذلك الكوفيون فان فصلت بشي جاز ذلك
باتفاق انه عندنا ان زيدا في الدار **ومن ذلك** قال السيرافي ان قيل لم وجب ضم الاول في المصغر
قيل العلم لم يكن بتغيير المصغر ليمتاز من المكبر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير كان الضم
اولى لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم يبق الا الكسر والضم فاختاروا الضم
لان الياء علامة التصغير وان وقع بعدها حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه بالكسر فلو
كسر الاول لاجتمعت كسرتان مع الياء فعدلوا الى الضمة فرارا من اجتماع الامثال **اجرا
اللازم مجرى غير اللازم واجرا غير اللازم مجرى اللازم** عقد له ابن جني بابا في
الخصائص وقال من الاول قوله الحمد لله العلي الاجلل * وقوله * تشكو الوجا من اظلل واظلل *
وقوله * وان رايت الحجج الروادد * قواصرا بالعمر او مواددا * ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه
فهذا عندنا محمول على اجرا اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو جعل لك وضرب بكر فشبه غير
اللازم من ذلك باللازم فادغم نحو ضرب بكر وجعل لك فشبه في اللفظ بشدود ومد واستعد
ونحوه مما لزم فلم يفارق ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم عوي الكلب عوية وهذا عندي وان
كان لازما فانه اجري مجرى ساكن من باب طويت طية وهو قولك طويته طوية كقولك امراة جوية ولوية
من الجوي واللوي فان خففت حركة العين فاسكنتها قلت طوية وجوية ولوية فصححت العين
ولم تعللها بالقلب والادغام لان الحركة فيها منوية وعلى ذلك قالوا في فعلان من قويت قويان
فان اسكنوا صححوا العين ايضا ولم يردوا اللام ايضا وان زالت الكسرة من قبلها لانها مرادة في
العين فلذلك قالوا عوي الكلب عوية تشبيها بباب امراة جوية ولوية وقويان فان قلت
فهلا قالوا ايضا على قياس هذا طويت الثوب طوية وشويت اللحم شوية فالجواب انه لو فعل
ذلك لكان قياسا قياسا على ما ذكرنا وانه ليس لعوى فيه مزية على طوى وشوى كما لم يكن لحا شم
وحاتم من يحب هذا العدل بهما الى حشم وحتم عليك وحاتم اذكم يقولوا ملك ولا حشم وعلى ان
ترك الاستكثار مما فيه اعلال او استثقال هو القياس ومن ذلك قرا ابن مسعود فقولا
له قولا لينا وذلك انه اجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذا كانت غير لازمة نحو
قوله تعالى قل اللهم وقم الليل وقول الشاعر * زيارتنا نعمان لا تنسينها * تق الله فينا والكتاب الذي
تتلو * ويروى تخف الله ويروى لا تنسينه اتق الله ونحو مما انشده ابو زيد من قول الشاعر *
والطعن تحمد بها الى الزاد نعمه * الطافيا والليل داجي العساكر * فقلت لهم وصاحبوا بنيه
ويحن على حوص دقاق عوي سر * اي عووا الذئب فسرا نت ولم يحفل بحركة الراء فترد العين التي
كانت حذفت لالتقا الساكنين فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى فقولا وان
كانت لازمة بالحركة في التقا الساكنين في قل اللهم وقم الليل وحركة الاطلاق الجارية مجرى
حركة التقاسهما في سر ومثله قول الصبي * في فتية كلما تجمعت الـ * بيدا لم يهلعوا ولم يخموا *
يريد ولم يخيموا فلم يحفل بضمة الميم واجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يردوا العين
المحذوفة فمن لم يخم وان شئت قلت في هذين انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الاخر بضمته
في قوله * كفاك كف ما تليق درهما * جودا واخرى تعط بالسيف الدما * وقول الاخر *

بالذي تردانا نهي ان زيد يا ان ومن الثاني وهو اجرا غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الاحمر اذا
خففت همزته لحمر حكاها ابو عثمان ومن قال الحمر فالحركة اللام غير لازمة انما هي لتخفيف
الهمزة والتخفيف جائز فيها ونحو ذلك قول الاخر * وقد كنت تخفي حب سمرا حقبة * فبح لان
منها بالذي انت بايح * فاسكن اللام التي كانت متحركة لالتقا الساكنين في بح الان لما تحركت لتخفيف
اللام وعليه قراة من قرا قالوا الان جيت بالحق غانت وا وقالوا لما تحركت اللام لا انه القرا قالقوية
قال لان باقرار الواو ولم حذفه لان الحركة عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الاخر *
حدثني بني بدر ابن سلم لان * ان بني فزارة ابن ذبيان * قد طرقت ناقتهم باسنان *
مشتا سبحان ربي الرحمن * اسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة عند التحقيق
في قولك منكم الان فاعتد حركة التخفيف وان لم تكن لازمة فسوغ ان يكون قراة ابي عمرو
وانه اهلك عادا لولى على هذه اللغة وهي قولك مبتديا اولى لان الحركة على هذا في اللام ثابت
منه على قول من قال الحمر وان كان حملها على هذا اجايز لان الادغام وان كان بابه
ان يكون في المتحرك فقد ادغم ايضا في الساكن المحرك في شد ومد وفر يا رجل وغض ونحو
ذلك ومثله ما انشده ابو زيد * الا يا هند هند بني عمير * ارث لان وصلك ام جديد *
ادغم تنوين رث في لام لان ومما يجري على سمته قول الله تعالى لكنا هو الله ربي واصله لكن انا
فخفف الهمزة بحذفها والقا حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى غير اللازم مجرى اللازم
فاستثقل التقا المثلين متحركين فاسكن الاول وادغم في الثاني فصار لكنا كما ترى وقياس قراة
من قرا قال الان فخفف الواو ولم يحفل بحركة اللام ان يظهر النونين لان حركة الثانية غير
لازمة فيقول لكننا بالاظهار كما تقول في تخفيف حوابة وجيل تجوبة وجيل فيصحح حرفا اللين
هنا ولا تقلبهما لما كانت حركتهما غير لازمة **ومن ذلك** قولهم في تخفيف رويا ونوي
رويا ونوي فتصحح الواو هنا وان سكنت قبل الياء من قبل ان التقدير فيها الهمز كما صحت
في ضو ونو تخفيف ضوء ونوء لتقدير الهمز واراد تك اياه وكذلك ايضا صح نحو شي وفي
تخفيف شي وفي لذلك وسالت ابا علي فقلت من اجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال لكننا
كيف قياس قوله اذا خفف نحو حوابة وجيال اعلل فتقول حابة وجال ام يقيم على التصحيح
فتقول حوبة وجيل فقال القلب هنا لا يسوغ لانه واو ومال الى انه اغلظ من الادغام فلا
يقدم عليه فان قيل فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم ريا وريه في
الفرق انهما صارتا في اللفظ رويا ورويه ثم قلبت الواو الى الياء فصارا الى ريا وريه انما
قلبت حرفا الى اخر كانه هو لانتري الى قوة شبه الواو بالياء وبعد هذين الالف فكانك
لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كانه ياء نفسه وليس لذلك الالف
لبعدها عنهما بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علما قال وما يجري من كل واحد من
الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى كفاية انتهى وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن
هشام قال ابن هشام الخضراوي اجرت العرب حركات الاعراب للزومها على البدل مجرى
الحركة اللازمة تكون حرفها لا يعري من حركة فلذلك قالوا عصي ورحي كما قالوا قال وباع وكذلك
قالوا يخشى ويرضى كما قالوا في الماضي رمي وغزي ونحو ذلك انتهى **اجرا المتصل مجرى المنفصل واجرا**

المنفصل مجرى المتصل عقد ابن جني في الخصائص بابا لذلك قال من الاول قولهم اقتتل القوم
واشتتموا الهذا ابانه بيان سبب ذلك حعل ذلك احسن من قوله الحمد لله العلي الاجلل وبابه
لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة والمها نحو اقتتل واشتتم مستحسن ومن غير ضرورة وكذلك
باب قوله هم يضربونني وهما يضربانني اجري وان كان منفصلا لا يجري يضربان نعم ويشتمون
نافعا ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب هذه لا تلزم ان تكون بعدها نون الا ترى انك
تقول يضربان زيدا ويكرمونك ولا تلزم هذه ايضا نحو لم تضرباني ومن ادغم نحو هذا واحتج بان
المثلين في كلمة واحدة فقال يضرباني وقال اتحاجوني فانه يشبه منفصلا نحو اقتتل فيقول قتل
ومنهم من يقول قتل وشرهم من يقول اقتل فيثبت همزة الوصل مع حركة القاف لما كانت
الحركة عارضة للنقل ولالتقاء الساكنين ومن الثاني قولهم قال الله اجري مجرى دابه
وشابه وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى اذا اداركوا فيها جميعا ومنه عندي قول
الراجز * في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر * كذا انشده ابو زيد بفتح
بفتح الرا وقال اراد النون الخفيفة ثم حذفها وحذف نون التوكيد وغيرها من علامات
جار عندنا مجرى ادغام الملحق في انه نقض لغرض اذ كان التوكيد من مظان الاسهاب
والاطناب والحذف من مظان الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندي انه اراد ايوم لم
يقدر ام يوم قدر ثم خفف همزة ام فحذفها والقى حركتها على را يقدر فصار يقدر
ايوم لم يقدر ثم اشبع فتحة الرا فصار يقدر اايوم فحركت الالف لالتقاء الساكنين
فانقلبت همزة فصار يقدر ام واختار الفتحة اتباعا لفتحة الرا ونحو من هذا التخفيف
قولهم في المراة والكماة اذا خففت الهمزة المراة والكماة ولنت ذاكرت الشيخ ابا علي منذ
منذ بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز في المنفصل قلت له فانت ابدا تكرر ذكر
اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا ومن اجراء المنفصل مجرى المتصل قوله وقد بدا هنك
من المئزر فشبه هنك بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك ومنه فاليوم اشرب غير مستحقب
كانه شبه ربع بعضد وكذلك ما انشده ابو زيد فاتنسلمي سترا لبادنا هو
شبه بقولهم في علم علم لان ترك يوزن علم وكذلك ما انشده ايضا من قوله واحذر ولا تكثر
كريا اعوجا * لان ترك يوزن علم قلت وقد يخرج على ذلك قراءة لم تراني الملاين بني اسرائيل
بسكون را ثم قال ابن جني وهذا الذي يخوض الذي قبله وفيهما يحسن ويقاس وفيه
ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه **اجراء الاصلي مجرى الزائد واجراء الزائد مجرى الاصلي**
قال ابو حيان نحو الاول قولهم في النسب الى تحية تحوي بحذف الياء الاولى وقلب الثانية
واوا اما القلب ففرارا من اجتماع الياءات واما الحذف فان تحية اجرتها العرب مجرى رمية
ووزن رمية فعيلة كصحيفة فكما اذا نسبت الى صحيفة تقول صحفي لذلك اذا نسبت الى
رمية تقول رموي لانك تحذف يا المدة وهي المدغمة في لام الكلمة كما حذفتها في صحيفة
واما تحية فالياء الاولى فيها ليست للمدة انما هي عين الكلمة والثانية لام الكلمة واصله تحيية
ثم ادغم واجري الاصلي مجرى الزائد لشبهه له لفظا لا اصلا فقالوا تحوي قال ومثل تحية
تئية وهي التمكث فاذا احفظهما ثانيتهما **ومنه** ايضا ما اجازه ابو علي من قولهم:

ق

في تثنية ما همزته اصلية نحو قراء ووضاء قراءان بالقلب واوا تشبيها لها بالزائدة
وغيرها بغيرها من غير قلب لانها اصلية فيقول قراءان ومن الثاني قولهم في تثنية ما همزته
منقلبة عن حرف الحاق نحو علباء وحرباء علباءان بالاقرار تشبيها لها بالمنقلبة عن الاصل وقول
بعض الكوفيين في تثنية نحو حمراء حمراءان باقرار الهمزة من غير تغيير لانها قلبت الف التانيث
همزة التحقت بالاصلية فلم تغير كالاصلية **الاختصار** هو جل مقصود العرب وعليه
مبنى اكثر كلامهم ومن ثم وضعوا الضماير لانها اخصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فانه
يقوم مقام اسما كثيرة فانه في قوله تعالى اعد الله لهم مغفرة قام مقام عشرين ظاهرا
واذا لا يعدل الى المنفصل مع امكان المتصل وباب الحصر بالا وانما وغيرهما لان الجملة فيه
تنوب مناب الجملتين وباب العطف لان حرفه وضع للاغنا عن اعادة العامل وباب
التثنية والجمع لانهما اغنيا عن العطف وباب النايب عن الفاعل لانه دل على الفاعل باعطائه
حكمه وعلى المفعول بموضعه وباب التنازع وباب علمت انك قائم لانه محتمل لاسم واحد سد
مسد المفعولين وباب طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدي كاللازم وباب النداء لان
الحروف فيه نابت مناب ادعوا وانادي وادوات الاستفهام والشرط فان كم مالك يغني عن
قولك اهو عشرون ام ثلاثون وهكذا الى ما لا يتناهى والالفاظ الملازمة للعموم كاحد
واكثروا من الحذف فتارة بحرف من الكلمة كلم يك ولم ابل وتارة للكلمة باسرها وتارة للجملة
كلها وتارة لاكثر من ذلك ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عائد الموصول
فانه كثير عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة وحذفت الف التانيث اذا كانت
رابعة عند النسب لطول الكلمة وقال ابن يعيش في شرح المفصل الكناية التعبير عن المراد
بلفظ غير الموضوع له لضرب من الايجاز والاستحسان وقال ابن السراج في الاصول من
الافعال ضرب يستعار للاختصار وفيه بيان ان فاعليه في الحقيقة مفعولون نحو مات
زيد ومرض بكر وسقط الحائط وقال ابن يعيش المضمرات وضعت نايبة عن غيرها من الاسما
الظاهرة لضرب من الايجاز والاختصار كما ان حروف المعاني نايبة عن غيرها من الافعال
ولذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح
قولهم لله دره من رجل من نيته التبعيض منه بعضهم والتعجب لقد عظمت من الرجال فوضع
المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبا للاختصار قال ونظير هذا قولك كل رجل
فعلوا هذا الاصل كل الرجال يفعل هذا فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع
المعرفة لفهم المعنى وطلبا للاختصار وقال ابو البقاء في اللباب وتلميذه الاندلسي في شرح المفصل
انما دخلت ان على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض
من التوكيد فان دخلت اللام في خبرها كان اكد وصارت ان واللام عوضا من ذكر الجملة ثلاث
مرات وكذلك ان المفتوحة اذ لولا ارادة التوكيد لقلت مكان قولك بلغني ان زيدا منطلق
بلغني انطلاق زيد انتهى ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول سيبويه بمعنى الشرطية
وما النافية لانها تغني عن اطالة الجمل الشرطية حذرا من الاطالة ذكره في البسيط وتركيب
المفتوحة من ان المصدرية وما المزيدة عوضا من كان في نحو اما انت منطلقا انطلقت

وجعل اما الشرطية عوضا من حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو اما زيد فقائم وقال ابن
ابان في شرح الفصول انما ضمنوا بعض الاسماء معاني الحروف طلبا للاختصار الا ترى انك
لو لم تات بمن واردت الشرط على الاناسي لم تقدر ان تاتي بالمعنى الذي تاتي بمن لانك
اذا قلت من يقم اقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بان لاحتجت ان تذكر الاسماء ان يقم
زيد وعمرو وبكر وبرد على ذلك ولا استغراق الجنس وكذلك في الاستفهام انتهى ومما وضع
للاختصار العدد فان عشرة ومائة والفا قائم مقام درهم ودرهم ودرهم الى ان تاتي
بجملة ما عندك مكررا هكذا ومن ثم قالوا ثلاثمائة درهم ولم يقولوا ثلاث مئين كما هو
القياس في تمييز الثلاثة الى العشرة ان يكون جمعا كثلاثة دراهم لانهم ارادوا الاختصار
تخفيفا لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة اشياء العدد الاول والثاني والمعدود وقد خففوا
بالتوجيه مع امن اللبس هذا اعتلال الزمخشري في الاحاجي واورد عليه السخاوي في شرحه
انهم قالوا ثلاثة الاف درهم فلم يخففوا بالتوجيه مع اجتماع ثلاثة اشياء قال والصواب
في التوجيه ان المائة لما كانت مؤنثة استغني فيها بلفظ الافراد عن الجمع لثقل التانيث
بخلاف الالف وقيل انهم جمعوا في الالف دون المائة لان الالف اخر مراتب العدد فحملوا
الاخر على الاول كما قالوا ثلاثة رجال ومما يحمل الاختصار منع الاستثناء من العدد لان
قولك عندي تسعون اخصر من مائة الا عشرة قال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته
باب التصغير من ايجازهم لانهم استغنوا بيا وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد
ذكر اسمه الا ترى ان ما لا يوصف لا يجوز تصغيره فدل ذلك على ان التصغير معه ولابد
عن الوصف وقال الاندلسي الغرض من التصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار
وقال ابن يعيش في شرح المفصل وصاحب البسيط انما اتي بالاعلام للاختصار وترك التطويل
بتعداد الصفات الا ترى انهم لولا العلم لاحتجت اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال
بعينه ان تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فاغنى العلم عن ذلك اجمع قال صاحب
البسيط ولهذا المعنى قال النحاة العلم عبارة عن مجموع صفات وقال صاحب البسيط
فائدة وضع اسماء الافعال الاختصار والمبالغة اما الاختصار فانها بلفظ واحد
مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع تقول صه يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان وصه
يا زيدون وصه يا هندات ولو جئت بمسمى هذه اللفظة لقلت اسكت واسكتي واسكتا
واسكتوا واسكتن واما المبالغة فتعلم من لفظه فان نحو هيهات ابلغ في الدلالة على البعد
من بعد وكذلك باقيها ولولا ارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال التي هي مسماها
تغني عن وضعها وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب كان الاصل
ان يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عير واتان وجدي وعناق وحمل ورخل
وحصان وحجر الى غير ذلك لكنهم خافوا ان يكثر عليهم الالفاظ ويطول عليهم الامر فاختصروا
ذلك بان اتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث تارة في الصفة نحو ضارب وضاربة
وتارة في الاسم كامرئ وامراة ومرء ومراة في التحقيق ثم انهم تجاوزوا ذلك الى ان
جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتاكيد وحرصا على البيان فقالوا كبش ونعجة وجمل

وناقة

وناقة ورجل ومدينة وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط التصغير وصف في المعنى وفائدته
الاختصار فاذا قلت زيد احتمل التكبير والتصغير فاذا اردت تخصيصه قلت رجل صغير
فان اردته مع الاختصار قلت رجيل ولذلك لا تصغر الفعل وقال ابن النحاس فان
قيل فما فائدة العدل فالجواب انه مختصر مما مر وقال الشلوبين في شرح الجزولية
الفاعل اذا كان مخاطبا ففي امره وجهان احدهما ان يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا للامر
وهو بناء افعل وما هو بمعناه نحو قم واقعد والثاني ان تدخل لام الطلب على فعله
المضارع فيقال لتقم ولتقعد والاجود الاول لانه اخصر فاستغنوا بالاخصر عن غيره
كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك قمت ولم يقولوا قام انا وقمت
ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء المستغنى عنه في الامر كما جاء في الضمائر في حال السعة
وقال في البسيط لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى
المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر وللمكان الفعل ولزمانه طلبا للاختصار
والايجاز لانهم لو لم يشتقوا منه اسماء لالزم الاتيان بالفعل وبلفظ المكان والزمان
وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا للمبالغة
والاختصار وقال ايضا انما عدل عن طلب التعيين باي الى الهمزة وام طلبا للاختصار
لان قولك ازيد عندك ام عمرو اخصر من قولك ايما الرجلين عندك زيد او عمرو وقال ابن يعيش
فصل سيبويه بين القاب حركات الاعراب والقاب حركات البناء فسمى الاول رفعا
ونصبا وجرا وجزما والثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق والاغناء عن ان يقال ضمة
حدثت بعامل ونحو ذلك فكان في التسمية فائدة الايجاز والاختصار **اختصار المختصر**
لا يجوز لانه اجحاف به ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا قال ابن جني في المحتسب اخبرنا
ابو علي قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من
الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف
به ومن ثم ايضا لم يجز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعليهما ولا الحال
النائبة عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل وفي شرح التسهيل
لابي حيان لا يجوز حذف لام الامر الا شذوذا لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي
ان يقال منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت
بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما
وضع منها مؤديا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف وقال ابن هشام
في حواشي التسهيل لا يجوز حذف جواب اما لان شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا
لكان اجحافا بها وقال صاحب البسيط القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم
زيادتها لان وضعها للدلالة على المعاني فاذا حذفت اخل حذفها بالمعنى الذي وضعت
له واذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى ولانهم جاؤوا بالحروف اختصارا
عن الجمل التي تدل معانيها عليها وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته
فلهذا مذهب البصريين المصير الى التاويل ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة والحذف

وقال ابن جني في الخصائص تفسير قول ابي بكر انها دخلت الكلام لضرب من الاختصار انك اذا
قلت ما قام زيد فقد اغنت ما عن انفي وهي جملة فعل وفاعل واذا قلت قام القوم الا زيدا
فقد نابت الا عن استثني واذا قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن اعطف وكذا ليت
نابت عن اتمنى وهل عن استفهم والبا في قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا والبتة وغير
ذي شك وفي قولك امسكت بالحبل نابت عما شراله وملاصقة يدي له ومن في قولك
اكلت من الطعام نابت عن البعض اي اكلت بعض الطعام وكذلك بقية ما لم نسمه قال فاذا كانت
هذه الحروف نوايب عما هو اكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك ان تتسلط وتجحف بها
قال ولاجل ما ذكرناه من ارادة الاختصار بها لم يجز ان تعمل في شي من الفضلات الظرف والحال
والتمييز والاستثنا وغير ذلك وعلته انهم قد انابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار
فلو اعملوها لنقضوا ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه **وقال** ابن يعيش حذف الحرف ليس بالقياس لان الحروف انما جي بها اختصارا ونايبة عن الافعال فما النافية نايبة عن انفي وهمزة
الاستفهام نايبة عن استفهم وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نايبة عن انادي
فاذا اخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا انه ورد حذف حرف النداء لكثير القوة
الدلالة على المحذوف فصارت القراين الدالة على المحذوف كالتلفظ به وقال ايضا ليس
الاصل في الحروف الحذف الا ان يكون مضاعفا فيخفف نحو ان ولكن ورب **اذا اجتمع**
ثلاث نونات وحذف واحد منها فالمحذوف الاول او الثاني فيه فروع احدها اذا اجتمع نون
الوقاية ونون الرفع جاز حذف احدهما تخفيفا نحو اتحاجوني وتامروني وهل المحذوف
نون الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيبويه الى الاول ورجحه ابن مالك لان نون الرفع قد
تحذف بلا سبب كقوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي • ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف
ما عهد حذفه اولى ولانها نايبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يامركم
وما يشعركم في قراة من سكن ولانها حركة ونون الوقاية كلمة وحذف الجز اسهل **وذهب**
المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني واكثر المتاخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام
الى الثاني لانها لا تدل على اعراب فكانت اولى بالحذف ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع
دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود موثر بلا اثر مع امكانه ولان الثقل انما نشا
من الثانية فهي احق بالحذف الثاني اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان وان وكان ولكن
جاز حذف احدهما وفي المحذوف قولان احدهما نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل نون
ان لان نون الوقاية دخلت للفرق بين اني واني وما دخل للفرق لا يحذف ثم اختلف هل
المحذوف الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف او الثانية المدغم فيها
لانها طرف على قولين صحح ابو البقا في اللباب اولهما الثالث اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف
الاربعة المذكورة جاز حذف احدهما نحو انا ولكنا وهل المحذوف الاولى المدغمة او الثانية
المدغم فيها القولان السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون الضمير لانها
اسم فلا تحذف قلت رايت ابن الصايغ قال في تذكرته في كلام ابي علي في الاغفال ما يدل على
ان المحذوف نون ضمير النصب في قولك انا وتا تفعل في قولك اني تتكلم قال ذلك عن ابي

ابي

ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقوية لمن يذهب في ان المحذوف من لاه اللام الاصلية لا اللام الاضا فة
كما ذهب اليه سيبويه وقال لانما ورد من هذه المكررات انما يحذف للاستثقال وانما
يقع الاستثقال فيما يتكرر لا في المبدو به الاول ثم قال عقب ذلك والذي رجحه ابو علي
ان المحذوف من انا وكاننا انما هو النون الوسطى دون نون الضمير قال لانه قد حذف
دون حذف الضمير **الرابع** اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث نحو ليسوا الغاليات اذا فليني
والاصل فليني فحذف احدى النونين واختلف في المحذوف فقال المبرد هي نون الوقاية
لان الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ورجحه ابن جني والخضراوي وابو حيان وابن هشام
وفي البسيط انه مجمع عليه وقال سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تامروني
ورده ابو حيان بانه قياس على مختلف فيه **الخامس** المضارع المبدو بالتا اذا كان ثانيه
تا نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على احدى التايين وهل المحذوف الاولى او الثانية
قولان اصحهما الثاني وعليه البصريون لان الاولى دالة على معنى وهي المضارعة ورجحه ابن
مالك في شرح الكافية لان الاستثقال في اجتماع المثلين انما يحصل عند النطق بثانيهما
فكان هو الاحق بالحذف قال وقد يتعلق بما صدر فيه نونان كقراة بعضهم ونزل الملا
تنزيلا قال ودون هذه القراة دليل على ان المحذوف من التايين هي الثانية لان المحذوف من
النونين في القراة المذكورة انما هي الثانية ورجحه الزنجاني في شرح الهادي بان الثانية
هي التي تنقل فتسكن وتدغم في تذكرون فلما لحقها الاعلال دون الاولى لحقها الحذف دون
الاولى **السادس** الاعلال مثل الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظل ومس واحس
اذا اسند الى الضمير المتحرك نحو ظللت ومسست واحسست جاز حذف احد حرفي التضعيف
فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاول وهو العين او الثاني وهو اللام قولان
اصحهما الاول **وبه** جزم في التسهيل وقال ابو علي في الاغفال قد حذف الاول من الحروف
المتكررة كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلت ومست ونحو ذلك فان قيل ما الدليل على ان
المحذوف الاول قيل قول من قال ظلت ومست فالقى حركة العين المحذوفة على الفا كما القاها
عليها في خفت وهبت وظلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير وكذلك
قلب الاول من المكررة نحو دينار كما قلب الثاني نحو تظنيت وتقضيت وخففت الهمزة الاولى
كما خففت الثانية نحو جا اشراطها **السابع** لا سيما اذا خففت ياوها كقوله فيه بالعقود وبالايمان
لا سيما عقد وفا به من اعظم القرب فهل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام
اختار ابن جني الثاني وابو حيان الاول **وقال** ابن ابان في شرح الفصول واعلم انه قد جا
تخفيف يا من لا سيما الا انهم لم ينصوا على المحذوف منهما هل هو عينها ام لامها والذي يقتضيه
القياس ان يكون المحذوف اللام لان الحذف اعلال والاعلال لحق اللام لشايع كثيرا خلافه
في العين وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى لامرين احدهما سكونها والثانية متحركة
والمتحرك اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها والثاني انها زايدة والاولى
منقلبة عن واو واصلية والزايد اولى من الاصلي بالحذف ولما حذفت الياء الاخرى لم ترد الياء الى
اصلها لارادة المحذوف انتهى وفي الكلام الاخير نظر الثامن باب الاشلة الخمسة اذا اكد

بالنون الشديدة نحو والله لتضربُنّ فانه يجتمع فيه ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة
فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا التاسع ذو بمعنى صاحب
اصله عند الخليل ذَوٌّ بوزن فعل وعند ابن كيسان ذَوَوٌ بالفتح فحذف احدى الواوين
قال ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما الثانية وهي لام الاسم وهو الظاهر والثاني
الاولى وهي العين وعليه اهل قرطبة العاشر قال الشمس ابن الصايغ في قوله ،
ايها السايل عنهم وعني • لست من قيس ولا قيس مني • الذي ذكروه ان المحذوف من مني
وعني نون الوقاية ويحتمل ان تكون باقية ونون من وعن هي المحذوفة الا ان يقال ان الحروف
بعيدة عن الحذف منها الحادي عشر ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع والفها
منقلبة عن يا عند الاكثر وعن واو عند اخرين ولامها عن يا باتفاق وجزموا بان المحذوف
اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم رايت الخلاف فيه محكيا في البسيط قال اكثر النحاة على ان المحذوف
لامه لانها طرف فهي احق بالحذف قياسا على سائر الاعلال ولان حذف اللام اكثر من
حذف العين فتعليق الحكم بالاعم اولى ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لان العين
ساكنة والساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه لعدمت
علة قلب اليا الفا لان العين تكون ساكنة فلا يوجد فيها علة القلب واما اللام فمتحركة
فاذا فتحت العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها الثاني عشر قال
بدر الدين بن مالك في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح ان اصل الفا داخلة على
ان كان واخرت للزوم الفصل بين اما والفا فالتقى فا ان وفا جواب اما فحذفت
الثانية حملا على اكثر الحذف من نظايرها الثالث عشر اذا صغرت كسا قلت كسي وقد اجتمع فيه
ثلاث يا ات يا التصغير واليا المنقلبة عن الالف واليا المنقلبة التي هي لام الكلمة فتحذف
احدها وهل المحذوف اليا الاخيرة التي هي لام الكلمة او اليا المنقلبة عن الالف قولان نص
سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثاني الرابع عشر اذا نسبت الى نحو طيب
وسيد وميت حذفت احدى اليايين فقلت طيبي وسيدي تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف
الثانية لا الاولى كما جزم به ابن مالك وابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان بان موجب
الحذف توالي الحركات واجتماع اليات فكان حذف المتحركة اولى وقال الزمخشري في
الفايق هيْن ولين مخففان من هيّن ولين والمحذوف من يايهما الاولى وقيل الثانية الخامس
عشر يجوز احدى اليايين من اي قال الشاعر • تنظرت نصرا والسماكين ايهما • وقد جزم ابن جني
في ذا القد بان المحذوف الثانية وهي اللام لثقله حذف العين قال ولهذا بقيت الاخرى
ساكنة كما كانت السادس عشر اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو ءامنتم من
في السما فانها ترسم بالف واحده وتحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المحذوفة
فقيل الاولى وعليه الكسائي لان الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه الفرا
وثعلب وابن كيسان لان بها حصل الاستثقال ولانها تسهل والمسهل اولى بالحذف ولان
الاولى حرف معنى فهي اولى بالثبوت السابع عشر اذا وقف على المقصور المنون نحو
رايت عصا وقف عليه بالالف قال ابن الخباز وكان في التقدير الفان لام الكلمة والالف التي

هي بدل من التنوين كما في رايت زيدا في الوقف قال وحذفت احدى الالفين قال والمحذوفة
هي الاولى لمعنى سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال ولو كانت الاولى اولى بالحذف
لان الطارئ يجيء بحكم الثابت قال ان كان المقصور غير منون نحو رايت العصا فالالف
هي لام الكلمة اتفاقا وفي شرح الايضاح لابي الحسين بن ابي الربيع اختلف النحويون في هذه
الالف الموجودة في الوقف والظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية لزوال ما ازالها
وذهب المازني انها بدل من التنوين لان قبل التنوين فتحة في اللفظ فصار بمنصب في الاحوال
الثلاثة بمنزلة زيدا في قولك رايت زيدا وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع والخفض الالف
الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين الثامن عشر تحية وتثنية اذا نسبت
اليهما قلت تحوي وثنوي بحذف احدى اليايين وقلب الاخرى واوا واليا المحذوفة هي الاولى
التي هي عين الكلمة والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان التاسع
عشر باب رمية ينسب اليه رموي كذلك والمحذوف اليا الاولى وهي اليا المدغمة
في لام الكلمة جزم به ابن عصفور وكذلك باب مرمي اذا قيل فيه مرموي المحذوف منه اليا الاولى
وهي الزايدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزموا به العشرون
قال صاحب التوشيح اذا صغرت اسود وعطاء وقضيب وحمارا قلت اسيد وعطي وقضيب
وحمير بيا مشددة مكسورة فاذا نسبت الى هذا حذفت اليا المتحركة التي تلي اخر الاسم
فقلت اسيدي وقضيبي بيا ساكنة الحادي والعشرون قال ابو حيان اذا صغرت مسيطر
ومسبطر ومهيمن بما فاعل من بيطر وسيطر وهيمن تحذف اليا الاولى لانها اولى بالحذف
وتثبت يا التصغير الثاني والعشرون اذا اجتمعت همزتان متفقتان في كلمتين نحو جا
اجلهم والبغضا الى اوليا اوليك جاز حذف احدهما تخفيفا ثم منهم من يقول المحذوف الاولى
لانها وقعت اخر الكلمة محل التغيير ومنهم من يقول المحذوفة الثانية لان الاستثقال
انما جا عندها حكاه السيد ركن الدين في شرح الشافية الثالث والعشرون باب الافعال
والاستفعال مما اعتلت عينه كاقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام نقلت حركة
الواو فيهما وهي العين الى الفا فانقلبت الفا لتجانس الفتحة فالتقى الفان فحذفت احداهما
لالتقاء الساكنين ثم عوض منه تا التانيث واختلف النحويون ايهما المحذوفة فذهب الخليل
وسيبويه الى ان المحذوف الالف الزايدة لانها زايدة ولقربها من الطرف
ولان الاستثقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك وذهب الاخفش والفرا الى ان
المحذوف عين الكلمة الرابع والعشرون باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما
مبيوع ومصوون ففعل بهما ما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة اليا والواو الى الساكن
قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزايدة فوجب حذف احدهما
واختلف في ايهما حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها
ولقربها من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى
ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول الخامس والعشرون يستحيي بيايين في لغة
الحجاز واما تميم فتقول يستحي بيا واحدة قال في التسهيل فحذفوا احدى اليايين قال ابو حيان

اما التي هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة اما حذف لام الكلمة فلان الاطراف محل التغيير
فلما حذفت بقي يستحيي بحاله مجزوما فنقل حركة اليا الى الحا التي هي فا الكلمة وسكنت
اليا واما حذف عين الكلمة فقيل نقل حركة اليا التي هي عين الى الحا فالتقى ساكنان
الى التي هي عين واليا التي هي لام فحذف اليا لالتقا الساكنين فعلى التقدير الاول يكون
وزن الكلمة تستفع وعلى الثاني يكون وزنها تستفل السادس والعشرون باب
صحاري ومداري فيه لغات التشديد وهو الاصل والتخفيف وبابه ثقل الجمع مع
ثقل التشديد ثم الاولى بالحذف اليا التي هي بدل من الف المد لانه قد عهد حذفها ولان
الكلمة خماسية والمبدلة من الف التانيث بمنزلة الاصلي فهي احق بالثبوت وما قبلها
احق بالحذف قاله في البسيط السابع والعشرون قراة ابن محيصن سوا عليهم انذرتهم
بحذف احدى الهمزتين قال ابن جني في المحتسب المحذوف الاولى وهي همزة الاستفهام
قال فان قيل فلعل المحذوف الثانية قيل قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام
واما حذف همزة افعل في الماضي فبعيد الثامن والعشرون باب جاء وشاء اسم فاعل
من جاء وشاء اصله جايئ وشايئ لان لام الفعل همزة فذهب الخليل الى ان الهمزة الاولى
هي لام الفعل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاك وهار ومذهب سيبويه هي
عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة يا على حركة ما قبلها وهي لام الفعل
عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاع وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب والحاصل
الى ان في المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول الخليل العين التاسع والعشرون نحو يا زيد
زيد اليعملات وبين ذراعي وجبهة الاسد في المحذوف خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه
الثاني نحو وحكى ابن هشام قال ابن النحاس في التعليقة نحو قطع الله يد ورجل من قالها
اجمعوا على ان هنا مضافا اليه محذوفا من احدهما واختلفوا من ايهما حذف فمذهب سيبويه
حذف من الثاني وهو استعمل لانه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر وليس فيه اكثر من الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدما على
المدلول عليه ومذهب المبرد ان الحذف من الاول وان رجل مضاف الى من المذكورة
ويد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر
اذ الاصل يد من قالها ورجله وحسن ذلك عنده كون الاول معدوما في اللفظ فلم
يستنكره لذلك انتهى الثلاثون نحو زيد وعمرو قايم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه
من الاول ومع ان مذهبه في نحو زيد زيد اليعملات ان المحذوف من الثاني قال ابن الحاجب
انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا
مما ذهب واما هنا فلو كان قايم خبرا من الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره
اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قايم وعمرو ومن غير قبح في ذلك انتهى وقيل ايضا كل من
المبتداين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل
ان يقال بذلك في مسئلة الاضافة قال والخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان
الحذف من الاول في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض ومن الثاني قوله فاني وقيار بها

فض

في

لغريب

لغريب الحادي والثلاثون ذات اصله ذوية تحركت الواو واليا فقلبت كل منهما الفا فالتقى
الفان فحذف احديهما قال ابن هشام في تذكرته وينبغي ان ينظر هل المحذوف الالف
الاولى والثانية فقياس قول سيبويه والخليل في قامة واستقامة ان يكون المحذوف
الاولى وقياس قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية الثاني والثلاثون قولهم
لاه ابوك يريد لله ابوك قال الشلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف
حرف الجر واللام الاصلية والمبقاة لام الجر فتحت رد الى اصلها كما تفتح مع المضمر قال وهذا
اولى لان في هذا حذف الجار وابقا عمله وهو مع ذلك حرف معنى واما انا فلم احذف
حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له قال الشلوبين وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام
المعرفة وبقي الترجيح بين حرف الجر وحرف الاصل فرجحنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف
اللام الاصلية ورجح مذهبه بان حرف الجر معنى وفيه ابقا عمله فينبغي ان يترجح من هنا لانه
قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو خير عافاك الله وفي مذهبه ادعا فتح اللام ونحن
نبقي الكلام على ظاهره وايضا فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم اعيانهم لا يفعلونه ذلك
وجميع العرب يقولون لاه ابوك فدلك على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها
الا من لغته ان يقول المال لزيد ولعمرو وتحذف اليه بما ذهبنا اليه انتهى الثالث والثلا
ثون اصله او ان قيل حذفت الالف بعد الواو وقلبت الواو الفا وقيل حذفت الواو
وبقيت الالف بعدها فوقعت بعد الهمزة حكاه في البسيط **فصل من نظاير**
ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اي الحرفين من المضاعف هو
الزايد فذهب الخليل الى ان الزايد هو الاول فاللام الاولى من سلّم هي الزايدة وكذلك
الزاي الاولى من بلزّ وذهب يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثاني هو الزايد
حجة الخليل اذ المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امهات الزوايد وهي اليا والواو والالف
الا ترى انه تقع زايدة ساكنة ثالثة نحو حوقل وصيقل وكاهل وثالثة نحو كتاب وعجوز
وقضيب فاذا جعلت الاول من سلّم وبلزّ زايدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك
في فردد وما اشبهه فيه المضاعفان الاول هو الزايد عند الخليل وحجة يونس ان المثل
الثاني يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوايد الا ترى ان الواو واليا يزادان متحركين نحو جهور
وعثير والعين نحو كوثر وعفرية فاذا كان الثاني من سلّم وبلزّ زايدا كان واقعا
موقع هذين الحرفين قال ابو حيان والحجة فيما استدل به الخليل ويونس لانه ليس فيه
اكثر من التانيس بالاتيان بالنظير واما سيبويه فقد حكم بان الثاني هو الزايد ثم قال
بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب بقول ابي علي احد الوجهين واختلف في
في الصحيح فذهب الفارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود
اسحنكك واقعنسس وشبههما في كلامهم قال وذلك ان النون في افعنلل من الرباعي لم
يوجد قط الا بين اصلين نحو احرنجم فينبغي ان يكون ما الحق به من الثلاثي بين اصلين
ليلا يخالف الملحق الملحق به ولا يمكن ذلك الا بجعل الاول هو الاصل والثاني هو الزايد
واذا ثبت ذلك في هذا احملت ساير المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح

التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة

ثون

مذهب الخليل بن احمد لقول العرب في تصغير صمحمح صميح فحذفوا الحا الاولى فثبت انها
الزايدة لانه لا يجوز حذف الاصلي وابقا الزايد والثاني ان العين اذا تضعفت وفصل
بينهما حرف فذلك الحرف لا يكون الا زايدا نحو عثوثل وعقنقل الا ترى ان الواو والنون
الفاصلتين بين العينين زايدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزايدة من الحايين في صمحمح
هي الاولى لانها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان يكون اصلا لان لا يكون في ذلك كسر
لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين الا بحرف زايد واذا ثبت ان الزايد
من المثلين في هذين الموضعين هو الاول حملت ساير المواضع عليهما **وذهب** ابن خروف
والشلوبين الى التوسط بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه وذهب ابن مالك الى التفصيل
فحكم بزيادة الثاني والثالث في صمحمح ونحوه والثالث والرابع في مرمريس وان الثاني
في نحو اقعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره
ليس مذهبا لاحد وانما هو احداث قول ثالث جريا على عادته وفي البسيط اختلف في مغدودن
هل الزايد فيها الدال الاولى او الثانية فعلى الاول يقال في تصغيره مغيدين بحذف الواو مع
الدال لان الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني مغيدين بتسليمها لانها رابعة فلا تحذف **تنبيه**
باب اقعنسس قال ابن مالك تاتي المثلين فيه اولى بالزيادة لوقوعه موضع الف احرنبا
قال ابو حيان نتيجة الاولوية انه لما الحق احرنبا باحرنجم واحرنجم من باب الثلاثة لم ياتوا بالزايد
الذي للالحاق الا اخيرا وهي الالف ولذلك ما جي به للالحاق في هذا النوع موقفا بل الهمز الالف
والمقابل لها في اقعنسس انما هي السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزايدة لتجري بعد
الثلاثي في الالحاق مجرى واحدا الا ترى انهما مشتقان من الحرب والقعس فلذلك كان
الاولى ان تكون السين الثانية هي الزايدة وتعوض ذلك ايضا قال ابو حيان سالني شيخنا
بهاء الدين بن النحاس عن قولهم هذان بالتشديد ايما النون المزيدة قلت له الاولى فقال
قال الفارسي في التذكرة هي الثانية ليلا تفصل بين الف التثنية ونونها ولا يفصل بينهما
قلت له يكثر العمل في ذلك لانا نكون زدنا نونا متحركة ثم اسكنا الاولى وادغمنا او زدنا
ساكنة ثم اسكنا الاولى وادغمنا فتحركت لاجل الادغام بالكسر على اصل التقا الساكنين
وعلى ما ذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا فقط فهذا اولى عندي لقلة العمل ثم ظهر
لي تقويته ايضا بان الالف والنون ليستا مثلا زمتين فيكره الفصل بينهما الا ترى الى انفكاكهما
منها بالحذف والاضافة وتقصير الصلة انتهى وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان
النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا **ومن ذلك** قول زهير اراني اذا ما بت على
هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا وقول الاخر فرايت ما فيه فثم رزيته قال السخاوي
في شرح المفصل احد الحرفين فيهما زايد الفا او ثم قال وزيادة الفا قد وقعت كثيرا ولم يقع
زيادة ثم الا نادرا فالقضاء بزيادة الفا اولى **وقال** صاحب البسيط زاد القاسم ثم
وقيل ثم هي الزايدة دون الفا لحرمة التصدر **فصل ومنا ظر ما الحق فيه مسالة**
قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان ما فيه التانيث يكون في
الوصل تاء وفي الوقف هاء على اللغة الفصحى واختلفوا ايهما بدل من الاخرى فذهب البصريون

الى ان التاء هي الاصل وان الهاء بدل منها وذهب الكوفيون الى عكس ذلك واستدل البصريون
بان بعض العرب يقر التاء في الوصل والوقف كقوله الله نجاك بكفي مسلمت ولان الكل الحافظين
ان التاء هي الاصل وان الهاء بدل منه وبان لنا موضعا قد ثبتت فيه التاء التانيث بالاجماع وهو
في الفعل نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع قد تثبت الهاء فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل
اولى لما يودي قولهم اليه من تكثير الاصول واستدلوا ايضا بان التاء ثبتت في الوصل
الذي ليس بمحل التغيير والهاء انما ثبتت في الوقف الذي هو محل التغيير فالمصير الى ان ما جا
في محل التغيير هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس في محل التغيير **اذا اجتمع النكرة
والمعرفة غلبت المعرفة** تقول هذا زيد ورجل منطلقين على الحال تغليبا للمعرفة ولا
يجوز الرفع ذكره الاندلسي في شرح المفصل **اذا اجتمع المذكر والمونث غلب المذكر** وبذلك
استدل على انه الاصل والمونث فرع عليه وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي
عود الضمير وفي الوصف وفي العدد **اذا اجتمع طالبان روعي الاول** فيه فروع منها اذا
اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للاول منهما اذا لم يتقدمهما شي ومنها ان العرب راعت
المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البط وعندي ثلاث من البط ذكور فاتوا بالتا
مع ثلاثة لما تقدم لفظة ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط ومنها قال الكوفيون
اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال الاول جريا على هذه القاعدة **اذا امكن ان يكون الحرف
موجودا في الكلمة** اصليا فيها او مزيدا اصليا فكونه اصليا او منقلبا عنه اولى ذكر هذه
القاعدة الشلوبين في شرح الجزولية وبني عليها ان الواو والالف والياء في الاسماء الستة
لامات للكلمة لا زايدة للاشباع **اذا اجتمع** الواو والياء غلبت الياء نحو طويت طيا والاصل
طويا ذكره ابن الدهان في الغرة **اذا اجتمع** ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قمنا
فاذا اجتمع مخاطب وغايب غلب المخاطب نحو قمتما **اذا تم الفعل** بفاعله اشبه حينيذ
الحرف فلذلك لم يستحق الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال ووجه شبه الفعل وفاعله
بالحرف انهما جزما الفعل عند ابي الحسن في نحو قولنا ان تقم اقم وايضا فان الفعل بفاعله
قد الغيا كما يلغى الحرف وذلك نحو زيد ظننت قايم **اذا دار الامر بين الاشتراك والمجاز
فالمجاز اولى** ومن ثم رجح ابو حيان وغيره قول البصريين ان اللام في نحو فالتقطه ال فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا هي لام السبب على جهة المجاز لا لام اخرى تسمى لام الصيرورة
ولام العاقبة لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى مجاز كان المجاز اولى لان الوضع
يوول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك وقال ابن فلاح في المغني اختلف هل المضارع
مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال والثاني ارجح لانه
اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى عند المحققين وقال ابن القواس في شرح الدرة الكلمة
تطلق مجازا على الجمل المفيدة فان قيل مثلا كان اطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة
اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز كان اولى **اذا دار الامر بين الترادف والحذف لا لعلة**
فادعا الترادف اولى لان باب الترادف اكثر من باب الحذف لا لعلة مثاله قولهم سبط وسبطر
ودمث ودمثر وهند وهندي فهذه الفاظ معنى واحد وتوهمنا ان الراء منها احرف ان يكون

اصلين ويصير هذا من الترادف والاخران يقول حذفت الراء من سبطر ودمثر شذوذا اذ لا
يمكن ان يدعى ان الراء زائدة لانها ليست من حروف الزيادة فكان ادعا الاصالة في كل
من الكلمتين اولى من ادعا ان اصليهما واحد وانه حذفت لام الكلمة شذوذا وانهما لفظ واحد
اذا دار الاختلاف بين ان يكون في اللفظ او في المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم
حرمة اذ اللفظ خادم المعنى وانما اتي باللفظ من اجله ذكره ابن الصايغ في تذكرته وبني
عليه ترجيح زيادة كان في قوله • وجيران لنا كانوا كرام • على القول بانها تامة لان المعنى
حينيذ وجد وانها مضى وذلك معلوم فتصير الجملة حينيذ حشوا لا معنى لها **اذا انتقل
الفعل الى الاسم** لزمته احكام الاسما ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل
ومن ثم قطعت همزة اصمت اسما للفلاة واصله فعل امر **اذا وقع ابن بين علمين** فله
خصايص احدها انه يحذف التنوين من الاول لان العلم مع ابن كشي واحد نحو جا زيد بن
عمرو قال ابن يعيش سوا في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله • مازلت اغلق ابوابا وافتحها
حتى اتيت ابا عمرو بن عمار • قال ويحذف التنوين من ابي عمرو ومنع له حذفه من جعفر بن
عمار قال ويضعف التنوين من ابي الثاني نحو زحكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال رايت زيد
ابن عمرو من زيد بن عمرو فلانهما صارا اسما له واحدا ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغير
ابن والمتبع يبنى من التوابع اصلا الثالث اذا نودي نحو يا زيد بن عمرو كانت الصفة منصوبة
على كل حال وجاز في المنادى وجهان احدهما الضم على الاصل والثاني الاتباع فتفتح الدال
من زيد اتباعا لفتحة النون قال ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف
في الاعراب وههنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك انهما جعلا لكثرة الاستعمال
كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الاول ويبتدا بالثاني فجعلوا ابن فلان
الرابع تحذف الف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ولانه لا ينوى فصله مما قبله **اسبق
الافعال** قال الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو اعلم ان اسبق الافعال في التقدم الفعل
المستقبل لان الشي لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر
عنه بالمضي فاسبق الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي فان قيل
هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه
انه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به انه ماض فالجواب قالوا لما ضارع الفعل
المستقبل الاسما بوقوعه موقعها وبسايرالوجوه المضارعة المشهورة قوي فاعرب
وجعل بلفظ واحد يقع لمعنيين حملا له على شبه الاسما كما ان من الاسما ما يقع
بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع
لمعنيين ليكون ملحقا بالاسما حين ضارعها والماضي لم يضارع الاسما فيكون له
قوتها فبقي على حاله **الاستغنا** هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ
بلفظ من ذلك استغناوهم عن تثنية سوا بتثنية سي فقالوا سيان ولم يقولوا
سوا ان وبتثنية ضبع الذي هو اسم المونث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر
فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعانان وقال ابو حيان العرب تستغني ببعض الالفاظ

عن

٣

عن بعض الا ترى استغناهم بترك وتارك عن ودع وواذر وبقولهم رجل الي عن اعجز وامراة عجزا
عن اليا في اشهر اللغات وقد عقد ابن جني في الخصايص بابا في الاستغنا بالشي عن الشي
قال فيه قال سيبويه اعلم ان العرب قد تستغني بالشي عن الشي حتى يصير المستغنى عنه مسقطا
من كلامهم البتة فمن ذلك استغناوهم بترك وذر عن ودع وبلمحة عن ملمحة وعليها كسرت
ملامح وبشبه عن مشبه وعليه جا مشابه وبليلة عن ليلاة وعليها جات ليال على ان ابن
الاعرابي قد انشد • في كل يوم ما وكل ليلاه • وهذا شاذ لم يسمع الا من الجهة ولذلك استغنوا
باشتق عن ان ياتوا بجمع العين في موضعها فالربع القلب والالين الفم يقولوا النوق لا في
شي سا ذكره الفرا وكذلك استغنوا بقسي عن قووس فلما يات الا مقلوبا ومن ذلك
استغناوهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم ارجل لم ياتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك اذا ن
جمع اذن لم ياتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك شسوع لم ياتوا فيه بجمع القلة وكذلك ايام لم
يستعملوا فيه جمع الكثرة وكذلك استغناوهم بقولهم ما اجود جوابه عن هو افعل منه في
الجواب واستغناوهم باشتد وافتقر عن قولهم فقر وشد وعليه جا فقير ومن ذلك استغناوهم
عن الاصل مجردا من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح من اللغة
كقولهم حوشب لم يستعمل منه حشب عاريه من الواو الزايدة ومثله كوكب لم يستعمل منه
ككب ومنه قولهم دري لانا لا نعرف درر ومثله كثير في ذوات الاربعة وهو في الخمسة
اكثر منه في الاربعة فمن الاربعة قلنفس وضرنفح وسميدع وعميثل وسرومط وجحجبا
ولسحت ولسقت ومرشفه ومن ذوات الخمسة جعفليق وضبربت ودبيس وعضرفوط
وقرطبوس وقرعلانه وقفلس ومن ذلك استغناوهم بواحد عن اثنين وباثنين عن واحد
وبستة عن ثلاثتين وبعشرة عن خمسين وبعشرين عن عشرتين وما جرى هذا المجرى
واجاز ابو الحسن اظننت زيدا عمروا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان وقال استغنت
العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عاقلا انتهى كلام ابن جني وقال الزمخشري في الاحاجي
سرادق وحمام وبوان في الاسما وسبحل وسبطر في الصفات لم يجمعوها الا بالالف والتا
وهي مذكرات وانما قصر جمعها على ذلك استغنا به عن التكسير كما استغنوا باشيا عن
اشيا من ذلك استغناوهم باولية عن حتاه ومثله عن له وقال سيبويه وقد يجمعون
الشي بالتا ولا يجاوزون به استغنا وذكر سيالت وثبات ومن عكس ذلك استغناوهم
بشفاه وشيا عن الجمع بالالف والتا وقال الشلوبين استغنوا عن تثنية اجمع واكتع
وابصع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرء بقولهم قوم وقال ايضا انهم قد
يستغنون كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم بغيرها مما هو في معناها على عادتهم
وانهم قد يستغنون بالشي عن ما هو في معناه وكان هذا انما يكون ذلك كالتنبيه
على ان الجزم عندهم بالاسما ليس اصلا كما فعلوا في الاستغنا بتصغير المفرد وجمعه بالالف
والتا في اللاتي فقالوا اللتيا واستغنوا ايضا عن اللويتا في تصغير اللاتي لعدم تمكن
التصغير في الاسما المبهمة وقال ابو حيان استغنوا بتصغير عشي عن تصغير ... وبقولهم في جمع
صبي وغلام صبية وغلمة عن اصبية واغلمة وبقولهم في صغير وصبيح وسمين صغا وصباح وسمان

ن

عن صغرا وصبحا وسمنا وبقولهم في نحو ولي وغني وليا واغنيا من فعلا وبقولهم حكام وحفاظ
جمع حاكم وحافظ عن جمع حكم وحفيظ قال ابو حيان هذا عندي كله من باب الاستغنا
خلافا لقول ابن مالك في التسهيل انها جمع حكم وحفيظ على وجه الندور وقال وكذا
قولهم بور ومعنى انه من باب الاستغنا عن جمع بور بجمع بائر اذ قد سمع بائر وبوره وليس
جمعا لبر نادرا خلافا لما في التسهيل وباب الاستغنا اكثر من ان يحصى وقال ابن يعيش
العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية
عن تعريف اخر وفي البسيط باب افعل فعلا وفعلان فعلى لا يلحقه تا التانيث استغنا بفعلا
وفعلى عن التانيث بها وقال وقد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى
بجمع المقدر عن جمع الملفوظ به كما استغني بمصدر بعض الافعال عن مصدر بعضها نحو
انا ادعه تركا وبطاوع بعض الافعال عن مطاوع بعض نحو الحته فبرك ولم يقولوا فتاخ
فمن ما جا من الجمع لمفرد مقدر اباطل واباطيل وقياس مفرده ابطال او ابطيل وعروض
واعاريض وقياس مفرده اعريض وحديث واحاديث وقطيع واقاطيع **الاسم اصل للفعل والحرف**
قال الشلوبين ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل على انه اصل وانهما فرعان
قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان الكلام المفيد لا يخلو من الاسم
اصلا ويوجد كلام كثير مفيد لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك على اصالة الاسم في
الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه وايضا فان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الا خبرا
به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون
الفعل والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام دونهما انتهى وقال الزجاجي في كتاب ايضاح
علل النحو باب القول في الاسم والحرف ايهما اسبق في الرتبة والتقديم قال البصريون
والكوفيون الاسما قبل الافعال والحروف تابعة للاسما وذلك ان الافعال احداث
الاسما يعنون بالاسما اصحاب الاسما فالاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق
لفعله واما الحروف فانما تدخل على الاسما والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره
وقد دللنا على ان الاسما سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها والحروف عوامل في
الاسما والافعال مؤثرة فيها المعاني والاعراب فقد وجب ان يكون بعدها سوال يلزم
القايلين بهذه المقالة يقال لهم قد اجمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل
قبل فعله وكما ان المحدث سابق لحدثه وانتم تعترفون ان الحروف عوامل في الاسما والافعال
فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم لكم على اوضاعكم ومعانيكم
الجواب ان يقال هذه مغالطة تلبس بتشبيه هذا الحدث والمحدث ولا العلة والمعلول
وذلك انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا ما من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم
فنقول ان الضارب سابق لضربه الذي اوقعه بالمضروب لا يجب من ذلك ان يكون المضروب
اكبر سنا من الضارب ونقول ايضا ان النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان
يكون سابقا للخشب الذي منه نجر الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الاسما
والافعال وان لم تكن اجساما فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسما والافعال الذي

هو

هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك ان تكون سابقة للاسما والافعال
نفسها وهذا بين واضح انتهى **الاسم اخف من الصفة** وذلك ان الصفة ثقلت بالاشتقاق
وبالحاجة الى الموصوف وبتحمل الضمير وفرع على ذلك فروع منها ان الجمع بالالف والتا تسكن
فيه العين في الصفة كصعبة وصعبات وجدلة وجدلات ومهجة رغدة وعيشات
رعفات وطريق نهج اي واضح وطرق نهجات وتحرك في الاسم كجفنة وجفنات وهند
وهندات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى وشذ
وشذ تحريك الصفة في قوله شاة لجبة وشيات لجبات تلي قطيلات الابان وقال ابو علي من
العرب من يحرك لجبة في الافراد فجا الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله
اتت ذكر عود ن احشا قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل قال في البسيط وانما
حصل الفرق بين الاسم والصفة وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة قال وبيان ثقل
الصفة من اوجه احدها انها تناسب الفعل في الاشتقاق الثاني انها تناسبه في تحمل الضمير
الثالث انها تناسبه في العمل الرابع انها تفتقر الى موصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات
اشبهت الفعل المركب فلم تحتمل زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادة على الثقيل وقال
ابن يعيش في شرح المفصل الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة
ما كان جنسا غير ماخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان ماخوذا من الفعل
نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر
واصفر وما اشبههما من صفات الحلية ومصري ونحوهما من صفات النسبة قال والفرق بينهما
من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين
احدهما الذات والاخر السواد الا ان دلالته على الذات دلالة تسمية ودلالته على السواد
من جهة انه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لا تدل الا على شي واحد وهو ذات المسمى
الاشتقاق بسط الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في المزهر ونذكر هنا فوايد متعلقة بالنحو
الاولى مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق
من الفعل **قال** ابو البقا في التبيين ولما كان الخلاف واقعا في اشتقاق احدهما من
الاخر لزم في ذلك بيان شيئين احدهما حد الاشتقاق والثاني ان المشتق فرع على المشتق
منه اما الحد فاقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل
يدور في تصاريفه الاصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع
والاصل واما الفرع والاصل فهما في هذه الصناعة يشبهان في صناعة الاقيسة الفقهية
فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا اوليا والفرع لفظ يوجد فيه
تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زايد على الاصل والمثال في ذلك الضرب مثلا فانه
اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب
ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الاصل وهي الضاد والرا والبا وزيادات لفظية
لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى اخر قال الزملكاني في شرح المفصل حد
الخلاف بين البصريين والكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل وعكسه الخلاف في حد الاشتقاق

فقال قوم هو عبارة عن الاتيان بالفاظ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على الاخر في
المعنى نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم وقوله عليه الصلاة والسلام ذو الوجهين
لا يكون عند الله وجيها واما قوله تعالى وجنى الجنتين دان فشبه المشتق وليس به لان الجنا
ليس من معنى الاجتناء وقال بعضهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف
الاصول مع تغيير ما اما المشاركة في المعنى فلانهم لا يجعلون الوجد والموجدة والوجود من
باب الاشتقاق واما المشاركة في الحروف الاصول فلانهم لا يقولون ان الكاذب والمباين
من اصل واحد واما التغيير من وجه فلا بد منه والا لكان هو اياه ثم ان التغيير قد يكون بزيادة
وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغيير حركة ولا بد من زيادة احدهما على الاخر في المعنى والا
لزم ان تكون المصادر التي هي من اصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو كل بصري كلوا وكلة
وحسبت الحساب حسبا وحسبانا وقدرت الشيء من التقدير قدرا وقدرا وقدرت على
الشيء بمعنى قويت عليه قدرة وقدرانا ومقدرة ومقدرة ومقدرة فهذا ونحوه
متحد الاصل مع انه لا ينبغي ان يقال لاحدهما مشتق من الاخر على ان ذلك [illegible]
اصطلاح واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول ومعناه الاصلي وزاد معنى
من غير جنس معناه قالوا انما قلت من غير جنس معناه ليخرج التثنية والجمع ويدخل
المصغر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان حيوان
قال وهذا ان سلمه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر في معناه
وزيادة عليه بالدلالة على الزمان المخصوص الثانية قال ابو البقا في التبيين الدليل
على ان الفعل مشتق من المصدر طرق منها وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان الفعل
يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب
وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع
الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل
على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب
فانه يدل على اكثر مما يدل عليه المفرد ولا تركيب الا بعد الافراد كما انه لا دلالة على الحدث
والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده وهو قسم مثل ذلك بالنقرة من الفضة
فانها كالمادة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا اصيغ منها
جام او مراة او قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي فرع على المادة المجردة
كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث وحده فبهذا يتحقق كون الفعل
فرعا هذا الاصل طريقة اخرى وهي ان نقول ان الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف
المصدر ويدل لتلك الزيادة على معان زائدة على معاني المصدر فكان مشتقا من المصدر
كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة فيه اصل لما فيه الزيادة **طريقة اخرى**
وهي ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لادى ذلك الى نقض المعاني الاول وذلك مخل بالاصول
بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهي دلالته على الزمان
المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك

كلما

كلما لا الدال لا له على الحدث وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغي ان يفيد تشييد
الاصول وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل قالوا واحتج الاخرون
بوجهين احدهما ان المصدر يعتل لاعتلال الفعل والاعتلال حكم تستحقه علته فاذا كان
الاعتلال في الفعل اولا وجب ان يكون اصلا ومثال ذلك قولك صام صياما وقام قياما
قالوا وفي قام اصل اعتلت في الفعل فاعتلت في القيام وانت لا تقول اعتل قام لاعتلال
القيام والثاني ان الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضربا فضربا منصوب بضربت
والعامل يؤثر في المعمول والمؤثر اقوى من المؤثر فيه والقوة تجعل القوي اصلا لغيره
قال والجواب عن الاول انه منفرد دال على قولهم وذلك ان الاعتلال شيء يوجبه التصريف
وثقل الحروف وباب ذلك الافعال لان صيغها تختلف لاختلاف معانيها فقام اصله
قوم فابدلت الواو الفا لتحركها فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير
قائمة في المصدر وهو الثقل واما الوجه الثاني فهو في غاية السقوط وبيانه من ثلاثة
اوجه احدها ان العامل والمعمول من قبيل المعاني ولا يدل احدهما على الاخر اشتقاقا
والثاني ان المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك يعجبني ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك على انه
اصل والثالث ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا
فضلا عن ان تكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى الثالثة قال السهيلي رحمه الله تعالى
فائدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر عنها
كقولك اعجبني خروج زيد فاذا ذكر المصدر واخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مجرورا
بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر
لم يمكن الاخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعا
مبتدأ به فلم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما تدخل الحروف على معاني
في الاسماء وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل
انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل
لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة عنه دالا
على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث
فانه يدل على الحدث بالتضمن ويدل على الاسم مخبرا عنه لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافته
لفظا الى الاسم كاستحالة اضافة الحرف لان المضاف هو الشيء بعينه والفعل ليس هو
الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه فان
قلت كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث قلت انما يدل على الحدث بالتضمن
واما الدال عليه بالمطابقة فهو الضرب والقتل لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف
ولا يعرف بشيء من الات التعريف اذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره
ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان يبنى كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف واما
اعراب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف بني ولما قدمناه من
دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو عن ذلك

الاسم مضمرا او مظهرا لاختلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل
لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من معنى الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق
الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج من الافعال الثلاثة الا
الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان
تقوم الدلالة على اختلاف احوال الحدث فيختلف صيغة الفعل الا ترى كيف لم يختلف صيغته
بعد ما الظرفية نحو لا افعله ما لاح برق وما اطا بولانهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الاطلاق
من غير تعرض لزمن ولا حال من احوال الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة وهي اخف ابنية
الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت لانه اريد التسوية بين القيام
والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج الا الى صيغة واحدة وهي صيغة
الماضي فالحدث اذن على ثلاثة اضرب ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف
احوال الحدث فيشتق منه الفعل دالة على كون الفاعل مخبرا عنه ومختلف ابنيته دالة
على اختلاف احوال الحدث وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد
بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف ابنيته وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن
فاعله بل يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ما بعده نحو سبحان الله فانه يبنى على
العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان او بالاحوال و
لذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك وويله وويحه ومهما
مصدر وان لم يشتق منها فعل حيث لم يحتج الى الاخبار عن فاعلها ولا الى تخصيصها بزمن
ونصبها كنصبه لانه مقصود اليه وما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر زيدا ضربته
في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيدا ضربت بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما
لان المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوي ولكن لا يبعد عندي قول النحويين
انه مفعول مقدم وان كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف لانه عامل في الاسم
وذلك على معنى فيه فلا ينبغي للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن
الفعل في قولك ضربت زيدا قد اخذ معموله وهو الفاعل فمعتمده عليه ومن اجله صيغ
واما المفعول فلم يبالوا به اذ ليس اعتماد الفعل كاعتماده على الفاعل الا ترى انه يحذف
والفاعل لا يحذف فليس تقدم معمول الفعل العامل فيه باعجب من حذفه واما زيدا
ضربته فينتصب بالقصد اليه كما قلنا انتهى كلام السهيلي قال ابن القيم في بدائع
الفوائد وهذا الفصل من اعجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين سبقه اليه **الرابعة**
قال ابن يعيش في شرح المفصل قد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد
وبناؤهما مختلف فيختص احد البنائين شيئا دون شيء للفرق الا تراهم قالوا عدل
لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو ع د ل والمعنى
واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشركه فيه الاخر للفرق ومثله بناء حصين وامراة حصان
والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمراة تحرز
فرجها وكذلك النجوم اختصت ببعض الابنية التي هي الدبران والسماك والعيوق فلا يطلق

عليه الدابر والعايق والسماك وان كانت معناها للفرق **الخامسة** قال ابن يعيش
للفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى اخر اخذ
من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف لانه
اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد
لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ اخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى
انما يكون في اللفظ فلذلك كان سببا في منع الصرف لانه فرع على المعدول عنه انتهى وقال
الرماني العدل لضرب من الاشتقاق الا انه متضمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه ولذلك
ثقل العدل ولانه متضمن ولم يثقل المشتق لعدم تقدير وضعه موضع المشتق منه حكاه في البسيط
السادسة قال في البسيط اختلف في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن
لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزائد وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق
فلا يتحقق لها وزن كالحروف وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على
معرفة الاصلي والزائد ولا يتحقق ذلك في الاعجمية **السابعة** اختلف هل يقدح في الاشتقاق
كون العلم مرتجلا فقيل لا كغطفان من الغطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان
لهما اصل وانما الذي يقدح فيه ان يكون موضوعا لمسمى ثم ينقل الى غيره قال صاحب
البسيط والتحقيق ان الاشتقاق يقدح في الارتجال لانه حال الاشتقاق لا بد ان يكون
اشتقاقه لمعنى فاذا سمي به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا
يكون مرتجلا **الثامنة** قال ابن جني في الخاطريات لاته يليته حقه اي انقصه اياه
يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتمني للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته
اليه فان قلت كيف يكون الاشتقاق من الحروف قيل وما في ذلك من الانكار قد قالوا
انعم له اي قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل وسالتك حاجة فلوليت
لي اي قلت لي لو ولاليت لي اي قلت لي لا لا وقالوا صهصهت بالرجل اي قلت له صه صه
ودعدعت الغنم اي قلت لها داع داع وهاهيت وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات
كما ترى وهي في حكم الحروف فكذلك يكون لاته اي انقصه من قولهم ليت اذا تمنيت
وذلك دليل النقص فان قيل فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لاته يليته معنى
التمني كما ان في لاليت معنى الرد وفي لوليت معنى التعذر وفي انعمت معنى الاجابة
قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه الا تراهم سموا الخرقة التي
تشد بها الناقة الميلاء وذلك انهم لما كانوا ان تشد بها فعلاء على هذا مفعلة من الول
وحق لفظا وان كان المراد بها انهم لما كانوا ان تشد بها وسموا الحرم النالة وذلك انه
لا يبالي من حاله فهو فعله من نال وهو بعض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف
لانها صارت اصولا كالاسماء الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك
الاصل مطابقة المعنى للفظ ومن ثم قال الكوفيون ان ما افعله في التعجب اسم كلفظه
واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب والامر وجانبوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد
ترك في مواضع عديدة فليكن متروكا هنا قال ابن النحاس في التعليقة وللكوفيين ان يقولوا

لم يترك هذا الاصل في موضع الا لعامل فما الذي حملهم على تركه هنا ويجاب بان الحامل موجود
وهو ان اللفظ اذا احتيج في فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ واكد مما اذا لم يكن
كذلك لان النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى الى فكر وتعب فيكون بها اكثر كلفا وضنة
مما اذا لم تتعب في تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ
من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما في الغالب كذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى
فليمدد له الرحمن مدا وجا عكس ذلك انتهى ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود
لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في سواء علي اقمت ام قعدت ولفظ النداء بمعنى الاختصاص
في اللهم اغفر لنا ايتها العصابة **الاصل ان يكون الامر كله باللام** من حيث كان معنى
من المعاني والمعاني انما الموضوع لها الحروف في الامر ما عدا المخاطب لازم اللام على
الاصل واستغني في فعل المخاطب عنها فحذفت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب
على المعنى المراد وقد يرجع بها الى الاصل كقوله تعالى فبذلك فليفرحوا فيمن قراها بالتا
الفوقية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم واثباته بغير لام هو الكثير ذكره ابن النحاس
في التعليقة **الاصل في الافعال التصرف** ومن التصرف تقديم المنصوب بها على
المرفوع وانفصال الضماير المختلفة بها ذكره ابو البقا في التبيين قال وقد استثني
منها نعم وبيس وعسى وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جايز **اصلاح اللفظ**
عقد له ابن جني بابا في الخصايص قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني ازمة وعليها
ادلة واليها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت بها واولتها صدرا من تثقيفها
واصلاحها فمن ذلك قولهم اما زيد فمنطلق الا ترى ان تحرير هذا القول اذا صرحت بلفظ
الشرط فيه صرت الى انك كانك قلت مهما يكن من شي فزيد منطلق فتجد الفا في جواب
الشرط في صدر الجزين مقدمة عليهما وانت في قولك اما زيد فمنطلق انما تجد الفا واسطة
بين الجزين ولا تقول اما زيد منطلق كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شي فزيد منطلق
وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان هذه الفا وان كانت جوابا ولم
تكن عاطفة فانها على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما زيد منطلق كما يقولون
مهما يكن من شي فزيد منطلق لوقعت الفا الجارية مجرى فا العطف بعدها اسم وليس قبلها
اسم انما قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزين
ليكون قبلها اسم وبعدها اخر فتاتي على صورة العاطفة فقالوا اما زيد فمنطلق كما
تاتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو ومثله امتناعهم ان يقولوا انتظرتك
وطلوع الشمس اي مع طلوع الشمس فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون
نحو قمت وزيدا اي مع زيد قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل
الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس
اي وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز فلا ترى الى اجرائهم الواو غير عاطفة في هذا المجرى
العاطفة كذلك ايضا اجروا الفا غير العاطفة في نحو اما زيد فمنطلق مجرى العاطفة
فلا يوتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم في جمع بسرة

وبسرة

وبسرة ونحو ذلك ثمرات وبسرات وكرهوا اقرار التا تناكرا لاجتماع علامتي تانيث في لفظ اسم
واحد فحذفت وهي في النية مرادة البتة لا لشي الا لاصلاح اللفظ لانها في المعنى مقدرة
منوية الا تراك اذا قلت ثمرات لم يعترض شك في ان الواحد منها ثمرة وهذا واضح فالعناية
اذن في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق بالتا مقتض لها حاكم بموضعها ومن
ذلك قولهم ان زيدا لقايم فهذه لام الابتدا وموضعها اول الجملة وصدرها لا اخرها وعجزها
فتقديرها اول لان زيدا منطلق فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد اخرت
اللام الى الخبر فصار ان زيدا لمنطلق وانما اخرت اللام فلم تؤخر ان لا وجه منها ان اللام لو تقدمت
وتاخرت ان لم يجز ان ينصب اسمها الذي من عادتها نصبه ومنها انه لو تاخرت ولنصب
لادى الى عمل ان فيما قبلها وان لا تعمل الا فيما بعدها ومن اصلاح اللفظ قولهم كان زيدا
عمرو واصل الكلام زيد كعمرو ثم ارادوا توكيد الخبر فزادوا فيها ان فقالوا ان زيدا كعمرو ثم
انهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه الى اول الكلام عناية به واعلاما ان عقد الكلام
عليه فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز ان تباشر ان لانها تنقطع عنها ما قبلها من العوامل
فوجب لذلك فتحها فقالوا كان زيدا عمرو ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين فالمال
والدين هنا مبتدان وما قبلهما خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمهما الى المكان المقدر لهما
لم يجز لقبح الابتدا بالنكرة في الواجب فلما تبا ذلك في اللفظ اخروا المبتدا وقدموا الخبر
فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا ما فسد عندهم وانما كان تاخيره مستحسنا من قبل انه
لما تاخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك صلح به اللفظ وان كنا قد احطنا
علما بانه في المعنى مبتدا فاما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كفي مؤونة هذا الاعتذار
لانه ليس مبتدا عنده **ومن ذلك** امتناعهم من الالحاق بالالف الا ان يقع اخرا نحو ارطى ومعزى
وحبنطى وسرندى وذلك انها اذا وقعت طرفا وقعت موقع حرف متحرك فدل ذلك على قوتها
عندهم واذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فتعلم بذلك الحاقها بما هي
على سمته متحركة الا ترى انك لو الحقت بها ثانية فقلت نحو ملحق بجعفر لكانت
مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا للفظ بان قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون
اقوى لها وادل على شدة تمكنها وليعلم ثبوتها ايضا وكونها مقيسة على وزن اصل من
الاصول لانها للالحاق به وليست كذلك الف قبعثرى وضبعطرى لانها وان كانت طرفا
ومنونة فان المثال الذي هي فيه لا مصعد للاصول اليه فيلحق هذا به لانه الاصول
لن تبلغ سداسيا فلما الف قبعثرى قسم من الالفات الزوايد عفوا واخر الكلم ثالثة لا للتانيث
ولا للالحاق **ومن ذلك** انهم لما اجمعوا الزيادة في اخر بنات الخمسة كما زادوا في اخر بنات
الاربعة خصوا بالزيادة فيه الالف استخفافا لها ورغبة فيها هنا لكده وناحيتيه الياء
والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لا ينتهي الى اخرها وقد ملت فلما تحملوا الزيادة فاخرها
طلبوا اخف الثلاث وهي الالف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا في نحو عضرفوط وجعفليق
لانهم لما جاوا بهما طرفا وسطا سبق مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشمهما وكدت في احتمال
النطق بهما كل ذلك لاصلاح اللفظ ومن ذلك باب الادغام في المتقارب نحو ود في وتد

ومن الناس من يقولونه جميع باب التقريب نحو اصطبر وازدان وجميع باب المضارعة نحو
مصدر وبابه ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت
وضربن وضربنا وذلك انهم اجروا العامل هنا مجرى جزء من الفعل فكرهوا اجتماع الحركات التي
لا توجد في الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير اللام اصلاحا للفظ ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا
المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة فلم يجز ان يجروها عليها لكونها نكرة فاصلحوا اللفظ
بادخال الذي ليباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذي قام ابوه
وطريق اصلاح اللفظ كثير واسع وذكر ابن يعيش في قولهم سواء علي قمت ام قعدت ان
سواء مبتدا والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة قال فكان لفظهم
ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه **وقال** ابن يعيش اعلم ان قولهم اقائم الزيدان
انما افاد نظرا الى المعنى اذا المعنى ايقوم الزيدان فتم الكلام لانه فعل وفاعل وقائم هنا اسم
من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى ارادوا اصلاح
اللفظ فقالوا القائم مبتدا والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به
ولم يكن ثم خبر محذوف قال واما قولهم ضربي زيدا قائما فهو كلام تام باعتبار المعنى الا انه لابد
من النظر للفظ واصلاحه لكون المبتدا فيه بلا خبر وذلك ان ضربي مبتدا وهو مصدر
مضاف للفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال سد مسد خبر المبتدا ولا يصح ان يكون خبرا مرتفع
لان الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم ولا يصح ان
يكون حالا من زيد لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربي لان
العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته واذا
كان من صلته لا يصح ان يسد مسد الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا وفيه
ضمير فاعل يعود الى زيد والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير
ضربي زيدا اذا كان قائما فاذا هي الخبر **وقال** ابن يعيش ايضا اذا قلت ما اتاني الا زيد
الا عمرا فلا بد من رفع احدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك
نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير
ما اتاني احد الا زيد الا عمرا لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز
اخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع احدهما وتعين نصب الآخر وقال ابن عصفور رحمه الله
تعالى زيدت الباء في فاعل افعل به في التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور
في نحو قولك امرر بزيد اصلاحا للفظ من جهة ان افعل في هذا الباب لفظه كلفظ الامر بغير
لام والامر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا نحو اضرب زيدا او مجرورا نحو
امرر بزيد فزادوا الباء والزموا زيادتها حتى يكون في اللفظ بمنزلة امرر بزيد ذكره
في شرح المقرب **وقال** ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه لمجرد اصلاح اللفظ وذلك
في مسائل احداها قولهم لهنك [illegible] لانهم لو قالوا لانك لكان رجوعا الى ما فروا منه لكنهم
لما ارادوا الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لاصلاح اللفظ هذا قول المحققين وقال
ابو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك فحذف احدى اللامين والف الله

وهي ذلك **الثانية** زيادة الباء في فاعل احسن ونحوه فيلا يكون تطرفا على فعل امر اي بغير اللام
الثالثة تاخير الثاني اما زيد فمنطلق مع ان حقه ان تكون في اول الجواب الا انهم
كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه **الرابعة** انفصال الضمير المؤكد بحار والمجرور لكان
الزائدة في قوله ٭ وجيران لنا كانوا كرام ٭ على اعتقاد ابن جني **الخامسة** تقديم المعمول في زيدا
فاضرب على ما قيل من ان الفا عاطفة جملة على جملة وان الاصل تنبه فاضرب زيدا **السادسة**
زيادة اللام في لا ابا لك على الصحيح لئلا يدخل لا على معرفة **السابعة** تاكيد الضمير المرفوع
المستتر اذا عطف عليه نحو اسكن انت وزوجك الجنة **الثامنة** تاكيد المجرور في مررت
بك انت وزيد على ما حكاه ابن ابان في شرح الفصول **التاسعة** ادخالهم الفصل هو في نحو
زيد هو العالم **العاشرة** الفصل بين ان والفعل في نحو علم ان سيكون لئلا يليها الفعل كي
اللفظ قال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر بعد البحث ان الاصل في زيدا فاضرب
تنبه فاضرب زيدا ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيدا فلما وقعت الفا صدرا قدموا
الاسم اصلاحا للفظ **الاصول المرفوضة** منها جملة الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع
خبرا قال ابن يعيش حذف الخبر الذي هو استقر ومستقر واقيم الظرف مقامه وصار الظرف
هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالظرف
كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار اصلا مرفوضا لا يجوز اظهاره
للاستغناء عنه بالظرف ومنه خبر المبتدا الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج عمرو وتقديره
لولا زيد حاضر قال ابن يعيش ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدا
من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله ومنه قولهم افعل هذا
اما لا قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر باشياء يفعلها فتوقف في فعلها فقيل له افعل
هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار
الاصل مهجورا ومنه قال ابن يعيش بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون هو
من الاصول المرفوضة وقال الاستاذ ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الاخبار
من سبحان يستقيم كما يصح الاخبار عن البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك
كما ان مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك ليبيلية تصغير لشيء لم ينطق به واصيلان
تصغير لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحان الله اذا نظرت الى معناه
وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك وكذلك لكاع ولكع وجميع الاسماء التي
لا تستعمل الا في النداء اذا رجعت الى معانيها وجدت الاخبار ممكنا فيها بدليل الاخبار عما هي
في معناه لكن العرب رفضت ذلك وقال ايضا في قولك زيدا اضربه ضعف فيه الرفع على
الابتداء واختار النصب وفيه اشكال لانه من جهة الاسناد لان حقيقة المسند والمسند اليه
ما لا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه واضرب ونحوه يستقل به الكلام وجرى ولا يتعذر
هنا ان تقدر مفردا يكون الجملة في موضعه كما قدرت في زيد ضربته فان قلت فكيف
جاء هنا مرفوعا وانت لا تقدر على مفرد يعطي هذا المعنى قلت جاء على تقدير شيء رفض ولم
ينطق به واستغني عنه بهذا الذي وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا انت تدبرته

وجدت له نظايرالا ترى انه قام اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه ولا في
نظيره فكذلك زيدا اضربه كان اضرب بمنزلة موضع مفرد مسند الى زيد على معنى لا ولم ينطق
قط به ويكون كقام وقال ايضا مصدر عسى كا لمستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض
الاضافة ترد الاشيا الى اصولها ولذلك اعربت اي مع وجود شبه الحرف فيها لزومها
الاضافة فردتها الى الاعراب الذي هو الاصل في الاسما واذا اضيفت لا تنصرف ردا الى
اصله من الجر **الاضمار اسهل من التضمين** لان التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار
زيادة بغير تغيير قاله بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل واستدل به على ان
الجزم في نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن باضمار لان لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط
الاضمار احسن من الاشتراك ولذا كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان مضمرة ارجح
من قول الكوفيين انه بحتى نفسها وانها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن
اياز فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار خلاف الاصل قلنا الاضمار
مجاز والمجاز اولى من الاشتراك **الاضمار خلاف الاصل** ولذلك رد على من قال ان الاسم بعد
لولا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لا دليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال
في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ان اليوم ليس منصوبا بمصروف بل بفعل
دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم ياتيهم او يهجم عليهم لانه لا حاجة اليه مع ان الاضمار
على خلاف القياس **الاعراب** فيه مباحث الاول في حقيقته قال ابن فلاح في المغني اختلف
في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا
بوجهين احدهما اضافة الحركات الى الاعراب والشي لا يضاف الى نفسه والثاني ان الحركات
قد تكون في المبني فلا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم مطية حرب اي صالحة
للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في اخر الكلمة وذهب قوم الى ان الاعراب عبارة
عن الحركات وهو الحق لوجهين احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد اكتنفه فلو جعل
الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها مبنية لعدم الاختلاف الثاني انه نقل انواع
الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس يستلزم الجنس والجواب عن الاضافة انها
من باب اضافة الاعم الى الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم وعن الوجه الثاني انه لا يدل
وجود الحركات في المبني على انها حركات اعراب لان الحركة ان حدثت بعامل فهي للاعراب
والا فهي للبنا ولذلك خصصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب وقال غيره في الاعراب
مذهبان احدهما انه لفظي وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين وحده في التسهيل
بقوله ما جي به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف والثاني انه معنوي
والحركات انما هي دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين
وحدوه بقولهم تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وحكاه
ابن اياز قول اكثر اهل العربية **قال** ويرد عليه وجوه منها انه يقال حركات الاعراب
فلو كانت الحركة الاعراب امتنعت الاضافة اذ الشي لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة
والحرف يكونان في المبني فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم تكونا فيه ومنها انه قد تزول

الحركة في الوقف مع الحكم بالاعراب ومنها ان السكون قد يكون اعرابا ومنها تفسيرهم بالتغيير
والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال ولقايل ان يقول لا دلالة في جميع ذلك اما الاول
فجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بنا قيل حركات الاعراب وصحت الاضافة
للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص فسوغ الاضافة
المغايرة وهي هنا موجودة واما الثاني فجوابه انا لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل
الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد في المبني شي من ذلك واما الثالث فجوابه ان
الوقف عارض لا اعتبار به وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك واما الرابع
فجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف اخر المعرب
به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذا لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها
الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون واما الخامس فجوابه ان الاعراب انما فسر
بالتغيير او الاختلاف من كان مذهبه انه معنوي ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك و
تفسير الخصم الذي على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه وقال ابن مالك في شرح
التسهيل الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول اخر الكلمة مبينا للمعنى
الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامهما وذلك المجعول قد يتغير لتغير
مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام عمرو وقد يلزم للزوم
مدلوله كرفع لا نولك ان تفعل ولعمرك ونصب سبحان الله ورويدك وجر الكلاع وعريط
من ذي الكلاع وام عريط وتسمية الاعراب اللازم يعلم فساد من جعل الاعراب تغييرا وقد
اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما ان ما لازم وجها واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح
للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذي لازمه تغيير والثاني ان الاعراب يحدث
في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه من السكون الذي كان قبل التركيب
والجواب عن الاول ان الصالح لمعنى لم يوجد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير
قايما به الا ترى ان رجلا صالح البنا اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فكت
تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل في الحال من اعراب رجل وبنا خمسة عشر
وكذا لا ينسب تغيير الى ما لا تغيير له في الحال **والجواب** عن الثاني ان المبني على حركة
مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا وحاله تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير
الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البنا ولا يخلص من هذا الفتح قولهم لتغير
العامل بان زيادة ذلك توجب زيادة فسادا لان ذلك يستلزم كونا لما لا المنتقل عنها
حاصلة بعامل تغير ثم خلفه عامل اخر حال التركيب وذلك باطل بيقين اذ لا عامل قبل
التركيب واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمجعول اخرا من حركة
وغيرها على الوجه المذكور وقال بعضهم لو كانت الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم
تضف الى الاعراب لان الشي لا يضاف الى نفسه وهذا قول صادر عن لا تامل له لان
اضافة احد الاسمين الى الاخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة في كلامهم باجماع
والاكثر ذلك فيما يقدر اولهما بعضا او نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا النقديرين في حركات

الاعراب صالح لم يلزم من استيما له خلاف ما ذكرنا **المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة**
الى اصطلاح النحويين قال ابن الفلاح في المعني فيه خمسة اوجه احدها انه منقول من
الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه افضل الصلاة والسلام والثيب تعرب عنها
لسانها اي تبين والمعني على هذا ان الاعراب يبين معني الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه
الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والمعني
سلب كما شكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعني على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام اللبس
معانيه الثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعني على هذا ان الكلام
كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغير الذي لحقه وظاهر التغيير فساد وان
كان صلاحا في المعني الرابع انه منقول من التحبب ومنه امراة عروب اذا كانت متحببة الى
زوجها والمعني على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع الخامس انه منقول من
اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية بغير الاعراب لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعني
على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية **المبحث الثالث في الكلام والاعراب**
ايهما اسبق قال الزجاجي في ايضاح علل النحو فان قال قائل اخبرونا عن الاعراب والكلام
ايهما اسبق قيل له ان للاشيا مراتب في التقديم والتاخير اما بالتفاضل او بالاستحقاق
او بالطبع وعلى حسب ما يوجبه العقول فنقول ان الكلام سبيله ان يكون سابقا للاعراب
لانا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج
ومعناه في ذاته غير معدوم ومثال ذلك ان الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه
ذلك معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معني الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم
ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معني الفعلية وانما يدخل الاعراب لمعان
تعتور هذه الاشيا ومع هذا فقد راينا الشي من الكلام الذي ليس بمعرب قريبا من
معربه كثرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الامر للواحد اذا كان بغير
اللام مبني على الوقف نحو يا زيد اذهب واركب وحروف المعاني مبنية كلها وكثير من الاسما
بعد هذا مبني ولم تسقط دلالته على الاسمية ولا معانيه عما وضعت له فعلمنا بذلك
ان الاعراب عرض داخل في المعني يوجد ويدل عليه في الكلام اذن سابقه في الرتبة والاعراب
تابع من توابعه فان قال فاخبرني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الان بيننا اتقولون
ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب ام هكذا نطقت
به في اول تبلبل السنتها به قيل له بل هكذا نطقت به في اول وهلة ولم تنطق به زمانا غير
معرب ثم اعربته فان قال من اين حكمتم على سبق بعضه بعضا وعلمتم الاعراب الذي
لا يحتمل اكثر المعاني الا به ثانيا وقد علمتم انها تكلمت به هكذا جملة قيل له قد عرفناك
ان الاشيا تستحق المرتبة في التقديم والتاخير على ضروب فيحكم لكل واحد منهما بما يستحقه
وان كانت لا توجد الا مجتمعة الا ترى انا نقول ان العرض الداخل في الاسود عرض
الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يتوهم زايلا عن
الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا عن السواد الذي

هو

هو فيه والا رايناه السواد فقط عاريا من الجسم لا يجوز رويته لان المرئيات انما هي الاجسام
الملونة ولا يدرك الالوان خالية من الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولم نرد بالاسود
هاهنا جسما سود بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الاجسام وكذا القول في الابيض والاحمر
وما اشبه ذلك ومنها انا نعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على الانثى ونحن لم نشاهد العالم
خاليا من احدهما ثم حدث بعده الاخر الا انا وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق
خلق الانثى في خلق ادم وحوى فاما في غيرهما فلو لم نعلم بخبر صادق والاخبار بتقدم
كل واحد منهما صاحبه فكذلك قوله في الكلام والاعراب نقول ان الاعراب في الاستحقاق
داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول وان كانا لم يوجدا مفترقين
ونظير ذلك انا نقول ان الاسما قبل الافعال لان الافعال احداث الاسما ولم توجد الاسما
زمانا تنطق بها ثم تنطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته وقد
ادعى بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولا بالكلام غير معرب ثم رات اشتباه المعاني
فاعربته ثم نطق معربا فتكلم به **المبحث الرابع في ان الاعراب لم دخل في الكلام**
قال الزجاجي في الكتاب المذكور فان قال قائل قد ذكرت ان الاعراب داخل عقب
الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله فالجواب ان يقال ان الاسما لما كانت
تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ولم يكن في صورها وابنيتها
ادلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبي عن هذه المعاني
فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وبنصب عمرو على ان الفعل واقع به
وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسم فاعله وان
المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك
ساير المعاني جعلوا هذه الحركات دلايل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا
ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني هذا قول جميع
النحويين الا قطربا فانه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة
على المعاني والفرق بين بعضها وبعض لانا نجد في كلامهم اسما متفقة في الاعراب
مختلفة المعاني واسما مختلفة الاعراب متفقة المعاني فمما اتفق اعرابه واختلف
معناه قولك ان زيدا اخوك ولعل زيدا اخوك وكان زيدا اخوك اتفق اعرابه واختلف
معناه ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قايما وما زيد قايم اختلف اعرابه
واتفق معناه ومثله ما رايته منذ يومين ومذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك
وما في الدار احد الا زيد وما في الدار احد الا زيدا ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان
القوم كلهم ذاهبون ومثله ان الامر كله لله وان الامر كله لله قرئ بالوجهين جميعا ومثله
ليس زيد بجبان ولا بخيلا ولا بخيل ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه
ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين
المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله قال قطرب وانما
اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله

بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الادراج فلما
وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام الا تراهم بنوا
كلامهم على متحرك او ساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين
اربعة احرف متحركة لانهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون
وتذهب المهلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقب الاسكان قيل له فهلا لزموا حركة واحدة
لانها مجزية لهم اذ كان الغرض انما هو حركة تعقب سكونا فقال لو فعلوا ذلك لضيقوا
على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة
هذا مذهب قطرب واحتجاجه وقال المخالفون له ردا عليه لو كان كما ذكر لجاز جر
الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه لان القصد في هذا انما هو
الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام فاي حركة اتى بها المتكلم اجزاته فهو مخير في ذلك
وفي هذا فساد الكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم في كلامهم واحتجوا لما ذكره
قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني
في الاسما التي تقدم ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في الاسما التي تذكر
بعد الافعال لانه يذكر بعدها اسمان احدهما فاعل والاخر مفعول ومعناهما مختلف
فوجب الفرق بينهما ثم جعل ساير الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها فمحمولة على
الاعراب. المبحث الخامس قال الزجاجي باب القول في الاعراب احركة ام حرف فقد قلنا
ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنايه فهو عندنا
حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك رايت جعفرا والكسرة في قولك
مررت بجعفر هذا اصله ومن المجتمع عليه ان الاعراب يدخل على اخر حرف في الاسم
المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل
على حرف هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا
كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا
وحذفا وذلك الجزم في الافعال المضارعة وحرفا وهذا ما ذكرت لك ان الشي قد يكون
له اصل ثم يتسع فان قال قايل فانتم تجعلون الاعراب سكونا وحذفا وحرفا قيل له يكون سكونا
في الافعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال
اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل شي من هذا علة فان قال
قايل فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه في شي من الكلام قلنا هذا الذي ذكرنا الاصل
وعليه اكثر مدار كلام العرب وقد ذكرنا ان الشي يكون له اصل يلزمه ويطرد فيه
ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه فلا يكون ناقضا للباب وذلك موجود في
ساير العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال ان الاطلاق الصلاة واجبة على البالغين
من الرجال والنساء ثم يخرج منهم من لحقته علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز
قطع فقد نجد القطع ساقطا عن بعضهم ولهذا نظاير كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقته
ما ذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا وذلك في تثنية

الاسما

الافعال المضارعة وجمعها وفعل المونث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة امثلة من الفعل
وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هند وعلامة الرفع في هذه
الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب فان قال قايل فما الذي اوجب تصيير
الاعراب في هذه الافعال حرفا وهي النون قيل له ما قال سيبويه وهو انه قال الاعراب
يدخل اخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب واخر حرف في هذه الافعال النون
فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم
من ذلك ان يسكن في حال الجزم ولو اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقا
الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمونث فقال ان تاخر الافعال بعد الاسما وتسقط
علم ذلك في تقدم الافعال على الاسما في لغة من يثني ويجمع الفعل مقدما فكان يصير الفعل كانه
للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لان الجازم يحذف ما يثبت
في الرفع فان كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش فجعلت
النون محذوفة في الجزم سكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا
فقيل لم تفعلا ولن تفعلا ولم تفعلوا ولن تفعلوا كما ضم النصب في تثنية الاسما وجمعها الى الجر
لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسما فان قال قايل فان النون في يفعلان وتفعلان وساير
هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن حذفه
فلم حذفت النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة والجواب في ذلك ان يقال له ان النون في هذه
الافعال المضارعة للسكون كما ذكرنا لانها ليست بحرف اعراب فلما سكنت وقبلها ساكن حركت
لالتقا الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقا فحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم
فان قال قايل فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف الاعراب فالجواب في ذلك ان الالف
التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست
من بنا الفعل ولا من تمامه انما هي ضمير الفاعلين وعلامة كما ذكرنا ولم يجز ان تكون حروف الاعراب
الفعل لذلك فان قال قايل ولم جاز ان يجي اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان
يقومان والزيدون يقومون وما اشبه ذلك فجاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهو ثبات
النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شي موجودا في غيره ويكون ذلك الشي معربا قيل
له ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرا صار كبعض
حروفه وصارتا بجملتها كلمة واحدة فجاز لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة
كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في قولك فعلت سكنت اللام لئلا يتوالى في
كلمة واحدة اربع متحركات. المبحث السادس قال الزجاجي باب القول في الاعراب
لم وقع في اخر الاسم دون اوله ووسطه قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم
لمعنى فوجب ان يلفظ به بعد تمام لفظه بالاسم ثم يوتى بالاعراب واخر وقال ابو بكر ابن الخياط ليس
هذا القول بمرضي لانا قد راينا الاسما تدخلها حروف المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا
قولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا يا التصغير في قولك فريخ وفليس ولو كان الامر
على ما ذهب اليه قايل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الا بعد كمال بنايه

قال والقول عندي فيه هو الذي عليه جلة النحويين ان الاسم يبني على ابنية مختلفة منها فعل
ويفعل وفعل وفعل وما اشبه ذلك من الابنية فلو جعل الاعراب وسطا لم يدر السامع
حركة اعراب هي ام حركة بنا فجعل الاعراب في اخر الاسم لان الوقف يدركه فيسكن فيعلم
انه اعراب واذا كان وسطا لم يكن ذلك فيه وقال ابو اسحاق الزجاج كان ابو العباس المبرد
يقول لم يجعل الاعراب اولا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتدا لانه لا يبتدا الا بمتحرك
ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه حركة الاعراب لان حركتين لا
يجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسما مختلفة
لانها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوساطها مختلفة فلما
فات ذلك جعل اخرا بعد كمال الاسم ببنايه وحركاته وقال الاخفش الاعراب انما دخل في الكلام
دليلا على المعاني فوجب ان يكون تابعا للاسما لانه قد قام الدليل على انه ثان بعدها
وهذا القول قريب من الاول وكل هذه الاقوال مقنع في معناه **اعطا الاعيان حكم
المصادر واعطا المصادر حكم الاعيان** قال ابن الشجري فيما امليه من مذاهب العرب
في اللغة اعطا الاعيان حكم المصادر واعطا المصادر حكم الاعيان فمن ذلك قولهم اخطب
ما يكون الامير قايما فاخطب انما هو للامير وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظه افعل
التي وضعوها للمفاضلة فمهما اضيفت اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما
وهي موصولة بيكون صار اخطب كونا لا اميرا فهذا وصف المصدر بما يوصف به العين
والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا المبتدا اذ الحال لا يسد مسد خبر
المبتدا الا اذا كان المبتدا اسم حدث كقولك ضربي زيدا جالسا ولا يسد مسد خبر المبتدا اذا
كان اسم عين **ومن اعطا العين حكم المصدر رجل صوم وصفوه بالمصدر او جرى خبرا عنه**
قوله تعالى وجاوا على قميصه بدم كذب اي مكذوب به وقوله ان اصبح ماوكم غورا اي
غايرا وقوله ثم ادعهن ياتينك سعيا اي ساعيات فسعيا مصدر وقع موقع الحال
كقولهم قتلته صبرا اي مصبورا والمعنى محبوسا ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح
اي انه عمل في احد الاقوال وهو اوجهها جعله العمل لانه كثر منه وقوع العمل غير
الصالح منه كقولهم ما انت الا نوم وما زيد الا اكل وشرب وانما انت دخول وخروج
ومنه قول الخنسا فانما هي اقبال وادبار فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر واما
تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مايت وشيب شايب وشعر شاعر
انتهى **الافعال نكرات** لانها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لانه الجزء
المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فايدة لان حد الكلام ان يبتدي
بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تاتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده
ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ومن فروع ان الاضافة الى الافعال لا تصح قال
ابن يعيش لان الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف واخراجه من ابهام الى تخصيص
على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون الا نكرات ولا يكون شي
منها اخص من شي فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها الا انهم قد اضافوا اسما

الزمان

الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذلك من بين ساير الاسما
لملابسة بين الفعل وبينه وذلك لان الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران
الزمان بالحدث وقال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح اسرار النحو اجمع النحويون كلهم
من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا والدليل على ذلك انها لا تنفك من الفا
والفاعل والفعل جملة تقع بها الفايدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف لم تقع
بها فايدة فلما كانت الجمل مستفادة علم انها نكرات فلذلك لم تضمر وكذلك الافعال لما كانت
مع الفاعلين جملا كانت نكرات ولم يجز اضمارها فان قيل فاذا كانت الافعال نكرات فهلا عرفت
كما تعرف النكرات فالجواب عند الفريقين ان تعريف الافعال محال لانها لا تضاف
كما انه لا يضاف اليها ولا يدخلها الالف واللام لانها جمل ودخول الالف واللام على الجمل محال
فان قيل لم لا يجوز اضافتها وان لم يضف اليها قلنا لان الفعل لا ينفك من فاعل مظهرا او
مضمرا والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدا وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز
اضافة الفعل انتهى **الافعال كلها مذكرة** نص على ذلك الزجاجي في الجمل قال الشلوبين
في تعليله لان التانيث الحقيقي والمجازي وعلامات التانيث واحكامه معدومة
فيها قال ومنهم من قال ان فيها مذكرة ومونثة بحسب مصادرها فاذا كان الفعل
يدل على مصدر مذكر قيل فيه مذكر بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر مونث
قيل فيه مونث بتانيث مصدره وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان الافعال
كلها مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسما فانما المقصود الاخبار بما تضمنته من الحدث
وهو المصدر والمصدر مذكر فدل ذلك على انها مذكرة اذ اللفظ على حسب ما يراد به من
تذكير او تانيث الا ترى ان لفظ هند لما اريد بها المونث كان هو مونثا ولفظ زيد لما
اريد بها المذكر كان هو مذكرا **اقتضا الموضع لفظا وهو معك الا انه ليس بصاحبك**
ترجم على ذلك ابن جني في الخصايص واورد فيه فروعا منها قولهم لا رجل عندك فان لا هذه
ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها
لا بل هي فتحة بنا وقعت موقع فتحة الاعراب الذي عملا في المضاف قال واصنع من ذلك
قولك لا خمسة عشر لك فهذه الفتحة التي في را عشر فتحة بنا التركيب في هذين الاسمين
وهي واقعة موقع فتحة البنا في قولك لا رجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة
تركيب الاسمين لا التي تحدثها لا ان خمسة عشر لا تعربها العامل الاقوى اعني الفعل
في نحو جاني خمسة عشر والجار في مررت بخمسة عشر فاذا كان العامل الاقوى لا يوثر فيه
فالعامل الاضعف الذي هو لا اولى ومنه قولهم مررت بغلامي فالميم تستحق حركة
الاعراب بالبا والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر انما هي التي تصحب يا المتكلم في
الصحيح ويدل لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو هذا غلامي ورايت غلامي وهذا ا
يوذن انها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلفظها ومنه قولك يسعني حيث يسعك
فالضمة في حيث ضمة بنا واقعة موقع ضمة رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف
ومنه قولك جيتك الان فالفتحة فتحة بنا الان وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف

ن
بين

ومنها في تلكنت عنك في امس فالكسرة كسرة بنا وهي وافقة موقع كسرة الاعراب المقتضية
الجر ومنها قوله ۞ واني وقفت اليوم والامس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب ۞
روي قوله والامس بالنصب على الاعراب لانه لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمنه
فاعرب وبالكسر على البنا المعهود فيه واللام فيه زايدة وانما تعرف بالامس بلام اخرى
مرادة غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة ملغاة زايدة للتوكيد قال ومثله مما تعرف
بلام مرادة وفيه لام اخرى غيرها زايدة قولك الآن فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة
فيه زايدة كما ذكره ابو علي رحمه الله تعالى **الالغا فوايد الاولى** قال في الافصاح
حقيقته ترك العمل مع التسليط نحو زيد قايم ظننت قال واما قول النحويين في نحو ان
زيدا اذن يكرمك ان اذن الغيت عن العمل فيه فيه تجوز حيث سموه الغا لان تكرمك في
المثال خبر وما دخلت عليه اذن بحذف وفي الجواب ان في نحو زيدا ان قمت يقوم لانه ما يطلب
جوابا لابد له منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال الغي عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه
حكمه عليه لكن النحويين يتجوزون في ذلك فسموه الغا من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه
في موضع ما على وجه ما فلم يعمل فيه قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك اذن
كيف يصح تسلطه اذن على ما قبلها وانما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه انتهى الثانية
قال ابو حيان لا ينكر الغا معا في الالفاظ كما يتاول في الشي ما لا يكون في اصله واما الغا
العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال فاجري في الحروف اذ لم
يبلغ منها الا ما كف الثالثة نظير باب ظن وارى في الالغا عند التاخر وفي التوسط دون
اذن فانها تلغى اذا تاخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذن وتلغى فيها التوسط في اكثر
صورها وذلك اذا توسطت بين الشرط وجوابه نحو ان تزرني اذن اكرمك او بين القسم
وجوابه نحو اذن والله لاكرمنك او بعد عاطف على ما له محل من الاعراب نحو ان تزرني ازرك
واذا احسن اليك فان كان العطف على ما لا محل له من الاعراب في المثال لعلى جملة الشرط جاز
حينيذ الالغا رعيا لحرف العطف والاعمال لان المعنى على استينافها بعد حرف العطف
لكنه قليل والاكثر في لسان العرب الالغا وهلو كذا اذا توسطت بين مبتدا وخبر نحو زيد
اذن يكرمك جاز الالغا والاعمال نقله عن الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب
البصريين انه يتحتم الالغا كما يتحتم في الصور السابقة وتنظر خرا بيته في الخاطريات لابن
جني قال اذا لان العين حرف علة وله همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قايم وقويم
ان تقدمت نحو ادؤر وان تاخرت لم تحفظ نفسها نحو شايك وشاك ولايث ولاث
وذلك انها لما تاخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها الرابعة قال ابن يعيش الالغا ثلاثة
اقسام الغا في اللفظ والمعنى والغا في اللفظ دون المعنى والعكس فالاول مثل لا في لئلا يعلم
اهل الكتاب والثاني نحو كان في ما كان احسن زيدا والثالث حروف الجر الزوايد نحو كفى بالله
شهيدا **الامثال لا تغير** من ذلك قولهم في مثل شر اهر ذا ناب فابتدوا بالنكرة وجرى
مثلا فاحتمل والامثال تحتمل ولا تغير ومثله قولهم في المثل شي ما جا بك يقوله الرجل لرجل
جاه ويعجبه غير معهود في ذلك الوقت ومن ذلك قولهم في المثل اني اكفانه لف المينو في سجنه

نوي الحكم بتقديم الخبر وفيه ضمير يعود على المبتدا المتاخر ومن ذلك قولهم اصبح ليل واطرق كرا
يحذف حرف النداء من النكرة لانها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف الندا منه
قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها ومن ذلك قولهم
هذا ولا زعماتك اي هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا
العامل الذي هو اتوهم لانه جرى مثلا والامثال لا تغير وظهوره عامله ضرب من التغيير ومثل
قولهم كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا وامرا ونفسه اي دعه وامرا ونفسه واهلك والليل اي بادرهم وكل
شي ولا شتيمة حر اي ايت كل شي ولا ترتكب شتيمة حر قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال
في هذه الاشيا كلها لانها امثال وقال ابن السراج في الاصول نعم وبيس وحبذا جعلت
كالامثال لا ينبغي ان يستجيز فيها الا ما اجازوه وقال الزجاجي في الايضاح واما القول
في اضافة ذي الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم فان هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل
قال الاصمعي تقول العرب اذهب بذي تسلم والمعنى اذهب واسلك طريقا له بالسلامة
واذهبا بذي تسلمان والمعنى اذهبا واسلكا واذهبوا بذي تسلمون والمعنى
واسلكوا واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فان الامثال تحتمل ما لا تحتمل في غيرها
وترك الكثير اعتبار القياس لذلك بجرها الى الاسم واحتمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام
الايجاب اصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها تقول مثلا قام زيد ثم
تقول في النفي ما قام زيد وفي الاستفهام اقام زيد وفي النهي لا يقم وفي الامر ليقم فنرى
الايجاب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى دلالة في التركيب على ذلك الغير وكما
كان فرعا احتاج الى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لانه
فرع التنكير والتانيث الى علامة من تا او الف لانه فرع التذكير ذكره ابو حيان في شرح
التسهيل **حرف اليا باب الشرط** مبناه على الابهام وباب
الاضافة مبناه على التوضيح ولهذا لما اريد دخول اذ وحيث في باب الشرط لزمتهما
لانهما لازمان للاضافة والاضافة توضحهما ولا يصلحان للشرط حينيذ فاشترطنا
ما تكفهما عن الاضافة فيبهمان فيصلح دخولهما في الشرطية حينيذ ذكره ابن النحاس
في التعليقة **البدل** قال الشيخ بها الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين البدل
والعوض ان العوض لا يحل محل المعوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه وقال
ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح فالبدل احد التوابع
يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل
منه والعوض لا يكون في موضعه وربما اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مرادا فالبدل
في الاصطلاح انتهى وقال ابن فلاح في المغني في قول الشاعر ۞ هما نفثا في في من فمويهما ۞ فيه
وجهان احدهما انه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر والثاني ان الميم بدل من الواو
وليست بعوض والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل مررت باخيك زيد والعوض لا يجتمع مع
المعوض فالبدل اعم من العوض قال وهذا ضعيف لان الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف
قام وبا ميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل في ذلك وقال في موضع اخر قد يوجد في البدل

وايوة لا توجد في المبدل منه بدليل انك تقول في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث
وقال ابن يعيش المبدل على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تا تخمة وتكاة
وبدل هو قلب الحرف نفسه الى لفظ غيره على معنى احالته اليه وهذا انما يكون في حروف العلة
التي هي الواو والياء والالف وفي الهمزة ايضا لمقاربتها اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو قام اصله
قوم فالالف واو في الاصل وموسر اصلها ياء وراس وادم اصل الالف الهمزة وانما ابدلت همزتها
فاستحالت الفا فكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا وقال ابن جني في الخصايص باب في الفرق
بين العوض والبدل جماع ما فيه هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه
وانما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك الا تراك تقول في الالف من
قام انها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك يقال في
واو جون وياء ميرانها بدل للتخفيف من همزة جونة وميرة ولا تقول انها عوض منه وتقول
في لام تمازيد وداعيا انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض منه وتقول في العوض ان التاء في عدة
وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول انها بدل منها فان قلت ذلك فما اقله وهو تجوز في العبارة
وتقول في ميم اللهم انها عوض من يا في اوله ولا تقول بدل وتقول في تا زنادقة انها عوض
من يا زناديق ولا تقول بدل وفي يا ايتق انها عوض من واو انوق فيمن جعلها ايفل ومن جعلها
فيعالا فقد منه متغيرة الى الياجسيه بدل من الواو فالبدل اعم تصرفا من العوض فكل عوض بدل
وليس كل بدل عوضا والعوض ماخوذ من لفظ عوض وهو الدهر ووجه ذلك ان الدهر انما هو
مرور الليالي والايام وتصرم اجزايها فكلما مضى جزء منه خلفه جزء اخر يكون عوضا منه
فالوقت الكاين الثاني غير الوقت الماضي الاول ولهذا كان العوض اشد مخالفة للمعوض منه
من البدل انتهى **حرف التاليف** قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في المغني
التاليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف وقال الامام عماد الدين بن النحاس في التعليقة
الفرق بين التاليف والتركيب انه لابد في التاليف من نسبة تحصل فايدة تامة مع التركيب
فالمركب اعم من المؤلف وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معطي التاليف اخص من التركيب
من الالفة وهي الملايمة خاصة في الاجسام واطلق على الالفاظ المتتالية تشبيها بها **التابع
لا يتقدم على المتبوع** ومن فروعه اذا قلت ما قام الا زيد الا عمرو وان رفعت الاول على الفاعلية
جاز فيما بعده الرفع على البدل بدل الغلط والنصب على الاستثنا فتقول ما قام الا زيد الا
عمرو وان نصبت الاخر وان قدمت الاخير نصب المتقدم على الاستثنا لان التابع لا يتقدم
على المتبوع **التثنية ترد الاشيا الى اصولها** قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية
يعترض على الجزولي في اطلاقه بنا اسما الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغي ان يقول
بشرط ان لا يكون مثنى لان التثنية ترد الاشيا الى اصولها من الاعراب ولذلك
لم يثن اثنا عشر واما قولهم يا زيدان فانما جاز لانه بنا بعد الاعراب الا ترى انه يتبع
على لفظه كالمعرب انتهى ومن ثم تكلف من قال ان المثنى من اسما الاشارة والموصولات
معرب لان التثنية ردتها الى اصلها من الاعراب ومما ترده التثنية الى الاصل قولهم
ابوان واخوان وحموان وفموان وفميان ويديان ودميان وذواتا في تثنية ذات

وقلبها المقصور الى الياء او الواو التي هي الاصل نحو فتيان وقفوان وقلب الهمزة المبدلة من
واو واوا **التحريف** عقد له ابن جني في الخصايص فصلا قال قد جا في كل من الاسم
والفعل والحرف فالاسم يأتي تحريفه على ضربين مقيس ومسموع الاول ما غير للنسب فاما
نحو قولك في نمر نمري وفي قاضي قاضوي وفي حنيفة حنفي وفي عدي عدوي ونحو ذلك وكذلك
التحقير وجمع التكسير نحو رجيل ورجال والمسموع كثير نحو قولهم في خراسان خرسي وفي دستواء
دستوي وفي الافق افقي وتحريف الفعل كقولهم في ظللت ظلت وفي احسست احست وحكى
ابن الاعرابي في ظننت ظنت وهذا كله لا يقاس لا يقال في شممت شمت ولا في قصصت
قصت ومن تحريف الفعل ما جا مقلوبا كقولهم في اضمحل امضحل وفي اكفهر اكرهف وفي اطيبت
ايطبت وكذا قولهم لم ابله وتحريف الحرف قولهم لا بل ولا بن وقام زيد فم عمرو اي ثم عمرو وهو
وان كان بدلا فانه ضرب من التحريف وقالوا في سوف سو وسف حذفوا الواو تارة والفا
اخرى وخففوا رب وان وان وحذفوا ما من اما في قوله · وان من خريف فلن يعدما
مذهب سيبويه انه اراده واما من خريف **التركيب** فيه مباحث الاول انه خلاف الاصل
لانه بعد الافراد ومن ثم رد على من زعم ان الا واما الاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام
ولا وما النافية وعلى من زعم تركب لن واذن ومهما واما ولولا قال ابن يعيش وانما
قلنا ان المفرد اصل لانه اول والمركب ثان فاذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقعه
الجملة فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه قال ونظير ذلك في الشريعة تيمم ذي
المراتبي فرع على شبه ذي الرحل **الثاني** قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام
هو الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان
يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب الجملي نحو تابط شرا وشاب قرناها
وبرق نحره والاضافي نحو ذي النون وعبد الله وامري القيس والمزجي وهو اسمان ركب
احدهما مع الاخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعدي كرب وشبه
بما فيه ها التانيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه
الا انه مركب من اسم وصوت اعجمي فانحط عن درجة اسماعيل وابراهيم فبني على الكسر
لذلك وقال السخاوي في شرح المفصل اكثر ما تطلق النحاة المركب على بعلبك وبابه الثالث
قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعا على الواحد
وثانيا له لان البسيط قبل المركب وهو على وجهين احدهما ان يكون من اسمين ويكون لكل
واحد من الاسمين معنى فيكون حكمه حكم المعطوف احدهما على الاخر فهذا يستحق البنا
لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه الا ترى ان مدلول كل واحد من
الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت احدهما على الاخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف
العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا واما القسم الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف
فهو ان يكون الاسمان لشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من
الاول موقع ها التانيث وما كان من هذا النوع فانه يجري مجرى ما فيه ها التانيث من
انه لا ينصرف في المعرفة نحو حضرموت والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تا التانيث مما دخلت

عليه الاترى انك تفتح اخر الاول منهما كما تفتح ماقبل تا التانيث الرابع قال ابن يعيش امر المركب
في الترخيم كامر تا التانيث فتقول في نحو نضر اسم رجل يا نجت وفي حضر موت يا حضر وفي سيبويه
يا سيب انكما تقول في مرجانة اسم امراة يا مرجان فلا تزيد على حذف التا في المسمى بخمسة عشر
يا خمسة جعلوا الاسم الاخر بمنزلة الها في نحو تمرة اذ كان حكم الاسم الاخر كحكم الها في كثير من
كلامهم من ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير فانما يصغر
الصدر منهما ثم يوتي بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الها فتقول حضير موت
وبعيلبك وخميسة عشر ومن ذلك النسب فانك تقول في النسب الى حضرموت
حضرمي كما تقول في النسب الى البصرة بصري والى مكة مكي فيقع النسب الى الصدر لا غير كما
يكون كذلك فيما فيه الها ومما يوبد عندك ما ذكرناه ان ها التانيث لا تلحق باب الثلاثة
بالاربعة ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان الاسم الثاني لا يلحق الاول ولا يبني من الابنية وايضا
فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم يغير بنيته كما ان الها كذلك اذا دخلت
على الاسم المونث لم تغير بناه كتمر وتمرة وقايم وقايمة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه
حذفوا الاخر من المركب في الترخيم كما يحذفون فيه تا التانيث الخامس قال ابن يعيش
ركبت لا مع اسم فصار اشيا واحدا كخمسة عشر فان قيل لم لا يكون الحرف مع الاسم اسما
واحدا قيل هذا موجود في كلامهم الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف
وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل
المضارع اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدها
بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع خفض لانه فيه وجعلا
اسما واحدا ولكن لا رجل في الدار فرجل في موضع نصب فيه وجعل مع لا اسما واحدا ولذلك
حذف منها التنوين وبني قال وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو
خمسة عشر وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه فقالوا ما جعل ثلاثة اشيا بمنزلة شي احد
في لوجعان ولذلك لم يحكم بنيا لا سيما ولم يجز تركيب الصفة مع الاسم لا لانه ليس من العرب
جعل ثلاثة اشيا شيا واحدا انتهى وقال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن
قبله الا ترى ان هل حرف استفهام يدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا
فقيل هلا صار المعنى على التحضيض ولم تدخل الا على الفعل ظاهرا او مضمرا وكذلك لو كانت
لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليه الا الفعل ظاهرا او مضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف
امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية وقال الزمخشري الا مركبة من همزة الاستفهام
ولا النافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا وقال
الشيخ كمال الدين في حاشية الكشاف قد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان
اولا كهلا والا ولولا ولوما والا كذلك وقال ابن يعيش كاين مركبة اصلها اي زيد وعليه
كاف التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في
حال الافراد قال ولذلك نظاير من العربية وقال السخاوي في تنوير الدياجي فان قيل ليس
في كاين معنى التشبيه ولا الاستفهام قيل لما ركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه وعزي معناها

فان

فان قيل فكيف تثبت حرفين كلمتان قيل صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا
رحمي بن لعمري قال ولما دخل هذه الكلمة هذا التغيير صار التنوين بمنزلة النون
التي في اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل فيجهد انه رسم بالنون ووقف عليه بالنون
وهي قراة الجماعة غير ابي عمرو وقال ومثل ذلك تزيلهم النون التي بمنزلة التنوين في
ضارب فلما نصبوا اعدوه فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين
هنا بالنون انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية ذهب الخليل الى ان لن مركبة
من لا ان وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال وللخليل ان يقول ورد امر من قال الاصل
عدم التركيب ما حكي ثاني هذه الصناعة تعليل الاصول ما امكن لا تكثيرها ولذلك لم
نقل في ضرب وضُرب ويضرب واضرب وتضرب واضرب وضارب ومضروب ونضرب
انها اصول كلها بل جعلت واحدا اصلا والباقي فروع عليه وقال ايضا اذ ما مركبة من
اذ التي هي ظرف لما مضى من الزمان وما وحدث التركيب فيها انتقالها الى الحرفية والى ان
صارت تعطي الزمان المستقبل وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه
وقال ايضا قيل ان مهما اصله ما التي بمعنى الشرط حتمت اليها ما وتركبا فصار الكلمة واحدة
وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط ولهذا نظاير كثيرة فاذا كثرت نظاير
هذا القول كان اولى من قول الخليل ان اصله ما الشرطية ضمت اليها ما الزايدة وفي
شرح المفصل للاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على تركيب هلم وانما اختلفوا فيما ركبت
منه والذي حمل النحويين على القول بالتركيب وان كان يجوز ان تكون كلمة برأسها انهم راوا
بني تميم يصرفونها تصرف الافعال فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قيل انها مركبة والتركيب
عندهم مالوف الا ترى ان قولك اما تفعل افعل مركبة بدليل قول الشاعر وان من خريف فلن
يعدما قال سيبويه انما العاطفة حذفت منها ما وتثبت ان فتفكيكه يدل على تركيبه
الا ان القايل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تتصرف في لغة اهل الحجاز فلم يكن لكونه اسم فعل
معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل ولغة بني تميم على هذا تلون القوية وانه حكم بانه
اسم فينبغي ان تضعف اللغة التميمية فكان الاولى ان تحمل في لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي
لغة بني تميم فعلا الا ان القايل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد منه مفرده معنى عند
التفصيل وبالتركيب يحدث له معنى اخر وحكم اخر فلا بعد ان يكون هلم في الاصل على ما ذكر
في التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل فحصلت له احكام الاسما والافعال وبقي حكم اتصال
الضماير على لغة بني تميم على اصله قال في الحواشي تركب اسما من الكلمات كما تركب من الحروف
فكذلك هاهنا التركيب انتهى السابع قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة
اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى فالاول نحو احد عشر وبابه وحيص بيص ولقيته
كفة كفة مما تجب فيه بنا الاسمين معا لان الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو
العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذف الواو من اللفظ والمعنى على ارادته والثاني نحو حضر
موت ومعدي كرب وقالي قلا وساير الاعلام المركبة فهذا اصله الواو ايضا ثم حذفت من
اللفظ ولم ترد من جهة المعنى بل مزج الاسمان وصار الاسما واحدا بازا حقيقة ولم يعتد

الاسم الثاني بشي من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبني الاول لانه كالصدر من عجز
الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني لانه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على
اراد ثمانية من قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح التركيب لا يكون في الافعال
ولا في المصادر ولا في الاسماء المقيسة على الافعال قال ومن ثم كان قول من ذهب الى ان حبذا فعل
ماض وما بعده فاعل به غلطا واما قول العرب لا تحبذه فانما معناه لا تقل له حبذا كما تقول
بسمل او لا تبسمل قال وكذلك اذا ركبت ان مع ما لا تعمل لانه زال عنها شبه الفعل بالتركيب
والفعل لا تركب وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبذا وقال ابن عصفور في شرح
الجمل التركيب في الاسماء اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في الافعال الا في
في لغة الحاقها الضمائر التاسع قال ابن الخباز انما لم يبنوا اثني عشر لانه لا نظير له اذ ليس لهم
مركب صدره مثنى العاشر في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم من كتاب المستوفي في
النحو للقاضي القضاة كمال الدين ابي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكيم الفرخان
قولهم نفطويه وسيبويه الاول من جزئي المركب هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب
معربا والثاني حكاية صوت حقه ان يكون مبنيا واذا افرد **وهاهنا** اصل لا بد من
اهماله وهو ان تعلم ان نحو هذا من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي
وذلك ان العجم كانهم وجدوا لفظي نفط وسيب اصلين دعواهم الا انهم في لغتهم ان
يضيفوا الى مثل هذه الاسماء في الندا وغيره واوا ساكنة قبلها ضمة نحو نفطو وسيبو وسمعت
العرب به ولم تجد مثل هذا في كلامهم فحولوا هذا الصوت ويه اذ هو مما يعرفونه وقد تخرج
به الاسم عن ان يكون اخره واوا قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسما واحدا الحادي عشر قال ابن
ابي الربيع تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب ان يقتصر على موضعه ولا يدعى
في غير ما سمع فيه والوارد فيه باب لا رجل فقط الثاني عشر قال في المستوفي ومن الحروف
ما هو مركب نحو لولا ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعده لا وبعض الابا لا بتدا وقالوا ان الحكم
قد تغير بالتركيب لان لو لا يليها الا الفعل ولولا هذه في نحو لولا الغيث هلكت الماشية لا يليها
الا الاسم فهذا اوجه له من القطاعة ما ترى وانت اذا استانفت النظر ونفضت يدك
من طاعة العصبة وابغيت ان الحق لا يعرف بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجه اخر وذلك
ان تكون لا بعد لو دلت على الفعل المنفي بها فحذف تحريا للايجاز ولزم الحذف للزوم
الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية فعلى هذا
يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعا من فعل مضمر كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت
فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل ورود لا على امتناع الشي لامتناع غيره اذ المعنى لو
انقطع الغيث لهلكت الماشية **وقولنا** لم يحصل قريب المعنى من قولك انقطع وانتفى
ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التي للتحضيض في نحو قوله لولا الكمي
المقنعا اليس قد اجمعوا على ان التقدير لولا تعدون فكذلك ثم انتهى **التصغير**
يرد الاشيا الى اصولها ولذلك تظهر التا في المونث الخالي منها اذا صغر كقولك
في قدر قديرة وفي قوس قويسة وفي هند هنيدة **التضمين** قال الزمخشري من شانهم

انهم

انهم يضمنون الفعل معنى فعل اخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المتضمن
قال والغرض في التضمين اعطا مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطا معنى الا ترى كيف
رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم اي ولا تضموها اليها اكلين انتهى قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية
الكشاف فان قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة له على الفعل الاخر وان
كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية
فمعنى يقلب كفيه على كذا نادما على كذا ولا بد من اعتبار الحال والا لكان مجازا محضا لا تضمينا
وكذا قوله يؤمنون بالغيب تقديره معترفين بالغيب انتهى **وقال** ابن جني في الخصائص
اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر وكان احدهما يتعدى بحرف والاخر باخر فان العرب
قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الاخر
فلذلك جي معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى احل لكم ليلة
الصيام الرفث الى نسائكم وانت لا تقول رفثت الى المراة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه
لما كان الرفث هنا في معنى الافضا وكنت تعدي افضيت بالى كقولك افضيت الى المراة
جيت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا انه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كانا في معنى اعور
واحول وكما جاوا بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله وان شيتم تعاودنا
عوادا لما كان التعاود ان يعاود بعضهم بعضا وعليه جا قوله وليس بان تتبعه اتباعا
ومنه قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا **واصنع** من هذا قول الهذلي ما ان يمس الارض الا منكب
منه وحرف الساق طي المحمل فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر الا ترى ان معنى
طوي طي المحمل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه وكذلك قوله تعالى من انصاري الى
الله اي مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اي معه لكنه لما كان معناه من ينضاف في نصرتي
الى الله جاز لذلك ان تاتي هنا بالى وكذلك قوله تعالى هل لك الى ان تزكى وانت انما تقول
هل لك في كذا لكنه لما كان هذا دعا منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك
الى ان تزكى وعليه قول الفرزدق قد قتل الله زيادا عني لما كان معناه صرفه عدل بعن
ووجدت في اللغة من هذا الفن شيا كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لا جميعه
لجا كتابا ضخما وقد عرفت طريقه فاذا مر بك شي منه فتقبله وانس به فانه فصل من
العربية لطيف حسن انتهى الى هنا وقال ابن هشام في تذكرته زعم قوم من المتاخرين
منهم خطاب الماردي انه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صير ويكون من باب
ظن فاجاز حفرت وسط الدار بيرا اي صيرت قال وليس بيرا تمييزا اذ لا يصلح لمن وكذا
اجاز بنيت الدار مسجدا وقطعت الثوب قميصا وقطعت الجلد نعلا وصبغت الثوب ابيض
وجعل من ذلك قول ابي الطيب فمضت وقد صبغ الحيا بياضها لوني كما صبغ اللجين العسجد
لان المعنى صير الحيا بياضها لوني اي مثل لوني انتهى قال والحق ان التضمين لا ينقاس وقال ابن
هشام في المغني قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته

ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر له تسعة امثلة منها قوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن
تكفروه ضمن معنى تحرموه فعدي الى اثنين لا الى واحد ولا تعزموا عقدة النكاح ضمن
معنى تنووه فعدي بنفسه لا بعلى لا يسمعون الى الملا الاعلى ضمن معنى يصغون فعدي
بالى واصله ان يتعدى بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن معنى استجاب فعدي باللام والله يعلم
المفسد من المصلح ضمن معنى يميز فجيء بمن وقال ابن هشام في موضع اخر من المغني ان التضمين
لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان **قاعدة** قال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين التضمين
وبين التقدير في قولنا اين بني لتضمنه معنى حرف الاستفهام وضربته تاديبا منصوب
بتقدير اللام وغلام زيد مجرور بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في ان
التضمين يراد به ان في اللفظ معنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون على
وجه يصح اظهاره معه سوا اتفق الاعراب ام اختلف فانه قد يختلف في مثل قولك ضربته
يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة وقد لا يختلف في مثل قولك والله لافعلن والله لافعلن والفرق
بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان حكمه حكم الموجود واذا اختلف
الاعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى وقال الاندلسي
في شرح المفصل الاسما المتضمنة للحرف على ثلاثة اضرب **ضرب** لا يجوز اظهار الحرف
معه نحو من وكم فيبنى لا محالة **وضرب** يكون الحرف المتضمن مرادا كالمنطوق به لكن عدل
عن النطق به الى النطق بدونه فكانه ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما بني الاسم فكذلك اذا
عدل عن النطق به **وضرب** وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت الحرف وان شئت
لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبن وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الاسما ما يبنى منها
وما لا يبنى فاعرفه انتهى وقال ابن يعيش الظرف منتصب على تقدير في وليس متضمنا
معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بنا نحو من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من
اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز ظهور في معه نحو قمت
اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا
أكم وذلك من قبل ان من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة
حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرف بمنزلة من تقدير في ولذلك يجوز ظهور في
فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وبين المتضمن بما ذكرته انتهى وقال ابن اياز معنى تضمن
الاسم معنى الحرف انه يؤدي ما يؤدى به الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك
الحرف معه **وقال** ابن النحاس في التعليقة الفرق بين المتضمن معنى الحرف وبين
غير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن
يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد به معنى في فانا
لا نريد به ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبني وانما نعني به انه في قوة
الكلام في قوة كلام اخر فيه في ظاهره وكذلك يجوز اظهار في مع الظرف فتقول في خرجت
يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا اهل اين ولا أأين ولا اهل كيف
ولا أكيف قال ابن النحاس في التعليقة فاعرف كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئا مما

له في الاصل لكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه مثاله نعم وبئس انما منعا التصرف لان لفظهما
ماض ومعناهما انشا المدح والذم في الحال فلما تضمنا ما ليس لهما في الاصل وهو الدلالة
على الحال منعا التصرف لذلك وكذلك فعل التعجب تضمنها ليس له في الاصل وهو زيادة
الوصف والدلالة على نقل الوصف الى الحال فمنع التصرف لذلك **قاعدة** المضمن معنى شيء
لا يلزم ان يجري مجراه في كل شيء ومن ثم جاز دخول الفا في خبر المبتدا المضمن معنى الشرط نحو الذي
ياتيني فله درهم وكل رجل ياتيني فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين فلم
يجيزوا الذي ياتيني احسن اليه وكل من ياتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون
جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب
الجزم في ذلك الا في الشعر **فائدة** قال ابن النحاس في شرح الدرة امس مبني لتضمنه
معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر
ولا باللام ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار
اللام معه والمتضمن لا وقولنا الامس باللام دخلته بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا اضيف
او صغر او ثني او جمع وقيل زائدة كالتي في النسر انتهى وفي البسيط في علة بنا امس اقوال الاول
الجمهور انه بني لتضمنه لام التعريف لوجهين احدهما انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت
مخصوص وليس من واحد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف
بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام
لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا ما وقعت معرفته قبل نكرته والفرق بين
العدل والتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها
لا يجوز اظهارها معه كاسما الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بني في التضمن
انتهى وقال ابن الدهان في الغرة الفرق بين العدل والتضمين ان العدل هو ان تريد لفظا
فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه
بغير آلة ظاهرة **التعادل** فيه فروع منها قال الشلوبين لما كان الاسم اخف من الفعل تصرف
بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل
ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف فيه فيما يثقل عليهم فلما كانوا يضعون الاسما عندهم على انها خفاف
تصرفوا فيها بزيادة حركات الاعراب والتنوين ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيفا والتخفيف
لا يليق بالخفيف انما يليق بالثقيل فلذلك جزمت الافعال ولم تجزم الاسما ومنها قال
ابن النحاس في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون الا فاعلا
واحدا وكثرة المفعول لكونه متعددا والرفع اثقل من النصب فاعطي الثقيل للواحد والنصب
للمتعدد ليتعادلا ومنها قال ابن فلاح في المغني انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع
لان التثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل والاثقل
بالاخف للتعادل قال وانما فتح ما قبل يا التثنية وكسر ما قبل يا الجمع لان نون التثنية
مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل يا التثنية وكسر ما قبل يا الجمع طلبا للتعادل
لتقع اليا بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ولان التثنية اكثر فخصت بالفتح

لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلب للتعادل الكثير مع الخفيف والقليل مع الثقيل ومنها قول
بعضهم ان التا انما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المونث لان المونث ثقيل فناسبه
حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا حكاه في البسيط ومنها
قال السخاوي باب فعيلة تحذف منه التا واليا في النسب نحو حنيفة وحنفي وباب فعيل
لا تحذف منه اليا نحو تميم وتميمي لان المونث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف
المذكر ومنها قال ابن فلاح في المغني انما خص الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي
لان الرباعي اقل والضم اثقل فجعل الاثقل للاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل ومنها قالوا
انما زيدت في التصغير اليا دون غيرها من الحروف لان الدليل كان يقتضي ان يكون المزيد
احد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم فنكبوا عن الواو لثقلها وعن الالف لان
التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم فتعينت اليا وخص الجمع بالالف لانها
اخف من اليا والجمع اثقل من المصغر فتعادلا ومنها قيل انما اختصت تا التانيث
الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة
فاعطي الاخف للاثقل والاثقل للاخف تعادلا بينهما **تعارض الاصل والغالب** فيه
فروع الاول اختلف في رحمن هل ينصرف لانه ليس له فعلى او لا لانه ليس له فعلانة
على قولين اصحهما نعم لان الاصل في الاسما الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعلى
والثاني لا قال في البسيط وعليه الاكثرون لان الغالب في باب فعلان عدم الصرف
فالحمل عليه اولى من الحمل على الاقل الثاني قال في البسيط لو سمي بفعل لم تثبت كيفية
استعماله ففيه ثلاثة اقوال احدها الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر والثاني الاولى
صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا
من فعل منع من الصرف حملا له على الاكثر والا صرف وهو ظاهر كلام سيبويه **التعويض**
ترجم عليه ابن جني في الخصايص باب زيادة حرف عوضا من اخر محذوف وقال اعلم ان
الحرف الذي يحذف فيجا باخر زايد عوضا منه على ضربين احدهما اصلي والاخر زايد
فالاول على ثلاثة اضرب فاء وعين ولام فاما ما حذفت فاؤه وجي بزايد عوضا منها
فباب عدة في المصادر نحو عده وزنه وشيه وجهه والاصل وعده ووزنه
ووشيه ووجهه حذفت الفا لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت التا بدلا من الفا ويدل
على ان اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهة وانشد ابو زيد رحمه الله تعالى

الم تر انني ولكل شي * اذا لم تؤت وجهته تعادي
اطعت الامرين بصرم ليلى * ولم اسمع بها قول الاعادي *

وقد حذفت الفا في اناس وجعلت الف فعال بدلا منها فقيل
ناس ووزنه عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفا وجعلت تا افتعل عوضا منها وذلك
قولهم تقى يتقي والاصل اتقى يتقي فحذفت الفا فصار تقى ووزنه تعل ويتقي يتعل قال
اوس تقاك بكعب واحد وتلذه * يداك اذا ما هز بالكف يعسل * وقال الاخر جلاها الصيقلون
فاخلصوها * خفافا كلها يتقي باثر * وانشد ابو الحسن * تقوا الله فينا والكتاب الذي تتلو *
ومنها ايضا قولهم تخمه بتخمه والاصل اتخمه ووزن تخمه تعله كتقى سوا انشد ابو زيد *

قم نز

فضربت له القبيلة اذ تجهنا * وما ضاقت بشدته ذراعي * فاما ما رواه ابو زيد من قولهم تجه يتجه
فهذا من لفظ الوجه وفاؤه تا واما قولهم اتخذت فليست تاؤه بدلا من شي بل هي اصلية بمنزلة اتبع
من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله * وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها * نسيفا كافحوص
القطاة المطرق * وعليه قوله تعالى لو شيت لتخذت عليه اجرا وذهب ابو اسحق الى ان
اتخذت كاتقيت واتزنت وان الهمزة اجريت في ذلك مجرى الواو وهذا ضعيف انما حكي
منه شي شاذ انشده ابن الاعرابي * في داره تقسم الازواد بينهم * كانما اهله منه الذي اتهلا
وروى لنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان نحو من هذا وانشد مستبين اتمن والذي يقطع على
ابي اسحق قوله تعالى لتخذت عليه اجرا فكما ان ليس من لفظ الوجه كذلك ليس تخذ من
لفظ الاخذ ومن رمز قال اتمن واتهل من الاهل فلفظ هذا اذا لم يدغم يصير الى صورة
ما اصله حرف لين وذلك نحو قولهم في افتعل من الاكل ايتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه حينئذ
ايتعد في لغة من لم يبدل الفا تا فقال اتمل واتمن لقول غيره ايتهل وايتمن واجود
اللغتين اقرار الهمزة قال الاعشى * ابا ثبيت اما تنفك تاتكل * وكذلك ايتزر بالتزر فاما
اتكلت عليه فمن الواو على الباب لقولهم الوكالة والوكيل وقد حذفت الفا همزة وجعلت
الف فعال بدلا منها وذلك قولهم لاه ابن عمك لا افضلت في حسب * في احد قولي سيبويه
واما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا منها فانيق في احد قولي سيبويه وذلك ان
اصلها انوق فاحد قوليه فيه ان الواو هي عين حذفت وعوضت منها يا فصارت اينق
ومثالها على هذا القول ايفل والاخر ان العين قدمت على الفا وابدلت يا فصارت اينق
ومثالها على هذا اعفل وقد حذفت العين حرف علة وجعلت الف فاعل عوضا منها
وذلك رجل خاف ورجل مال وهاع لاع فيجوز ان يكون هذا افعلا كفرق وفزق
وبطر وبطر ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه وصارت الفه عوضا منها كقوله
لاث به الاشا والعبرى ومما حذفت عينه وصار الزايد عوضا منها قولهم سيد وميت
وهين ولين قال الشاعر * هينون لينون ايسار ذوو يسر * سواس مكرمة ابنا ايسار *
واصلها فيعل سيد وميت وهين ولين حذفت عينه وجعلت يا فيعل عوضا منها وكذلك
باب قيدودة وصيرورة وكينونة واصلها فيعلولة حذفت عينه وصارت يا فيعلولة عوضا
منها فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزايدة عوضا منها قيل قد صح في فيعل من نحو
سيد وبابه ان اليا الزايدة عوض من العين وكذلك الالف الزايدة في خاف وهاع
ولاع عوض من العين وجوز سيبويه ايضا ذلك في اينق فكذلك ايضا ينبغي ان يحمل فيعلولة
على ذلك وايضا فان اليا اشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكينونة وايضا
فقد جعلت يا التفعيل عوضا من عين التفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرته
تكسيرا الا ترى ان الاصل قطاع وكسار يدلك قوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا وحكى
الفرا رحمه الله تعالى قال سالني اعرابي فقال الحلق احب اليك ام القصار فكما ان اليا الزايدة
في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان يكون اليا في قيدودة عوضا من العين
لا الدال فان قلت فان اللام اشبه بالعين من الزايد فهلا كانت لام القيدودة عوضا

من عينه قيل ان الحرف الاصلي القوي اذا حذف فلحق بالمعتل الضعيف فساغ لذلك ان ينوب
عنه الزائد الضعيف وايضا فقد رايت كيف كانت يا التفعيل الزايدة عوضا من عينه
وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه في خاف وهاع وشاع ونحوه وايضا فان عين
قيدودة وبابها وان كانت اصلا فانها على الاحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة
ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ توغل في الاعتلال والضعف ولو لم يعلم
تمكن هذه الحروف في الضعف الا بتسميتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وكذلك
انها في اقوى احوالها ضعيفة الا ترى ان هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك
مونس منهما ضعفا وذلك ان تحملهما الحركة اشق منه في غيرهما ولم يكونا كذلك الا لان
مبنى امرهما على خلاف القوة يؤكد ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال
الالف ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان الحركة انما يحملها
ويسوغ فيه من الحروف الاقوى لا الاضعف ولذلك ما عواخف الحركات الثلاث وهي
الفتحة مستثقلة فيهما حتى يجنح لذلك ويستروح الى اسكانهما نحو قوله • يا دار هند عفت
الا اثافيها • وقوله كان ايديهن بالقاع القرق ونحو ذلك وقوله • وان تعرضن ان تكبي الجواري
فتنبو العين عن كرم عجاف • نعم واذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو الى اخترامه
وحذفه كان بان يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه احرى واحجى وذلك نحو قول الله
تعالى والليل اذا يسر وذلك ما كنا نبغ والكبير المتعال وقوله [illegible]
وقول الاسود بن يعفر فالقت لخراسم طريق الاهم يريد او لاهم ويمحو الله الباطل وسندع
الزبانية كتبت في المصحف بلا واو للوقف عليها كذلك وقد حذفت الالف في نحو ذلك قال
رؤبة • وصاني العجاج فيما وصني • يريد فيما وصاني • وذهب ابو عثمان في قول الله تعالى
يا ابت الى انه اراد يا ابتاه وحذف الالف ومن ابيات الكتاب قول لبيد •
رهط مرجوم ورهط ابن المعل • يريد المعلى وحكى ابو عبيدة وابو الحسن وقطرب وغيرهم
رايت فرج ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتهي عن حفظ انفسها وتحمل
خواصها وقوانين ذواتها فكيف بها اذا جشمت احتمال الحركات التي تعلق مقصود
صورتها نعم وقد اعرب بهذه الحروف انفسها كما تعرب بالحركات التي هي ابعاضها وذلك في
باب ابوك واخوك والزيدان والزيدين والزيدون والزيدين واجريت هذه الحروف مجرى الحركات
في زيد وزيدا وزيد ومعلوم ان الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام هذه
الحروف ان لم تمتنع من احتمالها الحركات ان اذا تحملتها جفت عنها ونا كرتها ويؤكد
عندك ضعف هذه الاحرف الثلاثة انك اذا وجدت اقواهن وهما الواو والياء مفتوحا
ما قبلهما فانهما كانهما تابعان لما هو منهما الا ترى الى نحو ما جاء عنهم من نحو نوبة
ونوب وجوبة وجوب ودولة ودول فجرى فعلة على فعل يريك انها كانها انما جاءت عنهم
من فعلة وكان دولة دولة وجوبة جوبة ونوبة نوبة وانما ذلك لان الواو مما سبيله
ان ياتي للضمة تابعا وكذلك ما جاء من فعلة مما عينه يا على فعل نحو ضيعة وضيع وخيمة
وخيم وعيبة وعيب كانه انما جاء على ان واحدته فعلة نحو ضيعة وخيمة وعيبة فلا تراهما

مقتضية

مفتوحا ما قبلهما مجريين مجراهما مكسورا ومضموما ما قبلهما فهل هذا الا لان الصنعة
تسايغ الاعتلال فيهما فان قلت فما انكرت ان لا يكون ما جاء من نحو فعلة على فعل نحو نوبة ونوب
ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفا ولا يكون ما جاء من فعلة على فعل نحو ضيعة وخيم
وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة في الفا بل لان ذلك ضرب من التكسير ركبوه فيما عينه
معتلة كما ركبوه فيما عينه صحيحة نحو لامة ولوم وعرصة وعرص وقرية وقرى وسروة
وسرى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق وفلكة وفلك قيل تصرف الحال فلا اعتراض شك
في ان اليا والواو فيهما وكيف تصرفتا معتدتان حرفي علة ومن احكام الاعتلال ان يتبعا
ما هو منهما هذا هو ثم انا رايناهم قد كسروا فعلة مما عيناه على فعل وفعل نحو جوب
ونوب وضيع وخيم فجا تكسيرهما تكسير ما واحده مضموم الفا ومكسورها فحصل الان بين
امرين اما ان ترتاح لذلك وتعلله واما ان تتمحل له فيه وتتقبله على الحال ساذجا
من الاعتلال فان يكن الان ذلك لما ذكرناه من اقتضا الصورة فيهما ان يكونا في الحكم
تابعين لما قبلهما اولى من ان تشغل البال بتخيله وتعطي اليد عنوة به من غير تطرق له ولا اشتمال
من الصنعة عليه الا ترى الى قوله وليس شي مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها
فاذا لم يخلو مع الضرورة من وجه من المقاييس يحاولونه فهم بذلك مع الفسحة وفي حال
السعة اولى بان يحاولوه ويحيى بان يناهموه فيتبعوا مراتبه ولا يهملوه فاذا ثبت ذلك في
باب ما عينه يا او واو وجعلته الاصل في ذلك وجعلت ما عينه صحيحة فرعا له ومحمولا عليه
نحو خلق وفلك وعرص ولوم وقرى وبرى علمنا انهم لما اعربوا بالواو والياء والالف في الزيدون
والزيدين والزيدان تجاوزوا ذلك الى ان اعربوا بما ليس من حروف اللين وهو النون
في يقومان وتقعدين ويذهبون فهذا جنس من تدريج اللغة • واما ما حذفت لامه
وصار الزائد عوضا منها فكثير منه باب سنة ومئة وفئة ورئة وعضة وضعة
فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها تا التانيث الا تراها كيف تعاقب اللام
في نحو برة وبرى وثبة وثبى وحكى ابو الحسن عنهم اريت مبيتا يوزن معا فلما حذفوا
منه فاما بنت واخت فالتا عندنا بدل من لامي الفعل وليست عوضا واما ما حذف
لالتقا الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا بدلا ولا عوضا لانه ليس لازما
وذلك نحو هذا عصا ورحى وكلمت معلا فليس التنوين في الوصل ولا الالف التي هي بدل
منه في الوقف نحو رايت عصا عندنا الجماعة وهذه عصا ومررت بعصا عند ابي عثمان والفرا
بدلا من لام الفعل ولا عوضا الا تراه غير لازم اذ كان التنوين يزيله الوقف والالف
التي هي بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك تا سنة وعضة وسنة ولغة وشفة
لانها ثابتة في الوصل وبدلها ها في الوقف فاما الحذف فلا حذف فهو لذلك بما لحقه
علم الجمع نحو القاضون والقاضين والاعلون والاعلين فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا
لانه ليس لازما فاما قولهم هذان وهاتان واللذان واللتان والذون والذين
فلو قال قايل ان علم التثنية والجمع فيها عوض من الالف والياء من حيث كانت هذه اسما
صيغت للتثنية والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقاعدون ولكن على قولك هما وهم وهن

ون

لوا

لف

فكان مذهبا الا ترى ان هذين من هند لبس على رجلين من رجل ولو كان كذلك لوجب
ان تنكره البتة كما تنكر الاعلام نحو زيدان وزيدين وزيدون وزيدين والامر في هذه
الاسما بخلاف ذلك الا تراها تجري مثناة ومجموعة اوصافا على المعارف كما تجري عليه
مفردة وذلك قولك مررت بالزيدين هذين وجاني اخواك اللذان في الدار وكذلك
قد توصف هي ايضا بالمعارف نحو قولك جاني ذانك الغلامان ورايت اللذين في الدار
الظريفين ولذلك ايضا تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال كما كانت تعمله
مفردة وذلك نحو قولك هذين قايمين الزيدان وهما والمنطلقين اخوتك وقريب من
هذان واللذان قولهم هيهات معروفة وغير معروفة وذلك انها جمع هيهات
عندنا رباعية مكررة فاوها ولامها الاولى هاو عينه ولامها الثانية يا فهي كذلك
من باب صيصية وعكسها باب يليل ويهيا قال ذو الرمة تلوم بهياه بيا وقد
من الليل حور واسبطرت كواكبه وقال كثير وكيف ينال الحاجبية الف بيليل ممساه
وقد جاورت رقدا فهيهات من مضاعف اليا بمنزلة المومين والقرقرة وكان قياسها
اذا جمعت ان تقلب اللام يا فيقال هوهيات كشوشيات وضوضيات الا انهم حذفوا
اللام لانها في اخر اسم غير متمكن ليفرقوا بينه وبين اخر الاسما المتمكنة نحو رحيان ومولبان فعلى هذا
قد يمكن ان يقال ان الالف والتا في هيهات عوض من لام الفعل في هيهاه لان هذا ينبغي
ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة الذين وهولا فان قيل وكيف ذلك وقد يجوز تنكيره في
قولهم هيهات هيهات وهولا والذين لا يمكن تنكيره فقد صار اذن هيهات بمنزلة قصاع
وجفان قيل لبس التنكير في هذا الاسم المبني على حد في غيره من العرب الا ترى انه لو كانت
هيهات من هيهات بمنزلة ارطاة من ارطاة وسعلاة من سعلاة لما كانت الا نكرة
كما ان سعليات وارطيات لا يكونان الا نكرتين فان قيل قد يكون سعليات معرفة
اذا جعلته علما لرجل او امراة سميتها بسعليات وارطيات وكذلك انت في هيهات اذا
عرفتها فقد جعلتها علما على معنى البعد كما ان غاق فيمن لم ينون قد جعل علما للمعنى الفراق
ومن نون فقال غاق غاق فهيهاة وهياة وهيهات هيهات فكانه قال بعدا بعدا
فجعل التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك قيل اما على التحصيل فلا تصح
هناك حقيقة تمييز العلمية وكيف يصح ذلك وانما هذه اسما سمي بها الفعل في الخبر نحو
شتان وسرعان ووشكان وافّ واوه واذا كانت اسما للافعال والافعال اقعد شي في التنكير
وابعده عن التعريف فقد علمت انه تعليق لفظي لا تحت ولا فيه التعريف على معنى لا بضامه
الا التنكير فلهذا اقلنا ان التعريف في باب هيهات لا يعتد تعريفا وكذلك غاق وان
لم يكن اسم فعل فانه على سمته الا تراه صوتا بمنزلة حاي وعاي وعاء ونحو ذلك من الاصوات
من جنس تعرف الاسما المسماة به **فان قيل** الا تعلم ان معك من الاسما ما يكون فايدة
معرفته كفايدة نكرته البتة وذلك قولهم غدوة هي في معنى غداة الا ان غدوة معرفة
وغداة نكرة وكذلك اسد واسامة وثعلب وثعالة وذيب وذؤالة وابو جعدة وابو
معطة فقد تجد هذا التعريف المساوق لمعنى التنكير فاشيا في غير ما ذكرته ثم لم يمنع ذلك

اسامه

اسامة وثعالة وابا جعدة وابا معطة ونحو ذلك ان يعد في الاعلام وان لم يخص الواحد
من جنسه فكذلك لا يكون هيهات كما ذكرنا **قبل** هذه الاعلام وان كانت معانيها
نكرات فقد يمكن ان يكون في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت ذلك
الاسد الذي فرقته وتباركت بالثعلب الذي تباركت به وخسئت الذيب الذي خسأته
فاما الفعل فمما لا يمكن تعريفه على وجه فلذلك لم يعتد بالتعريف الواقع عليه لفظا
سمة خاصة ولا تعريفا وايضا فان هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذا
اقرب اليها ومتعرض بين الاسما وبينها الا ترى ان البنا الذي سرى في باب صه ومه
وحيهلا ورويد وايه وايها وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار ومناع
انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشيا معنى لام الامر لان صه اسم له وهو اسكت والاصل
لتسكت كقراة النبي عليه الصلاة والسلام فبذلك فلتفرحوا وكذلك مه هو اسم اكفف
والاصل لتكفف وكذلك نزال هو اسم انزل واصله لتنزل فلما كان معنى اللام مرادا في هذا
الشق وسائرا في كلها بعد منصور في جميعها تمّ دخله البنا من حيث تضمن هذا المعنى
كما دخل اين وكيف لتضمنها معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى حرف التعريف
ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك فاما اف وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل
في الخبر فمحمول في ذلك على افعال الامر وكان الموضع في ذلك انما هو صه ومه ورويد ونحو ذلك
ثم حمل عليه باب اف وشتان ووشكان من حيث كان اسما سمي به الفعل واذا جاز لاحمد
وهو اسم علم ان يشبه باركب وهو فعل نكرة كان ان يشبه اسم مسمى به الفعل في
الخبر باسم سمي به الفعل في الامر اولى الا ترى ان كل واحد منهما اسم وان المسمى به ايضا
فعل ومع ذا فقد نجد لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى اسمع بهم وابصر وقوله فمن
كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمدّ وقد وقع ايضا لفظ الخبر في معنى الامر
نحو قول الله تعالى لا تضار والدة بولدها وقولهم هذا الهلال معناه انظر اليه ونظايره
كثيرة فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل كما ان صه كذلك ولم يكن بينهما الا ان هذا
اسم لفعل مامور به وهذا اسم لفعل مخبر به وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع
موقع صاحبه صار كان كل واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا
معنى وما كان نعلم بعض هذه القرابة والشاكلة الحق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبتت
فيه ووقعت علته واطمانت [illegible] فاعرف ذلك ومما حذفت لامه وجعل الزايد عوضا منه
فرزدق وفريزيد وسفرجل وسفيرج ودهرياب واسع فهذا الطرف من القول على ما
زيد من الحروف عوضا من حرف اصلي محذوف واما الحرف الزايد عوضا عن حرف زايد فكثير
منه التا في فرازنة وزنادقة وجحاجحة لحقت عوضا من يا المد في فرازين وزناديق
وجحاجيج ومن ذلك ما لحقته يا المد عوضا من حرف زايد حذف منه نحو قولهم في تكسير
مدحرج وتحقيره دحيريج ودحاريج قالته عوضا من ميمه المحذوفة منه نحو قولهم
في تكسير مدحرج وكذلك جحافيل وجحيفيل اليا عوض من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسيل
اليا عوض من يا تفعيل والف فعال وذلك نحو تسلية وتسليته وربيّة وتربية الهابدل

من اليا تفعيل في ستلي وترى اوالف سيلا وترابا انشد ابو زيد رحمه الله تعالى •
باتت تنزي دلوها تنزيا • كما تنزي شهلة صبيا • ومن ذلك تا التفعلة في الرباعي نحو
الهملجة والسرهفة كانها عوض من الف فعلال نحو الهملاج والسرهاف قال العجاج سرهفته
ما شئت من سرهاف • وكذلك ما الحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة
كانها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسلقا ومن ذلك قول التغلبيين كنا لا نملك
مقتوينا • والواحد مقتوي وهو منسوب الى مقتى وهو مفعل من القتو وهو الخدمة
قال • اني امرؤ من بني خزيمة لا • احسن قتو الملوك والحفدا • فكان قياسه اذا جمع ان
يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع بصري وكوفي قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك
الا انه جعل علم الجمع معاقبا لياي الاضافة فصحب اللام لنية الاضافة كما فتح معه ولولا
ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون
وهم المصطفون فقد ترى الى تعويضهم علم الجمع من ياي الاضافة والجمع زايد وقال سيبويه
في مفاعلة فاعلة معا عله انها عوض من الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال الف فاعلته
موجودة في المفاعلة فكيف تعوض من حرف هو موجود غير معدوم قال ابن جني وقد ذكرنا ما
في هذا او وجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في كتاب التعاقب فيه ان ابا علي
رد قول المبرد في الجزء السمين من التذكرة وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها
وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر راسه فزيادتها من الف الافعال ويا التفعيل
لكن قال الالف في المفاعل لغيرها هي الف فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربته
مضاربا قال الشاعر • اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا • وانجو اذا غم الجبان من الكرب • فاما اقامة
اقامة واردت ارادة ونحو ذلك فان الهاء فيه على مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف
افعال الزايدة وهي في قول ابي الحسن عوض من عين افعال كل مذهبه ما في باب مفعول من نحو
مبيع ومقول والخلاف في ذلك مقرر فلو احتجنا لابطال المذهبين فيه فتركناه لذلك ومن
ذلك الالف في يمان وتهام وشآم هي عوض من احدي ياي الاضافة في يمني وتهامي
وشامي وكذلك الف ثمان قلت لابي علي لم زعمت للنسب فقال لانها ليست لجمع مكسر
فتكون كصحار قلت له نعم ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البتة نحو عباقية وكراهية وسباهية
فقال نعم هو كذلك ومن ذلك يا التفعيل بدل من الف الفعال كما ان التاء في اوله عوض من
احدي عينيه وقد وقع هنا التعارض في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها
الممزوجة بانفس صيغها وذلك قول الراجز على مذهب الخليل رحمه الله تعالى • ان الكريم
وابيك يعتمل • ان لم يجد يوما على من يتكل • اي من يتكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة
الا ترى انه يعتمل ان لم يجد من يتكل عليه وندع ذكر قول غيره هنا وكذلك قول الاخر •
اولى فاولى يا امرأ القيس بعدما • خصفن باثار المطي الحوافرا • اي خصفن بالحوافر
اثار المطي يعني اثار اخفافها فحذف البا من الحوافر وزادها في اثار عوضا منها في اثار المطي هذا
قول من لم يعتقد القلب وهو امثل فاوجهت عنده وجهة عن القلب لم ترتكبه وقياس
هذا الحذف والتعويض قولك بايهم تضرب امرر وعلى ايهم تضرب امرر به وهو كثير انتهى

ما اورده

ما اورده ابن جني في هذا الباب وبقي تتمات نوردها مزيدة عليه منها قال ابن خالويه من
العرب من اذا حذف عوض من ذلك تشديد الميم في الفم في بعض اللغات عوضا من لامه
المحذوفة فان اصله فوه وقول انشد الاصمعي يا ليتها قد خرجت من فمه • وتشديد باب
واخ عوض من لامه فان اصلهما ابو واخو قال في الجمهرة ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقول
اخ واخة وقال ابن مالك في شرح التسهيل ذكر الازهري ان تشديد خاء اخ وبا اب لغة
وكذا تشديد نون هن قال سحيم الا ليت شعري هل ابيتن ليلة • وهني جاذ بين لهزمتي
هن وتشديد ميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي قال والدم يجري بينهم كالجد
وقال اهان دمك فرغا بعد عزته • يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد • فعد شقيت شقا لا انقضا
له وسعد مرديك موفور على الابد • وذهب جماعة الى ان تشديد النون في هذان عوض من
الف ذا المحذوفة وقوم الى ان النون في المثنى والجمع عوض من حركة المفرد واخرون الى انه
عوض من تنوينه واخرون الى انه عوض منهما معا ومن هذا الباب تعويضهم تا التانيث من
الف التانيث التي مسنة تقول في جمع حبنطى وعفرني حبانط وعفار فاذا عوضت من الالف
فان شئت تعوض اليا تقول حبانيط وعفاري وان شئت تعوض الها تقول حبانطة وعفارنة
قال ابو حيان لكن باب تعويضها اليا واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شي في باب
التكسير واما تعويض الها فمقصور على ما ذكر واكثر ما يكون تعويض الهاء من يا النسب المحذوفة
كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة ومن تعويض الهاء من الف التانيث قولهم
في تصغير الحبرى حبيبره وفي تصغير جبارى جبيبرة ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف
اليه في بعض واذ ومن حرف العلة المحذوف في نحو جوار وغواش واعيم وقاض وراع قال ابن النحاس
في التعليقة واختلف في تنوين كل وبعض فقيل عوض من المضاف اليه كاذ قال الزمخشري
والاولى ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الاضافة
والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين عليه فلما زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان
عليه من دخول التنوين عليه انتهى قاعدة قال ابو حيان قد يكون التعويض مكان
المعوض كالتا في ابت التا عوض من يا المتكلم وقد يكون العوض في الاخر من محذوف كان
في الاول كعدة وزنة وعكسه كاسم واست لما حذفوا من اخره لام الكلمة عوضوا في اوله همزة
الوصل وقد يكون التعويض من حرف ليس اولا ولا اخرا فيعوض منه حرفا اخرا نحو زنادقة في
زناديق وقال ابو البقاء في التبيين عرفنا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول
عوضوا اخرا مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الاخر عوضوا في الاول مثل ابن وقد عوضوا في
الاسم همزة الوصل في اوله فكان المحذوف من اخره قال والعوض ههنا لفظ المبدل لفظ الذي
يكون في موضعه والعوض يكون في غير موضع المعوض منه فان قيل التعويض في موضع لا
يوثق بان المعوض منه في غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فاي كملت حصل عنه عوض
التعويض الا ترى ان همزة الوصل في اضربوا به عوض من حركة اوله وقد وقعت في موضع
الحركة فالجواب ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن انه موضعه مخالف لموضع المعوض منه
لما ذكرنا من الوجهين فقولهم العوض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما العوض الحد ولهذا اصل

الى ما هو اخف منه والخفة تحصل بمخالفة الموضع فاما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل
منه خفة لان الحرف حينئذ يثقل بموضعه فاذا ازيل عنه حصل التخفيف وفي شرح التسهيل
لابي حيان اختلف في باب قضاة ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة وانه من
الاوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل وقال بعضهم وزنه فعلة
ككامل وكملة وان هذه الضمة للفرق بين المعتل الاخر والصحيح وقال الفراء وزنه فعل
بتضعيف العين كنازل ونزل والهاء فيه عوض من الالف في غزاه ورماه معوض مما ذهب من التضعيف
كالها في اقامة واستقامة عوض مما حذف **فقال** ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن
منصور اليشكري في ارجوزته في النحو وهي ارجوزة قديمة نحو ثلاثة الاف بيت الا تسعين
بيتا استوت على نظم سهل ومعجم فقال والوزن في الغزاة والرماة في الاصل عند جلة الرواة
فعلة ليس لها نظير في سالم من شانه الظهور ۔ واخرون غيرهم قالوا فعله
كما تقول في الصحيح الجمله ۔ فحص في ذلك حرف العله ۔ بالضم في الواو والياء
وخالف الفراء الثبات ۔ وجمعهم يقول هم سراة ۔ وعنده وزن غزاة فعل
كما تقول نازل ونزل ۔ فالها من ساقط معتاضه ۔ وانما تعرف بالرياضه
كالاصل في اقامة اقوام ۔ بالاعتياض اطرد الكلام ۔ وبعضهم جاء على التاصيل
غزي وعفي ليس بالمجهول ۔ **وقال** الزمخشري في الاحاجي معنى العوض ان تنقص في الكلمة انتقاص
فتتدارك بزيادة شي ليس من خواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم تقطع الحركة والتنوين
عنهما فتتدارك بزيادة النونين والفرق بين العوض والبدل ان البدل يقع حيث
يقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك الا ترى ان العوض في اللهم في اخر الاسم
والمعوض منه في اوله **و** قد الف ابن جني كتاب التعاقب في اقسام البدل والمبدل منه
والعوض والمعوض منه قال في اوله اعلم ان كل واحد من ضربي التعاقب وهما البدل
والعوض قد يقع في الاستعمال موقع صاحبه وربما امتاز احدهما بالموضع دون
رسيله الا ان البدل اعم استعمالا من العوض وذلك انا نقول ان الف قام بدل من
الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في اخر اللهم بدل من يا في اوله كما نقول
انها عوض منها او لا ترى الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك جميع ما استقريته تجد
البدل فيه شايعا والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا الا ان واضع هذين
اللفظين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم وهذا الذي رواه
في هذا هو القياس وذلك ان تصرف **ع و ض** في كلام العرب اين وقع انما هو ان ياتي مستقبل
ما كان خالف المنقص ومن ذلك تسميتهم الدهر عوض لانه موضوع على ان ينقضي الجزء منه
ويخلفه جزء اخر بعده ومعلوم ان ما يمضي من الدهر فانه فان لا يعاد وعدا لا يرتجع وما
ورد في خوت المعوض منه قول مغاضبه اسهلا ما بعد ما شابت الاصداغ والضرس نقد ۔
اي عوضه العد الولد الذي اخرج منها من سواد الشعر وصحة الفم فهذه حال تصرف **ع و ض**
وليس كذلك تصرف **ب د ل** لان البدل من الشي قد يكون والثاني جميعا موجودان
الا ترى الى قول النحويين في مررت باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كان جميعا

٢

موجودين فاما من قال ان زيدا مترجم من الاخ فانه لا ياتي ايضا ان يقول بدلا منه وانما
اثر لفظ الترجمة ههنا وان كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كالفاظ يختارها احد
الفريقين ويجيز مع ذلك ما اجاز الفريق الاخر كالجر والخفض والصفة والنعت والظرف
والمحل والتمييز والتفسير وغير ذلك ومما ينبغي ان تعرف فرقا بين البدل والعوض ان
من حكم البدل ان يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع المعاض
منه الا ترى ان الميم المبدلة من الواو التي هي فاء في فوها وفي فم ذلك واقعة موقعها وكذلك
واو موسر بدل من الياء التي هي فاء في يسر وكذلك واو واصل الاولى بدل من فا وتدوم في مكانهما
والالف في رايت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانه وليس احد يقول ان يا ميزان عوض
من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رايت زيدا في الوقف من تنوينه في الوصل
وسبب ذلك ما قدمناه من ان **ع و ض** انما هي لعدم الاول وتعويض الثاني منه وليس
كذلك الالف في قام وباع لانهما فيهما كانهما الواو والياء ومن نطقت بواحد من هذه
الاحرف الثلاثة فكانك نطقت بالاخر وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين ومن
نون التوكيد في اضربا جارية عندهم مجرى ما هي بدل منه حتى انهم اذا نطقوا بالالف
فكانهم قد نطقوا بالنون فالالف اذن كانها هي النون وعلى هذا ساق سيبويه حروف
البدل الاحد عشر لان كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا تتقدم عليه ولا تتاخر
عنه ولم يسم شيا من ذلك عوضا وليس كذلك ها زنادقة لانها عوض من ياء زناديق قبل
عوض لانها لم تقع موقع ما هي عوض منه وكذلك ها التفعلة نحو التقدمة والتجربة
انما هي عوض من يا التفعيل نحو التقديم والتخريب وتا التفعيل عوض من عين فعال الذي هو
عوض من احد عيني كذاب لانها ليست في موضعه ولكن تا التفعيل بدل من الف فعال
لانها في موضعها ولانا لما ابتا قربت الشبه بالالف كانها هي والبدل اشبه بالمبدل
منه من العوض بالمعوض منه انتهى **قاعدة العوض والمعوض منه** لا يجتمعان
ومن ثم رد ابو حيان قول شيخيه ابن عصفور والابدي انه لا يجوز حذف فعل الشرط
في الكلام او حذفه وحذف الجواب معا الا الشرط فعوضين لا من المحذوف نحو اضرب زيدا
ان اسا والا فلا فقال ليس بشي لا ثابتة وليست عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع
بينهما تقول اضرب زيدا ان اسا وان لا يسي فلا تضربه ولو كان تعويضا لما جاز الجمع
بينهما **ورد** ايضا قول ابي موسى الجزولي ان ما اللاحقة لاي الشرطية عوض من المضاف
اليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت عوضا لم تجتمع مع الاضافة في
قوله تعالى ايما الاجلين قضيت لانه لا يجتمع العوض والمعوض منه بل الصواب انها زائدة
لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت عوضا للزمت **وللقاعدة** فروع احدها قولهم
اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما الثاني ان قولهم في النداء يا ابت ويا امت
التاء فيهما عوض من يا الاضافة ولذا لا يجمع بينهما الرابع قولهم عدة وزنة ونحوهما
فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة والاصل وعد ووزن وكذلك لا يجتمعان
الخامس قولهم زنادقة الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ولذلك لا يجتمعان ومثله دجاجلة

وجبابره وما اشبه ذلك **السادس** قال ابو حيان يختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث
بلحوق شين عند بعض العرب وسين عند بعضهم في الوقف وذلك عوض من الهاء
فلذلك لا يجتمعان **السابع** قال ابو حيان تقرر ثابت الالف عوض هاء السكت في الوقف
في بعض المواضع وذلك في حيهل فانك قلت حيهله وحيهل وحيهلا والها الاصل والالف
كانها عوض عنه واما انا فسمع فيه انه بالها ووقف عليه ايضا بالالف فقالوا انا
ولتبيت الالف من الضمير خلافا للكوفيين اذ لو كانت منه لثبتت في الوقف عليه انا كما
ثبتت في الوقف على هذا هذاه **الثامن** باب جوار وغواش يقال فيه حالة النصب رايت
جواري بمنع الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء وفي حالة الرفع والجر يحذف ياؤه
ويلحقه التنوين والاصح انه عوض من الياء ولذا لا يجتمعان قال في البسيط وهذه المسئلة
مما يعايا به وتقيء الاسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه ونقصان
لفظه بحذف يائه وتمام حكمه بلحوق التنوين به **التاسع** قال الكوفيون لولا في قولك
لولا زيد لاكرمتك اصلها لو الفعل والتقدير لو لم يمنعني زيد من اكرامك لاكرمتك الا
انهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا لا عوضا فصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة
قولك اما انت منطلقا قد حذفوا الفعل وزادوا ما عوضا من الفعل قالوا والذي يدل
على انها عوض انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه **العاشر**
قال ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز ان يجمع بين اذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو ان
تقم فاذا زيد قائم لانها عوض عنها فلا يجتمعان **الحادي عشر** قال في البسيط تعويض اللام
اسم الاشارة فيقال ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار اليه ولذلك
لا يجوز الجمع بينهما فيقال هذا لك لئلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف فانه يكون
بينهما لعدم العوض **الثاني عشر** قال الزمخشري في الاحاجي نحو قولهم سنون وقلون وارضون
وحرون في جمع حرة جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من المحذوف فيها من لام او حرف تانيث
وقال في البسيط سنة حذف لامه وجمع جمعه بالواو والنون عوضا من لامه فيقال
سنوت فاذا جمعته على سنوات عادت اللام لانه قياس جمعه وليس عوضا واما قلة فتجمع
على قلون نحو قلات ولا يعود لامه في الجمعين لان علامتهما كالعوض من لامه بخلاف جمعه
على قلى وكذا هنة تجمع على هنوات ولا تعود اللام لان الالف والتاء صارا كالعوض فيه
وكذا افية وفيات وشية وشيات وربة وربون وربات ومائة ومئون ومئات
وقال ابن فلاح في المغني سمعت الفاظ مجموعة جمع التصحيح جبرا لها لما دخلها من الوهن
بحذف لام او تاء تانيث او ادغام فالسنة وسنون وقلة وقلون وثبة وثبون وبرة وبرون وشية
وشيون وكرة وكرون وربة وربون ومئة ومئون وارض وارضون وحرة وحرون
وهذا يتوقف على السماع ولا مجال للقياس فيه وقد غيرها بتغيير بنية بعضه اشعارا
بعدم اصالته في هذا الجمع فكسروا اول سنين وكسروا وضموا اول ثبين وكرين
وقيل ان جمعه ليس عوضا من تاء التانيث لانها عندهم جارية مجرى منفصل وقد
كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سنخه ولم يوجد

التعويض في محذوف التاء الا في ارض ليكون الزائد في قوة الاصلي في المراعاة والطلب انتهى
الثالث عشر الاسماء الستة حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل اعرابها بالحروف كالعوض
من لاماتها ذكره ابن يعيش في شرح المفصل **الرابع عشر** قال ابن يعيش الناصب للمنادى
فعل مضمر تقديره انادي زيدا او ادعو ونحو ذلك ولا يجوز اظهاره وذلك لان التلفظ به لانك
بالنداء تاتي عنه **الخامس عشر** قال ابن يعيش قال الخليل اللام في المستغاث بدل من الزيادة
اللاحقة في الندبة اخر الاسم نحو وازيداه ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللام مع الف
الندبة ومعناهما واحد لانك لا تدعو واحدا منهما ليستجيب في الحال كما في النداء **السادس عشر**
قال ابن يعيش ها التنبيه في باب يا ايها الرجل زيدت لازمة عوضا مما حذف منها والذي حذف
منها الاضافة في قولك اي الرجلين والصلة التي في نظيرها وهي من الا ترى انك اذا ناديت
من قلت يا من ابوه قائم ويا من في الدار **السابع عشر** قال ابن يعيش الناس اصله اناس
حذفت الهمزة وصارت الالف واللام في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان واما قوله
ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا فمردود لا يعرف قائله **الثامن عشر** قال
ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير اذا كرر الاسم نحو الاسد الاسد لان احد
الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما **التاسع عشر** قال ابن يعيش في قولهم عذيرك
من فلان مصدر بمعنى العذر ورد منصوبا بفعل مقدر كانه قال هات عذيرك او احضر
ووضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه اقيم
مقام الفعل **العشرون** قال ابن يعيش الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام
او من وحسن حذفه نيابة المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه في اللفظ وليس بمنزلته
في العمل قال ونظير ذلك واو رب الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة لان الواو
حرف عطف وحرف العطف لا يخفض وانما هي نائبة في اللفظ عن رب **الحادي والعشرون**
قال ابن يعيش اذا قلت رايت القوم اجمعين كان في تقدير رايت القوم جميعهم وكان يجب
ان يقول جاء القوم كلهم اجمعهم اكتعهم ابصعهم فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك
الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع مرادا به المضاف والمضاف اليه ولذلك لم
يجر منه على نكرة وصار ذلك كجمعهم ارضا على ارضين عوضا من ها التانيث فان قيل تا التانيث
تتنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كان حرف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة
عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو ما تقدم من سنين وقلين وثبين
والمضاف اليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها فالجواب ان المضاف اليه ايضا
يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما واذا صغرت نحو
عبد الله وامرئ القيس انما تصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه كما يفعل ذلك في علم
التانيث فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز ان يعوض منه
اذا حذف واريد معناه **الثاني والعشرون** قال ابن هشام في المغني لا يجوز حذف
خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان وقال ابن النحاس في شرح
الدرة كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل الا انه لا يستعمل مع خبرها لان الخبر عوض

منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه **الثالث والعشرون** قال السخاوي في تنويره لدياجي
في تفسير الاحاجي اما في قولك اما انت منطلقا انطلقت عوض من كان اذ الاصل لان كنت
منطلقا ولهذا لم يجز اظهارها والفعل معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيدا لم يمتنع اظهار
الفعل وهو قول المبرد **الرابع والعشرون** اما في قولهم اما زيد فمنطلق جعلت عوضا عن
مهما يكن من شي ولهذا لا يذكر الفعل بعدها ذكره السخاوي **الخامس والعشرون** ما في قولهم
افعل هذا اما لا عوض من جملة اذ الاصل ان كنت لا تفعل غيره حذفت الجملة وصارت ما
عوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي **السادس والعشرون** قد وسوف والسين وحرف
النفي جعل عوضا من ما سقط من أن المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل واذا عاد الساقط
زال العوض ذكره الزمخشري في الاحاجي **السابع والعشرون** قولهم زرني ازرك حقيقته
زرني فانك ان تزرني ازرك فحذفت جملة الشرط وجعل الامر عوضا منه ذكره ابن جني في كتاب
التعاقب قال ومثل ذلك ايضا الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعا
والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه اعواض من الجمل المحذوفة المقدرة تقدير الشرط
نحو لا تشتمه يكن خيرا لك اين بيتك ازرك اي ان اعرفه ازره ليت لي مالا اتصدق به اللهم
ارزقني بعيرا احج عليه الا تنزل عندنا تصب خيرا فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا
منه الجمل المذكورة **الثامن والعشرون** قولهم انت ظالم ان فعلت ظلمت حذف جواب الشرط
وجعلت الجملة المقدمة متقدمة عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب لان
جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جني رحمه الله تعالى **التاسع والعشرون** ما في حيثما واذما
جي بها عوضا من اضافتهما الى الجملة ذكره ابن جني **الثلاثون** الجملة التي هي جواب القسم
جعلت عوضا من الخبر في نحو لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن فوجب حذفه ولم يجز ذكره
ذكره ابن جني **الحادي والثلاثون** جواب لولا في قولك لولا زيد لقمت جعل عوضا من خبر المبتدا
ومعاقبا له فوجب حذفه ذكره ابن جني **الثاني والثلاثون** قولك ليت شعري هل قام
زيد فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري لانه مصدر شعرت وشعرت فعل متعد
مصدر راسه مثله وهذه الجملة نابت عن خبر ليت وصارت عوضا منه فلا يظهر في هذا
الموضع اكتفا بها ذكره ابن جني **الثالث والثلاثون** بيد وغد اصلهما بيدي وغدو وتسكون
العين حذفت اللام وعوض منه حركة العين ذكره ابن جني **الرابع والثلاثون** قال ابن
هشام في المغني تكون الياء والهمزة متعاقبتين لم يجز امت بزيد ولذا قال الحريري في درة
الغواص الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حرفي استفهام **الخامس والثلاثون** والسادس
والثلاثون قال ابن جني في سر الصناعة اما قولهم لاها الله ذا فان ها صارت عندهم عوضا
من الواو والانراها لا تجمع معها كما صارت همزة الاستفهام في الله انك لقائم عوضا من
الواو وقال الشلوبين في شرح الجزولية اما الله بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت
عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول اوالله
الله لافعلن **السابع والثلاثون** قال الاندلسي في شرح المفصل قال التا وواو القسم
عوض من الفعل بخلاف الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت بالله ولم يجز

اقسمت والله **الثامن والثلاثون** قال ابن يا ز لا يجوز اظهار ان الناصبة بعد حتى لان حتى
جعلت عوضا منها فلا يجوز اظهارها لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه **التاسع
والثلاثون** قال ابن عصفور في شرح الجمل على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف
وتارة لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اضماره واظهاره كقولك لمن تاهب للحج مكة اي تريد
ولمن سدد سهما القرطاس اي اصبت وان شئت اظهرته وان يجعل عوضا منه لم يجز اظهاره
لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف
لا يطرد وانما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا
وسعة ورحبا وانما جعلت العرب هذه الاسما عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال ومن
ذلك هنيا مريا وكرامة ومسرة ونعمة عين وسقيا ورعيا وسحقا وبعدا وتعسا ونكسا
وبهرا وما اشبه ذلك من المصادر التي استعملت في الدعا للانسان او عليه او هي صالحة لذلك
كلها منصوبة باضمار فعل لا يظهر لانه صارت عوضا من الفعل الناصب لها انتهى **الاربعون**
قال ابن الدهان في الغرة قال النحوي انما امتنع دخول الجر في الفعل لان الجزم في الفعل عوض
من الجر في الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه **الحادي والاربعون** قال ابن
الصايغ في تذكرته نقلت من مجموع بخط علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح قال الفرق بين
حسن وجهه وعبد بطنه وواحد امه حيث يبعد الاول لان فيه جمعا بين العوض والمعوض
منه اذا اثبات الهاء في وجهه تقتضي ان تكون الوجه فاعلا بالصفة دون الثاني لانه
لا يصح رفع البطن بعبد والام بواحد ثم ينقل كما في حسن ابوه ثم حسن الاب **الثاني والاربعون**
قال ابن الخواص في شرح الدرة قد عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة احرف ها التنبيه
والف الاستفهام وقطع همزة الوصل بجر وابيه لنيابتها عنه بدليل امتناع الجمع بين هذه
الاحرف وبينه **تنبيه** قال السخاوي في تنويره الدياجي ابدلوا من يا الاضافة تا في نحو يا ابت
ويا امت وابدلوا منها الفا فقالوا يا ابا ويا اما فلما تبدلان التا والالف ثم جمعوا بينهما
فقالوا يا ابتا ويا امتا ولم يعدوا ذلك جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع بين العوضين
وكذا ذكر ابن النحاس في التعليقة وقالوا لا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين
المعوض والمعوض عنه **تنبيه** قال ابن جني في كتاب التعاقب لا يجمع بين ان يحذف من
الحرف ويعوض منه هذا لم يات في شي من كلامهم **تنبيه** قال ابو حيان قال بعض اصحابنا
في قول النحاة اذا ان في فرزانة عوض من اليا نظرا اذ يمكن ان تكون للجمع كما استقرت في غير
هذا الموضع وامكن انهم لم يجمعوا بينه وبين ذلك لان الاسم يطول بهما وهما غير واجبين
في الكلمة وعندما راى النحاة انهما تعاقبتا اعتقدوا فيهما انها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك
للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاوضة ليس معنى تختص به العرب
بحيث تجعل الها لها للتعويض هذه عبارة يكون بها النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم
وان كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الاعواض الا انه لا يتقدح فيه معنى
بل انما ينبغي انما ينسب للعرب المعاوضة اذا كان للتعويض فايدة واي فايدة في اسقاط
حرف وزيادة اخر انتهى **قلت** هذا السوال قد تعرض له ابن جني واجاب عنه فقال

في كتاب التعاقب فان قلت فلعل الهاء في زنادقة وجحاجحة لتانيث الجمع كها في ملايكة وصيا
فلا تكون عوضا قلنا لم نر تا الهاء لتانيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت في مثال مفاعلة
نحو ملايكة انتهى **قاعدة** ما كان عوضا لا يحذف فلا يحذف ما في اما انت منطلقا
انطلقت ولا كلمة لا من يقول ليس افعل هذا اما لا ولا التا من عدة واقامة واستقامة فاما
قوله تعالى واقام الصلاة فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا قال ابن مالك ان العرب
لم تعد حرف النداء عوضا من ادعوا وانادي لاجازتهم حذفه وقال الابدي في شرح
الجزولية انه قال القائل لم جاز دخول يا على هذا ولا يدخل على الالف واللام فالجواب ما قال
المازني ان اصل هذا ان يشير به الى واحد حاضر فلما دعوته نزعت منه الاشارة التي
كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال
هذا اقبل لان يا قد صارت عوضا من الاشارة **التغليب** قال ابن هشام في المغني
القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشي ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط فلهذا قالوا الابوين
في الاب والام وفي الاب والخالة والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب
وانما الخافق المغرب وسمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس
والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر والعجاجين في روبة والعجاج والمروتين في الصفا
والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه الاية
واسم المخاطبين على الغايبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم
لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المونث حتى عدت
منهم في وكانت من القانتين والملايكة على ابليس حتى استثني منهم في فسجدوا الا
ابليس ومن التغليب ولتعودن في ملتنا فان شعيبا عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام
لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه وقوله يذروكم فيه فان الخطاب فيه شامل
للعقلا والانعام فغلب المخاطبون والعقلا على الغايبين والانعام قالوا ويغلب المونث على
المذكر في مسلتين احديهما ضبعان في تثنية ضبع للمونث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا
ضبعانان والثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة
قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيان فيجرى حكم احدهما على
الاخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيين بلفظ احدهما وانما ارخت بالليالي
لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وقال ابن فلاح في مغنيه العرب
تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب وهما على الغايب في الاسما نحو
انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما واستدل بذلك على ان المضارع حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب على الابعد **التغيير يانس بالتغيير**
من ذلك قال ابو حيان باب النسب مبني على ثلاثة تغييرات لفظي وهو كسر ما قبل اليا
وانتقال الاعراب اليها ومعنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له الا ترى انه قبل مثلا
تطلق على رجل اسمه علي فاذا نسب اليه صار يطلق على رجل ينتسب الى علي وحكمي وهو
رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مررت برجل قرشي ابوه كانك قلت منتسب

الي

الي قريش ابوه ويطرد ذلك فيه وان لم يكن ذلك مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا
فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق فهذه ثلاثة تغييرات ولما كان فيه هذه التغييرات كثر
فيه التغيير والخروج عن القياس اذ التغيير يانس بالتغيير **وقال** غيره النسب يغير الاسم
تغييرات منها انه ينقله من التعريف الى التنكير تقول في تميم تميمي والاضافة في غير هذا الباب
حكمها في الاكثر ان تعرف ومنها انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق والا لما جاز وصف المونث به
ولحاقها التا ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر او ضمير ومن ذلك قال ابن يعيش انما اختصت الاعلام
بالحكاية دون ساير المعارف دورها وسعة استعمالها في باب الاخبارات والعلامات
ونحوها ولان الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل والاعلام
مخصوصة بالتغيير الا ترى انهم قالوا حيوة ومحبب وموهب ومكوزة وشاع فيها الترخيم دون
غيرها من الاسما لانها في اصلها مغيرة بنقلها الى العلمية والتغيير يونس بالتغيير ومن ذلك
قال السخاوي في تنويره العراقي دخلت تا التانيث في ام واب في حال النداء عوضا من
يا الاضافة نحو يا امت ويا ابت والاصل يا امي ويا ابي والدليل على انها تا التانيث قولهم في الوقف
يا ابه ويا امه وانما اختص ذلك بالنداء لانه باب تغيير ومن ذلك قال ابن يعيش يجوز
ترخيم ما فيه تا التانيث وان لم يكن علما نحو يا ثب ويا عض في ثبة وعضة لانها تبدل
ها في الوقف ابدا لا مطردا فساغ حذفها لان التغيير اللازم لها من تغيرها من التا الى الها
يسهل تغييرها بالحذف لان التغيير يانس بالتغيير ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما اتبعت
حركة المنادى لحركة الصفة اذا كانت ابنا بين علمين لكثرة تغيير الاعلام بالنقل والتغيير
يونس بالتغيير بخلاف باب عمرو فلا يحذف منه اليا نحو تميم وتميمي لفقد علة المذكورة
وكذا قال ابن النحاس لما تطرق اليه التغيير بحذف تا التانيث جاز ان يتطرق اليه تغيير
اخر لان التغيير يونس بالتغيير وقال ابن فلاح في المغني انما اختص العلم بالترخيم لوجهين
احدهما ان الاعلام منقولة في الاغلب عن وضعها الاول الى وضع ثان والنقل تغيير والترخيم
تغيير والتغيير يونس بالتغيير كما قلنا في حذف اليا في النسب الى حنيفة تبعا لحذف التا
دون حذفها من حنيف والثاني ان النداء اثر فيه التغيير بالبنا والتغيير يونس بالتغيير
ومن ذلك **قال** ابن عصفور في شرح الجمل والذي خرج عن نظايره اي من الموصولات
ذلك ان كل موصول اذا وصل بالمبتدا والخبر فلم يكن في الصلة طول وكان المبتدا مضمرا
لم يجز حذف المبتدا وابقا الخبر الا في ضرورة شعر ويجوز حذف المبتدا في اي في فصيح الكلام
نحو اعجبني ايهم هو قايم وان شيت قلت ايهم قايم فلما خرجت ايهم بالخروج عن نظايرها هنا وهنا
انبنت بالبنا لان التغيير يانس بالتغيير **التناقض** لكنه حمل الجر على النصب في باب ما لا
ينصرف كما حمل النصب على الجر في باب جمع المونث السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلبا
للمقاصة ذكره في البسيط **قال** ابن يعيش في شرح المفصل انه لما كثر همز الها في ماء
وشاء والاصل موه وشوه وفي ايهات والاصل هيهات وكان ذلك ضربا من التقاص لكثرة
ابدال الها من الهمزة قالوا هرقت فعلت والمراد ارقت فعلت وهرنت الثوب في اربنته **وقال**
ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في نحو صحرا وعشرا ونفسا واوا في الجمع بالالف والتا فيقال

صحراوات وعشراوات ونفساوات لان الواو قد تبدل همزة فابدلت الهمزة واوا
للتقارض تقارض اللفظين هو فرع من الباب الذي قبله وقد ذكر ابن هشام هذه
القاعدة في المغني فقال القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك
امثلة احدها اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير في الوصف بها الثاني
اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام
وان لا تشعرا احدا • واعمال ما حملا على ان نحو كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب الثالث
اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال نحو فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم
نحو لو يشا طار بها ذو ميعة ذكره ابن الشجري الرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله
واذا تصبك خصاصة فتجمل • واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضي الله تعالى عنها وانه
متى يقوم مقامك لا يسمع الناس الخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب قرئ الم نشرح لك
واعطاء لن حكم لم في الجزم بها كقوله لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة •
السادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض
النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك السابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله يا ابتا
علك او عساكا واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان الثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول
وعكسه كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله • او بلغت سوآتهم هجر • التاسع اعطاء الحسن
الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر العاشر
اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل في
التعجب في جواز التصغير في انه لا يرفع الظاهر قال ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها
على بعض في معناه لجاء من ذلك امثلة كثيرة وذكر محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع
ان الذي وان المصدرية تتقارضان فتقع الذي مصدرية كقوله • نفوح الباد المحبين
كالذي ارى كبدي من حب مية تقرح • وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب
اي من الذي يكذب قال ابن هشام فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفرا
والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله به عباده
وخضتم كالذي خاضوا واما عكسه فلم اعرف قائلا به والذي جرأه عليه اشكال هذا
الكلام فان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب
مشهورة في الاستعمال وقل من تنبه لاشكالها قال وظهر لي توجيهان احدهما ان يكون في
الكلام تاويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى
الذي اراده ولكن بوجه يقبله العقل الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القران
ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى الثاني ان اعقل ضمن معنى ابعد
فمعنى المثال زيد ابعد من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول
بل متعلقة بافعل لما ضمنه من البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك
ابدا مع افعل هذا لقصد التعميم وفي شرح الدرة لابن القواس شبهت ليس بلا فحملت
عليها في العطف كما حملت لا عليها في العمل وقال بعضهم في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم

خرج المازني الاية على ان ان وان كانت مشددة فهي ان فيه بمعنى ما ثقلت كما ان ان
المشددة تخفف وهذا من التقارض فائدة قال الزمخشري في المفصل واعلم ان الا
وغيرا يتقارضان ما لكل واحد قال ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد منهما يستعير
من الاخر حكما هو اخص به فاصل غير ان تكون وصفا والاستثناء فيه عارض ومعارض الا
التقدير فيه مباحث الاول قال ابن هشام القياس ان يقدر الشي في مكانه الاصلي لئلا
يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشي في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رايته
مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره موخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ
وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل وعند اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول
نحو ايهم رايته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي
اما فعل وكذا قدرته مؤخرا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر موخرا عن زيد لانه في
الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل
اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر التعلق
فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا واذا قلت ان خلفك
زيدا وجب تاخير المتعلق فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان
خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح
اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفة فان الزمخشري
قدره موخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيوخرون افعالهم
عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشانه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك في
اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك الثاني ينبغي تقليل المقدر ما امكن لتقل مخالفة الاصل
ولذلك كان تقدير الاخفش ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير البصريين
حاصل اذا كان او اذ كان قائما لانه قدر اسمين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ
اولى وكان تقديره في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير الفارسي انت
مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا فلا يحتاج معه الى تقدير شي اخر يتعلق به الظرف
والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم في واشربوا في
قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي
ومن وافقه في واللائي يئسن الاية ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر
والاولى ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك تقليلا للمحذوف الثالث اذا استدعى
الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور ومضمر عائد الى
ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول
نحو كالذي يغشى عليه اي كدوران عين والثاني نحو اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم
الصبا اي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذف في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا
قاله الاخفش الرابع ينبغي ان يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر في ضربي زيدا قائما

مضربه فانه انما منع لفظ المبتدا دون اذ كان او اذا كان وتبدا باضرب دون اهن في
زيدا اضربه فانه يمنع من تقدير المذكور مانع معنوي او صناعي قد ربما لا مانع له فالاول
نحو زيدا اضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب فان قدرت زيدا اضرب اخاه قدرت اهن
والثاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان الفعل
مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح في قولك زيدا نصحت له جاز ان يقدر نصحت
زيد دليل هو اولى من تقديره غير الملفوظ به وهي لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله
يا ايها المائح دلوي دونكا اذ لو قدر دلوي منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقوله فاضرب منا
بالسيوف القوانسا الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لان اذ زرنا
لا يتقدم من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطي
زيدا امس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانه مما فرت بالتقدير من اعمال اسم
الفاعل الماضي المجرد من ال الخامس قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير اخر نحو وما
كان هذا القرآن ان يفترى فان يفترى مؤول بالافترا والافترا مؤول بمفترى ثم تعود دون لما
قالوا اقيل ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل المقول وقال ابو البقاء في حتى تنفقوا مما تحبون
نحو زعم الفارسي على كون ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول السادس قال ابو البقاء في
التبيين ليس كل مقدر يعلم دليل من اللفظ بدليل المقصور فان الاعراب فيه مقدر وليس
له لفظ يدل عليه وكذلك الاسما الستة عند سيبويه الاعراب مقدر في حروف المد منها وان لم
يكن في اللفظ ما يدل عليه **التقديم والتاخير** قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي لا يجوز
تقديمها ثلاثة عشر الصلة على الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الا ما جاء منه
على شريطة التفسير والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسما والمضاف اليه
وما اتصل به على المضاف وما عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه
الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه والفاعل لا يقدم على الفعل
والافعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها والصفات المشبهة باسما الفاعلين والصفات
التي لا تشبه اسما الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم
ما بعدها على ما قبلها وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ولا يقدم التمييز
وما بعد الا وحروف الاستثنا لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق بين
العامل والمعمول فيما يتصل به العامل الا الاعتراضات واما ما يجوز تقديمه فكل شي عمل
فيه فعل متصرف او كان خبر المبتدا سوى ما استثنينا انتهى كلام ابن السراج **تقوية
الاضعف واضعاف الاقوى** قال ابن جني في الخاطريات العرب تضعف الاقوى وتقوي
الاضعف تصرفا وتلعبا فمن تقوية الاضعف الوصف بالاسم نحو مررت بقاع عرفج كله
وبصحيفة طين خاتمها وهو كثير وذلك ان معنى الوصف في الاسم حكم زائد على شرط الاسمية
الا ترى كل وصف اسما او واقعا موقع الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زائد
على الاسمية ومن اضعاف الاقوى منع فعل التعجب التصرف او تقديم مفعوله عليه وكذلك
نعم وبئس وعسى ونحوه والله وصاحب وعبد اصلها الوصف ثم منعته وكذلك تصدر كل اصله

المصدر

المصدرية منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله الانصراف ومبني الاسما اصله الاعراب
والموجود لكن هذين الضربين كثيرا لان هذا وجه حديثهما **تكثير الحروف** يدل على تكثير
المعنى عقد له ابن جني بابا في الخصائص وترجم عليه باب في قوة اللفظ لقوة المعنى قال هذا
فصل من العربية حسن منه قولهم خشن واخشوشن فمعنى خشن دون معنى اخشوشن
لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو وكذا قولهم اعشب المكان فاذا ارادوا كثرة العشب
فيه قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى وخلق واخلولق وغدن واغدودن ومنه باب
فعل وافتعل نحو قدر واقتدر فاقتدر اقوى معنى من قدر كذا **قال** ابو العباس وهو محض القياس
قال تعالى اخذ عزيز مقتدر فمقتدر هنا اوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الامر
وشدة الاخذ وعليه قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لان كسب الحسنة بالاضافة
الى اكتساب السيئة امر يسير ومثله قول الشاعر انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت
فجار عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال ومن ذلك قولهم رجل جميل ووضي فاذا ارادوا
المبالغة قالوا جمال ووضاء وكذا حسن وحسان ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وقطّع
وكسر وكسّر وقام الفرس وقومت الخيل ومات البعير وموتت الابل ومنه باب فعّال في النسب
كالبزاز والعطار والقصاب انما هو لكثرة تعاطي هذه الاشيا وكذا قالت فاعل الطائر
كانه قيل له ذلك لكثرة اسفه بجناحه والخطاف للطائر ايضا كانه قيل له ذلك لقوة حضرته
والجوارح لقوة جوره وهو بياضه والخطاف لكثرة اختطافه والسكين لكثرة تسكين الذابح
قال ونحوه تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك فعال في معنى فعيل
نحو طوال فهو ابلغ من معنى طويل وعراض ابلغ معنى من عريض وكذا خفاف من خفيف وقلال
من قليل وسراع من سريع ففعال لما كانت اخت فعيل في باب الصفة فان فعيلا اخص
بالباب من فعال لانه اشد انقيادا منه تقول جميل ولا تقول جمال وبطي ولا تقول بطا
وشديد ولا تقول شداد ولحم غريض ولا تقول غراض فلما كانت فعيل هي الباب المطرد و
ارادت المبالغة عدلت الى فعال فضارعت فعالا بذلك فعالا والمعنى الجامع بينهما
خروج كل واحد منهما عن اصله اما فعال فبالزيادة واما فعال الخفيف فبالانحراف به
عن فعيل وبعد فاذا كانت الالفاظ ادلة المعاني ثم زيد فيها شي اوجبت القسمة له زيادة
المعنى له وكذلك ان انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلا على حادث متجدد له
وقال ابن يعيش في شرح المفصل اذا الاشارة للقريب فاذا ارادوا الاشارة الى متنح
متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا ذاك فان زادوا وابعد المشار اليه اتوا باللام مع الكاف
فقالوا ذلك استفيد باجتماعهما زيادة في التباعد لان قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى
وخرج عن هذه القاعدة باب التصغير فانه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا
قال العلم السخاوي رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدارين واسما اذا ما صغروها
تزيد حروفا شططا وتعلوا وما دنتهم اذا زاد واحروفا نزيد لاجله المعنى ويعلو
يشير الى مغير بان تصغير مغرب وانيسيان تصغير انسان وعشيشيان تصغير عشا وعشيشية
تصغير عشية **تلاقي اللغة** عقد ابن جني بابا في الخصائص قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه شيئا

الا الى على وذلك انه كان يقول في باب اجمع وجمعا وما يتبع ذلك من اكتع وكتعا وبتعه
ان هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها قال لان باب افعل
وفعلا انما هو للصفات وجميعها يجي على هذا الموضع نكرات نحو احمر وحمرا واصفر وصفرا
واخرق وخرقا فاما اجمع وجمعا فاسمان معرفتان وليسا بصفتين وانما ذلك اتفاق وقع
بين هذه الكلم المؤكد بها قال ومثله ليلة طلقة وليل طوالق قال وليس طوالق بتكسير
طلقة لان فعلة لا يكسر على فواعل وانما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وطالقة
هذا الذي قاله وجه صحيح وابين منه عندي واوضح قولهم في العلم سلمان وسلمى فليس
سلمان من سلمى كسكران من سكرى لان باب سكران سكرى للصفة وليس سلمان
ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين وانما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى غير انهما لما كانا من لفظ
واحد تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك ايهم للجمل الهائج ويهماء للفلاة
ليسا كادهم ودهماء لانهما لو كانا كذلك لوجب ان ياتي فيهما بهم كدهم ولم نسمع فعلم
بذلك ان هذا تلاق من اللغة وان ايهم لا مؤنث له ويهماء لا مذكر لها ومن التلاقي قولهم
في العلم اسلم وسلمى ومثله شتان وشتى كل ذلك توارد وتلاق وقع في اثناء هذه اللغة
من غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض **التمثيل** للصناعة ليس بناء معتمدا اشار ابن
جني الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة
التمثيل قال وذلك قولهم وزن حنظل فعنلل فيظهرون النون ساكنة قبل اللام وهذا شي
ليس موجودا في شي من كلامهم الا ترى ان سيبويه قال ليس في الكلام مثل قنر وعنل ويقولون
في مثل عرنتن فعنلن وجحنفل فعنلل وعرنقصان فعنللان وهو كالا ولا ولا بد في هذا ونحوه
من الاظهار ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض
وبطل المراد المعتمد الا ترى انك لو ادغمت وقلت وزن عرنتن فعلن لم يكن فرق بينه وبين
قمد وعتل وصل ولو قلت وزن جحنفل فعلل لالتبس بباب سفرجل وفرزدق وبباب
عدبس وهملع ولو قلت في حنظل فعلى لالتبس بباب صمحمح وجعلبي قال فبهذا يعلم
ان التمثيل للصناعة ليس بناء معتمدا الا ترى انه لو قيل لك ابن من دخل مثل جحنفل لجزت لانك
كنت تصير الى دخنلل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود فعلمت انك في
التمثيل لست بان ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب كما تجعله اذا بنيته غير
ممثل ولو كانت عادة هذه الصناعة ان يمثل فيه من الدخول مثل من الفعل لجاز ان
تقول وزن جحنفل من دخل دخنلل كما قلت في التمثيل وزن جحنفل من الفعل فعنلل فاعرف
ذلك فرقا بين الموضعين **حرف التاء الثقل والخفة** يعرفان من طريق المعنى لا من طريق
اللفظ ذكر هذه القاعدة ابو البقا في التبيين قال فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته
ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق
معناه كلفظة رجل فان معناها ومسماها الذكر من بني ادم والفرس والحيوان الصاهل
ولا يفتقر بذلك الى زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل انه يدل على ثبوته ولوازمه كثيرة مدلولاته الحدث
والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك **ثبوت الحدث** في اسم الفاعل

اقوى

اقوى من ثبوته في الفعل ذكره ابن الصائغ في تذكرته قال قال الغفار زيد وهو مفسر متقاربا
خلافهما وغرائبه ولهذا جعل الزمخشري مفسدين في قوله ولا تعثوا في الارض مفسدين
حالا مؤكدة **حرف الجيم الجمل نكرات** قال ابن يعيش الا ترى انها تجري اوصافا
على النكرات تقول ولولا ان الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لانه ما يعرف لا يستفاد
فلما كانت تجري اوصافا على النكرات لتنكيرها ارادوا ان تكون في المعارف مثل ذلك
فلم يمكن ان يقال مررت بزيد قام ابوه وانت تريد النعت لزيد فقد ثبت ان الجمل نكرات
والنكرة لا تكون وصفا ولم يمكن ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص
الاسماء والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاؤا حينئذ بالذي متوصلين
بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي وهو الصفة
في اللفظ والغرض الجملة كما جاؤا باي متوصلين بها الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا
يا ايها الرجل والمقصود نداء الرجل واي وصلة وكما جاؤا بذا التي بمعنى صاحب
متوصلين بها الى وصف الاسماء بالاجناس الا ان لفظ الذي قبل دخول الالف واللام
لم يكن على لفظ اوصاف المعارف فزادوا في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة
الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته مبني ابن
عصفور على ان اضافة افعل التفضيل تعريفا انه لا يجيز حسن في قوله تعالى ان اول بيت
وضع للناس للذي ببكة والتقدير لهو الذي ببكة فالخبر جملة اسمية لا مفرد معرفة و
الجمل نكرات كما قال الزجاج في ان هذان لساحران انه لا يقدر لهما ساحران وقال
صاحب البسيط انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين احدهما انها نظيرتها في
التنكير بدليل وضعها على التنكير الذي لا يقبل التعريف والثاني ان فائدة الجمل في احكامها
وهي نكرات ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم
على المعلوم وانما يحكم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل له بذلك فائدة واذا كان الحكم نكرة
وهو مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه في التنكير **الجوار** عقد له ابن جني بابا في الخصائص
ولخصه ابن هشام في المغني بزيادة ونقص فقال **القاعدة** الثانية ان الشي يعطى له
حكم الشي اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر وقوله كبير اناس في بجاد
مزمل . قال ابن هشام وقيل به في وارجلكم بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل
مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورته رؤسكم والذي عليه المحققون ان الخفض بالجوار
يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ولا يكون
في النسق لان العاطف يمنع التجاور وقال ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والاصل امرأني وقولهم
هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتح النون وكسر الجيم **قال** ابن هشام كذا
قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد
الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال في فعل بكسرة
فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال
حدث وقرأ بعضهم سلاسلا واغلالا بصرف سلاسلا وفي الحديث ارجعن مأزورات غير

ماجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقرا ابو حيوة يوقنون بالهمز وقال جرير
لحب المؤقدان الي موسي بهمز المؤقدان وموسي لانه جاور الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة
فهمزت كما قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت ومن ذلك قولهم في صوم صيم وفي جوع جيع
حملا علي قولهم في عصو عصي لان العين لما جاورت اللام حملت علي حكمها في القلب وكان ابو
علي ينشد في مثل ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار قال ابن جني وعليها ايضا اجازوا النقل الحركة الاعراب
الي ما قبلها في الوقف نحو هذا بكر ومررت ببكر الا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين
صارت لذلك كانها في اللام لم تفارقها وكذلك ايضا قولهم شابة ودابة صار فصل الاعتماد
بالمد في الالف كانه تحريك للحرف الاول المدغم حتي كانه لا يكاد يجمع بين ساكنين فهذا
نحو من الحكم علي جوار الحركة للحرف قال ومن الجوار استفتاح الخليل العقق مع الحمق مع المحر فى
وذلك ان الهمزة الحركات قبل الروي المقيد لما جاورته وكان الروي اكثر الامر وغالب
العرف مطلقا لا مقيدا صارت الحركة قبله كانها فيه وكاد يلحق ذلك بعيج الاقوا وقال
ابن جني في قوله في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر الاصل يقدر بالسكون
ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والرا الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك مجري
المحرك والمحرك مجري الساكن اعطا المجاور حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المحرك الفا كما تبدل الهمزة
الساكنة بعد الفتحة يعني ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال ومثل
ذلك قولهم الكماة والمراة بالالف وعليه خرج ابو علي قوله كان لم تري قبلي اسيرا يمانيا اصله
ترا الهمزة بعدها الف قال سراقة اري عيني ما لم ترا ياه ثم حذفت الجازم ثم ابدلت
الهمزة الفا لما ذكرنا وقال ابن يعيش اختار البصريون في باب التنازع اعمال الثاني لانه
اقرب الي المعمول وعمي فيه جانب القرب وحرمة المجاورة قال وما يدل علي رعايتهم جانب
القرب والمجاورة انهم قالوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها
وان لم يكن المعني عليه الا تري ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانما
هو من صفات الجحر والماء قال ومن الدليل علي مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدره
وصدر زيد فاجازوا في المعطوف وجهين اجودهما الخفض فاختاروا الخفض ها هنا حملا علي
الباء وان كانت زايدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان اعمال الثاني فيما نحن بصدده
اولي للقرب والمجاورة والمعني فيهما واحد وقال ابو البقاء في التبيين المجاورة توجب
كثيرا من احكام الاول للثاني وللثاني للاول الا تري الي قولهم الشمس طلعت وانه لا يجوز
فيه حذف التاء لما جاور الضمير المتصل وكذا قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء
فلو فصلت بينهما جاز حذف التاء وما كان ذلك الا لاجل المجاورة وقال في موضع اخر
قد اجرت العرب كثيرا من احكام المجاور له حتي في اشيا خالف فيها الثاني الاول في
المعني كقولهم جحر ضب خرب وكقولهم اني لاتيه بالغدايا والعشايا والغداة لا تجمع علي غدايا
ولكن جاز لما جاورها العشايا وهو كثير وقال في موضع اخر ذهب الكوفيون الي ان جواب
الشرط جزم لمجاورته المجزوم والمجاورة اثر الا تري ان كلا لما جاورت المنصوب والمجرور
حملت علي ما قبلها ولا سبب لذلك الا الجوار وما حمل علي ما قبله بسبب الجوار كثير جدا شهير

حرف الحاء الحركة قال وكل موضع حمل فيه علي الجوار فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة
فيها فوائد الاولي اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله علي ثلاثة
مذاهب قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي وسبب هذا الخلاف
لطف الامر وغموضه قال قال ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله
وجودنا اياها فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول في الاخر نحو الملل والضعف
والمشش كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال والضعاف والمشاش فلو كانت الحركة
في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام ونحو من ذلك قولهم ميزان وميعاد فقلب الواو
ياء يدل علي ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو
انما تنقلب للكسرة التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تنقلب
لانها لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام لان حركة الثاني
كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين قال ويفسد لكونها حادثة مع الحرف ان النون
مذكرا من الطبيعة اتبعنا ه اذا امرت من الوجل من غير حرف عطف قلت ايجل والاصل
فيه اوجل فقلبت الواو الي الياء في الفعل من الوجل لسكونها وانكسار ما قبلها فلولا
ان كسرة الواو اطوع في الرتبة نعدها لما قلبت واوا فاجل وذلك ان الكسرة انما تقلب
الواو المخالفة اياها في جنس الصوت فتجتذبه الي ما هي بعضه ومن جنسه وهي اليا
وكما ان هناك كسرة في الواو فهناك ايضا الواو ويعدو في الواو الثانية لفظا وحسا و
بيت الكسرة علي قول المخالف ادني الي الواو الثانية من الواو الاولي لانه يرومها بينهما
جميعا في زمان واحد ومعلوم ان الحرف اوفي صوتا واقوي جرسا من الحركة فاذا لم يقل
ان انها اقوي من الكسرة التي فيه فلا اقل من ان تكون في القوة والصوت مثلها واذا كان
كذلك لزم ان لا انقلاب الواو الثانية للكسرة قبلها لان بازا الكسرة المخالفة للواو الثا
الواو الاولي الموافقة للفظ الثانية فاذا تادي الامر في المعادلة الي هنا ترافعت الواو
والكسرة احكامهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك لم يجد امر القلب له الواو الثا
فكان يجب علي هذا ان تخرج الواو الثانية من الوجل صحيحة غير معتلة لترافع ما قبلها من
الواو والكسرة احكامهما وتكافيهما ففيما ذكرناه لقلب الواو الثانية حتي صارت اطوع
دليل علي ان الكسرة ادني اليها من الواو قبلها واذا كانت اليها كانت بعدها والحركة بعدها لا
محالة قال الفارسي ويقويه قول من قال انها تحدث مع الحرف ان النون الساكنة مخرجها
مع حروف الفم من الانف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب
ان تكون النون المتحركة ايضا من الانف وذلك ان الحركة انما تحدث بعدها فكان ينبغي
ان لا تغني عنها شيا لسبقها هي لحركتها قال ابن جني هذا الذي رآه الفارسي قال ورايته معنيا
بهذا الدليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له لانه لا يمكن ان يوثر الشي فيما
قبله من قبل وجوده لانه قد علم انه سيرد فيما بعد وذلك كثير فمنه ان النون الساكنة
اذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميما في اللفظ وذلك نحو عنبر وشنبا
فكما ان لا يشك في ان الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر

ان تكون حركة النون الحادثة بعدها ازيلها من الانف الى الفم اذا كانت الباء بعد من النون قبلها
من حركة النون فيه وقد اثرت على بعدها ما اثرته كانت حركة النون التي هي اقرب اليها واشد
التباسا بها اولى بان يجتذبها وتنقلها من الانف الى الفم وما غير مستنقد ما لتوقع ما يرد من
بعده ضمهم همزة الوصل لتوقعهم الضمة بعدها نحو ادخل استضعف استخرج قال ابن جني
ومما يقوى عندي قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على قولهم ان الواو في
نحو يعد ويزن انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون الياء في يعد والكسرة في يزن لو خرج على اصله
فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها الا ترى انه لو كانت الحركة
بعد الحرف فكانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة وزاي فقولهم بين ياء
وكسرة يدل على ان الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي ادنى اليها من فتحتها وكسرة العين
التي هي ادنى اليها من العين بعدها قال وهذا وان كان من الوضوح على ما نراه فانه ابلغ ما يرد
من موضعين احدهما انه يجب ان يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبناه اليهم
انهم مريدوه ومعتقدوه والا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد الحرف ومن يقول انها
معه قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم ان الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها
بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون ما عزوته اليهم وحملته عليهم لكانوا مناقضين وهذا امر
لا يظن بهم والاخر انه اكثر ما في هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا لا يصلح دليلا على موضع
الخلاف لان هذا موضع انما يتحاكم فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه الى الاجماع لان اجماع
النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة لان كلا منهم انما يرجع فيه الى التامل والطبع الى التقنية
والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في ان الحركة حادثة بعد حرفها المحرك
بها قال وقد كنا فيه قديما قولا اخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت انها بعض حرف فالفتحة
بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو وكما ان الحرف لا يجامع حرفا اخر فينشآن
معا في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف اخر في وقت واحد لان حكم البعض
في هذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز ان يتصور ان حرفا من الحروف حدث بعضه مع حرف ما
وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين فهذا يفسد
قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبلها ايضا الا ترى ان الحرف الناشئ
عن الحركة لو ظهر لم تلفظ به الا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة والا فلو كانت قبله لكانت
الالف في نحو ضارب ليست تابعة للحركة لاعتراض الساكن بينهما والحس يمنعك ويحظر عليك
ان تنسبه فيه بقوله اعتراض معترض بين الفتحة والالف التابعة لها في نحو ضارب وقايم
وكذلك القول في الكسرة والياء والضمة والواو اذا اشبعتاهما وهذا تراه في اليائين والنون
الحكم العيان انتهى وقد جزم كثير من النحاة بالقول الذي صار اليه سيبويه فقال ابن الخباز
في شرح الدرة بعد ان تكلم على اعراب الاسم المنصرف وههنا ترتيب وهو ان حرف الاعراب
قبل الحركة والتنوين بعد الحركة تكون حاصلة قال ابو البقاء العكبري في اللباب الحركة مع الحرف
لا قبله ولا بعده وقال قوم منهم ابن جني هي بعده والدليل على الاول من وجهين احدهما ان
الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمد والجهر والشدة ونحو ذلك والثاني ان الحركة لو كانت

صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه اذ في ذلك قيامها
بنفسها والثاني ان الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الالف اذا حركتها همزة ولم تخرج
النون من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي العدول عنه دليل على
ان الحركة معها واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين احدهما ان الحرف المتحرك
فيما بعد نحو مطلد دليل على ان بينهما حاجزا وليس الا الحركة والثاني انك اذا اشبعت الحركة
نشأ منها حرف والحرف لا ينشأ منه حرف اخر فكذلك ما قاربه والجواب عن الاول ان
الادغام امتنع لتحصن الاول بحركته لا لحاجز بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض
وعن الثاني من وجهين احدهما ان حدوث الحرف من الحركة كان لانها تجانس الحرف الحادث
في شرط لحدوثه والتبست بعضا له ولهذا اذا حذف الحرف بقيت الحركة بحالها ولو كان
الحادث منها الحركة لم تبق الحركة ومن سمى الحركة بعض حرف او حرفا صغيرا فقد تجوز
ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها والثاني لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث لم
يمتنع ان يقارن الحرف الاول فانه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كان حرفين
في التحقيق الا ان الاول لما ضعف عن الثاني امكن ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف
الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف انتهى الفائدة الثانية قال ابو البقاء وتتعلق
بهذا الاختلاف مسألة اخرى وهي ان الالف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين
احدهما ان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال تجتمع من
حركتين لان الحركة اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بحالها فلو كان
الحرف حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى وكانه يشير بذلك الى مخالفة ابن جني ايضا فانه
عقد لذلك بابا في الخصائص قال فيه الحركة حرف صغير الا ترى ان من متقدمي القوم
من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد
ذلك عندك انك متى اشبعت ومطلت الحركة انشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال
الشاعر نفي الدراهيم تنقاد الصياريف وقوله وانني حيثما يسري الهوى بصري من حيث
ما سلكوا ادنو فانظور يريد فانظر وقول ابن هرمة يرثي ابنه فانت من الغوائل حين
ترمي ومن ذم الرجال بمنتزاح يريد بمنتزح وهو مفتعل من النزوح ولكون الحركات ابعاض
الحروف اجريت الحروف مجراها في الاعراب بها في الابواب المعروفة من الاسماء الستة و
التثنية والجمع على حده والافعال الخمسة ونشأ بعض الحروف والحركات في الحذف للتخفيف
فحذفت الحركة في قوله ومن يتق فان الله معه وقوله وقد بدا هنك من المئزر وقوله
فاليوم اشرب غير مستحقب وحذف الحرف في قوله فالحقت اخراهم طريق الاهم يريد اولاهم
وقوله وصاني العجاج فيما وصني يريد فيما وصاني قال ومن مضارعة الحرف للحركة ان الالف
الثلاثة الالف والياء والواو اذا اشبعن ومطلن ادين الى حرف اخر غيرهن الا انه شبيه
بهن وهو الهمزة فانك اذا مطلت الالف ادتك الى الهمزة فقلت اااا وكذلك الياء
فوكذلك الياء والواو في قولك وقعدا كالحركة اذا مطلتها ادتك الى صورة اخرى بغير صورتها وهي الالف والياء
والواو في منتزاح والصياريف وانظور وهذا الغريب في موضعه ومن ذلك تاء التانيث

في الواحد لا يكون ما قبلها الا مفتوحا نحو حمزة وطلحة وهذا غريب في موضعه **ومن ذلك** ان
قائمة ولا يكون ساكنا فان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو قطاة وحصاة
وارطاة وصطناة الا ترى الى اسما وانهم بين الفتحة والالف حتى كانهما هي **قال** وهذا
احد ما يدل على ان اضعف الاحرف الثلاثة الالف دون اختيها لانها قد خصت هنا بما واه
الحركة دونها **ومن** ذلك انهم قد يبينوا الحرف بالها كما يبينوا الحركة بها وذلك نحو قوطرة وازيراه
واغلاماه واغلامهوه واغلامهيه واغلام غلاميه وانقطاع ظهريه فهذا نحو قولهم
اعطيتكه ومررت بكه واعره ولا ترعه واقفها في الجميع ليبان الحركة لا ضمير **ومن** ذلك ان
اضعف الثلاثة في المعلا يسوغ تحريكه وهو الالف فجرت لذلك مجرى الحركة الا ترى ان الحركة
لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضارعة فيه واما شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك
امراة بهند وجمل فلك فيها مذهبان الصرف وتركه فان تحرك الوسط ثقل الاسم فيتعين
منع الصرف نحو قدم اسم امراة فجرت الحركة في منع الصرف كسعاد ونحو **ومن ذلك** انك
اذا اضفت الى الرباعي المقصور اجزت اقرار الفه وقلبها واوا فتقول في حبلى حبلي
وان شئت حبلوي وفي الخماسي تحذف الفه البتة كجاري ومصطفي في جارى ومصطفى
وكذلك ان تحرك الثاني من الرباعي تحذف الفه البتة كقولك جمزي في جمزى وفي بشكي بشكى
فاوجبت الحركة الحذف كما اوجبه الحرف الزائد على الاربعة ومن شبه الحركة بالحرف انك
تفصل بها ولا تصل الى الادغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل معه وذلك نحو وتد ووطد فجرت
الحركة بين المثلين كما يحجز الحرف بينهما نحو شمليل وجرير ومنها انهم قد اجروا الحرف
المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك انه اذا وقع رويا في الشعر المقيد سكن كما ان الحرف
المشدد اذا وقع رويا فيه خفف فالمتحرك كقوله • وقاتم الاعماق خاوي المخترق • فاسكن
القاف وهي مجرورة والمشدد كقوله • اصحوت اليوم ام شاقتك • فحذف احدى الرائين
كما حذف الحركة من قاف المخترق قال وهذا البيت قلبته فقلت ان الحرف اجري فيه مجرى
الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم الحق بها فيه الحرف كان وهو منه اقيس **ومن
ذلك** استكراههم اختلاف التوجيهين مع الحركة ثم هل من اختيه نحو الجمع بين المخترق
وبين العقق والحمق فكراهتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الالف مع اليا او الواو ردفين
قال ومن ذلك عندي ان حرفي العلة اليا والواو وقد صحا في بعض المواضع للحركة بعدهما
كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما وذلك نحو العود والحوكة والخونة والغيب والصيد
وحول وروع وان بيوتنا عورة فيمن قرا كذلك فجرت اليا والواو هنا في الصحة لوقوع
الحركة بعدهما مجراهما فيه لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما وذلك نحو العواد والحواكه والخوانة
والغياب والصياد وحويل ورويع وان بيوتنا عورة وكذلك ما صح من نحو قولهم هيئوا الرجل
من الهيات هو جار مجرى صحة هيئوه لوقيل فاعرف ذلك فانه لطيف مذهب **الفائدة
الثالثة** قال ابن جني باب كمية الحركات اما ما في ايدي الناس في ظاهر الامر فثلاث
وهي الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست وذلك ان بين حركتين حركة
فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الالف الممالة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف

الى

التي بعدها بين الالف واليا والتي بين الفتحة والضمة التي هي قبل الف التفخيم نحو فتحة لام الصلاة
والزكاة والحياة وكذلك قام وعاد والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير
فهذه الكسرة المشمة ضما ومثلها الضمة المشمة كسرة كنحو قاف المنقر وضمة عين مذعور
وابن بور فهذه ضمة اشربت كسرة كما انها في قيل وسير كسرة اشربت ضما فهما لذلك
كالصوت الواحد لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة ويدل
على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالف الامالة والف التفخيم حرفين
غير الالف المفتوح ما قبلها وقال صاحب البسيط جملة الحركات المنتهى عدة اربع عشرة حركة
ثلاث للاعراب وثلاث للبنا وثلاث متوسطة بين حركتين احدها بين الضمة والفتحة وهي
الحركة التي قبل الالف المفخمة في قراة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة والثانية بين
الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام في نحو قيل وغيض على قراة الكسائي والثالثة بين الفتحة
والكسرة وهي الحركة التي قبل الالف الممالة نحو رمى والعاشرة حركة اعراب تشبه حركة
البنا وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر على مذهب من جعلها حركة اعراب والحادية عشرة حركة
بنا تشبه حركة الاعراب وهي ضمة المنادى وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء
والثانية عشرة حركة الاتباع الثالثة عشرة حركة التقاء الساكنين الرابعة عشرة حركة ما قبل
يا المتكلم على مذهب من جعله معربا فانه جي بها لتصح اليا وليست حركة اعراب ولا حركة بنا
قال وانما لقبت الحركات بهذا اللقب لانها تقلق الحروف بعد سكونها فكل حركة تقلق الحرف
نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك انقلاق المتحرك بعد سكونه وقال المهلبي رحمه الله
تعالى في نظم الفرايد • عددنا جملة الحركات ستا • وست بعدها ثم اثنتين •
فاعراب ثلاث او بنا • ثلاث اوثلاث بين بين • ومشبهتان والاتباع حاد •
واخرى لالتقا الساكنين • وواحدة من بعد متبين • لدى اخواتها في حيرتين •
وقال بعضهم الحركات سبع حركة اعراب وحركة بنا وحركة حكاية وحركة اتباع وحركة
نقل وحركة تخلص من سكونين وحركة المضاف الى يا المتكلم **الفائدة الرابعة**
قال الشريف الجرجاني في حاشيته اكتنف الحركة الاعرابية مع كونها طارية اقوى
من البنائية الدائمة لان الاعرابية على المعاني معبورة فيتميز بعضها عن بعض ولا اخلال
بها يفضي الى التباس المعاني بخلاف ما هو الاصل من وضع الالفاظ وهيأتها اعني الابا
عما في الضمير **الفائدة الخامسة** يقال في حركات الاعراب رفع ونصب وجر او خفض
وجزم وفي حركات البنا ضم وفتح وكسر ووقف قال بعض شراح الجمل والسبب في ذلك
ان الاعراب جعلت القابه مشتقة من القاب عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب
من ناصب والجر والخفض من جار وخافض والجزم من جازم قال وهذا الاشتقاق من باب
ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والخؤولة لانهما مشتقان من العم والخال
فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقبا للاعراب ولم يكن للبنا عامل يحدثه تشتق له
منه القاب جعلت القابه الضم والفتح والكسر والوقف وقال ابو البقا العكبري في اللباب
انما خصوا الاعراب بذلك لان الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر

والجزم وحركة البنا حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من
الآدميين اذا اردت تعريفه علقت عليه علما كزيد وعمرو ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس في ذلك
فضمة الاعراب كالشخص المخصوص وضمة البنا كالواحد المطلق وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس
في التعليقة على المقرب اختلف النحاة هل يطلق احدهما على الاخر توسعا فيقال للمعرب مضموم
وللمبني مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الاخر لان
المراد الفرق وذلك يعدمه ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة
تبينه ومنهم من قال يجوز اطلاق اسما البناء على الاعراب ولا ينعكس. **السادسة** قال ابو
البقاء العكبري في اللباب اختلفوا في حركات الاعراب هل هي اصل لحركة البناء ام بالعكس
ام كل واحد منهما اصل في موضعه فذهب قوم الى الاول وعلته ان حركات الاعراب دوال
على معان حادثة بعلة بخلاف حركات البنا وما ثبت بعلة اصل لغيره وذهب قوم الى
الثاني وعلته ان حركة البنا لازمة وحركة الاعراب منتقلة واللازم اصل للمتنقل اذ كان
اقوى منه وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركة البنا لغير معنى
وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبنا في اول وضع الكلام وكل منهما
له علة غير علة الاخر ولا معنى لبنا احدهما على الاخر وثمرة التبيين عن هذا الخلاف فقولهم
اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البنا او بالعكس او هما متطابقتان
من غير ترتيب قال والاقوى هو الاول. **السابعة** اثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة
قال رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما اقل من تميز افعالك اخبرني باخف
الافعال عليك فقال لا ادري فقال الاخف عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما
تسمعه من الصوت وانت تتكلف في اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت وفي
اخراج الكسرة الى تحريك جانب الفم مع اخراج الصوت وفي اخراج الفتحة الى تحريك
وسط الفم مع اخراج الصوت فما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا
نقله الزجاجي في كتاب الايضاح في اسرار النحو وقال ابن جني ومما هو دليل على خفة الفتحة
انهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون اليها من السكون اذا علمت ذلك فيتفرع عليه فروع احدها
اختصاص الرفع بما اختص به والنصب والكسر بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة
بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدا والخبر وما الحق بها من نائب الفاعل واسم
كان واخواتها وخبر ان واخواتها بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة فجعل الاثقل للاقل
لقلة دورانه والاخف للكثير ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل وايضا
فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف والفرع الواحد من المنصوبات يتعدد كالمفعول
به والظرف والحال والمستثنى قال الزجاجي الفعل ليس له الا مرفوع واحد وينصب عدة
اشيا ولما كانت المجرورات اكثر من المرفوعات واقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى
في الثقل والخفة. **الفرع** الثاني اختصاص الضم بما بني عليه والفتح والكسر بما بني عليه
لما ذكرنا فان المبني على الفتح اكثر من المبني على الكسر ومنهما كان جوار كأين وكيف
فرادهما اعني الكسر طلبا للخفة اذ هو مع اليا اثقل منه وحده والمبني على الضم اقل من

الافعال

المبني

المبني على الكسر اذا لم يبن عليه الا حيث والظروف الستة ونحو اي في بعض احوالها والمنادى
وبعض الضماير. **الثالث** اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع فاعطي
الاخف واعطيت التثنية لخفتها الكسر لتعادلا. **الرابع** قلة وجود الضم في مثل الفعل
فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسم فتجنبوا في الغالب عن الضم
لئلا يكثر الثقل. **الخامس** امتناع الجر والكسر في الافعال جملة فرارا من الثقل ايضا وفي
البسيط لا خلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر والالف اخف من اليا ونسبة الفتحة
اقرب الى الكسرة من الضمة ولذا حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع
المونث السالم حملا على العرب وقال السخاوي في شرح المفصل قال الخليل اول الحركات الضمة
لانها من الشفة واول ما يقع في الكلام الفاعل فكان حق الكلام اذا حمل على المثل كله ان يقسم
اول الحركات لاول الاشيا وقال ابن الدهان في الغرة الضمة والكسرة مستثقلتان
متباينتان السكون والفتحة قريبة من السكون بدليل ان العرب تفر الى الفتحة كما
تفر الى السكون من الضمة والكسرة وذلك انهم يقولون في غرفة غرفات وفي كسرة كسرات
بالاتباع ثم انهم يستثقلون ذلك فيقولون كسرات وغرفات بالسكون وبعضهم يقول
غرفات وكسرات بالفتح فتعرف ان بين الفتحة والكسرة مناسبة ولا يفعلون ذلك
في ضربة وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير. **وايضا** فان العرب تخفف الكسرة في
فخذ والضمة في عضد ولا تخفف الفتحة في جمل فاما القدر والقدر فلغتان وكذا
الدرك والدرك ومما يدلك على مناسبة الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عينه بالسكون
اعتل في الجمع بالقلب الى اليا على شرائط تقول سوط وسياط وثوب وثياب ولم يقولوا
ثواب كما قالوا طوال لان الواو في طويل متحركة وقالوا في جواد جياد فقلبوا في الجمع لانها
في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون انتهى. **الثامنة** قال ابن جني باب في مطل
الحركات ومطل الحروف اما الاول فمتى اشبعت الحركة نشأ عنها حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة الف
وبعد الكسرة يا وبعد الضمة واو وقد تقدم منه امثلة في الفايدة الثانية قال ومن
مطل الفتحة قول عنترة ينباع من ذفرى غضوب جسرة قال ابو علي اراد ينبع فاشبع
الفتحة فانشا عنها الفا وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع ينباع انبياعا اذا انخرط
من بين الصفين ماضيا وانشد فيه * يطرق حلما واناة معا * ثمت ينباع انبياع الشجاع
فهذا انفعل ينفعل انفعالا والالف فيه عين وينبغي ان تكون عينه واوا لانها اقرب
معنى من التي هنا نعم وقد يمكن عندي ان يكون لغة تولدت وذلك انه لما سمع
ينباع اشبه في اللفظ ينفعل فجاوا منه بماض ومصدر كما ذهب ابو بكر فيما حكاه
ابو زيد من قولهم ضفن الرجل يضفن اذا جا ضيفا مع الضيف وذلك انه لما سمعهم يقولون
ضيفن وكانت فيعل في الكلام اكثر من فعلن توهمه فعلا فاشتق الفعل منه بعد ان
سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضفن يضفن فلو سال عن مثال ضفن يضفن على هذا
القول لقلت فلن يفلن لان الياء زايدة وقد حذفت قال ومن مطل الفتحة عندنا قوله *
بينا تعنقه الكماة وروغه * يوما اتيح له جري سلفع * اي بين اوقات تعنقه فاشبع

الفتحة فاشباعها الف وحدثنا ابو علي بن احمد بن يحيى حكي خذه من حيث وليسا وهو اشباع ليس
وحكي الفراء عنهم اكلت لحما شاة اراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشا عنها الفا ومن اشباع الكسر
ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد والاصل الجلاعد جمع جلعد وهو
الشديد فاما يا مطاليق فعوض من النون المحذوفة وليست مطلا ومن مطل الضمة قوله
مكورة جم العظام عطبول ٭ كان في انيابها القرنفول ٭ واما الثاني فالحروف الممطولة هي الحروف
الثلاثة المصونة الالف والياء والواو ومن حيث وقعت فيه امتداد ولين الا ان الاماكن
التي تطول فيها صورتها وتمكن مدتها ثلاثة وهي ان تقع بعدهن وهي سواكن توابع لما هو
منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزة او الحرف المشدد او ان يوقف عليهن عند التذكر
فالهمزة نحو كسا ورداء وخطيئة ورزيئة ومقروءة ومخبوءة وانما تمكن المد فيهن مع الهمزة
لان الهمزة حرف نائي منشاه وتراخي مخرجه فاذا انت نطقت بهذه الاحرف المصونة قبله
ثم تماديت بهن نحوه طلن وشعن في الصوت فوفين له وزدن بيانا به ولمكانه وليس
كذلك اذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد الا تراك اذا قلت كتاب وحساب وسعيد
وعمود وضروب وركوب لم تجدهن لدنات تامات ولا وافيات مستطيلات كما تجدهن
كذلك اذا تلاهن الهمز او الحرف المشدد ٭ واما سبب نعمتهن ووفائهن وتماديهن اذا وقع
المشدد بعدهن فلانهن كما ترى سواكن واول المثلين مع التشديد ساكن فيجفو عليهم
ان يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ ما ينهضون بالالف بقوة الاعتماد عليها فيجعلون
طولها ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها اذا لم يجدوا عليه
تطرقا ولا بالاستراحة اليه تعلقا نحو شابة ودابة وهذا قضيب بكر وقد تمود الثوب
وقد قوص بما عليه واذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف في المد كان حينئذ محفوفا بتمام
وتمادي الصوت به وذلك الالف ثم الياء ثم الواو فشابة ادابة اوفى صوتا وانعم جرسا
من اختيها وقضيب بكر انعم واتم من قوص به وتمود الثوب لبعد الواو من اعرق الثلاث
الياء
في المد وهي الالف وقرب الياء اليها نعم وربما لم تكتف من تقوي لغته وتتعالى بتمكينه وجهارته
بما تجشمه من مد الالف في هذا الموضع دون ان تطغى به طبعه ويتخطى به اعتماده
ووطؤه الى ان يبدل من هذه الالف الهمزة فيحملها الحركة التي كان تكلفا لها ومطيا
بطول المد عنه فيقول شأبة ودأبة قال كثير اذا ما العوالي بالعبيط احمأرت وقال
اما سودها فادهأمت باصنا واما بيضها فاسوأدت ومن هذا الهمز الذي تراه مختص
الالف دون اختيها وعلة اختصاصه بها ان همزها في بعض الاحوال انما هو لكثرة
ورودها هنا ساكنة بعدها الحرف المدغم فحملوا انفسهم على قلبها همزة
تطرقا الى الحركة اذا لم يجد الى تحريكها سبيلا لا في هذا الموضع ولا في غيره وليست كذلك
اختاها لانهما وان سكنتا في قضيب بكر وتوص به فانهما قد تحركان كثيرا في غير هذا الموضع
فصار تحركهما في غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه فاعرف ذلك فرقا وقد اجروا الياء
والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو منهما وذلك نحو قولهم هذا
جيب بكر اي جيب بكر وثوب بكر اي ثوب بكر وذلك ان الفتحة وان كانت مخالفة الجنس الياء

والواو

والواو فان فيها سرا له ومن اجله جاز ان يمتد الياء والواو بعدها في نحو ما اريتا وذلك
ان اصل المد واقواه واعلاه وانعمه وانداه انما هو للالف واما الياء والواو في ذلك محمولان
عليها وملحقان في الحكم بها والفتحة بعض الالف فكانها اذا قدمت قبلهما في نحو بيت وسوط
انما قدمت الالف اذ كانت الفتحة بعضها فاذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما
اليه الفتحة التي هي الالف صغيرة فكان ذلك سببا للانس بالمد لا سيما وهما بعد الفتحة
لسكونهما اختا الالف وقويتا الشبه بها فصار شيبة وثوب نحو من شاخ وثاب فلذلك
شاع وقوع المدغم بعدهما فاعرف ذلك واما مدة هاهنا للتذكر فنحو قولك اخواك
ضربا اذا كنت تتذكر المفعول او الظرف او نحو ذلك اي ضربا زيدا وضربوا يوم الجمعة او
ضربوا قياما فتتذكر الحال وكذلك الياء في نحو اضربي اي اضربي زيدا ونحوه وانما مطلت ومدت هذه
الاحرف في الوقف عند التذكر لانك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المد وانت
متذكر لم تكن في لفظك دليل على انك متذكر شيئا ولاوهمت ان كلامك قد تم ولم
يبق بعده مطلوب متوقع لكنك لما وقفت ومطلت علم انك متطاول الى كلام تال للاول
منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته ٭ ووجه الدلالة من ذلك ان حروف
اللين الثلاثة اذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن ولم يف مدهن واذا وقعن بين الحرفين
تمكن واعترض الصدى معهن ولذلك قال ابو الحسن ان الالف اذا وقعت بين الحرفين
كان لها صدى ويدل على ذلك ان العرب لما ارادوا مطلهن للندبة واطالة الصوت
في الوقف وعلمت ان السكوت عليهن ينتقصهن ولا يفي بهن اتبعهن الهاء في الوقف توفية
لهن وتطاولا الى اطالتهن وذلك قولهم وازيداه ولا بد من الهاء في الوقف فان وصلت
اسقطتها وقام التابع في اطالة الصوت مقامها نحو وازيدا واعمراه وكذلك اختاها
نحو وانقطاع ظهريه واغلامكيه واغلامهموه وتقول في الوصل واغلامهمو
لقد كان كذا وانقطاع ظهرك من هذا الامر ٭ والمعنى الجامع من التذكر والندبة
قوة الحاجة الى اطالة الصوت في الموضعين فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت
عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر صار كانه هو ملفوظ به فتمت هذه الاحرف
وان وقعن اطرافا كما يتممن اذا وقعن حشوا لا اواخر فاعرف ذلك وكذلك الحركات عند
التذكر يمطلن حتى يفين حروفا فاذا صرن كذلك جرين مجرى الحروف المبتداة توام فيمطلن
ايضا حينئذ كما تمطل الحروف وذلك قولهم مع التذكر مع الفتحة في قمت قمتا اي قمت
يوم الجمعة ومع الكسرة انتي اي انت عاقلة ومع الضمة قمتو اي قمت الى زيد فان كان
الحرف الموقوف عليه مع التذكر ساكنا صحيحا كسرته لانه لا يجري الصوت في الساكن فاذا حرك
انبعث الصوت في الحركة ثم انتهى الى الحرف ثم اشبعت ذلك الحرف ومطلته تقول في قد
وانت تريد قد قام قدي وفي من من مني وفي هل هلي وفي نعم نعمي وفي لام التعريف
من الغلام مثلا الي وانما حركت بالكسر دون اختيها لانه ساكن احتيج الى حركته فجرى مجرى
التقاء الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلقوا المجزوم والموقوف في القوافي المطلقة الى الكسر
كقوله ٭ وانك مهما تامري القلب يفعل ٭ وقوله ٭ لما تزل برحالنا وكان قدي ٭ ونحو ما نحن

عليه حكاية الكتاب هذا سيفني يريد سيف من امره كذا قيل اراد الوصل اثبت التنوين
ولما كان ساكنا صحيحا لم يجر الصوت به كسره ثم اشبع فانشا عنه يا فقال سيفني وان كان
الموقوف عليه عند من لا يذكر ساكنا معتلا غير تابع لما قبله وهو اليا والواو الساكنتان بعد الفتح
نحو ايه كي ولود او كسر نحو قمت كيا اي كي تقوم ومن كان من لغته ان يفتح او يضم لالتقا
الساكنين نحو قم الليل فقبل [illegible] قوله ان يفتح ويضم عند من لا يذكر نحو قما ويقا وسيرا ومن قطرب
ان من العرب من يقول شم يا رجل فان تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة واوا فقلت شموا
ومن العرب من يقرا اشتروا الضلالة بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلت مستذكرا
قلت على من ضم اشتروا وروينا عن محمد بن محمد عن احمد بن موسى عن محمد ابن الجهم عن يحيى بن
زياد قول الشاعر • همو ابكانهم ومنهم وزراهم • ومنهم القضاة ومنهم الحكام • فان وقفت
على هم من قوله ومنهم القضاة قلت ومنهمو ولذا الوقوف على منهم الحكام منهمو وان وقفت
على هم من قوله ومنهم وزراهم قلت ومنهموا لانك كذا رايت فعل الشاعر وان شئت عكست
حملا للثاني على الاول وللاول على الثاني لانك اذا فعلت ذلك لم تعد ان حملت على نظير وكل
جائز شئ من ذلك عنده وقفة التذكر جارية في القافية البتة على ما تقدم وعليه يتقول يحيبك
هنا اي من القوم على من فتح النون ومن كسرها فقال من القوم قال ومني **التاسعة**
في انابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة قال ابن جني الاول منهما ان يحذف الحرف وتقر
الحركة قبله نائبة عنه ودليلا عليه كقوله • كفاك كف لا تليق درهما • جودا واخرى تعط
بالسيف الدما • يريد تعطي وقوله • واخو الغوان متى يشا يصرمنه • وقوله • دوامي الايد
يخبطن السريحا • ومنه قوله تعالى يا عباد فاتقون وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضمة منه
قوله • ان الفقير بيننا قاض حكم • ان ترد الما اذا غاب النجيم • يريد النجوم فحذف الواو وناب عنها
الضمة وقوله • حتى اذا بلت حلاقيم الحلق • يريد الحلوق وقال الاخطل • كلمع ايدي مثاكيل
مسلبة • يندبن ضرس بنات الدهر والخطب • يريد الخطوب ومنه قوله تعالى ويمح الله
الباطل ويوم يدع الداع وسندع الزبانية كتب ذلك بغير واو دليلا في الخط على الوقف
عليه بغير واو وفي اللفظ وله نظائر وهذا في المفتوح قليل لخفة الالف قال مثل
النقا لبده ضرب الطلل يريد الظلال ونحو منه قوله • الا لا بارك الله في سهيل • اذا ما الله
بارك في الرجال • فحذف الالف من لفظة الله ومنه قوله • والعاملة من ورق الحمي •
لانه اراد الحمام فحذف الالف فالتقت الميمان فغير على ما ترى وقال ابو عثمان في قوله
تعالى يا ابت اراد يا ابتا فحذف الالف وقال الشاعر • فلست بمدرك ما فات مني • بلهف
ولا بليت ولا لو اني • يريد بلهفا والثاني منهما وهو انابة الحرف عن الحركة في بعض الاحاد
وهي الاسما الستة وجميع التثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو واليا فيها نائبة
عن الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال الخمسة نائبة عن الضمة وليس من هذا الباب
اشباع الحركات في منتزاح والصياريف وانظور لان الحركة في نحو هذا لم تحذف وتنب
الحرف عنها بل هي موجودة لا مزيد فيها ولا منتقص منها **العاشرة** في هجوم الحركات
على الحركات قال ابن جني هو على ضربين احدهما كثير مقيس والاخر قليل غير مقيس فالاول

قسمان احدهما ان يتفق حكم الحركتان والاخر ان يختلفا فيكون الحكم للطاري منهما على ما
كالمتفقتان نحو هم يغزون ويدعون اصله يغزوون فاسكنت الواو الاولى التي هي
اللام وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها ونقلت اليها الضمة المحذوفة [illegible]
عن اللام الى الزاي التي هي العين فحذفت لها الضمة الاصلية في الزاي لطروا الثانية عليها
ولا بد من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة اعتبارا في ذلك بحكم
المختلفين الا تراك تقول في العين المكسورة تنقل الضمة اليها مكان كسرتها نحو يرمون ويقضون
نقلت ضمتها يرمون الى ميمه فابتزت ضمة الميم كسرتها وحلت محلها فصارت يرمون فكما
لا تشك في ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها في يرميون لفظا فكذلك الحكم على ان ضمة زاي يغزون
غير ضمته في يغزوون تقديرا وحكما **ونحو** من ذلك قولهم في جمع مية مئون فكسرة
ميم مئون غير كسرتها في مية اعتبارا بحال المختلفين في سنة وسنون وثرة وثرون
ومثله ترخيم برثن ومنصور فيمن قال يا حار اذا قلت يا منص ويا برث فالضمة فيهما
غير الضمة فيمن قال يا برث ويا منص على يا حار اعتبارا بالمختلفين فكما لا تشك في ان
ضمة يا حار غير كسرة يا حار سماعا ولفظا فكذلك الضمة على يا حار في يا برث ويا منص غير
الضمة فيهما على يا حار تقديرا وحكما وكذلك كسرة صاد صنو وقاف قنو غير كسرتها في
صنوان وقنوان **وكذلك** كسرة ضاد تقضمين في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في اصل
حالها وهو تقضمين في المفرد على حد ما تقدم في يغزون ويدعون **واما** المختلفتان
فامرهما واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون فاسكنت اليا
استثقالا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزته كسرته لطروها عليه فصار يرمون
ويقضون وكذلك انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاي فابتزتها
ضمتها فصار تغزين الان منهم من يشم الضمة ارادة الضمة المقدرة ومنهم من يخلص
الكسرة فلا يشم ويدل ذلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المنتزعة عنها في الموضعين
انهم اذا امروا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لهما نحو اقضي ادعوا ونحو اغزي
ادعي فكسرهم مع ضمة الثالث وضمهم مع كسرته يدل على قوة مراعاتهم للاصل
المغير وانه عندهم مراعى معتد مقدر ومن المتفقة حركتاه ما كانت فيه الفتحتان
نحو اسم المفعول من نحو اشتد واحمر وهو مشتد ومحمر واصله مشتدد ومحمرر فاسكنت
الدال والرا الاوليان وادغمتا في المثل ولم تنقل الحركة الى ما قبلهما فتغلبه على حركته
التي فيه كما نقلت في يغزون ويرمون يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل ايضا كذلك
مشتد ومحمر الا ترى ان اصله مشتدد ومحمرر فلو نقلت هنا لوجب ان تقول مشتد
ومحمر فلما لم تنقل ذلك ومع في المختلفين اللذين النقل فيهما موجود لفظا امتنعت من
الحكم به فيما يحصل الصنعة فيه تقديرا ووهما وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح
عن الضم والكسر في هذا التحول والضرورة فيه ومعها الا ترى الى صحة الواو واليا جميعا
بعد الفتحة وتعذر صحة اليا الساكنة بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك
انك لو حذفت الضمة في يرميون ولم تنقلها الى الميم فصار التقدير الى يرمون ثم وجب

قلب الواو ياوان تقول هم يرمون فيغيرا لي لفظ جماعة المونث وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو
في تغزوين الي الزاي فصار التقدير الي تغزوين تم يجب قلب الياء واوا لانضمام الزاي قبلها
فتقول للمراة انت تغزوين فيلتبس بجماعة المذكر فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك
المفتوح لانه يا لواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو هما يخشون ويسعون وانت
ترضين وتخشين فلما لم تغير الفتحة منا في المختلفين اللذين تغيرهما واجب لم تغير
المتفقات الكنانه انما هما في التغيير محمولتان علي الضم مع الكسر فان قيل فقد يقع اللبس
ايضا بحيث رمت الفرق لانك تقول للرجال انتم تغزون وللنسا انتن تغزون وتقول للمراة انت
انتن ترمين قيل انما احتمل هذا التجوز في هذه الاماكن ضرورة ولولا ذلك لما احتمل ووجه
الضرورة ان اصل انتم تغزوون تغزوون فالحركتان كما ترى متفقتان وكذلك انت ترمين
اصله ترميين فالحركتان ايضا متفقتان فاذا سكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة
الثاني وسكنت المكسور الاول ونقلت اليه كسرة الثاني بقي اللفظ على حاله كان لم ينقل ولم
تغير منه شي فوقع اللبس فاحتمل لما يصحب الكلام من اوله واخره كاشيا كثيرة يقع اللبس
في لفظها فيعتمد في بيانها على ما يقارنها كالتحقير والتكسير ونحو ذلك فلما وجدت الى
رفع اللبس بحيث وجد تحاطريقا سلكته ولما لم تجد اليه طريقا في موضع اخر احتملته وذلك
بما يقترن به عليه **الضرب الثاني** مما تممت فيه الحركة من غير قياس كقوله وقال
اضرب الساقين امك هابل . اصله امك فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرا فلامه
الثلث فصار امك ثم اتبع الكسر الكسر فجميت كسرة الاتباع علي ضمة الاعراب فابتزتها موضعها
فهذا شاذ لا يقاس عليه الا تراك لا تقول قدرك واسعه ولا عدلك ثقيل ولا بنتك
عاقلة ونحو من ذلك في الشذوذ قراة الكسائي بما انزليك وقياسه في تحقيق الهمزتين
بما انزل اليك لكنه حذف الهمزة حذفا والقي كسرتها على لام انزل وقد كانت
مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع فصار تقديره بما انزلليك فالتقت اللامان
متحركتين وسكنت الاولى وادغمت في الثانية كقوله تعالى لكنا هو الله ربي ونحو منه ما حكاه
لنا ابو علي عن ابي عبيدة انه سمع دغفل حرامه وذلك انه نقل ضمة الهمزة بعد ان حذفها
على الراء وهي مكسورة فنفى الكسرة واعقب منها ضمة ومنه ما حكاه احمد بن يحيى في خبر له
مع الاعرابي محضه سعيد بن سليم عن امراة قالت لبنت لها وقد خلونا الى اعراب
كان بالغمر ابو السو تلتشته قال احمد بن يحيى فقال لي ابن الاعرابي تعال الى هنا اسمع ما
تقول قلت وما في هذا اردنا ورا السوءة اتقته فالق فتحة اتقته على كسرة الهاء
فصارت بعد تخفيف السوءة في السوءة اتقته فهذا نحو ما نحن فيه بمثلته وجمع غير مقيس
لانه لبس علي حد التخفيف القياسي لان طريق قياسه ان تقول في حرامه فتقر كسرة
الرا عليها وتجعل همزة امه بين بين اي بين الهمزة والواو لانها مضمومة كقوله تعالى
يستهزيون فيمن خفف اوفي حرمه فيبدل لها ياء البتة علي يستهزيون وهو رأى ابي الحسن
فاما في حرمه فليس على قياس البتة وكذلك قياس تخفيف قولها في السوءة اتقته ان
تقول في السو تتقته فتخلص همزة اتقته يا البتة لانفتاحها وانكسار ما قبلها

لعوله

كقولك في تخفيف مبرمبرا انتهى ما ذكره ابن جني **ومن فروع** هذا الباب كسرة ضرب اذا
بني للمفعول وكسرة زبرج اذا صغره لا تبقى كما هو كلامهم نعم قال ابو حيان ولو قيل
انها زالت وجات كسرة اخرى لكان وجها ثم قالوا في من زعم في الحكاية عن احد القولين
وفي يا منص اذا رخمت منصورا على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بنا غير
الضمة في منصور التي هي من حركات الكلمة الاصلية قال واذا صغرت فعلا علي فعيل فضمة
فعيل غير ضمة فعل وقيل هي هي **الحادية عشرة** قال ابن القيم في بدايع الفوايد قال
السهيلي قولهم حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان الحركة عبارة عن
انتقال الجسم من حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت ومحال ان تقوم الحركة بالحرف لانه
عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين او اللسان
او الحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث
من ذلك صوت خفي مقارب للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة والفتحة
عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة
وكذا القول في الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف
ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك اي ينقطع فلذلك سمي حرفا اعتبارا
بانجزام الصوت وهو انقطاعه وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن فقولهم فتح وضم وكسر
هو من صفة العضو واذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهي من صفة الصوت
لانه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما وينجزم عند
سكونهما وعبر والجزم عن حركات الاعراب لانه لا يكون الا بسبب وهو العامل لان
هذه انما تكون بسبب وهو حركة العضو وعن احوال البنا بتلك لانه لا يكون بسبب اعني
بعامل كما ان هذه الصفات يكون وجودها بغير الة قال ابن القيم وعندي انه هذا ليس
باستدراك على النحاة فان الحرف وان كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله فان
الاعراض وان لم تتحرك بانفسها فهي تتحرك بحركة محالها فلا يتم فع الاشكال بجملة **الثانية
عشرة** قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات الثلاث اهي ماخوذة
من حروف المد واللين ام لا فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمة من الواو
والكسرة من اليا اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثاني ماخوذ من الاول وذهب
بعض النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة
والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف وبدليل ان
هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبعت وان العرب قد اشبعت في بعض
كلامها بعض الحركات فحدث عنه هذه الحروف اكتفا بالاصل على فرعه وذهب بعض النحويين
الى ان هذا الحروف ليست ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتمادا
على ان احدهما لم يسبق الاخر وصححه بعضهم انتهى **الثالثة عشرة** قال في البسيط
تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة **الرابعة عشرة** الاصل في تقدير الحرف
ان يقدر ساكنا لان الحركة امر زائد فلا يتقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان مذهب

سيبويه في شاه ان الاصل فيها شوهه بسكون الواو وتصغيره شويهة بالفتح وفي دم
ان وزنه فعل بالسكون او فعل بالتحريك **الخامسة عشرة** الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك
في الثلاثي المؤنث بغيرها نحو سقر فانه يمتنع الصرف كما لو كان فوق ثلاث فاقامت الحركة
مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف الف جمزى في النسب كتحتم الف مصطفى لا كتخيير الف
حبلى المتحركة لها في عدد الحروف كالالف في البسيط فان قيل لو جرت الحركة مجرى الحرف
الرابع لم تلحقه تا التانيث في التصغير كالرباعي ولا شك في لحوقها نحو سعيرة قلنا نحن
لا ندعي ان الحركة تجري مجرى الحرف في كل حكم بل في موضع ثقل اللفظ بها وذلك في المكبر
بخلاف المصغر **السادسة عشرة** قال ابو البقا في التبيين اعلم انهم لا يريدون
بالحركة المنقولة في الوقف في نحو هذا بكر ومررت ببكر ان حركة الاعراب صارت في
الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انه مثلها **السابعة عشرة**
قال ابن يعيش كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة
والكسرة اليا الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانما راى النحويون صوتا اعظم
من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة وان كانا في الحقيقة شيا واحدا ولذلك
دخلت الامالة على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس الصوت وتقريب
بعضه من بعض **فايدة** قال بعض شراح الجمل السؤال عن مبادي اللغات يودي
الى التسلسل فلهذا لا ينبغي ان يسال لاي شي انفردت الاسما بالجر والافعال بالجزم
وانما ينبغي ان يسال عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضارعة بالاضافة
لان الفعل مرفوع وان اضيف اليه كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجزم
الاسما التي لا تنصرف وذلك انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه فلم تنون
ولم تخفض كالفعل كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي اشبهته بدل
حمله على النصب فكان يكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا في حال الخفض ويكون فيه
ترك العلامة علامة والجواب عن ذلك ما ذكره الزجاجي انه لم تخفض الافعال المضارعة
لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض ما يدخل
على الفعل الا للاضافة والاضافة اما للملك او الاستحقاق والافعال لا تملك شيا
ولا تستحقه فلا يكون فيها اضافة واذا لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها خفض فان
اضيف الى الفعل فانما يضاف الى اسم في اللفظ والمصدر في المعنى ولذلك لا تؤثر فيه ولم
تجزم الاسما التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك
الى ذهاب شيين من جهة واحدة وذلك اخلال بالكلمة فيؤدي الى الحذف اخرها **حكاية
الحال من القواعد الشهيرة** قال ابن هشام في المغني القاعدة السادسة انهم
يعبرون عن الماضي والاتي كما يعبرون عن الشي الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن
حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة لان لام الابتدا
للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول
عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك

الوقت حكاية للحال وكذلك ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فا
حيينا به الارض الا ترى انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا احضار تلك الصورة البديعة
الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو اولا قطعا ثم تتضام متقلبة
بين اطوار حتى يصير ركاما **ومنه** ثم قال له كن فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكانما
خر من السما فتخطفه الطير او تهوي به الريح في مكان سحيق ونريد ان نمن على الذين
استضعفوا في الارض الى قوله ونري فرعون وهامان **ومنه** عند الجمهور وكلبهم باسط
ذراعيه اي يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقدير يندفع
قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم
تكتمون الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ وفي الاية الاولى
حكاية الحال الماضية ومثلها قوله * جارية في رمضان الماضي * تقطع الحديث بالايماض
ولولا حكاية الحال في قول حسان رضي الله تعالى عنه * يغشون حتى لا تهر كلابهم * لم يصح الرفع
لانه لا يرفع الا وهو للحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول **الحمل على ما له نظير اولى**
من الحمل على ما ليس له نظير وضبه فروع منه مروان يحتمل ان يكون وزنه فعلان ومفعالا
ارجحوا الاول لان له نظيرا فيحمل عليه والاخر نادر لانه لم يجي ذكره ابن جني ومنه
فم اصله فوه بزنة فوز حذفت الها لشبهها بحرف العلة لخفايها وقربها في المخرج
من الالف ثم فتحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين حرف الاعراب وكان
القياس قلبها الفا لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله
في نحو عصا ورحا فتحذف الالف لالتقا الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك
معدوم النظير فلما كان القياس يؤدي الى ما ذكرا بدلوا من الواو ميما لان الميم حرف جلد
يحتمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ذكره ابن يعيش
ومنه الف كلا قلبت زايدة لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم
اصلا ذكره ابن يعيش ايضا ومنه مذهب سيبويه ان التا في كلتا بدل من لام الكلمة
كما ابدلت منها في بنت واخت والفها للتانيث ووزنها فعلى كذكرى وذهب الجرمي
الى ان التا للتانيث والالف لام الكلمة كما في كلا والوجه الاول لانه ليس في الاسما
فعتل موضوع وبعيد ان تا التانيث تكون حشوا في كلمة ذكره ابن يعيش ومنه قال ابن
الانباري في الانصاف ذهب البصريون الى ان الاسما الستة معربة من مكان واحد
والواو والالف واليا هي حروف الاعراب وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين
قالوا والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير
في كلام العرب فان كل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب واحد وما ذهبوا اليه لا نظير له
في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير اولى من المصير
الى ما ليس له نظير ومنه قال ابن الانباري ذهب البصريون الى ان الالف والواو واليا
في التثنية والجمع حروف اعراب وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وقد افسده
بعض النحويين بان هذا يؤدي الى ان يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم

ومنه قال ابن فلاح والمعنى صفة اسم لا المبني نحو لا رجل ظريف في الدار وبني فتحة بنا
لان الموصوف والصفة جعلا كالشي الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لا عليه بعد
التركيب ولا يجوز ان يكون دخلت عليهما وهما معربان فبنيا معها لانه يودي الى جعل
ثلاثة اشيا كشي واحد ولا نظير له ومنه قال ابن فلاح ذهب البصريون ان اللهم اصله يا الله
حذفت يا وعوض منها الميم المشددة في اخره وقال الكوفيون ليست الميم عوضا بل اصله
يا الله امّ اي اقصد فحذفت الهمزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا
وصارا كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند البصريين
من حرف التنبيه ولم وعندنا من هل وام كالوفاق فما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه دعوى
بلا دليل وقال الاندلسي في شرح المفصل قال الكوفيون ضمير الفصل اعرابه باعراب ما قبله
لانه توكيد لما قبله ورده البصريون بان المكني لا تكون تاكيدا للمظهر في شي من كلامهم
والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم غير جايز وقال ابن جني في الخصايص اذا دل الدليل
لا يجب ايجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب فانه حكى فيما جاء على فعل ابلا وحدها
ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للانس
به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك تحتاج الى ايجاد النظير الا ترى الى عزويت لما لم يقم
الدليل على ان واوه وتاه اصلان احتجت الى التعليل بالنظير فمنعت ان يكون فعويلا لما
لم تجد له نظيرا وحملته على فعليت لوجود النظير وهو عفريت ونفريت وكذلك قال ابو عثمان
في الرد على من ادعى ان السين وسوف ترفعان الافعال المضارعة لم نر عاملا في الفعل
تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى فجعل عدم النظير
وذلك قولنا في الهمزة والنون من اندلس انهما زايدتان وان وزن الكلمة بهما انفعلل
وان كان هذا مثالا لا نظير له وذلك ان النون لا محالة زايدة لانه ليس في ذوات
الخمسة شي على فعللل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذا ثبت ان النون
زايدة فقد برد في يدك ثلاثة احرف اصول وهي الدال واللام والسين وفي اول الكلمة
همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زايدة ولا يكون النون اصلا والهمزة زايدة
لان ذوات الاربعة لا يلحقها الزوايد من اوايلها الا في الاسما الجارية على افعالها نحو
مدحرج وبابه وقد وجب اذا ان الهمزة والنون زايدتان وان الكلمة بهما على انفعلل
وان كان هذا مثالا لا نظير له فان ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا
كنون عنبر فالدليل يقضي بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك
وهو فعلل وقال ابن يعيش ذهب المبرد الى ان نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان
وليسا مبنيين مع لا قال لان الاسما المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها
اسما واحدا فلم يوجد ذلك وقال ابن يعيش وهذا اشارة الى عدم النظير ولو اذا قام
الدليل فلا عبرة بعدم النظير اما اذا وجد فلا شك انه يكون مونسا واما ان يتوقف
ثبوت الحكم على وجوده فلا وقال الشلوبين في قول من قال ان الحروف في الاسما الستة
دلايل اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يودي الى ان يكون الاسم المعرب على حرف

واحد

الي ان و

واحد في قولك ذو مال وهذه الحروف زوايد عليه للدلالة على الاعراب وذلك خروج عن
النظاير فلا ينبغي ان يقال **قاعدة** قال ابن يعيش يجوز ان يسمى الرجل بما لا نظير
له في كلام العرب ولهذا لم يذكر سيبويه رحمه الله تعالى ذئل في ابنية الاسما لانه
اسم لقبيلة اي الاسود والمعارف غير معول عليها في الابنية **حمل الشي على نظيره**
قال ابن الاثير في النهاية الحداث جماعة يتحدثون وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره
وهو سامر وسمار فان السمار المحدثون **الحمل على احسن القبيحين** عقد له ابن جني بابا
في الخصايص قال وذلك ان تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب احداهما فينبغي
حينئذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما فحشا وذلك كواو ورنتل انت فيها بين ضرورتين
احديهما ان تدعي كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات
الاربعة الا مع التكرير نحو الوصوصة والوحوحة وضوضيت وقوقيت والاخرى ان
تجعلها زايدة اولا والواو لا تزاد اولا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها اصلا اولى من ان
تجعلها زايدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه اعني
حال التضعيف فاما ان تزاد اولا فان هذا امر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته
ولم تحمل الكلمة عليه ومثل ذلك فيها قايما رجل لما كنت بين ان ترفع قايما فتقدم الصفة
على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا على قلته جايز
حملت المسالة على الحال فنصبت وكذلك ما قام الا زيدا احد وعدلت الى النصب لانك
ان رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه وان نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثني
منه وهذا وان كان ليس في قوة تاخيره عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في
العربية تحمل عليه غيره انتهى وقال ابن يازي في نحو فيها قايما رجل ابو الفتح يسمي هذا
الحمل احسن القبيحين لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف اقبح فحمل
على احسنهما وقال ابن يعيش انما امتنع عطف عاملين عند الخليل وسيبويه لان حرف
العطف خلف عن العامل وناب عنه وما قام مقام غيره فهو اضعف منه في سائر ابواب
العربية فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما اقيم مقامه فاذا اقيم
مقام الفعل لم يجز ان يتسلط على عمل الجر فلذا لم يخرجوا قولهم في المثل ما كل سودا تمرة ولا
بيضا شحمة على العطف على عاملين كما هو راي الكوفيين حيث جعلوا جرها بالعطف على سودا
والعامل فيه كل ونصب شحمة عطفا على خبر ما ومثله عندهم ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو
يخفضون قاعدا بالعطف على قايم المخفوض بالبا ويرفعون عمرا على اسم ما بل يخرجون على
حذف المضاف وابقا عمله فان قيل حذف المضاف وابقا عمله على خلاف الاصل وهو
ضعيف والعطف على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على العطف
على عاملين قيل لان حذف الجار قد جا في كلامهم وله وجه من القياس فاما مجيئه فنحو •
وبلدة ليس بها انيس • اي ورب بلدة وقولهم في القسم الله لافعلن وقول رؤبة • لما
قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله اي بخير وقد حمل اصحابنا قراة حمزة والارحام على حذف
الجار وانه انتقدير فيه وبالارحام والامر فيه ليس ببعيد وذلك البعد فقد ثبت بحذف ا

في

جواز حذف الجار في الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان
حمله على ما له نظير اولى وهو من قبيل احسن القبيحين واما من جهة القياس فلان الفعل
لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل
الندرة **حمل الشي على الشي** من غير الوجه الذي اعطي الاول ذلك الحكم عقد له ابن جني
بابا في الخصايص قال اعلم ان هذا باب طريقه الشبه اللفظي وذلك قولنا في النسب
الى ما فيه همزة التانيث بالواو نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي وانما قلبت الهمزة فيه
ولم تقر بحالها ليلا تقع علامة التانيث حشوا فمضى هذا لا يختلف ثم انهم قالوا في النسب
الى علبا علباوي والى حربا حرباوي فابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنها لما اشبهت
همزة حمرا وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علبا ونحن نعلم ان همزة حمرا لم تقلب في حمراوي
لكونها زايدة فتشبه بها همزة علبا من حيث كانت زايدة مثلها لكن لما اتفقتا في الزيادة
حملت همزة علبا على همزة حمرا ثم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا في كسا وقضا كساوي
وقضاوي فابدلوا الهمزة واوا حملا لها على همزة علبا من حيث كانت همزة قضا وكسا
مبدلة من حرف ليس للتانيث فهذه علة غير الاولى الا تراك لم تبدل همزة علبا واوا في
علباوي لانها ليست للتانيث فتحمل عليها همزة كسا وقضا من حيث كانتا لغير التانيث
ثم انهم قالوا من بعد في قرا قراوي فشبهوا همزة قرا بهمزة كسا من حيث كانت اصلا غير
زايدة كما ان همزة كسا غير زايدة وانت لم تكن ابدلت همزة كسا في كساوي من حيث كانت
غير زايدة لكن هذه اشباه لفظية يحمل احدها على ما قبله تشبثا به وتصورا له واليه
والى نحوه اوما سيبويه بقوله وليس شي مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها وعلى
ذلك قالوا صحراوات فابدلوا الهمزة واوا ليلا يجمعوا بين علمي تانيث ثم حملوا التثنية عليه
من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ثم قالوا علباوان حملا بالزيادة على حمراوان ثم قالوا
كساوان تشبيها له بعلباوان ثم قالوا قراوان حملا له على كساوان على ما تقدم وسبب
هذه الحمول والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة اهلها
الى التصرف بها والتوسع في اثنايها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور
والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة احساسهم في كل شي شيا وتخيلهم ما لا يكاد
يشعر به من لم يالف مذاهبهم وعلى هذا ما منع الصرف من الاسما للشبه اللفظي نحو
احمر واحمر واحمد وتالب وتنضب عملين لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا التنوين
من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل قال والشبه اللفظي كثير
وفي هذا كاف **الحمل على الاكثر** اولى من الحمل على الاقل ومن ثم قال الاكثرون رحمن
غير منصرف وان لم يكن له فعلى لان ما لا ينصرف من فعلان اكثر فالحمل عليه اولى قاله
صاحب البسيط وقال ابن يعيش ذهب بعضهم الى ان الالف كلا منقلبة عن يا وذلك لانه راها
قد اميلت قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الالف يا لانه قد سمع فيها الامالة
والاكثر ان تكون منقلبة عن واو لانها قد ابدلت تا في كلتا وابدال التا من الواو اضعاف
ابدالها من اليا والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكسرة الكاف وقال السخاوي في تنوير

الدباجي سال سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن
له معنى يعرف به قال السخاوي اي اذا كان لا يعلم من اي شي اشتقاقه فحمل على الاكثر والاكثر
زيادة الالف والنون وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة النون في حسان وان
لا ينصرف حملا على الاكثر وقال الشلوبين المحذوف من ذو يا او واو لان الغالب على الاسم
الثنايي المحذوف منه لامه ان تكون اللام هي المحذوفة منه يا او واوا والاغلب فيهما الواو
وقل ان يكون المحذوف غيرهما كما في حر فينبغي ان يحكم على ذو بان المحذوف منه يا او واو
لا غيرهما لانهما اكثر من غيرهما وان كان يمكن ان يكون المحذوف منه ها وقال ايضا قد تكون
الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا يجمع بهما اذا كانت محمولة على غيرهما
مما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو ندمان كان قياسه ان يقال في جمعه ندمانون لان
موثنه ندمانة ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازه هو بعد ذلك
وتوجيه شذوذه ان المطرد في باب فعلان ان لا يلحقه فعلانة فحمل ذلك على الاكثر
ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا اذكر منه الا هذا
وقال ايضا الالف المجهولة الاصل من الثلاثي اذا لم تمل تقلب في التثنية واوا واذا اميلت
تقلب يا لانه لا يمال من هذا النوع الا ما كانت الفه منقلبة عن يا ولا يميلون ذوات
الواو الا شاذا نحو العشا في العين فحمل المجهول من هذا النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذ
والاكثر مما يمال من هذا من النوع ان تكون الفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه
وما لم يمله المميلون من هذا النوع فالفه منقلبة عن واو ويحمل هذا المجهول عليه فان جهل
امر الامالة اعني وجودها وعدمها في هذا النوع حمل على ما الفه منقلبة عن اليا لان
الاكثر فيما لامه الف ان يكون انقلابها عن اليا لا عن الواو ولان اليا اغلب على اللام من
الواو ويقوي ذلك ان ذوات الواو ترجع في الاربعة الى اليا نحو ملهيان ومدعيان ولا
ترجع اليا الى الواو نحو مرميان انتهى وقال ابن عصفور في قول سيبويه ان المرفوع بعد لو لا
مبتدا محذوف الخبر اولى من قول الكسايي انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار
الفعل والحمل على الاكثر اولى وقال ابن اياز ذهب الكسايي الى ان حتى حرف ينصب المضارع
دايما اذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف يجر الاسم
دايما واذا انتصب المضارع بعدها كان بتقدير ان ارجح لانه اذا ترددت الكلمة بين
ان يكون من عوامل الاسما ومن عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسما اولى وذلك لان
عوامل الاسما هي الاصول وعوامل الافعال فروع وايضا فعوامل الاسما هي الاكثر ومن
اصولهم الحمل على الاكثر وقال ابن النحاس في باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة
فعلية فالمختار الحمل على اضمار فعل لانك حينيذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة
فعلية فيتفق الحمل واذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف
الجمل وتوافق الجمل اولى من اختلافها فان قيل توافق الجمل يعارضه انك اذا نصبت تحتاج
الى التقدير واذا رفعت تخرج الى التقدير قيل الجواب انه اذا دار الامر بين الاختلاف والتقدير
كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف والحمل على الكثير اولى

وقال ابن فلاح في المغني لا تودي بمعنى صاحب باعلى الاصح حملا على الاكثر فيما عينه واو وقال ابن
يعيش الهاء في هذه بدل من اليا في هذي وانما كسرت ووصلت بيا لانها في اسم غير متمكن
مبهم فشبهت بهاء الاضمار الذي قبلها كسرة نحو به وبغلامه قال سيبويه ولا اعلم احدا يضمها
لانهم شبهوها بها الضمير وليست للضمير فحملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسرها اذا كان
قبلها كسرة ووصلوها باليا كما وصلوا في به وبغلامه ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري
على اصل القياس فتقول هذه هند وقال ايضا اليا الثانية في قوقيت وضوضيت اصل
لانها الاولى كررت واصلها قوقوت وضوضوت وانما قلبوا الثانية يا لوقوعها رابعة على
حد اغزيت وادعيت فان قيل فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سلقيت وجعبيت
قيل لو قيل ذلك لصارت من باب قلق وسلس وهو قليل وباب زلزلت وقلقلت اكثر والعمل
انما هو على الاكثر وقال المبهم من شيخ سم ابالبن زايدة والنون اصلية لان زيادة الميم اولا اكثر
من زيادة النون اولا والعمل انما هو على الاكثر وقال المالقي في رصف المباني في لا المفتوحة
المشددة حرف تحضيض وتبدل همزتها هاء فيقال هلا ولا تنعكس القضية فيقال
ان الهمزة بدل من الهاء لان بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء لانهم لم يبدلوا
الا في ما وامواه والاصل ماه وامواه وفي اهل قالوا آل والاصل اهل فجعلوا الهمزة
والهاء فيها بدلت من الهمزة في اياك فقالوا هياك وفي ارحت الماشية هرحت وقالوا هرقت
في ارقت الماء فقالوا هرقت وفي اشباه هذه فالحمل على الاكثر اولى وقال ابو حيان في شرح التسهيل
الا اما ان تقترن بما بعدها قرينة تدل على انه داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه ان
اقترن بذلك قرينة كان على حسبها وان لم تقترن قرينة فالذي عليه اكثر المحققين انه
لا يدخل في حكم ما قبله وهو الصحيح لان الاكثر في كلامهم اذا اقترنت قرينة انه لا يدخل
ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عري عن القرينة وجب الحمل على الاكثر الحمل على المعنى قال
في الخصائص اعلم ان هذا الشرح غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح وقد ورد
به القران وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتانيث المذكر وتذكير المونث وتصور معنى
الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا
كان ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك فمن تذكير المونث قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال
هذا ربي اي هذا الشخص فمن جاءه موعظة من ربه لان الموعظة والوعظ واحد ان رحمت
الله قريب من المحسنين اراد بالرحمة هنا المطر ومن تانيث المذكر قراءة من قرا يلتقطه
بعض السيارة وقولهم ذهبت بعض اصابعه انث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في
المعنى وبعض الاصبع اصبعا وقولهم ما جاءت حاجتك لما كانت ما هي الحاجة في المعنى
وانشدوا الجمهور بيتا بالحجاز تلفعت * به الخوف والاعداء من كل جانب * ذهب بالخوف الى
المخافة وقال * يا ايها الراكب المزجي مطيته * سائل بني اسد ما هذه الصوت * انث على معنى
الاستغاثة وحكى الاصمعي عن ابي عمرو انه سمع رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي
فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال
الاحمق وقال لو كان بنجد قلبي كعهد زهدها * حبا لغيرك قد اتاها ارسلي * كسرن رسولا وهذا

مذكر على ارسل وهو من تكسير المونث كاتان واتن وعناق واعنق لما كان الرسول هنا
انما يراد به المراة لانها في غالب الامر مما يستخدم في هذا الباب وكذلك ما جاء منهم من جاء
واحتج قالوا ذهب بالتانيث الى الرسالة وقال فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث
شخوص كاعبان ومعصر انث الشخص لانه اراد به المراة وقال وان كلابا هذه عشر ابطن
وانت بري من قبايلها العشر ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من قبايلها
واما قوله كما شرقت صدر القناة من الدم فان شيت قلت انث لانه اراد القناة
وان شيت قلت ان صدر القناة قناة وقال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة
والجبال الخشع وقال طول الليالي اسرعت في نقضي وقال تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله
اذا اراد امراة ومن باب الواحد والجماعة قولهم هو احسن الصبيان واجمله افرد الضمير لان
هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك هو احسن فتى في الناس قال ذو الرمة ومية احسن
الثقلين وجها * وسالفة واحسنه قذالا * فافرد الضمير مع قدرته على جمعه وقال تعالى
ومن الشياطين من يغوصون له فحمل على المعنى وقال تعالى من اسلم وجهه لله وهو محسن فله
اجره عند ربه فافرد على لفظ من ثم جمع من بعد والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا ومنه
قوله تعالى الم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه ثم قال او كالذي مر على قرية قيل فيه انه
محمول على المعنى حتى كانه قال ارايت كالذي حاج ابراهيم او كالذي مر على قرية فجاء
بالثاني على ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امري القيس * الا زعمت بسباسة
اليوم انني * كبرت وان لا يحسن السر امثالي * بنصب يحسن والظاهر انه يرفع لانه معطوف
على ان الثقيلة لا انه نصب لان هذا موضع قد كان يجوز ان تكون فيه الخفيفة حتى
كانه قال الا زعمت بسباسة ان يكبر فلان ومنه قوله * يا ليت زوجك قد غدا * متقلدا
سيفا ورمحا * اي وحاملا رمحا فهذا محمول على معنى الاول لا لفظه وكذا قوله * علفتها
تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء وقوله * تراه كان الله يجدع انفه * وعينيه ان مولاه ثاب
له وفر اي ويفقا عينيه ومنه باب واسع لطيف طريف وهو اتساع الفعل بحرف ليس مما
يتعدى به لانه في معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم
لما كان في معنى الافضاء عداه بالى ومثله قول الفرزدق * قد قتل الله زيادا عني * لانه
في معنى صرف وقول الاعشى * سبحان من علقمة الفاخر * علق حرف الجر بسبحان وهو علم لما
كان معناه براءة منه وقال ابن يعيش كان قبل فرد قتما ان العامل في الحال هو العامل في
صاحبها والحال في هذا زيد قائما من زيد والعامل فيه الابتدا من حيث هو خبر والابتدا
لا يعمل نصبا فالجواب ان هذا الكلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير اشير اليه او انبه
له فهو مفعول من جهة المعنى وصل اليه الفعل قال وقولهم نشدتك الله الا فعلت كذا
كلام محمول على المعنى كانه قال ما انشدك الا فعلك اي ما اسالك الا فعلك ومثل ذلك
شر اهر ذا ناب واذا ساغ ان يحمل شر اهر ذا ناب على معنى النفي كان معنى النفي في نشدتك
الله الا فعلت اظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول الا لانها لا تدخل عليه ومنه من الحمل على المعنى
قوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي والمراد ما يدافع وكذلك فصل الضمير حيث كان

المعنى ما يدافع الا انا وقال ابو حيان في اعرابه كلام العرب منه ما طابق اللفظ المعنى
نحو قام زيد وزيد قايم وهو اكثر كلام العرب وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ
على المعنى نحو علمت اقام زيد ام قعد لا يجوز تقديم الجملة على علمت وان كان ليس ما بعد
علمت استفهاما بل الهمزة فيه للتسوية ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الاضافة
للجملة الفعلية نحو على حين عاتبت المشيب على الصبا اذ قياس الفعل ان لا يضاف اليه لكن
لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة وقال الزمخشري في الاحاجي قولهم نشدتك
الله لما فعلت كلام محرف عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب به مذاهب ما اغربوا به
على السامعين من امثالهم ونوادر الغازهم واحاجيهم وملحهم واعاجيب كلامهم وسائر
ما يدلون به على اقتدارهم وتصرفهم في فصاحتهم كيف شاؤا وبيان محمله ان
الاثبات فيه قايم مقام النفي والفعل قايم مقام الاسم والمعنى ما اطلب منك الا
فعلك وقال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي هذا الكلام من كلامهم عن طريقته
الى طريقة اخرى تصرفا في الفصاحة وتفننا في العبارة وليس من قبيل الالغاز وقال
ابو علي هو كقولهم شر اهر ذا ناب يعني في ان اللفظ على معنى والمراد معنى اخر لان
المعنى ما اهر ذا ناب الا شر قال وقول الزمخشري اقيم الفعل فيه مقام الاسم يعني
الا فعلت اقيم مقام الا فعلك قال ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك اظهاره
قوله • ابا خراشة اما انت ذا نفر • فان قومي لم تاكلهم الضبع • قال سيبويه المعنى
لان كنت منطلقا انطلقت لانطلاقك اي لان كنت في نفر وجماعة من اسرتك فان قومي
كذلك وهم كثير لم تاكلهم السنة ولا يجوز عند سيبويه اظهار كنت مع المفتوحة ولا حذفها
مع المكسورة وقال الزمخشري من المحمول على المعنى قولهم حسبك ينم الناس ولذا جزم
به كما يجزم بالامر لانه بمعنى اكفف وقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا اثيب عليه لانه بمعنى
ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا وقال ابو علي الفارسي في التذكرة اذا كانوا قد حملوا الكلام
في النفي على المعنى وفي اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤد الى اختلال المعنى ولا فساد فيه
وذلك نحو قولهم شر اهر ذا ناب وشيء جاء بك وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي وقولهم
قل احد لا يقول ذلك وقولهم نشدتك الله الا فعلت وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على
اللفظ لم يؤد الى فساد والتباس فان الحمل على المعنى حيث يودي الى الالتباس يكون
واجبا فمن ثم نفى سيبويه قولهم مررت بزيد وعمرو واذا امر بهما مرورين ما مررت بزيد
ولا بعمرو فنفى على المعنى دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا وعمرا ما ضربت واحدا منهما
لانه لو قال ما ضربت زيدا او عمرا امكن ان يظن ان المعنى ما ضربتهما ولما كان قوله
ما مررت بزيد وعمرو لو نفي على اللفظ لا يمكن ان يكون نفي مرور واحد فنفاه بتكرير
الفعل ليتخلص من هذا المعنى كذلك جمع قوله ما مررت بزيد او عمرو وما مررت بواحد
منهما ليتخلص من المعنى الذي ذكرناه **قاعدة** اذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل
على المعنى بدي بالحمل على اللفظ وعلل ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما
المعنى فخفي وراجع الى مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها اولى وبان اللفظ



متقدم على المعنى لانك اول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقيبه فاعتبر الاسبق وبانه
لو عكس لحصل تراجع لانك اوضحت المراد اولا ثم رجعت الى غير المراد لان المعول على المعنى
فيحصل الابهام بعد التبيين وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان العرب اذا حملت على
المعنى لم تكد تراجع اللفظ لانه اذا انصرف عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه
لانه انتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه قد جاء منه شي
قال • رؤس كبير بهن ينتطحان • وقال ابن الحاجب اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على
المعنى واذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى فلا يبعد الرجوع
اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع الى الاضعف واعترض
عليه صاحب البسيط بان الاستقراء دل على ان اعتبار اللفظ اكثر من اعتبار المعنى
وكثرة موارده دليل على قوته فلا يستقيم ان يكون قليل الموارد اقوى من كثير الموارد
قال واما ضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار
المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا فحمل على اللفظ
بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل ليس بضعيف فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد
منهما بعد الاخر من غير ضعف **وقال** الامام ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية
العرب تكره الانصراف عن الشيء ثم الرجوع اليه بعد ذلك في معانيهم فلذلك يكرهونه
في الفاظهم وانشد • اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد • اليه بوجه اخر الدهر ترجع •
ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى مجموع كمن واخواتها
وكذلك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد القطع في النعوت وقال الشلوبين في شرح الجزولية
اذا قلت ما اظن احدا يقول ذلك الا زيدا فالنصب اجود على انه بدل من احد واما الرفع
على انه بدل من المضمر فحمل على المعنى والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كالاتباع الاتي
مع وجود المعين **حمل الشيء على نقيضه** فيه فروع منها قال في البسيط ذهب سيبويه
الى ان حرف التعريف اللام وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك
دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا لاحد النقيضين على الاخر ولذلك كانت
ساكنة كالتنوين وقال في الجمل التي تجمع من الصفات التي تذكر على افعل على فعال لا يجمع
واجمع عجاف قال في البسيط والذي حسن جمعه في قوله تعالى سبع عجاف حمله على سمان
لانهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير قال ابن جني في الخصائص
كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في قوله اذا رضيت علي بنو قشير انه لما كان رضيت
ضد سخطت عدي رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه
هذه الطريق في المصادر كثيرا فقالوا [illegible] لان احدهما ضد الاخر وقال ابن ابان
في شرح الفصول ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض لان كل واحد منهما ينافي الاخر
ولان الذهن يتنبه لهما معا بذكر احدهما **قال** وقد ذهب ابو سعيد السيرافي
الى ان لام الامر انما جزمت لان الامر للمخاطب موقوف الاخر فحمل لفظ المعرب
كلفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت عليه لا في النهي من حيث كانت ضدا لها وقال

ابن عصفور في شرح الجمل كم ان كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام
وان كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب وذلك انها اذ ذاك للمباهاة والافتخار كما ان
رب كذلك وهي ايضا للتكثير فهي نقيضة رب لان رب للتقليل والنقيض يجري مجرى
ما يناقضه كما ان النظير يجري مجرى ما يماثله وقال ابن النحاس في التعليقة انما كسرت
النون في المثنى لسكونها وسكون الالف قبلها والكسر نقيض السكون فارادوا ان ياتوا
بالشي الذي هو نقيضه لان الشي يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وقال السهيلي في الروض
الانف يحملون الصفة على ضدها قالوا عدوة بالهاء حملا على صديقة وقال الشيخ
شمس الدين بن الصايغ في تذكرته قيل لم بني عوض على الضم مع انه غير مضاف الى الجملة
قال ويمكن ان يكون بني حملا على نقيضه وهو قط كما قيل في كم وقال ابن النحاس في التعليقة
لا يثنى بعض وانما يجمع حملا على كل لانه نقيضه وحكم النقيض ان يجري على نقيضه وقال
ابن فلاح في المغني الحقت العرب عدمت وفقدت بافعال القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني
حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشي على ضده وقال الجاربردي في شرح الشافية
بطنان فعلان لا فعال لانه نقيض ظهران لان ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا
لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض وقال
ابن هشام في تذكرته هذا باب ما حملوا فيه الشي على نقيضه وذلك في مسايل الاولى
لا النافية حملوها على ان في العمل في نحو لا طالعا جبلا حسن الثانية رضي عدوها بعلى
حملا على سخط قاله الكسائي رحمه الله تعالى الثالثة فضل عدوه بعن حملا على نقص
ودليله قوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني قال
ابن هشام وهذا ما خطر لي الرابعة نسي علقوها على علم قال ومن انتم انا نسينا من انتم
وريحكم من اي ريح الاعاصر الخامسة خلا حملوها على ضدها من باب فعاله لانه
وزن يقتضي المرض والبغي وهذا ما خطر لي عرضته على الشيخ فاعترضه بان ابدال هنا
على مخالف باب زباله وقصاله لا انشاء انما الوزن بالحروف قال وهو محل نظر السادسة
جيعان وعطشان حملوهما على شبعان وريان وملان لان باب فعلان للامتلا السابعة
دخل حملوها على خرج فجاوا بمصدرها كمصدره فقالوا دخولا كخروج هذا ان قلنا ان
دخل متعد بنحو ان قلنا انها قاصر فلا حمل الثامنة شكر عدوها باللام حملا على كفر
تعالوا شكرته وشكرت له قاله ابن خالويه في الطارقيات التاسعة قالوا بطل بطالة حملا
على ضده من باب الصنايع كتجر تجارة العاشرة قالوا مات موتانا حملا على حيوانا لان باب
فعلان للتقلب والتحرك الحادية عشرة كم الخبرية حملوها على رب في لزوم الصدر بنيت لانها
نقيضتها الثانية عشرة معمول ما بعد لم ولما قدم عليهما حملا على نقيضه وهو الايجاب
قاله الشلوبين واعترضه ابن عصفور بانه يلزمه تقديم المعمول في ما ضربت زيدا
لانه ايضا نقيضه الايجاب وليس بشي لانه لا يلزم اعتبار النقيض الثالثة عشرة قالوا
كثر ما يقولن ذلك حملا على قلما تقولن ذلك وانما قالوا قلما تقولن ذلك لانها تكون للنفي
انتهى وقال في موضع اخر من تذكرته كما يحملون النظير على النظير غالبا اذ يحملون النقيض

على

على النقيض قليلا مثل لا النافية للجنس حملوها على ان وكم للتكثير اجروها مجرى رب
التي تقصد وهما وخصوها بالنكرات وقالوا امراة عدوة فالحقوا فيها تا التانيث وحكم
فعول اذا كانت صفة لمونث وكان في معنى فاعل ان لا يدخله تا التانيث وقالوا امراة
صبور وناقة رغوث لانهم اجروا عدوة مجرى صديقة ونقيضها فكما ادخلوا التا في
صديقة ادخلوها في عدوة وقالوا الغدايا والعشايا فجمع غدوة وغداة على غدايا
وحكمه ان يقال في غداة وغدوات وغدوة وغدوات لانهم حملوها على العشايا وهي في
مقابلها لان الغداة اول النهار كما ان العشية اخره

حمل الاصول على الفروع

قال ابن جني قال ابو عثمان لا يضاف ضارب الى فاعله لانك لا تضيفه اليه مضمرا فكذلك
لا تضيفه اليه مظهرا قال وجازت اضافة المصدر الى الفاعل كما جازت اضافته اليه
مظهرا قال ابن جني كان ابا عثمان انما اعتبر في هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر
من قبل ان المضمر اقوى حكما في باب الاضافة من المظهر وذلك ان المضمر اشبه بما تحذفه
الاضافة وهو التنوين من المظهر وكذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وقاتلونه من
حيث كان المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابها للتنوين بلفظه وقوة اتصاله وليس
كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان
زيدا فلما كان المضمر مما يقوى معه مراعاة الاضافة حمل المظهر عليه وان كان هو الاصل
ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين
لاستوايهما في المضمر نحو رايتك ومررت بك وانما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه
حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الاعراب واذا عري منه جاز ان ياتي منصوبه
بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لان باب الاظهار ان يكون موسوما بالاعراب فلذلك
حملوا الظاهر على المضمر في التثنية وان كان المظهر هو الاصل اذا كان المراعي هنا امرا
غير الفرعية والاصلية وانما هو من الاعراب والبناء واذا تاملت ذلك علمت انك
في الحقيقة انما حملت فرعا على اصل لا اصلا على فرع الا ترى ان المضمر اصل في عدم الاعراب
فحملت المظهر عليه لانه فرع في البنا كما حملت المظهر على المضمر في باب الاضافة من حيث
كان المضمر هو الاصل في مشابهته للتنوين والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو منفصل
في الاعراب لا في البنا فاذا ابدت هناك هذه المواضع فتنبها ظاهرك فلا تجمع لها ولا
تعط بالبديع اول ورودها وتامل لطف لا لطف مصنعة ما يورد والمضمر منها متاخرا
كان او خاطرا انتهى وقال في باب غلبة الفروع على الاصول قد يشبه النحاة الاصل
بالفرع في المعنى الذي افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل الا ترى ان سيبويه اجاز في
قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجر في الوجه من موضعين احدهما الاضافة والاخر
تشبيهه بالضارب الرجل الذي انما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه وذلك
ان العرب اذا شبهت شيا بشي مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال بينهما الا
تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا
اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمة

وشبهوا الوصل بالوقف في قولهم ثلاثه اربعه وفي قولهم سبسبّا وكلكلا واجروا غير
اللازم مجرى اللازم في قولهم عمرو وزتي وهواه وهي الله فعلت وقوله فقلت اهي سرت
ام عاد في حلم وقوله ومن يتق فان الله معه اجرى يتق مجرى علم حتى صار تقف كعلم
واجروا اللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى فاجرى
النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا
وهو كثير وحمل النصب على الجر في التثنية والجمع وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف وشبهت
اليا بالالف في قوله كان ايديهن بالقاع القرق وحملت الالف على اليا في قوله اذا العجوز
غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق • ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله
قد ضمنت اياهم الارض والمتصل موضع المنفصل في قوله • الا يجاورنا الاك ديار • وقلبت
الواو يا استحسانا لا عن قوة علة في نحو غديان وعشيان وابيض لياح وقلبت اليا
واوا استحسانا لا عن قوة علة في المغزو والبغوى والرعوى والفتوى وقولهم عوى
الكلب عوة وعوّة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وغض ومنذ واتبعوا الاول
الثاني في نحو اقتل ادخل اخرج **قال راي سيبويه** العرب اذا شبهت شيا بشي حملته
على حكمه عادت ايضا فحملت الاخر على حكم صاحبه تثبيتا لهما وتتميما للمعنى الشبه
بينهما كما حملوا جر الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه ان يكون محمولا على جر الرجل
في قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا النصب في قولهم هذا الحسن الوجه
حملا له منهم على هذا الضارب الرجل ونظيره ايضا قولهم يا اميمة الاترام لما حذفوا
الها فقالوا يا اميم ثم اعادوا الها اقروا الفتحة بحالها اعتبارا للفتحة في الميم وان
كان الحذف فرعا ولذلك قولهم اجتمعت اهل اليمامة اصله اجتمع اهل اليمامة ثم حذف
المضاف فانث الفعل فصار اجتمعت اليمامة ثم اعيد المحذوف فاقروا التانيث الذي هو
الفرع بحاله فقيل اجتمعت اهل اليمامة **قال** ومن غلبة الفروع للاصول اعرابهم في الاحاد
بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف فاما ما جا في الواحد من ذلك نحو اخوك وابوك
وهنيك فان ابا بكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت منه هذا القدر توطية لما اجمعوا
من الاعراب في الجمع بالحروف وهذا ايضا نحو آخر من حمل الاصل على الفرع الا تراهم اعربوا
بعض الاحاد بالحروف حملا له على ذلك في التثنية والجمع فاما قولهم انت تفعلين فانهم انما
اعربوه بالحرف وان كان في مرتبة الاحاد وهي الاول من حيث كان قد صار بالتانيث الى
حكم الفرعية ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب الواحد اضعف لفظا
من اعراب ما فوقه فصار لذلك الاقوى كانه الاصل والاضعف كانه الفرع ومن ذلك
حذفهم الاصل لشبهه عندهم بالفرع الا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم انها زوايد
في نحو لم يذهب تجاوزوا ذلك الى ان حذفوا للجزم ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش
ولم يرم ولم يغز ومن ذلك ايضا حذفهم الف مغزي ومدعي في النسب فاجازوا مغزي
ومدعي فحملوا الالف هنا وهي لام على الالف الزايدة في نحو حبلي وسكري ومنه ذلك حذفهم
يا تحية وان كانت اصلا حملا لها على يا شقية وان كانت زايدة فقالوا تحوي كما قالوا

شنفري

شنفري وحذفوا النون الاصلية في قوله • ولاك اسقني ان كان ماوك ذا فضل • وقوله
كانهما ملان لم يتغيرا • وقوله غير الذي قد يقال ملكذب • كما حذفوا الزايدة في نحو قوله
وحاتم الطاي وهاب المي وقوله • ولا ذاكر الله الا قليلا • ومن ذلك حملهم التثنية وهي
اقرب الى الواحد على الجمع وهو ابعد عنه الا تراهم قلبوا همزة التانيث فيها واوا فقالوا
حمراوان كما قلبوها فيه واوا فقالوا حمراوات ومن ذلك حملهم الاسم وهو الاصل على الفعل
وهو الفرع في باب ما لا ينصرف ثم تجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوه بما وراه
وهو الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه كما الحقت
ما بها في العمل ولذلك قال ايضا في عسى انها منعت التصرف لحملهم اياها على لعل لما او نحوه
يرى لك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها واتصال اجزايها وتلاحقها وتناسب
اوضاعها وقال ابن النحاس في التعليقة انما عمل المصدر لانه اصل للفعل وفيه حروف الفعل
فاشبهه فعمل **حروف الخالع** الادلة هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جني في الخصايص
وقال من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب ضرب من منا اي انسان انسانا او رجل رجلا
الا تراه كيف جرد من من الاستفهام ولذلك اعربها ونحوه قولهم في الخبر مررت برجل اي
رجل فجردها من الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب • والدهر ايتما حال دهارير •
اي والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهار براي متلون ومتقلب باهله وانشدنا ابو علي
• الا هيما مما لقيت وهيما • وويحا لمن لم يلق منهن ويحما • واسما ما اسما ليلة الجنة الى
واصحابي بابي واسما • قال فجردا اسما من الاستفهام ومنعها من الصرف لما فيها من التعريف والتا
وذلك انه وضعها علما على الجهة التي حلتها فاما قوله وايما فقد لك ايضا غيرانه ذلك فيها
وجهين احدهما ان تكون الفتحة فيها التي في موضع جرها لانصرف لانه جعله علما للبقعة
ايضا فاجتمع فيه التعريف والتانيث وجعل ما زايدة بعدها للتاكيد والاخران تكون فتحة
النون منها فتحة التركيب والضم ابن الى ما فبني الاول على الفتح كما في خمسة عشر وبيت
بيت وحينيذ تقدر فيها الالف ما فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر وبدل على انه قد ضم
ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان رحمه الله تعالى الا ثورما اصبيه
كرام نثوو بن • ام تيكم الجمادات القرينين • فقوله اثورما فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور
مع ما بعده كفتحة راء حضرموت ولو كانت فتحة اعراب لوجب التنوين لا محالة لانه مصروف
وبنيت ما مع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بقيت لا مع النكرة في نحو لا رجل في الكلام في
وكما هو الكلام في ثور ما واخبرنا ابو علي اننا ابا عثمان ذهب في قول الله تعالى انه لحق مثل
ما انكم تنطقون انه جعل مثل وما اسما واحدا فبنى الاول على الفتح وهما جميعا عنده في موضع
رفع صفة لحق وبما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر انشدناه ابو علي •
• اني جزوا عامرا سوا بفعلهم • ام كيف يجزونني السوي من الحسن •
• ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به • رئمان انف اذا ما ضن باللبن •
قام في اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بد
ان يكون احدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغي ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف

نبت

حتى كانه قال بالكيف ينفع فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول ولا يجوز ان تكون كيف هي المخلوع عنها دلالة الاستفهام لانها لو خلعت عنها لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو رايتك فهي تفيد شيئين الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك واولئك وهاك وابصرك زيدا وليسك اخاك في معنى ليس اخاك وقولهم ارايتك زيدا ما صنع وحكى ابو زيد بلاك والله وكلاك اي بلى وكلا قال فقي جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولا موضع لها من الاعراب ونظير ذلك التا من انت فانها خلعت عنها دلالة الاسمية وتخلصت حرفا للخطاب والاسم ان وحكى قال ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف في قول الانسان مثلا للملك حضرت ذلك الرجل بهذا المعنى وهو موهم من معنى الاسمية فان قيل فكان ينبغي ان لا يستحسن خطابه بانت لما ذكر قبل التا وان كانت حرف خطاب لا اسما فان معها نفسها الاسم وهو ان من انت فالاسم على كل حاضر وليس كذلك قولنا ذلك لانه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان له مع التا اسم للمخاطب نفسه وهو ان والمقصود اعظام الملوك بان لا تبتذل لهم اسماء فافهم الفرق بين الموضعين ومن ذلك الواو في نحو اكلوني البراغيث وقاموا اخوتك والالف في قاما اخواك والنون في ويعصرن السليط اقاربه كلها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتانيث ومن ذلك قولنا الا في كان كذا وكذا وقول الله سبحانه الا انهم يثنون صدورهم فان لا هنا فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جا معها يا خلصت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذي كان فيها ليا دونها وذلك نحو قوله تعالى الا يا اسجدوا وقول الشاعر • الا يا سنا برق على قلل الحمى • لهنك من برق علي كريم • ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت موضع مع خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم استوى الما والخشبة وجا البرد والطيالسة ومن ذلك فا العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وجعلت للاتباع نحو ان تقم فانا اقوم ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاء يا امراة كقولك هاك وهاك فاذا الحقتها الكاف جردتها من الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف وتفتح على ابدا وهو قولك هاك وهاك وهاكما وهاكم ومن ذلك يا في الندا تكون تنبيها وندا في نحو يا زيد ويا عبد الله وقد تجرد من الندا للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى الا يا اسجدوا كانه قال الا ها اسجدوا وقول ابي العباس انه اراد الا يا هولا اسجدوا مردود عندنا وكذلك قول العجاج يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي انما هو كقولك ها اسلمي وكذلك قول ضرهم في التنبيه على الامر هذا خلاصة ما ذكره ابن جني رحمه الله تعالى في هذا الاصل وقال شيخه ابو علي في التذكرة

[illegible]

وقال

وقال ابو البقا في التبيين اصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالة عليه وبقيت دلالتها على الزمان

حروف الروابط

يحتاج اليها في احد عشر موضعا الاول في جملة الخبر وروابطه عشرة اشيا تاتي ان شا الله تعالى في الثاني جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير الثالث جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير الرابع جملة الحال وروابطها اما الواو فقط او ما الضمير او كلاهما الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته او ضربت اخاه السادس والسابع بدل البعض وبدل الاشتمال ولا يربطهما الا الضمير نحو عموا وصموا كثير منهم عن الشهر الحرام قتال فيه وانما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا تحتاج الى رابط كذلك الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتدا ولا يربطه ايضا الا الضمير نحو فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه العاشر العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاز يد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم وساير ما تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرا

فايدة

اذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط ثلاثة اقوال احدها قول الكوفيين ان ال نايبة عن الاضافة اي وجهه فربطت كما ربطت الاضافة الثاني قول البصريين انه محذوف اي الوجه منه الثالث قول الفارسي وتبعه ابن الحاجب انه ضمير في الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن هشام في تذكرته

قاعدة

قال الشلوبين في شرح الجزولية اصل العايد الرابط انما هو للصلة لا للصفة

الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه

قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح اذا اسند الفعل المضارع الى نون الاناث بني لشبهه حينئذ بالماضي وقد كان اصل المضارع ان يكون مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم والاختصاص فان يرجع الى اصله لشبهه بما هو من جنسه اقيس واولى لان الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه وتشبيه الشي بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه قال وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد اشبه فعل الامر من جهتين انه لحق هذا ما لحق هذا وان المعنى الذي لحقت له الامر هو المعنى الذي لحقت له المضارع فبنته العرب لما ذكرناه وهو ان الرجوع الى الاصل هو البنا في الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل وتشبيها للشي بجنسه اولى من تشبيهه بغير جنسه

قلت

ونظير ذلك ان الاسم يمنع الصرف اذا اشبه الفعل من وجهين ثم يرجع الى الاصل اذا دخلها ال والاضافة التي هي من خصايص الاسما

رب شي يكون ضعيفا

ثم يحسن للضرورة قال ابو علي الفارسي في البغداديات في قوله لا تجزعي ان منفس اهلكته ان الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير فان الجزم في الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الامر للضرورة لاتساعهم

فيهما بقبيل لا يليهم ايا ها الاسم وان تقدمها معمول لما له عليها وهذا جاز سيبويه بمن
تمر امرر ومنع من تضرب اترك حتى تقول عليه وتجاز فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح
فطالح بالخفض فانما سهل من اضمار رب بعدها الواو ورب شي يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة
كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في ضربوني وضربت قومك واستغني
بجواب الاولى من جواب الثانية كما استغني نحو ازيدا ظننته قايما بثاني مفعولي ظننت
المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة **رب شي يصح تبعا** ولا يصح استقلالا قال ابن هشام
في المغني اما حرف شرط بدليل لزوم الفا بعدها نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم
واما الذين كفروا فيقولون الاية ولو كانت الفا عاطفة لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر
على مبتداه ولو كانت زايدة لصح الاستغنا عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف
تعين انها فا الجزا فان قلت فقد استغني عنها في قوله فاما القتال فلا قتال لديكم • قلت
هو ضرورة فان قلت فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغنا عنه بالمقول فتبعته الفا في
الحذف ورب شي يصلح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف
ولو صلى احد عن غيره ابتدا لم يصح **ربما** كان في الشي لغتان فاتفقوا على احديهما في موضع
كقولهم لعمر والله وانت تقول العَمر والعُمر ذكره الفارسي في التذكرة

حرف الزاي

الزيادة فيها فوايد الاولى قال ابن دريد في اول الجمهرة لا يستغني الناظر في اللغة عن
معرفة الزوايد لانها كثيرة الدخول في الابنية فلما يمتنع منها الرباعي والخماسي والملحق
بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوايد في الابنية كان ذلك حريا ان لا يلتبس عليه النظر
فيها الثانية قال ابن دريد الزوايد عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة
جمع هذه الاحرف في كلمتان وهو قوله اليوم تنساه وهذا عمله ابو عثمن المازني وقال
ابن يعيش في شرح المفصل يحكى ان ابا العباس سال ابا عثمن عن حروف الزيادة فانشده
هويت السمان فشيبنني • وما كنت قدما هويت السمان • فقال له الجواب فقال قد
اجبتك مرتين يعني هويت السمان **قال** ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم
والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون
ذلك في الحروف قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لافادة معنى
كالف ضارب وواو مضروب واما لضرب من التوسع في اللغة نحو الف حمار وواو عمود
ويا سعيد قال واذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبت زيادته في لغة اخرى
نحو جوذر حكى فيه الجوهري الفتح والضم فالمسكنة فيه زايدة لانها زايدة في لغة من ضم
اوليس في الاصول مثل جعفر بفتح الفا وضم الجيم واذا ثبت زيادتها في هذه اللغة كانت
زايدة في اللغة الاخرى لانه لا تكون زايدة في لغة اصلا في لغة زايدة لانها لا تكون
اصلا في لغة زايدة في اخرى انتهى الثالثة في زيادة حروف المعاني قال الزمخشري في المفصل
حروف الصلة ان وان وما ولا ومن والبا قال ابن يعيش في شرح المفصل الزيادة والالغا
من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ومعنى الزايد ان يكون دخوله

لم وجه من غير احداث معنى وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الستة قال وقد انكر بعضهم
وقوع هذه الاحرف زوايد لغير معنى اذ ذلك يكون كالعبث وليس يخلو انكارهم لذلك
من انهم لم يجدوه في اللغة او لما ذكروه في المعنى فان كان الاول فقد جا منه في التنزيل
والشعر ما لا يحصى وان كان الثاني فليس كما ظنوه لان قولنا زايد ليس المراد انه دخل
لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التاكيد والتاكيد معنى صحيح **وقال السخاوي**
من النحاة من قال في هذه الحروف اذا جات صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام
ومنهم من يقول زايدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابى بعضهم الا
هذا العبارة فيه ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت لمعنى البتة وقال ابن
الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى
الزينة او اقامة وزن لم يكن عند حذفه وقال الاندلسي في شرح المفصل اكثر ما تقع الصلة
في الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يتصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال
المعنى وقال والغرض بزيادة هذه الحروف بمعنى سيبويه التاكيد فالمعنى ذكره فيه
تقضيهم معنى لغو في انها لم تحدث اذ جات شيا لم يكن قبل ان تجي من العمل وهو توكيد الكلام
قال السيرافي في شرح سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لغوا وبينه لتتاكيد
لئلا يظن انه انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح **ومذهب** غيره انه
زيدت طلب للفصاحة اذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الامور
اللفظية فاذا زيد شي من هذه الزوايد تاتى له وصح ومذهب الفرا ان هذه الحروف
معنيها معانيها التي وضعت لها وانما كررت تاكيدا فهي عنده مثل التاكيد اللفظي
وعند سيبويه تاكيد للمعنى وبطل مذهب الفرا انه لا يطرد في كل الحروف الا ترى ان
من في قولك ما جاني من احد ليست حرف نفي وقد اكدت النفي وجعلته عاما فان قلت
العرب تحذف من نفس الكلمة طلب للاختصار فلا ريب انه لا يدل على معنى وهل هذا
الا تناقض في فعل الحكيم قلت انما يكون ما ذكرت لو كان زايد لا لمعنى اصلا وراسا
اما اذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهما التوسل الى الفصاحة والتمكن وتوكيد
المعنى وتقديره في النفس فكيف يقال انه زايد للمعنى فان قلت فكان ينبغي ان تزاد
ان المشددة في هذا الباب قلت حروف الصلة تتبين زيادتها بالاضافة الى اصل
الكلام بخلاف ان وان فانه لم تتبين زيادتها بالاضافة الى ما لها من المعنى انتهى وقال
الشلوبين يعني كون هذه الحروف زوايد انك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الاصلي
وانما قلنا لم يتغير عن معناه الاصلي لان زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد
ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح لان تكثير اللفظ
يفيد تقوية المعنى وقيل انما زيدت طلب للفصاحة اذ ربما تعذر النظم بدون الزيادة
وتزيين السجع فافادة الزيادة التوسعة في اللفظ بما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى
وقال الرضي فايدة الحرف الزايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد
المعنى كما في من الاستغراقية والبا في خبر ليس وما فان قيل فيجب ان لا يكون زايدة اذا

افادت فايدة معنوية وقيل انما سميت زايدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد
بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيا لما لم تغاير فايدتها
العارضة الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا والفاظ
التاكيد اسما كانت او زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد يعمل كالبا ومن الزايدتين
وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة والكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع
او غير ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوايد اللفظية والمعنوية معا والا
لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا ولا سيما كلام الباري تعالى وانبيايه عليهم الصلاة
والسلام وقد تجتمع الفايدتان في حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخرى وانما سميت ايضا
حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك
الرابعة قال ابن عصفور في شرح المقرب زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي ان يقال
بها الا ان يرد بذلك سماع او قياس مطرد كما تفعل بالبا في خبر ما وليس ومن ثم لم يقل بزيادة
الفا في خبر المبتدا لانه لم يجي منه الا ما حكي من كلامهم اخوك فوجد بل اخوك فجهد وقول الشاعر
يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر **الخامسة** قال ابن ابا زمن الزايد
ما يلزم وذلك نحو الفا في خرجت فاذا زيد ذهب ابو عثمان الى انها زايدة مع لزومها واختاره
ابن جني في سر الصناعة وكذلك قولهم افعله انزاما اي اول شي فما زايدة لا يجوز حذفها
وكذلك الالف واللام في الذي والتي وما في مهما وان في خبر عسى قال بعضهم انها زايدة
وهي لازمة وحينئذ لا يتقدر بالمصدر ويزول اشكال كيف يقع الخبر مصدرا عن الجثة
في قولك عسى زيد ان يقوم حتى احتاج ابو علي في تاويله في القصريات بحذف المضاف اي عسى
زيد ذا القيام انتهى **السادسة** قال ابن يعيش انما جاز ان يكون حروف النفي صلة للتاكيد
لانه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك ما جاني الا زيد فهو اثبات قد نفي فيه النقيض وحقق
المجي لزيد وكذلك قول العجاج في بير لا حور سرى وما شعر المراد في بير حور ولا مزيدة
وقالوا ما جاني زيد ولا عمرو فقالوا وهي التي جمعت بين الاول والثاني في نفي المجي ولا هي صلة
النفي واكدته الا ترى انك لو اسقطتها لاختلت ما جاني زيد وعمرو ولم يختلف المعنى وذهب
الرماني في شرح الاصول الى انك اذا قلت ما جاني زيد وعمرو احتمل ان يكون انما نفيت ان
يكونا اجتمعا في المجي فهذا يفرق بين المجتمع والصلة في المحققة تفتقر الى تقدم نفي والصلة
لا تفتقر الى ذلك قلت لا اول لقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا فلا هنا
المحققة وقال ولا تستوي الحسنة ولا السيئة فلا فيها المؤكدة والمعنى ولا تستوي الحسنة و لا
السيئة لان تستوي من الافعال التي لا تكتفي بفاعل واحد كقولك اصطلح واختصم و في الجملة
لا تزاد الا في موضع لا لبس فيه انتهى **السابعة** قال ابن السراج لا زايد في كلام العرب لان
كل ما يحكم بزيادته يفيد التاكيد ونقل عنه ابن يعيش انه قال والحق الملقى عندي ان لا يكون
عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التاكيد واشتر
زيادة حروف الجر لانها عاملة قال ودخلت لمعان غير التاكيد **فايدة** قولهم عجبت من لا شي

قال الطيبي في حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه وجهان احدهما ان
يكون لا زايدة لفظا لا معنى اي لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة
المعنى فيكون صورتها صورة الزايدة ومعناها النفي كقول النابغة امسى ببلدة
لا عم ولا خال وقول الشماخ اذا ما ادلجت وضعت يداها لها ادلاج ليلة لا هجوع لا
هجوع صفة لليلة اي ليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع النوم والثاني ان تكون لا زايدة
لا لفظا ولا معنى كقولهم غضبت من لا شي وجيت بلا مال قال ابو علي فلا مع الاسم المكرر في
موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد بني الاسم بلا **حرف السين سبب الحكم قد يكون**
سببا لضده على وجه عقد لذلك ابن جني بابا في الخصايص فمن ذلك الادغام يقوي
المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح ومنها ان الحركة نفسها تقوي الحرف وهي بنفسها
تضعفه **سبك الاسم من الفعل** بغير حرف سابك فيه نظاير منها اضافة الزمان
الى الفعل في باب التسوية وهو في الحقيقة الى المصدر نحو هذا يوم ينفع ومنها وقوع
الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو سوا علي قمت ام قعدت ومنها وقوع المضارع
بعد الفا والواو في الاجوبة الثمانية نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فتحديث
فالفعل الذي قبل الفا في تاويل المصدر ولهذا صح النصب على اضمار ان ليكون من عطف
مصدر مقدر على مصدر متوهم ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرم فنكرمه
اذا ما زيد ما زيد يكرم اخانا فنكرمه لانه كما تقرر معطوف على مصدر متوهم من قولك
يكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم
ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر **حرف الشين الشذوذ** ويقابله الاطراد قال
ابن جني في الخصايص اصل مواضع ط ر د في كلامهم التتابع والاستمرار ومنه طردت الطريدة
اذا اتبعته واستمرت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان واطرد الجدول اذا تتابع ماؤه
بالريح واما مواضع **ش ذ ذ** فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين الاصلين في اللغة
ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سمته وطريقه في غيرهما فجعل اهل علم العربية
ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ما
عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا قال والكلام في الاطراد والشذوذ
على اربعة اضرب مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك
نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك
نحو الماضي من يذر ويدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر في السماع
باقل والاول مسموع ايضا ما يقوي في القياس ويضعف في الاستعمال استعمال مفعول
عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قايما او قياما هذا هو القياس غير ان السماع ورد بحظره
والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا وذلك نحو قولهم عسى زيد ان يقوم وقد جا عنهم
شي من الاول نحو قوله لا تعذلن اني عسيت صايما عسى الغوير ابوسا والثالث المطرد
في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ واخوص الرمث واستصوب الامر
واستنوق الجمل واستتيست الشاة واغيلت المراة وقول زهير

هنا لكما ان يستعملوا الماضي لم يقولوا والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا كتتميم
مفعول مما عينه واو او يا نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ورجل معوود
من مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه واعلم ان الشي اذا اطرد في الاستعمال
وشذ في القياس فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه
غيره الا ترى انك اذا سمعت استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع
فيهما الى غيرهما فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في اعاد اعود
فان كان الشي شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في
نظره على الواجب في امثاله من ذلك امتناعهم من وذر وودع لانهم لم يقولوهما ولا غرو
عليك ان تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما فاما قول ابي الاسود ليت شعري
عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه فشاذ فاما قولهم ودع الشي يدع اذا سكن فاتئد
مسموع متبع ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد ان يقوم وهو قليل شاذ في
الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا مابيا في القياس ومن ذلك قول العرب اقائم اخواك
ام قاعدان هذا كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى لـ
وما ورد شاذا من القياس مطردا في الاستعمال قولهم الحوكة والخونة فهذا من الشذوذ
عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متاب ولا تقول على هذا في جمع قائم
قومة ولا في صائم صومة وقد قالوا على القياس خانة ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح هذا
في اليائي انت عنهم في نحو بايع وساير بيعة ولا سيرة وانما شذ ما شذ من هذا مما عينه
واو لا يا وما نحو الخونة والحوكة والحول والدول وعلته منقل قرب الالف من اليا وبعدها
من الواو فاذا صححت نحو الخونة كان اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قربت من
اليا اسرع انقلاب اليا اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعد الواو عنها
في شرح المفصل لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع
في قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة اليتقصع قال والذي
شجعه على ذلك انه راى الالف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل
على ذلك المعنى وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عني شاذ قياسا
واستعمالا اما القياس فلان فيه من تنافي ما فيه الالف واللام واما الاستعمال فلانه لما
يات منه الا حرف او حرفان وقولهم يا صاح والطرق كرا ترخيم صاح وكروان شاذ قياسا
واستعمالا اما القياس فلان الترخيم بابه الاعلام واما الاستعمال فلقلة المستعملين
له قال وقولهم من لدنك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وقولهم من الرجل بالكسر
شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي خبيثة لقلة المستعملين قال وحكى بعضهم
ان من العرب من يعتقد في امس التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى الاسما المتمكنة فيقول
ذهب امس بما فيه على التنكير وهو غريب في الاستعمال دون القياس فائدة قال
الجاربردي في شرح الشافية اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس
من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس

نحو قال والضعيف ما يكون ثبوته في كلام كقرطاس بالضم الشي اذا اشبه الشي اعطي حكما من
احكامه على حسب قوة الشبه ذكر ابن يعيش في شرح المفصل قال وليس كل شبه بين
شيئين يوجب لاحدهما حكما هو في الاصل للاخر ولكن الشبه اذا قوي اوجب الحكم واذا ضعف
لم يوجب فكلما كان الشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف فالشبه الاعم كشبه
الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم وفعل
وليس كذلك الشبه من جهة انه نكرة لانه باجتماع السببين فيه لان هذا يخص نوعا من الاسما
دون سائرها فهو خاص مقرب للاسم من الفعل ومن فروع ذلك كما قال لما اشبهت الظرف
عمل فيها حروف المعاني كليت وكان ومنها الف الالحاق لما اشبهت الف التانيث من حيث
انها زائدة وانه لا تدخل عليها تا تانيث كانت من اسباب منع الصرف ومنها سراويل لما
اشبهت صيغة منتهى الجموع منع الصرف ومنها الشبيه بالمضاف ينصب في الندا كالمضاف
نحو يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة اوجه
احدها ان الاول عامل في الثاني كما ان المضاف عامل في المضاف اليه فان قيل المضاف
عامل في المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا او رفعا فقد اختلفا قيل الشي اذا اشبه
الشي من جهة فلا بد ان يفارقه من جهات اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم
تكن المفارقة قادحة في الشبه الوجه الثاني ان الاسم الاول يتخصص بالثاني كما ان
المضاف يتخصص بالمضاف اليه الا ترى ان قولنا يا ضاربا رجلا اخص من قولنا يا ضاربا
الثالث ان الاسم الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وقال
السخاوي في شرح المفصل اذا اشبه الشي الشي في امرين فاكثر اعطي حكمه ما لم يفسد
المعنى ولهذا اعملت ما عمل ليس لما اشبهتها في النفي مطلقا وفي نفي الحال خاصة وقال
ابن هشام في المغني قد يعطى الشي حكم ما اشبهه في معناه او في لفظه او فيهما فاما الاول فله
صور كثيرة احدها دخول البا في خبر ان في قوله تعالى او لم يروا ان الله الذي خلق السموات
والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر ومن كفى بالله شهيدا
لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا ومن قوله لا يقرا ان بالسور لما دخله من معنى
لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز ان تقول وصل الى كتابك فقرات
به على حد قوله لا يقرا ان بالسور لانه عارض معنى التقرب الثانية جواز حذف
خبر المبتدا في نحو ان زيدا قائم وعمرو واكتفا بخبر ان لما كان ان زيدا قائم في معنى زيد
قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو والثالثة جواز انا زيدا ضارب لما كان في معنى انا
زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم
معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب الرابعة جواز غير قائم الزيدان لما
كان في معنى ما قام الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع
يغني عن الخبر الخامسة اعطاوهم ضارب زيد الان او غدا حكم ضارب زيدا في التنكير
لانه في معناه فلهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه
ال ولا يجوز شي من ذلك اذا اريد المضي لانه حينئذ ليس في معنى الناصب السادسة

ووقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا ان
يتم نوره السابعة العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله ابى الله انا نسوءهم وابى
لما كان معناه قال الاول لا تسم بام وكلاب الثامنة زيادة لا في قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد
قال ابن السيد رحمه الله تعالى المانع من الشي آمر للممنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذي
قال لك لا تسجد التاسعة تعدي رضي بعلى في قوله اذا رضيت علي بنو قشير لما كان
رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه ودة وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه
وهو سخط العاشرة رفع المستثنى على البدل من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه
الا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني الحادية عشرة
تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك اذ المشار اليه اليد
والعصا وهما مونثان ولكن المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن
فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب فتنتهم وانث الفعل الثانية عشرة قولهم علمت زيد
من هو برفع زيد جواز الانه نفس من في المعنى الثالثة عشرة قولهم ان احدا لا يقول
ذلك فاوقع احدا في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق
النفي فكان احدا كذلك والثاني وهو ما اعطي حكم الشي المشبه له في لفظه دون معناه
وله صور كثيرة احدها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التي بمعنى
الذي لانهما بلفظ ما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته وقوله يرجي المرء ما ان لا يراه
فهذان يحمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله الثانية دخول لام الابتدا على
ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدا كقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعني
قصد التحول في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد
لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم
خاصة الرابعة حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر لما كان احسن بزيد مشبها في اللفظ
لقولك امرر بزيد الخامسة دخول لام الابتدا بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ
بان المؤكدة قال بعضهم في قراءة ان هذان لساحران السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايتها
العصابة بنصب اية ورفع صفتها كما يقال يا ايتها العصابة وكان حقها النصب كقولهم
نحن العرب اقرى الناس للضيف ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء اعطي
حكمه وان انتفى موجب البناء وهو النداء السابعة بناء بداد لشبهها بنزال
الثامنة بناء حاشى في قوله وخلا حاشى الله لشبهها في اللفظ بحاشى الحرفية التاسعة
قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وامنه
فاوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية العاشرة اعطا الحرف حكم مقاربه
في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شي ولك قصورا وحتى اجتمعا رويا كقوله بني ان
البر شي هين المنطق اللين والطعيم والثالث وهو ما اعطي حكم الشي لمشابهته
له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان
يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا تصغير افعل

في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا وقال الابذي في شرح الجزولية حذفت ان
مع عسى تشبيها بكاد وزعم ابن السيد ان الاحسن ان يقال شبهت عسى بلعل لان
كلا منهما جا وكما حملوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها ان نحو لعلك يوما ان تلم ملمة وقال ابن
الصايغ هذا الذي قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل اولى من تشبيهه بالحرف
اذا تضاد انتفاء الحكم الصادر عنهما ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في الغرة
قال ولهذا نظاير في المعقولات وساير المعلومات شاهدا ومقيسا الا ترى ان الاعراب
لما كان ضد البنا وكان الاعراب اصله الحركة واستعمل كان البنا اصله الثبوت والسكون
وكذلك الابتدا لما كان اصله الحركة بين كان الوقف اصله السكون الشروط
المتضادة في الابواب المختلفة قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيا
ويشترطون في اخر نقيض ذلك الشي لما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا
لم يتامل المعرب اختلطت عليه الابواب من ذلك اشتراطهم الجمود لعطف البيان
والاشتقاق للنعت والتعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز
وافعل من ونعت النكرة وتعريف العلمية بخصوصه لمنع الصرف وتعريف اللام الجنسية
لنعت الاشارة واي في النداء وفاعل نعم وبيس والابهام في ظروف المكان والاختصاص
في المبتدا وصاحب الحال والاضمار في مجرور رب ولولا ووحده ولبيك وسعديك وحنانيك وذي مرفوع
خبر كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا يجوز يموت ابوه ومرفوع اسم التفضيل
في غير مسالة الكحل والاظهار في تاكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان
والمبين والافراد في الفاعل ونايبه والجملة في خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول
المحكي نحو قولي لا اله الا الله وخبر الشان والجملة الفعلية في الشروط وغير لو ولولا وفي جواب
لو ولولا والجملتين بعد لما والجملة التالية احرف التحضيض وجملة اخبار افعال
المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو ومنعه الزمخشري ومتابعيه نحو ولو انهم امنوا والا
بعد اذا الفجائية وبنا على الصحيح فيهما والاخبار في الصلة والصفة والحال والخبر
وجواب غير القسم غير الاستعطافي والانشا في جواب القسم الاستعطافي والوصف
في مجرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجما في قولهم جاوا الجما الغفير وما وطي به
من خبر او صفة او حال وعدم الوصف في فاعل نعم وبيس والاسما المتوغلة في شبه
الحرف الا من وما النكرتين والضمير والتقديم في الاستفهام والشروط وكم الخبرية والتا
في الفاعل ونايبه ومعمول التعجب والمفعول الذي هو اي الموصولة والمفعول الذي
هو ان وصلتها والمبتدا الذي هو ان وصلتها والحذف في احد معمولي لات وعدم الحذف
في الفاعل ونايبه والجار في عمله والرابط في المواضع الاحد عشر السابقة وعدم
الرابط في الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد والاضافة في بنا اي الموصولة والقطع
عنها في بنا قبل وبعد وغير حرف الصادر لتصدر الكلام فان كل ما يغير معنى
الكلام ويوثر في مضمونه وان كان حرفا فرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام
والتحضيض وان واخواتها وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة

فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم الصدر واجراؤها مجرى سائر الافعال وقال
في البسيط الاسما المتضمنة للمعاني تقتضي التصدر وان لم تكن معارف ولهذا تقدم
الاشارة على العلم في قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة ضابط
قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك
لئلا يخرج عن حكم الصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتنزلها مما دخلت
عليه منزلة الجزء من الاسم وفي امالي ابن الحاجب سبيل العرب تجعل صدر الكلام كل شي
دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وان واخواتها سوى ان
فقولهم زيدا ضربت وضربت زيدا بقا على الاصل اذا قيل زيدا لم يدل على السامع ان
يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت ونحوه واذا قيل ضربت لم يدل على السامع ان
يكون زيدا وان يكون عمرا ونحوه فاجيب بامور احدها ان هذا لا يمكن ان يكون
الا كذا لانه لابد من تقديم مفرد على مفرد فيه قدمت احد المفردين فلا بد من
احتمال له كما تقدر تجويزه في الاخر ان هذا الالباس في احد المفردات وذاك الباس
في اصول اقسام الكلام فكان اهم الثاني ان تلك الفاظ وضعت للدلالة عليه وكان
تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاظ على لفظها ولو
كان لها الفاظ على لفظها لادى الى التسلسل وهو محال تنبيه قال ابن هشام
في تذكرته زعم بدر الدين ابن مالك ان اللام لا تدخل على خبر ان اذا تقدم معموله عليه فلا تقول
ان زيدا طعامك لآكل وكانه راى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر
والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير ان يكون واما فساد الحكم فلان السماع جا بخلافه
قال تعالى وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون وقال الشاعر فاني الى قوم سواكم لاميل
واما فساد التعليل فلان هذه اللام مقدمة من تاخير وانما تحمي ما هو في حيزها الاصلي
ان يتقدم عليها الا ما هو في حيزها لان والا لم يصح ان زيدا لقايم ولا ان في الدار لزيدا
الا ترى ان العامل في خبر ان هو ان عند البصريين والعامل في اسمها باجماع النحاة
فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت ان حرف الضاد الضرورة قال ابو حيان لم يفهم
ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة
لان قايله متمكن من ان يقول كذا ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالجا الى الشي
فقال انهم لا يلجئون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا
لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب اخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة
ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثر وانما يستعملون
ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق
بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا
ويمكن الشاعر ان يغيره انتهى وقال ابن جني في الخصايص سالت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر
من الضرورة ما جاز للعرب او لا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك
يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذ

كان

كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من
افتحها عندهم فليكن من افتحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك فايدة قال الاندلسي
يجوز للشاعر استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال * ضننوا * بين فكها والفك فايدة
قال الشلوبين علة الضرائر التشبيه لشي بشي والرد الى الاصل قاعدة ما جاز للضرورة
يتقدر بقدرها ومن فروعه اذا دعت الضرورة الى صرف المنصرف المجرور فانه
يقتصر فيه على حذف التنوين ويبقى الكسرة عند الفارسي لان الضرورة دعت الى حذف
التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل والكوفي يرى فتحه في محل الجر قياسا على
ما لا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر ذكره في البسيط ومنها لا يجوز الفصل بين
اما والفا باكثر من اسم واحد لان الفا لا يتقدم عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقديم
للضرورة وهي مندفعة باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره السيرافي والرضي قاعدة
ما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها قال ابن النحاس في التعليقة قول الشاعر * لاه
ابن عمك * اختلف الناس فيه هل المحذوف لام الجر دون الاصلية واللام الباقية هي موجودة
مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية والباقية هي لام الجر والاظهر ان الباقية هي لام
الجر لان القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي الى ان يكون ثبت ضرورة والقول بحذف الاصلية
لا يؤدي الى ضرورة وما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها الضماير ترد الاشيا الى
اصولها هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع منها قال ابن جني الباء اصل حروف القسم
والواو بدل منها ولهذا لا تجر الا الظاهر فاذا دخلت على المضمر ردت الى الاصل وهي البا
فيقال بك لافعلن لان الضماير ترد الاشيا الى اصولها ومنها اذا اريد وصل مثل لم يك
ولد بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال لم يكنه ومن لدنه لان الضماير ترد الاشيا
الى اصولها ومنها قال الاندلسي انما التزم دخول تا التانيث في الفعل المسند الى ضمير المونث
المجازي دون المسند الى ظاهره لان الاصل الحاق العلامة والمضمر يرد الشي الى اصوله فوجب
ان لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه ومنها اذا اتصل بالماضي ضمير بني على
السكون نحو ضربته وضربنا وعلله ابن الدهان بان اصله البنا واصل البنا السكون
والضمير يرد الاشيا الى اصولها قال ابن اياز وهذا احسن من التعليل بكراهة توالي
اربع متحركات لانه يطرد في استخرجت واشباهه ومنها قال ابن اياز زعم بعضهم ان لولا
متمكنة في التعليل كقولك لولا احسانك لما شكرتك قال ابن بري في اماليه ولهذا اجروا بها
المضمر تنبيها على هذا المعنى لان المضمر يعيد الشي الى اصله ومنها قال ابن فلاح في المغني
فان قيل لم اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتثنية لان
الاعراب مقدر عندهم مطلقا قلنا لشبههما بلدى وعلى والى فانها مع المظهر بالالف ومع
المضمر بالياء فرقا بين المتمكن نحو الف عصا والف غير المتمكن نحو لدى ووجه المشابهة بينهما
ملازمة الاضافة فيهما ولم يقلب في الرفع لان المشبه به لم يلزمه حالة رفع وخص التغيير
مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد الشي الى اصله ومنها قال الاندلسي في شرح المفصل
نحو قوله تعالى انلزمكموها رد ضمة الواو الساقطة في الوصل اذا كان الضمير يرد الشيا الى اصله

كما فتحوا لام الجر في قولك لك مال حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المضمر
ومنها قال الاندلسي قيل انما لم تدخل الكاف على المضمر لترددها بين الاسم والحرف وذلك
اشتراك فيه والاشتراك فرع والضمير يرد الاشيا الى اصولها ولا اصل لهذه وهذه العلة
استدعت دخول حتى ايضا على المضمر ومنها قال ابن فلاح في المغني بني المضارع مع ضمير جمع المؤنث
على السكون تنبيها على ان اصل الافعال البنا على السكون لان الضمير يرد الشي الى اصله **ومنها**
قال ابن يعيش فايدة الاتساع في الظرف تظهر اذا كنيت عنه فان كان ظرفا لم يكن بد من
ظهور في في مضمره نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشيا الى اصولها وان اعتقدت
انه مفعول به على السعة لم تظهر في لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته
قال الشاعر • ويوم شهدناه • لم يظهر في حين اضمر لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا
على اصله لقال شهدنا فيه **تنبيه** قال السهيلي في قول عبد المطلب • وانصر على آل الصليب
وعابديه اليوم آلك • فيه رد على النحاس والزبيدي ومن قال بقولهما حيث منعا اضافة
آل الى المضمر لانه يرد الشي الى اصله واصلها اهل وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلا الى
اصله الا اعطيتكموه وليس من هذا الباب في زد ولا صد **تنبيه** قال السخاوي
في سفر السعادة لا يدخل على المقسم به مضمر البتة اذا كان مضمر الا رد الى الاصل وقال ابو الفتح
لان الاضمار يرد الاشيا الى اصولها في كثير من المواضع تقول اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم
اعطيتكموه وما حكاه يونس من قولهم اعطيتكمه شاذ وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك النحوي
انما يرد الاضمار الاشيا الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار فلا يقاس عليه
ما لا سبب فيه مع ان الشي اذا جا على اصله ولم يمنعه مانع فلا سوال فيه ولا يحتاج الى
تعليل الا ان يخالفه الاستعمال فقولهم اعطيتكم درهما اصله اعطيتكموا فاسكنوا الميم
تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الياء للخفة وقربها من الساكن ولذلك كان عليهم مال احسن
من قولك عليهم مال وكذلك اليوم سرت فيه لان الاضمار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه
الى في كسائر الاسماء التي ليست ظروفا قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشيا الى اصولها
لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار متناقض يقتضي ان الاضمار يرد ولا يرد وقوله مع
ان الشي اذا جا على اصله ولم يمنعه مانع فلا سوال فيه فاقول بلى فيه سوال لان قولنا بك
لافعلن قد جا على اصله وفيه هذا السوال لم لا يجوز ان يقال وك ولا تك فاختصاص البا
بهذا لا بد له من سبب ولا سبب الا ان البا اصل ولهذا تقول اقسم بك ولا تقول
اقسم وك اقسم بك انتهى **تنبيه** قال ابن عصفور في شرح المقرب خرج قول الفرزدق
واذ ما مثلهم بشر على ان مثلهم مرفوع الا انه بني على الفتح لاضافته الى مبني كقوله تعالى
مثل ما انكم تنطقون فان قيل كيف يسوغ ذلك والمبني الذي اضيفت اليه مضمر والمضمر
يرد الاشيا الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج مثل عن اصلها من الاعراب الى البنا
فالجواب ان المضمر لا يلزم رده الاشيا الى اصولها في جميع المواضع الا ترى ان التا بدل
من الواو في تكاة لانه من توكا ثم اذا اضفتها الى المضمر قلت هذه تكاتك ولم تردها
الى اصلها **تنبيه** قال الابذي في شرح الجزولية بنيت اي في نحو قوله تعالى ايهم اشد

عند

عند سيبويه لخروجها من نظايرها وكان حقها ان تعرب لتمكنها بالاضافة والسبب انها
مضافة الى مضمر والمضمرات ترد الاشيا الى اصولها وكذلك تقول زيد ضربتم اخاه سمعته
تقول ضربتموه ولا تقول ضربتمه **مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على
انك اذا قلت عساي وعساك وعساه ولولاي ولولاك ولولاه ان هنا شيا قد تجوز فيه
بان يتما له على غير اصله واختلف في موقع المجاز فقال سيبويه ان عسى خرجت عن عمل
كان وعملت عمل لعل لشبهها بلعل في الطمع فالضمير منصوب على انه اسمها ولولا قد
صارت حرف جر والضمير معها مجرور **وقال** الاخفش ان عسى على بابها من عملها عمل
كان ولولا على بابها من انها غير عاملة واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للمرفوع فالضمير
عنده في عسى في موضع رفع لا في موضع نصب والضمير في لولا ايضا وان كان صورة
ضمير الجر مستعارا للرفع فهو عنده ايضا في لولا في موضع رفع على الابتدا لا في موضع جر
قال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز في الفعل او الحرف احسن من التجوز
في الضمير لان المضمرات ترد الاشيا الى اصولها فلا اقل من ان لا تخرج هي عن اصلها ومن مواضع
الضمير الطلب لاضافة من الظاهر بدليل جواز الاضافة والنصب في ضارب زيد
في الحال والاستقبال والاقتصار على الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب
سيبويه انه مضاف ليس الا ذكره الشلوبين في شرح الجزولية **حرف الطاء**
الطارئ يزيل حكم الثابت عقد له ابن جني بابا في الخصايص وفيه فروع منها لام التعريف
والاضافة اذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه ومنها يا النسبة اذا دخلت
على ما فيه تا التانيث حذفت لها التا واذا دخلت على ما فيه يا مثلها نحو كرسي وبختي
حذفت لاجلها ومنها علامة الجمع بالالف والتا اذا دخلت على ما فيه التا حذفت لاجلها
نحو ثمرة وثمرات ولو سميت رجلا وامراة بهندات لقلت في الجمع ايضا هندات بحذف
الالف والتا الاوليين للاخريين ومن ذلك نقض الاوضاع اذا طرا عليها طارئ
كلفظ الاستفهام اذا طرا عليه معنى التعجب استحال خبرا كقولك مررت برجل اي رجل
وايما رجل فانت الان مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما وانما كان كذلك
لان اصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر فكان التعجب لما طرا على الاستفهام
انما اعاده الى اصله من الخبرية ومن ذلك ايضا لفظ الواجب اذا لحقته همزة التقرير
عاد نفيا واذا لحقته لفظ النفي عاد ايجابا نحو آلله اذن لكم اي لم ياذن الست بربكم
اي انا ربكم ومن ذلك ان تصف العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد اخرجته به عن حقيقة
ما وضع له فادخلته معنى لولا الصفة لم تدخله اياه وذلك ان وضع العلم ان يكون
مستغنيا بلفظه عن عدة من الصفات فاذا انت وصفته فقد سلبته الصفة ما كان
في اصل وضعه مرادا فيه من الاستغنا بلفظه عن كثير من صفاته انتهى **وقال** ابن يعيش
فان قيل هل التعريف الذي في يا زيد في النداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء
كما كان قبل النداء ام تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية فالجواب ان المعارف كلها
اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا قول المبرد وهو الصواب كاضافة

الاعلام وحالفه ابن السراج وقال الشلوبين اذا جمع المونث الحقيقي جمع تكسير جاز ترك
التا من فعله نحو قام الهنود لانه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطارئ وقال ابن
الدهان في الغرة المقصور المنصرف يجتمع التنوين وهو ساكن والالف ساكنة فيستحيل
الجمع بينهما ويجحف الامر بحذفهما ولم نر ساكنين التقيا حذفا معا ولا يجوز تحريك التنوين
لانه يحرك للساكن اذا كان بعده لا لما اذا كان قبله ولا تحريك الالف لانه تغيير عن
صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز ولا يجوز حذف التنوين لانه لمعنى
فاذا زال زال المعنى وايضا فان الطارئ يزيل حكم الثابت لانه لو علم انه اذا جي به حذف
لم يجا به فلم يبق الا حذف الالف طرد الباب قال ابو البقا في التبيين اذا ثبت
الحكم لعلة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة الا ترى انك ترفع
الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت
ضرب الله مثلا فانك ترفع وتنصب مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعا قال
ونظيره من المشروع ان الرمل في الطواف شرع في الابتدا لاظهار الجلد ثم زالت العلة
وبقي الحكم ومثل ذلك العدة من النكاح شرعت لبراة الرحم ثم ثبتت في مواضع البس
فيها شغل الرحم قال وسبب ذلك ان النفوس تانس بثبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول
ذلك الانس قال ونظيره في التصريف ان الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه
لوقوعها بين يا وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة
ليكون الباب على سنن واحد وله نظاير اخر انتهى وقال ابن عصفور في شرح الجمل
الاعراب اصل في الاسما لانه يفتقر اليه للتفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيدا بنصب
زيدا ان اردت التعجب من حسنه وبرفعه ان اردت نفي الاحسان عنه وبرفع احسن
وخفض زيد ان اردت الاستفهام عن الاحسن الا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب
لالتبست فان قيل ان الاعراب قد يوجد في الاسما غير مفتقر اليه نحو شرب محمد الما
وركب الفرس عمرو واشباه ذلك الا ترى ان الفاعل ها هنا لا يلتبس بالمفعول اذا
ازيل الاعراب فالجواب ان الاعراب لما افتقر اليه في بعض الاسما حمل سايرها على ذلك
كما ان العرب لما حذفت اليا من يعد لوقوعها بين يا وكسرة حذفت من اعد ونعد
وتعد حملا على ذلك قال ابو البقا في التبيين اذا جرى اسم الفاعل والصفة
المشبهة على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما عند البصريين لان ترك ابرازه
يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو ضاربه هو اذ اللبس يزول بابراز الضمير
فيجب ابرازه ليرتفع اللبس ثم يطرد الباب فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي كما
فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو تعد ونعد واعد فانهم حذفوا منه الواو كما حذفوها
في يعد وكذلك اكرم ونكرم وتكرم محمولة على اكرم وقال ابن النحاس في شرح الفية
ابن معط قدر الكسر في المنقوص لاجتماع الامثال اذا اليا بكسرتين والضم حمل
على الكسر لمناسبة فيهما بدليل اجتماع اصلهما ردفين دون الالف ولان الضمة
اثقل من الكسرة بدليل قلب اليا واوا اذا اجتمعا مطلقا وظهر النصب لخفة الفتحة

ولم

ولم تعد الواو في رايت غازيا وداعيا فيقال غازوا وداعوا لثبوت القلب رفعا وجرا
تغليبا للحالتين وطردا للباب وقال عبد القاهر هذا اقيس من حال عم ونحوه
لان الحمل المودي الى اعلال اللام اولى من المودي الى اعلال الفا لان اللام محل التغيير ولان
المنقوص حمل فيه حالة على حالتين وباب يعد حمل فيه ثلاثة اشيا على شي واحد وقال
النحاس في التعليقة من اجاز تقديم خبر ليس عليها دليله ان ليس فعل ناقص مثل اخواتها
فاذا جوزنا في كان نحو اخواتها نحو في ليس ايضا طردا للباب وقال ابن يعيش في شرح
المفصل الاصل في نرى ويرى وترى نرأى ويرأى وترأى لان الماضي منه راى وانما حذفت
الهمزة لكثرة الاستعمال تخفيفا لانه اذا قيل ارأى اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن
حاجز غير حصين فيصير كانه توالي همزتين فحذفت الثانية على حد حذفها في اكرم ثم اتبع سائر الباب
وفتحت الرا لمجاورة الالف التي هي لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل حتى هجر ورفض
وقال ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في صحرا واوا في الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين
علامتي تانيث وقلبت في التثنية طردا للباب على سنن واحد وقال ابن عصفور في
شرح المقرب لما الحقوا نون الوقاية لتقي الفعل من الكسر حملوا على ذلك يضربانني ويضربونني
ويضربنني كما حملوا نعد واخوته على يعد ذي اليا وتكرم واخواته على ذي الهمزة
على نعد واكرم وقال بعضهم انما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وضعا لكن منها شي
حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد وجمعه ابن مالك في شرح التسهيل وعبارة
ابن ابان لان وضع المضمر بالاصالة وضع الحرف الواحد الا تراه على حرف واحد في ضربت
وضربك ثم حمل على ذلك في البنا ما هو على اكثر نحو نحن واياك لان الجميع من باب واحد
وقال ابن فلاح في المغني انما سكنوا اخر الفعل عند اتصال تا الفاعل به نحو ضربت فرارا
من اجتماع اربع حركات لوازم ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت
تعميما للحكم لان الافعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من اعد ونحوه
والهمزة من يكرم ونحوه وان انتفت علة الحذف وقال ابن القواس ذهب الاكثرون
الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا كان خبرا يقدر بالفعل لانه اذا وقع صلة او صفة
يقدر بالفعل اتفاقا فيجب ان يقدر في محل الخلاف طردا للباب وقال ابن ابان المضاف
لا يكون الا اسما لان الغرض الاهم بالاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف فان
قيل هلا اضيف الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذلك فيه الا ترى ان سوف والسين يخصصانه
بحاله فالجواب انه لما امتنع منه الغرض الاهم وهو التعريف امتنع الاخر طردا للباب
وهذا من قواعدهم وقال الاندلسي في شرح المفصل الموجب لبنا اسم الاشارة تضمنه
معنى الحرف وذلك ان الاشارة معنى كالاستفهام ونحوه فحقه ان يوضع له حرف فلما ادى
هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني ويدل على انه تضمن
هذا المعنى انهم لم يضعوا للاشارة حرفا وكان هذا الاسم المسموع مبني يفيد معنى
الحرف فوجب اعتقاد تضمنه اياه هذا المعنى طردا لاصولهم واقامة سبب البناية
وقال البعض حتى بني او لا لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى لم يستعملوا فيها

فتضمنها معنى الاستفهام قال ابن اياز واما اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى حرف الاشارة
اذ الاشارة معنى والموضوع لافادة المعاني الحروف فلما افادته هذه الاسماء الاشارة
علم انها كان القياس يقتضي ان يكون لها حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول
السيرافي قال الاصفهاني فلو قيل ان ذلك انما يتصور في اولاء دون هاولاء لظهور
الحرف وهو ها لا يمكن ان يقال فيه ان الحرف الذي هو ها غير ذلك الذي تضمن معناه
وانه هنا زائد كما ان الالف واللام في الامس عند من بناه زائدة وان الاسم بني لتضمنه
معنى لام اخرى حرف الظرف والمجرور فيه مباحث الاول لا بد من تعلقهما
بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة
موجودا قدر مثال الاول والثاني انعمت عليهم غير المغضوب عليهم والثالث وهو الذي
في السماء اله لانه مؤول بمعبود والرابع نحو فلان حاتم في قومه تعلق بما في حاتم من معنى
الجود ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم
ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل يدل على ذلك وهل يتعلقان بالفعل الناقص فيه
خلاف الثاني يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزائد
كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط
المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر
والزائد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط الثاني والثالث لعل
ولولا عند من جر بهما الرابع رب في قول الرماني وابن طاهر الخامس كاف التشبيه
عند الاخفش وابن عصفور السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن
فانهن لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي
هو ايصال معنى الفعل الى الاسم الثالث يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع ان يقعا
صفة نحو او كصيب من السماء او حالا نحو فخرج على قومه في زينته او صلة وله من في السموات
والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد عندك او في الدار ومثلا نحو قولهم للمعرس
بالرفاء والبنين باضمار اعرست او يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك اعندك زيد
او يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه الثامن القسم
بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم الرابع هل المتعلق الواجب الحذف
فعل او وصف لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة
لا يكونان الا جملتين واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون
فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الثلاثة الافراد واما في
الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو ايوم الجمعة تعتكف فيه والوصف
في نحو ايوم الجمعة انت معتكف فيه قال النحاس في التعليقة اذا وقع الظرف والمجرور
خبرين فلا بد لهما من عامل واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو فذهب بعضهم
الى ان العامل المقدر فعل تقديره استقر او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة
الى تقدير عامل وتقدير ما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل قالوا

ولان

ولان لنا موضعا يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور
صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب هنا تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر
واجبا فلا اقل من رجحانه وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم فاعل تقديره
كائن او مستقر او موجود او ثابت قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف او المجرور خبرا والاصل
في الخبر المفرد فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفردا اذ انما هو الاصل في الخبر قالوا
ولان موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور
بين اما والفاء نحو اما عندك فزيد واما في الدار فزيد فهاهنا يجب تقديره بالمفرد
لان اما والفاء لا يفصل بينهما بجملة واذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا اقل من
الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو رأي ابن عصفور ويترجح هذا بان تقديره بالفعل لزم
في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم في حال كونه خبرا فكان تقديره بالمفرد
اولى قال واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل او اسم انما نعتقد انا حذفنا
ذلك العامل لما التزمنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار ولذلك
التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل الى الظرف او المجرور واستتاره
فيه ويبقى الضمير مرتفعا بالظرف او بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة
الظرف او المجرور عن ذلك العامل ولا يجوز اظهار ذلك العامل حينئذ قال ابو علي اظهار
عامل الظرف شريعة منسوخة الخامس في كيفية تقديره اما في القسم فتقدره اقسم
واما في الاشتغال فتقدره كالمنطوق به واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي
فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال قال
ابن هشام ويقدر كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه
مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان ان اريد المضي او اذا كان ان اريد
المستقبل ولا فرق واذا جهل المعنى فقدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت
حقيقته الحال قال ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف
حينئذ جائزا لا واجبا قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله
انهم متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون
وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل واشتراط
النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما خرج على ذلك قوله تعالى
فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الاية اي
تقتل وتفقأ وتصلم وتقلع او مقتولة ومفقوءة ومصلومة ومقلوعة قال ويلزم من قدر
المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ
قال ومن هنا لا يحتاج الى ذكر ابن مالك وجماعة انه يتعين تقديره وصفا بعد اما
نحو اما في الدار فزيد واذا الفجائية نحو اذا هم مكر لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا
يليها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح قال وهذا على
ما بيناه ضروري لان الفعل يقدر مؤخرا تنبيه قال ابن النحاس في التعليقة اختلف

النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور اذا وقعا خبرا لاسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم
ان لئلا يكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم لا بل يقدره قبل
الظرف والمجرور ولا يعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار ولا يجوز لفظه السادس في الفرق
بين الظرف المستقر والظرف اللغو قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف

وفي شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي

الظرف المستقر بفتح القاف كما سمعنا في المفصل وفي الكشاف والمراد به الموضع ولفظ ابن
السراج اذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوا
ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وسمي مستقرا لانه متعلق بالاستقرار او الاستقرار
فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا وباللغو ما كان فضلة وسمي لغوا لانه لو حذف
لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة به اليه السابع انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا
يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك
زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب
زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله
وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة • وبين
المضاف وحرف الجر ومجرورهما نحو لله در اليوم من لامها • وهذا غلام والله زيد واشتريته
بوالله درهم وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو • اذن والله نرميهم بحرب • لما رايت ابا يزيد
مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا • وقدموهما خبرين على الاسم في باب ان نحو ان لدينا
انكالا ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو • وما كل من وافى منى انا عارف • وما
في الدار زيد جالسا وللصلة ال نحو وكانوا فيه من الزاهدين وعلى الفعل المنفي بما نحو ونحن
عن فضلك ما استغنينا • وعلى ان معمولا لخبرها نحو اما بعد فاني افعل كذا وهل العامل
المعنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب • وقال الخفاف في شرح الايضاح الظرف والمجرور
اتسع فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان في معناها يدل على الزمان والمكان
دلالة قائمة وان لم يذكرا فاذا ذكرا فعلى التاكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى
او في حكمه فكانك اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشيء فصلا فائدة قال الجزولي
بنو تميم لا تلفظ بخبر لا الا ان يكون ظرفا قال الشلوبين هذا استثناء طريف لا اعلمه عن احد
ولا نقله احد ولا ادري من اين نقله وان كان له وجه من ان تميما انما يحذفون ما لم يتسع
بوقوعها ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لانه اتساع والاتساع انما هو منقول
النانسي في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ينبغي ان يكون الظرف
الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صلة او صفة كمررت برجل ابوه لديه او بالذي معه صقر
لما بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان الا بالفعل والمشتق منه فاما الخبر والحال
كزيد في الدار ابوه ومررت بزيد في الدار ابوه فانه يجوز في الاب الابتداء والفاعلية لكونه
فاعلا لانه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عندي على كونه مبتدأ لان اسم الفاعل نفسه

قف

يصح

يصح فيه ذلك كقوله قائم ابوه كان ابا علي يجعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر
والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد يقدر بالفعل دون الاسم وكذا ينبغي ان يكون قياسه
واما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة وتوهموا انه الظاهر من كلام سيبويه حرف
العين العامل فيه مباحث الاول العمل الاصل في الافعال لفرعية الاسماء والحروف لما وجد من
الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسال عن الموجب لعمله كذا في شرح الجمل وقال صاحب البسيط
اصل العمل للفعل ثم لما قربت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول لما شابهه من طريق
التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعل التفضيل فانه اذا صحبته
من امتنعت منه هذه الاحكام فبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر وقال
ابن السراج في الاصول انما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه
في المعنى وان افترقا في الزمان كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما اعربوا هذا اعملوا
ذاك والمصدر اعمل كما اعمل اسم الفاعل اذ كان الفعل مشتقا منه ثم قالوا واعلم ان الاسم لا
يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف قال والاصل عندنا
ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما ضارع الفعل منها ولولا معنى الحرف ما جر الثاني اذا اضيف
اليه الاول وقال الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لا يزيد عنها
وصفها الاسمية فان قيل اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة زائدة فلم عملت ولم اشترط
الاعتماد قيل الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت
لم يصح ان يخبر عنها بل هي بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه الا تمييز ذات عن ذات واذا
عرفت ذلك تبينت ان الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا في شبه الفعل اذ هو واقع في
موضع هو خاص بالفعل ولان الاستفهام والنفي ايضا من حيث انهما يطلبان الفعل وهما
اخص به حتى بلغا من قوة طلبه للفعل ان قدروا قبل الاسم فعلا يعمل في الاسم كقوله تعالى
ابشرا منا واحدا نتبعه والنفي اخو الاستفهام وقال ابن النحاس في التعليقة الافعال
اصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل اقله في الفاعل والحروف المختصة اصالة
في العمل من حيث كانت انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه وانما كان الاختصاص
موجبا للعمل لنظير اثر الاختصاص كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا
ان الاختصاص موجب للعمل وانه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا باصالته
في العمل لذلك ولا كذلك الاسم فانه لا يعمل منه شيء الا لشبهه الفعل والحرف وهو المضاف
اذا قلت انه هو العامل ومعنى الاصالة ان يعمل هو بنفسه لا لشبه غيره انتهى الثاني
عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال والا لبطل الاختصاص الموجب للعمل ومن ثم كان الاصح في
كي انها حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى اللام وتارة يكون حرفا موصولا ينصب المضارع
لا انها حرف واحد يجر وينصب وكان الاصل في حتى انها حرف جر فقط وان نصب المضارع
بعدها انما هو بان مضمرة لاجل ما ذكر الثالث العامل المعنوي قيل به في مواضع احدها
الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح واختلف في تفسيره فقيل هو التعري من العوامل اللفظية
وقيل هو التعري واسناد الفعل اليه قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعري لا يصلح

ان يكون سببا والاجزا من السبب وذلك ان العوامل توجب عملا اذ لا بد للموجب والموجب من
اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشيا كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل في هذه
الصناعة ليست موثرة تاثيرا حسيا كالاحراق للنار والبرد للما وانما هي امارات ودلالات و
الامارة قد تكون بعدم الشي كما تكون بوجوده قيل هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم
ان التعري عامل انه معرف للعامل اذ لو زعم انه معرف لكان اعترافا بان العامل غير التعري
وكان ابو اسحاق يجعل العامل في المبتدا ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه قال لان الاسم
لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدا قال ابن يعيش
والصحيح ان الابتدا اهتمامك بالاسم وجعلك اياه اولا لثان يكون خبرا عنه والاولية معنى
قايم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل انه عامل
في الخبر ايضا ثم قال ابن يعيش والذي اراه ان العامل في الخبر هو الابتدا وحده كما كان عاملا
في المبتدا الا ان عمله في المبتدا بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدا فالابتدا يعمل
في الخبر عند وجود المبتدا وان لم يكن للمبتدا اثر في العمل الا كالشرط في عمله كما لو وضعت
ما في قدر ووضعته على النار فان النار تسخن الما فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر
لا بها فكذلك هنا **الثاني** عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح وادعى بدر الدين
ابن مالك في تكملة شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد
ذهب الكسائي الى ان عامله لفظي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف فيه فقيل
هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفرا وقيل هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا
وعليه جماعة من البصريين منهم الاخفش وقال الاعلم ارتفع بالاهمال قاله ابو حيان
وهو قريب من الاول وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم فقولك زيد يقوم كونه
وقع موقع قايم هو الذي اوجب له الرفع وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة وقال بعضهم
ارتفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب **قال** ابو حيان فهذه
سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع واحد منها لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهي
الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية وهي التي قبلها قال ولكن ليس لهذا الخلاف فايدة ولا ينشا عنه
حكم نطقي **الثالث** الخلاف جعله الفرا وبعض الكوفيين عاملا للنصب في الفعل المضارع
بعد الفا وبعد الواو في الاجوبة الثمانية يريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من
حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه فهو عندهم نظير لو تركت والاسد لاكلك
نصبت لما لم ترد عطف الاسد على الضمير اذ لا يتصور ان يكون التقدير لو تركت وترك الاسد
لان الاسد لا يقدر عليه فيترك وكذلك عندهم زيدا امامك وخلفك انما انتصب بالخلاف
لان الظرف خلاف المبتدا فلذلك لم يرفع كما رفع قايم من قولك زيد قايم وقد يرفعون
ايضا على المخالفة كقوله • على الحكم الماتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد **قال**
الفرا هو مرفوع على المخالفة قال ابن يعيش معنى الخلاف عندهم عدم المماثلة وقال ابن
يعيش ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك اذا قلنا استوى
الما والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الما واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن

معوجة فتستوي فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قال والواو هنا قاعدتنا في الظرف
نحو زيد عندك **الرابع** عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداثه
الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية كما نقله عنه ابن عمرون
وابن النحاس في التعليقة وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ورد ذلك
بان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى
المختلف فيه **الخامس** عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في المفعول معنى
المفعولية نقله ابن فلاح في المغني **السادس** عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان
ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدا والفعل المضارع ذكره
في البسيط **فايدة** قال ابن الحاجب في اماليه العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها
وعلى ظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية وحروف الجر وان كانت لفظية ايضا الا
انها لما كانت تقتضي شيا واحدا لم تتعد معه سكت عنها بخلاف ما ذكرناه **الرابع** كل حرف اختص
بشي ولم ينزل منزلة الجزء فانه يعمل ذكره الجزولي في حواشيه ونقله ابن الخباز في الدرة الالفية
قال وقولنا لم ينزل الى اخره يحترز به من قد والسين وسوف ولام التعريف فانهن مختصات
ولم يعملن لانهن كالجزء مما يليهن وسبقه الى ذلك ابن السراج في الاصول وفي بعض شروح
الجمل مثله وزاد ان الدليل على ذلك في سوف دخول اللام عليها في قوله تعالى ولسوف
يعطيك ربك فلولا انها بمنزلة حرف من حروف الفعل لجاز الفصل بها بين اللام والفعل
قال وان واخواتها وحروف الجر انما عملت في الاسما لانفرادها بها والنواصب والجوازم انما عملت
في الافعال لانفرادها بها وكان القياس في ما النافية ان لا تعمل الا انها لما كان لها شبهان
شبه عام وشبه خاص عملت فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلي الاسما
والافعال وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك انها للنفي كما ان ليس كذلك وداخلة على
المبتدا والخبر كما ان ليس كذلك وتخلص الفعل المحتمل للحال كما ان ليس كذلك فمن راعى الشبه
العام لم يعملها وهم بنو تميم ومن راعى الشبه الخاص اعملها وهم الحجازيون **وقال** النيلي
الحق ان الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصا له كلام التعريف وقد والسين وسوف
لان المخصص للشي كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا اولى من قولهم ولم ينزل
منزلة الجزء منه لان ان المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها
موصولة وفي شرح التسهيل لابي حيان انما عملت اذن وان كانت غير مختصة بالمضارع لشبهها
بان كما اعملت اهل الحجاز ما ولا التي وان كانتا غير مختصة بالاسما لشبههما بها ووجه
الشبه ان كل واحد منهما حرف ناصب ينوب ساكنة وقد دخل على مستقبل وبعض العرب الغى
اذن مراعاة لعدم الاختصاص كما الغى بنو تميم ما فلم يعملوها لعدم الاختصاص وفيه
قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات التحضيض لانها يجوز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت
كانها غير مختصة بالفعل وفيه ان لو ولو ما لم يعملا وان كانا لا يليهما الا الاسم لانهما ليسا
مختصين بالاسما اذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان يكون عملها
الجر لانه المختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل ويكونا ككان

ولخواتها من الحروف المختصة بالاسما وانما هما حرفان يدخلان على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية
وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب الى ان تاليهما مرفوع بهما وهو مذهب الفرا
وابن كيسان وعزاه ابو البركات ابن الانباري الى الكوفيين وقال انه الصحيح وعزاه صاحب
الافصاح الى جماعة من البغداديين وقال ابو الحسن الابدي الصواب مذهب البصريين
انه مرفوع بالابتدا لان كل حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الجر فاستحق العمل فلو كانت
لو عاملة لجرت قال ايضا والصواب ان الحروف لا تعمل لما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت
كذلك لعملت الهمزة التي للاستفهام لانها بمعنى استفهم وما النافية لانها بمعنى
انفي ولا بالنيابة مناب الفعل نعم تراد كالعوض ولا ينسب اليه العمل وقال ابن يعيش
لم تعمل حروف العطف وان كانت غير لانه لا اختصاص لها بالاسما والحروف التي تباشر الاسما
والافعال لا يجوز ان تكون عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصا بما يعمل فيه قال وكذلك
الا في الاستثنا لا تعمل لانها تباشر الاسما والافعال والحروف تقول ما جاني زيد قط الا
واو ولا رايت بكرا الا في المسجد والعامل لا يكون الا مختصا قال واعلم ان لا من الحروف الداخلة
على الاسما والافعال فحكمها ان لا تعمل في واحد منهما غير انها اعملت في النكرات خاصة لعلة
عارضة وهو مضارعتها ان كما اعملت ما في لغة اهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل ان لا
تعمل وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان الحروف اذا كان لها اختصاص
بالاسم او بالفعل فالقياس ان تعمل فيما تختص به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان
لا تعمل فمتى وجدت مختصا لا يعمل وغير مختص يعمل فيستحق ان تسال عن العلة في ذلك
فان لم يحصل يكون ذلك خارجا عن القياس قال فاذا صحت هذه القاعدة فاقول ان
ما النافية ليس لها اختصاص فيجب ان لا تعمل ولذلك لم يعملها بنو تميم فهي عندهم على
القياس فلا سوال في كونها لم تعمل لان الشي اذا جا على قياسه وقانونه لا يسال عنه واما
اهل الحجاز فاعملوها لشبهها بليس من وجوه وذكر الاوجه السابقة وقال ابو حيان
في شرح التسهيل اصل عمل الحرف المختص بنوع من العرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب
الذي اختص به ذلك المعرب ولذلك لما كان الجزم نوعا من الاعراب مختصا بالمضارع
والحرف الجازم مختص به فاعطي المختص للمختص وكذا القول في حروف الجر انتهى وقال ابن
عصفور في شرح المقرب لم يجي من الحروف المختصة باسم واحد فما يعمل فيه غير خفض الا
الا التي للتمني فان الاسم المبني معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه وذلك نحو
قولك الا ما ل وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت ضابط قال ابن
اياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا ابطل قول من قال ان لولا هي الرافعة للاسم
وقال الشلوبين قول من قال ان اصل عمل الحروف الجر غلط وانما القول الصحيح ان
اصل الحرف ان لا يعمل رفعا ولا نصبا لان الرفع والنصب انما هما من عمل الافعال من
حيث كان كل مرفوع فاعلا ومشبها به وكل منصوب مفعولا او مشبها به فاذا اعملها
الحرف فانما يعملها لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه الا عمل الجر اذا كان
مضيفا للفعل او لما هو في معناه الى الاسم الخامس قال السهيلي اصل الحروف ان تكون

عاملة

عاملة لانها ليست لها معان في نفسها وانما معانيها في غيرها واما الذي معناه في نفسه
وهو الاسم فانه لا يعمل في غيره وانما وجب ان يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لانه
اقتضاه معنى فيقتضيه عملا لان الالفاظ تابعة للمعاني فكما تشبث الحرف بما دخل
عليه معنى وجب ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فاصل الحرف ان يكون عاملا فنذكر
الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل فمنها هل فانها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض
وسبق اليها الابتدا والفاعلية قد دخلت لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعمل
السابق قبل هذا الحرف وهو الابتدا ونحوه وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى في الجملة
ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم
ذلك فيه لعمل في الجملة ليوكد وليظهر اثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها واقتضاه لها
كما فعلوا في ان واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقوف عليها
كانه ولعله وليته فاعملوها في الجملة لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها
وربما ارادوا تاكيد تعلق الحرف بالجملة اذا كان مولفا من حرفين نحو هل فيما يتوهم الوقف
عليها وخيف ذهول السامع عنها فادخل في الجملة حرف زايد ينبه السامع عليه وقام
ذلك الحرف مقام العمل نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقايم فاذا سمع المخاطب البا وهي لا تدخل
في الثبوت تاكد عنده ذكر النفي والاستفهام وان الجملة غير منفصلة ولذلك اعمل اهل
الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتاكيده بادخال
البا في الخبر وراها نايبة في التاثير عن العمل الذي هو النصب وانما اختلفوا في ما ولم
يختلفوا في هل لان ركة ما لليس في النفي فحين ارادوا ان يكون لها اثر في الجملة يوكد
تشبثها به جعلوا ذلك الاثر كاثر ليس وهو النصب والعمل في باب ليس اقوى لانها
كلمة كليت ولعل وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال
الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من اعمالها بيسر وابطال معنى الابتدا السابق وكذلك اذا قلت ما
زيد الا قايم فلم يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما لان الا لا يكون الا بعد
الا بعد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ولذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو ما قايم
زيد اذ ليس السبب من رتبة النكرة ان تكون مبتدا عنه مخبرا عنه الا مع الاعتماد على
ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا الحديث فلم يحتج الى اعمالها واطرد
وبقي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تاثيرها فيه واما حرف لا فان كان عاطفا
فحكمه حكم حروف العطف ولا شي منها عامل وان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قايم ولا عمرو
فلا حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمرو ولان الواو مع لا الثانية
يشعر بالاولى لا محالة ومن قط الكلام بها فلم يحتج الى اعمالها وبقيت الجملة بما ملاحية الابتدا
كما كانت قبل دخول لا الا انهم في النكرات قد ادخلوها على المبتدا والخبر تشبيها بليس لان النكرة
ابعد في باب الابتدا من المعرفة والمعرفة اشد استبدادا باول الكلام واما التي للتبرية
فلشبهها بان لاختلاف اي عاملة ام لا فان كانت عاملة فكما اعملوا ان حرصا على اتصالها
تشبثها بالحديث وان لم تكن عاملة فلا كلام واما حرف النداء فانما عمل في المنادى عند

بعضهم والذي يظهر خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله فان قلت فلم عملت
النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دخولها كان
مرفوعا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتدا الحروف
الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى انقطاع الجملة كما خيف في ان واخواتها فالجواب من
وجهين احدهما ان الابتدا اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل
المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيا من الحروف
اللفظية عن العمل والثاني ان هذه الحروف لم تدخل المعنى في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل
خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسما من حيث دلت على معنى فيه لا في الجملة
واما في الاستثنا فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصلة الفعل الى العمل في الاسم
بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيما بعدها فاستغنوا بايصالها العامل
عن اعمالها عملا اخر فكانها ليست عاملة ومثلها في ذلك حروف العطف ويقاس على ما تقدم
لام التوكيد وتركهم اعمالها في الجملة مع انها لا تدخل المعنى في الجملة فقط بل للربط ما قبلها
من القسم بما بعدها قال وهذا الاصل محيط بجميع اصول عوامل الحروف وغيرها من
من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسما ومنبه على سر
امتناع الاسما ان تكون عاملة في غيرها هذا لفظ السهيلي وقال الشلوبين الحروف
لا تعمل بما فيها من معنى الافعال الخاصة لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف
معنى يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت
فيه اشباه الفعل كتوفرها في ان واخواتها وما الحجازية ولهذا لم تعمل يا في النداء لان تلك
الاشباه ليست موجودة فيها السادس قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة
الا فيما يدل على لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به او فيما كان تابعا لواحد من هذه
نعتا او توكيدا او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل
عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضاربا ومضروبا وضربا وما عدا
ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف السابع اذا امكن نسبة
العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان ناصب
المعطوف في قول الشاعر ° هل انت باعث دينا لحاجتنا ° او عبد رب اخا عون بن مخراق °
فعل يدل عليه اسم الفاعل وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لان التنوين فيه
مراد فاذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ذكره في البسيط وقال ايضا
ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل لان اسم الفاعل انما عمل لجريانه على الفعل
في حركاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على
فعل تفسره الصفة قال صاحب البسيط وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس
وتقديرنا صب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن احالة العمل على الموجود فائدة
قال ابن فلاح في المغني المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بان والفعل فان كان مما التزم
حذف فعله كقولهم سقيا زيدا ورعيا له ففيه وجهان احدهما ان العامل هو الفعل الناصب

للمصدر

للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي لا تتقدر بان والفعل والثاني ان المصدر هو العامل
لنيابته عن الفعل ووقوعه مقامه ونظيره هذا زيد في الدار واقفا اذ العامل الظرف لنيابته
عن الفعل ونفس الفعل هو العامل والاكثر ان العامل الظرف انتهى الثامن اذا امتزج
بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل ولذلك تخطى لام التعريف
وها التنبيه في قولك مررت بهذا وما المزيدة في قوله تعالى فبما رحمة وعما قليل ولا في نحو
جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء ولئلا يكون للناس وان لا تفعلوه التاسع قال الكوفيون
لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء الاخر عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدا يرفع الخبر
والخبر يرفع المبتدا وانهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدا لا بد له من خبر
والخبر لا بد له من مبتدا فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الاخر ويقتضي صاحبه عمل
كل واحد منهما في صاحبه قالوا ونجد لذلك نظاير منها قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسما
الحسنى فنصب ايا بتدعو وجزم تدعوا بايا فكان كل واحد منهما عاملا في الاخر ومثله
اينما تكونوا يدرككم الموت فاينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما وذلك كثير في كلامهم
وقال ابن النحاس في التعليقة حكى ابن جني في كتاب له يسمى المقتضبات تمم الاشتقاقات
المشهورة له بين الناس قولا عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما نقل
عن مذهب الكوفيين في المبتدا والخبر وقال ابن الدهان في الغرة قول الكوفيين فاسد من
وجهين احدهما ان الخبر اذا كان عاملا فمرتبته التقديم واذا كان معمولا فمرتبته التاخير
والشي الواحد لا يكون مقدما مؤخرا من كل وجه والثاني ان الاسم ليس من حقه العمل وانما
يعمل لشبه الفعل الرفع والنصب ولشبه الحرف الجر والجزم وليس فيهما شبه واما ايا ما تدعوا
فان تدعوا عمل في ايا بحكم الاصل وايا عمل في تدعوا بحكم النيابة عن الحرف الشرطي ويلزمهم
ايضا ان لا يعملوا اذ وكان وظننت لان العامل موجود فكيف يجمع بينهما العاشر فرق
بين العامل والمقتضي قال ابن يعيش في شرح المفصل ليست الاضافة هي العاملة للجر وانما
هي المقتضية له والمعنى بالمقتضي هنا ان القياس يقتضي هذا النوع من الاعراب لتقع
المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين
المعاني والعامل هو حرف الجر او تقديره فالاضافة معنى وحرف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة
له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول
والفعل اداة محصلة لهما فالمقتضي غير العامل انتهى الحادي عشر قال ابن النحاس في التعليقة
قف
هنا نكتة لطيفة وهو ان الاسم العامل ومعموله منزل منزلة المضاف والمضاف اليه في
باب النداء وباب لا فكما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف العامل
ويبقى معموله الا ان الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك
العامل والمعمول كذا حذف المضاف وحذف العامل الثاني عشر قال ابن يعيش
قد يكون الحرف عاملا في حال لا يكون له في حال اخرى وفيه نظاير الاول لولا تعمل الجر في المضمر ولا تعمله
في المظهر الثاني لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها الثالث عسى تنصب المضمر نحو عساك
وعساه ويبطل عملها مع الظاهر الرابع لات لا تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها لا تكون

لها احمل هنا ما ذكره ابن يعيش وذكر ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح مثله
وزاد في النظاير تا القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم
ومذ ومنذ وقال ابو البقا في التبيين من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع اخر الا ترى
ان واو القسم تجر في القسم ولا تجر في موضع اخر وما النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع
اخر وكذلك حتى تجر في موضع ولا تجر في اخر وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولاك ولولاي تجر الضمير
دون غيره واستانس لها بنظاير منها لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان تكسر الباب وهو
مطرد ما ان تجد له نظاير الثالث عشر لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ولهذا رد
قول من قال ان الابتدا والمبتدا معا عاملان في الخبر وقول من قال ان المتبوع وعامله معا
عاملان في التابع وقول من قال ان ان وفعل الشرط معا عاملان في الجزا وقول من قال
ان الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول حكاه ابو البقا في التلقين عن بعض الكوفيين
لا بتلاج في المعنى عن الفرا وقال ابن النحاس في التعليقة اذا جعلت مجموع حلو حامض جزا
فالعايد ضمير من طريق المعنى لان المعنى هذا مز ولا يكون ذلك العايد في احدهما لانه
حينيذ يكون مستقلا بالجزية وليس المعنى عليه ولا فيهما لانهما حينيذ يكونان قد رفعا
ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز **الرابع** عشر مرتبة العامل
ان يكون مقدما على المعمول قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل فقد نقض ذلك
قولهم العامل في اسما الشرط واسما الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها فالجواب ان اسما
الشرط تضمنت معنى ان واسما الاستفهام تضمنت معنى الهمزة فالاصل في من ضربت امن
ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان الاصل كذلك فتقديم
العامل في اسما الشرط والاستفهام عليها سايغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه
عليها في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام **الخامس عشر**
قال ابن اياز العامل اللفظي وان ضعف تعلقه اولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم
زيدا ضربت على زيد ضربت وقولهم ان زيد اضرب لا يجوز الا في الضرورة السادس
عشر قال الشلوبين في شرح الجزولية العوامل لا يليها الا الجوامد لا الصفات الا ان
تكون خاصة بجنس لها فيجوز حينيذ حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه واجري
الاسم الذي بعد اسم الاشارة مجراه دون اسم الاشارة فكما انه ليس بمستحسن
مررت بالحسن ولا مررت بالجميل لانه لا يخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمستحسن
مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا الضاحك
لانه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا **السابع عشر** قال ابن عصفور العامل
الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم اخبار ان واخواتها عليها انتهى ولا المجرور
والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عاملها الضعيف
غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة وليت ولعل وكان وكالظروف المتضمنة
معنى الاستقرار ولا التمييز على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر وفعل التعجب
واسم الفعل الثامن عشر قال ابو البقا في التبيين العامل مع المعمول كالعلة العقلية

مع

مع المعمول والعلة لا تنفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع المعمول كذلك
الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل لدليل راجح **التاسع عشر** قال ابو الحسين
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف لم يات فيها تعليق وجا التعليق في الافعال
ووقف جا في الاسم قليلا قالوا مررت بخير وافضل من زيد فمن مخفوضة بالثاني والاول
معلق وانشد سيبويه رحمه الله تعالى بين ذراعي وجبهة الاسد **العشرون**
قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل
الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها
الحادي والعشرون قال ابن جني يدل على ضعف عوامل الافعال عن الاسما ان جواب الشرط
جزم بان وفعل الشرط والخبر المبتدا بالمبتدا والابتدا فجريتا مجرى الابتدا **العارض**
لا يعتد به فيه فروع منها الفعل الوصف اذا طرات عليه الاسمية فهو باق على منع
صرفه ولا يعتد بالعارض كادهم والفعل الاسم اذا طرات عليه الوصفية فهو باق
على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاربع في مررت بنسوة اربع ومنها قال
الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح الايضاح لا تنقض اصولها للبس بعرض ومنها قولهم
صيد وحول بتصحيح اليا والواو وان تحركا وانفتح ما قبلهما مراعاة للاصل وانما لا
للعارض ومنها الاصل في التقا الساكنين التحريك الاول بالكسر فان كان بعده ضمة
لازمة حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة العارضة كضمة الاعراب نحو لم يضرب ابن زيد
فانه يكسر لا غير وان كانت النون من ابن مضمومة لعروض ضمها ومنها قال
الشلوبين في شرح الجزولية اذا اتصل بالمضارع نون النسوة فانه يبنى عند الجمهور و
قال قوم هو باق على اعرابه وانما منع من ظهور الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور
الاعراب في الاسم المضاف الى يا المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طايفة من المتقدمين
حكاه ابن السراج واختاره ابو بكر بن طلحة وقال انه الحق وان مذهب اكثر المتقدمين
في ذلك خطا قال وحجة الجمهور ان هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من الفعل
وكان اصل الفعل البنا رجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر الطاري عليه
الذي هو الاعراب فقالوا وهذا فرق بين المضارع الذي تتصل به النون وبين
الاسم الذي تتصل به يا المتكلم اذ الاسم ليس اصله البنا انما اصله الاعراب فاذا كان
اصله الاعراب فلا ينبغي ان ننتقل عن الاصل ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد وجدنا
السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به **ومنها** قال
ابو البقا في التبيين يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا
ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكنا فانه اذا حذف وحرك كان الباقي
ساكنا وذلك حكم الحروف ولا نظير له في الاسما المعربة واجيب بانه عارض الا ترى
ان ترخيم حارث يصيره الى بنا لا نظير له وهو فاع ومع ذلك جاز ان يبقى على ما كان
لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى ومنها قال ابو البقا ايضا اذا
كان ما قبل اخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في الوقف ان تنقل الضمة والكسرة اليه

واختلفوا في المنصوب الذي فيه الالف واللام نحو رايت البكر فمذهب البصريين انه لا
ينقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليه بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة في
الوقف تثبت فيه الالف والفتحة قبلها نحو رايت بكرا فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى
صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير لان حالها حال واحد وهذا نظير امتناع
الجزم في منعا على النكرة مع انه لا يفضي الى حال الجزم فيه الابتدا بالساكن ويويد ذلك ان
التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير
ومنها قال بعضهم كان ينبغي ان تثبت اليا في جوار في حال الجر كما تثبت في حال
النصب لان حركته في الجر الفتح فينبغي ان لا يحذف قال ابن النحاس في التعليقة والجواب
ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارضة بعد منع الصرف لانه لا التقا به مع تنوين الصرف
نظرا الى ما يستحقه الاسم في الاصل ومنها قال ابن النحاس قاعدة الاعراب ان يثبت
وصلا ويحذف وقفا فان قيل فان لنا من الاعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو
الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير جمع المذكرين او يا المخاطبة المونثة واكد فانه يحذف
منه الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف
واعيد الضمير ونون الاعراب الذي انحذفا لنون التوكيد فهذا اعراب يثبت وقفا
ويحذف وصلا قيل الحذف هنا انما كان للعارض فاعيد عند زوال العارض ومنها قال
ابن يعيش اذا لحقت تا التانيث الفعل المعتل اللام حذفت اللام لالتقا الساكنين
نحو رمت المراة ولا يرد الساكن المحذوف اذا الحركة عارضة وكذلك تقول المراتان رمتا
فلا ترد الساكن وان انفتحت التا لانها حركة عارضة اذ ليس بلازم اسناد الفعل الى
اثنين فاصل التا السكون وانما حركت بسبب الف التثنية وقد قال بعضهم رماتا فرد
الالف الساقطة لتحرك التا واجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولا وبيعا وخافا
وذلك قليل ردي من قبيل الضرورة ومنها قال الشلوبين النحويون انما يقعدون قواعدهم
وانما يبنونها على الاصول لا على العوارض ولذلك حدوا الاعراب بانه تغيير اواخر الكلم
لاختلاف العوامل عليه ومن الاسما المعربة ما لا يتغير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف
اللازمة للنصب فان الاصل فيها ان تتغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير
نظرا الى الاصل واتقا للعارض ومنها قال الشلوبين قول من قال ان الضمة في الخا
من جاني اخوك هي ضمة الرفع وانها شغلوها عن حرف الاعراب وكذا الكسرة في مررت
باخيك فاسد وذلك ان فيه كون الاعراب فيما قبل الاخر في الرفع والخفض وهذا لا نظير
له الا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل اخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد
به وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل ومنها قال الشلوبين انما لحق
الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مونثا ولم تلحقه علامة التثنية والجمع اذا كان
فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث فاعتد وا به وعدم لزوم التثنية والجمع
فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر
اللغة ومنها قال ابن يعيش قولهم يضع ويدع انما حذفت الواو منهما لان الاصل يوضع

ويوجع لانه فعل من هذا انما ياتي مضارعه على يفعل بالكسر وانما فتح في يضع ويدع لمكان
حرف الحلق فالفتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه كالمعدوم فحذفت الواو
فيهما لان الكسرة في حكم المنطوق به ومنها قال الشلوبين ذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو
رب رجل واخيه نكرة لان العرب اجرته مجراها فهو في معنى رب رجل ورب اخي رجل وسيبويه
ابقاه على معرفته لان اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لا نكرة فاجراه سيبويه
على اصله ولم يبال بهذا الذي طرا عليه من جهة معنى الكلام لانه امر طارئ في هذا الموضع
والنكرة في كل موضع ليست كذلك فلهذا لم يجعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة
ومنها قال الشلوبين اوجه اللغتين في باب قاض انه يقال فيه الوقف في حالي الرفع
والجر هذا قاض ومررت بقاض ويقال في الاخرى هذا قاضي ومررت بقاضي ووجه
هذه اللغة انه حذف اليا في الوصل انما كان التنوين لالتقائها معه وقد سقط في
الوقف فرجعت اليا ووجه اللغة الاولى ان حذف التنوين في الوقف عارض والعارض
لا يعتد به فبقيت اليا محذوفة وسكن ما قبلها لانه لا يوقف على متحرك وهذه اللغة اوجه
اللغتين لانها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر حرف الغين الغالب
واللازم يجريان في العربية مجرى واحدا ذكر هذه القاعدة الرماني وبنى عليها ان وزن
الفعل الذي يغلب عليه يجري في منع الصرف مجرى الوزن الذي يخص الفعل قال ابن الخباز
في التعليقة لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزيادة في اوله والمراد بالزيادة
احد حروف المضارعة حرف الفاء الفرع احط رتبة من الاصل ومن ثم لم يجز اعمال
اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد قال في البسيط لانه فرع على الفعل في العمل
والقاعدة انحطاط الفروع عن رتب الاصول فاشترط اعتماده على احد الامور الستة ليقوى
بذلك على العمل وقال ابن يعيش قال الكسائي في قوله تعالى كتاب الله عليكم انه نصب بعليكم
على الاغرا كانه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب قال ويشهد له قول الشاعر • يا ايها المايح دلوي
دونكا • اي دونك دلوي قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا وانما هي نائبة
عن الافعال وفي معناها فهي فروع في العمل على الافعال والفروع ابدا منحطة عن درجات
الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز وقال ايضا
اذا قلت عندي راقود خلا ورطل زيتا فلا يحسن ان يجري وصفا على ما قبله لانه اسم جامد
غير مشتق ولا اضافته لاجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم
الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة انه اذا نون نصب فعمل النصب وانحط عن درجة اسم الفاعل
فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا
جرى على غير من هو له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو وقالوا ابدا في التبيين
اسم الفاعل والصفة المشبهة اذا جريا على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما لانهما فرعان
على الفعل في العمل وتحمل الضمير وقد انضم الى ذلك جريانه على غير من هو له فقد انضم فرع
الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ليظهر اثر القصور ويمتاز الفرع
عن الاصل وقال ابن يعيش لا يجوز تقديم خبر ان لانحطاطه عن رتبة الاصل ولا اسمها عليها

ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا عن الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال
وقال ابن فلاح في المغني انما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره مع امكان دخول النصب
فيه لئلا يكون الفرع اوسع مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتبة
الاصول ولانه يشارك المذكر في التصحيح فشاركه في الاعراب والمذكر معرب بحرفين
فاعرب هذا بحركتين وخص بالحركة طلبا لانحطاطه عن رتبة الاصل وقال ابن النحاس في
التعليقة انما اختص الجر بالاسماء لانه لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم
وهي فرع في الاعراب على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب من الاصل والفروع ابدا
تنحط عن الاصول في التصرف ولا تزيد عليها لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب فمنع الجر
من الافعال لذلك وقال ابن عصفور في شرح الجمل لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول
معه فرعا عن كونها عاطفة لم تتصرف في الاسم الذي بعدها فلم تقدموه على العامل وان
كان متصرفا ولا على الفاعل لا يقولون والطيالسة جاء البرد ولا جاء والطيالسة البرد
لان الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الاصول وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح
انما لم تعمل ما عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة وهي ان يكون الخبر منفيا وان يكون
منفيه وان لا تتبع بعد ما ان فان انتقض ما عن العمل تخلفت ما عن العمل لانها في الدرجة
الثالثة في العمل لانها مشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل فكما هو في الدرجة الثالثة
فلا تحتمل ما يحتمله الاصل الا ترى ان التاء في القسم اختصت باسم الله وان كانت
بدلا من الواو والواو تخفض في القسم كل ظاهر وانما كان الاختصاص باسم الله في التاء
لانها مبدلة من الواو والواو بدل من الباء فهي في الدرجة الثالثة فلذلك اختصت
وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت لتشبيهها باسم الفاعل واسم الفاعل عمل لشبهه
بالفعل فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها مختصا لانها لا تعمل
الا ما كان من سببها الاول وهذا انظار وقال ابن اياز لما كانت لا فرعا في العمل عن ان
ومشبهة بها وجب ان تنحط عنها فلذلك اشترط في اعمالها شروط تنكير معمولها وعدم
فصله وقال السخاوي في تنوير الدياجي انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اشياء لانه فرع
عنه في العمل والفرع لا يساوي بالاصل فمنها انحطاطه عن الفعل بابراز ضميره اذا جرى على غير
من هو له نحو زيد هند ضاربته هي ولو كان في مكان ضاربته تضربه لم يبرز الضمير
لقوة الفعل وقال ابو البقاء لا فرع على ان وان فرع على كان والفروع تنقص عن الاصول
فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر اذ كانت فرع فرع وقال ابن اياز لما كان الفعل فرعا على الاسم
في الاعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف في الاصول دون الفروع
وقال ايضا ان الناصبة للمضارع فرع ان المشددة لان كلا منهما حرف مصدري ولما
كانت فرعا عليها نصبت فقط وان الثقيلة لاصالتها رفعت ونصبت وقال ايضا ان
اصل نواصب المضارع ولن واذن وكي فروع عنها ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل
للاستقبال مثلها ولذا عملت ظاهرة ومقدرة واخواتها لا تعمل الا في حال الظهور دون
التقدير وقال ابن الخواص قيل ان تنوين عرفات مثل تنوين الصرف لفظا او صورة

والجر فيها دخل تبعا للتنوين ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها واجيب بان الجر دخلها
تبعا لتنوين المقابلة وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حال النصب وابطل بانه لو عوض عنها
لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل وقال ايضا انما امتنعت اضافة العدد الى المميز لانه فرع
من اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل فلو تصرف فيه بالاضافة تصرفها للزم مساواة الفرع
الاصل وهو محال وقال ابن هشام في تذكرته نص العبيدي على ان ما لا تستعمل في الاباحة
لانها دخيلة على او وفرع لها والفرع ينقص عن درجة الاصل قال ابن هشام كان العبيدي
لما لم يسمعه لم يجز قياسه وهو متجه انتهى **تنبيه** قال الاندلسي في شرح المفصل فان قيل
الواو اكثر استعمالا في القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الاصل قيل لا يبعد
ان يكثر الفرع ويقل الاصل لضرب من التاويل الا ترى ان نعم الرجل اكثر من نعم بالكسر **الفروع**
هي المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى العلامة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس
في التعليقة وجدت بخط غالي بن عثمان بن جني عن ابيه قال ابدا تقول في المذكر
قائم واذا اردت التانيث قلت قائمة فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تات للمذكر
بعلامة وتقول رايت رجلا فلا يحتاج الى العلامة فان اردت التعريف ادخلت العلامة
فقلت رايت الرجل فادخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير واذا
اردته بالفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين ليدل بها على استقباله وذلك يدل
على ان اصله موضوع للحال ولو كان الاستقبال فيه اصلا لما احتاج الى علامة انتهى وانظر
الى دين هذا الدين وامانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن ابيه ولم يسطرها في كتاب
نقلها عنه ولم يستتر ذكرها من غير عزو الى ابيه لا كالسارق الذي اغار على نفائس تصانيفي التي افنيت
في تتبعها سنين ومنها كتاب المعجزات الكبير وكتاب الخصائص الصغرى وغير ذلك فغير فيها وقدم
وغيرها ما سرقه من كتب الخيضري والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه ولم يعزه الى كتبي وكتب
الخيضري والسخاوي شيئا مما نقله منه وليس هذا من اداء الامانة في العلم **الفروع**
قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها ذكر ذلك ابن جني وقال من ذلك قول
ذي الرمة ورمل كاوراك العذارى قطعته والعادة ان تشبه اعجاز النساء بكثبان الانقا
فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل اوراك العذارى اصلا وشبه به الرمل
قال وكذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وان كان موخرا في اللفظ كانه مقدم في
الرتبة فجاز ان يعود الضمير من الفاعل اذا كان متقدما والمفعول موخرا كما جاز ان يعود الضمير
من المفعول اذا كان متقدما على الفاعل وان كان موخرا في قولنا ضرب غلامه زيد وقال
ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان الفرع هو الذي ينبغي ان تجعل فيه العلامة لا الاصل
انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين
عن الافراد وكذلك ايضا جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لان التصغير
فرع عن التكبير وكذلك ايضا جعلوا الالف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتنكير علامة
لان التعريف فرع عن التنكير فان كان التنكير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف
وهي التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه اخر واشباه ذلك في اللسان كثير **الفرق**

علامة احكاما كثيرة منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تا المتكلم وفتح تا المخاطب وكسر
تا المخاطبة وتنوين التمكين دخل للفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف وتنوين التنكير
دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات ومنها بنا نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب
كبعلبك قال في البسيط فرقا بين التركيب مع الاعجمي والتركيب مع العربي ومنها كنوا
عن اعلام الاناسي بفلان وفلانة قال في البسيط واذا كنوا عن اعلام البهائم فقالوا الفلان
والفلانة فرقا بين الكنايتين قال وانما اختصت باللام لوجهين احدهما انها انقص عن
درجة الاناسي في التعريف فخصت باللام اشعارا بنقصان درجتها عن درجة الاصل والثاني
ان اعلام البهائم اقل فكانت اقبل للزيادة لقلتها ومنها قال في البسيط فتحت همزة
الوصل في اداة التعريف لكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل
فانها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة ومنها قال في البسيط الداخلة على
العدد لم تدخل للتانيث فادخلت عليه لانه مذكر بل دخلت للفرق بين العددين ومنها
قال في البسيط لا يوكد المضمر المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقا بينه وبين البدل ومنها
قال في البسيط حذفت اليا من باب صبور وشكور فرقا بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى
مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة ومن باب جريح وقتيل فرقا بين فعيل
بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع ومنها قال في البسيط حذفت الف ذا
في التثنية فرقا بين تثنية المبني وتثنية المعرب وشددت النون في ذان عند
بعضهم فرقا بينها وبين النون في الاسما المعربة وقيل فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى
كجريح وجرحى واسير واسرى ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل وخص
الثاني بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع التصحيح ادل على الشرف لكون صيغة المفرد
فيه غير متغيرة قال ولما لم يفرقوا في الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمونث لم يفرقوا
بينهما في الجمع ولما فرقوا في الذي بمعنى فاعل نحو ضروب وكريمة فرقوا بينهما في الجمع ومنها
تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل قال ابن السراج في الاصول
وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الافعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها
وما فيه زائد منها فروق في الابنية ومنها قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين البدل
والتاكيد فاذا قالوا رايتك اياك كان بدلا واذا قالوا رايتك انت كان تاكيدا فلذلك
استعمل ضمير المرفوع في تاكيد المنصوب والمجرور واشترك الجميع فيه كما اشتركن في نا وجروا
في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد ومنها قال ابو الحسن علي بن محمد بن ثابت
الخولاني المعروف بالحداد في كتاب المغرب في معرفة التحقيق والتجريد اذا قيل هيهات
من قبيل هات الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما فتحت تا التانيث مشبهة بها تذكر وحداها
في الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة المونث كما ان تلك زائدة وعلامة لمذكراتها
وانما كسر ما قبلها وهي تا التانيث لا يكون ما قبلها الا مفتوحا لانها بدل من يا والتي ابدلت
منها الطا المتفرقة بين ذي التي بمعنى صاحب وبين ذي التي فيها معنى الاشارة ومنها قال
الجزولي بين المبني على حركة للفرق بين معنى اداة واحدة قال الشلوبين كالفتحة في انا

انه

اسم لا

اسم المتكلم لان الالف انما هي للوقف وكان نحو النون ان تكون ساكنة لان اصل البنا السكون
الا انا فرقنا بينهما ان اذا كانت اداة للمتكلم وبين التي تفسير الفعل في نا وبل
الاسم فحققت النون من اداة المتكلم **ومنها** قال ابن عصفور في شرح الجمل وابن النحاس في
التعليقة اصل لام الجر ان تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بالفتح طلب
للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتدا في نحو قولك لموسى غلام ولموسى غلام هو
ولذا بقيت مع المضمر على فتحها لانه لا لبس معه لكون الضمير لام الابتدا منفصلا بالرفع والضمير
مع لام الجر متصلا بالجر ولفظهما بالرفع مختلف فلا لبس حينئذ وكان ينبغي على هذا ان
تكسر لام المستغاث نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها تفرقة بينها وبين
لام المستغاث من اجله وكانت احق بالفتح من لام المستغاث من اجله لان المستغاث به
منادى واقع موقع المضمر والجر يفتح مع المضمر ففتحت معما وقع موقعه وقال ابن فلاح
في مغنيه افعل فعلى كالافضل والفضلى يجمع هو ومونثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين
افعل فعلاء وقال الاندلسي انما يبدل تا التانيث في الوقف ها فرقا بين تانيث الاسم
وتانيث الفعل **خاتمة** قال ابن السراج في الاصول التنوين نون صحيحة ساكنة وانما
خصه النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا ليفرقوا بينها وبين النون الزايدة المتحركة
التي تكون في التثنية والجمع **الفعل لا يثنى** قال ابو جعفر بن الزبير في تعليقه على كتاب
سيبويه وسبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير الا ترى انك
تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون ضرب مرات فهو اذن
دليل على القليل والكثير والمثنى انما يكون مدلوله مفردا نحو رجل الا ترى ان لفظ رجل
لا يدل الا على واحد واذا قلت رجلان دلت هذه الصيغة على اثنين فقط فلما كان الفعل
لا يدل على شي واحد بعينه لم يكن للتثنية فايدة وايضا فان العرب لم تثنه فان قيل
ان الفعل مثنى في قولك تفعلان فالجواب ان ذلك باطل لانه لو كان مثنى لجاز ان تقول زيد
قاما اذا وقع منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى في ذلك **الفعل
اثقل** من الاسم وعلله صاحب البسيط بوجهين احدهما انه اكثر مقتضياته بصير بمنزلة
المركب والاسم بمنزلة المفرد والثاني ان الاسم اكثر من الفعل بدليل تركيب الاسم مع الاسم
مع الفعل ومع غير الفعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة قال واذا تقرر ثقله
فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين احدهما ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب
اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لانه يتوقف وجود الفرع على وجود الاصل والثاني
ان الفعل يفتقر الى الاسم في افادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف وقال
ابن يعيش الافعال اثقل من الاسما لوجهين احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل
فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغني الاسم عن الفعل واذا ثبت انه اكثر
في الكلام كان اكثر استعمالا واذا كثر استعماله خف على الالسنة لكثرة تداوله الا ترى ان
العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له والثاني ان الفعل يقتضي
فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ لا يستغني عنهما والاسم لا يقتضي شيا من ذلك

في

فهو مفرد والمفرد اخف من المركب وقال ابن النحاس في التعليقة الاسم اخف من الفعل لوجوه
منها ان الاسماء اكثر استعمالا من الافعال والشي اذا كثر استعماله عليه السنتهم خف
وانما قلنا انها اكثر استعمالا لامور منها الاوزان وعدد الحروف اما في الاصول فان
اصول الاسماء ثلاثية ورباعية وخماسية وليس في الافعال خماسية واما بالزيادة فالاسم
يبلغ بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ما ذكروا والفعل لا يزاد على الستة فقد زاد عليه
في الاصول والزيادة واما الابنية فابنية الاصول في الاسماء المجمع عليها سبعة عشر واصول
الافعال اربعة واما الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على ثلثمائة والفعل لا يبلغ الثلاثين
ومنها ان الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم ومنها ان الفعل يفتقر
الى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم فان قلت فان المبتدا يحتاج الى الخبر فليكن كاحتياج الفعل
الى فاعله قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدا بخبره لان الفاعل ينزل منزلة الجزء
من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدا ومنها ان الفعل تلحقه زوايد نحو حروف المضارعة
وتا التانيث ونوني التوكيد والضمائر فيثقل بذلك ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر
والمشتق فرع على المشتق منه فهي اذن فرع على الاسماء والفرع اثقل من الاصل انتهى **قاعدة**
قال ابن هشام من قواعدهم انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها وقوعه وهو الاصل
الثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النسا فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضا
العدة وليخش الذين لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا الثالث ارادته واكثر ما
يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرات القران فاستعذ اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون ان اردتم مقاربته كقوله الحمد لله كاد الجبال لفقده
تزول وزال الراسيات من الصخر اي تزول الراسيات الخامس القدرة عليه نحو وعدا
علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة
والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس **حرف القاف** القلب قال
ابن هشام في المغني القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر
كقول حسان رضي الله تعالى عنه كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء
نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والاصل رفعه ونصب العسل على ان المعرفة الاسم والنكرة
الخبر وقول روبة ومهمه مغبرة ارجاوه كان لون ارضه سماوه اي كان سماه لغبرته
لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف وقول عروة ابن الورد فديت بنفسه
نفسي ومالي وقول القطامي كما طينت بالفدن السياعا الفدن القصر والسياع الطين
ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض وعلى المان قال الجوهري
وجماعة منهم السكاكي والزمخشري وجعلوا منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي
كتاب التوسعة لابن السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقيل اذا طلعت
الجوزا انتصب العود في الحربا اي انتصب الحربا في العود وقال ثعلب في قوله تعالى في سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل انه منه وكم من
قرية اهلكناها فجاءها باسنا ثم دنى فتدلى اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم ثم تول عنهم

فانظر

فانظر ماذا يرجعون وقال الجوهري في كان قاب قوسين ان اصله قابي قوس فقلب التثنية
والافراد وهو حسن لان القاب ما بين مقبض القوس وسيته اي طرفه وله طرفان
فله قابان ونظيره قوله اذا احسن الهم بعد اساة فليست لشري فعله بحمول اي
لشر فعله وقيل في فعميت عليكم ان المعنى فعميتم عنها وفي حقيق على ان لا اقول على الله
الا الحق على ان المعنى حقيق علي بيا المتكلم كما قرا نافع وفي لتنو بالعصبة ان المعنى لتنو
العصبة بها **قد يزاد** على التام فيعود ناقصا قال ابن جني وذلك قولك قام زيد
كلام تام فان زدت عليه فقلت ان قام زيد صار شرطا واحتاج الى الجواب وكذلك
قولك زيد اخوك ان زدت عليه ان قلت بالاسمين تقول اعلمت زيدا بكرا اخاك وتقول
زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل يعمل في ان وصلتها فتقول
بلغني ان زيدا منطلق قال وجماع هذا ان كل كلام مستقل زدت عليه شيا غير معقود
لغيره ولا مقتضى لسواه فالكلام باق بحاله نحو زيد قائم وما زيد قائما بها وان زدت
شيا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا وقال الاندلسي في شرح المفصل
الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما تكون نقصان فان اذا دخلت على الجملة صيرتها
جزا وجملة اخرى وجعلتها في حكم المفرد واخرجتها عن كونها كلاما قد يكون الشي اعراب
اذا كان وحده من ذلك ما انت وما شانك فانهما مبتدا وخبر ان لم تات بعدهما
بنحو قولك وزيدا فان جيت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون
فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية او بما اسم لكان فوش
تتعدى بما يكون وما فيهما في موضع نصب خبر لكان او مفعولا لتصنع ومثل ذلك
كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به وان
الاحوال قد تغني عن اللفظ قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على
المعنى واذا اظهر المعنى بقرينة حالية او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان اتى
باللفظ المطابق جاز وكان كالتاكيد وان لم يوت به فللاستغنا عنه وفرع
القاعدة كثيرة منها حذف المبتدا والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه
وكل اداة جاز حذفها **حرف الكاف** كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب
العربية منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن يعيش في شرح المفصل حذف خبر المبتدا
من قولك لولا زيد لخرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله وقال
صاحب البسيط انما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة
استعمال غدوة معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره وقال ابن جني اصل
هلم عند الخليل ها للتنبيه ولم اي لم بنا ثم كثر استعمالها فحذفت الالف تخفيفا وقال
ابن يعيش في شرح المفصل قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل وخصوها بذلك
لكثرتها في الاستعمال ومما حذف لكثرة الاستعمال يا المتكلم عند الاضافة والتنوين
من هذا زيد ابن عمرو وقولهم ايش ولم ابل ولا ادر ولم يك وحذف اسم لا في لا عليك
اي لا باس عليك والتخفيف في قد وقط اذ اصلهما التثقيل لاشتقاقهما من قددت

الشيء وتطعته وقولهم لاه الله لافعلن باضمار حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر
في كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا رب قالوا وحذفوا الواو وكما حذفوا اللامين من
قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة واللام الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان وقال
بعضهم لهي ابوك فقلب العين وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما كانت
العين ساكنة وتركوا اخر الاسم مفتوحا كما تركوا اخر اين مفتوحا وانما فعلوا ذلك به
لكثرته في كلامهم فغيروا اعرابه كما غيروه ذكر ذلك ابن السراج في الاصول قال ابن
يعيش الكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها وفي تذكرة الفارسي
حكى ابو الحسن والفرا انهم يقولون ايش لك قال والقول فيه عندنا انه اي شيء فخفف
الهمزة والقى الحركة على اليا فتحركت اليا بالكسرة فكرهت الكسرة فيها فاسكنت فلحقها
التنوين فحذفت لالتقا الساكنين كما انه لما خفف هو يؤم اخوانه فحذف الهمزة وطرح
حركتها على اليا كره تحريكها بالكسرة فاسكنها وحذفها لالتقائها مع الخامس الاخوان
والتنوين في ايش مثل الخامس اخوانه قال فان قلت الاسم يبقى على حرف واحد قيل اذا كان
كذلك شيء في ايش فحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مشبها
له بما في نفس الكلمة حتى حذفت منها فقالوا ايم وبم ولم وكذلك ايش وقال الزمخشري
في المفصل في الذي ولاستطالتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه
فقالوا اللذ بحذف اليا ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه راسا واجتزوا بلام التعريف
الذي في اوله وكذا فعلوا في التي وقال ابن عصفور في شرح الجمل انما بنيت اين على الفتح
لكثرة الاستعمال اذ لو حركت بالكسر على اصل التقا الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل
اليا التي قبل الاخر وهي مما يكثر استعمالها فكان يودي ذلك الى كثرة استعمال التثقيل
قال ومما يبين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم قالوا جير فحركوا بالكسر على
اصل التقا الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة واليا لما كانت قليلة الاستعمال لانها لا تستعمل
الا في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم قال وكذلك ثم بنيت على الفتح اذ لو حركوها
بالكسر على اصل التقا الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل التضعيف مع انها
كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال التثقيل قال وكذلك ان واخواتها
بنيت على الفتح ولم تكسر على اصل التقا الساكنين استثقالا للكسرة مع التضعيف
او اليا في ليت مع ان هذه الحروف كثيرة الاستعمال فلو كسرت لادى ذلك الى كثرة
استعمال التثقيل وقال ابن النحاس في التعليقة انما لزم اضمار الفعل في باب
التحذير لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه وقال الرماني لان التحذير مما يخاف منه
وقوع المخوف فهو موضع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل
تمام الكلام وقال ابن يعيش في شرح المفصل اعلم ان اللفظ اذا كثر في السنتهم واستعمالهم
اثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ولما كان القسم مما يكثر
استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير ما وجه فمن ذلك حذف فعل القسم نحو
بالله لافعلن اي احلف وربما حذفوا المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو اقسم لافعلن

والمعنى

والمعنى اقسم بالله ومن ذلك حذف الخبر مع الجملة الابتدائية نحو لعمرك وايم الله وامانة الله
فهذه كلها مبتدآت حذف خبرها ومن ذلك ابدال التاء من الواو نحو تالله لتفعلن
ومن ذلك قولهم لعمر الله والعمر البقا وفيه لغات بفتح العين وسكون الميم وبضم العين
وسكون الميم وبضمهما فاذا جيء الى القسم لم يستعمل فيه الا المفتوح العين لانه اخف
اللغات الثلاث والقسم كثير فاختاروا له الاخف وقال ابو البقا في التبيين لاسم الله
تعالى خصايص منها دخول يا عليه مع وجود اللام فيه ومنها زيادة الميم في اخره نحو
اللهم ولا يجوز في غيره ومنها دخول تا القسم عليه نحو تالله ومنها التفخيم ومنها الابدال
كقولك ها الله والله وذلك لكثرة الاستعمال وقال ايضا يجوز حذف حرف القسم في اسم
الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان الشي اذا كثر كان حذفه كذكره لان
كثرته تجري مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما
سوغ ذلك الكثرة وقال ابن النحاس في التعليقة اذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف
اختير فتح الاول نحو من الناس طلبا للخفة فيما يكثر استعماله وثقل الكسر فتثقل توالي
الكسرتين فيما يكثر استعماله وثقل الكسر لثقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله وقال
ابن فلاح في المغني شرط الترخيم ان يكون المرخم منادى وذلك لانه حذف والنداء يكثر
استعماله ولذلك وقعوه على الحي والميت والجماد فناسب كثرة استعماله التخفيف لفظه
بالحذف كما حذفوا منه التنوين ويا المتكلم المضاف اليه قال وشرطه ان يكون علما وانما
رخموا صاحا فقالوا يا صاح لانه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم
واختص يا ابن ام ويا ابن عم استعطافا بحذف اليا لكثرة الاستعمال حتى ان العربي يلقى
الغريب فيقول له يا ابن ام ويا ابن عم استعطافا وتقربا اليه وان لم يكن بينهما نسب قال
وانما وجب اضمار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لان الواضع تصور في الذهن
انه لو نطق به لكثر استعماله فالزمه الاضمار طلبا للخفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف
واقام مقامه في النداء حرفا يدل عليه في محله وقال المصدر الذي يجب اضمار فعله
انما وجب اضماره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تقرر في اذهانهم
انهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منه
وقال ابن الدهان في الغرة ذهب الاخفش الى ان ما يكثر استعماله انما تصورته
العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من استعماله فابتدؤوا بتغييره علما بان لا بد
من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال ۞ راى الامر يفضي الى اخر فصير اخره اولا
وقال السخاوي في شرح المفصل هم يغيرون الاكثر ويحذفون منه كما فعلوا في لم ابال ولم
يك وحذفوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم ويا ابت ويا امت حرف اللام للبس يحذف
ومن ثم وضع له ما يزيله اذا خيف واستغني عن لحاق نحوه اذا امن نحو الاول الاعراب
انما وضع في الاسما ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتوار المعاني المختلفة عليها ولذلك
استغني عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات لانها دالة على
معانيها بصيغها المختلفة فلم يحتج اليه ولما كان الفعل المضارع قد يعتوره معان مختلفة

لا لاسم دخل فيه الاعراب ليزيل اللبس عنه امتوازها ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول
فما دل ذلك خوف اللبس منها لو استويا في الرفع وفي النصب ومن ذلك قال البسيط يضاف
اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل والمفعول يفضي
الى اللبس لعدم تعين المضاف اليه فالتزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف
اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اضافتهما الى فاعلهما لتعينه
فجازت اضافته لذلك ومن ذلك قال في البسيط كان قياس اسم المفعول من الثلاثي
نحو ضرب وقتل على مفعل بان يقال مضرب ومقتل ليكون جاريا على يضرب ويقتل لانه
عدل عنه الى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب
وخص الثلاثي بالزيادة لقلة حروفه ومن ذلك قال في البسيط قياس التفضيل في افعل
ان يكون على الفاعل بالتفضيل على المفعول نحو خالد مفضول وبكر افضل منه لانهم لو فضلوا
على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفضي
الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان
التفضيل على ما هو كالجزء من التفضيل على المفعول فضلة فكان المفضلة ومن ذلك قال
اولى م
في البسيط الجمهور على ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وعلة منع الصرف انما ازالت
التنوين خاصة ولئلا يلتبس الجر من الصرف وانما حذف معها تنوين كراهة ان يلتبس بالاضافة
الى يا المتكلم لانه حكي حذف يا المتكلم وابقاء الكسرة نحو غلام الله اقال سنوت دموع بهن عماني
لحوم • وكراهة ان يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام ومن ذلك قال في البسيط فائدة
العدل في الاعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة لان فاعل اصله وضعه الصفة فاذا
عدل الى فعل زال ذلك اللبس وقال بتكسير الصفة يغتفر لانه اذا كسرت التبس بها
الصفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصور يعني حذف الموصوف نحو قامت الصفاف يحتمل
الرجال والنسا واذا جمعت بالواو والنون والالف والتاء انتفى اللبس ومن ذلك يجوز
ان يقال في النداء يا ابت ويا امت بحذف يا الاضافة وتعويض التاء عنها قال ابن يعيش
ولا يدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث من لفظه لو قلت في يا خالي ويا عمي ويا خالة ويا عمه
لم يجز لانه كان يلتبس بالمؤنث فاما دخولها على الام فلا اشكال لانها مؤنثة واما
دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ومن ذلك قولهم لله دره من
فارس وحسبك به من ناصر قال ابن يعيش فان قيل كيف جاز دخول من هنا على النكرة
المنصوبة مع بقائها على افرادها فلا يقال هو افره منكم من عبد والعندي عشرون
من درهم بل يرد الجمع عند ظهور من نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب ان هذا الموضع
ربما التبس فيه بالتمييز بالحال فاتوا بمن لتخلصه للتمييز ومن ذلك قال ابن يعيش انما
اتي بالمضمرات كلها لضرب من الايجاز واحترازا من الالباس اما الايجاز فظاهر لانك تستغني
بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم واما الالباس فلان
الاسما الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز ان يتوهم في زيد الثاني
انه غير الاول وليس للاسما الظاهرة احوال يفترق بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس

منه

منه في كثير من احوالها الصفات والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لان الاحوال
المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغايب يغني عن الصفات ومن ذلك
قال ابن فلاح في المغني انما ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي
بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة في الرباعي تزول مع
حروف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم امضارع الثلاثي هو ام مضارع الرباعي
ثم حمل بقية ابنية الرباعي على ما فيه الهمزة وانما خص الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل
والرباعي بزيادة الهمزة فرع فجعل للاصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد
على الثلاثي محمول على الثلاثي وخرج عن هذا الاصل اهراق يهريق واسطاع يسطيع فانه
ضم حرف المضارعة فيهما مع انهما اكثر من اربعة وفي ذلك وجهان احدهما ان الهاء والسين
زيدتا على غير قياس والمعتبر على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم والثاني انهما جعلا عوضا
من حركة عين الكلمة فانها نقلت الى فايهما واذا كانا عوضا عنها لم يعتد بهما حرفان مستقلان
فلذلك لم يتغير حكم الرباعي ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي ولتغيرت صيغة الرباعي
من الضم وقطع الهمزة وانما حكمنا بانهما من نقل حركة العين الى الفاء وان كان نقل
حركة العين الى الفاء لا يقتضي عوضا لكون الرباعي لم تتغير صيغته بهما فصارا بمنزلة
الحركتين لكونهما عوضا من نقل الحركتين لا عن الحركتين لان الحركتين موجودتان فكيف
يعوض عنهما مع وجودهما انتهى ومن ذلك قال الخفاف في شرح الايضاح تقول في التعجب
ما احسنه وفي النفي ما احسنا وفي الاستفهام ما احسننا لا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام
لئلا يلتبس احدهما بالاخر والنفي بهما ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة لا يجوز ان
يا ايها المنصوب على الاختصاص من الاسما المبهمة نحو اني هذا افعل كذا لان المنصوب انما
يذكر ليبين الضمير فاذا ابهمت فقد جئت بما هو اشكل من الضمير ولذلك لا يجوز ان يوتى به
نكرة فلا يقال انا قوما نفعل كذا لان النكرة لا تزيل لبسا ومن ذلك قال ابن فلاح في
المغني انما امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا يلتبس الاشارة
ة
المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية عن قصد النداء لانه لا ينتقض هذا بالعلم
فانه يلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء لانا نقول
بناؤه على الضم في اعم الصور قرينة تدل على النداء وهذه القرينة منتفية في اسم
الاشارة قال وانما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام
الابتداء فانه مفتوحة مثلها ولا يكفي الاعراب فارقا لوجود اللبس في المقصور والمبني
حالة الوقف ومن ذلك لم يجمعوا حية على حي لئلا يلتبس بالحي الذي هو ضد الميت بخلاف
سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فانهم اسقطوا من جمعه الهاء
وكذا في مذكره قال الكسائي سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الها الا في حية فانهم
يقولون حية للمذكر والمؤنث فيقولون رايت حية على حية فلا يطرحون الها من ذكره
ومن ذلك اذا التقى ساكنان وخيف من تحريك احدهما بالكسر لالبس حرك بالفتح نحو انت
في خطاب المذكر وتضربن وانتضربن في خطاب به لانه لو حرك بالكسر التبس بخطاب المؤنث

من ثم لا يجوز اقامة ايهما شئت وذلك ان القاعدة ان المحذوف المنوي كالملفوظ به وها هنا
حرف الجر المحذوف مراد فلو ظهر لم يجز الا اقامة المصرح فكذلك اذا كان مرادا انتهى وقال
ابن فلاح في المغني اهل الحجاز يحذفون خبر لا كثيرا وانما يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم المنطوق

ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها
وفيه فروع الاول الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها لانها بمنزلة الجزء من الموصول
الثاني الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجزء منه الثالث الصفة لا تتقدم على الموصوف
لانها من حيث انها مكملة له ومتممة اشبهت الجزء منه الرابع المضاف اليه بمنزلة الجزء من
المضاف فلا يتقدم عليه الخامس حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم على المجرور
قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح خمسة اشياء بمنزلة شيء واحد الجار والمجرور
كالشيء الواحد والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد والفعل والفاعل كالشيء الواحد
والصفة والموصوف كالشيء الواحد والصلة والموصول كالشيء الواحد **ما يجوز تعدده**
وما لا يجوز فيه فروع الاول خبر المبتدا وفيه خلاف فمنهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن
مالك ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان يريد اتصافه بذلك
في حين واحد فيجوز نحو هذا حلو حامض اي مز وهذا اعسر يسر اي اضبط **قال** ابو حيان
وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ الثاني الحال وفيه خلاف قال في الارتشاف ذهب
الفارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال
الاول فقط وضاحكا صفة لمسرعا او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جني الى جواز
ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت فكما جاز ان يكون
للمبتدا الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا ونعتان فصاعدا فكذلك يجوز ان يكون
للاسم الواحد حالان فصاعدا وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال قياسا
على الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذا لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا
واستثنى الحال المنصوب بافعل التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال فجاز
هنا كما جاز في الظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا وزيد خلفك اسرع منه امامك قال وصح
هذا في افعل التفضيل لانه قام مقام فعلين الا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل
منه غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا الثالث المستثنى والجمهور على انه لا
يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان واجازه قوم نحو ما اخذ احد الا زيد درهما
وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا الرابع الظرف وتعدده ممتنع بلا خلاف وقد اتفقوا
على ان الفعل لا يعمل في ظرفين لا يقال مثلا قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد
في يوم الجمعة ويوم السبت محال وكذا جلست امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد في مكانين
محال ولهذا قالوا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم لا يصح ان يكون اذ ظرفا لينفع
لانه لا يعمل في ظرفين الخامس النعت ويجوز تعدده بلا خلاف السادس عطف البيان ذكر
الزمخشري في قوله تعالى ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان لرب الناس قال ابو حيان
ولا نقل عن النحاة شيء في عطف البيان هل يجوز ان يكرر المعطوف في علم واحد ام لا يجوز

ذكر

ذلك السابع البدل قال ابو حيان في البحر اما بدل البدا فمنعه من ثبته تكرر تبعية الابدال
واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نص عن احد من النحويين اعرفه في
جواز التكرار فيه او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر

مراجعة الاصول فيها مباحث الاول فيما يراجع من الاصول وما لا يراجع قال ابن جني
اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين احدهما ما اذا احتيج اليه
جاز ان يراجع والاخر ما لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله فالاول
منه الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين فمتى احتجت الى صرفه
جاز ان تراجعه فتصرفه ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله لا بارك الله في الغواني هل
يصبحن الا لهن مطلب وبقية الباب ومنه اظهار التضعيف كلححت عينه وضبب
البلد والل السقا وقوله الحمد لله العلي الاجلل وبقية الباب ومنه قوله سماء الاله فوق
سبع سمائيا ومنه قولنا هي ابن اسحق اهيابا وهو كثير والثاني وهو ما لا يراجع من
الاصول عند الضرورة وذلك كالثلاثي المعتل العين نحو قام وباع وخاف وهاب
وطال فهذا مما لا يراجع اصله ابدا الا ترى انه لم يات عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححا نحو
قوم وبيع ولا بيع ولا خوف وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع **فاما** ما حكاه بعض الكوفيين
من قولهم هيؤ الرجل من الهيئة فوجهه انه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم قضو الرجل
اذا جاد قضاؤه ورمو اذا جاد رميه فكما بني فعل مما لامه ياء كذلك خرج هذا على
اصله في فعل مما عينه ياء وعلتهما جميعا ان هذا بناء لا يتصرف لمضارعته بما فيه من المبالغة
لباب التعجب ونعم وبئس فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفا للباب
الا تراهم انما تحاملوا بذلك فعل مما عينه ياء لمخالفة انتقالهم من الاخف الى ما هو
اثقل منه لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعت ابوع وهما يبوعان وبوعوا وبوعي ونحو ذلك
من تصاريفه وكذلك لو جاء فعل مما لامه ياء متصرفا للزمهم ان يقولوا رموت ارمو
ويرموان وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوا وهو اثقل من الياء فاما قولهم
رمو الرجل فلانه لا يتصرف فلا يفارق موضعه هذا كما لا يتصرف نعم وبئس فاحتمل
ذلك فيه لجموده عليه وامنهم تعديه الى غيره ولذلك احتمل هيؤ الرجل ولم يعل لانه
لا يتصرف لمضارعته بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم وبئس ولو تصرف للزم اعلاله
وان يقال هاء يهيؤ فلما لم يتصرف لحق بصحة الاسماء فكما صح نحو العود والحوكة والصيد
والعيب كذلك صح هيؤ الرجل فاعرفه كما صح ما اطوله وابيعه ونحو ذلك **ومما** لا يراجع
باب افتعل اذا كانت فاؤه صادا او ضادا او طاء او ظاء فان تاءه تقلب طاء نحو
اصطبر واضطرب واطرد واظلم وكذا اذا كانت دالا او ذالا او زايا فان تاءه تقلب
دالا نحو ادلج وادكر وازدان ولا يجوز خروج هذه التاء على اصلها ولم يات في ذلك نظم
ولا نثر **فاما** ما حكاه خلف من قول بعضهم التقطته النوى واشتقطته واضتقطته
فقد يجوز ان يكون الضاد بدلا من الشين في اشتقطته ثم يجوز ان يكون بدلا من اللام
في التقطته فيترك ابدال التاء طاء مع الضاد ليكون ذلك ايذانا بانها بدل من اللام

جمع

او الشين فتصح انها مع الضاد كما صحت معهما الضاد بدلا منه ونظير ذلك قول الشاعر
• يا رب ابازين الفتى صبغ • تقتبض الذيب اليه واجتمع • لما راى ان لا دعه ولا شبع
مال الى ارطاة حقف فالطجع • فابدل لام الطجع من الضاد واقر الطا بحالها مع اللام ليكون
ذلك دليلا على انها بدل من الضاد وهذا لعمة عور لانه في معنى ما يجب تحته وهو اقول ان
ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ومن تصحيح اليا الساكنة بعد
الضمة فاما قراءة ابي عمرو في ترك الهمز يا صالح ايتنا بتصحيح اليا بعد ضمة الحا فلا يلزمه
ان يقول يا غلام اوجل والفرق بينهما ان صحة اليا في صالح ايتنا بعد الضمة له نظير
وهو قولهم قيل وبيع فحمل المنفصل على المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة
فيجوز قياسا على يا غلام اوجل فان قلت فان الضمة في نحو قيل وبيع لم تفصح لانها اشمام
ضم للكسرة والكسرة في يا غلام اوجل كسرة صريحة فهذا فرق قيل الضمة في جا يا صالح
ضمة بتة وليس لقولك يا غلام اوجل شبه فيحمل عليه لا كسرة صريحة ولا كسرة مشوبة فاما
تفاوت ما بين الحركتين في كون احديهما ضمة صريحة والاخرى ضمة غير صريحة فامر تغتفر
العرب ما هو اعلى منه وذلك انهم اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو
جمعهم في القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تسمحوا باختلاف الحرفين مع الحركتين
كان تسمحهم باختلاف الحركتين وحدهما في يا صالح ايتنا وقيل وبيع اجدر بالجواز فان قالت
فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلواذ واخرواط قيل الساكنة هنا لما
ادغمت في المتحركة فنبا اللسان عنهما جميعا نبوة واحدة جريا لذلك مجرى الواو المتحركة
بعد الكسرة نحو طول وحول وعلى ان بعضهم قد قال اجليواذ فاعل مراعاة للاصل
ما كان عليه الحرف ولم يبدلها لواو وبعدها لمكان اليا اذ كانت هذه اليا غير لازمة
فجرى ذلك في الصحة مجرى ديوان فيمن قال ديّيره وطيال فيما سـ قوله هنا
ان يقال اجليواذ فيقلبهما جميعا اذ كانا قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة فان
قيل فالحركات قبل الالفين في سالم وقادم كلتاهما فتحة وانما شيبت احديهما بشي
من الكسرة وليست كذلك الحركتان في جا يا صالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة في جا
يا صالح ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم فقد ترى الاصلين هنا
مختلفين وهما هناك اعني في سالم وقادم متفقان قيل كيف تصرفت الحال فالضمة
في قيل مشوبة غير مخلصة كما ان الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصة نعم ولو تطعمت
الحركة في قاف قيل لوجدت حصة الضم فيها اكثر من حصة الكسر واذ وان احوالها
ان يكون في الذوق مثلها ثم من بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الالفين في سالم
وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئتان هما عنهما وليست اليا في قيل كذلك
بل هي يا مخلصة وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة وسبب ذلك ان اليا
الساكنة سائغ غير مستحيل فيها ان تصح بعد الضمة المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة
بالضم الا ترى انك لا تستغرب صحة اليا وان اخلصت قبلها الضمة في نحو ميسر في اسم
الفاعل من اليسر لو تجشمت اخراجه على الصحة وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان

والظهور

قيل العب وانما في ذلك تجشم الكلفة لاخراج الحرفين مصححين غير معلين فاما الالف
فحديث غير هذا الا ترى انه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الالف بعد
الضمة ولا الكسرة بل انما هي تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت بعدها
وان شيبت الفتحة بالكسرة نحي بالالف نحو اليا نحو سالم وعالم وان شيبت بالضم نحي
بالالف نحو الواو في الصلاة والزكاة وهي الف التفخيم فقد بان لك بذلك فرق بين
الالف وبين اليا والواو وهذا طرف من القول على ما يراجع من الاصول للضرورة مما
رفض فلا يراجع فاعرفه وتنبه لامثاله فانها كثيرة انتهى المبحث الثاني في مراعاة
الاصول تارة واهمالها اخرى عقد له ابن جني بابا بعد الباب الذي تقدم
قال لمن الاول قولهم صغت الخاتم وحكت الثوب ونحو ذلك وذلك ان فعلت ها هنا
عديت فلولا ان اصل هذا فعلت بفتح العين لما جاز ان تعمل فعلت ومن ذلك قوله •
ليبك يزيد ضارع لخصومة • ومختبط مما تطيح الطوائح • الا ترى ان اول البيت مبني على
اطراح ذكر الفاعل وان اخره قد عود فيه الحديث على الفاعل لان تقديره فيما بعد ليبكه
مختبط فدل قوله ليبك على ما اراده من قوله ليبكه ونحوه قوله تعالى ان الانسان
خلق هلوعا وخلق الانسان ضعيفا وقوله تعالى اقرا باسم ربك الذي خلق خلق الانسان
من علق وقوله خلق الانسان علمه البيان وامثاله كثيرة ونحو من البيت قوله تعالى في بيوت
اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال اي يسبح له فيها
رجال ومن الاصول المراعاة قولهم مررت برجل ضارب زيد وعمرو وليس زيد بقايم
ولا قاعد او اني منجول واهلك واذا جاز ان تراعى الفروع نحو قوله بدا لي اني لست مدرك
ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا • وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة • ولا ناعب
الا ببين غرابها • كانت مراجعة الاصول اولى واجدر ومن ضد ذلك قولهم ان ضاربك الا
ترى انك لو اعتددت بالنون المحذوفة لكنت كانك قد جمعت بين الزيادتين المتعاقبتين
في اخر الاسم وعلى هذا القبيل اكثر الكلام ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغايب
لمغيبه وهو شاهد لقوة اعمال الثاني من الفعلين لقربه وغلبته على اعمال الاول
لبعده ومن ذلك قوله وما كل من وافى منى انا عارف • فيمن نون والطلق مع رفع كل ووجه
ذلك انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء ليعود على المبتدا من خبره ضمير وكل واحد
من التنوين في عارف ومن الاطلاق في عارفو ينافي اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة
الا ترى انك لو جمعت بينهما فقلت عارفنه او عارفوه لم يجز شي من ذلك وانما هذا
لمعاملة الحاضر واطراح حكم الغايب فاعرفه وقسه فانه باب واسع المبحث
الثالث في مراجعة الاصل الاقرب دون الابعد قال ابن جني هذا موضع فيما وقع
تفصيله وهو معنى يجب ان ينبه عليه ويحرر القول فيه من ذلك قولهم في ضمة الدال
من قولك ما رايته مذ اليوم لانهم يقولون في ذلك انهم لما حركوها لالتقا الساكنين
لم يكسروها لكنهم ضموها لان اصلها الضم في منذ لكن العربي يكنه الاصل الاقرب الا
ترى ان اول حال هذه الدال ان تكون ساكنة وانها انما ضمت لالتقا الساكنين اتباعا

تمم

رته

لضمة الميم فهذا هو الحقيقة هو الاصل الاول واما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها
الاول المقدر ويدل على ان حركتها انما هي لالتقاء الساكنين انه لما زال التقاؤهما
سكنت الذال في مذ وهذا واضح فضمة الذال اذن في قولهم مذ اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب
الذي هو منذ دون الابعد المقدر الذي هو سكون الذال في منذ قبل ان تحرك ولا اعتبار
بالاعتداد بما لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به وان لم
يجر على السنتهم استعماله الا ترى الى قول سيبويه في سودد انه انما ظهر تضعيفه
لانه ملحق بجندب وقد علمنا ان الالحاق انما هو صناعة لفظية ومع هذا فلم يظهر ذاك
الذي قدروه مستعملا هذا به فلولا ان ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق بمنزلة
الملفوظ به لما الحقوا سوددا وسوددا بما لم يفوهوا به ومن ذلك قولهم بعت وقلت
فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون الابعد لان اصلهما فعل بفتح العين بيع وقول ثم
نقلا من فعل الى فعل وفعل ثم قلبت الواو والياء في فعلت الفا فالتقى ساكنان العين
المعتلة المقلوبة الفا ولام الفعل فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير قلت
وبعت ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء لان اصلهما قبل القلب فعُلت وفعِلت فصارا
قلت وبعت فهذه مراجعة اصل الا انه ذلك الاصل الاقرب لا الابعد الا ترى ان اول
احوال هذه العين في صيغة المثال انما هو فتحة العين التي ابدلت منها الضمة والكسرة
وهذا واضح ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا انهم لما اصارتهم الصيغة الى مطاءا وعطاءا
ابدلوا الهمزة على اصل ما في الواحد وهو الياء في مطية وعطية ولعمري ان لاميهما ياءان
الا انك تعلم ان اصل هاتين الياءين واوان لانهما في الاصل مطيوه وعطيوه لانهما من
مطوت وعطوت فاصل الياء فيهما الواو فلو لوحظ ما فيهما من الياء دون الاصل الذي هو الواو
رجوعا الى الظاهر الاقرب اليك دون الاول الابعد عنك ففي هذا تقوية لاعمال الثاني
من الفعلين لانه الاقرب وليس كذلك تصرف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف
لان هذا هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراءه اصل هذا ادنى اليك منه كما كان
فيما تقدم فاعرف الفرق بين ما هو مردود الى اول دونه ما هو اسبق رتبة منه وبين
ما يرد الى اول ليس وراءه رتبة متقدمة له **المبحث الرابع** في مراجعة اصل
واستيناف فرع قال ابن جني اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ
ترتجله فرعا ولست تراجع به اصلا ومن ذلك الالفات غير المنقلبة الواقعة اطرافا
للالحاق او للتانيث او لغيرهما من الصيغة لا غير فالتي للالحاق الف ارطى فيمن قال مارُوط
وحبنطى ودلنظى والتي للتانيث كالف سكرى وغضبى وجادى والتي للصيغة لا غير
كالف ضبغطرى وقبعثرى وزبعرى فمتى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات
للتثنية او الجمع قلبتها ياء فقلت ارطيان وحبنطيان وكذا الباقي فهذه الياء
فرع مرتجل وليست مراجعا بها اصل لانه ليس واحدة منها منقلبة اصلا لا عن ياء ولا
غيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف مغزى ومدعى لان هذه منقلبة عن ياء منقلبة
عن واو في غزوت ودعوت واصلهما مغزو ومدعو فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياء فصارا

مغزي

مغزي ومدعي ثم قلبت الياء الفا فصارت مغزى ومدعى فلما احتجت الى تحريك هذه الالف رددتها
بها الاصل الاقرب وهو الياء فصارتا ياء في مغزيان ومدعيان وقد يكون الحرف منقلبا
فيضطر الى قلبه فلا ترده الى اصله الذي كان منقلبا عنه وذلك قولك في حمراء حمراوي
وحمراوات فقلبت الهمزة واوا وان كانت منقلبة عن الالف وكذلك اذا نسبت الى شقاوة
فقلت شقاوي فهذه الواو في شقاوي بدل من همزة مقدرة كانك لما حذفت الهاء
فصارت الواو طرفا ابدلتها همزة فصارت في التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة
واوا فصارت شقاوي فالواو اذن في شقاوي غير الواو في شقاوة ولهذا نظائر في
العربية كثيرة ومنها قولهم في الاضافة الى عدوة عدوي وذلك انك لما حذفت الهاء
حذفت لها واو فعولة كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها فصارت في التقدير الى عدو فابدلت
من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت الى عدي فجرت في ذلك مجرى عم فابدلت من الكسرة
فتحة ومن الياء الفا فصارت الى عدى كهدى فابدلت من الالف واوا للوقوع ياء الاضافة
بعدها فصارت عدوي كهدوي فالواو في عدوي ليست بالواو في عدوة انما هي بدل
من الف بدل من ياء بدل من الواو الثانية في عدوة فاعرفه انتهى وفي البسيط قيل ان
تعريف الفاظ التاكيد اجمع واجمعون وجمعاء وجمع بالاضافة المقدرة كسائر اخواتها والدليل
على ذلك مراجعة الشاعر للاصل قال الا ان الخليط باكرا جمعهم فاجمع تاكيد للضمير في باكر
مراعاة الصورة قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة
من ذلك الذين خصوه بالعاقل لانه على صورة ما يختص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون
والا فمفرده الذي وهو غير مختص بالعاقل قاله ابن عصفور في شرح المقرب ومن ذلك
ذو الموصولة اعربها بعضهم تشبيها بذي التي بمعنى صاحب لتشابههما في اللفظ وان
كانت الموصولة فيها مقتضي البناء وهو الافتقار للتاصيل **معنى النفي مبني على نفي**
الايجاب ما لم يجز امر من خارج ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في التعليقة وبنى عليها
ان لما لنفي الماضي القريب من الحال لانها تنفي قد فعل وقد فعل انما هو للماضي المقرب
من الحال وانه يجوز حذف الفعل بعدها دون لم وذلك لان لما لنفي قد فعل وقد يجوز حذف
الفعل بعدها لقوله وكان قد وتقديره وكان قد زالت فجاز ايضا حذف الفعل بعد لما حملا
للنفي على الاثبات واما لم فانما هي لنفي فعل وفعل لا يجوز حذفه لانه حينئذ يكون سكوتا
وعدم كلام لا حذفا فاقتضى انه لما لم يحذف الفعل في ايجابه لم يحذف في نفيه **حرف النون**
النادر لا حكم له وقال الاندلسي في شرح المفصل يعنون انه لا ينفرد بحكم يصير به اصلا بل
ينبغي ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريرها واحترازا من نقضها قال
وما من علم الا وقد شذت منه جزئيات مشكلة فترد الى القواعد الكلية والضوابط
الجملية تقضي الغرض قال ابن اياز حذف خبر كان ضعيف في القياس وقل ما يوجد
في الاستعمال فان قلت خبر كان يتجاذبه شبهان احدهما خبر المبتدا لانه اصله والثاني
المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدا والمفعول به يجوز حذفه قيل
الا انه قد وجد فيه مانع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذفته لنقضت الغرض

الذي جيئ به من اجله وكان نحو من ادغام الملحق وحذف الموكد وقال ابن جني لا يجوز حذف
المقسم عليه وتبقية القسم لان الغرض انما هو توكيد المقسم عليه بالقسم فمحال ان
يوتى بالموكد ويحذف الموكد لانه نقض الغرض كما لا يجوز ان يوتى باجمعين من غير تقدم الموكد
وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف وابعد قياسا لان الغرض
انما هو توكيد المقسم عليه بالقسم فمحال ان يوتى بالموكد ويحذف الموكد لانه نقض الغرض
كما لا يجوز ان يوتى باجمعين من غير تقدم الموكد وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل
من حذف المضاف وابعد قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف والتخصيص
واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود قال
وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما نقض للغرض
وتراجع عما التزموه لانهما كالشي الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما
وقال الاندلسي في شرح المفصل الاصل في هاء السكت ان تكون ساكنة لانها انما زيدت لاجل
الوقف والوقف لا يكون الا على ساكن وعنه سمي وقفا لانه توقف على الحركة فتحريكها نقض
الغرض الذي جي بها لاجله **النهي والنفي** من واد واحد ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في
كتاب كل قال فاذا قلت لا تضرب كل رجل او كل الرجال فالنهي عن المجموع لا عن كل واحد الا ان
تكون قرينة تقتضي النهي عن كل فرد **النون** تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجها
الاول ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والنون علامة للرفع
في الافعال المثناة والمجموعة الثاني انها تكون ضمير الجمع المونث كما تكون الواو ضمير الجمع
المذكر الثالث ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والياء والالف الرابع ان الاسمين
اذا ركبا وبني فاخر الاسم الاول فانه قد تسكن نحو دستنبويه وبادنجانه كما تسكن
الياء في معدي كرب الخامس انها تحذف لالتقاء الساكنين في قوله ولاك اسقني ان كان
ماوك ذا فضل كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين السادس ان النون قد
تحذف اعتباطا عينا ولاما في مذ ولدن في قوله من لد شولا كما تحذف الواو عينا ولاما
في سه في احد القولين وفي اخ السابع انها تحذف للطول في قوله ابني كليب ان عمي اللذا كما
تحذف الياء للطول في قولهم اشهيباب بريد وما شهيبا بالثامن ان الالف تبدل
منها في الوقف نحو رايت زيدا واضربا التاسع ان فيها غنة كما ان في الالف واختيها مدا
العاشر انها تكون علامة للجمع لا ضميرا كما تكون الالف والنون علامة في قوله يعصرن
السليط اقاربه وقوله يلومونني في اشترا النخيل قومي وقولهم التقتا حلقتا البطان
الحادي عشر انها من حروف الزيادة كما ان حروف المد واللين من حروف الزيادة الثاني عشر
انها تدغم في الواو والياء في قولك من وعمرو وزيد من يضرب الثالث عشر مصاحبتها حرف
المد واللين وحركات الاعراب في قولك زيدان وزيدون وزيدين ومن غرب بحذف
حركات الاعراب في الوقف في قولك زيد الرابع عشر تعاقبهما في المحل الواحد نحو جرنفش
وجرافش الخامس عشر حذفهما في المحل الواحد الذي تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها
اربعة احرف متحركات نحو ترتش ودرتش وعلابط وعلبط السادس عشر حذفها لكثرة الكلام

قدم

عشرة

بها كما تحذف الياء كذلك وذلك نحو لعنبر وبلحرث كما قالوا لا ادر ذكر ذلك ابن الدهان في
الغرة قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع **حرف
الواو** الواسطة قيل بها في ابواب الباب الاول باب المعرب والمبني فقيل ان بينهما واسطة
لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشيا احدها الاسما قبل التركيب ذهب قوم الى
انها واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبة مبني الاصل واختاره
ابن عصفور وابو حيان واختار ابن مالك انها مبنية واختار الزمخشري انها معربة
الثاني المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن
يعيش في شرح المفصل والصحيح انه مبني الثالث المضاف الى يا المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا
في كسرته فذهب قوم الى انها حركة بنا وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف
باختلاف العوامل لا انها وان كانت بنا فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها واذا كانت
عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظير ذلك حركة التقا الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه
الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تعمل الكسر ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة
تزول عند زوال الساكن ومثله الضمة في نحو لم يضربوا والفتحة في نحو لم يضربا في كونها عارضة
للواو والالف وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست اعرابا ولا بنا اما
كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه واما كونها غير بنا فلان الكلمة
لم يوجد فيها شي من اسباب البنا وقال ابن جني في الخصائص باب في الحكم يقف بين الحكمين
هذا فصل موجود في العربية لفظا وقد اعطته مفاد اعليه وقياسا وذلك نحو كسرة
ما قبل يا المتكلم في نحو صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بنا اما كونها غير اعراب فلان
الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه وليست بين الكسرة والرفع والنصب في هذا ونحوه
نسبة ولا مقاربة واما كونها غير بنا فلان الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في اخره بنا
الا ترى ان غلامي في التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا فان قلت
فما هذه الكسرة في نحو غلامي قلت هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب اكره الحرف عليها
فلزمته في الحالات وليست اعرابا الا ان لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد
من صنو غير كسرة الصاد في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا وقال ابو البقاء في اللباب
ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب عند حد المبني وليس
بين الضدين هنا واسطة **وذهب** قوم الى ان المضاف الى يا المتكلم غير مبني اذ لا علة فيه
توجب البنا وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة حرف اعرابه وسموه خصيا
والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين على ان تسميتهم اياه
خصيا خطا لان الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكر ثابتة له ولو كان الاشبه بما ذهبوا
اليه ان يسموه خنثى مشكلا وقال الشيخ بها الدين بن النحاس في التعليقة اختلف
في المضاف الى يا المتكلم فقيل مبني وكسرته كسرة بنا لانه لا يجد فيه عامل الجر وعلة بنائه
شبهه بالحرف لخروجه عن كل مضاف لان كل مضاف لا يتغير اخره لاجل المضاف اليه
وخروج الشي عن نظايره تلحقه بالحروف اذ لا نظير لها من الاسما وقيل معرب لعدم علة

بين

البنا ولان الاضافة الي المبني لا توجب بنا المضاف ولا تجوزه الا في الظروف وفيما اجري
مجراه كمثل وغير فوجب ان يكون معربا وقيل لا معرب ولا مبني لان الاعراب غير موجود
والبنا لا علة له فوجب ان يحكم بعدمهما ويكون للاسم منزلة بين منزلتين ونحو غلامك الرجل
ونحو لما فيه الف ولام فانه لا ينصرف لان الصرف التنوين ولا تنوين ولا غير منصرف
لانه لا يشبه الفعل والجواب ان هذا لا نظير له وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لان
الصرف التنوين وغير المنصرف شبه الفعل فليسا متقابلين بخلاف الاعراب والبنا
لان الاسم اما معرب وهو المتمكن واما غير متمكن وهو المبني فهما قسيما الاثبات والنفي
ولا واسطة بينهما انتهى **الرابع** قال ابن الدهان في الغرة الكلام على ضربين معرب ومبني
وعندنا لوما ان وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو شبيه المعدول لانه لا يزول عن هذه
الحالة وما فيه شي توجب البنا وادعى قوم ذلك في غلامي وهذا خطا عند الاكثرين
لانه يودي هذا القول الى ان عصا كذلك **الخامس** قال ابو حيان في الارتشاف زعم قوم
منهم الكسائي ان امس ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي من فعل الامر من الامسا فاذا قلت
جيت امس فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه امس **الباب الثاني** باب المنصرف وغير
المنصرف قيل ان بينهما واسطة لا يوصف بالصرف ولا بعدمه قال ابن جني في الباب
المشار اليه من ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل
فهذه الاسما كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة وذلك انها ليست بمنونة فتكون
منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منه امارة لكونه
غير منصرف كاحمد وعمر وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شي من ذلك منصرفا ولا
غير منصرف معرفة كان او نكرة من حيث كانت هذه الاسما ليس مما ينون مثلها فاذا لم
يوجد فيها التنوين كان ذهابه منه امارة لترك صرفها وقال صاحب البسيط من قال
المنصرف ما ليس فيه علتان من علل الصرف التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتاثيرهما
منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القسمة
التثنية والجمع والاسما الستة وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون
على هذا رجلان اسم امراة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية رجل منصرف لعدم العلتين
واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لا يدخله
جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة يخرج عن الحصر فلذلك ذكرها
صاحب المخصص بين مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة **وقال** ابو علي ما دخله اللام
او الاضافة من باب ما لا ينصرف فلا اقول فيه ينصرف ولا بعدمه فلا اقول انه منصرف
لان المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل وليست اللام او الاضافة بسالبة
اياه شبه الفعل فلا اقول انه منصرف ولا غير منصرف لان امتناع التنوين منه ليس لكونه
لا ينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانهما مانع من التنوين **وقال** الجزولي
واما اقسام الاسما من جهة العموم فعلى ثلاثة اضرب منصرف وغير منصرف وما لا يقال فيه
منصرف ولا غير منصرف وهو اربعة المضاف وما عرف باللام والتثنية والجمع لا يقال

منصرفة

منصرفة اذ ليس فيها تنوين ولا يقال انها غير منصرفة اذ ليس فيها علة تمنعها من الصرف **وقال**
ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان القسمة الى المنصرف وغيره حاصرة وتفسيرهم كل
واحد من القسمين ينفي الحصر **الباب الثالث** باب العلم منه منقول ومنه مرتجل وفيه
قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل وهو الذي علميته بالغلبة ذكره ابو حيان وقال البسيط
العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة اقوال احدها انه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا
يكون منقولا والثاني انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل
منه وليس وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولا والثالث انه ليس
منقولا على الاطلاق ولا مرتجلا على الاطلاق بل رتبة بين المنقول لموافقة حروفه لحروف
المعدول عنه ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه **الباب
الرابع** باب الظاهر والمضمر قال الاندلسي في شرح المفصل قال ابن درستويه اسما متوسطة
بين الظاهر والمضمر كاسما الاشارة ولذلك لم يسمها ظاهرة لكونه اخذ شبها من هذا وشبها
من هذا وقال ابن يعيش في شرح المفصل قال ابن درستويه ايا اسم لا ظاهر ولا مضمر
بل هو مبهم يكنى به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وليعلم
المخاطب من الغايب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى ابي الحسن الاخفش
لانه اشكل عليه امر ايا فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور على انها اسم
مضمر **وذهب** الزجاج الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضمرات وقال ابن يعيش ايضا قد
جعل بعضهم اسم الاشارة من الاسما الظاهرة وهو القياس اذ لا يفتقر الى مقدم ظاهر
فيكون كناية عنه ولانه يدخله احكام الاسما الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته
وتحقيره وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثا بين الاسما الظاهرة والمضمرة لان
له شبها بالظاهرة وشبها بالمضمر فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة
كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة **وقال**
الاندلسي بعض النحاة يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمر وبينهما وهو المبهم **الباب
الخامس** باب الوقف والوصل قال ابن جني ومن ذلك قولهم زجل كانه صوت حاد
فحذف قالوا ومن كانه لا على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف فيقضي بالسكون
كانه واما الوصل فيقضي بالمطل وتمكين الواو كانهو فقوله كانه منزلة بين الوصل
والوقف وكذلك قوله يا مرحباه بحمار ناجيه * اذا اتى قربته للسانيه * فثبات
الها في مرحباه ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف فيوذن بانها ساكنة
يا مرحباه واما الوصل فيوذن بحذفها اصلا نحو يا مرحبا بحمار ناجيه فثباتها بالوصل
متحركة منزلة بين المنزلتين وكذلك قوله * سالوحا او عيهل فاشباع اليا مع
التضعيف طريف وذلك ان التثقيل من امارة الوقف والبا من امارة الاطلاق
فهو منزلة بين المنزلتين **الباب السادس** باب حروف الجر قال ابن هشام في المغني
التحقيق في اللام المقوية نحو مصدقا لما معهم فعالا لما يريد ان كنتم للرويا تعبرون
انها ليست زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معداة

في ح

محضة لا المراد صحة سقوطها فلها منزلة بين المنزلتين **فصل** قال ابن اياز جعل
ابن معط للمنادي مرتبتين البعد والقرب فيا وايا وهيا للاول واي والهمزة للثاني
وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدى وقربى ووسطى بينهما فللاولى يا وايا وهيا
وللثانية الهمزة وللثالثة اي وجعل يا مستعملة في الجميع انتهى ونظيره ذلك الاشارة
جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى وقصوى فللاولى ذا وذي وللثانية
ذاك وتيك بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل له مرتبتين
فقط **ورود الشي مع نظيره** قال ابن جني وذلك اضرب منها اجتماع المذكر والمونث
في الصفة المونثة نحو رجل علامة وامراة علامة ورجل نسابة وامراة نسابة ورجل
همزة لمزة وامراة همزة لمزة ورجل صرورة وفروقة وامراة صرورة وفروقة
ورجل هلباجة وفقاقة وامراة كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم تلحق
لتانيث الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف بما هي
فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تانيث الصفة امارة لما اريد من تانيث الغاية
والمبالغة وسوا كان الموصوف بتلك الصفة مذكرا او مونثا يدل على ذلك ان الهاء
لو كانت في نحو امراة فروقة انما لحقت لان المراة مونثة لوجب ان تحذف في المذكر
فيقال رجل فروق كما ان التا في قايمة وظريفة وقايم وكريم وهذا واضح ونحو من
تانيث هذه الصفة ليعلم انه بلغت المعنى الذي هو مونث ايضا تصحيحهم العين
في نحو حول وصيد واعتونوا واجتوروا ايذانا بان ذلك في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو
احول واصيد وتعاونوا وتجاوروا وكما كررت الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزلزلة
والصلصلة والصرصرة وهو باب واسع **ومنها** اجتماع المونث والمذكر في الصفة
المذكورة وذلك نحو رجل خصم وامراة خصم ورجل عدل وامراة عدل ورجل ضيف
وامراة ضيف ورجل رضى وامراة رضى وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضى
وعدل وقوم رضى وعدل قال زهير • متى يشتجر قوم تقل سرواتهم هم بيننا فهم رضى
وهم عدل • وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها من قبل
المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكانه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول استولى على
الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد نصيبا في الكرم والجود ونحو ذلك
فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا وقد ظهر منهما يويد هذا المعنى
ويشيده وذلك نحو قوله • الا اصبحت اسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضنين
من البخل • فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطين من الخير وهي مخلوقة من البخل وهذا
اوفق معنى من ان تحمله على القلب وانه يريد به والبخل من الضنين لان فيه من الاعظام
والمبالغة ما ليس في القلب ومنه قوله • وهن من الاخلاف قبلك والمطل • وقوله • وهن
من الاخلاف والولعان واقوى التاويلين في قولها • فانما هي اقبال وادبار • ان
يكون من هذا اي كانها مخلوقة من الاقبال والادبار لا على ان يكون من باب حذف المضاف
اي ذات اقبال وذات ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى خلق الانسان

من

من عجل وذلك لكثرة فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون اراد خلق العجل
من الانسان لانه امر قد اطرد واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر المعنى
وكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تاويله ان العجل هنا الطين ولعمري انه
في اللغة كما ذكر غير انه في هذا الموضع لا يراد به الا نفس العجلة والسرعة الا تراه قال
عقبه ساريكم اياتي فلا تستعجلون فنظيره قوله تعالى وخلق الانسان عجولا وخلق الانسان
ضعيفا لان العجلة ضرب من الضعف لما يوذن به من الضرورة والحاجة فلما كان
الغرض في قولهم رجل عدل وامراة عدل انما هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد
والتذكير امارة للمصدر المذكر فان قلت فان نفس لفظ المصدر قد جاء مونثا نحو الزيادة
والعبادة والضوولة والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة والبساطة وهو كثير
جدا فاذا كان نفس المصدر قد جاء مونثا فما هو في معناه ومحمول عليه احرى بتانيثه
قيل الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه وذلك ان الزيادة والعبادة
ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التا لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من
مصدريتها وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدرا وانما هي متاولة
عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل وامراة عدلة وقد جرت صفة
كما ترى لم يومن ان يظن بها انها صفة حقيقية كصعبة من صعب وندبة من ندب
وفخمة من فخم ورطبة من رطب فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس
المصدر نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والخلاقة فالاصول لقوتها يتصرف
فيها والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لاصولها
فان قلت فقد قالوا رجل عدل وامراة عدلة وفرس طوعة القياد وقال امية
• والحية الحتفة الرقشاء اخرجها من بيتها امنات الله والكلم • قيل هذا انما خرج على
صورة الصفة لانهم لم يوثروا ان يبعدوا كل البعد عن اصل الوصف الذي بابه ان
يقع الفرق فيه بين مذكره ومونثه فجرى هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها
للمباقاة لها والتنبيه عليها مجرى اخراج بعض المعتل على اصله نحو استحوذ ومجرى
اعمال صغته وعدته وان كان قد انتقل الى فعلت لما كان اصله فعلت وعلى ذلك انث
بعضهم فقال خصمة وضيفة وجمع فقال • يا عين هلا بكيت اربد اذ قمنا وقام الخصوم
في كبد • وعليه قول الاخر • اذا نزل الاضياف كان عذورا على الحي حتى تستقل مراجله
الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وليس كقوله • واسيافنا يقطرن من نجدة دما •
في ان المراد بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه اذا قرى الاضياف وهم قليل بمراجل الحي
اجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان الكثيرون فان قيل فلم انث المصدر اصلا وما الذي
سوغ التانيث فيه مع معنى العموم والجنسية كلاهما الى التذكير حتى احتجت الى الاعتذار
له بقولك انه اصل فان الاصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع قيل علة جواز تانيث
المصدر مع ما قدمته من وجوب تذكيره ان المصادر اجناس للمعاني كما ان غيرها
اجناس للاعيان نحو رجل وفرس ودار وبستان فكما ان اسماء الاجناس للاعيان قد تاتي

صح

مونثة الالفاظ ولا حقيقة تانيث في معناها نحو غرفه وشرفه وعليه ومرو
ومعترمة كذلك جات ايضا اجناس المعاني مونثا بعضها لفظا لا معنى نحو المحمدة
والموجدة والرشاقة ونحوها نعم واذا جاز تانيث المصدر وهو على مصدريته
غير موصوف به لم يكن تانيثه وجمعه وقد جرى وصفا وحل المحل الذي من عادته
ان يفرق فيه بين مذكره ومونثه وواحده وجماعته قبيحا ولا مستكرها اعني صيغة
وخصمة واضيافا وخصوما وان كان التذكير والافراد اقوى في اللغة واعلى
في الصنعة قال تعالى وهل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب وانما كان التذكير
والافراد اقوى من قبل انك لما وصفت بالمصدر اردت المبالغة بذلك وكان
من تمام المعنى وكماله ان يوكد ذلك بترك التانيث والجمع كما يجب للمصدر في اول
في اول احواله الا ترى انك اذا انثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية
التي لا معنى للمبالغة فيها نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك
يكون نقضا للغرض او كالنقض له ولذلك قل حتى وقع الاعتداد بما جاء منه
مونثا او مجموعا ومما جا من المصادر مجموعا ومعملا ايضا قوله مواعيد عرقوب اخاه
بيثرب • ومنه عندي قولهم تركته بملاحس البقر اولادها فالملاحس جمع ملحس
ولا يخلو ان يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز ان يكون هنا مكانا لانه قد عمل في
الاولاد فنصبهم والمكان لا يعمل في المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه واذا
كان الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكانه قال تركته بمكان
ملاحس البقر اولادها كما ان قوله • وما هي الا في ازار وعلقة • مغار ابن همام على حي خثعما
محذوف المضاف اي وقت اغارة ابن همام على حي خثعم الا تراه قد عداه الى قوله على حي
خثعما فملاحس البقر اذن مصدر مجموع معمل في المفعول به كما ان مواعيد عرقوب اخاه
بيثرب • كذلك وهو غريب وكان ابو علي يورد مواعيد عرقوب اخاه مورد الطريف
المتعجب منه فاما قوله • كم جربوه فما زادت تجاربهم • ابا قدامة الا المجد والفنعا •
فقد يجوز ان يكون هذا وقد يجوز ان يكون ابا قدامة منصوبا بزادت اي فما زادت
ابا قدامة تجاربهم اياه الا المجد والوجه ان تنصبه بتجاربهم لانها العامل
الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان حري ان يعمل الثاني ايضا فيقول فما
زادت تجاربهم اياه ابا قدامة الا كذا كما تقول ضربت فاوجعته زيدا ويضعف
ضربت فاوجعت زيدا على اعمال الاول وذلك انك اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب
اعمال الثاني ايضا لقربه لانه لا يكون الابعد اقوى حالا من الاقرب فان قلت اكتفي
بمعمول العامل الاول من معمول العامل الثاني قيل لك فاذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتفا
باعمال الثاني الاقرب اولى من اكتفائك باعمال الاول الابعد وليس لك في هذا ما لك
في الفاعل لانك تقول لا اضمر على غير تقدم ذكر الا مستكرها فتعمل الاول فتقول قام
وقعدا اخواك فاما المفعول فمنه بد فلا ينبغي ان يتباعد بالعمل اليه ويترك ما هو اقرب
الى المعمول فيه منه ومن ذلك فرس وساع الذكر والانثى فيه سوا وفرس جواد وناقة

اول

صامر

ضامر وجمل ضامر وناقة بازل وجمل بازل وهو لباب قومه وهي لباب قومها وهم
لباب قومهم قال جرير • تدري فوق متنيها قرونا • على بشر وآنسة لباب • وقال
ذو الرمة • سبحلا ابا شرخين احيا بناته • مقاليتها فهي اللباب الحبابس • فاما ناقة
هجان ونوق هجان فدرع ودلاص وادرع دلاص فليس من هذا الباب بل فعال منه
في الجمع تكسير فعال في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره انتهى
قلت قد اشتمل هذا الاصل على ثلاثة ابواب باب ما دخلت فيه التا في صفة
المذكر وباب ما خلت منه التا في صفة المونث وباب ما استوى فيه المذكر والمونث
والمفرد والمثنى والجمع وقد نادانا اسوق جملا من نظايرها **ذكر نظاير الباب الاول**
ورود الوفاق مع وجود الخلاف قال ابن جني هذا الباب ينفصل من الذي قبله
بان ذلك تبع فيه اللفظ ما ليس وفقا له نحو رجل نسابة ورجل عدل وهذا الباب
ليس باللفظ تبع لفظا بل هو قايد براسه وذلك قولهم غاض الما وغضته سووا فيه
بين المتعدي وغير المتعدي ومثله جبرت يده وجبرتها وعمر المنزل وعمرته وسار
الدابة وسرته ودان الرجل ودنته من الدين في معنى اذنته وعليه جا مديون
في لغة تميم وهلكته الشي وهلكته قال العجاج • ومهمه هالك من تعرجا • فيه قولان
احدهما ان هالكا بمعنى مهلك اي مهلك من تعرج فيه والاخر ومهمه هالك المتعرجين
فيه كقوله هذا رجل حسن الوجه فوضع من موضع الالف واللام ومثله هبط الشي
وهبطته قال • ما راعني الا جناح هابطا • على البيوت قوطه العلابطا • اي مهبطا
قوطه ويجوز ان يكون اراد هابطا بقوطه فلما حذف حرف الجر نصب بالفعل ضرورة
والاول اقوى فاما قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله فاجود القولين فيه
ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظر اليه لخشية الله تعالى وخشع وهبطت نفسه
لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى تلك الحجارة لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها
وحادثا لاجل النظر اليها كقوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وانشدوا
قول الاخر • فاذكري موقفي اذا التقت الخيل وسارت الى الرجال الرجالا • اي سارت
الخيل والرجال الى الرجال وقد يجوز ان يكون اراد وسارت الى الرجال بالرجال فحذف
حرف الجر فنصب والاول اقوى قال زهير • فلا تغضبن من سيرة انت سرتها •
فاول راض سيرة من يسيرها • ورجنت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ورجنتها وعاب
الشي وعبته وهجمت على القوم وهجمت غيري عليهم ايضا وعفا الشي كثر وعفوته
كثرته وفغر فاه وفغر فوه وشحا فاه وشحا فوه ونقصت يده ونقصتها اي حبستها على
غير استوا ومنها نهر مددته قال تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر وقال الشاعر
ما خليج مده خليجان وسرحت الماشية وسرحتها وزاد الشي وزدته وذرا الشي
وذروته طيرته وخسف المكان وخسفه الله ودلع لسانه ودلعته وهاج القوم
وهجتهم وطاح الرجل وطحته اي طوحته بالقبيح في معنى الطحته ووقر الشي ووقرته
وقال الاصمعي رفع البعير ورفعته في السير رفع المرفوع وقالوا نفي الشي ونفيته

اي اتعبته قال القطامي * فاصبح جاركم قتيلا ونافيا * ونحوه نكزت البير ونكزتها
اي اقللت ماءها ونزفت ونزفتها فهذا كله شاذ عن القياس وان كان مطردا في الاستعمال
الا ان له عندي وجها لاجله جاز وهو ان كل فاعل غير القديم سبحانه فانما الفعل
فيه شيء اعير واعطيه واقدر عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدرا
صار كان فعله لغيره الا ترى الى قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى
وقد قال قوم يعني اهل السنة قال ابن جني كان معتزليا كثيرا ما يدس ان الفعل لله وان
العبد مكتسب فلما كان قولهم غاض الماء وغضته ان غيره اغاضه وان جرى لفظ الفعل
له تجاوزت العرب ذلك الى ان ظهرت هناك فعلا بلفظ الاول متعديا لانه قد كان
فاعله في وقت فعله اياه انما هو معان عليه مخرج اللفظ كما ذكرنا خروجا واحدا
فاعرفه انتهى **ورود الشيء على خلاف** العادة قال ابن جني المعتاد المالوف في اللغة
انه اذا كان فعل غير متعد كان افعل متعديا لان هذه الهمزة كثيرا ما تجيء للتعدية
وذلك نحو قام زيد واقمت زيدا وقعد بكر واقعدت بكرا فان كان فعل متعديا الى مفعول
واحد فنقلته بالهمزة صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد خبزا واطعمته خبزا وعطا
بكر درهما واعطيته درهما فاما كسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل بالهمزة
فانه نقل بالمثال الا تراه نقل من فعل الى فعل وانما جاز نقله بفعل لما كان فعل
وافعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد في الامر واجد وصددته عن كذا
واصددته وقصر عن الشيء واقصر وسحته الله واسحته ونحو ذلك فلما كانت فعل
وافعل على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعاوض ونقل بافعل نقل ايضا فعل بفعل نحو
كسي زيد وكسوته وشترت عينه وشترتها وغارت عينه وعرتها ونحو ذلك هذا
هو الحديث ان ينقل بالهمزة فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله غير ان ضربا من اللغة
جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة فتجد فعل فيها متعديا وافعل غير متعد
وذلك نحو قولهم اجفل الظليم وجفلته الريح واشنق البعير وشنقته وانزفت البير
اذا ذهب ماؤها ونزفتها واقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطاير ونسلته
وامرت الناقة اذا در لبنها ومريتها ونحو ذلك الوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها
وصر الفرس اذنه واصر باذنه واكبه الله على وجهه واكب هو وعلوت الوسادة واعليت
عليها فهذا نقض عادة الاستعمال لان فعلت فيه متعد وافعلت غير متعد وعلة ذلك
عندي انه جعل تعدي فعلت وجمود افعلت كالعوض لفعلت من غلبة افعلت لها على
التعدي نحو جلس واجلسته ونهض فانهضته كما جعل قلب الياء واوا في التقوى والرعوى
والثنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها وكما جعل لزوم الضرب الاول
من المنسرح لمفتعلن وحظر مجيئه تاما او مخبونا بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة
تعويضا للضرب من كثرة السواكن فيه نحو مفعولن ومفعولان ومستفعلان ونحو ذلك
مما التقى في اخره من الضروب ساكنان ونحو من ذلك ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول
وذلك نحو احببته فهو محبوب واجنه الله فهو مجنون وازكمه فهو مزكوم واكزه فهو

مكزوز واقره الله فهو مقرور وآرضه الله فهو مأروض واملاه فهو مملوء واضاده فهو
مضؤود واحمه من الحمى فهو محموم واهمه من الهم فهو مهموم وازعقته فهو مزعوق اي
مذعور ومثله قوله * اذا ما استحمت ارضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق *
وهو من اودعته وينبغي ان يكون جاء على ودع واما احزنه الله فهو محزون فقد حملت
على حزنه غير انه قال ابو زيد يقولون الامر يحزنني ولا يقولون حزنني الا ان مجيء المضارع
يشعر بان الماضي هذا اقتل مما مضى وقد قالوا ايضا فيه محزن على القياس ومثله قولهم محب
قال عنترة * ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم * وقال الاخر ومن يناد آل
يربوع يجب * ياتيكم منهم خير فتيان العرب * المنكب الايمن والردف المحب * وقال لانكحن بنيه (?)
جارية خدبة مكرمة محبة * قالوا وعلة ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجنه الله فهو مجنون
واسله فهو مسلول وبابه انهم انما جاءوا به على فعل نحو جن فهو مجنون وزكم فهو مزكوم
وسل فهو مسلول وكذلك بقيته فان قيل وما اتاه هذا حالف فيه الفاعل مسندا الى
الفاعل صورته مسندا الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان تجيء الصيغتان معا
في عدة واحدة نحو ضربته وضرب واكرمته واكرم وكذلك مقادة هذا الباب قيل ان
العرب لما قوي في انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل وحتى قال
سيبويه فيهما وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم خصوا المفعول اذا اسند الفعل
اليه بضربين من الصيغة احدهما تغيير صورة المثال مسندا الى المفعول عن صورته
مسندا الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب زيد وضرب وقتل وقتل واكرم
واكرم ودحرج ودحرج والاخر انهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير
حتى تجاوزوا الى ان غيروا عدة الحروف مع ضم اوله كما غيروا في الاول الصورة والصيغة
وحدها وذلك قولهم احببته وحب وازكمه الله وزكم واضاده وضئد واملاه وملئ
قال ابو علي فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله في انفسهم اذا افردوه
بان صاغوا له الفعل الصيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا ضرب من تدريج اللغة
الا ترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب وشرب وشرب
تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان العدة نحو ازكمه وزكم وآرضه
وارض فهذا الغور لهم في حنيفة حنفي لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا ايضا ياءها ولما لم
تكن في حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء صحت الياء فقالوا فيه حنيفي فهذا الموضع
هو الذي دعا ثعلبا في كتاب فصيحه ان افرد له بابا فقال هذا باب فعل بضم الفاء
نحو قولك عنيت بحاجتك وبقية الباب انما هو غرضه فيه ايراد الافعال المسندة
الى المفعول ولا يسند الى الفاعل في اللغة الفصيحة الا ترى انهم يقولون نخي زيد من
النخوة ولا يقولون نخاه كذا ويقولون امتقع لونه ولا يقولون امتقعه كذا ويقولون
انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا فلهذا جاء بهذا الباب لم يريك افعالا خصت
بالاسناد الى المفعول دون الفاعل كما خصت افعال بالاسناد الى الفاعل دون المفعول
نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان غرضه ان يريك صورة ما لم يسم

فاعله بحاله غير مقتصر على ما ذكره لا وورد فيه نحو ضرب وركب واكرم واستقصى وهذا يكاد
يكون الى ما لا نهاية له فاعرف هذا الغرض فانه اشرف من حفظ مائة ورقة لغة ونظير
اسم المفعول هنا على حذف الزيادة مفاحبيته فهو محبوب **مجي اسم الفاعل** على حذفها
ايضا وذلك نحو قولهم اورس الرمث فهو وارس وايفع الغلام فهو يافع وابقل المكان
فهو باقل قال الله تعالى وارسلنا الرياح لواقح وقياسه ملاقح لان الريح تلقح السحاب
فتستدره وقد يجوز ان يكون على لقحت هي فاذا لقحت فزكت القت السحاب فيكون
هذا مما اكتفي فيه بالسبب من المسبب وقد جاء عنهم مبقل حكاها ابو زيد وقال
دواد بن ابي دواد اعاشني بعدك واد مبقل • اكل من حوذانه وانسل • وقد جاء ايضا
حببته قال ووالله لولا تمره ما حببته • ولا كان ادنى من عبيد ومشرق • ونظير مجي اسم
الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة مجي المصدر ايضا على حذفها نحو قولهم
جاء زيد وحده فاصل هذا اوحدته بمروري ايحادا ثم حذفت زيادتاه فجاء على الفعل
ومثله قولهم عمرك الله لا فعلت اي عمرتك الله تعميرا وقوله قيد الاوابد هيكل
اي تقييد الاوابد ثم حذف زيادتيه وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من
معنى الفعل نحو قوله فلولا الله والمهر المفدى لرحت وانت غربال الاهاب • فوضع الغربال
موضع المخرق وقوله • مئبرة العرقوب اشفى المرفق اي حادة المرفق وهو كثير فاما
قوله وبعد عطائك المائة الرتاعا فليس على حذف الزيادة الا ترى ان في عطاء الف فعال
الزائدة ولو كان على حذف الزيادة لقال وبعد عطوك ليكون وحده ولما كان الجمع مضارعا
للفعل بالفرعية فيهما كانت فيه ايضا الفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد
وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان وورشان فجاء هذا على حذف زيادتيه
حتى كانه صار الى فعل فجرى مجرى خرب وخربان وبرق وبرقان قال ذو الرمة
• من آل ابي موسى ترى الناس حوله • كانهم الكروان ابصرن بازيا • **ومنه تكسيرهم**
فعالا افعال حتى كانه صار الى فعل نحو جواد واجواد وعياء واعياء وحياء واحياء ونحو ذلك
قولهم نعمة وانعم وشدة واشد في قول سيبويه جاء ذلك على حذف التاء كقولهم ذئب
واذؤب وقطع واقطع وضرس واضرس وذلك كثير جدا ومما جاء مخالفا ومنتقضا واسع
من ذلك الا ان لكل شيء منه عذرا وطريقا وفصل للعرب بطريف وهو احتجاجهم على مجي عين
مضارع فعلته اذا كان من غير فاعلى مضمومة البتة وذلك نحو قولهم ضاربني فضربته
اضربه وعالمني فعلمته اعلمه وعاقلني من العقل فعقلته اعقله وكارمني فكرمته
اكرمه وفاخرني ففخرته افخره وشاعرني فشعرته اشعره وحكى الكسائي فاخرني ففخرته
افخره وشاعرني فشعرته اشعره بفتح الخاء وحكاها ابو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا
اذا كنت اقوم بذلك الامر منه ووجه استغرابنا لهذا ان حصر مضارعه بالضم وذلك انا قد
دللنا على ان قياس باب مضارع فعل ان ياتي بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه والى ها
وجه دخول يفعل على يفعل عنده فكان لا حجر به هنا اذا اريد الاقتصار به على احد
وجهيه ان يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل وهو

يفعل

يفعل بكسر العين وذلك ان العرف والعادة اذا اريد الاقتصار على احد الجائزين ان
يكون ذلك المقتصر عليه هو اقيسهما الا تراك تقول في تحقير اسود وجدول اسيد
وجديل بالقلب وتجيز من بعد الاظهار وان تقول اسيود وجديول فاذا صرت الى باب
مقام وعجوز اقتصرت على الاعلال البتة فقلت مقيم وعجيز فاوجبت اقوى القياسين
لا اضعفهما وكذلك نظائره فان قلت فقد تقول فيها رجل قائما فتجيز فيها النصب فتقول
فيها رجل قائما فاذا قدمت اوجبت اضعف الجائزين فقد تراك ايضا تقتصر في هذه
الافعال نحو اكرمه واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم قيل هذا ابعد في التشبيه
وذلك انك لم توجب النصب في قائم من قولك فيها رجل قائما وقائما هذا متاخر عن محل في
مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع ولم يقو فجعلت اضعف
الجائزين واجبا ضرورة لا اختيارا وليس كذلك كرمته اكرمه لانه لم ينتقض شيء عن
موضعه ولم يتقدم ولم يتاخر فلو قيل كرمته اكرمه لكان كشتمته اشتمه وهزمته اهزمه
وكذلك القول في نحو قولنا ما جاءني الا زيدا احد في ايجاب نصبه وقد كان النصب
لو تاخر اضعف الجائزين فيه اذا قلت ما جاءني احد الا زيد الا انه فيه واحد وذلك انك
لما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به للضرورة الى النصب الذي كان
جائزا فيه متاخرا هذا النصب فيه قائما رجل البتة فالجواب عنهما واحد واذا كان الامر
كذلك فقد وجب البحث عن علة مجي هذا الباب في الصحيح كله بالضم وعلته عندي
ان هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة فدخله لذلك معنى الطبيعة التي تغلب
ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها فعل يفعل كفقه يفقه اذا اجاد
الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم **وروينا** عن احمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت اليد يده
على وجه المبالغة وكذلك نعتقد نحن ايضا في الفعل المبني منه فعل التعجب انه قد نقل
عن فعل وفعل الى فعل حتى صارت له صفة التمكن والتقدم ثم بني منه الفعل فقيل ما افعله
نحو ما اشعره انما هو من شعر وقد حكاها ايضا ابو زيد وكذلك ما اقتله واكفره هو
عندنا من قتل وكفر تقديرا وان لم يظهر الى اللفظ استعمالا فكان قولهم كارمني
فكرمته اكرمه وبابه صاير الى معنى فعلت افعل اتاه الضم من هناك فاعرفه
فان قلت فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه فقالوا اكرمته اكرمه وفخرته
افخره قيل منع من ذلك ان فعلت لا يتعدى الى المفعول به ابدا وفعل قد يكون في
المتعدي كما يكون في غيره نحو سلبته يسلبه وحلبته يحلبه فلم يمنع من المضارع ما منع من
الماضي فاخذوا منه ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ فان قلت فقد قالوا قاضاني فقضيته
اقضيه وساعاني فسعيته اسعيه قيل لم يكن من يفعله هنا بد مخافة ان ياتي على يفعل
فتقلب الياء واوا وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام وكما لم يكن من هذا بد هنا لم
يجيئوا في مضارع فعلت منه مما فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب
فقالوا واعدني فوعدته اعده وواجلني فوجلته اجله وواضاني فوضاته اضوؤه فهذا
كوضعته من هذا الباب اضعه وتريك على ان هذا الباب اثر في تغيير باب فعل

في مضارعه نزلتهو يساعا في صيغته اسعده ولم يقولوا اسعاه على قولهم سعى يسعى لما كان
مكانا فقد رتبوا روروي من نظير في غير هذا الموضع فان قلت فهلا غيروا ما فاؤه واو
كما غيروا ما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا واحد في وعدته اوعده لما دخله من المعنى المتجدد
قيل لعلل ما فاؤه واو ولا ياء في مضارعه ابدا بالضم انما هو بالكسر نحو وجد يجد ووزن
يزن ويابه وما لامه ياء فقد يكون على يفعل كرمى يرمي وقضى يقضي وعلى يفعل كرمى ونسي
فامر الفا اذا كانت واوا في فعل اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا
الوصلة من ذلك ذو دخلت وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس ونظيرها الذي
واخواته دخلت وصلة الى وصف المعارف بالجمل واي وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام
واسم الاشارة وصلة الى نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة
مثال ذلك ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولابد من تعريفه وليس
بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل عليه الالف واللام فتأتي باسم الاشارة وصلة
الى تعريفه وتنقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يفعل
ذكر ذلك كله ابن يعيش في شرح المفصل قال ويجوز ان يتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف
واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز ان لا تجعله وصلة فتقول
يا هذا فاذا جعلته وصلة لزمته الصفة واذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة ومن
ذلك قول بعضهم ان ايا وصلة الى اللفظ بالمضمر الذي هو الياء والكاف والهاء وانها
لما اريد فصلها عن العامل اما بالتقديم واما بالتأخير ولم يكن مما يقوم بانفسها
لضعفها وقلتها دعمت بايا وجعلت وصلة الى اللفظ فايا عندهم اسم ظاهر يتوصل
به الى المضمر كما ان كلا اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر في قولك كلاهما قال ابن يعيش وهذا
القول واه لان كلا تضاف الى الظاهر كما تضاف الى المضمر ولو كانت كلا وصلة الى المضمر
لم تضف الى غيره **وفي امالي ابن الحاجب** اي جيء بها متوصلا بها الى نداء ما فيه الالف
واللام لانها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والغرض هنا ان ياتي ما فيه
الالف واللام تفسيرا لها فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى والذي يدل على ذلك
ان اسماء الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل يا هذا الرجل
ويا هؤلاء الرجال وفي شرح المفصل للاندلسي اعلم ان ذو انما استعمل في الكلام وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف المعارف فلانهم جعلوا
ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة حقها ان تكون مشتقة واما قبحه من حيث المعنى
فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس هي القوية فلما جعلوها صفة صارت
ضعيفة لانها مقدمة في الرتبة لجنسيتها فجعلوها متاخرة تابعة بعد ان كانت
متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاؤوا باسم تكون معناه فيها
بعد ان جعلوه صفة في اللفظ وهم يريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده لانه
فزال القبح اللفظي وبقي الاخر لم يمكنهم ازالته فلهذا اتى بمضمر لان المضمر لا يوصف به
البتة **الوصل مما يجري فيه الاشياء على اصولها** والوقف مما تغير فيه الاشياء عن

اصولها ذكر هذه القاعدة ابن جني في سر الصناعة قال الا ترى ان من قال من العرب
في الوقف هذا بكر ومررت ببكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف في الوقف فانه اذا
وصل اجرى الامر على حقيقته فقال هذا بكر ومررت ببكر وكذلك من قال في الوقف
هذا خالد فانه اذا وصل خفف اللام وبذلك استدل على ان التاء في نحو قائمة هي الاصل
والهاء في الوقف بدل منها وقال ابن القيم في بدائع الفوائد الوصلات في كلامهم
التي وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام احدها حروف الجر وضعوها ليتوصلوا
بالافعال الى المجرور بها ولولاها لما نفذ الفعل اليه ولا باشره الثاني حرف ها
التي للتنبيه وضعت ليتوصل الى نداء ما فيه ال الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف
النكرات باسماء الاجناس غير المشتقة الرابع الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف
بالجمل ولولاها لما جرت صفات عليها الخامس الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات
احوالا واخبارا وصفات وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذلك **وضع الشيء موضع
الشيء** واقامته مقامه لا يوجد بقياس ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في شرح الجمل
وبنى عليها ان الصحيح ان الاغراء بما هو موضع للظرف او المجرور موضع فعل الامر لا يجوز
الا فيما سمع من العرب نحو عليك وعندك ودونك ومكانك ووراءك وامامك واليك
ولديك ورد قول من اجاز الاغراء بسائر الظروف والمجرورات وبنى عليها ايضا ان المصدر
الموضوع موضع اسم الفاعل واسم المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه **وضع الحروف
غالبا لتغيير المعنى** لا اللفظ ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبنى عليها ترجيح قول من قال ان
لم دخلت على المضارع فقلبت معناه الى الماضي وتركت لفظه على ما كان عليه وضعف
قول من قال انها دخلت على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وتركت المعنى على ما كان
عليه **حرف لا** لا تجتمع اداتان لمعنى ومن ثم لا يجمع بين ال والاضافة لانهما
اداتا تعريف ولا بين ال وحرف النداء لذلك ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين
حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال ولا بين كي اذا كانت جارة واللام بخلاف
ما اذا كانت ناصبة وان خلافا لمن اجاز جئت كي ان ازورك خلافا للكوفيين ولا بين
اداتي استثناء لا يقال قام القوم الا خلا زيدا ولا الا حاشا زيدا قال ابن السراج
في الاصول قال الا ان يكون ثانيا اسما نحو الا ما خلا زيدا والا ما عدا فانه يجوز
وفي بعض حواشي الكشاف لا يجمع بين اداتي تعدية فلا يقال اذهبت بزيد الا ما
الهمزة والباء ومن ثم ايضا رد قول الاخفش في نحو حمراوان ان الالف والهمزة معا
للتانيث لانه لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين واذا دخلت الواو على لكن استقل
العطف من لكن اليها وتجردت لكن للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذا دخل
على ما يدل على الاستفهام خلع من دلالة الاستفهام كما في قوله * اهل راونا بسفح القاع
ذي الاكم * فان هل بمعنى قد وكما في قوله * ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به * فان ام
خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريدها كيف دون ام
لان تجريدها عن الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب اعرابها ذكره في البسيط

وقال ابن يعيش الدليل على ان الف ارطى للالحاق لا للتانيث انه سمع عنهم ارطاه بالحاق
تا التانيث ولو كانت للتانيث لم يدخلها تانيث اخر لا يجمع بين علامتي تانيث **وقال**
يونس وابن كيسان ونحو الزجاج والفارسي ما ليست عاطفة لانها تقترن بالواو وهي
حرف عطف ولا يجتمع حرفا عطف واختاره ابو البقا وابن مالك والشلوبين وابن عصفور
والاندلسي والسخاوي والرضي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل بعد الفارسي اما
من حروف العطف عليه وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف وقال ابن السراج ليس
اما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت شيا من ذلك
في كلامهم فقد خرج احدهما عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمرو فلا في
هذه المسئلة ليست عاطفة انما هي نافية وقال الشلوبين انما حذف تا التانيث
من نحو مسلمة في الجمع بالالف والتا نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا
تانيث وهم يكرهون ذلك **وقال** ابن هشام في تذكرته لا يجوز كسرت لزيد رباعيتين
عليا تين وسفلاتين لان فيه الجمع بين الالف والتا واجتماع علامتي تانيث لا يجوز
انتهى وقد استشكل جمع علامتي تانيث في احدى عشرة واثنتي عشرة قال في البسيط
وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه احدها انهما اسمان في الاصل فانفرد كل واحد
منهما بما يستحقه في الاصل وانما الممتنع اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة **والثاني**
ان الف احدى للالحاق كالف معزى الا ان التركيب منع من تنوينها والتا في ثنتين
للالحاق بجذع وحمل اثنتان عليه لكونهما بمعنى واحد والثالث ان علامتي التانيث
في احدى عشرة مختلفا اللفظ وانما الممتنع اتفاق لفظهما والتا في اثنتين بدل
من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تانيث **ومن** فروع
القاعدة ايضا تاخيرهم لام الابتدا الى خبر ان وكان حقها ان تكون في اول الجملة و
صدرها لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد ذكره ابن جني وقال
في موضع اخر ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد لان في ذلك نقضا
لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف الا في التاكيد كقوله وما ان لا يحاك لهم
ثياب فان ما وحدها للنفي وان ولا معا للتوكيد ولا ينكر اجتماع حرفين للتاكيد لجملة
الكلام لانهم اكدوا باكثر من الحرف الواحد في قولهم ليفعلن فاللام والنون جميعا للتوكيد
وقوله تعالى فاما ترين فما والنون جميعا للتوكيد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل قول
القرا في ان الواقعة بعد ما النافية انهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد
في قولك ان زيدا لقايم ليس بجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيدا
لقايم قد فصل بينهما لذلك وقال ابن القواس في شرح الكافية لم يعهد اجتماع حرفين
لمعنى واحد من غير فاصل ولذلك جاز ان زيدا لقايم وامتنع ان لزيدا قايم وقال
ابن اياز انما لم يعمل لا في المعرف بلام الجنس وان كان في المعنى نكرة لان لام الجنس تقبل
الاستغراق وكذلك لا فلو اعملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى
وذلك ممنوع عندهم وقال الشلوبين النحويون يقولون ان حروف المعاني انما هي

محض

محض الافعال فهي نائبة مناب الافعال تعطي من المعنى ما تعطيه الافعال الا ان الافعال
اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضي ازمنة وامكنة واحداثا ومفعولين وفاعلين
ومحالا للافعال وغير ذلك من معمولات الافعال فاختصر ذلك كله بان يجعل في مواضعها
ما لا يقتضي شيا من ذلك ولذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك
في الاسما والافعال لان ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار قال وبهذا يبطل
قول من قال ان الاسما الستة وامرا وابنما معربة بشيين من مكانين لان العرب اذا كانت
لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه نقيض موضوعها من الاختصار فلان لا تفعل
ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من الحرف **وقال** ابن الدهان في الغرة فان قيل
فهلا جاز ان لزيدا قايم مما يجمع بينهما لانهما للتاكيد كما جمع بين تاكيدين في اجمع
واكتع فالجواب اذا الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو التخفيف والا
فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى اذ فيه نقض الغرض وانا تباعدنا عن استحسان الجمع
بينهما كما جمع بين حرف الندا والاضافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف **لا يجتمع
الفان** قال ابن الخباز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالالف التي هي بدل من
التنوين فتقول رايت عصا فهذه الالف كالالف في رايت زيدا وكان معك في المقصور
الفان بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت احداهما لئلا يجتمع الفان قال وجا
رجل الى ابي اسحق الزجاج فقال له زعمتم انه لا يمكن الجمع بين الفين فقال نعم فقال انا
اجمع فقال له اجمع فقام ومد صوته فقال له الزجاج حسبك ولو مددت صوتك
من غدوة الى العصر لم يكن الا الفا واحدة قال ولو كانت الاولى اولى بالحذف لان الطاري
يزيل حكم الثابت ومن فروع هذه القاعدة اذا جمع المقصور بالالف والتا قلبت
الفه يا كقولك في حبلى حبليات لانه لا يجتمع الفان وحذفها هنا غير ممكن **لا يجتمع
خطابان** في كلام واحد قال ابو علي في التذكرة الدليل على هذا الاصل قولهم ارايتك
زيدا ما فعل الا ترى ان الكاف للخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التا والدليل
على خلع الخطاب من التا لدخول الكاف وما هذا يا غلامك لان الغلام مخاطب والكاف
خطاب اخر وهي غير الغلام فقد يحصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو قال لذاك
كان ذا فقد وقع موقعه الخطاب فاذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من
الاول لان ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد عمل ابو الحسن في المسايل الكبير
ابوابا ومسايل وهذا اصل تترتب المسايل عندي هذا كله كلام ابي علي وفي اللمع الكاملية
لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي فان قيل قولهم ارايتك كيف جمعوا بين التا والكاف
وهما جميعا للخطاب قيل لما كان كل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى **وقال** الابدي
في شرح الجزولية لم يجمع بين حرف الندا وضمير الخطاب لان احدهما يغني عن الاخر **لا ينقض
مرتبة** الا لامر حادث قال ابن جني في الخصايص وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في
نحو ضرب غلامه زيدا والمبتدا في نحو عندك رجل ووجوب تقديم المفعول اذا كان
اسم استفهام او شرط لما طرا فيه **لا يتبع التابع** في موضع لا يقع فيه المتبوع ذكر

هي القاعدة ابو البقاء في التبيين وبني عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين
لتقدم معمول الخبر في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقديم معمول الخبر
كتقديم الخبر نفسه لان المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع
حرف الباء يغتفر في ثواني ما لا يغتفر في الاوائل ومثله قولهم يحتمل في التابع ما لا
يحتمل في المتبوع ومن فروع ذلك ظهور ان مع المعطوف على منصوب حتى كقوله • حتى
يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبيع جميعا وهو مختار وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى
لان الثواني يحتمل فيها ما لا يحتمل في الاوائل وقال في البسيط جوز الفرا اضافة اسم الفاعل المعرف
بال اذا كان للحال او الاستقبال نحو الضارب زيد الان او غدا واحتج بالقياس على قول
الشاعر الواهب المائة الهجان وعبدها والجواب انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
بدليل قولهم رب شاة وسخلتها ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف غير العلم على العلم
نحو مررت بزيد واخيك فنقل ابن بابشاذ جواز حكايته لان المتبوع يجوز حكايته
فحكى التابع تبعا له ونقل ابن الدهان منعه لان التابع لا تجوز حكايته ولا يمكن
حكاية احدهما دون الاخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مررت باخيك وزيد
فلا يجوز فيه الحكاية اتفاقا فلم يجب الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع لا تجوز
حكايته فكذا التابع ذكره في البسيط وقال ابن عصفور اجاز النحاة كم رجلا ونساؤهم جاؤوك
عطفا على معنى كم واجازوا النصب عطفا على التمييز وان كان نكرة لانه يجوز في الثواني
ما لا يجوز في الاوائل لبعدهن عن كم ومثله كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وقال ابن
هشام في المغني القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل
فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها • ورب رجل واخيه
وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت ولا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اي
جارها ولا ان تجزم زيد قام عمرو الا في الشعر ويقولون مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين
ويمتنع قاعدين لا قائم ابواه على اعمال الثاني وربط المعنى بالاول **وقال ابن
النحاس** في شرح المقدمة بعد ان حكى قولهم في انا ابن التارك البكري بشر ان بشرا عطف
بيان للبكري ولا يجوز جعله بدلا لان البدل في حكم تكرير العامل ولا يجوز انا ابن التارك
بشر وفي امتناع البدل نظر لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل كل شاة
وسخلتها وتبعه ابن هشام في حواشي التسهيل وقال في تذكرته ان قيل لاي شيء فتحت
لام المستغاث فالجواب فرقا بينها وبين لام المستغاث له فان قيل لاي شيء كان
المفتوح لام المستغاث وكان حق التغيير في الثانية لان عندها تتحقق الحاجة فهو
له جرى على قياسهم كما انهم لا يحذفون في نحو سفرجل الا ما ارتدعوا عنده فالجواب
ان الاول حال محل المضمر واللام تفتح اذا دخلت عليه فان قيل فلاي شيء كسرت
في المعطوف عليه فالجواب انه بعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد
عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه تقول يا زيد والرجل وان
لم يجز يا الرجل فان قيل فلاي شيء تفتح في يا لزيد ولعمرو مع انه معطوف فالجواب انه ثوا

ثان مستقل والمعطوف الجملة قال فيجد الخبر ولا يحتاج حذف مثله انتهى ان شاء الله تعالى وقال
الابذي في شرح الجزولية اذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام لان الثواني يجوز
فيها ما لا يجوز في الاوائل وقال ابن هشام في تذكرته سئلت عن لولاي اذا عطف عليها
اسم ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا كما تقول ما في الدار من
رجل ولا امراة وذلك لان الاسم المضمر بعد لولا وان كان في موضع المخفوض بها
الا انه ايضا في موضع رفع بالابتداء ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل
اذا قيل لعل زيد قائم الا ترى ان قائم خبر مرفوع وليس معمول العل لانها هنا حرف
جر كالباء واللام فلا تعمل غير الجر وان عطف على محله من الخفض فان التزمت اعادة
الخافض لم يتات هنا لانا اذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم جر لولا الظاهر وهو ممتنع
باجماع وان لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لان العامل حينئذ هو لولا الثانية (ثانية)
وقد يصحح بان يدعى انهم اغتفروا كثيرا في الثواني ما لا يغتفروا في الاوائل وقال
ابن اياز في شرح الفصول فان قيل هلا اضيف افعل لفظا والتقدير اضافة
مصدره فالجواب ان ذلك اتساع وتجوز وهو قبيح في الاوائل والمبادي دون الاواخر
والثواني **وقال** البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى انك انت العليم الحكيم قيل انت تاكيد
للكاف في قولك مررت بك انت وان لم يجز مررت بانت اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ (في)
في المتبوع ولذلك جاز يا هذا الرجل وان لم يجز يا الرجل وقال ابن الصائغ في تذكرته
ابو عمرو يختار النصب في الغلام من نحو يا زيد والغلام وان كان عطف النسق بتقدير
معه العامل وحرف النداء لا يباشر اللام لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل
وقال ابن النحاس في التعليقة انما جاز في الثواني ما لم يجز في الاوائل من قبل انه
اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر
بخلاف ما لو تعين بالتوسع من اول الامر فانه حينئذ لا نعطي الموضع شيئا مما
يستحقه انتهى واذا عطف على غدوة المنصوب ما بعد لدن فقيل لدن غدوة وعشية
جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وضعفه ابن مالك
في شرح الكافية النصب واوجبه ابو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه
ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال وانما يلزم من ذلك ان يكون
لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثواني
ما لا يجوز في الاوائل **التدريب وهو القسم الثاني من الاشباه
والنظائر النحوية** بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا هو الفن الثاني من الاشباه والنظائر
وهو فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات مرتبا على
ابواب وسميته بالتدريب **باب** الالفاظ تقسيمها خرج من الفم ان لم يشتمل
على حرف فصوت وان اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول
فان كان مفردا فكلمة او مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة

مطلب تقسيم الخارج من الفم

او افاد ذلك فكلام او من ثلاثة فكلم **باب** الكلمة تقسيم الكلمة اما اسم واما
فعل واما حرف ولا رابع لها والادلة على ذلك ثلاثة احدها الاثر روي ذلك عن علي
ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه اخرجه ابو القاسم الزجاجي في اماليه بسنده اليه
الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية كابي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم
الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها قول ابن معط ان المنطوق به اما
ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم واما ان يصح الاخبار به لا عنه وهو
الفعل واما ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف **قال** ابن اياز وفي هذا الاستدلال
خلل وذلك ان قسمته غير حاصرة اذ يحتمل وجها رابعا وهو ان يخبر عنه لا به وسواء كان
هذا القسم واقعا ام غير واقع بل سواء كان ممكن الوقوع ام محالا اذ استحالة احد الاقسام
المحتملة لا تصيرها القسمة عند الاخلال به حاصرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام
في شرح اللمحة هذا افسد ما قيل في ذلك لانها غير حاصرة ومنها قول بعضهم ان العبارات
بحسب المعبر والمعبر عنه من المعاني ثلاثة ذات وحدث عن ذات وواسطة بين
الذات والحدث تدل على اثباته لها ونفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل
والواسطة الحرف ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان تستقل بالدلالة على ما وضعت
له او لا تستقل وغير المستقل الحرف والمستقل اما ان تشعر مع دلالتها على معناها
بزمنه المحصل او لا تشعر فان لم تشعر فهي الاسم وان اشعرت فهي الفعل وقال
ابن اياز وهذا الوجه اقوى لانه مشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والاثبات
ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها او لا ان لم يصح فهي الحرف
وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا ان اقترنت فهي الفعل والا
فهي الاسم قال ابن هشام وهذه احسن الطرق وهي احسن من الطريقة التي في كلام
ابن الحاجب وهي ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول
اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وذلك لسلامة
الطريقة التي اخترناها من امرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة احدهما دعوى
دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات
بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال وهذا وان كان جوابه ممكنا الا انه اقل ما فيه
الايهام والثاني دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين
النحويين الا ان الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في ذلك وزعم انه دال على معنى
في نفسه وتابعه ابو حيان في شرح التسهيل **باب الاسم** ضابط تتبعنا ما ذكره
الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهي الجر وحروفه والتنوين
والنداء وال والاسناد اليه واضافته والاضافة اليه والاشارة الى مسماه
وعود ضمير عليه وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل وموافقة
ثابت الاسمية في لفظه او معناه هذا ما في كتب ابن مالك وابنه وجمعه تصحيحا
وتكسيره وتصغيره ذكر هذه الاربعة ابن الحاجب في وافيته وتثنيته وتذكيره

وتأنيثه

وتأنيثه ولحوق ياء النسبة له ذكر هذه الاربعة صاحب اللب واللباب وكونه فاعلا او
مفعولا ذكرهما ابو البقاء العكبري في اللباب وكونه عبارة عن شخص ودخول لام الابتداء
وواو الحال ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه وذكر ابن الخباز في شرح الفية ابن معط لحوق
الف الندبة وترخيمه وكونه مضمرا او علما او مفردا منكرا او تمييزا او منصوبا حالا
ضابط الاسماء في الاسناد على اربعة اقسام قسم يسند ويسند اليه وهو الغالب وقسم
لا يسند ولا يسند اليه كالظروف والمصادر التي لا تتصرف والاسماء الملازمة للنداء
وقسم يسند ولا يسند اليه كاسماء الافعال وقسم يسند اليه ولا يسند كالتاء من ضربت
والياء من افعلي والالف من ضربا والواو من اضربوا والنون من اضربن وايمن ولعمرك
فائدة قال ابو حيان في شرح التسهيل في المسند والمسند اليه اقوال احدها
المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وهو الاصح ثانيها ان كلا منهما مسند
ومسند اليه ثالثها ان المسند هو الاول مبتدأ كان او غيره والمسند اليه الثاني
فقام من قام زيد وزيد من زيد قائم مسند والاخر منهما مسند اليه رابعها عكس
هذا فزيد وقام في التركيبين مسند والاول من التركيبين مسند اليه ولهذه المسألة
نظائر احدها المضاف والمضاف اليه فيه اقوال اصحها ان الاول هو المضاف
والثاني هو المضاف اليه وهو قول سيبويه والثاني عكسه والثالث يجوز في كل منهما
كل منهما ثانيها البدل والمبدل منه وفيه اقوال الاضافة والاصح هنا ان الاول
المبدل منه والثاني البدل ثالثها بدل الاشتمال قال في البسيط في تسميته بذلك
اقوال احدها لاشتمال الاول على الثاني فانه يشتمل على علمه والثاني لاشتمال الثاني
على الاول لانه دائر بين التعلق بالاول كاعجبني زيد غلامه والدخول في الاول
كاعجبني زيد علمه وحسنه والثالث انه سمي بذلك لتعلق المشترك بينهما وهو عموم
الملابسة والتعلق اذ لا ينفك احدهما عن ذلك **فائدة** قال ابو البقاء العكبري
في اللباب الاسناد اعم من الاخبار اذ كان يقع على الاستفهام والامر وغيرهما وليس
الاخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح ان يقابل بالتصديق والتكذيب فكل اخبار
اسناد وليس كل اسناد اخبارا **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة ثلاثة
اشياء تتعاقب على المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان وهي التنوين والالف واللام
والاضافة **قاعدة** قال ابن القواس في شرح الدرة كل خاصيتي نوع اما ان تتفقا
او تختلفا فان اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة في الاسم وان اختلفا
فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين والاضافة في الاسم وسوف وتاء التانيث في الفعل
والسين لان سوف تقتضي المستقبل والتاء تقتضي الماضي وان لم يتضادا جاز اجتماعهما
كالالف واللام والتصغير وقد وتاء التانيث **ضابط** الكلمات التي تأتي اسما وفعلا
وحرفا تتبعتها فوصلت ثماني عشرة كلمة اشهرها على فانها تكون حرف جر واسما
بمعنى قال الشاعر غدت من عليه بعدما تم ظمؤها ، وفعلا ماضيا من العلو ومنه ان
فرعون علا في الارض ومن تكون حرف جر واسما قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج

بعض الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول لاجله قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن في قوله من عن يميني مرة وامامي وتكون فعل امر من مان يمين **وفي** تكون حرف جر واسما بمعنى الفم في حالة الجر ومنه حتى ما تجعل في في امراتك وفعل امر من وفى يفي **والهمزة** تكون حرف استفهام وفعل امر من وأى واسما في قول بعضهم ان حروف النداء اسماء افعال **والها** المفرد ة تكون اسما ضميرا نحو ضربته ومررت به وحرفا في اياه وفعل امر من وهى يهي **ولما** تكون حرف نفي جازم بمعنى لم وظرفا نحو لما جاء زيد اكرمته وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من لم **وهل** تكون حرف استفهام واسم فعل في نحو حيهل وفعل امر من وهل يهل **وها** تكون حرف تنبيه واسم فعل بمعنى خذ وزجر للابل ونحو تقص وفعل امر من وهى يهي **وحاشا** تكون حرف استثنا واسما مصدرا بمعنى التنزيه نحو حاشا لله وهذا قرئ بتنوينه وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشى يحاشى وفي الحديث احب الناس الي اسامة قال الراوي ما حاشى فاطمة ولا غيرها وقال النابغة ولا احاشي من الاقوام من احد **ورب** بفتح الرا تكون حرف جر لغة في رب بضم الرا واسما بمعنى السيد والمالك وفعلا ماضيا يقال رب زيد الامر بمعنى رباه واصلحه **والنون** تكون اسما ضميرا نحو قمن وحرفا وهو نون الوقاية وفعل امر من ونى يني **والكاف** تكون حرف جر واسما كما قال في الالفية واستعمل اسما وفعل امر من وكى يكي **وعل** تكون حرف لغة في لعل وفعلا ماضيا من علة اذا سقاه مرة بعد مرة واسما للقراد المهزول وللشيخ المسن **وبلى** تكون حرف جواب وفعلا ماضيا تقول بلاه اذا اختبره واسما لغة في البلاء الممدود **وان** تكون حرف توكيد وفعلا ماضيا من الانين واسما مصدرا بمعنى الانين **والا** تكون حرف استفتاح واسما بمعنى النعمة والجمع الا وفعلا ماضيا بمعنى قصر وبمعنى استطاع **والى** تكون حرف جر واسما بمعنى النعمة وفعل امر للاثنين من وال بمعنى لجا وامر للواحد فيه نون التوكيد الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان في الغرة **وخلا** تكون حرف استثنا وفعلا ماضيا ومنه اذا خلوا الي شياطينهم واسما للرطب من الحشيش **ولات** تكون حرف نفي بمعنى ليس وفعلا ماضيا بمعنى صرف واسما للصنم وقد نظمت هذه الكلمات

- وردت في النحو كلمات اتت • تارة حرفا وفعلا واسما •
- وهي من والها والهمزة هل • رب والنون وفي اعني فما •
- عل لما وبلى حاشا الا • وعلى والكاف فيها نظما •
- وخلالات وها فيما رووا • والى ان فرق الكلما •

وقال ابو الحسن السرمري رحمه الله تعالى

- اذا طارح النحوي اية كلمة • هي اسم وفعل ثم حرف بلا امترا •
- فقل هي ان فكرت فيما يهمني • وفي شعرنا ظاهر لمن افترا •
- عدت من عليه فوق علا فقد خالد • على قدره وبالسماحة والورى •
- وقل قد سمعت اللفظ من محمد • وفي موعدي يا هند لو كان في الكرا •

ولما

- ولما راى الزيدان حالي تحولت • الي شعث لما كلما احف عرا •
- موارد قاتني بما قد ذكرته • وانلم اصرح بالدليل مصرا •

ورايت في تذكرة ابن مكتوم قال ذكر الوزير احمد بن قطنة احد من ينسب الى النحو بمصر وكنيته ابن حطه ان حتى تكون حرفا واسما لامراة وانشد

• هاذا انغت حتى الي حل العرى • احسبتني جئت من وادي القرى • واسما لموضع بعمان وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر حيث قال • فانكم ان لم تحوطوا ذماركم • سواه ولا دار بحتى ورامة • وفعلا لاثنين من الحث

باب الفعل

ضابط جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي تا الفاعل وياوه وتا التانيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم واحرف المضارعة ونونا التوكيد واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع يا المتكلم نون الوقاية وتغير صيغته لاختلاف الزمان **تقسيم** قال ابو حيان في شرح التسهيل ينقسم الفعل تقسيمات بحسب الزمان والتعدي واللزوم والتصرف والجمود والتمام والنقصان والخاص والمشترك والمفرد والمركب وفي علم التصريف الى صحيح ومهموز ومثال واجوف ولفيف ومنقوص ومضاعف وقال بعضهم والى معرب ومبني وسالم فالاول الماضي اذا كان مختوما بتا التانيث الغائبة مفردا او مثنى فالعلامة هي التاء في اخره **فايدة** قال ابو البقا العكبري في اللباب اقسام الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل واختلفوا اي اقسام الفعل اصل لغيره منها فقال الاكثرون هو فعل الحال لان الاصل في الفعل ان يكون خبرا والاصل في الخبر ان يكون صدقا وفعل الحال يمكن الاشارة اليه فتتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه ولان فعل الحال مشار اليه فله حظ من الوجود والماضي والمستقبل معدومان وقال قوم الاصل هو المستقبل لانه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده وقال اخرون هو الماضي لانه لا زيادة فيه ولانه كمل وجوده فاستحق ان يسمى اصلا **ضابط** كل الافعال متصرفة الا ستة نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا قاله ابن الخباز في شرح الدرة وهي اكثر من ذلك وقال ابن الصايغ في تذكرته الافعال التي لا تتصرف عشر وزاد قلما ويذر ويدع وتبارك الله تعالى **قاعدة** قال ابن القواس في شرح الدرة كل خاصيتي نوعان اتفقا يجتمعا كالالف واللام والاضافة والسين وسوف والا فان تنافيا كذلك كالتنوين والاضافة والتا والسين فان التا للمضي والسين للاستقبال ولا لاجتمعا كال والتصغير وقد وتا التانيث

باب الحرف

قال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو الحروف على ثلاثة اضرب حروف المعجم التي هي اصل مدار الالسن عربيها وعجميها وحروف الاسما والافعال والحروف التي هي ابعاضها نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما اشبه ذلك ونحو النون من لن واللام من لم وما اشبه ذلك وحروف المعاني التي تجي مع الاسما والافعال لمعان فاما حد حروف المعجم فهي اصوات غير موتلفة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من معاني

الاسما والافعال والحروف لانها اصل تركيبها واما الحروف التي هي ابعاض الكلم فالبعض
حد منسوب الى ما هو اكبر منه كما ان الكل منسوب الى ما هو اصغر منه واما حد
حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو ان يقال الحرف ما دل على معنى في
غيره نحو **من والى** وثم وشرح هذا ان من تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض
غيرها لا على تبعيضها نفسها وكذلك اذا كانت لابتدا الغاية كانت غاية غيرها
وكذلك سائر وجوهها وكذلك الى تدل على المنتهي فهي تدل على منتهى غيرها لا على نفسها
وكذلك سائر حروف المعاني انتهى **ضابط** قال ابن فلاح في المغني عدة الحروف سبعون
حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احادية وهي الهمزة والالف والبا والتا والسين
والفا والكاف واللام والميم والنون والها والواو والبا **واربعة** وعشرون ثنائية
وهي آ وام وان وان واو واي واي وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما ومن
ومع على راي ومن وها وهل ووا وي ويا وبني عليه لو والا على راي الخليل **وتسعة**
عشر ثلاثية وهي اجل واذن والى والا واما وان وان وايا وبلى وثم وجير وخلا
ورب وسوف وعدا وعلى وليت ونعم وهنا **وثلاثة عشر** رباعية وهي الا
والا واما واما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل ولما ولولا ولوما وهلا وخماسي واحد
وهو لكن **ضابط** ترجم ابن السراج في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف لا يخلو
من ثمانية مواضع اما ان تدخل على الاسم وحده كلام التعريف او الفعل وحده كلام
التعريف او الفعل وحده كسوف والسين او ليربط اسما باسم او فعلا بفعل كو او العطف
نحو جا زيد وعمرو وقام وقعد او فعلا باسم كمررت بزيد او على كلام تام نحو اعمرو اخوك
وما قام زيد او ليربط جملة بجملة نحو ان يقم زيد يقعد عمرو او يكون زايدا نحو فبما رحمة
من الله وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف تاتي على عشرة اقسام
احدها ان تدل على معنى في الفعل وهو السين وسوف الثاني ان تدل على معنى في
الاسم وهو الالف واللام الثالث ان يكون رابطا بين اسمين او فعلين وهي حروف
العطف الرابع ان يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف الجر الخامس ان يربط بين
جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط السادس ان يدخل على الجملة فيغير لفظها دون
معناها وذلك ان السابع ان تدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو لام الابتدا
التاسع ان تدخل على الجملة فتغير لفظها ومعناها نحو ما الحجازية العاشر ان يكون
زايدا نحو فبما رحمة من الله وقال المهلبي اقسام ما جاءت له الحروف نقطن فان الحرف ياتي
لستة • لنقل وتخصيص وربط وتقيد به • وقد زيد في بعض المواضع والتعدي •
جوابا كسب العزو الامن برديه • وقال في الشرح النقل من الايجاب الى النفي ومن
الخبر الى الاستخبار والى التمني والترجي والتشبيه ونحوها والتخصيص للمضارع بالاستقبال
بالسين وسوف وللاسم بلام التعريف والربط بحروف الجر وحروف العطف والتعدية
يدخل فيها الواو في المفعول معه والا في الاستثنا والجواب كنعم ولا وقال الاندلسي في شرح
المفصل اعلم ان الحروف انقسامات كثيرة فتنقسم الى ما يكون على حرف واحد والى ما

يكون على اثنين فصاعدا الى خمسة نحو لكن والرابع على حرف اما ان يكون مفردا او مركبا نحو
من والى واما ولولا وتنقسم ايضا الى عاملة وغير عاملة وتنقسم الى مختص بالقبيلين
وغير مختصة وقد قيل ان الحروف اما ان تجي لمعنى في الاسم خاصة نحو لام التعريف وحرف
الاضافة والندا وغير ذلك او في الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب
او رابطا بين اسمين وبين فعلين كحروف العطف وبين فعل واسم كحروف الجر او بين
جملتين كحروف الشرط او داخلا على جملة تامة بازيا لمعناها نحو ليت ولعل او مؤكدا
له نحو ان او زايدا للتاكيد نحو الباء في نحو ليس زيد بقايم قال وربما قيل العبارة اخرى
ان الحروف انما جي بها لتربط اسما باسم او فعلا بفعل او جملة بجملة او تعين اسما فقط او
فعلا فقط او تنفي فعلا فقط او تنفي اسما فقط او تؤكد فعلا فقط او جملة بجملة او تعين
اسما فقط او فعلا فقط او تنفي فعلا فقط او تنفي اسما فقط او تؤكد فعلا فقط او اسما فقط
او يخرج الكلام من الواجب الى غير الواجب وهي اقسام بالنسبة الى تغيير الاعراب قسم لا يغير
الاعراب ولا المعنى نحو ما الزايدة في قوله تعالى فبما رحمة من الله وقسم يغير الاعراب
والمعنى نحو ليت ولعل وقسم يغير الاعراب دون المعنى نحو ان وقسم يغير المعنى دون
الاعراب نحو هل **فاما** عدة الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حرفا ستة منها تنصب
الاسم وترفع الخبر وهي ان واخواتها **واربعة** تنصب الفعل بنفسها وهي ان ولن
وكي واذن **وخمسة** تنصب نيابة وهي الفا والواو واو ولام كي والجحود وحتى
وثمانية عشر تجر الاسم وخمسة تجزم الفعل واما الحروف الغير العاملة فنيف
وستون حرفا منها ستة عشر حرف ابتدا وهي انما وكانما واخواتهما وعشرة للعطف
واربعة للمضارعة واربعة للاعراب واربعة تختص بالفعل وثلاثة للاستفهام وثلاثة
للتانيث وحرفان للتفسير وحرفان للتاكيد وحرفان للتعريف وحرف للتذكر وحرف
النسبة ومنه حروف تعمل على صيغة وهي ما ولا وحروف الندا انتهى كلام الاندلسي **وقال**
ابن الدهان في الغرة الحروف تنقسم في احوالها الى ستة اقسام الاول ما يعمل في اللفظ
والمعنى نحو ليت زيدا قايم والثاني ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو ما جاني من احد
والثالث ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ نحو هل زيد قايم والرابع ما يعمل في اللفظ
والمعنى ولا يعمل في الحكم نحو لا ابا لزيد والخامس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى وانما يعمل في الحكم
نحو علمت لزيد منطلق والسادس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو فبما رحمة من الله
في احد القولين انتهى ومن تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الحروف
على ثلاثة اضرب ضرب يدخل للايتلاف وضرب لحدوث معنى لم يكن وضرب زايد
مؤكد فالاول لو سقط سقط اصل الكلام والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يختل والثالث
لو سقط لم يتغير المعنى والاول على اربعة اوجه ربط اسم باسم وربط فعل باسم وربط فعل بفعل
وربط جملة بجملة والثاني على ثلاثة اوجه تخصيص لاسم كالرجل والفعل كسيضرب
وينقل الكلام كحرف النفي والثالث على وجهين عامل كان زيدا قايم وغير عامل نحو لزيد
قايم وقال ابن فلاح الحرف يدخل اما للربط او للنقل وللتاكيد او للتنبيه او للزيادة

ويندرج تحت الربط حروف العطف والشرط والتفسير والجواب والانكار والمصدر
لان الرابط هو الداخل على الشي ليعلقه بغيره ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام
والتحضيض والتعريف والتنفيس والتانيث ويندرج تحت التنبيه حروف النداء
والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب **تقسيم** قال ابن الخباز في شرح الدرة
الحروف العاملة اربعة اقسام قسم يرفع وينصب وهو ان واخواتها ولا المشبهة
بان وما ولا المشبهتان بليس وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل
قال واضاف عبد القاهر الى ذلك الا في الاستثناء والواو التي بمعنى مع قال وفيه
نظر وقسم يجر فقط وهي حروف الجر وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم **فائدة** قال
عبد اللطيف في اللمع الكاملية اشبه الحروف بالاسماء نعم وبلى وجير وقط وبالافعال
يا واخواتها وقد في كان قد واضعفها الزائدة والمتطرفة كالتنوين **باب**
الكلام والجملة **ضابط** قال ابو طلحة ابن فرقد الاندلسي في شرح فصول ابن معط الذي
يتصور من التاليف مع الافادة وجوه سبعة الاسم مع مثله والفعل مع مثله والحرف
مع مثله او مع المجموع او كل واحد مع خلافه وذلك الاسم مع الفعل او مع الحرف
او الفعل مع الحرف واما المجموع فليس ينقسم الا لان الحرف لا يدخل على غيرهما فيفيد معه
به انما فايدته ربط المفيد انتهى نقله ابن مكتوم في تذكرته **ضابط** الجمل التي لا محل
لها من الاعراب سبع قال ابن هشام في المغني وبدانا بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك
هو الاصل في الجمل الاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة كالجمل المفتتح بها السور
والجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله **الثانية** المعترضة بين شيين لافادة
الكلام تقوية وتحسينا نحو قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار قال فالحق
والحق اقول لاملان فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقران كريم
واذا بدلنا اية مكان اية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر **الثالثة** التفسيرية
وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا
الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه
من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل ادم هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة **الرابعة** المجاب بها
القسم نحو يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين **الخامسة** الواقعة جوابا لشرط غير جازم
مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف او جازم ولم تقترن بالفا ولا باذا الفجائية نحو
ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان
المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها **السادسة** الواقعة صلة لاسم او حرف
نحو جاء الذي قام ابوه واعجبني ان قمت فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها ومجموع
ان قمت في موضع رفع لا ان وحدها لان الحرف لا اعراب له لفظا ولا محلا ولا قمت وحدها
السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة **واما الجمل**
التي لها محل من الاعراب فهي ايضا سبع الاولى الواقعة خبرا نحو زيد ابوه قايم الثانية الواقعة

حالا نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى **الثالثة** المحكية بالقول نحو قال اني عبد الله ثم
يقال هذا الذي كنتم به تكذبون **الرابعة** المضاف اليها نحو يوم ولدت يوم لا ينطقون
يومهم بارزون **الخامسة** الواقعة بعد الفا واذا جوابا لشرط جازم نحو من يضلل الله فلا
هادي له وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون **السادسة** التابعة لمفرد
نحو يوم لا بيع فيه واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ليوم لا ريب فيه **السابعة** التابعة
لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه قالوا
انا معكم انما نحن مستهزءون قال ابن هشام والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة
نحو الا من تولى وكفر فيعذبه الله والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقال الشيخ بدر الدين بن ام قاسم رحمهما الله تعالى

جمل اتت ولها محل معرب * سبع لانحلت محل المفرد
خبرية حالية محكية * وكذا المضاف لها بغير تردد
ومعلق عنها وتابعة لما * هو معرب او ذو محل فاعدد
وجواب شرط جازم بالفا او * باذا وبعض قال غير مقيد
واتتك سبع ما لها من موضع * صلة وعارضة وجملة مبتدى
وجواب اقسام وما قد فسرت * في اشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تحضيض وبعد معلق * لا جازم وجواب ذلك اوردا
وكذاك تابعة لشي ما له * من موضع فاحفظه غير مفند

وقال ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان
لها موضع من الاعراب تقدرت بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان
لا تكون مقدرة بالمفرد والجمل على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد حصرته في
اثني عشر قسما الاول ان تقع الجملة ابتدا كلام لفظا ونية او نية لا لفظا نحو زيد قايم
وقام زيد وراكبا جاء زيد فان وقعت والكلام لفظا لا نية كان لها محل من الاعراب
نحو ابوه قايم زيد الثاني ان تقع بعد ادوات الابتدا فيندرج في ذلك الحروف المكفوفة
نحو انما زيد قايم واذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد قايم وهل وبل ولكن والا واما
وما النافية غير الحجازية وبينما وبينا نحو هل زيد قايم وما زيد منطلق ونحو قول الافوه
الاودي بينما الناس على علياتها * اذ هووا في هوة منها فغاروا * **وقال**
فبينا نحن نرقبه اتانا * معلق وفضة وزناد راعي * الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض
نحو هلا ضربت زيدا الرابع ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو لولا زيد لاكرمتك
ولو جا زيد لاكرمتك ولما جا زيد اكرمتك على مذهب سيبويه في لما فانه يذهب الى انها
حرف **ومذهب** الفارسي انها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جر باضافة الظرف
اليه ويقدرها بحين الخامس ان تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو
المثل السابقة السادس ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول
الشاعر * يسر المرء ما ذهب الليالي * وكان ذهابهن له ذهابا *

السابع ان تقع اعتراضية نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم الثامن ان تقع تفسيرية
نحو قولك اشرت اليه اي فهم وكتبت اليه ان اضرب زيدا التاسع ان تقع توكيدا لما لا
محل له من الاعراب نحو قام زيد قام زيد العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله زيد قائم
والله لنخرجن الحادي عشر ان تكون معطوفة على ما لا محل له من الاعراب نحو جا زيد وخرج
عمرو الثاني عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه نحو قول العرب
انت ظالم ان فعلت التقدير ان فعلت فانت ظالم او تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها
نحو والله ان قام زيد ليقومن عمرو والقسم يطلب ليقومن وليقومن دليل على جواب الشرط
التقدير ان قام زيد يقم عمرو وقسم له موضع من الاعراب وينحصر في انواع الاعراب
فمنها ما هو في موضع رفع وهو ثمانية اقسام **ستة** باتفاق واثنان باختلاف **الاول**
ان يقع خبرا للمبتدا نحو زيد ابوه قائم **الثاني** ان تقع خبرا للا لنفي الجنس نحو لا رجل قومه يجي
بخير **الثالث** ان تقع خبرا بعد ان واخواتها نحو ان زيدا وجهه حسن **الرابع** ان تقع صفة
لموصوف مرفوع نحو جاني رجل يكتب غلامه **الخامس** ان تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو
جاني رجل عاقل ويكتب خطا حسنا **السادس** ان تقع بدلا من مرفوع نحو انت ما تنزل
تلم بنا في ديارنا هذه الستة باتفاق والاثنان اللذان فيهما الخلاف الاول ان تكون
في موضع الفاعل نحو يعجبني يقوم زيد الثاني ان تكون في موضع المفعول الذي لم يسم
فاعله نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض والصحيح ان الجملة لا تقع موقع
الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله الا ان اقترن بها ما يصيرها واياه في تقدير
المفرد ومنها ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشر قسما عشرة باتفاق وثلاثة
باختلاف الاول ان تقع خبرا لكان واخواتها نحو كان زيد يخرج ابوه الثاني ان تقع
في موضع المفعول الثاني لظننت واخواتها نحو ظننت زيدا يقوم اخوه الثالث ان تقع
في موضع المفعول الثالث لاعلمت واخواتها نحو اعلمت زيدا عمرا ينطلق غلامه الرابع
ان تقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد ابوه قائم الخامس ان تقع خبرا للا اخت ما نحو
لا رجل يصدق السادس ان تقع في موضع المفعول للقول الذي يحكى به نحو قال زيد عمرو
منطلق فعمرو منطلق في موضع مفعول قال السابع ان تقع في موضع المفعول للفعل المعلق
نحو علمت ما زيد قائم وسالت ايهم افضل الثامن ان تقع معطوفة على ما هو منصوب او
موضعه نصب نحو ظننت زيدا قائما ويخرج ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج التاسع
ان تقع في موضع الصفة لمنصوب نحو قتلت رجلا يشتم زيدا العاشر ان تقع في موضع
الحال نحو قوله • وقد اغتدي والطير في وكناتها • الحادي عشر ان تكون في موضع نصب على
البدل نحو قولك عرفت زيدا ابو من هو على خلاف في هذا القسم الاخير فقولك ابو من هو
في موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف اي عرفت قصة زيد ابو من هو الثاني
عشر ان تقع مصدرة بمذ ومنذ نحو قولك ما رايته مذ خلقه الله ففي هذه الجملة خلاف
ذهب الجمهور الى انها لا موضع لها من الاعراب وذهب السيرافي الى انها في موضع نصب
على الحال الثالث عشر ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم خلا زيدا وقاموا ليس زيدا لدرافقيها

خلاف

خلاف ومنها ما هو في موضع جر وذلك ستة اقسام ثلاثة باتفاق وثلاثة باختلاف
فالتي باتفاق **احدها** ان تقع مضافا اليها اسما الزمان نحو جئتك يوم زيد امير وقوله
تعالى يوم يقوم الناس لرب العالمين **الثاني** ان تقع في موضع الصفة نحو مررت
برجل يكتب مصحفا **الثالث** ان تقع معطوفة على مخفوض او ما موضعه خفض
نحو مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ومررت برجل يكتب ويجيد والتي باختلاف
احدها ان تقع بعد ذي نحو قول العرب اذهب بذي تسلم وذهب بعضهم الى
انها لا محل لها من الاعراب الثاني ان تقع بعد آية بمعنى علامة في نحو قول الشاعر
بآية قام ينطق كل شي • وخان امانة الديك الغراب • وذهب بعضهم الى انها في موضع
جر بالاضافة وذهب بعضهم الى انه لا موضع لها وحدها من الاعراب بل بتقدير
معها حرف يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جر الثالث ان تقع بعد حتى الابتدائية
نحو قول امرئ القيس • سريت بهم حتى تكل مطيهم • وحتى الجياد ما يقدن بارسان •
ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وذهب الزجاج وابن درستويه
الى انها في محل جر بحتى ومنها ما هو في موضع جزم وذلك ثلاثة اقسام احدها ان
تقع بعد اداة شرط عاملة ولم يظهر لها عمل نحو ان قام زيد يقم عمرو والثاني ان تقع
جوابا للشرط العامل نحو ان يقم زيد فعمرو قائم وان يقم زيد قام عمرو فهاتان الجملتان
في محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم قال تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم
الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم او ما موضعه جزم نحو ان قام زيد ويخرج عمرو
اكرمتهما وقوله تعالى فلا هادي له ويذرهم فلذلك ثلاثة اثنان والاخرون تسعا بالمتفق
عليه والمختلف فيه وقال الشيخ سراج الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محل والتي لا
محل لها • وخذ جملا عشرا وستا فنصفها • لها موضع الاعراب جا مبينا •

• فوصفية حالية خبرية • مضاف اليها واحك بالقول معلنا •
• كذلك في التعليق والشرط والجزا • اذا عملا لا ياتي بلا عمل هنا •
• وفي الشرط تالي لا محل لها كذا • اتت صلة مبدوءة سركا لهنا •
• ذو الشرط لم تعمل كذاك جوابه • جواب يمين مثله فاتك العنا •
• مفسرة ايضا وحشو كذا اتت • كذلك في التخصيص نلت به الغنا •

وجمعنا ايضا في هذين البيتين

• خبرية حالية محكية • بالقول ذات اضافة ومعلق •
• وجواب ذي جزم بفا واذا • وللتابع حكم المتقدم اطلقوا •

فائدة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب المفرد يستعمل في كلام
النحاة باعتبار خمسة احدها المفرد الذي هو مقابل الجملة يذكر في خبر المبتدا
ونواسخه والثاني المفرد الذي هو مقابل المركب نحو بعلبك والثالث المفرد الذي هو مقابل
المضاف والرابع المفرد الذي هو مقابل المثنى والمجموع والخامس المفرد الذي هو في باب
النداء وباب لا لنفي الجنس وهو مقابل المضاف والمشبه بالمضاف **ضابط** قال السخاوي

م
بل

في شرح المفصل ليس لنا جملة بني في اللفظ كلمة واحدة الا الظرف نحو مررت بالذي عندك
او خلفك **باب المعرب والمبني** قاعدة اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب
بالحروف فرع عليه قال ابن يعيش وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين احدهما
انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف
وبها يحصل الى الغرض فلم تكن بنا حاجة الى تكلف ما هو اثقل ولذلك كثرت في بابها اعني
الحركات وقل غيرها مما اعرب به فقدر كثيرها ولم يتعد به والثاني انا لما افتقرنا الى
علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان تكون
العلامات غير الحروف لان العلامات غير المعلم كالطراز في الثوب فلذلك كانت الحركات
هي الاصل هذا هو القياس وقد خولف الدليل واعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه
انتهى وقال ابو البقا في اللباب الاصل في علامات الاعراب الحركات دون الحروف لثلاثة
اوجه احدها ان الاعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة
في الكلمة لما بينهما من التناسب والثاني ان الحركة ايسر من الحرف وهي كافية في الدلالة
على الاعراب واذا حصل الغرض بالاخصر لم يصر الى غيره والثالث ان الحرف من جملة الصيغة
الدالة على معنى الكلمة اللازم لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لادى ان يدل الشي
الواحد على معنيين وفي ذلك اشتراك والاصل ان يخص كل معنى بدليل **قاعدة**
الاصل في البنا السكون لثلاثة اوجه احدها انه اخف من الحركة فكان احق بالاصالة
لخفته الثاني ان البنا ضد الاعراب واصل الاعراب الحركات فاصل البنا السكون
والثالث ان البنا يكسب الكلمة ثقلا فناسب ذلك اصالة البنا على السكون واما البنا
على الحركة فلاحد اربعة اشيا اما لان له اصلا في التمكن كالمنادى والظروف المقطوعة
عن الاضافة ولا رجل وخمسة عشر وهذا اقرب المبنيات الى المعرب واما تفضيلا له
على غيره كالماضي بني على حركة تفضيلا له على فعل الامر واما للتخلص من التقاء الساكنين
كاين وكيف وحيث وامس واما لان حركته ضرورية وهي الحروف الاحادية كالبا
واللام والواو والفا لانه لا يمكن النطق بالساكن اولا سوا كان في الاول لفظا او
تقديرا كالكاف في نحو رايتك لانها وان كانت متصلة لفظا فهي منفصلة تقديرا وحكما
لان ضمير المنصوب في حكم المنفصل واذا كانت منفصلة حكما لزم الابتدا بالساكن
حكما لو لم تحرك بخلاف الالف والواو في قاما وقاموا لان ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل
فلا يلزم منه الابتدا بالساكن حكما ذكر ذلك في البسيط **قاعدة** قال ابن النحاس في
التعليقة كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب ان تبنى على حركة تقوية لها وينبغي ان
تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان سكن منها شي كالياء في غلامي فطلبا لمزيد التخفيف
فائدة قال ابن النحاس في التعليقة في علل البنا خلاف فمذهب ابن السراج وابي
علي ومن تبعهما ان علل البنا منحصرة في شبه الحرف او تضمن معناه وعد الزمخشري والجز
وابن معط وابن الحاجب وجماعة اخرون علل البنا خمسة هذان والوقوع موقع المبني
ومناسبة المبني والاضافة الى المبني وزاد ابن عصفور سادسة وهي الخروج عن

النظام

النظائر كاي في ابهما اشبه ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول
قال ابن النحاس وينبغي على هذا التعليل ان يضاف اليهن سابعة وهي تنزل الكلمة
منزلة الصدر من العجز كبعل في بعلبك وخمسة في خمسة عشر وعلل بعضهم بنا اسما
الافعال بانها لا تتصرف ولا تركب على الاصح والاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب
فتكون هذه علة اخرى مضافة الى ما عدد فهي ثامن العلل فتكون ثامنة وقد علل بهذه
العلة بنا حروف الهجا ابتا ثا واسما العدد في قولهم واحد اثنان ثلاثة اربعة وكذا
كل ما لم يتقدمه ولم يركب **وجعل** ابن عصفور علة بنا المنادى واسما الافعال الواحدة
وهي وقوعها موقع الفعل وفرق الزمخشري فجعل علة بنا اسما الافعال هذه وجعل
المنادى وقوعه موقع ما اشبه ما لا يتمكن له وهو انه تقول ان المنادى واقع موقع
كاف ادعوك وكاف ادعوك اشبهت كاف ذاك والنجاك لاشتراكهما في الخطاب
فتكون تاسعة وكذلك جعل ابن عصفور الاضافة الى المبني مطلقا علة واحدة والزمخشري
عبر عنها بانه قال واضافته اليه يعني الى ما لا تمكن له فناقشه ابن عمرون وقال يرد
عليه يومئذ لانه مضاف الى ما اشبه ما لا تمكن له فيحتاج ان يقول الزمخشري
الى ما لا تمكن له كالمضاف الى الفعل والى ما اشبه ما لا تمكن له كالمضاف الى اذ نحو يومئذ
وما اشبهه فيكون عاشرة ويضاف اليها حادية عشرة وهي تركيب المعرب من الحرف
نحو لا رجل والفعل المؤكد بالنونين على احد التعليلين في كل واحد منهما وهذه العلل
كلها موجبة الا الاضافة الى المبني فانها مجوزة انتهى **تنبيه** حصر ابن مالك علة
البنا في شبه الحرف وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبنا اسبابا غيره واجيب بانه
لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابي علي
الفارسي وغيره وقال صاحب البسيط اختلف النحاة في علة البنا فذهب ابو الفتح الى
انه شبه الحرف فقط انتهى ورايته انا في الخصائص لابي الفتح وعبارته انما سبب
بنا الاسم مشابهته للحرف لا غير **ورايته** ايضا في الاصول لابن السراج وفي التلقين
لابي البقا وفي الجمل للزجاجي وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين
ضابط قال ابن الدهان في الغرة المركب من المبنيات سبعة اقسام **الاول** اسم بني
مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه **الثاني** اسم بني مع صوت نحو سيبويه **الثالث** فعل بني مع
اسم نحو حبذا **الرابع** حرف بني مع اسم نحو لا رجل **الخامس** حرف بني مع فعل نحو هلم
السادس صوت بني مع صوت نحو حيهلا **السابع** حرف بني مع حرف نحو هلا ولم
يذكره السراج في القسمة **وزاد** قوم قسما اخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو يضربن ويضربن
وهذا يستغنى عنه بعلم وقسمه **ضابط** قال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي
ليس في العربية شي تدخل عليه اللام الا رجع الى الاعراب كامس اذا عرف باللام
صار معربا الا المبني في حال التنكير فان اللام اذا دخلت لا تمكنه لانه قد صار به
البنا في الحال التي توجب التخفيف والتمكن وهي حال التنكير فاذا دخلته اللام لم تمكنه
ولم يعرب نحو خمسة عشر واخواته فانه مبني فاذا دخلته اللام بني معها على بنائه **ضابط**

قال ابن الدهان في الغنية ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ والافعال ليس فيها ذلك فاما ضربوا فالضمة عارضة للواو والعارض لا اعتداد به تقول في حركته التقا الساكنين ولهذا لم يرد المحذوف في لم يقم الان ومثل ذلك منذ فيمن ضمها وجماعة يعتدون بهذا منهما لربيعة وقد بني حرف اخر على الضم وهو رب في لغة قوم وجعل بعضهم اللهم من هذا القسم **قاعدة** النصب اخو الجر ولذا حمل عليه في باب المثنى والجمع دون المرفوع **قال** ابن بابشاذ في شرح المحسبة وانما كان اخاه لانه يوافقه في كناية الاضمار نحو رايتك ومررت بك ورايته ومررت به وهما جميعا من حركات الفضلات اعني النصب والجر والرفع من حركات العمد **فايدة** قال السخاوي في شرح المفصل معنى قولهم الجمع على حد التثنية ان هذا الجمع لا يكون الا لما يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته كالتثنية فكما ان التثنية لا تكون الا كذلك فهذا الجمع على حدها المحدود لها ويسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بنا الواحد فيه وصحته ويسمى الجمع على هجا بن لانه مرة بالواو ومرة بالياقال وقد عد بعض النحاة بمعنى الواو ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير **فايدة** قال ابن يعيش ذهب قوم الى ان الاسما الستة انما اعربت بالحروف توطية لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك انهم لما اعتزموا اعراب التثنية والجمع بالحروف قدموا ذلك التوطية هنا كقول ابي اسحاق ان اللام الاولى في نحو والله لئن زرتني لاكرمنك انما دخلت زايدة توطية موذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمدة **فايدة** قال ابن النحاس في التعليقة المضمر الذي يضاف اليه كلا وكلتا ثلاثة الفاظ كما وهما ونا **قاعدة** قال في البسيط لا يمكن اجتماع اعرابين في اخر كلمة ولهذا حكيت الجمل المسمى بها ولم تعرب ولانه لو اعرب لم يخل اما ان يعرب الاول او الثاني او مجموعهما لا جايز تخصيص الاول بالاعراب لانه كالجزء من الكلمة ولا داعي الى وقوع الاعراب وسطا ولا جايز تخصيص الثاني لان الاول يشاركه في التركيب والاعراب قبل النقل فتخصيصه بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح ولا جايز اعرابهما معا لان الاعراب يقع في الاخر ولا يمكن اشتراكهما في شي يقع الاعراب عليه كاخر المفردات فلذلك تعذر اعرابهما **ضابط** قال ابن فلاح في المغني لا يوجد في الاسما المعربة اسم اخره واو قبلها ضمة لانهم ارادوا تخصيص الفعل بشي لا يوجد في الاسم كما خصوا الاسم بشي لا يوجد في الفعل ولانه لو كان لادى الى اجتماع ما يستثقل في النسبة والاضافة فان لك رفض واما السمندو فاسم اعجمي واما هو فمبني واما الاسما الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة **فايدة** قال في تذكرة ابن مكتوم من نحا ابن جني المراد بالثقل وحروف العلة الضعف لا ضد الخفة فلما كانت هذه الحروف استثقلوا تحريكها ويدل على ان المراد بالثقل هذا ان الالف اخف الحروف وهي لا تتحرك ابدا **ضابط** قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة اقسام واجب وذلك بعد الجازم والناصب وجايز وذلك قبل لفظ في اي قبل نون الوقاية فالحاصل انها تحذف باطراد بعد الجازم والناصب وقبل في لكن

الاول

الاول واجب وهذا جايز يجوز معه الاثبات وهو النصب ولك فيه الفك على الاصل والادغام تخفيفا ونادرا يقع لا في ضرورة او شي وذلك في ما عدا هذين نحو لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا وقوله • ابيت اسري وتبيتي تدلكي • وجهك بالعنبر والمسك الذكي • وسهل الاول عندي اقترانه بتدخلوا وتحابوا فضرب بينهما لتشبيه لا في اللفظ بالناهية **باب المنصرف وغير المنصرف واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى** قال في البسيط والعلل المانعة من الصرف تسع وانما انحصرت فيها لان النحاة سبروا الاشيا التي تصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعا وجمعها قوله

• اذا اثنان من اسماء اللفظة • فدع صرفه وهي الزيادة والصفه •
• وجمع وتانيث وعدل وعجمة • واشباه فعل واختصار ومعرفه •

وقال ابن خروف في شرح الجمل انشد الاستاذ ابو بكر بن طاهر في العلل المانعة من الصرف • موانع صرف الاسم عشر فهاكها • ملخصة ان كنت في العلم تحرص •

• فجمع وتعريف وعدل وعجمة • ووصف وتانيث ووزن مخصص •
• وما زيد في عثمان وعمران فانتبه • وعاشرها التركيب هذا الملخص •

وقال الامام ابو القاسم الشاطبي صاحب الشاطبية رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدارين

• دعوا صرف جمع ليس بالفرد اشكلا • وفعلان فعلى ثم ذي الوصف افعلا •
• وذي الف التانيث والعدل عده • والاعجم في التعريف خص مطولا •
• وذو العدل والتركيب بالخلف والذي • بوزن يخص الفعل او غالب علا •
• وما الف مع نون اخراه زيدتا • وذو هاء وقف والمونث انقلا •

وقال بعضهم اجمع وزن عادلا انث بمعرفة • ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا •
وقال اخر عدل ووصف وتانيث ومعرفة • وعجمة ثم جمع ثم تركيب •
• والنون زايدة من قبلها الف • ووزن فعل وهذا القول تقريب •

ونقلت من الامام ابي حيان رحمه الله تعالى قال انشدنا شيخنا الامام بها الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه • وزنا لمركب عجمة تعريفها • عدل ووصف الجمع زد تانيثا •
وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك • موانع الصرف وزن الفعل يتبعه عدل ووصف وتانيث وتتبعه • نون تلت الفا زيدا ومعرفة وعجمة ثم تركيب وتجمعه
اي وجمع وقال ايضا اذا رمت احصا الموانع للصرف • فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
• وجمع وتركيب وتانيث صيغة • وزايدتي فعلان والعجمة الصرف •

وقال ايضا • موانع صرف الاسم تسع فهاكها • منظمة ان كنت في العلم ترغب •
• هي العدل والتانيث والوصف عجمة • وزايدتا فعلان جمع مركب •
• وثامنها التعريف والوزن تاسع • وزادوا سواها بالحديث تطلب •

قاعدة الاصل في الاسما الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا ما لم يعضد باخر يجذبه عن الاصالة الى الفرعية قال في البسيط ونظيره في الشرعيات ان الاصل براءة الذمم فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة ما لم يعضد باخر ومن فروع ذلك انه يكفي في الصرف

[illegible]

تحصل بغير سبب زايد وما حصل بغير سبب زايد فان قيل لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من
الصرف قيل لوجوه احدها ان الاصل في الاسما ان تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة
من القوة ما يخرج به عن الاصل وسبيه وذلك بمنزلة الذمة فانه لما كان مقتضي الاصل لم
تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعي ويحافظ عليها الثاني ان
الاسما التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة ولو اعتبرنا الوجه الواحد وجعلنا له
اثرا كان اكثر الاسما غير منصرف وحينيذ تكثر مخالفة الاصل الثالث ان الفعل فرع
عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قوي وقال ابن
مكتوم في تذكرته انشد ابن خالويه في كتابه ليس فقال حليته الا الثلاثة والثني ولا قبلت
الا قريبا مقالها • وهو حجة لانه ادخل تا التانيث على ثلاث المعدول فايدة
قال في البسيط باب فعلان فعلى سكران وسكرى وغضبان وغضبي وعطشان وعطشى
انما يعرف فعلانة بالسماع دون القياس قال ابن مالك رحمه الله تعالى ورضي عنه

• اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا • ودخنانا وسخنانا وشبعانا وضحيانا •
• وصوحانا وعلانا • وقشوانا ومصانا • وموتانا وندمانا • واتبعهن نصرانا •

ضابط في شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي ما يعدل على اربعة اوجه عدل في
الاعداد نحو احاد ومثنى وثلاث وعدل في الاعلام نحو عمر وزفر وعدل عن عامر وعدل عن
اللام نحو سحر وعدل عن اللام حكما نحو اخر وهذا لان اخر في الاصل افعل التفضيل وهو
ضد اول وقد خلا اخر معناه اشد تاخرا في الذكر هذا اصله ثم اجري مجرى غير ومن
شان افعل التفضيل ان يعقب عليه احد الثلاثة وهنا لا يمكن دخلهن لان افعل من
متى اقترن بمن لم يجز تعريفه وههنا قد عرف فعلم انه غير مقترن بمن واخر لا يضاف
فلا يقال من اخر النسا فتعين ان يكون معرفا باللام وهو غير معرف لفظا بل منكر لفظا
ومعرف معنى وحكما فنزل منزلة اسم بمن لما التزم حذف من لانه اجري مجرى غير وانما
وجب تقدير بعنه لانه غير مضاف وانما حكم باللام لكونه معلوما قاعدة قال في البسيط
لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان اما الاول كاسحاق ويعقوب وموسى اسما
الانبيا غير منصرفة واسحق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى
الحديد به مصروفة ومن قال انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص
فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكذلك
ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس اذا ييس فقد غلط
لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق الالفاظ واما الثاني
فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة وجاموس وطاووس وراقود مصروفة لكونها
نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن ضابط ما لا ينصرف ضربان ضرب لا ينصرف في نكرة
ولا معرفة وضرب لا ينصرف في المعرفة فاذا نكر انصرف وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين
السخاوي فقال • مساجد مع حبلى وحمرا بعدها • وسكران يتلوه احاد واحمر •
فذي سبعة لم تنصرف كيفما اتت • سوا اذا ما عرفت او تنكر •

وعثمان ابراهيم طلحة زينب • ومع عمر قل حضرموت بسيطر •
واحمد فاعدد سبعة جاء صرفها • اذا نكرت والباب في ذا لكثير •

قاعدة الاعجمي اذا دخلته الالف واللام التحق بالعربي فلو سمي رجل بسموده صرف على كل
حال اذا قلنا انه اعجمي باوه من نفس الكلمة وان قلنا ان تاءه زايدة كيقوم لم ينصرف
في المعرفة لانه على وزن يقوم قاعدة قال ابن جني في الخاطريات التعريف يثبت
التانيث والعجمة والتركيب والتنكير يسقط حكم ذلك ومن قوة حكم التعريف في منعه
الصرف انك تعتقد معه العجمة والتانيث والتركيب ولا تعتقد واحدا من ذلك مع عدم
التعريف واذا جتمع فيه سببان احدهما ما ذكرنا الا ترى انك تصرف اربعا وان
كان فيه الوزن والتانيث وباذنجانة وان كان فيه التركيب والعجمة وحضرموت
اسم امراة اذا نكر وان كان فيه التركيب والتانيث ولا تصرف شيا من ذلك اذا نكر
وان كان فيه التركيب والتانيث ولا يصرف شيا من ذلك معرفة فهذا يدلك على قوة الا عتداد
بالتعريف وانه سبب اقوى من التانيث والعجمة والتركيب ضابط يجوز للشاعر صرف
ما لا ينصرف للضرورة لانه يرده الى اصله وهو الصرف او يستفيد بذلك زيادة
حرف في الوزن وقال في البسيط ويستثنى ما في اخره الف التانيث المقصورة نحو حبلى
ودنيا وسكرى فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فايدة لان التنوين يحذف
الالف فيودي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ويستثنى ايضا افعل منك
عند الكوفيين فانهم لا يجيزون صرفه لملازمته منك الدالة على المفاضلة فصار
لذلك بمنزلة المضاف ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف
ووجود من لا يمنع من تنوينه كما يمنع من تنوين خير منه وشر منه وهما بوزن
افعل في التقدير وقال ابن يعيش جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام القافية
واقامة الوزن بزيادة التنوين وهو من احسن الضرورات لانه رد الى اصل ولا
خلاف في ذلك الا ما كان في اخره الف التانيث المقصورة فانه لا يجوز للضرورة
صرفه لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا يتزن له البيت من الشعر وذلك انك اذا نونت
مثل حبلى وسكرى حذفت الف التانيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل
بذلك انتفاع لانك زدت التنوين وحذفت الالف فاردت الا كسر فياس ولم
تحط بفايدة وقال ابن هشام في تذكرته قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة
لم يستثنوا من قولنا ما لا ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف ما فيه الف التانيث
المقصورة وتوجيهها انه لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه لانك لو فعلت لم تعمل
اكثر من ان تحذف حرفا وتضع اخر مكانه ولا ضرورة تدعو الى ذلك قال ابن هشام
وكنت اقول لا يحتاج النحاة الى استثنا هذا لان ما فيه الف التانيث المقصورة
لم يضطر الى تنوينه على ما قال وكلامنا فيما اضطر الى تنوينه ثم حكى عن ابن الصايغ
انه رد عليه في ان له على المغرب استثنا هذا وانه افسد تعليله وقال سلمنا انه لا فايدة
في ازالة حرف ووضع حرف لكن ثم امر اخر وهو ان هذا الحرف الذي وضعناه موضع

الالف حرف صحيح قابل للحركة فاذا حرك بان يكسر لالتقاء الساكنين حصل بعينها لم يكن قبل
وهو حسن جدا **فايدة** في تذكرة التاج ابن مكتوم قال في المستوفي لا تكاد التثنية
توجد الا في اللغة العربية **باب النكرة والمعرفة قاعدة** الاصل في الاسما
التنكير والتعريف فرع عنه التنكير قال ابن يعيش في شرح المفصل اصل الاسما ان تكون
نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل **وقال**
صاحب البسيط النكرة سابقة على المعرفة لاربعة اوجه احدها ان مسمى النكرة
اسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل طريان التعريف على التنكير والثاني ان التعريف
يحتاج الى قرينة من تعريف وضع او العهد لا النكرة ولذلك كان التعريف فرعا على التنكير
الثالث ان لفظ شي معلوم يقع على المعرفة والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومه دليل
على اصالتها كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فالانسان مندرج تحت الحيوان لكونه
نوعا منه والجنس اصل لانواعه الرابع ان فايدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار
للسامع والاخبار متوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب
لا اخبار فلا تعريف قبل التركيب قال ومع ان النكرة الاصل فانها اذا اجتمعت مع معرفة
غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيد ضاحكين فينصب على الحال ولا يرفع على الصفة لان
الحال قد جات من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة ونظيره تغليب اعرف المعرفتين
على الاخرى كقولك انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما وقال في باب ما لا ينصرف التعريف
فرع التنكير لانه مسبوق بالتنكير ودليل سبق التنكير من ثلاثة اوجه احدها ان النكرة
اعم والعام قبل الخاص لان الخاص يتميز عن العام باوصاف زايدة على الحقيقة المشتركة
والثاني ان لفظ شي يعم الموجودات فاذا اريد بعضها خصص بالوصف وما قام مقامه
والموصوف سابق على الوصف والثالث ان التعريف يحتاج الى علامة لفظية او وضعية
وقال ابن هشام في تذكرته يدل على ان الاصل في الاسما التنكير ان التعريف
علة تمنع الصرف وعلل الباب كلها فرعية وانه لا يجوز في رايت بكرا ان يسعل عن من
قال بعضنا اخواننا بنو تميم حملا على رايت بكرا وانما حمل على الاصل **فايدة** قال في البسيط
علامات النكرة دخول لام التعريف عليه نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رب رجل
ويختص بالدخول على غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام والتنوين في اسما الافعال
وفي الاعلام فيما لا ينصرف نحو صيه ومه وابراهيم والجواب في كيف كقولك كيف زيد
فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها بالجواب كما عرف ان متى ظرف زمان واين ظرف
مكان بالجواب ودخول من المفيدة للاستغراق نحو ما جاني من رجل وما لزيد من درهم
ودخول كم نحو كم رجل جاني ودخول لا التي تعمل عمل ان او التي تعمل عمل ليس عليها اسما وخبرا
وصلاحية نصبه على الحال او التمييز **ضابط** قال في البسيط المعارف سبعة انواع المضمرات
والاعلام واسما الاشارة والموصولات وما عرف باللام وما اضيف الى واحد من هذه الخمسة
والنكرة المعرفة بقصد النداء وزاد قوم ثامنة التاكيد اجمعون واجمع وجمعا وجمع
وقالوا انها صيغ مرتجلة وضعت لتاكيد المعارف لخلوها عن القراين الدالة على التعريف

من خارج وتقديره المعرف الخارجي بعينه **قالت** ويؤكد هذا القول ان اجمعين لم يتنكر
بجمعه ولو كان جمعا لجمع للتنكير كما يتنكر العلم عند الجمع فدل على انه صيغة مرتجلة
لتاكيد الجمع المعرف قال وعلى هذا القول فيكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت
فيه لان اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زايدة عليه والدال بنفسه
اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم او بالنظر الى نسبته لقوة المعرفة قبله وهي
هذه الالفاظ الدالة على التاكيد والدال بقرينة زايدة اما ان تكون متقدمة
او متاخرة فالمتقدمة اما ان تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة لام التعريف
والمنفصلة اما ان يعرف بالقصد وهي حروف النداء وبغيره وهي القراين المعرفة
للضماير والمتاخرة اما ان تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة الاضافة والمنفصلة
اما ان يكون جنسا وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولات فانها تعرف
بها واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف بدليل ان بقية الموصولات معارف
وهي عارية عن اللام وانما تعرف بالصلة لان الذي توصل بها الى وصف المعارف بالجمل
والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياسا على ساير الصفات **فايدة** قال
ابن الدهان في الغرة الاسما تنقسم الى ثلاثة اقسام مظهر ومضمر ومبهم والمبهمة
هي اسما الاشارات والموصولات وقال قوم الاسما تنقسم الى مظهر ومضمر ولا مظهر
ولا مضمر **باب المضمر** قال ابن يعيش اصل المضمرات ان يكون على صيغة واحدة في الرفع
والنصب والجر كما كانت الاسما الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب في اخرها يبين
احوالها وكانت الاسما المبهمة على صيغة واحدة وعواملها تدل على اعرابها ومواضعها
قاعدة قال ابن يعيش اصل الضمير المنفصل المرفوع لان اول احواله الابتدا وعامل
الابتدا ليس بلفظ فاذا اضمر فلا بد ان يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجرور عاملهما
لا يكون الا لفظا فاذا اضمر اتصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال **قاعدة**
قال ابن يعيش الضمير المنصوب والمجرور واحد فكذا حمل عليه في التاكيد
بالمرفوع المنفصل تقول مررت بك انت كما تقول رايتك انت **ضابط** المواضع التي
يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة سبعة **احدها** ان يكون الضمير مرفوعا بنعم
وبيس وبابهما ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد **الثاني** ان يكون مرفوعا باول
المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفوني ولم اجف الاخلا انني **الثالث** ان يكون مخبرا
عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني
به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان
الخبر يدل عليه ويبينه قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه **الرابع** ضمير الشان
والقصة نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا **الخامس** ان يجر
برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا **السادس** ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر
كضربته زيدا **قاعدة** لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشي واحد
في فعل من الافعال الا في ظننت واخواتها وفي فقدت وعدمت قاله ابن النحاس

في تعليقه على المقرب **باب العلم** ضابط قال في البسيط العلم المنقول ينحصر في ثلاثة
عشر نوعا قال ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب المنقول عن المركب كتأبط
شرا وشاب قرناها وعن الجمع نحو كلاب وانمار وعن التثنية نحو ظبيان وعن مصغر
كعمير وسهيل وزهير وحريث وعن منسوب كربعي وسيفي وعن اسم عين كثور واسد
للحيوانين وجعفر للنهر وعمرو لواحد عمور الاسنان فانه نقل من حقيقة عامة الى
حقيقة خاصة وعن اسم معنى كزيد واياس مصدر زاد وآس ايسا وليس هو مصدر
ياس مقلوب ييئس لان مصدر المقلوب ياتي على الاصل وعن اسم فاعل كمالك وحارث
وحاتم وفاطمة وعايشة وعن اسم مفعول كمسعود ومظفر وعن صوت كببه وعن الفعل
الماضي كشمر وبذر وعثر وكثب وخضم ولا خامس لها على هذا الوزن وعن المضارع
كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب وعن الامر وقد جاء عنهم في موضعين احدهما سمي بفعل
الامر من غير فاعل في قولهم اصمت لواد بعينه والثاني مع الفاعل في قولهم اطرقا لموضع
معين قلت ينبغي ان يزاد المنقول من صفة مشبهة كبديع وخديجة وشريح وعفيف
ومن افعل التفضيل كاحمد فانه اولى من نقله من المضارع **قاعدة** قال الشلوبين
الاعلام يكثر فيها الشذوذ لكثرة استعمالها والشي اذا كثر استعماله غيروه **قاعدة**
الاعلام لا تفيد معنى لانها تقع على الشي وعلى مخالفه وقوعا واحدا نحو زيد فانه يقع على
الاسود كما يقع على الابيض وعلى القصير كما يقع على الطويل وليست اسماء الاجناس
كذلك لانها مفيدة الا ترى ان رجلا يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المراة من حيث
كان مفيدا وزيد يصح ان يكون علما على الرجل والمراة ولذلك قال النحويون العلم
ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز ان ينقل اسم ولدك
او عبدك من خالد الى جعفر ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك
اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرسا والفرس رجلا كان تغيير اللغة ذكر ذلك ابن
يعيش في شرح المفصل وفي البسيط يطلق لفظ العلم على الشي وضده كاطلاق زيد
على الاسود والابيض ويجوز نقله من لفظ الى لفظ كنقل اسم ولدك من جعفر الى محمد
لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى بدليل تسمية القبيح بحسن والجبان باسد والاسود
بكافور بخلاف اسماء الاجناس فانها وضعت لمعنى عام فيلزم من نقلها تغيير اللغة
كنقل رجل الى فرس وجمل بخلاف نقل العلم **قاعدة** قال ابن جني في الخصايص شرح
ابن يعيش تعليق الاعلام على المعاني اقل من تعليقها على الاعيان وذلك لان الغرض
منها التعريف والاعيان احق في التعريف من المعاني وذلك لان الاعيان ترا ولها
الظهور للعيون وليس كذلك المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال ولهذا فرق بين علم
الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال **فايدة** في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت
من مجموع بخط ابن الرماح قد يرد العلم جنسا معرفا بالالف واللام التي لتعريف الجنس
وذلك نعم وبئس فتقول نعم وبئس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا على
جنس معرف وقد يجعل العلم جنسا منكرا وذلك نحو لا هيثم الليلة للمطي ولا بصرة

بكم

لكم ولا قصبة ولا ابا حسن لها **باب الاشارة** قال ابن هشام في تذكرته من اسماء
الاشارة ما لا يستعمل الا بها وبالكاف وهو تي ومنه ما لا يستعمل شي منهما وهو ثم ومنها
ما لا يستعمل بالكاف وهو ذي **قال** احمد بن يحيى لا يقال ذيك ولا اعلم منها ما يستعمل
بالكاف ويمتنع منها فهذا القسم ساقط والباقي يستعمل تارة مجردا وتارة بهذا بحسب
ما تريد من المعنى **باب الموصول** قاعدة قال ابن يعيش اكثر النحويين سمي صلة الموصول
صلة وسيبويه يسميها حشوا اي انها ليست اصلا وانما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح
معناه **وقال** الاندلسي الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة اشيا صلة الموصول
وهذا الحرف صلة اي زايد وحرف الجر قبله بمعنى وصله كقولك مررت بزيد فالبا صلة
اي وصلة **فايدة** ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام ظاهرة في الذي
والتي وتثنيتهما وجمعهما ومنوية في من وما ونحوهما والصحيح ان تعريف الجميع بالصلة
وتطرد تلك المنادى نحو يا رجل قيل تعرف بالخطاب وقيل باللام المحذوفة ونابت يا
منابها **قال** الابذي في شرح الجزولية وهو الصحيح الا ترى انك تقول انت رجل قايم
ولا يتعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في الاصل يجتلب لها ال التي للحضور ثم اختصرت وكذا
الزمت يا ولم تحذف لئلا يتوالى الحذف ولانها صارت عوضا انتهى **ضابط** قال ابن
الصايغ في شرح الالفية تلخيص القول في حذف العايد ان يقال اما ان يكون مرفوعا او
منصوبا او مجرورا ان كان مرفوعا فاما ان يكون مبتدا او غيره ان كان غير مبتدا لم يجز الحذف
وان كان مبتدا فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره واما لا فالاول لا يحذف والثاني
اما ان يستطيل ما بعده للصلة او لا في الاول لا حذف والثاني اما ان يقع صدرا واما لا
فان لم يسبقه طولا او ما في الثاني لا حذف والاول اما ان تطول الصلة او لا الثاني يجوز
في اي لا في غيرها والاول يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما بفعل او وصف واما بغيرهما
ان كان بغيرهما لم يجز الحذف وان كان بهما فاما متصل او منفصل المنفصل لا يحذف والمتصل
اما ان يكون في الصلة ضمير غيره او لا ان كان ضمير غيره لم يحذف والا فان كان من باب
كان لم يحذف والا حذف وان كان مجرورا فاما باسم او بحرف فان كان باسم فاما وصف
او غيره ان كان غيره لم يحذف وان كان وصفا فاما عامل او لا ان لم يكن عاملا فلا
حذف والا جاز الحذف وان كان بحرف فاما ان يماثل جار الضمير لفظا او معنى وعملا او لا
ان لم يكن مماثلا لم يحذف وان ماثله في ذلك كله جاز الحذف انتهى **وكتب بعض الفضلا**
الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم

ايا تاج دين الله والاوحد الذي • تسنم مجدا تعتليه ذروة العلا
وجامع اشتات الفضايل حاويا • مدى الدهر حلا الا ما قد تشكلا
ويجري علوم في رياض مكارم • الى حالة القصا له الا تسلسلا
لعلك والاحسان منك سجية • واوصافك الاعلام طاولن تذبلا
تحدد لي نظما مواضع حذف ما • يعود على الموصول نظما مسهلا
واكثر من الايضاح ما عز مختصرا • ومثل دايم الالقاب لا ترك في الحلا

فاجابه

الا ايها المولى المحلي فريضه ۔ اذا راح شعر الناس في لبيد مشكلا
وحاوي ابكار المعالي عرايسا ۔ عليه من التحقيق ما ستم الحلا
ومستنتج الافكار شرقا كالنمي ۔ ومستخرج الالفاظ تحلى كالطلا
وفارس من مرس المكارم متمرا ۔ وجاني من ثمر الفضايل ما حلا
تنبت الى المملوك نظما بمدحكم ۔ ووصفك في الافاق ما زال منجلا
وارسلت تبغي نظمه لمسايل ۔ ومن عجب ان يسال البحر جدولا
فلم يسع المملوك الا امتثا له ۔ وتمثيل ما الوي وايضاح ما جلا
ولو بالجهد في اجتلاب شرائعه ۔ ومن بذل المجهود جهدا فما الا
تخلف وقد اهديت بحر الوضي ۔ ووشلا الى بحر وسحقا الذي ملا
اذا عاد بالموصول حاولت حذفه ۔ فطالع بحد ما قد نظمت مفصلا
فما كان مرفوعا ولم يك مبتدا ۔ فاثبت واما الحذف فاتركه واحطلا
وان كان مرفوعا ومبتدا فعند ا ۔ وفي وصل اي صدرا احذف مسجلا
بشرط بنا اي واما ان امر بت ۔ فقيل بجوز الحذف وقيل لا
وان يك ذا صدر بوصلة غيرها ۔ وطالت فان لم يصلح العجز موصلا
فمونك فا حذفه وان لم تطل ۔ اجيز على قول ضعيف واحملا
وشاهد ذا فاقرا تماما على الذي ۔ واحسن مرفوعا كذا نقل من تلا
واثبته محصورا كذا ان نفقته ما ۔ تميم لجا الذما هو ذو قلا
وفي حذفه خلف لدى عطف غيره ۔ عليه ومنع الحذف في عكسه انجلا
وما كان مفعولا لغير حنت وهو ۔ متصل فاحذفه تكفي بالاعتلا
ونشرط في ذا عوده وحده ان ۔ يعد غيره فالحذف ليس مسهلا
وهذا اذا الموصول لم يك الفان ۔ يكنهما فلا تحذف وقد جا معللا
وما كان مخفضا بالاضافة لفظه ۔ ومعناه نصب كان بالحذف اسهلا
وخافضه ان ناب عن حرف مصدر ۔ وفعل فلم تحذفه اعني السولا
كقولك تتلو خافضها انت قاطرف ۔ فان كان مجرورا بحرف فقد اعملا
وموصولا صحى كذلك فاحذفن ۔ اذا ما استوى الحرفان باتا وفي العلا
واعني به لفظا ومعنى ولم يكن ۔ قد ينكر حرف العايد الحصر قد تلا
ولم يك ايضا فذا اقسم سقامه ۔ غدا فاعلا فاسمع منقا لتمثلا
ونشرب مما تشربون فانهما ۔ تساويا في اللفظ مفرد اخلا

باب المعرف بالاداة ضابط قال في البسيط تنقسم اللام الى تسعة اقسام احدها التعريف الجنس نحو قولهم الرجل خير من المراة اي اذا قوبل جنس الرجال بجنس النسا كان جنس الرجال افضل ولا تكم امراة خير من رجل الثاني التعريف معهود وجودي بين المتكلم والمخاطب كقولك الرجل وانفقت الدينار المعهود بينك وبين المخاطب وفي التنزيل كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقولنا ان جاء الاعمى لان المراد به عبد الله

ابن

ابن ام مكتوم الثالث التعريف معهود ذهني كقولك اكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فانه لا يمكن حمله على ارادة الجنس ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يبق الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن الا ان هذا التعريف قريب من التنكير لان حقيقة التعريف انما يكون باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة لانه لم يقصد مسمى معهودا في الوجود وهذا قال المحققون ان نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني صفة لكونه لم يقصد مسمى معهودا في الوجود الرابع التعريف الحضور كقولك هذا الرجل وهو بعد اسم الاشارة وقياس يا ايها الرجل وما اشبه كلما ان يكون من تعريف الحضور لوجود القصد اليه بالندا الخامس ان يكون بمعنى الذي اذا اتصلت باسم فاعل واسم مفعول السادس ان يكون عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا تجمع الالف واللام والاضافة الا ان الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام لتجري صفة للمعرفة السابقة السابع ان تكون زايدة في الاعلام الثامن ان تكون محسنة والتعريف بغيرها كلام الذي والتي التاسع ان تكون للمح قال واعلم ان اقوى تعريف اللام الحضور ثم العهد ثم الجنس **وقال المهلبي** تعلم فللتعريف ستة اوجه ۔ اذا لامه زيدت على اول الاسم
حضور وتفخيم وجنس ومعهد ۔ ومعنى الذي ثم الزيادة في الرسم ۔

فايده قال ابن يعيش فينة اسم من اسما الزمان وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة اي الحين بعد الحين وحكى ابو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام فهذا مما يكون اعتقب عليه تعريفان احدهما بالالف واللام والاخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة في الاصل ومثله قولهم للشمس الاهة والالاهة فهي اعتقاب تعريفين عليه واسما العدد معارف اعلام وقد تدخلها الالف واللام فيقال الثلاثة نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان وذكر ابن جني في الخصايص الاول وقالوا هو كقولك شعوب والشعوب للمنية وتدري والتدري وذكر المهلبي من ذلك عروة والعروة ونسر والنسر **باب المبتدا والخبر** قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدا والخبر هما الاصل والاول في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما وذلك لان المبتدا يكون معرى من العوامل اللفظية وبعرى الاسم عن غيره في المعمر قبل ان تقترن به غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا اليوم ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر برفعه فايدة دخول الاعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منه فاعلا ومفعولا ورفع المبتدا والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدا الخبر **فايده** قال ابن النحاس في التعليقة

قولنا اقايم الزيدان وما ذاهب اخواك مبتدا ليس له خبر لا ملفوظا به ولا مقدر قال ومن المبتدات التي لا اخبار لها ايضا قولهم اقل رجل يقول ذاك فاقل مبتدا لا خبر له لانه بمعنى النفي في قولهم قل رجل يقول ذاك ويقول ذاك صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه وكذلك قولهم كل رجل وضيعته فانه لا خبر له على احد الوجهين وكذلك قولهم حسبك مبتدا لا خبر له على احد الوجهين لكونه في معنى اكتف وكذلك قول الشاعر • غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن • ومثله قول الاخر غير لاه عداك فاطرح • اللهو ولا تغترر بعارض سلم • فغير في البيتين مبتدا لا خبر له على احد الوجهين لانه محمول على ما كانه قيل ما ما سوف على زمن كما في قولهم ما قايم اخواك **قاعدة**

اصل المبتدا ان يكون معرفة واصل الخبر ان يكون نكرة وذلك لان الغرض في الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فايدة فيه فان افاد جاز **مسوغات الابتدا بالنكرة** قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفايدة وراى المتاخرون انه ليس كل واحد يهتدي الى مواطن الفايدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة قال والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها ان تكون موصوفة لفظا نحو واجل مسمى عنده ولعبد مومن خير من مشرك او تقديرا نحو السمن منوان بدرهم اي منه او معنى نحو رجيل جاني لانه في معنى رجل صغير الثاني ان تكون عاملة اما رفعا نحو قايم الزيدان عند من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة او جرا نحو غلام رجل جاني الثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتدا به نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى الرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو ولدينا مزيد لكل اجل كتاب قصدك غلامه رجل الخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسما الشرط والاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار واله مع الله وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة لام نحو ارجل في الدار ام امراة كما مثل في الكافية وليس كما قال السادس ان تكون مرادا بها الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة السابع ان تكون في معنى الفعل وهو شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها التعجب ولنحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعا الثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت التاسع ان تقع بعد اذا الفجايية نحو خرجت فاذا رجل بالباب العاشر ان تقع في اول جملة حالية نحو سرينا ونجم قد اضا فكل يوم ترا في مدنه يبدي وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل لكسران اذا وقعت بعد واو الحال وانما الضابط ان تقع في اول جملة

حالية

حالية قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون الطعام انتهى وقد ذكر ابو حيان في ارجوزته المسماة نهاية الاعراب في علم التصريف والاعراب جملة من المسوغات ثم قال • وكلما ذكرت في التتميم • يرجع للتخصيص والتعميم •

وقال المهلبي في نظم اعرابه رحمه الله تعالى •

• وقع الابتدا بالتنكير في • ثمان واربع بمعتبر •
• بعد نفي او جوابا للنفي • او لعنا او موجبا للنظر •
• ثم ان كنت سايلا او مجيبا • لسواله وسابقا لحرور •
• ثم موصولة بمن واذا ما • رفعت ظاهر الذي مستخبر •
• ولمعنى تعجب او دعاء • او عموم ونعتها للبصير • **وقال ايضا** •
• قد جا ما اغنى وسعيد الخبر • في حذفه وزدوا له في اثني عشر •
• حالا وشرطا وجواب سايل • او حالف بر ومعمول الخبر •
• وجواب لولا ثم وصف بعده • او فاعل او نقض نفي في الا شر •
• او في سوال في العموم لوامع • وحديث معطوف كفانا من عبر •

مثال الحال اكثر شربي السويق ملتوتا والشرط سرورى بزيد ان اطاعني اي ثابت اذا اطاعني حذف الخبر واقيم الشرط مقامه والجواب سوال زيد لمن قال من عندك وجواب القسم لعمر الله لافعلن ومعمول الخبر ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وجواب لولا لولا زيد لاكرمتك والوصف اقل رجل يقول ذلك فيقول في موضع خفض صفة لرجل وقد سد مسد الخبر والفاعل اقايم الزيدان ونقض النفي بلى زيد لمن قال ما عندي احد والسوال في العموم هل طعام اي عندكم والواو مع كل رجل وضيعته والعطف نحو ما عندنا وانت بما عندك راض **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة المبتدا لا يعطف عليه خبره بحرف البتة الا بالفا في موضعين احدهما تلزمه الفا والثاني لا تلزمه الفا فاما الذي تلزمه الفا ففي موضعين احدهما في موضع الخبر وهو ان يكون المبتدا شرطا جازمه بالنيابة وجزاوه جملة اسمية او امرية او نهيية نحو من ياتني فله درهم ومن عاد فينتقم الله منه ومن يتوكل على الله فهو حسبه والثاني قولهم اما زيد فقايم واما الذي يجوز دخول الفا في خبره ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا نحو وما بكم من نعمة فمن الله والذي ياتيني فله درهم واللذان ياتيانها منكم فاذوهما وكل رجل ياتيني فله درهم **فايدة** قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابن الحبيب الفارسي نحوي من اصحاب المبرد في كتاب النوادر له العلة التي لها لا يخبر في الكلام بشخص خبره ظرف من الزمان الا هذا ومثله قولهم كل عام ثم نحو ونه انتهى **ضابط** روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة الاول الضمير وهو الاصل الثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير الثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة الرابع اعادة بمعناه نحو زيد ابو عبد الله جاني اذا كان كنية له الخامس يشمل المبتدا نحو والذين

يكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين السادس ان يعطف
بفا السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من
السما ما فتصبح الارض مخضرة * وقول انسان يعيني يحسر اكما تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق
السابع العطف بالواو وعنه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها الثامن شرط اشتمل
على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع ال النايبة عن الضمير
في قول طايفة نحو فان الجنة هي الماوي اي ماواه العاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى
نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله **قاعدة** اذا كان الخبر معرفة كالمبتدا لم يجز تقديم
الخبر لانه مما يشكل ويلبس اذ كل واحد منهما يجوز ان يكون خبرا ومخبرا عنه قال ابن يعيش
ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز نحو ضرب موسى
عيسى **قاعدة** قال ابن اياز اذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدا او كونه خبرا فايهما
اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفايدة ومعتمدها
وقال العبدي في البرهان الاولى كونه الخبر لان الحذف اتساع وتصرف وذلك في الخبر
دون المبتدا اذ الخبر يكون مفردا وجامدا ومشتقا وجملة على تشعب اقسامها والمبتدا
لا يكون الا اسما مفردا وقال شيخنا الحذف بالاعجاز اولى واخرا ليق منه بالصدور
والاوايل مثال لمفصص جميل اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ومثل طاعة
وقول معروف اي المطلوب منكم طاعة او طاعة امثل لكم قال ابن هشام في المغني ولو
عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد
شي مسده وقد جزم كثير من النحويين في نحو عمرك لافعلن وايمن الله لافعلن بان المحذوف
الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدا **قاعدة** قال ابن هشام في المغني اذا دار الامر
بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني اولى لان
المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه
غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى كقراءة شعبة يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال بفتح الباء فانه يفيد ان الفعل والموجود فاعل لا مبتدا او بموقعه فاعلا في
قراءة من اسرا لبا او بموضع اخر يشبهه نحو ولين سالتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر
ليقولن الله خلقهم بل الله خلقهم لمجي ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولين سالتهم من
خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال ابن النحاس في التعليقة
اذا تردد الاضمار بين ان يكون فعلا ضميرنا خبرا او اضمرنا فعلا كان اضمار الخبر وحذفه
اولى من اضمار الفعل وحذفه لان اخر الجملة اولى بالحذف من اولها لان اولها موضع
استجمام وراحة واخرها موضع تعب وطلب استراحة **فايدة** قال الشيخ بها الدين
ابن النحاس في تعليقه على المقرب اعلم ان تنكير المبتدا اختلفت فيه عبارات النحاة
فقال ابن السراج المعتبر في الابتدا بالنكرة حصول الفايدة فمتى حصلت الفايدة
في الكلام جاز الابتدا وجد شي من الشرايط او لم يوجد وقال الجرجاني يجوز الاخبار
عن النكرة بكل امر لا يشترك النفوس في معرفته نحو رجل من تميم شاعر او فارس فالمجوز

عنده

عنده شي واحد وهو جهالة بعض النفوس ذلك وما ذكره لا يحصل الواضح وقال شيخنا
جمال الدين محمد بن عمرون الضابط في جواز الابتدا بالنكرة قربها من المعرفة لا غير
وفسر قربها من المعرفة باحد شيين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها
في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن
بل يعتبر كل ما يرد فان كان جاريا على الضابط اجزناه والا منعناه وان سلكنا مسلك
تعداد الاماكن التي يجوز فيها الابتدا بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول الاماكن التي
يجوز فيها الابتدا بالنكرة تنيف على الثلاثين وان لم اجد احدا من النحاة بلغ بها
زايدا على اربعة وعشرين فيما علمته احدها ان تكون موصوفة وهذا تحته نوعان
موصوف بصفة مقدرة كقولهم السمن منوان بدرهم فان تقديره منوان منه بدرهم
ومنه في موضع الصفة للمنوين الثاني ان تكون خلفا من موصوف كقولهم ضعيف
عاذ بقرملة اي انسان ضعيف او حيوان التجا الى ضعيف الرابع مقاربة المعرفة في
عدم قبول الالف واللام كقولك افضل من زيد صاحبك الخامس ان يكون اسم استفهام نحو
من جاك السادس ان يكون اسم شرط نحو من ياتني اكرمه السابع كم الخبرية نحو كم غلام لك
الثامن ان يكون معنى الكلام التعجب كقولهم عجب التاسع ان يتقدمها اداة استفهام
نحو ارجل قايم العاشر ان يتقدمها خبرها ظرفا نحو عندي رجل الحادي عشر ان
يتقدمها خبرها جارا ومجرورا نحو في الدار رجل وينبغي ان يشترط في هذين القسمين
ان يكون مع المجرور او الظرف معرفة والا فلو قيل في دار رجل لم يجز وان كان الخبر مجرورا
وقد تقدم واجاز الجزولي والواحدي في كتابه في النحو ان خبر الخبر في الظرف والمجرور على
ضعف لقلة منه شيخنا الثالث عشر ان يكون فيها معنى الدعا نحو سلام عليكم وويل
لكم الرابع عشر ان يكون الكلام في معنى كلام اخر كقولهم شي ما جا وقولهم شر اهر
ذا ناب لانه في معنى النفي اي ما اهر ذا ناب الا شر الخامس عشر ان تكون النكرة عامة نحو
قول عمر تمرة خير من جرادة ونحو سلم خير من بطالة السادس عشر ان تكون في جواب من
يسال بالهمزة وام نحو رجل قايم في جواب من قال ارجل قايم ام امراة السابع عشر
ان يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقول
امري القيس * فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب لبست وثوب اجر * الثامن عشر ان تكون
معتمدة على لام الابتدا نحو لرجل قايم التاسع عشر ان تكون عاملة نحو امر بمعروف صدقة
العشرون ان تكون ما التعجبية نحو ما احسن زيدا على راي سيبويه الحادي والعشرون ان
تكون مضافة اضافة محضة نحو غلام امراة خارج الثاني والعشرون ان تكون
مضافة اضافة غير محضة نحو مثلك لا يفعل كذا الثالث والعشرون ان تكون في معنى الموصوفة
وهو ان تكون مصغرة نحو رجيل قايم فالتصغير وصف في المعنى بالصغر الرابع والعشرون
ان تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص نحو ما حكي انه لما اسلم عمر بن الخطاب رضي الله
عنه قال المشركون صبا عمر فقال ابو جهل مه رجل اختار لنفسه امرا فما تريدون ذكره
الجرجاني في مسايله الخامس والعشرون ان يتقدم خبرها ظرف او مجرور وهي جملة نحو قام

ابو ه رجل بشرط ان يكون فيه معرفة ايضا السادس والعشرون ما دخل عليه ان
في جواب النفي نحو قولك ان رجلا في الدار في جواب من قال ما رجل في الدار السابع والعشرون
ان يكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قايم الزيدان على راي الكوفيين والاخفش الثامن
والعشرون ان يكون معتمدة على واو الحال كقوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم التاسع
والعشرون ان تكون معطوفة على نكرة قد وجد فيها شي من شروط الابتدا بالنكرة
فصيرت مبتداة نحو قول الشاعر عندنا اصطبار وشكوى عند قاتلتي الثلاثون ان
يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى طاعة وقول معروف على احد الوجهين الحادي
والثلاثون ان تلي لولا كقول الشاعر • لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة الثاني والثلاثون
ان تلي فا الجزا نحو قولهم في المثل ان مضى عير فعير في الرباط قال فهذا ما حصل لي من تعداد
الاماكن التي تجوز الابتدا فيها بالنكرة ولا ادعي الاحاطة فمن عثر على شي يقف على ما لم اقف
عليه ويهتدي الى ما لم اهتد اليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها الى ما ذكرته واجيا
ثواب الله عز وجل ان شا الله انتهى كلام ابن النحاس ثم رايت بعد ذلك مولفا لبعض
المتاخرين قال فيه قد تتبع النحاة مسوغات الابتدا بالنكرة وانهاها بعض المتاخرين
الى نيف وثلاثين موضعا قال وقد انهيتها بعون الله تعالى الى نيف واربعين قد ذكر
الاثنين والثلاثين الذي ذكرها ابن النحاس وزاد ان تكون معطوفة على معرفة كقولك
زيد ورجل قايمان فرجل نكرة جاز الابتدا بها لعطفها على معرفة وان تلي اذا الفجايية
وان تقع جوابا كقولك درهم في جواب ما عندك اي درهم عندي وان تكون محصورة
نحو انما في الدار رجل وان تكون للمفاجاة قاله ابن الطراوة ومثله بقولهم شي ما جا
بك وجعل منه المثل ليس عبد باخ لك وهذه زيادة غريبة وان يوتى بها للمناقضة
كقولك رجل قام لمن زعم ان امراة قامت وان يقصد بها الامر كقوله تعالى وصية
لازواجهم على قراة الرفع وان يقصد بها الدعا ... خبرها نحو دينار ان اخذ من الماخوذ منه درهمان
وان تكون ... صبر على الجوع عشرين يوما ... اربعة بردة في يومه وان يتقدم معمول خبرها
نحو في دارك الف بيض على ان يكون ... خبرا وان تكون النكرة لا تراد لعينها
كقول امري القيس مرسعة بين ارساغه لانه لا يريد مرسعة وهذا عموم البدل وقد
تقدم عموم الشمول انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم رحمه الله تعالى وعفى عنه

اذا ما جعلت الاسم مبتدا فقل • بتعريفه الا مواضع تكرا
بها وهي ان عدت ثلاثون بعدها • ثلاثتها فاحفظ لكي تتمهرا
ومرجعها لاثنين منها فقلهما • خصوص وتعميم فادوا اثرا
كاوصفا الموصوف والوصف والذي • عن النفي واستفهامه قد تاخرا
كذا كاسم الاستفهام والشرط والذي • اضيف وما قد عم جا منكرا
كقولك دينار لدي لقابل • اعندك دينار فكن متبصرا
كذا كم لاخبار وما ليس قابلا • لال كذا ما كان في الحصر قد جرا
وما جاد عا او عدا عاملا وما • له سوغ التفصيل ان يتنكرا

وما بعد او والحال جا وفا الجزا • ولولا وما كالفعل جا مصغرا
وما ان يتلو في جواب الذي نفى • وما كان معطوفا على ما تنكرا
وساغ ومخصوصا عدا وجواب ذي • سوال بام والهمز فاخبر لتخبرا
وما قدمت اخباره وهي جملة • وما نحو ما استحاه في الغزا لقترا
كذا بعد واو لحال ام ابتدا وما عدا • عن الظرف والمجرور رابطا موخرا
وما كان في معنى التعجب او تلا • اداة الفجاة فاحوها نحو جوهرا

فايدة في تذكرة التاج ابن مكتوم قالوا وكبر الناقة طليمان وفيه ثلاثة اقوال
قيل تقديره احد طليمين حذف المضاف واقام المضاف اليه مقام المحذوف وقيل
التقدير راكب الناقة والناقة طليمان وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان
وفيه حذف خبر وحذف مبتدا انتهى باب كان واخواتها قال ابن بابشاذ
كان ام الافعال لان كل شي داخل تحت الكون لا ينفك شي من معناها ومن ثم صرفوها
تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لانهما طرفا الزمان وظل واضحى اختان لانهما
لصدر النهار وبات وصار اختان لاعتلال عينيهما وزال وفتي وانفك وبرح ودام اخوات
للزوم اولهما ما وليس منفردة لانها لا تتصرف وقال ابن هشام في تذكرته الصواب
ان يقال ما خلا دام اخوات لانهن لا يعملن الا في النفي او شبهه وليس وما دام اختان
لعدم تصرفهما ولا فاعل لا زمة في الاربعة انما يلزم قبلها نفي او شبهه اعم من ان يكون
النفي بما او غيرها فان اعتبر انها قد تنفى بما فلعم كان واصبح ونحو ذلك ثم ان
الداخلة على دام غير ما الداخلة على تلك قال والذي قاله خطا والذي قلته هو الصواب
وقال ابو البقا في اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال لخمسة اوجه احدها
سعة اقسامها والثاني ان كان التامة دالة على الكون وكل شي داخل تحت الكون
والثالث ان كان دالة على مطلق الزمان الماضي ويكون دالة على مطلق الزمان
المستقبل بخلاف غيرها فانه يدل على زمان مخصوص كالصباح والمسا والرابع انها اكثر
في كلامهم ولهذا حذفوا منها النون في قولهم لم يك والخامس ان بقية اخواتها تصلح
ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد اصبح منطلقا ولا يحسن اصبح زيد كان منطلقا مسيلة
قال الزجاجي في اماليه قال ابو بكر بن احمد بن الحسين النحوي المعروف بابن شقير
كان زيدا اكلا طعامك جايز من كل قول كان اكلا طعامك زيد جايز من كل قول اكلا
طعامك كان زيد جايز من كل قول كان زيد طعامك اكلا جايز من قول كان طعامك
اكلا زيد جايز من قول الكوفيين وخطا من قول البصريين طعامك اكلا كان زيد
طعامك جايز من قول البصريين وخطا من قول الكوفيين الا على كلامين من قول الكسايي
اكلا كان طعامك زيد خطا من كل قول طعامك كان اكلا زيد جايز من كل قول كان
اكلا زيد طعامك جايز من كل قول وفيها تبين قبح من قول الكوفيين واذا قدمت زيدا
فقلت زيد كان اكلا طعامك وزيدا اكلا طعامك كان واكلا طعامك زيد كان وزيد
طعامك كان اكلا فهذه كلها جايزة من كل قول فاذا قلت زيد طعامك اكلا كان او

فطعامك اكلا زيد كان جايزا من قول البصريين والكسايي وكان خطا من قول الفرا
لانه لا يتقدم معمول الخبر كان عليها اذا كان خبرا متقدما من قبل انه لو اراد رده الى
فعل ويفعل لم يجز عنده والكسايي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال فاذا قلت طعامك
زيد كان اكلا جازت من كل قول وان قلت زيد طعامك كان اكلا جازت من كل قول
وان قلت زيد طعامك كان اكلا جازت من كل قول وقولك كان اكلا زيد طعامك جايزة من
قول البصريين وخطا من قول الكوفيين الا الكسايي على كلامين فان قلت طعامك زيدا كلا
كان جازت من قول البصريين وخطا من قول الكوفيين الا الكسايي على كلامين انتهى **ضابط**
قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها في تقديم اخبارها عليها على
اربعة اقسام قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق وهو ما دام وقسم يتقدم عند
الجمهور الا المبرد وذلك ليس وقسم يتقدم خبرها عند الجمهور الا ابن كيسان وهو ما زال
وما انفك وما فتي وما برح وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهي كان
وبقية افعال الباب **باب ما واخواتها** قاعدة قال ابو البقا في التبيين
ما هي الاصل في النفي وهي ام بابه والنفي فيها اكد **فايدة** قال الشيخ تاج الدين
ابن مكتوم في تذكرته لم يقع ما في القران الا على لغة الحجاز ما خلا حرفا واحدا وهو
وما انتم بمصرخي على قراة حمزة فانها هنا على لغة تميم وزعم الاصمعي انه لم
يقع في الشعر الا على لغة تميم قال بعض النحويين فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر
ما خلا ثلاثة ابيات فيها خلاف قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم
قريش واذ ما مثلهم بشر والاخر رويته والعجاج اورتا ان تجرينا ما مثلها نجران كذا اروي
بنصب مثلها وهو مثل قول الفرزدق والثالث وانا النذير بحرة مسودة تصل الاعم
اليكم افرادها ابناوها   اباهم حنقوا الصدور وما هم اولادها **قاعدة**
التصرف في لا النافية اكثر من التصرف في ما النافية ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم
نحو تالله تفتوا اي لا تفتو ولم يجز حذف ما كذا نقله ابن الخباز عن شيخه معترضا به على
ابن معط اذ قال لنفي الغيبة وان اتي الجواب منفيا بلا او ما كقولي والله ما فعلا
فانه يجوز حذف الحرف اذا امنوا الالباس حالة الحذف
قال ابن الخباز وما رايت في كتب النحو الا حذف لا **فايدة** قال ابن هشام في تذكرته
زيادة الباء في الخبر على ثلاثة اقسام كثير وقليل واقل فالكثير في ثلاثة مواضع وذلك
بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد اولم يروا ان نحو اولم يروا
ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اوليس
الله بقادر وهو راجع الى الجملة الاولى في المعنى والقليل في ثلاثة مواضع بعد كان
واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل
وبعد ظن واخواتها منفية كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد
وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن
قارب والاقل في ثلاثة مواضع بعد لا التي تكون وهل فالاول كقوله فان تنا عنها حقبة

لا تلاقها

لا تلاقها فانك مما احدث بالمجرب والثاني كقوله ولكن اجرا لو فعلت بهين والثالث
كقوله الا هل اخو عيش لذيذ بدايم **فايدة** قال ابن هشام في تذكرته نظر سيبويه
لات بليس ولا يكون في الاستثنا من حيث انه لا يستعمل معهما الا احد الاسمين والاخر
مضمر دايما **باب ان واخواتها** ضابط قال في المفصل جميع ما ذكر في خبر المبتدا
من اصنافه واحواله وشرايطه جار في خبر ان ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفا
كقولك ان في الدار زيدا وقال ابن يعيش في الشرح كما جاز في المبتدا او الخبر جاز مع
ان واخواتها لا فرق بينهما ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها
على الاسم ويجوز ذلك في المبتدا وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الافعال
في العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم في الافعال نحو قايما كان زيد
وكان قايما زيد ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم الا ان يكون الخبر ظرفا او جارا ومجرورا
وذلك انهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال **قاعدة**
قال ابو البقا في التبيين اصل الباب ان **ضابط** قال ابن هشام في شرح الشذور
تكسر ان في تسعة مواضع احدها في ابتدا الكلام نحو انا انزلناه الثاني ان تقع في اول
الصلة واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة الثالث في اول الصفة
مررت برجل انه فاضل الرابع في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق
وان فريقا من المومنين لكارهون الخامس في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل
وهو اذ واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس السادس ان تقع قبل اللام المعلقة
نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون السابع ان تقع محكية
بالقول نحو قال اني عبد الله الثامن ان تقع جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه
التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل **وتفتح** في ثمانية مواضع احدها
ان تقع فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا الثاني ان تقع نايبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي
انه استمع نفر الثالث ان تقع مفعولا غير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم الرابع
ان تقع في موضع رفع بالابتدا نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة الخامس ان تقع
في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو
ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة نحو مثل ما انكم تنطقون
الثامن ان تقع تابعة لشي مما ذكر نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم على العالمين
واذ يعدكم الله احدى الطايفتين انها لكم ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع احدها
بعد اذا الفجايية نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب الثاني في بعد الفا الجزايية نحو من
عمل منكم سوا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم الثالث اذا وقعت خبرا
عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله **ضابط** قال ابو حيان
ان المخففة اذا اهملت تكلمها وهي مشددة في جميع الاحكام الا في شي واحد وهي انها
لا تعمل في الضمير الا ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قايم ولا يجوز انك قايم **فايدة**
قال السخاوي في شرح المفصل اختلف النحاة في ان واللام ايهما اشد تاكيدا فقال

بعضهم ان لتاثيرها في المعمول وتغييرها لفظ الابتدا اشد تاكيدا واقعد من اللام وقال
آخرون اللام اشد تاكيدا لانه يتمحض دخولها لذلك ولا يكون له شبه بالفعل **باب**
رب فايدة قال ابن يعيش نظيرا في اختصاصها بالنكرة رب وكم لان رب للتقليل وكم للتكثير
وهذه معان الابهام اولى بها **فايدة** في تعاليق ابن هشام نظير ما في كفها ان واخواتها
عن العمل اللام في لا ابا لزيد ولا غلامي لعمرو وفي انها هيات لا تعمل في المعارف ولو لا
وجودها لم يمكن لان تعمل كما في قوله ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني
فانه على نيتها كما انتقولها في رايت مثلا كالثمة لا ادب على نية اللام المعلقة حذفت
وابقي حكمها **ضابط** قال سيبويه كل شي حسن ان يعمل فيه رب حسن ان تعمل فيه لا **باب**
ظن واخواتها ضابط قال ابن عصفور لم يعلق من الافعال الا افعال القلوب وهي ظننت
وعلمت ونحوهما ولم يعلق من غير افعال القلوب الا انظر وسال نحو انظر من ابو زيد
واسال ابو من عمرو وكان الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم والعلم من افعال
القلوب فاجري السبب مجرى المسبب **فايدة** قال ابن النحاس في شرح المقرب لهذه
الافعال خواص لا يشاركها فيها غيرها من الافعال المتعدية منها ان مفعوليها مبتدا
وخبر في الاصل ومنها انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها غالبا كما جاز في باب
اعطيت ومنها الالغا ومنها التعليق ومنها جواز كون ضميري الفاعل والمفعول بمعنى واحد
نحو ظننتني قايما وعلمتني منطلقا وللمخاطب ظننتك منطلقا اي ظننت نفسك وللغايب
زيد راه عالما اي نفسه وفي التنزيل ان رآه استغنى اي راى نفسه وانما جاز ذلك
فيها دون غيرها لامرين احدهما انه لما كان المقصود هو الثاني لتعلق العلم او الظن
به لانه محله بقي الاول كانه غير موجود بخلاف ضربتني وضربتك فان المفعول محل الفعل
فلا يتوهم عدمه وثانيهما ان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر من علمه بامور غيره
فلما كثر فيها وقل في غيرها جمع بينهما حملا على الاكثر فاذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها
من الافعال ابدل المفعول بالنفس نحو ضربت نفسي وضربت نفسك وقد حملوا عدمتني
وفقدتني على افعال القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني لانه لما كان دعا على
نفسه كان الفعل في المعنى لغيره فكانه قال عدمتني غيري انتهى **باب الفاعل**
فايدة قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الاسناد والبنا والتفريغ
والشغل الفاظ مترادفة المعنى واحد بها لكنه على ذلك ان سيبويه قال الفاعل شغل
به الفعل وقال في موضع فرغ له وفي موضع بني له وفي موضع اسند له لانها كلها في معنى
واحد **قاعدة** الفاعل كجزء من اجزاء الفعل قال ابو البقا في اللباب والدليل على ذلك
اثنا عشر وجها احدها ان آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى اربع متحركات كضربت
وضربنا ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو ضربك زيد لانه في حكم المنفصل الثاني انهم
جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا
انه كجزء من الفعل لم يكن كذلك الثالث انهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير
توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به الرابع انهم وصلوا تا التانيث بالفعل

دلالة على تانيث الفاعل فكان كالجزء منه الخامس انهم قالوا القيا وقفا مكان الق الق
ولولا ان ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما ثنى مثناه السادس انهم نسبوا الى كنت فقالوا
كنتي ولولا جعلهما التا كجزء من الفعل لم تبق مع النسب السابع انهم الغوا ظننت اذا توسطت
او تاخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل
ذلك لا يعمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض
بعضه التاسع انهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل
العاشر ان من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتدا وخبر عنه والجملة
لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي بها الحادي عشر انهم جعلوا ذا في حبذا بلفظ واحد
في التثنية والجمع والتانيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني عشر انهم قالوا
في تصغير حبذا ما احيبذه فصغروا الفعل وحذفوا منه احدى البائين ومن الاسم
الالف ومن العرب من يقول لا تحبذه فاشتق منهما انتهى **وهذه** الاوجه ماخوذة
من سر الصناعة لابن جني **قاعدة** الاصل تقديم الفاعل وتاخير المفعول قال ابن
النحاس وانما كان الاصل في الفاعل التقديم لانه تنزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك
المفعول وقال ابن عصفور في المقرب ينقسم الفاعل بالنظر الى تقديم المفعول عليه
وحده وهو ان يكون الفاعل ضميرا متصلا ولا يكون في الكلام شي مبين او يكون الفاعل
مضافا اليه المصدر المقدر بان والفعل وبان التي خبرها فعل او اسم مشتق منه
وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا
او يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول او على ما اتصل بالمفعول او يكون الفاعل ضميرا
عائدا على ما اتصل بالمفعول او يكون المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال او
الاستقبال او المصدر المقدر بان والفعل وبان التي خبرها فعل او يكون الفاعل
مقرونا بالا او في معنى المقرون بها وقسم يجوز فيه التقديم والتاخير وهو ما عدا
ذلك **ضابط** قال ابن النحاس في التعليقة اعلم ان الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع
احدها اذا بني الفعل للمفعول نحو ضرب زيد فهاهنا يحذف الفاعل وهو غير مراد
الثاني في المصدر اذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا لان
المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميرا بل يكون الفاعل محذوفا مرادا اليه
نحو يعجبني ضرب زيدا ويعجبني شرب الما الثالث اذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة
اخرى كقولك للجماعة اضربوا القوم وللمخاطبة اضربي القوم ومنه نون التوكيد نحو الزيدون
هل تقومن وهل تضربن يا هند **ضابط** قال ابن النحاس في التعليقة المضمر
والمظهر من جهة التقديم والتاخير على اربعة اقسام **احدها** ان يكون الظاهر
مقدما على المضمر لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه الثاني ان يكون الظاهر مقدما
على المضمر لفظا دون رتبة نحو ضرب زيدا غلامه والثالث ان يكون الظاهر مقدما على
المضمر رتبة دون لفظ نحو ضرب غلامه زيد فهذه الثلاثة تجوز بالاجماع والرابع ان يكون
الظاهر موخرا لفظا ورتبة نحو ضرب غلامه زيدا فهذا اكثر النحاة لا تجيزه لمخالفته باب

المضمر ومنهم من اجازه **باب النايب عن الفاعل** ضابط قال ابن عصفور في المقرب
الافعال ثلاثة اقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الافعال التي لا تتصرف
نحو نعم وبيس وقسم فيه خلاف وهو كان واخواتها المتصرفة وقسم لا خلاف في جواز بنايه
للمفعول وهو ما بقي من الافعال المتصرفة **ضابط** قال ابن الخباز في شرح الجزولية حروف
الجر يجوز بنا الفعل لها الا ما استثنيه لكن لعل يتعرض احد لهذا فمن ذلك لام التعليل
لا يقال اكرم لزيد وكذلك لعلها والبا ومن اذا افادتا ذلك ورب لان لها صدر الكلام ومذ
ومنذ لانهما ضعيفتا التصرف فجوزا ابن اياز لبنا الحالية نحو خرج زيد بثيابه فانها
لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا وعدا وحاشا اذا جررن والمميز اذا كان معه من نحو
طبت من نفس لا يقوم شي من ذلك مقام الفاعل **قاعدة** قال ابن معط في الفيته

مسيلة بها امتحان الناشئه • اعطي بالمعطي به الف مايه •
وكسي المكسو فروا جبته • ونقص الموزون الفا حبه •

قال ابن الخوام هذه المسيلة نذكر في هذا الباب لامتحان الناشئة بها ولافادة الريا منه
والتدرب ولها اربع صور الاولى ان يشتغل الفعل واسم المفعول بالبا نحو اعطي بالمعطي
به الف مايه فاعطي فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى في الاصل الى مفعولين والمعطي اسم
المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى في الاصل الى مفعولين والمعطي اسم
المفعول فلا بد لهما من اربعة مفاعيل اثنين لاعطي واثنين للمعطي اما اعطي فمفعوله الاول
ما بعد الثاني بالمعطي ويتعين رفع المايه باعطي لوجوب قيامها مقام الفاعل وامتناع
قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح فالمعطي في محل النصب على ما كان
اولا وهو الضمير المجرور بالبا الذي هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل فان قيل فهلا جعلت
المايه مرتفعة بالمعطي والالف باعطي اجيب بان الالف واللام لما كانت في المعطي اسما
موصولا بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المايه لامتناع
الفصل بين الصلة والموصول باجنبي وهو الالف والضمير في به يعود على الالف واللام في
المعطي لان التقدير اعطيت بالثوب المعطي به زيدا الفا مايه فلما حذف الفاعل منه
وبني للمفعول اقيم المايه والالف مقامه الثانية ان يجرد من حرف الجر نحو كسي المكسو
فروا جبته فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسي وجبته منصوبة لانها مفعول الثاني
وفي المكسو ضمير مرفوع يعود على الالف واللام وهو قايم مقام فاعله وفروا منصوب
لانه المفعول الثاني للمكسو ولا يجوز ان يكون الفرو منصوبا بكسي لامتناع الفصل بين
الصلة والموصول ويجوز ان يرفع الفرو والجبة لقيامهما مقام الفاعل وينصب المكسو والضمير
الذي كان في اسم الفاعل فيعود منفصلا منصوبا فيقال كسي المكسو اياه فروا جبته لعدم
اللبس كما يجوز اعطي زيدا درهم **الثالثة** ان يشتغل الفعل بالبا ويجرد اسم المفعول
فيقال اعطي بالمعطي الف مايه فيتعين رفع المايه لقيامها مقام فاعل اعطي لاشتغال
الفعل عن المعطي بالبا واما الالف فالاولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل ويجوز
رفع الالف وجعل الضمير منصوبا على العكس الرابعة ان يجرد الفعل ويشتغل اسم المفعول

بالبا

بالبا فيقال اعطي المعطي به الف مايه فيقام المعطي مقام الفاعل وتنصب المعطي على العلمي
واما الالف فيتعين رفعه بالمعطي لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور
مقامه واما ونقص الموزون الفا حبه فالاولى ان يحمل نقص على ضده وهو زاد
ووزن على نظيره وهو نقص والا لم يتصور فيهما ما ذكر لكونهما لا يتعديان الى مفعولين انتهى
باب المفعول به ضابط فيما يعرف به الفاعل من المفعول قال ابن هشام في المغني
واكثر ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والاخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك
ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضمير المنصوب
وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسيلة بعد ذلك فهي صحيحة
والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب زيد ما كره عمرو وان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز
اعجبت الثوب ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل
جاز لانه يجوز اعجبت النسا وان كان الاسم الناقص من او الذي جاز الوجهان ايضا
تقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر
وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد في الاولى مفعولا والفا عل
ضمير ما مستتر وترفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضميرها محذوفا لانك تقول ما دعاني
الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من
الخروج **ضابط** قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد
الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان
لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا
بقيد الاطلاق **وقال** السخاوي قال النحويون اقوى تعدي الفعل الى المصدر لان
الفعل صيغ منه فلذلك كان احق باسم المفعول **ضابط** نقلت من خط الشيخ شمس
الدين بن الصايغ في تذكرته مما لخصه من شرح الايضاح للخفاف المفعول ينقسم
بالنظر الى تقدمه على الفعل والفاعل وتاخره عنهما وتوسطه بينهما سبعة اقسام احدها
ان يكون جايزا فيه الثلاثة كضرب زيد عمرا الثاني ان يلزم واحدا التقدم نحو
من ضربت او التوسط نحو اعجبني ان ضرب زيدا اخوه او التاخر نحو ما ضرب زيد الا عمرا
لا يجوز تقديمه على الفاعل ولا على الفعل لانك اوجبت له بالا ما نفيته عن الفاعل
فذكر الفاعل من تمام النفي فكما ان الايجاب لا يتقدم على النفي فكذا لا يتقدم على ما هو
من تمامه وانما ضرب زيد عمرا مثله وكذا نحو ضرب موسى عيسى واعجبني ضرب زيد
عمرا يلزم تاخير المفعول فيهما وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة اقسام من
السبعة الثالث ان يجوز فيه وجهان من الثلاثة اما التقدم او التاخير فقط نحو
ضربت زيدا واما التقديم والتوسط نحو ضرب زيدا غلامه واما التاخير والتوسط
نحو اعجبني ان ضرب زيد عمرا **وقد** اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة اقسام ايضا
وكملت السبعة **باب التعدي واللزوم** ضابط قال ابن عصفور في شرح
الجمل الافعال بالنظر الى التعدي وعدم التعدي تنقسم ثمانية اقسام **فعل** لا يتعدى

التعدي الاصطلاحي والتعدي ينقسم سبعة اقسام قسم يتعدي الي واحد بنفسه وهو
كل فعل يطلب مفعولا واحدا لا علي معني حرف من حروف الجر نحو ضرب واكرم وقسم يتعدي
الي واحد بحرف جر نحو مر وسار وقسم يتعدي الي واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر
وهي افعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو نصح وشكر وكال ووزن تقول نصحت زيدا
ولزيد وشكرت زيدا ولزيد وقسم يتعدي الي اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف جر
نحو اختار واستغفر وامر وسمي وكني ودعا وقسم يتعدي الي مفعولين بنفسه وليس
اصلهما المبتدا والخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الاول منهما فاعلا في المعني نحو اعطي
وكسي وقسم يتعدي الي مفعولين واصلهما المبتدا والخبر وهو ظننت واخواتها وقسم يتعدي
الي ثلاثة مفاعيل وهو اعلم واري واخواتهما **ضابط** قال ابن هشام في المغني معديات
الفعل اللازم سبعة احدها همزة افعل كذهب زيد واذهبت زيدا الثاني الف
المفاعلة كجلس زيد وجالسته الثالث صوغه علي فعلت بالفتح افعُل بالضم لافادة
الغلبة نحو كرمت زيدا اي غلبته بالكرم الرابع صوغه علي استفعل للطلب والنسبة
للشي كاستخرجت المال واستحسنت الظلم الخامس تضعيف العين كفرح زيد وفرحته
السادس التضمين السابع حذف الجار توسعا وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل حركة
العين نحو شترت عينه بالكسر وشترها الله بالفتح وقال المهلبي

- خصال تعدي الفعل بعد لزومه • الي كل مفعول وعدتها عشر
- مفاعلة والبا والسين بعدها • وواو مع والحرف معمول الجر
- وتضعيف عين ثم لام وهمزة • وحمل علي المعني والامر يعرو
- وتوسعة في الظرف كاليوم سرته • ففكر فلم تحصل لما قلته ستر

فزادوا واو المفعول معه والا في الاستثنا وتضعيف اللام نحو صغر خده وصعرته انا
ضابط قال ابن هشام الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا عشرون كونه علي فعُل
بالضم كظرف وشرف وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما لانهما
ضمنا معني وسع وبلغ او علي فعَل بالفتح او فعِل بالكسر ووصفها علي فعيل نحو ذل وقوي
او علي افعل بمعني صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صارا ذوي غدة وحصاد
او علي افعللّ كاقشعر او علي افوعلّ كاكوهد الفرخ اذا ارتعد او علي افعنلل بأصالة
اللامين كاحرنجم او علي افعنلى بزيادة احداهما كافعنسس او علي افعلى كاحرنبى الديك
اذا انتفش او علي استفعل وهو دال علي التحول كاستحجر الطين او علي انفعل كانطلق
او مطاوعا لمتعد الي واحد نحو كسرته فانكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب فتضاعف
او رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واقشعر او تضمن معني فعل قاصر او يدل علي سجية
كلؤم وجبن او عرض كفرح وكسل او نظافة كطهر او دنس كنجس او لون كاحمر
واخضر واسود او حلية كدعج وسمن وهزل **باب الاشتغال**
قال ابن النحاس في التعليقة ضابط لمسائل الاشتغال يجوز تعدي فعل الضمير المنفصل
والسببي الي الضمير في جميع الابواب ويجوز تعدي الفعل المذكور الي الظاهر مطلقا سوا ظاهر

وغيره في جميع الابواب ويجوز تعدي فعل الظاهر الي مضمره المنفصل في باب ظننت
وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ويجوز تعدي فعل المضمر المتصل الي مضمره
المتصل في باب ظننت وفي عدمت ولا يجوز في غير ذلك ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل
الي ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس ولا يجوز تعدي فعل الظاهر الي ظاهره
في باب من الابواب الا لفظ النفس انتهي **باب المصدر** قاعدة قال ابن فلاح
في المغني لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه
ذلك لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد
ولا يكون الفعل الواحد في زمانين ومكانين في حالة واحدة **باب المفعول
له** قال الاندلسي في شرح المفصل قال الخوارزمي المفاعيل في الحقيقة ثلاثة فاما
المنصوب بمعني اللام وبمعني مع فليسا مفعولين **باب المفعول فيه** قال
ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان ابو علي الشلوبين يقول ان الاصل
في الظروف التصرف واصل الاسما ان لا تقتصر علي باب واحد فمتي وجد الاسم لا يستعمل
الا في باب واحد علمت انه قد خرج عن اصله ولا يوجد هذا الا في الظروف والمصادر
والا في باب النداء لانها ابواب وضعت علي التغيير وقال ابو اسحاق بن ملكون الاصل
في الظروف ان لا تتصرف وتصرفها خروج عن القياس **وقال** ابن ابي الربيع وهذا
القول خروج عن النظر لانه مخالف الاسم في غير هذه الابواب الثلاثة فالحق ما ذهب
اليه الشلوبين **ضابط** قال ابن مالك في شرح العمدة ظرف الزمان علي اربعة اقسام
ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما ومثبت التصرف منفي الانصراف ومثبت الانصراف
منفي التصرف اي لازم الظرفية فالاول كثير كيوم وليلة وحين ومدة والثاني مثالان
احدهما مشهور والاخر غير مشهور فالمشهور سحر اذا قصد به التعيين مجردا من الالف
واللام والاضافة والتصغير نحو رايت زيدا امس سحر فلا ينون لعدم انصرافه ولا
يفارق الظرفية لعدم تصرفه والحق به في عدم الانصراف والتصرف عشية اذا
قصد بها التعيين مجردا من الالف واللام والاضافة عزي ذلك سيبويه الي بعض
العرب واكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة والقسم الثالث وهو ثابت
التصرف المنفي الانصراف مثاله غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان
للعلمية والتانيث ويتصرفان فيقال في الظرفية لقيت زيدا امس غدوة ولقيت
عمرا اول من امس بكرة ويقال في عدم الظرفية سهرت البارحة الي غدوة والي
بكرة فلو لم تقصد بهما العلمية تصرفا وانصرفا نحو كل بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة
وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار والرابع وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف
ما عين من ضحي وسحير وبكر ونهار وليل وعتمة وعشا ومسا وعشية في الاشهر اذا
قصد بها التعيين بقيت علي انصرافها والزمت الظرفية فلم تتصرف والاعتماد في
هذا علي النقل **فايدة** قال بعضهم ماخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع
حكاه الشلوبين في شرح الجزولية **ضابط** قال ابن الخباز في شرح الدرة المنظومة

يطلقه النحويون على نوعين على الاسم المعرب وعلى الظرف الذي يعتقب عليه العوامل
كيوم وليلة فائدة قال ابن يعيش كان الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به الا بحرف
جر فان ذلك لا يتعدى الى الظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو قعدت في الدار وقمت
في المسجد ضابط قال ابو حيان في شرح التسهيل التصرف في الاسماء ان يستعمل بوجوه
الاعراب فيكون مبتدا ومفعولا ومضافا اليه ويقابله ان تقتصر فيه على بعض الاعراب
كاقتصار ايمن على الابتدا وسبحان على المصدرية وعند على الظرف ونحو ذلك والتصرف
في الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف زمانه نحو ضرب يضرب اضرب وقال
الشلوبين في شرح الجزولية والاعلم في شرح الجمل التصرف وعدمه في عبارة النحويين
يقال على ثلاثة معان فرق بين المتصرف وغير متصرف ويراد به اختلاف الابنية
لاختلاف الازمنة وهو المختص بالافعال ومرة يقال المتصرف وغير متصرف ويراد به
الظرف الذي يستعمل مفعولا فيه وغيره واذا ارادوا الظرف الذي لا يستعمل الا منصوبا
على انه مفعول فيه خاصة او مخفوضا بمن خاصة قالوا فيه غير متصرف ومرة يقال المتصرف
وغير متصرف ويراد به ما تصرف ذاته وما دانه على ابنية مختلفة كضارب وقايم
واما ما لا يكون كذلك كاسم الاشارة ضابط قال ابن عصفور في شرح الجمل الظروف
كلها مذكرة الا قدام ووراء فانهما مؤنثتان قاعدة قال الفارسي في التذكرة نزلت عند بابه
على زيد جاز لان نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل فكما يصح ضرب غلامه
زيد كذلك يصح ما ذكرناه فائدة قال ابو الحسن علي بن المبارك البغدادي المعروف بابن
الزاهد رحمه الله • اذا اسم بمعنى الوقت يبنى لانه • تضمن معنى الشرط موضعه النصب •
• ويعمل فيها النصب معنى جوابه • وما بعده في موضع الجر يا ندب •
ضابط قال الاندلسي الظروف التي لا يدخل عليها من حروف الجر سوى من خمسة عند ومع
وقبل وبعد ولدى انتهى قلت وقد نظمتها فقلت

• من الظروف خمسة قد خصصت • بمن ولم يجر ما سواها •
• عند ومع وقبل بعد ولدى • شرح الامام اللورقي حواها •

الاندلسي شارح المفصل المشهور وهو الامام علم الدين اللورقي له ترجمة جيدة في سير النبلا
للذهبي ضابط قال ابن الشجري في اماليه الظروف المبنية ثلاثة اضرب ضرب زماني
وضرب مكاني وضرب يتجاذبه الزمان والمكان فالزماني الامس والآن ومتى وايان
وقط المشددة واذ واذا المقتضية جوابا والمكاني لدن وحيث واين وهنا وثم
واذا المستعملة بمعنى ثم والثالث قبل وبعد ضابط قال السخاوي في شرح المفصل
اسم المكان ينقسم ثلاثة اقسام قسم لا يستعمل ظرفا وقسم لا يستعمل الا ظرفا وقسم
لا يلزم الظرفية فالاول ما كان محدودا نحو البيت والدار والبلد والحجاز والشام
والعراق واليمن والثاني نحو عند وسوى وسوا ولدن ودون والثالث كالجهات
الست فوق وتحت وخلف ووراء وامام وقدام ويمين وشمال وحذا وذات اليمين باب
الاستثنا قاعدة قال ابن يعيش اصل الاستثنا ان يكون بالا وانما كانت الا هي

الاصل لانها حرف وانما ينقل الكلام من حال الى حال الحروف كما ان ما ينقل من الايجاب
الى النفي والهمزة ينقل من الخبر الى الاستخبار واللام ينقل من النكرة الى المعرفة فعلى
هذا تكون الا هي الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص وينتفي بها من ذكر
المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد وما عداها مما يستثنى به موضوع موضعها
ومحمول عليها لمشابهة بينهما وقال ابن بابشاذ الاصل الادوات في هذا الباب لوجهين
احدهما انها حرف والموضوع لافادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والندا
والثاني انها تقع في ابواب الاستثنا فقط وغيرها في امكنة مخصوصة بها وتستعمل
في ابواب اخر قاعدة قال ابو البقا في التبيين الاصل في الا الاستثنا وقد استعملت
وصفا والاصل في غير ان تكون صفة وقد استعملت في الاستثنا والاصل في سوا و
سوى الظرفية وقد استعملت بمعنى غير فائدة قال ابن الدهان في الغرة
الاستثنا على ثلاثة اضرب استثنا بعد استثنا واستثنا من استثنا واستثنا
مطلق من استثنا فالاستثنا بعد الاستثنا تكون الا فيه بمعنى الواو كقوله تعالى
وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها
ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين والاستثنا من الاستثنا
كقوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امراته قدرنا
انها لمن الغابرين تقديره انا ارسلنا الى قوم مجرمين لئلا نبقي منهم احدا بالاهلاك
الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب فقال الا امراته قدرنا انها لمن
الغابرين فالاصل في هذا ان الذي يقع بعد منفي يكون بالا موجبا ومعنى الموجب
يكون منفيا واما الاستثنا المطلق من الاستثنا فعليه اكثر الكلام كقولك سار
القوم الا زيدا قاعدة لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام
الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل
ضابط قال ابن الدهان في الغرة ليس في البدل ما يخالف البدل حكم المبدل
منه الا في الاستثنا وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام
عن احد واثبت القيام لزيد وهو بدل منه ضابط قال ابن الدهان في الغرة
الذي ينصب بعد الا ينصب في ستة مواضع الاول الاستثنا من الموجب لفظا ومعنى
نحو قام القوم الا زيدا الثاني ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما اكل احد
الا الخبز الا زيدا لان التقدير يؤدي الى الايجاب فكانك قلت كل الناس اكلوا
الخبز الا زيدا الثالث ان يكون المستثنى منه حالا موجبة نحو ما جاني احد الا راكبا
الا زيدا لانه يؤدي ايضا الى الايجاب فيكون تقديره كل الناس جاوني راكبين
الا زيدا الرابع ان يكرر الا مع اسمين مستثنيين فلا بد من نصب احدهما نحو ما جاني
احد الا زيدا الا عمرا والا زيد الا عمرا والخامس ان تقدم المستثنى على المستثنى
منه نحو ما جاني الا زيدا احد السادس الاستثنا من غير الجنس نحو ما في الدار
احد الا حمارا فائدة قال ابن يعيش خلا فعل لازم في اصله لا يتعدى الا في الاستثنا

خاصة فايدة قال ابن يعيش اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في ايجاب تعين
نصبه وامتنع البدل الذي كان مختارا قبل التقدم نحو ما جاني الا زيدا احد لان
البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد وليس قبله
ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو مرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه
احسن القبيحين ونظير هذه المسيلة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها رجل لا يجوز في
قايم الا النصب وكان قبل التقديم فيه وجهان الرفع على النعت نحو فيها رجل
قايم والنصب على الحال الا انه ضعيف لان نعت النكرة اجود من الحال منه فاذا
قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان مرجوحا مختارا انتهى
فايدة قال ابن يعيش الاستثنا من الجنس تخصيص ومن غيره استدراك قاعدة
قال ابن السراج في الاصول لا ينسق على حروف الاستثنا لا تقول قام القوم ليس زيدا
ولا عمرا ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو قال والنفي في جميع العربية ينسق عليه بلا
الا في الاستثنا قاعدة قال ابن ابان لا والا والتي بمعناهما نظيرتان لان كل
واحدة منهما تعدي الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب
فيه الا ترى انك لو اسقطت الا لكان الفعل غير مقتض للاسم فايدة قال عبد
القاهر الاستثنا المنقطع شبيه بالعطف وذلك عطف الشي على ما هو من غير جنسه
كقولك جاني رجل لا حمار فتبينت الا بلا لان الاستثنا والنفي متقاربان فقيل ما مررت
باحد الا حمارا كما قيل مررت برجل لا حمار قاعدة قال ابن ابان لا يعمل ما بعد الا فيما
قبلها فلا يجوز ما قومه زيدا الا ضاربون لان تقديم الاسم الواقع بعد الا عليها
غير جايز فكذا معموله لان من اصولهم ان المعمول يقع حيث يقع العامل اذا كان
تابعا وموقعا عليه فان جا شي يوهم خلاف ذلك اضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور
وقيل انما امتنع ذلك في الا حملا لها على لا ومع لا يتقدم ما بعدها عليها فكذلك
الا ضابط قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية المنفي عندهم هو ما دخلت عليه اداة
النفي نحو ما قام القوم الا زيد او ما كان خبرا لما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد
يقوم الا زيد او ما كان في موضع المفعول الثاني من باب ظننت نحو ما ظننت احدا
يقوم الا زيدا وكذلك ما دخلت عليه اداة الاستفهام واريد به معنى النفي وكذلك
ما كان من الافعال بعد قل او ما يقرب منه نحو قل رجل يقول ذاك الا زيد واقل
رجل يقول ذلك الا زيد وقلما يقوم الا عمرو لان العرب تستعمل قل بمعنى النفي فاذا
قلت قل رجل يقول ذاك الا زيد واقل رجل يقول ذاك الا زيد كان البدل فيه محمول
على المعنى دون اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ولا يجوز ان يكون الا
زيد بدلا من اقل المرفوع لانه لا يحل محله لان الا لا يبتدا بها ولا من الضمير لانه لا يقال
قل الا زيد وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه لا يقال قل الا زيد ولان
قل لا يعمل الا في نكرة ولا يقع بعدها الا زيد ولا من الضمير لان الفعل في موضع الصفة
ولا تنتفي الصفة وايضا فلا يقال يقول ذاك الا زيد ولا يجوز قل رجل يقول ذاك

الا زيد بالخفض لان اقل لا يدخل على المعارف فهي كرب وانما هو بدل من رجل على الموضع
لانه في معنى ما رجل يقول ذاك الا زيد قاعدة قال الابذي ومن اصل هذا الباب
انه لا يجوز ان يستثنى بالا اسمين كما لا تعطف بلا اسمين ولا تعمل وا والمفعول معه
في اسمين فاذا قلت اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار لم يجز وكذلك النفي لا يجوز ما اعطيت
الناس المال الا عمرا الدينار اذا اردت الاستثنا وان اردت البدل جاز في النفي
ابدال الاسمين وصار المعنى الا عمرا الدينار ومن هنا منع الفارسي ان يقال ما
ضرب القوم الا بعضهم بعضا لانه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين وتصح المسيلة
عنده ما ضرب القوم احد الا بعضهم بعضا وتصحيحها عند الاخفش ان يجعل
بعضهم واجاز غيرهما المسيلة من غير تغيير للفظ على ان يكون بعضا المتاخر منصوبا
بضرب انتصاب المفعول به لا بدلا ولا مستثنى وانما هو بمنزلة اضرب بعضا الا
بعض القوم باب الحال تقسيم الحال تنقسم باعتبارات فتنقسم باعتبار انتقال
معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث
الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا والموكدة نحو ولى مدبرا والتي دل
عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وتنقسم بحسب قصدها لذاتها
وللتوطية بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطية وهي الجامدة الموصوفة نحو
فتمثل لها بشرا سويا وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب ومقدرة
وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جا زيد امس راكبا
وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى موسسة ايضا
وموكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة موكدة لعاملها نحو ولى مدبرا
وموكدة لصاحبها نحو جا القوم طرا وموكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا ومما
يشكل قولهم جا زيد والشمس طالعة فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد
يبين هيية فاعل ولا مفعول ولا هي موكدة فقال ابن جني تاويلها جا زيد طالعة الشمس
عند مجيه يعني فهي كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قايما سكانها وبرجل
قايم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بمبكرا ونحوه قاعدة قال ابن يعيش كلما
جاز ان يكون حالا جاز ان يكون صفة للنكرة وليس كلما يجوز ان يكون صفة
للنكرة يجوز ان يكون حالا الا ترى ان الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحو هذا
رجل سيكتب ولا يجوز ان يقع حالا ضابط جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال
الا كان واخواتها وعسى على الاصح فيهما قاعدة الحال شبيه بالظرف قال ابن كيسان
ولذا اغنت عن الخبر في ضربي زيدا قايما باب التمييز قال ابن الطراوة
الابهام الذي يفسره التمييز اما في الجنس نحو عشرون رجلا او البعض نحو احسن الناس
وجها او الحال نحو احسنهم ادبا او السبب نحو احسنهم عبدا قال ابن هشام في تذكرته
فهو كالبدل في اقسامه الثلاثة والقسمان الاخيران نظيرهما بدل الاشتمال ووجه الاول
ان الافراد في موضع الجمع فرجلا في موضع رجال والعشرون نفس الرجال ضابط

قال ابن الصايغ في تذكرته التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز ان يأتي بعد كل كلام منطوي على شي مبهم الا في موضعين احدهما ان يودي الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا اذا جعلت رجلا تمييزا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني على حذف الفاعل فذكره تفسيرا اخر متدافع لان ما حذف لا يذكر وقد ذهب الى اجازته بعض النحويين وقد يتخرج عليه قول الراجز يبسط للاضياف وجها رحبا بسط ذراعين لعظم كلبا فيكون قد اوتي بالمصدر بيانا للمفعول والتقدير بسط مثل ما بسط ذراعين ويحتمل هذا البيت غير هذا وهو ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم والموضع الثاني ان يودي الى اخراج اللفظ عن اصل وضعه نحو قولك ادهنت لزيتا لا يجوز انتصاب زيتا على التمييز اذ الاصل ادهنت بزيت فلو نصب على التمييز لادى الى حذف حرف الجر والى لزوم التنكير في الاسم ونصبه بعدما لم يكن كذلك وكل ذلك اخراج للفظ عن اصل وضعه ويوقف ما ورد من ذلك على السماع والذي ورد منه قولهم امتلأ الاناء ماء وتفقأ زيد شحما والدليل على ان ذلك نصب على التمييز التزام التنكير ووجوب التاخير باجماع انتهى

باب حروف الجر

قال ابن الخباز حروف الجر ثلاثة اقسام قسم يلزم الحرفية وهو من وفي والى وحتى ورب واللام والواو والبا والتا وقسم يكون اسما وحرفا وهو على وعن والكاف ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا وحرفا وهو حاشا وعدا وخلا قال ولولا وكي من القسم الاول ومع من القسم الثاني وحكي عن ابي الحسن انه قال بل هي اذا جرت حرف جر انتهى وقال ابن عصفور في شرح الجمل حروف الجر تنقسم اربعة اقسام قسم لا تستعمل الا حرفا وقسم تستعمل حرفا واسما وهو من ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على

قاعدة الاصل في الجر حرف الجر لان المضاف مردود في التاويل اليه ذكره ابن الخباز في شرح الدرة

ضابط قال ابن هشام في تعليقه حروف الجر عشرون حرفا ثلاثة لا تجر الا في الاستثنا وهي حاشا وخلا وعدا وثلاثة لا تجر الاسم وذا وهي لعل وكي ومتى وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والبا واللام والسبعة الباقية لا تجر الا الظاهر وهي تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا يجر الا الزمان وهو مذ ومنذ وقسم لا يجر الا النكرات وهو رب وقسم لا يجر الا لفظ الجلالة وهو التا وقسم يجر كل ظاهر وهو الباقي

فايدة الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين ذكره ابن الخباز وغيره

فايدة قال ابن الدهان في الغرة من اقوى حروف الجر الهذا المعنى اختصت بالدخول على عند

قاعدة اصل حروف القسم البا ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد

فايدة قال ابن فلاح في المغني تعلق حروف الجر بالفعل باتي لسبعة معان تعلق المفعول به وتعلق المفعول له كجئتك للسمن واللبن وتعلق الظرف كاقمت بمكة وتعلق الحال كخرج بعشيرته وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب وتعلق التشبيه بالمفعول به فلذا المرور

سه

بعد هذه على التشبيه بالمفعول به وتعلق التمييز نحو يا سيدا ما انت من سيد

تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ربما على ثلاثة اوجه احدها ان ما كافة كقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود وغير كافة ما روي يا ربتما غارة شعوا كاللذعة بالميسم ونكرة موصوفة ربما نكره النفوس من الامر البيت ويحتمل الثلاثة قوله لقد رزئت كعب بن عوف وربما فتى لم يكن يرضى بشي يضيمها فتى مرفوع بها بتفسيره يضيمها لان ربما صارت مختصة بالفعل كاذا وان تقديره لم يرض فتى لم يكن يرضى او لم يكن فتى يرضى او مفعول باضمار فعل تقديره ولربما رزئت فتى لم يكن يرضى او مفعول برزئت المذكور ما في هذه الاوجه كافة او تجعل زائدة وفتى محله جر ويكن موصوفة اي فتى رب شي لم يكن يرضى

باب الاضافة

قاعدة قال في البسيط ما لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات واسما الاشارات لا تجوز اضافته لملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعا واما الاعلام فالقياس عدم اضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنايها بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزايدة والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذي هو مقصود الواضع وليس الاشتراك في الاعلام مقصودا للواضع فان النكرات تشترك في حقيقة واحدة والاعلام تشترك في الاعلام مقصورة اللفظ دون الحقيقة وكل حقيقة تتميز بوضع غير الوضع للحقيقة الاخرى بخلاف وضع اللفظ على النكرات ولذلك كان الزيدان يدل على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة والرجلان يدل على الاشتراك في الاسم والحقيقة وقد جاء ادخال اللام عليها واضافتها الحاقا للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك الوضعي وكانه تخيل في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ فاذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم فرد من افراد من تسمى بزيد فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه باللام واضافته في قوله باعد ام العمر من اسيرها وقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم واجتمع اللام والاضافة في قوله وقد كان منهم حاجب وابن امه ابو جندل والزيد زيد المعارك قالوا والاضافة في الاعلام اكثر من تعريف اللام وانما كثرت ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين احدهما التباس بكثرة الاعلام المسماة بالمضاف والمضاف اليه كعبد الله وعبد الرحمن والكنى فلم تكن الاضافة والعلم متنافيين والثاني انه قد عهد من الاضافة عدم التعريف بها في المنفصلة فلم تستنكر كاستنكار دخول اللام التي لا تكون ما يدخل عليه نكرة وان وجد كالحارث والعباس ودخلوا الاول فالاول فهو قليل بالنسبة الى الاضافة اللفظية التي لا تفيد التعريف

قاعدة قال ابن يعيش اذا اضفت العلم سلبته تعريف العلمية وكسوته بعد تعريفا اضافيا وجرى مجرى اخيك وغلامك في تعريفهما بالاضافة كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم قال واذا اضيف العلم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا اضيف الى غير اللقب وصار التعريف بالاضافة

قاعدة قال ابن السراج في

الاصول الاصل والقياس ان لا يضاف اسم الى فعل ولا فعل الى اسم ولكن العرب اتسعت في بعض
ذلك فخصصت اسماء الزمان بالاضافة الى الافعال لان الزمان مضارع للفعل لان
الفعل له بني وصارت اضافة الزمان اليه كاضافته الى مصدره لما فيه من الدلالة
عليه **ضابط** الاسماء في الاضافة اقسام **الاول** ما يلزم الاضافة فلا يكاد يستعمل مفردا
وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهي فوق وتحت وامام وقدام وخلف
ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى ومع ودون
واذ واذا وحيث **ومن** غير الظروف مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقيد وقاب وقيس
واي وبعض وكل وكلا وكلتا وذو وذوو ومؤنثه ومثناه ومجموعه واولو واولات وقد وقط
وحسب ذكر ذلك كله في المفصل **الثاني** ما لا يضاف اصلا كالمضمرات ومنه اذا وليها مرفوع او فعل
والمضمرات واسماء الاشارات والموصولات سوى اي واسماء الافعال ذكره وكابن **الثالث**
ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسماء **قاعدة** الاضافة تصح بادنى ملابسة نحو قوله لقيته
في طريقي اضفت الطريق اليك بمجرد مرورك فيه ومثله قول احد حاملي الخشبة خذ طرفك
اضاف الطرف اليه لملابسته اياه في حال الحمل وقول الشاعر ◦ اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة ◦
سهيل اذاعت غزلها في الاقارب ◦ اضاف الكوكب اليها لجدها في عملها عند طلوعه ذكر
ذلك في المفصل وشروحه **ضابط** قال ابن النحاس في التعليقة ليس في ظروف المكان ما يضاف
الى الجملة غير حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها الى اضافتها
لجملة كاذ واذا في الزمان **ضابط** قال ابن هشام في المغني الامور التي يكتسبها الاسم
بالاضافة عشرة احدها التعريف كغلام زيد الثاني التخصيص كغلام رجل الثالث التخفيف
كضارب زيد الرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان
رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك
الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث ان رحمة الله قريب من المحسنين السادس
تانيث المذكر نحو قطعت بعض اصابعه السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين الثامن
المصدرية نحو اي منقلب ينقلبون التاسع وجوب التصدير نحو غلام من عندك وصبيحة
اي يوم سفرك العاشر البناء في المبهم نحو غير ومثل ودون والزمن المبهم المضاف الى اذ
او فعل مبني وهذا الفصل اخذه ابن هشام من كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي
وقال المهلبي رحمه الله تعالى في نظم ذلك

◦ امور في الاضافة يكتسبها الـ ◦ ـمضاف من المضاف اليه عشر ◦

◦ بلا ثم تذكير وظرف ◦ ومعنى الجنس والتانيث يقر ◦

◦ وتعريف وتنكير وشرط ◦ والاستفهام والحدث المقر ◦

وذكر في الشرح انه اراد بالاستفهام مسألة غلام من عندك وبالحدث المصدر ربتم وبا
قولك اي رجل يأتيني فله درهم وبالشرط غلام من تضرب اضرب وبالتنكير قولك
هذا زيد رجل رشدا زيدا الفقيه لا زيدا الامر لانك لم تضفه حتى سلبته التعريف
في البنية للاشتراك العارض في التسمية وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام وذكر بدلها

التخصيص

التخصيص والتخفيف وازالة القبح او التجوز ولم يذكر المهلبي هذه الثلاثة وسلبه
اكتساب التنكير من الاضافة في غاية الحسن وهي سلب تعريف العلمية وقد تقدم
تحقيق ذلك في اول الباب وقلت انا ◦

◦ ويكتسب المضاف فخذ امورا ◦ احلها الاضافة فوق عشر ◦

◦ فتعريف وتخصيص بناء ◦ وتخفيف كضارب عبد عمرو ◦

◦ وترك القبح والتجويز شرط ◦ والاستفهام فانسبه لصدر ◦

◦ وتنكير وتانيث وظرف ◦ وسلب المعارف شبه نكر ◦

◦ ومعنى الجنس والحدث المقرا ◦ فخذ نظما يحاكي عقد در ◦

وقال ابن هشام في تذكرته في اكتساب التانيث قد بسط الناس هذا فقالوا انه منحصر
في اربعة اقسام قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى وبلفظ بالثاني وانت
تريده نحو قطعت بعض اصابعه واذا بعض السنين تعرقتنا وتلتقطه بعض السيارة
وقسم هو بعض المؤنث وبلفظ بالثاني وانت تريده الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو شرقت
صدر القناة وقيل انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصا
فانه يكون اصابع وقسم تلفظ بالثاني وانت تريده الا انه لا بعض ولا مؤنث نحو
اجتمعت اهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسي وهو ان يكون المضاف كلا للمؤنث كقوله
جادت عليه كل عين ثرة ◦ **فائدة** ◦ قال بعضهم ◦

◦ ثلاثة تسقط هاء انثها ◦ مضافة عند جميع النحاة ◦

◦ منه اذا قيل ابو عذرها ◦ وليت شعري واقام الصلاة ◦

باب المصدر قال ابن هشام في تذكرته المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل نحو
ماء غور والمفعول نحو هذا خلق الله والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل
نحو عسى زيد ان يقوم والمفعول نحو وما كان هذا القران ان يفترى **فائدة** قال ابن
هشام في تذكرته قال الجرجاني اقوى اعمال المصدر منونا لانه نكرة كالفعل
ثم مضافا لان اضافته في نية الانفصال وهو نكرة ايضا ودونهما ما فيه ال
باب اسم الفاعل قاعدة قال ابن السراج في الاصول كل ما كان يجمع بغير
الواو والنون نحو حسن وحسان فان الاجود ان تقول مررت برجل حسان قومه
من قبل ان هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع الا ترى انه يعرب كاعراب الواحد
المفرد وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلقين فان الاجود فيه ان تجعله بمنزلة
الفعل المقدم فتقول مررت برجل منطلق قومه **باب التعجب** قولا البصريين
في احسن بزيد يلزم منه شذوذ من وجهين احدها استعمال افعل للصيرورة قياسا
وليس بقياس وانما قلت ذلك لان عندهم ان افعل اصله افعل بمعنى صار كذا الثاني
وقوع الظاهر فاعلا بصيغة الامر بغير لام الثالث جعلهم الامر بمعنى الخبر الرابع
حذف الفاعل في اسمع بهم وابصر نقلته من تعاليق ابن هشام **باب افعل التفضيل**
قاعدة قال ابن السراج في الاصول كل ما قلت فيه ما افعله قلت فيه افعل به وهذا

افعل من هذا وما لم تقل فيه ما افعله لم تقل فيه هذا افعل من هذا ولا افعل به ضابط
قال ابن هشام في تذكرته توهم ان افعل التفضيل يستعمل مضافا وبال ومن يستثنى
من استعمل له قال جر وشر فاني لم ارهما استعملا بال للتفضيل باب اسماء
الافعال قال ابن هشام في تذكرته اعلم ان هاؤم وهاؤم نادر في العربية لا نظير
له الا ترى ان غيره من صه ومه لا يظهر فيه الضمير البتة وهو مع ندوره شاذ
في الاستعمال فقيل في التنزيل هاؤم اقرءوا كتابيه باب النعت ضابط قال في البسيط
جملة ما يوصف به ثمانية اشياء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وهذه
الثلاثة هي الاصل في الصفات لانها التي تدخل في حد الصفة لانها تدل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود وذلك لان الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم
وانما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات والمعاني هي المصادر وهذه الثلاثة هي
المشتقة من المصادر وهي التي توجد المعاني فيها والرابع المنسوب كمكي وكوفي وهو في معنى
اسم المفعول والخامس الوصف بذي التي بمعنى صاحب والسادس الوصف بالمصدر
كرجل عدل وهو سماعي والسابع ما ورد من المسموع غير مطرد كمررت برجل اي رجل والثامن الوصف
بالجملة ضابط قال في البسيط الاسما في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو
اسم الاشارة والمعرف بال والمضاف الى واحد من المعارف اذا كان متصفا بالحرف وما
لا يوصف ولا يوصف به وهو الذي والتي واللتي عند سيبويه وما اوغل من الاسم في شبه
الحرف كابن وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر

اضمرته في القلب هوى شادن • مشتغل بالنحو لا ينصف •
وصفت ما اضمرت يوما له • فقال لي المضمر لا يوصف •

وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو الجمل وقال ابن عصفور
في شرح الجمل الاسما تنقسم اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم
الاستفهام والمضمر وكل اسم متوغل في البنا وهو ما ليس بمعرب في الاصل ما عدا الاسما الموصولة
واسما الاشارة وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ما لم يستعمل من الاسما الا تابعا نحو بسن
وشيطان ونايع من قولهم حسن بسن وشيطان ليطان وجايع نايع وهي محفوظة لا يقاس
عليها وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وما كان من الاسما ليس بمشتق ولا في حكمه نحو
ثوب وحائط وما اشبه ذلك وقسم ينعت وينعت به وهو ما بقي من الاسما وقال ابن
هشام في تذكرته المعارف اقسام قسم لا ينعت بشي وهو المضمر وقسم ينعت بشي واحد
وهو اسم الاشارة خاصة وقسم ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيين وهو ما فيه
ال ينعت بما فيه ال او بمضاف الى ما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة اشيا وهو شيان احدهما
العلم ينعت بما فيه ال وبالمضاف وبالاشارة والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه
ال وبالاشارة تقسيم قال في البسيط تبعية الصفة لموصوفها في الاعراب ثلاثة اقسام
ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب ليس له موضع من الاعراب يخالف لفظه وما يتبع
الموصوف على محله لا غير وهو جميع المبنيات التي اوغلت في شبه الحرف كالاشارة واسم المركب

من الاعداد وما لا يتصرف في الجر وما يجوز ان يتبعه على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع
اسم لا والمنادى وما اضيف اليه المصدر واسم الفاعل باب التوكيد قال ابن النحاس
في التعليقة قاعدة الضمير اذا اكد بضمير كان الضمير الثاني المؤكد من ضماير الرفع لا غير
سوا كان الضمير الاول المؤكد مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورايتك انت
ومررت به هو فائدة قال ابن هشام في تذكرته لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظي
وذلك قولك احذر الاسد لا يجوز ذلك في هذا الكلام ان تكرر الاسم المحذر منه لئلا يجتمع
البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار نايبا عن الفعل فائدة قال الاندلسي التاكيد
اللفظي اوسع مجالا من التوكيد المعنوي لانه يدخل في المفردات الثلاث وفي الجمل
ولا يتقيد بمظهر او مضمر معرفة او نكرة بل يجوز مطلقا الا ان السماع في بعضه اكثر
فلا يكاد يسمع ويستقل ان زيدا قايم وانما اكثر ما ياتي في تكرير الاسم او الجملة ضابط
قال ابن الدهان في الغرة الاسم ينقسم الى ثلاثة اقسام قسم يوصف ويؤكد كزيد
والرجل وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل وقسم يؤكد ولا يوصف كالضمير قاعدة
قال ابن هشام في تذكرته اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدات بالنفس فالعين فكل فاجمع
فاكتع فابصع فابتع وانت مخير بين ابتع وابصع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس
اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك او كلا فكذلك او اجمع اتيت باكتع وما بعده
لان ذلك تاكيد لاجمع فلا يؤتى به دونه قال ابن عصفور في شرح الجمل باب
العطف اقسام العطف ثلاثة احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقايم
ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من
امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزايدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع
العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ
اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتدا مع زواله بدخول الناسخ والصواب
الرفع على اضمار مبتدا الثاني العطف على المحل نحو ليس زيد بقايم ولا قاعدا بالنصب وله
ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا
لانه لا يجوز مررت عمرا الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا الضارب
زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه
بالفعل الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قايمان لان
الطالب لرفع عمرو هو الابتدا والابتدا هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان الرابع العطف
على التوهم نحو ليس زيد قايما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه
صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك قاعدة قالوا واصل
حروف العطف ولهذا انفردت عن ساير حروف العطف باحكام احدها احتمالها لمعطوفها
للمعية والتقدم والتاخر الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا الثالث اقترانها
بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو لتفيد ان الفعل منفي عنهما
في حالة الاجتماع والافتراق واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد

ولا عمرو وانما اختصم زيد ولا عمرو الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد
السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قايم زيد واخوه السادس
عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها
نحو على رجلين مسلوب وباك الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو فقعدا ان مثل محمد
ومحمدا التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو العاشر والحادي عشر عطف
العام على الخاص وبالعكس نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مومنا وللمومنين
والمومنات وملايكته وجبريل وميكال ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كما ان الكل
حتى الانبيا فانها عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على
عامل اخر يجمعهما معنى واحد نحو وزججن الحواجب والعيونا والجامع بينهما التحسين الثالث
عشر عطف الشي على مرادفه نحو والفى قولها كذبا ومينا الرابع عشر عطف المتقدم
على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف المخفوض
على الجوار نحو وامسحوا بروسكم وارجلكم السادس عشر ذكر ابو علي الفارسي انه يعطف الجملة الاسمية
على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط دون ساير الحروف نقله عنه ابن جني في سر الصناعة
وفي تذكرة ابن الصايغ من شرح الجمل للاعلم اصل حروف العطف الواو لان الواو لا تدل
على اكثر من الجمع والاشتراك فانتقل فصارت الواو بمنزلة الشي المفرد وباقي الحروف بمنزلة
المركب والمفرد اصل المركب ضابط قال ابن هشام في تذكرته من حروف العطف
ما لا يعطف الا بعد شي خاص وهو ام بعد همزة الاستفهام ومنها ما لا يعطف الا بعد
شيين وهو لكن بعد النفي او النهي خاصة ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلاثة وهو لا بعد
الندا او الامر والايجاب ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة وهو بل بعد النفي والنهي
والاثبات والامر ضابط قال ابن الخباز حروف العطف اربعة اقسام قسم يشترك بين
الاول والثاني في الاعراب والحكم وهو الواو والفاء وثم وحتى وقسم يجعل الحكم للاول
فقط وهو لا وقسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم لاحدهما لا بعينه
وهو اما واو وام ضابط قال ابن هشام في تذكرته ليس في التوابع ما يتقدم على
متبوعه الا المعطوف بالواو لانها لا ترتب فايدة قال الابذي في شرح الجزولية
لا يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيما عدا ذلك قال ابن الصايغ
في تذكرته واورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى ولقد وصينا
الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم وقوله تعالى يخرجون الرسول واياكم قال ابن الصايغ
وعندي انه ينبغي ان ينظر في علة منع ذلك حتى يتخلص هل هذا داخل تحت منعه
فلا يلتفت اليها وليس بداخل فيه ويدور الحكم مع العلة والذي يظهر من التعليل
ان الواو لما كانت لمطلق الجمع وكان المعطوف مباشرا للعامل والعامل لا يجوز له العمل في الضمير
وهو منفصل مع امكان اتصاله اما في غير الواو فليس الامر معه كذلك كقولك زيد
قام عمرو ثم هو وقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى فنحمل الايتين فنجد المكانين
مكانا في ثم لان المقصود في الاية الاولى ترتيبهم على الزمان الوجود لمعا اراده

كون المخاطب له اسوة بمن مضى وكذلك الاية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين
من جهة شرفهما والبداة بما هو اشنع في الرد على فاعل ذلك واذا تلخص ذلك لم يكن فيهما رد
على الابذي ويحمل المنع على ما اذا لم يقصد بتقدير احد المتعاطفين معنى ما وهذا تاويل حسن
لكلامه موافق للصناعة وقواعدها انتهى فايدة في اقسام الواوات قال بعضهم
رحمه الله تعالى ونفعنا به ومن خط يوما بمعنى هضما على الواو كم قسم فقلت له نظما

فقسمتها عشرون نظما مرتبا • فدونكها اني لا ارى لها رسما •
فاصل واو ضم رب وجمع وزايد • وعطف وواو الرفع في الستة الاسما •
ورب ومع قد قلت للواو عنهما • وواو كفى الايمان فاستمع العلما •
وواو كذا الاطلاق والواو للحذف • وواو بمعنى او وعدونك والجزما •
وواو اتت بعد الضمير لغايب • وواو لفا الجمع الذي يوري السقما •
وواو لعمل والحال واسم لحالة • وثمانية ترد دون الحال بهيما •
وواو كفى تكسير دار وواو اذ • وواو ابتدا ثم عدي بها تما •

باب عطف البيان قال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب ترجم له البصريون ولم يترجم
له الكوفيون فاعمن قال الاعلم عطف البيان لا يكون الا بعد مشترك باب البدل
قال ابو البسيط تنحصر مسايل البدل في اثنين وثلاثين مسيلة وذلك لان البدل اربعة وكل
واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير اربعة وباعتبار الاظهار والاضمار اربعة وثمانية نية
في اربعة باثنين وثلاثين وامثلته بجملته جاني زيد اخوك ضربت زيدا راسه اعجبني زيد
علمه رايت زيدا الحمار جاني رجل غلام لك ضربت رجلا يده اعجبني رجل علم له ضربت رجلا
حمارا كرهت زيدا حمارا اكرهت زيدا غلاما لك ضربت زيدا يدا له اعجبني زيد علم له رايت
زيدا حمارا جاني رجل اخوك ضربت رجلا راسه اعجبني رجل علمه رايت رجلا حمارا قام زيد
اخوك زيد ضربته اياه ضربت زيدا اياه ضربته زيدا اعجبني زيد راسه يد زيد قطعته
اياها الرغيف اكلته ثلثه نحن الرغيف اكلت الرغيف اياه اعجبني زيد علمه جهل
الزيدين كرهته اياه زيد كرهته جهله جهل زيد كرهت زيدا اياه اعجبني زيد الحمار
زيدا لي رهنته اياه الحمار كرهت زيدا اياه زيد كرهته حمار ثلث الرغيف اكلت الرغيف
اياه زيد كرهت زيدا اياه فايدة قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل
على نية تكرير العامل ثلاثة ادلة سمعي ولغوي وقياسي فالسمعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين
اتبعوا الاية وقال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي
قول الشاعر اذا ما مات ميت من تميم • يسرك ان يعيش فجي بزاد • بخبز او بتمر او بسمن
او الشي الملفف في البجاد • والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا
زيدا فايدة قال ابن الصايغ في تذكرته نقلت من خط الزجاج لا يخلو البدل ان يكون
توكيدا او بيانا او استدراكا فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا او بيانا والغلط والنسيان
والتبيين لا يكونان الا استدراكا فالتوكيد يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه ولله على الناس
حج البيت من استطاع والبيان اعجبني الجارية وجهها وعقلها باب النداء

ابن م

في عده اصل حروف النداء يا ولهذا كانت اكثر حروفه استعمالا ولا يقدر عند الحذف سواها
ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها
او بوا وفي شرح الفصول لابن اياز قال النحاة يا ام الباب ولها خمسة اوجه من التصرف
اولها انها للقريب والبعيد بها ثانيها وقوعها في باب الاستغاثة دون غيرها ثالثها
وقوعها في باب الندبة رابعها دخولها على اي خامسها ان القران المجيد مع كثرة النداء فيه
لم يات فيه غيرها **فايدة** قال الجزولي اذا نعت الاول من نحو يا زيد زيد عمرو فتنصب
الثاني من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهي البدل وعطف البيان والنعت على تاويل
الاشتقاق والنداء المستانف واضمار اعني واضعفها النعت وهو الذي اسقطه لان
العلم لا ينعت به واذا نصبت الاول فتنصبه من وجه واحد على انه منادى مضاف
على تاويلين اما الى المحذوف دل عليه ما اضيف اليه الثاني ونصب الثاني على ما كنت
تنصبه مع الرفع من الاوجه الخمسة والثاني ان يكون مضافا الى ما بعد الثاني
ويكون الثاني تاكيدا للاول مقحما بينه وبين ما اضيف اليه **ضابط** قال ابن الدهان
في الغرة الاسماء على ضربين ضرب ينادى وضرب لا ينادى فالذي ينادى على ثلاث مراتب
مرتبة لا بد من وجود يا معه نحو النكرة واسماء الاشارة عندنا ومرتبة لا بد من حذف يا
معه وهو اللهم واي في قولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وضرب يجوز فيه الامران **فايدة**
قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز عندي اسم الله تعالى الا بيا **ضابط** في تذكرة ابن هشام
تابع المنادى المبني على خمسة اقسام قسم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس
بال وقسم يجب اتباعه على اللفظ وهو اي وقسم على تقديرين يجوز اتباعه على المحل وهو اسم
الاشارة وقسم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد
وعطف البيان المفردة مطلقا والنسق المفرد الذي بال وقسم يحكم له بحكم المنادى المستقل
وهو البدل والنسق الذي بغير ال **ضابط** قال ابن فلاح في المغني يجوز حذف حرف النداء
مع كل منادى الا في خمسة مواضع النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الاشارة عند
البصريين والمستغاث والمندوب وفي تذكرة ابن الصايغ حذف حرف النداء من الاسم
الاعظم نص على منعه ابن معط في درته وعلل منع ذلك في الدرة ايضا بالاشتباه وقرره
ابن الخباز بانه بعد حذف النداء اشبه المنادى بغير المنادى واعترض عليه بانك تقول
الله اغفر فلا يقع فيه اشتباه ولبس قال ابن الصايغ ولابن معط ان يقول لما وقع اللبس
في بعض المواضع طرد الباب لئلا يختلف الحكم انتهى قال والعلة في ذلك انهم لما حذفوا ما
عوضوا الميم فكرهوا ان يقولوا الله بالحذف لما فيه من حذف العوض والمعوض قال
ابن الصايغ يعني تعويضهم من حرف النداء دلنا على انهم قصدوا انهم لا يحذفون الحرف
بالكلية وقد قال النحاس في صناعة الكتاب ما نصه جواز ذلك فانه قال في قوله
سبحانك اللهم العظيم انه لا يجوز الجر على البدل من الكاف ويجوز النصب على القطع والرفع
على تقدير يا الله انتهى **قاعدة** قال ابن النحاس في التعليقة اصل حذف حرف النداء
في باب الاعلام ثم كل ما اشبه العلم في كونه لا يجوز ان يكون وصفا لاي وليس مستغاثا

به ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء معه **باب الندبة** قال ابن يعيش الندبة
نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا اذ ليس كل ما ينادى
يجوز ندبه لانه يجوز ان ينادى المنكر والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة وقال الابذي
في شرح الجزولية المندوب يشترك المنادى في احكامه وينفرد بلحاق الف الندبة
باب الترخيم قال المهلبي انما تؤلف عشره • لم ترخم عند اهل الخبره

مبهم ثم نعت علته • والمضاف معا والنكره •
ثم شبه المضاف خالص • والثلاثي مندوب لكثره •
مجردا به مستغاث راحم • واذا كانت جميعا مضمره •

فايدة قال ابن فلاح في المغني قالوا اكثر ما رخمت العرب ثلاثة اشيا وهي حارث
ومالك وعامر **باب الاختصاص** قال ابن يعيش قد اجرت العرب اشيا اختصرها
على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للاخر من حيث
شاركه في الاختصاص كما اجروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية
موجودة في الاستفهام وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيد افضل ام خالد
فالشيئان اللذان تسال عنهما قد استوى علمك فيهما تقول ما ابالي اقمت ام قعدت
وسواء علي اقمت ام قعدت فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في
التسوية لان معنى قولك لا ابالي افعلت ام لم تفعل اي هما مستويان في علمي فكما جرت
التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية كذلك جا الاختصاص
بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص وان لم يكن منادى **فايدة** قال ابن
فلاح في المغني قال ابو عمرو ان العرب انما نصبت في الاختصاص اربعة اشيا وهي
معشر وال واهل وبنو ولا شك ان العرب قد نصبت على الاختصاص غيرها وعبارة
ابن النحاس في التعليقة اكثر الاسما دخولا في هذا الباب هذه الاربعة **باب
العدد** قال في البسيط ادخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق
وعدم الالتباس قال وهذا من غرايب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت
هنا علما للتذكير قال وهذا الذي قصده الحريري بقوله • الموطن الذي تلبس فيه
النسوان براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال قال ونظيره انهم خصوا
جمع فعال في المؤنث بافعل كذراع واذرع وفي المذكر بافعلة كعمامة واعمة كالحا
علامة التانيث في عدد المذكر وحذفها في عدد المؤنث ومما وجهوا به مسيلة العدد
ان العدد قبل تعلقه على معدود مؤنث بالتاء لانه جماعة والمعدود نوعان مذكر
ومؤنث فسبق المذكر لانه الاصل الى العلامة فاخذها ثم جا المؤنث فكان تركا لعلامة
له علامة وسبب الجمع انهم قصدوا ان يسووا مع جمع المذكر تانيث لفظي ومع جمع المؤنث
تانيث معنوي فيعتدل لان المعنا بلفظ الجمع بالجمع والتانيث بالتانيث **فايدة** قال
ابن الخباز الاثنان هجرا بينهما في موضعين الاول انك تقول الاعداد من الثلاثة الى
عشرة بيوامنها صيغ الجمع من ثلاثين الى تسعين ولم يقولوا من الاثنين ثنيين والثاني

ان من الثلاثة الى العشرة اشتقت من الفاظها الكسور فقيل ثلث وربع الى العشرة
ولم يقل في الاثنين ثني بل نصف نقله ابن هشام في تذكرته **فايدة** في تذكرة ابن
الصايغ اثنا عشر كلمتان من وجه ولذلك وقع الاعراب حشوا وكلمة من وجه اي مجموعه
دال على شي واحد وهو هذه الكمية **فايدة** وفيه ايضا العدد معلوم المقدار
مجهول الصورة ولذلك يجري مجرى المبهم **ضابط** قال ابن هشام في تذكرته ال في العدد
على ثلاثة اقسام تارة تدخل على الاول ولا يجوز غير ذلك وهو العدد المركب نحو الثالث
عشر وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسماية الف وتارة عليهما
وهو العدد المعطوف نحو اذا الخمسة والخمسين جاوزت فارتغب **باب**

الاخبار بالذي والالف واللام

ضابط قال ابو حيان من النحويين عد ما لا يصح
ان يخبر عنه ومنهم من شرط فيما يصح الاخبار عنه شروطا فالذي لا يصح عنه الاخبار
الفعل والحرف والجملة والحال والتمييز والظرف غير المتمكن والعامل دون معموله والمضاف
دون المضاف اليه والموصوف دون صفته والموصول دون صلته واسم الشرط
دون شرطه والصفة والبدل وعطف البيان والتاكيد وضمير الشان والعايد
اذا لم يكن غيره والمستثنى ليما الفعل غير الخبري ومفعوله والمضاف الى المائة والمجرور
برب وكم وايما رجل وكيف وكم وكاين والمصدر الواقع موقع الحال وفاعل نعم وبيس
وفاعل فعل التعجب وما التعجبية والمجرور بكاف التشبيه وحتى ومذ ومنذ واسم الفعل
واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل والمجرور بكلا المضاف الى
مفرد واقل رجل وشبهه واسم لا وخبرها والاسماء التي ليس تحتها معنى والمصدر والظرف
اللازمان للنصب والاسماء التي اطردت عن اضافتها والاسم الذي لا فايدة
في الاخبار عنه والاسم المختص بالنفي والمجرور في نحو كل شاة وسخلتها ولا عن سخلتها
ولا المعطوف في باب رب على مجرورها لو كان مضافا للضمير نحو رب رجل واخيه
والذي شرط شروطا قال الاستاذ ابو الحسين بن ابي الربيع فيها ثني عشر شرطا ان لا يكون
بضمير حرف معه وان يكون اسما متصرفا ولا من المستعمل في النفي العام وان يكون
ما يصح تعريفه ولا ما دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات وان يكون في جملة خبرية
وان لا يكون صفة ولا بدلا ولا عطف بيان ولا يضم كلاما يفسره ما بعده وان
لا يكون ضميرا رابطا ولا مضافا الى اسم رابط وان لا يكون من ضمير الجملة ولا مصدرا
خبره محذوف قد سدت الحال مسده انتهى قال وفيه نقل الحال وينحصر في شرطين احدهما
ان يكون الاسم يصح مكانه مضمر والثاني ان يصح جعله خبرا للموصول **ضابط** قال ابو
حيان حصر بعضهم ما يجوز الاخبار عنه فقال يجوز في فاعل الفعل اللازم المجرد وفي
متعلق المتعدي بجميع ضروبه من متعد الى اثنين او ثلاثة والمفعول الذي لم يسم فاعله
في باب كان وان وما والمصدر والظرف المتمكنين والمضاف اليه وفي البدل والعطف
والمبتدا والخبر والمضمر وحادي عشر وبابه وفي باب اعمال المصدر النايب والعامل
والمعمول من الاسماء واشيا مركبة من المبتدا والخبر والفعل والفاعل والاستفهام **ضابط**

زعم ابو علي وغيره ان كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه بالذي وقال ابو حيان الذي اعم في باب
الاخبار لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وال لا تدخل الا على الجملة المصدرة
بفعل متصرف مثبت **قال** وذكر الاخفش هو صفة تصلح لال ولا يصلح للذي قال تقول
مررت بالقايم ابواه لا القاعدين ولو قلت مررت بالتي قعدا ابواها لا التي قاما لم يصح
فاذا اخبرت عن زيد من قولك قامت جاريتا زيد لا قعدتا قلت القايم جاريتاه لا القا
عدتان زيد ولو قلت الذي قامت جاريتاه لا اللتين قعدتا زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود على الذي من
الجملة المعطوفة فقد صار لكل من الذي من العموم تصرف ووجود فيما لم يدخل فيه
الاخر لكن ما اختصت به الذي اكثر وذكر الاخفش ايضا انه قد يخبر بال لا بالذي في قولك
المضروب الوجه زيد لا يجوز الذي ضرب الوجه زيد وقال ابن السراج في المسئلة
الاولى مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين انشاد خارج عن القياس قال وهو قول
المازني وكل من يرتضي قوله وقد كان ينبغي ان لا يجوز في قولك المضروب الوجه زيد
حال ولكنه حكم من العرب وكثر في كلامهم حتى صار قياسا فيما هو مثله فلهذا لا يقاس
عليه الفعل قال الاستاذ ابو الحسن بن الصايغ هذا شي يحدث مع ال ولم يكن كلام قبل
الصفة اسم يجوز الاخبار عنه بال ولا يجوز بالذي قال فلا يرد هذا على ابي علي وغيره
ممن زعم ان كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه بالذي ولكن اذا نظرت لما وقعت فيه ال ولا يقع في
موضعها الذي كان كذلك انتهى **باب التنوين** قال ابن الخباز في شرح الدرة
التنوين حرف ذو مخرج وكنون ساكنة وجماعة من الجهال بالعربية لا يعدونه حرف معنى
ولا مبنى لانهم لا يجدون له صورة في الخط وانما سمي تنوينا لانه حادث بفعل
المتكلم والتفعيل من ابنية الاحداث وفي البسيط التنوين على الكلمة زيادة كالنعل
زيادة على الفرس **ضابط** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح متى اطلق
التنوين فانما يراد به تنوين الصرف واذا اريد به غيره من التنوينات قيد وقيل تنوين
التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض وكذلك الالف واللام متى اطلقتا انما يراد التي
للتعريف واذا اريد غيرها قيدت بالموصولة او الزايدة **ضابط** قال ابن الخباز في شرح
الجزولية اقسام التنوين عشرة تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين
العوض وتنوين الترنم والتنوين الغالي وتنوين المنادى عند الاضطرار وتنوين
ما لا ينصرف عند الاضطرار والتنوين الشاذ كقول بعضهم هولاء قومك حكاها ابو زيد
وفايدته تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة
لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به وقال بعضهم نظما

اقسام تنوينهم عشر عليك بها ❊ فان تحصيلها من خير ما حرزا

مكن وعوض وقابل والمنكر زد ❊ رنم او احكي اضطر غال وما همزا

ضابط قال ابن هشام وغيره يلزم حذف التنوين في مواضع لدخول ال وللاضافة
ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير
مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن وابنة مضافا الى علم ولدخول لا

(Margin notes: عدتان — س — يوم — علة)

وللنداء وقال المهلبي ثمانية تنوينها دمت يحذف مع اللام ثم بغيا وما ليس يصرف

وما قد بني ضم المنادي واسم ٭ وفي الوقف رفعا ثم خفضا يخفف ٭

ومن كل موصوف بابن مجاورا ٭ فريدا به التذكير والكل يعرف ٭

كذا كنتعته كنتيا ن او مجذوكي ٭ بوصف بني مجلس او بالالغا يكتنف ٭

فذا انه لغا فيه لو اختلفا معا ٭ وثامنها نون المضافات توصف ٭

باب نوني التوكيد ضابط قال الزجاجي في الجمل كل موضع دخلته النون الخفيفة
الا في الاثنين المذكرين والمؤنثين وجماعة النسا فان الخفيفة لا تدخلها ضابط
قال ابن عصفور ويستثنى من قولنا لا يكون ما قبل نوني التوكيد الا مفتوحا اربعة
مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير الجمع المذكر فان ما قبلها يكون مضموما او ضمير الواحدة
المخاطبة فان ما قبلها يكون مكسورا او ضمير الاثنين او ضمير جمع المؤنث فان ما قبلها
في الصورتين لا يكون الا الفا فايدة قال ابن الدهان في الغرة دخول نون التوكيد
في اسم الفاعل نحو اقائلن احضروا الشهودا نظير دخول نون الوقاية عليه ونحو قوله
امسلمني الي قومي شراحي باب نواصب الفعل المضارع قاعدة ان اصل
النواصب للفعل وام الباب بالاتفاق كما نقله ابو حيان في شرح التسهيل
ومن ثم اختصت باحكام منها اعمالها ظاهرة ومضمرة ومنها الانصبة الا مضمرا
ومنها قال بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارا قياسا على ان
المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل نحو اريد ان عندك تقعد وان في الدار
تقعد ولم يجز ذلك احد في سائر الادوات الا اضطرارا ضابط قال الاندلسي في شرح
المفصل اذن لها ثلاثة احوال تنصب فيها البتة وهي عند توفر الشرائط ان تكون
جوابا وان لا يكون معها حرف عطف وان يعتمد الفعل عليها وان لا يفصل بينها وبين
الفعل بغير اليمين وان يكون الفعل مستقبلا وحال لا تعمل فيها البتة وهي عند اختلال
احد الشرائط وحال يجوز فيها الامران وهو عند دخول حروف العطف عليها ثم لظن
ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم وان تتوسط وان تتاخر فان تقدمت وتوفرت
بقية الشروط اعملت وان توسطت او تاخرت لم تعمل وضاهت في هذه الاحوال
ظننت واخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التقدم ويجوز الالغا اذا قارنه فكذلك اذا ابتدي
بها واعتمد الفعل عليها في الجواب اعملت لوقوعها في رتبتها ومعها اذا فارقتها الا ان الفعل
فضل عليها بان يجوز فيه الاعمال والالغا واذن لا يجوز فيها اذا فارقت الاول الا الالغا
لكون عوامل الاسما اقوى من عوامل الافعال خصوصا اذا كانت عوامل الاسما افعالا
وعوامل الفعل لا يكون الا حروفا وقال الشلوبين في شرح الجزولية اتسعت العرب
في اذن اتساعا لم تتسعه في غيرها من النواصب فاختارت دخولها على الاسما نحو اذن
عبد الله يقول ذلك وعلى الافعال واجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل واجازوا
ان تاخر عن الفعل نحو اكرمك اذن فهذه اتساعات في اذن انفردت بها دون غيرها
من نواصب الافعال واجازوا ايضا فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب

الفعل

الفعل فلما اتسعوا في اذن هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم فشبهوها بعوامل
الاسما الناصبة لقوتها بهذا التصرف الذي تصرفته ولكن لا تكون كعوامل الاسما ظننت
واخواتها فقط فاجازوا فيها الالغا والاعمال الا ان ظننت اذا توسطت يجوز فيها الاعمال
والالغا واذن اذا توسطت يجوز فيها الالغا الا ان المشبهة بالشي لا تقوى قوة المشبه
به فانحطت عنها بان الغيت ليس الا فايدة يتصور في بعض الافعال الداخلة عليها اذن
نصب ورفع وجزم وذلك نحو ان تاتني اكرمك واذن احسن اليك يحتمل ان يكون انشا
فيجوز النصب والرفع لاجل الواو ويحتمل الحاق الجزم ايضا ضابط قال عبد اللطيف
البغدادي في اللمع الكاملية ليس في الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمرا الا ان خاصة
كما انه ليس فيها ما يجزم مضمرا سوى كي ان وليس في نواصب الفعل ما يليه سوى اذن قال
ذو النسبتين الحسين بن ابراهيم النطنزي رحمه الله تعالى

جواب ثمانية مستفهما بها ٭ يكون نصبا بلا امترا ٭

كالامر والنهي والتمني ٭ والعرض والجحد والدعا ٭

ضابط قال ابو محمد بن السيد الاسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة اربعة متفق
عليها واثنان مختلف فيهما فالاربعة المتفق عليها نقصان الفعل الموجب للدخول نحو
ما سرت حتى ادخلها ودخول الاستفهام عليه نحو اسرت حتى تدخلها والتعليل الذي
يراد به النفي نحو قلما سرت حتى ادخلها وان تقع حتى موقعا تكون فيه خبرا نحو كان سيري
حتى ادخلها والاثنان المختلف فيهما الامتناع من جواز التقديم والغا وان يلحق
الكلام عوارض الشك باب الجوازم قاعدة ان اصل ادوات الشرط
وام الباب ان قال ابن يعيش لانها تدخل في مواضع الجزم كلها وساير حروف الجزا لها مواضع
مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان واين شرط في المكان وكذلك باقي شرطها
في الاشيا كلها انتهى قال ابن الخواص في شرح الدرة انما كانت ان اصل في ادوات
الشرط لانها حرف واصل المعاني للحروف وان ما شرط بها يعم ما كان عينا او زمانا او من
ثم اختصت بامور منها جواز حذف الفعلين بعدها قال ابو بكر بن الانباري انما
صارت ان ام الجزا لانها تغلبت عليه تنفرد وتودي عن الفعلين تقول الرجل
لا تقصد فلانا فانه لا يعرف حق من يقصده فيقال له زره وان لم يره وان كان كذلك
فزره فيكتفي بان من الشرطين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط انتهى قال ابو حيان
وظاهر كلامه وكلام غيره انه ليس مخصوصا بالنثر ولكن صرح الرضي بانه خاص بالشعر
ومنها قال ابو حيان لا احفظ انه جا فعل الشرط محذوفا ولا الجواب محذوفا ايضا غير
ان ومنها جوز بعضهم حذف ان لكن الجمهور على منعه ولا يجوز حذف غيرها من ادوات
الشرط اجماعا كما لا يجوز حذف ساير الجوازم ولا حذف حروف الجر ومنها يجوز ايلاؤها
الاسم على اضمار فعل يفسره ما بعده نحو وان احد من المشركين استجارك ولا يجوز ذلك في
غيرها من الادوات الا في الضرورة كما جزم به في التسهيل قال ابن يعيش وابو حيان
وخصت ان بالجوازم لكونها في الشرط اصلا ضابط قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة

ما يجزم ثلاثة اقسام قسم لا يلحقه ما وهو من وما ومهما واني وقسم يكون ما شرطا في
عمله الجزم وذلك اذ وحيث وقسم يكون لحاق ما له على جهة الجواز وهو ان ومتى واين
ومتى واين واي وايان **ضابط** قال ابن هشام كما تربط الجواب بشرطه كذلك تربط
شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي ياتيني فله درهم وبدخولها فهم ما اراده
المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الاتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهي في الفاء
بمنزلة لام التوطية في نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم في ايذانها بما اراده المتكلم من معنى
القسم **فايدة** قال ابن هشام في تذكرته بعض الجمل لا يصح ان تقع شرطا وذلك
تقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين اداة الشرط فاستغنى على ايقاعها جوابا له
برابط وهو الفاء وما يخلفه وهذا معنى التوريه **قاعدة** الجازم اضعف من
الجار قاله ابن الخباز وفرع عليه انه لا يضمر البتة ولهذا افسد قول الكوفيين ان
فعل الامر مجزوم بلام الامر المضمرة ذكره ابو حيان في شرح التسهيل وفرع عليها انه
لا يجوز الفصل بين لام الامر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وان روي عنهم الفصل
بالجار والمجرور ربما تقسم نحو قولهم اشتريته بواسه الف درهم فان ذلك لا يجوز في
اللام لان عامل الجزم اضعف من عامل الجر وفرع عليه الاخفش واختاره الشلوبين
وابن مالك ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالاداة قال لان الجار اذا كان
لا يعمل عملين وهو اقوى من الجازم فالجازم اولى بان لا يعملهما وقال ابن النحاس في التعليقة
الجازم في الافعال نظير الجار في الاسما واضعف منه لان عوامل الافعال اضعف من
عوامل الاسما واذا كان حذف حرف الجر وابقا عمله ضعيفا فان تضعف حذف الجازم
وابقا عمله احرى **قاعدة** في كتاب الثعالبي اتصال المجزوم بجازمه اشد من
اتصال المجرور بجاره وذلك ان عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فلما قويت حاجة
المجرور الى جاره كانت حاجة المجزوم الى جازمه اقوى قال وجواب الشرط اشد
اتصالا بالشرط من جواب القسم وذلك ان جواب القسم ليس معمولا للقسم كما كان
جواب الشرط معمولا للشرط فقولك لا اقوم من قولك اقسمت لا اقوم ليس اتصاله بالقسم
كاتصال الجواب بالشرط واذا كان كذلك ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون
القسم ليس عاملا في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جوابا لكونه
مجزوما بالشرط اجدر

باب الادوات

قاعدة قال ابن هشام في المغني
الالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا خصت باحكام احدها جواز حذفها الثاني انها
ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قائم وهل
مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد وبقية الادوات مختصة بطلب التصور
نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك الثالث انها تدخل على الاثبات
وعلى النفي ذكره بعضهم وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك نحو اقام زيد ام لم
يقم الرابع تمام التصدير بدليل انها لا تذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا
تقول قام زيد ام اقعد وتقول ام هل قعد وانها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو

او

او بالفاء او بثم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير نحو اولم ينظروا اولم يسيروا
اثم اذا ما وقع واخواتها تتاخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الكلمة نحو
وكيف تكفرون فاين تذهبون فهل يهلك الا القوم الفاسقون هذا ما ذكره ابن هشام
وقال ابن يعيش في شرح المفصل اصل ادوات الاستفهام وام الباب واعم تصرفا واقوى
في باب الاستفهام لانها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم
موضعا ويختص به وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحو من وكم وهل فمن سوال عمن
يعقل وقد ينتقل فيكون بمعنى الذي وكم سوال عن عدد وقد تستعمل بمعنى رب وهل
لا يسال بها في جميع المواضع الا ترى انك تقول ازيد عندك ام عمرو وعلى معنى ايهما
عندك ولا يجوز في ذلك المعنى ان تقول هل زيد عندك ام عمرو وقد ينتقل عن الاستفهام
الى معنى قد نحو هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد تكون بمعنى النفي نحو هل جزاء الاحسان
الا الاحسان واذا كانت الهمزة اعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها
اكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا ان يكون بعدها المبتدا
والخبر ويكون الخبر فعلا نحو ازيد قام واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام
لقلة تصرفه فلا يقال هل زيد قام **فايدة** قال الاندلسي حروف النفي ستة
اثنان لنفي الماضي وهما لم ولما واثنان لنفي الحال وهما ما وان واثنان لنفي المستقبل
وهما لا ولن **فايدة** قال الزنجاني شارح الهادي قد يفسر الكلام باذا نحو قولك
عسعس الليل اذا اظلم تفسير العسعس لكنك اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير
المتكلم باي ضممت تا الضمير فتقول استكتمته سري اي سالته كتمانه بضم تا سالته
لانك تحكي كلام المعبر عن نفسه فاذا فسرته باذا فتحت فقلت اذا سالته كتمانه لانك
تخاطب اي انك تقول ذلك اذا فعلت ذلك الفعل قال بعض الشارحين للمفصل السر
في ذلك ان اي تفسير وينبغي ان تطابق ما بعدها لما قبلها والاول مضموم والثاني
مثله واذا شرط تعلق بقول المخاطب على فعله الذي الحقه بالضمير فما الفتح الضم
وانشدوا في ذلك المعنى • اذا كنيت باي فعلا تفسره • فضم تاك فيه ضم معترف •
• وان تكن باذا يوما تفسره • ففتحة التا امر غير مختلف •
وقد اورد ذلك الطيبي في حاشية الكشاف ثم ابن هشام في المغني **فايدة** ذكر ابن
عصفور ان لما خمسة وثلاثين موضعا الاول الاستفهامية الثاني الموصولة
الثالث التي للتعجب الرابع النكرة التي تلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك الخامس
الشرطية وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسما السادس الكافة التي تدخل على
العامل فتبطل عمله نحو انما زيد قايم السابع المسلطة وهي التي تدخل على ما لا يعمل
فتوجب له العمل وذلك حيثما واذ ما وهي ضد التي قبلها الثامن التي تدخل بين العامل
ومعموله فلا تمنع العمل واكثر ما يستعمل للتاكيد كقوله فبما رحمة من الله فبما نقضهم التاسع
التي [illegible] ان الخفيفة الموصولة بالفعل مثل يعجبني ما تصنع اي يعجبني ان تصنع
العاشر التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك لا اكلمك ما ذر شارق الحادي عشر

التي تجري مجرى الصفة وهي ثلاثة أقسام قسم يراد به التعظيم والتهويل نحو لأمر ما يسود
من يسود وقسم يراد به التحقير نحو هل أعطيت إلا عطية ما وقسم لا يراد به واحد منهما
بل يراد به التنويع نحو ضربت ضربًا ما أي نوعًا من الضرب الرابع عشر الكافة التي يعملها
أهل الحجاز وبلغتهم بنو تميم الخامس عشر النافية التي لا يختلفون فيها إنها لا تعمل شيئًا
نحو ما قام زيد السادس عشر الموجبة وهي التي تدخل على النفي فتنعكس بها كما تدخل
التي قبلها على الإيجاب فتنعكس نفيًا وهي التي في قولك ما زال زيد قائمًا وأخواتها السابع
عشر الداخلة بين المتبوع والتابع نحو قوله مثلًا ما الثامن عشر التي تكون عوضًا من الفعل
في قولهم افعل هذا إما لا أي إن كنت لا تفعل غيره التاسع التي تدخل على إن الشرطية
فتهيئها للدخول نون التوكيد على شرطها نحو فإما ترين من البشر العشرون التي تدخل
على لم فتصيرها ظرف زمان بعد أن كانت حرفًا نحو لما قمت قمت الحادي والعشرون
والثاني والعشرون التي تدخل على لو لا الامتناعية فتصيرها إلى التحضيض أو بمعنى لولا
الامتناعية الثالث والعشرون التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحو كلما جئت
أكرمتك الرابع والعشرون والخامس والعشرون التي تدخل على إن فتغير معنى
التحقيق نحو قولك لمن يدعي النحو إنما قرأت الجمل ومعنى الحصر نحو إنما أنت [illegible] لم أقل والعشرون
التي تدخل على رب فتهيئها للدخول على الأفعال السابع والعشرون التي تدخل على نعم
وبئس نحو فنعما هي أي فنعم شيئًا هي الثامن والعشرون التي توصل بها الجارة فتصير
بمعنى ربما نحو وإنا لما نضرب الكبش ضربة التاسع والعشرون المحذوف نحو أما ترى
قد آبادهم انتهى ما ذكره ابن عصفور ولم يذكر الستة الباقية وجمع بعضهم لها
معان فقال تعجب بها اشرط زد انكر واصفا استفهم انف المصدرية واكفف

باب المصدر قاعدة قال ابن جني في الخصائص المصدر أشد ملابسة للفعل
من الصفة ألا ترى أن في الصفة نحو قولك مررت بإبل مائة ومررت برجل أبي عشرة
أبوه ومررت بقاع عرفج كله ومررت بصحيفة طين خاتمها ومررت بحية ذراع طولها
وليس هذا مما يشابه به المصدر إنما هو ذلك الحدث الصافي كالضرب والقتل والأكل
والشرب **قاعدة** قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح اعلم أن سواء أجري
عندهم مجرى المصدر فأخبر به عن اثنين فقيل زيد وعمرو سواء كما تقول زيد وعمرو خصم
وفي سواء أمر آخر اختص به أنه لا يرفع الظاهر إلا أن يكون معطوفًا على المضمر نحو مررت
برجل سواء هو والعدم إن خفضت كان نعتًا وكان في سواء ضمير وكان العدم معطوفًا على
الضمير وهو توكيد وإن رفعت سواء كان خبرًا مقدمًا وهو مبتدأ والعدم معطوف عليه
ولم يثن لأنه جرى مجرى المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجوز أن تقول زيد سواء
وعمرو على أن يكون سواء خبرًا عنهما كما لا تقول زيد قائمان وعمرو ولأن العامل في الخبر
هو المبتدأ والمبتدأ هنا مجموع الاسمين فتقدم الخبر عليهما أو أخره عنهما ولا تجعله بينهما
فيكون قد جعلت المعمول بين أجزاء العامل وهذا لا يجوز **قاعدة** الأصل في مفعل
للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح نحو المقتل والمشرب والمذهب والمخرج

والمدخل

والمدخل قال في البسيط وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهي
المنسك والمطلع في قراءة الكسائي والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط والمسكن
والمرفق والمفرق والمسجد قال ابن بابشاذ وهذه كلها تكسر إذا أردت بها المكان فإن
أردت بها المصدر فتحت لا غير قال صاحب البسيط ولم يأت في أسماء الزمان والمكان مفعل
بالضم إلا مع تاء التأنيث نحو مقبرة ومكرمة ومأدبة **فائدة** في تذكرة ابن الصائغ
يشتق من المصدر تسعة الفعل واسم الفاعل والمثال واسم المفعول وصيغة المفاضلة
والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الآلة واسم الزمان والمكان التاسع اسم الشيء المعد
للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاة والسجود فأما المسجد فاسم لمكان السجود و
ليس اسمًا للبيت بل الموضع السجود من البيت **فائدة** قال بعضهم

أتى التفعال في المصدر • بالفتح هو الباب • وتفعال بكسر له •
في الأسماء يجاب • وللتجفاف والتقصار والتلقاء أرباب •
وتنبال وتلقام • وتلعاب لمن عابوا • وتمثال وتمساح •
وتمراد وتضراب • وتبراك وتعشار • وترتاع بما عابوا •
وتبيان وتهواء • وتلقاء إذا آبوا • فهذه ستة عشر اسمًا مكسورة

الأول بل يكاد يوجد في الكلام غيرها وما سواها فمصادر وهي مفتوحات إلا
مثل التلقاء والتنباب ونحوهما **باب الصفات** في الصحاح الباساء
الشدة قال الأخفش بني على فعلاء وليس له أفعل لأنه اسم كما قد يجيء أفعل في الأسماء وليس
معه فعلاء نحو أحمد **فائدة** قال في البسيط التركيب يقتضي أن يبلغ عدد الصفة
المشبهة مائتين وثلاثة وأربعين بناء وذلك أن معمول الصفة إما محلى بالألف واللام
أو مضاف أو مجرد من كل واحد منهما وكل واحد من هذه الثلاثة قد يكون مرفوعًا ومنصوبًا
ومجرورًا فهذه تسعة أحوال باعتبار المعمول والصفة قد تكون متضمنة لضمير المذكر
وتثنيته وجمعه ولضمير المؤنث وتثنيته وجمعه وغير متضمنة لضمير إفراد ولا
تثنية ولا جمع فهذه تسعة والصفة قد تكون مع كل واحد منها معرفة بالألف
واللام أو مضافة أو نكرة فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصفة فإذا ضربت في
أحوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة وأربعين بناء **باب أسماء الأفعال**
قال في البسيط هي ثلاثة أقسام قسم لم يستعمل إلا معرفة نحو بله وآمين لأنه لم يسمع فيهما
تنوين وقسم لم يستعمل إلا نكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو إيهًا في الكف وويهًا في
الإغراء وواهًا في التعجب وقسم يستعمل معرفة ونكرة فينون لإرادة التنكير ويحذف
التنوين لإرادة التعريف وذلك نحو صه ومه وإيه وأف **ضابط** قال ابن يعيش
هي ثلاثة أقسام قسم لا يكون إلا لازمًا كصه ومه وإيه وقسم لا يكون إلا متعديًا
نحو عليك زيدًا أي الزمه ودونك بكرًا وقسم يستعمل تارة لازمًا وتارة متعديًا
كرويد وهلم وحيهل قال ونظير ذلك من الأفعال سود ثوبه وسودته ووزنت له وكلته
وكلت له **باب التأنيث** قاعدة قال ابن يعيش الأصل في الأسماء التذكير

والتأنيث فرع على التذكير لوجهين احدهما ان الاسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها
يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان فاذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة
الثاني ان المؤنث له علامة فكان فرعا وقال صاحب البسيط التأنيث فرع على التذ كير
لوجهين احدهما ان لفظ شيء مذكر وهو يطلق على المذكر والمؤنث والثاني ان المؤنث
له علامة تدل على فرعيته اما لفظية كقائمة او معنوية وبيان كمال المذكر مقصود
بالذات ونقصان المؤنث مقصود بالعرض ونقصان العرض فرع على كمال الذات
ضابط قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة التأنيث اما ان يكون حقيقي التذكير
او حقيقي التأنيث او مجازيهما فان كان مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحائط
ولا يؤنث شيء من ذلك الا مقصورا على السماع وبابه اللغة نحو قدر وشمس وقد صنف
في ذلك الناس الفراء وابو حاتم وغيرهما وان كان حقيقي التذكير والتأنيث فاما ان
يمتاز فيه المذكر من المؤنث او لا يمتاز ان امتاز فتؤنث ان اردت المؤنث وتذكر
ان اردت المذكر نحو هند وزيد وان لم يمتز فيه المذكر من المؤنث فان الاسم اذ ذاك
مذكر سواء اردت به المؤنث ام المذكر وذلك نحو برغوث قاعدة قال ابو حيان
الاصل في الاسماء المختصة بالمؤنث ان لا تدخلها الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار واتان وبكر
وقلوص وجدي وعناق وتيس وعنز وخزز وارنب وربما ادخلوا الهاء تأكيدا للفرق
كناقة ونعجة فان مقابلهما جمل وتيس وقالوا غلام وجارية وخزز وعكرشة واسد
ولبوة ضابط قال ابو حيان لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين ضابط قال
ابن مالك في شرح الكافية الاكثر في التاء ان يجاء بها لتمييز المؤنث من المذكر في الصفات
كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة ومجيئها في الاسماء غير الصفات قليل كامرئ وامرأة وانسان
وانسانة ورجل ورجلة وغلام وغلامة ويكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي
لا يصنعه مخلوق كتمر وتمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد
ككمأة كثير وكمء واحد ويقل ايضا مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق
نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة وقد تكون التاء
لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة من النساء
وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث
لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة وقد تجيء للمبالغة كرجل راوية ونسابة وقد يجاء بها معاقبة
لياء مفاعيل كزنادقة وجحاجحة فاذا جيء بالتاء لم يجأ بالياء بل يقال زناديق وجحاجيح فالياء
والهاء متعاقبتان في هذا النوع وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم اشعثي واشاعثة
وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة وقد يجاء بها دالة على تعريب الاسماء العجمية نحو
كيلجة وكيالجة وهو مقدار من كيل معروف وموزج وموازجة وهو الخف وقد يجاء بها عوضا
من فاء نحو عدة او من عين نحو اقامة او من لام نحو لغة وقلة او من مدة تفعيل نحو تزكية
انتهى وقال المهلبي • انث الهاء في الكلام لعشر • وثمان كدرة ثم در •
• والمعكوسة الكماة وفرق • بين مضروبة ونحو وابر •

والمعكوسة

١١٦

• والمعكوسة كضربت عبلا • وللتكثير عرفه لمعتبر •
• وللتأكيد جمع نعل ومدح • وللذم ونسبة للابر •
• وبجمع لموزج وللتعويض • محذوف مصدر مستحضر •
• وللتعويض بارباد وجات • وبيادي وازمة للحسر •
• ولامكان نطق به لحديث • وللتعديد من في المصدر •
• وبيان للحرف ثم للتحريك • اي فيه اوت كل نشر •
• ثم في ثم للبيان وكسره • لالتقاء الساكنين في كل ذكر •

فائدة قال ابن الدهان في الغرة قال الفراء للمؤنث خمس عشرة علامة ثمان في الاسماء واربعة
في الافعال وثلاث في الادوات فثلاث في الاسماء الهاء والالف الممدودة والمقصورة
والرابعة تاء الجمع في الهندات والخامسة الكسرة في انت والسادسة النون في انتن وهن
والسابعة التاء في اخت وبنت والثامنة الياء في هذي والتي في الافعال التاء الساكنة في
قامت والياء في تفعلين والكسرة في قمت والنون في فعلن والتي في الادوات التاء في ربت
وثمت ولات والهاء في هيهاه والهاء والالف في قولك انها هند قائمة قال ابن الدهان
هذا الحكيه وان لم نعتقده مذهبا لانفسنا فائدة قال ابن مكتوم في تذكرته قال
ابو الحسين الفارسي في النوادر الهاآت ثلاث هاء تكون بدلا من تاء التأنيث نحو تمرة
وشجرة وهاء استراحة تثبت في الوقف دون الوصل نحو كتابيه وله وهاء اصلية مثل
هاء وجه وشفاه ومياه قاعدة قال ابن النحاس في شرح الدرة اصل الفعل التذ كير
لامرين احدهما انه مدلوله المصدر وهو مذكر لانه جنس والثاني انه عبارة عن انتساب
الحدث الى فاعله في الزمن المعين ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنويا وانما تأنيثه للفاعل
ضابط في تذكرة ابن الصائغ الاسماء اربعة اقسام مذكر لفظا ومعنى كزيد ومؤنث لفظا
ومعنى كفاطمة ومختلفان كزينب وطلحة باب المقصور والممدود ضابط
قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ما فيه وجهان القصر والمد على ثلاثة اقسام
الاول ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح كالإنا والبلا والروى وسوى بمعنى غير وقرى
الضيف والقلى والثاني ما يقصر مع الفتح ويمد مع الكسر كالاسى والسخا والعلى والغرا
والغدا الثالث ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوسى والرغبى والعليا والنعمى هذا
ما ذكره ابن السكيت قال ووقع في ما يكسر فيقصر ويمد فيه عن ابن ولاد وهو العرفصى فيكون
على هذا اربعة اقسام قال ابو حيان وانما ذكرت هذه الاقسام في كتب النحو وان كان مدركها
بالسماع لان للنحو فيه حظا وهو حصر ما جاء من ذلك فلو ادعى مدع شيئا خلاف هذا لم يقبل
منه حتى يثبت واضح نقل العرب فصار في حصر هذه الاقسام نوع من القياس النحوي قاعدة
كل مؤنث بالتاء حكمه ان لا تحذف التاء منه اذا ثني كتمرتان وضاربتان لانها لو حذفت التبس
بتثنية المذكر ويستثنى من ذلك لفظان اليه وخصيه فان افصح اللغتين واشهرهما ان يحذف
منهما التاء في التثنية فيقال اليان وخصيان وعلة ذلك ان الموجب لذا انهم لم يقولوا في
المفرد الي وخصي فامن اللبس المذكور باب جمع التكسير ضابط قال

ابن الدهان في الغرة جمع التكسير على اربعة اضرب احدها ما لفظ واحده اكثر من لفظ
جمعه نحو كتاب وكتب والثاني ما لفظ جمعه اكثر من لفظ واحده كفلس وافلس ومسجد
ومساجد الثالث ما واحده وجمعه سواء في العدة لا في الحركات نحو سقف وسُقُف
واسد واُسُد الرابع ما واحده وجمعه سواء في العدة والحركات نحو الفلك للواحد
والفلك للجمع وناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص **ضابط** قال
ابن الدهان حروف الزيادة التي تزاد في هذا الجمع سبعة احرف منها ستة مطردة
يجمعها مني وابن وغير المطرد منها الميم في ملامح جمع لمحة ومنها ما يزاد اولا كالكلاب واجمال
وملامح ومنها ما يزاد حشوا كالمساجد وكعوب وعبيد ومنها ما يزاد اخرا كذبان
وعمومة وملحة **فائدة** قال ابو حيان رحمه الله تعالى في حصر جموع التكسير واسماء
الجموع واسم الجنس

لجمع قليل في التكسير أفعل • وأفعلة أفعال في الكثرة فُعَل •
وبالتا فِعَل والفعال لفعولها • وبالتا مع الفعّال فُعّل مع فُعُل •
وبالتا وفَعْلى ثم فُعَلا وأفعلا • فُعلان فِعلان فواعل مع فعل •
فعالى فَعالَى ثم ما ضاهى فعالل • ومع فعلاء فعلة كذا افعل •
فعالي وما ضاهى وزان مفاعل • وشمت وما سما لجمع فعلة مع فعل •
فعالة فعلان وفعلة مع فعل • وفعلا مع مفعول مفعلة فعل •
وبالحلف فعل مع فعيل وفعلة • وبالفتح عينا مع فعال فعل فعل •
وقامة اسم الجنس تاجا فرده • بيا او بتا والعكس في الناقد حصل •

فائدة قال بعض النحويين في جموع القلة •

بافعل وبافعال وافعلة • وفعلة يعرف الادنى من العدد •

وزاد ابو الحسن بن جابر في الرماح • وسالم الجمع ايضا داخل معها •
في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد وقال التاج بن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه نقلت

لجمع قلة اجمال وارغفة • وارجل غلمة وسر بررة •
وأحمد قام الزيدين مع جمل • ومسلمات وقد تكملت عشر •
هذا جماع الذي قالوه مفترقا • وقد يزيد اخا الاكثار من كثر •

قاعدة قال في البسيط لا يوجد في الجمع ثلاثة احرف اصول بعد الف التكسير لئلا
يكون صدر الكلمة اقل من عجزها وذلك يرد في التكسير والتصغير الخماسي الى الرباعي
لتبقى نسبة صدر الكلمة وعجزها في الحروف الاصول **قاعدة** قال في البسيط كل صفة
يكثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استعمالها
من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها بالاسماء كعبيد وشيخ وكهل وضيف في تذكرة
التاج بن مكتوم فعّال لا يكاد يكسر لئلا يذهب بناء المبالغة منه وقد شذ قول ابن
مقبل • عند الحبابير بالبأساء والنعم • انشده سيبويه **قاعدة** قال في البسيط
تكسير الخماسي الاصول مستكره لاجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي اذ لا حذف فيه
فائدة قال ابن النحاس في شرح الدرة ثلاثة اقسام جمع في اللفظ والمعنى كرجال

والزيدين وفي اللفظ دون المعنى لقد صغت قلوبكما وفي المعنى دون اللفظ كرهط
وبشر وكل في التوكيد ونحوهما مما ليس له واحد من لفظه قال وينقسم ايضا الى تام وهو
التكسير بعمومه المذكر والمؤنث مطلقا والى خاص وهو المذكر السالم والى متوسط وهو
جمع المؤنث السالم لانه ان لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسر وان سلم فهو اما مذكر
او مؤنث **فائدة** الجموع تستثقل فاذا كان فيها خففت اما بالبدل كما في قرار
ومعايا واما بالقلب كما في حقي وقسي واما بالحذف كما في جوار وعواش وليال **ضابط**
قال في ديوان الادب لم يجتمع من فعلا على فعال الا نفسا ونفاس وعُشرا وعشار **باب
التصغير** قاعدة كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات اولهن ياء التصغير فانك تحذف منهن واحدة فان
لم يكن اولاهن ياء التصغير اثبت الكل تقول في تصغير حية حيية وفي تصغير ايوب اييب باربع
ياءات ذكر هذه القاعدة الجوهري في صحاحه **ضابط** قال ابو حيان لا تصغر الاسماء
المتوغلة في البناء كالضمائر واين وكم ومتى وكيف وحيث واذ وما ومن ولا الاسماء المصغرة
ولا غير وسوى وسُوى بمعنى غير ولا البارحة وامس وغد وقصر بمعنى عشية ولا الاسماء
العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ولا حسبك ولا الاسماء المختصة
بالنفي ولا الاسماء الواقعة بعد معظم شرعا ولا اسماء الشهور ولا اسماء الاسبوع على مذهب
سيبويه ولا كل ولا بعض ولا اي ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية
ولا جموع الكثرة على الاطلاق عند البصريين زاد الزمخشري في الاحاجي ولا العطر ولا
الاضحى ولا العصر استغنا عنه بقولهم مسيانا وعشيانا **قاعدة التكسير والتصغير**
يجريان من واد واحد نص على هذه القاعدة سيبويه والنحاة باسرهم ومن ثم فتح
ما قبل الياء في التصغير كما فتح ما قبل الالف في التكسير وقيل في تصغير اسود وجدول
اسيود وجديول باظهار الواو جوازا كما قيل في التكسير اساود وجداول باظهارها
وكسر ما بعد الالف في مفاعل ومفاعيل كما كسر ما بعد ياء التصغير وقالوا في تصغير عيد عييد
شذوذا كما قالوا في جمعه اعياد شذوذا ويتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل في التصغير
بما يتوصل به الى مثال مفاعل ومفاعيل في التكسير ولما ذكر فيه من الترجيح والتخيير
ما له في التكسير قال ابو حيان وجاء من التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر كقولهم في مغرب
مغيربان وفي عشية عشيشية وفي رجل رويجل قال وهذا نظير جمع التكسير الذي جاء
على غير قياس تكسير المفرد كليال ومذاكير واعاريض جمع ليلة وذكر وعروض قال وكما ان في
التصغير نوعا يسمى جمع ترخيم قالوا ظريف وظروف وخبيث وخبوث قال الفارسي كسروه
على حذف الزوائد وهو من مذهب الجرمي والمبرد يريان هذا في كل ما فيه زيادة من
الثلاثي الاصل وشبهه بتصغير الترخيم فقال في هذا النوع هو جمع ترخيم وهو عند
الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحده المستعمل لانه مخالف لما يجب في تكسيره فرأيا انه
تكسير لما لم ينطق به كما يقولان ذلك في التصغير قال وقد يكون صورة المصغر مثل
صورة المكبر ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مثل ذلك مثاله مبيطر
ومسيطر ومهيمن انما فاعل من بيطر وسيطر وهيمن فاذا صغرتها حذفت الياء لانها اولى

خلافه

بالحذف ثم جيت بيا التصغير مكانهما ونظير ذلك فلك فان مفرده وجمعه لفظه واحد
وانما يتغيران في التقدير فقال ولذلك ضمة فعيل غير ضمة فعل كما ان ضمة فلك الذي
هو جمع غير ضمة فلك الذي هو مفرد وقال في البسيط انما كانا من واد واحد لحصول التشبه
بينهما من جهة اوجه اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما بالثا وفي انكسار ما بعد حرف
العلة فيهما فجاوز الثلاثي وفي لزوم كل واحد منهما حركة معينة وفي تغيير بنية
الكلمة والخامس ان الجمع تكثير والتصغير تقليل ومن مذاهبهم حمل الشي على نقيضه كما يحمل
على نظيره وقال ابن العواس في شرح الفية ابن معط التصغير يشبه التكسير وكذلك
قال سيبويه بينهما من واد واحد من وجوه العزمية والتغيير واختراع البنا ووقوع
العلامة ثالثة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف الزايد الذي ليس على رابعه
وحذف الاصلي وفتح ما قبل العلامة وحذف الفات الوصل واعتلال اللام لحرف اللين
قبلهما قال ابن الصايغ في تذكرته وبقي حادي عشر كسر ما بعد العلامة قال وهو عندي
اولي بالعد **فايدة** قال في البسيط انما ضم اول المصغر لانه لما كان يتضمن المكثر
ومسبوقا به جرى مجرى فعل ما لم يسم فاعله في تضمين معنى الفاعل وكونه مسبوقا بما سمي
فاعله فضم اوله كما ضم اوله **قاعدة** قال في البسيط جميع المصغرات لا يجمع جمع
تكسير بل جمع سلامة لانها لو كسرت لوقعت الف التكسير في موضع يا التصغير فيفضي الى
زوالها في المصغر بزوالها ولان التصغير يدل على التقليل فناسب ان لا يجمع الا ما يوافقه
في التقليل وهو التصحيح **فايدة** قال في البسيط صغرت العرب كلمتين بالالف قالوا في
دابة دوابة وفي هدهد هداهد قال ابن السراج في الاصول فان قيل ما بال فما
التعجب تصغير نحو ما اميلح وما احيسنه والفعل لا يصغر فالجواب ان هذه الافعال لما لزمت
موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الاسما التي لا تزول الى يفعل وغيره من الامثلة فصغرت
كما تصغر قال ونظير ذلك دخول الفات الوصل في الاسما نحو ابن واسم وامرى ونحوها لما
دخلها النقص الذي لا يوجد الا في الافعال والافعال مخصوصة بها دخلت عليها
الفات الوصل لهذا السبب واسكنت اوايلها للنقص وقال الزمخشري في الاحاجي فان قلت
كيف عاقب معنى الفعل وشبهه عن التصغير والفعل نفسه قد صغر في قولك ما اميلح زيدا
قلت هو شي عجيب يا ت الا في التعجب وحسن وسبيله على شذوذه سبيل المجاز وذلك
انهم نقلوا التصغير من المتعجب منه الى الفعل الملابس له كما ينقلون اسناد الصوم من
الرجل الى النهار في نهارك صايم وكما ان الصوم ليس للنهار فكذلك التصغير ليس للفعل
باب النسب قاعدة كل ما اخره يا مشددة فانها عند النسب لا تبقى الا اما
ان تحذف بالكلية ككرسي وبختي وشافعي ومرمي او يحذف احد حرفيها ويقلب الثاني
واوا كرمية وتحية فيقال رموي وتحوي او يفك حرفاها ويقلب الاخر كحية وحيوي ويستثنى
من ذلك كسا اذا صغرته ثم نسبت اليه فان يا المشددة تبقى مع لحاق يا النسب وذلك
ان تصغيره كسي لانه يجتمع فيه ثلاث يا ات يا التصغير واليا المنقلبة عن الالف وتدغم يا
التصغير في اليا الاخرة فيبقى كسي كاخي ثم تدخل يا النسب فيقال كسيي ولا يجوز ان يحذف

[illegible]

ادرى

احدى اليائين الباقيين لانك ان حذفت يا التصغير لم تجز لزوال المعنى والمعنى باق وان
حذفت اليا الاخيرة لم يجز لما فيه من توالي اعلالين من موضع واحد اذ قد تقدم من حذف
اليا التي كانت منقلبة عن الف كسا مع ما فيه من تحريك يا التصغير فلهذا التزم فيه
التثقيل **تقسيم** شواذ النسب ثلاثة اقسام قسم كان ينبغي ان يغير فلم يغير كقولهم
في عميرة عميري وقسم كان ينبغي ان لا يغير فغير كقولهم في الشتا شتوي وقسم كان ينبغي
ان يغير نوعا من التغيير فغير تغييرا غيره كقولهم في دراب جرد درا وردي وكان القياس ان ينسب
الى صدره لانه مركب **قاعدة** يا النسب تصير الجامد في حكم المشتق حتى يتحمل الضمير ويرفع
الظاهر ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو البصريين والكوفيين
ذكره ابن فلاح في المغني **باب التقا الساكنين** قاعدة الاصل تحريك الساكن
المتاخر لان الثقل يتنهي عنده كما كان في تكسير الخماسي وتصغيره فان الحذف يكون في الحرف
الاخير لان الكلمة لا تزال سهلة حتى ينتهي الى الاخر وكذلك الجمع بين الساكنين وكذلك لا يكون
التغيير في الاول الا لوجه يرجحه وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لان به التوصل الى النطق
بالثاني فهو كهمز الوصل وقيل الاصل تحريك ما هو طرف الكلمة سوا كان اول الساكنين
او ثانيهما لان الاواخر مواضع التغيير ولذلك كان الاعراب في الاخر **قاعدة**
الاصل فيما حرك منهما الكسر لانه حركة لا توهم الاعراب لانه لا يكون في كلمة فيها تنوين ولا
ال والاضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معهما وذلك في ما لا ينصرف
فلما كانت حركة لا تكون في معرب اشبهت الوقف الذي هو مقابل الاعراب فحرك به **قال**
صاحب البسيط هذا قول النحويين فان حرك بغير الكسر فلوجه ما قال ويحتمل ان يقال
الفتح اصل لان الفرار من الثقل والفتح اخف الحركات او يقال ان الاصل التحريك كذلك
في الجملة من غير تغيير حركة خاصة وتعيين الحركة يكون لوجه تخصه وقال في البسيط
اصل تحريك التقا الساكنين الكسر لحجة اوجه احدها ان اكثر ما يكون التقا الساكنين
في الفعل فاعطي حركة لا تكون له اعرابا ولا بنا ليكون ذلك كالعوض من دخولها اياه
في حال اعرابه وبنايه ويحمل غيره عليه والثاني ان الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا
معاقب له فيما لا ينصرف فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف واما الجر فلا يكون الا بتنوين
او معاقب له فلا يقع لبس بالتحريك والتحريك بغير الملبس اولى بالاضافة من التحريك بالملبس
والثالث ان الجر والجزم نظيران فاختص كل واحد منهما بنوع فاذا احتيج الى تحريك
سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية السواكن عليه الرابع ان الكسرة اقل من
الضمة والفتحة لانهما يكونان في الاسما المنصرفة وغير المنصرفة وفي الافعال ولا تكون
الكسرة الا في الاسما المنصرفة فالحمل على الاقل اولى من الحمل على ما كثر موارده لقوله وقليل
الموارد وضعف كثير الموارد الخامس ان الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فالحمل
على الوسط اولى **باب الامالة** ضابط قال ابن السراج اسباب الامالة ستة
كسرة تكون قبل الالف او بعدها او يا قبلها وانقلاب الالف عن اليا وتشبيه الالف
بالالف المنقلبة عن اليا وكسرة تعرض في بعض الاحوال وزاد سيبويه ايضا ثلاثة

اسباب شاذة وهي شبه الالف بالالف المنقلبة والفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال
باب التصريف **فايدة** قال ابن الشجري في اماليه اختص المعتل بابنية احدها
ما جاء على فيعل لا يكون ذلك الا في المعتل العين نحو سيد وميت وهين ولين وبين والثاني
ما جاء من جمع فاعل على فعلة مرادا الا في المعتل اللام كقاض وقضاة وغاز وغزاة وداع
ودعاة والثالث ما جاء من المصادر على فيعلولة اختص بذا المعتل العين نحو قولهم بان بينونة
وصار صيرورة وكان كينونة الاصل عند سيبويه بينونة وصيرورة وكينونة ثم قلبت الواو
يا وادغمت فيها اليا لاجتماع الواو واليا وسبق الاولى بالسكون والرابع ما جاء من المصادر
على فعل فهذا مما اختص به المعتل اللام وذلك قولهم التقى والهدى والسرى **قاعدة**
قال ابن الدهان في الغرة الالف لا تكون اصلا في الاسما المعربة ولا في الافعال وانما
تكون اصلا في الحروف نحو ما ولا وفي الاسما المتوغلة في شبه الحرف نحو اذا وانى لانه لا يعرف
للحروف اشتقاق يعرف به زايد من اصلي **ضابط** في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع
بخط ابن الرماح الالفات في اواخر الاسما اربعة منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زايد ملحق عن
اصل ومنقلبة عن زايد للتكثير وغير منقلبة وهي الف التانيث كملهى ومعزى وقبعثرى
وحبلى فالاول مصروف نكرة ومعرفة والثاني والثالث مصروف في النكرة دون المعرفة
والرابع لا ينصرف فيهما **ضابط** قال ابو حيان لا يوجد في اخر اسم اربعة او بعض جنس
واحد ولا يوجد في اخر اسم معرب واو قبلها ضمة ومتى ادى الاعلال الى شي من ذلك وجب
قلب الواو يا والضمة كسرة فيصير من باب قاض ومشتر فتحذف اليا كما تحذف فيهما **فايدة**
قال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته وقفت على ابيات لبعض الفضلا فيما يدل على
كون اللام يا او واوا في المعتل من الافعال والاسما وهي

بعشر يبين القلب في الالف التي • عن الواو تبدو في الاخير او اليا •
بمستقبل الفعل الثلاثي وامره • ومصدره والفعلتين او الفا •
وعين له ان كانت الواو فيهما • وتثنية والجمع خصا بالاسما •
وعاشرها تسيير الامالة في الذي • يستعمل الاذهان عنصره الناي •

امثلة ذلك يدعو ادع غزوا دعوة دعوة دعي وهي هدي عوي فتيان **فايدة**
الثلاثي اكثر الابنية قال ابن دريد في الجمهرة وقال ابن جني في الخصايص الثلاثي
اكثرها استعمالا واعدلها تركيبا وذلك لانه حرف يبتدا به وحرف يحشى به وحرف
يوقف عليه كما قال وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب فانه لو كان لذلك كان
الثنائي اكثر منه وليس كذلك بل له وشي اخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فايه
ولامه لتباينهما ولتعادي حاليهما لان المبتدا به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه
لا يكون الا ساكنا فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما لئلا يفجوا الحس
بضد ما كان اخذا فيه ومنصبا عليه **قاعدة** قال في البسيط اذا قيل كيف ينطق
بالحرف نظرت ان كان متحركا الحقته ها السكت فقلت في البا من ضرب به ومن يضرب يه ومن
امرني ميه وان كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل فقلت في البا من اضرب اب **ضابط**

رايت

رايت بخط ابن الرماح في مجموع له قال روينا ابو الفضل محمد بن ناصر السلامي عن الخطيب ابي
زكريا يحيى بن علي التبريزي املا قال املى علينا ابو العلا احمد بن عبد الله بن سليمان المعري
قال الاسما التي جات على تفعال على ضربين مصادر واسما فاما المصادر فالتلقاء والتبيان
وهما في القران وقالوا التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال جا لتيفاق
الهلال كما يقال لميقاته فمنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله اسما واما الاسما فالتنبال
وهو القصير ورجل تنبال اي مربوط ويقال بالضاد ايضا وتبراك موضع وتعشار موضع
وتقصار قلادة قصيرة في العنق وتبغار جب مقطوع الحاشية وتمراد برج صغير
للحمام وتمساح معروف من دواب الما ورجل تمساح اي كذاب وتمتان واحد التماتين
وهي خيوط يضرب بها الفسطاط ورجل تكلام كثير الكلام وتلقام كثير اللقم وتلعاب كثير
اللعب وتمثال واحد التماثيل وتجفاف الفرس معروف وتوزباع موضع وترعام اسم شاعر
وترياق في معنى درياق وطرياق ذكره ابن دريد في باب تفعال قال ابو العلا وفيه
نظر لانه يجوز ان يكون على فعيال ومعنى تمواه من الليل بمعنى هوي وناقة تضراب وهي
القريبة العهد بضرب الفحل وتنفاق ثوب يلبس طاق احدهما بالاخر **باب
الزيادة** **ضابط** قال ابو حيان لا يزاد حرف من حروف الزيادة العشرة وهي حروف سالتمونيها
الا لاحد ستة اشيا الاول ان تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة وما زيد لمعنى
هو اقوى الزوايد الثاني للمد نحو كتاب وعجوز وقضيب الثالث للالحاق نحو واو كوثر ويا
ضيغم الرابع للامكان كهمزة الوصل وها السكت في الوقف على نحو قه الخامس العوض
نحو تا التانيث في زنادقة فانها عوض من يا زناديق ولذلك لا يجتمعان السادس لتكثير
الكلمة نحو الف قبعثرى ونون رعشن ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت اولى من ان
تكون للتكثير وقال بعضهم

يعرف الاصل من مزيد الحروف • وخروج عنه اصح للتعريف •
وبان يلزم المزيد بنا • اذ نرى الحرف حرف معنى لطيف •
ولتعين النظير او سعة باب • فتفطن لمخافة التحريف •

فايدة قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل
الامر فقيل زيدت اولا لانها لا تبقى للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل وموضع الابتدا
معرض لذلك فكانت هنا مبتداة وقيل اصلها الالف لانها من حروف الزيادة وهنا
موضع زيادة لكن قلبت همزة لضرورة التحرك اذ لا يبتدا بساكن ويلزم التسلسل واختلفوا
في حركتها فقيل اصلها الكسر لانها في مقابلة القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها في الاصل
الكسر على اصل التقا الساكنين وهمزة الوصل تستحقها الا ان كان الساكن بعدها ضمة
لازمة **قاعدة** حق همزة الوصل الدخول على الافعال وعلى الاسما الجارية على تلك
الافعال نحو انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا فاما الاسما التي ليست بجارية على افعالها
فالف الوصل ليست بداخلة عليها انما دخلت في اسما قليلة وهي عشرة ابن وابنة وابنم
واسم واست واثنان واثنتان وامرو وامراة وايمن ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل

فائدة قال ياقوت في معجم الادبا انشدني علم الدين ابراهيم بن محمود بن سالم المرتي قال انشدني القاضي ابو زكريا يحيى بن القاسم بن الفرج المرتي لنفسه في الغز القطع والوصل

لاشك الامر مضروب تختصر • في الفتح والضم واخرى تكسر •
فالفتح فيما كان من رباعي • نحو اجب يا زيد صوت الداعي •
والضم فيما ضم بعد الثاني • من فعله المستقبل الزماني •
والكسر فيما منه تخلي • ان زاد عن اربعة او قلا •

باب الحذف قاعدة كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياات فان كان غير مبني على فعل حذفت منها اللام نحو عطي في تصغير عطا واحي في تصغير احوى وان كان مبنيا على فعل مثبت نحو محيي من حيي يحيى **باب الادغام** قاعدة قال ابن جني في الخاطريات الادغام يقوي المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح **ضابط** قال سيبويه احسن ما يكون الادغام من كلمتين اذا توالى منه خمسة احرف متحركة نحو فعل لبيد لان توالي الحركات مستثقل عندهم بدليل انه لا يتوالى خمسة احرف متحركة في الشعر ولا اربعة في كلمة واحدة الا ان يكون حذف للتخفيف او واحد الاربعة تا التانيث كشجرة لان تا التانيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية ويجوز ايضا ان يكون قبل المثل الاول متحرك وبعد المثل الثاني ساكن نحو يد داود قال سيبويه فصدوا اعتدال ان يكون المتحرك بين ساكنين **باب الخط** قال ابن مكتوم في تذكرته اختلف النحويون في علة الحاق الالف بعد واو الجمع من نحو قاموا فذهب الخليل الى انهم انما الحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة متقطعا لاجرا الواو كانه يريد بذلك ان الواو انما تمكنت بتصوير الالف بعدها اي ليست واوا مختلسة بل هي واو ممدودة مشبعة متمكنة وقال ابو الحسن انما زيدت هذه الالف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو كفروا وجردوا ونحو ذلك من المنفصل فلو لم يلحق الالف لجاز ان يظن ان كفر وفعل وان الواو واو عطف فزادوا الالف ليحوزوا الواو الى ما قبلها وسموها لذلك الف الوصل ثم الحقوا المتصل بالمنفصل في نحو دخلوا وخرجوا ليكون العمل منهجا واحدا وقال الكسائي حدث هذه الالف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب فقيل نحو قولك الله قاموا اذا كالوهم او وزنوهم فكالوهم كتبت بغير الف لان الضمير منصوب الا ترى ان معناه كالوا لهم ووزنوا لهم فاذا اردت انهم كالوا في انفسهم ووزنوا في انفسهم قلت فعكا لوا هم ووزنوا هم مثل قاموا هم وقعدوا هم فتثبت الالف هاهنا لان الضمير مرفوع وهذا احسن انتهى **سرد مسايل الخلاف بين البصريين والكوفيين** حسب ما ذكره الكمال ابو البركات ابن الانباري في كتاب الانصاف في مسايل الخلاف وابو البقا العكبري في كتاب التبيين في مسايل الخلاف بين البصريين والكوفيين احدها الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم الثانية الاسما الستة معربة من مكانين واحد وقال الكوفيون من مكانين الثالثة الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل الرابعة الالف والواو واليا في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا انها اعراب الخامسة الاسم الذي فيه تا التانيث

كطلحة

كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز السادسة فعل الامر مبني وقالوا معرب السابعة المبتدا مرتفع بالابتدا والخبر بالمبتدا وقالوا المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا الثامنة الظرف لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه التاسعة الخبر اذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا وقالوا يتضمن العاشرة اذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره وقالوا لا يجب الحادية عشر يجوز تقديم الخبر على المبتدا وقالوا لا يجوز الثانية عشر الاسم بعد لولا يرتفع بالابتدا وقالوا بها او بفعل محذوف قولان لهم الثالثة عشر اذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شي فيسلم يعمل في الاسم الذي بعده وقالوا يعمل الرابعة عشر العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل او الفاعل فقط او المعنى اقوال لهم الخامسة عشر المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا بالظاهر السادسة عشر الاولى في باب التنازع اعمال الثاني وقالوا الاول السابعة عشر لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح وقالوا يقام الثامنة عشر نعم وبيس فعلان ماضيان وقالوا اسمان التاسعة عشر افعل في التعجب فعل ماض وقالوا اسم العشرون لا يبنى فعل التعجب من الالوان وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط الحادي والعشرون المنصوب في باب كان خبرها وفي باب ظن مفعول ثان وقالوا حالان الثانية والعشرون لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا يجوز الثالثة والعشرون يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز الرابعة والعشرون خبر ما الحجازية ينتصب بها وقالوا بحذف حرف الجر الخامسة والعشرون لا يجوز طعامك ما زيد اكلا وقالوا يجوز السادسة والعشرون يجوز ما طعامك اكل زيد وقالوا لا يجوز السابعة والعشرون خبر ان واخواتها مرفوع بها وقالوا لا تعمل في الخبر الثامنة والعشرون اذا عطف على اسم ان قبل الخبر لم يجز فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع التاسعة والعشرون اذا خففت ان جاز ان تعمل النصب وقالوا لا تعمل الثلاثون لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز الحادية والثلاثون اللام الاولى في لعل زايدة وقالوا اصلية الثانية والثلاثون لا النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بنى معها وقالوا معرب الثالثة والثلاثون لا يجوز تقديم معمول الفاظ الاغرا عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز الرابعة والثلاثون اذا وقع الظرف خبر مبتدا ينتصب بفعل ووصف مقدر وقالوا بالخلاف الخامسة والثلاثون المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف السادسة والثلاثون لا يقع الماضي حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير السابعة والثلاثون يجوز تقديم الحال على عاملها بفعل ونحوه سوا كان صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا الثامنة والثلاثون اذا كان الظرف خبر المبتدا وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيها الرفع والنصب نحو زيد في الدار قايما فيها وقايم فيها وقالوا لا يجوز الا النصب التاسعة والثلاثون لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا الاربعون المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة الا وقالوا على التشبيه بالمفعول الحادية والاربعون لا تكون الا بمعنى

الواو وقالوا تكون الثانية والاربعون لا يجوز تقديم الاستثنا في اول الكلام وقالوا يجوز
الثالثة والاربعون حاشا في الاستثنا حرف جر وقالوا فعل ماض الرابعة والاربعون
اذا اضيفت غير الى متمكن لم يجز بناوها وقالوا يجوز الخامسة والاربعون لا تقع سوى
وسوا الا ظرفا وقالوا تقع ظرفا وغير ظرف السادسة والاربعون كم في العدد بسيطة
وقالوا مركبة السابعة والاربعون اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجروه
وقالوا يجوز الثامنة والاربعون لا يجوز اضافة النيف الى العشرة وقالوا يجوز التاسعة
والاربعون يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشر الدرهم وقالوا يجوز
الخمسون يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا لا يجوز الحادية والخمسون المنادى
المفرد المعرفة مبني على الضم وقالوا معرب بغير تنوين الثانية والخمسون لا يجوز نداء
ما فيه ال في الاختيار وقالوا يجوز الثالثة والخمسون الميم المشددة في اللهم عوض
من يا في اول الاسم وقالوا اصله يا الله امنا بخير فحذف ووصلت الميم المشددة
بالاسم الرابعة والخمسون لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز الخامسة والخمسون
لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا او اذا كان ثانيه متحركا قولان السادسة
والخمسون لا يحذف في الترخيم من الرباعي الا الاخر وقالوا يحذف الثالث ايضا السابعة
والخمسون لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول وقالوا يجوز الثامنة والخمسون لا تكون
من لابتدا الغاية في الزمان وقالوا تكون الستون رب حرف وقالوا اسم الحادية
والستون الجر بعد واو رب برب المقدرة وقالوا بالواو الثانية والستون منذ
بسيطة وقالوا مركبة الثالثة والستون المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدا وقالوا بفعل
محذوف الرابعة والستون لا يجوز حذف حرف القسم وابقا عمله من غير عوض الا في اسم
الله خاصة وقالوا يجوز في كل اسم الخامسة والستون اللام في قولك لزيد افضل من عمرو
لام الابتدا وقالوا لام القسم محذوف السادسة والستون ايمن الله في القسم مفرد
وقالوا جمع يمين السابعة والستون لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول
وقالوا يجوز الثامنة والستون لا يجوز اضافة الشي الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز
اذا اختلف اللفظان التاسعة والستون كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى
وقالوا مثنيان لفظا ومعنى السبعون لا يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا
يجوز اذا كانت محدودة الحادية والسبعون لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز
الثانية والسبعون لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز
بدونه الثالثة والسبعون لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز الرابعة
والسبعون لا تقع او بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا تقع الخامسة والسبعون
لا يجوز العطف بلكن بعد الايجاب وقالوا يجوز السادسة والسبعون يجوز صرف افعل
منك في ضرورة الشعر وقالوا لا يجوز السابعة والسبعون لا يجوز ترك صرف المنصرف
في الضرورة وقالوا يجوز الثامنة والسبعون الان اسم في الاصل وقالوا اصله فعل ماض
التاسعة والسبعون يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل وقالوا بحروف المضارعة

الثمانون

الثمانون لا تاكل السمك وتشرب اللبن منصوب بان مضمرة وقالوا على الصرف الحادية
والثمانون الفعل المضارع بعد الفا في جواب الاشيا السبعة منصوب باضمار ان وقالوا
على الخلاف الثانية والثمانون اذا حذفت ان الناصبة فالاختيار انه لا يبقى عملها
وقالوا يبقى الثالثة والثمانون كي تكون ناصبة وجارة وقالوا لا تكون حرف جر
الرابعة والثمانون لام كي ولام الجحود ينتصب الفعل بعدها بان مضمرة وقالوا باللام
نفسها الخامسة والثمانون لا يجمع بين اللام وكي وان وقالوا يجوز السادسة والثمانون
النصب بعد حتى بان مضمرة وقالوا بحتى السابعة والثمانون اذا وقع الاسم بين ان
وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا بما عاد اليه من الفعل
الثامنة والثمانون لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط وقالوا
يجوز التاسعة والثمانون ان لا تكون بمعنى اذ وقالوا تكون التسعون اذا وقعت
ان الخفيفة بعدها النافية كانت زائدة وقالوا نافية الحادية والتسعون اذا
وقعت اللام بعد ان الخفيفة كانت مخففة من الثقيلة واللام للتاكيد وقالوا
ان بمعنى لا الثانية والتسعون لا يجازى بكيف وقالوا يجازى بها الثالثة
والتسعون السين اصل وقالوا اصلها سوف حذف منها الواو والفا الرابعة والتسعون
اذا دخلت تا الخطاب على تا في الفعل جاز حذف الثانية وقالوا الاولى الخامسة
والتسعون لا يوكد فعل الاثنين وفعل جماعة المونث بالنون الخفيفة وقالوا يجوز السادسة
والتسعون واو الذي وهو يتجابها الاسم وقالوا الذي والها فقط السابعة
والتسعون الضمير في لولاي ولولاك ولولاه في موضع جر وقالوا في موضع رفع
الثامنة والتسعون الضمير في نحو اياي واياك واياه ايا وقالوا الياء والكاف والها
التاسعة والتسعون تقول فاذا هو هي وقالوا فاذا هو اياها تمام المائة اعرف
المعارف المضمر وقالوا المبهم ذا او لا ونحوهما لا يكون موصولا وقالوا يكون الثاني
همزة بين بين غير ساكنة وقالوا ساكنة وقد فات ابن الانباري مسائل خلافية
بين الفريقين ستة ذكرها عليه ابن ابان في مولف منها الاعراب اصل في الاسما فرع في
الافعال عند البصريين وقالت الكوفيون اصل فيهما لا يجوز حذف نون التثنية
لغير الاضافة وجوزها الكوفيون رحمهم الله تعالى

كتاب سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
على ما انعم والهم وفتح من دقايق الحقايق وفهم وصلى الله على رسوله سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم صلاة وسلاما دايمين متلازمين ما حدى الحادي وترنم وسلم تسليما
كثيرا دايما **هذا هو الفن الثالث من الاشباه والنظاير** وهو فن
بنا المسايل بعضه على بعض مرتب على ابواب وسميته سلسلة الذهب في البناء من كلام
العرب **باب الاعراب والبنا مسالة** اختلف في فعل الامر العاري من اللام
وحرف المضارعة نحو اضرب على مذهبين احدهما انه مبني وعليه البصريون والثاني انه
معرب مجزوم بلام محذوفة وهو راي الكوفيين قال ابو حيان واختاره شيخنا ابو الحسين ابن

ابي الاحوص والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في ثلاث مسايل الاولى هل الاعراب
اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم اولا فمذهب البصريين لا وان الاصل في الافعال
البنا والمضارع انما اعرب لشبهه الاسم وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب
الكوفيين نعم فهو معرب على الاصل في الافعال الثانية هل يجوز اضمار لام الجزم وابقا
عملها فمذهب البصريين لا وانه لا يجوز حذف شي من الجوازم اصلا وابقا عملها ومذهب
الكوفيين نعم الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف في الامر مبنيا على
مسألة اختلفوا فيها وهي هل للامر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس اصلها المضارع
او هي صيغة معربة واصلها المضارع فمن قال الاصل المضارع اختلفوا اهي معربة ام مبنية
ومن قال انها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عنده مبنية على الوقف
ليس الا انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية القول بان فعل الامر معرب مجزوم مبني
على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر محذوفة من امر المخاطب الذي هو باللام **مسألة**
قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب اذا اتصل بالفعل نون التوكيد
ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بني معها اجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب
وهل تضربن للواحدة الغايبة واختلف في علة البنا فمذهب سيبويه ان الفعل ركب
مع الحرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع الحرف في نحو لا رجل ومذهب غيره ان النون لما
اكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البنا قال ويبنى على الخلاف
في العلة خلاف فيما اذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربانّ وضمير جمع المذكرين
نحو تضربنّ وضمير المخاطبة المونثة نحو تضربنّ هل هو معرب ام مبني فمن علل بالتركيب
هناك قال هنا معرب لان العرب لا تركب ثلاثة اشيا فتجعلها كالشي الواحد ويكون
حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات او التنوين ومن علل
بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبنا انتهى **مسألة**
قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان حروف العلة في نحو يخشى ويغزو ويرمي
تحذف عند وجود الجازم واختلفوا في حذفها ماذا فالذي فهم من كلام سيبويه
انها حذفت عند الجازم لا بالجازم ومذهب ابن السراج واكثر النحاة ان حذف هذه
الحروف علامة للجزم وهذا الخلاف مبني على ان حروف العلة التي في الفعل في حال
الرفع هل فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الالف في النصب فهو اذا جزم فيقول الجازم
حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم
وعند ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الرفع وقال لما كان الاعراب في الاسما المعنى
حافظنا عليه بان نقدره اذا لم يوجد في اللفظ ولا كذلك في الفعل فانه لم يدخل
فيه الا لمشابهته الاسم [illegible] لا على معنى فلا نحافظ عليه بان نقدره اذا لم يكن في
اللفظ فالجازم لما لم [illegible] حركة يحذفها حذف الحرف وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد
في البدن فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وكذا الجازم ان وجد حركة ازالها
والا اخذ من نفس الحروف انتهى **مسألة** قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف العلة بدلا

من همزة جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاوه وهذان الوجهان
مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل
قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل
غير قياسي صار حرف العلة متمحضا وليس بهمزة محذوفة كما يحذف حرف العلة المتمحض
في يغزو ويرمي ويخشى **مسألة** قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب
الكلمات قبل التركيب هل يقال انها مبنية اولا توصف باعراب ولا بنا فيه خلاف في
قولنا زيد عمرو بكر خالد واحد اثنان ثلاثة فان قلنا انها توصف بالبنا
فالاصل حينيذ في الاسما البنا ثم صار الاعراب لها اصلا ثانيا عند العقد والتركيب
لطريان المعاني التي تلتبس لولا الاعراب لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة
وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبنا كان الاعراب بعد التركيب اصلا من اول
وهلة لا نايبا عن غيره ويكون دخوله الاسما لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب
انتهى **باب المنصرف وغير المنصرف** **مسألة** قال في البسيط من قال المنصرف
ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتاثيرهما منع الجر
والتنوين لفظا او تقديرا دخل فيه التثنية والجمع والاسما الستة وما فيه اللام
والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف
ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف بال والاضافة يخرج عن
الحصر فلذلك ذكر صاحب الخصايص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة
مسألة اختلف النحويون في الصرف فمذهب المحققين كما قال ابو البقا في اللباب
انه التنوين وحده وقال اخرون هو الجر مع التنوين وينبني على هذا الخلاف ما اذا
اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما جر بالكسرة
وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل اختلفوا في منع الصرف ما هو
فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا
للاخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول ظاهر الحال وقال قوم ينتمون
الى التحقيق ان الجر في الاسما نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل
نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته
الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له
ايضا فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه
انما يذهب التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر واسمركم
الاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه قايم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم
وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهو خاصة
للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى **مسألة** مذهب الجمهور ان باب
مثنى وثلاث منع الصرف للعدل والوصفية وذهب الفرا الى منعه للعدل وتوهم
نية الاضافة وينبني على الخلاف صرفه مسمى به فمذهب الاسما انه ينكر فاجاز

الفرا بناعلي رايه انه معرفة بنية الاضافة تقبل التنكير ومنعه الجمهور مسئلة اذا سمي
مذكر بوصف المونث المجرد عن تا كحايض وطامث وطالق وجريح فالبصريون يصرفونه
بناعلي ان هذه اسما مذكرة وصف به المونث لامن اللبس وحملا علي المعني فقولهم مررت
بامراة حايض بمعني شخص حايض ويدل لذلك علامة العرب اذا صغروه لم يدخل فيه
التا والكوفيون يمنعونه بناعلي مذهبهم اذ نحو حايض لم تدخله التا لاختصاصه بالمونث
وان التا انما تدخل للفرق باب العلم مسئلة الاكثرون علي ان العلم ينقسم الي مرتجل ومنقول
وذهب بعضهم الي ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شي مرتجل وقال ان الوضع سبق
ووصل الي المسمي الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي به وجهلنا
نحن اصلها فتوهمها من سمي بها من اجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج الي انها كلها
مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الي هذا وعلي هذا
فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد وقال ابو حيان رحمه الله تعالي المنقول
هو الذي يحفظ له اصل في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات وقيل
المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات وعندي ان الخلاف المذكور اولا وهذا
الخلاف احدهما مبني علي الاخر باب الموصول مسئلة هل يجوز الوصل بجملة التعجب
فيه خلاف ان قلنا انها انشائية لم يوصل بها وان قلنا انها خبرية فقولان احدهما
الجواز نحو جاني الذي ما احسنه وعليه ابن خروف والثاني المنع لان التعجب انما يكون
من خفا السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا باب المبتدا والخبر
مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اذا دخل علي المبتدا الموصول ليت او لعل نحو ليت
الذي ياتيني فله ولعل الذي في الدار فلا يجوز ان تدخل الفا في خبره واختلف في علة ذلك
ما هي فمنهم من قال علته ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله فاذا عملت فيه ليت او لعل
خرج عن باب الشرط فلا يجوز دخول الفا حينيذ ومنهم من قال بل العلة ان معني
الشرط ليت ولعل في معني الشرط من حيث كان ليت للتمني ولعل للترجي ومعني الشرط
التعليق فلا يجتمعان ويتخرج علي هاتين العلتين مسئلة وهو دخول ان علي الاسم
الموصول هل يمنع دخول الفا او لا فمن علل بالعلة الاولي منع من دخول الفا مع ان
لانها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو المعني
جوز دخول الفا مع ان لانها لا تغير المعني عما كان عليه قبل دخولها وقبل دخولها كانت
الفا تدخل في الخبر فينبغي كذلك بعد دخولها مسئلة ذهب البصريون الا الاخفش
الي ان الوصف ان اعتمد علي نفي او استفهام كان مبتدا وما بعده فاعل يغني عن الخبر نحو اقايم
زيد وما قايم زيد وذهب الاخفش الي انه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني علي رايهم
انه يعمل غير معتمد باب مسئلة اختلف في صدر الكلام من نحو اذا قام زيد
فانا اكرمه هل هو جملة اسمية او فعلية قال ابن هشام وهذا مبني علي الخلاف في عامل
اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا معمولة من تاخير وما بعد اذا متمم
لها لا انه مضاف اليه وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية

انتهى

صح

قدم ظرفها باب كان واخواتها مسئلة قال الخفاف في شرح الايضاح اختلف هل
الافعال الناقصة تدل علي الحدث ام لا ومبني علي ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور
والحال فمن قال تدل اعمل ومن قال لا فلا وقال ابو حيان في الارتشاف اختلفوا هل يعمل
كان واخواتها في الظرف والمجرور والحال فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان يكون هذا
الخلاف مرتبا علي دلالتها علي الحدث مسئلة قال ابو حيان في الارتشاف الظاهر من كلام
سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها الا خبر واحد وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز
تعدده وهو مبني علي جواز تعدد خبر المبتدا والمنع هنا اقوي لانها شبهت بضرب وقال
في شرح التسهيل تعدد خبر كان مبني علي الخلاف في تعدد خبر المبتدا ثم قيل الجواز هنا
اولي لانه اذا جاز مع العامل الاضعف وهو الابتدا فمع الاقوي وهو كان اولي ومنهم من
قال المنع هنا اولي وعليه ابن درستويه واختاره ابن ابي الربيع قال لان ضرب لا يكون
له الا مفعول واحد فما شبه به يجري مجراه مسئلة اختلف لم سميت هذه الافعال
نواقص فقيل لانها لا تدل علي الحدث بناء علي القول به وعلي القول الاخر سميت ناقصة
لكونها لا تكتفي بمرفوعها مسئلة اختلف في جواز تقدم خبر هذا الباب علي الافعال
اذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قايما فالبصريون علي المنع والكوفيون علي الجواز
ومنشا الخلاف اختلافهم في ان ما هل لها صدر الكلام اولا فالبصريون علي الاول و
الكوفيون علي الثاني باب مسئلة البصريون علي انه اذا اقترنت ما بان بطل
عملها نحو بني غدانة ما ان انتم ذهب وذهب الكوفيون الي جواز النصب مع ان واختلف
في ان هذه فالبصريون علي انها زايدة كافة والكوفيون علي انها نافية وعندي
ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا علي هذا الخلاف باب ان واخواتها
مسئلة اذا وقعت ان المخففة بعد فعل العلم نحو قد علمت ان كان زيد لعالما
وحديث قد علمنا ان كنت لمومنا فهل هي مكسورة او مفتوحة فيه خلاف فذهب الاخفش
الصغير وهو ابو الحسن علي بن سليمان البغدادي الي انها لا تكون الا مكسورة وقال ابو
علي الفارسي لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف فيها اكابر اهل الاندلس ابو الحسن
ابن الاخضر وابو عبد الله بن ابي العافية فقال ابن الاخضر بقول الاخفش وقال ابن ابي
العافية بقول الفارسي وقال ابو حيان وهذا الخلاف مبني علي خلافهم في اللام اهي لام الابتدا
لزمت للفرق ام هي لام اخري اجتلبت للفرق بينها وبين ان النافية فعلي الاول تكسر
وعلي الثاني تفتح ووجه البنا انها اذا كانت لام الابتدا فهي لا تدخل الا في خبر المكسورة
واذا كانت غيرها لم يمنع الفعل الذي قبلها ما نعا عن فتحها قال ابو حيان وهذا البنا
انما هو علي مذهب البصريين واما علي مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعني الا وان
نافية لا حرف توكيد فعلي مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمت ان كنت لمومنا الا الكسر لانها
عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مومنا مسئلة تفتح ان المفتوحة ومعمولها
اسما لان المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو ان عندي انك فاضل وقال الفرا لو قال
قايل انك قايم يعجبني جاز ان يقول انك قايم يعجبني قال ابو حيان وهذا من الفرا بناعلي رايه

انا انه يجوز الابتداء به والجمهور على منعه مسألة اذا خففت ان المكسورة فما يليها من الافعال
الا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين وجوز الكوفيون غيره وهو مبني على مذهبهم
ان اللام نافية ذكره السخاوي في شرح المفصل مسألة اذا وقعت ان جواب قسم نحو
والله ان زيدا قائم فمذهب البصريين وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل
يجوز ان مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء ذكره
في البسيط واصل هذا الخلاف ان جملتي القسم والمقسم عليه هل احديهما معمولة للاخرى فيكون
المقسم عليه مفعولا لفعل القسم ام لا وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لان ذلك حكم ان
اذا وقعت مفعولة ومن قال لا وانما هي تاكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الامرين
اجاز الوجهين مسألة لا يجوز هنا ان قائما الزيدان كما لا يجوز ذلك في المبتدا دون نفي
او استفهام واجازه الكوفيون والاخفش بناء على اجازتهم في المبتدا الجملة قائما اسم ان
والزيدان فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار في باب ظن فمن اجازه هنا وفي المبتدا
اجاز ظننت قائما الزيدان ومن منع منع وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدا ومنع في باب
ان وظن وفرق بان اعمال الصفة عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا في موضع يصح
فيه الفعل فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان تجويز ان قائما الزيدان ولا ظننت قائما
الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من ان وظننت وامتناع وقوعه بعدهما باب
لا مسألة قال ابو حيان في شرح التسهيل في نحو لا مسلمات اربعة مذاهب احدها الكسر
والتنوين وهو مذهب ابن خروف والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين
والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي والرابع جواز الكسر والفتح من غير
تنوين في الحالين قال وفرع بعض اصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة الاسم فمن
قال انها حركة اعراب قال هنا لا مسلمات بالكسر ومن قال هي حركة بناء فالذي يقول
انه بني لجعله مع لا كالشيء الواحد قال لا مسلمات بالفتح ويجوز عنده الكسر لان
الحركة عنده ليست خاصة والذي يقول بني لتضمنه معنى الحرف يقول لا مسلمات
بالكسر وحجته ان المبني مع لا قد اشبه المعرب المنصوب فكما ان الجمع بالالف والتاء في
حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح باب اعلم واري مسألة
قال ابن النحاس في التعليقة يجوز حذف الاول والثاني من مفاعيل هذا الباب اقتصارا
واما حذف الثالث اختصارا فمبني على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصارا
فمن اجاز الحذف هناك اجازه في الثالث ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث
هنا باب النائب عن الفاعل مسألة باب اختار ذهب الجمهور الى انه لا يجوز
فيه الا اقامة المفعول الاول نحو اختير زيد الرجال وجوز الفراء والسيرافي وابن مالك
اقامة الثاني مع وجود الاول فيقول اختير الرجال زيدا واشار ابو حيان الى ان
الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني
هنا على تقدير حرف الجر مسألة قال ابو حيان المجرور بحرف جر زائد نحو سير بزيد
فيه خلاف فذهب الجمهور الى ان المجرور في محل رفع وهو النائب ومذهب الفراء ان النائب

حرف

حرف الجر وحده وانه في موضع رفع قال ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مر زيد
بعمرو فمذهب البصريين ان المجرور في موضع نصب فلهذا قالوا انه اذا بني للمفعول كان
في موضع رفع بناء على قولهم انه في مر زيد بعمرو في موضع نصب ومذهب الفراء ان حرف
الجر الذي في موضع نصب فلهذا ادعى انه اذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بناء على
مذهبه انه هنا كان في موضع نصب وفي اصل المسألة قول ثالث ان النائب ضمير مبهم مستتر
في الفعل قاله هشام ورابع ان النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير
سير هو اي السير قاله ابن درستويه وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور
نحو بزيد سير فعلى القول الاول والثالث لا يجوز وعلى الثاني والرابع يجوز باب
المفعول به مسألة اذا تعدد المفعول في غير باب ظن كباب اعطى واختار فالاصل
تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدى اليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك هذا
مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فايهما تقدم فذلك مكانه
وعليه هشام وبعض البصريين قال ابو حيان وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم
المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت درهمه زيدا فيمتنع
عند الجمهور ويجوز عند غيرهم لانبنائه على ما ذكر باب الظرف مسألة قال ابو حيان في
الارتشاف هل يتسع في الظرف مع كان واخواتها هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف
او لا فان قلنا لا تعمل فلا يتوسع وان قلنا يجوز ان تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر
انه لا يجوز التوسع فيه معها مسألة قال ابو حيان في شرح التسهيل اذا استعملت
اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا قولان قيل تكون غير مضافة وضمنت
الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها
لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط قال وينبني على ذلك
الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزاء لا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل
الشرط كسائر الادوات باب الاستثناء مسألة هل يجوز تقديم المستثنى
على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين جزئي كلام نحو القوم الا
زيدا قاموا فيه خلاف قيل بالجواز وقيل بالمنع قال ابو حيان وهو مبني على الخلاف
في العامل في المستثنى فمن قال انه ما تقدم من فعل او شبهه منعه ومن قال انه الا
او نحوها جوزه مسألة اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل
يعود على الكل فيه خلاف قيل نعم وقيل لا يختص بالجملة الاخيرة قال ابو حيان والخلاف
مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه الا اعاده على الكل ومن قال انه
الفعل السابق قال ان اتحد العامل عاد الى الكل وان اختلف فللاخيرة خاصة اذ لا يمكن
عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد باب حروف الجر مسألة اختلف هل
تتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين مبنيين على الخلاف في انه
هل يدل على الحدث ام لا فمن قال انه لا يدل على الحدث وهو المبرد والفارسي وابن جني
والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع من ذلك ومن قال انه يدل عليه جوزه مسألة

قال ابو البقاء في التبيين اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو ما رايته منذ يومان على اي شيء يرتفع على ثلاثة مذاهب احدها ان منذ مبتدأ وما بعدها خبر والتقدير امد ذلك يومان وقال بعض الكوفيين هو مرفوع بفعل تقديره منذ مضى يومان وقال الفراء موضع الكلام كله نصب على الظرف اي ما رايته من الوقت الذي هو يومان قال وهذا كله مبني على الخلاف في اصل منذ وقد قال الاكثرون انها مفردة وقال الفراء اصلها من وذو الطائية بمعنى الذي وقال غيره من الكوفيين اصلها من اذ ثم حذفت الهمزة وضمت الميم

باب القسم مسألة قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في ايمن الله هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم ام هي جمع ويبنى على الخلاف خلاف في همزتها اهي همزة قطع ام همزة وصل فمذهب البصريين انها مفردة وهمزتها همزة وصل ومذهب الكوفيين انها جمع يمين وهمزتها همزة قطع

باب التعجب مسألة قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في قولك افعل به في التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم على ان لفظه لفظ الامر فذهب الكوفيون الى ان معناه امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه تعجب وعلى الخلاف في التعجب هل هو انشاء او خبر قال ويبنى على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور وهل هو في موضع نصب او رفع فمن قال بان معنى افعل الامر وان فيه فاعلا مستترا قال بان الجار والمجرور في موضع نصب بانه مفعول ثم الباء من اما للتعدية كمررت به او زائدة مثل قراته بالسورة ومن قال بان معنى افعل التعجب لا الامر قال بان الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في افعل وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثل كفى بالله

مسألة قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل فعل فيه خلاف مبني على الخلاف في فعل الذي للتعجب لغة هل هو من باب نعم وبئس ام من باب التعجب فمن قال انه من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم الالف واللام وغيره ما يشترطه في فاعل نعم وبئس ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الالف واللام وباب التعجب فيه الظهر بينه بجواز دخول الباء الزائدة مع الفاعل كما دخلت في باب التعجب في افعل به

باب التوكيد مسألة قال ابن النحاس هل يجوز ان يتبع كل واحد من اكتع والبصع وابتع تاكيد المفرد فيه ثلاثة مذاهب احدها نعم والثاني لا بل يكون بعد اجمع تابعا له في الترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز ان يتقدم بعضها على بعض بشرط تقديم اجمع عليهن قال وهذا الخلاف مبني على انه هل لكل واحد منهن معنى في نفسه ام لا فان قيل لا معنى لها الا الاتباع فلا بد من تقدم اجمع وان قيل بان لها معان جاز ان تستعمل بانفسها انتهى

باب النداء مسألة اختلف في اللهم فمذهب البصريين ان الميم عوض من حرف النداء ومذهب الكوفيين انها بقية من جملة محذوفة والاصل يا الله امنا بخير وينبني على هذا الخلاف جواز دخال يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لانه لا يجمع بين العوض والمعوض وعند الكوفيين يجوز لان الميم على رايهم ليست عوضا من يا قال ابو حيان في الارتشاف اللهم لا تباشرها في مذهب البصريين زعموا ان الميم المشددة في اخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان واجاز الكوفيون ان

تباشره

تباشره يا وعنده ان الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قد روها امنا بخير وهو قول ضعيف لا يحسن ان يقوله من عنده علم

باب اعراب الفعل مسألة هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الاجوبة الثمانية ان يتقدم على سببه فيقال ما زيد فنكرمه ما تاتينا ومتى نأتيك نخرج وكم فاسير تسير فيه قولان قال البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف مبني على الخلاف في اصل وهو ان مذهب البصريين في ذلك ان النصب بان مضمرة وان الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدر من ان المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيد اتيان فيكون منا اكرام وعلى هذا يمتنع التقديم لان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ومذهب الكسائي واصحابه ان الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا وانما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع

مسألة اختلف هل يجوز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بان يقال ما زيد مكرم فيكرمه اخانا وما زيد يكرم اخانا فيكرمه فمذهب البصريين المنع ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبني على الخلاف في الاصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر والكوفيون اجازوه لانه لا عطف عندهم على مصدر متوهم

مسألة قال ابو البقاء في التبيين لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل بل الناصب ان مضمرة وعلى هذا يترتب مسألة وهو ان مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت توكيدا وعلى هذا يتقدم معمول هذا الفعل عليه

باب التكسير مسألة قال ابو حيان اختلف في تكسير جحمرش فقال بعضهم يكسر على جحارش وقال بعضهم يكسر على جحامر قال والسبب في الاختلاف الاختلاف في اصل وزنه وفي الحرف الاول المدغم في الثاني فيما موافقا لقوم وزنه فعلل والميم زائدة للالحاق بجحمرش واذا ادغمت الميم في الميم فهو من باب ادغام المثلين وقال آخرون ونونه فعلل والمدغم نون وحروفه كلها اصول كحروف فعلل وجحمرش وصفه صلوح قال والاول هو الصحيح والثاني قول الاخفش

ف

وتناقض فيه كلام سيبويه

باب التصغير مسألة اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين احدهما وعليه الجمهور انما تصغر على لفظها فيقال ركيب وطيير وصحيب وسفير والثاني وعليه الاخفش انها ترد الى المفرد فيقال رويكبون وطويرات وصويحبون ومسيفرون والخلاف مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان احدهما وعليه الجمهور انها اسماء جموع فتعطى حكم المفرد في التصغير على لفظه والثاني وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفردها انه اشار الى هذا البناء ابو حيان

على هذا م

باب الوقف مسألة هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع قال في البسيط فيه خلاف مبني على الخلاف

في العامل في التابع فان قلنا انه يقدر فيه عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة تستغني عن الاول وان قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح قال والصحيح انه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة **مسئلة** اختلف في الوقف على اذن والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان وروي عن المازني والمبرد قال ابن هشام في المغني وينبني على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف والمازني والمبرد بالنون **مسئلة** اذا نكر يحيى بعد العلمية فهل يكتب بالياء او بالالف قال ابو حيان ينبني على الخلاف في تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان عللناه بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه والله تعالى اعلم

كتاب اللمع والبرق في الجمع والفرق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوجد الخلق وجعل لكل شي نظيرين بين الجمع والفرق والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه اضوء من البرق **هذا** هو الفن الرابع من الاشباه والنظاير وهو فن الجمع والفرق وهو قسمان احدهما الابواب المتشابهة المفترقة في كثير من الاحكام والثاني المسايل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة **وسميته اللمع والبرق في الجمع والفرق القسم الاول ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة** قال ابن هشام في المغني الكلام اخص من الجملة لا مرادف لها لان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى وقد نازعه بعضهم وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة وانتصف الشيخ بدر الدين الدماميني فذكر ما حاصله ان المسئلة ذات قولين وان كل طايفة ذهبت الى قول قلت وممن ذهب الى الترادف ضيا الدين ابن العلج صاحب البسيط في النحو وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات واجاب عما ذكره ابن هشام في جملة الشرط ونحوها فقال في البسيط تو لهم ان المبدل منه في نية الطرح اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جاني الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير وكذا نظيره ان الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الاعم الاغلب ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تفيد ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزا فانهما لا تفيد احديهما من غير الاخرى وقال ابن جني في كتاب التعاقب ينبغي ان تعلم ان العرب قد اجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد لان من شرط الجملة ان تكون مستقلة قايمة براسها وهاتان الجملتان لا تستغني احداهما عن

الاخرى بل كل واحدة مفتقرة الى التي تجاورها فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين يعاركنا الجملة وقواماها فلذلك تغايرت جملة الشرط وجوابه مجاري احكام الجمل وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كلما صدق احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلا منها كان جملة قبل واطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقته على المغرب الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاسناد من الكلمتين ويسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب وان الجملة تقال باعتبار كثرة الاجزاء التي يقع فيها التركيب لان لكل مركب اعتبارين الكثرة والوحدة فالكثرة باعتبار اجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة والاجزاء الكثيرة تسمى مادة والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى صورة **الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى** عقد له ابن جني بابا في الخصايص قال هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره الى ان يقوده الى افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولك اهلك والليل معناه الحق اهلك قبل الليل فربما دعاك ذلك لا دريته الى ان يقول اهلك والليل فيجره وانما تقديره الحق اهلك وسابق الليل وكذلك قولنا زيد قام ربما ظن بعضهم ان زيدا هنا فاعل في الصنعة كما انه فاعل في المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا سرني قيام هذا وقعود ذاك بانه سرني ان قام هذا وان قعد ذاك ربما اعتقد في هذا وذاك انهما في موضع رفع لانهما فاعلان في المعنى ولا يستحسن هذا الموضع فان العرب قد مرت وشمت روايحه واعتقته وذلك ان الاصمعي انشد شعرا مجد ولا نعيذا اليوم التزم الشاعر فيه ان جعل قوافيه كلها في موضع جر الا بيتا واحدا وهو

يستمسكون من حذار الالقاء ❊ بتلعات كجذوع الصيصاء ❊ ردي ردي ورد قطاة صماء ❊ كدرية اعجبها برد الماء ❊

وطرد قوافيها كلها على الجر الا بيتا واحدا وهو قوله

كانها وقد رآها الرائي ❊

الذي سوغه ذلك على ما اراه في جميع القوافي ما كنا على سمته من القول وذلك انه انما كان معناه كانها في وقت روية الرائي وعلى حال روية تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاز ان يخلط هذا البيت بسائر الابيات وكانه لذلك لم يخالف ونظير هذا عندي قول طرفة

في جفان تعتري نادينا ❊ وسديف حين هاج الصنبر ❊

يريد الصنبر فاحتاج في القافية الى تحريك الباء فتطرق الى ذلك بنقل حركة الاعراب اليه تشبيها بباب قولهم هذا بكر ومررت ببكر وكان يجب على هذا ان يضم الباء فيقول الصنبر لان الرا مضمومة الا انه تصور معنى اضافة الظرف الى الفعل فصار الى انه كانه قال حين هيج الصنبر فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكانه قد نقل الكسرة عن الراء اليها ولولا ما اوردته من هذا لكان الضم مكان الكسر وهذا اقرب ما يخرج عليه انه حرف القافية للضرورة فان قلت فان الاضافة في قوله حين هاج الصنبر انما هي الى الفعل لا الى الفاعل فكيف حرف غير المضاف اليه قيل الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد واقوى

الجزء منه هو الفاعل فكان الاضافة انما هي اليه لا الى الفعل فلذلك جاز ان يتصور فيه
معنى الجر فان قلت فانت اذا اضفت المصدر الى الفاعل جررته في اللفظ واعتقدت مع
هذا انه في المعنى مرفوع فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا فكيف يسوغ بعد حصوله في موضعه
من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى ان تجوز فيه فيتوهمه مجرورا قيل هذا الذي اردناه و
تصورناه هو موكد للمعنى الاول كانك لما تصورت في المجرور معنى الرفع كذلك تممت حال
الشبه بينهما فتصورت في المرفوع معنى الجر الا ترى ان سيبويه لما شبه الضارب الرجل
بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه ورسخ في تصوره زاد تمكين هذه الحال له وتثبيتها
عليه بان عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك تفعله العرب وتعتقده
العلماء في الامرين ليقوى تشابههما وتعمر ذات بينهما ومن ذلك قولهم في قول العرب كل رجل
وضيعته وانت وشانك معناه انت مع شانك وكل رجل مع ضيعته فهذا يوهم من امران
الثاني خبر عن الاول انه اذا قال انت مع شانك فان قوله مع شانك خبر عن انت وليس كذلك
بل لعمري ان المعنى عليه غير ان تقدير الاعراب على غيره وانما شانك معطوف على انت والخبر
محذوف للحمل على المعنى فكانه قال كل رجل وضيعته مقرونان وانت وشانك مصطحبان
وعليه جاء العطف بالنصب معا في كما قال • اغار على معزاي لم يدر انني وصفرا منها عبلة الصفرات
ومن ذلك قولهم انت ظالم ان فعلت الا تراهم يقولون في معناه ان فعلت فانت ظالم فهذا
ربما اوهم ان انت ظالم جواب مقدم ومعاذ الله ان يقدم جواب الشرط وانما قوله انت
ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما ان يكون هو الجواب فلا ومن ذلك قولهم عليك زيدا
ان معناه خذ زيدا وهو لعمري كذلك الا ان زيدا الان انما هو منصوب بنفس عليك
من حيث كان اسما لفعل متعد لا انه منصوب بخذ افلا ترى الى فرق بين تقدير الاعراب و
تفسير المعنى فاذا مر بك شيء من هذا عن اصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه فان
امكنك ان يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وان كان تقدير
الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها
عليك واياك ان تسترسل فتفسد ما يوثر اصلاحه الا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا
سوطا ان معناه ضربت زيدا ضربة بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق اعرابه انه على
حذف المضاف اي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تتاول ضربته سوطا
على ان تقدير اعرابه ضربة بسوط كما ان معناه كذلك للزمك ان تقدر انك حذفت
الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله • امرتك الخير واستغفر الله ذنبا فتحتاج الى اعتذار
من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف في ضربة سوط ومعناه
ضربة بسوط فهذا العرى معناه فاما طريق اعرابه وتقديره فحذف المضاف انتهى وقال
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح قالوا الا افعل هذا بذي تسلم قال يعقوب المعنى والله
يسلمك فهذا تفسير المعنى واما تفسير اللفظ فتقديره بذي سلامتك وقال ابن مالك
في شرح الكافية ومن الاستثناء الملبس قول النبي صلى الله عليه وسلم يطبع المؤمن على كل خلق
ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه

الاعراب

الاعراب والتقدير المعنوي يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب **فايدة** قال ابن
عصفور في شرح المقرب فان قيل لم كان التعجب من وصف على طريقة ما افعله مفعولا وعلى
طريقة افعل به فاعلا مع ان المعنى عندكم واحد وانما الباب ان يختلف الاعراب اذا اختلف
المعنى فالجواب ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى متفق نحو ما زيد قايما في اللغة
الحجازية وما زيد قايم في اللغة التميمية **الفرق بين الاعراب التقديري والاعراب
المحلي** قال ابن يعيش الاعراب يقدر على الف المقصور لان الالف لا تتحرك بحركة لانها
في الحلق وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها الى مخرج الحركة بخلاف
من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب لا يقدر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن
تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جملة في موضع كلمة
معربة وكذلك المنقوص لا يظهر فيه الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور
ما قبلها فهي نابية عن تحمل الضمة والكسرة وقال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين
الموضع في المبني والموضع في المقدر انا اذا قلنا في قام هولاء انهما في موضع رفع لا
نعني به ان الرفع مقدر في الهمزة كيف وما نع من ظهوره فلو كان مقدرا فيها لان الهمزة
حرف جلد يقبل الحركات وانما نعني به ان هذه الكلمة في موضع كلمة اذا ظهر فيها
الاعراب تكون مرفوعة بخلاف العصا فانا اذا قلنا انها في موضع رفع نعني به ان الضمة
مقدرة على الالف نفسها بحيث لولا امتناع الالف من الحركة او استثقال الضمة والكسرة
في جاء القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ قال ابن الصايغ في تذكرته الفرق بين اعلى
واحمر من خمسة اشيا جمع اعلى بالواو والنون وعلى افاعل واستعماله بمن وتانيثه على فعلى
ولزومها احد الثلاثة ال او الاضافة او من وقال المهلبي الفرق في الاعلى والاحمر فقالوا في
خمسة في الجمع والتكسير • ودخول من وخلاف تانيثهما • ولزوم تعريف بلا تنكير • قال
في الشرح وهذه الاحكام جارية في الاعلى وبابه كالافضل والارذل وفي الاحمر وبابه
كالاصفر والاخضر **ذكر ما افترق فيه ضمير الشان وسائر الضماير** قال في البسيط
ضمير الشان يفارق الضماير من عشرة اوجه انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه بخلاف
ضمير الغايب فانه لا بد له من ظاهر يعود عليه لفظا او تقديرا وانه لا يعطف عليه ولا
يوكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضماير وستر هذه الاوجه انه يوضح والمقصود منه
الابهام وانه لا يجوز تقديم خبره عليه وغيره من الضماير يجوز تقديم خبره عليه وانه لا يشترط
عود ضمير من الجملة اليه وغيره من الغايب يعود ربا لمفرد وان الجملة بعده لها محل من
الاعراب والجمل المفسرات لا يلزم ان يكون لها محل من الاعراب وانه لا يقوم الظاهر
مقامه وغيره من الضماير يجوز اقامة الظاهر مقامه وانه لا يكون الا لغايب دون
المتكلم والمخاطب لوجهين احدهما ان المقصود بوضعه الابهام والغايب هو المبهم لان
المتكلم والمخاطب في نهاية الايضاح والثاني انه في المعنى عبارة عن الغايب لانه عبارة
عن الجملة التي بعده وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم قال ابن هشام في المغني
هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز

مطلب الفرق بين ضمير الشان وسائر الضماير

للجملة المفسرة لها ان تتقدم هي ولا شي منها عليه والثاني انه مفسر بجملة ولا يشاركه في
هذا ضمير والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه الرابع انه
لا يعمل فيه الا الابتدا او احد نواسخه الخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر
بحديث او باحاديث **ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتاكيد والبدل** قال ابن
يعيش وربما التبس الفصل بالتاكيد والبدل والفرق بين الفصل والتاكيد ان التاكيد
اذا كان ضميرا لا يؤكد به الا المضمر والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر كقولك
كان زيد هو القايم فقيل لا تاكيد لوقوعه بعد الظاهر وقولك كنت انت القايم يحتملهما
ومن الفرق بينهما انك اذا جعلت الضمير تاكيدا فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه
باعراب ما قبله وليس كذلك اذا كان فصلا واما الفرق بينه وبين البدل فان البدل تابع
للمبدل منه في اعرابه كالتاكيد الا ان الفرق بينهما انك اذا ابدلت من منصوب اتيت
بضمير المنصوب نحو ظننتك اياك خيرا من زيد فاذا اكدت او فصلت لا يكون الا بضمير
المرفوع ومن الفرق بين الفصل والتاكيد والبدل ان لام التاكيد يدخل على الفصل
ولا يدخل على التاكيد والبدل لان اللام تفصل بين التاكيد والموكد والبدل والمبدل
منه وهما من تمام الاول في البيان **ذكر ما فرق فيه ضمير الفصل وساير الضماير**
قال الخليل ضمير الفصل اسم ولا محل له من الاعراب وبذلك فارق ساير الضماير قال ابن
هشام ونظيره على هذا القول اسما الافعال انتهى **ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس
واسم الجنس** قال في البسيط علم الجنس كاسامة وثعالة في تحقيق علميته اربعة اقوال احدها
لابي سعيد وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش انه موضوع على الجنس باسره بمنزلة تعريف
الجنس باللام في كثر الدينار والدرهم فانه اشارة الى ما ثبت في العقول معرفته ويصير
وضعه على اشخاص الجنس كوضع زيد علما على اشخاصه ولذلك يقال ثعالة يفر من اسامة
اي اشخاص هذا الجنس يفر من اشخاص هذا الجنس وانما لم يحتاجوا في هذا النوع الى
تعيين الشخص بمنزلة الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية تحتاج الى تعيين
افرادها لان كل فرد من افرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيما
يطلب منه من معاملة او استغاثة او غير ذلك واما افراد انواع الوحوش والحشرات
فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ عليها على جميع افراد
النوع لاشتراكها في حكم واحد قال ابن يعيش تعريفها لفظي وهي في المعنى
نكرات لان اللفظ وان اطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يخص شخصا بعينه
وعلى هذا فيخرج عن حد العلم والقول الثاني لابن الحاجب انها موضوعة للحقايق المتحدة
في الذهن بمنزلة التعريف باللام المعهود في الذهن نحو اكلت الخبز وشربت الما لبطلان
ارادة الجنس وعدم تقدم المعهود الوجودي واذا كانت موضوعة على الحقيقة
المعقولة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة
فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه يلزم اطلاقه على الحقيقة
باعتبار الوجود المتعدد فانحصل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على

الواحد

الواحد في الوجود فقد اطلق على غير ما وضع له قلنا وانحصلت المغايرة بذلك بين الحقا
لا انه بمنزلة المتواطي الواقع على حقايق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك
فيه حقايق المتواطي المختلفة فكذلك ها هنا يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة
وان كان الوجود مغاير الذهني والفرق بين اسمه واسامة انه اسم موضوع لكل فرد
من افراد النوع على طريق البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واما اسامة فانه لزم
من اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد فيه جا ضمنا لا مقصودا بالوضع
والقول الثالث انه لما لم يتعلق بوضعه غرض صحيح لان الواحد من جفاة العرب اذا وقع
طرفه على وحش عجيب او طير غريب اطلق عليه اسما يشتقه من خلقته او من فعله ووضعه
عليه فاذا وقع بصره من اخرى على مثل ذلك الفرد اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار
تشخصه ولا يتصور ان هذا الوجود هو المسمى اولا او غيره فصارت مشخصات كل
نوع منه رجعت تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحته مثل
نسبة زيد الى الاشخاص المسمين به وعلى هذا فاذا اطلق على الواحد فقد اطلق
على ما وضع له واذا اطلق على الجميع فلا ندراج الكل تحت الوضع الاول لاطلاق
واضع اللفظ عليه اولا من ثانية وثالثة بحسب اشخاصه من غير تصور ان الثاني
والثالث هو الاول او غيره والقول الرابع ان لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك
بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة يدل على الحيوان المفترس عرض
الاعالي فالافتراس وعرض الاعالي مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد
في الوجود فقد اطلق على ما وضع له وهو الافتراس وعرض الاعالي ويلزم من خراجه
الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع بخلاف اسد
فان تعدده مقصود بالوضع واذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس
بامور احدها امتناع دخول اللام على احدهما وجوازه في الاخر ولذلك كان ابن لبون
وابن مخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن
العرس والثاني امتناع الصرف يدل على العلمية الثالث انتصاب الحال عليه على الاغلب
الرابع نص اهل اللغة على ذلك واما الاضافة فلا دليل عليها لان الاعلام جاءت
مضافة كابن عرس وابن مقرض واسم الجنس جا مضافا كابن لبون وابن مخاض
انتهى كلام صاحب البسيط **فايدة** قال صاحب البسيط الفرق بين الاشتراك الواقع
في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف ان اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع
في كل مسمى غير معين واما اشتراك المعارف فالاشتراك في الاعلام اتفاقي غير مقصود
بالوضع لان واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له انما المشاركة حصلت
بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها
لكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع واما الاشتراك الواقع في المضمرات واسما الاشارة
وما عرف باللام وان كان مقصودا للواضع فانه اشتراك في المسمى المعين فلذلك
لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات فانه في كل مسمى غير معين فلذلك

الفرق الاشتراكان فايدة قال الزملكاني في شرح المفصل الفرق بين اللام في الزيدان
واللام في الرجلان ان معنى الزيدان المشتركان في التسمية ومعنى الرجلان المشتركان
في التسمية ومعنى الرجلان المشتركان في الحقيقة قال فخر خوارزم ولذلك لو سميت امراة
بزيد وجمعت بينها وبين رجل تسمى بزيد لغلبت في التسمية مع اختلاف الجنسين
وانما اتوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوى في افادة التعريف من الاضافة
فكانت اقرب الى العلمية ولانها اخصر فان المضاف اليه قد يكون اكثر من حرفين
وثلاثة ولان امتزاج اللام اشد ولذلك يتخطاه العامل مع انه قد يعرض اعلام لا يعرف
لها ملابس فتعذر فيها الاضافة والعهدية لا تفتقر الى ذلك فايدة قال ابن يعيش
الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طي وبين التي بمعنى صاحب من وجوه منها ان
ذو في لغة طي توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب ومنها ان ذو في
مذهب طي لا يوصف بها الا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة
ان اضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة وان اضفتها الى معرفة صارت معرفة
ووصفت بها المعرفة وليست التي بمعنى الذي كذلك لانها معرفة بالصلة على حد
تعريف من وما ومنها ان التي في لغة طي لا يعربونها ذي وذا وذو تكون الا بالواو وليس
كذلك التي بمعنى صاحب فايدة قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين الموصول
الاسمي والموصول الحرفي ان الذي توصل بما هو خبر وان توصل بالخبر والامر وغير ذلك
لان المقصود المصدر والمصدر يسوغ من جميع ذلك انتهى ذكر ما افترق فيه
باب كان وباب ان افترقا في انه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى
كان نحو كان قايما زيد وقايما كان زيد ولا يجوز تقديم الخبر على ان ولا على اسمها
الا ان يكون ظرفا او مجرورا ذكر ما افترق فيه باب كان وساير الافعال قال
ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها تخالف الاصول الافعال
في اربعة اشيا احدها ان هذه الافعال اذا اسقطت بقي المسند والمسند اليه
وغيرها اذا اسقطت لم يبق كلام الثاني ان هذه الافعال لا تؤكد بالمصدر لانه
لا تدل عليه وغيرها من الافعال يؤكد بالمصادر لانها تدل عليه نحو قام قياما
وزال زوالا الثالث ان الافعال التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه لا تبنى له لا
تقول كين قايم لان قايما خبر عن المبتدا فاذا زال المبتدا زال الخبر واذا وجد المبتدا وجد
الرابع ان الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب ولا تستقل هذه بالمرفوع دون
المنصوب لانه خبر المبتدا وقال ابن الدهان في الغرة الفرق بين هذه الافعال
والافعال الحقيقية ان الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا وهذه مرفوعها
هو منصوبها فايدة قال ابن النحاس في التعليقة ما دام تخالف باقي اخواتها
من وجه وتوافقها من وجه اما وجه المخالفة فان ما فيها مصدرية في موضع نصب
على الظرف ولذلك لا تتم مع اسمها وخبرها كلاما وتحتاج الى شي اخر تكون ظرفا له كقولك
لا اكلمك ما دمت مقيما اي مدة دوام اقامتك وما في باقي اخواتها حرف نفي واما

وجه الموافقة فهو ان معناها من جميعهن الثبات والدوام فايدة قال الاعلم في نكتة
الفرق بين كان وبين اصبح واخواتها ان كان لما انقطع وهذه لما لم ينقطع تقول اصبح
زيد غنيا فهو غني في وقت اخبارك غير منقطع غناه نقله ابن الصايغ في تذكرته فايدة
قال الامام فخر الدين الفرق بين كان التامة والناقصة ان التامة بمعنى حدث ووجد
الشي والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشي بالشي في الزمن الماضي وقال ابن القواس
في شرح الفية ابن معطي الفرق بينهما ان التامة يخبر بها عن ذات اما منقضي حدوثها
او متوقع والناقصة يخبر بها عن انتفا الصفة الحادثة عن الذات او عن توقعها والذات
موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها والتامة تكتفي بالمرفوع وتؤكد بالمصدر وتعمل
في الظرف والحال والمفعول له ويتعلق بها الجار والناقصة بخلاف ذلك كله انتهى وقال الشيخ
تاج الدين بن مكتوم في تذكرته قال الامام ابو جعفر بن الامام ابي الحسن بن الباذش قال
ابو القاسم الزمخشري فيما نقلت من كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان التي يضمر فيها
الامر والشان هي الناقصة نفسها فقد اخطاوا تما بين موقعها والفرق بينهما ان التي
على معنى الامر والشان لا يكون اسمها الا مستترا فيها والناقصة يكون اسمها مستترا
فيها وغير مستتر والتي على معنى الامر والشان لا تستقدم ولا يتبع اسمها ولا يؤكد ولا يعطف
عليه ولا يبدل منه والناقصة يجوز في اسمها كل هذا والتي على معنى الامر والشان لا يكون
خبرها الا جملة ولا يحتاج الجملة ان تكون فيها عايد الى الاول والناقصة ليست كذلك لا بد من
عايد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة فقد ثبت بهذا كله ان كان التي على معنى
الامر والشان ليست الناقصة قال ابي والصحيح ان كان المضمر فيها الامر والشان هي
الناقصة والجملة في موضع نصب يدل على ذلك ان الامر والشان يكون مبتدا ومضمرا في
ان واخواتها وظننت واخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الاشيا
وما ثبت انه خبر المبتدا او ما ذكر معه ثبت انه خبر لكان انتهى ذكر ما افترق فيه ما
النافية وليس قال المهلبي المتابعة بينهما اقل من ثلاثة اوجه دخولهما على المبتدا
والخبر وكونهما للنفي وكون النفي بهما للحال ثم خالفت ما ليس في عشرة اوجه ببطلان عملها
بزيادة ان ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله واذا عطفت عليها سببي نحو ما زيد
راكبا ولا سايرا اخوه جاز في سايرا الرفع والنصب او اجنبي لم يجز الا الرفع نحو ما زيد
سايرا ولا ذاهبا عمرو ولا يتحمل الضمير ولا يقال زيد ما قايما كما يقال زيد ليس قايما
ولا تفسر فعلا لان الافعال يفسر بعضها بعضا واذا كان بعد الاسم فعل لا يحمل
عليها اولى من الاسم نحو ما زيدا اضربه على تقدير ما اضرب زيدا اضربه وهو اولى من
رفعه ولا يخبر عنها بفعل ماض ولا يقال ما زيد قام لانها لنفي الحال ولا يحسن تقديم
الخبر المجرور نحو ما بقايم زيد ويحسنه في ليس قال فجميع ما جاز في ما يجوز في ليس ولا يجوز
في جميع ما جاز في ليس لقوة ليس في بابها بالفعلية والشي اذا شابه الشي فلا
يكاد يشبهه من جميع وجوهه وقال رحمه الله تعالى نظما

● تفهم فان الفرق قد جا بين ما ● وليس بعشر بينت لذوي الفهم ●

زيادة ان من بعدها مبطل لها • والا واخبار تقدم من العلم •
ومعمولها يجري كذا كمتقدما • ومسلة في العطف تشهد بالحكم •
ويمتنع الاخبار في ذاتها ولا • تفسر فعلا للذكي ولا الفدم •
وان كان بعد الاسم فعل محل ما • تضمنه للفعل اولى من الاسم •
ولا تجعل الماضي اذا خبرها • ولا البا في تقديمه يجدن فهمي •

ذكر ما افترقت فيه لا وليس قال ابن هشام في المغني لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع الثالث انها لا تعمل الا في النكرات ذكر ما افترقت فيه اخوات ان قال ابن هشام في تذكرته لان وان ولكن احكام خمسة يبي فيه فوضى دون سائر اخواتها احدها العطف على الموضع والثاني دخول الفا في الخبر لتضمن معنى الشرط الثالث عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور وتعلقا فاخواتها الثلاثة الرابع عدم جواز الاعمال والالغا اذا اقترنت بما عند ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك جاز في ليتما سماعا وفي كان ولعل قياسا عليه لاشتراكهن في ازالة معنى الابتدا والحق خلاف قولهما لانه انما جاز في ليت لبقا اختصاصها فلا يحمل عليه غيرها الخامس دخول اللام في الخبر لكنه في ان المكسورة باطراد وفيهما بندور وهو الانصاف وانه لا تاويل في ولكنني من حبها لعميد • ولا في قراة بعضهم الا انهم ليا كلون الطعام كل ذلك لبقا معنى الابتدا معهن انتهى ذكر ما افترقت فيه ان الشديدة المفتوحة وان الخفيفة قال ابن هشام في المغني شركوا بينهما في جواز حذف الجار وسدهما مسد جزئي الاسناد في باب ظن وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسدهما مسدها في باب عسى وخصوا الشديدة بذلك في باب لو تقول عسى ان تقوم ويمتنع عسى انك قائم ولو انك تقوم ولا يجوز لو ان تقوم وفي شرح المفصل للاندلسي ان الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت ان الشديدة العاملة في الاسما من اربعة اوجه احدها ان لفظها قريب من لفظها واذا خففت صارت مثلها في اللفظ الثاني انها وما عملت فيه مصدر كما ان الثقيلة وما تلت ان لها ولما عملت فيه موضعا من الاعراب كالثقيلة والرابع ان كل واحد منهما تدخل تحت الجملة انتهى وقال ابن النحاس في التعليقة ان الشديدة للحال وان الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل ذكر ما افترقت فيه لا وان قال ابن هشام تخالف لا ان من سبعة اوجه احدها لا تعمل الا في النكرات الثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا مبني الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامراة فيها السادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت السابع انه يكثر حذف خبرها اذا

علم ذكر الفرق بين الالغا والتعليق قال ابن اياز معنى التعليق في باب ظن ان يتصدر على الاسمين حرف يكون حاجبا للفصل عن العمل في الاسمين دون العمل في موضعهما وهذا حكم بين حكم الالغا وهو ابطال العمل بالكلية وبين حكم اعمالها العمل فسمي ذلك تعليقا لشبهه بالمعلقة وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة قال ابن الخشاب ولقد اجاد اهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الاجادة قال ابن يعيش في شرح المفصل التعليق ضرب من الالغا لانه ابطال عمل العامل لفظا لا محلا والالغا ابطال عمله بالكلية فكل تعليق الغا وليس كل الغا تعليقا قال ابن النحاس في ادعا ان بين التعليق والالغا عموما وخصوصا نظر فانه لا عموم ولا خصوص بينهما وفي تذكرة ابن هشام قال ابن ابي الربيع لا يجوز الالغا الا بشرط التوسط او التاخير وان لا يبتعد بالمصدر وان يكون قلبيا قال فاما التعليق فيكون في هذه الافعال وفيما اشبهها انتهى ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا قال ابن هشام جرت عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه نحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي تكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه ومن اوقع عليه فيجا بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل الفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رايت ثم اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحيا والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم والمراد اوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك روية هناك وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرون نحو لا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى وقوله • وما شي حميت بمستباح •

ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب اعلم قال ابن اياز لا يجوز في باب اعلم الالغا ولا التعليق كما صرح به الوراق في علله لانك لو قلت اعلمت لزيد عمرو قائم لم ينعقد من الكلام مبتدا وخبر وكان غير مفيد لان قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد وكذا الحكم في الالغا ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث ولا على الثالث دون الثاني وفي الاقتصار على المفعول الاول خلاف ذكر ما افترقت فيه المفاعيل قال ابن يعيش المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سوا كان

يتعدى الى الفاعل ولم يتعده نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما وليس كذلك غيره من المفعولين الا ترى ان زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعولا لك على الحقيقة انما مفعول الله تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان فعلك وقع به

ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو **ضرب** في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ **س ب ح** بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين قولهم مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا احدهما للفعل والاخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطُّهور والطَّهور والأُكل والأَكل فالطُّهور المصدر والطَّهور ما يتطهر به والأُكل المصدر والأَكل ما يوكل انتهى

ذكر الفرق بين عند ولدن ولدى

قال ابن هشام يفترقن من ستة اوجه لا يكون عند ولدن الا في محل ابتداء الغاية نحو آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف لدى ولا يكون لدى فضلة بخلافهما وجر لدن بمن اكثر من نصبها وجر عند كثير وجر لدى ممتنع وهي مبنية وهما معربان وهي قد تضاف للجملة كقوله • لدن شب حتى شاب سود الذوائب • وقد لا تضاف اصلا فانهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة والنصب على التمييز والرفع باضمار كان تامة ثم انه عند امكن من لدى من وجهين احدهما انه يكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عنده فلان علم وسيمتنع ذلك في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدي وعند وقول غيره اولى

ذكر ما افترق فيه اذ واذا وحيث

قال ابن هشام في تذكرته اعلم ان اذ واذا وحيث اشتركن في امور وافترقن في امور فاشتركن في الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها والاضافة وكونها للجمل وبناها ولزومها وانها للمعنى وقد تخرج عنه هذه ثمانية فيطلب وتشترك اذ واذا في انهما للزمان ولا يكونان للمكان وانهما يكفان بما عن الاضافة مفيدتين معنى الشرط جازمتين قياسا مطردا وانهما يضافان للجملة وانفردت حيث بانها تكون للمكان لا للزمان والغالب كونها للمكان انتهى

ذكر الفرق بين وسْط بالسكون ووسَط بالتحريك

قال الجمال السرسري رحمه الله تعالى وعفى عنه

فرق ما بين قولهم وسط الشيء • ووسط تحريكا وتسكينا •
موضع صالح لبين فسكن • ولفي حركا تراه مبينا •
كجلسنا وسط الجماعة اذهم • وسط الدار كلهم جالسينا •

قال الفارسي في القصريات اذا قلت حفرت وسْط الدار بئرا بالسكون فوسط ظرف وبئرا مفعول به واذا قلت حفرت وسَط الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به وبئرا حال

ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن يعيش فان قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل في الاول واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب ان التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة فاذا عطفت بالواو شيئا على شيء دخل في معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس احدهما ملابسا للآخر ولا مصاحبا له واذا قلت ما صنعت واياك فانما تريد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت اسير والنيل فغرضك منه المصاحبة والمقارنة وقال الابذي الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذا قلت قام زيد وعمرو وليس احدهما ملابسا للآخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدته واذا قلت ما صنعت واياك وما انت والفخر فانما تريد ما صنعت مع ابيك واين بلغت في فعلك به وما انت مع الفخر في افتخارك وتحققك به

باب الاستثناء

قال ابن يعيش الفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام احد الا زيدا انك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول واذا ابدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة لما بعده في رفع الخبر لانه معتمد الكلام ونصب الحال لانه تبع للمعتمد في نحو زيد في الدار قائم وقائما انتهى

فصل

قال ابن يعيش الفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت استثناء انها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم تنفه عنه لانها مذكورة على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وانما هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد واما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفي واذا كان قبلها نفي فما بعدها ايجاب لانها هنا محمولة على الا فكان حكمها كحكمها

ذكر ما افترقت فيه الا وغير

قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية افترقت الا وغير في ثلاثة اشياء احدها ان غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء والا ليست كذلك فتقول عندي درهم غير جيد ولو قلت عندي درهم الا جيد لم يجز الثاني انه الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فتقول قام القوم الا زيد ولو قلت قام الا زيد لم يجز بخلاف غير اذ تقول قام القوم غير زيد وقام غير زيد وسبب ذلك ان الا حرف لم تتمكن من الوصفية فلا تكون صفة الا تابعا كما ان اجمعين لا يستعمل في التاكيد الا تابعا الثالث انك اذا عطفت على الاسم الواقع بعد الا كان اعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه واذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام في المغني اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق

انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال قد يتوقف معني الكلام عليها نحو ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى بخلاف التمييز الثالث ان الحال مبينة للهيات والتمييز مبين للذوات الرابع ان الحال يتعدد بخلاف التمييز الخامس ان الحال يتقدم علي عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز علي الصحيح السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان السابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك انتهي قلت وبقيت فروق اخري تتبعتها ولم ار من عدها الاول

بعض المصنف رحمه الله تعالي مبيضته بعد ذه الفروق
التي استنبطها فاخترمته
المنية رحمه الله تعالي

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول وبعض عنه قال ابن يعيش الحال يشبه المفعول من حيث انها تجي بعد تمام الكلام واستغنا الفعل بفاعله وان في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل علي المفعول ولهذا الشبه استحقت ان تكون منصوبة مثله وتفارقه في انها هي الفاعل في المعني وليست غيره فالراكب في جا زيد راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون الا غير الفاعل وفي حكمه نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول فاما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك يخاطبها ربها فيقول يا نفس اقلعي مخاطبة الاجنبي ويعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولا تكون الا نكرة والمفعول يكون نكرة ومعرفة ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان وذلك لانها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فاذا قلت جا زيد راكبا فتقديره في حال الركوب كما انك اذا قلت جا زيد اليوم تقديره في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال لا تبقي بل تنتقل الي حال اخري كما ان الزمان منقض لا يبقي ويخلفه غيره وقال الزمخشري في المفصل يجوز اخلاء الجملة الحالية المقترنة بالواو عن الراجع الي ذي الحال اجراوها مجري الظرف لانعقاد الشبه بينها وبينه وقال ابن النحاس في التعليقة الحال تشبه الظرف في انها مقدرة بفي وتفارقه في ان في تدخل علي لفظ الظرف وفي الحال تدخل علي حال مضافة الي مصدرها نحو جا زيد قائما اي في حال قيامه وقال السخاوي في شرح المفصل الحال يشبه المفعول به وظرف الزمان والصفة والتمييز والخبر اما شبهها بالمفعول به فلان في الفعل دلالة علي كل واحد منهما فاذا قلت ضربت دل علي مضروب وعلي حال ولان لكل واحد من الحال والمفعول اسما جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل واما شبهها بالظرف فمن قبيل انها مفعول فيها وانها تنتقل كانتقال الزمان وانقضائه ويحسن فيها دخول في واما شبهها بالصفة فان الصفة اصل الحال والحال منقولة من الصفة

الي

الي الظرفية ولهذا لا يكون الحال في الغالب الا اسم فاعل ومفعول واسم الفاعل والمفعول انما كانت ليوصف بها لا لتكون مفعولة فيها واما شبهها بالتمييز فانها لا تكون الا نكرة ولانها تبين الهيئة التي وقع عليها الفعل كما يبين التمييز النوع واما شبهها بالخبر فانها نكرة جات لتفيد وكذلك الخبر والتنكير فيه هو الاصل والفرق بينها وبين المفعول انها يعمل فيها المتعدي وغير المتعدي والمعاني والمفعول به يكون ظاهرا ومضمرا ومعرفا ومنكرا ومشتقا وغير مشتق والحال لا يكون الا اسما ظاهرا نكرة مشتقة والفرق بينها وبين الظرف ان الحال هيئة الفاعل او المفعول وهي في المعني صاحب الحال بخلاف الظرف وايضا فان الظرف يعمل فيه معني الفعل متاخرا ومتقدما واما الحال فلا يعمل فيها معني الفعل الا متقدما عليها وقال ابن الشجري في اماليه الحال تفارق المفعول به من اربعة اوجه الاول لزومها التنكير والمفعول يكون معرفة ونكرة والثاني ان الحال في الاغلب هي ذو الحال وليس المفعول هو الفاعل الثالث الحال يعمل فيها الفعل ومعني الفعل والمفعول لا يعمل فيه المعني والرابع ان المفعول يبني له الفعل فيرفع رفع الفاعل والحال لا يبني لها الفعل ذكر الفرق بين الجملة الحالية والاعتراضية قال ابن هشام كثيرا ما يشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها امور احدها ان المعترضة تكون غير خبرية كالامرية والدعائية والقسمية والتنبيهية الثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف والشرط الثالث انه يجوز اقترانها بالفا الرابع انه يجوز اقترانها بالواو وتصديرها بالمضارع المثبت ذكر الفرق بين الاضافة بمعني اللام وبينها بمعني من قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بينهما من وجوه احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعني اللام سوا وافقه في اسمه او لم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام واما لك واحدا فالمغايرة حاصلة وان اتحد اللفظ واما التي بمعني من فالاول فيها بعض الثاني واما التي بمعني اللام لا يصح ان يوصف الاول بالثاني والتي بمعني من يصح فيه ذلك قال ابن برهان الدين اذا صح ان يكون الثاني جزا عن الاول فالاضافة بمعني من فان امتنع ذلك فهو بمعني اللام الرابع ان التي بمعني اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها علي التمييز ويصح في التي بمعني من ذكر الفرق بين حتي الجارة والي قال السخاوي في تنوير الدياجي حتي اذا كانت جارة وافقت الي في انها غاية وخالفتها في ثلاثة اشيا احدها انها لا تدخل علي المضمر فلا تقول حتاه كما تقول اليه والثاني ان فيها معني الاستثنا وليس ذلك في الي والثالث ان الي تقع خبر المبتدا كقوله تعالي والامر اليك وحتي لا تكون كذلك وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط حتي وان شاركت الي في الغاية تخالفها في اوجه احدها ان المجرور بها يجب ان يكون اخر جز مما قبلها او ملاقي الاخر تقول اكلت السمكة حتي راسها ولا تقول حتي نصفها او ثلثها كما تقول الي نصفها الي ثلثها والثاني ان ما بعد حتي لا يكون الا من جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الخيل حتي الحمار ولا يلزم ذلك في الي تقول ذهب الناس الي السوق والثالث ان حتي لا تقع مع المبتدا مجرورها

غير مختصة بخلافها الى والرابع انها مختصة بالظاهر بخلاف الى **ذكر ما افترق فيه**
المصدر واسم الفاعل قال ابن السراج في الاصول الفرق بين المصدر وبين اسم
الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد
عمرا فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ومن ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول
في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان يقال عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل
وقال المهلبي الفرق بينهما من ستة اوجه ان اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر
وان الالف واللام فيه تفيد ان التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف فقط
وانه يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر وانه يعمل بما يشبه
الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لانه الاصل وانه لا يعمل الا في الحال
والاستقبال والمصدر يعمل في الازمنة الثلاثة والسادس ما ذكره ابن السراج من
الاضافة وقال نظما تنافي مصدر الاعمال واسم • لفاعله بواحدة وخمس •

ضمير بعده الف ولام • وتقديم المعمول بعكس •
وتجويز الاضافة ثم وزن • وازمنة تجلت غير حدس •

وقال ابن الشجري في اماليه ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل معتمدا وغير معتمد
واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على موصوف او ذي خبر او حال **ذكر ما افترق فيه المصدر**
والفعل قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح يحذف الفاعل من المصدر
نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما بخلاف الفعل فانه لا يحذف معه الفاعل لان في
ذلك نقضا للغرض لانه بني للاخبار عنه والمصدر لم يبن لفاعل ولا مفعول وانما يطلبهما
من جهة المعنى فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل لان بنية المصدر لهما سواء **ذكر**
ما افترق فيه المصدر وان وصلتها افترقا في امور الاول والثاني قال ابن مالك
في شرح العمدة اذا لم يشارك المصدر المعلل في الفاعل والزمان معا فلا بد من حرف التعليل
نحو جئتك لرغبتك في او جئتك الساعة لوعدي اياك امس فلو كان المصدر ان وصلتها
او ان وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز ان يقال جئتك ان رغبت في وجئتك الساعة
ان وعدتك امس وكذا انك رغبت في لان ان وان قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن
حروف الجر في هذا الباب وغيره انتهى يشير بقوله وغيره الى قوله في الالفية في باب
التعدي واللزوم • والحذف في ان وان يطرد • مع امن لبس كعجبت ان يدوا •
فيقال عجبت ان قمت وعجبت من قيامك باظهار الجار مع المصدر وجوبا وحذفه
مع ان وان وصلتهما الثالث قال ابو حيان زعم ابن الطراوة انه لا يجوز ان يضاف
الى ان ومعمولها قال لان ان معناه التراخي وما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت
والنية في المضاف اثبات عينه بثبوت معنى ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه
غير ثابت في نفسه فان يثبت غيره محال قال ابو حيان وهو مردود بالسماع فقد حكاها
الثقات عن العرب قولهم مخافة ان يفعل ويقال اجي بعد ان تقوم وقبل ان تخرج الرابع
قال ابن يعيش قالوا في التحذير اياي وان يحذف احدكم الارنب بمعنى يرميه بسيف

او

او نحوه فان في موضع نصب كانتقال اياي وحذف احدكم الارنب ولو حذفت الواو لجاز
مع ان فيقال اياي ان يحذف احدكم الارنب ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا
من والفرق بينهما ان ان وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوز
فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح الخامس قال ابو حيان في اعرابه نصوا على
ان ان المصدرية لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم
يعجبني ان قمت السريع تريد قيامك السريع ولا عجبت من ان تخرج السريع اي من
خروجك السريع قال وحكم باقي الحروف المصدرية حكم ان فلا يوجد في كلامهم وصف
للمصدر المنسبك من ان ولا من ما ولا من لو بخلاف صريح المصدر فانه يجوز ان ينعت
وليس لكل مصدر حكم المنطوق به وانما يتبع في ذلك ما تكلمت به العرب وقال ابن
هشام في المغني اعلم انهم حكموا لان وان المصدرية بحكم المصدر المعرف بحكم الضمير لانه
لا يوصف كما ان الضمير كذلك السادس والسابع والثامن قال ابن هشام في المغني لا يعطى
المصدر حكم ان وان وصلتهما في جواز حذف الجار ولا في سدهما مسد جزئي الاسناد
في باب ظن وعسى ولست ان الخفيفة وصلتها مسد معمولي باب عسى دون باب لو
تمنيت ذلك في باب لو ولا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت ان
تقوم او انك قائم ولا يجوز الا عجبت من قيامك وتقول حسبت ان تقوم او انك قائم ولا تقول
حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان تقوم ولا يجوز عسى قيامك وتقول جئتك
صلاة العصر ولا يجوز جئتك ان تصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري وقال ابن اياز
يجوز حذف حرف الجر مع ان وان كثيرا ولا يجوز مع المصدر لا تقول رغبت لقاءك تريد
في لقائك اذ المسوغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ولا طول هنا وقال ابن الخواص يجوز
في باب التحذير مع ان من حذف حرف الجر وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدرا
كان او غيره التاسع قال ابن يعيش في قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقول
الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت بنيت مثل وغير على الفتح لاضافتهما الى غير
متمكن **فائدة** كان والفعل في تاويل المصدر وكذلك ان المشددة مع ما بعدها
والمصدر اسم متمكن فحينئذ مثل وغير قد اضيفا الى متمكن فلم وجب البناء قيل كون
ان مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري والاسم غير ملفوظ به وانما الملفوظ به
حرف وفعل فلما اضيفتا الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافة بنيتا معهما لان الاضافة
بابها ان تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بنيتا العاشر قال
ضربت زيدا ضربا ولا يقال ضربت زيدا ان ضربت على ايقاع ان والفعل موقع المصدر
واجازه الاخفش وحجة الجمهور ان ان تخلص الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون
بالمصدر المبهم وعلله بعضهم بان ان والفعل يعطي محاولة الفعل ومحاولة المصدر
ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر قال صاحب البديع
اجاز الاخفش مسئلة لا يجيزها غيره ضربت زيدا ان ضربت ويقول هو في تقدير المصدر
الحادي عشر قد ينوب المصدر عن الظرف نحو جئتك قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة

ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو وترغبون أن تنكحوهن إذا قدر بفي خلافا
للزمخشري الثاني عشر قال ابن مجاشع في كتابه معاني الحروف الفرق بين كرهت خروجك
وكرهت أن تخرج أن الأول مصدر غير موقت والثاني مصدر موقت لأنه يبين فيه
الوقت وقال الأندلسي في شرح المفصل الفرق بين ذكر أن بمعنى الفعل مع المصدر وبين
الإفصاح بذكر المصدر من وجهين أحدهما ذكره علي بن عيسى أن ذكر المصدر بمنزلة المجمل
لأنه يحتمل الفعل الذي ينسب إلى فاعله والفعل الذي فُعِل والفعل الذي تفعله وإذا ذكرت
أن مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك مثال ذلك أعجبني ضرب زيد وأن
ضرب زيد وأن ضُرب زيد وأن تضرب وأن يُضرب زيد والآخر أن ذكر المصدر لا يدل
على زمان بعينه وذكر أن مع الفعل يدل على أن الفعل وقع من فاعله فيما مضى أو يقع
فيما يأتي وفرق ثالث وهو أن أن وصلتها لا تشبه بالمضمر قاله أبو يوسف ولذلك
اختار الجرمي في البر في قوله تعالى ليس البر أن تولوا النصب بالمضمر لأنه إذا اجتمع مضمر
ومظهر فالوجه أن يكون المضمر هو الاسم لأنه أذهب في الاختصاص انتهى وفي
تذكرة ابن مكتوم من تعاليق ابن جني من قال فأما يجيء قبل الواو بأن لم يقل فأما أن تجيء قبل
وإن تدبر وإن كان هذا بمعنى المصدر وذلك لأن قولك قبل مصدر دال على الأزمنة
الثلاثة دلالة مبهمة غير مخصوصة فهو عام وقولك أن تقبل خاص لأن أن تخصص للاستقبال
فلما كانوا توسعوا في الأول وهو المصدر لم يتوسعوا في هذا الثاني إذ كان معناه
المصدر للمخالفة التي بينهما انتهى **ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل** في تذكرة
ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقا
وعدم تقديم معموله عليه وإضافته للفاعل وتعريفه بال العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم
الجمع بين أل والإضافة وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلا في مواعيد عرقوب أخاه
وتركته بملاحس البقر أولادها **ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل** قال
في البسيط اعلم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه في ستة أشياء أحدها أنه لا يعمل
عند البصريين إلا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقا الثاني اشتراط اعتماده
عند البصريين الثالث أنه إذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف
الفعل الرابع أنه يجوز تعديته بحرف الجر وإن امتنع ذلك في فعله نحو فعال لما يريد
قال الشاعر ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضينا الخامس أن اسم الفاعل
مع فاعله يعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية السادس أن
الألف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلان على التثنية والجمع وهما في يضربان
ويضربون اسمان يدلان على الفاعل المثنى والمجموع وقال في موضع آخر اعلم أن الألف
والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول ولاسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع
والفاعل فيهما ضمير لا يبرز بخلاف الفعل فإنه فيه ضمائر دالة على الفاعل المثنى والمجموع
والفاعلة المخاطبة عند سيبويه وإنما حكمنا بأنها حروف وليست بضمائر لتغيرها بدخول
العامل والضمائر في الفعل لا تتغير بدخوله وإنما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في تثنية

ولا جمع لثلاثة أوجه أحدها انحطاط رتبتها عن رتبة الفعل الذي هو أصل في العمل
فإنه يبرز فيه ضمير التثنية والجمع والثاني أنه لو برز لكان بصورة الضمير الدال على
التثنية والجمع في الفعل وحينئذ فيؤدي إلى اجتماع الضمير في التثنية أحدهما ضمير
والثاني علامة التثنية واجتماع واوين في الجمع أحدهما ضمير والثانية علامة الجمع
ولا يجوز الجمع بينهما لأنهما ساكنان فلا بد من حذف أحدهما وإذا كان لا بد من الحذف
حكمنا باستتار الضمير خيفة من الحذف لأن الموجود علامة التثنية والجمع وليس بضمير
بدليل تغيره والضمير لا يتغير والثالث أن الصفة لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسمية
استغنى عن بروز ضميرها بدخول علامة التثنية والجمع عليه بخلاف الفعل فإنه
لا يثنى ولا يجمع فلذلك برز ضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه وذكر الأندلسي بدل
الوجه الرابع في الفرق أن اسم الفاعل إذا ثني أو جمع واتصل به ضمير وجب حذف
نونه لاتصال الضمير على المشهور وذلك لا يجب في الفعل بل يتصل به الضمير وقال المهلبي
رحمه الله تعالى

مراتب ستة لم تكن لاسم فاعل • تنزل عنها واستبد بها الفعل
بحال إذا لم يعتمد في محله • ولا بد من إبراز مضمره يتلو
وإن كان معناه المضي فمبطل • وتسقط نوناه إذا مضمر يحلو
وتقديره فردا وحملك واوه • وإلحاقها في الجمع حرفا به تعلو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول من ذلك أن اسم الفاعل يبنى من
اللازم كما يبنى من المتعدي كقائم وذاهب واسم المفعول إنما يبنى من فعل متعد لأنه
جار على فعل ما لم يسم فاعله فكما أنه لا يبنى إلا من المتعدي كذلك اسم المفعول ذكره
في البسيط قال فإن عدي اللازم بحرف جر أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو غير المغضوب
عليهم وزيد منطلق به وشبه ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية انفرد اسم المفعول
عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو الورع محمود المقاصد وزيد
مكسو العبد ثوبا وقال الأندلسي في شرح المفصل الفرق بين اسم الفاعل المراد به
المضي وبين اسم المفعول المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه أحدها أن الأول
لا يعمل إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذي والثاني يعمل مطلقا ثانيها أن الأول يتصرف
بالإضافة بخلاف الثاني ثالثها أن الأول إذا ثني وجمع لا يجوز فيه إلا حذف النون
والثاني يجوز فيه وجهان هذا وبقاء النون والنصب **ذكر ما افترق فيه
الصفة المشبهة واسم الفاعل** قال ابن القواس في شرح الكافية الصفة المشبهة
تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه أما وجه الشبه فأربعة التذكير
والتأنيث والتثنية والجمع وأما وجوه المفارقة فسبعة أحدها أنها لا تعمل إلا في
السببي دون الأجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز حسن وجه عمرو كما يجوز ضارب
وجه عمرو لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل الثاني لا يتقدم معمولها عليها فلا يقال
زيد وجهه حسن كما يقال زيد عمرا ضارب الثالث عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت
في العمل إلى شبه اسم الفاعل الرابع أنها لا توجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة

قبلها وبعدها فانها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه الفعل
ويستعمل في الازمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال ولذلك اذا قصد
بالصفة معنى الحدوث اتي بها على زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن فحسن هو الذي
ثبت له الحسن مطلقا وحاسن الذي ثبت له الان او غدا وفي التسهيل وضايق بقصد ركـ
قصد به عن ضيق الى ضايق ليدل على عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال ثانيها انها اذا
دلت على معنى ثابت كانت ماخوذة من الماضي لكونه قد ثبت وحصل فيجب ان لا
تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به لما مضى وهو لا يعمل لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو
كان دلالتها على الثبوت وتعلقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقا
وهو ممنوع بل معنى الحال موجود فيها فانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل
على ان الصفة موجودة لاتصال زمانها من اخبارك لا انها وجدت ثم عدمت
الخامس انها لا توجد الا من فعل لازم السادس انها اذا دخلت عليها ال وعلى معمولها
كان الاجود في معطوفها الجر بخلاف اسم الفاعل فان النصب فيه اجود السابع انه لا يجوز
ان يعطف على المجرور بها بالنصب فلا يقال زيد كثير المال والعبيد كما يقال زيد
ضارب عمرو وبكرا لانه انما يعطف على الموضع بالنصب اذا كان المعطوف عليه منصوبا
في المعنى وليس معمولها كذلك بل مرفوع في المعنى لان الاصل في كثير المال كثير
ماله وذكر ابن السراج في الاصول فرقا ثامنا وهو ان اسم الفاعل لا يجوز اضافته
الى الفاعل لا يجوز ان تقول عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل ويجوز في الصفة
المشبهة اضافتها الى الفاعل لانها اضافة غير حقيقية نحو الحسن الوجه والشديد اليد
فالحسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه وزاد ابن هشام في المغني فروقا
اخرى احدها ان اسم الفاعل لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته وهي
تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية له
وهو الغالب والثاني انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور
فعلها الثالث انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف ضميره
نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه الرابع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه
كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت
او نصبت الخامس انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله
الزجاج ومتاخروا المغاربة السادس انه يجوز حذفه وابقاء معموله وهي لا تعمل محذوفة
وقال الاندلسي في شرح المفصل الامور التي ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل
ستة الاشتقاق واتحاد المعنى والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واما
الفرق بينها وبين اسم الفاعل ففي وجوه احدها ان هذه الصفات لا توجد الا حالا
واسم الفاعل يصلح للازمنة الثلاثة ثانيها انها لا تعمل الا فيما كان من سبب موصوفها
اعني الاسم الذي تجري عليه اعرابا ثالثها لا يتقدم معمولها عليها رابعها ان المنصوب
ليس مفعولا به صريحا خامسها ان الالف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان

الاصل

الاصل الجر سادسها انه لا يعطف على المجرور بها نصبا سابعها انها تعمل مطلقا من غير تقييد
بزمان او الف ولام ثامنها انه يقبح ان يضمر فيها للموصوف ويضاف معمولها الى مضمر
تاسعها انها لا تكون ملاحا واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون عاشرها انها لا توافق
الفعل عدة وحركة وسكونا قال ابن برهان ضارب يعمل عمل فعله الذي اخذ منه
وحسن يعمل ما يعمل فعله لانه ينصب تشبيها له بضارب وبينهما فرق من طريق المعنى
وذلك ان الفاعل في زيد ضارب عمرا غير المنتصب والفاعل في المعنى في زيد حسن
الوجه هو المنتصب فان قيل ما العلة في جر حسن الوجه ونصب ضارب قلنا لانهما صفتان
قال الاندلسي هذا الذي ذكره فرق اخر ايضا وهو ان المنصوب بها فاعل في المعنى وذلك
انك اذا قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت بوصول الضرب من زيد الى عمرو واما زيد
حسن الوجه فلا تخبر ان لا وجه فعل بالوجه شيئا بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة اذ
الاصل زيد حسن وجهه ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل **ذكر
ما افترق فيه افعل التعجب وافعل التفضيل** قال صاحب البسيط التعجب والتفضيل
يشتركان في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان تركيبهما من ثلاثة احرف اصول وهمزة
واما المعنى فلان ما اعلم زيدا وزيد اعلم من عمرو يشتركان في زيادة العلم ويفترقان
في ان افعل في التعجب ينصب المفعول به نحو ما احسن زيدا وافعل التفضيل لا ينصب
المفعول به في اشهر القولين والثاني انه ينصبه للسماع والقياس اما السماع فقوله
• اكر واحمى للحقيقة منهم • واضرب منا بالسيوف القوانسا • واما القياس فلانه اسم
ماخوذ من فعل فوجب ان يعمل عمل اصله قياسا على سائر الاسماء العاملة والجواب عن
البيت ان القوانس منصوب بفعل دل عليه اضرب اي يضرب القوانس وعن القياس
انه مرفوع بالفارق من وجهين احدهما ان الاسماء العاملة لها افعال بمعناها فلذلك
عملت نظرا الى الفعل الذي بمعناها وافعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة
حتى يعمل نظرا الى فعله والثاني ان اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو
اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما اشبههما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث
وهي الصفة المشبهة وافعل التفضيل اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فبعد
لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر ذكره صاحب البسيط **ذكر ما افترق
فيه نعم وبئس وحبذا** قال ابن النحاس في التعليقة صيغ نعم وبئس في المبالغة
في المدح والذم الا ان بينهما فرقا وهو ان حبذا مع كونه للمبالغة في المدح يتضمن
تقريب الممدوح من القلب وكذلك في الذم يتضمن بعد المذموم من القلب وليس
في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك قال ومما افترقا فيه انه يجوز في حبذا الجمع بين الفاعل
الظاهر والتمييز من غير خلاف نحو حبذا رجلا زيد وجرى في نعم وبئس خلاف فمنعه
جماعة وجوزه اخرون منهم الفارسي والزمخشري وفصل جماعة منهم ابن عصفور
فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز وافاد التمييز معنى زائدا جاز الجمع
بينهما والا لم يجز قالوا وانما جرى الخلاف في حبذا وهو اسم الاشارة مبهم فله مرتبة

من مرتبتي فاعل نعم وهما من المظهر والمضمر فليس اسم الاشارة وامثاله كصنوح فاعل
نعم المظهر فلا يحتاج الى تمييز ولا مبهما كابهام المضمر في نعم فيلزم تمييزه بل لما كان
فيه ابهام فارق به الفاعل المظهر في نعم جاز ان يجمع بين الفاعل والتمييز في حبذا ولما
قل ابهامه عن ابهام المضمر في نعم جوزنا عدم التمييز في حبذا ظاهرا ومقدرا ولم
يجزه مع المضمر في نعم انتهى

ذكر ما افترقت فيه التوابع

قال في البسيط الفرق بين الصفة
والتاكيد من خمسة اوجه احدها انه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف
وسره ان التاكيد ليس فيه زيادة عن المؤكد بل هو هو بلفظه او بمعناه فلو حذف
لبطل سر التاكيد واما الصفة ففيها معنى زائد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز
حذفه وبقاؤها لافادتها المعنى الزائد على الموصوف لانها بمنزلة المستقل بالنظر
الى المعنى الزائد والوجه الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض
والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان الفاظ التاكيد متحدة
المعاني والفاظ الصفات متعددة المعاني فجاز عطفها لتعدد معانيها ولم يجز في
التاكيد لاتحاد معانيه والوجه الثالث ان الفاظ التاكيد لا يجوز قطعها عن اعراب
متبوعها والصفات يجوز قطعها عن اعرابه وسره ان القطع انما يكون لمعنى مدح او ذم
وهو موجود في الصفات فلذلك جاز قطعها واما التاكيد فلا يستفاد منه مدح ولا
ذم فلذلك لم يجز قطعه والوجه الرابع ان التاكيد يكون بالمضمر دون الصفات وسره
ان التاكيد يقوي المعنى في نفس السامع بالنسبة الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم
عليه في نهاية الايضاح فلذلك صح اليه واما الصفة فان المقصود منها ايضاح المحكوم
عليه وهو في نهاية الايضاح فلا يحتاج الى ايضاح لانه ان كان متكلما او مخاطبا فقرينة
التكلم والخطاب توضحه وان كان غائبا فقرينة الظاهر توضحه فلا يحتاج الى ايضاح
والوجه الخامس ان النكرات تؤكد بتكرير الفاظها دون معاني الفاظها وتوصف وسره
ان معاني الفاظها معارف ولا تؤكد النكرات بالمعارف واما الوصف فانها توصف
بما يوافقها في التنكير وقال الاندلسي في شرح المفصل النعت يفارق التاكيد من وجوه
الاول ان التاكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست
كذلك وان كان لفظيا فانه يجري في الكلم باسرها مفردة ومركبة والنعت ليس كذلك
الثاني ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتاكيد لا يتبع الا المعارف اعني التوكيد
المعنوي الثالث ان الصفة يشترط فيها ان تكون مشتقة ولا كذلك التاكيد قال
وعطف البيان يجامع الصفة من حيث انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة
ثم انهما يفترقان في غير ذلك فالصفة مشتقة ابدا من معنى في الموصوف او في سببه
يستحق ان يوضع له اسم منه نحو طويل مشتق من الطول فاذا قلت رجل طويل فالرجل
استحق ان يكون طويلا اسما له ووافقا عليه بطريق وجود الطول فيه واما عطف
البيان فلا يكون مشتقا وفرق ثان وهو ان عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود
فاذا قلت زيد ابو عبد الله لو انفرد على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد واما الصفة

فليست

فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم افردت الطويل لم تقدر جريه على رجل
لم يدل وانما يدل على شيء من صفته الطول على الجملة وفرق ثالث ان عطف البيان
لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والنكرة وفرق رابع ان النعت يكون
بالشيء ولغيره وعطف البيان لا يكون فيه ذلك وفرق خامس ان النعت قد يكون جملة
وعطف البيان لا يكون فيه ذلك والنعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان
وايضا فالصفة تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحمله وغير ذلك من الفروق انتهى
وقال ابن يعيش وصاحب البسيط عطف البيان يشبه الصفة من اربعة اوجه ويفارقها
من اربعة اوجه اما اوجه الشبه فاحدها انه يبين المتبوع كبيان الصفة والثاني ان
حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل عليه والثالث يطابق متبوعه في التعريف
كالصفة والرابع انه لا يجري على مضمر كالصفة واما اوجه المفارقة فاحدها ان
الصفة بالمشتق غالبا وهو بالجوامد والثاني ان عطف البيان يختص بالمعارف
والصفة تكون في المعارف والنكرات وذكر بعضهم انه يكون في النكرات ايضا والثالث
ان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف او مساويه ولا يكون اخص منه لانها تستمد
من الفعل من قبل تحملها الضمير فلذلك انحطت رتبتها لنظرها الى ما اصله التنكير
ولا يشترط ذلك في عطف البيان نحو مررت باخيك زيد فان زيدا اخص من الاخ والرابعة
ان الصفة يجوز فيها القطع الى النصب والرفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان لعدم المدح
والذم المقتضي للقطع قال ويشبه البدل ويشاكله من اربعة اوجه ويفارقه من اربعة اوجه
اما اوجه الشبه فاحدها انه عبارة عن الاول كالبدل والثاني انه يكون كالجوامد
كالبدل والثالث انه قد يكون اخص من متبوعه واعم منه كالبدل والرابع انه قد يكون
بلفظ الاول على جهة التاكيد كقوله يا نصر نصر نصرا كالبدل واما اوجه المفارقة
فاحدها ان عطف البيان في تقدير جملة على الاصح والبدل في تقدير جملتين على الاصح
والثاني ان عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التعريف بخلاف البدل
فانه يبدل النكرة من المعرفة وبالعكس والثالث ان عطف البيان لا يجري على المضمر
كالوصف بخلاف البدل الرابع ان البدل قد يكون غير الاول في بدل البعض والاشتمال
والغلط بخلاف عطف البيان وقال ابن هشام في المغني افترق عطف البيان والبدل
في ثمانية امور فذكر من هذه الاربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب البسيط ثلاثة
والرابع والخامس والسادس ان عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا
تابعا لفعل بخلاف البدل والسابع انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل
ويشترط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل
امة تدعى بنصب كل الثانية والثامن انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل
ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرز وفي نحو
انا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال
وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلا

اخوك زيد وعمرو وعبارة ابن السراج الفرق بين عطف البيان وبين البدل ان عطف البيان
تقديره تقدير النعت التابع للاسم والبدل تقديره ان يوضع موضع الاول قال
والفرق بين العطف وبين النعت والبدل ان الثاني في العطف غير الاول والنعت
والبدل هما الاول قال ابن يعيش ويتبين الفرق بينهما بيانا شافيا في موضعين
احدهما النداء نحو يا اخانا زيدا والثاني نحو انا الضارب الرجل زيد فانه يتعين فيه جعل
زيد عطف بيان ولا يجوز جعله بدلا لانه يوجب ضم زيد في الاول وامتناع الاضافة
في الثاني قال ابن يعيش ومما انفصل به البدل وعطف البيان ان المقصود بالحديث
في عطف البيان هو الاول والثاني بيان كالنعت المستغني عنه والمقصود بالحديث في
البدل هو الثاني لان البدل والمبدل منه اسمان بازاء مسمى مترادفان عليه والثاني
منهما اشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الاول كالتوطية والبسط لذكر
الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت عايشة فان اردت عطف البيان صح
النكاح لان الغلط وقع في البيان والمقصود لا غلط فيه واذا جعلته بدلا لا يصح النكاح
لان الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني وذكر صاحب البسيط مثله وقال ينبغي
للفقيه ان يتتبع هذا التحقيق ولا ينكره وكتب الزركشي على الحاشية هنا ما ذكره حسن
وبه يستدرك على اصحابنا حيث حكوا وجهين في مثل هذه الصورة وصححوا الصحة وفي
شرح التسهيل لابي حيان باب العطف اوسع من باب البدل لان العطف على اللفظ
وعلى التوهم وقيل الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم ان العطف على الموضع
عامله موجود واثره مفقود والعطف على التوهم اثره موجود وعامله مفقود وقال
السخاوي في سفر السعادة قال شيخنا ابو اليمن الكندي ينبغي ان يعلم ان كثيرا من النحويين
لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته وانما ذكره سيبويه عارضا في مواضع واكثر
ما يجي تابعا للاسماء المبهمة كقولك يا هذا زيد الا ترى ان تنوين زيد فدل على انه ليس
ببدل وعلى هذا نقول يا ايها الرجل زيد فزيد لا يكون بدلا لان اي لا يوصف بها الا بما
فيه ال وانما يكون بدلا من اي فلذلك كان مبنيا على الضم غير منون وهذا المكان من
اوضح فروقه وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل وللبدل مواضع تخالف لفظ
عطف البيان فيعلم بذلك ان عطف البيان من قبيل التوابع قايم بنفسه على حدته له
واحكامه في التكرير والعطف والاعراب وفي التقديم والتاخير والعامل فيه
احكام والصفة فلذلك ادخله سيبويه في جملتها ولم يفرد له بابا قال ومن الفرق
بين الصفة وعطف البيان ان الصفة لا بد من تقديرها تابعا والا بطل كونها صفة
وعطف البيان علم لا بد من تقديره غير تابع بل اولا والا فسد كونه علما فلذلك
لا يصح ان يجري مجرى الصفة من كل وجه انتهى وقال ابن جني في الخصايص حدثنا ابو
علي ان الزيادي سال ابا الحسن عن قولهم مررت برجل قايم زيد ابوه اابوه بدل
ام صفة فقال ابو الحسن لا ابالي بايهما اجبت قال ابن جني وهذا يدل على تداخل الوصف
والبدل وعلى ضعف العامل المقدر مع البدل وقال ابن يعيش قد اجتمع في البدل

مطلب امتياز البدل عن الصفة

ما افترق في الصفة والتاكيد لان فيه ايضاحا للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة
وفيه رفع المجاز وابطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه الا ترى انك اذا قلت
جاني اخوك جاز ان تريد كتابه او رسوله فاذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال كما لو قلت نفسه
او عينه فقد حصل باجتماع المبدل منه والبدل ما يحصل من التاكيد بالنفس والعين
ومن البيان ما يحصل بالنعت ثم ان البيان في البدل مقدم وفي النعت والتوكيد مؤخر
وقال ابن هشام في تذكرته عطف البيان والنعت وبدل الكل من الكل والتاكيد فيها
بيان لمتبوعها وتفترق من اوجه فيفارق عطف البيان النعت من وجهين احدهما من
حيث ان النعت بالمشتق او بالمؤول به وليس كذلك والثاني من جهة ان النعت يرفع
الضمير السببي والبيان ليس كذلك وهذا الوجه ناشي من الاول فينبغي ان يحذف
فيقال تكون في الحقيقة لغير الاول نحو رجل قايم ابوه والبيان لا يكون الا الاول
ويفارق التاكيد من وجهين احدهما ان التاكيد بالفاظ محصورة وهذا ليس
كذلك الثاني ان التاكيد برفع المجاز وهذا انما يرفع الاشتراك ووجه ثالث على راي
الكوفيين انهما يتخالفان في التعريف نحو صمت شهرا كله ولا يجوز ذلك في البيان
خلافا للزمخشري ويفارق البدل من وجهين احدهما ان متبوعه هو المقصود بالنسبة
وليس كذلك البدل فان المقصود التابع لا المتبوع وانما ذكر الاول كالتوطية والثاني
ان البيان من جملة الاول والبدل من جملة اخرى انتهى وقال الاندلسي في شرح
المفصل امتاز البدل عن بقية التوابع الاربعة بخواص توجد فيه اما امتيازه
عن الصفة فبوجوه احدها ان الصفة تكون بالمشتق او ما هو في حكمه ولا كذلك
البدل فان حقه ان يكون بالاسماء الجامدة او المصادر الثاني ان الصفة تطابق الموصوف
تعريفا وتنكيرا والبدل لا يلزم فيه ذلك الثالث انه يجري في المظهر والمضمر والصفة
ليست كذلك الرابع ان البدل ينقسم الى بدل بعض والى بدل كل واشتمال والصفة
لا تنقسم هذه القسمة الخامس ان البدل قد يكون منه ما يجري مجرى الغلط وليس
ذلك في الصفة السادس ان البدل لا يكون للمدح والذم كما تكون الصفة السابع
ان البدل يجري مجرى جملة اخرى ولا كذلك الصفة الثامن ان الصفة تكون جملة تجري
على المفرد وفي البدل لا يكون ذلك فلا تبدل الجملة من المفرد التاسع ان الوصف
يكون بمعنى في شي من اسباب الموصوف والبدل لا يكون كذلك لو قلت سلب زيد
ثوب اخيه لم يجز العاشر ان البدل موضوع على مسمى المبدل منه بالخصوصية من
غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعا على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام
واما امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه احدها انه يجري في المعرفة والنكرة
وعطف البيان لا يكون الا معرفة على ما قيل الثاني ان عطف البيان هو المعطوف
لا غير والبدل قد لا يكون المبدل بل بعضه او مشتملا عليه او لا ولا واحد منهما وهو
بدل الغلط الثالث ان البدل يقدر معه العامل ولا كذلك في عطف البيان الرابع
ان المبدل ما يجري مجرى الغلط وليس هذا في عطف البيان واما امتيازه عن التاكيد

فلان الفاظ التأكيد المعنوي محصورة واما اللفظي فهو اعادة اللفظ الاول والبدل ليس
كذلك ولان التأكيد قد يكون المراد منه الاحاطة والشمول وليس هذا في البدل واما
امتيازه عن عطف النسق فظاهر وقال ابن الدهان في الغرة المناسبة بين التأكيد
والبدل انهما تكريران يحققان الاول في احد اقسام البدل وان كل واحد منهما لا يتقدم
على صاحبه وان اعرابهما كاعراب ما يجريان عليه وانك في التركيب مسدد لمعنى المؤكد وكذلك
في البدل يعني بالاول فتبدل منه ومثلها المقاربة التي بين الوصف ذلك فيه والبدل
ان الصفة موضحة كما ان البدل موضح والمباينة بينهما ان الصفة لا تكون الا بمشتق والبدل
لا يلزم ذلك فيه وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر في اللفظ وذلك البعض والاشتمال
وليس كذلك الصفة اذا كانت للاول بل يكون ضميرا غير ظاهر في اللفظ وفي البدل ما لا
يحتمل ضميرا البتة وليس كذلك الصفة والبدل لا يحتاج الى متبوعه في التعريف والتنكير
والصفة ليست كذلك ومن الفرق بين الصفة والبدل ان الفعل يبدل منه ولا يوصف

ذكر ما افترق فيه الصفة والحال قال ابن النحاس الحال اشتبه بالصفة من
حيث ان كل واحد منهما لبيان هيئة مقيدة وقال في البسيط الفرق بينهما من عشرة
اوجه احدها ان الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جاء زيد
الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جاء زيد ضاحكا كانت صفة
الضحك له في حال المجيء الثاني ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الاعراب بخلاف
الحال فانها قد تكون من الفاعل والمفعول الثالث ان الصفة تتبع الموصوف في اعرابه
بخلاف الحال الرابع ان الحال ملازم التنكير والصفة على وفق موصوفها الخامس ان الحال
تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوي عند البصريين بخلاف الصفة فانها لا تتقدم
على موصوفها السادس ان الحال يكون مع المضمر بخلاف الصفة السابع ان الحال ليس في عاملها
خلاف وفي عامل الصفة خلاف الثامن ان الحال يجيء عن ايضاحها الواو بخلاف الصفة
التاسع ان الصفة ادخل من الحال في باب الاشتقاق العاشر ان الصفات المتعددة
لموصوف واحد جائز وفي الاحوال المتعددة كلام انتهى

ذكر ما افترقت فيه ام المتصلة والمنقطعة قال ابن الصائغ في تذكرته نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الفرق بين
ام المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تتقدر بأي ولا تقع الا بعد استفهام
والجواب فيها اسم معين لا نعم ولا لا ويقع الكلام بها واحدا ولا اضراب فيها وما بعدها
معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع باضمار مبتدأ وتقتضي المعادلة وهو ان يكون
حرف الاستفهام يلي الاسم وام كذلك والفعل بينهما كأزيدا ضربته ام عمرا فزيد
وعمرو مستفهم عنهما واوليت كلا حرف الاستفهام والذي لا يسأل عنه بينهما ولو سألت
عن الفعل قلت اضربت زيدا ام قتلته وقال المهلبي •

• الفرق في ام اذا جاتك متصلة • من اوجه سبعة للقطع معتزله •
• وقوعها تبعا للاستفهام عارية • عن قطع الاضراب في الاسماء معتدله •
• كالفعل والفصل تجتنب بينهما • جواب سائلها التعيين للجمله •
• من بعد تغيرات تم مفرده ما • من بعدها داخل في حكم ما عدله •
• وكون ما بعدها من جنس اوله • وعكس ذلك تقتضيه لمنفصله •

ذكر ما افترقت فيه ام واو قال ابن العطار في تقييد الجمل ام واو يشتبهان من وجوه
ويفترقان من وجوه فوجوه المشابهة ثلاثة الرتبية والعطفية وانها لاحد الشيئين
والاشياء ووجوه المخالفة خمسة وقال في البسيط بينهما من اربعة اوجه احدها ان ام
تفيد الاستفهام دون او والثاني انها مع الهمزة تتقدر بأي واو مع الهمزة
المعادلة تتقدر بأحد الثالث ان جواب الاستفهام مع او بلا ونعم وجوابه مع ام المعادلة
بالتعيين الرابع ان الاستفهام مع او سابق على الاستفهام مع ام المعادلة لان طلب
التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية وحكم الاحدية قال واما الفرق بين موقعيهما فاذا
كان الاستفهام باسم كقولك ايهم يقوم او يقعد ومن يقوم او يقعد كان العطف باو
دون ام لان التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجة الى ام في ذلك لدلالة
الاسم على معناها وهو التعيين واما افعل التفضيل كقولك زيد افضل ام عمرو
فلا يعطف معه الا بام دون او لان افعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب
معه الا التعيين دون الاحدية واذا وقع سواء قبل همزة استفهام كان العطف
بام سواء كان ما بعدها اسما او فعلا كقولك سواء علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي اقمت
ام قعدت وانما كان كذلك لان الهمزة تطلب ما بعد ام المعادلة للمساواة ولذلك
لا يصح الوقف على ما قبل ام واذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو اما ان يقع بعده
اسمان كان العطف بالواو كقولك سواء علي زيد وعمرو وفي التنزيل سواء محياهم ومماتهم
لان التسوية تقتضي التعدد بين شيئين وان وقع بعده فعلان من غير استفهام
كقولك سواء علي قمت او قعدت كان العطف باو لانه بمعنى الجزاء واذا وقع بعد
ابالي همزة الاستفهام كان العطف بام كقولك ما ابالي ازيدا ضربت ام عمرا لان الهمزة
تقتضي ما بعد ام لتحقق المعادلة والمجموع في موضع مفعول ابالي ولذلك لا يصح السكوت
على ما قبل ام واما اذا لم يقع بعدها همزة الاستفهام كقولك ما ابالي ضربت زيدا
او عمرا كان العطف باو لعدم الاستفهام الذي تقتضي ما بعدها ولذلك يحسن السكوت
على ما قبل او وتقول ما ابالي ضربت زيدا والاجود في نحو قولك ما ادري ازيد في الدار ام
عمرو وما ادري اقمت ام قعدت وليت شعري اقمت ام قعدت العطف بام لانه
بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضي ما بعد ام لتحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق
في المعنى بمجموعهما على معنى ايهما وقد ذكروا جوازا وهو ضعيف لوجهين احدهما انه لا يصح
السكوت على ما قبل او والضابط الكلي في الفرق بينهما انه ان حسن السكوت على ما قبل او
فان لم يحسن فهو من مواضع ام والثاني انه يصير المعنى ما ادري احد الفعلين فعل ولا معنى
له انما المعنى يقتضي ما ادري اي الفعلين فعل انتهى **واما قوله**

• اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده • اطال فاملى او تناهى فاقصرا •

فالذي حسن العطف فيه باو وانتفقت الهمزة ان الجملتين فضلة في موضع الحال

اي تساهلت عنده في حال طوله فاملاية وفي حال تناهيه انتهى **ذكر الفرق بين او واما**
قال ابن الوسيع في شرح الايضاح الفرق بين او واما من جهة اللفظ من وجهين احدهما
ان ما لا تستعمل الا مكررة واو لا تكرر والثاني ان اما تلازم حرف العطف واو لا يدخل عليه
حرف العطف **ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو** قال ابن هشام في المغني تكون
حتى عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه احدها ان لمعطوف حتى ثلاثة
شروط ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي
ولم اقف عليه لغيره وان يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا
من كل كاكلت السمكة حتى راسها او كجزء كاعجبتني الجارية حتى حديثها والذي يضبط
ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع وان يكون غاية لما قبلها
اما في علو او ضعة الثاني انها لا تعطف الجمل لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها
او كجزء منه كما مر ولا يتاتى ذلك الا في المفردات الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد الجار
فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز واطلقه وقيده
ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم قال ابن هشام
وهو حسن قال ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصلح ان تحل فيه الى
حتى العاطفة محل فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد
العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن
ولم يجعلها واجبة **ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين** قال ابن السراج
في الاصول النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا
يوقف على التنوين وقد فرقوا بينهما بان النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين
والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كانهم فضلوا
ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما وقال ابن النحاس في التعليقة انما
حذفت النون الخفيفة ولم تحرك حطا لها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك
لالتقاء الساكنين غالبا لان الافعال اضعف من الاسماء فما يدخلها اضعف مما يدخل
الاسماء مع ان نون التوكيد ليست بلازمة للفعل الا مع المستقبل في القسم والتنوين
لازم لكل اسم متصرف عري عن الالف واللام والاضافة فلما انحطت النون عن التنوين
انحط ما يلحقها عما يلحق التنوين ولزمها الحذف عند التقاء الساكنين قال ابو علي
لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزية يعني تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء
الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين **ذكر ما افترق فيه تنوين المقابلة
والنون** المقابل له قال ابن القواس في شرح الدرة اعلم ان تنوين المقابلة يفارق
النون المقابل له في ان التنوين لا يثبت مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون وان
النون تجعل حرف الاعراب بخلاف التنوين **ذكر ما افترقت فيه السين وسوف**
قال ابن هشام في المغني تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف
يعطيك ربك فترضى وبانها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف اخال ادري
وذهب البصريون الى ان مدة الاستقبال معها اوسع من السين قال ابن هشام وكانهم

الثانية

اذ

فنظروا

نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد وقال ابن اياز في شرح الفصول
الفرق بين السين وسوف من وجهين الاول ان التراخي في سوف اشد منه في السين
بدليل استقرا كلامهم قال تعالى وسوف تعلمون وطال الامد والزمان وقال تعالى
سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم فتعجل القول والثاني انه يجوز دخول اللام على
سوف ولا تكاد تدخل على السين قال ابن الخشاب سوف اشبه بالاسماء من السين لكونها
على ثلاثة احرف والسين ابعد في شبه الحروف لكونها على حرف واحد فاختصت سوف
بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين **ذكر ما افترقت فيه الفاظ الاغراء والامر** قال
الاندلسي الفرق بين هذه الاسماء عليك ودونك ونحوهما في الاغراء وبين الامر المأخوذ
من الفعل من وجوه منها ان الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيدا ومنها انه
لا يتقدم معمولها عليها لا تقول زيدا عليك ومنها ان الفاعل فيها مستتر لا يظهر
اصلا في تثنية ولا جمع ومنها ان حرف الجر هنا لا يتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند
بصري الا المازني كقوله تعالى ارجعوا وراءكم فالتمسوا وراكم معمول ارجعوا لانه اسم
فعل بل ذكر تاكيدا ومنها ان الاغراء الايجاب بالفاء لا تقول دونك زيدا فيكرمك ومنها
ان المفعول به اذا كان مضمرا كان منفصلا ولم يجز ان يكون متصلا نحو عليك اياي
ولا تقل عليكني كما يقال الزمني لان هذه لم تتمكن تمكن الافعال **ذكر ما افترقت
فيه لام كي ولام الجحود** قال ابو حيان افترقا في اشياء احدها اضمار ان في لام الجحود على جهة
الوجوب وفي لام كي على جهة الجواز في موضع والامتناع في موضع فالجواز حيث لم تقترن
الفعل بلا نحو جئتك لتكرمني ويجوز لان تكرمني والامتناع حيث اقترن بلا فان
لا تظهر حينئذ بتعين نحو لئلا يعلم اهل الكتاب فرارا من توالي المثلين الثاني ان
فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع بكان نحو ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كي نحو قام
زيد ليذهب الثالث ان لا يتقدمها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد ليفعل
نحو ذلك في الفعل قبل لام كي نحو سأتوب ليغفر الله لي الرابع ان الفعل المنفي قبلها لا يكون
مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمرا ويوم كذا ليفعل ويجوز ذلك في
الفعل قبل لام كي نحو جاء زيد امس ليضرب عمرا الخامس انه يوجب الفعل معه فلا يجوز
ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك في لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا السادس
انه لا يقع موقعها كي لا تقول ما كان زيد كي يضرب عمرا ويجوز ذلك في لام كي نحو جاء زيد
كي يضرب عمرا السابع ان المنصوب بعدها لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي
الثامن ان النفي متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم
من نفيه نفي ما بعد اللام وفي لام كي متسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضربك فينتفي
الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفائه التاسع ان لام الجحود لا تتعلق
الا بمعنى الفعل الواجب حذفه فاذا قلت ما كان زيد ليقوم فكانك قلت ما كان زيد
مستعدا للقيام ويقدر في كل موضع ما يليق به بحسب سياق الكلام ففي نحو قوله تعالى
وما كان الله ليطلعكم على الغيب بعيد ومريدا لاطلاعكم على الغيب واما لام كي فانها متعلقة

بالفعل الظاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام العاشر ان لام الجحود
تقع بعد ما يستقل ان يكون كلاما دونها ولام كي لا تقع الا بعد ما يستقل ان يكون كلاما
ولذلك كان الاحسن في تاويل قوله فما جمع ليغلب جمع قويّ مقاومة ولا فرد لفرد . انه
على اضمار كان لدلالة المعنى عليه اي فما كان جمع ليغلب ليكون اللام فيه لام الجحود لا لام
كي لان ما قبلها وهو فما جمع لا يستقل كلاما **ذكر ما افترقت فيه الفا والواو اللذان
ينصب المضارع بعدها** قال ابو حيان لا احفظ النصب جا بعد الواو وبعد الدعا والعرض
والتحضيض والرجا قال فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع قال وكذلك مع التشبيه
الواقع مع النفي ومع قد المنفي بها فان عموم قول التسهيل في مواضع الفا يدل على
الجواز معه ويحتاج ذلك الى سماع من العرب وانفردت الفا بان ما بعدها في غير
النفي يجزم عند سقوطها نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن ويرفع مقصودا به الوصف
والاستيناف ونقل الزجاجي الجزم في النفي ايضا فما تاتينا تحدثنا وعلى هذا
قال بعضهم كلما ينصب فيه الفا يجزم ولم يستثن شيا **ذكر ما افترقت فيه ان المصدرية
وان التفسيرية** قال ابو حيان من الفرق بين المصدرية والمفسرة ان المصدرية
يجوز ان تتقدم على الفعل لانها معمولة له واذا كانت مفسرة لم يجز ان تتقدمه لان المفسر
لا يتقدم على المفسر **ذكر ما افترقت فيه لم ولما** قال ابن هشام في المغني افترقا في خمسة
امور احدها ان لما لا تقترن باداة الشرط لا يقال ان لما تقم ولم تقترن به نحو وان لم تفعل
الثاني ان منفي لما مستمر الاتصال بالحال كقوله . فان كنت ماكولا فكن خير اكل والا فادركني ولما امزق
ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيا مذكورا
ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف
التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمت
فلما تقم لان معناه وما قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال
ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع
ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه
الى الان وان ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري في قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم
ما في لما من معنى التوقع دال على ان هولا قد امنوا فيما بعد الخامس ان منفي لما جائز الحذف
لدليل كقوله . فجئت قبورهم بدا ولما . فناديت القبور فلم يجبنه . اي ولما اكن قبل ذلك
بدا اي سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله . احفظ وديعتك
التي استودعتها . يوم الاعارب ان وصلت وان لم . فضرورة وعلة هذه الاحكام
كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقال ابن القواس في شرح الدرة لما تشارك
لم في النفي والقلب وتفارقها من اربعة اوجه احدها ان لم لنفي الماضي المنقطع بعد
والثاني ان لم مفرده ولما مركبة والثالث ان لما قد يحذف الفعل بعدها ولا يحذف بعد لم
الا في الضرورة الرابع ان لما تفيد اتصال النفي الى زمن الاخبار بخلاف لم فان النفي بها منقطع
مهمة اضطرب النحويون في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من شدد الميم لما

وشدد ان او خففها فنقل صاحب كتاب الازاهر عن المبرد انه قال هذا لحن لا تقول العرب
ان زيدا لما خارج وقال المازني لا ادري ما وجه هذه القراءة قال الفرا التقدير
لمن ما فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة فعلى هذا هي لام توكيد ويعني بكثرة الميمات
ان نون من حين ادغمت في ميم ما انقلبت ميما بالادغام فصارت ثلاث ميمات وقال
المازني ان بمعنى ما ثم ثقل كما ان ان المؤكدة تخفف ومعناها الثقيلة انتهى قال
ابو حيان وارتباك النحويين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقاريها يدل على صعوبة المدرك
فيها وتخريجها على القواعد النحوية فاما التلحين فلا سبيل اليه البتة لانها منقولة نقل
التواتر في السبعة واما من قال لا ادري وجهها فعذر ولحفا ادراك ذلك عليه واما تاويل
ان المثقلة بانها المخففة التي هي نافية ففي غاية من الخطا لانها لو كانت نافية لم ينتصب
بعدها كل ولكان يرتفع وانتصابها ثابتة يحفظ من كلامهم لما في معنى لمن ما قال وقد كنت
من قديم فكرت في تخريج هذه الاية فظهر لي تخريجها على القواعد النحوية من غير شذوذ
وهي ان لما هي الجازمة وحذف الفعل المجزوم لها لدلالة معنى الكلام عليه والمعنى
وان كلا لما ينقص عمله او ما كان من هذا المعنى فحذف الفعل لدلالة قوله
ليوفينهم ربك اعمالهم عليه قال فعلى هذا استقر تخريج الاية على احسن ما يكون واجمله
ولم يهتد احد من النحويين في هذه الاية اليه حتى وضحه والجا به في علم العربية والعلوم
كنوز تحت معادن الفهوم قال وقد وجدت شيخنا ابا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره
عن ابي عمرو بن الحاجب ان لما هنا هي الجازمة وحذف الفعل بعدها انتهى **فايدة**
قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح حملت العرب اما على لولا في موطن
واحد او وقعت بعدها ان فقالت لو ان زيدا قايم كما قالت لولا ان زيدا قايم وفعلت
هذا لان العرب لو من لولا وشبه ان بالفعل فكانت ان اذا وقعت بعد لو وقع بعد
الفعل **ذكر ما افترقت فيه مدة الانكار ومدة التذكار** قال في التسهيل لا تلي
زيادة التذكر ها السكت بخلاف زيادة الانكار قال ابو حيان وسبب ذلك ان
المنكر قاصد للوقف والمتذكر ليس بقاصد للوقف وانما عرض له ما اوجب قطع
كلامه وهو طالب لتذكر ما بعدها لذي انقطع كلامه فيه فلذلك لم يلحقه **ذكر الفرق
بين هل وهمزة الاستفهام** قال ابن هشام تفترق هل من الهمزة من عشرة
اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وتخصيصها المضارع بالاستقبال ولا تدخل
على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار وتقع بعد العاطف لا قبله وبعد
ام ويراد الاستفهام بها النفي وتاتي بمعنى قد **ذكر ما افترقت فيه اذا ومتى** قال
الزمخشري في المفصل والفرق بين متى واذا ان متى للوقت المبهم واذا للمعين وقال
الخوارزمي الفرق بينهما ان اذا للامور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجرى مما
علم انه كاين ومتى لما لم يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون تقول اذا طلعت الشمس
خرجت ولا يصح فيه متى وتقول متى تخرج اخرج لمن لم يتيقن انه خارج وقال في البسيط
تفارق متى الشرطية اذا من وجهين احدهما ان اذا تقع شرطا في الاشيا المحققة

الوقوع ولذلك وردت شروط القران بها والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم والثاني
انه العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة اليه بخلاف اذا لاضافتها
اليه اذ كانت للوقت المعين ومتى للوقت المبهم ذكر ما افترقت فيه ايان ومتى قال
ابن يعيش ايان ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى لكثرة
استعمالها صارت اظهر من ايان في الزمان ووجه اخر من الفرق ان متى تستعمل في كل
زمان وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه وقال صاحب البسيط ايان
بمعنى متى في الاستفهام وتفارق متى من وجهين احدهما ان متى اكثر استعمالا منه والثاني
ان ايان يستفهم به في الاشياء المعظمة المفخمة ونقل الجمهور سالمة عن كونها شرطا وذكر
بعض المتاخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام
فكذلك ايان ووجه منع الشرط عدم السماع فان متى اكثر استعمالا منه فاختصت
لكثرة استعمالها بحكم ليس لها فيه ايان انتهى قلت فهذه فرق ثالث ذكر ما افترق
فيه جواب لو وجواب لولا قال ابو حيان لم يسمع عندي ما يختلفان فيه الا ان جواب
لولا وجدناه في لسان العرب قد يقترن بقد كقوله

• لولا الامير ولولا حق طاعته • لقد شربت دما احلى من العسل •

ولا احفظ في لو ذلك لا احفظ في كلامهم لو جئتني لقد احسنت اليك وليس ببعيد ان سمع
ذلك فيه وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغ وجواب لو اذا كان ماضيا
مثبتا جاء في القران باللام كثيرا وبدونها في مواضع ولم يجي جواب لولا في القران محذوف
اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فتارة
جعله ضرورة وتارة جعله جائزا في قليل من الكلام ذكر ما افترقت فيه كم الاستفهامية
وكم الخبرية قال في البسيط اما مشابهتهما فانهما اسمان وانهما مبنيان وانهما يفتقران
الى مبين وانهما لازمان للتصدير وانهما اسمان للعدد وانهما لا يتقدم عليهما عامل
لفظي الا المضاف وحرف الجر واما مخالفتهما فان الاستفهامية بمنزلة عدد منون
والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين وان الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية
تبين بالمفرد والجمع وان مميز الاستفهامية منصوب ومميز الخبرية مجرور وان الاستفهامية
يحسن حذف مميزها والخبرية لا يحسن حذف مميزها وان الاستفهامية تفصل بينها
وبين مميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية الا في الشعر وان الاستفهامية اذا ابدل منها
جي مع البدل بالهمزة نحو كم مالك اعشرون ام ثلاثون وكم درهما اخذت اثلاثين
ام اربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام نحو كم غلمان عندي
ثلاثون واربعون وخمسون وان الخبرية يعطف عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا
مائتان كم درهم عندي لا درهم ولا درهمان لان المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم
لا هذا المقدار بل اكثر منه ولا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلاثة ولا اربعة
لان لا يعطف بها الا بعد موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شي في
الاستفهام وان الا اذا وقعت بعد الاستفهام كان اعراب ما بعدها على حد اعراب كم

مية

من

من رفع او نصب او جر لانه بدل منها لان الاستفهام يبدل منه ومستفاد من الا معنى
التحقير والتقليل كم عطاوك الا الفان وكم اعطيتني الا الفين وكم اخذت ثوبك الا درهمين
وكم مالك درهما الا عشرون ولا يجوز ان يكون ما بعد الا بدلا من خبر كم ولا من مفسرها لئلا
بل يبدل من كم لانها لارادة ايضاحها بالبدل ولافادته معنى التقليل لان الاستفهام
بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا الا شي فاني اي ما الدنيا واما الخبرية فان المستثنى بعدها
منصوب لانه استثناء من موجب ولا يجوز البدل في الموجب فيقال كم غلمان جاؤني
الا زيدا وقال ابن هشام في المغني يفترقان في خمسة امور احدها ان الكلام مع الخبرية
محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي
من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر ثم ذكر
ثلاثة تقدم وهي عدم اقتران البدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها بالمفرد ومجموع
ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصل من ذلك على عشرة فروق وقد نظمها صاحب
المهلبي رحمه الله تعالى فقال

منها

ها

عي

• الفرق في كم في الاستفهام والخبر • من عشر استوضحت كالانجم الزهر •
• نصب المفسر مع افراده ابدا • وحذفه تارة والفصل في نظر •
• ونقتضيك جوابا في السوال بها • ومبدل تصحب الهمزة في الاثر •
• وليس من صحبها التكثير تمت ٢ • عطف عليه بلا في سائر الزبر •
• ولا يضاف الى ما بعدها شبها • وقد ترى بعدها الا بمستطر •
• وكل هذا لاستفهام بحكمه • وضده في كم الاخرى على الخبر •

ذكر ما افترقت فيه كم وكاين قال ابن هشام في المغني توافق كاين كم في خمسة امور
الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو
الغالب والاستفهام اخرى وهو نادر لم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن
مالك وتخالفها في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح الثاني
ان مميزها مجرور ومن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه الثالث انها لا تقع استفهامية
عند الجمهور الرابع انها لا تقع مجرورة والخامس ان خبرها لا يقع مفردا ذكر
ما افترق فيه كاي وكذا قال ابن هشام توافق كذا كاين في اربعة امور في التركيب
والبناء والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انها ليس لها
الصدر والثاني ان تمييزها واجب النصب الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا
عليها ذكر ما افترق فيه اي ومن قال في البسيط افترقا في ستة اوجه احدها ان
ايا معربة تقبل الحركة فلذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل يلحقها الزيادة
في الوصل والوقف ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة الا في الوقف والثاني ان من لمن
يعقل واي لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب ما تضاف اليه لانها بعض من كل والثالث
ان العلم يحكى بعد من ولا يحكى بعد اي والرابع ان ربما تدخل على من دون اي والخامس
ان ايا قد يوصف بها بخلاف من والسادس ان من تدخلها الالف واللام ويا النسبة

مية

مس

في الحكاية بخلاف الياء **ذكر ما افترق فيه تا التانيث والف التانيث** قال ابن يعيش
الف التانيث ازيد على تا التانيث قوة لانها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه وتغير
الاسم معها على هيئة التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمرا فصيغة كل واحد من المونث
هنا غير بنية المذكر وليست التا كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة
على التانيث نحو قايم وقايمه ويزيد ذلك وضوحا عندك ان الف التانيث اذا كانت رابعة
ثبتت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى ولبثت التاكيد تحذف في التكسير
نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التا
فصارت مشاركتها في التانيث علة ومزيتها عليها علة اخرى كانه تانيثان فلذلك منعت
الصرف وحدها ولم تمنع التا الا مع سبب اخر وقال في باب الترخيم دخول تاء
التانيث في الكلام اكثر من دخول الف التانيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية
للتانيث نحو قامت هند وتدخل المذكر للتوكيد والمبالغة نحو علامة ونسابة فلذلك
ساغ حذفها في الترخيم وان لم يكن ما فيه علما **ذكر ما افترقت فيه التثنية والجمع
السالم** قال ابن السراج في الاصول التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل
بخلاف الجمع فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان تقول في جمل جملون وانما في جبل جبلون
ومتى جاز ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ ولشذوذه من القياس علة قال ابن السراج
والمذكر والمونث في التثنية سوا وفي الجمع مختلفان فاذا جمعت المونث على حد التثنية
زدت الفا وتا وحذفت الها ان كانت في الاسم وضممت التا في الرفع والحقتها
التنوين فالضمة في جمع المونث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير النون
والكسرة في جمع المونث في الخفض والنصب نظيرة اليا في المذكرين والتنوين نظير
النون **ذكر ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع** قال ابو حيان يفارق اسم الجمع جمع
التكسير من وجوه احدها عدم استمرار الابنية في جمع التكسير الثاني الاشارة اليه
بهذا الثالث اعادة ضمير المفرد اليه الرابع ان يكون مخبرا عنه هو الخامس ان يصغر
بنفسه ولا يرد الى مفرده **ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير** قال في البسيط
افترقا في ان بنا التصغير لا يختلف كاختلاف ابنية الجمع وفي ان الاجود ان تقال في
تصغير اسود واعور وقسور اسيود واعير وقسير وجدول جديل بالادغام ولا يجوز
ذلك في التكسير وتقال في مقام ومقال مقيم ومقيل بالادغام وفي التكسير مقاوم
ومقاول بالاظهار وقال لا يقدح ذلك في قولهم انهما من واد واحد لانه لا يلزم من
مشابهة الشي للشي ان يشابهه من جميع الوجوه وقال ابن الصايغ في تذكرته سئلت
عن النسب في ان كان النسب الى الجمع فيما له واحد الى الواحد فان لم يكن له واحد نسب
الى الجمع وكان التصغير للجمع فيما له واحد الى الواحد فما لم يكن له واحد الى الواحد
المقدر ووجه الجمع بين البابين ان تعللنا النسبة الى الواحد لم يكن الا قصد الخفة حيث المنسوب
الى الجمع هو منسوب الى الواحد وتصغير الواحد في الجمع انما كان لتنافر التصغير مع الجمع
للتكثير فافترق البابان **القسم الثاني باب الاعراب والبنا** مسالة يكفي في بناء

الاسم

الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابهته الفعل من
وجه واحد اتفاقا بل لا بد من مشابهته له من وجهين قال في البسيط والفرق ان
مشابهة الحرف تخرجه الى ما تقتضيه الحرف من البنا وعلة البنا قوية فلذلك جذبته
العلة الواحدة واما مشابهة الفعل فانها لا تخرجه عن الاعراب وانما تحدث فيه ثقلا
ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه فلا تقدر على جذبه عن
الاصالة الى الفرعية فلذلك احتيج الى سببين لتحقق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما بقوة
ثقلهما خفة الاسم وجذبه الى شبه الفعل وقال ابن الحاجب في اماليه ان قيل لم بني الاسم لشبه
واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله فالجواب ان الشبه الواحد
بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم
وهو كونه كلمة وشبه الفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف
الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف اولا لانه احد القسمين وبقي الاسم والفعل
مشتركين فيفترق بينهما بوصف اخص من وصفه بالنسبة الى الحرف فوزان الحرف من
الاسم كالجماد بالنسبة الى الادمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الادمي فتشبيه الادمي
بالجماد ليس كتشبيهه بالحيوان فقد علمت بعد ان المناسبة الواحدة بين الشي وبين ما هو
ابعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه وقال ابن النحاس في التعليقة
فان قيل لم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد فالجواب ان الاسم بعيد من الحرف
فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته فلولا قوته لم يطرد تاثيره فلا جرم اعتبرناه من وجه
واحد **مسالة** قال ابن الدهان في الغرة قال بعض المتقدمين فان قيل لم لما اشبه الفعل
الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما اشبه الاسم الحرف اعطيتموه كل البنا فالجواب ان الاعراب
لما كان يتبعض اعطي الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البنا لا يتبعض سوي الاصل
والفرع فيه **مسالة** قال بعضهم الفرق بين غد وامس حيث اعرب غد على كل اللغات
بخلاف امس ان امس استبهم استبهام الحروف فاشبه الفعل الماضي وغدا
منتظرا اشبه الفعل المستقبل فاعرب نقله الاندلسي **باب المنصرف وغيره** مسالة
اذا سمي بجمع واخر لم ينصرفا عند سيبويه للتعريف والعدل في الاصل وانصرفا عند
الاخفش لزوال معنى العدل عنهما بالتسمية قياسا على المسمى بالمعدول من العدد
قال في البسيط والفرق على الاول انه لا يمكن مراعاة العدل في العدد بعد التسمية
لمنافاة التسمية للعدل واما جمع واخر فلا ينافي التسمية لموافقة في التعريف ولذلك
عدل اخر عن اللام على الصحيح لا ينافي التعريف كما لم ينافه العدل في سحر **مسالة** الجمهور
على ان الياء في نحو معدي كرب ساكنة نحو الضيف او ركب وقال بعضهم تحرك بالفتح قياسا على
المنقوص قال في البسيط والفرق بينهما من وجهين احدهما انه طال بالتركيب والسكون
على حرف العلة اخف من الحركة فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص والثاني
انها صارت وسطا في الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية كيا دردبيس ولان حركة التركيب
لازمة وحركة المنقوص عارضة واللازم اثقل من العارض **مسالة** قال ابن اياز فان قيل

الي

ب

ان احرف الجر ممتنع من الدخول على الفعل ومع هذا فاذا دخلت على ما لا ينصرف لا يجر في موضع
الجر فهلا كانت اللام والاضافة كذلك قيل الفرق من وجهين احدهما ان اللام والاضافة
يتغير بهما معنى الاسم لانزالهما به لانه من التنكير الى التعريف وحروف الجر لا يتغير معناها
والثاني انه حروف الجر يجري ما بعدها مجرى الاسماء التي تجر ما بعدها والافعال التي تقع
في موضع الجر باضافة ظروف الزمان اليها فصار وقوع الاسم بعد حروف الجر كانه غير
مختص بها اذا كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم تعتد به انتهى وقد ذكر السيرافي
هذا من وجهين وزاد فروقا اخر منها ان الالف واللام والاضافة ابعدا الاسم الذي
لا ينصرف عن شبه الفعل واخرجاه من شبه الفعل فعمل فيه فاما اذا دخل قبل دخول اللام
والاضافة فانه بعيد دونه ثقيلا فلا يتمكن فيه ومنها ان الالف واللام والاضافة قاما
مقام التنوين فكان الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامة الامكن وليس العامل
كذلك ومنها انا لو اعتبرنا العوامل لبطل اصل ما لا ينصرف لان التي تدخل على الاسم غير
داخلة على الفعل فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب
صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف مسيلة الاسماء المنصرفة تنوين
للضرورة وقال ابن الحاجب في الاسماء المبنية لا تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب
وهي لا يدخلها الاعراب فلا يدخلها التنوين **باب النكرة والمعرفة** اذا
اتصل بالفعل يا المتكلم لزمه نون الوقاية حذرا من كسر الفعل لانها تطلب كسر ما قبلها
قال في البسيط فان قيل فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم
والجامع بينهما عدم اللزوم لان ضمير المفعول غير لازم ولذلك هو في تقدير المنفصل قلنا
الفرق بينهما من وجهين احدهما ان يا المتكلم تعد بكسرتين وقبلها كسرة فتصير
كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير بروا بحمل ذلك في الفعل فلذلك احتيج الى نون الوقاية
بخلاف التقاء الساكنين اذ ليس معها الا كسرة واحدة ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة
عارضة احتمال ثلاث كسرات والثاني ان يا المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها
فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف التقاء الساكنين فان الثاني لا يمتزج بالاول لكونه
منفصلا عنه فلا يشبه حركته الحركة اللازمة **باب الاشارة** مسيلة
قالوا في البعيد للمذكر ذلك فلم يحذفوا الالف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين وقالوا في
المونث تلك واصلها تيلك فحذفوا اليا وسكنوا اللام والفرق انهم لو ابقيت اليا كما ابقيت
الالف في ذلك وقيل تيلك كان يودي الى نهاية الثقل فيه وقوع اليا بين كسرتين
ولا كذلك المذكر فانه لا ثقل فيه مع تحريك اللام وان ثقل التانيث والكسرة يناسب
الحذف بخلاف فتح الدال وخفة التذكير فانه لا تقتضي الحذف ذكر ذلك في البسيط
وقد جا تالك في البعيد فلم يحذف الفها كما لم يحذف الف ذا الا انه استعمالها تلك
عوضا مما استعمال ذانك **باب الموصول** مسيلة جوز الكوفيون استعمال
ذا موصولا دون ما كما لو كانت مع ما او من ومنعه البصريون وفرقوا بان الاستفهامية
اذا انضمت الى ذا اكسبها معناها فخرج من التخصيص الى الابهام الذي قاله في البسيط ولا

قياس مع الفارق مسيلة قال ابن الدهان في الغرة يجوز ان توصل ان بالامر نحو كتبت
اليه بان قم ولم يجز ان توصل الذي بالامر لان الذي اسم يفتقر الى تخصيص من صلة
وليس كذلك ان لانها حرف **باب الابتدا** مسيلة قال ابن الخباز اذا قلت
ما الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد قلت الفرق من وجهين احدهما ان زيد اخوك
تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم الثاني ان زيد اخوك لا ينفي ان يكون له اخ
غيره لانك اخبرت بالعام عن الخاص واخوك زيد ينفي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت
بالخاص عن العام وهذا ما يشير اليه الفقها في قولهم زيد صديقي وصديقي زيد نقله ابن
هشام في تذكرته مسيلة قال الشلوبين فان قيل اذا قلت زيد اسد لم لزم فيه ضمير
يعود على المبتدا لانه قايم مقام المشتق وهو كاين فيتضمن الضمير الذي كان يتضمنه
واذا قلت زيد الاسد او ابو يوسف ابو حنيفة وزيد زهير فلا ضمير فيه مع انه قد
قام مقام ما هو المتبا في المعنى وهو مشتق الا ترى ان الخبر قد قام في ذلك مقام مثل
وهو مشتق فلم يتحمل هذا القايم من الضمير هنا ما كان في قام مقامه وتحمله هناك
فالجواب ان الفرق بين الموضعين ان الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على
معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحمله والذي قام مقامه في هذا الاخير
قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد بها انه هو على جهة المبالغة بتغيير
المعنى وجعل الثاني كانه الاول لامثله فلما قام مقامه على غير معناه لم يتحمل من الضمير
ما كان يتحمله هذا اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة بزيادة معنى انه مبالغة
وان لم نقل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذي حذف منه تحمل الضمير ما كان يتحمله ذلك
ولكن اذ ذاك فيه وجهان مسيلة قال ابن النحاس في التعليقة اجاز الكوفيون الاخبار
بالظرف الناقص اذا تم بالحال وجعلوا منه قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد خبر يكن
وكفوا حال من الضمير المستكن في له وقاسوه على جواز الاخبار بما الخبر الذي لا يتم الا بالصفة
ومنعوا الاخبار بما لا يتم الا بالحال لقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون ونحوه وفرق
البصريون فاجازوا الاخبار بما لا يتم الا بالصفة ومنعوا الاخبار بما لا يتم الا بالحال لان
الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فضلة
باب ما واخواتها مسيلة قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت ما بالهم
حكموا بان الباء في قولك ما زيد بقايم مزيدة مع انها لتاكيد النفي واللام في قولك ان
زيدا لقايم غير مزيدة مع انها لتاكيد معنى الابتدا قلت فيه حرفان الحرف الاول ان
الباء ابدا تقع في الطرف فلا يلتفت اليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام فانها تقع
في الصدر وفي قولك لزيد منطلق ولانتم اشد رهبة واما ان زيدا لقايم فيه دخولان
الحرف الثاني عليه لاعتماد وان خبرها لا يكون الا على اصله وهو النصب حتى تكون الباء
زايدة بخلاف اللام فان خبر المبتدا على اصله فلم تكن اللام زايدة انتهى مسيلة
قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل لاي شي امتنع تقديم معمول الفعل الواقع
بعد ما النافية او لا في جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك في لن ولم ولما مع انها حروف نفي

كما ان ما ولا كذلك فالجواب ان الفرق ان لن لنفي مستقبل مخبر في مقابلة السين في
مستقبل فاجروها لذلك مجراها في جواز التقديم ويتقدم زيدا لن اضرب كما يقال زيدا
ساضرب ولم ولما لما صارتا ملازمتين للفعل اشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف
فجاز التقديم فيهما ولم يجز في ما لانها لا تلزم الفعل الذي تنفيه كما يلازم لم ولما ولا جعلت
في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل قال وزعم ابن شلوبين ان العرب انما اجازت تقديم
معمول الفعل الواقع بعد لما حملا على نقيضه وهو الواجب فكما يجوز ذلك في الواجب
فكذلك يجوز ذلك في نقيضه وهذا غير صحيح لانه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد
ما النافية عليها فيقال زيدا ما ضربت حملا على نقيضه وهو زيدا ضربت والعرب لا تقوله
فدل على ان السبب خلاف ما ذكره **باب كاد واخواتها** مسئلة قال ابن اباز
فان قيل لم امتنع ان يضمر في عسى ضمير الشان وهلا جاز فيها كما هو جائز في كاد فقيل
فرقا لوما في بينهما بان جزء كاد لا يكون الا جملة وخبر عسى مفرد وقد عرف ان ضمير
الشان لا يكون خبره الا جملة **باب ان واخواتها** مسئلة قال ابن يعيش انما
قدم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل كالفعل من حيث كان
الاصل في العمل جريه على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل
مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت فروعا على الافعال ومحمولة عليها جعلت
بينها بان قدم المنصوب فيها على المرفوع حطا لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول
على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل **مسئلة** قال الاندلسي فان قلت فكيف يجوز الجمع
بين المكسورتين في التاكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة
مع ان بينهما مغايرة تامة قلت الفرق ان اجتماع الكلمتين هناك واحدة اوكا لزايدة
وهنا بخلافه بدليل ان كل واحد من الحرفين لابد له من اسم وخبر ونظير قولهم ما نقله
سيبويه ان زيدا لك منطلق **مسئلة** قال الاندلسي قال السيرافي يجوز بعد اذا التي
للمفاجاة كسر ان وفتحها بخلاف حتى فان المفتوحة لا تقع بعدها والفرق انما بعد
اذا لا يلزم ان يكون خبرا عما قبلها ولا بعضه ويجوز ان تكون مصدرا وغير مصدر
كقولك خرجت فاذا ان زيدا صالح فها هنا تفتح اذ لا ان التقدير خرجت فاذا صلاح
زيد وتكسر اذا اردت فاذا زيد صالح واما حتى فان ما بعدها يكون جزءا مما قبلها لانها
هي العاطفة وليست التي للغاية **باب ظن واخواتها** مسئلة قال ابن جني في الخاطريات
قلت لابي علي قال سيبويه اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديتها الى مفعول واحد واذا
كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال
لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت معناها العلم
الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير
جهة المشاعر والحواس يدلك على ذلك في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم وهم
والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر فلذلك انه يجوز ان يقال عرفت ما كان ضده في اللفظ
انكرت وعلمت ما كان ضده من اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته

للانكار تعدت الى مفعول واحد واذا اريد العلم المعاقبة عبارته للجهل تعدت الى مفعولين
فيكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يصحا من
العلم والجهل لا يضامه العلم ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان
والا يوصف القول به كقولنا انكره قلبي كما يجاز فكون الانكار باللسان لا لانه على
المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح انتهى **باب المفعول فيه**
مسئلة اشترطوا توافق مادتي الظرف المشتق من الفعل وعامله نحو قعدت مقعد
زيد وجلست مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي بخلاف المصدر فانهم اكتفوا فيه
بالتوافق المعنوي نحو قعدت جلوسا والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية
على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت
جلوسا فلا دافع له من القياس ذكره في المغني **باب الاستثناء** مسئلة قال
ابن النحاس في التعليقة فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الى غير بنفسه بغير واسطة
وهو لا يصل الى ما بعد الا الا بواسطة فالجواب ان غير اشبهت الظروف بابهامه
والظرف يصل الفعل اليه بلا واسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة لذلك
فان قيل فلم لا تبنى غير على تضمنه معنى الحرف وهو الا فالجواب ان غيرا لم تقع في الاستثناء
لتضمنه معنى حرف الا بل لانها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثناء اخراج
والاخراج مغايرة فاشترك الا وغير في المغايرة والمعنى الذي صارت به غير استثناء
هو لها في الاصل لا لتضمنها معنى الا فلم تبن **باب الحال** مسئلة قال في
البسيط لم يستضعف سيبويه مررت بزيد اسدا بنصب اسدا على الحال اي جريا
او شديدا قويا واستضعف مررت برجل اسد على الوصف والفرق بينهما من وجهين
احدهما ان الوصف ادخل في الاشتقاق من الحال والثاني ان الحال تجري مجرى الخبر
وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة قال والقياس التسوية بينهما لانه يرجع بالتاويل
الى معنى الوصف او عدم في مضاف اي مثل اسد وقال ابن يعيش الحال صفة في المعنى
ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفة من الاشتقاق فكما ان الصفة يعمل فيها
عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا ان عمله في الحال
على سبيل الفضلة لانها جارية مجرى المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة اليها
اذ كانت تبيينا للموصوف فجرت مجرى حرف التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة
والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ فجرت مجرى حرف التعريف
وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين
في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه فلو قلت
ضعف سيبويه مررت برجل اسد على ان يكون نعتا لان اسدا اسم جنس جوهر ولا
يوصف بالجوهر لو قلت هذا خاتم حديد لم يجز واجاز هذا زيد اسدا على ان يكون حالا لا
من غير قبح واحتج بان الحال مجراها مجرى الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة الا ترى انك
تقول هذا مالك درهما وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن ان يكون وصفا وفي الفرق

شبيهًا بالظرف وذلك انه ليس المراد من السبع شخصه وانما المراد انه في الشدة مثله والصفة
والحال في ذلك سواء وليس كذلك الحديد والدرهم فان المراد جوهرهما باب
التمييز مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديم
التمييز على الفعل قياسا على الحال ومنعه اكثر البصريين والقياس لا يتجه لان الفرق
بين الحال والتمييز ظاهر لان التمييز مفسر لذات المميز والحال ليس بمفسر فلو قدمنا
التمييز لكان المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز وقال الابذي في شرح الجزولية التمييز
مشبه للنعت فلم يتقدم وانما تقدمت الحال لانها خبر في المعنى ولتقديرها بفي فاشبهت
الظرف وايضا فالحال لبيان الهيئة لا لبيان الذات ففارقت النعت وقال الفارسي
في التذكرة انما لم يجز تقديم التمييز لانه مفسر ومرتبة المفسر ان يقع بعد المفسر وايضا
فاشبه مشبهين واما الحال فحملت على الظرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل سيبويه
لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان او معنى اما اذا كان معنى غير فعل فظاهر
لضعفه ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوي واما اذا كان فعلا متصرفا
فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا انه منع من ذلك مانع
وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه في المعنى
والحقيقة الا ترى ان التصبب والتفقؤ في قولك تصبب عرقا زيد وتفقأ شحمه فلو
قدمناهما لاوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن
ان يكون فاعلا وكذلك اذا قدمناه لم يصح ان يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل
اذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل فان قيل اذا قلت جاء زيد راكبا جاز تقديم
الحال وهو المرفوع في المعنى فما الفرق بينهما قيل نحن اذا قلنا جاء زيد راكبا فقد
استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه واما اذا قلنا
طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما لم يجز تقديم
مرفوع انتهى باب الاضافة مسئلة اذا اضفت الفم الى ياء المتكلم
رد المحذوف فتقول هذا فيّ ودفعت فيّ ووضعته في فيّ وذلك لانك تقول هذا
فوك ورايت فاك ونظرت الى فيك فتكون الحركة تابعة لحركة ما بعدها من الحروف
فاذا جاءت بالاضافة فلزم ان تكسر الفا لتكون تابعة لها قال ابن يعيش فان قيل
فلم قلبتم الالف هنا ياء مع انها دالة على الاعراب وامتنعتم من قلب الف التثنية
فما الفرق بينهما فالجواب ان في الف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء
وعارضه الاخلال بالاعراب وهاهنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع
مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الفا تكون تابعة لما بعدها فقوي
سبب قلبه ولم يعتد بالعارض باب اسماء الافعال مسئلة لا يجوز تقديم معمول
اسماء الافعال عليها عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على اسم الفاعل والمفعول
والفرق على الاول انهما في قوة الفعل لشدة شبههما به واسماء الافعال ضعيفة قاله
في البسيط باب النعت مسئلة قال في البسيط يشترط في الجملة الموصوف بها

ان تكون خبرية لوجهين لان المقصود بالوصف بها ايضاح الموصوف وبيانه وما عداها
من الجمل الامرية والنهيية والاستفهامية ونحوها لا ايضاح فيه ولا بيان ولذلك
لم يقع صلة لعدم الايضاح بها وبيانها الا ترى انك لو قلت مررت برجل اضربه
او برجل لا تشتمه او برجل هل ضربته لم يفد التنكير ايضاحا ولا بيانا قال فان قيل
هذا بعينه يصح وقوعه خبرا للمبتدا ولا يمتنع نحو قولك زيد اضربه وخالد لا تهنه وبكر
هل ضربته فهلا صح وقوعه في الوصف قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان
الخبر محذوف بتقديره مقول فيه والجملة محكية الخبر وجاز ذلك لجواز حذف الخبر
ولم يجز ذلك في الصفة لانه لا يجوز حذفها لانا حذفنا ما في معناها والثاني ان
المبتدا يجوز نصبه بالفعل اما على حذف الضمير وعلى التفسير ولا يتغير المعنى فان
زيدا اضربه واضرب زيدا سواء في المعنى واما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف
سواء حذف منها ضمير ام لا لانه معمول لغيرها فانك اذا قلت مررت برجل اضربه
لم يصح نصب رجل باضربه ولان الصفة تابعة للموصوف ولا يعمل التابع في المتبوع مسئلة
قال الابذي لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لانهما كشيء واحد بخلاف المعطوف
والمعطوف عليه مسئلة قال الخفاف في شرح الايضاح وقع في كتاب المهذب لابي اسحاق
الزجاج ان تثنية الصفة الواقعة للظاهر وجمعه فصيح في الكلام لا كضعف لغة
اكلوني البراغيث قال والفرق ان اصل الصفة كسائر الاسماء التي تثنى وتجمع وانما يمتنع
ذلك فيها بالحمل على الفعل فجوز فيه وجهان فصيحان احدهما ان يراعى اصلها فتثنى
وتجمع وانما يمتنع ذلك فيها بالحمل على الفعل والثاني ان يراعى شبهها بالفعل فلا تثنى ولا تجمع
قال الخفاف وهذا قياس حسن لو ساعده السماع والذي حكى ائمة النحويين ان تثنية
الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر ضعيف كاكلوني البراغيث وينبغي على قياس قوله
ان يجري في المضارع الاعراب والبناء لان اصل البناء واعرب لشبهه الاسم وكذا في الاسم
الذي لا ينصرف الصرف باعتبار الاصل والمنع باعتبار شبه الفعل انتهى مسئلة
قال ابن الحاجب في اماليه انما لم يحذف الموصول واقيمت الصفة مقامه ولم
يفعل ذلك في الموصول قلت لان الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف
بنفسه باعتبار التعريف والتنكير لانها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا ينفك
من جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف فلو حذف لكانت الجملة منكرة فيختل
المعنى باب العطف مسئلة لا يجوز العطف على الضمير من غير اعادة الجار
عند البصريين بخلاف المنصوب وجوزه الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب والجامع
بينهما الاشتراك في الفضلة قال في البسيط والفرق على الاول من اوجه احدها
ان الضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ولذلك لا يمكن استقلاله والثاني
انه اشبه التنوين من حيث انه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ويحذف في النداء
نحو يا غلام والثالث انه قد يكون عوضا من التنوين في نحو غلامي وغلامك
وغلامه فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل محله ونسبه في شدة

لا اتصال بالكلمة وهذه الاوجه معدومة في المنصوب قال الحريري في درة الغواص
فان قيل كيف جاز العطف على الضمير بين المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف
على الضمير المجرور الا بالتكرير فالجواب انه لما جاز ان يعطف ذانك المضمران على الاسم
الظاهر جاز ان يعطف الظاهر عليهما ولما لم يجز ان يعطف الظاهر الا بتكرير الجار
في قولك مررت بزيد وبك لم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر الا بتكريره ايضا نحو مررت
بك وبزيد وهذا من لطايف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية انتهى مسئلة اذا اكد
ضمير المجرور كقولك مررت بك انت وزيد اختلف فيه فذهب الجرمي الى جواز العطف مع
التاكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا اكد والجامع بينهما شدة الاتصال بما
يتصلان به وذهب سيبويه الى منع العطف والفرق من اوجه احدها ان تاكيده
لا يزيل عنه العلل المذكورة في المنع بخلاف تاكيد الفاعل فانه يزيل عنه المانع من العطف
والثاني ان تاكيد ضمير المجرور وضمير المرفوع على خلاف القياس وتاكيد ضمير الفاعل بغير
المرفوع جار على القياس فلا يلزم من حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس الثالث
ان ضمير المجرور لا شديد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا
عن ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله
فلما اشتد اتصاله اللغوي شبهه بالتنوين فلم يوثر التاكيد في جواز العطف بخلاف
الفاعل فانه لما لم يشتد اتصاله اثر التاكيد في جواز العطف عليه الرابع انه يلزم
من العطف مع تاكيد المجرور بالمرفوع نحو مررت بك هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى اما
اللفظ فان قبله ضمير المرفوع ولم يحمل العطف عليه واما المعنى فان معنى المجرور غير
معنى المرفوع ولا يلزم من العطف على تاكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى
ذكر ذلك في البسيط مسئلة لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد او فاصل
ما عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على البدل والفرق على الاول ان البدل هو
المبدل منه في المعنى فلذلك جاز من غير شرط التاكيد واما العطف فانه مغاير للاول
فلا بد من تقوية الاول ليدل على ان المعطوف المغاير متعلق به دون غيره بخلاف البدل
فانه لا يحتاج الى التقوية لعدم المغايرة باب النداء مسئلة يجوز في وصف المنادى
المضموم نحو يا زيد الطويل ان ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع قال
ابن يعيش فان قيل فزيد المضموم في موضع منصوب ولم لا يكون بمنزلة امس في انه
لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رايت زيدا امس الدابر بالخفض على النعت
لم يجز وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفرق
بينهما ان ضمة النداء في نحو يا زيد ضمة بنا مشابهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطرد
البنا في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك امس فان حركته متوغلة
في البنا الا ترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموما وليس كل ظرف
يقع موقع امس يكون مكسورا الا تراك تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا غدا
فلم يجب فيه من البنا ما وجب في امس وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا

من

من الصرف انتهى مسئلة قال ابن يعيش فان قيل انتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالاشارة
وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جاز ها هنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين
الموضعين قلنا الفرق من وجهين احدهما ان تعريف الاشارة ايما وقصد الى حاضر
ليعرفه المخاطب بحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه
فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء
بالاشارة نحو يا هذا وشبهه لانه في الموضعين قصد وايما الى حاضر والوجه الثاني
وهو قول المازني ان اصل هذا ان تشير به لواحد الى واحد فلما دعوته نزعت منه الاشارة
التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل
ذلك لا يقال هذا اقبل باسقاط حرف النداء مسئلة قال ابن الحاجب في اماليه ان قيل
ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فانه مما جا فيه الا وجه واحد وهو قولهم وعمرو وجا
في المعطوف من باب لا وجهان احدهما العطف على اللفظ والثاني العطف على المحل مثل
لا ام لي ان كان ذاك ولا اب فالجواب ان الفرق من وجهين احدهما ان قولنا يا زيد
ويا عمرو وحرف النداء فيه مراد وهو جايز حذفه فجاز الاتيان باثره وليس كذلك في باب
لا في الصورة المذكورة لان لا لا تحذف في مثل ذلك وانما قدر حرف النداء هاهنا دون
ثم لكثرة النداء في كلامهم الثاني ان لا لا يبنى اسمها معها الا ان صار ممتزجا امتزاج المركبات
ولا يمكن ابقا ذلك مع حذفها ولم يبنوه بنا منهم على امتزاجه بالاولى لانه قد فصل بينهما
بكلمتين ولئلا يودي الى امتزاج اربع كلمات مسئلة قال ابن الحاجب قولهم الا يا زيد
والضحاك فيه جواز الرفع والنصب ولم يات في باب النداء الا وجه واحد وهو الرفع
لا غير مثل لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما ان لا لا تدخل على المعارف لما تقرر له
في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ لان لا انما اتي بها لنفي المتعدد ولا تعدد في قولك لا غلام
لك ولا العباس ولان دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه اذا كان منفيا ولا
يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لان دخول الفتح انما كان لتضمنه
معنى الحرف الا ترى ان معنى قولك لا رجل في الدار لا من رجل ولا يتعذر مثل ذلك بما
ذكرناه الا ترى ان لا اذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حينيذ
الى اصله فوجب فاذا وجب الرفع فيما يلي لا لم يجز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه
الذي هو المعطوف من باب الاولى وليس كذلك في باب النداء في قولنا يا زيد والضحاك
فان حرف النداء في قولنا يا زيد والضحاك وان كان متعذرا كما تقدم فيما ذكرنا الا انه
يتوصل اليه باي وبهذا كقولك يا ايها الضحاك ويا هذا الضحاك فصح له دخول وان
كان باشتراط فصح بخلاف لا فانها لا تدخل بحال انتهى باب الترخيم مسئلة
لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه بعضهم بخلاف الثاني قياسا على النسب فانه يجوز
بحذف الثاني قال ابن فلاح في المغني والفرق على الاول ان الثقل الناشي من اجتماع
يا النسبة معه لو لم يخفف بالحذف لادى الى جعل ثلاثة اشيا كشي واحد فلذلك
حذف منه في النسب لقيام يا به قيام المحذوف واما الترخيم فانه لم يجز لان شرطه

تابثر البنا في المرخم ولم يوجد هنا فلم يجز الترخيم ولانه اشبه بالمضاف والمضاف اليه في
كون الاول عاملا في الثاني فلم يجز ترخيمه كالمضاف اليه **باب العدد** مسالة
قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت الاسمان المركبان في العدد يجريان مجرى الكلمة
الواحدة فهلا اعرب مجموعهما كما اعرب معديكرب واخواته قلت الفرق من وجهين
احدهما ان الامتزاج هنا اشد اذ كان احد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على الانفراد
بل حضرموت مثلا في استعمالها علما لهذه البلدة كمستعمل مثلا وبغداد فكانا ذهن ه
معربة فكذلك حضرموت واما مركبات الاعداد فالمفرد منهما يستعمل بمعناه لكنه
اذا اردت بها هذا القدر وكذلك العشرة فالعاطف المتضمن متعين واذا اعتبر
فقد تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف فلا وجه لاعرابه والثاني ان العدد في
الاصل موضوع على ان لا يعرب ما دام لما وضع له من تقدير الكميات فقط فان حقه
ان يكون كالاصوات ينطق بها ساكنة الاواخر كحروف التهجي وانما يعرب عند التباسه
بالمعدود **باب نواصب الفعل** مسالة الباء الزائدة تعمل الجر في نحو ليس زيد بقائم وفاقا
وان الزائدة لا تعمل النصب في الفعل المضارع على الاصح وقال الاخفش تعمل قياسا
على الباء الزائدة والفرق على الاول ان الباء الزائدة تختص بالاسم وان الزائدة
لا تختص لانها زيدت قبل الفعل وقبل الاسم وما لا يختص فاصله ان لا يعمل ذكره ابو
حيان مسالة لا يتقدم معمول معمول ان عليها عند جميع النحاة الا الفرا فلا يقال طعامك
ازيد ان اكل ويجوز تقديم معمول معمول لن عليها عند جميع النحاة الا الاخفش الصغير
فيقول زيدا لن اضرب والفرق ان ان حرف مصدري موصولة ومعمولها صلة لها
ومعمول معمولها من تمام صلتها ولن بخلاف ذلك وحكم كي عند الجمهور حكم ان لا يجوز
تقديم معمولها فلا يقال جئت النحو كي اتعلم وان النحو جئت كي اتعلم لانها ايضا حرف
مصدري موصولة كان فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدم
معمول صلة الحرف الموصول واما اذن فقال الفرا اذا تقدمها المفعول وما جرى
مجراه بطلت فيقال صاحبك اذن اكرم واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب
قال ابو حيان ولا نص احفظه عن البصريين في ذلك بل يحتمل قولهم انه يشترط في
عملها ان تكون مصدرة انها لا تعمل لانها لم تتصدر اذ تقدم عليها معمول الفعل
ويحتمل ايضا ان يقال لا تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية
بالمفعول التاخير قال ولقايل ان يقول لا يجوز تقديم معمول الفعل كما لا يجوز في ان
وان كانت بسيطة واصلها اذا الظرفية ونونت فلا يجوز ايضا لان ما كان في حيز
اذا لا يجوز تقديمه عليه وان كانت حرفا محضا فلا يجوز ايضا لان ما فيه من الجزا
يمنع ان يتقدم معمول ما بعدها عليها ولما كان في مذاهب الكوفيين جواز تقديم
معمول فعل الشرط على اداة الشرط اجازوا ذلك في اذن نحو زيدا اذن تضرب اضرب
مسالة قال ابو حيان سال محمد بن الوليد بن ابي مسهر وكان قد قرا كتاب سيبويه
على المبرد وابا بكر ابي مسهر ان فذا اتقنه لم اجاز سيبويه اظهار ان مع لام كي ولم

يجز ذلك مع لام النفي فلم يجب بشي انتهى قال ابو حيان والسبب في ذلك ان لم يكن ليقوم او كان
ليقوم ايجابه كان سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز ان يجمع بين ان
الناصبة وبين السين او سوف كذلك لا يجمع بين ان واللام التي هي في مقابلتها مسالة
سمع بعد كي وحتى الجر في الاسما والنصب في الافعال واختلف النحويون فقيل كل منهما جار
ناصب وقيل كلاهما جار فقط والنصب بعدهما بان مضمرة وقيل كلاهما ناصب والجر
بعدهما بحرف جر مقدر والصحيح وهو مذهب سيبويه في كي انها حرف مشترك فتارة تكون
حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون حرفا موصولا ينصب المضارع بنفسه والصحيح ومذهبه
في حتى انها حرف جر فقط وان النصب بعدها بان مضمرة لا بها قال ابو حيان فان قلت
فما الفرق بينها وبين كي حيث صح فيها انها جارة ناصبة بنفسها قلت النصب بكي اكثر
من الجر ولم يمكن تاويل الجر لان حرفه لا يضمر فحكم به وحتى ثبت جرها الاسما كثيرا ولم يكن حمل
ما انتصب بعدها على ذلك بما قدرنا من الاضمار رد الاشتراك لانه خلاف الاصل ولانها بمعنى
واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصت للاستقبال مسالة
قال الاندلسي في شرح المفصل قال علي بن عيسى انما عملت ان في المضارع ولم تعمل
ما لان ان تنقله نقلين الى معنى المصدر والى الاستقبال وما لم تنقله الا نقلا واحدا
الى معنى المصدر فقط وكل ما كان اقوى على تغيير معنى الشي كان اقوى على تغيير لفظه وقال
السيرافي انما لم ينصبوا بها اذا كانت مصدرا لان الذي يجعلها اسما وهو الاخفش
فان كانت معرفة فهي بمنزلة الذي فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي
وان كانت نكرة فيكون الفعل بعدها صفة فلا تنصبه واما سيبويه فجعلها حرفا
وجعل الفعل بعدها صلة لها والجواب على مذهبه ان المعنى الذي نصبت ان به هو شبهها
بان المشددة لفظا ومعنى فلذلك لم يجمعوا بينهما فلا تقول ان ان تقوم كما يستقبحون
ان ان زيدا قايم وهذا مفقود في ما وايضا فما يليها الاسم مرة والفعل اخرى
فلم تختص انتهى وقال ابن يعيش الفرق بين ان وبين ما ان ما تدخل على الفعل والفاعل و
المبتدا والخبر وان مختصة بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه ولعدم اختصاص
ما لم يعمل شيا **باب الجوازم** يجوز تسكين لام الامر بعد الواو والفا نحو وليوفوا نذورهم
فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ولا يجوز ذلك في لام كي وفرق ابو جعفر النحاس بان لام كي
حذف بعضها ان فلو حذفت كسرتها ايضا لاجتمع حذفان بخلاف لام الامر وفرق
ابن مالك بان لام الامر اصلها السكون فردت الى الاصل ليومن دوام تفويت الاصل
بخلاف لام كي فان اصلها الكسر لانها لام الجر مسالة اختلف في لم ولما هل غيرتا صيغة
الماضي الى المضارع او معنى المضارع الى المضي على قولين ونسب ابو حيان الاول الى
سيبويه ونقل عن المغاربة انهم صححوه لان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على
اللفظ والثاني مذهب المبرد وصححه ابن قاسم في الجنى الداني وقال ان له نظيرا وهو
المضارع الواقع بعد لو وان الاول لا نظير له ولا خلاف ان الماضي بعد ان غيرت معنى
الى الاستقبال لا صيغة الماضي الى لفظ الماضي والفرق كما قال ابو حيان ان ان لا يمتنع

وقوع صيغة الماضي بعدها فلم يكن له سوى تغيير اللفظ موجب لخلاف لم ولما فانهما
يمنع صيغة الماضي فلهذا قال قوم بانه غيرت صيغته **مسئلة** الامر صيغة مرتجلة على
الاصح لا مقتطع من المضارع ولا خلاف ان النهي ليس صيغته مرتجلة وانما يستفاد من
المضارع المجزوم الذي دخلت عليه لا للطلب وانما كان كذلك لان النهي يتنزل من الامر
منزلة النفي من الايجاب فكما احتيج في النفي الى اداة احتيج في النهي الى ذلك ولذلك
كان بلا ابن هي بشاركه في اللفظ الا التي للنفي **مسئلة** لا يدخل على لا التي للنهي اداة شرط
فلا يجوز قولهم ان لا تفعل افعل النفي المحض ولا يجوز ان يكون للنهي لانه ليس خبرا والشرط
خبر فلا يجتمعان وقال بعضهم بل التي للنهي اذا دخل عليها اداة الشرط انجزم وبطل
عملها وكان التاثير لاداة الشرط وذلك بخلاف لم فان التاثير لها لا لاداة الشرط
في نحو فان لم تفعلوا والفرق ان اداة الشرط لم تلزم العمل في كل ما تدخل عليه اذ تدخل
على الماضي فلم يكن لها اذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت بحيث دخل عامل مختص
كان الجزم له ذكره ابو حيان في شرح التسهيل **مسئلة** اذا قيل لم جزمت متى وشبهها
ولم تجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم فالجواب ان
الفرق من وجوه احدها ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاشبهت لام
التعريف الجنسية فكما ان لام التعريف لا تعمل فكذا الذي والثاني ان الجملة التي توصل
بها لا بد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون الا مبهما والثالث ان الذي مع
ما يوصل به اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلتان نقلت ذلك
من خط ابن هشام في بعض تعاليقه وذكر ابن الحاجب في اماليه **مسئلة** قال ابن
اياز ان قيل حرف الجزم اضعف من حرف الجر وحرف الجر لا يعمل في شيئين فكيف عملت ان في
شيئين قيل الفرق بينهما ان الاقتضاء لحرف الجر لما اقتضى واحدا عمل فيه وحرف الجزم
لما اقتضى اثنين عمل فيهما **باب الحكاية** تحكى الاعلام بمن دون سائر المعارف
هذا هو المشهور والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة اوجه احدها
ان الاعلام تختص باحكام لا توجد في غيرها من الترخيم والامالة نحو الحجاج وعدم
الاعلال في نحو مكوزة وحيوة ومحبب وحذف التنوين فيها اذا وقع ابن صفة
بين علمين فالحكاية ملحقة ببعض الاحكام المختصة بها والثاني ان اكثر الاعلام
منقولة من الاجناس مغيرة عن وضعها الاول والحكاية تغيير مقتضى من والتغيير
يانس بالتغيير والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك فوقعت
الحكاية بوهم ان المستفهم عنه غير السابق لجواز ان السامع لم يسمع اول الكلام ذكر
ذلك صاحب البسيط قال والفرق بين من حيث يحكى بها العلم وبين اي حيث لا يحكى
بل يجب فيها الرفع فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قيل ايّ زيد من غير حكاية
ان من لما كانت مبنية لا يظهر فيها الاعراب جازت الحكاية معها على خلاف ما يقتضيه
خبر المبتدا واما اي فانها معربة يظهر فيها الرفع فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما
بعدها لها ونظير قول العرب انهم اجمعون ذاهبون لما لم يظهر اعراب النصب في الضمير

الدو ه بالمرفوع ومنعهم ان الزيدين اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب التاكيد
بالنصب **مسئلة** لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت او بيان او تاكيد او بدل
اتفاقا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه في التسهيل من غير ترجيح ورجح غيره
جواز حكايته قال ابو حيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف
ليس فيه بيان المعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه بيانا اذ المتبوع هو الذي
جرى ذكره في كلام المخبر واما في العطف فلا يبين ذلك بيانا تاما الا الحكاية واذا ارادوا
لفظ المخبر في كلام الحاكي على حاله من الحركات وقال صاحب البسيط يشترط لجوازها
ان يكون المعطوف عليه والمعطوف علمين نحو رايت زيدا وعمرا فان كان المعطوف عليه
علما والمعطوف غير علم فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الاقوى ونقل ابن بابشاذ
جوازها تبعا وعكسه لم تجز الحكاية اتفاقا **باب النسب** **مسئلة** قال ابو حيان
فان قلت لم اجزت بيضات وجوزات بالتحريك ولم تجز طولي بالتحريك في النسبة
الى طويلة قلت بينهما فرق وهو ان الحركات في بيضات وجوزات عارضة فلم يعتد
بها والنسبة بنا مستانف **باب التصغير** **مسئلة** قال ابو حيان اروس اذا
سميت به امراة ثم خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى الرا فقيل اروس
وصغرتها قلت اريس ولا تدخل الها وان كان قد صار ثلاثيا واذا صغرت هندا قلت
هنيدة بالها والفرق بينهما ان تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض فالهمزة معتد
بها في الاصل وكانه ربا عي لم ينقص منه شي فان قلت لم الحقته بتصغير سما اذا قلت سمية
وليس الاصل معتدا قلت لا يشبه تصغيرها لان التخفيف جائز في اروس عارض بخلاف
سما فان الحذف لها لازم فيصير على ثلاثة احرف اذا صغرت فتلحقها الها وبهذا الفرق
بين اروس وسما وقد اجاب ابو اسحق الزجاج بعض اصحاب موسى الحامض حين سال ابا
اسحاق عن ذلك فان ابا موسى الحامض قد دس رجلا لعلمه قطعا على ابي اسحق فساله
عن مسايل فيها غموض هذه المسالة منها وكان ذلك في المجلس المشهور فالتشاعرنا حذف
ورقة وكتب من وقته يمدح ابا اسحق ويذم من يحسده من اهل عصره فقال

صبرا ابا اسحاق عن قدره	فذو النهى يحتمل الصبرا
واعجب الدهر واوغاده	فانهم قد فضحوا الدهرا
لا ذنب للدهر ولكنهم	يستحسنون المكر والغدرا
نبيت بالجامع كلبا لهم	يبنح منك الشمس والبدرا
والعلم والحلم ومحض الحجى	وشامخ الاطواد والبحرا
والديمة الوطفا في سحها	اذا الربا اضحت به خضرا
فنفسك اوصافك بين الورى	يا نبي والتيه لك الكبرا
يظن جهلا والذي دسه	انه يلمسوا العيوق والغفرا
فارسلوا النذر الى غامر	وعمرنا يستوجب العذرا
فالله ابا اسحاق عن جاهل	ولا يضق صدرك به صدرا

• وعن خنار عود في الوري • خطيبهم من فمه نحرا •
مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز اثبات همزة الوصل في نحو استضراب اذا
صغروا ان كان ما بعدها متحركا لان هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا
العارض كما لم يعتدوا به في قولهم الحمر باثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل
فالجواب ان بين العارضين فرقا وهو ان عارض التصغير لازم لانه لا يوجد في لسانهم ثاني
مصغرا غير متحرك البتة وعارض الحمر غير لازم لانه يجوز ان لا تحذف الهمزة ولا تنقل
الحركة فيقال الاحمر ولا يمكن ذلك في المصغر في حال من الاحوال باب الوقف
مسئلة اذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالالف اتفاقا نحو رايت عصا واختلف
في الوقف على المنقوص المنون فمذهب سيبويه انه لا يوقف عليه بالياء بل بحذفها نحو هذا
قاض ومررت بقاض ومذهب يونس اثباتها قال ابن الخباز فان قلت فما بالهم اختلفوا
اختلفوا في ياء المنقوص واتفقوا على اعادة الف المقصور قلت الفرق بينهما خفة
الالف وثقل الياء انتهى باب التصريف الزائد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف
توزن بالاصل قال ابو حيان والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة
حروف سالتمونيها من حيث انها عامة لجميع الحروف ففرقوا بينهما في الوزن وجعلوا حكم
المضاعف حكم ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله فلو نطقوا في الوزن بالحرف
دالا على زائد لم يتبين من الوزن كيف زيادته فلما لم ترد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة
في الوزن والله تعالى اعلم الفن الخامس الطراز في الالغاز بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لوليه • والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وذويه • وسلم تسليما كثيرا هذا
هو الفن الخامس من الاشباه والنظائر وهو فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والممتحنات
والمعايات وهو منثور غير مرتب وسميته الطراز في الالغاز قال الشيخ جمال الدين
ابن هشام في كتابه موقظ الوسنان وموقد الاذهان اعلم ان اللغز النحوي قسمان
احدهما ما يطلب به تفسير المعنى والآخر ما يطلب به وجه الاعراب فالاول كقول
الحريري وما العامل الذي يتصل آخره باوله ويعمل معكوسه مثل عمله وتفسيره يا في النداء
فانه عامل النصب في المنادي وهو حرفان فآخره متصل باوله ومعكوسه وهو اي حرف
نداء ايضا وكقوله ايضا وما منصوب ابدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف وجوابه
لفظة عند تقول جلست عنده ولا يكون الا منصوبا على الظرفية او مخفوضا بمن خاصة
فاما قول العامة سرت الى عنده فخطأ فان قيل لدن وقبل وبعد بمنزلة عنده في ذلك
فما وجه تخصيصك اياها قلت لدن مبنية في اكثر اللغات فلا يظهر فيها نصب
ولا خفض وقبل وبعد يكونان مبنيين كثيرا وذلك اذا قطعا عن الاضافة وانما ينبغي
الالغاز والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهرا بقوله وما ملبس الذكران نزاع النسوان
ومن ربات الحجال ليجابهن الرجال وجوابه باب العدد من الثلاثة الى العشرة وتثبت
التاء فيه في المذكر وتحذف في المؤنث والثاني وهو الذي يطلب تفسير الاعراب وتوجيهه
لا بيان المعنى فكقول الشاعر • جاءك سلمان ابو هاشم • فقد غدا سيدها الحارث • شرحه

قف على الالغاز

٢

جا

جاء فعل ماض كسلمان جار ومجرور وعلامة الجر الفتح لانه لا ينصرف وانما افردت الكاف
في الخطاب اي لا الغاز ابوها فاعل جاء والضمير للمراة قد عرفت من السياق شم فعل
امر من شام البرق يشيمه ونونه للتوكيد ابدلت بالالف على القياس سيدها نصب بشم
كما تقول انظر سيدها والحارث فاعل غدا انتهى كلام ابن هشام وقال ابن هشام
في المغني مسئلة يحاجي فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور وان اعيد الجار
اسم يعيد وهو الضمير المجرور بلولا نحو لولاي وموسى اذا قيل ان موسى في محل الجر لانه
لا يعطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ولا يصح اعادة الجار هنا لان لولا لا تجر
الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر بل يحكم المعطوف والحالة هذه بالرفع لان لولا محكوم
لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية
فكذا ما اشبه الزائد ذكر بقية الغاز الحريري التي ذكرها في مقاماته قال
ما كلمة ان شئت هي حرف محبوب او اسم لما فيه حرف حلوب واي اسم يتردد بين فرد جازم
وجمع ملازم واية هاء اذا التحقت اماطت الثقل واطلقت المعتقل واين تدخل السين
فتعزل العامل من غير ان يجامل واي مضاف اخل من عرى الاضافة بعروة واختلف
حكمه بين مساو عدوه واي عامل نائبه ارحب منه ذرعا واعظم مكرا واكثر لله تعالى
ذكرا واين يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب واي اسم لا يفهم الا باستضافة
كلمتين او الاقتصار منه على حرفين وفي وضعه الاول التزام وفي الثاني الزام واي
وصف اذا ردف بالنون نقص من العيون وقوم بالدون وخرج من الزبون وتعرض
للهون اراد بالاول والثالث ها التانيث الداخلة على الجمع المتناهي نحو زنادقة وصياقلة
ومتابعة وبالرابع باب المخففة من الثقيلة وبالخامس لدن وبالسادس القسم بالله
والواو وبالسابع نحو كلم موسى عيسى وبالاخير نحو ضيف يدخل عليها النون فيقال ضيفن
وهو الطفيلي وللزمخشري كتاب الاحاجي منثور وشرحه الشيخ علم الدين السخاوي
وسماه تنوير الدياجي واتبعه باحاجي لمنظومة وانا الخص الجميع هنا قال الزمخشري
اخبرني عن فاعل جمع فعلة وفعيل جمع فعل الاول باب قاض وداع والثاني نحو سري
وسراة وقال اخبرني عن تنوين يجامع لام التعريف ليس ادخاله على الفعل من التخريف
هو تنوين الترنم والغالي وقال اخبرني عن واحد من الاسماء ثني بجمع عليه لا لعدد كثنا
اخبرني عن موحد في معنى اثنين وعن حركة في حكم حركتين اخبرني عن حركة وحرف قد
استويا وعن ساكنين على غير حدهما التقيا اخبرني عن اسم على اربعة فيه سببان
لم يمنع صرفه باجماع وعن آخر ما فيه الا سبب واحد وهو حقيق بالامتناع اخبرني عن
ما ذات فتحين وعن لام ذات لونين الاولى نحو السري والثري والديث والعث
وقالبه الله وقالب الله وكالعم مجي لها تسله وسبا بي من قريش وسيدا بي نحو ورث
والارث وهو قياس مطرد في المضموم وفي المكسور نحو وشاح واشاح ووعاء واعاء
المفتوح من وسن واسن ووبد وابد اذا غضب ووله واله اذا تحير وما ذبحه
وتابه سماع باجماع والثانية نحو عضه وسنه بينهما في عضه وعضاه وتعبير

عاضه وعضه اي راعي العضاه وعضيه اذا شتمه وفي نخله سنهي وسانهت الاجير
وواو في عضوات وسنوات اخبرني عن سبب بغير بابه وعن تانيث بنا لبس بنا به
الاول ما دل عليه بالصيغة نحو عراج وتبات ودراج ولابن ونظيرة التي العلامة والصيغة
كقولك انضرب واضرب والفرق بين البابين ان هذا لا لما هو صيغة وذا علا لمباشرة
الفعل والثاني بنت واخت او يا وها بدل من الواو التي هي لام الا انه لاختصاص
المونث بالابدال دون المذكر قام على التانيث فكان هذه التا لاختصاصها بنا
التانيث ونحوها الثاني مسلمات فان قلت ما ادراك انها ليست تا التانيث قلت
لو كانت كذلك لقلبتها الواقف ها في اللغة الشايعة فان قلت فلم قلبها من قلبها ها
في الوقف فقال البنون والبناه قلت راها ما تعطي ما يعطيه تا التانيث فتوهمها
مثلها اخبرني عن نعت مجرور ونعته مرفوع وعن منعوت موحد ونعته مجموع الاول
نحو هذا جحر ضب خرب والثاني نحو قول القطامي كان قيود رجلي حين ضمت حوالب غرزا
ومعا جياعا جعل المعا لفرط جوعه بمنزلة امعا جياع فجمع النعت مع توحيد المنعوت
اخبرني عن فصل اللبس بين المعرفتين فاصلا وعن رب على المعرفة داخلا الاول نحو
كان زيد هو خيرا منك وان قولي انا اقل ما لا واما ساغ ذلك في افعل من الامتناع
من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه الا التعريف فشبه به واجري حكمه
عليه والثاني نحو قولهم رب رجل واخيه قال سيبويه ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة
اخبرني عن ما ينصب ويجر وهو رفع وعما تدخله التثنية وهو الجمع الاول المحكي والثاني
قولهم عند لقاحان سوداوان وقوله بين رماحي مالك ونهشل وقوله
لاصبح الحي اوتادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين واخبرني كيف يكون متحرك
بزنة الساكن هو عيني حي دعي وصف في قولهم ضيف الحال وزنه فعل لانه من باب
فرح وبطر واشر اخبرني عن واحد وجمع لا يفرق بينهما ناطق الا ان الضمير بينهما
فارق هما فلك وذلك للواحد والجمع ومثله جمل هجان وابل هجان ودرع دلاص
ودروع دلاص اخبرني عن فاعل حذفه غايب او عن اخر لا يخفى ابدا الاول فاعل افعل
ويفعل ونحوهما والثاني الواقع بعد الا نحو ما قام الا زيد والا انا اخبرني عن حرف
يزاد ثم يزال واثرها باق ما لها انتقال هو نون التثنية والجمع تزال واثرها باق
في نحو هما الضاربا زيد والضاربو زيد اخبرني عن حرف يوحد ثم يكثر ويؤنث ثم يذكر
الاول باب تمرة وتمر والثاني باب العدد ثلاثة الى عشرة اخبرني عن معرف في
حكم التنكير ومونث في حكم التذكير الاول مررت بالرجل مثلك او برجل مثلك لا يكاد
في نحو هذا الموضع يتبين الفرق بين النكرة والمعرفة ومثله ولقد امر على اللئيم
يسبني والثاني باب علامة ونسابة اخبرني عن واحد بوزن ابنا اربعة وعن عشرة
عند بعضهم بنسخة الاول هو باب قدع وشل ونحوها بوزن افعل ولا يقال
في وزنه ع والثاني حروف العطف عند النحويين عشرة وقد تسعها ابو علي الفارسي
حيث عزل عنها اما اخبرني عن زايد يمنع الاضافة ويوكدها ويقل تركيبه ويوبرها

بها اللام في قولك لا ابا لك بي مانعة للاضافة حالة تركيبها بفصيلها بين ها وكونها
وهي المضاف والمضاف اليه وهي مع ذلك موكدة لمعناها سوية للفايدة من حيث
انها موضوعة لاعطا معنى الاختصاص ونظيرتها يم التانية في يا تيم تيم عدي
اقحمت بين المضاف والمضاف اليه وتوسطت بينهما كما قيل بين العصا ولحايها
وبما يحصل بتوسطها من التكرير معطيه معنى التوكيد والتشديد وهذه اللام
لملاحظها اعتداد ووجه اطراح فوجه اعتدادها استصلاحها لان تدخل لا الطالبة
للنكرات عليه ووجه اطراحها انهم لم يسقطوا الالف من الاب الواجبة الثبوت عند الاضافة
ونحو قولهم لا يدي لك سقوط النون مع اللام دليل الاطراح وتنكير المضاف وتهيئه
لدخول لا دليل الاعتداد فاذ قلت فكيف صح قولهم لا ابا لك قلت اللام مقدرة منوية
وان حذفت من اللفظ والذي شجعهم على حذفها ما شهدته مكانها وانه صار مثلا لا استقصاله
استعملها لما فيه وهو موضوع من دلالة الحال التي لسانها انطق من لسان المقال ومنه
حذف لا في تالله تفتو وحذف الجار في قول روبة خير اذا صبح وحمل قراة حمزة تسالون
به والارحام عليه سديد لان هذا المكان قد شهر بتكرير الجار فقامت الشهرة
مقام الذكر اخبرني عن ميمات هن بدل وعوض وزيادة وعن واحدة هي موصوفة
بالجلادة البدل نحو ابدال الميم من لام التعريف والعوض في اللهم عوضت من حرف
النداء والزيادة في نحو معشر ومضرب والموصوفة بالجلادة ميم فم هي بدل من
عين فوه قال سيبويه ابدلوا مكانها حرفا اجلد منها وفي مقامة النحو من النصايح
وتجلد في المضي على عدله وتصميمه ولا تقصر على ما في الفم من جلادة ميمه اخبرني
عن ثالث مغزوله اعني هوام واو معمول فيه اختلف سيبويه والاخفش وقد تقدم
في اول الكتاب اخبرني عن اسم يلد فيه اربعة من الحروف الزوايد وكلها اصول غير
واحد يستعور من بلاد الحجاز فيه التا والسين واليا والواو ومن جملة الزوايد
العشرة وكلها اصول في هذا الاسم الا الواو اخبرني عن ماية في معنى مات وكلمة
في معناها الحق مدره وقوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله
الاية اخبرني عن حرف من حروف الاستثنا لم يستثن شيا قط من الاسما هو لما
بمعنى الا لا يستثنى به الاسما كما يستثني بالا واخواتها وانما يقال نشدتك
الله لما فعلت كذا واقسمت عليك لما فعلت اخبرني عن مكبر يحسب مصغرا وعن
مصغر يعد مكبرا الاول سكيت بالتشديد يحسبه من ليس بنحوي مصغرا وهو
خطا ظاهر لان يا التصغير لا تقع الا ثالثة بل سكيت مكبر كسكيت بالتخفيف مصغر
تصغير الترخيم والثاني جرور وهو في عداد المكبرات وفي قول الاعرابي الذي سيل عن
تصغير الحبارى فقال حبرور اخبرني عن مصغر ليس له تكبير وعن مكبر ليس له تصغير
من الاسما ما وضع على التصغير لم يستعمل له مكبر نحو كميت وكعيت ومهيم وورد مكبرا
اولم يصغر كابن وكيف وعصي والضاربو ونحوها اخبرني عن كلمة يكون اسما وحرفا وعن
اخرى يكون طرفا الاول على وعن وكاف التشبيه ومذ ومنذ والثاني نحو اليوم والليلة

والساعة والحين والخلف والامام اخبرني عن اسم متى اضيفت اخواته ومتى افردت
اخواته فارقها وهو ذو بمعنى صاحب اخبرني عن سبب متى اذن بالذهاب تبعه
سائر الاسباب هو التعريف في نحو اذرعات وداراحوث ونحو ازم اذا ذهب عنه بالتنكير
لم يبق كسائر الاسباب اثره في التانيث والعجمة والتركيب اخبرني عن شيء من العلامات يتبع
اخاه في السقوط دون الثبات التنوين هو المقصود وحده بالاسقاط في باب ما لا ينصرف
وانما سقط الجر لاخوة انعقدت بينه وبين التنوين وذلك انهما جميعا لا يكونان في
الافعال ويختصان بالاسم فلهذه الاخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط
فالتنوين اصل فيه والجر تبع كما يسقط الرجل عن منزله فيسقط اتباعه وهذا معنى
قول النحويين سقط الجر تبعا للتنوين فاذا عاد الجر عند الاضافة واللام لم يتصور
عدم التنوين اخبرني عن حرف بلغت الحركات بعده ولم يعمل فيها الا الجر وحده
حتى هو حتى يقع الاسم بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والجر وحده عملها اخبرني
عن اسم صحيح امكن هو فاعل ومما هو مرفوع وعما خبر داخل عليه حرف الجر وهو عن الخبر
ممنوع الاول لغير في قول الشماخ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت والثاني حين في قوله
على حين عاتبت المشيب على الصبا اخبرني عن شيء ولا حمته انيا بجزم جوابه في باب الجزاء
هو الاسم او الفعل الذي ينزل منزلة الامر والنهي ويعطى حكمهما لان فيه معناهما
ويراد بهما يجزم به كما يجزم بهما وذلك قولك حسبك ينم الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا
يثب عليه بمعنى ليتق الله وليفعل خيرا اخبرني عن ضمير ما اشتق من الفعل احوج
به من الفعل نحو ذلك انحطاط الفرع عن الاصل هو الضمير في قولك هند زيد
ضاربته هي وزيد الفرس راكبه هو وفي كل موضع جرت فيه الصفة على غير من هي
له فالمشتق وهي الصفة احوج من الفعل لا بد له منه والفعل منه بد اذا قلت هند
زيد تضربه وزيد الفرس يركبه حتى ان جئت به فقلت تضربه هي ويركبه هو كان
تاكيدا للمستكن والسبب قوة الفعل واصالته في احتمال الضمير والمشتق منه فرع
في ذلك فنفضل الفرع على الاصل اخبرني عن زيادة اوثرت عن اصل له وعن اصل له
ولدت امالة الاول حذفهم الالف والياء الاصليين للتنوين في هذه عصى وهذا
قاض والثالث في النسب في النسبة الى المصطفى وحذف اللام لالف التكسير لالف التكسير
وياء التصغير في فرازد وفريزد وحذف العين في شاك ولاث وابقى الالف فاعل وحذف
الثاني بعد الحروف المضارعة ومن ذلك قال الاخفش في تقول وحذف منه مفعول
لواوه والثالث في قولهم رايت عمادا ولقيت عبادا امالوا الالف الاولى لكسرة العين
ثم امالوا الثانية لامالة الاولى ونظير سبب الامالة للامالة سبب الالحاق للالحاق
في نحو قولهم العدرهو سلمى سفرجل والالف والنون معا زائدتان للالحاق ولولا النون
المزيدة للالحاق لما كانت الهمزة حرف الحاق الا ترى انها في اولئك كذلك اخبرني
عن حلف ليس بحلف وعن امالة في غير الف الاول نحو لعمر ابيك الا زرتني وبالله الا نفعتني
وبحق ما بيني وبينك لتفعلن صورته صورة الحلف وليس به لان المراد الطلب واما الثاني

امالة

امالة الفتحة قبل الراء المكسورة نحو الضرر اخبرني عن فعل يقع بعد مذ ومنذ وعن
جملة يضاف اليها المسمى باذ الاول ما رايته مذ كان عندي ومنذ جاءني والثاني
نحو كان ذلك زمن زيد امير وزمن تامر الحجاج حق هذه الجملة ان تكون على صيغة
الجملة التي يضاف اليها اذ وهي صيغة المضي وتكون فعلية تارة وابتدائية اخرى
اخبرني عن لام تحسب لام الابتداء والحقيقة بابون ذلك اشتباه لابي اللام الفارقة
الداخلة على جزاء ان المخففة اخبرني عن دخول ان المخففة على بعض الافعال وعن
معوضة واحدة من جملة الاسما ان الخفيفة اذا دخلت على الفعل فهو المراد بعض
الاخبار عوض بما سقط منه احد الاحرف الاربعة وهي قد وسوف والسين وحرف
النفي وشذ تركه فيما حكاه سيبويه اما ان جزاك الله خيرا اخبرني عن ميمين ساكنة
ساكنة يفتحها الجامع ما لم يضف ومكسورة لا يفتحها المتكلم ما لم يضف الاولى باب
تمرة تحرك بالفتح في الجمع نحو تمرات الا في الصفة فتقر على سكونها كضخمة وضخمات
والثانية باب تمر تفتح في النسب نحو تمري اخبرني عن حرف يدغم في اخيه ولا يدغم
اخوه فيه هي اللام تدغم في الراء ولا تدغم
الراء فيها اخبرني عن اسم من اسماء العقلاء لا يجمع الا بالالف والتاء هو طلحة اخبرني عن
مكبر ومصغر هما في اللفظ مؤتلفان ولكنهما في النية والتقدير مختلفان مسيطر
ومسيطر ان صغرته قلت مسيطر ومسيطر على لفظ التكبير سواء اخبرني عن النسبة
الى تمرات من النسبة الى اسم رجل يسمى بتمرات النسبة الى تمرات جمع تمرة تمري
بسكون الميم لانك ترد الجمع في النسبة الى الواحد والى تمرات اسم رجل تمراتي بفتح
الميم لا تحذف الالف والتاء عند النسب اخبرني عن اسم ناقص له ستة اوصاف
موصول ولازم للاضافة ومضاف الى فعل وغير مضاف هو ذو وتكون موصولا بمعنى
الذي ولازما للاضافة في نحو ذو مال ومضافا الى الفعل في قولهم اذهب بذي
تسلم وغير مضاف في قولهم الاذواء الذي يزن وذي حزن وذي رعين وغيرهم
اخبرني عن اسم تكبيره يحمل بابيه ها وتصغيره يقلب هابيه يا هو ذي في اشارة
المؤنث تبدل ياؤه هاء في المكبر منه خاصة نحو هذه امة الله فاذا صغرته رددته
الى اصلها فتقول في امراة سميتها بذه ذييه اخبرني عن الفرق بين ضمتي العليا
والعليا وبين ضمتي اولى واوليا الفرق بين الاولتين ان الاولى ضمة بناء الفعل
والثانية ضمة بناء المصغر واما الاخريان فمتفقتان ان ضمة المصغر هي ضمة المكبر
لان اسم الاشارة اذا صغر لم يضم اوله اخبرني عن الفرق بين لاهي ابوك ولاهي ابوك
وبين لاه ابيك ولاه اخيك لما كان اسم الله تعالى لا يشاد ودورانه على الالسنة
خففوه ضروبا من التخفيف فقالوا لاه ابوك بحذف اللامين وقلبوا فقالوا
لهي ابوك وحذفوا من المقلوب فقالوا لاه ابوك وبني لتضمن لام التعريف كامس
وبني احدها على السكون لانه الاصل في المانع والثاني على الكسر لانه الاصل عند
التقاء الساكنين والثالث على الفتح لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسه اخبرني

عن مذكر لا يجمع الا بالالف والتا وعن مونث يجمع بالواو والنون من غير العقلا الاول نحو
سرادق وحمام والثاني في باب سنين وارضين اخبرني عن مجموع في معنيا المثنى وعن
واحد من واحد مستثنى الاول نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما والثاني ما جا في لغة
بني تميم من قولهم ما اتاني زيد الا عمرو ومعنى ما اتاني زيد لكن عمرو ومنه قولهم اغاثه
اخوانكم الا اخوانه اخرا حاجي الزمخشري وتعقبه بالحاجي السخاوي يعني الشيخ علم الدين
السخاوي رحمه الله تعالى وعفى عنه

• وما اسم جمعه كالفعل منه • وما اسم فاعل فيه يفعل •

• لدونان يفترقان جمعا • ويتحدان فيه بغير فصل • وقال

وما اسم بنون كلن قد اوجبوا منع صرفه • وما الذي حذف النون حين جا والحذفه •
الاول بـ جوار وعواش والثاني وقال •

• ماذا تقول اكاذب ام صادق • من قال وهو يحد فيما يخبر •

• رجلان اجنبي منهما وكذاك في • اخوي ابيضا من يخشى بيطر •

• وكذا املاهما زوجتي تناكحا • حلا وليس عليهما ما ينكر • وقال

• ما اسم انيب عن اسم • وكان لا بد منه • واين شرط الي لا جواب يلزم عنه •

• واين ناب سكون • عن السكون ابنه • وقال

• ما مروف ذات وجهين لها • منعوا الصرف وطووا طرفوا •

• ثم ما اسم احتمل الصرف والمنع وفيه اختلفوا • وقال

وما حاتما ولها • ثلاثة احرف عددا • وما عين لها حرفان يعتوراتها ابدا •
وما با بها حرفان • ابنسا مشتها وجدا • وما عينان مع امين لفظهما قد اتحدا •
مما في كلمتين هما • لمعني واحد وردا • وما ضدان ان وصفا ولو الغا بما انفردا
الاول قولهم تحذيا السم د رباق وترباق وطرباق والثاني نعق الغراب ونغق ومغا
ومغاثير والثالث جدث وحنف للقبر ولازم ولازب والرابع الخذاذ والجداد
بالدال المهملة المختلفي كل منهما لفظ العين واللام والكلمتان لمعنى واحد وهو صرام
النخل والخامس الاري والشرفا لاري العسل والشري الحنظل ولو الغا ما افترقا
اما فرقت العا بين لفظيهما يقال له طعمان اري وشري قال رحمه الله تعالى •

• وما اسم منسوب ونبه • الى لفظ العلامة ليس يخفي •

• واخر لم تكن فيه فكانت • ولم يردد به في اللفظ حرفا •

• واخر فيه كانت ثم عادت • اليه فغيرت معناه وصفا •

• واين مونث لا تا فيه • بتقدير ولا في اللفظ يلفي •

الاول بخاتي جمع بختي سميت به والتي بخاتي المذكور اذا نسبت اليه ازلت التاء
التي كانت فيه وجعلت مكانها يا النسب ولم ترد د حرفا لان التي ازلتها مثل الذي
الحقتها به والثالث بختي اسم رجل اذا نسبت اليه قلت بختي في اللفظ واحد
والحكم مختلف فانه كان اولا اسما فلما نسبت اليه صار صفة الرابع المونث المسمى

مذكر

بمذكر نحو جعفر علم امراة لا تا فيه لا لفظا ولا تقديرا وقال • وما خبر اني فرد المبتدا اني جمعا
وجا عن المثنى وهو • فرد كافيا قطعا • ويا من يطلب النحو • وفي امواسه تسعا •
الجمع نعت افراد • اجبنا محسنا صنعا وهل للنعت دون الوصف معنى مفرد يدعي •
الاول قول حسان المحاربي • الا انحرا في العشية رائح فقوله رائح مفرد اراد به الجمع والثاني
قوله • فاني وقيار بها لغريب • والثالث قولك مررت بقوسي وطاية فارسي صالحين واما
النعت والصفة فلا فرق بينهما عند البصريين وقال قوم منهم ثعلب النعت ما كان
خاصا كالاعور والاعرج فانهما يخصان موضعا من الجسد والصفة للعموم كالعظيم والكريم
ومنه ما ولا الله تعالى يوصف ولا ينعت وقال •

• لم قلت ان زيدا هو القائم كان الضمير مسبب فصلا •

• فاذا اللام ادخلها عليه • بطل الفصل عند من استقلا •

• وهل الفصل واقع اول او • قبل حال الوصل قبل ذلك لا •

• والذي بعده هو لا يتاتي • اتراه فصلا مع النصب يتلي •

• ولم اختص رب بالصدر ان الف له بين احرف الجر مثلا •

• ثم هل يحسن اجتماع الضميرين • وماذا راي الذي قال كلا •

انما لم يكن فصلا نحو ان زيدا لهو القائم لانه لام الابتدا فهو اذا مبتدا مستقل واجاز
بعض الكوفيين وقوع الفصل في اول الكلام نحو قال هو اسد احد وبين المبتدا والحال
وحملوا عليه قراءة هاولا بناتي هن اطهر لكم بالنصب وابى ذلك البصريون وانما اختصت
رب بالصدر من بين حروف الجر لامرين احدهما انها بمنزلة كم في بابها والثاني انها تشبه
حرف النفي والنفي له صدر الكلام وشبهها بالنفي انها للتقليل والتقليل عندهم نفي
ولو كان المضمر بالضمير نحو زيد قايم هو ومررت به هو ومررت بك انت وقال •

• ما لهم استغنوا لخاطبهم • في التكرر بالحرف عند ما وصفوا •

• واسقطوا الحرف في المعارف و • الوصل من بعد ذا قد اختلفوا •

واحد خطبوا بتثنية • وواحد اثنين عنه قد صدفوا •

انما اتوا بالعلامة في النكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة وذلك من اجل ان الاستفهام
في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة لان الاستفهام في المعرفة عن
الصفة والاستفهام في النكرة عن العين فلما اختلف المعنى خالفوا بينهما في اللفظ
وانما الحقت العلامة في الوقف دون الوصل لان وصل الكلام يغنيه الكلام فلم يحتج الى
العلامة فيه ولان الوقف موضع التغيير فكانت العلامة فيه من جملة تغييراته
وانما لم يلحق بهذه العلامات المعرفة لانهم استغنوا عن ذلك بالحركات التي تعطيه
الاسم واما الواحد المخاطب بلفظ التثنية فقولهم اضربا يا زيد اضرب ومنه القيا في جهنم
والواحد عنه اثنين قد صدفوا نحو قولهم المقصان والكلبتان والجلمان قال ابو حاتم
ومن قال المقص فقد اخطا وقال رحمه الله تعالى

• ما ساكن قد اوجبوا تحريكه • وحرك قد اوجبوا تسكينه •

وسكن ثم اسقطوه وحذفه • لزوال الموجب حذفه بيقونه •
الاول نحو اضرب القوم لالتقا الساكنين والثاني وقال عفى الله تعالى
عنه ورحمه • وما انا مخبر ان تقل هي فاعل • ويكون مفعولا فانت مصدق •
واسم لفاعل ان نطقت بلفظه • وعنيت مفعولا فانت محقق •
الاول الثاني فيحو بعت مختول بعت الغلام فالثا مفعول تريد يا عني مولاي وبني الفعل للمفعول
واصله بيعت كضربت والثاني نحو مختار فيكون اسم فاعل واصله مختير واخترت المتاع
فهو مختار فيكون اسم مفعول واصله مختير وقال
واشكل فاعل في الجمع فيما • لخارج منه ذا ابو نبل •
اهل باب فواعيل وفعلي • وفعل جمعهم فانظر بعقل •
وهل جمعوا فعيلا او فعولا • على فعل فقل فيه بنقل •
الاول نحو خاتم وخواتيم وصاحب وصحب والثاني نحو اديم وادم والثالث نحو عمود وعمد
وقال • وما جمع على لفظ المثنى • اذا ما الوقف نابهم جميعا •
وعند الوصل تختلفان لفظا • ويفرق فيه بينهم مذيعا • وقال
ما فاعل وجب مفعول له • تاخيره عن فعله فانفصل •
واي فعل معرب عامل • النصب والجزم بدما اتصل • وقال
ما اسم ازيل ولم يزل نا تيره • من بعده فكانه موجود •
ولربما اعطوا اخاه ماله • من بعده فكانه مفقود • وقال
واي حرف زيد للجمع فقد • شبهه لاصل بعض العرب •
وبعضهم اجراه في وقفه • مجرى الذي للفرد يا ذا الادب • وقال
وما كل بعضهم الخلف عن خفي • فبعض ظنه عينا • وقد نقلت الى الطرف •
وبعض لا يرى هذا • وخالف غير منحرف • هي نحو جاء وشائي اسم فاعل من شا
وشا الاصل جائي وشائي لان لام الفعل همزة والهمزة الاولى لام الفعل عند
الخليل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاكي اسلاح وهار والاصل شايك وهاير
وعند سيبويه هي عين الفعل في اصلها استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة
يا على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا
فاعل وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب وقال •
وما اسم على ستة كلها • سوى واحد من هوىّ السمانا •
واربعة من هويّ السمان • انت عليه اصلا فرده بيانا •
المراد سلسبيل وزنه فعلليل وحروفه كلها من حروف الزوايد الا الباء وقال •
وما اسم مفرد في حكم جمع • وما هو باسم جمع واسم جنس •
ومجموع الي صيغة لفرد • فبيّنه لنا من غير لبس •
الاول سراويل والثاني قولهم هم معشر ويريد اشهاد ونحوه وقال •
والاصل يجي مكان اسما • وما المعنى اذا جاءت كغير •

وهل عطفت بمعنى الواو حينا • فان بينته حبيت بكل خير •
جاءت الا بمعنى اما في قولهم اما ان تكلمني الا فاذهب المعنى واما ان تذهب واذا جاءت بمعنى
غير فهي في معنى الصفة والفرق بين موضعها في الاستثنا والصفة انك اذا قلت
هذا درهم الا قيراطا بالنصب استثنا فالمعنى ان الدرهم ينقص قيراطا فاذا قلت
هذا درهم الا قيراط بالرفع صفة فالدرهم على هذا تام غير ناقص والمعنى ان الدرهم
غير قيراط وتجي الا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة
الا الذين ظلموا قيل معناه والذين ظلموا وقال •
يريدون بالتصغير وصفا وقلة • فهل ورد التصغير عنهم معظما •
وما اسم له ان صغروه ثلاثة • وجوه فقل للسائلين مفهما •
ورد التصغير للتعظيم في قولهم جبيل ودويهيه والمراد بالثاني نحو بيت وشيخ مما عينه
يا ففي تصغيره ثلاثة اوجه شبيخ على الاصل وشيخ بكسر الشين على الاتباع وشويخ بقلب
الياء واوا لاجل الضمة وقال • بنيه بلفظ المضارع فاذا الذي يمكن في
تصرفه احد مثال زع هو ان يبين تصغيره ابا ض والذي لفظه لفظ المضارع من يضيب
فلو سميت بهذا المضارع لم ينصرف ولو سميت بذلك المصغر صرف لان الهمزة فيه
اصلية وانما تنتفي هنا من الصرف وامتناعه على الزايد لا الاصلي وقال رحمه الله تعالى
ورخم سلفه ما لانواع معاني كلمة • فدانت منهم على اثني عشرا •
ثم زادته واحدا اختها • ثم اجري مايليها ما جرا •
التي جاءت على اثني عشر وجها وما والتي جاءت على ثلاثة عشر وا ووقال رضي الله عنه •
هل تعرفن مونثا • يحكي بصيغته المذكر • ومعرفا لا شك فيه • ولفظه لفظ المذكر •
ومصدرا باللام لا يبغي معرفته ولا تنكر • وقال
السنم تزون الوزن بالاصل واجبا • فما بالكم خالفتم في الصوافع •
فعلتم جميعا وزن ذاك فواعل • وفي كل مقلوب بغير تنازع •
واي حروف العطف يا من تقصدها • وذو عطفه من قبله غير واقع • وقال
اي الحروف التي اخاه موكدا • فازال عنه قوة الاعمال •
سل الذي باتي مسعد ماشيا • فيفيد مضربا من الفعال • وقال
وما بدل من ستة غير اسم • الفرايها في حبة في الزوايب
وتعلقت اصلا في الثلاثة فاقتنا • يفتنهم سحائب الغواسب
ميام في قولك يا امت ومذكر يا ابت والتا فيهما عوض عن يا الاضافة وقد يبدل
الى الف فلهما اذن بدلان الثاني يا ابت والالف في يا ابا وقد يجمع بينهما نحو يا ابت
ويا امتا ولم يجد واذلك جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع بين المعوضين وقال
وما نونان يتفقان لفظا • ويختلفان تقديرا وحكما •
وما هي ضمة صلحت لامر • حديث اولا قد كان قدما •
النونان في نحو قولك الرجال يدعون ويعفون والنساء يدعون ويعفون في الاول حرف اعراب

وفي الثاني ضمير والضمة في صاد منصور ونحوه اذا قلت يا منصور تصلح ان تكون التي في
الاصل قبل النداء وان تكون ضمة النداء على لغة من لا ينتظر وقال

• وما كلمة مبنية قد تلعبت • بها حادثات القلب والحذف والبدل •
• وجاءت بخمس عوض لغاتها • اجب باذكا فيعالم الخبر من بدل •
• وما ابن جمعها بالالف والتاء • وفي الحيوان جاء وفي النبات •
• وهل من مضمر بالميم وافا • لمفرد وفي المعقول المدركات •

الاول ابن عرس وابن آوى وابن لبون والثاني نحو قوله تعالى رأيتهم لي ساجدين
استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل وقال

• واسم لمفرد وفي المعقول • اجازوا جمعه جمع السلامه •
• لاية علة والى معين • افدنا مرتضا فقلد الاما مه •

وقال رحمه الله تعالى • واسم اذا ما صغروها • تزيد حروفه شططا وتعلو •
• وعادتهم اذا زادوا حروفا • يريد لاجله المعنى ويعلو • وقال
وما فرد يراد به المثنى • كتثنية ذكرناها لمفرد •
افدنا وهي خاتمة الاحاجي • لمن افتيت منقلب برشد • وقال المعري يلغز في كاد
• ما هو هذا العصر ما هي لفظة • جرت في لساني جرهم وثمود •
• اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت • وان اثبتت قامت مقام جحود •
واجاب عنه الشيخ جمال الدين بقوله •
• نعم كاد ان المراد برد الجحد فتاتي لا ثبات بنفي ورود •
• وفي عكسه ما كاد ان يرد الجحد فخذ نظمها في العلم عن بعيد •
وأجاب غيره فقال وقيل انه عمر ابن الوردي •
• سالت رعاك الله ما هي كلمة • اتت بلسان جرهم وثمود •
• اذا ما اتت في صورة الجحد اثبتت • وان اثبتت كانت مقام جحود •
• الا ان هذا اللغز في زائد الوضح • والا وعندي كاد غير بعيد •
• اذا قلت ما كاد الذي نعد رداه • تجدد وان تثبت به كمثبت •
وقال ابو العلاء المعري ملغزا في الا التي للتعريف
• وخلين مقرونين ما تغادرا • اذا لا قضا في المحل بعيد •
• وبينهما ان احدث الدهر وقعة • كما حلق في الدار طريدا •
وقال الشيخ شمس الدين بن الصايغ في تذكرته ملغزا في الا التي للاستثنا •
• ما لفظ رفع المجاز وقرره • وهو منتج لمن تدبره •
وقال في شرحه ما قولنا الا ترفع المجاز فان القايل قام القوم الا زيدا كان قبل اخرج
زيد يحتمل اخراج جماعة فيا خراج زيد فيه استعمال مجاز العموم لكونه اخرج بعضه
فهذه الاداة حصلت مجازا ووقعت مجازا انتهى كلام بعضهم
• سلم على شيخ النحاة وقل له • هذا سوال لمن يجيبه بعظم •

جوابه
• انا ان شككت وجدتموني جازما • واذا جزمت فانني لم اجزم •
• هذا سوال الغامض في كلمة • شرط وان واذا مراد تكلمي •
• انك ان نطقت به فانك جازم • واذا اذا تاتي بهما لم تجزم •
• واذا الما جزم الفتى بوقوعه • بخلاف ان فانهما اخوى وتبهم •
وقال ابو السعادات ابن الشجري في اماليه هذه ابيات سئلت عنها •
• اسمع انا الازهر ما اقول • عنك فيما نابنا التحويل •
• مسئلة اعضلها الجليل • يرفع فيه الفاعل المفعول •
• ويضمن الوافر والطويل •

المجلس الخامس والستين من م

فاجبت بان الاضمار من الالقاب العروضية والنحوية فهو في العروض لقب زحاف يقع في
البحر المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متفاعلن فيصير متفاعلن فينتقل
الى مستفعلن والبحران الملقبان الطويل والوافر ليس الضمير من القاب زحافهما والاضمار
في النحو ان يعود ضمير الى متكلم او مخاطب او غايب كقولك في اعادة الضمير الى الغايب زيد
قام وبشر لقيته وبكر مررت به فهذا هو الاضمار الذي اراده بقوله ويضمر الوافر
والطويل لا الاضمار الذي هو زحاف وقد وضعت في الجواب عن هذا السوال كلاما يجمع
اضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو قولك ظننت زيدا الطويل حاضرا
ابوه وحسبت عمرا الوافر العقل مقيما اخوه فقولك حاضرا ومقيما مفعولان لظننت
وحسبت وقد ارتفع بهما ابوه واخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت يحضر ابوه ويقيم
اخوه والهاء في قولك ابوه ضمير الطويل والهاء في قولك اخوه ضمير الوافر فقد اضمرت هذين
الاسمين باعادتك اليهما هذين الضميرين وقولك ابوه واخوه فاعلان رفعهما
هذان المفعولان مفعولا ظننت وحسبت وبالله التوفيق لغز في اسم كتبه عز
الدين بن ابيه الموصلي الى الصلاح الصفدي يا اماما شاع ذكره وطاب نشره
بطيب الوجود وعطره فاصلا بين كل اعجمي ومبرسم واريح ونرجم وعنبر عبير وكتب
فكتب الاعادي وكتب من دون خطر وحله فرسان الاذهان والايادي فتخطي
قوام قلمه وتخطر اذا اخذ القرطاس خلت بيمينه يبعث نورا او ينظم جوهر
ما اسم ثلاثي الحروف وهو من بعض الظروف ما ضاد تصحيفه عاد فعل امر وان ضممت
اوله صار فاعجب لهذا الامر ان اردت تعريفه بالتنكير او تعرت عليه العوا
فهو لا يتغير كل يوم بين يدي بعده وهو لا يقدر على رده ان نزعت قلبه بعد قلبه
فهو في لغة المرد موجود وقلبه سا ولا ساله الاعراب والجنود وكل ان الوجود
الى حال يعود بها المثل وسنه انقطع الامل تعد حرف استفهام وان تعكس
يطرد ذكا انتظام وثلثه الاول كذلك وعكس ثلثيه يترك الحي هالكا في الهوا الك
لا يوصف الا بالذهاب وليس لها الى هذا الوجود اياب وهو ثلاثه وعدد فوق المابه
فكم رجل بعينه بعد فيه وليس في الوجود بني وفيه انس نكرلا في السما ولا في الارض
وفي هبوط ولا صعود طرفا ه اسم لبعض ازياحين العطر وكله جرد من الياسمين

لمن اعتبره مكسورا ولا يجبر • وغايب لا يستحضر اقرب من رجوعه مثال معكوسه يدركه
العاقل بعقله والحس بمحسوسه • ابنه لا زلت مزيل الاشكال وتزيين الاضراب
والاشكال فكتب اليه الجواب وقف المملوك على هذا اللغز الذي ابدعته وفهم
بسعدك السؤال الذي اودعته فوجدته ظرفا ملازما لسكون طرفا وانما بني لما اشبه
حرفا ثلاثي الحروف ثلثه من نقسيم اليه الزمان من الظروف انقلبته سما وادراك
حرف تنفيس وما بقي منه ما ثلثاه مس وكله بالتعريف امس وهو بلا اول تصحيفه
مبين وفي عكسه سم بعض المنقرضين ما كان فيه مبني على الكسر وفتح بنيته في
الاسر لا يتصرف في الاعراب ولا يدخله تنوين في لسان الاعراب يستفيد من كل انسان
وينطق به ولا يتحرك به لسان لا يدرك باللمس ولا ترى وقته ثلثا كالشمس
تتغير صفته حال النسبة اليه ويدخله التنوين اذا طرا التنكير عليه مبني بات
فات ولم يبعد لما لبت التفات امس علي ما كان من قربه يعجز كل الناس عن رده
فاضيه ابرد ملابسه ما يتصل وطريق تاليه ما ليسه ثلاثة ايام هي الدهر كله
وما هي غير الامس واليوم والغد قال ابن هشام في تذكرته لغز اذا وقفت على اخر
الفعل الماضي بالسكون فانه يفقد رفيه الفتحة حتى لو وصل ما بعده لو وصل به
مهمل بذكر مسئلة يوقف فيها على اخر الفعل الماضي ولا ينوى فيها الفتح ولو وصل
لم يوصل به فان قيل عضرف هو خطا لان هذا لا يصلح ان يقول انه لا يجوز الوقف فيه
بالفتح وانما الجواب بقوله • لو ان قومي حين ادعوهم حمل • على الجبال الصم لارفض الجبل
قال الشيخ بدر الدين الدماميني ايا علما الهند اني سائل • فمنوا بتحقيق به يظهر السر •

• فما فاعل قد جر بالخفض لفظه • صريحا ولا حرف يكون به الجر •
• وليس بذي جر ولا بمجاور • لدى الخفض والانسان للبحث يضطر •
• فمنوا بتحقيق به استفيده • فمن بحركم ما زال يستخرج الدر •

اراد قول طرفة بجفان نعتري ناديا • وسديف حين هاج الصنبر •
وقال الخوارزمي ما تابع لم يتبع متبوعه • في لفظه ومحله يا ذا النبيت •
• ما ذا العلم غير علم نافع • بالغت في اتقانه حتى نبت •
قال واعجب هذا اللغز في اثباته صورة المسئلة وهو قوله فما ذا العلم غير علم نافع ولما
عرضته على الزمخشري قد جيتنا اذا وقال بعض ادبا العرب

• يا عالم النحو اي فعل • ان حله الهمز لم يعده •
• ثم هو بالعكس ان تعرى • منه ابن بالسجع وحده •

اذا ادا انك اذا قلت حضر تعدى بنفسه واذا قلت احضر لم يتعد الا بحرف الجر فتقول احضر به
وهلم من هذا النمط انما ذكرته في تذكرة ابن هشام قد ثبت ان الابتدا اذا كان
موصولا متضمنا معنى الشرط كان خبره صلته كما ان جملة الشرط هي الخبر وهي نظير
الصلة ويؤيد ذلك انهم ربما جزموا به كقوله كذاك الذي يبغي على الناس ظالما تصبه
على رغم عواقب ما صنع وهي مسئلة يحاجي بها فيقال ان تكون الصلة لها محل وخبر المبتدا

اذا

اذا كان جملة لا محل لها قال الكمال يحيي بن يوسف البعري الشاعر المشهور ملغزا في حرف الكاف

• وحرف من حروف الخط ليست • علامته على العلل تخفى •
• يكون اسما مع الاسما طورا • وطورا في الحروف يكون حرفا •
• تراه يعمم الاسماء طرا • ويمنع من مشابهة ويثني •
• بصيرا ما سمه ما دام حرفا • وان سميته فيكون حلفا •
• وقد تلقاه بين اسم وفعل • قد اكتنفاه كالابوين لطفا •

وقال سعد الدين الجياني رحمه الله تعالى ملغزا في لدن تحدوه واختصاصها بنصبهما

• وما لفظة ليست بفعل ولا حرف • ولا هي مشتق وليست بمصدر •
• وتنصب اسما واحدا ليس غيره • لها حالة معه تبين لمخبر •
• تعني الذي الغزته عند مريد • يزيل لنا اشكاله غير مضمر •
• ومنصوبها صدر لما هو ضدها • اتانا لباسا في الكتاب المطهر •

وقال ابو عبد الله محمد بن مصعب المسري رحمه الله تعالى في مذ ومنذ •

• ايها العالم الذي ليس في الارض لمعشيه بيننا فيه علما •
• اي شي من الكلام تراه • عاملا في الاسما لفظا وحكما •
• خافضا ثم رافعا ان تفهمت • يزد فهمك العلم فهما •
• يشبه الحرف تارة فاذا ما • ضارع الحرف فيه صار اسما •
• هو مرفوع رافع وهو ايضا • رافع غيره وليس فعمى •
• وهو من بعد ذاك للجر حرف • فاجبنا ان كنت في النحو شهما •

اورده المحب الطبري في تاريخ بغداد ومن الغازي قلت

• الا ايها النحوي ان كنت بارعا • فانت لامر الالغاز تفصل •
• وانشئت ابواب الاحاجي باسرها • ابن لي عن حرف يولي ويعزل •

قال ابن هشام في تذكرته ما تولي وتعزل مولي حيث الجزم تعدان لم تكن جازمة وتعزل
ان واخواتها وكفها عن العمل ومن الغازي النثرية ما كلمة اذا كررتها عرضتها كل معناها
واذا ذهب بعضها حل معناها واي عامل يتصل فيه معموله ولا ينقطع ما موله واي اسم
مشترك بين افعل التفضيل والصفة المشبهة وفعل اذا انثت لم تزل الفا لها لموجبه
وما حرف قلب اسم كريم واسم اذا صغر اختص بالتكبير واي كلمة هي اسم وفعل وحرف
لم ينبه عليه احد من علما النحو والصرف واي فعل ليس له فاعل ومعمول لا ينسب
لعامل واي لفظة تجمد في الافراد وتبقى في الجمع معقود وما لا يجامع البدا الا في
الضرورة وما فاعل يجب حذفه عن سيبويه وعامل ان لم يعمل لم يعب عليه واي كلمة جاءت
باصلها فلم يلتفت اليه بين اهله واي كلمة هي حرف وتنصب الاسم عند الوقف
واي فاعل يجر واخر رفعه في الاسما خطا اردت بالاول اسم الجنس اذا نزع عليه
التا نقص من معناه وصار واحد كتمر وتمرة ونبق ونبقة وبالثاني في ادوات الشرط
فانها تعمل في الافعال الجزم والافعال تعمل فيها النصب وبالثالث اكرم واعظم ونحوهما

في صفات الله تعالى فانها في حقه تعالى لا تكون بمعنى التفضيل بل بمعنى كثير وعظيم
وبالرابع لا النافية للجنس اذا دخلت عليها الهمزة وصارت للتمني فان عملها باق
وبالخامس نعم فانه معنى وهو اسم لرجل مشهور بالكرم وهو معدن من زاوية وبالسادس
فرس وقصعة من فرس وبالسابع بلى فانه حرف جواب وفعل بمعنى اختبر واسم وبالثامن من
فلما وطالما وبالتاسع ماتت زينب وبالعاشر صحرا وصحاري وعذرا وعذاري وبالحادي
عشر اللام التي للعهد استثناها ابن النحاس في التعليقة تمنيا لطلاقهم ان اللام تجامع
حرف النداء في الضرورة وبالثاني عشر فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون والله لتغزن
يا قوم وفاعل المصدر ذكره ابن النحاس في التعليقة وابو حيان في تذكرته وتقدم
في كتاب التدريب وبالثالث عشر كنت اذا وصلت بها وبالرابع عشر استحوذ ونحوه
وبالخامس عشر اذن وبالسادس عشر نحو اكرم بزيد وبالسابع عشر ما ورد من قولهم كسر
الزجاج الحجر **نقلت** من خط العلامة شمس الدين بن الصايغ قال هذه الغاز
مجوبة عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ما شيء يقع حرفا للاعراب واسما منويا في الخطاب
هو الكاف في مساويك ان عنيت به جمعا فهو حرف اعراب وان عنيت به مخاطبة فهو اسم
في تقدير الاضافة والاول جمع مسواك والثاني اضافة الى المساوي اي شي يثنى مفردا
فيعمل ويعرب مثنى فيهمل هو هذا العمل مفردا في الحال والتثنية تمنعه من العمل واذا
قلنا هذان الزيدان قايمين فالعامل ها لا ذا اي مختص الفاوده كثر وان اعمل فعله
لا يظهر هو لولا المختصة بالاسما فاذا وقع بعدها المبتدا فمن النحاة وانما تعمل في موضعين
احدهما الرفع في نحو لولا انت منطلق الى متك فهي عند سيبويه مبنية على لولا بنا الفعل
على المفعول فبالحقيقة يكون موضعه رفعا والموضع الثاني قولك لولاك فهي عندك
مجرورة وهي في موضعين لا يظهر عملها وما الحرف الذي يرفع الوضيع ويضع الرفيع
هو لام الابتدا اذا دخلت على الفعل المستقبل ارتفع لشبهه الاسم واعرب واذا دخلت
على ظننت واخواتها تمنعها العمل وتضعها عن منصبها وما الجملة المفيدة العارية
من الرفع وفيها معنى الدعا وطلب النفع هو مثل قول الشاعر * يا ليتنا يا ام الصبا رواجعا
جاز ذلك لما في ليت من معنى الدعا وكان في الجملة مرفوعا من جهة المعنى لا في اللفظ واما
الحرف الذي ان اعمل اشبه الفعل الكامل وان اهمل ابطل العوامل هو ما على لغة الحجاز
يقولون ما زيد قايما فيشبه باب كان واذا اهمل دخلت نوبتها فتبطل عملها
وقد يبطل الفعل كقولك والاسم بينهما واي شي ان نفيته وجب وان اوجبته سلب
هو كاد وما الاسم المحذوف لامه في تكبيره وعينه في التصغير هو ذا لانه مكبر الرفع
ومصغر اقتلا وما الزايد الذي يزيل الاصل ويحذف الاصل ويظهر الفصل ويوجب
الفصل هو الالف الداخلة عوضا من التنوين في المقصور المنصرف في الوقف مثل
رايت عصا فانها زايدة صرف الاصل واذهبت الوصل في الكلام والجمهور الفصل على
غير المنصرف لكونها عوضا من التنوين واوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصي
وغير المنصرف مثل حبلى وما الحرف الذي شانه يقصر نحا ما (؟) وينفصل بين المحمود والعامل

هو

هو النون الخفيفة اذا اصيبت بها نون التوكيد نقصتا الفعل المضارع وان عنيت به
نون الوقاية فصلت بين المعمول والعامل انتهى قال القاضي بدر الدين بن الرضي
وارسل به الى الشيخ شرف الدين محمود الانطاكي رحمه الله تعالى

حل لي يا اخا العلم والتنقيب والسهر * عن قايل قال قولا غير مشتهر
هل معك فعلا غدا بالحذف منجزما * في غير امثلة خمس بلا نكر
لذاك في غير معتل وذا عجب * ادلم تبين لنا في كل مختصر

فاجاب الشرف المذكور

لقد تاملت ما قد قال سيدنا * اعيذ طلعته بالآي والسور
ولم اجد فعل حرف صح اخره * في الجزم حذف في بعض من السور
سوى يكون فبالجزم بعد عدما * معناه مع او بعد ذا الكلام حري
نعم كسبيا ما الهمز اخره * اعرابه كالصحيح الاخر الصبر
فان تخففه فاقلب همزه الفا * واحذفه في الجزم حذفا واضح الاثر

قال الصلاح الصفدي رحمه الله تعالى في تذكرته انشدني من لفظه القاضي جمال الدين
ابراهيم لولا الدع القاضي شهاب الدين محمود لغزا كتبه الى شيخه مجد الدين بن الظهير
في من وما مفرد اللفظ مستعمل لجمع الذكور وجمع الاناث متحرك بالحركات الثلاث فيعد
ومن الكلمات الثلاث **فكتب** اليه الشيخ مجد الدين الجواب

فو مضحك يا ملغزا الى اسم من * تمثلا لي صلة كالذي
كما حامل المسك يجذي الجليس * منه ويحظى بعرف شذي

قال الصلاح الصفدي وانشدني من لفظه المولى ناصر الدين محمد بن النشائي الجواب
عن ذلك لذا يا من غدى في الورى قد رقوا اضحى لراجيه اولى غياث

اتى منك لغز فالفيته * من القول قد حل بعد الكرات
وما هو حرفا نعم وزنت * ولم يبلغ القول منه الثلاث
هو اسم وفعل وحرف اذا * اردت حصول لاصول الثلاث
فلا زلت للخير مهما حييت * تنبعث الدهر اي انبعاث

قال العلامة جمال الدين بن الحاجب رحمه الله تعالى

ايها العالم بالتصريف لا زلت تحيا * قال قوم ان يحيى * ان يصغر فيحيى
وابى قوم وقالوا * ليس هذا الامر حيا * انما كان صوابا لو اجابوا ويحيي

قال الشيخ جمال الدين بن هشام تحتاج في توجيهها الى ثلاثة امور احدها انهم اختلفوا
في وزن يحيى فقيل فعلا وقيل يفعل والاول اوضح لان فيه دعوى الزيادة حيث
لا حاجة الثاني ان الحرف التالي ليا التصغير حقه الكسر كالتالي لالف التكسير حملا لعلامة
التقليل على علامة التكثير حملا للنقيض على النقيض واستثنى من ذلك مسايل منها
ان يكون ذلك الحرف متلوا بالف التانيث كحبيلى ... لانقلاب الثالث انه
اذا اجتمع في اخر المصغر ثلاث ياآت فان كانت الثانية زايدة وجب بالاجماع حذف

الثالثة نفسه لامنونة لفظا واذا صغرته تقول عطي بثلاث يات يا التصغير والبا
المنقلبة عن الف المد والبا المنقلبة من لام الكلمة ثم تحذف الثالثة وتوقع الاعراب
على ما قبلها وان كانت غير زايدة فقال ابو عمرو ولا تحذف لان الاستثقال انما كان
متاكد ان يكون اثنين منها زايد تعين يا التصغير والثانية الاخرى الزايدة قال
الجمهور تحذف نسيا ومثال ذلك احوى اذا صغر على قولهم في تصغير اسود اسيد
فقال ابو عمرو اقول احيي ثم اعلها علال قاض رفعا وجرا واثبت اليا المفتوحة نصبا
وقال غيره تحذف الثالثة في الاحوال كلها نسيا ثم اختلفوا فقال عيسى بن عمرو اصرفه
لزوال وزن الفعل كما صرفت خيرا وشرا وقال سيبويه بل امنع صرفه وفرق بين خير
وشر وبين هذا فان حرف المضارعة محذوف منهما دونه وحرف المضارعة يحوز وزن
الفعل ولهذا لو سميت بيضع منعت صرفه فاذا تقرر هذا فتقول من قال ان تحيي
فعل قال في تصغيره تحية كما قالوا في تصغير حبلى حبيلى صونا لعلامة التانيث عن الانقلاب
وهو الذي قال الناظم رحمه الله تعالى يشير اليه قال قوم البيت ومن قال انه يفعل
قال فيه على قول سيبويه رحمه الله تعالى تحيي بالحذف ومنع الصرف وهو الذي اشار
اليه في قوله انما كان صوابا لو اجابوا بتحيا وذلك لانه استعمله مجرورا بالفتحة ثم اتبع
الفتحة للقافية ويحمل له بذلك ما اراده من الالغاز حيث صار في اللفظ على صورة
ما اجاب به الاولون والفرق بينهما ما ذكرنا من ان هذا الالف اشباع وهي من
كلام الناظم لا من الجواب والالف في جواب الاولين للتانيث قال لا الحرف الدال
على التصغير لم يكن ما نعمل الجواب اذ لما صار متعقبا للاعراب يؤذن وذلك فيه كما في زنيد
لان ذلك يقتضي الاخلال بالاعراب وايضا فان يا التصغير لا يحمل شبهها بالف
التكسير الا اذا كان بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن والله تعالى اعلم
نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم قال نظم بعض اصحابنا الغزا وكتب به الي وهو

ماقول شيخ النحو في مشكل • يخفى على المفضول والافضل •
في اسم غدا حرفا دون اسم غدا • فعلا وكم في النحو من مفصل •
اخره لام وسينا غدا • ومنه ادنى من الاول •

فكتب اليه في الجواب •

يا ايها السايل فيما غدا • ورا ابا عنده يفعل •
في النحو ما يعضل تخريجه • لكن هذا ليس بالمعضل •
مجيء بصعب فهمه الحد • عندي جوابا عنه ان تسال •
فقل هذا منك مستغرب • ومن سوال الاكبر المعتل •
وعند ما اسفر لي لبه • والحظ في توكيبه من عل •
ارسلت طرسا حسنا يا شرح • فما كه منوبه منفصل •

قال وشرح ما سال عنه في قوله ارسلت طرسا فقال ارسلت الضمير وهو اسم غدا حرفا
اي على حرف واحد فهذا حل قوله في اسم غدا حرفا فهو مورى به عن الحرف الذي هو قسيم

الاسم والفعل وطرسا اسم غدا فعلا اي غدا اذا وزنته فعلا وهو مورى به عن
الفعل المقابل للاسم واخره لام لان اخر الكلمة الموروبة يسمى لاما في علم التصريف
كما ان ما كان في الحروف وهو مورى به عن اللام الذي هو احد حروف ا ب ت ث
وهو سين لان اخر طرسا سين كما ترى قال الشيخ برهان الدين البقاعي في سنة انشدنا
شيخنا الامام محمد بن محمد الاندلسي الراعي لنفسه لغزا يعني غدا اذا اتيت قبلها
بكلمة قل ونقلت حركة الهمزة الى اللام الساكنة وحذفتها •

• حاجيتكم نحاتنا المصريه • اولي الذكا والعلم والطعميه •
• ما كلمات اربع حرفيه • جمعن في حرفين للاحجيه •

قال وانشدنا لنفسه في ذلك مختصرا •

• في اي قول يا نحاة الملة • حركة قامت مقام الجمله •

ورايت كراسة فيها الغاز منظومة مشروحة ولم اعرف لمن هي وها هي ذه بسم الله الرحمن
الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وازواجه وذريته •

• احمد ربي حمد ذي اذعان • معترف بالقلب واللسان •
• مصليا على الرسول المهتدي • يحمد به في السر والاعلان •
• ثم الرضى عن اله وصحبه • وتابعيهم بعد بالاحسان •
• وبعد اني ملغز مسايلا • في النحو يعيا عن على الاذهان •
• يخرجها فكر لبيب فطن • يوردها بواضح الاذهان •
• فيا اولي العلم الا احاز والعلى • عين الزمان جلة الاعيان •
• حاجيتكم لتخبروا ما اسمان • واو اعرابهما في اثناني •
• وذاك مبني بكل حال • ها هو للناظر كالعيان •

يعني الالف واللام الموصولة في مثل هذا الضارب ومررت بالضارب على القول بانها
اسم كالذي يكون الاعراب الذي يستحقه الموصول انما استقر في الاسم الواقع
صلة اجراء لهذا الاسم مجرى الاداة المعرفة في مثل الرجل ولا يوجد اسم اعرابه
الذي يستحقه بحسب موضعه مستقر في اسم بعده الا هذا وقد اشار في البيت
الثاني الى التصريح به بقوله للناظر وتخبروا باسم تابت التنوين فيه اجتمع الضدان
يعني كاين اذا استعملت دون من بعدها كقول القايل • كاين قابل للحق تقضي
ويرمى بالقبيح من الكلام • فان ابن كيسان ذهب الى ان جر ذلك بالاضافة
كاين اليه حملا لها على كم الخبرية لانها بمعناها ونونها انما هو تنوين اي وقد ثبت
مع الاضافة والتنوين موذن بالانفصال والاضافة موذنة بالاتصال فقد
اجتمع الضدان وذهب غير ابن كيسان الى ان الجر بمن محذوفة لان
تنوينه هو الغالب في الاستعمال واسم سوت لدا الوقف بري كالوصل حالاه
هما لنساء يعني ايضا اليا المتصلة بالكاف المشار اليه في البيت قبله نحو كابو من
بني فان القرا سوى ابي عمرو بن العلا وقفوا على تنوينه ووقف ابو عمرو على اليا بحذف

التنوين على مقتضى القياس • وتابع وليس يلفى تابعا • ما قيل في شان وذو رفع شان •
يعني مثل قولك ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به الا على اللغة تعمل عمل الحجازية في ما النافية
فلفظ الخبر جر بالباء الزائدة وموضعه نصب بما لانها على تلك اللغة تعمل عمل ليس
والا شيء بدل من الخبر ولم يتبعه في لفظ ولا موضع فما يبطل هذا التابع على شان من
جر اللفظ ونصب الموضع ومن موجب النفي بطل وشان التابع بخلاف ذلك لانه مرفوع
ابدا مثبتا بالا وقد كنت نظمت في هذه المسئلة قديما بيتا وهو قولي •

• احاجيكم ما تابع غير تابع • لمتبوعه في موضع لا ولا لفظ •

وقد سطر الالغاز هكذا آمالة العطف على التوهم كقوله تعالى فاصدق واكن
على قراءة الجزم لان هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ وانما جاز على
مراعاة سقوط الفا حملا على المعنى المرادف كقول القائل •

• بدا لي اني لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيئا اذا كان جائيا •

انما جاز جر سابق على توهم جر مدرك بباء زائدة لجواز دخولها عليه •

• يا هاولا اخبروا انبئكم • ما اسم له لفظ وموضعان •
• ولا يراعى لفظه في تابع • والموضعان قد تراعيان •
• واللفظ مبني كذاك موضع • من موضعيه عادم من بيان •

يعني قولك يا هاولا فان في لفظه الكسر ويتناوله موضعان الضم الذي في مثل
يا زيد والنصب الذي هو الاصل في المنادي لظهوره في مثل يا عبد الله وتقول
في التابع يا هاولا الكرام بالرفع او الكرام بالنصب فتراعي الموضعين ولا تراعي
اللفظ بوجه والشان في البنا ان لا تراعي في التابع لكنه هنا روعي منه ما لم يظهر
ولم تراع ما ظهر مع ان الظاهر اقوى بظهوره والمقدر ضعيف بتقديره لكن لما
كان هذا البنا المقدر شبيها بالاعراب صار كانه موضع اعرابي فجازت مراعاته
وصار يعبر به موضعا بخلاف البنا الاصيل •

• ما زايد لفظا ومعنى لازم • بنوى اذا لم يلف المكان •

يعني في مثل قولك فيما مر كما انك تقوم اي كقيامك فالكاف جارة لموضع ان وصلتها
وما فارقة بين هذه الكاف وبين ما هي كتبها مع ان ولا حرفها وذلك في قولك كان
زيدا قائم والكلام معه كان جملة بخلاف الكاف الجارة فانها مع ما بعدها جزء
كلام فان ارادوا التركيب لم يفصلوا بشيء واذا ارادوا الجارة فصلوا بما فهي زائدة
في اللفظ لان ما بعدها مجرور المحل بالكاف التي قبلها وفي المعنى ايضا اذ لا تفيد
شيئا سوى الفرق اللفظي وقد تحذف ان بعد الكاف الجارة فتقول قمت كما
تقوم وقد تحذف ما في الشعر وتكون منوية فهي زائدة لفظا ومعنى لازمة
بحيث تنوى اذا لم توجد ومثله بيت سيبويه فروم تناوي منه باب رفاعه •
كان يوجد المرء الكريم فتقتلا • على رواية رفع فيوجد ولم يبين ان المخففة من
ان وبين الفعل حرف ايضا وعطف فيقتل على المصدر المقدر من ان وما

بعدها من باب قوله • ولبس عباءة وتقر عيني • حذف ان وصلتها جرى في ذلك مجرى
المصدر الملفوظ به • وما الذي اعرابه مختلف • من غير ان تختلف المعاني •
يعني مثل قولك زيد حسن الوجه برفع الوجه او بنصبه او بجره والمعنى في ذلك واحد
والشان في الاعراب اختلاف المعاني باختلافه •

• وما الذي الوصف به من اصله • وذاك منه ليس في الامكان •

يعني في مثل قولك اقام اخوك او مسافر غلامك او اخواك وقائم ابناك فهذا الوصف
واقع لما بعده بالفاعلية ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف وان كان ذلك
هو الاصل فيه لانك اذا ثنيت الموصوف او جمعته فالوصف مفرد وان افردته فالمراد
اثنان او جماعة لا واحد وانما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي المعنى
• وما الذي فيه لما اعرابه • وقبل ذاك يبنوي اللفظان • يعني ان من المعربات ما
يبنوي لفظه بعد التركيب وجريان الاعراب عليه وقبل ذلك والشان في لفظ الاعراب
تغير اختصاصه بحالة التركيب لانه اثر العوامل وذلك نحو العنقي والعصي ويخشى
فالنحاة يقولون في ذا الباب كله بحركة الياء او الواو بحركة الاعراب والفتح ما قبلها
فسكنت وانقلبت الفا وهكذا وكذلك اللفظ قبل التركيب مع ان حركة الاعراب
مفقودة اذ ذاك بفقد عاملها فقد كان قياس الصناعة يقتضي ان يقال قبل
التركيب العنقي والعصي ويخشي ويرضي بياء او واو ساكنة في الاخر كما يقال قبل
التركيب يرضي رجل وزيد لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستبعاد لحالة التركيب
ومراعاة الحال في اللفظ وان من العرب من يقول في يوجل وليس ياجل ويابس
فالتزموا ذلك هنا لما ذكر • وما اللذان يعملان دوله • والعاملان فيه معمولان •
يعني ابا الشرط في مثل قولك ايا ما تدعوا فله منصوب بتدعوا وتدعو مجزوم
بايا وهكذا نحو من تضرب اضرب فالمفعولية في اسم الشرط نحو الاسمية والجزم
لتضمن الشرطية والرتبة في ظاهر اللفظ متضادة لوجود سبق العامل معموله
• ومفرد لفظا ومعنى • يعني كلام فيه لفظ ثاني • يعني ضمير الشان والقصة
اذ هو مفرد في اللفظ والمعنى لكن معناه الذي هو الخبر يعنم معنى كلام تفسيره
اللفظ الثاني بعده كقوله تعالى قل هو الله احد فهو عبارة عن الخبر او الامر او الشان
وتفسيره الله احد وهذا اضمار مذكر وان شئت انثت الضمير على معنى القصة
كقوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وليس هذا الضمير في كلا حالتيه
من الاحكام الاعرابية الا حكمان الرفع بالابتدا نحو ما تقدم او بكان واخواتها
والنصب بان او ظننت واخواتها فانه لا تقتضي الاتباع •

• ما الذي في كبره مونث • وقبل ذاك كان في الذكران •

يعني الذباب المسمى في كبره نحلة وفي صغره بغراد وفيه انشد صاحب الايضاح
وما ذكر فان يكبر فانثى • شديد الازم ليس بذي ضروس • وقال •

• ما اسم للذي المذكر بادعة • ترمي العدو بجمرة الهجران •

• وهو لدى التانيث ذو ميسرة • من اجل ذا قرنت بها العينان •
يعني الخوان فاذا كان على مكان عليه طعام سمي مائدة فيقتضي اذا كان جوابا ويدني اذا
كان ما يده وهذا والذي قبله الغاز فيها هو من مسائل اللغة •
• ما معرب مفعولا او مبتدا • ولفظه جزما الازمان •
يعني كاين وايش يستعملان مفعولين او مبتداين نحو كاين من رجل رايت وايش قلت
ونحو كاين من رجل جاني وايش هذا واللفظ فيهما جرا ابدا لان كاين اصلها كاف التشبيه
دخلت على اي ثم اجري اللفظ مجرى كم الخبرية في الاستعمال والمعنى وايش اصلها اي
شي ثم حذف لغرب اليا المتحركة من اي كما حذفوها من ميت وبابه وحذفوا من شي
عينه ولامه معا وابقوا الفا وجعلوها محل الاعراب اللام فهذا باب من التركيب
يبني الاسم الثاني فيه محو اعرابه الاصل •

الذي كان فوجه

• ما اسم له تغير بعامل • محله من اخر حرفان • مثله يعني امرا وابنما واخاك
وابيه لانه يتغير فيه بالعوامل حرفان الاخير بسبب الاتباع •
• ما اثنان في اواخر من كلمة • ضدان حقا وهما مثلان •
يعني كل لفظين متفقا بلين من القاب الاعراب والبنا الرفع مع الضم والنصب مع
الفتح والجر مع الكسر والجزم مع السكون كما مثلان في الصورة ضدان في الاعراب
والبنا بحسب الانتقال واللزوم • ما فاعل بالفعل لكن جره • مع السكون فيه ثابتان •
يعني الصنبر في قول طرفة بجفان نعتري نادينا من سديف حين هاج الصنبر •
والصنبر البرد بسكون البا قال ابن جني في خصايصه في وجه ذلك كان حق هذا
ان تنقل الحركة ان تكون البا مضمومة لان الرا مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل
يعني المصدر كان قيل حين يهيج الصنبر انه نقل الحركة الى الوقف الى البا الساكنة وسكنت
الرا لكنه لم ينقل الحركة توجد في الاصل وهي الجر الذي يوجبه اضافة مصدرها
الى الصنبر لان الظرف انما يضاف الى الفعل واصله ان يضاف الى المصدر فقد ثبت
في هذا الاسم الجر المنقول مع سكون محله وهو الرا والاسم مع ذلك فاعل لانه الفعل
وهو هاج • ما فاعل ونايب عن فاعل • بالوجه الاعراب مجروران • يعني مثل قولك
زيد قايم الاب وقايم الاب فهو نحو زيد مضروب الاب ومضروب
الاب ومضروب الاب • ما كلمة قد ابدلت من لامها • اليا لها بصحبه قلبان •
• فاولا هذا واخرا ولها لهما هذان • يعني في مسلة
اينق في جمع ناقه على افعل اصله انوق كما قالوا انوق فابدلوا العين في اينق يا لكن
هذا الابدال صحبه قلبان احدهما انهم قلبوا العين سالمة الى موضع اللام فصار
اللفظ انقوا ثم فعلوا فيه ما فعلوا في اول واجل وبابه فصار انقيا ثم لما صارت
الواو المتطرفة يا لوجوب ذلك قلبوها على حالها الى موضع الفا وهذا هو القلب
الثاني فصار اللفظ اينقا وعادت بنية الجمع الى اصله لخروج حرف العلة عن التطرف
بنقله الى موضع الفا فقد صار هنا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو لاخر

كلمة

كلمة وبالقلب الثاني الذي هو لاوله فهذان حاصلان للقلبين المذكورين قاله ابو القاسم
الزجاجي في نوادره • هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحذاق اهل التصريف
• ما كلمة مفردها وجمعها • بواو ونون ثلاث • يعني في قولك جاني اخوك الكريم
وجاني اخواك الكريم وهكذا ابوك تقول هذا ابوك وهاولا ابوك تكون واحد من الاسما
الخمسة وجمعه بالواو والنون لكن حذفت النون للاضافة وعليه انشدنا •
• فقلنا اسلموا انا اخوكم • فقد برت الاحن الصدور • **وقول الاخر** •
• فلما تبين اصواتنا • بكين وفديننا بالابينا • ما جامع نفسه كالجر في مفرده اذ يثنيا •

وبان

يعني قولك رايت ابيك الكرما واخيك الفضلا جمعا على حذف النون للاضافة وتقول
في المفرد مررت بابيك الكريم وباخيك الفاضل فيتساويان في اللفظ • ما كلمة مثل اسم بعدها
قد رفعه والجر جايزان • والفعل بالجزم وبالرفع اتى • وهي لها في كل ذا معان • يعني كلمة
متى يقع بعدها الاسم مرفوعا تارة ومجرورا اخرى ويقع بعدها الفعل مرفوعا او مجزوما وما
ومعناها تختلف باختلاف احوالها تقول متى القتال في الاستفهام وترفع الاسم وتقول
العرب اخرجها من متى كمه بمعنى وسط كمه وابعدها ذا جر وايضا بها بمعنى من تقول
• اذا اقول صحابي قلت يبحلها • سكر متى قهوة سارت الى الراس • اي من قهوة قال
ابو ذويب • شربن بما البحر ثم ترفعت • متى لجج خضر لهن نئيج • متى فيه بمعنى وسط
عند الكسائي وقال يعقوب هي بمعنى من وتقول متى تقوم في الاستفهام فترفع الفعل
ومتى تقم اقم في الشرط فتجزم • ما حرف ان سبقه ذو عمل • كرم الفعل بالمبطلات •
• صدر ولكن ليس صدرا قبله • تقدم باخر وصغا ان •
يعني لام الابتدا اذا وقعت بعد ان تقول علمت ان بو شرفيها الفتح فان جرت فيها اللام في
الخبر بطل العمل فقلت علمت ان زيدا لقايم وهذه اللام اداة صدر في محلها الاصلي
لها وهو الدخول على ان ولذلك منعت من فتحها ولا تصدر بها في موقعها بعد ان
فقدر ما قبلها فيما بعدها لانها ان رافعة للخبر الداخلة هي عليه وتعمل ايضا ما بعدها
فيما قبلها كقوله تعالى ان الله بالناس لروف رحيم فبالناس متعلق بروف وتقول
ان زيدا لاضرب فاللام هنا وصفان تاخر في اللفظ تقدم في الاصل بالحرف
العامل • اعراب معرب وذا شبه له • يعني انه بالفتح بالعامل وبكسر دونه تقول الكعابيم
وعرفت انك قايم وعجبت من انك قايم سماه سيبويه وقدما النحاة هذا عملا في معنى
الحروف واعراب المعربات فكانه اعراب في الحروف • مجرور حرف قد ترتب مبتدا موكدا
وان له وجهان • يعني مثل قولك الزيدان هما عاملان والهندان هما بنتان والزيد

ون

لهم عاملان والهندات هن بنات ان اخذت هذا الكلام على ان الثاني للاول ملك
وسبب كانت اللام جارة وان اخذته على ان الاول هو الثاني فاللام ابتدائية موكدة
والاسم بعدها مبتدا موكد بها والكلام على الوجهين يرجع في معنيين اخرين الى ما يقتضيه
منصرف القصد من المعنى كقوله تعالى انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون
فالمعنى المقصود منه ان الاول هو الثاني والمعنى به تلاعبت عوامل ارادة البنيان

يعني الضماير المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو اكرمتك واياك اكرمتك على حد زيدا
ضربته او زيدا ضربته في باب الاشتغال وبك مررت في الجر واختلاف صور الضماير
بالعوامل مع انها مبنيات كاختلاف اوجه الاعراب في المعربات .

. ما كلمة في لفظها واحدة . وجمعها قد يتعاقبان .

يعني مثل تخشين اسم يا هندا ويا هندات وترغبن يا دعدا ويا دعدات فهذا الفعل صالح
اللفظ للواحدة والجمع والتقدير مختلف لان تخشين للواحدة اصله تخشيين كتذهبين
والجمع اصله على لفظه تفعلن كتذهبن وترغبن للواحدة اصله ترغبين كما تقول
تكشيبين فاعل تخشيين بما يجب لكل واحد منهما في التصريف وتكرسين يا هندات تفعلن
على مقتضى لفظه كذلك الجمع لفظ واحد وذكرا وانث لا لفظان . يعني مثل الزيدون يدعون
والهندات يدعون قال تعالى واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم وقال رب
السجن احب الي مما يدعونني اليه والا تصرف عني كيدهن فهذا تفعلن للاناث والاول
يفعلون للذكور وانا اللفظ فيهما واحد . ما موضع تغلب الانثى به . ولفظه في الذكران .
يعني مثل سرنا عشرا من الدهر وخمس عشرة بين يوم وليلة لان الزمان تغلب فيه الليالي
لسبقها وليس ذلك في غير هذا نوع التاء من اسماء العدد علامة تانيث المعدود وذلك
خاص بباب العدد والاصل في اللفظ الخالي من علامة التانيث ان يكون للمذكر
كما في ساير الابواب نحو قايم وساير الصفات ومن ها هنا استفهام الغاز الحريري
في العدد بقوله ما موضع يبرز فيه وباب الحال بعمايم الرجال يعني نزع التاء من اسماء
العدد . حرفان قد تنازعا في عمل . واسمان لحرفين مطلوبان . يعني ليت ان زيدا
قايم فالاسمان يعني ان مطلوبان لهما وليت من جهة المعنى لكن العمل فيه لان واغنى
ذكرها بعدها عن ذكرها لليت فهو اعمال مع تنازع بين الحرفين والتنازع في التنازع
اختصاصه بالافعال وما يجري مجراها وانما خص النحاة بذلك اذ قصد واما يتصور
فيه اعمال العاملين . فيه ايضا فصيحا قد يرى . فعل وحرف قد تنازعان . يعني
مثل علمت ان زيدا قايم والاسمان قد تنازع فيهما الفعل والحرف معا لكن الواجب ان
يعمل الحرف وهذه المسئلة قبل . وتدبري مبتدا في خبر . في الرفع والنصب له حالان .
يعني المسئلة الزنبورية وبابه فقد اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو
هي قاله سيبويه او فاذا هو اياها قاله الكسائي وحكاه ابو زيد الانصاري عن
العرب والضمير في الاول مبتدا والاخر له من جهة المعنى غير الضمير الذي بعده
لان المستفاد من الكلام والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة فزعم ظاهر جلي والنصب
في القول الصحيح على اضمار فعل قام معموله مقامه وناب عنه بنفسه دون فعل تحصل
معناه دون فعل في التقدير فاذا هو يساويه لان باب زيد زهيرا معناه يساويه
وما يدخل تحت هذا البيت ما اجازه بعض نحاة المتاخرين في مثل قول قتيبة في
الادب ان الطمع بياض في الشفتين واكثر ما يعتري ذلك السودان والنصب على انه
مفعول يعتري وما مصدرية اي البراءة اذ ذلك السودان والنصب على انه مفعول

وهذا

وهذا المفعول هو الذي يغني عن الخبر لانه الجزء المستفاد من الكلام فوضع الالغاز
من هذه المسايل دخول النصب فيما خبر المبتدا جوازا في اللفظ ولزوما في المعنى ومثل
كلام ابن قتيبة قولك اكثر ما اضرب زيدا . ما علم تمنع الاسم صرفه . وهي واخرى ليس
تمنعان . يعني مثل صياقل وصيارف وملايك يمتنع صرفه لعلة تناهي الجمع فاذا
قلت صياقلة وصيارفة انصرف مع بقا الجمعية وانضمام التانيث اليه والتانيث
من علل منع الصرف ولكنه يشاكل الاحاد فلذلك انصرف كطواعية وعلانية
وكراهية . ما اسم في الاستثنا منصوب به . وهو اداته له الحكمان . يعني مسئلة
الاستثنا بغير وسوى نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثنا فنصبه
نصب المستثنى وليس بمستثنى وانما هو اداة استثنا ومجروره هو المستثنى فهو
غريب في بابه لانه سرى اليه حكم مجروره فله حكم الاداة في المعنى وحكم المستثنى
في اللفظ وهذا اشبه ما يقوله بعضهم في المفعول معه نحو جيت وزيدا ان الاصل
جيت مع زيد فلما جا الحرف وهو الواو وفتح اعراب مع على زيد فاجتمع المستثنيان
في تحكي الاسم اعرابه ملابسه . ما اسم يريد النصب في اسم بعده . وشانها لها الاقتران
يعني مسئلة لدن غدوة فان لدن لا ينصب غدوة لمشابهة لها نون ليس لها مع غيرها قاله سيبويه
لانها تنصب غدوة ولا عمل لها في غيرها الا الجر نحو قوله تعالى من لدن حكيم خبير .

. وما اللذان جردا من صلة . لكنهما في الاصل موصولان .

يعني الموصولان في قول العرب فعلته بعد اللتيا والتي يعنون بعد صغير الامر وكبيره
اي بعد مشقة فهما موصولان في الاصل جردا من الصلة في الاستعمال وقدر بعضهم
بعد اللتيا وقت والتي صلت وقيل اللتيا والتي يراد بهما الداهية وقد حكى بعض
النحاة جا في الذين واللاتي يعني الرجال والنسا ولا يريد حاله على فعل شي ولا على تركه

. ما معرب اعرابه وحرفه . كلاهما في الاصل محذوفان . يعني مثل قوله
تعالى لو كانوا غزى لو كانوا فعلا منه نصب غزى الفتحة المقدرة في الالف المحذوفة
لالتقا الساكنين بالتنوين محذوف من الكلمة نفسها الاعراب وحروفه الذي هو
محله وذلك مما سياتي حال الاعراب لانه وضع للبيان وهذا الاسم مقصور اذا نون

. ما امر في كلمة موجبة . وجوده وفقده سيان . يعني مثل عيد اصله
الواو من العود وموجب انقلاب هذه الواو الساكنة يا وجود الكسرة قبلها ثم ان
هذه الكسرة زالت وبقيت اليا في اعياد وقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدها
مع انها الموجبة ومن هذه المسئلة انتق المتقدمة لان موجب اليا قد زال وهي باقية
مبنية على قصد الفرق اذ لو رجعت الواو لم يحصل الا على قلب واحد . ما عارض رد في كلمة
ولم يراع سمعا لامران . يعني مثل الاحمر اذا انقلبت حركة الهمزة الى لام التعريف
فان شئت ابقيت الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت حذفت
الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا اجاز القرا في مذهب ورش ان يقرا الان
خفف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وبحذفها وعلى هذا قري له من الاثمين بفتح نون

من اعتنا رابسكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقري في الشاذ من الاثمين بادغام
نون من في اللام اعدادتحريكها كما تقول من لدن وهذا وان كان البيت يسترسل عليه فليس
هو المعتمد وجود الامرين معا في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد مما من العرب وذلك
نحو ما حكاه ابو عثمان المازني من قول بعض العرب في رضوا رضيوا بسكون الضاد مع ابقا
اليا فانه ردوا بالسكون العارض فردوا اللام التي كان حذفها لاصل الحركة فقالوا رضيوا
كما تقول في الاسماطي ولم يعتدوا بالسكون حين ردوا اللام ياوا واصلها الواو من الرضوان
وانما كان اوجب انقلابها بالكسرة في رضي كشقي ودعي ودابها فراعوا الكسرة الزاهبة
في اليا الباقية فقد خرجت هذه الكلمة مع هذه الكلمة المعتلة في البيت فيما هذا مع ما ذكر
فيه اعتبارد ونحوه • ما اسم كحرف من الاسم قبله • هو كواحد والاصل اثنان •
يعني اثني عشر في باب العدد كما حذفت العرب نون اثنتين منه لتنزيلها عن منزلتها
اذ الاضافة فيه ولهذا يقولون احد عشرك وخمسة عشرك الى سابع وا يقولوا
اساكما كما لا يصح في اثنين ان يضاف وفيه النون باثني عشر كاسم واحد في دلالته على
مجموع ذلك العدد كدلالة عشرين واصلها اثنان وعشرة لكن في قوله في البيت
والاصل اثنان دون تضمينه ففي البيت شي مما تقدم في قوله ها هو للناظر كالعيان
وفي قوله ما كلمة مبنا اسم اتي تعيدها وسيا في التنبيه على نحو ذلك • واسم لما لرفع وما
من رافع • لديه من قاص ولا دان • يعني الضمير الواقع فصلا المسمى عند الكوفيين
عمادا لانه اسم مرفوع دون رافع بعيد منه ولا قريب وهذا بدع من الاسما في اللسان
ولهذا وقع في كتاب سيبويه وعظم والله جعلهم فصلا • وما من الحروف يلغي زائدا •
في لفظ او معنا بما فيها ان • او فيهما واسم وفعل لهما • هنا دخولا بين خلان •
يعني ان من الحروف ما يلغي زائدا في اللفظ خاصة نحو انما الله اله واحد وانما ياتيكم
به الله انما يساقون الي الموت وهم ينظرون فما في المعنى زائدة وهي في اللفظ مغنية
كافة او مبينة او تكون الزيادة في اللفظ والمعنى معا كقوله تعالى فبما رحمة من
الله وفيما نقضهم ومما خطاياهم فهذه اقسام ثلاثة في زيادة الحروف مع انها حروف
معان فزيادتها على خلاف الاصل ونعني بدخوله الاسم في باب الزيادة نحو قول عنترة
• يا شاة من قنص لمن حلت له • حرمت علي وليتها لم تحرم • روي ما قنص ومن قنص
على الزيادة بتكلف وقد استجاز اهل الكوفة زيادة حين في مثل زيد حين نقل
وجها ان كنتو لهم فجعله حين وسم وقد راي بعضهم زيادة اسما الزمان كيوم وحين
عند اضافتها الي اذ كقولك يومئذ وحينئذ لان ذلك اليوم والحين هو مدلول اذ وقد
اكتفي بها وحدها كقول الشاعر • نهيتك عن طلابك ام عمرو وبعاقبة وانت اذ صحيح •
وقد تاول قوم ذلك على ان الحين هو المعتمد وسبقت اذ التدل على مصيبة بنفسها
وعلى ما حذف مما هو مراد بنفسها قال وذلك انهم ارادوا فقطع يوم او حين على
الاضافة مع التعويض ولم يصح التعويض التنوين فيه من الجملة المحذوفة اذ هو
مشغول بتنوين التمكين الذي هو من اصله فلا يحمل تنوينه على غيره فجاؤا باذ تعينا

للمعنى

للمعنى الذي يحرزه وتحصيلا للدلالة على المحذوف بالتنوين الذي يسلبه فقالوا حينئذ
اي حين اذ كان ذلك ولهذا قل ما يوجد في كلام العرب اذ هذه المتقلبة بالزمان
مضافة غير منونة لكن هذه لا تخلص الزمان ومضيه كما اكتفي بها في البيت المتقدم
ونعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله • سراة بني ابي بكر تساموا •
• على كان المسومة العراب • فزاد كان بين الجرف والمجرور وكقولهم ما اصبح ابردها
وما امسي ادفاها العشيه وكذلك ما كان احسن زيدا فكان زائدة في اللفظ وتجرد رة
بمعنى المضي • ما صلح افعال تري جمعا • ولم يصرف ولم يشركه في ثان • يعني
اشيا جمع شي من جهة المعنى وهو في ظاهر امره على شكل فعال لجمع فعل كعنبا وافيا
وجروا جبا فكان القياس تصريفه كنظايره لكنهم لم يصرفوه قال الله تعالى لا تسالوا
عن اشيا ولم يشركه في هذه شي مما هو من بابه ثم اختلف النحاة في وجهه فهو فعلا
مقلوب عند الفارسي من الكوفيين والاخفش من البصريين اصله اشيا جمع شي
مخففا منعا بحذف اليا المكسورة والتزم التحقيق وهو عند الكسائي واكثر الكوفيين
افعال لمشبهة بفعلا فيمنع ومن ها هنا جمعوه على اشياوات •
• ما فعل امر وخطاب صالح • بعينه ومنقضى الزمان • يعني مثل خافوا وناموا
وتذكروا وتعالوا واصطلح هذا ونحوه للامر على جهة الخطاب والفعل الماضي على جهة الغيبة
• وصيغة الماضي تري مضارعا • من لفظها فيه تري الفعلان •
يعني مثل تحامي وتعالي وتسمي وتزكي كقوله تعالى قد افلح من تزكي فهذا ماض وتقول
هذا اسمه لئلا كي ان تزكي على قراءة التحقيق فهذا مضارع على حذف اليا ين ويحتمل
الوجهين بيت امرئ القيس • تخاماه اطراف الرماح تحاميا • وجاد عليه كل اسحم هطال •
ويتعين المضارع في قول الاخر • فردوم تسامي عند باب رفاعة • واي كلمتين في كلمة •
• واي فعلين هما خصمان • يعني بكلمتين في كلمة مثل عبشمي في عبد شمس وعبقسي في
عبد قيس وعبدري في مثل عبد الدار ويعني بالفعلين الخصمين فعلا التنازع نحو
ضربت وضربني زيد لانهما قد تنازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشي والمتنازعان
خصمان لان كل واحد يخصم صاحبه ويدفعه • واي مضمر مضاف • واي اشيا هما شيان •
يعني بالمضاف من المضمرات قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياي الشواب
بنا على ان ايا هو المضمر ونعني بالاشيا ما عبر به عن شيئين في مثل قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما والمراد قلبان خاصة • ما واحد ليس بذي تعدد • لكنه يقال فيه اثنان • يعني
اليوم الذي بعد الاحد من ايام يطلق عليه اثنان وهو واحد تقول ليلة الاثنين و
الاثنان لشم عدد لثلاثة والاربعة وليس بعلم فيجا للواحد على خلاف وضعه وانما كان
القياس ان يقال الثان او اسم يشبهه اللفظ بالاثنين كالثلاثا والاربعا والخميس
• ما اسم يجي فاصلا حتي به • الخافض والمخفوض فصلان • يعني ان الالف واللام
الموصولة على القول باسميتها تفصل من العوامل كلها على اطراد بخلاف الذي والتي
مع انهما بمعناهما ولا يطرد الفصل من الخافض والمخفوض بغيرهما من الاسما والصحيح

اسميتها لوضوح ذلك فيها حيث يقع على غيرها يقع عليه صلتها نحو مررت بمهندما المكرمها
انا فالالف واللام واقعة على هند وبكرم المتكلم فوضع هنا موضع التي وما الذي
هو حرف خافض يفصل ما اضيف يا سحان • يعني مثل لا ابا لزيد ولا اخا لعمرو وبابوس للحرب
ولا غلامي لك ولا يدي لك فليلها للام حرف جر في الاصل مقحمة بين المضافين هذا في
نائبه وهو خلاف القياس وكيف الموصول يكفي صلة فهكذا الفي موصولان
يعني مثل جاني الذي ابو منطلق منهم اي جاني الذي ابوه منطلق وقد انشد وا
• من امنن الا الذين ولهم • لها الهام خلفها اللهات فتعمعوا • قيل الذين نوكيد
للا وقيلهم هو من صلة اي الايم الذين ويصح في الكلام ان يقال اتي الذي تا نيه
نكرمه هنا على معني التي نكرم الذي يا تيه هو هكذا اما كان مثله وما الذي للبنا
وفي اخره • دليل اعراب الذي سان • وذلك الاعراب في اسم سابق وذلك الدليل في
اسم ثان • تلفظ به عوضا من حرام لبس لذلك تجتمعان • ما حرف الاعراب يمحي في
نائب عن اسم حل في المكان يعني بهذه الابيات الاربعة حكاية النكرات نحو منن نحو منو في
حكاية المرفوع ومنا في حكاية المنصوب ومني في حكاية الاعراب لمن شتبيه
وهذه العلامات اللاحقة دليل الاعراب الذي في الاسم السابق من مبتدا
اغنت تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا يجتمع بينهما وبين الخبر فلا
يقال منو ومن الرجل والبيت الرابع محصل لما تقدم في الابيات الثلاثة والاقتصار
عليه وحده وعن ما قبله فقال • ما حرف اعرابي يمحى وقد ثان عن اسم حل في المكان •
• ما فعل امر جا بنا الحذف سوي • حصوله يبقي على اللسان •
فعل الامر وأي من معني الوعد تقول فيه ايا زيد فان ونح قبله ساكن من كلمة ونقلت
حركة الهمزة اليه على قياس الهمزة قلت يا مخبر يا زيد اي عد مخبر وا هند قالت خبر
يا عمر وفلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قل وتقول على هذا يا زيد قل يا هند فبقيت
الحركة والياء بعدها انما هي ضمير للفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف
• ما اسم له حركة بعامل • تنسخها حركة اقتران • يعني الحمد لله فيمن كسر الدال ونحو
واذ قلنا للملائكة اسجدوا فيمن ضم تا الملائكة بحركة الاعراب ذهبت بحركة الاعراب
وهي حركة الاقتران • ما معرب في لفظه حركة الاعراب والسكون فيه حاصلان •
يعني مثل النكرة اذا وقفت عليه تنقل حركة الاخر الي الساكن قبله في لغة من ثقيف تقول
هذا البكر ومررت بالبكر ففي اللفظ حينئذ حركة والسكون معا كلاهما حاصل فيه
ونحو دسا مع مظمي في كلمة فاين يجتمعا ن يعني النون الساكنة وبعدها او وا وفي
كلمة فانه يمتنع ان يجب اظهارها فرارا من اللبس بالمضاعف لو ادغمت وبابها
الادغام فاذا لم يكن لبس رجع للاصل فوجب الادغام نحو انفعل اذا بنيته من وجل
او من يبس تقول اوجل وايبس فتدغم اذ لا لبس هنا لعدم افعل في كلام ووجود
انفعل • ما عامل وعمله اهملا • وفي انعدام تنقد ران • يعني مسألة ليس زيد
بقائم ولا قاعد فلك ان تحمل الباء وعملها في تابعه فتنصبه كما قال •

• معاوي انا بشر فاسجح • فلسنا بالجبال ولا الحديدا • فقد اهملت في التابع الباء وعملها
مع وجودها ثم بقيت من كلام العرب مراعاتهما مع عدمهما كقول زهير •
• بدا لي اني لست مدرك ما مضي • ولا سابق شيا اذا كان جائيا •
يروي بجر سابق على توهم لست بمدرك وبيت سيبويه •
• مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة • ولا ناعب الا ببين غرابها • جر ناعب على التقدير
ليسوا بمصلحين ففي هذا ابدع من الاعتبار ان تطرح الشي مع وجوده ثم تعتبر عدمه
• ماذو ثبات مع نقصد راي • حاله في دين مخالفان • يعني حكاية يونس من
قول بعض العرب ضرب من منا لمن قال ضرب رجل رجلا فهو سال عن الضارب وعن
المضروب منهما فاخرج من الاستفهام سيه ساسه وعن صددته الواجبة لهما وهو
نادر في باب • تمت سبعون بيتا اكملت • قصيدة ملغوزة المعاني •
• عقيلة قد سدلت بسورها • فكشفها تواقف الاذهان •
• بكر عليها حجب كثيفة • يقول للخاطب لن تراني •
• حتي يعانا في طلابي شدة • فتخل القلب المعنا العاني •
• والحمد لله الذي عرفنا • من فضله عوارف الاحسان •
• وصل يا رب على من احكمت • اياته في محكم القرآن •
اخر الفن الخامس من الاشباه والنظاير على التمام والكمال بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
• والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده النبي الامي وعلى اله واصحابه وازواجه
وذريته وانصاره واهل بيته وسلم تسليما كثيرا دايما الي •
• ان يرث الله الارض ومن عليها وهو •
• خير الوارثين وصلى الله على سيدنا •
• محمد كلما ذكره الذاكرون •
• وغفل عن ذكره •
• الغافلون •

الفن السادس من الاشباه والنظاير النحويه وهو فن الافراد والغرايب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب
وصلى الله على سيدنا محمد الحمد لله ولا واخرا والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي
كملت محاسنه باطنا وظاهرا هذا هو الفن السادس من الاشباه والنظاير وهو في الافراد
والغرايب باب الكلمة والكلام قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة
اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة في ثلاثة الاسم والفعل والحرف
وقال ابو حيان زاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل قال ابن
هشام اشتهر بين النحويين ان الحرف يدل على معني في غيره وقد زعم الشيخ بهاء الدين بن
النحاس في ذلك في التعليقة وزعم انه دال على معني في نفسه وهو موضع يحتاج الي فضل
نظر انتهي وعبارة ابن النحاس اعلم ان المشهور عند النحويين ان الكلمة لها معان معني في نفسها

او لا معنى لها في نفسها يعنون به ان الكلمة ان فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير
ضميمة فهي المعبر عنها بان لها معنى في نفسه وان كان لا نفهم معناها متوقفا على ضميمة
فهي المعبر عنها بان معناها في غيرها ومعنى ذلك انك اذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه
معنى نحو قام يفهم منه معنى نحو الرجل عبارة هو عبارة عن شخص وكذا باقي الاسما
يفهم معنى في حال الافراد والفعل ايضا اذا ذكرته وحده يفهم منه معنى نحو قام يفهم
منه اقتران القيام بالزمن الماضي وليس الحرف كذلك لانك اذا ذكرت حرفا لا يفهم منه
معنى الا اذا اقترن به بضميمة من احد قسميه فان قيل لا يجوز ان يكون الحرف بلا معنى
عند ذكره وحده لانه يبقى من قبيل المهملات وانما الحرف موضوع لا يهمل فلذلك
لا نسلم انه يلزم من قولنا ان الحرف لا يفهم منه معنى في حال الافراد ان يكون من قبيل
المهملات لان الحرف وضع لان يفهم منه معنى في حال الافراد عند التركيب وليس
المهمل كذلك فان المهمل ليس له معنى لا في حالة الافراد ولا في حال التركيب وان
الحرف له معنى في نفسه لانا نقول لا يخلو المخاطب بالحرف من ان يفهم موضوعه لغة
اولا فان لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى انه لا معنى لانه
لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب
به من يفهم موضوعه لغة فانه يفهم منه معنى علا بفهمه موضوعه لغة كما اذا
خاطبنا انسانا بهل وهمزة يفهم انها موضوعة للاستفهام وكذا باقي الحروف فاذن
عرفنا ان له معنى في نفسه ولنا طريق اخر وهو ان نقول وان خوطب به من يفهم موضوعه
لغة فلا نسلم ان لا يفهم منه معنى والنحويون كلهم قالوا هل لان هل للاستفهام
ولم يقيدوه بحالة التركيب دون حالة الافراد فان قيل اي فرق بين معنى الاسم والفعل
وبين معنى الحرف على ما ذكرنا قلنا الفرق بينهما ان كل واحد من الاسم والفعل
يفهم منه في حالة الافراد غير ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف لان المعنى المفهوم
من الحرف في حالة التركيب اتم مما يفهم منه عند الافراد هذا كلام ابن النحاس بحروفه
وقد ذكر الشيخ جمال الدين في شرح اللمحة ان ابا حيان تابعه على ذلك في شرح التسهيل
ولم اره فيه فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليه وقد وقع ما هو اهم من
ذلك وهو انه لما كنت بمكة المشرفة سنة تسع وستين وثمانمائة ذكرت هذا البحث
في حاشية المطاف بحضرة جماعة وفيهم فاضل من العجم وهو مظفر الدين بن محمد بن عبد
الله الشيرازي فقال لي هذا البحث وبحث الشريف الجرجاني طرفا نقيض فان الشريف
ذهب الى ان الحرف لا معنى له اصلا لا في نفسه ولا في غيره وخالف النحاة كلهم في قولهم
ان له معنى في غيره واتفق ذلك رسالة ثم احضر لي مظفر الدين المذكور [illegible]
اختصر فيه شرح الكافية للرضي وسماه مرضي الدين فرأيته نقل فيه عن الشريف هذا البحث
فتطلبت الرسالة التي الفها الشريف في ذلك حتى حصلتها **باب الاعراب** قال
ابن الانباري في كتاب الانصاف يحكى عن الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو
خلاف الاجماع وذكر السخاوي في شرح المفصل انه ذهب ايضا الى ان ما لا ينصرف مبني

في

في حالة الجر على الفتح **باب الاشارة** ذكر ابن معط في الفصول ان اسماء الاشارة
بنيت لتشبيهها بالحروف قال ابن اياز في شرحه وتعليله بناءها لتشبيهها بالحروف غريب
لم ار احدا ذكر غيره **باب اداة التعريف** قال في البسيط ذكر المبرد في كتابه المسمى
بالشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وضم اليها اللام لئلا يشتبه التعريف
بالاستفهام **باب الابتداء** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح لا اعلم
خلافا بين النحويين ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث وظرف المكان يكون خبرا
عن الجثث والمصادر الا ان ابن الطراوة رد على جميع النحويين في هذا وقال هما سواء يكونان
خبرين عن الجثث والمصادر وقال ابن هشام في شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح
ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره
لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمتنع
منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو غريب **باب كان** ذهب ابن معط الى ان
دام لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ذكره في الفصول قال ابن اياز في شرحه وما وقفت
في تصنيف اهل العربية متقدميهم ومتأخريهم على نص يمنع من ذلك وقد اكثرت السؤال
والفحص عنه فما اجبت ان احدا يوافق هذا المصنف في شرح عدم جوازه وحكى لي من
اثق به من الشيوخ تقي الدين الحلبي ان ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال هذا جار مجرى
المثل وحكى ابن الخباز الموصلي سافر الى دمشق واجتمع بالمصنف وسأله عن ذلك فقال
اقول فيه ثم اجتمع به مرة اخرى وعاود سؤاله فقال لا تنقل عني فيه شيئا قال ابن السراج
انا افتي بمعلقة ليس تقليد اقتصد من طويل ثم ظهر لي حرفيته نقله ابن النحاس
في التعليقة **باب ان** قال ابن مالك في شرح التسهيل ان كان يعني ما بعد
ان المخففة مضارعا خفض ولم ينص عليه نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان
نظنك لمن الكاذبين قال ابو حيان هذا ليس بصحيح ولا اسلم له موافقا **باب كاد**
قال الابدي في شرح الجزولية خالف ابن الطراوة النحاة في عسى وقال ليست من
النواسخ لان حكم النواسخ ان يقدر زوالها فينعقد من معموليها مبتدأ وخبر وانت لا
تقول زيد انه يقوم وهو غير صحيح لانا اذا قدرنا زوال عسى قدرنا زوال ان ومذهبه
في عسى زيد ان يقوم على ما يظهر ان زيدا فاعل لانه لما علقت على غيرها ازيل للتفسير كسمعت
زيدا يقول كذا **باب ما** قال ابن عصفور في المقرب تعمل ما بشرط ان
لا يتقدم الخبر وليس بظرف ولا مجرور ونقل ابن النحاس في التعليقة يجوز مثلا قولنا
ما في الدار زيد وما عندك زيد فان الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها
من انواع التوسعات وهذا شيء اختص به ابن عصفور ولم اعلمه لغيره فان الناس
نصوا على الخبر المتقدم مطلقا يبطل العمل ظرفا او مجرورا كان او غيره **فائدة** قال
ابن الدهان في الغرة قد اتى الرفع في كلام العرب على ثمانية عشر وجها الاول رفع
الاسم بالماضي والمستقبل نحو قام زيد ويقوم زيد الثاني رفع الاسم بما بني لما لم يذكر
نحو قام زيد الثالث رفع الاسم بالابتداء موخرا نحو زيد قائم وهي المترافعات الرابع

رفعه بالمحل متعدد ما نحو خلفك زيد فاذا قالوا ان زيدا خلفك رفعوا زيدا والمضمر بالظرف
وهو وجه خامس السادس رفع الاسم برجوع العائد عليه كقولك زيد ابوه قائم
وزيد مررت به السابع رفع الاسم باسم مثله جامد نحو زيد ابوك الثامن رفع الاسم
بما يغلب عليه ان يوصف نحو زيد صالح التاسع رفع الاسم بمحل قد رفع غيره نحو زيد
حيث عمرو العاشر رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التقدير نحو قائمة جاريته زيد
وتقديره رجل قائمة جاريته زيد الحادي عشر رفع الاسم بنعم وبئس الثاني عشر
رفع الاسم بحرف الاستفهام نحو امن ابوك وابن اخوك الثالث عشر رفع الاسم بما لا يكون
الا سابقا نحو لولا زيد لاكرمتك الرابع عشر رفع الاسم بالفعل المؤول على النصب نحو
حبذا الخامس عشر رفع الاسم بما لا يظهر انه وصف له نحو عبد الله اقبل والد بار وعبد
الله اقبل لا والد بار السادس عشر رفع الاسم بواو مسبوقة عليه نحو كل ثوب وثمنه
تقديره كل ثوب بثمنه فنابت الواو عن مع والباء فرفعت السابع عشر رفع الاسم
بواو مسبوقة نحو قيامي اليك والناس ينظرون الثامن عشر قولهم الرطب والحر شديد
انتهى **باب المفاعيل** قال ابن ابان تنظر ابو سعيد السيرافي الى قول الله تعالى
واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولا اخر
سماه المفعول منه قال ابن اياز وهذا ضعيف جدا لانه يقتضي ان يسمى نحو قولك
نظرت الى زيد مفعولا اليه وانصرفت عن خالد مفعولا عنه قال الجزولي لا يكون المفعول
له مجرورا باللام الا مختصا نحو قمت لاعطائك ولا يجوز لاعطاء مر قال الشلوبين وهذا
غير صحيح بل هو جائز لانه لا مانع يمنع منه قال الشلوبين ولا اعرف له سلفا في هذا
القول **باب المصدر** قال ابن هشام في تذكرته ذكر ثعلب في اماليه انه يقال
ناب هذا عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة وهو غريب **باب العطف** قال
ابن هشام زعم ابن مالك ان حتى الابتدائية جارة وان بعدها ان مضمرة ولا اعرف
له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة وزعم ذهب صاحب الازهرية الى ان
بل تكون حرف جر ووهمه ابو حيان وابن هشام وغيرهما فقد نقل ابن مالك وابن عصفور
اتفاق النحويين على خلافه ذهب الخوارزمي الى ان بل ليست من حروف العطف ولا
سلف له في ذلك نقله الاندلسي في شرح المفصل ونقلت عبارته في حاشية المغني
قال ابن هشام خرق ابن مالك في كتبه اجماع النحويين فزعم ان ام المنقطعة تعطف
المفردات قبل **باب** في تذكرة ابن مكتوم ان ابن البطليوسي قال ذكر الاخفش
شيئا لم يذكره احد من النحويين وذلك انه اجاز مررت خمسة عشرهم فجعل مفسر
المركب مضمرا وهذا من اخطا الخطا **باب النداء** نقل ابن الخباز عن شيخه ان
الهمزة للمتوسط وان يا للقريب قال ابن هشام في مغني اللبيب وهذا خرق لاجماعهم
اجاز المازني نصب صفة اي كما اجاز الزجاج في معاني القران ولم يجز احد من النحويين
هذا المذهب قبله ولا تابعه احد بعده فهذا مطرح مردود لمخالفته كلام العرب
باب المضارع قال ابو حيان من غريب مذاهب الكوفيين في انهم ان

اجازوا

اجازوا الفصل بينها وبين معمولها بشرط واجازوا ايضا الغاءها وتسليط الشرط
على ما كان معمولا لها لولاه فاجازوا اردت ان تزورني ازورك بالنصب وازورك بالجزم
جوابا للشرط والغاءها قال ابن عصفور زعم الزمخشري ان لن لتاكيد ما تعطيه لا من
نفي المستقبل تقول لا ابرح اليوم مكاني قال وهذا الذي ذهب اليه دعوى لا دليل عليها
بل قد يكون النفي بلا اكد من النفي بلن لان المنفي بلا قد يكون جوابا للقسم نحو والله لا
يقوم زيد والمنفي بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل اذا اقسم عليه اكد منه اذا لم يقسم
قال وذهب محمد عبد الواحد بن عبد الكريم الى ان لن ينفي ما قرب ولا يمتد معها النفي
قال وسبب ذلك ان الالفاظ مشاكلة للمعاني ولا اخرها الف والالف يمتد معها الصوت
بخلاف النون فطابق كل لفظ معناه قال ابن عصفور وهذا الذي ذهب اليه باطل بل كل منهما
يستعمل حيث لا يمتد النفي فمن الاول في لن انهم لن يغنوا عنك من الله شيئا فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا ومن لا ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى ومن الثاني في لن فلن اكلم اليوم
انسيا وفي لا ان لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا قال ابو حيان وعبد الواحد هذا له
كتاب التبيان في علم البيان ذكر فيه هذا حكاه ابن عصفور قال وما يذهب اليه
اهل علم البيان ويختصون به ينبغي ان لا يحكى مذهبا لانهم يبنون على خيالات
هذيانية واستقراءات غير كاملة وحين وصل كتاب التبيان هذا الى المغرب نقضه
ابن رشيد من المقيمين بتونس نقضا في كل قواعده ونقضه ايضا الكاتب ابو المطرف
ابن عميرة وكان من البلاغة والتحقيق والعلوم اللسانية والعقلية بحيث لا يدانيه
احد من اهل عصره انتهى قلت عبد الواحد هذا هو كمال ابن خطيب زملكا له شرح
على المفصل قال ابو حيان في شرح التسهيل زعم القاضي ابو بكر بن الطيب يعني الباقلاني
ان كون ان تخلصها الى الاستقبال يؤدي الى القول بخلق القران وذلك قوله تعالى انما
امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون فان كانت ان تخلصه للاستقبال كان القران مخلوقا وهذا
هو الكفر عند قوم او الضلال والبدعة قال ابو حيان والرد على القاضي ابي بكر في شرح ابي
الفضل الصفار قال وخلاف القاضي ابي بكر في النحاة غير معتبر قال ابو حيان اجاز
ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها بمعمولة او بجملة شرطية ولا يبطل عملها نحو جئت
كي فيك ارغب وجئت كي ان تحسن ازورك قال وهذا مذهب لم يتقدم اليه فان
في المسألة مذهبين احدهما منع الفصل مطلقا بما فيه على العمل ام لا وهو مذهب البصريين
وهشام ومن وافقه من الكوفيين والثاني جوازه ويبطل عملها بل يتعين الرفع وهو
مذهب الكسائي كما قال ابن مالك من الجواز مع الاعمال مذهب ثالث لا قائل به قال
ابو حيان نحن اغرب المنقول لا تسمية نقله بعضهم عن ابي البقاء ان اللام في نحو
قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لام كي قال وهذا نظير من سمى اللام فيها حتى ك
لتكرمني لام الجحود بل قول هذا اشنع لان اللام هنا تنعقد جحدا لفظا وان كان للسبب
الجحد المصطلح عليه في لام الجحود واما ان تسمى هذه اللام لام كي فهو من قائله قال
ابو حيان لا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا للامر الا ما نقل عن العلاء بن سيابة فانه

وهل يعلم الفرا انه كان لا يجيز ذلك **باب الجوازم** قال ابو حيان من غريب الخلاف
في لا التي للنفي والدعا ما ذهب اليه ابو القاسم السهيلي من انها لا التي للنفي قال
لان الناهي يطلب نفي الفعل وتركه كما يطلب الامر وجوده وقد تدخل لا النافية بين
الجار والمجرور نحو جيت بلا زاد وبين الناصب والمنصوب نحو اخشى ان لا يقوم فكيف لا تدخل
بين الجازم والمجزوم وهو لام الامر لكنها اضمرت كراهة اجتماع لامين في اللفظ فلما طالت
بزيد ظللت فكان الاصل اذا نهيت لم لا تذهب كما تقول في الامر لتذهب فاضمرت اللام
لما ذكرنا قال ابو حيان وهذا الذي ذكره في غاية الشذوذ لان فيه ادعا اضمار لم يلفظ به قط
ولان فيه اضمار الجازم وهو لا يجوز الا في الضرورة ولا يصح تشبيهه بقولهم بلا زاد ولا اخشى
ان لا يقوم فانه هنا لفظ بالعامل وفي ذلك لم يلفظ بالعامل يوما قط فلا يحفظ من لسانهم
لا تذهب لا في نثر ولا نظم فهذه كلها دعاوي لا برهان عليها وايضا فقد سبق
اجماع النحويين كوفيهم وبصريهم على ان لا تفيد معنى النهي عن الفعل وان الجزم بها نفسها
لا نعلم احدا خالف في ذلك غير هذا الرجل كان نشأ والمنازع في النحو ان كان غير مدفوع
عن ذكاء وفطنة ومعرفة وانما سرى اليه ذلك من شيخه ابي الحسن بن الطراوة فانه
لم ياخذ علم النحو الا عنه وابن الطراوة كان على النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون وقد
صنف كتبا في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي ورد الناس عليه ورموه عن
قوس واحدة مذهب الجازي ان فعلي الشرط والجزا مبنيان وعنه روايتان فعل الشرط
معرب وفعل الجزا مبني قال ابو حيان في غريب ما يحكى في اذا ان ابا عبيدة معمر بن المثنى
زعم انها تاتي زايدة فتكون حرفا على هذا وانشد

• حتى اذا اسلكوهم في قتايدة • شلا كما تطرد الجمالة الشردا •

قال زادها لعدم الجواب كانه قال حتى سلكوهم وانشد ايضا

• فاذا وذلك لا تنتهي لذكره • والدهر يعقب صالحا بفساد • قال ابو

حيان وقد يؤول البيت الاول على حذف الجواب والثاني على حذف المبتدا لدلالة
المعطوف عليه كانه قال فاذا ما نحن فيه وذلك قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته
ابو العباس محمد بن احمد الحلواني عرف بابن السراج له وريقات في النحو تسمى الشجرة ذكر فيها
في الجوازم مهمن وذكر ان قولك قام القوم ما خلا زيدا ان ما اسم ولا تكون صلة الا
الفعل هنا انتهى وقال قطرب في جماهير الكلام وقال بعضهم مهمن ولم احمل عن فصيح

باب كم قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته اجاز الزمخشري وصف
كم الخبرية وجعل من ذلك قوله تعالى وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن اثاثا ورئيا
قال هم احسن اثاثا في موضع النصب صفة لكم ذكره في الكشاف وقد نص الشلوبين
في حواشي المفصل وابن عصفور في شرح الجمل الكبير على ان كم الخبرية لا توصف قلت
لشيخنا الاستاذ ابي حيان قولهما معارض لقول الكشاف فرد ذلك علي وقال اصحابنا
يقولون ان الزمخشري غير نحوي ولا يلتفتون اليه ولا الى خلافه في النحو يعني المواضع
التي خالف فيها النحويون وانفرد بها وكتابه المفصل عندهم محتقر لا يشتغل به ولا ينظر

فيه

فيه الا على وجه التعقب له والحط عليه وانشدني بعض الاندلسيين رحمهم الله تعالى اجمعين

• ما يقول الزمخشري • عبد عمرو بن قنبر • والخليل بن احمد • وفتى عبده الاكبر •
• لم يزدنا زيادة • غير تبديل الاسطر • وسوى اسمه الذي • نصف نحو عجري •

باب جمع التكسير قال ابو حيان ومن غريب ما وقع من فعله معتل
اللام وجمع على فعل ولم يذكره النحويون وانما وجدته انا في اشعار العرب قولهم
شموه وشمي قالت امراة من بني نصر بن معاوية

• فلولا الشمي والله كنت جديرة • بان اترك اللذات في كل مشهد •
• وحق لعمري انه غاية الردى • وليس شيء لذا انسان مخلد •

باب التصغير قال في تذكرته نقلت من خط ابي الحسين احمد بن محمد بن احمد
ابن صدقة السوجي المعروف بالحلقة تلميذ ابن خالويه مما نقله عنه قال ابن خالويه قف
اجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللتيا الا الاخفش فانه اجاز اللتيا بالضم **باب
النسب** قال ابو حيان لا اعلم خلافا في وجوب فتح في نحو نمر ودئل عند النسب
الا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من ان ذلك على جهة الجواز وانه يجوز فيه
الوجهان قال ابو حيان وذهب الفرا وابو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد بن سعدان الى
ان كلا بمنزلة سوف وهذا مذهب غريب هذا اخر الفن السادس على التمام والكمال
من الاشباه والنظاير النحوية نفع الله تعالى بها والحمد لله على الهداية وهو من ربنا
عناية والصلاة والتسليم الاتمان الاكملان الازكيان على اشرف المرسلين وافضل
الخلق اجمعين سيدنا محمد الرسول العظيم وعلى اله واصحابه الطيبين الطاهرين وسلم

تسليما كثيرا كلما ذكره الذاكرون وكلما غفل عن ذكره وذكره
الغافلون والحمد لله وحده وصلى الله على من
لا نبي بعده وادم ذلك الى
ان ترث الارض ومن
عليها وانت
خير الوارثين
يا رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق ومنه الاعانة وعليه التكلان وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وساير الاخوان **الحمد** لله الذي جل عن المعارضة والمناظرة والصلاة
والسلام على نبيه المبعوث بالحجج الدامغة القاهرة صلاة وسلاما دايمين متلازمين
يدوما ما طلعت النجوم الزاهرة **هذا هو الفن السابع** من الاشباه والنظاير
وهو في المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى
والمكاتبات والمراسلات قال ابو القاسم الزجاج رحمه الله تعالى في اماليه اخبرنا ابو
الحسن علي بن سليمان الاخفش النحوي حدثنا ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب قال حدثني
سلمة قال قال الفرا قدم سيبويه على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسايي

فجعل له يوما فلما حضر تقدمت والاحمر فدخلنا فاذا بمثال في صدر المجلس فقعد يحيى
ومعه في جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر معهم بحضورهم وحضر سيبويه فاقبل
عليه الاحمر فسأله عن مسألة فاجاب عنها سيبويه فقال اخطأت ثم سأله عن ثانية فاجاب
فقال له اخطأت ثم سأله عن ثالثة فاجاب فقال له اخطأت فقال له سيبويه هذا سوء ادب
قال الفراء فاقبلت عليه فقلت ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء
ابون ومررت بابين كيف تقول على مثال ذلك من وأيت واويت فقدر فاخطأ فقلت
اعد النظر ثلاث مرات يجيب ولا يصيب فلما كثر ذلك قال لست اكلمكما او يحضر صاحبكما
حتى اناظره فحضر الكسائي فاقبل على سيبويه فقال تسألني او اسألك فقال بل تسألني انت
فاقبل عليه الكسائي فقال كيف تقول كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو
هي او فاذا هو اياها فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال له الكسائي لحنت
ثم سأله عن مسائل من هذا النحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال سيبويه
في ذلك كله بالرفع دون النصب وقال له الكسائي ليس هذا كلام العرب العرب ترفع ذلك
كله وتنصبه فدفع سيبويه قوله فقال يحيى بن خالد قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما
فمن ذا يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد جمعتهم من كل اوب ووفدت
عليك من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم اهل المصرين وسمع اهل الكوفة واهل
البصرة منهم فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر قد انصفت وامر باحضارهم فدخلوا
وفيهم ابو فقعس وابو دثار والجراح وابو ثروان فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي
وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله فاقبل يحيى على سيبويه فقال قد تسمع ايها
الرجل فاستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلحك الله ايها الوزير
انه قد وفد اليك من بلده مؤملا فان رأيت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم
فخرج وصير وجهه الى فارس واقام هناك ولم يعد الى البصرة **مجلس الخليل مع سيبويه**
ذكره ابو حيان في تذكرته واظنه اخذه من كتاب غرائب مجالس النحويين الاتي ذكره
قال سأل الخليل بن احمد عن قول الله عز وجل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا فقال هذا على الحكاية كانه قال ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال له ايهم هو اشد
عتيا فقال سيبويه هذا غلط وانما يلزمه ان يجيز لاضربن الفاسق الخبيث بالرفع على
تقدير لاضربن الذي يقال له هو الفاسق الخبيث وهذا لا يجيزه احد وقال يونس
ابن حبيب الفعل ملغى وايهم مرفوع بالابتداء واشد خبره كما تقول قد علمت ايهم عندك
قال سيبويه وهذا غلط ايضا لانه لا يجوز ان تلغى الا افعال الشك واليقين نحو
ظننت وعلمت وبابهما وقال الفراء ثم لننزعن من كل ايهم اشد اي لننزعن بالنداء فينادي
ايهم اشد على الرحمن عتيا وله فيه قول اخر وهو انه قال يجوز ان يكون الفعل واقعا
على موضع من كما تقول اصبت من كل طعام ونلت من كل خير ثم تقدر تستفهم ايهم اشد
على الرحمن عتيا وله فيه قول ثالث قال يجوز ان يكون معناه ثم لننزعن من كل شيعة الذين
تشايعوا ينظرون بالتشايع ايهم اشد على الرحمن عتيا فتكون اي في صلة التشايع

قال

قال واجود هذه الاقاويل قول سيبويه والقول الاخير من اقوال الفراء ففي الاية ستة
اقوال ثلاثة للبصريين وثلاثة للكوفيين ايهم ها هنا بمنزلة الذي وهو في موضع
نصب بوقوع الفعل عليه ولكنه بني على الضم لانه وصل بما الذي واخواته لا يوصل
باسم واحد ولو وصل بجملة لاعرب فاشد خبر والمبتدأ مضمر تقديره هو اشد وعتيا
منصوب على التمييز ولو اظهر المبتدأ لنصب اي فقيل لننزعن من كل شيعة ايهم هو اشد
مجلس ابي اسحاق الزجاج مع جماعة ذكره ابو حيان في تذكرته وهو كتاب المجالس
المشار اليه واظنه تاليف تلميذه ابي القاسم الزجاجي فانه قال فيه قال لنا ابو اسحاق
يوما في مجلسه كيف تصغرون المهوان من قول رؤبة

فطرقت سلمى بليل هاجعا • يطوي اليها مهوانا واسعا • فارقت بالحلم ولقا والعا

قال المهوان الواسع من الوجه ان يقال مهيمن وقياس ذلك ان الاسم على ستة احرف وكل
اسم جاوز اربعة احرف ليس رابعه حرف مد ولين فقياسه ان يرد الى اربعة احرف في
التصغير كما قالوا في سفرجل سفيرج وفي فرزدق فريزد وكذلك ما اشبهه فوقعت
يا التصغير في مهوان ثالثة ساكنة وبعدها واو فوجب قلب الواو يا وادغام الاولى
فيها فصارت بعد الهاء ياء مشددة وبعد هذا ثلاثة احرف همزة ونونان فلو حذفت
النون بطل معنى الاسم واختل فحذفت الهمزة واحدى النونين فقلت مهيمن كما ترى
وان شئت مهيونون فاظهرت الواو لانها متحركة في الاسم قبل التصغير وتقول في جمعه
مهاون فقالوا القياس عندي عنده ان يقال مهوين كما قيل في تصغير مقشعر قشيعر وفي
مطمئن طميئن هذا هو القياس **مناظرة** بين الكسائي واليزيدي قال الغازي
ابو محمد بن علي بن احمد بن الحسين الاسدي الواسطي في كتابه برق التهاب ما نصه
نقلت من خط عبيد الله بن العباس بن الفرات مما نسخه اخبرني عمي ابو الحسن محمد
ابن العباس بن الفرات قال اخبرني ابو العباس بن احمد بن الفرات قال اخبرنا ابو عبد
الله محمد بن العباس اليزيدي قال سمعت ابا القاسم عبيد الله بن محمد بن ابي محمد اليزيدي
عمي يحدث عن احمد بن محمد بن ابي محمد اخيه وعمي قال حدثني ابو محمد بن ابي محمد قال كنا
مع المهدي قبل ان يستخلف بالرقة اشهرا وكان الكسائي معنا فذكر المهدي العربية
وعنده شيبة بن الوليد العبسي فقال المهدي ابعثا الى اليزيدي والكسائي وانا يومئذ
مع يزيد بن منصور خال المهدي والكسائي مع الحسن الحاجب فجاءنا الرسول فجئت انا
واذا الكسائي على الباب قد سبقني فقال لي يا ابا محمد اعوذ بالله من شرك قال فقلت
له والله لا تؤتى من قبلي حتى اوتى من قبلك قال فلما دخلنا عليه اقبل علي فقال كيف
نسبوا الى البحرين فقالوا بحراني ونسبوا الى الحصنين فقالوا حصني ولم يقولوا حصناني كما
قالوا بحراني قال فقلت اصلح الله الامير انهم لو نسبوا الى البحرين فقالوا بحري لم يعرف الى البحر ام الى البحرين
نسبوه الى البحر ولما جاءوا الى الحصنين لم يكن موضع آخر ينسب اليه غير الحصنين فقالوا
حصني قال محمد فسمعت الكسائي يقول لعمر بن بزيع لو سألني الامير لاخبرته فيها بعلة هي
احسن مما احتج به فقال قد سألته فقال الكسائي انهم لما نسبوا الى الحصنين كانت

فيه نونان فقال لو اصبحني اجتزا باحدي النونين من الاخري ولم يكن في البحرين الا نون
واحدة فقال لو اخرا في فقلت اصلح الله الامير فكيف بنسب رجلا من بني جنان يلزمه
ان يقول جنيلان في جنان نونين فان قال ذلك فقد سوي بينه وبين المنسوب الي
الجن قال فقال المهدي فتناظرا في مسايل حفظ قولي وقوله الي ان قالت
له كيف تقول ان من خير القوم واخيرهم بنية زيد قال فقلت اصلح الله الامير قال طال
الفكرة بحيث لستي قال قلت اعز الله الامير لان تجيب فتخطي فتتعلم احسن من هذه الاطالة
قال فقال ان من خير القوم وخيرهم بنية زيد فقلت اصلح الله الامير ما رضي ان يلحن
حتي لحن واحال قال فقال لي كيف قال قلت لرفعه قبل ان ياتي لان باسم ونصبه بعد
رفعه قال فقال شيبة ابن الوليد اراد بان يرفع قال فقلت هذا معني قال فقال
الكسايي ما اردت غير ذلك قال قد اخطاتما جميعا ايها الامير لو اراد بان يرفع زيدا لانه
لا يكون مبتدا خبرهم زيدا قال فقال له المهدي يا كسايي لقد دخلت علي مع مسيلمة النحوي
وغيره فما رايت كما اصابك اليوم قال ثم قال هذان عالمان ولا يقضي بينهما الا اعرابي
فصيح يلقي عليه المسايل التي اختلفا فيها فيجيب قال فبعث الي فصيح من فصحا العرب
قال ابو محمد قال لي الي ان ياتي الاعرابي اطرقت وكان المهدي محبا لاخواله ومنصور
ابن زيد حاضر فقلت اصلح الله الامير كيف ينشد هذا البيت الذي جا في هذه القصيدة

يا ايها السايل لا اخبره * عمن بصنعاء من ذوي الحسب
حمير ساداتها تقربها * بالفضل لهزا جماجم العرب
فان من خيرهم واكرمهم * او خيرهم بنتة ابو كرب

فقال المهدي فكيف تنشده انت قال فقلت او خيرهم بنتة ابو كرب علي معني اعادة ان قال
فقال الكسايي هو قالها الساعة اصلح الله الامير فتبسم المهدي وقال انك لتحيد له وما
يدري قال ثم طلع الاعرابي الذي بعث اليه فالقيت عليه المسايل وكانت ست مسايل فاجاب
فيها بقولي فاستفزني السرور حتي ضربت بقلنسوتي الارض وقلت انا ابو محمد فقال
شيبة بن الوليد ايتكني باسمك ايها الامير فقال المهدي والله ما اراد بذلك مكروها ولكنه
فعل ما فعل بالظفر وقد لعمري ظفر قال فقلت ان الله انطقك ايها الامير بما انت اهله
وانطق غيرك بما هو اهله فلما خرجنا قال لي شيبة تخطيني بين يدي الامير اما لتعلمن
قال فقلت قد سمعت ما قلت وارجوا ان تجد غبه قال ثم لم اصبح حتي كتبت رقاعا عدة
فلم ادع ديوانا الا دسست اليه رقعة فيه ابيات قلتها فيه واصبح الناس ينشدونها وهي

عش بجد ولا يضرك نوك * انما عيش من تري بالجدود
شيب يا شيب يا جدي بني القعقاع * ما انت بالحكيم الرشيد
لا ولا فيك خلة من خلال الخير * احرزتها بحزم وجود
غير ما انك الجميل للتقطيع * غنا وضرب دف وعود
فعلي ذاك يحمل الدهر مجدا * لك وغير بمجد

اخرج هذه القصة ابو القاسم الزجاجي في اماليه من طريق ابي عبد الله اليزيدي عن

ابي الفضل بن محمد عن ابي محمد يحيي بن المبارك اليزيدي فذكر القصة وفيها فقال المهدي
قد اختلفتما وانتما عالمان فمن يفصل بينكما قلت فصحا العرب المطبوعون قال الزجاج
المسألة مبنية علي الفساد والمغالطة فاما جواب الكسايي فخطا عند احد وجواب اليز
يدي جايز ايضا لانه اضمر ان واعملها وليس من قوتها ان تضمر واما تكريرها فجايز مع قبحها في
القران والفصيح من الكلام والصواب عندنا في المسألة ان يقال ان من خير القوم وافضلهم
خيرهم البتة زيد فيضمر اسم ان فيها ويتاتي ما بعدها وذكر سيبويه ان البتة مصدر
لا تستعمله العرب الا بالالف واللام وان حذفهما خطا انتهي

مجلس بين ثعلب والمبرد

قال ابو بكر الزبيدي في طبقات النحويين قال ابو عمر الزاهد قال لي ثعلب دخلت يوما علي محمد
ابن عبد الله بن طاهر وعنده ابو العباس محمد بن يزيد وجماعة من اسبابه وكتابه فلما
حضرت قال لي محمد بن عبد الله ما تقول في بيت امرء القيس

لها متنتان خظاتا كما * اكب علي ساعديه النمر

قال فقلت الغريب انه يقال
خظا لحمه اذا كان صلبا مكتنزا ووصف فرسا وقوله كما اكب علي ساعديه النمر اي في صلابة
ساعدي النمر اذا اعتمد علي يديه والمعني الطريقة المستعملة عن بعض العرب وعن
ثمانية وما فيه من العربية انه خظت فلما تحركت التا اعاد الالف من اجل الحركة و
الفتحة قال فاقبل بوجهه علي محمد بن يزيد فقال له اعز الله الامير انما اراد في خظاتا الا
ضافة اضاف خظاتا الي كما فقلت له ما قال هذا احد فقال محمد بن يزيد بلي سيبويه يقوله
فقلت لمحمد بن عبد الله لا والله ما قال هذا سيبويه قط وهذا كتابه فليحضر ثم
قلت وما حاجتنا الي كتاب سيبويه ايقال مررت بالزيدين ظريفي عمرو فيضاف نعت
الشي الي غيره فقال محمد بن عبد الله بصحة طبعه لا والله ما يقال هذا ونظر الي محمد بن
يزيد فامسك ولم يقل شيا وقمت وانقضي المجلس قال الزبيدي القول ما قال المبرد وانما
سكت لما راي من بلة القوم وقلة معرفتهم ويقول مررت بالزيدين ظريفي عمرو وجايز
جدا انتهي

مناظرة بين ابي حاتم والتوزي

قال الزجاجي في اماليه اخبرنا
ابو جعفر احمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة عن ابي حاتم قال كنت عند الاخفش
سعيد بن مسعدة وعنده التوزي فقال التوزي ما صنعت في كتاب المذكر والمونث
يا ابا حاتم قلت قد جمعت منه شيا قال فما تقول في الفردوس قلت هو مذكر قال
فان الله تعالي قال الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون قلت ذهب الي معني الجنة
فانثه كما قال الله تعالي من جا بالحسنة فله عشر امثالها فانث والمثل مذكر لانه ذهب
الي معني الحسنات كما قال عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر * وكما قال الاخر
وان كلابا هذه عشر ابطن * وانت بري من قبايلها العشر

فانث والبطن مذكر لانه ذهب الي القبيلة فقال لي يا غافل الناس يقولون نسالك
الفردوس الاعلي قلت يا نايم هذه حجتي لان الاعلي من صفات الذكران لانه افعل
ولو كان مونثا لقال العليا كما قال الاكبر والكبري والاصغر والصغري فسكت خجلا

مناظرة بين ابن الاعرابي والاصمعي

قال الزجاجي ايضا قال الاخفش اخبرنا
ثعلب عن ابن الاعرابي قال دخلت على سعيد بن مسلم وعنده الاصمعي ينشده قصيدة
العجاج حتى انتهى الى قوله فان تبدلت بآدي آدا لم يك ينآد فامسى انآدا فقد
وان اصبح القعاد دا فقال له ما معنى القعاد فقال النسا قلت هذا خطا انما يقال في جمع
النسا قواعد قال الله تعالى والقواعد من النسا ويقال في جمع الرجال القعاد كما يقال
راكب وركاب وضارب وضراب فانقطع قال وكان سبيله ان يحتج على فيقول قد يحمل
بعض الجمع على بعض فيجعل جمع المونث على المذكر وجمع المذكر على المونث عند الحاجة
الى ذلك كما يجمع المونث فالوافى المذكرها لك في هوالك وفارس وفوارس فجمع كما يجمع
المونث وكما قال القطامي في المونث ابصارهن الى الشبان مايلة • وقد اراهن عني غير صداد •

مجلس ابي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر

قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو عبد الله اليزيدي
يرفعه الى عمه ابي محمد اليزيدي واسمه يحيى بن المبارك قال كنا في مجلس ابي عمرو بن العلا
فجاء عيسى بن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو ما شي بلغني عنك تجيزه قال وما هو
قال بلغني انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو هيهات نمت وادلج
الناس ثم قال لي ابو عمرو تعال انت يا يحيى وقال لخلف الاحمر تعال انت يا خلف امضيا
الى ابي مهدية فلقناه الرفع فانه يابا وامضيا الى المنتجع بن نبهان التميمي ولقناه
النصب فانه يابا قال ابو محمد فمضينا الى ابي مهدية فوجدناه قايما يصلي فلما قضى
صلاته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلنا جيناك نسالك عن شي من كلام العرب فقال
هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتامراني بالكذب على كبرسني
فاين الزعفران واين الجادي واين بنة الابل الصادرة فقال له خلف الاحمر
ليس الشراب الا العسل قال فما تصنع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر فلما رايت ذلك
قلت كيف تقول ليس ملاك الامر الا طاعة الله فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك
الامر الا طاعة الله والعمل بها ونصب فلقناه الرفع فابى فكتبنا ما سمعنا منه ثم
جينا الى المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب الا المسك ونصبنا فقال ليس الطيب
الا المسك ورفع وجهدنا به ان ينصب فلم ينصب فرجعنا الى ابي عمرو وعنده عيسى بن عمر
لم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى ابي عمرو
وقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو

مجلس ابي اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب

قال الزجاجي في اماليه حضرت ابا اسحاق الزجاج يوم الجمعة
في مجلسه بالجامع الغربي بمدينة السلام وقد دس اليه ابو موسى الحامض رجلا
غريبا بمسايل فيها كيف يجمع هبيّخ وهبيّخة جمع التكسير فقال ابو اسحاق هبايخ كما ترى
فادغم واصل اليا الاولى عندك السكون ولولا ذلك لاظهرتها فقال له الرجل لم لا تصرفه
اذا كان اصله عندك السكون كما تصرف حمارا فقال لان حمارا غير مكسر وانما هو واحد
فلذلك صرفته ولم اصرف هبايخ لانه مكسر قال وما انكرت من ان يكونوا اعلوا العين
في هذا الباب وصححوا اللام فتشبهوا اليا هاهنا التي هي لام بغير المعتل ثم اعلوا العين

مثل راي وغاي فقال هذا مذهب وهو عندي جايز ثم قال له ابو اسحاق قد ارى ان تسال سوال
فهم فكيف تصغر هَبَيَّخَ فقال انا مستفهم والجواب منك احسن فقال ابو اسحاق في تصغيره
هُبَيِّيخٌ فتصحح اليا الثالثة في الاصل وتدغم فيها اليا الاولى التي هي لام الفعل وثالثة
يا التصغير ساكنة فلا يلزم حذف شي والهبي والهبيه الصبي والصبية ثم قال له الرجل
كيف تبني من قضيب مثل جحمرش وهي العجوز قال ابو اسحاق اما على مذهب المازني
فيقال فيه قضيبي لان اللام الاولى بمنزلة غير المعتل لسكون ما قبلها فاشبهت يا ظبي
مع انه ليس في الكلام ثلاث يا آت فصححت الاولى من الاخرتين واعللت الاخيرة هذا
مذهب ابي عثمان واما الاخفش يعود فيها قضبي قال احذف الاخيرة واقلب الوسطى
الفا لانفتاح ما قبلها فقال الرجل تقول انه من قرات فقال له ابو اسحق يقال
قرايا مثل قرقاع واصله قرايي مثل قرعاع وزنه فرعيع فلما اجتمعت ثلاث
همزات قلبت الوسطى يا لاجتماع الهمزات ثم قلبتها الفا لانفتاح ما قبلها
فقال له فما وزن كينونة عندك قال فيعولة واصلها كيونونة قلبت الواو يا لسبق
اليا لها ساكنة وادغمت الاولى في الثانية فصار كينونة ثم خففت فقيل كينونة
كما قيل في ميت وهين ميت وهين وطيب طيب قال له ما الدليل على هذه الدعوى
والفرا يزعم انها فعلولة فقال الدليل على ذلك ثبات اليا لانه لو كان اصلها الا فعلولا ل
لانه لا محالة من الكون فكان يجب ان يقال كونونة ان كان اصلها فعلولة باسكان
العين وان كان اصلها فعلولة بتحريك العين فواجب ان يقال كانونة فقال له الرجل
فما تقول في امراة سميت اروس ثم خففت الهمزة كيف تصغرها فقال اريس
ولا ازيد الها فقال له ولم وقد صارت على ثلاثة احرف الست تقول تصغير هند
هنيدة ومن عيينة فقال الزجاج هذا مخالف لذلك لان في ولو خففت الهمزة
فانها مقدرة في الاصل والتخفيف بعد التحقيق قال فلم لا تلحقه في تصغيرها فقال هذا
لا يشبه تصغيرها لان التخفيف اروس عارض والتخفيف فيه جايز فانت تقول في تحقير
سما تحره الجمع بين ثلاث يا آت شواذ لا انكره التحقيق في اروس فلو خففته صار على
اربعة احرف وهو الاصل وهما الحذف لها لانه عارض وكانه على ثلاثة احرف فلحقتها
الها في التصغير قال ابو القاسم الزجاجي ونظير كينونة في الوزن القيدودة
وهي الطول والهيعوعة وهي مصدر هاع الرجل اذا جبن هيعوعة والطيرورة
من الطيران كل هذا اصله عند البصريين فيعلولة ثم لحقته ما ذكرت لك وكان
في المجلس المشرق واخذ بياضا وكتب من وقته

صبرا ابا اسحاق عن قدره • فذو النهى يمتثل الصبرا •
واعجب من الدهر وعاداته • فانهم قد فضحوا الدهرا •
لا ذنب للدهر ولكنهم • يستحسنون الغدر والمكرا •
نبيت بالجامع كلبا لهم • ينبح مثل الشمس والبدرا •
والعلم والحلم ومحض الحجى • وشامخ الاطواد والبحرا •

• والديمة الوطفاء في سحها • اذا الربا اضحت بها خضرا •
• فذلكما وصافكم بين الورى • يا ابني والشبه لكم الكبرا •
• فظن جهلا والذي دسه • انهم نسوا العيوق والغفرا •
• فارسلوا الفذ الى عامر • وعمرنا يستوهب النذرا •
• قالوا ابا اسحق عن خامل • ولا نخفي منك به صدرا •
• ومن خشنا رعز رفي الورى • خطيبهم من فيه نخرا •

قال ابو اسحاق بعقب هذا المجلس سالني محمد بن يزيد المبرد يوما فقال كيف تقول
في تصغير احوى فقلت له اقول احيّ فقال لي لم طرحت الياء التصغير منه ابوي واثبتها
في هذا فقلت لان الغير نقله للتجنيس وهذا له في نفسه فلا يطرح كما كان له في نفسه
حملا على ما كان للجنس فقال اجدت يا ابا اسحق **مجلس ابن دريد مع رجل** غريب قال
الزجاجي في اماليه اخبرني بعض اصحابنا قال حضرت مجلس ابي بكر بن دريد وقد ساله
بعض الناس عن معنى قول الشاعر •

• فهن لا قلا منى ولكن • وجدت بقا ذلك في الصدور •
• كهن الحايمات الى الماء • راتان المنية في الورود •
• تغيض نفوسها ظما وتخشى • حماما فهي تنظر من بعيد •

قال الحايم الذي يدور حول الماء ولا يصل اليه يقال حام يحوم حياما ومعنى الشعران الابل
تاكل الافاعي في الصيف فتحمى وتلهب لحرارتها فتطلب الماء فاذا وقعت عليه امتنعت
من شربه وحامت حوله تشمه لانها ان شربته في تلك الحال وصادف الماء السم الذي في اجوافها
تلفت فلا تزال تدفع شرب الماء حتى يطول بها الزمان فيسكن فورات السم ثم تشربه ولا
يضرها فيقول هذا الشاعر فانا في تركي وصالك مع شدة حاجتي اليك ابقا على
وذلك بمنزلة هذه الحايمات التي تدع شرب الماء مع شدة حاجتها اليه ابقا على حياتها
مجلس بكر بن حبيب السهمي مع شبيب بن شيبة قال الزجاجي في اماليه اخبرنا
ابو بكر بن شقير قال اخبرني محمد بن القاسم بن خلاد عن عبيد الله بن بكر بن حبيب
السهمي عن ابيه قال دخلت على عيسى بن جعفر المنصور وهو امير البصرة اعزيه عن طفل
له مات فبينما انا عنده اذ دخل عليه شبيب بن شيبة المنقري فقال ابشر ايها الامير فان
الطفل لا يزال محبنطيا بباب الجنة يقول لا ادخل حتى يدخل والدي فقلت يا ابا المعمر دع
عنك الطا والزم الظا فقال اتقول لي هذا وما بين لابتيها افصح مني فقلت له هذا خطا
ثان ومن اين للبصرة لابة انما اللابة الحجارة السود والبصرة الحجارة البيض الرخوة واللابة الحجارة السود يقال
لها لابة ولاب ولوبة ولوب ونوبة ونوب بمعنى واحد فكان كلما انتعش انتكس
وقال ابو بكر الزبيدي في طبقاته حدثنا محمد بن موسى بن حماد حدثني سليمان بن ابي
شيخ الخزاعي حدثنا ابو سفيان الحميري قال قال ابو عبد الله كاتب المهدي قرى عربية
تنون فقال شبيب بن شيبة وانما قرى عربية غير منونة فقال ابو عبيد الله لقتيبة
النحوي الجعفي الكوفي ما تقول قال ان كنت اردت القرى التي بالحجاز يقال لها قرى عربية

فانها لا تنصرف وان اردت قرى من قرى السواد فهي تنصرف فقال انما اردت التي بالحجاز
فقال هو كما قال شبيب بن شيبة **مجالس** ذكرها صاحب الكتاب المسمى غرايب مجالس
النحويين الدايرة على تصنيف المستنفين ولم اقف على اسم مصنفه مجلس ابي العباس
احمد بن يحيى مع محمد بن احمد بن كيسان حدثني عمرو واخوانه محمد بن كيسان قال سالت ابا العباس
عن قوله عز وجل ان الله يمسك السموت والارض ان تزولا ولين زالتا ان امسكهما من
احد من بعده وقوله اولم ير الذين كفروا ان السموت والارض كانتا رتقا ففتقناهما
فقال ابو العباس يعد بالجمع وبالتثنية ثم اشركوا بينه وبين واحد من بعده فانهم يعدون
الجميع الافعال ولا يلتفتون اليه وذلك ان الواحد يلي الفعل فيجعلون لفظه فعل
شركه لفظ فعل الواحد فيجعلون تقديره لفظ عدد الفعل على تقديره فعلها نحو دين
المشترك بينهما احتياجا وغير احتياج كقوله ان الله يمسك السموت والارض ان تزولا
ولين زالتا ان امسكهما من احد من بعده وقوله اولم ير الذين كفروا ان السموت
والارض كانتا رتقا وقال رؤبة •

• فيها خطوط من سواد وبلق • كانه في الجلد توليع البهق •

فقلت له لا تقول كانها فتحمله على الخطوط او كانهما فتحمله على السواد والبلق فتعصب
فقال كان ذاك منه توليع البهق فذهب الى المعنى والموضع فلذلك ذهب ابن كيسان الى
التمييز فاما قوله كانه فانه السواد والبلق هو التوليع فكانه قال كان هذا التوليع توليع
البهق واما السما والارض فيما العرب يكتفي بالواحد من الجميع فان شئت رددته على المعنى
وان شئت على اللفظ واما قولك ذاك فان ذاك لا يكنى به الا عن جملة وكان هشام واصحابه
الكسائي اذا اتفق الفعل والاسم كنيا بذلك واذا لم يتفق الاسم والفعل لم يفعلوا فيقولو
ظننت ذاك ولا يقولون ذلك ولا ان ذاك والفراء يجيزه كله لانه كناية عن الاسم
والفعل فيقولون ان ذاك وكان ذاك وقال مثل ذلك قوله • لو ان عصم عمايتين ويذبل
سمعا حديثك انزلا الاوعالا • فشرك بين الاعصم وعمايتين وبين يذبل ومثل ذلك مما
اشركوا الاثنين بواحد وجعلوا الفظ عدد تقديره الفعل على تقديره لفظ فعل المفرد
المشترك بينهما قوله في قول من يجعل اللفظ للمشافهة فاتية لو ان عصم عمايتين وبين يذبل
وعمايتان ثنيان وبين يذبل فجعل تقدير لفظ فعلهم المشترك بينهما اما هذا فان عمايتين
موضع وبين يذبل موضع مخبر عنهما كانه قال فان عصم عن هذين الموضعين لو سمعا •

حديثك انزلا الاوعال منها • تذكرت بشرا والسماكين انها •
• على من الغيث استهلت مواطره • فجعل السماكين واحد وفيه تفسيران احدهما
ان شئت قلت يحمله على الموضع والمعنى فرده به الى موضعه والى واحد ومعناه
فردوا السموت وهما شيئان الى نحو ما قال ابو العباس ولو قال السماكين نجم فرده الى معنى
نجم كان صالحا وقوله انها خفيف يريد بذكرت السماكين وهذا الرجل انهما اصابني
الغيث من قبله واما قوله رده ما شيئين على عماية فهو على الموضع اجود والسماوات الى
السما فهذا جايز لانه يقول السما بمعنى السموت والارض بمعنى الارضين وكان هو

لون
بل
بين

كما رد قوله • تبسم عن مختلفات فعل كتن لا عذب ولا برقل • على الاسنان ثم ردوها
على الفم الى موضعها ولو قال الاسنان من الفم فرده على الفم لانه بعضه وقال المثل قوله
فما جت به عز الثنايا مفلجا • وسيما خلا عنه الكلال المؤشر • ذهب الى الفم وعز الثنايا
هو الفم غرشانا ياه فهو خلف نيسا نه نزل الثنايا ورجع الى الفم وقوله •
• هم منعوني اذ زياد كانما • يرى في اخلا تبقاع موقعها •
ذهب به الى الخلاء وهو واحدها والخلا يكفي من الاخلا ولا حاجة به ان يرجع به الى
غيره وان شيت في التفسيرات انهم يجعلون لفظ الواحد موضع الجمع وفي معناه
كقوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فالذين في موضع واحد
والذين قال لهم الناس واحدا هذا يجوز في الجمع الذي واحده الذي يعني
منه ولفظه لفظ الواحد واخرجوا الفعل على لفظه كقوله • الا ان جيراني العشية رائح •
فرد رائح على الجيران وهم جمع لان مثل لفظه يكون واحدا وقال عز وجل وان لكم
في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فرد الى النعم لانه يلغي من الانعام وقال •
• منازل وسني خوا البيل زاير • ووادي العقير دونها والسواحر •
• فجاءت بكافور وعود الوة • شناسية شبت عليها المجامر •
• فقلت لها فيئي فان نصحابتي • سلاحي وجرباء الذراعين ضامر •
ترك زايرا ورجع اليها وهذا لم يترك زايرا ويرجع اليها انما ذكر الجبال ثم خاطب المراة لان
جبالها والجبال هو هي **مجلس محمد بن زياد** الاعرابي مع احمد بن حاتم قال وحدث
بخط ابي نصر احمد بن حاتم قال اجتمعت انا ومحمد بن زياد الاعرابي فسالته عن
قول طفيل الغنوي • تباعدن عنه لم يكن لجنبه • ولم يك مما خبر وامتعقب •
فقلت له ما معنى متعقب فقال لا نكوس فقلت له اخطات انما قوله متعقب ان يسال
عن الخبر ثانية بعد ما سالت عنه اول مرة فقال تعقبت الخبر اذا سالت عنه ومنه يقال
تعقبت في الغزو اذا غزوت ثم ضيبت من سنتك ومولنا بغا بعين الاضا رق قال
في مثله طفيل واطنا به ارسان جرد كانها • صدور القنا من بادئ ومعقب •
فاراد انا اطنا به لقيت ارسان الخيل وجرد قصار الشعر وقوله كانها صدور القنا
في طولها واراد كانها القنا والعرب تفعل هذا كقولك جا فلان على صدر راحلته
وانما يريد على راحلته وقوله من بادئ ومعقب يريد من فرس بادئ غزا اول مرة
ومعقب غزا ثانية ومنه يقال صلى فلان اول الليل ثم عقب يريد صلى ثانية ثم سال له
طاهر بن عبد الله بن طاهر ومعناه عده من العلماء عن بيت طفيل •
• كان على اعرافه وسحامه • سنا ضرم من عرفج يتلهب •
فقال له ما معنى هذا البيت فقال اراد ان هذا الفرس شديد الشقرة كحمرة النار
فقلت له ويحك اما تستحيي من هذا التفسير انما معناه ان له خفيفا في جريه كخفيف
النار ولهبه ثم انشدته ابياتا تحتجها هذا البيت قال امرئ القيس •
• سموحا جموحا واحضارها • كمعمعة السعف الموقد • وقال روبة

تكاد

بعير

تكاد ايديها تهادى في الرهق • من كثرها شدا كاضرام الحرق •
فارا دعددا كانه اضرام الحرق • وقال العجاج • كانما يستضرمان العرفجا •
• فوق الجلاذي اذا ما امججا • يقول من خفيف عدوهما كانهما يوقدان عرفجا وقال
اوس بن حجر • اذا اجتهدا شدا حسبت عليهما • عريشا عليها النار فهو محرق •
وسئل عن بيت الطفيل • كانه بعدما صدرن من عرق • سيد تمطر جنح الليل مبلول •
فقال كان الفرس بعدما سال العرق من صدوره من ذيب فقلت اخطات انما هنا •
كان هذا الفرس بعدما برزت صدور هذه الخيل من عرق في الصف وكل طريق وصف عرقة
يقال لم ق من قطار من جبل فيقول كان هذا الفرس ذيب قد اصابه المطر فهو يحضر
ويعدو عدوا شديدا ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة •
• مطلا على اعدايه يزجرونه • بساحتهم زجر المنيح المشهر •
فقيل له ما معناه فقال يزجرون هذا الرجل اذا نزل بساحتهم كما يزجر المنيح ثم فسر فقال
المنيح من القداح الذي لا نصيب له وانما هو تكثير في القداح مثل السفيح والوغد
فقلت له ويحك انما يزجر ما كان له نصيب وهذا اغفل لا نصيب له ثم قال المشهر
وتفسير هذا البيت القدح المعروف بالفوز فيتيمنا بكثرة فوزه وخروجه منه
يقال منحت فلانا ناقتي سنة والناقة تسمى منيحة وذلك اذا اعطيته لبنها ووبرها
سنة ثم ترده فكذلك هذا القدح يستعار فهو يتبرك به لكثرة فوزه وانشدته
فيه حججا قال ابن مقبل يصف قدحا قد استعاره لكثرة فوزه • مفدى مؤدى باليد ين
كانه • خليع لجام فايز متمنح • فاراد بقوله متمنح مستعارا وقال عمرو بن قمية •
• بايديهم مقرومة ومغالق • تعيد بارزاق العيال منيحها • فلو كان المنيح القدح
الذي لا نصيب له ما كان يثير ارزاق العيال ولكنه هو الذي يمنح اي يستعار
فيفوز ويغنم ثم انشدته في القدح الذي يستعار ويعلم بعقب او بوتر فيه الاسنان
قال لبيد • دعوت قلاصا بالثلج تحتلاله • بمثنى الايادي والمنيح المعقب •
فانما عقب علامة لكثرة فوزه ونحو قال دريد •
• واصفر من قداح النبع فرع • له علمان من عقب وضرس •
الضرس ان يعض بالضرس ليحز فيه **مجلس ابي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات**
حدثنا ابو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال اخبرني عمي الفضل بن محمد بن ابي محمد
اليزيدي عن ابي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال اني لاطوف غداة يوم بمكة اذ لقيني
ياسين الزيات فقال لي يا ابا محمد ما تمنيت البارحة لشي كتلج في صدري فما معنى العشق
فيه النوم وما كنت اود الا ان اصبح فالقاك قلت وما ذاك قال يجوز في كلام العرب
ان يقول الرجل اريد ان افعل كذا وكذا الشي قد فعله قلت فذاك عن جابر الا انه
من الحكاية اضمره لك قال فما تقول في قول الله عز وجل ان فرعون علا في الارض الى
ان بلغ ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم ايمة ونجعلهم الوارثين
فخاطب به محمدا صلى الله عليه وسلم وقد فعل ذلك قبل قلت هذا من الحكاية التي ذكرتها

لك لانه قال انه كان من المفسدين كان تقدير الكلام وكان من حكمنا يومئذ ان نمن
على الذين استضعفوا في الارض فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم كما في قصة يحيى وسلام
عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم فقال جزاك
الله خيرا يا ابا محمد فقد فرجت عني بما شرحت لي **مجلس ابي عثمان المازني مع يعقوب**
ابن السكيت اخبرنا ابو اسحاق الزجاجي قال اخبرنا ابو العباس محمد بن يزيد عن ابي عثمان
قال جمعني وابن السكيت بعض المجالس فقال لبعض من حضر سله عن مسئلة وكان بيني
وبين ابن السكيت ود فكرهت ان اجبهه بالسوال لعلمي بضعفه في النحو فلما الح علي قلت
له ما تقول في قول الله تعالى فارسل معنا اخانا نكتل ما وزن نكتل من الفعل وما جزمه
فقال وزنه نفعل وجزمه لانه جواب الامر قلت فما ماضيه فتفكر وتسور فاستحييت
له فلما خرجنا قال لي ويحك ما حفظتنا لود جعلتني بين الجماعة فقلت والله ما اعرف
في القران اسهل منها قال لو وزن نكتل نفتعل من اكتال يكتال واصله نكتيل فقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لسكونها وسكون اللام فصار
نكتل **مجلس ابي عثمان المازني** مع ابي عمر الجرمي حدثني بعض اخواني قال حدثنا
ابو اسحاق الزجاج قال اخبرنا محمد بن يزيد قال حدثني المازني قال قال ابو عمر الجرمي
يوما في مجلسه من سالني عن بيت من جميع ما قالته العرب لا اعرفه فله علي سبق فسأله
بعض من حضر قال ابو العباس السائل المازني ولكنه كنى عن نفسه فقال كيف تروي هذا
البيت

من كان مسرورا بمقتل مالك . فليات نسوتنا بوجه نهار

يجد النساء حواسرا يندبنه . قد قمن قبل تبلج الاسحار

قد كن يخبان الوجوه تسترا . فالان حين بدان للنظار

فقال له كيف تروي بدان او بدين فقال بدان فقال له اخطات فذكر ثم قال انا لله هذا
عاقبة البغي قال صاحب الكتاب وقع في هذه الحكاية سهوين الحكاية اولهما ان الناقل
انه حكى ان المازني حضر مجلس الجرمي وهذا غلط والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره
ان الجرمي تكلم بحضرة الاصمعي والسائل له الاصمعي وانما كان ذلك على الاغلوطة والتجربة
مجلس ابي عثمان المازني مع ابي الحسن سعيد بن مسعدة اخبرنا ابو جعفر
الطبري قال حدثني ابو عثمان المازني قال قال لي الاخفش سعيد يوما على اي وجه اجاب
سيبويه في تثنية كسا كساوان فقلت بالتشبيه بقولهم حمراوان وبيضاوان
لانها في اللفظ همزة كما انها همزة فقال لي فيلزمك على هذا ان تجيز في تثنية حمرا
حمران على التشبيه بقولهم كسا ان لانك اذا شبهت الشي بالشي فقد وجب ان يكون المشبه
به مثله في بعض المواضع فقلت هذا لازم ثم فكرت فقلت لا يلزمني هذا فقال لي
اليس لما شبهنا ما بليس فاعملناها عمل ليس فقلنا ما زيد قائما شبهنا ايضا بليس
ما في الموضع فقلنا ليس الطيب الا المسك ومثل هذا اكثر ومنهم من يقول ليس الطيب
الا المسك فنصب وانه لزمه الاصل وذلك ان خبر ليس منصوب منفيا كان او موجبا
لانها اخت كان والمنفي قولك ليس زيد الا قائما وما كان زيد الا قائما واما من رفع فقال

بعضه

ليس الطيب الا المسك ففيه وجهان احدهما وهو الاجود ان يضمر في ليس اسمها وتجعل
الجملة خبرها قال هشام اخو ذي الرمة

هي الشفا لدائي لو ظفرت به . وليس منها شفاء الداء مبذول

التقدير وليس الامر شفاء الداء مبذول منها ولكنه اضمار لا يظهر لانه اضمر على شريطة
التفسير ولا يكون الا في المسلة مؤخرة وتقديرها التقديم حتى يصح الكلام لانه
لا يقع بين المبتدا والخبر فيكون التقدير ليس الامر الطيب الا المسك ومثله ان نظن الا
ظنا تقديره ان نحن الا نظن ظنا والوجه الاخر ان تجعل ليس بمنزلة ما فيلغى عملها لدخول
الا في خبرها كما يلغى عمل ما اذا دخلت الا في خبرها كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها لانه
ليس في العربية شيئان تضارعا فحمل احدهما على الاخر الا جاز حمل الاخر عليه في بعض
الاحوال فقلت هذا مثل ذاك وذلك انه لو اجاز سيبويه في تثنية حمرا حمراوان لجعل
علامة التانيث غير متطرفة على صورتها متوسطة فسكت ثم قال لم اجد ذلك ولا
يلزم سيبويه ما قلنا وما احسن ما احتججت له **مجلس ابي العباس ثعلب مع جماعة**
حدثني ابو الحسن علي بن سليمان الاخفش قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي وصاحب
ابدا حلوا مرا . تحاجنه القوم خفيفا تري . اذا انعتاه . انكرا ابرحرا . كان قطنا
تحته وخزا . او فرشا محشوة او ترا . قال ابو الحسن انشدنا ابو العباس هذه الابيات
ثم قال يا اصحاب المعاني ما تقولون فحمنا فيه فلم يصنع شيئا فضحك ثم قال الخبر يا ابن
الاعرابي انا سمع ابنته كان منع فناداها وزجرها وكانه قال وصاحب ابدا حلوا من القول
يا مرة ثم حذف الها للترخيم يقال رجل نزي خفيفا في الحاجة ومثله خفيف وخفاف
وندر بمعنى وحد وقوله ابرحرا يريد انه يصف بغفلة النوم وخفة الراس وقوله
حلوة يريد ريش او فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما قيل صلى المسجد اي
اهل المسجد **مجلس ابي العباس احمد بن يحيى** مع ابي الحسن محمد بن كيسان حدثني
بعض اصحابنا قال اخبرنا ابو الحسن بن كيسان قال قال لي ابو العباس كيف تقول مررت
برجل قائم ابوه فاجبته بخفض قائم ورفع الاب فقال لي باي شي رفعته فقلت بقائم
فقال اوليس هو عندكم اسما وتعيبوننا بتسميته فعلا دائما فقلت لفظه لفظ الاسم
واذا وقع موقع الفعل المضارع وادى معناه عمل عمله لانه قد يعمل عمل الفعل ما ليس
بفعل ولا مضارعه قال فكيف تقول مررت برجل ابوه قائم فاجبت برفعهما جميعا فقال
لي فهل يجوز ان تقول مررت برجل قائم ثم ترفع به موخرا كما رفعت به متقدما فقلت
ذلك غير جائز عند احد قال ولم قلت لانه اسم جرى مجرى الفعل فاذا تقدم عمل عمل
الفعل ولم يكن فيه ضمير فاذا تاخر كان بمنزلة الفعل الموخر فلزمه ان يقع فيه ضمير من
الاسم المتقدم فيرتفع كما يكون ذلك في الفعل اذا تاخر فلما كان الفعل لو ظهر ها هنا لم
يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه اضعف في العمل واحرى ان لا يعمل فيما قبله فقال
لي فاجعل الاسم مرفوعا بالابتداء وما بعده خبر [illegible] لان خبر المبتدا عندكم
يكون مخفوضا ومنصوبا كما تقولون زيد في الدار وزيدا امامك فقلت ذاك

غير جائز لان خبر المبتدا اذا كان هو المبتدا بعينه لم يكن الا مرفوعا كقولنا زيد منطلق
وعبد الله قائم وما اشبه ذلك وكذلك اذا قلنا مررت برجل ابوه قائم فالقائم هو
الاب والمعنى فلا يجوز ان يختلف اعرابهما قال فقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حجة مثل
هذا الذي تنكره قال امرؤ القيس •

فظل لنا يوم لذيذ بنعمة • فقل في مقيل نحسه متغيب •

تقديره فقل في مقيل متغيب نحسه ثم قدم واخر كما ترى فقلت له ليس هو على هذا التقدير
فوقع لي في الوقت خاطر قال فاي شي تقديره فقلت فقل في مقيل نحسه وتم الكلام كما تقول
مررت بمضروب ابوه كريم يريد النعت بمررت برجل مضروب ابوه ثم تجعل كريما نعتا للمنزول
الذي في النية فكانه قال فقل في مقيل نحسه يقال للحماي سكن والنحس الدخان
ايضا ثم قال متغيب بعد ان تم الكلام كما تقول متغيب عنا النحس فقال هذا لعمري وجه
على التقدير قال ابو الحسن فحدثت ابا العباس المبرد بما جرى فقال هذا شي كان خطر لي
فيما انفت النحويين لانهم زعموا انه مما اتى به امرؤ القيس ضرورة ثم رايته بعد ذلك قد
املاه • **مجلس سعيد الاخفش مع المازني** حدثني محمد بن منصور قال سال المازني
ابا الحسن سعيد بن مسعدة عن قولهم زيد افضل من عمرو واكرم منه فقال الاخفش افعل
في هذا الباب اذا صحبته من فانما يضاف اليها هو بعضه فلم يثن ولم يجمع كما ان البعض
كذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كقولك بعض اخوانك خرجن وخرجا وخرج قال ابو
عثمان انما معناه فضله يزيد على فضله وكرمه يزيد على كرمه فكان بمعنى المصدر
فلم يثن ولم يجمع كما ان المصدر كذلك وقال الفراء ان افعل في هذا الجنس يضاف الى شي
يجمع الفاضل والمفضول فاستغني بتثنية ما اضيف اليه وجمعه وتانيثه عن تثنيته
في ذاته وجمعه فصار بمنزلة الفعل الذي اذا تقدم فيستغني بما بعده عن تثنيته وجمعه
مجلس ابي العباس ثعلب مع جماعة حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال كنا عند
ابي العباس ثعلب فانشدنا للحصين بن الحمام المري

تاخرت استبقي الحياة فلم اجد • لنفسي حياة مثل ان اتقدما •
فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا • ولكن على اعقابنا تقطر الدما •

فسالنا ما تقولون فيه فقلنا الكرم فاعل جاء به على الاصل فقال هكذا رواية ابي
عبيدة وكان الاصمعي يقول هذا غلط وانما الرواية ولكن على اقدامنا تقطر الدما منقوطة
من فوقها والمعنى ولكن على اقدامنا تقطر الجراحات الدما فيصير مفعولا به ويقال
قطر المعاد قطرته انا واقطرته انا • كاطوم فقدت بزغزها اعقبتها الغبش منها عدما

سغلت تراءت ترشفه • فاذا هي بعظام ودما •
فاذا افت عرفته وفقه ترشفه • والغيض العنب منه بوما •

قال الدم في موضع خفض عطف على العظام ولكنه جاء به على الاصل مقصورا كما ترى وكان الاصمعي
يقول انما الرواية فاذا هي بعظام ودما ثم فصل المد ودو الاطوم البقرة الوحشية وبزغزها
ولدها والغبش جمع اغبش وهي الكلاب **مجلس ابي العباس مع رجل من النحويين**

حدثني

حدثني علي بن سليمان قال سال رجل ابا العباس في مجلسه عن قول الشاعر •

مرحبا بالذي اذا جاء جاء الخير • او غاب غاب عن كل خير •

فقال انتهجوه ام تمدحه فقال بل تهجوه وفيه تقديران احدهما تفسير محمد بن يزيد
قال يصفه بالغفلة والبلادة وتقديره بالذي اذا جاء الخير اي حضوره غيبة
فهذا المصراع في ذكر بلادته وغفلته ثم قال او غاب غاب عن كل خير معناه ان
الخير عندنا فاذا غاب غاب عن كل خير لانه لا يرجع الى خير عنده وقال ابو العباس احمد
انما وصفه بالحرمان فقط وتقدير الكلام عنده مرحبا بالذي اذا جاء غاب عن كل خير
جا الخير او غاب يصفه بالحرمان والشوم على كل حال وقدروا غيرهما بالنصب بمعنا
مرحبا بالذي اذا جا الى الخير الحي صادف الخير عندنا فاذا غاب عنا لم يدم بهجا دف
خيرا ومثل هذا مما يتانا عنه •

سالنا من ابوك سراة تيم • فقال ابي تسوده نزار •

تقديره سالنا ابك نزل من سراة تيم فقال ابي ينتصب اباك بوقوع السوال عليه ونزارا
بدل منه ومن رفع بالابتدا وسراة مبتدا ثان وتسوده الخبر والمبتدا الثاني والخبر
خبر الاول وقوله فقال ابي تقديره هو ابي فيكون خبر مبتدا مضمر وان شيت رفعته
بالابتدا والخبر بعده مقدر كانه قال ابي تسوده سراة تيم **مجلس ابي عمرو بن العلا
مع ابي عبيدة** حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد حدثنا المازني
عن ابي عبيدة قال سمعت ابا عمرو بن العلا يقرا سمعت عليه اجرا فسالته عنه فقال
هي لغة فصيحة وانشد قول الممزق العبدي • وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها •
نسيفا كافحوص القطاة المطرق • يقال تخذ يتخذ تخاذا وتخذ يتخذ بمعنى **مجلس
ابي عمرو مع الاصمعي** حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان ثنا ابو العباس احمد بن يحيى
ثنا ابو الفضل الرياشي قال سمعت الاصمعي يقول سمعت ابا عمرو بن العلا يقول
الشعف بالعين غير معجمة ان يبلغ الى القلب شي فلا يذهب نحو لقد شعفني يشعفني
اذا الحق في قلبي ذكره وانشد للحارث بن حلزة اليشكري • ويئست مما كان يشعفني •
منها • ولا يسليك كالياس • قلت قراءة القرا قد شغفها حبا بالغين معجمة وشعفها
بالعين غير معجمة **مجلس الاصمعي مع الكسائي** حدث حماد بن اسحاق عن ابيه قال
كنا عند الرشيد فحضر الاصمعي والكسائي فسالهما الرشيد عن بيت الراعي •

قتلوا ابن عفان الخليفة محرما • ودعا فلم ار مثله مخذولا • فقال الكسائي

كان قد احرم بالحج فضحك الاصمعي فقال له الرشيد ما عندك فقال والله ما احرم بالحج ولا
اراد ايضا انه دخل في شهر حرام كما يقال اشهر واعام اذا دخل في شهر وفي عام
فقال الكسائي ما هو الا هذا والا فما معنى الاحرام قال الاصمعي فخبرني عن قول عدي
ابن زيد • قتلوا كسرى بليل محرما • فتولى لم يمتع بكفن • اي احرام لكسرى فقال الرشيد
للكسائي ما المعنى فقال يريد ان عثمان لم يات شيا يوجب تحليل دمه وكل من لم يات شيا يحل
ذلك فهو في حرمة فقال الرشيد يا اصمعي ما تطاق في الشعر **مجلس ابي يوسف مع الكسائي**

حدث ابو العباس احمد بن يحيى قال حدثني سلمة عن الفرا قال كتب الرشيد في ليلة من
الليالي الى ابي يوسف صاحب ابي حنيفة افتنا حاطك الله في هذه الابيات

* فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن * وان تخرقي يا هند فالخرق اشام *
* فانت طلاق والطلاق عزيمة * ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم *

فقد انشد البيت عزيمة ثلاث وعزيمة ثلاثا بالنصب قال ابو يوسف فقلت في نفسي
هذه مسئلة عربية نحوية ان قلت فيها بظني لم امن الخطا وان قلت لا اعلم قيل لي كيف
تكون قاضي القضاة وانت لا تعرف مثل هذا ثم ذكرت ان ابا الحسن علي بن حمزة معي
في الشارع فقلت له لكن رسول امير المومنين بحيث يكرم وقلت للجارية حدثني الشمعة
بين يدي فدخلت الى الكسائي وهو في فراشه فاقراته الرقعة فقال لي خذ الدواة واكتب
اما من انشد البيت بالرفع فقال عزيمة ثلاث فانما طلقها بواحدة وانباها ان الطلاق
لا يكون الا بثلاثة ولا شي عليه واما من انشد بالنصب عزيمة ثلاثا فقد طلقها وابانها
لانه قال انت طالق ثلاثا وانفذت الجواب فحملت الي اخر الليل جوايز وصلات فوجهت
بالجميع الى الكسائي قال الزجاج في امالیه اخبرنا احمد بن سعيد الدمشقي حدثنا الزبير
ابن بكار حدثني عمي مصعب بن عبد الله عن ابيه عبد الله بن مصعب قال قال المفضل
الضبي وجه الي الرشيد فما علمت الا وقد جاني الرسل ليلا فقالوا اجب امير المومنين
فخرجت حتى صرت اليه وهو متكي ومحمد بن زبيدة عن يساره والمامون عن يمينه
فسلمت فاوما الي بالجلوس فجلست فقال لي يا مفضل قلت لبيك يا امير المومنين قال كم في فسيكفيكهم
الله من اسم فقلت ثلاثة اسما يا امير المومنين قال وما هي قال الكاف لله عز وجل والكاف
الثانية لرسول الله صلى الله عليه وسلم والهاء والميم والواو في الكفار قال صدقت كذا
افادنا هذا الشيخ يعني الكسائي وهو اذن جالس ثم قال افهمت يا محمد قال نعم قال
اعد المسئلة فاعادها كما قال المفضل ثم التفت فقال لي يا مفضل عندك مسئلة تسالنا عنها
قلت نعم يا امير المومنين قول الفرزدق * اخذنا بافاق السما عليكم * لنا قمراها والنجوم الطوالع
قال هيهات قد افادناها متقدما قبلك هذا الشيخ قمراها يعني الشمس والقمر كما قالوا
العمرين يريدون ابا بكر وعمر قلت فزيادة يا امير المومنين في السوال قال زد فقلت
فلم استحسن هذا قال لانه اذا اجتمع اسمان من جنس واحد وكان احدهما اخف على
افواه القايلين غلبوه فسموا الاخر باسمه فلما كانت ايام عمر اكثر من ايام ابي بكر
وفتوحه اكثر غلبوه وسموا ابا بكر باسمه وقال تعالى بعد المشرقين وهو المشرق و
المغرب قلت قد بقيت مسئلة اخرى فالتفت الى الكسائي وقال اني هذا غير ما قلت قلت
بقيت الغاية التي اجراها الشاعر المفتخر في شعره قال وما هي قلت اراد بالشمس
ابراهيم خليل الرحمن وبالقمر محمد صلى الله عليه وسلم وبالنجوم الخلفا الراشدين قال فاشراب
امير المومنين ثم قال يا فضل بن الربيع احمل اليه مائة الف درهم ومائة الف لقضا دينه
قال الزجاجي في كتابه المسمى ايضاح علل النحو مسئلة جرت بيني وبين ابي بكر بن الانباري
في المصدر قلت له ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة قال المصدر

المكان

المكان الذي يصدر عنه كقولنا مصدر الابل وما اشبهه ثم تقول مصدر الامر والراي
تشبيها والمصدر ايضا هو الذي تسميه النحويون مصدرا كقولنا ضرب زيد
ضربا ومضربا وقام قياما ومقاما وما اشبه ذلك والمفعول يكون مكانا ومصدرا
قلت له فاذا كان كذلك فلم زعم الفرا ان المصدر مصدر عن الفعل فاي قياس
جعله بمنزلة الفاعل وقد صح عندك ان يكون معمولا فيه بمعنى مصدرا ومكانا كما
ذكرت وهل يعرف في كلام العرب مفعول بمعنى الفاعل فيكون المصدر ملحقا به فقال
ليس هو كذلك عند الفرا انما هو عنده بمعنى مفعول كانه اصدر عن الفعل لانه
هو صدر عنه فهو بمعنى مفعول كما قيل مركب فاره ومعناه مركوب ومشرب عذب
ومعناه مشروب قال الشاعر

* وقد عاد عذب الماء بحرا فزادني * على ظماي ان ابحر المشرب العذب *

يقال ابحر الماء واستبحر اذا صار ملحا غليظا قلت ليس يجب ان تحمل دليله على صحة
دعواه فيما تنازع فيه ولا يسلم له ولا تجده في كلام العرب قال فاين وجه المنازعة
هاهنا قلت له اجماع النحويين كلهم على ان الماكل يكون بمعنى الاكل والمكان والمشرب
يكون بمعنى الشرب والمكان ومنه قيل لحم مقنع اي مقنوع به وليس في كلام العرب
مفعل بمعنى مفعول ليس فيه مكرم بمعنى مكرم ولا معطى بمعنى معطى ولا مفعل بمعنى مفعل
انما يجي المفعول على تصرف فعلت وكلامهم مفعلا بمعنى مفعلا معمولا عنه فيكون مصدرا
ملحقا به هل تعرفه في كلامهم او تذكر له شاهدا من شعر او نثر او رواية او قياسا تعمل
عليه فقال ان اصحابنا يقولون المصدر جا بمعنى مفعل شاذا لا يقاس عليه انما
هو اختصاص غير مقيس عليه والشواذ في كلامهم غير مدفوعة قلت له اما اذا صاروا
الى باب الشهوات والدعاوي بغير برهان فالكلام بيننا ساقط واما الشواذ فانما
يقبل ما تقبله النقلة وسمع مثله في الشعر او شاهد كلام من لا يرغب المطعون قياسا
فالوفد قال اصحابنا ان المصدر بمعنى الانصدار به ولا الاصدار عنه كما قيل السلام
المومن ومعناه ذو السلام قلت فقد رجع القول منا الى انه في معنى فاعل وقد مضى
الكلام فيه فذكرت ما جرى بيننا لابي بكر بن الخياط فقال هذه اشيا تولدها من عنده
على مذاهب القوم ليست تحكيه عن الفرا ولا موجودة في كتب ولكنه ما يرى انه تربية
المذهب ونصره ثم رايته بعد ذلك بمدة بعيدة فذكر هذه الاحتجاجات او قريبا منها
في بعض كتبه ولم يرجع عنه هذه احدى عشرة مسئلة سال عنها ابا بكر الشيباني ابو القاسم
الزجاجي في كتاب نقل اليه من طبرية الى دمشق فكتب اليه في الجواب بسم الله الرحمن
الرحيم حفظك الله وابقاك واتم نعمته عليك وادامها لك وقفت يا اخي جعلني الله فداك
على مضمن كتابك الوارد مع اخينا حفظه الله والجواب عنه مسند اليك ولا نتاخر عن الله
ومشيته ووقفت على ما ضمنته احرم من المسايل التي استشهدت عليك وبادرته اليك
بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلق قلبك بها وليتعجل اخونا حفظه الله الانتفاع
بها واتبعته مسايل حسن عندي تنجيه من ضروب شتى انت تقف عليه وتذكر في بهت

الفعل بمعنى

وسهامرض لك من امثال هذا ولا مستعص في مغالقتي به فاني اسربك لك وافضي اليك فيه ما عندك على مبلغ ما ينتهي اليه علمي ان شا الله تعالى **المسلة الاولى** اما قولهم هذا زيد السعدي سعد بكر وقولك كيف ضرب سعد وما الاختيار فيه فان هذه المسلة نختار فيها الكوفيون الخفض فيقولون زيد السعدي سعد بكر قالوا لان معنى قولنا زيد السعدي زيد من سعد ثم يقولون سعد بكر على الترجمة لا يريدون به الا الكلام الاضافة وليس يمتنعون من اجازة نصبه فاما اصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتة لان قولنا زيد السعدي سعد مرفوع وليس بمرفوع وانما اليا المتصلة في اخره دلت على النسب اليه ولا يكون المضاف اليه اولا وانما دل على الاضافة اخيرا واعمري ان النسب اضافة لانا اذا قلنا رجل بكري وتميمي وانما نضيفه اليه ولكنه على طريقة المضاف والمضاف اليه وليس ها هنا لفظ خاص وانما مخفوض وقد سمي سيبويه النسب اضافة على الوجه الذي ذكرته لك فيقول اصحابنا زيد السعدي سعد بكر بالنصب على اعني سعد بكر ولا يستقبحون من الرفع على معنى هو سعد بكر وليست هذه المسلة مسطرة لاصحابنا في شي من كتبهم البتة وهي مسطرة في كتب الكوفيين ولكن سالت عنها ابا بكر بن الخياط وابن شقير فاجاباني بما ذكرت **المسلة الثانية** كيف الاختيار في النسب الى مادرا وجرجرايا فقلنا اما جرجرايا وما درايا فالاختيار في النسب اليهما ان تقول جرجرائي وماد رائي بهمزة بعد الف بعدها يا النسب وقياس ذلك ان اليا في اخر جرجرايا وما درايا يلزم حذفها في النسب لان الالف في النسب اذا وقعت خامسة فصاعدا يلزم حذفها كما تقول في النسب الى حبارى حباري والى جحجبى جحجبي هذا متفق عليه ولا خلاف فيه فلما وقعت الالف في هذين الاسمين سابعة كان حذفها لازما فلما حذفت الالف بقيت في اخر الاسم يا قبلها الف في موضع حركة طرفا فلزم قلبها الفا والابدال منها همزة كما يلزم مثل ذلك في شقا وسقا وكذلك كل يا او واو وقعت طرفا قبلها الف لزم قلبها الفا والابدال منها همزة كما يلزم مثل ذلك همزة على هذا القياس فقيل جرجرائي وماد رائي كما ترى وقال سيبويه في النسب الى حولايا وبردرايا حولائي وبردرائي فلما حذفت الالف الاخيرة لانها سادسة وقلبت اليا التي قبلها الفا لوقوعها طرفا قبل الف ثم تبدل منها همزة وان شئت قلت جرجراوي وماد راوي فابدلت من الهمزة واوا كما اجازوا في سما سماوي وفي كسا كساوي وفي شقا شقاوي فتشبيهها بحمراوي وصفراوي وكما اجازوا في التثنية كساوان وسقاوان تشبيها بقولهم حمراوان والوجه الهمز ولذلك قد اجاز سيبويه في النسب الى سقاية وصلاية سقاوي وصلاوي والاختيار عنده شقائي وصلائي على ما ذكرت لك واما قالي قلا فليس من هذا لان هذا من جنس الاسما المركبة من اسمين نحو معدي كرب وبعلبك ورامهرمز وشغر بغر من قولهم ذهب القوم شغر بغر اي متفرقين وذهبت غنمه شذر بذر وكذلك قالي قلا حكى سيبويه في هذا الباب جمع هذه الاسما وذكر انه من اسمين جعلا اسما واحدا فالنسب الى هذا الجنس من

الاسما بحذف الاخر والنسب الى الصدر كقولك في النسب الى معدي كرب معدي والى رامهرمز رامي والى بعلبك بعلي واما قولهم بعلبكي فمولد من اصطلاح العامة عليه وانما وجب حذف الاخر من هذا الجنس في النسب كما يحذف ها التانيث لان القياس فيهما سوا كقولك في طلحة طلحي وفي عايشة عايشي فكذلك قالي قلا النسب اليه قالي كما ترى بحذف العجز والنسب الى الصدر كما ذكرت لك **المسلة الثالثة** كيف الاختيار في قولهم هذه ثمانية دراهم فضة خلاص وازنة جياد الرفع ام النصب اما الوجه في الفضة والخلاص والجياد فالنصب لان هذا تمييز جنس الفضة وتلخيصه فتقول هذه ثمانية دراهم فضة خلاصا جيادا فتنصبه على التمييز والتفسير فتميز ثمانية بالدراهم المخفوض لانه وان كان مخفوضا فهو مفسر لجنس الفضة لان ثمانية جايز ان تكون دراهم وغير دراهم ثم تميز الجملة بالفضة اعني جملة الدراهم التي دل عليها الدرهم بالفضة لان الدراهم جايز ان تكون فضة وغير فضة من شبه ونحاس ورصاص وحديد ثم تميز الصفة بالخلاص لان منها خلاصا وغير خلاص ثم تميز ذلك بالجياد هذا وجه الاعراب والاختيار والرفع جايز على اضمار المبتدا فتقول هذه ثمانية دراهم فضة خلاص جياد اي هي فضة خلاص جياد واما الاختيار في وازنة لو افردتها بالرفع فتقول هذه ثمانية دراهم وازنة فترفعها على النعت لانها ليست مما يميز بها ما قبلها لانها ليست جنسا من جنس اذا كانت غير دالة على جنس من الاجناس كدلالة الفضة والخلاص والجياد وانما هي نعت كانه اراد بها وازنة كاملة غير ناقصة والنصب فيها جايز واذا ذكرتها مع الفضة والخلاص والجياد نصبتها معها فقلت هذه ثمانية دراهم فضة خلاصا وازنة جيادا والاختيار ما ذكرت لك **المسلة الرابعة** كيف الاختيار في تعريف ثلاثة دراهم لا يجيز اصحابنا البصريون اجمعون في هذه الا ادخال الالف واللام في الاسم الاخير المخفوض فيقولون ما فعلت ثلاثة الدراهم واربعة الدنانير وكذلك كل عدد فسر بمخفوض مضاف اليه فتعريفه ثلاثة الدراهم والف الدينار هذا هو القياس في تعريف كل مضاف انما يعرف المضاف اليه مثل قولك هذا غلام رجل وفرس عبد تقول في تعريفه ما فعل غلام الرجل وفرس العبد فيتعرف المضاف بتعريف المضاف اليه قال ذو الرمة انشده سيبويه • وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع • ولم يقل الثلاث الاثافي وقال الفرزدق انشده ابو عمر والجرمي رحمه الله • ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار • والكوفيون يجيزون ما فعلت الخمسة الاثواب والعشرة الدراهم والخمس الجواري والثلاثة المائة الدرهم فيجمعون بين الالف واللام والاضافة وكان الكسائي يروي عن العرب انها تقول هذه الخمسة الاثواب والمائة الدرهم قال شبهوه بقولهم هذا الحسن الوجه والكثير المال وليس مثله لان قولهم هذا حسن الوجه مضاف الى معرفة ولم يتعرف لان اضافته غير محضة فلما اردت تعريفه ادخلت عليه الالف

واللام فعرفوه بهما وانما يعول القياسيه في ذلك على السماع ولم يكن ليروي رحمه الله تعالى الا
ما سمع ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء ولا من يؤخذ بلغته وليس كل شي يسمع من
الشواذ والنوادر يجعل اصلا يقاس عليه اخبرنا ابو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج
قال انبانا ابو العباس محمد بن يزيد المبرد يقول اذا جعلت الشواذ والنوادر عرضك
واعتمدت عليه في مقاييسك كثرت زلاتك واخبرنا ابو اسحاق قال اخبرني ابو العباس
المبرد قال اخبرني ابو عثمان المازني قال اخبرنا ابو عمر وصالح بن اسحاق الجرمي قال اخبرني
ابو زيد الانصاري ان قوما من العرب يقولون هذه العشرة الدراهم والخمسة
الاثواب فيجمعون بين الالف واللام والاضافة قال وليس هم بالفصحاء وقد حكى
ايضا الاخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم وردها وقال ليس
بماخوذ به قال ابو عمر الجرمي فقلت لمن يجيز هذه الخمسة الدراهم والعشرة الاثواب
بالخفض كيف تقول هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم الجيد هذا النصف الدرهم
والثلث الدرهم فقال لا هذا خارج بين لا اقول الا هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم
فقلت له فما الفصل بينهما فقال الفصل بينهما ان العرب قد تكلمت بذلك ولم تتكلم
بهذا فقلت له فهذه رواية اصحابنا عنهم تعارض روايتكم وهذا بيت الفرزدق
وبيت ذي الرمة وبعد فهو القياس اللازم في تعريف المضاف انما يعرف المضاف
اليه فلم يات بممتنع واذا كان العدد مفسرا منصوبا بتمييز الجنس فاردت تعريفه
ادخلت الالف واللام في اوله ولم تدخلها في المميز لعلتين احداهما ان التمييز لا يجوز
تعريفه لانه واحد دال على جنس والواحد من الجنس منكر والاخرى ان تعريف
المميز منه لانقطاعه عنه وانفصاله منه فلا فايدة في تعريفه اذا كان المقصود
بالتعريف لا يتعرف به فيقول ما فعل الاحد عشر درهما والتسعة عشر ثوبا والخمسون
درهما والتسعون ثوبا وكذلك ما اشبهه هذا هو القياس وعليه اجتماع جلة النحويين
من البصريين والكوفيين وحذاق الكتاب وقد اجاز بعضهم ما فعلت الثلاثة العشر
درهما فادخل الالف واللام في موضعين وذلك خطا لان هذين الاسمين قد
جعلا بمنزلة اسم واحد وافتح منه اجازة بعضهم ما فعلت الخمسة العشر الدرهم
فادخل الالف واللام في ثلاثة مواضع وهذا كله فاسد وكذلك تقول هذا ولا ما فعلت
العشرون الدرهم وعليه اكثر الكتاب والقياس ما ذكرت لك وقد جا في كلام العرب
ما ركب من اسمين جعلا اسما واحدا ثم عرف فادخلت الالف واللام في اوله وذلك قول
ابن احمر انشده سيبويه والفراء والاصمعي والجماعة تعما فوقه القلع السواري
وجن الخازباز به جنونا • فادخلوا الالف واللام في صدر الاسم ثم يعيد وهما المسألة
الخامسة قولك هذا عشرون درهما نصفين او نصفان وما الوجه في ذلك الوجه
في نصفين الرفع لانه صفة للعشرين وليس ما بين العشرين في ساير الاجناس
والنصب بعد ذلك جايز على التمييز والرفع اجود المسألة السادسة قولك ما العلة
في تانيث قوله عز وجل من جا بالحسنة فله عشر امثالها اعلم ان هذه الاية تقرا على وجهين

من جا

من جا بالحسنة فله عشر امثالها بتنوين عشر ورفع الامثال صفة للعشر وجعلوا
العشر حسنات ولذلك انثوا لان ذكر الحسنة قد جرى متصلا بالعشر فلا لبس في
ذلك ويقرا من جا بالحسنة فله عشر امثالها بترك التنوين وخفض الامثال والمثل
مذكر ولكنه انث حملا على المعنى لان الامثال حسنات والاصل فله عشر حسنات امثالها
ومثله مما انث حملا على المعنى واللفظ مذكر قول ابن ابي ربيعة رحمه الله تعالى وعفى عنه

• فكان مجني دون من كنت اتقي • ثلاث شخوص كاعبان ومعصر •

ومثله قول الاعور بن البراء الكلابي •

• وان كلابا هذه عشر ابطن • وانت بري من قبايلها العشر •

فانث والبطن مذكر لا خلاف فيه لانه جعل البطن قبيلة فحمله على المعنى وفسر
ذلك بقوله وانت بري من قبايلها العشر ومثل ذلك قول الله عز وجل وقطعناهم اثنتي
عشرة اسباطا فسر بالجمع ولم يقل اثنتي عشرة سبطا كما تقول رايت اثنتي عشرة امراة
ولا تقول نسا ولا يفسر العدد ما جاوز العشرة الى التسعة والتسعين الا بواحد يدل
على الجنس ولا يفسر بالجمع والجواب في ذلك انه لما قصد الامم ولم تقصد السبط نفسه
الخراز يفسره بالسبط نفسه ويونث ولكنه جعل الاسباط بدلا من اثنتي عشرة
وهو الذي يسميه الكوفيون المترجم فهو منصوب على البدل لا على التمييز ثم فسره
بالامم ولو جا بالامة لقال اثنتي عشرة امة ولم يقل اسباطا لانه قد طابق اللفظ المعنى
المسألة السابعة قولك ما العلة في تركيب الارضين ولم يحركوا خمسين في العدد العلة
في ذلك ان الارض مؤنثة لا خلاف في ذلك وبقيا دليل تصغيرها اريضه وما كان
من المؤنث على ثلاثة احرف لا ها فيه للتانيث فهو بمنزلة ما فيه ها التانيث
لانها مقدرة فيه الا ترى انها ترد في التصغير فيقال في تصغير هند وعين
وشمس وارض هنيدة وعيينة وشميسة واريضة هذا مطرد غير منعكس
الا ما كان من نحو حرب وذود وما اشبه ذلك فان الها لا تلحقه في التصغير لانها
في الاصل مصادر سمي بها وما كان على ثلاثة احرف من الاسما المؤنثة ساكن الوسط
مفتوح الاول نحو صحفة وجفنة وضربة فاذا جمع جمع السلامة فتح الاوسط منه فقيل
صحفات وجفنات وضربات وارضات كذلك القياس كذلك لانها اسم مؤنث وكذلك قالت
العرب في جمعها الصحيح ارضات ثم لما قالوا ارضون فجمعوها بالواو والنون تشبيها
لها بجماعة وثبة وعزة وبابها لانها مؤنثة كما انها مؤنثة وان لم يكن مثلها في النقصان
لانهم قد يشبهون الشي بالشي وان لم يكن مثله في جميع احواله حركوا اوسطها بالفتح
كما يحركونه مع الالف والتا لانه هو الاصل فقالوا ارضون ففتحوا كما قالوا ارضات
ففتحوا لان ذلك هو الاصل وهذا ذهب اليه ذلك سيبويه فقلت للخليل فلم قالوا
اهلون فاسكنوا الها ولم يحركوها كما حركوا ارضين فقال لان الاهل مذكر فادخلوا
الواو والنون فيه على ما يستحقه ولم يحتج الى تحريكه اذ ليس بمؤنث في بعض الاحوال
بالالف والتا فتحرك لذلك قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا وقال تعالى قوا

الفسيكم واهليكم نارا قال سيبويه فقلت له فلم قالوا هلات فحركوا حين جمعوا بالالف
والتا قال المخبل السعدي * وهم هلات حول قيس بن عاصم *
* اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا * فقال شبهوه بارضات فمثل ذلك قال
سيبويه ومنهم من يقول اهلات فيسكن الهاء ويوانيس والتحريك في كلامهم اكثر وهذا
من الشواذ الذي يحكى حكاية ولا يحمل اصلا اعني جمع اهل اهلات ومثله في الشذوذ
قول بعضهم في جمع حرة حرون والحرة كل ارض ملبسة حجارة وكل جبل حرة والقياس
حرات وحرات لانه لم يلحقه نقصان فيجمع بالواو والنون عوضا من نقصانه وهذا نظير
قولهم ارضون وذكر يونس بن حبيب ان من العرب من يقول احرون فيزيد في اوله همزة
ويكسرها وهذا اشذ من الاول واما خمسون فليس من ارضين في شي لانه اسم مبني للجمع
من لفظ خمسة ولا واحد له من لفظه ينطق به وانما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة واربعين
من اربعة ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ثم تدخل الواو والنون عليها كما قيل في ارض
ارضات ثم ادخلت الواو والنون عليها فدلت على حركتها المسألة الثامنة قول الشاعر
* انى دنا بك ممن تهوى لما احد * يمضي فيدركه حيا بعده خلفا * وقول زهير
* الا ارى ذا الهمة اصبحت به * فتتركه الايام وهي كما هيا * وقولك ما الوجه
في قوله فيدركه وقوله فتتركه الايام فالوجه فيهما النصب على الجواب لان الرفع في مثل
هذا يكون على احد وجهين اما على العطف على الاول اذا كان يحسن اشتراك الثاني مع
الاول كقولك ما تاتينا فتحدثنا بالرفع كانك قلت ما تاتينا وما تحدثنا او على القطع
والابتدا كقولك ايضا في هذه المسيلة ما تاتينا فتحدثنا كانك قلت فانت تحدثنا ومثله
دعني فلا اعود اي دعني فاني لست ممن يعود كما قال الشاعر

* فلا زال قبر بين تبنى وجاسم * عليه من الوسمي جود ووابل *
* فينبت حوذانا وعوفا منورا * ساتبعه من خير ما قال قائل *

كانه قال فهو ينبت ولم يجعله جوابا وذلك انك تقول ما تاتينا فتحدثنا اذا جعلته جوابا
فيكون ذلك على معنيين احدهما ان يكون التقدير ما تاتينا فكيف تحدثنا اي لو اتيتنا
لحدثتنا والوجه الاخر ان يكون التقدير ما تاتينا الا لم تحدثنا اي منك اتيان كثير
ولا حديث منك وعلى هذا الوجه النصب في البيتين اللذين سالت عنهما فيما في قول
زهير المعنى الا لم يتركه الايام وهي كما هيا وكذلك لما احد يمضي فيدركه حي بعده خلفا
الا ترى انك لو رفعت على العطف لكان التقدير لا ارى ذا همة ولا يتركه الايام وهذا
غير مستقيم وكذلك البيت الاخر لما احد يمضي ولا يدركه وهذا محال لانه ليس يريد ان
يقول لا يمضي احد ولا يدركه حي منه خلفا على نفيهما جميعا لان المعنى لا يحسنه ولو رفعت
ايضا على القطع والاستيناف لم يستقم واذا بطل وجه الرفع فليس الا النصب على
الجواب المسيلة التاسعة ما يسال زيد عن شي فيجيب فيه وما يسال عن شي فيخطي فيه
اما قوله ما يسال عن شي فيجيب فيه فيجوز فيه النصب والرفع النصب من وجهين والرفع
من وجه واحد وجهي النصب ان يكون التقدير ما يسال زيد عن شي فيجيب فيه

النصب والتقدير الا لم يجب فيه اي قد يسال فلا يجيب هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب
والوجه الثاني ان يكون التقدير ما يسال عن شي فكيف يجيب فيه اي لو يسال لاجاب ووجه
الرفع على العطف ما يسال عن شي فيجيب فيه اي ما يسال عن شي وما يجيب فيه وهو قبيح
لان ما لا يسال عنه لا يجاب عنه ولكنه جائز مع قبحه يدخل في النفي مع الاول واما قولك
ما سال زيد عن شي فيخطي فيه فليس فيه الا النصب لان وجه العطف فيه غير مستقيم الا ترى
انك لو قلت ما يسال عن شي وما يخطي فيه كان غير مستقيم والابتدا به وقطعه مما قبله
غير جائز فليس الا النصب على الجواب وفيه المعنيان اللذان في المسيلة الاولى ما يسال
زيد عن شي فيخطي فيه بالنصب والتقدير الا لم يخطي فيه اي قد يسال فلا يخطي والوجه
الاخر ما يسال زيد عن شي فيخطي فيه اي فكيف يخطي فيه اي لو يسال لا خطا المسيلة
العاشرة قولك ما النسب في نحو قولهم في النسب الى طي طائي وما الاصل في طي ومن اي
شي اشتقاقه اما قولهم في النسب الى طي طائي فالنسب في كلام العرب على ثلاثة اضرب
ضرب منه جا مصروفا عن وجهه وخرج شاذا فسبيله ان يحفظ حفظا ويودى ولا يقاس
عليه وذلك قولهم في النسب الى العالية علوي والى الشتا شتوي والى الدهر دهري
والى الروح روحاني والى دراورد دراوردي والى طي طائي والى الري رازي والى مرو مروزي
بزيادة الزاي وقد قيل مروي من القياس وقالوا في النسبة الى البادية بدوي وفي البصرة
بصري بكسر البا هذا قول سيبويه وقال غيره بل هو كقولهم بصري قياس لانه يقال للحجارة
الرخوة بصرة بفتح البا والحاق ها التانيث وبصر بكسر البا وحذف الها لغتان
فالواو يلزم في النسب حذف الها فاذا حذفت الها لزم كسر البا وهذا مذهب حسن ومن
ذلك قولهم في النسب الى الافق افقي والى حرورا حروري وهو موضع حروري والى جلولا جلولي
والى خراسان خرسي وخراسي وخراساني على القياس ثلاث لغات حكاها سيبويه قال
سيبويه ومنه قولهم في النسب الى صنعا صنعاني بالنون وكذلك قالوا في النسب الى بهرا
وهي قبيلة من قضاعة بهراني بالنون والى دستوا مدينة دستواني بالنون وقال ابو
العباس المبرد بالنون في قولهم دستواني وبهراني وصنعاني بدل من الهمزة كما انها في
عطشان بدل من الف التانيث التي في عطشى والف عطشى بمنزلة الالف الثانية التي في
حمرا المبدلة منها الهمزة لانه اجتمع الفان ساكنان فابدلت الثانية همزة لانها
لو حذفت صار الممدود مقصورا بهذا الضرب كثير من النسب جدا في كلامهم والعمل
فيه على السماع وقد ذكر سيبويه ان قولهم في النسب الى طي طائي من هذا النوع وعندي
انه مع ما ذكر سيبويه فروا فيه او نسب اليه على القياس من اجتماع اربع يا ات وهمزة
لان في طي يائين وهمزة وكانت تلحقه يا النسب مثقلة وهي ياان وكان السبيل ان يقال
طيئي فيجتمع اربع يا ات وهمزة وكسرتان واستثقلوا ذلك فصرفوه الى المحدود ومن
بابه فحذفوا الياء الاولى من طيي وهي ساكنة فوجب قلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فقيل طائي فهذا قياسه وضرب منه باب على القياس كقولهم في النسب الى بكر بكري
والى علي علوي والى فتى فتوي ورحى رحوي وما اشبه ذلك على شهره وطرد مقاييسه

المذكورة في حد النسب وضرب منه ياتي على لفظ فعال او فاعل كقولهم لصاحب الجمال
جمال ولصاحب الحمار حمار ولذي الدرع دارع ولذي النبل نابل ولذي التمر تامر
ولذي اللبن لابن وهو مسموع يُنقل ويحفظ فاما القول في اشتقاق طبي فاني لا احفظ
فيه شيا عن اصحابنا الا ابن قتيبة ذكر على ما اخبرنا عنه ابو القاسم الصايغ ان نقلة
الاخبار رووا ان طيبا اول من طوى المناهل سمي بذلك وان مرادا تمردت فسميت
بذلك وسمي حاثر قالوا ولا ادري كيف هذان الحرفان ولا انا من هذا التاويل فيهما
على يقين اما اشتقاق مراد من التمرد فغير منكر لان مرادا فعال من مرد فهو مارد
وتمرد فهو متمرد واشتقاق مراد من التمرد غير بعيد واما اشتقاق طبي من طوى فغير
مستقيم لان لام الفعل من طوى همزة ومن طوى يا فهو مخالف له وليس يجوز ان يكون
طبي لا مشتقا والذي عندي فيه ان الطا والحا حروف فايه وعينه ولامه
موافقة لحروف طبي فينبغي ان تكون فعلا من ذلك والناس في الاشتقاق على ثلاثة
مذاهب فاما جمهور العلما من اهل اللغة والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل
وابي عمرو وسيبويه والاخفش ويونس وقطرب والكسايي والفرا والاصمعي وابي
زيد وابي عبيدة وغيرهم على ان بعض الاسما مشتق وبعضها غير مشتق واهل الظاهر
يذهبون الى ان الكلام كله اصل في بابه ليس شي منه مشتقا من شي فان قيل لهم
ان القطامي مشتق من القطم وهو الشهوان للحم وغيره قالوا بل القطم مشتق من القطامي
وان قيل لهم ان زهيرا من الازهر وهو الابيض قالوا بل الازهر من زهير وان قيل لهم
ان المباتير في صفات السيف من البتر وهو القطع قالوا بل البتر من المباتير ومن
صير لاحد هذين اولى بان يكون اصلا من صاحبه بل الكلام كله اصل في بابه ويدفعون
الاشتقاق اصلا وهولا ليس ممن يذهب مذهب اللغة ولا يتعلق باساليبها لانه
ليس احد من اهل اللغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب وقوم يذهبون الى ان الكلام
كله مشتق وهذا شي لم اجد احدا ممن يوثق بعلمه يقول به ولا قرات فيه كتابا لمتقدمين
مصنفا وانما هو قول شاذ يتعلق به بعض المتكلمين المتحقق باللغة وبعض الناس
يزعم ان ابا اسحاق الزجاج كان يذهب اليه ومعاذ الله من ذلك وانما دعاهم
الى هذا املا ابي اسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق وذلك انه توغل في كثير منه
وتغلغل في كثير مما هو غير مشتق عند اهل اللغة انه مشتق فاما ان يعتقد ان الكلام
كله مشتق وذكرت في هذا الفصل رقعة ابي الحسن الصيمري المتكلم الى ابي بكر محمد بن
الحسن بن دريد في هذا المعنى وجوابها منه فاحببت اذ اجمعه بما فيهما من الفوايد
من حسن سوال السايل واجابة المجيب في الجواب كتب ابو الحسن الصيمري الى ابي بكر
ابن دريد انت ادام الله عزك لطف الادب وانبه عن عاهله فيما اشكل من اللغة
واستعجم من معاني العربية وقد زعم قوم من اهل الجدل ان العرب تسمت باسما
تادت اليك صورها ولم يعرفوا معانيها وحقايقها قيل لهم اتعرفون ما تحت تلك الاسما
التي لم يعرفوا حقايقها ومجازها والاتساع فيها قالوا لا قيل لهم افيجوز عندك ان توقع العرب

اسما

اسما على ما لا معنى تحته يعرفونه بهم وقالوا ان العرب لم تدر ما الاستطاعة وما القدرة
وما القوة فما عندك في ذلك وتفضل بتعريفنا هل في كلامهم اذا قيل لاحدهم
هل ما استطعت قطع هذا الجبل وهذا الطيب او هذا اللحم ان تقول بسكين وشفرة
او سيف وهل يقولون فلان قوي على فلان بما له او بسيفه او برمحه وهل عندك
ان قول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا انه اراد به الراحلة
والزاد دون صحة البدن نحو الزاد والراحلة وافتنا في معنى قول الله عز وجل واعدوا
لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل هل القوة ورباط الخيل مما استطاعوه او
غير ذلك وان حضرك ايدك الله شي وهو من الشعر ومن مطلق كلام العرب بينت ذلك
لنا واتبعه مسولا بذكر ما قيل ان العرب لم تعرف شيا من حقايق الاعواض وهل جائز
عليهم ان يسموا شيا لا يعرفون حقيقته ام لا فمننت به علينا ان شا الله تعالى والحال
الله تعالى بقاك وادام عزك وتاييدك وابدا هل الادب بك وحرس نعمته عليك
ومواهبه لديك فاجابه ابو بكر بن دريد وقفت ادام الله تعالى عزك على مضمن كتابك
فاما المسألة الاولى فقد بينته في اول كتاب الاشتقاق وهي قول من زعم من اهل الجدل
ان العرب تسمت اسما تادت اليهم صورها ولم تعرف العرب حقايقها وانما تعلق
هاولا الزاعمون بما ذكره الليث ابن المظفر في كتاب العين عن الخليل انه سال ابا
الدقيش ما الدقش فقال لا ادري انما هي اسما تسميها لا نعرف معناها وهذا
جهل من الليث وادعا على الخليل وذلك ان العرب قد سمت دقشا ثم حقروه فقالوا
دقيش ثم صرفوه من فعل الى فعلل فسموا دنقشا وكل هذه اسما فلو لم يكن للدقش
اصل في كلامهم ولم يقفوا على حقيقته لم يجيبوا به مكبرا ومحقرا ومصرفا من فعل الى فعلل
والدقيش طاير اغبر ارقط معروف عندهم قال اعلام من العرب انشده يونس
ومكودة يا امنا واخصبي العشيه • فقد صدت دقشين وسندريه • وليس
قول الليث مقبولا على ابي عبد الرحمن الخليل بن احمد نضر الله وجهه والدليل على ذلك
تخليط الليث في كتاب العين واحتجاجه بالاشعار الضعيفة ثم باشعار المولدين
نحو ابي الشمقمق ومن شبهه واما قولك ايدك الله ايجوز عندي ان توقع العرب
اسما على ما لا معنى له فهذا اخلف من الكلام ليس في كلامهم كلمة جد ولا هزل الا وتحتها
معنى من فيه ولو تكلف ذلك متكلف حتى يستقصيه لاوضح منه ما خفي فاما قولهم
ان العرب لم تدر ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة فكيف يكون ذلك وقد
جا في الشعر الفصيح من المطبوعين دون المتكلفين قال عمرو بن معدي كرب رضي الله
عنه وارضاه • اذا لم تستطع شيا فدعه • وجاوزه الى ما تستطيع • وقال
القطامي وهو حجة • امور لو تدبرها حليم • لهيب او لحذر ما استطاعا •
وهذا لكم ادام الله تاييدك فاما القول في انهم اذا قيل لاحدهم بم استطعت قطع
الجبل او هذا العنب ان يقول بسكين او شفرة او سيف فللاستطاعة عندهم موضعان
موضع بفضل قوة وشدة بطش وموضع بالة نحو السيف والشفرة وما اشبهها

وفي الجملة انهم لا يؤمنون بالاستطاعة الا الي الانسان دون ساير الحيوان ولهم ترتيب في لغتهم يقولون فلان يستطيع ان يرقي هذا الجبل وهذا الجمل مطيق للسفر وهذا الفرس صبور علي مطالبة الحضر وكذلك قول الله عز وجل ولله علي الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا انما قال استطاع ولم يقع الخطاب علي من وهي تقع علي من يعقل خاصة فيلزم هذا الخطاب المستطيع الحج باي ضرب من الضروب كان مطلقا بزاد وراحلة وصحة بدن وكيفما وجد السبيل اليه هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه علي مذاهب كلام العرب واما قوله عز وجل واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فليس يراد بالقوة ها هنا قوة الاجسام التي بها يكون بطشه وتصرفه واقتداره علي ما يحاول لان ذلك ليس الي الناس الزيادة فيه ولا النقصان منه وانما الله يزيد في قوى الاجسام وينقص منه كما يريد تبارك وتعالى وانما اريد به والله اعلم واعدوا لهم ما استطعتم من قوة اي من الاشيا التي يتقوون بها علي العدو من سلاح والة واصحاب وانصار وغير ذلك مما به يرهب عدوكم وتغلبون به عليهم وهذه القوة ورباط الخيل مما كانوا يستطيعون اعداده وبجهدهم فامروا باعداده للعدو ليرهبوهم وليخيفوهم وهذا باب يطول جدا وفيما اومانا اليه دليل علي ما سواه مما يتصل به واما سوالك ايدك الله عن مذاهب العرب في العرض وهل كانوا نطقوا به ام كيف يسموا شيا لا يعرفون حقيقته فقد ذكرت لك ايدك الله انه ليس في كلامهم من اسم هزل ولا جد الا وتحته معنى من جنسه ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالعرض مذاهب المتفلسفة ولا طريق اهل الجدل وان كان مذهبهم فيه لمن يدرس مطابقا العرض الفلاسفة والمتكلمين في حقيقته وذلك انهم يذهبون بالعرض الي ان معناه ان يضعوه موضع ما اعترض لاحدهم من حيث لم يحتسبه كما يقال علقت فلانة عرضا اي اعتراضا من حيث لم اقدره قال الاعشى • علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل • وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقل فكان المتكلمين استنبطوا العرض من احد هذه المعاني فوضعوه لما قصدوا له وهو ذا تاملته غير خارج عن مذاهب العرب وكذلك الجوهر عند العرب انما يشيرون به الي الشي النفيس الجليل كما يستعمله المتكلمون فيما خالف الاعراض لانه اشرف منه وقد ولد ناس في الاسلام لم تكن العرب قبله عارفة بها الا انها غير خارجة عن معاني كلامهم واشتقاقه وكانت علي اوضاع عهدوا المعاني التي فعلها وهي كقولهم الكافر والفاسق والمنافق انما اشتقاق الكافر من كفرت الشي اذا سترته وغطيته والفاسق من فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها واشتقاق المنافق من النافقا وهو احد حجرة اليربوع الي كثير من ذلك يطول تعداده وكذلك في كل زمان واوان لا يخلوا الناس فيه من توليد اسما يحدث لها اسباب فيتعارفونه بينهم بكل لغة ولسان فليس هذا منكرا اذا كان ذلك غير خارج عن الاصول المتفق عليها والمعاني المعقولة بينهم وقد ضمنت في كتاب الاشتقاق ما يدلك علي ما التمست الوقوف عليه من هذا النحو وهذا من القول كاف في جواب ما سالت عنه واطال الله بقاك وادام عزك وتاييدك واتم نعمته عليك وعلي اهل العلم بك وعنك

وعدد

ومنه المسألة الحادية عشرة وهي اخر مسايلك وهو قولك ما وزن ارطى وافعى وارونى وهي علي وزن افعلام الالف في اخرهن منونة اما ارطى فللعرب فيه مذهبان اكثرهم علي ان الهمزة في اولها اصلية والالف في اخرها مزيدة للالحاق فتقديرها فعلى ملحق بفعلل نحو جعفر وسلهب فالالف الملحقة بمنزلة البنا والدليل علي ذلك قولهم اديم مارووط اذا دبغ بالارطى ولو كانت الهمزة مزيدة وكان علي وزن افعل لقيل اديم مرطي والارطى جمع واحدته ارطاة وهي شجرة تدبغ بها العرب وذكر الجرمي ان من العرب من يقول اديم مرطي فارطى علي هذا التقدير افعل والهمزة في اولها زايدة فاذا سمي به مذكر علي المذهب الاول وهو المشهور المعروف لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة فاما الان في موضعه وهي شجر فهي مصروفة لانها نكرة فتقول ارطاة وارطى كما ترى مصروف واحده وجمعه لانه نكرة كما ذكر سيبويه وغيره من النحويين ان الاسما اذا كانت علي اربعة احرف بهمزة في اوله حكم عليها بالزيادة نحو افكل وابدع وما اشبه ذلك وانما حكم علي الهمزة ها هنا بالزيادة لكثرة ما جات زايدة في هذا النحو مما يدل الاشتقاق علي زيادتها فيه نحو احمر واصفر واخضر واحمد وما اشبه ذلك فالحق ما لا اشتقاق له به الا اسما قام الدليل علي ان الهمزة في اصلية وهي ارطى وامعة وابصر فاما ارطى فقد مضى القول فيه واما امعة فالدليل علي ان الهمزة في اولها اصلية انه ليس في الكلام افعلة وانما هو فعلة مثل دمنة وهو الغنصير واما ابصر فالدليل علي ذلك انهم قالوا في جمعه اصار وهو كسا يحبس فيه قال الشاعر • ويجمع ذا بينهن الاصار •
واما افعى فالهمزة في اولها مزيدة ووزنها افعل الا ان للعرب فيها مذهبين اكثرهم علي انها اسم ولبس بصفة واذا كانت اسما وهي نكرة وجب صرفها لان ما كان علي افعل اسما فهو مصروف في النكرة نحو افكل وابدع واربع وانما يمتنع من الصرف في المعرفة واكثر العرب علي صرف افعى علي هذا التقدير قال سيبويه رحمه الله تعالى اجدل للصقر واخيل للطاير وافعى الاجود فيها ان يكون اسما فيصرف لانها نكرات وقد جعلها بعضهم صفات فلم يصرفوها لان ما كان علي افعل نعتا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو احمر واصفر واشقر فكذلك اجدل واخيل وافعى عند هولا ينعتون فلا يصرفونها قال واحتجوا بان قالوا انما قيل له اجدل من الجدل وهو شدة الخلق فصار اجدل عندهم بمنزلة شديد وجعلوا الاخيل افعل من الخيلان للونه وهو طاير علي جناحه لمعة مخالفة للونه وكذلك افعى عندهم وان لم يكن لها فعل ولا مصدر وكان امتناع اجدل واخيل من الصرف والحاقه بالنعوت اقوى من ترك صرف افعى لبيان الاشتقاق في هذين وانه لا اشتقاق للافعى والاجود فيها الصرف وذكر الجرمي ايضا ان اكثر العرب علي صرف افعى وقد ترك صرفها بعضهم والافعى الانثى والذكر افعوان واما اروى فوزنها فعلى فالهمزة في اولها اصلية والالف في اخرها للتانيث فهي بمنزلة سكرى ممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة فهذا منتهى القول في المسايل التي ضمنتها اخر كتابك والله المعين والموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل قال ابن خالويه رحمه الله تعالى

في مجموع له كتابا إلى سيدنا الأمير سيف الدولة أطال الله بقاه يوم جمعة وأنا في الجامع
كيف يبني ونجمع البضع فقلت إنه جرى في كلامهم كالمصدر لم يثن ولم يجمع مثل البخل
قال الله تعالى ويأمرون الناس بالبخل ولم يقل بالأبخال ولو جمعناه قياسا لقلنا
أبضاعا مثل فعل وأفعال وخرج وأخراج لأن فعلا يجمع على أفعال قال ابن الشجري
في أماليه في المجلس الثمانين والخمسين ذكر مسائل استفتيت فيها بعدما استفتي
المكنى بأبي نزار فيها بخلاف ما عليه أئمة النحويين أجمعين وكذلك خالف العرب قاطبة
في كلمة أجمعوا عليها وأثبت خطه بما نسخه له من هذيانه وأثبت بعده خط الشيخ أبو منصور
موهوب بن أحمد المعروف بابن الجواليقي **نسخة الفتوى** ما تقول السادة النحويون
أحسن الله توفيقهم في قول العرب يا أيها الرجل هل ضمة اللام فيه ضمة إعراب وهل
الألف واللام فيه للتعريف وهكذا يا أمل ومأمول وما يتصرف منهما جائز وهل يكون
سوى بمعنى غير **نسخة جواب** المكنى بأبي نزار الضمة في اللام من قولهم يا أيها الرجل
ضمة بنا وليست ضمة إعراب لأن ضمة الإعراب لا بد لها من عامل يوجبها ولا عامل
هنا يوجب هذه الزيادة والألف واللام ليست ها هنا للتعريف لأن التعريف لا
يكون إلا بين اثنين في ثالث والألف واللام هنا في اسم المخاطب والصحيح أنها لما خلت
بدلا من يا وأي وإن كان منادى فيما ولا للفظي والمنادى على الحقيقة هو الرجل
ولما قصد وإتاكيدا للتنبيه وقدروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير فعوضوا عن
حرف النداء ثانيا ها في أيها وما بعد الألف واللام فالرجل مبني لما عارضنا إلا أن قولك
يا زيد يعلم منه أن الضمة فيه ضمة بنا وأما أمل ويأمل فلا يجوز لأن الفعل المضارع إذا
كان على يفعل بضم العين كان بابه أن ماضيه على فعل بفتح العين وأمل لم أسمعه فعلا
ماضيا فإن قيل يقدر أن يأمل فعل مضارع ولم يأت ماضيه كما أن يذر ويدع
كذلك قلت قد علم أن يذر ويدع على هذه القضية جاءا شاذين فلو كان معهما كلمة
أخرى شاذة لم ينقل نقلهما ولم يجز أن لا ينقل وما سمعنا أن ذلك ملحق بما ذكرناه فلا
يجوز يأمل ولا مأمول إلا أن يسمعني الثقة أمل بخفيفة الميم وأما سوى فقد نص على
أنها لا تأتي إلا ظرف مكان وإن استعملها اسما متصرفا بوجوه الإعراب بمعنى غير
خطا وكتب أبو نزار النحوي نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد ضمة اللام
من قولك يا أيها الرجل وشبهه ضمة إعراب ولا يجوز أن تكون ضمة بنا ومن قال ذلك فقد
غفل عن الصواب وذلك أن الرجل وقع عليه النداء أي المبني على الضم لوقوعه موقع الحرف
والرجل وإن كان موجودا بالنداء فهو صفة أي فمحال أن يبنى أيضا لأنه مرفوع رفعا
صحيحا ولهذا أجاز أبو عثمان النصب على الموضع كما يجوز في يا زيد الظريف وعلة رفعه
أنه لما استمر الضم في كل منادى معرفة أشبه ما أسند إليه الفعل فأجريت صفته على
اللفظ فرفعت ومحال أن يدعى تكرير حرف النداء مكان ها ومكان الألف واللام لأن
المنادى واحد وإنما تقدر الألف واللام بدلا من حرف النداء فيجامعه بالألف واللام نحو
يا زيد والرجل لأن المنادى الثاني غير الأول فيحتاج أن يقدر فيه حرف النداء فعلى

صارت

٢

صارت الألف واللام هناك كالبدل منه وليس كذلك يا أيها الرجل لأنه بمنزلة يا هذا
الرجل والألف واللام فيه للتعريف وأما أمل يأمل فهو آمل والمفعول مأمول فلا ريب
في جوازه عند العلماء وقد حكاه الثقات منهم الخليل وغيره والشاهد عليه كثير قال بعض
المعمرين • المرء يأمل أن يعيش • وطول عيش قد يضره • وقال الآخر
• ها أنا آمل الخلود وقد أدرك عقلي ومولدي حجرا • **وقال كعب** بن زهير
رضي الله تعالى عنه • والعفو عند رسول الله مأمول • وقال المتنبي وهو من العلماء
بالعربية • حرموا الذي أملوا • وأما سوى فلم يختلفوا في أنها تكون بمعنى غير وتكون
أيضا بمعنى الشيء نفسه تقول سواك أي غيرك وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي عبيدة وقال
الأعشى • وما قصدت من أهلها لسوائكا • أي لغيرك فهذه بمعنى غير وهي أيضا
غير ظرف وتقرير الخليل أنها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها
عن أن تكون بمعنى غير وفيها لغات إذا فتحت مدت لا غير وإذا ضمت قصرت لا
غير وإذا كسرت جاز المد والقصر والأكثر وما يحمل المتكلم بالقول الطوي إلا سوء الجهل
وكتب موهوب بن أحمد قال ابن الشجري **نسخة جواب الجواب** والله سبحانه وتعالى
الموفق للصواب أن ضمة اللام في قولنا يا أيها الرجل ضمة إعراب لأن ضمة المنادى لها
باطرادها منزلة بين منزلتين فليست كضمة حيث لأن ضمة حيث غير مطردة وكذلك
لعدم اطرادها لعلة البناء أوجبتها ولا كضمة زيد في نحو خرج زيد لأن هذه حدثت بعامل
لفظي ولو شاع أن يوصف حيث لم يجز وصفه بمرفوع حملا على لفظه لأن ضمته غير
مطردة ولا حادثة من عامل ولما اطردت الضمة في قولك يا زيد يا عمرو وكذلك اطردت
في النكرات المقصودة نحو يا رجل يا غلام إلى ما لا يحصى كثرة نزل الاطراد فيها
منزلة العامل المعنوي الرافع للمبتدأ من حيث اطردت الرفعة في كل اسم ابتدي به
مجردا من عامل لفظي وهي له مخبر عنه كقولك زيد منطلق وعمرو ذاهب إلى ما لا يدركه الإحصاء
فلما استمرت ضمة المنادى في معظم الأسماء كما استمرت في الأسماء المعربة المضمومة الحادثة
عن الابتدا أشبهتها لضمة الابتدا فأتبعتها ضمة الإعراب في صفة المنادى
في نحو يا زيد الطويل وجمع بينهما أيضا أن الاطراد معنى كما أن الابتدا معنى ومن
شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما حتى أنهم قد حملوا
أشياء على نقائضها ألا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البنا في قراءة من قرأ
الحمد لله بكسر الدال وكذلك أتبعوا حركة البنا حركة الإعراب في قراءة من قرأ الحمد لله
بضم اللام وكذلك أتبعوا حركة البنا حركة الإعراب في نحو يا زيد بن عمرو في قول من فتح
الدال من زيد وقد كان شافهني هذا المتعدي طوره هذا الذي ابتدعه وهذا
الذي اختلقه واخترعه فقلت له إن ضمة المنادى لها منزلة بين منزلتين فقال
منكرا لذلك وما معنى المنزلة بين المنزلتين فجهل معنى هذا القول ولم يحس بأن هذا
الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية كهمزة بين بين التي هي بين الهمزة والألف
أو الهمزة والياء أو الهمزة والواو وكالألف الممالة التي هي بين ألف التفخيم والياء

وكالضاد المشوبة صوت الزاي وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف واما
قوله ان الالف واللام هنا ليست للتعريف لان التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالث
والالف واللام هنا في اسم المخاطب والصحيح انها دخلت بدلا من يا في قولك يا فاسق
بل الالف واللام هنا لتعريف الحضرة كالتعريف في قولك جا هذا الرجل ولكنها لما دخلت
على اسم المخاطب صار الحكم للخطاب من حيث كان قولنا يا ايها الرجل معناه يا رجل ولما
كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب فاكتفي باثنين لان اسم الخطاب لا يفتقر
في تعريفه الى حضور ثالث الا ترى الى قولك خرجت يا هذا وانطلقت ولقيتك
واكرمتك لا حاجة به الى ثالث وليس كل وجوه التعريف تقتضي ان يكون بين اثنين في
ثالث الا ترى ان ضماير المتكلمين نحو انا خرجت ونحو سلمت لا يوجب تعريفها حضور
ثالث فقد وضح لك بهذا ان قوله التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالث كلام
ظاهر الفساد لانه اطلق هذا اللفظ على جميع التعاريف فتامل شدة ذكا هذا الرجل
الفقرة التي عمي عنها هذا الغبي ومما صدرت به حتى خطا بجهله الايمة المبرزين
في علم العربية المتقدمين منهم والمتاخرين ومن شواهد اعراب الرجل في قولنا
يا ايها الرجل نعته بالمضاف المرفوع في قولك يا ايها الرجل ذو المال وعلى ذلك انشدوا
• يا ايها الجاهل ذو التنزي • فهذا دليل على اعراب الرجل قاطع لان الصفة
المضافة في باب الندا لا يجوز حملها على لفظ المبني ولا تكون الا منصوبة ابدا كقولك
يا زيد ذا المال وقد عارضته بهذا الدليل الجلي الذي تناصرت به الرواة
عن النحويين واللغويين ثم انه لا يرفع هذه الصفة ولا ينشد الا ذا التنزي ولا يعتد
باجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب فدل ذلك على ان هذا الغوير
الحسن هو المقصود بالتنبيه في قول القايل يا ايها الجاهل ذو التنزي واما قوله ولما
قصدوا تاكيد التنبيه وقدروا تكرير حرف الندا كرهوا التكرير فعوضوا عن
حرف الندا ثانيا ها وثالثا الالف واللام فهذا من دعاويه الباطلة لانه زعم ان
اصل يا ايها الرجل يا اي يا يا رجل فعوضوا من يا الثانية ها ومن الثالثة الالف
واللام فليس الامر على ما ابتدعه من هذا المحال ولكن العرب كرهوا ان يقولوا يا الرجل
وما اشبه ذلك فيفصلون حرف الندا والالف واللام فادخلوا ايا فجعلوها وصلة
الى ندا المعارف بالالف واللام والزموها حرف التنبيه عوضا لها مما منعته من
الاضافة هذا قول النحويين فتكلفه غيرهم بغير دليل فهو مبطل فلا حاجة بنا الى
ان نعتقد ان الاصل يا اي يا يا رجل فانه مع مخالفته لقول الجماعة خلف من القول
يمجه السمع وينكره الطبع واما قوله في امل ويامل انهما لا يجوزان عنده لانه
لم يسمع في الماضي منهما امل خفيف الميم فليت شعري ما الذي سمع من اللغة ورعاه
حتى انكر ان تعوزه هذه الحروف انما يحكم بمثل هذا من امعن النظر في كتب اللغة
كلها ووقف على تركيب امل في كتاب العين للخليل بن احمد وكتاب الجمهرة لابي بكر
ابن دريد والمجمل لابي الحسين بن فارس وديوان الادب لابي ابراهيم الفارابي وكتاب

الصحاح

الصحاح لابي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري النيسابوري وغير ذلك من كتب اللغة
فاذا وقف على امهات كتب هذا العلم التي تستوعب كل كتاب منها اللغة او معظمها
في ابنية الحروف فقد غاب عنه ذلك الا انه سمع قول كعب بن زهير والعفو عند
رسول الله مامول سلم لكعب رضي الله تعالى عنه واذعن له صار ... فكيف يقول
من يتوخ سمعه عشرة اسطر من هذه الكتب التي ذكرتها لم اسمع امل ولا اسمع ان
يقال ما سوى واما قوله انه لا يجوز يامل ولا مامول لانه سمع الفعل امل فتقول لكن لم
يعلم انهم قالوا افتقر ولم يقولوا فقر ولما ثبت فعله الا بالزيادة افتراه ينكر ان يقال الفقير
لان الثلاثي لم يسمع فقر فلعله يجحد ان يكونوا نطقوا بفقير وقد ورد به القرآن
في قوله تعالى اني لما انزلت الي من خير فقير وهل انكار فقير الا كانكار مامول ومثل
انكار فقير عنده اوجب لانهم لم يقولوا في ماضيه الا افتقر ومامول قد نطقوا بماضيه
بغير زيادة واما سوى فان العرب استعملته استثنا وهي في ذلك منصوبة
على الظرف بدلالة ان النصب يظهر فيها اذا مددت فاذا قلت اتاني القوم سواك
فكانك قلت اتاني القوم مكانك وكذلك قولهم اخذت سواك رجلا اي مكانك واستدل
الاخفش على انها ظرف بوصلهم الاسم الناقص بها نحو اتاني الذي سواك والكوفيون
يرون استعمالها بمعنى غير واول ادخال المجاز عليه في قول الاعشى
• وما قصدت من اهلها لسوائكا • فاخرجها من الظرفية وانما استجازت العرب
ذلك فيها لشبهها بغير من حيث استعملوها استثنا وعلى شبهها بغير قال ابو
الطيب • ارض لها شرف سواها مثلها • لو كان مثلك في سواها يوجد •
رفع سوى الاولى بالابتدا وخفض الثانية بفي فاخرجها من الظرفية فمن خطاه فقد
خطا الاعشى في قوله لسوائكا ومن خطا الاعشى في لغته التي جبل عليها وشعره
يستشهد به في كتاب الله تعالى فقد شهد على نفسه بانه مدخول العقل مارب
في غمرة الجهل وليس لهذا المستطال الذي ما يقصر عنه ذرعه شي يتعلق به في تخطية العرب
الا قول الشاعر • حراجيج ما تنفك الا مناخة • على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا •
فكل قارئ سرها بالعربية يرى ان ما في هذا البيت معارضا به اشعار الفحول من
العرب العاربة وليس دخول الا في هذا البيت خطا كما توهم لان بعض النحويين قدر
في تنفك التمام ونصب مناخة على الحال فتنفك ها هنا مثل منفكين في قول الله عز
وجل لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تاتيهم البينة فالمعنى
ما تنفصل عن جهد ومشقة الا في حال اناختها على الخسف ورميها البلد القفر بها اي
تنتقل من شدة الى شدة ومن العجب ان هذا الجاهل يقدم على تخطية سلف
النحويين وخلفهم وتخطية الشعرا الجاهليين والمخضرمين والاسلاميين فيعترض
على قول هاولا واشعارهم بكلام ليس له محصول ولا يوثر عنه انه قرا مصنفا
في النحو ولا مقدمة من تاليف عبد القاهر الجرجاني فقيل انها لا تبلغ ان تكون في عشر
اوراق وقيل انه لا يملك من كتب النحو واللغة ما مقداره عشرة اوراق وهو مع هذا

يرد بحجته على الخليل وسيبويه انما الوصمة اتسم بها زماننا هذا الاسعد ما زها ولا
ينقضي سنا زهاها وانما طلب بتلفيق هذه الاهواس ان تسطر فتروى فيثبت خطه
فيها مع خطوط غيره فيقال احاب ابو نزار بكذا واجاب غيره بكذا فقد ادرك بحمد الله
مطلوبه وبلغ مقصوده ولولا الجاب حق منا وجب حفظه والتزمت دقاقه
واحترمن حطل به لصنت خطي ولفظي عن مجاورة خطه ولفظه قال ابن الشجري رحمه الله
تعالى في المجلس الحادي والستين من اماليه ذكر ابو الفرج علي بن الحسين الاصفهاني
صاحب كتاب الاغاني حديثا رفعه الى ظبيان الحماني رحمه الله تعالى قال اجتمعت جماعة
من الحي على شراب فتغنى احدهم بقول حسان

* ان التي ناولتني فرددتها * قتلت قتلت فهاتها لم تقتل *
* كلتاهما حلب العصير فعاطني * بزجاجة ارخاهما للمفصل *

فقال رجل منهم كيف ذكر واحدة بقوله ان التي ناولتني فرددتها ثم قال كلتاهما حلب
العصير فجعلها اثنين قال ابو ظبيان فلم يقل احد من الجماعة جوابا فحلف رجل منهم
بالطلاق ثلاثا ان بات ولم نسال القاضي عبيد الله بن الحسين عن تفسير هذا
الشعر قال فسقط في ايدينا اليمينه ثم اجمعنا على قصد عبيد الله فحدثني بعض
اصحابنا السعديين قال فتمشينا نتخطى اليه الاحيا فصادفناه في مسجده يصلي
بين العشاءين فلما سمع حسنا اوجز في صلاته ثم اقبل علينا فقال ما حاجتكم فبدر
رجل منا فقال نحن اعزك الله القاضي قوم نزعنا اليك من طريق البصرة في حاجة مهمة فيها
بعض الشي فان اذنت لنا قلنا فقال قولوا فذكر يمين الرجل والشعر فقال اما قوله
ان التي ناولتني فانه يعني الخمر وقوله قتلت اراد مزجت بالماء وقوله كلتاهما حلب
العصير يعني الخمر ومزاجه فالخمر عصير العنب والماء عصير السحاب قال الله تعالى وانزلنا
من المعصرات ماء ثجاجا انصرفوا اذا شئتم قال ابن الشجري واقول ان هذا التاويل
يمنع منه ثلاثة اشيا احدها انه قال كلتاهما وكلتا موضوعة لمونثتين والماء
مذكر والتذكير ابدا يغلب على التانيث كتغليب القمر على الشمس في قول الفرزدق
رحمه الله تعالى * لنا قمراها والنجوم الطوالع * اراد لنا شمسها وقمرها وليس للماء اسم اخر
مونث فيحمل على المعنى كما قالوا اتته كتابي فاحتقرها لان الكتاب في المعنى صحيفة
وكما قال الشاعر * قامت تبكيه على قبره * من لي من بعدك يا عامر *
* تركتني في الدار ذا غربة * قد ذل من ليس له ناصر *
كان الوجه ان يقول ذات غربة وانما ذكر لان المراة انسان فحمل على المعنى والثاني
انه قال ارخاهما للمفصل وافعل هذا موضوع لمشتركين في معنى واحدهما يزيد على
الاخر في الوصف به كقولك زيد افضل الرجلين فزيد والرجل المضموم اليه مشتركان
في الفضل الا ان فضل زيد يزيد على فضل المقرون به والماء لا يشارك الخمر في ارخاء
المفصل والثالث انه قال في الحكاية فالخمر عصير العنب وقول حسان حلب العصير
يمنع من هذا لانه اذا كان العصير الخمر والحلب هو الخمر فقد اضيفت الخمر الى نفسها

والشي لا يضاف الى نفسه والقول في هذا عندي انه اراد كلتا الخمرين الصرف
والممزوجة حلب العنب فاولتنيها اشدهما ارخاء للمفصل قال ابن الشجري في المجلس
الرابع والستين مسئلة سئلت عنها المعلم والمعلمة زيد عمرا خير الناس اياه اما
الجواب ان المعلم مبتدا والمعلمة معطوف عليه وهو تقتضي اسما فاعلا ويقتضي
المتعدي الى ثلاثة مفاعيل كما يقتضي ذلك فعله الذي هو اعلم فزيد فاعله واولها
المفعول الاول وعمرا الثاني وخير الناس الثالث واياه ضمير مصدره الذي
هو الاعلام وان لم يجر له ذكر لان المصدر يحسن اضماره اذا ذكر فعله او اسم فاعله
كقوله * اذا نهي السفيه جرى اليه * وقولك انا خبر المبتدا الذي هو المعلم والمعلمة
وان كان عطفا على المعلم فانه هو المعلم لانه وصف له فلذلك كان خبرا فيه معا فالتقدير
المعلم المعلمة زيد عمرا خير الناس انا قال الامام ابو محمد بن السيد البطليوسي
رحمه الله تعالى في كتاب المسايل والاجوبة جمعني مجلس مع رجل من اهل الادب
فسالني عن مسيلة من مسايل النحو ثم رتب الايام ودرجت الليالي وانا لا اعرفها
فكري ولا اخطرها على بالي ثم اتصل بي ان قوما يتعصبون له ويقرظونه يتقولون
اني انا المخطي فيها دونه فرايت ان اذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام وربما لم
اذكر وقت المنازعة والخصام لبعد من المرحلة البضاعة وبالله التوفيق كان
مبتدا الامر ان هذا الرجل المذكور قال لي ان قوما من نحويي سرقسطة اختلفوا في
قول بشار * وانت التي حببت كل قصيرة * الي وما تدري بذاك القصاير *
* عنيت قصيرات الحجال ولم ارد * قصار الخطا شر النساء البحاتير *
فقال بعضهم البحاتير مبتدا وشر النساء خبره وقال بعضهم يجوز ان يكون شر الناس
هو المبتدا والبحاتير خبره وانكرت انا هذا القول وقلت لا يجوز الا ان تكون البحاتير
هو المبتدا وشر النساء هو الخبر فقلت له الذي قلته هو الوجه المختار وما قاله النحوي
الذي حكيت عنه جايز غير ممتنع فقال لي وكيف يصح ما قاله وهل عرض الشاعر
الا ان يخبر ان البحاتير شر النساء وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الالفاظ
المنطقية التي يستعملها اهل البرهان فقلت له انت تريد ان تدخل صناعة
المنطق في صناعة النحو وصناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها
اهل المنطق وقد قال اهل الفلسفة يجب ان تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة
بين اهلها وكانوا يرون ان ادخال بعض الصناعات في بعض انما يكون من
جهل المتكلم او من قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة الى اخرى
اذا ضاقت عليه طرق الكلام وصناعة النحو قد تكون فيها الالفاظ مطابقة للمعاني
وقد تكون مخالفة لها اذا فهم السامع المراد فيقع الاسناد في اللفظ الى شي وهو
في المعنى مسند الى شي اخر اذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفايدة في كلا الحالين
واحدة فيجيز النحويون في صناعتهم اعطي درهم دينارا ويرون ان فايدته كفايدة
قولهم اعطي زيد درهما فيسندون الاعطاء الى الدرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى

في المعنى الى زيد وكذلك يجيزون ضرب زيدا الضرب وخرج بزيد اليوم وولد لزيد
ستون عاما وقد علم ان الضرب لا يضرب واليوم لا يخرج به وان الستين عاما
لا تولد فهذه الالفاظ كلها غير مطابقة للمعاني لان الاسناد وقع فيها الى شي وهو
في المعنى الى شي اخر اتكالا على فهم السامع وليس هذا لضرورة شاعر بل هو كلام العرب
الفصيح المتعارف بينهم في محاوراتهم وهذا اشهر عند النحويين من ان نحتاج فيه الى
بيان ومما يشبه هذا ان النحويين قد قالوا اذا اجتمعت معرفتان جعلت ايهما شئت
الاسم وايهما شئت الخبر فتقول كان زيد اخاك وكان اخوك زيدا فقد تقالا بل الفايدة
فيهما مختلفة لانه اذا قال كان زيد اخاك افادنا الاخوة واذا قال كان اخوك زيدا
افادنا انه زيد فالجواب ان هذا غير جايز صحيح لا ينازع فيه منازع ويجوز ايضا
ان يقال كان اخوك زيدا والمراد كان زيد اخاك فيقع الاسناد في اللفظ الى الاخ
وهو في المعنى الى زيد والدليل على ذلك ان القراء قرا وانما كان جواب قومه الا ان
قالوا برفع الجواب ونصبه فتارة يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر وتارة يجعلون
القول هو الاسم والجواب الخبر وليس يشك احد ان الغرض في تلك القراتين واحد
وان الاخبار في الحقيقة انما هو عن الجواب وكذلك قوله تعالى فكان عاقبتهما
انهما في النار قرئ برفع العاقبة ونصبها ولا فرق بين الامرين عند احد من
البصريين والكوفيين وكذلك قول الفرزدق رحمه الله تعالى

لقد شهدت قيس فما كان نصرها قتيبة الا عضها بالاباهم

ينشد برفع النصر ونصب العض وبرفع العض ونصب النصر والفايدة في الامرين جميعا
وكذا قول الاخر وقد علم الاقوام ما كان داءها بثهلان الا الخزي ممن يقودها
ينشد برفع الداء ونصب الخزي وبنصب الداء ورفع الخزي والفايدة فيهما جميعا واحدة
وانما يبين ذلك لان المبتدا هو الخبر في المعنى ومما يبين ذلك بيانا واضحا ان القايل
اذا قال شر الناس الفاسق او قال الفاسق شر الناس فقد افادنا في كلا الحالتين
فايدة واحدة وكذلك اذا قال ابوك خير الناس كان فايدته كفايدة قوله خير الناس
ابوك لا يمكن احد ان يجعل بينهما فرقا ومن هذا قول زهير

واما ان يقولوا قد ابينا فشر مواطن الحسب الاباء

فهذا البيت اشبه الاشيا ببيت كثير وقد جعل زهير شر هو المبتدا والاباء هو الخبر
وانما غرضه ان يخبر ان الاباء هو شر مواطن الحسب ولا يجوز لزاعم ان يزعم ان الاباء هو
المبتدا وشر خبره لان الفا لا يجوز دخولها على خبر المبتدا الا ان تتضمن المبتدا معنى الشرط
الا ترى انه لا يجوز زيد فقايم ومما يبين لك تساوي الامر عند النحويين باب الاخبار
بالذي وبالالف واللام فمن تامل قول النحويين فيه راى ما قلناه نصا لان القايل
اذا سال فقال اخبرني عن زيد من قولنا قام زيد فجوابه عند النحويين اجمعين ان
يقال الذي قام زيد والقايم زيد الا ترى ان المجيب قد جعل زيدا خبرا وانما سال
السايل ان يخبر عنه ولم يبال اذ يخبر به فلو جاء الجواب على حد السوال لقال زيد الذي

قام وزيد القايم وباب الاخبار كله مطرد على هذا وانما جاز ذلك عندهم لان
الفايدة في قولك الذي قام زيد كالفايدة في قولك زيد الذي قام وكذلك الفايدة
في قولك زيد القايم كالفايدة في قولك القايم زيد ولولا ان الامرين عندهم سوا
لما جاز هذا ومن اطرف ما في هذا الامر ان جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر
المبتدا عليه اذا كان معرفة فلا يجيزون ان يقال اخوك زيد والمراد زيد اخوك
واحتجوا بشيين احدهما ان المعرفتين متكافيتان ليست احداهما احق بان يسند
اليها من الاخرى وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة اذا اجتمعتا والحجة الاخرى
انه يقع الاشكال فلا يعلم السامع ايهما المسند وايهما المسند اليه فلو عرض
فيهما الاشكال لم يجز التقديم بجوازه لنا خبر وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول اذا
وقع الاشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك ضرب موسى عيسى وهذا قول قوي
جدا غير ان النحويين كلهم اتفقوا عليه فعلى مذهب هاولا لا يجوز ان يكون شر
الناس خبرا مقدما بوجه من الوجوه فان كان هاولا القوم يريدون صناعة النحو
فهذا ما توجبه صناعة النحو وان كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين
لا احفظ في ذلك خلافا بينهم ان في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير
موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والفايدة في كلا الحالين واحدة وصدق قضيتها
وكيفيتها محفوظان عليها قالوا فاذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمي
ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها ومثال المنعكس من القضايا قولنا لا انسان
واحد بحجر تعكس فتقول لا حجر واحد انسان فهذه قضية قد انعكس موضوعها
محمولا ومحمولها موضوعا والفايدة في الامرين جميعا واحدة ومن القضايا التي
لا تنعكس قولنا كل انسان حيوان فهذه قضية صادقة فان صيرنا موضوعها محمولا
ومحمولها موضوعا فقلنا كل حيوان انسان عادت قضية كاذبة فهذا يسمونه انقلابا
لا انعكاسا وبالله التوفيق في كتاب المسايل للبطليوسي ايضا
ما نصه مسيلة سال سايل ادام الله عزك من تفرع عندنا من طلبة النحو عن
مسيلة وقعت ومي اذا سميت رجلا بالالف من ما كيف يكون بنا الاسم من ذلك
وصورته في الخط فجاوب عن المسول بما هذه نسخته تاملت اعزك الله هذا السوال
والغني عن النحوي تقتضي ان لا يشترط التسمية بحرف ساكن مثل هذا اذ لا بد
من ان يبني الاسم عليه وان يكون الحرف المذكور اولا ولذلك الاسم فان كان كما شرط
ساكنا فلا بد من تحريكه ليتوصل الى النطق به فيختل الحرف الساكن عن حالته التي
كان يجب ان لا يغير عنها في التسمية لئلا تشتبه التسمية بما سمي به من حرف
متحرك مثل ذلك لمن قال سم لي رجلا بالالف من اكرم اذ ما كان مثاله ان قلنا
الحرف الساكن المذكور وحرك بالفتح على هذا كان ينبغي ان تمتنع التسمية بالالف
من ما وان قلنا انه يجوز ان يسمى رجل بالالف من ما فانما ذلك على ضرب من قياس
النحو ايضا ومجاري التعديل فيه فينبغي على تجويز ذلك ان تحرك الالف الثانية من ما

بالفتح لما سنذكره بعد ان شاء الله تعالى فتصير همزة مفتوحة ثم يزاد عليها
من جنسها الف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبنيا على اقل حروف الاسما الاعلام
المتمكنة وذلك ثلاثة احرف كما قالوا اذا سميت رجلا بالسين من سوف فانك
تزيد على السين الفا وهمزة ليكون الاسم على اقل البنا في المتمكن تعلم كما قلنا فتقول
جاني ساء ورايت ساء ومررت بساء وكذلك فعلنا في مسالتنا لما حركنا الالف
الساكنة من ما بالفتح لما سنذكره بعد وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة
الفا وهمزة من جنسها ليكمل البنا الاقل المذكور على وزن بكر فتقول منه في الرفع
ااء ورايت ااء ومررت بااء وصورته في الخط وان شئت كتبته بالفين
واسقطت الثالثة التي هي عين الوزن استخفافا لئلا يجتمع ثلاث الفات في كلمة واحدة
فان قيل فكيف استجزت اسقاطها من الالف من مثل هذا الاسم وانت قد بنيته
على ثلاثة احرف وهو اقل البنا فقد اخللت ببنايك في الخط كما تبقوه على حرفين وذلك
الاسرال فقد اتفقوا في المصحف وغيره على كتبه بالف واحدة وكان فيه الفان اذ وزنه
ءاءل فسهلوا الهمزة الوسطى ثم اسقطوها فبقي من الاسم حرفان وانما استجازوا
مثل ذلك لدلالة الباقي على الذاهب وطلبا للاختصار الذي كلام العرب مبني عليه
ولذلك جوزنا نحن كتبة آء بالفين قياسا على ذلك وانما قلنا ان تحرك الالف الساكنة
من ما بالفتح لانها لما لاقت اول الاسم ساكنة واحتاجت الى حركة ليتوصل الى النطق
بها كانت الفتحة اولى بها من الكسرة والضمة لان الالف تتولد من الفتحة اذا
اشبعت وسعلب نسميها اذا كان بعدها حركة على يا او واو نحو قالوا نام فكانت
الفتحة اولى بتحريك الالف من غيرها لذلك وايضا فهذه الالف المسمى بها من ما
قد صارت لو لاواصلا وفا الوزن من هذا الاسم قد صارت كالف اخ واب وهما
الفا قطع واصل حركة الف القطع الفتح الا ما شذ لمعنى وايضا فلا بالكسر ويجمع
من الالفات السواكن عند الحاجة الى الف الوصل وهذه الالف ليست كذلك فصح
بذلك كل ما قلناه وفي هذه اللمع كفاية فيما قصدته فهذا ادام الله تعالى تاييدك
نصر الجواب ومما كان من الواجب ان يكتب مثل هذا الجواب لمثلك الافضل السوال
مجردا الا انه تعين كتب السوال والجواب لامر وقع وذلك انه وقف على هذا
السوال والجواب رجل ينتمي الى علم النحو تعالى ان هذا الجواب مما يجب وزعم ان
على المسول في هذه المسالة ان يجاوب فيها على كل وزن جا في كلام العرب من الثلاثية
الى السباعية وزعم انه يجوز ان يسمي بالالف من يا رجل فيبني منه الاسم على كل وزن
حتى على وزن اشهيباب وان لا يقتصر في التسمية به على اقل الاوزان المتمكنة
بل يجوز على كل وزن وعضد قوله بان قال لو قال قايل ابن لي من الف مثال جحمرش
لصح البنا على ذلك المثال وغيره وهذا في رايي خلاف مقاييس النحو ونحن واقفون
عند قليل مما فيه الاستحاور تمثل هذا قول المدعي الا عند دليل واضح يميل اليه او هدى
من مثلك نعول عليه فحسبي ادام الله تاييدك ان تمتن بالوقوف على هذه الجملة وتتطول

على الجميع باشارة كافية منك الى ما يجوز من هذا كله والله يبقيك للعلوم تحميها وللمعلو
تكشف عنه وتجلوها بجودك وطوله الجواب ـــــ وقفت على سوال السايل واجابة
المجيب واعتراض المعترض والذي تقتضيه صناعة النحو والتصريف انه اذا سمي بحرف
من الحروف لزم ان يزاد عليه حتى يبلغ بصيغته اقل ما يكون عليه صيغ الاسما المتمكنة وذلك
ثلاثة احرف ويزاد على كل حرف من جنس نوعه فيقال في ما ماء وفي لا لاء وفي لو لوّ وفي
اي ايّ وانما فعل النحويون ذلك لانهم راوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما اعربته وصيرته
اسما من هذه الحروف الا ترى قول النمر بن تولب علقت لوا مكررة ان لوا ذاكا اعيانا
وقال الطائي وليت ابي اهلكت لو كثيرا وقبل اليوم عالجت قدار واذا اراد زيد ان
يسمي من حرف قد سمي به مثل جعفر وجحمرش ونحوهما من امثلة كلام العرب كان له ذلك
واما قول المعترض ان جواب المجيب لا يصح ولا يكمل حتى تتكلف ان يصوغ من الحرف الذي
يسال عنه امثلة على جميع اوزان كلام العرب فانه تعسف وغير لازم الا ان يشترط عليه
السايل ذلك في مسالته واما التسمية بالالف من ما ولا فقد ذكرنا ابن جني وفيه
خلاف لما قاله هذا المجيب من المسالة فقال اذا اردت ان تصير الالف من الاسما
زدت على الالف الفا ثانية فيجتمع الفان ساكنان فتحرك الاولى منهما بالكسر
لالتقا الساكنين فتنقلب الثانية ياء لانكسار ما قبلها فتصير آي ولا يكون اسم متمكن
على حرفين ثانيهما حرف لين فزيد على اليا يا اخرى وتدغم الاولى فيها فتقول
ايّ كما تقول اذا صغرت في الخافضة اسم رجل في قال ابن جني فان نسبت من هذه
الكلمة فعلا على حد قولك كوفت كافا وقوفت قافا وسيبت سينا وعينت عينا
لزمك ان تقول اويت الفا قال وانما جعلت قياس عين هذه الكلمة ان تكون واوا
دون ان تكون يا لانا لما زدنا على الالف الفا واحتيج الى زيادة حرف ثالث ليتمم
الاسم ثلاثة احرف صارت الالف المزيدة المجهولة ثانية عينا او في موضع العين
وجب على ما وصانا به سيبويه ان نعتقد فيها انها منقلبة عن واو حملا على باب
طويت وشويت لانه اكثر من باب حييت وعييت فصارت اي كانها من باب في
ومي ونحوهما مما عينه واو فكما انك لو بنيت من العي والمي فعلا لقلت عويت ومويت
فاظهرت العينين واوين فكذلك تقول في فعلت من اي اويت اديت بها القياس
اديت بهذه مسالة قد الف لنا ابن جني فيها التعب والرحمة وجه القياس فيه فينبغي
لمن اراد ان يصوغ مثالا على بعض امثلة كلام العرب ان يجريه مجرى ادي ياوي
ويركب على ذلك قياسه فنقول في مثال جعفر منه ايا وفي مثال سفرجل اويا
وفي مثال جحمرش ايي وفي مثال [illegible] اوراه اياه ونحو ذلك وبالله تعالى التوفيق وفي
المسايل للامام ابي محمد بن السيد البطليوسي مسالة وردت من الشعر منظومة في
ابيات من شعر وهي قوله

جوابك يا ذا العلم اني لسايل ● عن اشيا من ذا النحو تخفى وتعظم
فاورد علينا من كلامك شافيا ● يبين به كل البيان ويفهم

فتلك للافهام يدعي ويرتجي ... فوايده ان جا وعن مبهم
علام تعل الشي لة غيره ... فتسقه وهو الصحيح المسلم
ويرا ان اضحي سواه مسلمي ... من اعلاله وهو العليل المسقم
وما القول في لا باس ان يكن معربا ... فحذف التنوين نكر معظم
وان يك مبنيا فقولك نصبه ... بلا خطا يحمي محليك ويرسم
وان يك مبنيا لدي بكسو معربا ... فذو ابكر اونبي في النفوس يعظم
فيرد عليلا في نفوس كانه ... طيور ظما حول عمك حوم
ولم صرفوا ما كان وصفا مونثا ... كما قلة والوصف بالمنع يحكم
ولم يمنعوه اسما لذات معرفا ... وذلك يبطل سطل الباب معظم
ابي صرف والتانيث فيه محقق ... وتمنعه ان كان لغوا ويحرم
فتقرطس بسهم العلم اغراض مطلبي ... ولا تك فيها الظن بالغيب ترجم

فاجاب ابو محمد السيدي رحمه الله تعالى وعفى عنه وجزاه الله تعالى عن سعيه خيرا

سالت لعمري عن مسايل تقتضي ... جوابا وتفهيما لمن يتعلم
لان المراد الحكم ليس مبلا زم ... اذا وجدت علة ليس يلزم
وقد اوجبوه في مواضع جمة ... بلا علة تقضي بذاك وتحكم
سوي علقة لفظية وتناسب ... خفي يراه الماهر المتقدم
لان نصا رنغ الكلام شبيهة ... ينبني فروع عن اصول تقسم
وتشرك منها الجر اقسامه التي ... تناسبه فيما يصح ويسقم
وفي كل علم ان نظرت تسامح ... كثير واقناع وظن مرمم
وما النحو مختصا بذلك وحده ... لمن يكثر السعر عنه ويفهم
ولكن لعوني وجدنا نظاير ... يراها بعين اللب من يتوسم
فلا تطلبن في كل شي حقيقة ... فلم تك تعدو ان فعلت وتظلم
سا ضرب امثالا لما انا قايل ... لها موقع في لب من يتفهم
الم تران لدابسر يجد فينه ... فبعضي يجدوا والصحيح ويولم
وينزح مرقا السو من بعد غاية ... فيبرى بعفي لشل ذا ويعظم
كحذ فهم النون من يكرم الفتي ... مشاركة فيما حبي المتكلم
وحذفك واوا لو علم حلاميلي التي ... بعل وذا حكم من النحو محكم
كذاك قرين السو يردي قرينه ... وينجي من الشر البعاد ويعصم
كذاك اردي من جميعه بابه ... مقارنة لها التي تتهضم
ونجي قريشا الرحاب بيانه ... تنابي قرين السو فهو مسلم
الم نرصنوا لما اجتاد ذنا عدت ... عن اللام شن داغنت فيه ضيم
وللجار اسباب يراعي مكانه ... وللوجه الذي ينا حقوق تعظم
كصحته عين الفعل من عور العتي ... لصحته في اعور والله اعلم

وكاحور واصيد ذلك حينه ... شفاعة ذا القربي لمن هو مكرم
وقد دعو التصحيح للواو فيهما ... ارادة تنبيه علي الاصل منهم
كما عودت بالتكلي واطولت باغني ... واجودت يا سعدي واعلبت تكتم
وان شيت اجريت التحرك عنهما ... لمجري حروف اللين ان كنت تفهم
كما ان يري التقويم او يتعقد الفتي ... سوا اذا حاربت ان نحن تحزم
ومثل جاري في الاضافة عندهم ... عدت حري في مابه النحو يحكم
ومكوزة شبه بذاك ومحب ... وتعلل ان حصلت قولي ويرتم
وقد جعلوا للاسم سيمي لكونه ... علي مثل وزن الفعل فيما تيمموا
فقالوا لمن يشكي الحليل ويشتكي ... الام وكن يا انت الوم

جواب المسيلة الثانية

ولا باس في اعرابه وبنايه ... بايهما قلت اعتراض ملزم
لحذفك تنوين الذي هو معرب ... وذلك راي عند نا لا اسلم
وان يك مبنيا فقيم وصفته ... علي اللفظ والكل في ذاك اعظم
وجعلك للصدين اعظم شنعة ... وتم يتوهم فيه ذا متوهم
وقد اكثروا فيه المقال وسعوا ... الي ان املوا الناظرين وابرموا
واكثر ما قالوه ما فيه طايل ... لقارب الا الكلام المتمم
فمن قايل ظن البنا وقايل ... يضارع اعرابا وذا الراي احكم
مضارع الاعراب في غير البنا ... اذا قلت جارات لا اسما اكرم
توسطت بين الحالتين فامره ... خفي علي غير النحارير منهم
لذا كثر الاشكال فيه فلم يبن ... وخلط فيه كل من يتكلم
وبينهم حال المنادي كحاله ... من النحو مخصوص بمبدا ويعلم
لذلك جاز الحمل للوصف فيهما ... علي اللفظ والمعني كما جا عنهم
فهذا الذي اختار رضي لانه ... لمبصر اهدي سبيلا واقوم

جواب المسيلة الثالثة

وليست تعد التا في النحو علة ... لشي سوي الاعلام ان كنت تعلم
وما كان نعتا لم يعد بعلة ... كذا قال ذو الفهم النبيل المعظم
يراعون في ذاك اللزوم وكله ... وليس يراعي منه ما ليس يلزم
وعلته ان الصفات مقيسة ... علي الفعل في تعريفها اذ تقسم
فقام وقامت منهما صيغ قايم ... وقايمة فيما تقول وتزعم
لذا انثوا الاوصاف طورا وذكروا ... لما ارجعوا في الفعل منها وقدموا
وما لم يصغ منه فليس مونثا ... كقولهم حنف ولود ومفعم
وتانيثنا للفعل ليس حقيقة ... ولا زمانا صنه فيه الزم
فضعفته ضعفا للذي هو اصله ... كما ضعف اصل الشي يومي ويعدم

وقولي التي في الاسم ان ليس جاريا * على الفعل فالتانيث فيه محتم
وعلة سكري اوحلوا فردة * ولكنه كالعكس لديهم
كذا علتا تلك الصفات كعلة * قضى فيه بالعكس القياس المقدم
اذا عد في ذاك اللزوم بعلة * مسلمة فالضد في ذا مسلم
فدونكما نحوية غوامض جمة * من العلم لا يبدو على بهن مبهم
ضربت لها امثالها استطابير * من الحسن عن معقولهن تترجم
وزدت امورا قادها الطبع سمحة * وساعد في فهم العريض المنظم
واكثر اهل النحو منهن خاسر * وافهم مهمهن بكموا تكلم
بقيمه ذهن ساغ منهن حلية * تخلى به للعلم جيد ومعصم
تنا بي مطلبوس بها كل بلدة * ونشهراني وجهت وتكرم

وفي امالي ثعلب رحمه الله تعالى انشد الفرزدق رحمه الله تعالى ورضي عنه لغالب
يا ايها المتنكر نبحلا وما جرمت * الى القبائل من قتل وابآس
انا كذلك اذ كانت همرجة * نسبي ونقتل حتى يقتل الناس
قال قلت له لم قلت من قتل وابآس فقال ويحك فكيف اصنع وقد قلت حتى يقتل
الناس قال قلت فبم رفعته قال بما يسوءك وينوءك قال ثعلب وانما رفعه لان الفعل لم يظهر
بعده كما تقول ضربت زيدا وعمرو لم يظهر الفعل ورفعت كما تقول ضربت زيدا وعمرو مضروب
وفي تذكرة ابن هشام حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن ابي اسحاق فقال له كيف تنشد
هذا البيت * وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما يفعل الخمر *
فانشده فعولان فقال له عبد الله ما عليك لو قلت فعولين فقال الفرزدق لو شئت ان اسبح
لسبحت ونهض فلم يعرف مراده فقال عبد الله لو قال فعولين لاخبر ان الله خلقهما وامرهما
ولكنه اراد انهما يفعلان بالالباب ما يفعل الخمر قال ابو علي الفارسي في التذكرة
وسال مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن اولق فقال الكسائي افعل
فقال له مروان استحييت لك يا شيخ قال ابو علي وذلك ان اولق يحتمل وجهين احدهما
ان تكون فوعلا من تالق البرق فتكون همزته اصلا والثاني ان افعل من ولق اذا
اسرع لان الاولق الجنون وهي توصف بالسرعة وتكون الفي فهو مالوق اذا اخذه
الاولق من ابدال اللازم كما قال واعبدوا اعبادا انتهى قال ابو حيان رحمه الله تعالى
ولا ينكر على الكسائي لانهم قالوا اولق فهو مالوق قال والواو هي مدع ان الاصل الواو وانها
ابدلت كقولهم في وعد اعد ثم لزم البدل في مالوق ولو كثر هذا الكثرة من اصله لكان
قولا انتهى قال ابو حيان في شرح التسهيل من المسائل التي جرى فيها الكلام بين ابي العباس
ابن ولاد وابي جعفر النحاس مسئلة كيف يبني من وجا مثل افعللت سال ابو جعفر
عن ذلك فقال ابو العباس اوجوت فقال ابو جعفر هذا خطا لانه لا نعلم خلافا بين النحويين
ان الواو اذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل انها تقلب يا كما قالوا في افعلت
من غزوت اغزيت وفي استفعلت استغزيت والوجه ارجويت ارجوي الرجوا والامرجو

مثل احررت احرارا وانا محمرا لا انك تعلب في ارجوت ارجوي وتدغم في احمر يحمر
وقال محمد بن بدر البغدادي قول ابي العباس في افعللت ارجوت تمثيل على الاصل قبل
الاعلال وسبيل كل تمثيل ان تتكلم بامثاله على الاصل ثم ينطق باعلاله بعد فافعللت على
الاصل ارجووت وبعد الاعلال ارجويت ومن قال كينونة فيعلولة ذهب الى الاصل
ومن قال فيعلة ذهب الى اللفظ واذا بنوا مثل عصفور من غزا قال غزووا فالقرا
يتركه على هذا ولا يعله وسيبويه يعله بعد ذلك ويقول غزوي وقد رد على ابن بدر
مصنف كتاب سفر السعادة فقال قول ابن بدر في ارجووت انه تمثيل على الاصل غير
صحيح لان ذلك لم ينطق به في الاصل كما نطق بكينونة كما قال *
يا ليت انا ضمنا سفينة * حتى يعود الوصل كينونة *
وانما يمثل بالاصل بالا يصح تمثيله على اللفظ كقولك في عدة انه فعلة ولا تقول علة وفي
عدانه فعل ولا تقول فع ثم ان ابا جعفر لم يسال عن تمثيل الاصل وانما سال عما يصح ان ينطق
به في المسئلة فقصر على تمثيل الاصل وترك ما ينبغي ان يقال قال ابو حيان وما ردّ به صاحب
سفر السعادة لا يلزم الا ترى ما قاله ابو بكر بن الخياط في وزن ارعوى انه يجوز ان يقال
فيه افعلل وافعلى فافعلل على الاصل وافعلى على اللفظ قال وذكر وزنه على الاصل قبل
قاده افعلل في نحو احمر فصار اصله فاعلى في نحو رعوى فجاز ان يقال وزنه افعل وافعلى وفي
طبقات النحويين لابي بكر الزبيدي رحمه الله تعالى انشدنا بعض الادباء لابي عبد الله محمد
ابن يحيى بن زكريا المعروف بالقلفاط رحمه الله تعالى
يا سائلي عن وزن مستكنك * هانا انبا واني بارع
تقديره مفتنعلين * ومن الى قولك مونيني
فهكذا تقديره اي مثله * ليس على ذي بصر يعني
تصغيره لا شك لا شك فيه * كسيعن في مثل ذا الخطي
اربع حاءات وانشا مرد * نقصته يا فلم تدري
وبعد هذا فمن اسعن * فانني بك مستغني
عن وزن فيعول وعن وزن فعل * جميعا من طوي يطوي
وعن فعول من قويم ومفعول * احب واعمر ولا تبطي
وكيف تصغير مطايا اسم انسان وما الحرف الذي يلفى
منه فان كنت امرا جاهلا فلت تخلي ولا تمري
وعن خطايا اسما سمي به * ان كنت تصغيره لا تدري
هل يا وه قلبي بدل لازم * ام لها لا بد مستبقي
ام هل تعود الهمزة * فبين لنا تغيير مستقصي
ان كان تصغيرها خطايا فقل ولا تخطي
فان تجب هذا فانت امرؤ * اعلم من الخليل النحوي
قال ابو بكر الزبيدي لم يصنع شيا في قوله اثنا في قوله مؤنثين لان اشتقاق يثني

من الاوان فان قال قايل كيف يكون فعل يفعل من ذوات الواو وقد حضر ذلك جماعة
من النحويين قيل له ان يشبهن بي شا لفعل يفعل مثل حسب يحسب وكذلك زعم سيبويه
نصا ولذلك انقلبت الواو يا وذكر العيسى رحمه الله تعالى ان ابن يعيش مغلوب من الزيادي
وذلك ايضا غلط لما بينا فاما ابا يلي فمن ذوات الياء ومنه اشتق الاين للواحد الاين
وكذلك قوله ولا تتركيا انما هو ولا تتمروا الذي قاله من كلام العامة انتهى وقال الزبيدي
حدثني محمد بن يحيى الرياحي قال بلغني ان بعض ملوك مصر جمع بين ابي العباس بن ولاد وبين
ابي جعفر بن النحاس وامرهما بالمناظرة فقال ابن النحاس لابي العباس كيف تبني مثال
افعلوت من رميت فقال له ابو العباس ارميوت فخطاه ابو جعفر فقال ليس في كلام العرب
افعلوت ولا افعليت فقال له ابو العباس انما سالتني ان امثل لك بنا ففعلت قال الزبيدي
واحسن ابن ولاد في قياسه حين قلب الواو يا وقال في ذلك بالمذهب المعروف لان الواو
تقلب في المضارعة فوقيل لا ترتجي ابنك كنت تقول فيه رمي فلذلك قال ارميت والذي
ذكره ابو جعفر انه لا يقال افعلوت ولا افعليت صحيح فاما ارعوى واجلوذ فهو مثال
افعللت مثل احمررت فانقلبت الواو الثانية يا لانقلابها في المضارعة اعني يرعوي
ولم يلزمها الادغام كما لزم في احمر لانقلاب المثال الثاني اعني ارعوي وقد كان سعيد
الاخفش سمى من الامثلة ما ستكل لتوسيل ان يبني عليه وان لم يكن ذلك في كلام العرب
وفي ذلك حجة لابن ولاد وان كان نحو لا قد رغب منه جماعة النحويين في شرح التسهيل
لابي حيان قال ابو بكر محمد بن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط وهو من شيوخ ابي القاسم
الزجاجي ومن اصحاب ابي العباس احمد بن يحيى اقتسبين اسال عن وزن ارعوى فلم
اجد من يعرفه ووزنه له فرع واصل فاصله ان يكون افعل مثل احمر كانه ارعوّ وكرهوا
ان يقولوا ذلك لان الواو المشددة لم تقع في اخر الماضي ولا المضارع ولو نطقوا بارعوّ لم
يستعملوا معها الياء لوجب اظهار الواوين كما انهم اذا ردوا احمر الى الياء قالوا احمررت
واظهروا المدغم فلم يقولوا ارعووت فيجمعوا بين الواوين كلهم يقولوا اقووت فقلبوا
الواو الثانية منه ولا ريب ان احدى الواوين زايدة كما لا ريب في ان احدى الرائين
في احمررت زايدة قال فان قيل فما الحاصل في وزن ارعوى قال فجايز ان يقولوا افعلل
قال ولو قالوا افعلي لكان وجها والاول اقيس ولو قيل ابن من الغزو مثل احمر لقيل
اغزوي كما قيل ارعوى وكذا جميع ذوات الثلاثة التي ياوها في موضع الواو جارية هذا
المجرى انتهى كلامه في التعليقة على المغرب للشيخ بها الدين بن النحاس قال المبرد بلغني ان ابن
قتيبة قال ان مهيمنا تصغير مومن والها بدل من الهمزة فوجهت اليه ان اتق الله فان
هذا خطا يوجب الكفر على من تعمده وانما هو مثل مسيطر قال صاحب المغرب قال الحميدي
رحمه الله تعالى في جذوة المقتبس قال لي ابو محمد علي بن احمد كتب الوزير ابو الحسن جعفر
ابن عثمان المصحفي الى ابي بكر بن محمد بن الحسن الزبيدي اللغوي كتابا فيه فاستنقصه
بانصاف فجاوبه الزبيدي بمنظوم بين له فيه الخطا دون تصريح وهو

قل للوزير السني محتده • لي ذمة منك انت حافظها •

عناية بالعلوم معجزة • قد بسط الاولين باهظها •
يعرف لي عمرو هاو ستر ها • فيا وناظمها وجاحظها •
قد كان نحفا قبول حرمته • لكن صرف الزمان لافظها •
وفي خطوب الزمان نحو عظم • لو كان يثني النفوس واعظها •
ان لم تحافظ عصابة نسب • اليك قدما فمن تحافظها •
لا نعتص حاجتي مطرحة • فان نفسي قد نا ظنا بغيظها •

فاجابه المصحفي رحمه الله تعالى وعفى عنه ونفعنا به في الدنيا والاخرة وجزاه الله تعالى خيرا

خفضتموا فاقات اوجدها • عملا ونقابها وحافظها •
كيف نصيع العلوم في بلد • ابناوه كلهم بحافظها •
الفاظهم كلها معطلة • ما لم يعول عليك لافظها •
من ذا يساويك ان قطعت وقد • اقر بالعجز عنك جاحظها •
علم ثنا العالمين عنك كما • ثني من الشمس من يلاحظها •
وقد اتتني فديت شاغلة • للنفس اذ غلت فاظاظها •
فاوضحنه تعتريبا در زه • قد بسط الاولين باهظها •

فاجابه الزبيدي رحمه الله تعالى وضمن سره الشاهد على ذلك فقال

• اتاني كتاب من كريم مكرم • فنفس عن نفس تكاد تسط •
• فسر جميع الاوليا وروده • وسي رجالا اخرون وغبطوا •
• لقد حفظ العهد الذي قد رعاه • لدي سواه والكريم حفيظ •
• وناحب عن ناطت وقد قيل قا • لصالح الديهم في العلوم حظوظ •
• روي ذاك عن كيسان ممل وانشدوا • تعالى ان الغايظ وهو مغيظ •
• وسميته ما ظا ولست بحايط • عدوا ولكن للصديق يغيظ •
• ولا رحم الرحمن روحا حية • ولا حي في الارواح حين تغيظ •

في تذكرة ابي حيان رحمه الله تعالى •

• كيف يخفى عنك ما حل بنا • انا ان القاتل بنت انا •

انا الاول مبتدا وانت الاول مبتدا ثان والالف واللام لانا وقاتلي لانت فقد جرى
اسم الفاعل صلة على الالف واللام التي هي انا فابرز ضميره وهو انت فانت يرتفع بقا
وانا خبر من الالف واللام وهي وما بعدها خبر عن انت الاول وهو وما بعده خبر عن
انا الاول والعايد الى انا الاول انا الثاني والى انت الاول انت الثاني واليا في
قاتلي عايدة على الالف واللام وقال ابن بري فيه وجهان احدهما ان تجعل الالف واللام
لانا والفعل فانا مبتدا وانت مبتدا ثان والقاتل مبتدا ثالث لانه غير انت والالف
واللام لانا والعايد على الالف واللام اليا في القاتلي لان انا في المعنى وانت فاعل بالقاتلي
ابرزه لما جرى على غير من هو له اذا الالف واللام لانا والفعل لانت وانا خبر القاتلي
والقاتلي وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا والثاني ان تكون الالف واللام والقاتلي

تلي

لانت فانا على هذا مبتدا وانت مبتدا ثان والقائل خبر انت ولا يبرز الضمير فيه لانه
جرى على من هو له ويكون الكلام قد تم عنده قوله القائلي انت على طريقة المطابقة للاول
ليكون اخر الكلام والايجاب مماثلا لاوله الانا ، قال في اول الكلام انا انت وهكذا قال
في اخره انت انا اي كيف تنكر ما تحكي منك وانا انت وانت انا فاذا انكرتك فانما انكر نفسي
قال ولو جعلت الالف واللام والفعل في هذه المسئلة لانك لعلت انا انت القائلك انا قائلا
مبتدا وانت ثان والقائلك ثالث لانه غير انت وفيه ضمير يعود على الالف واللام التي هي انا
في المعنى ولم يبرز الضمير الذي في القائلك والقائلك وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا
قال السخاوي رحمه الله تعالى في سفر السعادة هذا البيت وضعه النحاة للتعليم والله تعالى
اعلم

المسائل التي جرت بين الامام السهيلي وابن خروف رحمهما الله تعالى
منقولة من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم ذكر بعض الناس محجورين في عقد له يتضمن
ذكورا واناثا فاحتاج في خلال العقد الى ذكره انثى منهم فقال احدى المحجورين فمنع
من ذلك السهيلي وقال لقول الشاعر ، احدى بني الحارث هو كقول النابغة احدى بلي
وقول اخر احدى ذوي يمن وليس في شي منهما شاهد لمن زعم انه يجوز احدى
المسلمين وانت تعني مسلما ومسلمة وقولك احد المسلمين وانت تعني كذلك وشاهد ذلك
قوله عليه الصلاة والسلام للملاعنين احدكما كاذب فهل منكما تائب ولو كانوا ثلاثة لقيل
احدهم امراة لان لفظ التذكير قد شملهم فحكم الجزء اذن حكم الكل ولا سيما اذا كان ذلك
الجزء لا يتكلم به الا مضافا والاصل في هذا النفي العام فقولك ما في الدار احد فيقع على
الذكر والانثى وانما قالت العرب احد الثلاثة لانك اردت معنى النفي كان المعنى
لا اعين احدا منهم دون الاخر ويدل ايضا على ذلك ان تغليب المذكر على المونث وتغليب
من يعقل على ما لا يعقل باب واحد وتغليب المذكر اقوى في القياس لان لفظ المذكر
اصل ثم يدخل عليه التانيث وليس كذلك لفظ من يعقل وقد تعدى تغليب من
يعقل الجملة الى جزيها قال تعالى فمنهم من يمشي على بطنه لما كان جزءا من الجملة التي غلب
فيها من يعقل في قوله تعالى فمنهم واذا جاز هذا هنا فاحرى ان يجوز في احدى لاربعة
اوجه احدها ان احدا يقع على الذكر والانثى لكونه في معنى النفي كما تقدم في قوله احد
الثلاثة ، والاخر ان تغليب المذكر اقوى من تغليب من يعقل لان المذكر والمونث
جنس واصل نوع واحد يميز احدهما بصفة عرضية الا ترى انه لا يسبق الى الوهم
تحليل الخبر بسره الا انثى من ذكر في القران مذكرا وما لا يعقل يخالف جنس من يعقل
والثالث ان المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد والرابع ان احدا مع انه مضاف
لا يستعمل منفصلا لا يقال هذه المراة احدى ولا رجل احد قال ابن خروف رحمه الله
تعالى احدى المحجورين صحيح بمنزلة السماع والقياس قال تعالى قالت اخراهم لاولاهم
فجمع بين تذكير وتانيث في مضاف ومضاف اليه وهو بعضه واحدى المحجورين اخرى
لان تانيث الاية غير حقيقي ويشبهه قوله سبحانه هي حسبهم وقوله ما هذه الصوت
وقوله وهي فرع اجمع فذكر بعض الجملة وانث بعضا وهما جميعا شي واحد ومن ذلك

قوله

قولهم اربعة بنين وثلاثة رجال فانثوا المضاف والمضاف اليه مذكر وقالوا في
اربعة رجال وامراة خمسة فاذا اشاروا الى المراة قالوا خامسة خمسة ومما يدل
عليها انا وجدنا العرب راعت المعنى المونث ولم تراع اللفظ المذكر في كثير من كلامهم
قال تقول هذا برا الزج مرت بها ثاث وقوله تواضعت سور المدينة ومثله كثير فهذا
ونحوه مما روعي فيه المعنى فهو اشد مما نحن بصدده واحدى بلي وامثاله لا يحتاج فيه
الى حذف مضاف كما زعم السهيلي لكن لما كان منتفيا بالجمع الذكور والاناث جاز
ذلك فيه واجازته في احد قريش وفي احدى بلي لو قيل احد المحجورين على قوله سبحانه
لستن كاحد من النساء لم يجز لانه في الاية الكريمة بعد النفي والمراد به نفي العموم
ثم بين بقوله من النساء واما استشهاده بقوله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين
احدكما كاذب فحقه لان القصد هنا احدهما لا بعينه ولو عني المونث لانث فهو
كقوله سبحانه اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما ومنع من افراد احد واحدى
وقد قال الله سبحانه قل هو الله احد وقالوا احد وعشرون وقوله لا يسبق الى وهم
احد تحليل الخبر بسره الانثى فقد ذهب الى ذلك طوايف من اهل الفساد ولم يبل عنهم
على تحريمها الا الفحوي الخطاب وكون الالف واللام للجنس قال السهيلي رحمه الله
تعالى لا دليل في قوله سبحانه وتعالى قالت اخراهم لاولاهم لانه لم يجتمع في الاية مونث
ومذكر فغلب المذكر يعني ان احاد الامم مونثات من حيث الامم جمع امة وليس
في جمع امة على امم نقل مونثا الى مذكر ولكن هذا هو باب جمع هذا المونث فاذا قلت
اخراهم فلم ينقص كما فعلته في احدى المحجورين لانك في احدى المحجورين نقلت مونثا
الى مذكر وجعلت مجروره مجرورا لانه شي مجرور فاذا فعلت ذلك فواجب عليك ان تقول
احدهن حيث قلت فيه مجرور وقد يضعف هذا بان ضميرهم ضمير مذكرين انا ورجال
بلا شك فوجب الجمع بين احدى المحجورين وبين اخراهم ان لفظ هم لا يستعمل حتى ضمير
من كان ينبغي ان تقول فيه هي فقال فيه هو كما فعلت مجروره الى المحجور فانظره
وايضا فان اولى واخرى يقعد مستعملات منفصلتين بخلاف احدى وقوله سبحانه
وتعالى هي حسبهم وقول الشاعر وهي فرع اجمع لا حجة فيهما وليس في شي مما نحن بصدده
بل يشبهه ان قولك هي احدى المسلمين فانا نقول هي ثم تقول احد وقوله سبحانه هي
حسبهم كقولك امراة عدل وقوله وهي فرع كقولك المراة انسان واما قوله ما هذه
الصوت فلا حجة فيه وليس مما نحن فيه في شي وانما اضطر فانث لارادة الصيحة واستدل لا له
ايضا بثلاثة بنين واربعة رجال ليس من الباب في شي واستدل لا له بخامسة خمسة
كذلك لان خامسة من باب اسم الفاعل كقايمة وقاعدة واسم الفاعل يجري على اصله فان
كان لمذكر فهو مذكر وان كان لمونث فهو مونث فقولك خامسة خمسة كقولك ضاربة الرجل
قال ابن خروف في هذا اذا كان اسم الفاعل ينبغي ان يجري على اصله فكذلك احد واحدى
واللبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يونث هو اللبس الذي يدخل في احدى قال
السهيلي واما استشهاده بنحو هذا برا الزج والابيات التي انشدها سيبويه فلا

حجة في شي من ذلك واما قوله واحدي بلي وامثاله لا يحتاج انما قصدت انه لا يلزم عند
وجود احدي بل ان نقول احدي المجهودين فاذ بينهما فرقا وهو ان المجهودين لا يشتمل على
حدثنا كما يشتمل عليه القبيلة واما رده على في قوله عليه الصلاة والسلام احدهما كذا
فمضى بان لا ابي لم استشهد بالحديث الا على تغليب المذكر خاصة واما رده المنع من ان يراد
احد واحدي واستشهاده بقوله سبحانه قل هو الله احد فليست الاية مما نحن فيه
واما قوله قد ذهب الي تغليبها دون الذكور طوائف من اهل العربية فتعقب بتخفيف
انتهي قال ابن الحاج ورد ابن خروف هذه الفصول كلها بما لا يشفي وابان انه لم يفهم
عن السهيلي شيا فلم يذكر ابن الحاج الرد **مسيلة** اكل ذي ناب من السباع حرام
قال ابن خروف السهيلي في هذا الحديث من سوء التاويل والهذر والافتيات على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما لا خفا به اعاذنا الله تعالى مما ابتلي به وانها لزلة عظيمة
يجب استتابة قايلها وذلك انه قال يجوز ان يحمل الحديث على اصل رابع وهي المضارعة
فان الله تعالى اذا حرم شيا حرمت الشريعة ما يضارعه كما حرم ما يفضي الى الزنا مضارعة
قريبة وكره ما يضارعه من بعد كالنظرة والقعود في موضع امراة قامت عنه
حتى يبرد روي ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه والتلذذ بشم طيب امراة ونظايره كثيرة
كما حرم الله الخنزير بنص محكم الله سبحانه الاصل فحرم رسوله صلى الله عليه وسلم الفرع
والكل من عند الله كما حرم الله الجمع بين العمة وابنة اختها وبين الخالة وابنة اختها
وهي العمتين والخالتين بنا منه صلى الله عليه وسلم على الاصل الثابت في كتاب الله
تعالى والتفاتا اليه كذلك حرم كل ذي ناب بنا على الاصل الثابت من تحريم الخنزير
واستنباطا منه ونظرا اليه قال ابن خروف هذا الرجل يخبر ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحرم شيا بالاستنباط من غير ان يوحى اليه وقوله والكل من عند الله كلام ملغي
اذ لا يجتمع مع ما قبله وبرسول الله صلى الله عليه وسلم البراة والتنزيه مما نسبت
اليه قال السهيلي ما اجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره احد وهو مسطور في مختصر
الطليطلي لانه مولعه ذكر انه عليه الصلاة والسلام يستنبط الشرايع وهذا
الجاهل من حفدة المقلدين فلمعه على طريقة التقليد كلام الطليطلي واستنباط
الرسول صلى الله عليه وسلم صحيح لا مدفع في ثبوته ولا ينكره الا جلف جاف وكل
ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم مما لم ينطق به القران وان كان متضمنا لكل شي
فهو على هذا المنحى واذا لم يستنبط رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن ذا يستنبط
مسيلة قال السهيلي في قوله تعالى وجعل منهم القردة والخنازير الالف واللام يدلان
على معنى الانعاظ والاعتبار وفهم ابن خروف عنه انه يثبت للالف واللام معنى
ثالثا او رابعا وهو معنى الانعاظ فرد عليه بانه قال لما لم يقله احد قال السهيلي
رادا عليه انما اردت ان الله سبحانه لما خاطب اهل الكتاب بهما فاشار الى الجنس
المعروف من القردة والخنازير التي مسخ من سلف من الامم على هيئتها وصورتها لم يكن
بد من الالف واللام الدالة على تعيين الجنس حينيذ دخل الكلام معنى الانعاظ

والاعتبار

والاعتبار ولو قال قردة وخنازير لم يكن فيه ذلك **مسيلة** من تخريج ابن العريف
تبلغ من وجوه الاعراب الفي الف وجه وسبعماية الف وجه واحدي وعشرين
الف وجه وستماية وجه وهي هذه الضارب الشاتم القاتل محبك واذك قاصدك
معجبا خالدا في داره يوم عيد فرفع الضارب بالفعل والشاتم نعته والقاتل نعت
ثان ومحبك نصب وواذك نعته وقاصدك نعت ثالث وتنصب معجبا بضرب وخالدا
بمعجب ولك رفع قاصدك بالابتدا وخبره محذوف او هو خبر محذوف المبتدا ونصبه
باعني وعلى الحال من القاتل او من الضارب ولواذك فيه سبعة لك مع كل واحد
منها نصب واذك باعني او الحال المعاقل وللضارب او مفعولا ولك رفعه بانه خبر
وبالعكس فذلك ٢٠ مع ذلك في محبك النصب بالقاتل وباعني والرفع بالابتدا وبالخبر
فذلك ٨ ١٦ لك مع كل منها نصب القاتل بالشاتم وباعني ورفعه بالابتدا وبالخبر
وخفضه تشبيها بالوجه الحسن ورفعه نعت ما قبله فذلك ٨ ١ لك مع كل منها نصب
الشاتم بالضارب وباعني ورفعه بالابتدا والخبر وجره تشبيها بالوجه الحسن ورفعه
بالنعت ٨ عم ٦ مع كل منها نصب معجبا بالحال لقاصدك وبالحال للكاف من قاصدك
وبالحال للكاف من قاصدك وبالحال من الضارب وبعت لقاصدك وبالحال
للكاف ونصبه بضارب عم ٣ ٣ مع كل منها نصب خالدا بضرب ورفعه بضرب وبنصب
الضارب ولك جعل خالدا بدلا من الضارب ذلك عطفه عليه عطف البيان ونصبه
باعني ورفعه بالابتدا وبالخبر ونصبه بمعجب ٢ ١ ٢ مع كل واحد منها ان تجعل في داره
متعلقا بالضارب او بمحبك ٧ ٢ او بواذك او بقاصدك او بخالد وكذلك القول
في يوم عيد فينتهي اضعاف ذلك الى العدد المذكور قال ابن الصايغ في تذكرته سيل
العلامة مجد الدين الروذراوري عن قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين
فتكلم عليه فاعترض عليه ابن مالك فانتقص الروذراوري كلامه وطعن في كلام ابن
مالك وهذا ملخص كلاميهما مع حذف ما لا تعلق له بالمسيلة من الطعن والازراء قال
الشيخ مجد الدين استشكل الايمة تذكير القريب وعيل الفضلاء من قدمايهم في الجواب
وهو من احدهما ان الرحمة بمعنى الاستحسان وهو مذكر والثاني ان الوجه مصدر
والمصادر لا تجمع ولا تونث هذا ان ذكرهما الجوهري والزمخشري في كتابيهما وقال
الفرا القريب اذا كان للمكان وكان ظرفا كان بلا ها واذا ضمن معنى النسبة والقرابة
دخلت الها تقول في الاول كانت فلانة قريبا مني وفي الثاني قريبة قال وهذا كله
تصرف في كلام الله تعالى بمجرد الظن وهلا كانوا كالاصمعي فانه اعلم المتاخرين بكلام العرب
وكان اذا سيل عن شي من كلام الله تعالى سكت وقالوا نحو غير كلام الله تعالى تكلمت
فيه والقران انما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع اشعارها فقد كان عكرمة وهو
تلميذ ابن عباس اذا سيل عن شي من مشكل القران يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر
العرب ثم يقول الشعر ديوان العرب ولجوا به الحق ان القريب على وزن فعيل والفعيل
المفعول يستوي فيه المذكر والمونث حقيقيا كان او غير حقيقي قال امرو القيس

برهرهة رودة رخصة * كخرعوبة البانة المنفطر *
فنور القيام قطيع الكلام * تفتر عن ذي غروب خصر *
وقال في لفظة القريب *

وقال جرير

له الويل ان امسى ولا ام هاشم * ولا البسباسة ابنة يشكرا *
اتنفعك الحياة وام عمرو * قريب لا تزور ولا تزار *
واغرب من ذا ان لفظة واحدة قد اجتمع الباب الحقيقي وغير الحقيقي وهي لفظة هن
ومع ذلك حملوا عليه فعيل بلا هاء وهي في قول جميل *
كأن لم تحارب يا بثين لو انها * تكشف غماها وانت صديق *
فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا في ذلك وقال العلامة جمال الدين
ابن مالك فعيل وفعول متشبهان في الوزن والدلالة على المبالغة والوقوع بمعنى
فاعل وبمعنى مفعول الا ان فعيلا اخف من فعول فلذلك فارقه اشباهه لكثرة
الاستغنا به عن فاعل في المضاعف كجليل وخفيف وصحيح وعزيز وذليل وانما
حق هذه الصفات ان تكون على زنة فاعل لانها من فعل يفعل فاستغني فيها بفعيل
ولا حظ لفعول في ذلك ومنه اطراد نيابته عن فعل كشريف وظريف وكريم وليس
لمفعول فعل يطرد نيابته ومنه وقعه كثر نيابته في صفات الله تعالى واسمائه كسميع
وبصير وعلي وغني ورقيب ولم يجي فيها فعول الا رؤوف وودود وعفو وغفور وشكور
واذا ثبت انه فاق فعولا في الاستعمال فلا يكون له تبعا بل الاولى ان يكون الامر
بالعكس او ينفرد كل منهما بحكم هو به اولى وهذا هو الواقع فانهم خصوا فعولا المفهم
معنى فاعل بان لا تلحقه التا الفارقة بين المذكر والمونث وان يشتركا فيه فيقال
رجل صبور وكذا شكور ونحوه الا ما شذ من عدو وعدوة وهاتان قصد بالتا المبالغة
لحقت المذكر والمونث فقيل رجل ملولة وفروقة وامراة ملولة وفروقة ولا يقدم
على هذا الوزن الا بنقل وان لم يقصد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته التا ايضا
كحلوبة وركوبة ورهوبة وليس في شي من هذا الا الفعل فلما كان لفعيل على فعول
من المزية ما ذكرته استحق ان يخص بحوط الاستعمالين وهو التمييز بين المذكر
والمونث كجميل وجميلة وصبيح وصبيحة ووصي ووصية ونحوه وان كان فعيل بمعنى
مفعول وصحب الموصوف استوي فيه المذكر والمونث كرجل قتيل وامراة قتيل
وان لم يصحب الموصوف وقصد تانيثه انث نحو رايت قتيلة بني فلان هذا هو المعروف
وما ورد بخلاف ذلك معدود نادرا وتلطف في توجيهه بما يلحقه بالتغاير ويبعده عن
الشذوذ وذلك من ذلك قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وفيه ستة اقوال
احدها ان فعيلا وان كان بمعنى فاعل فقد يجري مجرى فعيل الذي بمعنى مفعول
في عدم لحاق التا كما جرى هو مجراه في لحاق التا وكذلك قريب في الاية الكريمة حمل
على معنى كحيل وكف خضيب واشباههما من الخلو من التا ونظيره قوله تعالى من يحيي
العظام وهي رميم الثاني انه من باب تاول المونث بمذكر موافق في المعنى كقول الشاعر

ارى رجلا منهم اسيفا كانما * يضم الى كشحيه كفا مخضبا *
فتاول كفا وهو مونث بعضو فذكر صفته لذلك وكذلك الرحمة تاولها بالاحسان
فذكر خبرها تاولا وهما الاحسان او لان تاول الكف بالعضو لوجهين احدهما ان الرحمة
معنى قايم بالراحم والاحسان هو الراحم المرحوم ومعنى القرب اظهر منه في الرحمة
الثاني ان ملاحظة الاحسان في الرحمة بالقرب من المحسنين مقابلة للاحسان الذي
تضمنه ذكر المحسنين فاعتبارها بزيها المعنى قوة تضعف الاولوية ومن تاول المونث
بمذكر ما انشده الفرا *
فقابع في مصير تسعة * وفي وايلها كانت العاشره *
فتاول الوقايع بالايام الحرب فلذلك ذكر العدد الجاري فقال تسعة واذا جاز تاويل
المذكر بمونث في قوله من كل لحاته كتابي فاحتقرها اي صحيفتي وفي قول الشاعر
يا ايها الراكب المزجي مطيته * سائل بني اسد ما هذه الصوت *
اي الصيحة مع ما في ذلك من حمل اصل على فرع فلان يجوز تاول مونث بمذكر لكونه حمل
فرع على اصل احق واولى الثالث ان يكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه مع الالتفات الى المحذوف فكانه قال ان مكان رحمة الله قريب من المحسنين
كما قال حسان رضي الله تعالى عنه
يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل *
ومثله قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا الى الذهب والحرير هذين حرام على ذكور امتي
اي استعمال هذين الرابع ان يكون من باب حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه
اي ان رحمة الله شي قريب او لطف او بر او احسان وحذف الموصوف سايغ من ذلك قوله
قامت تبكيه على قبره * من لي من بعدك يا عامر *
تركتني في الدار ذا غربة * قد ذل من ليس له ناصر *
اي شخصا او انسانا ذا غربة ومثله قول الاخر
فلو انك في يوم الرخا سالتني * فراقك لم ابخل وانت صديق *
اي شخص صديق وعلى ذلك حمل سيبويه قولهم حايض وطامث قال كانهم قالوا شي حايض
الخامس ان يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف اليه اذا كان صالحا للحذف
والاستغنا عنه الثاني والوجه في هذا تانيث المذكر لاضافته الى مونث على الوجه
المذكور كقوله * مشين كما اهتزت رماح تسفهت * اعاليها مر الرياح النواسم *
ومثله * بغي النفوس معيدة نعماوها * نعما وان نعمت وطال نعيمها *
واذا كانت الاضافة تعطي المضاف تانيثا لم يكن فيه على الوجه المذكور فلان تعطيه
تذكيرا لم يكن له كما في الاية الكريمة احق واولى لان التذكير اصل فالرجوع اليه اسهل
من الخروج عنه السادس ان يكون من باب الاستغنا باحد المذكورين لكون الاخر
تبعا له ومعنى من معانيه ومنه في احد الوجوه قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين
اي فظلت اعناقهم خاضعة وظلوا لها خاضعين فهذا ما تيسر حضوره وبلغني ان بعض

القفعا زعم ان اخلا قريب من المحسنين المشار اليه من التأنيث لم يكن الا لاجل ان فعيلا
يجري مجرى فعول في الوقوع على المذكر والمونث بلفظ واحد وضعف هذا القول بيّن
وتزييفه هين وذلك ان قايل هذا القول اما ان يريد ان فعيلا في هذا الموضع وغيره
يستحق ما يستحقه فعول من الجري على المذكر والمونث بلفظ واحد واما ان يريد ان فعيلا في
علي
هذا الموضع خاصة محمول على فعول فالاول مردود لاجماع اهل العربية على التزام التا
في طريقة وشريعة واشباههما ولذلك احتاج علماوهم الى ان يتاولوا في قوله تعالى
ولم اك بغيا ان اصله بغوي على فعول ولهذا لم تلحقه التا والثاني ايضا مردود
لانه قد تقدم التنبيه على ان لفعيل على فعول من المزايا ولانه لا يليق ان يكون
تبعا لفعول بل الاولى ان يكون الامر بالعكس ولان ذلك القايل حمل فعيلا على
فعول وهما مختلفان لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر واما المعنى فلان قريبا لا مبالغة
فيه لانه يوصف به كل ذي قرب وان قل وفعول المشار اليه لا بد فيه من مبالغة وايضا
فان الدال على المبالغة لا بد ان يكون له بنية لا مبالغة فيه ثم يقصد به المبالغة
فتغير بنيته كضارب وضروب وعالم وعليم وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه
والظاهر ان ذلك القايل انما اراد حمل فعيل على فعول مطلقا واستدل على ذلك
بقول الشاعر • فتور القيام قطيع الكلام • يفترّ عن ذي غروب خصر •
ولا احتجاج بهذا ساقط من وجوه احدها انه نادر والنادر لا حكم له ولو كثرت
صوره وجا على الاصل كاستحوذ واعوروا واستنوق البعير فانه نادر ولم يكثر صوره
ولا جا على الاصل احق الثاني ان يكون من قطيع الكلام اصله قطيعة الكلام ثم حذفت
التا للاضافة فانها مسوغة لحذفها عند الفرا وغيره من العلما وحمل على ذلك قوله
تعالى واقام الصلاة ومثل ذلك قوله •
• ان الخليط اجدوا البين فانجردوا • واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا •
وعلى هذه اللغة قرا بعض القرا ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة اراد عدته الثالث
ان يكون فعيل في قوله قطيع بمعنى مفعول لان صاحب المحكم حكى انه يقال قطعه واقطعه
اذا بكّته وقطع هو وقطيع فهو قطيع القول فقطيع على هذا بمعنى مقطوع اي
سكت فحذف التا على هذا التوجيه ليس مخالفا للقياس وان جعل قطيع منسوبا على
قطع كسريع من سرع فحقه على ذلك ان تلحقه التا عند جريه على المونث الا انه شبيه
بفعيل الذي بمعنى مفعول فاجري مجراه والله اعلم فاجاب
الشيخ مجد الدين وقال الحق على كل من مارس شيا من العلم اذا سيل عن مشكل الا ان
يتجنب في جوابه الايجاز المخل والتطويل الممل ويتوقى الزوايد التي لا يحتاج اليها
فان العالم من اذا سيل عن غويص وضحه باوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان وقد
سيل العبد الضعيف عبد المجيد ابو الفرج الروذراوري عن هذه الاية عن استغراب
من قصر في اتقان كلام العرب باعه فاستبعد حمل المذكر على المونث وكان جوابه
ان القران المجيد عربي واذا اطلق فصحا العرب لفظ القريب على المونث الحقيقي فكيف

لا يسوغ اطلاقه على غير الحقيقي قال امرؤ القيس له الويل ان امسى البيت وقال جرير
اتنفعك الحياة البيت ومع هذه الحجة الواضحة لا حاجة الى التاويلات والتعسفات
وقد كتب في ذلك بعض النحاة المشهورين في العصر من هذه الاوراق المتقدمة وذكر
فيها ما يقتضيه صناعة النحو وحكى ما قيل في المسيلة مع انه لا يشفي الغليل لان العرب
لم تنقل ذلك ولا نعلم لو عرض عليهم هل كانوا يرتضونه ام لا بخلاف ما اوردته من الشاهد
فانه نص قولهم ولا ريب في صحته وكونه حجة والذي اورده من الاقوال الستة
مستنبط من الظن والقياس وقد يكون نصا وقد لا يكون وقد اقترح علي جماعة ان اورد
على فوايد هذه ما يتوجه عليها من الاعتراضات فكتبت الى ذلك خيفة سقطة
سهو حتى غلب اعلى راي وقالوا هذا لا يعد قدحا في فضله فشرعت في التنبيه
على ما يرد على قوله اما ما ذكره من اشتباه فعيل وفعول في الوزن والدلالة على المبالغة
والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول وان فعيلا اخف من فعول وانه فاقه باشيا
منها المراد بنا به من فعل وكثرة مجيه في اسما الله تعالى واذا فاقه لا يكون تبعا
له وجعل الامر بالعكس او مستويان الى اخره فكل هذه دعاو تفتقر الى اقامة الحجة عليها
خصوصا مع المنازعة ولين سلمت فهي خارجة عن مسالتنا لان السوال وقع عن جواز
اطلاق القريب على الرحمة فجواب ذلك جاز لدلالة كذا وكذا عليه فبقية المقدمات
ضايعة مسدولة لا مدخل لها فيما وقع السوال عنه ومثاله من سيل عن زيارة الكعبة
المعظمة هل يجب ام لا فاجاب بان المتوجه اليها لا بد ان يكون محرما وميقاته من جهة
المدينة ذو الحليفة وعدد له المواقيت فيقول له السايل اني لم اسالك الا عن وجوب
زيارتها وما ذكرته بمعزل عن ذلك ويجري مجرى هذا قول المتكلم في فعيل وفعول ابواب
المصادر ستة فعل يفعل كطلب يطلب وفعل يفعل كضرب يضرب كذهب يذهب وفعل
يفعل كعزم يعزم وفعل يفعل ككرم يكرم وفعل يفعل كوثق يثق وكله مشتق منه فعيل
الا ان اكثر من فعل يفعل ويكون بمعنى فاعل كشريف وظريف وكريم وعظيم وقد
يرد من غيره بمعنى المفعول كصريع وجريح وكليم وهزيم ونتكلم في فعول بما يناسب
ذلك او يقاربه عند الشروع في مسالتنا في لفظ القريب في ان هذه المباحث لا مدخل
لها فيما نحن فيه وان كانت من توابع لفظة القريب وقوله في فعول انه لم يقصد
معنى فاعل لحقته التا كحلوبة وركوبة منقوض بقولهم ناقة عضوب للتي تعضب
ونحوها كالحلب وسلوب ومجول للتي اخرم ولدها فان وزنه فعول وليس
للفاعل ولا لحقته التا وكذا الخزور والحلوح والسوس والحصون والسطور والعلوب
وكل هذه صفات للناقة والشاة ووزنه فعول لم تلحقها التا وليست للفاعل
واما الاقوال الستة التي ذكرها فاني اشير الى ما يرد على كل واحد منها اشارة
لطيفة فاما قوله قريب بمعنى فاعل اجري مجرى فعيل بمعنى مفعول كما اجري ذلك مجرى
هذا في لحاق التا فلا شك انه من قول النحاة لكن ما الدليل عليه فانه مجرد دعوى
ويرد عليه ان احد الفعلين مشتق من فعل لازم والاخر من فعل متعد فلو اجري على احدهما

حكم لبطل الفرق بين اللازم والمتعدي ان كان على وجه العموم وان كان على وجه الخصوص
فابن الدليل عليه والحق ان كلا من الفعلين يطلق على المذكر بلا تا ولا خلاف فيه وعلى
المؤنث تارة مع التا واخرى بلا تا اصالة كما ورد في اشعار الفصحا لا على سبيل التبعية
ولا على وجه الشذوذ والندرة ويشبه احدهما بالاخر كما زعموا الا ان الاصل في الكلام
وقد كثر شواهد ذلك قال جرير يرثي خالدة •

• نعم العريق ركيب علق مضنة • داري بصعب سلمه الاحجار •

وقال الاخر تسفك حيث حلت بمرقعيدة • هزج الرواح وديمة تقلع •

وقال الفرزدق • فداويته عامين وهي قريبة • اراها وتدنو لي مرارا وارشف •
وامراة قسيس وسريع وهرب وفرك وهلوك ورشوف وانوف وصوت وامراة
ملولة وفروقة وامراة عروبة وسحابة دلوح و استراب في الطلاق وهيم على العظام
مع انها جمع تكسير مونث فهو على دقائق كلام فصحا العرب قال جرير مع فصاحته ولم
ينكر عليه • آل المهلب جذ الله دابرهم • امسوا رميما فلا اصل ولا طرف •
واما الاعراض على القول الثاني فهو ان الانسان تا وبين المذكر والمونث يوافقه او يلزمه
ولو جاز ذلك لجاز ان يقال رايت زينب فكلمتني واكرمتني ولا يشهد فكلمني
واكرمني بناء على ان زينب نفس وجثة وهذا شخص وشبح واما قوله كفا مخضبا فالكف
قد يذكر كما في هذا الكف لفقدان علامات التانيث وقد يونث كما في اكثر موارده
وهذا اولى من التاويل كيلا يلزم المفسدة التي ذكرناها وحمل الرحمة على الاحسان
بعيد لان اللفظ اذا دل على معنى فاما ان يدل عليه على وجه الحقيقة او المجاز و
القسمان منتفيان هنا لان حضور المعنى بالبال لا يتم عند اطلاق اللفظ في كلا
القسمين لجواز انفكاك كل واحد منهما عن الاخر لان الرحمة قد توجد وافرة في من
لا يتمكن من الاحسان اصلا كالوالد الفقير بالنسبة الى ولدها وقد يوجد الاحسان
ممن لا رحمة في طباعه كالملك القاسي فانه قد يحسن الى بعض اعدائه لمصلحة
نفسه او ملكه ولا تلفى عنده رحمة واذا تبين جواز انفكاك كل عن الاخر فلا
يجوز اطلاق احدهما على الاخر ولا انفكاك بين الكف وبين كونها عضوا لان كل كف
عضو وان لم يكن كل عضو كفا ففيها ملازمة الخاص والعام والملازمة مصححة
للمجاز ولا ملازمة بين الرحمة والاحسان كما بينا فيتعذر رتا وبين الرحمة والاحسان
وقد سلمنا ان معنى القرب في البر اظهر منه في الرحمة ولكن هذا لا يوجب جواز اطلاق
اسم احدهما على الاخر لان جواز الاطلاق منحصر في الحقيقة والمجاز وكلاهما معدوم
فيما نحن فيه قوله قلنا انه من باب حذف المضاف فذلك انما يصح حيث يحسن
ويتعين كقوله تعالى واسال القرية فانه يتعين اضمار اهل وها هنا لا يصح
اضمار المكان ولا يحسن ولا يتعين اما انه لا يصح فلان الرحمة صفة الله تعالى والموصوف
لا مكان له لان البراهين القاطعة دلت على ان ربنا لا يحل مكانا والا لكان جسما
او مفتقرا الى جسم فكذلك صفته لا تكون مكانا انتهى قال الشيخ علاء الدين التركماني

رحمه الله تعالى هذا غلط وغفلة لان الرحمة من صفات الفعل لا من صفات الذات
حتى يستحيل فيها المكان انتهى رجعوا اما انه لا يحسن ولا يتعين فلانهما فرعا الصحة
وبطلان الاصل يقتضي بطلان الفرع واما الظواهر المشعرة باثبات المكان
كقوله والرحمن على العرش استوى فيجب تاويلها جزما والا لبطل حكم العقل ويلزم من بطلانه بطلان
الشرع لان صحته لم تثبت الا بالعقل نعم لو اضمر اثر رحمة الله كان قريبا واما قوله
رابعا انه من باب حذف الموصوف الى اخره وما ذكر عن سيبويه في طامث وحائض
فبالله احلف ان هذا التقدير والتقدير لا يرتضيه فصيح ذو روية ولا بليغ حذق
والى حاجة الى ان يضمر في الاية شي فعيل لشي قريب ولا يكفي في تقدير مباني كلام الله
تعالى وايضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال الاعرابي بل لا بد من رعاية
الفصاحة العصوى والبلاغة العليا واية فصاحة في ان يقول القائل شي
قريب واي لطف ان يقال للمراة شي حايض مع ان الشي اعم المعلومات ولذلك
يشمل الواجب والممكن حتى يعم المعدوم عند بعض اهل العلم ومن الذي
يرضى لنفسه مثل هذا الكلام المستهجن وهلا قيل الهاء والتا انما يحتاج اليهما
للفرقان بين المذكر والمونث في صفة يمكن اشتراكهما فيه اما ظاهرا للالتباس اما
الصفة المختصة بالنسا كالحيض فلا حاجة فيها الى العلامة المميزة والناس لفرط
جمودهم على ما الفوه يظنون ان ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وانا الحق
قوله المنتهي في معرفة كلام العرب ولا خفا في انه الجواد السابق في هذا المضمار
فاما ان يعتقد انه احاط بجميع كلام العرب وانه لا حق الا ما قاله فليس الامر
كذلك فما من احد الا ويقبل قوله ويرد منه ولو لم يكن لسيبويه الا قوله في باب
الصفة المشبهة مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى الوجه واضافة الوجه
الى الضمير العائد على الرجل فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين في ذلك لانه قد
اضاف الشي الى نفسه فكيف يعتقد مع هذا صحة قوله في كل شي اما قوله كما ميسا
يكتسب المضاف حكم المضاف اليه لا سيما التانيث فلم نظفر بصحيحة نصحيحه يوثق
بها لنتقدم قايليه وشهرتهم قال النابغة •

• حتى استقت باهل الملح صاحبه • يركضن قد قلعت عند الاطانيب •

وقال الاعشى • كما شرقت صدر القناة من الدم • وقال لبيد • حصى وقدمها وكانت
عادة • منه اذا هي عردت اقدامها • وقال جرير رضي الله تعالى عنه •

• لما اتى خبر ابن الزبير تواضعت • سور المدينة والجبال الخشع •

فبمثل هذا ينبغي ان يتمسك لا باشعار المجاهيل الخاملين التي تمسك بها وانهما
لمجهولتين فاما اكتساب التانيث من المونث فقد صح بقولهم واما عكسه فيحتاج
الى الشواهد ومن ادعى جوازه فعليه البيان واما قوله سادسا انه يكون من باب
الاستغنا باحد المذكورين عن الاخر الى اخره فان قوله فظلت اعناقهم لها خاضعين
ليس من هذا القبيل لان المراد باعناقهم رؤساهم ومعظموهم وايضا فان الخبر معلوم به

على الاسم فكيف يعرض عنه ويحكم به على المضاف اليه ولو جاز ذلك لساغ ان يقول كان صاحب
الدرع سابغة فظن ما تكون الدار متسعة وقوله رحمة الله قريب وهو قريب وحذف الخبر
من الجملة الاولى والمبتدا من الثانية واجتزا بالخبر في الثانية عن الخبر في الاولى كلام عجيب
بعض عبارات من شرح ضعفه واما ما نمي الى من جرى فعيل مجرى فعول وقولهما ان
تدعي ذلك على العموم في جميع الصور اي اخرج لهذا لم افسده ولا ذكرت الاصالة والتبعية
ولا ان هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول بل انما سالت عن جري قريب على المرأة اجبت
بانه لا غرو ولا استبعاد لان افاضل العرب وفصحاءهم قد اطلقوا الفعيل والمفعول
على المونث الحقيقي فعلى المحقق اولى ومن جملتهم امرا القيس قوله الاستدلال به ضعيف
ليس كذلك لان الفتور على وزن فعول وقد اطلق بعض فصحاء العرب في هذا البيت عليها
على امراة والتانيث حقيقي وقوله انه نادر قلنا لا نسلم بل نظائره كثيرة ومنها
محفوظة فيما لدينا بها نوردها ولئن سلمنا انه نادر فالغرض انه مما يلي على انا نقول ان
ساغ الاستشهاد بالنادر فلا وجه لانكار ما ذكرنا وان لم يسغ فكيف احتج بقوله وقابع
في مصر تسعة وقوله يجوز ان يراد بالتقطيع التقطيعة والاضافة سقط انا قلنا لو جاز ان
يقال ذلك لجاز ان يقال مات ابن فلان تريد ابنته وقوله وقد يجوز ان يكون فعيل بمعنى
مفعول في فقتيع الى اخره قلنا ندعي جواز الاطلاق وهو اعم من ان يكون بمعنى فاعل او
مفعول وكذب الخاص لا يوجب كذب العام فالوجهان الاخران اللذان ذكرتهما انما يتعذر
صحتهما لا تقدح ان في استدلالنا وقوله ان كان سرع فانما حذف منه الالف تشبيها له
بفعيل الذي بمعنى مفعول قوله لان هذا مشتق من اللازم وذاك من المتعدي وقوله
في كتب لاجل صحوا به ان يقول من اجل قال الله تعالى من اجل ذلك وقال الشاعر
من اجلك يا التي تيمت قلبي • وقال اخر • عليهم وقار الحلم من اجل انني • نزي النغي باسمه
غير معجم • وقوله ان فصل به المبالغة ليس بصحيح لان فصل لا يتعدى بنفسه بل
باللام والى قال جرير • ان الفضا بدي باخطل فاعرف • قصدت البكميه الارسان •
وقال اخر • واوقد للضيوف الدارجي • اقوز بها ذا القصد والنادي •
ونقله غير وعونه غير موثوق به ولا بد له من شاهد قال الراعي النميري
• فجات السنا والدجى مدلهمة • رعوث تشقاقه تترب عودها •
اخر ذلك والله اعلم واذا وصلنا الى هنا فلنتم الفائدة فان الشيخ جمال الدين بن
هشام الف في هذه القضية رسالة فلنسقها وقال رحمه الله تعالى قال الله تعالى ان رحمة
الله قريب من المحسنين في هذه الاية الكريمة سوال مشهور لاهل الادب في ايراده وايراد
امثاله ان يقال ما الحكمة في كذا تادبا مع كتاب الله تعالى فيقال ما الحكمة في تذكير
قريب مع انه صفة يخبر بها عن المونث وهو الرحمة مع ان الخبر الذي هذا شانه يجب
فيه التانيث تقول هذه كريمة وظريفة ولا يقال كريم ولا ظريف وانما بينت كيفية
السوال لاني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تقرير السوال انكرتها
اللهم الهمنا الادب مع كلامك ولا تردنا على اعقابنا بابا هواينا وحسن السوال نصف

تعالى م
قف

العلم

العلم وقد اجاب العلماء رحمهم الله تعالى باوجه جمة وقفت منها على اربعة عشر وجها
من اقوي وضعيف وكل ماخوذ من قوله ومنثور ونحن نورد ذلك بحول الله وقوته منبهين
له بالتصحيح والابطال بحسب ما يظهر لنا والله الموفق للحق وهو حسبنا الوجه
الاول ان الرحمة في تقدير الزيادة والعرب قد تزيد المضاف قال الله سبحانه سبح
اسم ربك الاعلى اي سبح ربك الا ترى انه لا يقال في التسبيح سبحان اسم ربي انما يقال
سبحان ربي والتقدير ان الله قريب فالاخبار في الحقيقة انما هو عن الاسم الاعظم ان
الله قريب من المحسنين قلت وهذا لا يصح عند المحققين لان الاسما لا تزاد في ذاتها انما
تزاد الحروف واما سبح اسم ربك الاعلى لا يدل على ما قالوه لاحتمال ان يكون المعنى نزه
اسماءه عما لا يليق بها فلا تجر عليها اسما لا يليق بها لا ما لا يجري عليها سماعا ما دون فيه شرعا
وهذا هو احد التفسيرين في الاية الكريمة واذا امكن الحمل على معنى صحيح لا زيادة فيه وجب
الاذعان لان الاصل عدم الزيادة الثاني انه ذلك على حذف مضاف اي ان مكان رحمة
الله قريب والاخبار انما هو عن المكان ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا الى الذهب
والفضة ان هذين حرام فاخبر عن المثنى بالمفرد لان حقيقة الكلام واصله ان
استعمال هذين حرام وكذلك قول حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه
• يسقون من ورد البريص عليهم • بردى يصفق بالرحيق السلسل •
اي ماء بردى فلهذا قال يصفق بالتذكير مع ان بردى مونث تمثيني وهذا المضاف
الذي قدره في غاية البعد والاصل عدم الحذف والمعنى مع ترك هذا احسن منه مع
وجوده الثالث انه على حذف الموصوف اي ان رحمة الله شيء قريب كما قال الشاعر
• قامت تبكيه على قبره • من لي بعدك يا عامر •
• تركتني في الدار ذا غربة • قد ذل من ليس له ناصر •
اي تركتني في الدار شخصا ذا غربة وعلى ذلك يخرج قول سيبويه في قولهم امراة حائض اي شخص
ذو حيض وقول الشاعر ايضا
• فلو انك في يوم الرخاء سالتني • فراقك لم ابخل وانت صديق •
اي وانت شخص صديق وهذا القول في الضعف كالذي قبله بل هو اشد منه ضعفا لان
تذكير صفة المونث باعتبار اجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ فنزه كتاب الله
عنه ثم الاصل عدم الحذف الرابع ان العرب تعطي المضاف حكم المضاف اليه في التذكير
والتانيث اذا صح الاستغناء عنه فمثال اعطايه حكمه في التانيث قولهم قطعت بعض
اصابعه فاعطوا البعض حكم الجمع المضاف اليه في التانيث ومنه القراءة الشاذة فلتقط
بعض السيارة ومثال اعطايه حكمه في التذكير قوله • انارة العقل مكسوف بطوع هوى •
ومنه الاية الكريمة انتهى وهذا الوجه قال فيه ابو علي الفارسي في تعاليقه على كتاب سيبويه
ما نصه هذا التقدير يرد تاويل في القران بعيد فاسد انما يجوز هذا في ضرورة الشعر
الخامس ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمونث كرجل جريح وامراة جريح نقل
هذا الوجه ابو البقاء في اعرابه واقر قايله عليه وهو خطا فاحش لان فعيلا هنا ليس بمعنى

مفعول السادس ان فعيلا بمعنى فاعل قد تشبه بفعيل بمعنى مفعول فيمتنع من التا في المونث
كما قد يشبهون فعيلا بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التا فالاول كقوله
تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم ومنه ان رحمة الله قريب من المحسنين والثاني كقولهم
خصلة ذميمة وصفة حميدة حملا على قولهم قبيحة وجميلة السابع ان العرب قد تخبر
عن المضاف اليه وتترك المضاف كقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين فخاضعين
خبر من الضمير المضاف اليه الاعناق لا عن الاعناق لانك لو جعلته خبرا عن الاعناق
خاضعون لا يجوز لان جمع المذكر السالم انما يكون من صفات العقلا لا يقولون بطون طويلون
ولا كلاب نابحون انتهى ولعل هذا القول يرجع الى القول بالزيادة وقد بينا ما عليه
وقد قيل ان المراد بالاعناق في هذه الاية الكريمة الروسا وقيل الجماعة وانه يقال جاز يد
في عنق من الناس اي في جماعة الثامن الرحمة والرحم متقاربان لفظا وهذا واضح ومعنى
بدليل النقل عن ايمة اللغة فاعطي احدهما حكم الاخر وهذا القول ليس بشي لان الوعظ
والموعظة متقارب ايضا فينبغي ان يجيز هذا القايل ان يقال موعظة نافع وعظة حسن
وكذلك الذكرى فينبغي ان يقال ذكرى نافع كما يقال ذكر نافع التاسع ان فعيلا هنا
بمعنى النسب فقريب هنا معناه ذات قرب كما يقول الخليل في حايض انه بمعنى ذات
حيض وهذا ايضا باطل لان اشتمال الصفات على معنى النسب مقصور على اوزان خاصة
وهي فعال وفعل وفاعل العاشر ان فعيلا مطلقا يشترك فيه المذكر والمونث حكى ذلك
ابن مالك عن بعض من عاصره وهذا القول من افسد ما قيل لانه خلاف الواقع في كلام العرب
يقولون امراة ظريفة وامراة عليمة ورحيمة ولا يجوز التذكير في شي من ذلك وهذا قال
ابو عثمان المازني في قوله تعالى وما كانت امك بغيا انه فعول والاصل بغوي ثم قلبت
الواو يا لانضمام كسرة وادغمت اليا في اليا فاما قول الشاعر فتور القيام قطيع الكلام
يفتر عن ذي غروب خصر فالجواب عنه من اوجه احدها انه كان قد ارانا ان اصله
قطيعة ثم حذفت اليا للاضافة كقوله سبحانه واقام الصلاة واصله واقامة الصلاة
والاضافة مجوزة لحذف التا كما توجب حذف النون والتنوين نص على ذلك غير واحد
من القرا الثاني انه انما جاز لمناسبة قوله فتور لانه كان فتور فعول وفعول يستوي
فيه المذكر والمونث الحادي عشر انهم يقولون فلان قريب مني اذا بعدت قرب بذلك بين
قريب من معنى النسب وقريب من قرب المسافة فاذا قالوا هذه قريبة فلان فمعناه
قرب المسافة واذا قالوا قريب فمعناه من القرابة وهذا القول عندي باطل لانه مبني
على انه يقال في القرب النسبي فلان قريبي وقد نص الناس على انه لحن وان الصواب
ان يقال فلان ذو قرابتي كما قال
يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحي مسرور
الثاني عشر ان هذا من تاويل المونث بمذكر موافق في المعنى واختلف هولا فمنهم من يقدر
ان احسان الله قريب من المحسنين ومنهم من يقدر لطف الله قريب ومن يجي ذلك ظاهرية
على معنى العفو وهذا الوجه باطل لانه انما يقع هذا في الشعر وقد قدمنا انه لا يقال

موعظة

موعظة حسن انما يقال كما يقال سبحانه الموعظة الحسنة هذا مع ان الموعظة الحسنة بمنزلة
الوعظ في المعنى وهذا يقاربه في اللفظ واما البيت الذي انشد ته فمحمول عند النحاة على انه
ضرورة شعر وما هو سبيله لا يخرج على كتاب الله تعالى الثالث عشر ان المراد بالرحمة هنا
المطر والمطر مذكر وهذا القول يوجبه عندي ما تلوه من قوله سبحانه وهو الذي يرسل
الرياح بشرا بين يدي رحمته وهذه الرحمة هي المطر فهذا تانيث معنوي لانه قد يعترض
عليه من وجه احدها ان يقال لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الاولى لم تذكر ها مرة الا
هذا موضع الضمير فان قيل انه تنكيس فالجواب قلت نعم ولكنه مقتضي الظاهر وربما
يصح الترجيح الثاني انا سلكنا الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يحمل على الخاص لا يقال
هذا اذا لم يعارض معارض يقتضي الحمل على الخاص كالتذكير لانا نقول هذا انما يقال
اذا لم يكن للتذكير وجه الا الحمل على ارادة المطر كما ذكرت وليس الامر هنا كذلك الثالث
ان الرحمة التي هي المطر لا تختص بالمحسنين لان الله تعالى تكفل برزق العباد طايعهم
وعاصيهم واما الرحمة التي هي الغفران والتجاوز فانها تختص في خطاب الشرع بالمحسنين
المطيعين وان كانت غير موقوفة عليهم لا شرعا ولا عقلا عند اهل الحق الا ان ذلك يذكر
على سبيل التنشيط للمطيعين والتخويف للعاصين وهذا فيه لطف وقل ما ينبه له الا
الافراد ومن ثم زلت اقدام المعتزلة فانهم يجدون في خطاب الشرع ما يقتضي تخصيص
الغفران والتجاوز بالاحسان والمطيعين فينفون رحمة الله عن اصحاب العصيان
ويحرمون واسعا اهم يقسمون رحمة ربك والله يختص برحمته من يشا ويحكم ما يريد
هذا الذي فطرنا الله عليه من حسن الاعتقاد واياه نسال التوفيق عليه بمنه وكرمه
وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بانه كما جاز تخصيص المطر الذي هو سبب الارزاق
بهم ترغيبا في الاحسان الرابع لو قلت ان مطر الله قريب لوجدت هذه الاضافة
تمجها الاسماع وتنبو عنها الطباع بخلاف ان رحمة الله فدل على انه ليس بمنزلته في المعنى
وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بامرين احدهما ان يقال لا ندعي ان الرحمة بمعنى المطر
بل ان مجموع رحمة الله استعمل مرادا به المطر والثاني ان المطر معلوم انه من جهة الله سبحانه
فاضافته اليه كانها غير مفيدة بخلاف قولك رحمة الله فان الرحمة عامة فان للعباد رحمة خلقها
الله سبحانه وتعالى بها يتراحمون بها بينهم فاذا اضيفت الرحمة اليه سبحانه افادت انه ليس
المقصود الرحمة المضافة الى العباد ونظيره انك تقول كلام الله لان الكلام عام ولا تقول
قران الله لانه خاص بكلام الله سبحانه والانصاف ان يقال في هذا القول انه لا يخلو امره
قايله من امرين وذلك لانه اما ان يدعي ان الرحمة لفظ مشترك بين المطر وغيره وانه موضوع
بالاصالة للمطر كما انه موضوع لغيره بالاصالة او يدعي انه موضوع لغير المطر بطريق الاصالة
ثم يجوز به عن الرحمة فان ادعى الاول فقد يمنع ذلك بان الذهن انما يتبادر عند
اطلاق الرحمة الى غير المطر والمشترك انما حقه ان يكون على الاحتمال بالنسبة الى معنييه
او معانيه لا يكون احدها اولى من غيره وانما يتعين المراد بالقرينة ثم ان الاعتبار باهل
اللغة حيث يتكلمون على الرحمة يتعرضون ومن معانيها المطر فلو كانت موضوعة له لذكروها

كما يذكرون معاني المشترك وان ادعي الثاني فيلزمه ان يجيز في فصيح الكلام ارض مخضرة
وسما منقنع ورحمة واسع ويقول اردت بالارض المكان وبالسما السقف وبالرحمة
الاحسان وهذا لا يقول به احد من النحويين وانما يقع ذلك في الشعر او في نادر من الكلام
وما هذه سبيله لا يخرج عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بافصح اللغات وارجح العبارات
والطف الاشارات قال قلت فان اجري في كلام كثير من المفسرين تخريج آيات من
التنزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله سبحانه واذا حضر القسمة قال تعالى فارزقوهم منه
انه جار حملا على معنى القسمة وهو المقسوم قلت الذي عليه اهل التحقيق ان الضمير عائد
على ما من قوله تعالى مما ترك الوالدان على ان القسم والقسمة واقعان في العربية على
المقسوم وقوعا كثيرا فلا يمتنع عود الضمير على القسمة مذكرا بهذا وذلك في ذلك قوله سبحانه
وبينهم ان الماء قسمة بينهم اي مقسوم بينهم واعلم انه لا يبعد في ان يقال ان التذكير في قوله
سبحانه قريب لمجموع امور من الامور التي قدمتها فنقول لما كان المضاف يكسب من
المضاف اليه التذكير وهي مقارنة الرحم في اللفظ وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر وكانت
قريب على صيغة فعيل وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يحمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاء
التذكير وليس هذا نقضا لما قدمناه لانه لا يلزم من انتفا اعتبار شي من هذه الامور
مستقلا انتفا اعتباره مع غيره هذا آخر ما تحرر لي من هذه الآية الكريمة والله تعالى اعلم
بغيبه انتهى كلام ابن هشام قال ابن الصايغ في تذكرته تكلم بعض شيوخ العصر وهو الشيخ
تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى بحضرة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة والذاريات
فتول عنهم فما انت بملوم وذكر فان الذكرى تنفع المومنين ونقل عن المفسرين فيه قولين
الاول ان المعنى تول عن اوليك الكفار واعرض عنهم فما تلام على ذلك وارفع التذكير فان
الذكرى تنفع المومنين ونقل عنه انه في ذلك لذكرى لمن كان له قلب الثاني ان المعنى تول
عن الكفار واعرض عنهم وذكر المومنين فان الذكرى تنفع المومنين قال وعلى القول
الثاني يحتمل ان تكون الآية من باب التنازع فاعترض على هذا بان المعنى قوله كفاني ولم
اطلب قليل من المال ومنه اجاز ذلك فيها ذكره المازني ليس هذا موضع ذكره وانما ذكره
ابن سعدون وقد رد عليه وانا اختار ان هذه الآية لا يمكن ان تحمل على التنازع لان ذكر
لا يمكنه العمل في المومنين من جهة الحيلولة بينهما بالفاء والمخل بينها لها صدر الكلام
لا يعمل ما قبلها فيما بعدها وقد نقل عن ابن عصفور انه قال كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل
ما قبله فيما بعده فنازع في ان الفا ما تعتبر واستند في منعه الى ما حكي من قولهم زيدا
فاضرب وقال هذه الفا للسببية كالتي هنا لا فرق بينهما اذ المعنى تنبه فاضرب
زيدا وقال ايضا ان المصريين اتفقوا على تعلق يوم من قوله ان عذاب ربك لواقع ما له
من دافع يوم تمور السماء مورا بالواقع مع ان ما لها صدر الكلام ولم يمنع من ذلك ما عدا
الامام فخر الدين واستند الامام فخر الدين في ذلك الى ان العذاب المذكور عنهم يقع في ذلك
اليوم بل بعد ذلك في يوم البعث وهذا اعتراض قريب لان اليوم يطلق على تلك الازمنة جميعها
وعلى هذا فلا مانع من ان تكون هذه الآية السابقة من باب التنازع واستند بعضهم

في منع التنازع في الآية الى ان ذلك يخرج على احد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جوابا
هل لها موضع من الاعراب ام لا فانا قلنا ان لها موضعا من الاعراب تسمح اذ لا يجوز التنازع
لانه يشترط في باب التنازع ان يكون كل من العاملين له استقلال ولا ادري كيف
قيل بذلك فان النحاة جمهورهم يعدون قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا من باب
الاعمال مع صريح الجزم فيه وكذلك قوله تعالى واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ثم
ان شرط الاستقلال محرر في المسئلة لم ار من قيد بذلك بل من يجوز ذلك حيث
حيث لا استقلال لعقد ورد ابن الصايغ على ابن عصفور راسه لانه اعني ابن عصفور
على استنه لعسى تامة بقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وجعل ذلك
دليلا قاطعا من جهة انه لا يجوز ان يعتقد ان ربك مرفوع بعسى ويبعثك متحمل للضمير
لئلا يلزم الفصل بين ابعاض الصلة بمعمول غيرها وقال اعني ابن الصايغ يمكن ان تكون
الآية من باب التنازع بان نعمل الثاني ونعمل في الاول ضميرا يعود على ربك فهو كما تراه
وقد اجاز التنازع مع ان العامل الاول لم يستقل وانما ذلك شي كان يقوله شيخنا اثير
الدين في قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا ونقول كيف يعمل هذا
من باب التنازع ولا استقلال في كلام الجملتين وقد مثل هذا اجازته ابن كذلك على
سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقعيد للباب واقول نحن نمنع ان تكون هذه الآية
من باب التنازع فلم يتمكنه قرينة ان والفا لها صدر الكلام يمنع ما بعده
ان يعمل فيما قبله فكذلك ينبغي ان يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهة صدريته
واذا استقر ذلك وكان من شرط باب التنازع امكان تسلط العامل على ذلك
المعمول وعمله فيه كما تقدم في النقل عن سيبويه والعامل هنا اعني الاول لا يمكن
ان يعمل في المتنازع فيه لما مر وقد يتقوى ذلك بما ذكره الخفاف في شرح الكتاب
فانه قال فيه بعد انشاد قول الشاعر

كانهن خوافي اجدل اقرم * ولي ليسبقه بالامعز الخرب

وقال لا يجوز ان يعمل ولي في الخرب لان لام كي يمنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها فيمنع ما قبلها
ان يعمل فيما بعدها انتهى فاقول ان من منع التنازع في الآية لم يات بشي ان كان مستنده
ذلك لان معنى قول سيبويه وغيره من النحاة ان العاملين يشترط فيه في هذا الباب
امكان تسلطه على المعمول انما يراد ذلك من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ثم ان الذي
يقول بان ما يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده ان كان
من احاد النحاة فلا نعتبره الا انه لا يصح ان يقول ضربت ما زيدا كما لا يصح ان يقول زيدا
ما ضربت وان كان من غيرهم فلا يعول عليه كيف ومن نقل عنه ذلك وهو ابن عصفور
قد جعل قول الشاعر

فقلت فما تلقاه الا كانه * روي وجهه ان لاكه فوه حنظل

وقول الاخر * وما مدح لا ارضه بنشعري * ليهجان بكم نافاد ـ لا *

من باب التنازع على اعمال الاول ولا شك في ان ناصب الفعل عنده من ادوات الصدور

وكذلك جعل منه قول الشاعر * الا هل اتاها على نايها * بما فضحت قومها غامد *
منه ايضا على اعمال الثاني وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النحاة كلهم وغالبهم في هذا
الباب ان تكون للجملة الثانية بالاولى تعلق اما بالعطف او نحوه نحو قوله صلى الله عليه
وسلم كما صليت وباركت ورحمت على ابراهيم ومن ابياته العطف في ذلك قوله
ولكن نصفا لو سببت وسبني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم *
وقوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع *
وقوله الم ياتيك والانبا تنمي * بما لاقت لبون بني زياد *
وقوله ارجوا واخشى وادعو الله مبتغيا * عفوا وعافية في الروح والجسد *
وقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن في الغيب احفظ للعهد *
والغ احاديث الوشاة فقلما * يحاول واش غير هجران ذي ود *
وقوله وكمتا مدماة كان متونها * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب *
وقوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه * وعزة ممطول معنى غريمها *
وقوله واذا تنور طارق متطرق * نبحت فدلته عليه كلابي *
وقوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني * لغير جميل من خليلي مهمل *
وقوله هويتني وهويت الغانيات الى * ان شبت فانصرفت عنهن امالي *
وقول الاخر يرنو الي وارنو من اصادفه * في النائبات فارضيه ويرضيني *
وقول الاخر سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا * فسيان لا حمد لديك ولا ذم *
حينئذ فان ابن الدهان نقل عن النحاة ذلك باشتراط العطف في هذا الباب ولا شك ان
حرف العطف يمتنع ان يعمل ما بعده فيما قبله والمشترط ذلك محجوج بقوله تعالى هاؤم
اقرؤا كتابيه وقوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا وقول الشاعر
ولقد ارى تغنى به سيفانة * تصبي الحليم ومثلها اصباه *
وبقول الشاعر بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه * وبقوله
علموني كيف ابكيهم * اذا خف القطين *
وكل هذه الشواهد او غالبها يرد على من منع التنازع في الاية وكان من سببي وقوع
الكلام في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا بانه يجوز ان يكون
ذلك من باب التنازع ولا اثر للموصول في منع ذلك ولا يقال ان ان والفعل لا يضمر
فلا يجوز التنازع لان من شرط باب التنازع صحة عمل المهمل في الضمير لانا نقول لا يمتنع
ان يعود الضمير على مثل ذلك ومنه قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وقوله وان تعفوا اقرب
للتقوى وكان ايضا تقدم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى ربنا واتنا
ما وعدتنا على رسلك وانه يجوز ان يكون من ذلك على تقدير على السنة رسلك واذا
استقر جواز التنازع في الاية فاعلم انه اعمل الثاني والقاعدة في مثل ذلك ان الاول
اذا طلب منصوبا حذف على المختار ان كان مما يجوز الاستغناء عنه ولكن بقي النظر
هل نقدره ضميرا او ظاهرا الاولى ان نقدره مضمرا لان ذلك شان باب التنازع

فان قلت قد تقرر انه متى دار الامر بين شيئين وكان احدهما هو الاصل وجب المصير
اليه قلت نعم الامر كذلك الا لعارض وهاهنا ثم ما يمنع من ذلك وهو انه اذا كان
من باب التنازع وجب القول بان الاول ضمير وساغ للتشبث بجملة الثانية بالاولى
ولم يتضح من جهة انه ليس مذكورا لفظا ولو لم يكن كذلك لاستحال المسئلة ولم يكن
اذ ذاك من باب التنازع وهذا فرق ما بين المحذوف للدلالة او التفسير وتنبه
لذلك فاني لم اجد احدا نبه عليه ومما يقوي ذلك منع النحاة كالخفاف في التنازع
في الحال والتمييز فلا تقول لجا زيد وقعد عمرو ضاحكا على التنازع فالسبب في ذلك انه
لا بد في التنازع من انك اذا اهملت الواحد اضمرت في الاخر اما وحذفه واما وتقديره
والا فلا شك انه يجوز جاء زيد وقعد عمرو ضاحكا على ان تكون حذفت من الاول لدلالة
الثاني عليه هذا مما لا اعتقد فيه خلافا انتهى قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته
ومن خطه نقلت سئل شيخنا ابو حيان هل يجوز قام زيد وعمرو وبكر ضاحكا فكلهم
فافتى بالجواز قياسا على التثنية قال داود كل بنو حجر وشر كليهما * وقياسا على النعت
نحو قام زيد وعمرو وبكر العقلاء لاشتراكهما في انهما تابعان بغير واسطة انتهى قال
ابن مكتوم ومقتضى النظر عدم الجواز لان مثل ذلك لا يحتاج الى التاكيد لكونه نصا
في المراد فليتامل وفي هذه التذكرة قال ابن الابرش سالني الوزير ابو الحسين بن
سراج عن قول حنبل ورب اكمة ما سمعت بجنة * بنجلاء غادرته تحصحل *
فقال لم تقل النحاة ان اسم الفاعل اذا وصف بطل عمله وقد وصف هنا بقوله ما سمعت
بجنة واعمل في بنجلاء وكان يجب ان لا يعمل قلت له الذي قال ذلك قال اذا قوي الاهمال
قبل الصفة وكذلك فعل هاهنا فاستحسنته قال ابن الابرش ثم رايت لابي الفتح ان هذه
الجملة في موضع نصب على الحال من الضمير في اكمة وليست بصفة انتهى وفي التذكرة
المذكورة قال علي بن عثمان بن جني سالت ابي عن اعراب قوله
غير ماسوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن *
فاجاب ان المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله فكانه قال رب زمان ينقضي بالهم
والحزن غير ماسوف عليه فزمان مبتدا وما بعده صفة له وغير خبر للزمان ثم حذفت
المبتدا مع صفته وجعلت الظاهر الهاء موضعا بالمحذوف لانك انما جئت بالهاء لتقدمها
ذكر ما يرجع اليه فصار اللفظ بعد الحذف والاظهار غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم
والحزن فان شئت قلت انه محمول على المعنى كما حملت اقل امراة تقول ذلك على المعنى
فلم يذكر في اللفظ خبر الاقل لانه مبتدا وقد اضفت اقل الى امراة ووصفت المراة بتقول
ذلك كانك قلت اقل امراة تقول ذلك فلم يحتج الى اقل الى خبر لانه في معنى قل ولذلك
حمل سيبويه على المعنى من قال خطيئة يوم لا ارى فيه على معنى يوم خطا الا ارى فيه
وما حمل على المعنى كثير في القران وفصيح الكلام انتهى كلام ابي الفتح رحمه الله تعالى وقال
العلامة ابن الحاجب رحمه الله تعالى في اعرابه لا يصح ان يكون عامل الفعل هنا يعمل في غير واذا
لم يكن عامل الفعل هنا يعمل في غير فاما ان يكون مبتدا واما ان يكون خبرا فلا يصح ان يكون

مبتدا لانه لا خبر له لان الخبر اما ان يكون ثابتا او محذوفا فالثابت لا يستقيم لانه اما على
زمن واما منقضي وكلاهما مفسد للمعنى وايضا فانك اذا جعلته مسندا لم يكن بد من
ان تقدر قبله موصوفا واذا قدرت قبله موصوفا لم يكن بد من ان يكون غير له وغيرها هنا
ليست لمواثمة الزمن الا ترى انك لو قلت رجل غيرك مر بي لكان تنبيها ضروريا يعلى الرجل
ولو قلت رجل غير متاسف على امراة مر بي لم يستقم لانه غير لائق جعلته في المعنى
للمراة خرج تنبيها ان يكون صفة لما قبله ولو قلت رجل غير متاسف عليه مر بي جاز لانه
في المعنى للضمير والضمير عائد على المبتدا فاستقام فتبين ايضا انه لا يكون مسندا
كذلك وان جعلت الخبر محذوفا لا يستقيم لامرين احدهما انا قاطعون بنفي الاحتياج
اليه والاخر انه لا قرينة تشعر بحذفه ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة
وان جعلته خبر مبتدا ايضا لم يستقم لامور منها انك اذا جعلته خبرا لم يكن بد من
ضمير يعود منه الى المبتدا لانه في معنى مغاير ولا ضمير فلا يصح ان يكون خبرا الثاني
انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه الثالث ان حذف المبتدا مشروط بالقرينة ولا
قرينة فتبين اشكال اعرابه كذلك واولى ما يقال فيه انه اوقع المظهر موقع المضمر
لما حذف المبتدا من اول الكلام فكان التقدير زمن ينقضي بالهم والحزن غير ما سوف
عليه فلما حذف المبتدا من غير قرينة تشعر به اتى به ظاهرا مكان المضمر فصارت
العبارة فيه كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك فان العرب تجيز ان تقول في
زيدا فاني اكرمه وتقديره اني اكرم زيدا ان تكرمني فقد اوقعت زيدا مقام
الضمير لما اخرته عن الظاهر فتبين لك انه عام في مثل ذلك وعكسه ان يقال انهم
استعملوا غيرا بمعنى لا كما استعملوا الا بمعنى غير وذلك واسع في كلامهم فكانه قال
لا زمن سفه على زمن هذه صفته ويدل على استعمالهم غيرا بمعنى لا قولهم زيد عمرا غير
ضارب ولا يجوز ان تقول زيد عمرا مثل ضارب لان المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف اليه
ولكنه لما كان غير محمولا على لا جاز فيها ما يجوز في مثل وان كان باسمها واحدا واذا كانوا
قد استعملوا اقل رجل يقول ذاك بمعنى النفي مع تعذر عنه ببعض البعد فلان يستعملوا
غيرا بمعنى لا مع موافقتها لا في المعنى حرية ان قيل فاذا قدرتموه بمعنى لا فلا
بد له من اعراب من حيث انه اسم فما اعرابه قلت اعرابه كاعراب اقل رجل يقول ذاك
فهو مبتدا لا خبر له استغنى عنه لان المعنى ما رجل يقول ذاك فاذا كان كذلك صح المعنى
من غير احتياج الى خبر ولا استنكار لمبتدا لا خبر له اذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلة
كقولهم اقائم الزيدان فانه بالاجماع مبتدا لا تقدير محذوف والزيدان فاعل به
فهذا مبتدا لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير وانما استقام لانه في معنى ايقوم الزيدان
وذلك قول بعض النحويين في مثل دراك ونزال انه مبتدا فاعله مضمر ولا خبر له لاستقامة
المعنى من حيث كان معناه انزل وهذا هو الصحيح فيه وقد ذهب كثير الى انه منصوب
انتصاب مصدر فكانه قيل في نزال انزل نزولا وهذا عندي ضعيف لانه لو كان
كذلك لوجب ان يكون معربا بمثابة سقيا ورعيا ونحن نفرق بين سقيا ونزال فكيف

يمكن

يمكن حملهما على اعراب واحد وهو ان يكونا مصدرين مع ان احدهما معرب والاخر مبني والله
تعالى اعلم وقال ابن مكتوم رحمه الله تعالى في موضع اخر من تذكرته ما سوف مفعول
من الاسف وهو الحزن وعلى متعلق به كقولك اسفت على كذا اسفا وحزنت عليه حزنا
ولهفت عليه لهفا واسيت عليه اسى وموضع قوله بالهم نصب على الحال والتقدير ينقضي
مشوبا بالهم وغير رفع بالابتداء ولما اضيفت الى اسم المفعول وهو مسند الى الجار والمجرور
استغنى المبتدا عن الخبر كما استغنى قائم ومضروب في قولك اقائم اخواك وما مضروب
غلاماك عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بهما مسد الخبر لان قائم ومضروب قاما مقام
يقوم ويضرب فنزل كل واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجملة وكذلك اذا اسندت
اسم المفعول الى الجار والمجرور وسد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به كقولك
المحزون على زيد وما يوسف على عمرو ولما كانت غير المخالفة في الوصف مجرية لذلك
مجرى حرف النفي واضيفت الى اسم المفعول وهو مسند الى الجار والمجرور والمنفي بها كانت
بمنزلة الاسم الواحد سد ذلك مسد الجملة حيث افاد قولك غير ما سوف على زيد
ما يفيده قولك ما يوسف على زيد قال ابو حيان ونظيره في الاعراب قول المتنبي رحمه
الله تعالى • ليس بالمنكر ان برزت سبقا • غير مدفوع عن السبق العراب •
قال ابن مكتوم في تذكرته ذكر لي شيخنا ابو حيان رحمه الله تعالى ان بعض الطلبة سال
ابن الاخضر عن نصب مقالة في قول الشاعر ان قد قلت قوما انشده ابن الاخضر •
ولا تقصيه لا اردي فتردي مع الردي • قال ففكر الطالب عليه السؤال وذكر بحضرة
ابن الابرش فقال ابن الابرش قد اجابك لو عقلت قال ابن مكتوم وذكر لي شيخنا انه
كوتب بذلك من غيره وانه اجاب عن ذلك على الفور بما حاصله ان مقالة بدل من فاعل فعل
من بيت قبل البيت الذي هو فيه وهو قول النابغة الذبياني •
• اتاني ابيت اللعن انك لمتني • وتلك التي تستك منها المسامع •
مقالة ان قد قلت فهي بدل من فاعل اتاني وهو انك لمتني وهي تروى بالرفع والنصب
فمن رفع فظاهر ومن نصب بناها على الفتح لاضافتها الى مبني وهذا نظير قوله تعالى
لقد تقطع بينكم ومثل ما انكم تنطقون وقول الشاعر • مثل ما اتى حمامة الحل •
واذ ما مثلهم بشر ولم يمنع الشرب منها غير ان نطقت انتهى معنى جواب شيخنا وهو
محكي عن ابي الحجاج الاعلم وفي هذا الجواب نظر فانهم نصوا على انه كل ما يضاف الى مبني يجوز
بناؤه وانما ذلك مخصوص بما كان مبهما نحو غير ومثل وبين ودون وحين ونحوها وقد
ذكرت له ذلك بعد فاذعن له فان كان ابن الاخضر اراد ذلك فقبيح ما ذكرناه وان كان
اراد غيره فيفكر لي وجها انتهى قال ابن مكتوم رحمه الله تعالى سالني بعض الاصحاب عن
نصب يمين وشمال في قول ابي الطيب المتنبي •
• واقسم لو صلحت يمين شي • لما صلح العباد له شمالا •
فاعربهما تمييزين ثم ظهر لي بعد ذلك انهما حالان وذاكرت بذلك شيخنا الاستاذ ابا حيان
فقال لي سالني شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن نصبهما فقلت له على الحال كقولك اصلح

لك غلاما وتلميذا فقال يظهر لي انه تمييز فقلت له التمييز الذي عن تمام الكلام وهذا
البيت منه على تقديرك لا بد ان يكون منقولا من فاعل او من مفعول على رايك وهذا
لا يصلح فيه ذلك ولا في قولي انا صلح لك تلميذا فقال يصح ان يقدر يصلح لك تلمذي فقلت
له لفظ التمييز هو الفاعل او المفعول والتلميذ مصدر ولو قدرنا يصلح لك تلمذي
لم يكن معناه معنى اصلح لك تلميذا قال وحكى لي الشيخ بهاء الدين ان بعضهم حكى عن
المخلص الطوخي انه اعربه خبر صلح وجعلها من اخوات صار وبمعناها قلت له هذا
لم يثبت عند اهل اللسان فيما علمته فلا نقول بما انتهى كلام ابي حيان في تذكرة
ابن مكتوم قال الشيخ جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عمرون الحلبي رحمه الله تعالى
في شرحه لمفصل الزمخشري وانتهى فيه الى قوله الوزن الرابع عشر مجيئه في المصادر
في قول الحسن البصري كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل يحتمل الضمير في تكن ان
يكون للمخاطب وان يكون للدنيا وكذا الضمير في لم تزل وتقديره على الاول كانك لم تكن
بالدنيا ويكون التشبيه في الحقيقة للحال التي لا للذي له الحال وتمثيله كان زيدا
قايم فقد ظهر ان التشبيه لا يفارق كان وليس قول من قال انها تكون للتشبيه اذا
كان خبرها اسما واما اذا كان فعلا او ظرفا او حرف جر فتكون للتحقيق والتخييل ليس بشي لان ما ذكرنا
من التاويل لا يبقي اشكالا وجريه على حقيقته اولى وتقديره ان حالك في الدنيا يشبه
حالك زايلا عنها وكان حالك في الاخرة الكاينة عن حالك في الدنيا بحال لم تزل في
الاخرة والاول اولى فاذا كان الضمير للمخاطب يكون بالدنيا ظرفا وكان تامة وهي خبر
كان واذا جعلت الضمير في تكن للدنيا فيحتمل ان يكون بالدنيا الخبر ولم تكن في موضع نصب
على الحال من الدنيا او على انه صفة لمحذوف اذا لم يجز ان يقع الماضي حالا فيجعله
صفة تقديره دنيا لم تكن ونصبه اما على الحال واما على تقدير او الحال وكذا لم
تزل فان قيل ان بالدنيا لا يتم به الكلام والحال فضلة فالجواب ان من الفضلات
ما لا يتم الكلام الا به كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين فمعرضين حال من الضمير
المخفوض ولا يستغني الكلام عنه لان الاستفهام في المعنى انما هو عنه ومما يبين
ذلك ايضا قولهم ما زلت بزيد حتى فعل كذا لا يتم الكلام بقولك بزيد ومما يبين
صحة الحال جواز دخول الواو فتقول كانك بالشمس وقد طلعت وعلى ذلك يحمل قول
الحريري كان بك تنحط تكون بك الخبر وتنحط حال هذا هو الوجه وخرجه المطرزي
في شرح المقامات كاني ابصر بك الا انه ترك الفعل لدلالة الحال وما ذكرته اولى لان
فيما ذكره اضمار فعل وزيادة حرف جر لا يحتاج اليه فيما ذكرته انتهى وفي تذكرة
ابن مكتوم قال ابن جني فيما نقلته من تعاليقه انشدنا ابو علي المخلد الموصلي يهجو طفيليا

لو طبخت قدر بعلى فرسخ * او بذرى مصر باعلى الثغور
وكان بحر الغدر ركن الورى * بجبل ما ضمن الحج عنه بتور
وكنت في الصين لوافيتها * يا عالم الغيب بما في القدور

ثم سالته عن قوله يا عالم الغيب بما في القدور واين موضع السوال منه فرجعنا اليه فقال قوله

بما

بما في القدور ويسلم من الغيب وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتعدى الى مفعول واحد والتقدير
يا عالما بما في القدور ومفعول ثان يا عالم الذي بمعنى عارف لانك تقول عرفت زيدا فقوله
بما في القدور مفعول به تقول علمت زيدا وعلمت بزيد وفيها قال ابن جني اخربت القضاة
ابو علي على اصحابه قوله *

لم يطيقوا ان ينزلوا فنزلنا * واخو الحرب من اطاق النزولا *

ولم يذكر شيا وقال سئل عنه في وقت اخر قال ابن جني اكتفى بالمسبب عن السبب لان تقديره
فاطقنا فنزلنا وفيها قال ابن جني دخلت الى ابي علي يوما وبين يديه كانون فقال لي
كيف تبني من ضرب مثل كانون على راي من جعله من الكن وعلى راي من جعله من كون الكانون
فقلت اذا اخذته من الكن تقول ضاروب وتوقفت في الاخر فقال ضربون لان كانون
على هذا فعلون وفيها قال ابن جني جرى حديث همزة نحو عند ابي علي فقال ذكر مبرمان
انه سال المبرد عن قوله فغض الطرف فقال ان كنت نطقت بها وحدها والا فانا اجوز
فيها الاوجه الثلاثة مثل مد ومد والرفع على هذا اجود ثم دخلت الالف واللام
في الاسم الذي يليه وقد حركت الضاد لالتقا الساكنين بالضم للاتباع فانا اولهما
ساقيه الالف واللام قبل ان تحرك الضاد الثانية فانا اجوز الكسر ولا اجوز الضم
لان التحريك الان للساكن الثالث وهو لام التعريف ولا يصح فيه اتباع لان التحريك
من الثالث لا من الثاني قال فقال لي المبرد كان عندي ان الاخر منهم مثل هذا
وفيها قال ابن جني قال ابو علي الفارسي سالت ابن خالويه بالشام عن مسالة فما عرف
السوال بعدما اعدته ثلاث مرات وهو كيف تبني من وايت مثل كوكب على قراءة من قرا
فادارءتم بفتح الدال على تخفيف الهمزة والقا حركتها على ما قبلها ثم تجمعه بالواو والنون
ثم تضيفه الى نفسك وجوابه انه في الاصل ووأي نحو كوكب فانقلبت اليا الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار ووأى ثم خففت الهمزة فالقيت حركتها على الواو الساكنة
فصار ووا واجتمع معك واوان في الاول فقلبت الواو همزة فصار اوا ثم جمعته
بالواو والنون او بون مثل مصطفون فصار في الاصل فانقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار اواون فاجتمع ساكنان فحذفت الالف لالتقا الساكنين فصار اوون
مثل مصطفون ثم اضفته الى نفسك فقلت اوويّ وحذفت النون لانها لا تجتمع مع
الاضافة فاجتمع حرفا علة وسبق احدهما بالسكون فقلبته يا وادغمته في الياء بعدها
فصار اوِيّ وهو الجواب قال ابن جني انشد ابو علي للمتنبي *

من كل من ضاق الفضا بجيشه * حتى ثوى فحواه لحد ضيق *

وقال لاصحابه كم مجرور في هذا البيت فقال بعض الحاضرين خمسة فقلت انا ستة فتعجبوا
من قولي فقالوا قد عددنا كل ومن والفضا وجيشه والها المتصلة به وثوى فاين الاخر قلت الجملة
من الفعل والفاعل وهو ضاق الفضا لان من نكرة غير موصولة لان كلا لا تضاف الا الى
النكرة التي بمعنى الجنس وضاق الفضا مجرور الموضع لانه صفة لمن فقال الشيخ هو
كما قال قال ابن جني سال بعضهم الشيخ ابا علي عن قولنا زيد منطلق فقال زيد

قف

معرفة ومنطلق نكرة والمنطلق موزبر بنفسه فكيف صار معرفة ونكرة في حين واحد
فاجاب بان العين واحدة والحال مختلفة ومعنى هذا ان منطلق موزبر عينا
ولكن فيه بيان حال واخبار مجهول عن زيد وهو الانطلاق قال ابن جني قال لنا ابو علي
سقط علي فكري البارحة شي جيد لم يرد على النفس ان التانيث بالكلمة وهو قولك خرجة
وبابه ووجه الاستدلال من ذلك انه قد ثبت ان المشتق يجب ان يكون لفظه مخالفا
للفظ المشتق منه لانه لو كان مثله ولم يكن مخالفا له كان اياه ولم يكن احدهما بان
يجعل اصلا اولى من الاخر وقد ثبت ان الفعل مشتق من المصدر فيجب ان يكون
لفظهما مخالفا ولا مخالفة بين دحرج الذي هو فعل ماض مشتق وبين دحرجة الا بالتا
ولو جعلتها منفصلة زال الخلاف بينهما فدل هذا على شدة اتصال التا بها وللتاء
تاثير في تغيير الكلمة الا ترى انك تقول للعبد في الكلام مفعل نحو مكرم وتجد هذا المثال مع
التا انثى نحو المغيرة قال بعض الحاضرين مضرب مثل مضرب فعبس وجهه وقال لا تزيد
تغييرا اكثر من التركيب والتسكين قال ابن جني رحمه الله تعالى سالنا ابا علي عن قولنا
ان لم تفعل ما العامل في تفعل فقال لم فقلت فان للشرط والمعنى عليه فما عملها فقال
انهما عاملة في لم تفعل بكليه مجموعه لانه لم تنزلت منزلة بعض اجزائه والدليل على صحة
ذلك قول سيبويه زيدا لم اضرب وحرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله الا انه لم تنزل
منزلة بعض الفعل كما عمل لو لم يكن معه لم ولا خلاف ولا اشكال في جواز ان لم تفعل
والجازم لا يدخل على الجازم كما لا يدخل الناصب على الناصب ولا الجار على الجار اذ الحرف
لا يكون وحده معمولا ولا بد من هذا التنزيل ولا كان لا علامة لجزم اذن في اللفظ وانما
هو مجزوم الموضع بان قال ابن مكتوم في تذكرته مسئلة قال جرير يرثي عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه • الشمس طالعة • ليست بكاسفة • تبكي عليك نجوم الليل والقمرا •
اختلف الرواة في هذا البيت فرواه البصريون هكذا ورواه الكوفيون الشمس كاسفة
ليست بطالعة ورواه بعض الرواة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا • برفع نجوم ونصب
القمر ورواه بعضهم بنصبهما معا وقد اختلف اصحاب المعاني واهل العلم من الرواة
وذوو المعرفة من النحاة في تفسير وجوه هذه الروايات وكتابتها في العربية فاما من
روى الشمس طالعة ليست بكاسفة فانه ينصب نجوم الليل بكاسفة ويعطف القمر
عليها وليس يحتمل ان تكون في موضع رفع على انه خبر بعد خبر ويحتمل ان تكون في موضع
نصب على الحال اما من الشمس واما من اسم ليس ونصب نجوم الليل بكاسفة اشهر
الجوابات واعرفها واقربها ماخذا والمعنى ان الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر
لاظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم وقيل نجوم الليل والقمر منصوبان
بتبكي نصب الظرف اي تبكي عليك مدة نجوم الليل والقمر كما قالوا لا اكلمك سمر
العشرة ولا اكلمك هبيرة بن سعد والقارظين ونحو ذلك وهذا الاعراب موافق
لرواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة وقيل ان نجوم الليل والقمر منصوبان
بتبكي نصب المفعول به ومعنى تبكي تغلب في البكا من قولهم المغالبة الآتي على فاعلته

فعلته

ففعلته افعله بضم العين الا في باب وعدت وبعت ورميت فانه يجي على افعله بكسر
العين قالوا وعلى هذا فيحتمل ان يراد بالنجوم والقمر السادات والاماثل كما قال النابغة
• فانك شمس والملوك كواكب • اذا طلعت لم يبد منهن كوكب •
واما من رفع نجوم الليل ونصب القمر فان ذلك من باب المفعول معه نحو استوى الما والخشبة
وهذا الاعراب ايضا موافق لرواية الكوفيين وذكر ابو نصر الحسن بن اسد الفارقي رحمه الله
تعالى في رواية من نصب نجوم الليل والقمر ان المعنى تبكي نجوم الليل والقمر
اي تبكي الشمس عليك مع نجوم الليل والقمر فحذف الواو وهو يريد وهو اضرب
الوجوه المقولة في هذا البيت واما رواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة
فانما استعظم ان تطلع الشمس ولا تنكسف لمثل هذا المصاب العظيم كما قالت
الخارجية • ايا شجر الخابور ما لك مورقا • كانك لم تجزع على ابن طريف •
قال ابن مكتوم رحمه الله تعالى في تذكرته قال ابن الطراوة في المقدمات في قول سيبويه
باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب كلامه في هذا الباب صحيح وما وضعوه
باوهام كثيرة سوقفت عليه وعلى بعضه من كتب النحاة رحمهم الله وانما وقع لهم الشك لوهمهم
ان الواو عاطفة ولم يعرضوا للجامعة بحرف وقد اشرت اليه في قوله ما مثل زيد و لا
اخيه يقول ذلك ونحو لان ذا السهل متعدي في الواو والظرف ما رايت من هذا
الجهل بالواو الجامعة حتى نصه الفنوي في الايضاح فانه بسط القول في التانيث والتذكير
فكان فيه ذكر ان التا تلحق فعل المونث من غير الحيوان وعدد منه ضروبا ثم قال
وجمع الشمس والقمر فادخله في باب ما يحذف منه التا والاصل استعمالها ولم
يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة فان التا لا تجوز هنا البتة فانما اخبرتك بهذا
لتعلم ان هذه الاصول التي اغفلت من اوكد الواجبات احكامها والاخذ بما يتوهم
فيه نقضها وابرامها وهذه الحال تحتسب اوقعت خواص اهل الاندلس في طرح الواو من
قوله صلى الله عليه وسلم ان تزوجوها عاطفة فاختلفت اراوهم فيها ووضعوا
مكانها واتفقوا على اسقاطها تقصيرا بالسلف وتمرسا بالخلف مع العجب بانفسهم
والغفلة عما تورطوا فيه من جهلهم وعن الحق على من لا يعلم ان يقتدي بمن تقدمه
ولا يرسل في الباطل قدمه لا سيما فيما نقلته الكافة واطبقت عليه الامة انتهى رايت
بخط ابن النحاس رحمه الله تعالى قال ذكر الشنطي في كتاب انباه الرواة على انباه
النحاة ان القاضي اسماعيل بن اسحاق سال ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان ما وجه
قراءة من قرا ان هذان لساحران على ما جرت به عادتك من الاغراب في الاعراب فاطرق
ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال فما علة بنائها
قال لان المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هاولا وهو مبني فتحمل التثنية على الجمعين
فاعجب القاضي ذلك وقال ما احسنه لو قال به احد فقال ابن كيسان ليقل به القاضي
وقد حسن انتهى في كتاب سفر السعادة وسفير الافادة للامام علم
الدين السخاوي رحمه الله تعالى مسئلة سيل عنها علي بن زيد الفصيحي ابا محمد

القاسم بن علي الحريري قال ما يقول سيدنا ادام الله تعالى توفيقه في انتصاب بعض بعض
الشعراء هو قوله • تغيرنا اننا عالة • ونحن صعاليك انتم ملوكا • وعلى ما ذا عطف
قوله ونحن وعلى اي وجه يحمله المتنبي وغيره من الشعراء اعوا اسم مقبلة وابيض بجردها
وعملها من الصفات المشبهة باسما الفاعلين فان الشريطة في الصفة المشبهة
باسم الفاعل ان لا تكون جارية على يفعل من فعله نحو حسن وكريم فان حسنا ليس على
وزنه يحسن واسمر على وزن يسمر ويسمر فان اللغتين وقد حكينا وليس هذا شرطها
ينبح بابيضاحها الجواب اللهم انا نعوذ بك ان نعنت كما نستعيذك ان نعنت ونبرا
اليك ان نفضح كما نستعصمك من ان نفضح ونستمنحك بصيرة تشغلنا بالمهمات
عن الترهات ونتزه هنا عن التعلم للمباهاة والمباراة ونسألك اللهم ان تجعلنا ممن
اذا راى حسنة رواها وان عثر على سيئة واراها برحمتك يا ارحم الراحمين انتهى وقفت
على السوال ابن الملوح بشر مصر وربما وهجنة مصر وربما اذا كان نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن الاغلوطات وزجر عن تطلب السقطات والعثرات وكان ابن سيرين
رحمه الله تعالى اذا سيل عن عويص شيء زمنه وقال سل اخاك ابليس عن هذا ومع
هذا فاني كرهت رد السايل ولرب عي افصح من لسن لاسيما اذا لم يات بحسن اما
السوال الاول فهو من مسايل المعاياة واسيلة الاعنات ولا عيب ان يجهله النحوي
المدرس فضلا عمن لا يدعي ولا يلبس وهو من الابيات التي جرى فيها التقديم والتاخير
لضرورة الشعر وتقديره تغيرنا اننا عالة صعاليك ملوكا انتم ونحن عالة فيه جمع
عايل المشتق من عال يعول وانتصاب صعاليك به وملوكا صفتهم واما اسمر
وابيض فانما اعلا لمجيء الفعل منه على افعل وافعال المخالفين لزينتهما هذا ما حضرني
من الجواب ولعلي نكبت فيه عن طريق الصواب قال السخاوي رحمه الله تعالى وما ارى
هذا الجواب مستقيما لان الملوك لا تكون صفة للصعاليك وقوله في تقديره
صعاليك ملوكا انتم ونحن لا معنى له وانما الصواب ان عالة بمعنى عالني الشيء
اذا اثقلني اي تغيرنا بانا عالة ملوكا اي شغلهم بطرح كلنا عليهم في حال التصعلك
فصعاليك منصوب على الحال وقوله ونحن مبتدا وانتم خبر اي ونحن مثلكم فكيف
تغيرنا قال تعالى وازواجه امهاتهم فقول النحاة ابو يوسف ابو حنيفة وتقدير
الشعر تغيرنا اننا عالة ملوكا صعاليك ونحن انتم وفي عالة بمعنى اثقل جاء قول
امية بن ابي الصلت • سلع ما ومثله عشر ما • عايل ما وعالت البيقورا •
اي اثقلت البقر بما حملت في اذنابها من السلع والعشر واما اسمر وابيض واحمر فانهم
اجروا هذا الضرب مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل وذلك اجب في قوله
• ونمسك بعده بذناب عيش • اجب الظهر ليس له سنام •
يجوز في الظهر الرفع والنصب والجر وكذلك تقول في مونثه احمررت برجل حمر اجاريته
كما تقول حسنة جاريته اجر واحمر مجرى حسنة وشبهت هذه بالصفة المشبهة باسم
الفاعل في انها تذكر وتونث وتثنى وتجمع وانها تدل على معنى ثابت وشبه افعل التفضيل

ايضا

ايضا الصفة المشبهة اذا لم يكن مصحوبا بمن وكان صفة لما ذكرنا • نحو اجب وفي سفر
السعادة ايضا هذه مسايل جرت بين ابي جعفر النحاس وبين ابي العباس بن ولاد
وبعث قولهما الى ابن دريد سعدا دوما له مع ابي العباس على ابي جعفر ميلا مفرطا وكان
قد ارتشى وقال لي شيخنا ابو القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى وقد وقفته على هذه
المسايل واعمط بها غاية لا عتب لا ابو جعفر النحاس سلك في كلامه طريق النحاة
وابو العباس له ذكا وصدق رحمه الله تعالى وسبقت من كلام الرجلين ما يدلك
على صحة ذلك ابتدا ابو جعفر فقال لابن ولاد كيف تبني من رجا يرجو فعللت وافعلت
وافعلوت فقال ابو العباس اما افعلت فارجوت واما افعلوت فارجووت واما
افعللت فارجووت ايضا فقال ابو جعفر هذا كله خطا اما ارجوت في افعلت فلا يعرف
في كلام العرب افعليت ولو جاز ذلك يكون ارجوت افعليت لزم ان تقول في اغزوت
افعيت لان من زعم ان الرا من جعفر زايدة لزمه ان تقول هو فعلن وان تقول في ضرب
فعب ولا يقوله احد قال السخاوي رحمه الله تعالى هذه العبارة في قوله لان من زعم
ان الرا من جعفر زايدة ليس بجيدة لانها توهم ان من الناس من يقول ذلك وكان
الصواب ان يقول لو زعم زاعم ان الرا من جعفر ثم قالوا اما ارجووت في افعلوت
وافعللت فاعجب في الخطا من الاول لانا لا نعلم خلافا بين النحويين ان الواو اذا
وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل فانها تقلب يا كالواو في افعللت من عروت
اعروريت وفي استفعلت استمريت والوجه عند ابي جعفر انه لا يبني من رجا الا افعللت
فيقال ارجويت ارجوي ارجوا فانا مرجو مثل احمررت احمر واما انا محمر الا انك تفك
في ارجويت ارجوي ويدغم في احمر يحمر وهو كثير في كلام العرب نحو ابيضضت واصفررت
قال محمد بن بدر رحمه الله تعالى انما قال في افعليت ارجويت لانه لا بد له من الواو
والمبدل من الحرف زايد بمعنى المبدل والزايد يمثل على لفظه قال السخاوي هذا خطا
لان هذا الوجه يقتل في قال وباع ووزنه قال قال ابن دريد واما جوابه في افعلوت
ارجووت وفي افعللت ارجووت وفي فعللت اوجووت ايضا فانه تمثيل على الاصل
قبل الاعلال وسبيل كل ممثل ان يتكلم بالمثال على الاصل ثم ينظر في اعلاله بعد
فافعللت على الاصل ارجووت وعلى الاعلال ارجويت ومن قال كينونة فيعلولة ذهب
الى الاصل ومن قال فيعلولة ذهب الى اللفظ واذا بنوا مثال عصفور من غزا قالوا
غزوو وقال لعل ابن تركه ملا هذا ولا يعلم وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول غزوي قال
ابن بدر ويدل قولا ابي جعفر لو جاز ان يكون ارجويت افعليت الى قوله لا يقوله احد عيب
لا معنى له ولا للاتيان به وجه قال السخاوي قول ابن دريد في ارجووت انه تمثيل
على الاصل غير صحيح لان ذلك لم ينطق به في الاصل كما نطق بكينونة كما قال •
• يا ليت انا ضمنا سفينه • حتى يعود الوصل كينونه •
وانما تمثل بالاصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ كقولك في عدة انه فعلة ولا تقول
علة وفي عد انه فعل ولا يقوله هو فعل ثم انه لم يبال عن تمثيل الاصل وانما سيل عما

بعضهم ان ينطق به فائدة انتصر على تمثيل الاصل وتركه ما ينبغي ان يقال المسئلة الثانية
قال ابو جعفر سالني هذا الغبي فقال كيف تقول ضرب زيد فقلت ضرب زيد فقال كيف
يتعجب من هذا الكلام فقلت ما اكثر ما ضرب زيد فقال فلم لم يجز التعجب من المفعول
بلا زيادة كما جاز التعجب من الفاعل بلا زيادة فقلت لان التعجب يكون الفعل فيه
لازما فاذا قيل اخرجنا الى باب التعجب فمعناه اجعل الفاعل مفعولا كما تقول قام
زيد ثم تقول ما اقوم زيدا فمعناه على مذهب الخليل شي اقوم زيدا فاذا جينا الى
ما لم يسم فاعله لم يجز ان يتعجب منه حتى يزيد في الكلام لانه لا فاعل فيه فقال الغبي يخلو
المتعجب منه في حال الزيادة من ان يكون كان فاعلا في الاصل ومفعولا فان كان
مفعولا في الاصل فقد نقضت قولك بان لا تعجب الا من الفاعل وان كان فاعلا فقد
لزمك ان تتعجب منه على ما قدمت من القول فلا زيادة فقلت الزمتني ما لم اقل لانه
قال ان كان مفعولا في الاصل فقد نقضت في قولك ولا افقه قلت اني لا اتعجب منه الا على
كلام اخر فكيف يلزمني ان اتعجب منه فقال اما قولك اني الزمتك ما لا يلزمك
فدعوى لا تتغير معها واما قولك لا اتعجب منه الا بزيادة فليس يخلو تعجبك من
ان يكون واقعا عليه في نفسه او على الزيادة فان كان واقعا عليه فقد لزمك ما
الزمتك وان كان واقعا على الزيادة فقد تعجبت مما لم اسالك عن المتعجب منه فان
قلت اني انما سالت المتعجب منه وتعجبت من الزيادة التي لم تسالني المتعجب منه
لانه لا يجوز التعجب منه اذا كان مفعولا قلنا ولم لا جاز ذلك وصرت في هذا اذا
سالتك لا تتعجب منه تعجبت من غيره وهي الزيادة فقلت قد اجبناك فيه معنى من
الكلام لم لا يجوز ان يتعجب منه فليس لاعادتنا اياه معنى قال وقد نقضت العلة التي
اعتللت بها في منع الجواز وهو انه مفعول وان قيل ان ذلك فاسد فان كانت عندك
زيادة فزد قلت هذه المطالبة محال ان يتعجب من المفعول بما بيناه من ان المفعول
لا يتعجب منه فيجب على من انكر هذا ان يتعجب من المفعول لانه يجعل المفعول مفعولا
وهذا محال ولكن اذا قلنا اجعل الفاعل مفعولا ساغ لنا ذلك في الفاعل اذا تعجبنا منه
ولم يكن في الاصل مفعولا كان ذلك جائزا فيما اقام مقامه وهو ما لم يسم فاعله والا لم يكن
في موضعه ولا في مقامه قلت هو وان قام مقامه في انا نخبر عنه كما نخبر عن الفاعل
فنحن نعلم انه مفعول في الاصل فكيف نتعجب منه مقام المفعول وايضا فانا اقمناه مقام
الفاعل فان الفاعل هو المحدث للفعل وليس كذلك ما يقوم مقامه فقال فقد لزمك
بهذا القول انه ما يتعجب منه على كل حال من الاحوال بزيادة ولا بغير زيادة لانك
ان زدت فيه فهو مفعول في الحقيقة اللهم الا ان يكون مرعما انك لم تتعجب منه البتة
وانما تعجبت من غيره ونحن نسالك عن التعجب منه لا من غيره قلت هذا الذي الزمتنيه من
قولك فقد لزمك بهذا القول ان لا يتعجب منه على كل حال من الاحوال بزيادة ولا بغير
زيادة بين بعضه انه لا يجوز ان يقول ما احمر زيدا فاذا زدت فيه وقع التعجب فقلت
ما اشد حمرة زيد فقال اما تشبيهك احمر ونحوه بباب الثلاثي فانه خطا وذلك انهم

قد

انهم قد اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا ولا خلقة وذلك ان الخليل
زعم في قوله ما احمر زيدا وما اشبهه انهم لم يتكلموا به لانه صار عندهم بمنزلة اليد
والرجل لانك لا تقول ما ايداه وما ارجله بخلاف باب الثلاثي لهذه العلة فقد بان
بقول الخليل الفرق بين هذين وشبهت بشيئين غير مشتبهين قلت هذا الكلام فيه
تطويل لاني انما شبهته بالالوان من انها جميعا لا يجوزان وليس يلزمني اذا شبهت به
من جهة ان اشبهه به من كل الجهات فانا اقول اذا سئلت كيف تتعجب من قولنا انطلق
زيد لا يجوز بعدهما ولا يجوز في هذا كما لا يجوز ما احمر زيدا فهل يلزمني اذا كنت شبهت
اللون بغير اللون وانا انما شبهته به من ان هذا لا يجوز كما ان هذا لا يجوز واما
قوله قد اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بزيادة ما لم يكن لونا او خلقة فاستثناؤه
ما لم يكن لونا او خلقة من اعجب الكلام لانه لا تعجب الا من الثلاثي او ما يكون اصله الثلاثي
وزيد عليه مثل اعطي وشبهه فانه لا يعرف في الالوان فعل ثلاثي فكيف يستثني
ما لم يعرف في الكلام واما ما كان خلقة وهو ثلاثي فلم يترك التعجب منه عند الاخفش
الا ان اصله اكثر من الثلاثة وذلك عور وحول والاصل عنده اعور واحول
واعوار واحوال فلو رايناه ثلاثيا وهو ما اصله استثنيناه من الثلاثي ولو كان من
الثلاثي لما قيل عور وحول ولكان يقال عار وحال فينقلب الواو الفا لحركتها و
انفتاح ما قبلها وقولهم عور وحول يدل على ان اصله اعوار واحوال والعور والحول
والذي يقول في هذا انه لم يتعجب منه وهو ثلاثي لا يعرف اصله وهذا القول مشهور
من قول الاخفش قال اما قولك انه استثنى اللون والخلقة من الثلاثي فانه من اعجب
العجب فليس ذلك بعجب لاني انما استثنيت ذلك من الثلاثي لانه قد ياتي شي
بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثيا كقولك عوي الرجل فاستثنيت ذلك لهذه العلة
واما قولك انطلق زيد لا يجوز ان يتعجب منه فهذا نقض لما قدمته وذلك انك ذكرت
ان الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة التعجب منه وهو انه فاعل وجعلت علة
الامتناع من التعجب ان يكون مفعولا فقد لزمك ان تتعجب من زيد في قولك انطلق
زيد قلت قوله انما استثنيت من الثلاثي لانه قد ياتي شي بمعنى الخلقة يكون فعله
ثلاثيا كقولك عوي الرجل يدل على انه لا يدري ان اصل عور وقد بينا ان اصله عند
النحويين اعور واعوار وانكاره منعنا ان يتعجب من انطلق زيد فهذا شي قد اجمع
النحويون على منعه الا بزيادة فما معنى انكاره ما اجمع النحويون عليه واما قوله انك ذكرت
ان الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة للتعجب منه وهو انه فاعل فنحن لم نقل
انا تعجبنا منه لانه فاعل وانما قلنا انه لا يتعجب من المفعول وبينا ذلك واما الفاعل
فانه يتعجب منه في اكثر المواضع وانما منع الفاعل في قولك انطلق زيد ان يتعجب
منه لان الفعل قد جاوز ثلاثة احرف فلا يجوز ان ينقل الا بزيادة نحو قولك
ما اكثر انطلاق زيد وما اشبهه قال محمد بن بدر النحوي رحمه الله تعالى اعطى ابو جعفر
علة قياسية في التعجب فقال انما معنى التعجب اذا جعل الفاعل مفعولا ولكن يجعل

الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا نحو اقمته واجلسته ويجد معنى التعجب موجودا كقولنا
جل الله وعز الله على معنى ما اجل الله وما اعزه لا على معنى الخبر بانه صار جليلا ولا بانه
صار عزيزا وهكذا اعظم شانك وعلت منزلتك اذا لم ترد الخبر قال تعالى كبرت كلمة
تخرج من افواههم وقال تعالى كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون وقال ساعدة
هجرت غضوب وحب ما اجبها متغضبه وقال الشاعر

• لم يمنع الناس مني ما اردت وما • اعطيتهم ما ارادوا حسن ذا ادبا •

اي ما احسن هذا ادبا ومما حكاه النحويون مما للقطع معناه التعجب سبحان الله ولا اله
الا الله ولله دره ولله انت وبالله ولله وانشد سيبويه رحمه الله تعالى •

• لله يبقى على الايام ذو حيد • بمشمخر به الظيان والاس •

وقال هذا الرجل تعجب ويا لك تعجب وانشد لحاجب ليلى •

• يا آل بربر منكم لي سيد • اخلو وامضي من سنيك المتالف •

واعطي علة اخرى قياسية فقال لا يتعجب مما لم يسم فاعله لانه لا فاعل فيه وتبطل هذه العلة
قول العرب في جن زيد ما اجنه وما اعنيه وما اشبه ذلك واما قوله اجمعوا على ان الثلاثي
يتعجب منه بغير زيادة ما لم يكن لونا او خلقة فاستثناؤه ما لم يكن لونا ولا خلقة من التعجب
الكلام قال لانه لا يتعجب الا من الثلاثي وما يكون اصله الثلاثي ثم زيد عليه مثل اعطى
وليس في قوله انما يتعجب من الثلاثي دليل على انه اراد لا يتعجب الا من الثلاثة الا ترى
ان قائلا لو قال انما صلاة الظهر اربع لم يكن في قوله دليل على ان غيرها من الصلوات لا تكون
اربعا ولو قال انما في الرقة ربع العشر لم يكن هذا دليلا على ان غير الرقة لا يكون فيه ربع
العشر قال السخاوي رحمه الله تعالى لا يخفى على العلماء مثل هذا الرجل وحيفه على ابي جعفر
وتخالطه فيما يتكلم به الا تراه يقول وليس في قوله انما يتعجب من الثلاثي دليل على
انه اراد لا يتعجب الا من الثلاثة ظنا منه ان هذا كلام ابي العباس وانه اخذ في الجواب
عنه وهذا انما هو كلام ابي جعفر واما ابو العباس فانما قال قد اجمعوا على ان الثلاثي
يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا وخلقة فانكر عليه ابو جعفر استثناءه اللون
والخلقة من الفعل الثلاثي لان الالوان ليس فيها فعل ثلاثي ولو قال ابو العباس
انما يتعجب من الثلاثي لانحصر التعجب في الثلاثي وليس هذا كقوله انما صلاة الظهر
اربع انما ذلك مثل بمنحها ان يكون اقل من اربع او اكثر وقوله اعطى ابو جعفر علة قياسية
في التعجب فقال انما معنى التعجب ان اجعل الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا نحو اقمته واجلسته
وهذا لا يلزمه لانه لم يقل لا يصير الفاعل مفعولا الا في التعجب انما قال ان قولك ما احسن
زيدا اخرجت فيه الفعل الذي كان لازما فجعلته متعديا وكان الاصل حسن زيد
فصار فاعل حسن مفعولا لاحسن وما اورد عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا يرد عليه
لانه انما تكلم في التعجب المبوب له الا ترى انه تكلم في باب التعجب كيف لا يرد تعجيبا فيه
معنى التعجب من نحو اللام وما اشبه هذا ثم قال محمد بن بدر رحمه الله تعالى وقوله مثل
ما اعطى وما اشبهه وكذلك في العبارة قال لا يجوز التعجب من قولنا انطلق زيد كما لا يجوز

ما احمر

ما احمر زيدا فهلا قال لا يجوز كما لا يجوز ان يصلي الظهر ثلاثا ولا المغرب اربعا قال
الطهرمي قال السخاوي وابن هذا من ذاك انما شبه ممتنعا في التعجب بممتنع فيه وانه
يتعجب من القبيلتين باشد ونحوه ثم قال محمد بن بدر على ان بعض النحويين قال لا يجوز
التعجب من افعل الا على شريطة قال واما قوله ايضا فلا يعرف في الالوان فعل ثلاثي
فبعد قال سيبويه ادم يادم ادمة وادم يادم وشهب يشهب وشهبت تشهب شهبة
وقهب يقهب وكهب يكهب وصدا يصدا صداة وسود يسود وانشد لنصيب

• سودت فلم املك سوادي وتحته • قميص من القوهي بيض بنائقه •

وقال غيره ذربت عينه ذرا والذراة البياض وقال الراجز •

• وقد علتني ذرأة بادي بدي • وريثة تنهض في تشددي •

وقال الشاعر لقد زرقت عيناك يا ابن مكعبر • كما كل ضبي من اللؤم ازرق •

واما قوله انما ترك الاخفش التعجب في عور وحول لان اصله اعور واحول بخلاف ما عليه
اهل العلم لانهم مجمعون على ان الاصل الثلاثي وما فيه زيادة فرع فحول اصل لا احول
واحول قال سيبويه ما افعل مثاله اخذت من لفظ احدث الاسم فضربوا مستضرب
ماخوذان من الضرب لا ان الضرب من مستضرب ولا استضرب من ضرب قال السخاوي
رحمه الله تعالى وهذا لا يلزم ابا جعفر لانه رد على الاخفش لا عليه وانما يلزم لو نقل
عن الاخفش ما لم يقل وايضا فان ما ذكره سيبويه لا يلزم منه تخطئة الاخفش فيما
ذهب اليه لانه لم يقل ان عور ماخوذ من اعور واعوار ولا ان حول ماخوذ من احول
واحوال وانما قال انه في معناه فكما لم يتعجب من ذاك لم يتعجب من هذا ثم قال محمد
ابن بدر رحمه الله تعالى واما قوله لو كان من الثلاثي لما قيل حول وعور ولقيل حال
وعار بالقلب فليس بلازم لانما صحت الواو لانهم ارادوا تحول من المعنى ما ارادوا
باحول فاجروه مجراه لان اصل فعل افعل وقد اعلوا له الا ترى انهم اعلوا عنا ورواقتادوا
لا علال وانما صححوه حين ارادوا معنى ما يصح فقالوا احتوشوا واعتونوا واحتوشوا
لانهم ارادوا معنى تجاوروا وتعاونوا وتحاوشوا لا ان اصل اجتوروا اصل الاخر
فهكذا اعور وحول يدل هذا على انهم اذا ارادوا غير هذا المعنى اعلوه
وبالعار زيد يعني عمرو وساد ها قالوا واما قوله فنقلت الواو بحركتها وحركة
ما قبلها فيلزمه ان يقول في ادلوا دلو بحركتها وحركة ما قبلها والوجه بحركتها وانفتاح
ما قبلها قالوا واما قوله الاخفش فانما اراد به ان افعل وافعال الاصل في الاستقبال
لا ان حول ماخوذ منها وهذا قول سيبويه استغنوا عن حمر باحمر كما استغنوا عن
فعز بافتقر والمستغنى به هو الفرع والمستغنى عنه هو الاصل قال السخاوي رحمه الله
تعالى قوله ان الاخفش اراد انهما الاصل في الاستقبال فاي استقبال في عور وحول
وليس ما قاله يعني ما قاله سيبويه في حمر واحمر مما استدرك حكاه فقال ان افعل
وافعال مطردان في الالوان نحو اسود واسواد وابيض وابياض واصفر واصفار
لان افعل اكثر لانه الاصل في الاستقبال قال واما حول وعور فمن باب الادواء انها

عيبان والعيب اشبه بالادواء وليس افعل وافعال في باب الادواء والاكثر الا يكادون يقولون
في اجرب اجراب ولا في اجذم اجذام وانما يجرونه مجرى الادواء نحو جرب وضلع وشتر
وهو داخل في الادواء منه في الالوان الا انهم يشبهون الشيء بالشيء اذا قاربه فيقولون
حول وعور كما قالوا رجح وسمن وزمن ولا تكاد تجد في الالوان اسما على فعل فلا يقولون
حمر ولا صفر ولا شهب قال ومما يقوي ان العيوب مخالفة للالوان التي لا يمتنع
فيها افعل وافعال لا يمتنع من الالوان لانه مبني له واما العيوب فقرب الى
الادواء وهكذا ذكر سيبويه قال محمد بن يزيد رحمه الله تعالى انما لم يتعجبوا من ضرب
زيد واشباهه الا بالزيادة كراهة ان يلتبس ففرقوا بين التعجب من فعل الفاعل
والمفعول وذلك انهم فرقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب فارادوا ان
يفرقوا بينهما ايضا في التعجب فلو قال في اضرب زيد ما اضرب زيدا لالتبس فعل
الفاعل بفعل المفعول فاتوا بالزيادة ليصلوا الى الفرق بينهما فان قال فقد قالت
العرب جن زيد ما اجنه وهذا يبطل عليك قيل له ان قولهم ما اجنه محمول
على المعنى فاستجازوا فيه ما استجازوا فيما حمل عليه الا ترى ان جن زيد فهو مجنون
داخل في حيز الاوصاف التي لا تكون اعمالا وانما تكون خصالا في الموصوفين بغير اختيارهم
مثل كرم فهو كريم ولؤم فهو لئيم خصال لا يفعلها الموصوف فهكذا جن زيد فهو مجنون
انما هي خصلة في الموصوف لا اختيار له فيها فاجري مجرى رقع فهو رقيع وبلد فهو بليد
اذ كان داخلا في معناه والدليل على صحة هذا ان العرب لا تتعجب من افعل لا يقولون
ما احمره ولا ما اسوده ولا ما افطسه ويتعجبون من احمق وارعن والد وانوك فيقولون
ما احمقه وما ارعنه وما الده وما انوكه لان احمق بمنزلة بليد والد بمنزلة شرس
وانوك بمنزلة جاهل فحملوه على المعنى فهكذا جن زيد حمل على المعنى لان العرب تشبه
الشيء بالشيء وتحمل على المعنى اذا وافقه وقرب منه فمن ذلك قولهم حاكم زيد عمرو
برفع الاثنين جميعا لان كل واحد منهما فاعل قال اوس

تواهق رجلاها يداه ورأسه ۞ لها قتب خلف الحقيبة رادف ۞

وقال القطامي ۞ فكرت تبتغيه فصادفته ۞ على دمه ومصرعه السباعا ۞

لان السباع دخلت في المصادفة فلن تراها وان كانت الا ۞ ولما فارق الراس
طبيب ۞ كان الطبيب قد دخل في الرؤية قال السخاوي رحمه الله تعالى انما قالوا ما اجنه
لان جن لا فاعل له فهو في المعنى تعجب من الفاعل لانه لا يقال جنه انما يقال اجنه قال
محمد بن يزيد فان قال قد قالوا ما اسرني بكذا وكذا وهذا دليل على انه يجوز ان
يتعجب من ضرب زيد قيل له ليس في هذا دليل على جواز التعجب من ضرب زيد لانه
يجوز ان يكون ما اسرني تعجبا من سررت ويكون محمولا على ما قدمنا ذكره في جن
زيد فيكون بمنزلة بهجك فهو بهج ورقا لا يجوز ان يكون ما اسرني بكذا تعجبا
من سار اي حسن الحال في نفسه واهله وماله وفرسه اي حسن الحال في جسمه
ولحمه وصحته سارة بمعنى اهله عامره فيكون بمعنى قولك ذو سرور لم يتعجب

منه

منه على هذا كما قالوا عيشة راضية اي ذات رضى ورجل طاعم كاس اي ذو طعام وكسوة
فيكون ما اسرني جاريا على ما قدمنا غير خارج عما رتبنا المسئلة ايضا قال
ابو جعفر رحمه الله تعالى كيف تامر من قوله تعالى لقد جئتم شيئا ادا ومن قوله تعالى
ولا يؤده حفظهما فقال ابو العباس هاتان مسئلتان اما اد فلا يؤمر منه لانه اسم
موضوع للداهية والامر العظيم قال ابو جعفر وقد قالت العرب اد يؤد فصرفت
بالفعل ثم صرفه النحويون فقالوا في الامر منه اد يا هذا بالادغام والضم والكسر
وبالاظهار رجعوا وود د مثل اردد قال ابو العباس التصريف فيه دعوى يحتاج الى
قال ابو جعفر لا يحتاج الى ذلك وقد حكوا لها نظائر من المضاعف منه قول احمد بن يحيى
يقول ازرد [illegible] فهو مصك وزرة وزرة وزرة مثل مرة ومدة ومدة
قال ابو العباس رحمه الله تعالى هذه الاشياء لا تصرف فيها سماعا لا يشبه بعضها ببعض
الاسماع من العرب اذ لو كان هذا لجاز ان يقول ود زيد وودع يدع قياسا على قام
يقوم وضرب يضرب وانما صرفت العرب وترك منه ما لم تصرفه العرب اقتدا بهما
قال ابو جعفر ليس هذا قول احد من النحويين علمناه وذلك انه لا يمتنع القياس
في شيء من المضاعف على رد يرد فيقول سن يسن واد يؤد كما قلنا رد يرد ولو كنا
لا ننطق الا بما نطقت به العرب ولا نقيس على كلامهم بطل اكثر الكلام ولا يجوز قياس
وذر يذر وودع يدع على المضاعف لانه معتل فلما استعملوا الماضي فيه لا تسبقا
لهم الواو حتى تترك فيقولون في وحد احد فلما استثقلوا الواو وكان ترك في معنى
ودع ووذر على العباس فلا معنى لقوله لجاز ان يقول وذر وودع لانه قد قيل
قال ابو العباس رحمه الله تعالى انما لم نشبه مضاعفا بمضاعف وانما اردنا ان نريك
ان العرب قد تصرف شيئا وتمنعه في نظائره واما قولك ان هذا معتل فليس بالعلة
منع من ان يبنى له ماض مثل وزنه يزن قال ابو جعفر هذا الذي الزمتنيه من اني
قلت انه لم يبن منه ماض لعلة فكيف الزم اني اعتللت بانه لم يبن منه ماض
لانه معتل قال ابو جعفر ولم يجب عن المسئلة الاخرى يعني ولا يؤده والجواب ان
يقول اد يا هذا نظير قل لان اد يؤود مثل قال يقول قال محمد بن جعفر رحمه الله تعالى
قول ابي العباس لا يجوز ان يؤمر من قوله تعالى ادا لان العرب لم تبن منه فعلا الذي
عليه عامة اهل العلم لان الاد وصف غير جار على فعل وانما هو موضوع في كلام
العرب للامر العظيم فحكمه حكم الاسماء التي جاءت غير جارية على فعل واذا كان هكذا
لم يجز ان يبنى منه فعل من حيث ان الاسماء ليست ماخوذة من الافعال وانما الافعال
تصدر عنها ولو كانت الاسماء كلها مشتقة لارتفع ان يكون في الكلام اسم البتة والدليل
على هذا انه ليس احد من العرب كلما مر العلم يجيز ان يامر من صاع وفرس وراس جعفر
وصرح وصفدح ولا من الاوصاف التي ليست بجارية على فعل نحو خود وبكر ولص
وسلهب وعرطل وحشم لان هذه الاسماء غير جارية على فعل واذا كان هكذا لم يجز
ان يبنى منه فعل من حيث ان الاسماء ليست ماخوذة من الافعال وانما الافعال تصدر

عنها ولو كانت الاسماء كلها مشتقة لارتفع ان يكون في الكلام اسم ابتدأوا الدليل على هذا
انه ليس احد من العرب ولا من اهل العلم يجيز ان يأمر من ساج وورس ولا من جعفر وخرنق وضفدع
ولا من الاوصاف التي ليست بجارية على فعل نحو خود وبكر ولص وسلهب وعيطل وجعشم
لان هذه الاسماء غير جارية على فعلها يدل على ان هذه الاوصاف مما لا يجوز ان يبنى له فعل متصرف
في الامر والدعاء والخبر وغير ذلك الاسماء المبنية للمبالغة نحو اكال واكول لا يجوز ان يصرف
منها فعل لان هذه الابنية وان كانت تعمل عمل الافعال فهي غير جارية على الفعل واذا
كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز ان يصرف له فعل كما لا يعمل عمل الفعل اولى ان لا يصرف له
فعل هذا قول اهل التحصيل من اهل صناعة النحو ولا يقال اد يود فهو واد وانما يقال اد
يود ادا فهو آد وليس الآد هو الاد لان الاد اجري على الفعل والاوصف غير جار
على فعل وقول ابي جعفر قد صرفه النحويون تقول منه والذي يقولون اد يود فهو واد
ادا اذا الفناه في الاد بمنزلة لحم يلحم فهو لاحم اذا اطعمه اللحم فلو قيل لنا كيف تأمرون
من اللحم لقلنا لا يجوز لان اللحم اسم غير مشتق من فعل ولا هو وصف جار على فعل ولا تكلم
من لفظه بفعل فيكون هو اسما لذلك الفعل وكذلك تمره وزبده اذا اطعمه التمر والزبد
وقولك اده بمنزلة قولك زبده وقولك يوده بمنزلة قولك يزبده وقولك الاد كقولك
الزبد والاد هو الامر العظيم بمنزلة الزبد الذي هو اللبن فكما لا يجوز ان تأمر من الزبد
كذلك لا يجوز ان تأمر من الاد ولا يصرف له فعلا يكون هو اسما له هذا هو الذي
عليه اهل العلم باللغة ومعنى قولهم كيف يؤمر من الاسماء انما هو مجاز لان الاسماء لا يؤمر بها
وانما يؤمر بالفعل اذا كان غير واقع فاذا قال القائل كيف يؤمر من ضارب او من طويل فانما
معناه كيف يؤمر من الفعل الذي هو جار عليه او اسم له فيقول اضرب وطل لانهم يقولون
ضرب وطال فان قيل انا نأمر من بكر وخود قلنا لا يجوز لانه ليس اسما للفعل ولا جار
على فعل فسبيله سبيل الاسماء التي هي موضوعة غير مشتقة وكذلك قتال والحال
وضروب الافعال لها وهكذا اسلهب وعيطل وما اشبهه وهو كثير وكذلك قتال
والحال وضروب الافعال لها هذا حقيقة ما ذهب اليه خصمك ولا حجة لك فيما حكيته
عن ثعلب لانا لا نحكي الغلط فيه وحكايتك عن النحويين انه لا يمتنع شيء من الاسماء من
ان يبنيه على رد يرد كذب عليهم وقولك لو كنا لا ننطق الا بما نطقت به العرب ولا
نقيس على كلامها لبطل اكثر الكلام يدل على جهل باللغة لان من الكلام ما لا يقاس
ومنه ما يقاس ولو قيل كيف تأمر بدادا وبكرا واصادره او قتال او ما اشبه ذلك
مما ليس بجار على فعل لقلنا العرب لا تأمر من هذه الاوصاف بلفظ الصفة الا ان يكون
له فعل منطوق به نحو طل واقصر واسهل واكرم لانهم يقولون طال وقصر وسهل وكرم
ولا يأمرون من بكر وخود ولا صرولاد وما اشبهه لانه لا فعل لها فان اثرنا ان
نأمر بشيء منها الزمناه كان وجعلناه خبرها فنقول كن دادا وكوني خودا وذلك ان
معنى اضرب كن ضاربا فهكذا ينبغي اذا امرت بهذه الاوصاف وكذلك الاسماء يؤمر
بها على هذا فيقال كن عليه سيفا وكن له حجرا وكن فيها اسدا قال الله تعالى قل كونوا

حجاره

حجارة او حديدا وقالوا كونوا هودا او نصارى ولكن كونوا ربانيين وقال الشاعر

• اجارتنا بدر رقدت وليت ولاية • فكن جردا فيها تخون وتسرق •

فان قال كيف يؤمر من طرق ما تكلم عليه اهل اللغة من التصريف من الابنية قياسا لم يتكلم
به قيل له اذا تكلفنا ذلك قلنا ان اردت بعيرا ولا دادا ولا ملة ولا كون ولا حلية واسما
هو خصلة وافعال الخصال لا يكون الا على فعل يفعل فيكون الفعل منه اد كالفعل من خل
فيكون اد بكسر الهمزة كقولك خل فان شئت قلت اددِ بكسر الهمزة والدال كقولك احلل
وان شئت قلت ابيد كما تقول احلل وقولك اد كقولك خل هذا هو القياس الذي
يعمل عليه وبالله تعالى الثقة • المسئلة الرابعة قال ابو العباس رحمه الله تعالى في قال
كيف تقول مررت برجل اسهل خد غلام اشد سواد طرة فقال ابو جعفر في هذه
المسئلة وجوه اجودها ان يدخل فيها الفا ولاما فتقول مررت برجل اسهل خد الغلام
اشد سواد الطرة وانما قلنا ان هذا اجود الوجوه لان سيبويه رحمه الله تعالى
قال اعلم ان كينونة الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن من ان لا يكون فيه الالف
واللام لان الاول في الالف واللام وغيرهما ههنا على حاله واحتج يعني سيبويه
ان الاول لا يتعرف بدخالة الالف واللام في الثاني الا ترى ان قولك مررت برجل
اسهل خد الغلام اشد سواد الطرة انه لم يتعرف اسهل ولا اشد فاختير دخول الالف
واللام ليكونا بين الاسمين لهما وان شئت جئت بالهاء فقلت مررت برجل اسهل خد غلامه
اشد سواد طرته قال ابو العباس رحمه الله تعالى في هذه الاجوبة ما قد احلت به
على قول النحويين اجمعين وليس فيه جواب مما سالناك عنه وذلك انا سالناك فيما بلا الف
ولام ولا هاء فزدت فيها ما ليس فيه وكان ينبغي ان ترد المسئلة فتقول هي خطأ على هيئتها
اذا لم يدخل فيها الالف واللام والهاء وتبين من اي وجه كانت خطأ او يجيب فيها اذا
كانت صوابا على هيئتها اذا العيب قال ابو جعفر اما قولي مررت برجل اخر خد الغلام
وما اشبهه وهو كثير في كلام العرب انشد سيبويه رحمه الله تعالى

• اهوى لها اسفع الخدين مطرق • ريش القوادم لم ينصب له الشبك •

فقوله اسفع الخدين بمنزلة اسهل خد الغلام واما قولي مررت برجل اسهل خد غلامه اشد
سواد طرته فاسهل مرفوع بالابتداء وخد غلامه خبره والجملة فيه في موضع جر وكذا الجملة
الثانية كما تقول مررت برجل اسود غلامه احمر ابوه وهذا اشهر من ان يحتاج الى
ان يستشهد له ونظيره قوله عز وجل ام حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين
امنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم على قراءة من قرأ بالرفع وهو احسن وكذلك
الرفع في المسئلة احسن وكذا كل ما لم يكن جاريا على الفعل فهذا حكمه واما قولي مررت
برجل اسهل خد غلامه اشد سواد طرته فعلى ان اجعل اسهل نعتا للرجل واجعل خد بمعنى اسهل
فارفع خدا باسهل وكذلك الجملة الثانية كما تقول مررت برجل احمر ابوه والرفع اجود
وانما جاز ان تخفض في الاول لانه بمعنى ما هو جار على الفعل ونظيره القراءة سواء محياهم
ومماتهم واما قولك اني زدت في المسئلة الفا ولاما وهاء فقد بينا لم زدنا الالف واللام

على مذهب سيبويه وقد ذكرناه قال محمد بن بدر رحمه الله تعالى ذكر ان سيبويه قال كينونة
الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن ثم جعله في غير موضعه وانما الذي ينبغي ان لو
جعلها في موضعها لو كان من اهل العلم يعرف الموضع الذي يجعل الالف واللام في الاخر
منه دون ما لا يجعلان فيه قال سيبويه رحمه الله تعالى ونعود فنقول لا يقع الا منونا عاملا
في نكرة وانما وقع منونا لانه فصل بين العامل والمعمول والفعل لازم له ابدا مظهرا او مضمرا
وذلك قولك هو خير منك ابا واحسن منك وجها وان شئت هو خير عملا وانت تريد منك
بالفضل الذي قال هو لازم ابدا في الاضمار والاظهار وهو من واكرم بان قال ولا يعمل الا في
نكرة لانه لم يقو قوة الصفة المشبهة هذا لفظ كلامه وابن حكايته عنه ان كينونة الالف
واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن من ان لا يكونا فيه وقد قال انه لا يعمل الا في نكرة
والمنكر سوا كانت مفردة او مضافة لانا نقول هؤلاء عشرون مثقالا وعشرون مثقال
مسك فلا يتغير عن ان يكون تمييزا فقولك اسهل كقولك احسن وقولك وجها كقولك خد
غلام كما كان عشرون مثقالا ومثقال مسك سوا والصفة المشبهة بالفاعل هي الاوصاف
التي تكون حلا او الوانا او خلقا في الموصوفين ولا يكون اعمالا لهم نحو كريم وكريمه
ولئيم ولئيمه واحمر وحمرا واعرج وعرجا والفاعل الذي هو اشبه به نحو ضارب وقاتل
ومكرم ومستمع والاول غير عمل يعمله الموصوف ولا يقع باختياره والثاني عمل يعمله الموصوف
ويقع باختياره والشبه الذي بينهما في اللفظ انك تقول مررت برجل حسن الوجه فيكون
كقولك مررت برجل ضارب زيدا وكذلك مررت بامراة حسنة الوجه كقولك مررت بامراة
ضاربة زيدا وحسنة الوجه كقولك ضاربة زيدا وكذلك مررت بامراة حسنة برجل احمر
الوجه وبامراة حمرا الوجه وما اشبهه وكذلك مررت برجل حسن وجهه كقولك مررت
برجل قايم ابوه فهذه الصفة التي قال سيبويه وكينونة الالف واللام في الثاني احسن
واجود الا ان هذه الصفة لا تعمل الا فيما كان منه ومن سببه واسم الفاعل يعمل فيما
كان من سببه ومن غيره فاما ما كان من الاوصاف على وزن افعل يراد به التفضيل
ويلزمه الفصل على ما شرطه سيبويه فانه لا يعمل الا في نكرة وينصبها على التمييز
نحو هذا احسن منك وجها واكثر منك مالا وان شئت قدمت فقلت احسن وجها وان
شئت حذفت الفصل وانت تريده كما قال فتقول انت خيرا بالا تريد منه قال الله تعالى
هم احسن اثاثا ورئيا تريد منهم وان شئت حذفت المعمول فيه وجئت بالفصل فتقول
زيد افضل من عمرو ولا يجوز ان تحذفهما جميعا الا ان يكون مشهورا في الخلق كقولهم
الله اكبر لانه قد علم ان الامر كذلك كانه قد نطق بالفصل او يكون تابعا في المعنى
نحو قول الفرزدق رحمه الله تعالى

ان الذي سمك السما بنى لنا * بيتا دعايمه اعز واطول

واما قول من يقول ان هذا قد يكون بمعنى فاعل او غيره فليس عندنا بشي لانه لا يجد
عليه دليلا فاذا اضفته فافعل هذا الذي للتفضيل ومعنى التعجب لم يضفه الا الى
جمع والالف واللام لا يكون جنسا للاول ويكون الاول بعضا للثاني نحو قولك زيد افضل

الرجال ولا تكون الاضافة في هذه الاوصاف التي في هذا المعنى الا على هذا الا ترى انك
لا تقول زيد افضل الخيل ولا فرسك افضل الناس لان الناس ليسوا جنسا للفرس ولا
الفرس بعضا لهم وهكذا جمعهذا وقد يجوز ان تحذف الالف واللام وبنا الجمع الجنس
استخفافا فتقول زيد افضل رجل وانت تريد افضل الرجال كما قلت هذه ماية درهم
وانت تريد من الدراهم وكل رجل تريد الرجال ولا يشبه افعل الذي يكون بلا فصل
افعل الذي يلزمه الفصل ولا هو منه في شي لان الذي لا يلزمه الفصل يثنى ويجمع
ويونث ويذكر والذي يلزمه الفصل لا يثنى ولا يجمع ولا يونث تقول زيد افضل من
عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو وهند افضل من دعد وما
اشبه ذلك ولافعل الذي يلزمه الفصل وجوه كثيرة تدل على انه ليس من افعل الذي
لا يلزمه الفصل بشي وليس بها خفا على من اعتبرها ادنى اعتبار والذي يدل على
تمويهه انه قال الا ترى ان قولهم مررت برجل اسهل خد الغلام اشد سواد الطرف
انه لم يعرفا اسهل ولا اشد فيحتاج الى ان يعلم من قاله فانه كذب لم يقله احد وقوله
اما قولي مررت برجل اسهل خد الغلام اشد سواد الطرف فهو كقولك مررت برجل
احمر خد الغلام وما اشبهه وهو كثير في كلام العرب وانشد سيبويه البيت الذي ذكر
وان اسفع الخدين بمنزلة اسهل خد الغلام فجمال الكلمة اما قوله فهو مثل مررت برجل
احمر خد الغلام وهو كثير فكذب وكان ينبغي ان ينكر من ذلك ولو حرفا واحدا واسهل
خد الغلام لا يقوله احد لا من العرب ولا من العجم كما تقدم من الفرق بين افعل الذي
لا يلزمه الفصل والذي يلزمه وليس اسفع مثل اسهل لان اسفع انما الصفة والفعلة
على الثاني والخدان والسفعة لهما دون الاول وافضل الناس الصفة هي للاول
دون الثاني والفصل له دون المضاف اليه فاذا قلت اسهل الخد فانما تعني موضعا من
الخد كما تقول الصدر اجود الدراج والبرق اطيب الحوت ووجه لخيك احسنه
ولو اردت باسهل ما اردت باسفع لم يجز لانك تقول مررت برجل اسهل خدا من زيد
ولا تقول مررت برجل اسفع خدا من زيد وان اسهل خد الغلام معرفة وقد وصفت
به النكرة ويدل على ان افعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة وقد وصفت به النكرة
ويدل على ان افعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة اذا اضفته الى الالف واللام
انك لا تدخل عليه الالف واللام فتقول هذا الافضل الناس ولا هذا الاسهل خد
الغلام وانت تقول هذا الاحمر الوجه والاسفع الخدين واما البيت فان سيبويه
قال في الصفة المشبهة انها تنون فتنصب وتحذف التنوين فتضيف ثم قال ومما
جا منونا قول زهير اهوى لها فذكر البيت على ان الشاهد مطرق لا غير كذا قال
اهل العلم فهو له واما قولي مررت برجل اسهل خد غلامه اشد سواد طرته فاسهل
مرفوع بالابتدا وخد غلامه خبره وكذلك الجملة الثانية يدخلها الخطا من وجوه احدها
انه رفع اسهل بالابتدا وهو نكرة وخد غلامه الخبر وهو معرفة وان اسهل للفاضلة
لا يكون ان يحذف منه المفعول والمعمول فيه معا ولا دليل على ذلك وانه فصل الجملتين

وصفا للرجل والجمل اذا كانت اوصافا واخبارا واحوالا لا يعطف بعضها على بعض فتقول مررت
برجل قام ابوه وقعد ولا تقول قام ابوه فقعد وانه ان جعل الها في طرته للرجل احال
لان المراد ان الغلام هو الاسهل الخد الاسود الطرة ليس الرجل وان جعلها للغلام
اصلا لان الاعراب يصير لحنا ولا يجوز ان يكون اشد مجرورا ولكن يكون منصوبا كما تقول
هذا رجل اسهل خد غلام اشد سواد طرة فتجعل اشد منصوبا على الحال قالوا ومررت برجل
مثنيا معه منطلقا ابوها لا غير وقوله هذا اسهل من ان يستشهد له كذب قوله اما قولي
مررت برجل اسهل خد غلامه اشد سواد طرة فعلى انا جعل اسهل نعتا للرجل بمنزلة
سهل فارتفع خد باسهل وكذا الجملة الثانية فقد احال فيه لانه اتى بالاسهل والاشد
بالفصل ولا بالمعمول فيه ورفع به الظاهر وانما سبيله ان يرفع المضمر لان هذا الوصف
الذي للمفاضلة لا يرفع الا المضمر لا غير وشذوه بقولهم ما رايت احدا احسن في عينيه الكحل
منه في عينيه وما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة والكلام على الها ها هنا
كالكلام عليه قبل المسيلة الخامسة قال ابو جعفر رحمه الله تعالى كيف تقول ان سارا
سارة كلامك قال لنا ابو العباس تقديره هذه المسيلة ان حديثك سارا سارة كلامك
قال ابو جعفر رحمه الله تعالى هذا التقدير خطا باجماع النحويين لانهم قد اجمعوا على انه لا
فرق بين ان واسمها الا بالظرف او ما قام مقامه فان قال قايل اني اقدم حديثك واجعله
على ان قلت هذا فرار من المسيلة ومجي بمسيلة اخرى وايضا فانه لم يتقيد في جواب تقدير
المسيلة فيعلم ما بناه عليه من الجواب قال اما قوله ان هذا التقدير خطا فعلى خلاف ما
ذكر اذ قد لم تفرق بين ان وبين اسمها في حال التقدير وانما كان تفريقنا بينهما
في حال الالفاظ والتقدير صواب واما قوله ان هذا التقدير ايضا خطا فقد اخطا وقد
كان يجب ان يبين من اي وجه كان خطا لان الغايد في الجملة في الدعوى قال فقد بينا
بقوله انه لا يفرق بين ان وبين اسمها الا بالظرف او بما اشبهه وجواب هذه المسيلة
ان سارا سارة حديثك كلامك والتقدير ان قولا سارا رجلا سارة حديثك كلامك
فسارا منصوب لانه نعت لقول وقول اسم ان وقولك سارة نعت لرجل ورجل منصوب
بوقوع سار عليه وحديثك مرفوع بقولك سارة وكلامك خبر ان قال محمد بن بدر رحمه الله
تعالى هذا نص ما ذكرته عن خصمك وارتضيته من قولك وليس فيما عبت عليه شي ينكره
الخطا ولا تعدل عنه الغير المسيلة السادسة ثم سال ابو العباس رحمه الله تعالى فقال
كيف تقول هذه ساعة انا فرح بغير تنوين فقال ابو جعفر اقول هذه ساعة انا فرح فتكون
هذه في موضع رفع بالابتدا وقولك ساعة خبره وانا فرح مبتدا وخبر في موضع جر ويجوز ان
تقول هذه ساعة انا فرح على كلام قد جرى كانك قلت هذه القضية ساعة ساعة انا فرح
قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فالفعل والفاعل بمنزلة المبتدا والخبر عند
اهل العربية قال ابو العباس سيبويه وغيره يفسدون هذا الجواب ويحيلونه وذلك
انهم لا يضيفون الى الابتدا والخبر والفعل والفاعل من الظروف في معنى المضي كقولك جيتك
يوم زيد امير وجيتك يوم يقوم زيد وذلك انه اذا كان ماضيا كان بمعنى اذ كقولك جيتك

اذ

اذ زيد امير وجيتك اذ يقوم زيد فاذا كان في معنى الاستقبال لم يضف الا الى الفعل
ولا يجوز اضافته الى المبتدا والخبر لانه يكون حينئذ بمعنى اذا كما تقول انا اتيك يوم
يقوم زيد مثل انا اتيك اذا يقوم زيد لان اذا في معنى الجزا وانما يضيفه الظرف اذا كان
في معناها الى الفعل ولا يضيفه الى الابتدا والخبر لان حروف الجزا لا تقع على الابتدا
والخبر وهذه المسيلة مسطورة لسيبويه وهذا الاعتلال اعتلاله وهي منه ماخوذة
قال ابو جعفر رحمه الله تعالى جوابنا عن المسيلة على معنى المضي والدليل عليه قولنا على كلام
قد جرى وقولنا كانك قلت هذه القضية ساعة انا فرح قال السخاوي رحمه الله تعالى في سفر
السعادة هذه عشر مسايل سالها ابو نزار الملقب بملك النحاة المسايل العشر المتعبات
الى الحشر وتحدى بها المسيلة الاولى سال عن قوله عز وجل ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا
وعظاما انكم مخرجون فقال لم يات لان الاولى لم يات لها خبر وسال عن العامل في اذا فشرع
قال اذا بمعنى الوقت وهو مضاف الى الجملة على تاويل المصدر فاذا قلت تقديره مخرجون
وقت موتكم كان محالا لان الاخراج وقت الموت لا يتصور لانه جمع بين ضدين ثم اجاب
هو فقال الجواب اما الاول فيقول ان العرب قد حذفت خبر ان كثيرا في شعرها
وكلامها والشواهد على ذلك اكثر من ان تحصى لا سيما اذا دل على الخبر مثله وها هنا
خبر الثانية دل على خبر الاول وقوي عاملا في اذا والتقدير ايعدكم انكم مخرجون بعد
وقت مماتكم الا انه بعد وقت حذف وارتدت الا ترى الى قوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون وينفعكم لا يعمل في ظرفين مختلفين احدهما
حال والاخر ماض فذلك محال ولكن المعنى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم وكذلك مضارع
هذا قوله تعالى ان مع العسر يسرا والعسر عند التيسير لان المضاف حذف واما فايدة
تكرير ان والعرب تكرر الشي في الاستفهام استبعادا كما يقول الرجل لمخاطبه وهو
يستبعد ان يجري منه الجهاد انت تجاهد انت تجاهد فكذا ها هنا
قالوا ايعدكم انكم مخرجون استبعادا فقيل لهم اما سوق اللفظ الاول من خبر ان وكونه
لم يات فهو سوال من قطع ما حكاه ولم يعد وجها سواه وهذا قول من لم يتقدم
له بهذا العلم فضل دراية ولا وقف على ما سطر فيه اولوا النقل والرواية اذ كان
معظم النحويين قد اجمعوا على ان خبر ان في هذه المسيلة ثابت غير محذوف فلم قلت بان
عن خبر انه حذف في هذه الاية على قول بعض النحويين لا سيما بعد رسمه وللنحويين
في هذه الاية اربعة اقوال الاول قول المبرد ومن تابعه ان تجعل موضع انكم مخرجون
رفعا بالابتدا واذا ظرف زمان في موضع خبر والجملة في موضع خبر ان فيصير التقدير بعد
انكم اذا متم اخراجكم كما تقول بعدكم انكم يوم الجمعة اخراجكم فيكون اخراجكم مرفوعا بالابتدا
ويوم الجمعة خبره والجملة في موضع خبر ان الاول وهذا مذهب بين ظاهر لا يحتاج فيه
الى خبر محذوف والثاني قول الجرمي ان تجعل مخرجون خبر ان الاولى وتكون الثانية كررت
توكيدا لتراخي الكلام على حد قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي
ساجدين فكرر رايتهم توكيدا لتراخي الكلام ويكون انتصاب ساجدين برايت الاولى كانه

٢

كم

قال رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر ساجدين ومثل قوله تعالى لا تحسبنّ الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فيكون تحسبنهم توكيدا
لتراخي الكلام ومن ذلك قولهم في النداء يا تيم تيم عدي الثالث قول ابي الحسن الاخفش رحمه الله
تعالى انه يجعل انكم في موضع رفع باذا على ان تكون اذا عاملة على حد قياس مذهبه في الرفع
بالظرف في نحو قولك يوم الجمعة الخروج فالخروج عنده مرتفع بالظرف كانه قال يستقر
الخروج ومذهب سيبويه واصحابه ان الخروج مرفوع بالابتداء الرابع قول سيبويه رحمه الله
تعالى انه يجعل انكم مخرجون بدلا من ان الاولى على حد قوله تعالى ويوم تقوم الساعة يومئذ
يخسر المبطلون فتقول يومئذ بدلا من قوله تعالى يوم تقوم الساعة ويحتاج في هذا القول
الى حذف شيء يتم به الكلام لانه لا يصح ان يبدل من ان الاولى بعد تمامها وتكميلها من اسمها
وخبرها فلذلك وجه ابو علي قول سيبويه في هذه الاية على وجهين احدهما ان تكون قد حذف
مضاف من الاولى تقديره ايعدكم ان اخراجكم اذا متم فيصح حينئذ ان تجعل انكم مخرجون
من الاولى لانه قد تمت وانما يحتاج الى حذف هذا المضاف من جهة ان اذا ظرف
زمان وظروف الزمان لا تكون اخبارا عن الجثث فاذا حملت قوله انكم اذا متم على
تاويل ان اخراجكم اذا متم تم الكلام وصارت اذا خبرا لان على حد قولهم الليلة الهلال
يريدون حدوث الهلال او طلوعه ولولا ذلك لم يجز لان الهلال جثة والليلة ظرف زمان
ومثل الاية في حذف المضاف قوله عز وجل هل يسمعونكم اذ تدعون لانه لا بد من تقدير
مضاف محذوف تقديره هل يسمعون دعاءكم اذ تدعون فحذف الدعاء وهو يريده
والثاني من توجيه ابي علي لقول سيبويه ان تكون خبر ان محذوفا وفي تقديره ايعدكم انكم
اذا متم ثم حذف خبر ان لدلالة ان الثانية عليه على حد قوله تعالى والله ورسوله احق
ان يرضوه فحذف خبر المبتدا الاول استغناء عنه بخبر الثاني وعلى ذلك قول الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف

تقديره نحن بما عندنا راضون وانت بما عندك راض الا انه حذف استغناء عنه بالخبر الاخر وهذا
الوجه وحده هو الذي لم يصح عليك ايها المتقصي تخصيصا لانه هو الماثل في غيابة
السهو الملقب بملك النحو الا انه واما قولك بعد السوال الاول وكذلك يسال عن العامل
في اذا ثم بنيت في جوابك انه محذوف فقولك هذا مبني على ما قام في نفسك من كون
خبر ان محذوفا وقد بينا انه غير محذوف الا على احد الوجهين الموجه بهما قول سيبويه
رحمه الله تعالى والا فهو موجود غير محذوف على كل المذاهب المتقدمة اما على مذهب المبرد
فالعامل عنده في اذا الاستقرار لانها في موضع خبر المبتدا وكذلك مذهب الاخفش
هي عنده معمولة للاستقرار المقدر في كل ظرف رفع محلا واما على مذهب الجرمي
فالعامل عنده فيها مخرجون التي هي خبر ان على ما تقدم ذكره واما قولك بعد
السوال الثاني ان اذا بمعنى الوقت وهو مضاف الى الجمل على تاويل المصدر وما ذكرت
من ان المعنى يستقيم اذا جعلت العامل في اذا مخرجون لانه يصير التقدير انكم مخرجون
وقت موتكم والاخراج وقت الموت لا يتصور ولا يمكن ذلك بتقدير كحذف

مضاف

مضاف قبل اذا وبعدها فانك اتيت في هذا المكان بضرب من الهذيان اما قولك ان
اذا بمعنى الوقت وهو مضاف الى الجمل على تاويل المصدر فليس تقدير الجملة بعدها
على تاويل المصدر بصحيح وذلك مستشنع فيها وفي اذ وفي لما خاصة الا ترى انه يحسن
ان تقول جئتك حين اتيتك يوم تقدم زيد اي اتيتك يوم مقدم زيد فيقدر ما بعد يوم بتقدير
المصدر ولو قلت اتيتك اذا يقوم زيد لم يحسن ان تقول اتيتك اذا قيام زيد وكذلك
تقول اتيته اذ قام ولا تقول اتيته اذ قيامه وكذلك لما تقول اكرمته لما قام ولا
تقول اكرمته لما قيامه لان هذه الظروف لا تضاف الى مفرد ولا تستعمل الا مضافة
الى الجمل واما قولك لانه لا بد من تقدير حذف مضاف قبل اذا وبعدها ليصح المعنى
ويسلم من الاحالة فهو قول بين الفساد لا محالة وذلك ان المتقرر عند جميع النحويين
انه لا يصح ان تضاف اذا ولا اذ ولا لما وذلك لتوغلها في البناء وقلة تمكنها ولا يجوز
على هذا ان تقول اكرمتك بعد اذا اكرمتني ولا قبل اذا اكرمتني ولا بعد لما اكرمتني
ولا يجوز ذلك في ظروف الزمان ولا غيرها ولم يسمع من ذلك شيء الا في اذ والمعنى في الاية
يصح على غير هذا التقدير اذ في مفهوم الخطاب من قوله عز وجل وكنتم ترابا وعظاما
ان الاخراج ليس هو وقت الموت وانما هو بعد زمان متراخ تقتضيه الاستحالة من
اللحمية والعظمية الى الترابية ثم الاخراج بعد ذلك واذا وان كانت بمعنى الوقت
فليس يلزم وقوع الفعل في اول ذلك الوقت دون اخره مثال ذلك قولهم اذا جاء
زيد احسنت اليه ومعلوم من جهة المعنى ان الاحسان لم يكن في اول المجيء انما كان
بعده وتقدير الكلام يوجب ان وقت المجيء وقت الاحسان لان اذا ظرف والعامل فيه
احسنت فيصير التقدير احسنت اليه وقت مجيئه وليس الامر كذلك وسبب ذلك انه
لما تقارب الزمانان وتجاور الحالان صارا كانهما وقعا في زمان واحد وان كان
لا بد ان يتقدم زمان الاحسان بعد زمان المجيء اذ الاحسان مسبب عن المجيء والسبب
يتقدم المسبب ويكون تقدير الاية على هذا ايعدكم انكم مخرجون اخر وقت موتكم وكونكم
ترابا وعظاما ثم قلت بعد هذا واما فائدة تكرير ان فان العرب تكرر الشيء في
الاستفهام استبعادا كما يقول الرجل لمخاطبه اذا كان يستبعد منه ان يجاهد انت
تجاهد انت تجاهد وهذا قول المحقق ولا محرر وهذه العبارة تكرير الاستبعاد شيء
خارج عن المالوف المعتاد وانما التكرير في كلام العرب جميعا للتاكيد على ذلك كما في كتاب
الله عز وجل وفي الكلام الفصيح كقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا فكرر دكا على
جهة التاكيد بدلالة قوله في الاخرى فدكتا دكة واحدة وقوله تعالى ان مع العسر يسرا
ان مع العسر يسرا وقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
فكرر رايتهم توكيدا وقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم
يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب وليس في شيء من ذلك استبعاد انتهى المسالة الثالثة
قال ابو نصر رحمه الله تعالى روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال [illegible]
الله فيه بسبب السوال عن مادة هاتين الكلمتين وزيادتهما ومكان استعمالهما فاول

ذلك ان تعلم ان تهوشا واحد فقد زانه جمع على تهاوش وهو من الهوش بمعنى الاختلاط
قال وكذلك تهابر هو جمع واحده تهبر وهو من الهبر بمعنى القطع المتدارك والمعنى من
جمع مالا من جهات مختلفة لا يعلم جهات حلها وحرمتها قطعه الله عليه قال فان قيل ما سمعنا
في الواحد تهبرا وتهوشا قلنا قد نص سيبويه رحمه الله تعالى على ان العرب تاتي بجموع لم
تنطق بواحدها ثم قال لا قياس واحد ملامح ومحاسن وملمحة ومحسنة وما سمعنا بملمحة
وكذلك قد راوا ان واحد اباطيل ابطيل او ابطول واباطيل جمع لم ينطق بواحده فاجيب
بان قيل له ابديت عوارك لمناظرك وابرزت معاملك لسهام مناضلك ان هذه اللفظة
تروى على اوجه مختلفة وجميعها يرجع الى اصل واحد وعدة اوجهها اربعة يروى من جمع
مالا من مهاوش يروى بالميم ومنه هي المشهورة عند العلماء باللغة ويروى من تهاوش
بالتاء وكسر الواو وقد صححوه ايضا ويروى من نهاوش بالنون وضم الواو وهو صحيح ايضا
ويروى من نهاوش بالنون وكسر الواو وهذه هي التي انكرها اهل اللغة ولم يثبتوا صحتها
والظاهر من كلامهم انها من غلط الرواة وجميع ذلك على اختلاف الرواية فيه يرجع
الى اصل واحد وهو الهوش الذي هو الاختلاط فليس الاشكال في تهاوش من جهة تفسيرها
كما ظننته وانما من جهة كونها جمعا لواحد لم ينطق به الا ترى ان تهوش وتهاوش هما
بمعنى الهوش والاختلاط وكلاهما جمع لم يستعمل واحده وانما المشكل في هذه اللفظة هل
هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند اهل اللغة او هي على خلاف ذلك فهذا الذي كان
حقك ان تبينه وتثبت صحته واذا صح فسرت حقيقة معناها واشتقاقها وبينت
هل هو جمع او مفرد وما الذي يدل منه وما الاصل فاما قولك في تهابر انه مشتق من الهبر
وهو القطع المتدارك فليس كذلك المعروف عند اهل اللغة وانما هو مستعار من الهبير
وهي تلال الرمل المشرفة فسميت المهالك تهابر من ذلك ولذلك قال عمرو بن العاص
لعثمان بن عفان انك ركبت بهذه الامة تهابير من الامور فتب عنها اراد انك ركبت
بهم امورا شاقة مهلكة بمنزلة من كلفهم ركوب التلال من الرمل لان المشي في
الرمل يشق على من ركبه وقولك ان واحد التهابر لم ينطق به ليس بصحيح بل الصحيح
ان واحدها تهبور على ما ذكره اهل اللغة لانهم جعلوا التهابير هي المهالك مستعارة
من التهابير التي هي الرمال المشرفة وواحدها تهبور واساءت العبارة بقولك لا يعرف
جهات حله وحرمته وكان الصواب ان تقول وحرامه لانه يقال لحل وحلال وحرم
وحرام واخطأت ايضا في تنظيرك تهاوش في كونه جمعا لواحد لم ينطق به بقولهم ملامح
واباطيل وكان حقك ان تنظرها بعباديد ونحوها مما لم ينطق له بواحد من لفظه
لا من غير لفظه الا ترى ان ملامح لها واحد مستعمل من غير لفظه وهو لمحة وكذلك اباطيل واحده
المستعمل باطل وكذلك محاسن واحده المستعمل حسن وان كنا نعتقد ان واحد الجموع من
جهة القياس ليس هو هذا المستعمل لانه وان كان الامر على ذلك فلا يصلح ان يقال ان
هذه الاحاد لهذه الجموع وان هذه الجموع لهذه الاحاد من جهة الاستعمال الا ترى
ان ابا علي الفارسي قال لو كنا به العنى في هذا الباب ما بنا جمعه على غير ما واحده المستعمل

وذلك

وذلك باطل واباطيل وحديث واحاديث وعروض واعاريض ولم يختلف احد من العلماء
في ان اعاريض واحاديث واحدها عروض وحديث من جهة الاستعمال كما ان قولهم
ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال وان كان في التقدير كانه جمع ليلاة ولو قلت ان العرب
قد تاتي بجموع لم تنطق بواحدها الذي يجب من جهة القياس لكنت قد سلمت في قولك
من الوهم والالتباس ثم اسالك اولا ما معنى قولك في صدر رسالتك واول ذلك ان
تعلم ان تهوشا واحد فقد جمع على تهاوش فانه كلام لم يستعمله من اهل الجهل والغباوة
الا من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة المسئلة الثالثة قال ابو نزار
رحمه الله تعالى روى سيبويه في كتابه عن العرب انهم قالوا ليس الطيب الا المسك
برفع المسك والقياس نصبه لانه خبر ليس وليس لا يبطل عملها نقض النفي الا ان
سيبويه والسيرافي يخبطا في هذا ولم ياتيا بطائل فاول ذلك ان سيبويه
قال لغة في ليس انها لا تعمل وانها مثل ما في لغة بني تميم وهذا لا يعرف فقد اخطأ
سيبويه ثم قال السيرافي والصحيح ان اسمها الشان والحديث في موضع رفع والطيب
مبتدا والمسك خبره وقيل له هذا باطل وان الا الناقصة خبر له وقد جاءت بين
المبتدا والخبر في الجملة الاثباتية واعتذر السيرافي بان قال لانها على الجملة قد
تقدمها نفي وهذا كله متهافت والذي صح انه قولهم ليس الطيب الا المسك ليس واسمها
والا ناقضة للنفي والمسك مبتدا وخبره محذوف وتقديره ليس الطيب الا المسك
فخره والجملة من المبتدا والخبر في موضع النصب لانه خبر ليس وفيه وجه اخر وهو
ان يكون الا بمعنى غير وذلك وجه في لا معروف والتقدير ليس الطيب غير المسك متصلا
او مرغوبا فيه او ما شابه ذلك فاعرفه انتهى **فصل** في الرد عليه ايها
المتغالي المتعالم والمتغاطي المتعاظم قد نسبت سيبويه والسيرافي رحمهما الله تعالى
الى انهما يخبطا في هذه المسئلة ولم ياتيا بطائل وقلت حكاية عنهما ولذلك
ان سيبويه قال لغة في ليس انها لا تعمل وانها مثل ما في لغة بني تميم وهذا لا يعرف
وكان تخبطك فيما عنه نقلته واليه نسبته بما اسقطته من كلامه وذممه وهو من
التخبيط الحقيقي والذي ذكره على نصه ومنقولا عن نصه هو قد زعم ان ليس تجعل
كما وذلك قليل لا يكاد يعرف فهذا يجوز ان يكون منه ليس خلق الله اشعر منه
وليس قالها زيد وقول حميد بن ثور * وليس كل النوى تلقى المساكين * وقول
هشام هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها * وليس منها شفاء الداء مبذول * والوجه
والحرفية ان يحمله على ان في ليس اضمارا وهذا مستبعد لقوله انه اسم الله ذاهبة
الا انهم زعموا ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب الا المسك
الى هذا انتهى كلام سيبويه رحمه الله تعالى فاحلت عبارته عن الصواب فقلت قال
سيبويه لغة في ليس انها لا تعمل فبانت تنكرها في اللفظ لم يات لها بخبر وزدت في كلامه
انها لا تعمل ولم يذكر سيبويه ذلك ولا يصح ان يذكره لانه لم يقطع بكونه مجرى ما مسألة
ثم قلت عنه وانها مثل ما في لغة بني تميم فزدت ما لم يذكر وكيف تجعلها مثل ما التميمية

التي قد حصل القطع بابطال عملها وهو يقول بعد ذلك والوجه ان يكون فيها اضمار
الشان ثم قلت عنه ايضا وهذا لا يعرف فاسقطت بكلاد وباسقاطها تبين فض الكلام
لان سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا او هو قولهم ليس الطيب الا المسك بدليل
قوله انه يجوز ان يكون عليه قولهم ليس خلق الله اشعر منه وصح ذلك بما حكاه الاصمعي
وابو حاتم عن ابي عمرو بن العلا رحمه الله انه قال ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب
ولا تميمي الا وهو يرفع وساق المجلس السابق بين ابي عمرو وعيسى بن عمر ثم قال
فقد ثبت من هذه الحكاية ان قولهم ليس الطيب الا المسك معروف في كلام العرب
فلا يصح اذن ان يكون كلام سيبويه الا بزيادة بكلاد وقلت عند فراغك من حكاية
كلام سيبويه بزعمك ثم قال السيرافي والضمير ان اسمها شان وحديث في موضع رفع
والطيب مبتدا والمسك خبر وقيل له هذا باطل فان الا لا تعترض خبرا اذ قد جاءت بين
المبتدا والخبر في الجملة الا انه تبيح واعتذر السيرافي بان قال الا انها على الجملة فقد تقدمها
نفي فاذا بك فيما حكيته عن السيرافي ايضا قد تسمحت بما نسخت وغيرت ما عنه غير ست
وذلك ان نص كلام السيرافي في هذه المسالة هو ذا وقد احتجوا ببيتين اخرهما اقوى من
الاول وهو قول بعض العرب ليس الطيب الا المسك قالوا ولو كان في ليس ضمير
الامر والشان لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها ونحن نقول الطيب الا
المسك وليس الامر كما ظنوا لان الجملة اذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه
حرف النفي فقد لحقه النفي في المعنى الا ترى انك اذا قلت ما زيد ابوه قائم فقد
نفيت قيام ابيه كما لو قلت ما زيد قائم ابوه فعلى هذا يجوز ان يقول ما زيد ابوه الا قائم
كانك قلت ما ابو زيد الا قائم هذا كلام السيرافي فاما توجيهك المسالة على ما صح
في زعمك وهو ان تجعل الطيب اسم ليس والمسك مبتدا وخبره محذوف تقديره ليس
الطيب الا المسك فخره او على ان تكون الا بمعنى غير والتقدير ليس الطيب غير المسك
مفضلا او مرغوبا فيه فشي لم يسبقك اليه احد ولم يخطر ببال بشر وهو
تقديرك الاسم مبتدا وحذف خبره وهو الخبر مع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر
ولا يدل عليه وتقديرك في الوجه الاخر الا بمعنى غير يشير اليه وما بعدها صفة
للطيب على حد قوله عز وجل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي غير الله وجعل
الخبر محذوفا وهو مفضلا او مرغوبا فيه فيكون المعنى عندك ان الطيب لا يرغب
الناس عنه وانما يرغبون في المسك لان هذا تقدير قولك ليس الطيب غير المسك
مرغوبا فيه وعلى ان سيبويه ذكر في حكايتهم ما اوجب التوقف فما اجازه من ان الوجه
ان يكون في ليس اضمار ولا يكون حذفا فقال بعد ان قدم الوجه في قوله
• وليس منها شفاء الداء مبذول • وقولهم ليس خلق الله اشعر منه الا انهم زعموا
ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب الا المسك ووجه توقفه عن
ان يحمل ليس في لغتهم على ضمير الشان والقصة انه وجدهم يرفعون المسك في ليس
وينصبونه في كان فيقولون ما كان الطيب الا المسك فلو كان في ليس اضمار

لوجب ان يكون في كان اضمار ايضا فكونهم يخصون الرفع بليس دون كان حتى لا يوجد
منهم من يرفع المسك في كان ولا ينصب في ليس دليل على ان ليس ههنا حرف لا عمل
لها وهذا يبطل قولك انه لو كان على اضمار الخبر في الوجه الاول او اضمار مرغوب فيه
او مفضلا في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك في كان فيقال ما كان الطيب الا
المسك على تقدير الا المسك افخره او على تقدير غير المسك مفضلا او مرغوبا فيه ولو
وجهت ايها المتعسف هذه المسالة على ما وجهه النحويون لارحت واسترحت وهو
ان تجعل الطيب اسم ليس والا المسك بدل منه والخبر محذوف وتقديره ليس في
الدنيا الطيب الا المسك وعلى ذلك حملوا قول الشاعر •
• لهفي عليك للهفة من خائف • تبغي جوارك حين ليس مجير •
يريد حين ليس في الدنيا مجير وقد اجاز ابو علي ان تكون اللام في الطيب زائدة على حد
زيادتها في قولهم ادخلوا الاول فالاول فيصير التقدير ليس طيب الا المسك على
تاويل ليس في الوجود طيب الا المسك اي ان كل طيب غير المسك فليس بطيب على طريق
المبالغة في وصف المسك وبالجملة فان هذا القول الذي ذهب اليه النحويون لا يصح
بما حكاه سيبويه بعض قولهم وما كان الطيب الا المسك على ما قدمت ذكره ولسرد ذلك
نعتبر فيقال ان ليس الطيب الا المسك لغة قوم اخرين بل القوم الذين يقولون ليس
الطيب الا المسك يرفعون هم القائلون ما كان الطيب الا المسك فينصبون
على ما حكاه سيبويه وبهذا السبب توقف عن حمل ليس في لغتهم على ان فيها اضمارا او هي
اللغة التي هي المشهورة وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس يوجب ابطال الاصول
المسالة الرابعة قال ابو نصر رحمه الله تعالى قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة
وقد ذكر في نصب كلالة اشياء كلها فاسدة وخلط ابن قتيبة غاية التخليط
والذي يقال انا الكلالة قد ضربت بتركه الميت فيها ولد لا جرم ان الاعراب ينطبق
على هذا فان المعتاد ان الانسان انما يدأب ليترك لولده بعد موته فاذا حضره
الموت ولا ولد له ظهر تعبه فقوله يورث بعد رجل كالا وكلالة فان كلا قد جاء
بمعنى تعب والمعنى يورث في حال ظهور تعبه وكلالة وكلالة مصدر كل وقد قال
سيبويه ان تاء التانيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزوائد نحو امطر
فهي تدل على المرة او الحالة فنصب كلالة لانه مصدر منقلب عن حال وما اكثر
ذلك في كلامهم ومنه ارسلها العراك فقال الراد عليه يا هذا غلطت اولا في البلادة
باسقاطك لو ومن قوله عز وجل وان كان فقلت ان العلماء ذكروا في نصب كلالة اشياء
جميعها عندك فاسد وان تخبيط ابن قتيبة فيه على تخبيطهم زائد وسائر صحة
اقوال العلماء فيه وان الفساد انما جاء من قلة فهمك لمعانيها ومن بعد ذلك فهمك من بعض عبرتها
به اما الزلل لا ادري ان الكلالة فيما نحن بصدده هي في الاصل مصدر قولك كل الميت يكل
كلالة فهو كل وذلك اذا لم يرثه ولده ولا والده وقد تكلم ايضا يقال رجل كل اذا لم يكن له ولد
ولا والد فهذا اصل الكلالة اعني كونها حدثا لا عينا ثم يوقعونها على العين وهم يريدون

بها الحدث كما يجعلون ذلك بغيرها من المصادر فيقولون هذا رجل كلالة اي كل كما
يقولون عدل اي عادل وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلما واهل اللغة قول الله عز وجل
وان كان رجل يورث كلالة فجعلوا الكلالة اسما للموروث ولم يريدوا انها بمعنى الحدث
فيكون نصب كلالة على هذا من وجهين احدهما ان يكون خبر كان والاخر ان يكون حالا من
الضمير الذي في يورث على ان تقدر كان هي التامة فيكون التقدير فيه وان وقع او حضر
رجل يورث كلالة اي كلا وعلى هذين الوجهين اعني في نصب الكلالة ذهب ابو الحسن
الاخفش واجاز غيره ان تكون الكلالة في الاية على بابها اعني ان تكون اسما للحدث
دون العين فيكون انتصابها ايضا من وجهين احدهما ان تكون من المصادر التي
وقعت احوالا نحو جا زيد ركضا والعامل فيه يورث على حد ما تقدم وكلالة ههنا
مصدر في موضع الحال كما كان في قولهم هو ابن عمي دنية والوجه الاخر ان يكون
انتصاب كلالة في الاية انتصاب المصادر التي لم تقع احوالا ويكون في الكلام حذف
مضاف تقديره يورث وراثة كلالة وعلى ذلك قولهم ورثته كلالة وقول الفرزدق

• ورثتم قناة الدين لا عن كلالة • عن ابني مناف عبد شمس وهاشم •

اي ورثتموها عن قرب واستحقاق وهذه اربعة اوجه من كلام العلما في نصب الكلالة
لا شبهة فيها ولا انكار على مستعملها وقد اجاز قوم من اهل اللغة ان تكون الكلالة
اسما للوارث وهو شاذ فان صح انتصابها على ما انتصبت عليه اولا وهو ان يكون خبر كان
او حالا من الضمير في يورث اذا جعلت كان تامة الا انه لا بد من تقدير حذف مضاف
تقديره وان كان الميت ذا كلالة وهذا كله واضح بين بعيد من التخليط والاشكال
والكلام الذي هو جدير بالسخف والرفض هو قولك ان الكلالة فسرت بتركة فيها ولد
وان المعتاد ان يكون الانسان انما يداب ليترك لولده فيجده وفاته فاذا حضره الموت
ولا ولد له ظهر تعبه ثم ذكرت بعد ذلك انها من المصادر المنصوبة على الحال فنقضت
كلامك واوجبت على سامعك كلامك وذلك انك زعمت ان الكلالة قد فسرت بتركة
الميت وهذا مذهب من يجعل الكلالة اسما للوارث دون الموروث فيكون على هذا اسما
للشخص دون الحدث ثم قلت انها من المصادر المنصوبة على الحال وان كانت مصدرا
فهي اسم للحدث فهذا تناقض بين وقلت ان الكلالة مشتقة من كل اذا تعب وان
المتعب بموروث ذا كلالة فغلطت ووهمت وفي مسامة الجهلة هممت ولو كانت
الكلالة مصدر كل اذا تعب لكان اسم الفاعل فيها كالا وكليلا وكان في المصدر ان
يقال كلا وكلولا والمعروف عند اهل اللغة انما هو كل لانه يقال رجل كلت لا ولد
له ولا والد وقد كل يكل كلالة فلما الزموا المصدر الكلالة واسم الفاعل علم ان الكلالة
ليست مصدرا لكل اذا تعب واما قولك ان المعنى في الانسان ان يداب ليترك لولده
فاذا حضره الموت وليس له ولد ظهر تعبه فهو يرحمك الله كلام غير محصل وذلك انه اذا كان
انما يتعب لولده فينبغي اذا ورث كلالة ان لا يكون له ولد واما قولك ان سيبويه
قال ان تا التانيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزيادة دخولا مطردا فهي

تدل على المرة الواحدة فهذا منك غلط واضح وطريق وهمك فيه بين واضح وذلك انك تثبت
ان الكلالة مصدر كل اذا تعب ثم وقع في نفسك انه لا يجوز ان يكون مصدر كل اذا
الكلالة فقلت لا تنكر دخولها لان سيبويه قد اجاز دخولها على المصادر فغلطت
في ذلك من وجهين احدهما ان المرة الواحدة في باب المصادر التي تلحقها انما يبنى لها الفعلة
كضربته ضربة وهذا هو المطرد فيه وان المصدر الذي هو الجنس يختلف الى اوزان
مختلفة الا ترى انك تقول قعدت قعودا وجلست جلوسا ولا يجوز في ذلك لا تقول جلست
جلوسة ولا قعدت قعودة ولو كانت الكلالة يراد بها المرة الواحدة لم يجز هنا الا الكلة
والوجه الثاني من غلطك هو جهلك بكون الكلالة جنسا لا واحدا من جنس يراد به المرة
وذلك قول الاعشى

• فآليت لا ارثي لها من كلالة • ولا من حفى حتى تزور محمدا •

الا ترى ان الكلالة هنا بمعنى الكلال وليس يراد به المرة الواحدة واما قولك ان كلالة مصدر
منقلب عن حال فكلام بين الاضطراب مبني على غير الصواب اذ المصدر اذا صار حالا فانما
يقال انقلب اليها لا انقلب عنها لانه منتقل عن انتصابه على انه مفعول مطلق الى انتصابه
على انه حال المسالة الخامسة قال ابو نزار قال سيبويه لو بنيت من شوي مثل عصفور
شووي ووجه مذهبه ان الاصل شوويي لا خلاف فيه في قلب اليا الاولى واوا كما
يفعل في رحى فانه رحوي ثم تفتح الواو وقبلها واوا لا تسمى ما كسرها كما في النسب نعمل
ذلك انقلبت الواو التي بعدها يا وهذا لا يليق بصيغة البنا ولا يجوز ان ينطق هو
بهذا من له صنعة تامة وقوة في علم التصريف والذي ذكر سيبويه لا يستعمله اصلا
ولا يناسب الصنعة وانما هو تحكم منه والصحيح ان يقال ان الاصل شوويي ويجب ان
يمضي القياس في قلب الواوين يائين لاجتماعهما مع اليائين وسبقهما بالسكون فصار الى
شيي فاحذف حركة اليا الثانية وهي الضمة ثم حذفت اليا الاخرى لانه بقي ساكنان
ايضا فبقي شي فقلبت الضمة التي على الشين الى الكسرة فصار الى شي كما فعلوا في بيض
جمع ابيض وانما هو بيض بضم البا لمجاورة اليا فان قيل قد اجحفت بالكلمة بهذه الحذوف
قلت العرب بمعنى القياس وانما افضى الى حذف معظم الكلمة وشواهد ذلك كثيرة قال
الراد عليه يا هذا لو خضت في بحر لست من خواضه وركبت جامحا لست من رواضه انك
قلت هذه المسالة عن سيبويه فحرفت وخرفت واحلت اذ عليه فخطابك احلت وانا
انص كلام سيبويه ثم اظهر بعد ذلك فساد ما ذهبت اليه واوجه هذه المسالة على الوجه
الصحيح المطرد الجاري على طريق كلام العرب بمشية الله وعونه اما نص كلام سيبويه فيها
فهو وتقول في فعول من شويت وطويت شووي وطووي وانما حدها وقد قلبوا الواو
سطووش ولكنك كرهت اليا آت كما كرهتها في حي حيث اضفت اليه فقلت حيوي وهذا
كلام قد جمع من الاختصار والبيان ما تستغني عما اوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان
واما قولك والصحيح في هذا شووي ويجب ان يجري فيها القياس في قلب الواوين يائين فيصير
شيي ثم يحذف حركة اليا الثانية والضمة ثم يحذف لالتقا الساكنين ثم يحذف اليا الاخرى

لالتقا الساكنين فيصير الي ثني ثم تكسر الشين فيصير الي ثنيت كما فعلوا في بيض فانك عرفت
في هذا التصريف من وجوه الصواب واتيت فيه بما لا يبعد رسمه عند ذوي الالباب
ما خلا قولك ان الواوين قلبتا يائين لاجتماعهما وسبقهما بالسكون هو قول سيبويه
الذي بدانا بذكره الم تعلم انه تقرر عند جميع النحويين ان كل اسم كانت فيه يا او واو
وسكن ما قبلهما ان حركتهما لا تختزل الا ما كانت او عينا فمثال اللام قولنا ظبي ودلو وكرسي
وعدو ومثال العين انيب واعين وادور ونحوا سوقا واعينه واخوته ومخيط ومقول
وربما نقلوا حركة اليا والواو الي الساكن الذي قبلهما اذا كان يقبل الحركة وذلك مثل معيشه
ومثوره ولهذا قياس يذكر في التصريف فيعلم بهذا فساد قولك ان حركة اليا اختزلت
مع كون ما قبلها ساكنا وقد تقرر لانه اذا سكن ما قبل اليا والواو في هذا النحو فتحتنا
وانما تختزل حركة اليا اذا انكسر ما قبلها في مثل القاضي فان اليا تكون ساكنة في الرفع
والجر لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها ولو سكن ما قبلها لفتحت وكذلك الواو انما تختزل
حركتها اذا انضم ما قبلها في مثل يغزو والاصل فيها ان تكون متحركة الا انه كره تحريكها
لثقل الضمة قبلها مع تحرك ما قبلها واذا ثبت فساد هذه المقدمة فسد ما بينته من
الحروف المحذوفة الملبسة التي منعها جميع النحاة ثم قلت العرب تمضي القياس وان
افضى الي حذف معظم حروف الكلمة فليس هذا القول بصحيح علي الاطلاق وانما ذكر
في مثل الامر من وعي ووشي فانه يرجع الي حرف واحد من قبل ان فعل الامر من كل فعل
معتل اللام لا بد من حذف لامه كما انه يرجع وكل واو وقعت بين يا وكسرة مثل يعد
ويزن فلا بد من حذفها فالضرورة ادت الي ذلك مع زوال اللبس واما مثل قل ول
وبع وما يجري مجراه فليست فيه ضرورة موجبة للحذف كوجوبه في الامر من وعي ووشي
ثم قال وقد اعلموا ان معرفة هذه المسئلة انما تمتنع بعد معرفة النسب الي حيه فاذا عرف
كيف ينسب اليه عرف كيف يبني من شوي مثل عصفور وذلك ان قياس النسب الي حيه
يوجب ان يقال فيه علي الاصل حيي فيه ثقل فيه يا النسبة المشددة علي يا حيه فيجتمع
اربع يا آت الا ان العرب كرهت اجتماع اليا آت ففتحوا اليا الاولي لتنقلب
اليا الثانية الفا لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها فاذا صارت الفا علي هذه الصورة
وهي حيا وجب قلب الالف واوا لان يا النسبة لا يكون ما قبلها الا مكسورا والالف
لا تقبل الحركة واذا لم يمكن تحريكها وجب ان تنقلب الي حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا
ذلك في رحا وعصي حين قالوا رحوي وعصوي وانما لم يقلبوها يا كراهة اجتماع ثلاث
يا آت فقد صار الاصل في حيوي حيايي ثم حيوي فهذا هو الاصل المطرد الجاري في
كلام العرب وعلي هذا الا يصلح لكم كيف تبني من شوي مثل عصفور وذلك ان حقه
اذا جا علي الاصل شويوي ثم تجب قلب الواوين يائين لاجتماعهما مع اليا بن وسبقهما
بالسكون فيصير شيي كحيي وحيي فقد وجب فيه تحريك اليا الساكنة بالفتحة ثم قلب
اليا الثانية الفا ثم قلبها واوا وانتهى ذلك الي ان صارت الي قولنا حيوي وكذلك في قولهم
حيي فتحوا اليا الاولي الساكنة فلما تحركت عادت الي اصلها ان تكون واوا لانها عين الكلمة

من شوي وانما قلبت يا لسكونها فقلت شوويي ثم قلبت اليا الساكنة الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار شواوي ثم قلبت الالف واوا لمتابعة اليا المشددة التي بعد الالف
اليا المشددة التي للنسب فلما كانت يا النسبة تقلب الالف التي قبلها واوا في مثل رحوي
اذا نسب الي رحا فكذلك تقلب هذه اليا المشددة الالف واوا وان لم تكن للنسب لانها
صورتها في مثل هذا الموضع فلذلك قلت شووي والاصل شيي ثم شووي علي مساق
الامر في النسب الي حيه فهذا الذي عليه جميع فضلا النحو ولم نعلم ان احدا تعداه الي
سواه **المسئلة السادسة** قال ابو نزار وقد شاع في كلام العرب حمل الشي علي معناه
لنوع من الحكمة وذلك كثير في القران العزيز ومنه قوله تعالي وقد احسن بي بمعني
لطف بي وكذا قوله تعالي وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها فان ابن السراج حمله
علي المعني لان من بطر فقد كره والمعني كرهت معيشتها وهذا اكرم من ان نحمد عليه قول
المتنبي لو استطعت ركبت الناس الي سعيد بن عبد الله بعرانا قالوا معناه لو استطعت
جعلت الناس بعرانا فركبتهم اليه لان في ركبت ما يودي ما جعلت وليس في جعلت معني
ركبت فتفضل في جوابه غيرت لفظ التلاوة ونقلت معني الكلمة عما وضعت له
اما لفظ التلاوة فهو وقد احسن بي واما فعل الكلمة فهو قولك احسن بي علي لطف بي
وانما حملك علي ذلك انك وجدت احسن تعدي بالي مثل قول القائل قد احسنت
اليه ولا تقول احسنت به وجهلت ان الفعل قد يتعدي بعده من حروف الجر علي مقدار
المعني المراد من وقوع الفعل لان هذه المعاني كامنة في الفعل وانما يثيرها ويظهرها
حروف الجر وذلك انك اذا قلت خرجت فاردت ان تبين ابتدا خروجك قلت خرجت من
الدار فاذا اردت انك تبين ان خروجك مقارن لاستعلائك قلت خرجت علي الدابة
فان اردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار وان اردت الصحبة قلت خرجت بسلاحي
وعلي ذلك قول المتنبي

اسير مني قطاعه في ثيابه • علي طرفه من داره بحسامه

فقد وضح بهذا انه ليس يلزم في كل فعل ان لا يتعدي الا بحرف واحد الا تري انا اذا مررت
المشهور فيه انه يتعدي بالبا نحو مررت به وقد يتعدي بالي وعلي فتقول مررت اليه
ومررت عليه وكذلك قوله سبحانه وقد احسن بي وذلك ان البا قد جا تتصل بحسن
او حسن فتقول حسن بي ظني ثم تنقله بالهمزة فتقول احسنت به الظن وكذلك في الاسا
فيكون التقدير في الاية وقد احسن الصنع بي ثم حذف المفعول لدلالة المعني عليه وحذف
المفعول في العربية كثير من ذلك قوله تعالي وامر بالمعروف وانه عن المنكر يريد وامر الناس
بالمعروف وانههم عن المنكر وكذلك قوله تعالي ربي الذي يحيي ويميت اي يحيي الموتي ويميت
الاحيا فيصير المعني في قولنا احسن اي اوقع جميلا صنعه بي واذا عديته بالي يصير المعني
فيه الايصال كانه قال اوصل احسانه الي والمعني متقارب وان كان تقدير كل واحد منهما
غير تقدير الاخر فليس ينبغي ان يجعل فعل علي معني فعل اخر الا عند انقطاع الاسباب الموجبة
لبقا الشي علي اصله كقوله تعالي فليحذر الذين يخالفون عن امره والشايع في الكلام يخالفون

امره فحمل على معنى يخرجون عن امره لان المخالفة خروج عن الطاعة وكذا قوله تعالى واذا
قرئ القران فاستمعوا له وانصتوا لما جي في الكلام فاستمعوه وانما حمل على معنى انصتوا
قالوا ما قولك في بيت ابي الطيب انه على معنى جعلت فيصير ركبت قد تعدى في هذا الموضع
الى مفعولين فهذا غلط منك وانما غلطك في ذلك انك رايت بحرانا اسما جامدا لا يصح
نصبه على الحال وانما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقا من فعل كضاحك ومسرع
وهذا وهم منك وهب انا هذا التوجيه الذي وجهت بيته هنا فكيف تصنع في بيته
الاخر بدت قمرا ولاحت خوط بان ❊ وفاحت عنبرا ورنت غزالا ❊
اتراك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات وتصير في كل فعل من هذه الافعال معنى
يصير به متعديا الى مفعول به وكيف تصنع في قولهم بعت الشاة شاة بدرهم وبينت
له حسابه بابا بابا وكلمته فاه الى في فهذه الاسما الجامدة كلها عند النحويين احوال
ويكون تقديره قوله بدت قمرا بدت مضيئة كالقمر ولاحت خوط بان منثنية وفاحت
عنبرا اي طيبة النشر كالعنبر ورنت غزالا اي مليحة المنظر كالغزال ومما يدلك على انها احوال
دخول واو الحال عليها اذا صارت جملا كقولك بدت وهي قمر ولاحت وهي خوط بان
وكذلك بينت له حسابه بابا بابا المعنى مبوبا مفصلا وبعت الشاة شاة بدرهم اي مسعرا
ويكون قول ابي الطيب على ذلك ركبت الناس بحرانا بمعنى مركوبين لي وحاملين ومما يدلك
على ان بحرانا مفعول ثان لجعل كونه يجوز اسقاطه ولو كان مفعولا ثانيا لم يجز اسقاطه
الا ترى انه لو قال ركبت الناس كلهم حال لا الا سعيد لم يحتج الى زيادة ولو قال جعلت الناس
كلهم الى سعيد وسكت لم يتم الكلام وهذا مما يشهد بفساد ما ذهب اليه ايضا فان الركوب
لم يجي في كلام العرب بمعنى الجعل كما جا الترك في مثل قول الشاعر ❊ وتركنا كما على وضم ❊
فتعدى تركت لما حمله على معنى جعلت فاما الركوب بمعنى الجعل فليس بموجود في كلام العرب

المسئلة السابعة

قال ابو نزار وهذه المسئلة سئلت عنها بقرية لما
دخلتها فبينت مشكلها للجماعة واوضحتها وذلك اني سئلت عن قول الراجز وقول الاده
فلادهي فذكرت ان هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله وبعضها في الامر
وبعضها في الخبر بخصوصه ومه وبله زيد وهيهات بمعنى بعد ودهي في كلام العرب بمعنى صح
او يصح الا ترى ان فرسا جا الى سطيح الكاهن وخبوا له خبا وسالوه فلم يصرح فقالوا الاده
اي لا يصح ما قلت فقال الحم الاده فلاده حبة من بر في احليل مهر فاصاب فكانه قال الا
يصح فلا يصح ابدا لكنني اقول في المستقبل ما يشهد له الصحة فكان كما قال الا ان التنوين
الداخل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التنوين الداخل على رجل وفارس ولكنه تنوين دخل على
نوع من التنكير قال المراد عليه فذلك ده اسم من اسما الفعل ليس بصحيح على مذهب الجماعة
وقوله حذف بعض الصناعة والصحيح في هذه الكلمة انها اسم فاعل من ده يده فهو داه
وداه والمصدر رهنه الرهي والدهي فيكون المراد به انه فطن لان الدها الفطنة وجودة
الراي فكانه قال الا اكن دهيا فلا ادهى ابدا هذا اصله ثم اجريت هذه اللفظة مثلا
الى ان صارت يعبر بها عن فعل يجتنم الفرصة في فعله مثال ذلك ان يقول الانسان لصاحبه

وقد املكت الفرصة فطلب تارا الاده فلادهي اي الا تطلب تارك الان فلا تطلبه ابدا
وهذا الرجز ورويته فقتله ❊ فاليوم قد نهنهني تنهنهي اول حلم ليس بالمسفه ❊
وقول لا ده الاده تقديره الا اكن دهيا فلا دهي ونظير ذلك من كلام العرب
مررت برجل صالح الا صالحا فطالح تقديره الا ان يكن صالحا فهو صالح وانما سكن
اليا وكان من حقها ان تكون منصوبة من قبيل ان الامثال تتنزل منزلة المنظوم وهذه
اليا حسن اسكانها في الشعر كقوله ❊ يا دار هند عفت الا اثافيها ❊ فقد ثبت بهذا
ان ده اسم فاعل لا اسم فعل وهي معربة لا مبنية وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين
التنكير ويدلك على انها ليست من اسما الافعال كونها واقعة بعد حرف الشرط الا ترى
انه لا يحسن الاصه كلا صه والا مه فلا مه والا هيهات فلا هيهات

المسئلة الثامنة

قال ابو نزار انشد بي شيخ الفصيحي للاعشى
❊ الشرطلا من جديلة مشغوفا ❊ سوه بالسمار غيل ❊
فسئلت عن غيل فقلت قد جا نادرها ساعد غيل للمبتلي ❊ الا ترى الى قوله ❊
❊ بيضا ذات ساعد بن مسلس ❊ والسمار اللبن كانه يقول انه بني هذا الصايد اشتملوا
من شرب اللبن الا ان الراجز بناه على فعال لفعل وغيلا على زنة حار وكتاب ثم جمعه
على فعل كحمار حمر وكتاب كتب فان قيل انما سمعنا فيلا لا فيلا قلنا سلفنا ان العرب قد
تنطق بجمع لم يات واحده فهي مقدرة وان لم يسمع واجيب بان يقال له قد انعت الاسما
بلفظك وغلطك وارجب الطباع بخطايك وسقطك يا هذا ان تفسيرك للغيل
بانهم الذي اشتملوا من شرب اللبن فقياسا على الغيل وهو ما سمعه المتنبي لم يذهب
اليه احد من اهل اللغة وانما ذهبوا الى ان الغيل هو الاشتمال من شرب اللبن وانما فسرت
لفظة الغيل في بيت الاعشى على غير هذا وهو ايهم والذي حملت منا سمعها ❊
❊ تحدي وسبق البيه ابا قر كغيل ❊ على وجهين احدهما انها الكثيرة من قولهم غيل
اي كثير وقيل الغيل ههنا السمان من قولهم ساعد غيل اي سمين والغيل بمعنى الكثير
هو المراد في البيت لانه يصف هذا الصايد بالفقر وكثرة الاولاد وانهم ليس لهم غذا
الا السمار وهو اللبن الرقيق واما قولك ان غيلا جمع غيال واحدهم سبطه فمن الحشو
غلطاتك وافضح سقطاتك بل هو جمع غيل والغيل الما الكثير وجمعه غيل ونظيره سقف
وسقف وكذلك الغيل السمان واحدها غيل ايضا وانما غلطك في ذلك ان الغالب
في فعل ان يكون جمعا لفعال او فعال مثل حمار وحمر وقذال وقذل فعكسه ان غيلا
جمع غيال واما تفسيرك السمار بانه اللبن على الاطلاق فغلط يجوز على مثلك من اهل التحريف
وان صوابه ان تقول السمار اللبن الرقيق او اللبن المخلوط بالما لان تسمير اللبن هو
خلطه بالما فان اكثر فيه الما سموه الضيح وتفسير البيت على وجه الصواب انه يصف
حار وحشيا وثور وحش الشرطة الا اي صايدا او الطل الذيب شبهه به يقول هذا
الثور الوحشي اشرف ما يدا له حمالة والمغال ليس لهم غذا الا اللبن المخلوط بالما فهو كذلك
اشفاق من اجتماعها داني ان ينال صيد هذا الثور الوحشي ليشبع به عياله واولاده

ع
لا ترضع المراة
ولدها وهي
حامل واسم ذلك
اللبن ايضا الغيل
فلم يقل احد منهم
ان الغيل هو

المسـئلة التاسعة قال ابو نزار وسيلت في بغداد عن قول الشاعر
• غير ماسوف على زمن • ينقضي بالهم والحزن • فلم يعرف وجه رفع غير واول
من اخطا فيه شيخنا القصبجي فعرفته ذلك والذي ثبت بالراي عليه ان المعنى لا يوسف
على زمن فغير مرفوع بالابتدا وقدمته الكلام بمعنى الفعل فسد مسد تمام الكلام وحصول الفايدة
مسد الخبر ولا خبر في اللفظ كما قالوا اقايم اخوك والمعنى ايقوم اخوك فقايم مبتدا وسد تمام
الكلام مسد الخبر ولا خبر في اللفظ فقيل له قد عجبت انك اخطات مرة لا تصوب جريت في
توجيه هذه المسئلة على سنن الاعراب المسـئلة العاشرة قال ابو نزار تقول العرب
جيت من عنده لان من تقضي وطرا من شخص فقد صار المعنى عنده غير مبهم في نظر لان
الذي انقضى خرج عن حد الاهتمام وبقي اختصاص الشخص بالموضع المختص بمن كان
الغرض متعلقا به فاردت ان يذكرا تغضت بك عن مكان يخصه نقلت من عنده فاما اذا
كان الانسان قد انجزم امرا يريده من شخص فان المكان القريب منه لذلك الشخص لا يهمه
وانما المهم ذكر الانسان الذي حاجتك عنده فالحكمة تقتضي ان تقول اليه ولم تحز
الي عنده هذه حكمة العرب فاما سيبويه فقال استغنوا باليه من الي عنده كما استغنوا
بمثل وشبه عنك فقال الراد عليه يا هذا كانت اصابتك في سبيلك عن خارج عن
الاصل المعقول ولم يذهب اليه احد من ذوي المعقول وذلك ان الذي ذهب اليه المحصلون
من اهل هذه الصناعة هو ان الظروف التي ليست متمكنة مثل عند ولدن ومع وقبل وبعد
حكمها انه لا يدخل عليها شي من حروف الجر لعدم تمكنها وقلة استعمالها استعمال الاسما
لانما احتاج وادخول من عليها توكيدا لمعناها وتقوية له ولما لم يجز في شي منها ان يكون
انتها الا بذكر الي لم تجز دخولها عليها الا لتاكيد لمعناها • كما كان ذلك في من وقد قدمت
ان حكم هذه الظروف انه لا يدخل عليها شي البتة من حروف الجر الا من ومع الظرفية وقلة
تصرفها ولولا قوة الدلالة فيها على الابتدا او قوة من على سائر حروف الجر لكونها ابتدا
الكل غاية لما جاز دخول من عليها الا ترى انه قد جا في كلامهم كون من يراد بها الابتدا
والانتهاء مثل رايت الهلال من خلال السحاب محل السحاب هو ابتدا الروية ومنتهاها
فهذا مما يدل على قوة من وضعف الي فلذلك جازوا من عنده ومن معه ومن لدنه
ومن قبله ومن بعده ولم يجيزوا الي عنده والي قبله والي بعده فهذه حجة من الظروف
لا يدخل عليها شي من الحروف الجارة سوى من بسبب ذلك ما تقدم ذكره واما قولك
ان سبب ذلك هو ان من قضى وطرا الاخر فقد بان المبرسم ودعوى للمتكلمين
وذلك انه لو كان الامر على ما ذهبت اليه لامتنع ان تقول رجعت الى داره فينبغي
على هذا ان يكون الصواب رجعت اليه وعدت اليه فيكون قول من قال رجعت الى داره
وعدت الى منزله لا يصح كما لا يصح الى عنده لان المهم انما هو الشخص دون محله واذا
امتنع ذلك مع عنده فكذلك يمتنع مع البيت والمنزل وغيرهما **واما** قولك ان المكان
القريب من ذلك الشخص لا يهمه فان هذا الكلام ينقض انه اذا بعد مكانه منه احتيج
الى ذكره فيقال رجعت الى عنده وذلك انه انما جاز اسقاطه لقرب المكان الذي فيه

الشخص واستغني عن ذكره لقربه فيلزمه ان لا يسقطه عند بعده ولو قدرنا ان جميع
ما ذكرته من جواز دخول من على عنده وامتناع دخول الى عليها صحيح لوجب عليك ان
تستانف جوابا اخر عن امتناع الي على قبل وبعد ومع ولدن وجواز دخول من عليها وليس
في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك وليس الجواب عند النحويين الا ما قدمناه فافهم ذلك
انتهت المسايل العشر قال السخاوي في سفر السعادة من ابيات المعاني المشكلة الاعراب
ولسنا نعني بابيات المعاني ما لم يعلم ما فيه من الغريب وانما يعنون بابيات المعاني
ما اشكل ظاهره وكان باطنه مخالفا لظاهره وان لم يكن فيه غريب او كان غريبه معلوما
قوله • ومن قبل امنا وقد كان قومنا • يصلون للاوثان قبل محمدا •
نصب محمدا بامنا لانه بمعنى صدقنا محمدا صلى الله عليه وسلم وقيل باسقاط الخافض
وهو احسن وقوله •
• وقد قال عبد الله شر مقالة • كفى بك يا عبد العزيز حسيبها •
عبد الله مثنى حذف نونه للاضافة والفه لالتقا الساكنين وعبد منادى مرخم عبده
ثم ابتدا فقال العزيز حسيبها كما تقول الله حسيبك انتهى **في تفسير الثعلبي** رحمه الله
تعالى كان لهارون الرشيد غلام نصراني جامع لخصال الادب وكان الرشيد يحاوله ليسلم
فيابى فالح عليه يوما فقال ان في كتابكم حجة لما ننتحله قوله تعالى وكلمته القاها الى مريم
وروح منه فعني الرشيد العلما وسالهم عن جوابها فلم يجد منهم من يزيل الشبهة فقيل له
قدم حجاج خراسان وفيهم علي بن حسين بن واقد امام في علم القران فدعاه وذكر له
النصراني الشبهة واستعجم عليه الجواب فقال يا امير المومنين قد سبق في علم الله تعالى
ان هذا الخبيث يسلني عن هذا ولم يخل كتابه من جوابه فلم يحضرني الان ولله علي ان لا اطعم
حتى ايت بحقها ثم اغلق عليه بيتا مظلما فاندفع يقرا القران فبلغ من سورة الجاثية
وسخر لكم ما في السموت وما في الارض جميعا منه فصاح افتحوا الباب ففتح وقرا الاية
على الغلام بين يدي الرشيد وقال ان كان قوله وروح منه يوجب كون عيسى بعضا منه
فيجب ان يكون ما في السموت وما في الارض بعضا منه فانقطع النصراني واسلم وفرح الرشيد
واعطى جايزة علي بن واقد **ووجدت** بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في جمع له
قال من مراسلات شيخنا ضيا الدين ابي العباس احمد بن الشيخ ابي عبد الله محمد بن عمر
ابن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الانصاري القرطبي الى بعض الحكام بقوص وقد جرى
كلام في مسئلة نحوية جوابا عنها كان سيدنا متع الله ببركته علمه وعمله ومنحه راحته طاعته
واملاه بارضه التي اشرق دجاها بابارته • ووضح سناها بعزته من فضل جوهره
الشفاف ودرره التي لم يلحها حسن الاصداف وصنوع من عرف عمله الذي هو اصنوع من
مسك الملسان ونشر من ازرته لغطة كل رقيق الحاشية معلم الاطراف وسال عن ابيات
ساق الغصي قد سالم الحيات منه القدما • الافعوان والشجاع الشجعما •
• وذات قرنين ضموزا ضرزما • من ناصب الافعوان والشجاع ورافع الحيات وذات
وما معنى ضموز وضرزم فصحا لفضيلته التي نور كمامه واشتد ساعده واطرقاه

قر

والمشتمل على الفصل بدا بها وختامها اما الحيات فما علموا لا افعوان والشجاع بدل منه وهو
منصوب اللفظ فان قيل كيف يكون بدلا ومن شان البدل مشابهة المبدل منه في اعرابه
وقد قلتم ان الحيات مرفوع وهذا منصوب قلنا كل واحد من الافعوان والشجاع في
معنى الفاعلية والمفعولية لان الحيات ارتفع لفظها بما فيه من معنى الفاعلية وانتصب
الافعوان والشجاع لما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية وانما قلنا ان كلا منهما فاعل
ومفعول لان اللفظ مالم تقتضي الفاعلية من فاعليه فلزم ان يكون كل منهما فاعلا بما
صدر من فعل المفعول بما صدر من فعل صاحبه لان الحيات سالمت القدم وسالمها فلم
يطاها فالحيات فاعلة مفعولة والقدم فاعلة مفعولة فجاز ان يحمل اللفظ في الافعوان
والشجاع على مافيهما وفي الحيات من معنى المفعولية وصح به معنى البدل **واما** ذات
قرنين فان رفعتها عطفت على لفظ الحيات ولو انتصب لجاز واما ضمرا فمنوا الساكت وضرزما
منوا العسب وهما حالان قال الصلاح الصفدي رحمه الله اختلفت انا والمولى شرف
الدين حسين بن ريان في قول الحريري . فلم يزل يبتزه دهره . ما فيه من بطش وعود
صليب . فذهب هو في اعراب قوله ما فيه الى انه في موضع نصب على انه مفعول ثان
وذهبت انا الى انه بدل اشتمال من الهاء التي في قوله يبتزه فكتب شرف الدين فتيا
من صفد وجهزها الى الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني وهي ما تقول السادة علماء الدهر
وفضلاء هذا العصر لا برحوا لطالب العلم الشريف قبلة . ومواطن لسؤال الدهر ومحله . ومواطن
السؤال ومحله . في رجلين تجاذبا في مسئلة نحوية وهي في بيت من المقامات الحريرية . وهو
فلم يزل يبتزه دهره . ما فيه من بطش وعود صليب . ذهبا الى ان معنى يبتزه يسلبه
وكل منهما وافق في هذا مذهب خصمه مذهبه وموطن سؤالهما الغريب اعراب قوله
ما فيه من بطش وعود صليب المختلف في نصبه بل مختلفهما فيما انتصب به فذهب احدهما
الى انه بدل اشتمال من الهاء المنصوبة في يبتزه وله على ذلك استدلال وذهب الاخر
الى انه مفعول ثان ليبتزه وجعل المفعول الهاء واختلفا في ذلك وقال كل منهما قد
تا لا لاجابة عن هذه المسئلة فقعدا مضطرا في ذلك الى المسئلة **فكتب** الشيخ كمال الدين
الجواب الله يهدي الى الحق كل من المختلفين المذكورين قد سهم بسهم صواب واتى بحكمة
وفصل خطاب ولكل من القولين مساغ في النظر الصحيح ولكن النظر فيما هو في الترجيح وجعل
ذلك مفعولا اقوى توجيها في الاعراب وادق بحثا عند ذوي الالباب اما من جهة
الصناعة العربية فلان المفعول متعلق الفعل بذاته الذي يتوقع الفعل عليه بعينه
والبدل مبين يكون الاول لديهم مطرحا في النية وهذا الفعل بهذا المعنى متعد الى
مفعولين وما فيه من بطش هو احد مثل الاسم فلا تفوت متعلق الفعل المستقل
والبدل بيان يرجع الى تركيبه وتاسيس المعنى واما من جهة المعنى فلان المقام مقام
تشكو اخذ بالقلوب وتمكين هذا المعنى اقوى اذا ذكر ما سلب منه مع بيان انه المسلوب
فذكر المسلوب منه هنا مقصود كذكر ما سلب وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يخفى على
ذوي الالباب ووراء هذا بسط لا يحتمله العجالة والله تعالى اعلم قال الصلاح الصفدي

لا اعلم احدا يأتي بهذا الجواب نظيره لمعرفته بدقائق النحو وبغوامض علمي المعاني والبيان ودربته
بصناعة الانشا **بسم الله الرحمن الرحيم** قال الشيخ جمال الدين بن هشام الانصاري رحمه الله
تعالى سالني بعض الاخوان وانا على جناح السفر عن توجيه النصب في نحو قول القائل فلان
لا يملك درهما فضلا عن دينار وقول الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير الاخر لعامل داخل
لغة المرشد والاجماع لغة العزم والسنة لغة الطريقة وقولهم كذا خلافا لفلان
وقوله وقال ايضا وقوله هلم جرا وكل هذه التراكيب مشكلة وليست على لغة انها عربية
وان كانت مشهورة في عرف الناس وبعضهم لم اقف لاحد على تفسير له ووقفت لبعضهم
على تفسير لا يشفي غليلا ولا يبرد عليلا وها انا مورد في هذه الاوراق ما تيسر لي مقيد
بضيق الوقت وتشتت الخاطر وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **اما** قوله
فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار فمعناه انه لا يملك درهما ولا دينارا وان عدم
ملكه الدينار اولى من عدم ملكه الدرهم وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا
وهذا التركيب زعم بعضهم انه مسموع قال انشد عليه .
. قلما تنبغي على هذا القلق . صبر ما فضلا عن رمق .
الرمق بقية الحياة ولا تستعمل فضلا لا هنا الا في النفي وهو مستفاد في البيت من قلما قال
بعضهم حيث تقول حين كنت بها افادة النفي كما حيث لان المكسورة المشددة حتى
لفت الى ذلك الاختصاص **قلت** وهذا خطأ فانه قد تستعمل للنفي قبل الكلف بقي لذلك
احد يعرف هذا الا زيد ولهذا تستعمل مصححا بالاستثناء وهو بدلا منها احد
او من ضمير وعلى في البيت للمعية مثلها في قوله تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس
على ظلمهم الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسماعيل واسحق وانتصاب فضلا على وجهين
محكيين عن الفارسي الاول ان يكون مصدرا لفعل محذوف وذلك الفعل نعت
للنكرة الثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور هذا خلاصة ما نقل عنه ويحتاج
الى بسط يوضحه **اعلم** انه يقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد فان قدرته مصدرا فالتقدير
لا يملك درهما يفضل فضلا عن دينار وذلك الفعل المحذوف صفة لدرهما كذا حكي
عن الفارسي ولا يتعين كون الفعل صفة بل يجوز ان يكون حالا على ما سياتي تقريره
نعم وجه الصفة احق لان نعت النكرة كيف كانت اقيس من مجيء الحال منها وان قدرته
حالا فصاحبه يحتمل وجهين احدهما ان يكون ضمير المصدر محذوفا اي لا يملكه اي
لا يملك الملك على حد قوله . هذا سراقة للقران يدرسه . اي يدرس الدرس اذ الضمير
للقران لان اللام متعلقة بيدرس ولا يتعدى الفعل الى ضميرا اسم والى ظاهر جميعا
ولهذا وجب في زيدا ضربته تقديرها مل على الاصح وعلى هذا خرج سيبويه والمحققون
نحو قوله ساروا سريعا اي ساروه اي ساروا السير سريعا والاكثرون ما عندهم انه
لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره ولان الموصوف لا يحذف الا ان كانت الصفة
مختصة بجنسه كما وابت كاتبا وحاسبا او مهندسا فانها مختصة بجنس الانسان ولا
يجوز رايت طويلا ورايت احمر وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه الثاني ان يكون

قوله ورُبّما حالا فان قلت كيف جاز مجي الحال من النكرة قلت اما على قول سيبويه فلا
لانه يجوز عنده مجي الحال من النكرة وان لم يمكن الابتدا بها ومن امثلته فيها رجل قايما ومن
كلامهم عليه ماية بيضا وفي الحديث وصلى وراءه قوم قياما واما على المشهور فلان ان
الحال لا تاتي من النكرة الا بمسوغ فلها هنا مسوغان احدهما كونها في سياق النفي
والنفي يخرج النكرة عن حيز الابهام الى حيز العموم فيجوز حينيذ الاخبار عنها ومجي
الحال لا الثاني ضعف الوصف ومتى امتنع الوصف بالحال او ضعف ساغ مجيها من
النكرة فالاول كقوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية وقول الشاعر

مضى زمن والناس يستشفعون بي • فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافا
للزمخشري وكذلك هذا حاتم حديدا عند من اعربه حالا لان الجامد المختص لا يوصف
به والثاني كقولهم مررت بماء قعدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن المقاييس فان
قلت هلا اجاز الفارسي في فضلا كونه صفة لدرهما قلت زعم ابو حيان ذلك لانه يوصف
بالمصدر الا اذا اريد المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه وليس ذلك بمراد
هنا قال واما القول بانه يوصف بالمصدر على تاويله بالمشتق وعلى تقدير المضاف
فليس قول المحققين قلت هذا كلام عجيب فان القايل بالتاويل الكوفيون وهو ولون
عدل بمعنى عادل ورضى بمعنى مرضي وكذا يقولون في نظايرها والقايل بالتقدير البصريون يقولون
ذو عدل وذو رضى وان كان كذلك فمن المحققون ثم اختلف النقل عن الفريقين والمشهور
ان الخلاف مطلق قال ابن عصفور وهذا الظاهر انما الخلاف حيث لم يقصد المبالغة فان
قصدت فالاتفاق على انه لا تاويل ولا تقدير وهذا الذي قاله ابن عصفور هو الذي
في ذهن ابي حيان ولكنه نسي فتوهم ان ابن عصفور قال انه لا تاويل مطلقا فمن هنا والله
اعلم دخل عليه الوهم والذي ظهر لي ان الفارسي انما لم يجز في فضلا الصفة لانه رآه منصوبا
ابدا سوا كان ما قبله منصوبا كما في المثال ام مرفوعا كما في البيت ام مخفوضا كما في
قولك فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار فلو كان صفة لتبع ما قبله في اعرابه
فلانه لا يمسه في الظواهر النحو فضلا عن دقايق البيان فهذا منتهى القول في توجيه
اعراب الفارسي واما تنزيله على المعنى المراد فيتيسر وقد يتخرج على انه من باب قوله •

على لاحب لا يهتدى بمناره • ولم يذكر ابو حيان سوى ذلك وقال قد يسلطون
النفي على المحكوم عليه بانتفا صفته فيقولون ما قام رجل عاقل اي لا رجل عاقل فيقوم
ثم انشد بيت امرئ القيس المذكور وقال الا ترى انه لا يريد اثبات منار للطريق ونفي
الاهتدا عنه انما يريد نفي المنار ونفي الهداية به اي لا منار لهذا الطريق فيهتدى به
وقال الافوه الاودي • بمهمة ما لانيس لها حس • فما فيه له من رسيس لا تري •
يريد انه مهمه القفر ليس لانيس له انما يريد لا انيس له فيكون له حس وعلى هذا
خرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا يسالون الناس
الحافا اي لا سوال فيكون الحافا وعلى هذا يخرج المثال المذكور اي لا يملك درهما فيفضل
عن دينار له فاذا انتفى ملكه الدرهم كان انتفا ملكه للدينار اولى قلت وهذا الكلام الذي
ذكره لا يخرج فيه فان الامثلة المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين مبرئا كلا

منهما على الاخرى اذ كان التخريج المذكور لا يتاتى على شي منهما القاعدة الاولى ان القضية
السالبة لا تستلزم وجود الموضوع بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه فاذا قيل
ما جاني قاضي مكة ولا ابن الخليفة صدقت القضية وان لم يكن بمكة قاض ولا للخليفة
ابن وهذه القاعدة هي التي يتخرج عليها فما تنفعهم شفاعة الشافعين وبيت امرئ القيس
فان شفاعة الشافعين بالنسبة الى الكافرين غير موجودة يوم القيامة لان الله تعالى لا ياذن
لاحد في ان يشفع لهم لانه لا ياذن فيما لا ينفع لتعاليه عن العبث ولا يشفع احد عنده الا
اذا لم ياذن الله له من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه وكذلك المنار غير موجود في
اللاحب المذكور لان المراد التمدح بانه يقطع الارض المجهولة من غيرها ويهتدي
به وغرضه انما تعلق بنفي وجود ما يهتدى به في تلك الطريق التي سلكها لا بنفي وجود
الهداية عن شي نصب فيها للاهتدا بنحو ما قرره ابو حيان وغيره المراد لا شافع
لهم فيشفع لهم فتنفعهم شفاعته ولا منار فيهتدى به فليس بشي لان النفي انما يتسلط
على المسند لا على المسند اليه ولكنهم لما ارادوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهموا
ان ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا وفرق بين قولنا والكلام صادق مع عدم المسند
اليه وقولنا الكلام يقتضي عدمه القاعدة الثانية ان القضية السالبة المشتملة
على مقيد نحو ما جاني رجل شاعر يحتمل وجهين الاول ان يكون نفيا للمسند باعتبار القيد
فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجي رجل ما غير شاعر وهذا هو الاحتمال الراجح
المتبادر الا ترى انه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقا لكان ذكر الوصف ضايعا
ولكان زيادة في اللفظ ونقصا في المعنى المراد الثاني ان يكون نفيه باعتبار
القيد وهو الرجل وهذا احتمال مرجوح لا يصار اليه فلا مفهوم حينيذ للقيد لانه
لم يذكر للتقييد بل ذكر لغرض اخر كان يكون مناقضة من اثبت ذلك الوصف فقال
جاك رجل شاعر فاردت التنصيص على نفي ما اثبته وكان مرادا التعريض كما اردت
في المثال المذكور ان تعرض بمن جا رجل شاعر وهذه هي القاعدة التي يخرج عليها
لا يسالون الناس الحافا فان الالحاف قيد في السوال المنفي والمراد من الاية والله اعلم
نفي السوال البتة بدليل يحسبهم الجاهل اغنيا من التعفف والتعفف يجامع المسالة ولكن
اريد بذكر الالحاف والله اعلم التعريض بقوم ملحفين توبيخا لهم على صنيعهم والنعي
بجنس الملحفين ودمهم على الالحاف لان التنصيص لوصف الممدوح من سوم المثال
المبحوث فيه يتخرج على هذه القاعدة فيما زعموا فان فضلا صفة بمعنى الدرهم فلو قيد النفي
سلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد وهو انه يملك الدرهم ولا يملك الدينار
ولما امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط النفي على المقيد وهو الدرهم
لينتفي الدينار لان الذي لا يملك الاقل لا يملك الاكثر وان المراد بالدرهم ليس الدرهم
العرفي لانه يجوز ان يملك الدينار من لا يملكه بل المراد ما يساوي من النقود درهما
فهذان توجيها التخريج واما الاعتراض عليه فمن جهة ان القيد ليس نفس الدرهم حتى
يصير المعنى لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وانما القيد قوله فضلا عن دينار

والكلام لم يبق لنفي ملك الرابع عن الدينار بل لنفي ملكه الدينار نفسه ثم يلزم من ذكر
ذلك انتفا ملك ما زاد عليه والذي يظهر لي في توجيه هذا الكلام ان يقال انه في الاصل
جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الاشكال
بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام في اللفظ او في التقدير جواب المستخبر قال
املك بني فلان دينارا رد على مخبر قال فلان يملك دينارا فقيل في الجواب فلان لا يملك
درهما ثم استانف كلاما اخر ولك في تقديره وجهان الاول ان يقال اخبرتك بهذا
زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه واخبرت بملكه ثم حذفت جملة اخبرتك
هذا وبقي معمولها وهو فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقدير كان ذلك حينئذ واسمع
الان فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور عن وجاز دينارا واذكر
هنا لاولى على الدينار كما قالوا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد والاصل منه
في عين زيد ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجاز العين وهو في ودخلت من على زيد
والثاني ان يقدر فضلا انتفا الدرهم من فلان عن انتفا الدينار عنه ومعنى ذلك
ان يكون حال هذا المذكور في الفقير معروفة عندنا لناس ما الفقير انما يبعد عنه في العادة
ملك الاشيا الحقيرة لامعة الاموال الكثيرة فوقوع نفي ملكه الدرهم عنه في الوجود
فاضل عن وقوع نفي ذلك الدينار عنه او اكثر منه وفضلا على التقدير الاول حال
وعلى الثاني مصدر وهذان الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الاعراب بين
فيما ذكر لما ذكر وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا لانه انما يتضح تطابق اللفظ والمعنى
على ما وجهت لا على ما وجهوه ولعل من لم يفهم الاسئلة يجوز ان العربي كلامها يقدح فيما
ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل لو لم يكن الا الاسئلة مركب فلا اري المحتاج الا ركوبها
وقد بينت في التوجيه الاول ان مثل هذا الحذف واقع في كلامهم قال ابو الفتح
قال لي ابو علي من عرف الف ومن جهل استوحش واما الاعراب لغة البيان ونحو فيهما ذكر
الي التفهم فيه اوجه الاول وهو اكثر بعدا دوران يكون على نزع الخافض والاصل الاعراب
في اللغة ويشهد لذلك انهم قد يصرحون بذلك على ما نقلوا الاعراب في اللغة البيان
ويرد هذا الوجه نظرين وجهين الاول ان اسقاط الخافض من هذا ونحو ليس بقياس
واستعماله مثل هذا التركيب مستمر في كلام العلما والثاني انهم قد التزموا في مثل هذه
الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت على التعريف الذي كان عند وجود
الخافض كما بقي التعريف في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا. واصله تمرون بالديار او على
الديار وقد يزاد على هذين الوجهين وجه اخر ان الاول انه ليس في الكلام ما يتعلق
به هذا الخافض الثاني ان سقوط هذا الخافض يقتضي النصب من حيث هو سقوط
خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال من اللفظ ظهر اثره
لزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل وشبهه لم
يجز النصب ومن هنا كان خطا قول الكوفيين في زيدا قايما ان ما النافية لم ترفع الاسم
ولم تنصب الخبر بل ارتفع زيد على انه مبتدا ونصب قايما على اسقاط البا وهنا نا لوجهان

لو

لوجها لاقتضيا ان لا يصح الاعراب في اللغة البيان ولكن يجوز على التعليق بامنع مضمرة
معترضة بين المبتدا والخبر ولا تفصل بالجملة الاعتراضية جايز اتفاقا فان قلت
هلا قدرت الجار المحذوف او المذكور متعلقا بالخبر المؤخر عنه فان فيه معنى
الفعل قلت لفساده معنى وصناعة اما معنى لانه يصير المعنى الاعراب البيان الحاصل
في اللغة لا انه البيان ونحوه مصادر ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفا ولهذا
قالوا في قول الحماسي وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان. ان اللام متعلقة باذعان
محذوف ابدل من الاذعان المحذوف المذكور وليست متعلقة بالاذعان
المذكور فاذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تاثير المصدر للنصب ولم يجوزوا في
الجار بالحذف فهم من يجوز التقدير عند وجود هذين بعد فان قلت هي ان
هنا امتنع حيث الخبر مصدر ولكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقولنا الدليل لغة هو
المرشد قلت بل يمتنع لان اسم الفاعل صلة الالف واللام اي الدليل الذي يرشد
ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ولو كان ظرفا ولهذا يؤولون قوله سبحانه
وكانوا فيه من الزاهدين اي بتاملنا لناصحين اني لكما من القالين ولو قدرنا
الالف في ذلك للحرف التعريف كما يقول الاخفش لم يخلص من الاشكال الثاني وهو فساد
المعنى اذا المعنى حينئذ الدليل الذي يرشد في اللغة لا الذي يرشد في غير اللغة وايضا
فاذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرا امتنع في الباقي لان هذه الامثلة
باب واحد فان قلت قدر التعليق بمضاف محذوف اي تفسير الاعراب في اللغة
البيان كما قالوا انت مني فرسخان على تقدير بعدك مني فرسخان وقد رد في مثلها
في قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه فانه اذا لم يحمل على هذا اقتضى ان يكون معنى الاسم هو المسمى موجودا
في لفظ الاسم وهو محال وكذا يكون المعنى شرح الاعراب باعتبار اللغة البيان
قلت هذا تقدير صحيح ولهذا بقي الاشكال لان الاول وهو ان اسقاط الجار
ليس بقياس وان التزام التنكير حينئذ لا وجه له الوجه الثاني ان يكون تمييزا
وحينئذ فلا يشكل التزام تنكيره ولكنه ممتنع من جهة ان التمييز اما تفسير لمفرد
كرطل زيتا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهنا لم يتقدم نسبة المتة والاسم مبهم
وضعا فان قلت اليس الاعراب في الحد المذكور يحتمل اللغوي والاصطلاحي فهو مبهم
قلت الالفاظ المشتركة لا تحتاج التمييز باعتبارها لا تقول رايت عينا ذهبا على التمييز
وسر ذلك ان المشترك موضوع للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته وانما يجي
الالتباس لعدم القرينة او للجهل بها واسما العدد ونحوها مما يميز لم يوضع للذات
باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز فانه لا يفهم من عشرين الا عشرا ان مما اي
معدود كان فهو موضوع على الابهام فافتقر الي التمييز والمشترك لما وضع لمعين والاشتراك
انما حصل بعدها اتفق معرفا فان قلت يمكن ان يكون من تمييز النسبة بان يقدر قبله مضاف
اي شرح الاعراب فيكون من باب طبت به نفسا لحاتكون تمييزا انما هو باعتبار كونه ذلك

نه

دا

علا

طيبه لا باعتبار الجملة كلها قلت تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون الا فا
في المعنى ثم قد يكون مع ذلك فاعلا في الصنعة باعتبار الاصل فيكون محولا عن المضاف
نحو اعجبني طيب زيد ابا اذا كان المراد ابا زيد فان اصله اعجبني طيب اب
زيد وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا للدخول من نحو لله دره فارسا وويحه رجلا وويله
انسانا فان الدر بمعنى الخير والويح والويل بمعنى الهلاك ونسبتها الى الرجل نسبة الفعل
الى فاعله ومنه اعجبني طيب زيد ابا اذا كان الاب نفس زيد وتعلق الشرح
بالاعراب ونحوه انما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم انا لا نعلم تمييزا جاء باعتبار
منتصبا بغير حذف المضاف الوجه الثالث ان يكون مفعولا مطلقا والاصل الاعراب
تفسيرا لاخر لعامل اصطلحوا على ذلك اصطلاحا ثم حذف العامل واعترض بالمصدر
بين المبتدا والخبر وهذا الوجه مردود ايضا لانه يمتنع في قولك الاعراب لغة البيان
فان اللغة ليست مصدرا لانها ليست اسما للحدث ولهذا توصف بما توصف به الالفا ظ
المسموعة فيقال لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة اسم للفظ المسموع وزعم ابو عمرو
ابن الحاجب في اماليه ان ذلك على المفعول المطلق وانه من المصدر المؤكد لغيره قال
وذلك لان معنى قولنا الاجماع لغة العزم والدلالة تنقسم الى دلالة شرع والى دلالة
لغة والى دلالة عرف فلما كانت محتملة وذكر احد المحتملات كان مصدرا من باب
المصدر المؤكد لغيره وفيما قاله نظر من وجهين الاول ما ذكرنا من ان اللغة ليست مصدرا
لانها ليست اسما للحدث والثاني ان ذلك لو كان مصدرا مؤكدا لغيره لكان انما يأتي
بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتوسط ولا ان يتقدم لانه لا يقال زيد حقا ابني ولا حقا
زيد ابني وان كان الزجاج يجيز ذلك ولكن الجمهور على خلافه الوجه الرابع ان يكون
مفعولا لاجله والتقدير تفسير الاعراب لاجل الاصطلاح اي لاجل بيان الاصطلاح
وهذا الوجه ايضا لا يستقيم لان المنتصب على المفعول له لا يكون الا مصدرا ابقيت
احلالا له ولا يجوز جئتك الماء والعشب بتقدير مضاف اي ابتغاء الماء والعشب الوجه
الخامس وهو الظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف اليه من المجرور ومضافين
من المنصوب والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح
ثم حذف المضاف بعين على حد حذفهما في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول
اي من اثر حافر فرس الرسول ولما انيب الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره
لنيابته من لازم التنكير كما في قولهم قضية ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل ابي الحسن
لها فلما انيب ابا الحسن عن مثل جرد عن اداة التعريف ولكنا نقول الاصل موضوع
اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة او الاصطلاح مجازا وحينئذ
فلا يكون فيه الا حذف مضاف واحد ويصير نظير قول العرب كنت اظن العقرب اشد
لسعة من الزنبور فاذا هو اياها هاملة وقال ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالا على
ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف من خرجت فاذا الاسد ثم حذف
المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور ضميرا منصوبا بالخروج

ما نحن

هر

ما نحن فيه مع ذلك اسهل لان لفظ الضمير معرفة فانتصابه على الحال بعيد والظا
في المثال المذكور انه مفعول لفعل محذوف هو الخبر والتقدير فاذا هو يشبهها
ولما حذف الفعل انفصل الضمير وانه هو الخبر كما في قول الاكثرين فاذا هو هي ولكن
انيب ضمير النصب عن ضمير الرفع **واما قوله** يجوز كذا وكذا خلافا لفلان فقد قال
انه يجوز فيه وجهان الاول ان يكون مصدرا كما انك تقول يجوز كذا اتفاقا واجماعا
بتقدير المفعول على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على هذا ان فعله
المقدر اما اختلفوا او خالفوا او خالفت فان كان اختلفوا اشكل عليه امران الاول
ان مصدر اختلف انما هو الاختلاف لا الخلاف والثاني ان ذلك يأبى ان يقول
بعده لفلان وان كان خالفوا او خالفت اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل
بنفسه وقد يجاب عن هذا الاعتراض بان يقال قدرت اللام في
سقيا له اي متعلقا بمحذوف تقديره اعني له او ارادتي له الا ترى انه لا يتعلق
بسقيا لان سقى يتعدى بنفسه الوجه الثاني ان يكون حالا والتقدير اقول خلافا
لفلان اي مخالفا له وحذف القول كثير جدا حتى قال ابو علي هو من حديث البحر
قل ولا حرج ويدل على هذا العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان
القول معتبرا في سليقتهم وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم
الظروف بالتوسع فيها وذلك انهم قالوا ان الظروف منزلة من الاشياء منزلة انفسها
لوقوعها فيها وانها لا تنفك عنها واما قوله وقال ايضا فاعلم ان ايضا مصدر اض
واض فعل ليستعمل وله معنيان الاول رجع فيكون تاما قال صاحب المحكم واض
الى اهله رجع اليهم انتهى وكذا قال ابن السكيت وغيرهما وهذا هو المستعمل مصدره
هنا والثاني صار فيكون ناقصا عاملا عمل كان ذكره ابن مالك وانشد قول
الراجز • ربيته حتى اذا تمعددا • واض نهدا كالحصان اجردا •
• كان جزائي بالعصا ان اجلدا • ورواه الجوهري وصار نهدا يقال تمعدد
الغلام اذا شب وغلظ والنهد عظيم الجسم من الخيل وانما يوصف به الانسان على
وجه التشبيه والاجرد الذي لا شعر عليه وانتصاب ايضا في المثال المذكور ليس
على الحال من ضمير قال كما توهمه جماعة من الناس فزعموا ان التقدير وقال ايضا اي
راجعا وهذا لا يحسن تقديره الا اذا كان هذا القول انما صدر من القايل بعد
صدور القول السابق حتى يصح ان يقال انه راجع الى القول بعد ما فرغ منه وليس
ذلك بشرط استعمال ايضا الا ترى انك تقول قلت اليوم كذا وقلت امس ايضا و
كذلك تقول كتبت اليوم وكتبت امس ايضا والذي يظهر لي انه مفعول مطلق حذف
عامله او حال حذف عاملها وصاحبها وذلك انك قلت وقال فلان ثم استانفت
جملة فقلت ارجع الى الاخبار رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت فيكون مفعولا مطلقا
والتقدير اخبر ايضا واحكي ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم فهذا هو الذي يستمر
في جميع المواضع ومما يؤنسك بما ذكرته من ان العامل محذوف انك تقول عنده

مثله ه

مالا وايضا علم فلا يكون قبلها ما يصح العمل فيه فلا بد حينئذ من التقدير وعلى ذلك
قال الشاطبي رضي الله تعالى عنه وقد ذكر انه لا يدغم الحرف اذا كان تا متكلم او مخاطب
او منونا او مشددا ككنت ترابا انت تكره واسع عليم وايضا ثم ميقات مثلا • قال
ابو شامة رحمه الله تعالى قوله ايضا اي امثل النوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الانواع الثلاثة
وهو مصدر آض اذا رجع انتهى كلامه فايضا على تقدير حال من ضمير امثل الذي قدره
واعلم ان هذه الكلمة انما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ويمكن استغنا كل منهما عن
الاخر فلا يجوز جا زيد ايضا الا ان يتقدم ذكر شخص اخر ويدل عليه قرينة ولا جا زيد
ومضى عمرو ايضا لعدم التوافق ولا اختصم زيد وعمرو ايضا لان احدهما لا يستغني عن
الاخر واما قوله هلم جرا فكلام مستعمل في العرف كثيرا وذكره الجوهري في صحاحه فقال
في فصل الجيم من باب الرا وتقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا الى اليوم هذا جميع
ما ذكره وذكر ان لاحقيه في عبارته ما ذكره صاحب الصحاح ولم يزد عليه • وذكر ابن الانباري
هلم جرا في كتاب الزاهر وبسط القول عليه وقال معناه سيروا على هينتكم اي تثبتوا
في سيركم ولا تجهدوا انفسكم قال وهو ماخوذ من الجر وهو ان يترك الابل والغنم ترعى
في السير قال الراجز • لطالما جررتكن جرا • حتى نوى الاعجف فاستمرا • فاليوم لا اوي
الركاب سيرا • قلت الاعجف المهزول ونوى صار له نوي بفتح النون
وتشديد اليا وهو الشحم واما النِّي بكسر النون وبالهمز بعد اليا ساكنة فهو اللحم
الذي لم ينضج واستمر كانه استفعل من المرة بكسر الميم وهو القوة ومنه قوله تعالى
ذو مرة قال وفي انتصاب جرا ثلاثة اوجه الاول ان يكون مصدرا لان في هلم معنى جر
فكانه قال جروا جرا وهذا قياس قولك جا زيد مشيا فان البصريين يقولون تقديره
ماشيا والكوفيون يقولون المعنى مشى مشيا وقال بعض النحويين جرا نصب على التفسير
انتهى كلام ابي بكر ملخصا وقال ابو حيان في الارتشاف وهلم جرا معناه تعالوا على
هينتكم وانتصاب جرا على انه مصدر في موضع الحال اي جارين قاله البصريون وقال
الكوفيون مصدر لان معنى هلم جرا   وقيل انتصب على التمييز واول من قاله عائذ
بن زيد قال • وان جاوزت مقفرة رمت بي • الى اخرى كتلك هلم جرا • وقال الاخر من تغلب
المطعمين لدى الشتا • سدايفا من النيب غرا • في الجاهلية كان سودد وافهم
جرا • انتهى وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيا محضا والذي رابني منه
امور الاول ان اجماع النحويين واللغويين منعقد على ان هلم بمعنيين الاول تعالوا فيكون
قاصرا كقوله تعالى هلم الينا اي تعالوا الينا الثاني احضر فيكون متعدية كقوله
تعالى هلم شهداكم اي احضروهم ١٥ استناع احد المعنيين هنا الثاني ان اجماعهم
منعقد على ان فيها لغتين حجازية وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل وتميمية
وهي ان تتصل بها ضماير الرفع البارزة فيقال هلما وهلمي وهلموا فتكون فعلا ولا نعرف
لها موضعا اجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ولم ينقل احد انه سمع هلموا جرا ولا هلمي جرا
الثالث ان تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع او ضعيف وهو لازم

لهنا

هنا اذ قلت كان ذلك عام كذا وهلم جرا الثاني ان ايمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا
لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كثرة استيعابه وتتبعه وانما ذكره صاحب
الصحاح وقد قال ابو عمرو بن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط انه لا يعتبر ما انفرد به
وكان علل ما ذكره في اول كتابه من انه ينقل عن العرب الذين سمع منهم فان زمانه كانت
اللغة فيه قد فسدت واما صاحب العباب فانه قلد صاحب الصحاح فنسخ كلامه واما
ابن الانباري فليس كتابه موضوعا لتفسير الالفاظ المسموعة من العرب بل وضعه ان
يتكلم على ما يجري من محاورات الناس وقد يكون تفسيره له على تقدير ان يكون عربيا
فانه لم يصرح بانه عربي وكذلك لا اعلم احدا من النحاة تكلم عليها غير المفضل ابو حيان
في الارتشاف شيا من كلامه ووهم فيه فانه ذكر ان الكوفيين قالوا ان جرا مصدر
والبصريين قالوا انه حال وهذا يقتضي ان الفريقين تكلموا في اعراب ذلك وليس
كذلك وانما قال ابو بكر ان قياس اعرابه على قواعد البصريين ان يقال انه حال
وعلى قواعد الكوفيين ان يقال انه مصدر هذا معنى كلامه وهذا هو الذي فهمه
ابو القاسم الزجاجي ورد عليه فقال البصريون لا يوجبون في نحو ركضا من قولك
جا زيد ركضا ان يكون مفعولا مطلقا بل يجيزون ان يكون التقدير جا زيد
يركض ركضا فكذلك يجوز على قياس قولهما ان يكون التقدير هلم نجر جرا انتهى مختصرا
قول ابي بكر معناه سيروا على هينتكم اي تثبتوا في سيركم فلا تجهدوا انفسكم معترض
من وجهين الاول ان فيه اثبات معنى لهلم لم يثبته لها احد الثاني ان هذا التفسير
لا ينطبق على المراد بهذا التركيب فانه يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم فلهذا
قال صاحب الصحاح وهلم جرا الى الآن وقول ابي حيان معناه تعالوا على هينتكم عليه
اعتراضان الاول انه تفسير لا ينطبق على المراد والثاني في افراده تعال مع ان الخطاب
للجماعة وانما تعال اسم فعل واسم الفعل لا تلحقه ضماير الرفع البارزة وقد توهم
ذلك بعض النحويين فيهما وفي هات والصواب انهما فعلان بدليل الاية وقوله
تعالى قل هاتوا برهانكم وقول الشاعر • اذا قلت هاتي نوليني تمايلت • وقوله
لان هلم في معنى جروا منقول من كلام ابن الانباري وهو خطا منه انتقده عليه
الزجاجي في مختصره وقال لم يقل احد ان هلم في معنى جروا وفيه دليل على ما قدمته
من ان الاعرابين المذكورين لم يقلهما البصريون والكوفيون وانما قالهما ابن الانباري
قياسا على قولهما في جا زيد ركضا وتقدير البيت فان تجاوزت ارضا مقفرة اي ليس
بها انيس رمت بي تلك الارض المقفرة الى اخرى مقفرة كتلك الارض المقفرة
واما البيتان الاخران فمعناهما الثنا على قوم بالكرم والسيادة والعرب تمتدح بذلك
في الشتا لانه زمن تقل فيه الطعام وتكثر فيه الاكل لاحتباس الحرارة في الباطن والسدايف
جمع سديفة وهي مفعول لمطعمين ومعناها شرائح سنام البعير المقطع وغيره مما قطع
عليه من السمن وقوله ملنيب اصله من النيب والنيب جمع ناب وهي الناقة
سميت بذلك لانه يستدل على عمرها بنابها وحذف نون من لانه اراد التخفيف

النفي المتقاربان وهما النون واللام وتعذر الادغام لان اللام ساكنة ونظيره قولهم
في بني الحارث بلحارث وهو شاذ والذي في البيت اشد منه لان شرط هذا الحذف
ان لا تكون اللام مدغمة فيما بعدها فلا يقال في بني النجار وبني النضير بنجار وبنضير
وعلل ابن جني ذلك بكراهة توالي الاعلال لان فاء اللام قد اعلت بادغامها فيما بعدها
فمتى اعلت النون التي قبلها بالحذف توالى الاعلالان وقد يرد بان ذلك انما يجتنب
في الكلمة الواحدة ويجاب بان كلا من المضاف يعني والجار والمجرور كالكلمة الواحدة فاعطيا
حكمها وقوله غرا حال من الحب وهو جمع اغر كحمر واحمر وسود واسود وقوله في الجاهلية
خبر كان ان قدرت ناقصة او متعلق بها ان قدرت تامة بمعنى وجد وقوله وهلم جرا
متعلق المعنى بقوله في الجاهلية اي كان سودد وابل في الجاهلية فما بعدها واذ قد
اتينا على حكاية الناس وشرحه وبيان ما فيه فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام
بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى ايت الا ان فيه تجوزين الاول
انه ليس المراد بالاتيان المجي الحسي بل الاستمرار على الشي والمداومة عليه كما تقول
امش على هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى وانطلق الملا منهم ان
امشوا واصبروا على الهتكم المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل المراد انطلاق
الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تاتي بعد جملة فيها معنى القول
كقوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك والمراد بالمشي ليس المشي بالاقدام بل
الاستمرار والدوام اي دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم على ذلك الثاني انه
ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولنحمل
خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر جر يجر اذا سحبه ولكن ليس المراد الجر
الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى الا انه يقال هذا الحكم منسحب
على هذا اي شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه قيل واستمر ذلك في
بقية الاعوام استمرارا فهو مصدر او استمر مستمرا فهو حال مؤكدة وذلك ماش في جميع
الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا التاويل ارتفع اشكال
العطف فان هلم حينئذ خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم في هذه مفرد ابدا
كما تقول واستمر ذلك او واستمر ما ذكرته فان قلت فما اشتملت هذه التوجيهات التي
وجهت بها هذه المسايل على تقديرات كثيرة وتاويلات مستبعدة ولم تعهد في كلام النحويين
مثل ذلك قلت ذلك لانك لم تقف لهم على كلام على مسايل مستغربة بجملة اجتمعت في مكان
واحد ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وامثاله والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الامام العلامة المحقق كمال الدين محمد الشهير
بابن الهمام الحنفي رحمه الله تعالى الحمد لله اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك
محمد واله وصحبه وسلم وبعد فقد دخلت على امراة بورقة ذكرت ان رجلا دفعها
لها ليسال الجواب عما فيها فنظرته فاذا فيها سوال عن اعراب قوله صلى الله عليه وسلم
كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان للرحمن سبحان الله وبحمده

سبحان

سبحان الله العظيم هل كلمتان مبتدا وسبحان الله الخبر او قلبه وهل قول من يجيز سبحان الله
لا يقبل التعريف صحيح ام لا وهل قول من رده بلزوم سبحان الله النصب صحيح ام لا وهل
الحديث مما تعدد فيه الخبر ام لا فكتب العبد الضعيف على قلة البضاعة وطول الترك
وعجلة الكتابة في الوقت ما نصه الوجه الظاهر ان سبحان الله الى اخره الخبر لانه موضع
لفظا والاصل عدم مخالفة اللفظ محله الا لموجب يوجبه وهو من قبيل الخبر المفرد
بلا تعدد لان كلا من سبحان مع عامله المحذوف الاول والثاني مع معموله الثاني انما
اريد لفظه والجمل الكثيرة اذا اريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد وكذا لا يتحمل ضميرا
ولانه محط الفايدة بنفسه بخلاف عكسه فانه انما محطها باعتبار وصفه الا ترى ان
في عكسه يكون الخبر كلمتان ومن البين انه ليس متعلق الغرض الاخبار من النبي صلى الله
عليه وسلم عن سبحان الله الى اخره بانهما كلمتان بل بملاحظة وصفهما اعني خفيفتان
ثقيلتان حبيبتان فكان المبتدا وسبحان الله الى اخره خبرا والى نحو هذا الزمخشري
في نحو لا اله الا الله ونحوه مما اورده مثالا للاخبار بالجملة التي اريد لفظها واما منع
كونه خبرا او مبتدا بسبب لزوم نصب سبحان الله فانما يصدر ممن لم يفهم معنى قولنا
انما اريد بالجملة لفظها وعلامة اعراب الخبر في مثله وهو الرفع في محله فالحاصل ان كلا
من حيث العربية يجوز واما من حيث الاولوية فبالنظر الى المعنى فكلمتان مبتدا مسوغ
بالاوصاف المختصة ولفظ سبحان الله وما بعده خبره واما جعل سبحان الله معرفة
فان اراد به حال كونه يراد به معناه فصحيح وتعريفه بالاضافة وهو ما اذا كان
المتكلم ذاكرا مسبحا وان اريد به كونه اريد به مجرد لفظه على معنى ان الكلمتين
الموصوفتين متعلق حب الله تعالى بهما هاتان اللفظتان نعنيهما سبحان الله صادرتين
من مريد معناهما وهو تنزيه الله تعالى فلا فان انواع المعارف محصورة وليس
هو منها اذا لم يرد على هذا التقدير معنى الاضافة ولا خصوص النسبة التي باعتبارها
يحصل التعريف فان ادعي انه من قبيل العلم بناء على ان كل لفظ وضع ليدل على معنى في
نفسه كما وضع ليدل على غيره كما ذكر ابن الحاجب فيسلم انه علم تفتقر صحة هذه
الدعوى لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع للدلالة على غيره فعلم ان اعطا اسم المعرفة
والنكرة والمشترك وساير الالقاب الاصطلاحية باعتبار الوضع للدلالة على غيره والله
سبحانه وتعالى اعلم ثم دفعت الورقة المراة ثم بعد ان مضى على هذا نحو من خمسة
اشهر سمعت ان بعض الاخوان ذهب بجوابي هذا مع ثلاثة اجوبة لاهل
العصر مخالفة لجوابي وجواب رابع للذاهب الى بعض ملوك الدنيا لما كان من اهل
العلم والفهم في الاصطلاحات ليوقف على خطا المخطي واصابة المصيب وحاصل
ذلك اتفاقهم على ان الوجه الذي رجحته جعلوه متعينا بناء على ان محط الفايدة
تعين ان يكون سبحان الله وبحمده الى اخره ومنهم من ذكر اوجها لابطال ما فيه ان
سبحان الله لزم الاضافة الى مفرد فجرى مجرى الظروف والظرف لا يقع الاخبار ولانه
ملزوم النصب ولانه مركب من معطوف ومعطوف عليه وهذه الاوجه الثلاثة تستقل

بدفعه على ما في بعضه من التحكم ما ذكرناه من ان الكلام الواقع خبرا انما اريد به لفظه
ومن امثلتهم من اشعار بيت المتعاطفين اذا اريد مجرد اللفظ لا حول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة ومنها ان سبحان الله العظيم سبحان الله العظيم كلمة اذا المراد بالكلمة
في الحديث اللغوية ولو جعل مبتدا لزم الاخبار عما هو كلمة بانه كلمتان ولا يخفى على
ما مع ان المراد اعتبار سبحان الله وبحمده كلمة وسبحان الله العظيم مما سينقل ذكرا
ما وبعيرد بالقصد اليه وبقوله اعتبر كلمة وعبر عنه بكلمتين على ان ما ذكره لازم
على تقدير جعل سبحان الله الخبر كما هو لازم على تقدير جعله مبتدا لانه كما لا يصح ان يخبر
عما هو كلمة بانه كلمتان كذلك لا يخبر عما هو كلمتان بانه كلمة فان الحاصل على تقدير كون
كلمتان المبتدا ان الكلمتين اللتين هما كذا وكذا هما الكلمة التي هي سبحان الله وبحمده
سبحان الله العظيم ويجوابنا اندفع عن الشقين لا بما مل في جوابه ان سبحان الله
الى اخره تضمن عطفا فيقوم مقام المتعدد ويخبر عنه بكلمتين وهذا ان اريد به الكلمتين
في وبحمده فهو على تقدير كونه خبرا محضا والا فان جعل سبحان الله نقل الى الانشا وان
كان اخبارا صيغته كصيغ العقود كبعت وبحمده مع متعلقه خبرا لم يكن عطف عليه
لا نه انشا وعلى تقدير حذف العاطفة اي وسبحان الله فهو قليل ومختلف فيه وعلى تقدير
صحته لا يندفع السوال فان السايل قال المراد بالكلمة اللغوية فالمجموع من سبحان الله
الى اخر الكل كلمة ومعلوم ان وجود العطف في اثنا الكلام الكثير لا يمنع من اطلاق
لفظ كلمة عليه الذي قولنا انه كلمة شاع بعيوبه القصيدة لا يصح الا ان يكون قصيدة
لم يقع في مجموعه عطفا بل يكون هذا وحينيذ فالمجموع من المتعاطفين كلمة فلا يخبر
عنه بانه كلمتان ويعود السوال علا نعيه الا ان يعود الى جواب الفقير ان شا الله
تعالى ومنها ان جعل المبتدا سبحان الله الى اخره يفوت نكتة وهي ارادة حصر
الخبر في المبتدا وانت لا يخفى عنك ان الحصر اما ان يكون بالاداة او تقديم الخبر او
المعمول وانتفى بما هو في جعل سبحان الله وبحمده المبتدا والكلمتان الخبر
فيصير من قبيل تميمي انا لان جعل كلمتان المبتدا وسبحان الله الخبر وهو
مراده اذ لا تقديم فيه واذا لم يكن تقديم فانما يجي الحصر في المعرف بلام الجنس للاستغراق
لزوما عقليا كقولنا العالم زيد اذا جعلنا العالم مبتدا واليمين على المدعى عليه
فيفيد ان لا يمين على غيره بسبب جعل الكل عليه لانه ليس ورا الكل شي وكانه
ذهب عليه ان المذكور في الحديث الكلمتان الحبيبتان سبحان الله الى اخره وليس
مثله بعجيب على الانسان كما ذهب على الذاهب نحوا لمري غلطه اي جعلت كون
الفايدة في جعل سبحان الله مبتدا باعتبار وصف الخبر لا نفسه وجه يرد بتداية
سبحان الله الى اخره فاورد عليه لزوم عدم صحة زيد رجل صالح وانا لست من هذا
وانما جعلته كما هو صريح في كتابي وجه مرجوحيته ولو بيته كونه خبرا فلير جع الى
نظر الكتابة غير ان النفس اذا امليت بقصد الرد يقع لها نحو هذا السهو في الحس
واذا كان المذكور في الحديث كلمتان بلا تعريف جنسه او استغراق لم يكن حصر بل المراد

الاخبار بسبحان الله وبحمده الى اخره عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاسوف
وجعله العبد الضعيف اولى بالوجهين او من سبحان الله وبحمده بانهما حبيبتان
الى الرحمن ثقيلتان في الميزان والمعنى ان اللفظ الذي هو هو بتمومه وتقولونه هو سبحان
الله وبحمده سبحان الله العظيم له من المقدار عند الله انهما كلمتان ثقيلتان
في الميزان حبيبتان الى الرحمن ولا يخفى ان له مزيد مطلق ثقل ما ومحبة ما لان ذلك
معلوم للمومنين غير مجهول لهم في كل ذكر الله هذا او غيره انه كذلك فلو اريد ذلك
لم يكن الجملة الخبرية كلها مجيدة فايدة عند السامعين سوا جعلت سبحان الله مبتدا
او خبرا بل هي حينيذ بمنزلة النار حارة ونحوه ومثله يجب صون كلام البلغا عنه
وكيف بالنبي صلى الله عليه وسلم سوا جعلت تجدد الفايدة شرطا لكون الجملة كلاما
او لم يحصل بان الذي لا يشترطه لا يقول انه قد حصل فايدة تامة الا انه لا يشترط
في مسمى الكلام اصطلاحا وحينيذ وجب كون المراد زيادة ثقل وزيادة محبة
ما لا يلزم كل مومن يعلم ان لله كرثوابا واذن ظهر ان كلا من ثقيلتان حبيبتان
وسبحان الله وبحمده يصلح محط فايدة تكون به خبرا او يزداد وجعل سبحان الله مبتدا
قدم خبره بنكتة بلاغية لاجلها قدم الخبر وهي التشويق الى المبتدا وكلما طال الخبر حسن
هذا النوع لانه كلما طال بذكر الاوصاف ازداد الشوق الى المحدث عنه بها كما هو
في الحديث الكريم حيث قال كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان
حبيبتان الى الرحمن فان النفس كبر شوقها بذلك الى سماع المحدث عنه بها فلم
يحي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم الا والنفس في غاية الى سماعه فهو مثل
قوله • ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها • شمس الضحى وابو اسحاق والقمر •
وهذا ما ذكره السلف الذين اعربوا سبحان الله مبتدا ولم يرتضه من وجه سمعه من
اهل عصرنا بمثل ما سمعتك واستغفر الله من شغل سمعك بمثله ولولا ما فيه من
كون محط الفايدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما سلفته في الجواب لكان اولى
من جعل كلمتان مبتدا وسبحان الله يكون نص عليه اولى لان مراعاة مثل هذه النكتة
البلاغية هو الظاهر من تقدم الخبر حينيذ فلا تعدل عنه بعد ظهوره بطلان انحصار
محط الفايدة في سبحان الله وبحمده انما يتعلق بالحديث بقي انه وقع في كون
سبحان الله انما اريد لفظه معرفة لان المعارف انواعها محصورة وليس هو منها كما
هو مسطور في اصل جوابي فارجع اليه ثم قلت فان ادعي انه يكون من قبيل
العلم بنا على ان كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره وليعلم انه
على تقدير صحة هذه الدعوى لم يعط هذا الوضع حكم الوضع لغيره وعنه صرح
بانه لا يصير كل لفظ مشترك وهو لازم من وضع كل لفظ يدل على نفسه ووضع
ليدل على غيره فاعترض ذلك الاخ بانه من قبيل العلم قال الرضي وهو عندهم من
قبيل المنقول لانه نقل من مدلول هو معنى الى مدلول هو اللفظ ولا يخفى عليك
ان حاصل هذا الاعتراض لم يرد على نسبة ما ذكرت انه مما يقال ولذا نبه الى البعض

طه

الجماعة انه قال وخفي عليه انه انقله عن خلف نعم ان لي فيه بحثا مكتتبا من نحو عشرين
سنة مع القايلين به فينبغي عليه ذكر ما ذكرت وحاصل ذلك البحث كتبته عند نقل
المحققين قول ابن الحاجب في المنتهي الاكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير وقد يطلق
والمراد اللفظ نحو زيد مبتدا او زيد اسم لو وضعوا لادى الى التسلسل ولو سلم فلنفسه
او لمعنى ولو سلم ان لا يلزم لو وضعوا لفظا اذا امكن ان يطلق ويراد به نفسه كان اولى
انتهى وذكر انه موضوع مختلف فيه هذا وهو ان الحاجة هنا ليست الا الى مجرد التعبير
عن اللفظ وقد حصل بنفسه فان امكن بطريق المجاز كان اولى لانه بطريق الوضع
يثبت به معنى الاشتراك والمجاز خير منه ويتأنس هذا بانا اذا قلنا زيد كذا
وكذا فقبل ذلك الخبر يتردد معنى غير لفظ الى ان يذكر المسند فرب من صالح الا اللفظ
فيحكم به حينئذ للقرينة الملازمة للمسند فتبين لازم معنى على التعيين من مجرد
الاطلاق ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعددة لان لازم ذلك بحسب الاصل
والغالب التردد والتوقف وقد امكن جعله مجازا علاقته الاشتراك في الصورة
فيكون كاطلاق لفظ الفرس على المثال المنقوش في حايط فنبا على عني هذا معهم
فلتني في مل حوالي فعلم انه على تقدير صحة هذه الدعوى ينبغي لو تنزلنا على هذا
وقلنا انه وضع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة ولا نكرة بل
الالقاب الاصطلاحية انما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير لان ذلك
الوضع هو القصدي واما هذا الوضع فقد صرح من قال به من المحققين بانه ليس
بوضع قصدي ولذا صرح بانه لا يكون اللفظ به مشتركا فيما تعدد الوضع للمعاني
المختلفة ولم يكن مشتركا علم انه لم يعتبر في اطلاق الالقاب الاصطلاحية الا الوضع
القصدي ثم هذا لا ينفي تعين المعنى والعلم به لان المنفي الاصطلاحي وهو لا يقتضي
تعين المعنى ارايت لو لم يسم كل نوع باسم خاص اصطلاحا كان عند العرب قبل
حدوث الاصطلاح اما كان يقع مبتدا ولما جعلت سبحان اسما مرادا به مجرد لفظه
مبتدا مع نفي الحكم بانه معرفة ولا نكرة كما ذكرنا لا يصحة الابتدائية والحديث
محدث عنه انما يقتضي تعين معناه كليا كان ذلك المفهوم او جزئيا لا تسميته
ذكرا نكرة فيتعين معناها في الاستعمال فيصير كمعنى المعرفة لا تفاوت الا في
اصل الوضع والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

وقع سؤال في مجلس السلطان الاشرف برسباي في مجلس قراءة البخاري
في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة سيل عنه الامام العلامة كمال الدين بن الهمام
وصورة السؤال من قواعد السادة الحنفية على راي المحققين منهم ان
النفي والاثبات اذا تعارضا وكان النفي مما يعلم بدليله وهو ان يكون صريحا في
رد دعوى المثبت فانه يقضي على المثبت كالحكم في دعوى امراة على زوجها انه طلقها
ثلاثا وقالت حصلت الفرقة بيني وبينه وقال الزوج استثنيت استثناء
متصلا بلفظ الطلاق واتت المراة بشاهدين فشهدا على الزوج انه طلقها ثلاثا

وقالوا

وقالوا ما سمعناه استثنى قالوا شهادتهم لا تعارض دعوى الزوج للاستثناء ولو
قال الشهود طلقها وما استثنى فشهادتهم صريحة في رد دعوى الزوج اشكل
على هذا الاصل تقديم الجهر بالبسملة اسند لا حديث انس رضي الله تعالى عنه
في رواية صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم اسمعه يقرا بسم الله الرحمن
الرحيم فاجاب الشيخ كمال الدين بما نصه اما قولنا ان النفي اذا كان مما يعرف بدليله
يقدم على الاثبات فغير صحيح بل الثابت عندهم انه يعارضه حتى انه لم يوجد مرجح من
خارج تساقطا واما قولهم في تفسير هذا النفي انه الذي يكون نصا في رد دعوى
المثبت تمييزا له عن قسيميه من النفي الاخر فخفي انما التقسيم له وكلمتهم في تفسيره
انما هي دايرة على المراد به كون النفي مما يعلم بناؤه على استصحاب عدم متقرر الثبوت
معلوم بل ان يكون ثابتا البتة بدليل دل على طروه وافادوا ان ليس المراد بالنفي
ما فيه صورة النفي بل ما كان منفيا للاصل يعنون الحالة المقررة المعلوم ثبوتها
وان المثبت هو الذي يثبت الامر العارض على تلك الحالة وانه لم يكن في احد الدليلين
صورة نفي اصلا وعلى هذا حكموا بان رواية اعتاق بريرة وزوجها عبد نافية
لانها منفية للحالة المعلوم ثبوتها ورواية عتقه وهو حر مثبتة لافادتها وقوع
العارض على ذلك الاصل فقدموها تقديما للاثبات وانما حكموا بان رواية تزوجه
عليه الصلاة والسلام ميمونة وهو حلال مثبتة ورواية تزويجه وهو محرم نافية
للاتفاق على ان ليس المراد بالحل الذي تزوجها فيه على تلك الرواية الحل الاصلي
بل الحل الطارئ على الاحرام يعني انه تزوجها بعدما حل من احرامه فكان احرامه
عليه الصلاة والسلام اصلا بالنسبة اليه للعلم بوقوعه وتقرره فكان المفيد
له مفيدا للاصل فهو ناف والمفيد للحل مفيد للعارض وكان مثبتا فحكموا بمعارضته
للنفي ثم رجحوها بالراوي وهو ابن عباس على يزيد بن الاصم وما ذكره السايل ليس
موافقهم فيما ذكروه بل لا يبعد انه لا معنى له في هذا المقام واما ما ذكر من فرع
الشهادة في الطلاق فظاهر انهم ردوه تفريعا على الاصل المذكور وهو تقديم
النفي على ما زعم حيث قدم قول الشهود لم يستثن على قول الزوج استثنيت وليس
كذلك بل انما اوردوه شاهدا على معارضة هذا النفي للاثبات وكلام فخر الاسلام
البزدوي صريح فيه وقبول الشهادة ووقوع الحرمة بالشهادة بهذا النفي بناء على
انه مما يعارض الاثبات لانه لو لم يكن يعارضه لم تقبل الشهادة به اصلا كما هو المشهور
على الالسنة من ان الشهادة على النفي باطلة فلما كان بحيث يعارضه وليس فيه مرجح
قبول الشهادة عليه اذ لا خفاء في ان كل ما قامت به البينة وهو مما تصح به الشهادة
[illegible] على دعوى الشهود بحسب الضعف والنقيض فظهر ان تقديم النفي هنا فرع
المعارضة لا لمرجح الشهادة لا للنفي وكلام انه ليس بمرجح في هذا واما قوله اشكل
على هذا الاصل تقديم الجهر بالبسملة فان اراد بالاصل ما يفهم من ان ذلك النوع
من النفي مقدم على الاثبات فلا اشكال لانه قد تقدم المنع على ذلك التقدير عند

معارضته الاثبات وانما الكلام في تحقيق المعارضة ولا شك ان رجلا لو واظب
على الصلاة خلف رجل في الجهرية سنة كاملة وهو مع ذلك حريص على استعلام
احواله في الصلاة ثم يقول بعد عدم شكه في سماع جميع ما جهر به في القراءة لم
اسمعه قرا كذا مع فرض ان ذلك الذي ذكر انه لم يسمعه ليس مما يقرا احيانا ويترك غالبا
بل مما هو مواظب عليه في كل جهرية تبادر الى كل عاقل سمعه ان ذلك المصلي لم يجهر
بذلك وكان قائلا لا مراء انه كقوله انه لم يجهر بكذا او كان احتمال ان وجد لو هم مع هذه الحالة
المعارضة من الراوي بما يسمعه العلم العادي فكيف يغرب من العقل مع مواظبة انس
رضي الله تعالى عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم
على الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من الالف مرة ان يسمعه هذا محال عادة فكان
قوله لم اسمع كقوله لم يجهر فتعارض مع رواية الجهر ولنا زاد انه يرد على نفي مسئلة الشهادة
في الطلاق وهي ما اذا قال الشهود لم نسمعه استثنى وقال هو استثنيت حيث قدم
دعوى الاثبات على قولهم بنزا ان في عبارة المورد قصورا من افادة مرامه فليس بشيء
فان قبول قولهم لعدم المعارضة بين قوله استثنيت وقولهم لم اسمع لجواز الاستثنا
مع عدم سماعهم بان استثنى خفيا بحيث يسمع نفسه ومن توجه لاستعلام حاله فاذا
كانا ما يجتمعان اعني الاستثنا وعدم السماع لم يكن شهادتهم تعارض دعواه ولين
هذا من قول القايل صحيح مع قوله المصغي اليه في عمره لم اسمع فقد بينا ثبوت المعارضة
فيه بما لم يتق بعده الا التعجب المحرم وانما كان الاشكال يرد على مسئلة الشهادة لو
كان الزوج قد قال جهرت بالاستثنا فقال المتوجهون اليه للشهادة لم نسمعه
وحكم على هذا التقدير مر مذكور وعلينا ان نقول على هذا التقدير تقدم الشهادة
ويحكم بالفرقة واذ قد ظهر ان ما وقع في هذا السوال من تمهيد الاصل وايراد
التفريع عليه ثم ايراد الاشكال كله حط مع شيء ذلك الى الكتابة لا الى المورد
فاني لم اعلم ان الكتابة كتابته فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي
معجم الادبا لياقوت قال ابو سعيد الضرير رحمه الله تعالى سالني ابو دلف عن بيت
امرى القيس كبكر المقاناة البياض بصفرة فقال الخبرني عن البكر اهي الناناة
ام غيرها قلت هي هي قال اتينا ف الشي الى صفته قلت نعم قال فاين قلت قال
الله تعالى ولدار الاخرة فاضاف الدار الى الاخرة وهي هي بعينها والدليل على ذلك
انه قال في سورة اخرى تلك الدار الاخرة قال ربما اشر من هذا فانشدته بيتا
لجرير يا صب انهوى القيون اضلكم • كظلال شيعة اعور الدجال •
وفيه قال قرات بخط عبد السلام البصري في كتاب محمد بن ابي الازهري قال حدثني
وهب ابن ابراهيم خال عبيد الله بن سليمان بن وهب قال كنا يوما بنيسابور في مجلس
ابي سعيد احمد بن خالد الضرير وكان ابو سعيد عالما باللغة اذ هجم علينا مجنون من
اهل م سقط على جماعة من اهل المجلس فاضطرب الناس لسقطته ووثب ابو سعيد
لا يشك انه قد لحقنا على تلك الحال فقال الحمد لله رب العالمين على رسلك يا شيخ لا نزع

اذا في

اذا في هاولا الصبيان واخرجوني عن طبعي الى ما لا استحسنه من نفسي فقال ابو
سعيد امنعوا عنه عافاكم الله فرجينا فتشردت من كان ورجعنا فمسكت ساعة لا يتكلم
الى ان عدنا الى ما كنا فيه من المذاكرة وابتدا بعضنا يقرا قصيدة من شعر بشر بن جزء
التميمي حتى بلغ قوله •
• علامان خاضا الموت من كل جانب • فابي ولم تقعد ورا مناكب •
• متى تلقيا قرنا فلابد انه • سيلقاه مكروه من الموت ناسد •
فاستتم هذا البيت حتى قال قف يا ايها القاري تجاوز المعنى ولا تسال عنه ما معنى
قوله ولم تقعد وراء مناكب فامسك من حضر عن القول فقال قل يا شيخ فانك المنظور اليه
والمقتدى به قال ابو سعيد يقول انهما رميا بانفسهما في الحرب اقصى مراميه ورجعا
موفورين لم يوسرا فتقعدا بهما كتفا قال يا شيخ اترضى لنفسك بهذا الجواب فاذكر
ذلك على المجنون فنظر بعضنا الى بعض فقال له ابو سعيد هذا الذي عندنا فما عندك
فقال المعنى يا شيخ اباه ولم تقعد به بعدهما لانهما فعلا ما لم يفعله احد
كما قال الشاعر •
• قوم اذا عدت تميم معا • سادتهم عدوهم بالخنصر •
• البسهم الله ثياب العلا • فلم تطل عنه ولم تقصر •
اي خلقت لهم وقريب منه قوله •
• قومي بنو مذحج من خير الامم • لا يضعون قدما على قدم •
يعني انهم يتقدمون الناس ولا يطاون على عقب احد وهذا ان فعلا ما لم يفعله احد
فلقد رايت ابا سعيد وقد احمر وجهه واستحى من اصحابه ثم غطى المجنون راسه وخرج
وهو يقول يتصدرون ويخرون الناس من انفسهم فقال له ابو سعيد بعد خروجه
المعبوه فاني اظنه ابليس فطلبناه فلم نجده انتهى وفيه ايضا قال حدث محمد
ابن اسحاق النديم قال لما اراد المتوكل ان يتخذ المودبين لولده جعل ذلك الى
ايتاح فامر ابناخ كاتبه ان يتولى ذلك فبعث الى الطوال والاحمر وابن قادم وابي
عصيدة وغيرهم من ادباء تلك العصر فاحضرهم مجلسه وجاء ابو عصيدة فقعد في اخر
الناس فقال له من قرب منه لو ارتفعت فقال بل اجلس حيث انتهى بي المجلس فلما
اجتمعوا قال لهم الكاتب لو تناكرتم وقفنا على موضعكم من العلم واخترنا فالقوا بينهم
بيت ابي عنقا الفزاري •
• ذريني انما خطاي وصوبي • علي وانما انفقت مالي •
فقالوا ارتفع مال بانما اذا كانت بمعنى الذي ثم سكتوا فقال لهم ابو عصيدة من اخر
الناس هذا الاعراب فما المعنى فاحجم الناس عن القول فقيل له فما المعنى عندك قال
اراد ما لومك اياي وانما انفقته مالي ولم انفق عرضا فالمال لا الام على انفاقه فجاء
ايتاخ من صدر المجلس فاخذ بيده حتى تخطى به الى اعلاه وقال له ليس هذا موضعك
فقال لان اكون في مجلس ارتفع منه الى اعلاه احب الي من ان اكون في مجلس حط عنه

فاخبر هو وابن قادم **وفيه** ايضا قال حدث ابن عساكر في تاريخه باسناد رفعه
الى ابراهيم بن ابي محمد اليزيدي قال كنت مع ابي عمرو بن العلا في مجلس ابراهيم بن عبد الله
ابن حسن بن حسين بن علي بن ابي طالب فسال عن رجل من اصحابه ففقده فقال لبعض
من حضره اذهب فسل عنه فرجع فقال تركته يريد ان يموت فضحك بعض القوم فقال
في الدنيا انسان يريد ان يموت فقال ابراهيم لقد ضحكتم منها **عربية** ان يريد
هنا بمعنى يكاد قال الله تعالى جدارا يريد ان ينقض اي يكاد قال فقال ابو عمرو بن العلا
لا تزال بخير ما دام فينا مثلك **وفيه** ايضا قال ثعلب الذي لا ينسب اليه لانه لا يتم
الا بصلته والعرب لا تنسب الا الى اسم تام والذي وما بعده حكاية والحكاية
لا ينسب اليها لئلا تتغير قال وسيل ابن قادم عنه وانا غايب بفارس فقال اللذوي
فلما قدمت سمعت فقلت لا ينسب اليه واتيت بجميع العلة فبلغته فلما اجتمعنا
تجاذبنا ثم رجع الى قولي **وفيه** قال ثعلب رحمه الله تعالى كنت اسير الى الرياشي
لاسمع منه فقال لي يوما وقد قرئ عليه

• ما تنقم الحرب العوان مني • بازل عامين حديث سني •
• لمثل هذا ولدتني امي • كيف تقول بازل او بازل فقلت اتقول لي هذا
في العربية انما اقصدك لغير هذا يروى بازلُ وبازلَ وبازلِ بالرفع على الاستئناف
والخفض على الاتباع والنصب على الحال فاستحيى وامسك وفيه قال ثعلب بعث الى
عبيد الله بن اخت الوزير برقعة وفيها خط المبرد ضربته بلا سيف قال ايجوز هذا فوجهت
اليه لا والله ما سمعت بمثل هذا خطا البتة لان لا التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره
لانها اداة وما تقع اداة على اداة **وفيه** قال البحتري صرت الى المبرد مع القاسم والحسن
ابن عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال له القاسم سله عن شيء من الشعر فقلت ما تقول
اعزك الله في قول اوس •

• وغيرها عن وصلها الشيب انه • شفيع الى بيض الخدود مدرب •

فقال يعني ما تحك وتسهل وعطف يريد ان الشيب به قصرن لا يستترن منه
ثم صرنا الى ثعلب فلما عدي المجلس سالته عن البيت فقال قال لنا ابن الاعرابي ان الهاء في
انه للشباب وانه لم يجر له ذكر لانه علم والتفت الى الحسن والقاسم فقلت لهما صاحبنا
من صاحبكم **وفيه** حدث محمد بن رستم الطبري رحمه الله تعالى قال اخبرنا ابو عثمان المازني
قال كنت عند سعيد بن مسعدة الاخفش انا وابو الفضل الرياشي فقال الاخفش ان
منذ اذا رفع بها فهي اسم مبتدا وما بعدها خبرها كقولك ما رايته منذ يومان فاذا
خفض بها فهي حرف يعني ليس باسم كقولك ما رايته منذ اليوم فقال له الرياشي فلم
لا تكون في الموضعين اسما فقد نرى الاسما تنصب وتخفض كقولك هذا ضارب زيدا
غدا وضارب زيد امس فلم لا تكون هذه المنزلة فلم يات الاخفش بمقنع قال ابو عثمان
فقلت له لا تشبه منذ ما ذكرت لانا لم نر الاسما هكذا تلزم موضعا الا اذا ضارعت
حروف المعاني نحو اين وكيف وكذلك منذ مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعا واحدا

قال الطبري فقال ابن زورة للمازني افرايت حروف المعاني تعمل عملين مختلفين متضادين
قال نعم كقولك قام القوم حاشا زيد وحاشا زيدا وعلى زيد ثوب وعلا زيد الفرس
فيكون مرة حرفا ومرة فعلا بلفظ واحد **قال ياقوت** نقلت من خط الشيخ ابي
سعيد السبتي في كتاب الفه قال قال الاستاذ ابو العلا الحسين بن محمد بن سهلويه
في كتابه الذي سماه احاسن الجواهر كنت بمدينة السلام اختلف الى الشيخ ابي علي الفارسي
وكان السلطان رسم له ان ينتصب في كل اسبوع يومين لتصحيح كتاب التذكرة
لخزانته في المكافاة وكنا اذا قرانا اوراقا منه تحادثنا في فنون الاداب واجتنينا
من ثمار الالباب ورتعنا في رياض الفاظه ومعانيه والتقطنا الدر المنثور من
سقاطه فجرى يوما بعض الحاضرين ذكر الاصمعي واسرف في الثناء عليه وفضله على
اعيان العلماء في ايامه فرايته رحمه الله تعالى كالمنكر لما كان يورده وكان فيما ذكر
من محاسنه ونشر من فضايله انه قال من ذا الذي يجسر ان يخطئ الفحول من الشعراء غيره
فقال ابو علي وما الذي رد عليهم فقال انكر على ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب
ومعانيها وفضل معرفته باغراضها ومراميها وانه سلك نهج الاوايل في وصف المفاوز
اذا لعب السراب فيها وركض الال في نواحيها ووصف الحربا وقد سبح على جذله والظليم
وقد كشف من ظلمه وقد مالت طلاهم من غلبة المنام حتى كانهم صرعتهم كؤوس المدام
فطبق بفص الاصابة في كل باب وساوى الصدر الاول من ارباب الفصاحة وجارى
القروم البزل من اصحاب البلاغة فقال له ابو علي وما الذي انكر على ذي الرمة فقال
قوله • وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم • لانه كان يجب ان ينونه • فقال اما هذا
فالاصمعي مخطئ فيه وذو الرمة مصيب والعجب ان يعقوب ابن السكيت قد وقع عليه
السهو في بعض ما انشده فقلنا ان راى الشيخ ان يسمعنا محله هذا الخطا تفضل
به فاملى علينا انشد ابن السكيت لاعرابي من بني اسد وقايلة

• وقايلة اسيت فقلت جير • اسي انني من ذاك انه •
• اصابهم الحمام وهم عواف • وكن عليهم نحسا لعنه •
• فجيت قبورهم بدءا ولما • فناديت القبور فلم يجبنه •
• وكيف يجيب اصداء وهام • وابدان بدرن وما نخرنه •

قال يعقوب اراد اي حقا وهي مخفوضة غير منونة واضاح الى التنوين قال ابو علي هذا سهو
منه لان هذا يجري مجرى الاصوات وباب الاصوات كلها مبنيات باسرها
الا ما خص منها بعلة العرف لغيره بين نكرتها ومعرفتها التنوين فما كان منها معرفة
جا بغير تنوين فاذا نكرته نونته من ذلك انك تقول في الاصوات صه ومه تريد
السكوت فاذا نكرت قلت صهٍ ومهٍ تريد سكوتا وكذلك قال الغراب غاق اي
الصوت المعروف وقال الغراب غاقٍ اي صوتا وكذلك ايه يا رجل تريد الحديث وايهٍ
تريد حديثا وزعم الاصمعي ان ذا الرمة اخطا في قوله • وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم •
وكان يجب ان ينونه ويقول ايهٍ وهذا سهو من الاصمعي التي تقدم عليه من غير علم فقوله

جر بغير تنوين في موضع قوله فقلت الحق وجعله نكرة في موضع آخر فنونه فيكون معناه
قلت حقا ولا مدخل للضرورة في ذلك انما التنوين للمعنى المذكور وتنوين هذا الشاعر
على هذا التقدير وبالله التوفيق وقال يعقوب اصابهم الحمى برد الحمام وقوله بدرت اي
طعن في بوادرهم بالموت والبادرة المنحر وقوله بدا اي شيئا ولماي لم اكن سيدا / لا
حين ما تواقفا في سرت بعدهم **قال ياقوت** حدثني شيخنا الامام علم الدين
القاسم بن احمد الاندلسي قال حدثنا شيخنا تاج الدين ابو اليمن زيد بن الحسن الكندي
قال بلغنا ان ابا سعيد السيرافي دخل على ابن دريد وهو يقول اول من اقوى في الشعر
ابونا ادم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام في قوله

تغيرت البلاد ومن عليها • فوجه الارض مغبر قبيح •
تغير كل ذي طعم ولون • وقل بشاشة الوجه المليح •

فقال ابو سعيد يمكن انشاده على وجه لا يكون فيه اقوا فقال وكيف ذلك فقال
بنصب بشاشة على التمييز ورفع المليح بقل ويكون قد حذف التنوين لالتقا الساكنين
كما حذف في قوله • فالفيته غير مستعتب • ولا ذاكر الله الا قليلا •
قال فرفعني حتى اقعدني الى جانبه **قال ياقوت** رحمه الله تعالى رايت في كتاب
الموضح في العروض من تصنيف ابي القاسم عبيد الله بن محمد بن حرز الاسدي اخبارا
اوردها عن نفسه فيه ومناظرات جرت له مع الشيوخ في العروض منها قرات على شيخنا
ابي سعيد السيرافي في كتاب الوقف والابتدا من الفرا روايته عن ابي بكر بن مجاهد عن ابي
الجهم عنه فمر فيه بيت انشده الفرا

يا بني امروا العام بيني وبينه • اتتني بالبشرى برده ورسايله •

فقلت هذا البيت لا يستقيم فقال ابو سعيد انشده ابن مجاهد عن الفرا وهو كما قال
قد انشدناه غير واحد من شيوخنا عن ابي بكر وعن ابن بكير عن ابي الجهم وعن ابن الانباري
عن احمد بن يحيى عن سلمة عن الفرا هكذا فقال ابو سعيد ما عندك فيه فقلت رايت
هذا البيت بخط ابي سهل النحوي في هذا الكتاب يا بني امري وقال رد الاب الى اصله
لانه في الاصل عند الكوفيين ابو على فعل مثل محو ومخ وفقال لي ابو سعيد لا ينبغي
ان يلتفت الى هذا لان الرواة والنقلين اجمعوا على انه مكتوب يا بني وكذلك لفظوا به
ولكن اصطلاحه ان يكون يا بني امر فيكون باسم فعولن وكسرت النا من ابي لانه قدرة
تقدير فخذ وهذا اسم فتشبيهه حسن لانهم قد اجروا هذا في المنفصل مجرى المتصل فقالوا
نركنا جعلوا نرك بمنزلة فخذ واشد من هذا قراة حمزة ومكر السيء ولا جعل سيء بمنزلة فخذ
ثم اسكن كما يقال والحركة في السيء حركة اعراب وفي هذا ضرب من النحو جعل المنفصل بمنزلة
المتصل وتشبيهه حركة الاعراب بحركة البنا انتهى **قال ياقوت** حدث ابو جعفر
الجرجاني قال قال لنا ابو حفص المطلبي النحوي وقع بيني وبين المتنبي في قول العدواني

يا عمرو الا تدع شتمي ومنقصتي • اضربك حتى تقول الهامة اسقوني •

وذلك ان المتنبي قال ان الناس يخلطون في هذا البيت والصواب سعوني من شغات راسه

بالمشغات وهو المشط قال المطلبي فقلت له اخطات من وجوه احدها انهم يروكذلك والاخر
انه يقال شغات بالهمزة وايضا فاني اظنك لا تعرف الخبر فيه وما كانت العرب تقوله في
الهامة انهما لم يثار صاحبها لا تزال تقول اسقوني اسقوني فاذا ثاروا به سكن كانه يشرب ذلك
الدم **قال ياقوت** قال ابو عمرو الجلال انشد في الصبر لاتيا ابو عبد الرحمن المعتزلي غلام ابي
علي الجبائي الى ابي الحسن ترامهم من كي وقال لي قبيل التحاني قراءت ابا رضى في كتاب شيخنا
ابي علي تفسير القران في قوله تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين اي بينا لكل نبي
عدوا فجعل بمعنى بين ولست اعرف هذا في اللغة واحفظ جوابا للذي وجهني به فجئت
الى ابي الحسن فاخبرته بذلك فقال نعم هذا معروف في لغة العرب وقال العرني العنسي
بالنون

جعلنا لهم نهج الطريق فاصبحوا • على ثبت من امرهم حيث يمموا •

فعدت الى عبد الرحمن فعرفته ذلك **قال ياقوت** حدث المرزباني عن الامام النحوي
قال دخل ابو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن على الرشيد وعنده الكسائي يحدثه فقال
يا امير المومنين قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك فقال الرشيد النحو يستفرغني لاني
استدل به على القران والشعر فقال ان علم النحو اذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلما والفقه
اذا عرف فيه الرجل جملة او صدرا صار قاضيا فقال الكسائي انا افضل منك لاني احسن
ما تحسن واحسن ما لا تحسن ثم التفت الى الرشيد وقال ان راى امير المومنين ان ياذن
لي في سوال اجيب عن مسيلة من الفقه فضحك الرشيد وقال ابلغت بالكسائي الى هذا ثم قال
لابي يوسف اجبه فقال الكسائي ما تقول في رجل قال لامراته انت طالق ان دخلت الدار
فقال ابو يوسف اذا دخلت الدار طلقت فقال الكسائي اخطات اذا فتحت ان فقد وجب
الامر واذا كسرت فانه لم يقع بعد فنظر ابو يوسف بعد ذلك في النحو **وحدث**
ايضا عمن سمع الكسائي يقول اجتمعت انا وابو يوسف القاضي عند هارون الرشيد
فجعل ابو يوسف يذم النحو ويقول ما النحو فقلت واردت ان اعلمه فضل النحو ما تقول في
رجل قال لرجل انا قاتل غلامك وقال له اخر انا قاتل غلامك ايهما كنت تاخذ قال
اخذهما جميعا فقال له هارون اخطات وكان له علم بالعربية فاستحيى وقال كيف ذلك
فقال الذي يوخذ بقتل الغلام هو الذي قال انا قاتل غلامك بالاضافة لانه فعل
ماض فاما الذي قال انا قاتل غلامك بلا اضافة فانه لا يوخذ لانه مستقبل لم
يكن بعد كما قال الله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشا الله فلولا ان التنوين
مستقبل ما جاز فيه غدا فكان ابو يوسف بعد ذلك يمدح النحو والعربية **قال**
ابو عبد الله بن مقلة رحمه الله تعالى حدثني ابو العباس احمد بن يحيى قال اجتمع الكسائي
والاصمعي عند الرشيد وكانا معه يقيمان بمقامه ويظعنان بظعنه فانشد الكسائي

ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به • رئمان انف اذا ما ضن باللبن •

فقال الاصمعي رئمان بالرفع فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز رئمان ورئمان
بالضم والفتح ولم يكن الاصمعي صاحب عربية فسالت ابا العباس كيف جاز ذلك فقال
اذا رفع رفع بينفع اي ام كيف ينفع رئمان انف واذا نصب نصب بيعطي واذا جر جر

برده على الهاني به قال والمعنى وما ينفعني اذا وعدتني بلسانك ثم تمنعه بفعلك يقال
ذلك للذي يبروه يكون منه نفع كهذه الناقة التي تشمّ بانفها مع منعها درها والعلوق
التي علق عليها ولدها وذلك انه نحر عنها حتى يجلد ها تبنا او حشيشا وجعل بين يديها
حتى تشممه وتدر عليه فهي تسكن اليه مرة ثم تنفر عنه ثانية تشممه بانفها ثم تاباه
بقلبها فتقول فما ينفع من هذا البر اذا شممته ثم منعت **وحدث** المرزباني
عن ابراهيم بن اسمعيل الكاتب قال سال اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد
فقال انظر في هذا الشعر عيب وانشده

ما راينا خربا نقر عنه البيض صقر • لا يكون العير مهرا لا يكون المهر مهر •

فقال الكسائي قد اقوى الشاعر فقال اليزيدي انظر فيه فقال اقوى لابد ان ينصب المهر
الثاني على انه خبر كان فضرب اليزيدي بقلنسوته الارض وقال انا ابو محمد الشعر صواب
انما ابتدا فقال المهر مهر فقال له يحيى بن خالد اتكني بحضرة امير المؤمنين وتكشف راسك والله
لخطا الكسائي مع ادبه احب الينا من صوابك مع سوء فعلك فقال لذة الغلبة انستني من
هذا ما احسن انتهى **وفي طبقات** النحاة لابن الانباري قال الدوري كان ابو يوسف
يقع في الكسائي ويقول اي شيء يحسن انما يحسن شيئا من كلام العرب فبلغ ذلك الكسائي فالتقيا
عند الرشيد وكان الرشيد يعظم الكسائي لتاديبه اياه فقال لابي يوسف يا يعقوب ايش تقول في رجل
قال لامراته انت طالق طالق طالق قال واحدة قال فان قال لها انت طالق او طالق او طالق
قال واحدة قال فان قال انت طالق ثم طالق ثم طالق قال واحدة قال فان قال لها انت طالق وطالق
وطالق قال واحدة فقال الكسائي يا امير المؤمنين اخطا يعقوب في اثنتين واصاب في اثنتين
اما قوله انت طالق طالق طالق فواحدة لان الثنتين الباقيتين تاكيد كما تقول انت قائم قائم قائم
وانت كريم كريم واما قوله انت طالق او طالق او طالق فهذا شك وقعت الاولى التي تتيقن
واما قوله انت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث لانه نسق وكذلك قوله انت طالق وطالق
وطالق **قال ياقوت** قرات بخط ابي سعيد عبد الرحمن بن علي اليزداوي اللغوي
الكاتب في كتاب جلاء المعرفة من مصنفه قيل اجتمع ابراهيم النظام وضرار بين يدي
الرشيد فتناظرا في القدر حتى دقت مناظرتهما فلم يفهمها فقال لبعض الخدام اذهب
بهذين الى الكسائي حتى يتناظرا بين يديه ثم يخبرك بمن المنقطع منهما فلما صارا الى بعض
الطريق قال ابراهيم انت تعلم ان الكسائي لا يحسن شيئا من النظر وانما معوله على النحو
والحساب ولكن نبني له مسئلة نحو وانبني له مسئلة حساب فنشغله بهما لانا لا نامن
من ان يسمع منا ما لم يسمعه ولم يبلغه فهمه ان ينسبنا الى الزندقة فلما صارا اليه
سلما عليه ثم بدا ضرار فقال اسالك اصلحك الله عن مسئلة من النحو قال هاتها فقال
ما حد الفاعل والمفعول به فقال الكسائي حد الفاعل الرفع ابدا وحد المفعول النصب ابدا
قال فكيف تقول ضرب زيد قال ضرب زيد قال فلم رفعت زيدا وقد شرطت ان المفعول
به منصوب ابدا قال لانه لم يسم فاعله قال العقل اخطات في العبارة افلم تقل ان من المفعولين
اذا لم يسم فاعله كان مرفوعا ومن جعل لك الحكم بان تجعل الرفع لو الواقع عليه غير مستحكم

السمعر

النقض مطابق للرفع فاذ ذكرنا من فعل به واقمنا بذلك نصبناه قال له فان
كان النصب لعلة النقض مطابقا للنصب لمن لم يسم فاعله به اولى لانا اذا قلنا
ضرب زيد فقد يمكن ان يكون ضربه مائة رجل واذا قلنا ضرب مائة زيدا
فلم يضربه الا رجل واحد فالذي امكن ان يضربه مائة رجل اولى بان ينصب النقص
ممن لم يضربه الا واحد فوقف الكسائي فلم يدر ما يقول ثم قال له ابراهيم
اصلحك الله اسالك عن مسئلة من الحساب قال قل كم حد رعشرة قال اجمع الحساب ب
على انه لا حد لعشرة قال فضل الله تعالى يعلم حد رها قال الله تعالى عالم كل
شيء قال فما انكرت ان يكون الله اعلم حد رها الفا من نبي من انبيائه ثم الفاه
ذلك النبي الى صفي من اصفيائه ثم لم يزل ذلك العلم بينهما حتى صار علم حد رعشرة
عندي واكون انا اعلم حد رها قال الله عالم ولا تعلمه انت وتكون مخطئا فيما قلت
قال ياقوت حدث ابن بشكوال رحمه الله تعالى في الصلة قال قال علي بن عيسى
الربعي كان عبد الله بن محمود الرشيدي الاندلسي قد قرا يوما على ابي علي الفارسي
في نوادر الاصمعي اداة الرجل اذا اردت نعته فقال ابو علي الحق هذه الكلمة بباب اجا
فاني لم اجدها نظائرها فشارع من حوله الى كتابته قال الربعي فقلت ابه الشيخ
ليس اداة مما جاء في شيء قال فكيف ذلك قلت لان اسحق بن ابراهيم الموصلي وقطرب
النحوي حكيا انه يقال رجل اداة حين فخجل الشيخ وقال اذا كان كذا فليس منه فضرب
كل واحد منهم على ما كتب **قال ياقوت** حدث المرزباني في اخبار الكسائي مما اسنده
الى المغيرة بن محمد عن ابيه قال لما دخل الكسائي البصرة اول دخلة جلس في حلقة يونس
ينتظر خروجه فسال ابن ابي عيينة عن اولق هل ينصرف او لا ينصرف فقال افعل
لا ينصرف فقال ابن ابي عيينة خطا والله فخرج يونس فسئل عن اولق فقال هو فوعل
وليس بافعل لان الهمزة فا الفعل لانك تقول اولق الرجل فهو مالوق فتثبت
الهمزة قال واما لوق المجنون انتهى **قال ياقوت** حدث ابو محمد اليزيدي قال
كان يجيئني رجل فيسالني عن ايات في القران مشكلات فكنت اتبين العنت
في سواله وكنت اذا اجبته ارى لونه يربد ويسود فقال لي يوما اتجوز في كلام العرب
ان تقول ادخلت القوم الدار ثم اخرجتهم رجلا رجلا فقلت لا يجوز ذلك حتى تقول
اخرجتهم رجلا رجلا فيدل على تفصيل الجنس قال فكيف قال الله تعالى عز وجل ثم نخرجكم
طفلا قلت ليس هذا من ذلك لان الطفل مصدر وفي الاصل يقع على الواحد والاثنين
والجمع بلفظ واحد فنقول هذا طفل وهذان طفل وهؤلاء طفل كما قال الله تعالى
او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء فطفل في الاية موضع اطفال فكانه قال
ثم نخرجكم اطفالا قال فاخبرني عن قوله عز وجل يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول
لو تسوى بهم الارض من اين لهم هذه الارض هناك فقلت له وهمت لو ما سمعت
قول الله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض فودوا ان تلك الارض تسوى بهم فسكت
قال ياقوت في معجم الادبا حدثنا الامام صدر الافاضل قاسم بن حسين

الخوارزمي قال دخل افضل القضاة يعقوب بن شير بن الجندي على جار الله الزمخشري
فقال له لقد انشدت البارحة شيئا من نفسي وانشده *
ما تابع لم يتبع متبوعه * في لفظه ومحله يا ذا النبيه *
ما ذا بعلم غير علم نافع * الغزت في اتقانه حتى ثبت *
الغز فيهما عن نحو قولهم ما زيد يشبه الا شيء لا يعبا به فانه لا يجوز في قولهم الا شيء سوى
الرفع وهو بدل من قولهم غير علم نافع برفع غير فلما سمع جار الله البيتين قال له لقد
جئت شيئا ادا قال ياقوت حدثني صدر الافاضل قال كتب الي الصوفي المعروف
بالصواب بيتا الذي من قول حسان رضي الله تعالى عنه *
فمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء *
وقولهم ان فيه ثلاثة عشر مرفوعا فاجبته *
افدني اماما وميض البرق منصدع * من خلف خاطر الوقاد حين خطا *
بغي الصواب لدينا من عها حشته * وما دري انما يعدوا الصواب خطا *
الذي يحصر في هذا البيت من المرفوعات اثنى عشر فمنه قوله فمن يهجو فيه ثلاث
مرفوعات المبتدا والفعل المضارع والضمير المستكن ومنها المبتدا المقدر في قوله ويمدحه
والمعنى ومن يمدحه فيكون هنا على حسب المثال ثلاث مرفوعات ايضا ومنها المرفوعات
في قوله وينصره احدها الفعل المضارع والثاني الضمير المستكن فيه ومنها المرفوعات
الاربعة في قوله سواء اثنان من حيث انه في مقام الخبرين للمبتداين واثنان اخران
من حيث ان في كل واحد منهما راجعا الى المبتدا فهذا يا سيدي جهد المقل وعز مرجع قطع
المديح من التكلف انتهى قال الصلاح الصفدي رحمه الله تعالى لم يحرر حكايته بل
المرفوعات ثلاثة عشر والباقي المبتدا المحذوف المعطوف على قوله من في الاول من قوله
فمن يهجو اي ومن يمدحه ومن ينصره لانه قد تقرر ان في يهجو ثلاث مرفوعات وكذا في
يمدحه وكذا في قوله ان في ينصره مرفوعين والصورة واحدة في الثلاث قال
ابو بكر الزبيدي في طبقات النحويين قال المازني كنت بحضرة الواثق يوما فقال لابن
قادم كيف تقول نفقتك دينارا اصلح من درهم فقال دينار بالرفع قال فكيف تقول
ضربك زيدا خير لك فنصب زيدا فطالبته بالفرق بينهما فانقطع وكان ابن
السكيت حاضرا فقال الواثق سله عن مسئلة فقلت له ما وزن نكتل من الفعل فقال
نفعل فقال الواثق غلطت ثم قال لي فسره فقلت نكتل تقديره نفتعل واصله
نكتيل فانقلبت الياء الفا لفتحة ما قبلها فصار لفظها نكتال فاسكنت اللام للجزم لانه
جواب الامر فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فقال الواثق هذا الجواب لا جوابك
يا يعقوب فلما خرجا قال لي ابن السكيت ما حملك على هذا وبيني وبينك المودة الخالصة
فقلت والله ما اردت تخطئتك ولم اظن انه يعزب عنك وقال المازني حضرت
يوما عند الواثق فقال يا مازني هات مسئلة وكان عنده نحاة الكوفة فقلت
ما تقولون في قوله تعالى وما كانت امك بغيا لم تقل بغية وهي صفة لمؤنث فاجابوا

تقوله

ابن

بجوابات

بجوابات غير مرضية فقال الواثق هات ما عندك فقلت لو كانت بغي على تقدير فعيل
بمعنى فاعلة لحقتها الهاء مثل كريمة وظريفة وانما تحذف الهاء اذا كانت في معنى مفعول
نحو امراة قتيل وكف خضيب وهي ها هنا ليست بفعيل انما هو فعول ومفعول لا يلحقه
التاء في وصف التانيث نحو امراة شكور وبئر شطون اذا كانت بعيدة الرشا وتقدير
بغي بغوي قلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء فصارت ياء ثقيلة نحو سيد وميت فاستحسن
الجواب وقال ابو الطيب اللغوي في مراتب النحويين اخبرنا علي بن محمد الحاتمي قال
بلغنا ان مغنية غنت بحضرة الواثق بالله * اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم
فرد عليها الواثق فقال ان مصابكم رجل فاعادت رجلا فابى ان يرد عليها فقالت لقنني
هذا اعلم زمانه قال ومن هو قال المازني فقال علي به فاشخص اليه فلما مثل بين يديه
قال ما اسمك قال بكر يا امير المؤمنين قال احسنت كيف تروي اظلوم البيت فقال ان مصابكم
رجلا فقال اين خبر ان قال قوله ظلم ومعنى مصابكم اصابتكم قال صدقت قال ابو الطيب
وقد شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات وبين ابي دواد في هذا البيت الذي غلط فيه
الواثق فقال محمد ان مصابكم رجلا وقال الاخر رجل فمشى لاعنه يعقوب ابن السكيت فحكم
لاحمد بن ابي داود عصبية لا جهلا فاخرجها غرض ثعلب قال الفتي يعقوب فما تبته في هذا
عتابا ممعنا فقال لا سمع مني رجلي جاءني رسول ابن ابي داود فمضيت اليه فلما راني بش بي
وقربني واخفى في المسئلة عن اخبار ربي ثم قال لي يا ابا يوسف مالي ارى الكسوة ناقصة يا غلام
دستا كاملا من كسوتي فاحضر فقال البسه ثم قال اتيناه دينار ثم قال الي راكب قلت بل راجل
فقال جاريتي الفلانية بسرجها ولجامها فاحضر وسلم الجميع الى غلام ابي يوسف فشكرت له
ذلك ثم قال لي يا ابا يوسف انشدت هذا البيت اظلوم ان مصابكم رجل فقال لي الوزير انما
هو رجلا بالنصب وقد تواضعنا بك فقال القول ما قلت فخرجت من عنده فاذا رسول محمد
ابن عبد الملك فقال اجب الوزير فلما دخلت اليه بدرني وانا واقف فقال يا يعقوب
اليس الرواية اظلوم ان مصابكم رجلا فقلت لا بل رجل فقال الا عرب قال يعقوب فكيف كنت
ترى لي ان اقول انتهى في المسايل لابن السيد البطليوسي رحمه الله تعالى حكى
ابو القاسم الزجاجي قال اخبرنا ابو اسحاق بن السري الزجاج قال اخبرني محمد بن يزيد
المبرد قال سمعت المازني يقول سالني رياشي لم منعت ان تكون الله تعالى اصله
الاله ثم خفف بحذف الهمزة كما تقول ناس اصله اناس فقلت له لو كان مخففا منه لكان
معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها لا يتغير المعنى الا ترى ان
الناس والاناس بمعنى واحد ولما كنت اعتقد تعالى الله فضل مزية على قولي الاله
ورايته قد استعمل لغير الله في قوله تعالى وانظر الى الهك الذي ظلت عليه عاكفا وقوله
تعالى الهتنا خير ام هو ولم يستعمل الله الا للباري تعالى علمت انه علم وليس بماخوذ
من الاله وفي المسايل ايضا سال التي تولى الله تعالى الحق ومكنه وجعلك من الذين
يستمعون القول فيتبعون احسنه من قول الكتاب في صدر كتبهم بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وذكرت ان قوما من نحويي زماننا هذا ينكرون عطف

٣

الصلاة على البسملة وقد كنت اخبرت بن تكـ فويما فهمت انهم انما يتعلقون في انكارهم
بكونها مرآلم ترد به سنة ما ثورة وانه شي احدثه الكتاب حتى اخبرني مخبرون بانه
فاسد عندهم في الاعراب وليبوا بكرونه من اجل انه شي محدث عند الكتاب واخبرني
ان الصواب عندهم اسقاط الواو ورايت ذلك نصا في رسايل بعضهم ورايت بعضهم
يكتب في صدر كتبه بسم الله الرحمن الرحيم الصلاة على رسوله الكريم وقد تاملت الامر
الذي حملهم على انكاره فلم اجد شيا يمكن ان يتعلقوا به الا امرين احدهما ان المعطوف
حكمه ان يكون موافقا للمعطوف عليه وهاتان جملتان قد اختلفتا فتوهموا من اجل اختلافهما
انه لا يصح عطف احداهما على الاخرى والثاني ان قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية
وقولنا صلى الله على سيدنا محمد معناها الدعا فلما اختلفتا فكانت الاولى اخبارا والثانية
دعا كان من شان واو العطف ان يشرك الثاني مع الاول لفظا ومعنى لم يصح عندهم عطف
هاتين الجملتين بعضهما على بعض لاختلافهما لفظا ومعنى فان كانت العلة التي حملتهم
على انكار ذلك اختلاف اعراب الجملتين فان ذلك غير صحيح بل هو دليل على قلة نظرهم بابه
لان التشاكل في الاعراب في العطف انما يراعى في الاسما المفردة المعربة خاصة واما عطف
الجمل على الجمل فانه نوعان احدهما ان تكون الجملتان متشاكلتين في الاعراب كقولنا ان
زيدا قايم وعمرو خارج وكان زيد قايما وعمرو خارجا فيعطف الاسم على الاسم والخبر
على الخبر والنوع الثاني لا يراعى فيه التشاكل في الاعراب كقولنا قام زيد ومحمد اكرمته
ومررت بعبد الله واما خالد فلم القه وفي هذا ابواب قد نص عليها سيبويه وجميع
البصريين والكوفيين لا اعلم بينهم خلافا في ذلك وذلك كثير في القران والكلام المنثور
والمنظوم كقوله تعالى والمقيمين الصلاة والموتون الزكاة وكقول جرير •
• النازلون بكل معترك • والطيبون معاقد الازر •
وقد ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو كالجمل والكافي لابن النحاس وان كانوا انكروا
ذلك من اجل ان قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية وقولنا صلى الله على سيدنا
محمد جملة معناها الدعا فاستحال عندهم عطف الدعا على الخبر لا سيما ومن خاصة
الواو ان تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظا ومعنى وهاتان جملتان قد اختلفتا لفظا
ومعنى فما اعترضوا به غير صحيح ايضا وهذا الذي قالوه يعيبه عليهم من وجوه كثيرة
لا من وجه واحد فاولها انا وجدنا كل من صنف من العلما كتابا من بدء الناس بالتصنيفات
الى زماننا هذا يصدرون كتبهم بان يقولوا الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ثم يقولون باثر
ذلك وصلى الله على سيدنا محمد فيعطفون الصلاة على التحميد وعطفهما على البسملة لان كلتا
الجملتين خبر وهذا ليس مختصا بكتب الضعفا في العربية دون الاقويا ولا بكتب الجهال
دون العلما بل ذلك موجود في كتب الايمة المتقدمين والعلما المبرزين كالفارسي
وابي العباس المبرد والمازني وغيرهم فلو لم يكن بايدينا دليل نحتج به من مذهب هولاء الا
هذا لكفى من غيره فتامل خطبتي كتاب الايضاح للفارسي وصدر الكامل لابي العباس
المبرد وصدر كتاب سيبويه وغير ذلك من الكتب وتامل خطب الخطبا وكلام الفصحا

والبلغا

والبلغا فانك تجدهم مطبقين على ما وصفته لك فهذا وجه صحيح يدل على فساد ما قالوه
ومنها ان قولنا وصلى الله على سيدنا محمد باثر البسملة ينصرف الى معنى الخبر وذلك
تاويلات مختلفة احدها ان يكون تقديره ابدا بسم الله الرحمن الرحيم واقول صلى الله
على محمد فيضمر القول ويعطفه على ابدا وذلك مما يصرف الكلام الى الاخبار والعرب تحذف
القول حذفا مطردا اشهرته تغني عن ايراد مثاله منه كقوله تعالى والملايكة
يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي يقولون سلام عليكم وكذلك قوله والذين
اتخذوا من دونه اوليا ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى وعلى معنى ابدا بسم الله
وبالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون من الكلام المحمول على التاويل كما
اجاز سيبويه اقل رجل يقول ذلك الا زيدا وهذا اكثر لا يستطيع احد من اهل
هذه الصناعة على دفعه وان شيت كان التقدير ابدا بسم الله وبالصلاة على محمد فيكون
محمولا ايضا على المعنى وهذه التاويلات الثلاثة تصيره وان كان دعا الى معنى الاخبار
فهذا وجه اخر صحيح ومنها انه لا يستحيل عطف قولنا وصلى الله على محمد على قولنا بسم الله
وان كان دعا محضا من غير ان يتناول فيه تاويل الاخبار لانا وجدنا العرب يوقعون
الجمل المركبة تركيب الدعا والامر والنهي والاستفهام التي لا تصلح ان يقال فيها صدق
ولا كذب مواقع الجمل الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب وهذا اشد من عطف
بعضها على بعض كنحو ما انشده من قول الجميح بن منقذ •
• ولو اصابت لقالت وهي صادقة • ان الرياضة لا تنصبك للشيب •
فاوقع النهي موقع خبر ان وقال الاخر •
• الا يا ام فارع لا تلومي • على شي رفعت به سماعي •
• وكوني بالمكارم ذكريني • ودلي دل ماجدة صناع •
فاوقع الامر موقع خبر كان وقال الراجز • فانما انت اخ لا نعدمه •
فاوقع الجملة التي هي لا نعدمه ومعناها الدعا موقع الصفة لاخ على المعنى كما تقول
انما انت اخ يدعى له بان لا نعدمه وليس يسوغ للمعترض علينا ان يزعم ان هذا شي
خص به الشعر فان ذلك قد جا في القران والكلام الفصيح فمن ذلك قوله تعالى
قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا واجاز النحويون بلا خلاف زيدا
اضربه وعمرو لا تهنه وزيد كم مرة رايته وعبد الله هلا اكرمته وزيد جزاه الله خيرا
وقد جا عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل والمستقبل على الماضي واسم
الفاعل على الفعل المضارع والفعل المضارع على اسم الفاعل وكذلك الفعل الماضي على
اسم الفاعل كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا وقال
امرؤ القيس • الا انعم صباحا ايها الربع وانطق • فعطف الامر على الدعا وهذا كثير
وقد قال سيبويه في باب ما ينتصب فيه الاسم لانه لا سبيل الى ان يكون صفة
واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني
الا على ما اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهم بمنزلة واحدة

واما الصفة على فيمن قد علمته فابطل جواز هذه المسألة من جهة جمع الصفتين ولم
يبطلها من اجل جمع الخبر على الاستفهام ووافقه جميع النحويين على هذه المسألة وانما
كان ذلك لان الجمل لا يراعى فيها التشاكل في المعاني ولا في الاعراب وقد استعمل بديع الزمان
عطف الدعاء على الخبر في بعض مقاماته في قوله ظفرنا بصيد وحياك الله ابا زيد
وما نعلم احدا انكر ذلك عليه فاذا كان التشاكل لا يراعى في اكثر المفردات كما نجده
انه لا يراعى في الجمل الا ترى ان العرب تعطف المعرب على المبني والمبني على المعرب
وما يظهر فيه الاعراب على ما لا يظهر وفي هذا الموضع شيء يجب ان يوقف عليه وذلك ان قول
النحويين ان الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظا ومعنى كلام خرج مخرج العموم
وهو في الحقيقة خصوص وانما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل او في جنسه
لا في كميته ولا في كيفيته الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا فقد يجوز ان يضرب زيدا
ضربة واحدة وعمرا ضربتين وثلاثا فتختلف الكميتان وكذلك يجوز ان يضرب زيدا
جالسا وعمرا قائما فتختلف الكيفيتان ويبين ذلك قول العرب اياك والاسد فيعطفون
الاسد على ضمير المخاطب والفعل الناصب لهما مختلف المعنى لان المخاطب مخوف والاسد
مخوف منه فجاز العطف وان اختلف نوعا التخويف لان جنس التخويف قد انتظمهما
ومنه قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم لان الاجماع على الامر هو العزم عليه
والجمع الذي يراد به ضم الاشياء المتفرقة اذا جمعت الجند بعضهم الى البعض وصار
كل واحد منهم الى الاخر وكذلك قول الشاعر

يا ليت زوجك قد غدا ● متقلدا سيفا ورمحا ●

ومعناه وحاملا رمحا لان التقلد نوع من الحمل ولاجل هذا الذي ذكرناه من حكم العطف
بالواو قلنا في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين في قراءة من خفض الارجل
ان الارجل تغسل والرؤوس تمسح ولم يوجب عطفها على الرؤوس ان تكون ممسوحة كمسح الرؤوس
لان العرب تستعمل المسح على معنيين احدهما النضح والاخر الغسل حكى ابو زيد تمسحت
للصلاة اي توضات وقال الراجز ●

اسليت عنزي ومسحت قعبي ● تحلب فيه

فلما كان المسح نوعين اوجبنا لكل عضو
ما يليق به اذ كانت واو العطف كما قلنا انما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه
لا في كميته وكيفيته فالنضح والمسح يجمعهما جنس الطهارة كما جمع تقلد السيف وحمل
الرمح جنس التاهب للحرب والتسلح وهكذا قولك بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد
وان كان الاخبار والدعاء قد اختلفا فانهما قد اتفقا في معنى التقدمة والاستفتاح
او في معنى التبرك والاستنجاح فان قال قائل قد انكر النحويون ان يقال ليت زيدا قائم
وعمرو بالرفع عطفا على موضع ليت وما عملت فيه وهل ذلك الا من اجل اختلاف الجملتين
فان احداهما تضمنت خبرا والثانية تمنيا فالجواب ان هذا الذي توهمته لا يمنع من
وجهين احدهما ان انكار النحويين العطف على موضع ليت ليس من اجل ما ظننتموه وانما
منع لان ليت قد ابطلت الابتداء فلم يبق له لفظا ولا تقديرا ولو كان لليت وموضعها

موضع وعطف عمرو عليه لم يكن عطف خبر على التمني انما كان لعامل لفظي دون الموضع
لو كان هناك موضع والوجه الثاني ان قولنا ليت زيدا قائم وعمرو لا يعد جملتين
وانما يعد جملة واحدة فان الخبر الذي كانت تتم به الجملة الثانية سقط استغناء بخبر الاسم
الاول ولو قلت ليت زيدا قائم وليت عمرا قائم لكانتا جملتين وهذا كقولك قام زيد
وعمرو صارت جملة واحدة ويدل على ذلك ان النحويين يجيزون مررت برجل قائم زيد
وابوه ولا يجيزون مررت برجل قائم زيد وقائم ابوه لان الكلام الاول جملة واحدة
فاكتفى فيها بضمير واحد يعود الى الموصوف والثانية تجري مجرى جملتين فلا بد في
كل واحدة منهما من ضمير ولذلك يجيزون زيد قام عمرو وقام ابوه لتعري الجملة الواحدة
من ضمير يعود الى المبتدا ومن المسائل للبطليوسي ايضا سالت عن قول الله تعالى شهد
الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم
وقلت باي شيء انتصب قائما وما العامل فيه واين خبر التبرئة من هذه الاية وذكرت
ان بعض المتحلين لصناعة النحو انكر قولنا ان قائما هنا منصوب على الحال وزعم
انه كفر من قائله وانما قال ذلك لانه يرى ان الحال انما ذكر النحويون منتقلة وفضلة
في الكلام والقيام بالقسط صفة لله تعالى ولم يزل متصفا بها ولا يزال ولا يصح فيها
الانتقال ونحن نربا بانفسنا ان نكون ممن يجهل ما يوصف به الله تعالى مما لا يجوز
او يغيب عنا هذا المقدار من علم اللسان وانما اتي هذا المعترض من قلة بصره بهذه
الصناعة وسوء فهمه لباب الحال وقد اجبتك عن ذلك بما فيه كفاية واقناع
وبالله نستعين وعليه التوكل اما خبر التبرئة في هذه الاية فمحذوف تقديره
عند البصريين لا اله في الوجود الا هو او لا اله موجود الا هو ونحو ذلك من التقدير
وخبر التبرئة قد يحذف اذا كان في الكلام دليل عليه كقولهم لا باس يريدون لا باس
عليك وكقول عبد يغوث الحارثي ●

فيا راكبا اما عرضت فبلغن ● نداماي من نجران ان لا تلاقيا ●

اراد ان لا تلاقي لنا وقوله هو بدل من موضع لا وما عملت فيه لان التبرئة وما عملت
فيه في موضع رفع على الابتداء وهي في ذلك بمنزلة ان وما تعمل فيه فان قيل فما الذي
يمنع ان يكون هو الموجود في الاية خبر التبرئة ولا يحتاج الى تكلف هذا الاضمار
فالجواب ان ذلك خطا من ثلاثة اوجه احدها ان لا هذه لا تعمل الا في النكرات فان
جعلت هو خبرها اعملتها في المعرفة وذلك لا يجوز والثاني ان ما بعد الا موجب ولا تعمل لا
في الموجب انما تعمل في المنفي والثالث انك ان جعلت هو خبر التبرئة كنت قد جعلت الاسم
نكرة والخبر معرفة وهذا عكس ما توجبه صناعة النحو لان الحكم في العربية اذا اجتمعت
معرفة ونكرة ان تكون المعرفة هي الاسم والنكرة الخبر فلذلك جعل النحويون الخبر في نحو
هذا محذوفا واما قوله قائما بالقسط فانه لا يخلو من احد ثلاثة اوجه اما ان يكون
منصوبا على المدح والتعظيم واما ان يكون منصوبا على الحال واما ان يكون على النعت لاسم
المنصوب بالتبرئة فاما نصبه على المدح والتعظيم فواضح يغني وضوحه عن القول فيه واما

نصبه على الصفة لا اله فان ذلك خطا لان المراد بالنفي هاهنا العموم والاستغراق
فاذا جعلت لا اله قايما بالقسط الا هو فرجع النفي خصوصا وزال ما فيه من العموم وجاز
ان يكون ثم اله اخر غير قايم بالقسط كما انك اذا قلت لا رجل ظريفا في الدار الا زيد فانما
انفيت الرجال الظرفا خاصة وجاز ان يكون هناك رجل اخر غير ظريف وهذا كفر صريح نعوذ
بالله منه واما نصبه على الحال فانه لا يخلو من احد اربعة اوجه اما ان يكون حالا من اسم
الله تعالى واما ان يكون حالا من المضمر الذي في خبر التبرية المقدر فان جعلته حالا من
اسم الله تعالى فالعامل فيه شهد تقديره شهد الله في حال قيامه بالقسط انه لا اله
الا هو وشهدت الملايكة واولوا العلم وليس هذا قبيحا من اجل انك ذكرت اسما كثيرة
وجيت بالحال من بعضها دون بعض قال ابن جني الا ترى انك لو قلت جا زيد راكبا
وعمرو وخالد فجعلت الحال من بعضهم لجاز باتفاق لان الاحوال تعمل فيها المعاني
كما تعمل في الظروف فيكون التقدير شهد الله ان الربوبية ثبتت الالاهية في حال قيامه
بالقسط فهذان وجهان صحيحان فاما كونه حالا من الضمير المنصوب بان او من
الضمير الذي في خبر التبرية المحذوف فكلاهما خطا لا يجوز اما امتناعه من ان يكون
حالا من الضمير المنصوب بان فلعلتين احداهما ان ان المفتوحة تقدر بمصدر وما عملت
فيه تقدير المصدر وما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها فان جعلت قايما حالا
من اسمها كان داخلا في الصلة فتكون قد فرقت بين الصلة والموصول بما ليس من
الصلة وذلك مستحيل والعلة الثانية انك ان جعلته حالا من اسم ان لزمك
ان تعمل ان في الحال وان لا تعمل في الاحوال شيا ولا في الظروف فان قلت فقد قال النابغة
الذبياني · كانه خارجا من جنب صفحته · نصب خارجا على الحال من اسم
كان وجعل العامل فيها ما في كان من معنى التشبيه فهلا اجزت مثل ذلك في ان فالجواب
ان ذلك انما يجوز عند البصريين في كان وليت ولعل خاصة لان هذه الاحرف الثلاثة
ابطلت معنى الابتدا مما تدخل عليه واثبتت في الكلام معنى التمني والترجي
والتشبيه فاشبهت الافعال فان قيل فان المفتوحة تدخل على الجملة فتصرفها
الى تاويل المصدر الا ترى انك تقول بلغني انك قايم المعنى قيامك فهلا عملت في الحال
بما فيها من تاويل المصدر فالجواب ان ذلك خطا لان المصدر الذي تقدر به ان المفتوحة
انما ينسبك منها ومن صلتها التي هي اسمها وخبرها فاذا جعلت قايما حالا من اسمها
كان داخلا في صلتها فيلزمك من ذلك ان تعمل الاسم في نفسه وذلك محال فلهذا
الذي ذكرناه استحال ان ينتصب قايما على الحال من اسم ان واما امتناعه من ان يكون
حالا من الضمير المقدر في خبر التبرية المحذوف فمن اجل ان المراد بالنفي العموم
والاستغراق على ما قدمناه فاذا جعلته حالا من الضمير الذي في الخبر المحذوف صار
التقدير لا اله موجود في حال قيامه بالقسط الا هو فيصير النفي واقعا على الالهة
القايمين بالقسط دون غيرهم ويوهم هذا الكلام ان ثم الها غير قايم بالقسط كما
انك اذا قلت لا رجل موجود سخيا الا زيد فانما نفيت الرجال الاسخيا خاصة دون

غيرهم

غيرهم وهذا كفر قبيح بحسب ما قدمناه ان قايما لا يصح ان يكون حالا من اسم الله تعالى
او من هو فان قال قايل فكيف جاز لكم ان تجعلوه حالا من اسم الله تعالى او من ضميره
والحال منتقلة وفضلة في الكلام كما زعم هذا الزاعم وهذه الصفة لم يزل الله تعالى
موصوفا بها ولا يزال فالجواب انه ليس كل حال منتقلة ولا فضلة في الكلام كما زعم هذا
الزاعم بل من الاحوال ما لا يصح انتقاله ولا يجوز ان يكون فضلة الا ترى ان النحويين
قد اطلقوا على اشيا من القران وغيره لا يصح فيها الانتقال كقوله تعالى وهو الحق مصدقا وان
هذا صراطي مستقيما والحق لا يفارق التصديق وصراط الله تعالى لا يفارقه الاستقامة وقالوا
في قوله تعالى نعبد الهك واله ابايك ابراهيم واسمعيل واسحاق الها واحدا انه منصوب على
الحال وقالوا في قوله تعالى الم الله لا اله الا هو الحي القيوم نزل عليك الكتاب بالحق انها جملة في
موضع الحال من اسم الله تعالى كانه قال الله الحق القيوم نزل عليك الكتاب متوحدا بالربوبية
واجازوا ايضا ان يكون في موضع الحال من الضمير في نزل وكذلك قول العرب ضربني
زيد قايما واكثر شربي السويق ملتوتا ودعوت الله سميعا ونحو ذلك ان تتبعناه
فان قال قايل فكيف صح ان تسمي هذه الاشيا حالا وهي غير منتقلة والكلام
محتاج اليها فالجواب عن ذلك من وجوه كلها يقنع باحدها منها ان الحال
شبيهة بالصفة والصفة ضربان ضرب يحتاج اليه الموصوف ولا بد له منه وذلك
اذا التبس بغيره وضرب لا يحتاج اليه وانما يذكر للمدح او الذم او الترحم فوجب
ان يكون الحال كذلك ومنها ان الشي اذا وجد فيه بعض خواص نوعه ولم يوجد
فيه بعضها لم يخرجه عن نوعه نقصان ما نقص عنه الا ترى ان الاسم له خواص تخصه
مثل التنوين ودخول الالف واللام عليه والنعت والتصغير والنداء ولم يلزم ان
تكون هذه الخواص كلها في جميع الاسما ولكن حيثما وجدت كلها او بعضها حكم له بانه
اسم وكذلك الاحوال في هذه المواضع فيها اكثر خواص الحال وشروطها موجودة فيها
فلا يخرجها عن حكم الحال نقصان ما نقص منها كما لا يخرج من وما ونحوهما عن حكم الاسما
نقصان ما نقص منهما من خواص الاسما ومنها ان النحويين لم يريدوا بقولهم ان
الحال فضلة في الكلام ان الحال مستغنى عنها في كل موضع على ما يتوهم من لا دربة له
بهذه الصناعة وانما معنى ذلك انها تاتي على وجهين اما ان يكون اعتماد الكلام
على سواها والفايدة منعقدة بغيرها واما ان تقترن بكلام تقع الفايدة
بهما معا ولا تقع الفايدة بها مجردة وانما كان ذلك لانها لا ترفع ولا يسند اليها حديث
واعتماد كل جملة مفيدة انما هو على الاسم المرفوع الذي هو المسند اليه الحديث او
ما في تاويل المرفوع ولا تقع فايدة بشي من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها
مرفوع او ما في تاويل المرفوع كقولك ما جاني من احد وان زيدا قايم فتامل هذا
الموضع فانه ينكشف عنك الحرج في امر الحال وفيه لطف وغموض واما القيام الذي وصف
الله به نفسه في هذه الاية فليس المراد به القعود والانتصاب لان هذا من صفة
الاجسام تعالى الله عن ذلك وانما المراد بالقيام هنا القيام بالامور والمحافظة

عليه يقال فلان يقوم بامر فلان اي يعني به ويمتثل بشانه ومنه قوله تعالى الرجال قوامون
على النسا اي يتكلفون باموره‍ن ويعتنون بشونهن ومنه قول الاعشي .

يقوم على الوغم في قومه . فيعفو اذا شا او ينتقم .

وفي المسايل ايضا سالت وفقك الله تعالى عن قولنا في الدعا يا حليما لا يعجل ويا جوادا
لا يبخل ويا عالما لا يجهل ونحو ذلك من صفات الله تعالى وقلت كيف يصح ان يقال في مثل
هذا منادي منكور والقصد به الى الله تعالى وان كان معرفة فكيف انتصب وخرج مخرج
التنكير وهذا سوال من لم يتمهر في معرفة علم اللسان العربي واعتراض من لم يتبصر بهذه
الصناعة تبصر اصحابها وانا امليك لذلك واشرح لك ما التمسته شرحا يرد عنك
ثوب الحيرة ويزيل عنك عارض هذه الشبهة ان شا الله تعالى فاقول وبالله التوفيق
ان الوجه في هذا وما اشبهه من صفات الله تعالى ان يقال فيه انه منادي مخصص
وهذه عبارة غير معتادة عند النحويين وانما جرت عادتهم في نحو هذا ان يسموا المنادي
المشبه بالمضاف والمنادي المطول اي المطول من قولك مطلت الحديدة اذا مددتها ومنه
اشتق المطل في الوعد ومعنى قولنا انه منادي مخصص ان حليما وجوادا وعالما ونحوها
صفات يوصف بها الباري جل جلاله ويوصف بها المخلوقون وهي وان اتفقت
الفاظها متباينة في المعاني كما اذا قلنا في الباري تعالى انه سميع بصير وقلنا في
زيد انه سميع بصير فالمعنى مختلف وان اتفقت العبارة لان زيدا سميع بالاذن
بصير بحدقة لانه ذو جوارح وابعاض مجتمعة وتعالى الله عن مثل هذه الصفات
جل عما يصفه به الواصفون الجاهلون وتقدس عما يقول فيه المبطلون وانما نريد
بقولنا فيه انه سميع وانه بصير انه لا يغيب عنه شي من خلقه وانه مشاهد لجميع
حركاتهم واعمالهم لا يخفى عنه مثقال الذرة . لا تغيب عنه ما تخفي الصدور ويختلج به
الضمير ولذلك اذا قلنا زيد حي فانما نريد بذلك نفسا حساسة مقترنة بجسم واذا
قلنا في الباري انه حي فانما نريد بذلك انه مدرك ويجوز ان نريد بذلك انه موجود
لم يزل ولا يزال والعرب تسمي الموجود حياة والعدم موتا فتقول للشمس ما دامت
موجودة حية فاذا عدمت سموها ميتة قال ذو الرمة .

فلما راينا الليل والشمس حية . حياة الذي يقضي حشاشة نازع .

شبه الشمس عند غروبها بالحي الذي يجود بنفسه وقال اخر يصف النار .

وزهران لفعتها بثوب عشيه . وان لم اكفنها تموت معجلا .

فجعل وجود النار حياة وعدمها موتا ولم نرد بانشادنا هذين البيتين تمثيل حياة الباري
تعالى بالحياة المذكورة فيهما لان ما ذكره الشاعران من ذلك مجاز واستعارة وحياة
الباري تعالى وجميع صفاته حقايق لا تشبه شيا من صفات المحدثات ولا تكيف وانما
نوخذ توقيفا وتسليما لا قياسا وقد اجمع العارفون بحدود الكلام على ان الاشتراك
في الاسما لا يوجب المناسبة بين المسميات وانما تشبه الاشيا باتفاقها في المعاني
لا في الالفاظ وليس بين الباري تعالى وبين مخلوق تما تشابه في معنى من المعاني فاذا ارادوا

ان

ان يجعلوا هذه الصفات مختصة به تعالى فادوا بها الفاظا تخصه وتجعلها مقصورة
عليه فقالوا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل ويا عالما لا يجهل ونحو ذلك فصارت هذه الصفات
خاصة لا يصح ان يوصف بها غيره لان كل حليم لا بد له من طيش وهفوة وكل جواد فلا بد
له من بخل وعلة وكل عالم فلا بد له من جهل وخرق فاما الحلم المحض الذي لا يلحقه طيش والجود
المحض الذي ليس له بخل والعلم المحض الذي لا يقترن به جهل فانها صفات خاصة لا تخطر
فيها لغيره وهذه الزيادة التي زيدت عليها في موضع نصب على الصفة كانه قيل يا حليما
غير عجول ويا جوادا غير بخيل ويا عالما غير جهول فالفايدة في هذه الالفاظ المزيدة
على هذه الاسما ما ذكرناه من التخصيص **فان قال** قايل فقد علمنا انا اذا قلنا
يا حليما ويا جوادا ويا عليما فقد فهم ان هذه الصفات مخالفة لصفات البشر فاذا كان
ذلك مفهوما من نفس هذه الصفات فما الفايدة في زيادة هذه الالفاظ عليه فالجواب
ان الفايدة في ذلك انا اذا قلنا يا حليم ويا جواد ويا عالم فانما يقع التباين والخلاف بالمعاني
لا بالالفاظ واذا قلنا يا جوادا لا يبخل يا حليما لا يعجل ويا عالما لا يجهل وقع التباين والخلاف
بالمعاني والالفاظ معا واذا انفصل الشي لفظا ومعنى كان ابلغ في التباين من ان
ينفصل لفظا ومما يدلك على ان الغرض في ذلك ما ذكرته قول ابي علي الخراساني في بسم الله الرحمن
الرحيم كان الباري تعالى يوصف بالرحمن فلما تسمى به المخلوقون زيد عليه الرحيم فهذا نص
جلي على انه قصد تخصيصه تعالى بوصف لا يوصف به سواه ولذلك قال المفسرون
في الله انه اسم ممنوع فلاجل هذا قلنا ان مثل هذا ينبغي ان يقال فيه منادي مخصوص
وانما وجب ان ينتصب من المناديات وان كان غير منكور لان اللفظ الاول لما كان
محتاجا الى اللفظ الثاني لانه الذي يتم معناه ويخصصه اشبه المنادي المضاف الذي
لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا
رجلا ولذلك يسمي النحويون هذا النوع المنادي المشبه بالمضاف **واما قولي** ان
هذا سوال من لم يتمهر في معرفة اللسان العربي واعتراض من لم يتبصر بهذه الصناعة
تبصر اصحابها فانما قلت ذلك لان هذا السوال يدل على ان صاحبه يعتقد ان كل منادي
معرفة غير مضاف مرفوع رفع بنا في كلام العرب وليس كذلك لان المنادي في كلام العرب
ينقسم اربعة اقسام منادي منكور نحو يا رجلا ومنادي مضاف نحو يا عبد الله ومنادي
مفرد وهو نوعان احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما كان قبل النداء
نكرة وتعرف في النداء باقبال المنادي عليه واختصاصه اياه بالنداء دون غيره نحو يا رجل
والقسم الرابع هو المنادي المشبه بالمضاف وهو الذي لا يستقل بنفسه ويفتقر
الى ما يتممه كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا رجلا وكرجل سميته ثلاثة وثلاثين
فانك تقول يا ثلاثة وثلاثين فان قلت كيف يكون قولنا يا خيرا من زيد ويا
رجلا معرفة وقد خرج بلفظ النكرة فالجواب ان المعرفة تكون على وجهين
احدهما ان تسمي بذلك رجلا فيصير قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا رجلا بمنزلة
قولك يا زيد ويا عمرو ونحوهما من الاسما المختصة والوجه الثاني ان تصل بنداء ايك

على رجل معين تخصه من جميع من بحضرتك فيصير قولك يا خيرا من زيد ويا حسنا رجلا
بمنزلة قولك يا رجلا لمن تقبل عليه فهذا ما عندي في جواب ما سالت عنه وبالله التوفيق

سؤال العضد وجواب الجاربردي والانتصار للجاربردي لابنه

على العضد كتب العضد رحمه الله تعالى مستفتيا علماء عصره يا ادلة الهدى
ومصابيح الدجى حياكم الله وبياكم والهمنا الحق بتحقيقه واياكم ها انا من نوركم
مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس ممتحن بالقصور لا بحر فيه وعز ور ينشد بالطف
لسان وارق جنان •

• الا قل لسكان وادي الحما • هنيئا لكم في الجنان الخلود •
• افيضوا علينا من الماء فيضا • فنحن عطاش وانتم ورود •

اثبتتم قول صاحب الكشاف افيضت عليه سجال الالطاف • من مثله متعلق بسورة صفة
لها اي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا او يجوز ان يتعلق بقوله فاتوا
والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا نص بها وحصر في
الوجه الثاني تلويحا فليت شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا
وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل لحكمة خفية او نكتة معنوية او هو تحكم بحت
بل هذا مستبعد في من مثله فانه ابينوا كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام
بالجواب اثابكم اجزل الاجر والثواب فكتب العلامة فخر الدين الجاربردي رحمه الله تعالى
وعقد تمني الشعور معلقا بالاستعلام لما وقع لدخيل مع الاصيل الادخل في الابهام
اشعر بانه لمعنى تحقيق ثبوت شيء مانعه والاسعار اسا ولا استراب ان انتفا
الفائدة اللطيفة والفائدة المعنوية تجعل التخصيص تحكما ساذجا فان رفع
الابهام بنصب البعض مسرا لما في حوما فها يعربها التخصيص عن البيان فاضرب عن
الكشف صفحا مجانبا الاستدراك كما في الاستكشاف وان اردتم ما يعني بالتحقيق
عنه والاخص في الاستعمال لا زلة تحضر لعثرة عثارها للادخل بمنزلة في انزلنا
ولاشبه ذلك الرعدعة لعوره عليه في انزلنا باتيا والنبيين حبيبا كتعيين
فانه من بنات خلعت عليهن الثياب سمر رمسهن وحثوت عليهن من التراب •

• فيح باسم من تهوى ودعني من الكنى • فلا خير في اللذات من دونها ستر •
ان امرا اسم القضايا للعضد • انا الفضا يرسترها اعمالها •

فكتب العضد على الجواب اقول واعوذ بالله من الخطا والخلل واستعليه من العثار
والزلل الكلام على هذا الجواب من وجوه الاول له كلام تمجه الاسماع وتنفر عنه الطباع
ككلام المبرسم غير منتظم وكهذيان المحموم وليس له مفهوم ثم عرض على ذي طبع سليم
وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مؤداه وكفى دليلا بيني وبينك كل من له حظ
من العربية وذكا ما مع الممارسة لشطر من العلوم الادبية الثاني لما احال الاستفهام
لشدة الابهام فسره بما لا يدل عليه بمطابقة ولا بتضمن ولا بالتزام وحاصله ان
ثبوت الامرين هاهنا محقق وانما التردد في التعيين تحقيق بان يب له بالمحقق مع ام

دون هلا مع اوفاته سوالا عن اصل الثبوت الثالث انا لا نعلم تحقق احد الامرين حقيقة
لجواز ان لا يكون لحكمة خفية ولا نكتة معنوية بل الامر بين في نفسه للسائل او التسمية
فقد حاست للحاكم ويضمحل بالتامل فلا يكون تحكما وليس سلمنا الحصر فلم لا يجوز ان يتجاهل
السائل تادبا او اعترافا بالقصور وتجنبا عن التنبيه والغرور الرابع ان او هذه اهي
الاضرابية فهذا ابا عمر في الوجوه العربية فانما انت من قولهم لا نامر زيدا فيعجبك
الحسبه فلا مك وافل حذا مك اولا تدري من اما بك العبد اذا بت نفسك ليلا
ونهارا في شعب من العربية منذ نيطت بك التمائم الى ان اشتعل الراس شيبا فعرفتك
هذا الجلي في الظاهر الذي هو مسطور في الجمل لعبد القاهر الخامس هب ان هذا
خاطر بها لا يمكن ان تتحمل له محملا صحيحا ليس المقصود هذا كالصبح سبيح وكالنبا ر
في جنح من الظلام على راس العلم سوجح فاذا كان نعدما يعسك عن الجواب ويليق
بفضل الخطاب مما لا تعسك من التخطية في السوال السادس هذا وجب الشرع رد
التحية والسلام وندب الى التلطف بالكلام فمن يوفك نقد اقترى الاثم واستحق الذم
واسا الادب ولحسب الاصم واشعر بانه ليس له من الخلق خلاق ولم يرزق متابعة
من بعث لتتميم مكارم الاخلاق السابع انه اعرض عن الجواب وزعم انه بنات خلع
عليهن الثياب فان كان نحقا فلا ريب في انها تكون ميتة او بالية ومع هذا فصداق
كلامه ان يرش عنها او باقى مثلها فترى ما هيه الثامن ان السوال لم يختص به
مخاطب دون مخاطب بل اورد على وجه التعميم والاجمال متبعا فيه طريق التعظيم
والاجلال لمن توجه الى من وجه اليه فقال مصدق انت من ادلا الهدى • ومصابيح الدجى
فاني ارى نفسه للخطاب معينا للجواب وهلا ووا ه عن نفسه معرفة بقدره وعلما
بعوره ومحافظة على طموره الى من هو اجل منه قدرا واصوب بدرا في هذه البلدة
من زعما الحديث وفحولة النحارير الذين لا يجوبهم سابق والمستغرفها ريهم وان كان
لا يرى فوقه احدا في نحا انمه والعمى والحماقة العظمى وما لدا النوك من دوا وما
لمرض الجهل المركب من شفا التاسع ابلغ من عنت هفواته والجواد من حصرت
كبواته اما من لا يامن من الدغدغة سوء العثار • ويحتاج من يقود عصاه في صعود
الذ روا ذا سابق في المضمار السبق الجياد • وتفاضل عند الزهاد ذوي الايدي الاشدا
فقد جعل نفسه سخرة للساخرين وضحكة للضاحكين وهدفا للطاعنين وعرضا
لسهام الراشقين العاشر انك قد غرك رهيط اختفوا من حولك والغوا السميح
الى قولك يصدقونك في كل هذر ويصوبونك في كل ما ياتي ويذر ولم تمر بعزاح الابطال
اللهاميم ولم تتخرج الى جدل مماحل يعركك عرك الاديم فظننت بنفسك الظنون
ورسخ في دماغك هذا الظن من الجنون ولم ترزق اديبا ولا ناصحا لبيبا فان كل ذي نصح
بمونتك ينصحه ولا كل موت نصحه بحبيب فما انا اقول لك قول الحق الذي يا في عن نفس
ابيه ولا يصرفني عنه هوى ولا عصبية واتق الفضيحة ولا ترجع بعد الى مثل هذا فانه
مما رق الاعقاب ونا دوم الحساب هدانا الله واياك سبيل الرشاد •

وقد تصدى ابراهيم ولد الجاربردي لنصرة والده في رسالة سماها السيف الصارم في قطع العضد الظالم فقال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وبه نستعين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وامام المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول الفقير الى الله تعالى ابراهيم الجاربردي بينما كنت اقرا كتاب الكشاف في سنة ستين وسبعماية بين يدي من هو افضل اهل الزمان لا بالدعوى بل هو باتفاق اهل العلم والعرفان اعني من خصه الله تعالى باوفر حظ من العلا والاحسان مولانا وسيدنا الامام العالم العلامة شيخ الاسلام والمسلمين الداعي الى رب العالمين قامع المبتدعين وسيف المناظرين امام المحدثين حجة الله على اهل زمانه والقائم بنصرة سنة في سره واعلانه بقلبه ولسانه خاتمة المجتهدين بركة المؤمنين استاذ الاستاذين قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب السبكي لا زالت رباع الشريعة معمورة بوجوده ورياض الفضل ممطورة بجوده ويرحم الله عبدا قال امينا الى ان وصلت الى قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله فرايت عند بعض من الفضلاء الحاضرين شيئا من كلام القاضي عضد الدين الشيرازي على كتاب والدي كتبه على سواله المشهور عن الفرق بين فاتوا بسورة من مثل ما نزلنا وقالوا من مثل ما نزلنا بسورة فاخذت منه رجاء ان اطلع على بدايع من رموزه وودايع من كنوزه فوجدته قد خلط من ارتضاع اخلاف التحقيق وحرم عن الاغتراف من بحر التدقيق جعل الايراد عنادا والمنع ردا والرد صدا والسوال انتضالا والجواب عيانا وخبط خبط عشوا وقال ما هو تقول وافترا وكلام الذي عنه برا كما نطبع على اللف وجبلت طينته من المراء فنسج الشمس بالسحر واكل السعير ودم فاصمت حركة الهمة في انتضاء سيف القصاص **وكتبت** هذه المسماة بالسيف الصارم في قطع العضد الظالم ولاجازيته عن حسناته العشر بامثالها قال الله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل وقال تعالى والجروح قصاص وجراحات اللسان اعظم من جراحات السنان قال الشاعر

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

وقال اخر وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان وفي الشر نجاة حين لا ينجيك احسان

وقال اخر لا تطمعوا ان تهينونا ونكرمكم وان نكف الاذى عنكم وتؤذونا

واسال الله التوفيق وبه ازمة التحقيق اقول ايها السايل رحمك الله اما قولك في الجواب انه كلام تمجه الاسماع وتنفر عنه الطباع الى اخره فنقول بموجبه لكن بالنسبة الى من كانت حاسته غير سليمة او شديدة الاصاخة الى الحق سمعه وابى ان ينطق به لسانه وهذا اقرب مما حكى الله سبحانه وتعالى عن الكفار المعاندين وقالوا قلوبنا في اكنة مما تدعونا اليه وفي اذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب وقوله لو عرض على ذي طبع سليم وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ويتفطنوا الموجبه ومقتضاه فانه لطبع السليم من تدرك اللحة وان لطف ساهما ويتنبه على الدرة وان خفي مكانها ويكون مسترسل الطبيعة منقادها مشتعل القريحة وقادها ولكنهم كانوا اكمها خاسيا وعلها جافيا غير دربين باساليب

النثر والنظم غير عالمين كيف ترتيب الكلام ويولف وكيف ينظم ويوصف لم يجب ان لا يكثرهم بسمعون او يعقلون ان هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا اما سمعت قول بعض الفضلاء

على نحت القوافي من معادنها وما علي اذا لم تفهم البقر

او نقول فرضنا انهم كما زعمته ذا فهم سليم وطبع مستقيم لكنهم ما اشتغلوا بالعلوم حق الاشتغال فاين هم من فهم هذا المقال اما سمعت قول من قال

لو كان هذا العلم يدرك بالمنى ما كان يبقى في البرية جاهل

وقول الاخر لا تحسب المجد تمرا انت اكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا

ومع ان هذه العوام من كتابه عليه الزمخشري لا يكشف عنه من الخاصة الا اوحدهم واخصهم والا اوسطهم وافضلهم وعامتهم عماة عن ادراك حقايقها باحداقها بهم عناة في يد التقليد لا يمن عليهم بجز نواصيهم والاطلاق هذا مع ان مقامات الكلام متفاوتة فان مقام الايجاز يباين مقام الاطناب والمساواة وخطاب الذكي يباين خطاب الغبي فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والاسباغ ان يفصل ويشبع فكذلك الواجب عليه في خطاب الاجمال والايجاز ان يجمل ويوجز انشد الجاحظ رحمه الله تعالى

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء

وايمة صناعة البلاغة يرون سلوك هذا الاسلوب في امثال هذه المقامات من كمال البلاغة واصابة المحز فتقول انما اوجز الكلام واوهم المرام اختبارا لتنبهك او مقدار تنبيهك او تقول عدل عن التصريح احترازا عن نسبة الخطا الكبير تكما وابعد وعن التصريح من باب البلاغة بحمارا ليه كثيرا وان اردت تطويلا ومن الشواهد لما نحن فيه شهادة غير مردودة رعاية صاحب المفتاح عن القاضي شريح ان رجلا اقر عنده بشي ثم رجع ينكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل فيعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكونه لا انكار بعد الاقرار اذ هما لا يتعلق في رتبة الكذب لا محالة واما قولك ثانيا فسره بما لا يدل عليه بمطابقة ولا تضمن ولا بالتزام ثم تقول حاصله كذا فصحب اولا الدلالات ثم اثبت ثانيا له معنى وذكرته فانت كاذب اما في الاول واما في الثاني وايضا قد قلت اولا انه كهذيان المحموم ليس له مفهوم ثم قلت حاصله كذا فقد ادخلت نفسك في ربقة الكذب اتق الله فان الكذب صغيرة والاصرار عليه كبيرة والمعاصي بجر الى الكفر قال الله تعالى ثم كان عاقبة الذين اساءوا السوأى ان كذبوا بايات الله ثم قولك حاصله ان ثبوت الامرين ها هنا متحقق وانما التردد في التعيين تحقيقه ان يسال عنه بالهمزة مع ام دون هل مع او فانه سوال عن تعيين الثبوت يوهم انك استنبطت هذا المعنى من كلامه وفهمته منه وليس كذلك بل لما بلغك هذا الجواب فبقيت حايرا لا تفهم مراده ولا تعرف معناه فكنت تعرضه على من زعمت انهم كانوا ذا طبع سليم وفهم مستقيم فافهموا معناه وما عرفوا على

سوداء فصرت مضحكة للضاحكين وسخرة للساخرين فلما حال الحول وانتشر القول جاء
ذاك الامام الالمعي اعني الشيخ امين الدين حاجي ردا وتمثل بين يدي والدي وقال كما
قلت: اضيفوا علينا من الماء فيضا. فنحن عطاش وانتم ورود. فقرا عليه قراءة تحقيق واتقان
وتدقيق فلما كشف له الوالد الغطا ظهر له ان كلامك كان كسراب بقيعة يحسبه
الظمان ماء في البك واوقع في صاحبك وافق عيبك فكان الواجب عليك ان تقول
حاصله لكن اعلى ما قصمته من بعض تلامذته بيلا يكون انتحالا فان ذلك خيانة
والله لا يحب الخائنين فان كابرت وجعلتني من المدعين فقل فات به اذ كنت من
الصادقين فقلت اما بالنسبة الى الاخرة فكفى بالله شهيدا بيننا وبينكم واما
بالنسبة الى الدنيا ففضلا التبريز بيننا فانهم عالمون بالحال عارفون بالامر على
هذا المنوال ولهذا ما وسعك ان تنتسب هذه الهذيانات وانت في تبريز مخافة
ان يصير سواء للساخرين وضحكة للناظرين بل لما انتقلت الى بلدة بعيدة رويت ما الصحيح
تكلمت بكل قبيح لكن وقعت فيما خفت منه واما قولك ثالثا لا نسلم تحقق احد الامرين
حقيقة الى اخر ما قلته فكانه مخالف للظاهر والاصل عدمه وتحقيق الجواب
فيه يظهر مما اذكره في اخر الجواب الرابع **واما** قولك رابعا او هذه اهي
الاضرابية مجرد لما عد في الوجوه الاعرابية فنقول اولا لا شك انك عند تسطير
هذا السؤال ما خطر لك هذا الباب بل لما اعترض عليك تمحلت هذا بالمقال
وثانيا المثال ذكرته غير مطابق لكلامك او فرضنا انه من كلام الفصحا
وثالثا انه لا يستقيم ان يكون او في كلامك للاضراب لفوات شرطه فان امام
هذا الفن سيبويه انما اجاز او الاضرابية بشرطين احدهما تقدم نفي او نهي
والثاني اعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو
ونقله عنه ابن عصفور هكذا مذكور في مغني اللبيب بتراكيب الاعاريب ثم قال مصنفه
ابن هشام المصري ومما يؤيد نقل ابن عصفور ان سيبويه قال في ولا تطع منهم اثما
او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني يصير اضرابا على الاول ونهيا
عن الثاني فقط انتهى فلا يمكن حمل او في كلامك على الاضراب بل ظهر من القصير باعه
في علم العربية اشكال الحرض بمن الذي كان اول ادنى تلامذة مخارسا في علم العربية
معه ما في جملة الكتاب كيف تحول يحضر في الجمل التي صنفت للصبيان الكتاب درست
من التكورات التي اودعها سيبويه في هذا الكتاب ثم على تقدير الاثبات او للاضراب
مطلقا كما ذهب اليه بعضهم لا يدفع الايراد لان من شرط ارتفاع شان الكلام
في البلاغة صدوره من بليغ عالم بجهة البلاغة بصير بحسن طرق الكلام وان يكون
السامع معتقدا ان المتكلم قصد هذا في تركيبه عن علم منه لا انه وقع منه اتفاقا
بلا شعور منه فانه اذا اساء السامع اعتقاده بالمتكلم ربما نسبه في تركيبه
ذلك الى الخطأ وانزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة ومما يشهد لذلك
ما نقل صاحب المفتاح عن علي رضي الله عنه انه كان يشيع جنازة فقال له قايل من

المتوفى

المتوفى فلم يقل فلان بل قال الله تعالى رد الكلام عليه تخطئة له بذلك على انه كان
يجب ان يقول من المتوفى بلفظ اسم المفعول ويقال ان هذا الواقع كان احد الاسباب
التي دعته الى استخراج علم النحو فامر ابا الاسود الدؤلي بذلك ولا شك انه يقال توفي
على البناء للفاعل اي اخذ وحينئذ يكون كناية عمن مات بمعنى ان الميت اخذ
بالتمام مدة عمره فالمتوفي هو الميت على الكناية ويقال توفي على البناء للمفعول
اي اخذ روحه وحينئذ يكون الميت المتوفى حقيقة والمتوفي هو الله ولما سال من
هو من الاوساط من علي عن الميت بلفظ المتوفي الذي من تركيب البلغا اجابه بما يليق
به ان المتوفي هو الله تعالى وفيه بيان انه يجب ان يقول من المتوفى بلفظ اسم المفعول
الذي يليق به كما يقوله الاوساط لانه لا يحسن الكناية واذا سمعت ما تلونا
عليك وتاملت المقصود من ايرادنا هذا الكلام عليك تتيقن بعض الجواب عن
الثالث والرابع في ذهنك التيقن الجلي **واما** قولك خامسا هذا خطاء محال الا بالمقصود
كالصحيح فما كان لو اشتغلت بالجواب فنقول الجواب عنه من وجهين احدهما ان
الايمة قد صرحوا بانه لا يكتب على الفتوى الا بعد تصحيح السؤال والثاني انه يحتمل ان يكون
قد احسن بالظن في حقك بان قبل هذا الجفاء عليك ومعه لم يكن فتخطر له انك قصدت
هذا امتحانا هل يتفطن احد لتركيبك او لا فعلى هذا كيف تتعدى عن التنبيه المقصود
واما قولك سادسا فقد اوجب الشرع رد التحية فالجواب عنه ايضا من وجهين احدهما
ان الواجب هو الرد لا الكتابة فيحتمل ان يكون قد رد بلسانه وما اعرف احدا من الاصحاب
قال بوجوب الكتابة وما سمعت ما اجاب به الفضلاء عن المزني حيث قيل له انه لم يكتب
اول المختصر بسم الله الرحمن الرحيم والثاني انك زعمت في الوجه الثامن انك ما خصصته
بالسؤال بل اوردته على وجه التعميم والاجمال فنقول حينئذ لا يجب عليه بعينه
رد السلام بل على واحد لا بعينه لكن اعذرك في مسئلة رد التحية لانك في الفقه ما وصلت
الى باب الطهارة فكيف بما يذكر في اواخر الفقه **واما** قولك سابعا انه زعم
انه من بنات خلع عليهن الثياب فالجواب عنه ان الزعم قول يكون مطية للكذب
وما ذكره من الحق الابلج ومن ظن خلاف ذلك فقد وقع في الباطل لان مراده ببنات
خلع عليهن الثياب نتايج فكره التي انتشرت في البلاد كشرح المنهاج والمصباح وشرح
التصريف واللباب وحواشي شرح المفصل والمفتاح وحواشي المصابيح وشرح
السنة وحواشيه للكشاف والمطالع وشرح الاشارات وغير ذلك مما يطول ذكره
وقولك فلا ريب في انها تكون ميتة او بالية دال على جهالتك لان قول العالم لا يموت
ولو مات العالم ولهذا يحتج بما سمعت ما قال بعضهم العلماء باقون ما بقي الدهر
اعيانهم مفقودة وامثالهم في القلوب موجودة وقولك خامسا اي كلامه اذ لم يلبس
عنهن ما هيئة قلت الخلف الجديد نتاجه انا ربما فيه وقولك ام ياتي بمثلها فتريها هيئة
فلتتم لكن بشرط ان تتزوج من اذكيهما ما افضى منها فرغ فيها شيئا من مباحث
الحكم فافهم وبالله التوفيق مما ذكر والذي في الفرق ان صاحب الكشاف اعلم بان قوله

قدم

من مثله اذا كان صفة سورة يجوز ان يعود الضمير الى ما والى عبدنا وان كان متعلقا
بفأتوا تعين ان يكون الضمير للعبد لانه اذا كان صفة فان عاد الضمير الى ما تكون
من زائدة كما هو مذهب الاخفش في زيادة من اذ المعنى حينئذ فأتوا بسورة مثل
القرآن في حسن النظم واستقامة المعنى وفخامة الالفاظ وجزالة التركيب وليس
النظر الى ان تكون مثل بعض القرآن او كلمة بل لا وجه لهذا الاعتبار ويؤيده قوله تعالى
في موضع اخر فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله وقال تعالى في موضع
اخر فأتوا بعشر سور مثله فلا تكون من للتبعيض ولا ابتدائية لانه ليس المقصود ان
يكون مبتدأ الاتيان هذا او ذاك وان عاد الضمير على عبدنا تكون من ابتدائية وهو
ظاهر واما اذا كان من مثله متعلقا بقوله فأتوا او بقوله اتفاق لصاحب الكشاف ان من
مثله ان كان صفة سورة يحتمل عود الضمير الى ما والى عبدنا لصحة ان يقال سورة كائنة
من مثل ما انزلنا بان تكون السورة بعض مثل ما انزلنا او تكون مثل ما نزل مبتدأ منه
ولصحة ان يقال سورة كائنة من مثل عبدنا بان تكون قد قال له وتكون تركيبه وكلامه
واما ان كان من مثله متعلقا بفأتوا فيتعين ان يكون عائدا الى عبدنا لاستقامة
ان يقال فأتوا من مثل عبدنا اي من عبد مثله بان يكون كلامه ولا يستقيم ان يقال
ان هذا الكلام من فلان الا اذا كان ذلك الفلان ممن يمكن ان يكون هذا كلامه ويكون
هذا الكلام منقولا عنه مرويا عنه وهذا ظاهر ولهذا ما بسط الزمخشري فيه الكلام
بل اقتصر على ما ذكر والله تعالى اعلم واما قولك تأملنا ان السؤال لم يخص به مخاطب
دون مخاطب فهذا كلام المجانين لانك بعثت هذا السؤال على يد الشيخ علاء الدين الباوردي
الى خدمته وطلبت منه الجواب لكن لما اشتبه عليك القول اخذت تبدي الزخرف والقول
فتارة تمنع وتخاله صوابا واخرى تثبت وتظنه جوابا تستحي من الفضلاء الذين كانوا
مطلعين على هذا الحال ولقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ان مما
ادرك الناس من كلام النبوة الاولى اذا لم تستح فاصنع ما شئتم ان الذي يقتضي
منه العجب حاله في قلة الانصاف وفرط الجور والاعتساف وذلك انه ما هو اول
سؤال سألته عنه بل ما زلت منذ توليت القضاء كلا عليه حيث صرت غير منفك من
اقتباس الاحكام من فتاواه ايما توجهت تستمد غرابة من التفسير وينبهك على
تصحيح التقرير حاش منكما الجمة فشرعت تجحد فضله وتنكر سبقه هيهات هيهات
انسيح الخرق على الراقع وقولك رأيته غير طريق التعظيم والاجلال نعم هذا كان الواجب
عليك لان السائل كالمتعلم والمسؤول منه كالمعلم والواجب عليه تعظيمه وعليه
ان يرشدك وقد فعل بان هداك الى تصحيح السؤال وقولك فاني رأيت نفسه اهلا
لهذا الخطاب قلت من فضل الله العظيم بان جعله استاذ العلماء في زمانه ام يحسدون
الناس على ما اتاهم الله من فضله فقد اتينا ال ابراهيم الكتاب والحكمة واتيناهم ملكا
عظيما ولقد احسن بديع الزمان حيث قال •

• الاك على شفا خطر مهول • بما ادبت نفسك من فضول •

من رو

• طلبت على تقدمنا دليلا • متى احتاج النهار الى دليل •

وقولك هلا اورع عن نفسه الى من هو اجل منه قدرا وانور بدرا فالجواب عنه من وجهين
الاول انك بعثت اليه رسالتك فصار كفرض العين بالنسبة اليه فلذا قال لما حاصله
ان السؤال يحتاج الى التصحيح بالنظر الدقيق ليصير مستحقا للجواب من اهل التدقيق
والثاني قل لي هل كان في تبريز في ذلك الزمان من يماثله او يدانيه وقولك في هذه
البلد ممن زعما التحرير وفحول النحارير فضلا لكنهم كلهم او اكثرهم تلامذته او تلامذة
تلامذته وهذا الانكار غير جاهل بما ارد او حاسد معاند وما كانوا يجتنبون الى
درر فوائده من كل فج عميق ويجتمعون على اختلافه دررا مباحثه فريقا بعد فريق وما
احسن قول من قال •

• ويحمد من حمد الصباح اذا بدا • من بعدما انتشرت له الاضواء •
• ما دل ان الفجر ليس بطالع • بل ان عينا انكرت عمياء •

واما قولك ان اسماء البلغاء من عرفت هفواته والجواد من حصرت كبواته الى اخر ما هذيت
فالجواب عنه حاشى ان يكون من البلغاء الذين تكون هفواتهم معدودة او من الجواد
الذي تكون عثراته محصورة فانك قد عثرت في هذا السؤال والجواب تعثيرا كثيرا كما
ترى ولولا دعوتنا لك لبقيت عاثرا ابدا وقد قيل •

• لحى الله قوما لم يقولوا لعاثر • ولا ابن عم كبه الدهر دعدعا •

بل انت كما قال الشاعر •

• فضول بلا فضل وسن بلا سن • وطول بلا طول وعرض بلا عرض •

واما قولك عاشرا الظنك قد غرك رهطا جمعوا من حولك والقوا السمع الى قولك الى الاخر
فالجواب ان هذا ظن فاسد قد نشأ من سوء فهمك وخطأ قياسك لانك قسته على نفسك
والامر على عكس ذلك لانك قد ركبت الشطط والاهوال وبذلت العمر والاموال حتى اجتمع
عندك جمع من الفسقة والجهال لا يعرفون الحرام من الحلال ولا يميزون الجواب عن السؤال
يعظمونك في الخطاب ويصيد قولك في الغياب يقبلونك بذوي الرقاب فقل لي بالله
قولا صادقا هل تقدمت في مدة حياتك في مجالس التدريس وحلق المناظرة وهل
عرفك العلماء لعلمك وما كنت بالعلامة مشتهرا وبالادراك معتقدا بحروكا الى بلد سحيق
ويرمونك في كل فج عميق وهلا سمعت راي مخدومك محمد بن الرشيد وزير السلطان
ابي سعيد حين بنى باسمه المدرسة المجرية في الربع الرشيدي وحضرت بين يديه
يوم الاجلاس صامتا كالرمة عند الهراس وتقعدت الحواس وكنت كالوسواس الخناس
الذي يوسوس في صدور الناس فنعوذ بالله من امثالك من الجنة والناس واما
الذين اجتمعوا عنده والذين اشتغلوا عليه وتمثلوا بين يديه فمنهم العلماء الابرار
والصلحاء الاخيار بذلوا له الانفس والاموال فمنهم الامام الهمام الشيخ شرف الدين
الطيبي شارح الكشاف والتبيان وهو كالشمس لا يخفى بجلالة مكانه ومنهم الامام المدقق
نجم الدين سعيد شارح الحاجبية والعروض السامع توجيهه وهو الذي سار بذكره

الركبان ومنهم المولى فرج بن احمد الاردبيلي ومحمد بن ابي الطيب الشيرازي وهما كالتوامين
تراضعا بلبان البيان وربيا في حجر العلوم ثم عنت اخصب من نعمان ومنهم قاضي القضاة
نظام الدين عبد الصمد وهو ممن لا يشق غباره ولا يخفى على غير المعترض مقداره فهم الذين
من مشاهير تلامذة في كل له بحثا اني لو اردنا ذكرهم احتاج الى مجلدات فيكون تضييعا
للقرطاس وتضييعا للانفاس فيها وقال العربي رجال اذا امعن المتامل فيهم وعرف ان ما هم
يبلغ قلتين فلم يحمل خبثا وقولك فاقبل النصيحة ممن ابها المستنصح لم انصحت نفسك
حتى كنا سلمنا من هذا الهذيان اما سمعت قول الله تعالى اتامرون الناس بالبر وتنسون
انفسكم وقول الشاعر • لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم •
فات الباحث على هذه الكلمات والا ان انا والبحث عن امثال هذه الاسرار والخوض
في الجواب عن نتايج مراح الاخيار قال الشاعر •
• وما النفس الا نطفة في قرارها اذا لم تكدر كان صفوا غديرها •
لكن الضرورة الى هذا المقدار دعتني وفي المثل السائر لو ذات سوار لطمتني قال الشاعر •
• صفا عيشهم دار الاعادي وداووا بالجنون من الجنون •
ثم اني استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم غفار الذنوب ستار العيوب
واليه اتوب واحلف بالله العظيم ان القاضي عضد الدين ما كان معتقدا في والذي
الذي عرض به في الجواب بل كان معتقدا الدعا به التعظيم حضورا وغيبة وحاشا ان اعتقد
ايضا فيه ما تعرضت له في بعض المواضع بل انا معظم له معتقد انه كان من اكابر الفضلا
واماثل العلما وكذا الذي كان يعظمه اكثر من ذلك ثم انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
والشيطان قد ينزغ بين الاحبة والاخوة وانما كتبت هذه الكلمات استيفا للقصاص
فلا يظن ظان اني معترض له فانه قد يستوفي القصاص مع التعظيم ويعرف هذا من يعرف
دقايق الفقه ثم انما نرجو من كرم الله تعالى ان يتجاوز عنا جميع ما زلت به القدم وطغى
به القلم وان يجعلنا ممن قال في حقهم ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا على سرر
متقابلين والحمد لله رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اطلع انوار القران
فانار اعيان الاكوان • واظهر بدايع البيان فوامع البرهان فاضا صحايف الزمان
وصفايح المكان والصلاة على الرسول المنزل عليه والنبي الموحى اليه الذي نزلت لتصديق
قوله وتبيين فضله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله محمد
المويد ببينات وحجج • قرانا عربيا غير ذي عوج • وعلى اله الكرام وصحبه العظام ما اشتمل
الكتاب على الخطاب • ورتب الاحكام في الابواب بينما الخاطر يقتطف من ازهار اشجار
الحقايق زهراتها ويرتشف من نعاوه بلاغة كوس الدقايق حمياها اما كان يقنع
ما فيه اللطايف بل كان يجتهد في التقاط النواظر من عيون الطرايف اذ تعجب عين
النظر على غرايب سور القران وانطبقت في بحر الفكر بدايع صور الفرقان فقلت لالتقاط
الدر الغوص في لجج المعاني • وطفقت لاقتناص الغرر اعوم في بحار المعاني • اذ وقع المحط
على اية هي معترك انظار الافاضل والاعالي ومروم ابكار ارباب الفضايل والمعالي كل رفيع

في مضمار رايه • ونصب لاثبات ما سنح له فيه رايه • فرايت ان قد وقع التخالف والتشاجر
والمناقب في التعاظم والتفاخر حتى ان بعضا من سوابق فرسان هذا الميدان قد تناضلوا
من سهام التشنيع والهذيان فما وقعوا في موقف من المواقف ابدا ومع وافق في سلوك هذا
المسلك احدا احدا ثم اني اطلعت على ما جرى بينهم من الرسايل واطلعت على ما ورد في الكتب
من تحقيقات الافاضل فكممت من الفكر من سواد ارقامهم وانفقت حدقة النظر
على مرايس نتايج اقلامهم كنت ناظرا بعين التامل في تلك الاقوال اذ وقع سوح الذهن
في عقد الاشكال فاخذت حل عقدها بانامل الافكار واعتبرت دررها بمعيار الاعتبار
فرايت ان الاسرار قد خفيت تحت الاستار وان الاجابة ما اعسوها بايدي الافكار
فما زلت في بساط الفكر اجول وما زال ذهني من سمت التامل لا يزول حتى لاح انوار
المقصود قد تلالات عن افق اليقين وشهدت بثبتها لسان الحجج والبراهين فشرعت
احقق المرام واحرر الكلام في فنا بيت الله الحرام راجيا منه ان لا ازل عن صوب الصواب
وان لا اميل من الاجتهاد في فتح هذا الباب سايلا منه العوز بالاستبصار عمن لا يغبر
عن فهمه عن الانتقال بنور التحقيق ولا يعصر سناد ذهنه عن العروج الى معارج التدقيق
فوجدت بعون الله لكشف كنوز الحقايق معينا وللتوضيح نور الدقايق نورا مبينا ثم
جعلت كسوة المقصود مطرزة بطراز التحرير لتكون معرضا لعرض على كل عالم نحرير
موردا ما جرى بين الاجلة عند الطراد في مضمار المناظرة وما افادوا بعد الاختبار
بمذاكرة المذاكرة مزيلا لما سنح لي في الخاطر الفاتر وذهني القاصر متوكلا على
الصمد المعبود فانه محقق المقصود بمحض الفضل والجود قال صاحب الكشاف عند تفسير
قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله متعلق بسورة
صفة لها اي بسورة كاينة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله
فاتوا والضمير للعبد انتهى وحاصله ان الجار والمجرور اعني من مثله اما ان يتعلق
بفاتوا على انه ظرف لغو او صفة لسورة على انه ظرف مستقر وعلى كلا التقديرين فالضمير
في مثله اما عايد الى ما نزلنا او الى عبدنا فهذه صور اربع جوز ثلاثا منها تصريحا
ومنع واحدة منها تلويحا حيث سكت عنه وهي ان يكون الظرف متعلقا بفاتوا
والضمير لما نزلنا ولما كانت علة عدم التجويز خفية استشكل خاتم المحققين عضد الملة
والدين واستعلم من علما عصره بطريق الاستفتا وهذه عبارته نقلناها على ما هو عليه
تبركا بتشريف كلامه يا اولي الهدى • ومصابيح الدجى حياكم الله تعالى وبياكم والهمنا
التحقيق واياكم هاانا من نوركم مقتبس • ونحوكم بركم الهدى ملتمس • ممتحن بالقصور
لا ممتحن ذو عز ونيشد باطلق لسان وارق جنان •
• الا قل لسكان وادي الحمى • هنيا لكم في الجنان الخلود •
• افيضوا علينا من الما فيضا • فنحن عطاش وانتم ورود •
قد استبهم قول صاحب الكشاف اقيمت عليه سحايب الالطاف من مثله متعلق بسورة
صفة لها اي بسورة كاينة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله

فاتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول لكون الضمير لما نزلنا صريحا حصره في الوجه
الثاني تلو نجاه فليت شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثله ما نزلنا وفاتوا
من مثل ما نزلنا بسورة هل ثم حكمة خفية او نكتة معنوية او هو تحكم بحت بل هذا مستبعد
من مثله فان ذلك ابتنى كشف الريبة واماطة الشبهة والافحام بالجواب اشبه اجزل الاجر والثواب
ثم كتب الجاربردي جوابه كلاما معقدا في غاية التعقيد لا يظهر معناه ولا يطلع احد على مغزاه
رايت ان ايراده في اثناء البحث يشتت الكلام ويبعد المرام واوردناه في ذيل المقصود
مع ما كتب في رده خاتم المحققين وقال العلامة التفتازاني في شرحه للكشاف الجواب ان
هذا امر يعتبر باعتبار المأتي به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي
وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء ومثل النبي صلى الله عليه وسلم في البشرية
والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة لسورة
فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي
انتفاءه حيث تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضي
وجود المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحماسة انتهى كلامه واقول لا يخفى ان قوله
يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء يفهم منه انه اعتبر مثل القرآن
كلاما له اجزاء ويرجع التعجيز الى الاتيان بجزء منه ولهذا مثل بقوله ائت من مثل الحماسة
ببيت فكان مثل الحماسة كتابا امر بالاتيان ببيت منه على سبيل التعجيز واذا كان
الامر على هذا النمط فلا شك ان الذوق يحكم بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود
المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى بشيء منه واما اذا جعلنا مثل القرآن كليا يصدق على كله
وبعضه وعلى كل كلام يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا نسلم ان الذوق يقتضي ان لا يكون
لهذا الكلي فرد غير القرآن والامر راجع الى الاتيان بفرد آخر من هذا الكلي على سبيل
التعجيز ومثل هذا يقع كثيرا في محاورات الناس مثلا اذا كان عند رجل ياقوتة ثمينة
في الغاية فلما يوجد مثلها تقول في مقام التصلف من ياتي من مثل هذه الياقوتة
بياقوتة اخرى والناس يفهمون منه انه يدعي انه لا يوجد فرد آخر من نوعه فيظهر
انه على هذا التقدير لا يلزم من تعلق من مثله بقوله فاتوا ان يكون مثل هذا القرآن
موجودا فلا محذور واما المثال المقيس عليه اعني قوله ائت من مثل الحماسة ببيت
فنقول هذا لا يطابق الغرض فان الحماسة انما تطلق على مجموع الكتاب فلا بد ان يكون
كتابا آخر ايضا وحينئذ يلزم المحذور واما القرآن فان له مفهوما كليا يصدق على كل
القرآن وابعاضه وابعاض ابعاضه الى حد لا يزول عنه البلاغة القرآنية وحينئذ
يكون الغرض منه المفهوم الكلي وهو نوع من انواع الكلام البليغ وافراد القرآن امر بالاتيان
بفرد آخر من هذا النوع فلا محذور وقال في شرح المختصر على التلخيص في معرض الجواب عن
هذا السؤال قلت لانه لا يفتقر الى ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة
الذوق اذ العجز انما يكون عن المأتي به فكان مثل القرآن ثابتا لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه
بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا لسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة

باعتبار

باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن العجز باعتبار انتفاء المأتي به قلت احتمال عقلي لا يسبق
الى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به انتهى كلامه واقول
لا يخفى ان كلامه ههنا مجمل اليس فيما فيه تفصيل يعلم من كلامه في شرح الكشاف وحينئذ
نقول انه اراد بقوله اذ العجز انما يكون عن المأتي به ثانيا ان العجز باعتبار المأتي به يستلزم
ان يكون مثل القرآن موجودا ويكون العجز عن الاتيان به بشهادة الذوق مطلقا فهو
ممنوع لانه انما يشهد الذوق بلزوم ذلك اذا كان المأتي به اعني مثل القرآن كلا له اجزاء
والتعجيز باعتبار الاتيان بجزء منه كما قررناه وان اراد انما يلزم بشهادة الذوق اذا
كان المأتي منه كلا له اجزاء فهو مسلم لكن كونه مرادا ههنا ممنوع بل المراد ههنا ان
المأتي به نوع من انواع الكلام والتعجيز راجع اليه باعتبار الاتيان بفرد آخر منه كما صورنا
في مثال الياقوتة وكما ذكرنا المدقق على صاحب الكشاف في شرحه على هذا الموضع من
كلام الكشاف ويجوز ان يتعلق بفاتوا والضمير للعبد اما اذا تعلق بسورة صفة لها
فالضمير للمنزل او للعبد على ما ذكر وهو ظاهر ومن بيانية او تبعيضية على الاول لان
السورة المفروضة مثل المنزل على معنى سورة هي مثل المنزل في حسن النظم او لان
السورة المفروضة بعض المثل المفروض فالاول ابلغ ولا يحمل على الابتداء على غير التبعيضية
او البيان فانهما ايضا يرجحان اليه على ما يرشدنا الفاضل رحمه الله تعالى وابتدائية
على الثاني واما اذا تعلق بالامر فهي ابتدائية والضمير للعبد لانه لا يتبين اذ لا مبهم
قبله وتقديره رجوع الى الاول ولان البيانية ابدا مستقر على ما سيجيء ان شاء الله تعالى
فلا يمكن تعلقها بالامر ولا التبعيض اذ الفعل يكون واقعا كما في قولك اخذت من
المال واتيان البعض لا معنى له بل الاتيان بالبعض فتعين الابتداء ومثل السورة والسورة
نفسها ان جعل متعلقا لا يصلحان مبتدأ بوجه فتعين ان يرجع الضمير الى العبد وذلك
لان المعتبر في مبدأية الفعل المبدأ الفاعلي او المادي او الغائي او جهة ملتبس بها
ولا يصح واحد منها ههنا اما الاخير الذي العلامة وقد كفيته مؤنة البيان انما مراد انتهى كلامه
واقول حاصل كلامه بطريق السبر والتقسيم حكم بتعيين من للابتداء ثم بين ان مبدأ
الفعل لا يصح ههنا الا للعبد فتعين ان يكون عائدا اليه ولا يخفى ان قوله
ولا تبعيض اذ الفعل حينئذ واقع عليه الى آخره محل تامل اذ وقوع الفعل عليه لا يلزم
ان يكون بطريق الاصالة لم لا يجوز ان يكون بطريق التبعية مثل ان يكون بدلا فانكم لما
جوزتم ان يكون في المعنى مفعولا صريحا كما قررتم في اخذت من الدراهم انه اخذت
بعض الدراهم لم لا تجوزون ان يكون بدلا عن المفعول فكانه قال بسورة بعض
مثل ما نزلنا فتكون التبعيضية المستفادة من من ملحوظة على وجه البدلية ويكون
الفعل واقعا عليه فيكون في حيز البا وان لم يمكن تقدير البا عليه وقد يحتمل في التابعية
ما لا يحتمل في المتبوعة كما في قولهم رب شاة وسخلتها لا يقال ينبغي هذا من دليل تم على تقدير
التسليم نقول قوله لان المعتبر في مبدأية الفعل المبدأ الفاعل الى آخره محل بحث لان
التعميم الذي في قوله او جهة تلتبس بها غير منضبط فان جهات التلبس اكثر من ان

تحصر من جهة الكمية ولا يفتقر الى تحديد من الحدود من جهة الكيفية ولا يخفى ان كون مثل القران
مبدا ماديا للسورة من جهة التلبس امر يقبله الذهن السليم والطبع المستقيم على انك لو
حققت معنى من الابتدائية لظهر لك انه ليس معناه الا ان متعلق به على وجه اعتبار له
المبدئية الامر الذي اعتبر له ابتدا حقيقة او توهما وقد فسر العلامة التفتازاني كلام
الكشاف للرد وقال فان اسما الرد على ان كون مثل القران مبدا ماديا للاتيان بالسورة
ليس ابعد من كون مثل العبد مبدا فاعليا له انتهى واقول ان مثل العبد باعتبار الاتيان
بالسورة منه هو مبدا فاعل السورة حقيقة لانه لو فرض وقوعه لا يكون العبد الا مؤلفا
لتلك السورة مخترعا له فيكون مبدا فاعليا حقيقيا واما مثل القران فلا يكون مبدا
ماديا للسورة الا باعتبار التلبس المصحح للتشبيه فهو ابعد منه غاية البعد بل
ليس بينهما نسبة فان احدهما بالحقيقة والاخر بالمجاز وابن هذا من ذلك نعم كون
مثل القران مبدا ماديا ليس بعيدا في نظر العقل باعتبار التلبس تامل وانصف
قال الفاضل الطيبي لا يقال انه جعل من مثله صفة لسورة فان كان الضمير للمنزل
فهي للبيان وان كان للعبد فهي للابتدا وهو ظاهر فعلى هذا ان تعلق قوله من مثله
بقوله فاتوا فلا يكون الضمير للمنزل فانه يستدعي كون من للبيان والبيان يستدعي
تقديم مبهم ولا تقديم فتعين ان تكون للابتدا لفظا او تقديرا اي اصدروا بالاتيان
او استخرجوا من مثل العبد بسورة لان مراد الاستخراج هو العبد لا غير فلذلك تعين
في الوجه الثاني عود الضمير الى العبد لان هذا وامثاله ليس بوارد ولذلك تصدى
للسوال بعض فضلاء العصر وقال لقد استبهم قول صاحب الكشاف حيث جوز في الوجه
في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وحظر في الوجه الثاني تلويحا فليت
شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كاينة من مثل ما نزلنا وقالوا من مثل ما نزلنا
بسورة واجيب بانك اذا تاملت على الفرق بين قولك ما جاءني رجل من البصرة
اي كاين منها وبين قولك ابعث من البصرة برجل عثرت على الفرق بين المثالين وزال
عنك التردد والارتياب ثم نقول ان من اذا تعلق بالفعل تكون اما ظرفا لغوا
ومن للابتدا او مفعولا به ومن للتبعيض اذ لا يستقيم ان يكون بيانا لاقتضائه
ان يكون مستقرا والمقدر خلافه وعلى تقدير ان يكون تبعيضيا فمعناه فاتوا
ببعض مثل المنزل بسورة وهو ظاهر البطلان وعلى تقدير ان تكون ابتدائيا لا يكون
المطلوب بالتحدي الاتيان بالسورة فقط بل يشترط ان يكون بعضا من كلام مثل
القران وهذا على تقدير استقامته بمعزل عن المقصود واقتضا المقام يقتضي
التحدي على سبيل المبالغة وان القران بلغ في الاعجاز بحيث لا يوجد لاقله نظير فكيف
للكل فالتحدي اذا بالسورة الموصوفة بكونها من مثله في الاعجاز هذا انما يتاتى اذا
جعل الضمير لما نزلنا ومن مثله صفة لسورة ومن بيانية فلا تكون المأتي به مشروطا
بذلك الشرط لان البيان والمبين كشي واحد كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وبعضهم قول المصنف في سورة الفرقان ان تنزيله مفرقا وتحديهم بان ياتوا ببعض تلك

التفاريق كلما نزل شي منه ادخل في الاعجاز وانور للحجة من ان ينزل جملة واحدة ويقال
لهم جيئوا بمثل هذا القران في فصاحته مع بعد ما بين طرفيه اي طوله انتهى واقول
هذا الكلام مع طوله ذيله قاصر عن اقامة المرام كما لا يخفى على من له بالفنون ادنى المام
فلا علينا ان نشير ببعض ما فيه فنقول قوله وعلى تقدير ان يكون تبعيضيا فمعناه فاتوا
ببعض مثل المنزل بسورة وهو ظاهر البطلان فيه بحث لان بطلانه لا يظهر الا على
من يرى حيث غير النظم فتعقيد معنى من على قوله بسورة وهذا افساد بلا ضرورة
ولو قيل فاتوا بسورة لبعض المنزل على ما هو النظم القراني فهو في غاية الصحة والمتانة
وحينئذ يكون قولنا ببعض مثل المنزل بدلا فيكون معمولا للفعل على ما حققناه
سابقا حيث قررنا على كلام صاحب الكشاف فارجع وتامل ثم قوله وعلى تقدير ان
يكون ابتدائيا لا يكون المطلوب بالتحدي الاتيان بسورة فقط بل اشتراط ان يكون بعضا من
كلام مثل القران فيه نظر لان الاتيان من المثل لا يقتضي ان يكون من كلام مثل القران
يكون المأتي به جزا منه بل تقتضي ان يكون من نوع من الكلام غاية في البلاغة الى حد
انتهى به البلاغة القرانية والماتي به يكون فردا من افراده ولعمري انه ما وقع في هذه
الاية جعل المثل كلا له اجزا الا كلي له افراد كما فصلناه سابقا في مثال الياقوتة
حيث اوردنا الكلام على العلامة التفتازاني الا كلام الفاضل الطيبي تامل وتدبر وقد
يجاب بوجوه اخر هي في غاية الضعف ونهاية الزيف اوردها العلامة التفتازاني في
شرح الكشاف فمن ساء فيه رايناه ان نقلها مع ما هي عليه استيفا بالاقوال ولئلا يكون
للمتامل في هذه الاية زيادة بصيرة الاول انه اذا تعلق بفاتوا فمن للابتدا
وهو اذ لا ابهام يبين ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال
لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر المأتي به صريحا وهو السورة واذا كانت
من للابتدا تعين كون الضمير للعبد لانه المبتدا للاتيان لا مثل القران وفيه نظر
لان المبدا الذي تقتضيه من الابتدائية ليس الفاعل حتى يحصر مبدا الاتيان
بالكلام في المتكلم على انك اذا تاملت فالمتكلم ليس مبدا للاتيان بكلام غيره بل بكلام
نفسه بل معناه انه متصل بالامر الذي اعتبر له ابتدا حقيقة او توهما كالبصرة
للخروج والقران للاتيان بسورة منه الثاني انه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن
صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل بهذا
المنزل هو المطلوب لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة مثل هذا وظاهر ان المقصود
خلافه كما نطقت به الاي الاخر وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا تقتضي ان
يعتبر موصوفه منزلا الا ترى انه اذا حصل سورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل
القران بل من كلام فكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان ياتوا من عند
انفسهم بكلام من مثل الكلام ولو سلم فما ادعاه من خلاف المقصود غير بين ولا مبين
الا لو انما كانت صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من عند المثل كما يقال ائتوا من
زيد بكتاب اي من عنده ولا يصح ايتوا من عند مثل القران بخلاف مثل العبد

وهذا ايضا بين الفساد انتهى وقد انتهى الكلام في فناء بيت الله الحرام ما اذا انا
فيه مسيا ان بيتهم الحرام فاقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان الاية الكريمة
ما نزلت الا للتحدي وحقيقة التحدي هو طلب المثل ممن لا يقدر على الاتيان به
فاذا قال المتحدي ائتوا بسورة بدون قوله من مثله كان كل احد منهم منه انه يطلب من
مثل القران ما يصدق عليه انه مثل القران باي قدر كان بسورة او اقل منها او
اكثر واذا اراد المتحدي ان يجمع بين قوله بسورة وبين قوله من مثله فحق الكلام ان
يقدم من مثله ويوخر بسورة ويقول فاتوا من مثله بسورة حتى يتعلق الامر
بالاتيان من المثل اولا بطريق العموم وكان يحسن ان يكتفي به لكان المقصود حاصلا
والكلام مفيدا لكن بنوع بيان قدر الماتي به فقال بسورة فيكون من قبيل التخصيص
بعد التعميم في الكلام والتبيين بعد الابهام في المقام وهذا الاسلوب مما يعتني
به البلغاء واما اذا قال فاتوا بسورة من مثله على ان يكون من مثله متعلقا بفاتوا
يكون في الكلام حشوا وذلك لانه لما قال بسورة عرف ان المثل هو الماتي منه فذكر
من مثله على ان يكون متعلقا بفاتوا ويكون حشوا وكلام الله تعالى منزه عن هذا
فلهذا حكم بانه وصف للسورة وتلخيص الكلام انما التحدي بمثل هذه العبارة
يقع على اربعة اساليب الاول تعيين الماتي به فقط الثاني تعيين الماتي منه فقط
الثالث الجمع بينهما على ان يكون الماتي به مقدما والماتي منه موخرا الرابع العكس
ولا يخفى على من له بصيرة في تتقين احكام الاساليب الثلاثة الاول مقبولة
عند النحاة والاخير مردود لانه يستدعي ذكر الماتي منه حشوا هذا ان جعل الماتي منه مفهوم
المثل واما اذا كان الماتي به مكانا او شخصا او شيئا اخر مما لا يدل على التحدي فذكره
بعينه قدم او اخر ولذلك جوز العلامة صاحب الكشاف ان يكون من مثله
متعلقا بفاتوا حيث كان الضمير راجعا الى عبدنا والحاصل انه اذا جعل المثل الماتي
به فاذا اريد الجمع بين الماتي منه والماتي به فلا بد من تقديم الماتي منه على الماتي
به ولا يكون الكلام ركيكا واذا كان الماتي منه شيئا اخر فالتقديم والتاخير سواء
ويويد هذا المعنى ما افاده المحققون في مثل قول القائل عند خروجه من بستان
المخاطب اكلت من بستانك من العنب اذ لو قال اكلت من العنب من بستانك يكون
الكلام ركيكا بناء على انه لما قال اكلت من العنب علم انه اكل من البستان فقوله من بستانك
يبقى لغوا بعد ان لم يكن معلوما ولكن بقي الابهام في الماكول منه فلما قال من العنب
وقع الابهام هذا وان لم يكن مثالا لما نحن فيه لكنه نظير اذا تاملت فيه نافست
بالمطلوب الذي نحن بصدده لا يقال فعلى هذا جعله وصفا ايضا لغوا بناء على ان
التحدي يدل عليه لانا نقول بلا شك ان التحدي يدل على ان السورة الماتي بها هي
السورة المماثلة ايضا فاذا قيل من مثله مقدما كان فيه ابهام واجمال من حيث المقدار
فاذا قيل بسورة لا يفيد الا تعيين المقدار المبهم اذ بعد ان فهم المماثلة من صريح
الكلام بقي محل دلالة السياق فلا يلاحظ قوله بسورة الا من حيث انه سورة تفصيل

بعد اجمال فلا يكون في الكلام امر مستغنى عنه واما اذا قيل موخرا فان جعلته وصفا
للسورة فقد جعلت ما كان مفهوما بالسياق منطوقا في الكلام بعينه وهذا
في باب النعت اذا كان لفائدة فلا ينكر كما في قولهم امس الدابر لا يعود ومثاله واما اذا
جعلته متعلقا بفاتوا فدلالة السياق باقية على حالها اذ هي مقدمة على التصريح
بالمماثلة ثم صرحت بذكر المماثلة فكانك قلت فاتوا بسورة من مثله من مثله مرتين
على ان يكون الاول وصفا والثاني ظرفا لغوا وهو حشو في الكلام بلا شبهة فان
قلت ما الفائدة اذا جعلناه وصفا للسورة قلت الفائدة جليلة وهي التعجيز
بمنشا التعجيز فانه ليس الا وصف المماثلة وعند ملاحظة منشا التعجيز اعني المثلية
يحصل الانتقال الى ان القران معجز والحاصل ان الغرض من اتيان الوصف تحقيق
مناط تحليه كون القران معجزا حتى يتاملوا بنظر الاعتبار فيرتدعوا عما هم فيه من
الريب والانكار هذا ما سنح في الخاطر الفاتر والمرجو من الافاضل النظر بعين الانصاف
والتجنب من العناد والاعتساف فلعمري ان الغور فيه عميق وان المسلك اليه
لدقيق والله المستعان وعليه التكلان وبه التوفيق تمت الرسالة والحمد لله رب
العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين ومن مجموع ابن النحاس
فايدة اذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضي فمضارعه يفعل بكسر العين لفظا وتقديرا
وتسقط الواو في المضارع مثال اللفظ يعد ويمق من وعد وومق ومثال التقدير
يضع ويسع من وضع ووسع فالاصل بالكل بالواو فحذفت وفتحت عين الفعل
للخفة اذ حرف الحلق ثقيل لبعد مخرجه عين مكسورة تقديرا وهو معنى قول
الزمخشري وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فعل او فعل لفظا او تقديرا
واختلفوا في علة حذف الواو بين الواو وبين الياء والكسرة فعلله الكوفيون
بالفرق بين المتعدي فحذفت فيه لثقله وبين اللازم فبقيت لخفته وهو
ضعيف فقد حذفت في اللازم في وكف يكف وونم الذباب ينم وعلله البصريون
بالثقل وخصوا الحذف بالواو دون الياء لان الياء تحذف لدلالتها على معنى والكسرة
لا يقتضي حذفها كبير خفة فتعين حذف الواو ونقض الكوفيون ذلك باوعد يوعد
فقد ثبتت الواو وقال ابن مالك الحذف اذا كانت الياء مفتوحة وهي مضمومة
فلما انت عللت الحذف بالخفة والضمة اثقل من الفتحة قال ابن النحاس الصواب
ان هذه وقعت بين همزة وكسرة واصله يؤوعد فلا نسلم انه اوعد ومن
دروس المسايل وتحفة طلاب الوسايل للشيخ محيي الدين النواوي رضي الله تعالى
عنه سيل ابن مالك رحمه الله تعالى عن وسواس اهو مصدر مضاف اليه ذو
مقدرة ام هو صفة محضة للمبالغة فاجاب الفعلال الموزون بفعلل ضربان
صحيح كدحرج وسرهف وهو الاصل والثاني وهو الثنائي وهو المكرر كحمحم ودمدم
وهو فرع لان الاصل السلامة من التكرر ولان اكثر بنيه معناه مستفاد من ثلاثيه
كجحجح الماء بمعنى جح وكعكع الشيء بمعنى كعه وكبكبه بمعنى كبه ورضرضه بمعنى

سيل ابن مالك عن وسواس

رضه وذرذره بمعنى ذره وذفذف على الجريح بمعنى ذفف وصرصر الجندب بمعنى
صر وجحجح الفحل بمعنى جح وصمصم السيف صم ومكمك الفصيل ما في الضرع بمعنى
امكه ومطمط الكلام بمعنى مططه بمعنى مده ونخنخ المخ بمعنى اخرجه وللنوعان
مصدران مطردان احدهما فعللة والاخر فعلال بالكسر كهفهفة وسرهاف وزلزلة
وزلزال وفعلال اخص بهما لوجهين احدهما ان فعللة مشاكل لافعال في عدة الحروف وفتح
الاول والثالث والرابع وسكون الثاني فجعل افعال لمصدر افعل وفعلال لمصدر
فعلل ليتشاكل المصدران كما تشاكل الفعلان فكان فعلال احق بهما من فعللة
والثاني ان اصل المصدر ان يباين وزنه وزن فعله وفعلال اشد مباينة لفعلل
في وزنه من فعللة فكان احق منه وان كانا مشتركين في الاطراد مع رجحان فعللة
في الاستعمال على فعلال في قولهم وسوس الشيطان وسواسا ووعوع الكلب وعواعا
وغطغط السهم في مره غطغاطا اذا التوى والجاري على القياس وسوسة ووسواسا
ووعواعا ووعوعة وغطغاطا وغطغطة والفتح نادر لان الرباعي الصحيح اصل
للرباعي المكرر اوله وثانيه كما مر ولم يات بصيغة الصحيح مع كونه اصلا الا على فعللة
وفعلال بالكسر فلا ينبغي للرباعي المكرر لفرعيته ان يكون مصدره الا كذلك
وهذا يقتضي ان لا يكون له مصدر على فعلال بالفتح وان ورد حكم بشذوذه
وايضا فان فعلالا المفتوح الفا قد كثر وقوعه صفة مصوغا من فعلل المكرر
ليكون فيه نظير فعال من الثلاثي كضراب لانهما متشاكلان وزنا فاقتضى هذا
ان لا يكون لفعلال المفتوح الفا في المصدرية نصيب كما لم يكن لفعال فيه نصيب
فلذلك استند رد وقوع وسواس ووعواع وغطغاط مصادر وانما حقها ان
تكون صفات دالة على المبالغة في الوسوسة والوعوعة والغطغطة فحق ما وقع
في موضع محتمل المصدرية والوصفية ان يحمل على الوصفية تخلصا من الشذوذ و[illegible]
مخالفة المطرد الشائع الذايع وليس بحق من زعم في شي من الصفات الواردة على
هذا الوزن انه مصدر مضاف اليه ذو تقديرا ويدل على فساد قوله امران احدهما
ان كل مصدر اضيف اليه ذو تقديرا فجرده المصدرية اكثر من استعماله صفة
كرضى وصوم وفطر وفعلال الموصوف به لم يثبت مجردا للمصدرية الا في وسواس
واخوته على ان منع مصدريته ممكن وذلك ان من سمع منه وسوس اليه الشيطان
وسواسا بالفتح لا يتعين كونه قاصد المصدرية بل يحتمل ان يقصد الحالية فان
الحال قد يؤكد بها عاملها الموافق لها لفظا ومعنى كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
وكقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات فانما يتعين في
وسواس ان لو سمع مضافا الى الشيطان معلقا به معمول كما سمع ذلك في الوسوسة كقول
بعضهم ووسوسة الشيطان الى النفس اذ يتعين المصدرية في مثل هذا الا بالانقلاب
بقا العامل الثاني ان المصدر المضاف اليه ذو تقديرا لا يونث ولا يثنى ولا يجمع بل يلزم
طريقة واحدة ليعلم اصالته في المصدرية وفرعيته في الوصفية فيقال امراة صوم

ورجل

ورجل صوم ورجلان صوم ورجال صوم ونساء وفعلال الموصوف به ليس كذلك لانه
يونث ويثنى ويجمع وجوبا فيقال رجل ثرثار وتمتام وفافا وصلاصل اي ماهر الدلالة
وكلفرهار اي ضحاك وجحجاح اي سيد وفجفاج اي كثير الكلام وكهكاه ورطراط
ضعيف وعسعاس وسمسام اي خفيف الحركة ومهفهف خميص البطن و[illegible]
ممتلي الجسم ودعداع ودحداح اي قصير وفخفاخ الكف وسمسام [illegible] و[illegible] المفاصل
اي مصوت وخشخاش اي يابس مصوت و[illegible] فضفاض كاسر وجنة قصقاص [illegible]
لصاحبه كثيرا وكل ذلك يونث بالتاء ويثنى ويجمع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ابغضكم
الي وابعدكم مني مجالس يوم القيامة الثرثارون المتفيهقون ومنه ريح زفزافة
اي متحركة للحشيش وسفسافة تسحل التراب بمرها ودرع فضفاضة واسعة
الفعل من كل ذلك فعلل والمصدر منه فعللة وفعلال بالكسر ولم ينقل في شي منه
فعلال بالفتح ومن اجاز ذلك كالزمخشري فغير صحيح لان القياس على
النادر لا يصح فثبت ما قصدته من بيان اصالة الوصفية في فعلال المفتوح الفا
وغرابة المصدرية فيه وامتناعها منه فالقول المرضي ان الوسواس في قوله تعالى
من شر الوسواس هو الشيطان لا على حذف المضاف بل على انه من باب فعلال المقصود
به المبالغة في صلصال وثرثار ونظايره والله تعالى اعلم بالصواب

مسيل

ابن مالك رحمه الله تعالى عن قول النبي صلى الله عليه وسلم غير الدجال اخوفني عليكم فاجاب
الكلام على لفظه ومعناه اما لفظه فلتضمنه اضافة اخوف الى يا المتكلم مقرونة
بنون الوقاية وهو انما تلحق مع الفعل المتعدي لان هذه النون تصون الفعل
من محذورات احدها التباسه بالاسم المضاف الى يا المتكلم ولو قيل في ضربني ضربي
لالتبس بالضرب وهو العسل الابيض الغليظ فرفعت نون الوقاية والثاني امر
مونثه بامر مذكره فلو قلت اكرمي بدل اكرمني قاصدا مذكرا لم يفهم المراد فنفعت
النون ذلك الثالث ذهاب الوهم الى ان المضارع صار مبنيا وذلك انك لو او[قعته]
على يا المتكلم غير مقرونة بالنون لخفي اعرابه وظن به البنا على مراجعة الاصل
فان اعرابه على خلاف الاصل واصله البنا فلو قلت بعد له يكرمي بدل يكرمني لظن عوده
الى الاصل فبزيادة النون تمكن من ظهور اعرابه والاسم مستغن عن النون في
الوجهين الاولين واما الثالث فللاسم فيه نصيب لكن اصالته في الاعراب اغنته
وصانته من ذهاب الوهم الى بنايه لا بسبب جلي لكنه وان امن بظن بنايه
فلم يومن التباس بعض وجوه اعرابه ببعض فكان له في الاصل نصيب من الحاق النون
ونزله اخلاده منه منزلة اصل متروك عليه في بعض المواضع كما نبه بالعود واستحوذ
على اصله قال واستعان وكان اولى ما ينبه به على ذلك اسما الفاعلين فمن ذلك
ما انشده الفراء من قول الشاعر

وما ادري وكل الظن ظني • امسلمني الى قومي شراح •

فرخم شراحيل دون ندا اضطرارا ومثله ما انشده ابن طاهر رحمه الله تعالى

غير الدجال اخوفني عليكم

قعته

في تعليقه على كتاب سيبويه •

• فليس بمغنيني وفي الناس مقنع • صديق اذا اعيي على صديقي •

وانشد غيره •

• وليس الموافيني ليرتفد خائبا • فان له اضعاف ما كان املا •

ولافعل التفضيل ايضا يشبه بالفعل وخصوصا بفعل التعجب فجاز ان تلحقه النون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الابيات المذكورة هذا اجود ما يقال في هذا اللفظ عندي ويجوز ان يكون اخوف لي وابدلت اللام نونا كما في لعن مكان لعل وفي رفن بمعني رفل وهو الفرس الطويل **واما** الكلام من جهة المعني ففيه وجوه اظهرها ان اخوف افعل التفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم اشغل من ذات النحيين وازهي من ديك واعني بحاجتك واخوف ما اخاف على امتي الايمة المضلون اذ المراد ان المعبر عنه بذلك شغل وعني وزهي اكثر من شغل غيره وعناه وزهوه وكذا اخوف ما اخاف اي الاشيا التي اخافها على امتي احقها بان يخاف الايمة المضلون فمعني الحديث غير الدجال اخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف الى الياء فاتصل بها اخوف محمودة بالنون كما تقرر ويحتمل ان يكون اخوف فعلا مسندا الى واو مضمير وعايد على غير الدجال لان من جملة ما يتناوله غير الدجال الايمة المضلون ومن جملة مفعول تعلقوا فجي بالواو ثم اجتزي عنه بالضمة وحذفت كقوله •

• فيا ليت الاطبا كان حولي • وكان مع الاطبا الاساة •

وكقوله • دارجي ومن هاسريعا • رحل الضيف منهم فاحتمل •

• واسال عني اذا الناس شبيوا • واسال عنا اذا الناس نزل •

اراد كانوا فحذف الواو واتبع الضمة وكذلك اراد الاخر احتملوا ونزلوا فحذف الواو ثم سكن اللام من احتمل ونزل للوقف هذا ما تيسر فيه والله تعالى اعلم والحمد لله رب العالمين **وسيل** ايضا ايجوز صرف رئيس في قولهم يا رئيس فاجاب نعم وهو في الاصل عبارة عن الاصيل ويطلق على الاكابر وعلى الامير وقيل ان ريسه الامير فهو مقلوب رييس وسيل ايضا عن قوله صلى الله عليه وسلم الا جا كنزه يوم القيامة شجاع اقرع فاجاب فاعل جا الكاف وكنزه مبتدا واقرع خبره والجملة حالة لان الجملة الاسمية المشتملة على ضمير ما قبلها يقع حالا وان اتيت بالواو فاكثر وقد جرت عنه في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون الطعام وتقول العرب رجع قوره على بديه وكلمته فوه الي في وقال الشاعر •

• وبشر كل ساري القطا الكدر بعدما شربت فزنا اجبارها متصلصل •

ومثله • ولولا جنان الليل ما ابن عامر • الي جعفر سربا له لم يمزق •

ويجوز جعل كنزه فاعل جا وشجاع خبر مبتدا محذوف والجملة في موضع الحال بمجا وهو شجاع او صورته شجاع ولا بعد فيه لان فيه حذف المبتدا والواو اذ الاهتمام بمعناه الواو افل من الاهتمام بالفا المقترنة بمبتدا وقع جواب شرطا وقد حذفا معا في قوله

هل يجوز صرف رئيس

الا جاء كنزه يوم القيمة شجاع اقرع

• اني لا ابتغي فلبسني بحالـه • حي ومن يصب الحمام يعيـه •

اي فهو يعيه فحذف الفا وبقي الزم من الواو **مسئلة** قال ابن مالك لا يصح في قم انت وزيد الحكم بعطف زيد على فاعل قم لان العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه وقم ونحوه من افعال الامر لا يعمل في غير ضمير المخاطب فيحمل ما وقع في ذلك على ان زيدا مرفوع بفعل دل عليه قم انت وليقم زيد وعليه يحمل قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة والي هذا اشار سيبويه بقوله يقال ادخلوا اولهم واخرهم ولا يقال ادخلوا اولكم واخركم لان ادخل لا يصح اسنادا الي اولكم واخركم وذكر ان عيسى بن عمر اجاز ذلك وهو نظير ليبك زيد ضارع لخصومة ان اولكم واخركم مرفوع بفعل مضمر دل عليه ادخلوا كما ان ضارع مرفوع بفعل دل عليه ليبك **مسئلة** قال ابن مالك رحمه الله تعالى نسبة الحال الى المضاف اليه على اوجه وجه يجوز اجماعا اذا كان المضاف مصدرا او صفة عاملة كاعجبني قيام زيد مسرعا وانا زيدا ضارب عمرو متكيا وثالث تختلف فيه اذا كان المضاف بعض المضاف اليه او يشبه بعضه كقوله •

• كان يدي حربايه متشمسا • يدا مذنب يستغفر الله تايب •

ومنه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا وقد صح عن ابي الحسن الاخفش فيما امالي ابن الحاجب قال معربا على قول الشاعر •

• نحن ما سوف على زمن • ينقضي بالهم والحزن •

قال لا يصح ان يكون له عامل لفظي واذا لم يكن له عامل لفظي فاما ان يكون مبتدا واما ان يكون خبرا ولا يصح ان يكون مبتدا لانه لا خبر له لان الخبر اما ان يكون ثابتا او محذوفا والثابت لا يستقيم لانه اما على زمن واما ينقضي وكلاهما مفسد للمعني وايضا فانك اذا جعلته مبتدا لم يكن بد من ان تقدر قبله موصوفا واذا قدرت قبله موصوفا لم يكن بد من ان يكون غير له وغيرها هنا ليست له وانما هي لزمن الا ترى انك لو قلت رجل غير كحزني لكان في غيرك ضميرا يعود على رجل ولو قلت رجل غير ما سف على امراة مزني لم يستقيم لان غيرها هنا لما جعلته في المعني للمراة خرج على ان يكون صفة لما قبله ولو قلت رجل غير متاسف عليهم مزني جاز لانه في المعني للضمير والضمير يعود على المبتدا فاستقام فتعين ان لا يكون مبتدا لذلك وان جعل الخبر محذوفا لم يستقيم لامرين احدهما انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه والاخر ان لا قرينة تشعر به ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة وان جعل خبر مبتدا لم يستقيم لامور احدها انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه الثاني ان حذف المبتدا مشروط بالقرينة ولا قرينة الثالث انك اذا جعلته خبر مبتدا لم يكن بد من ضمير يعود منه الى المبتدا لانه في معني مغاير ولا ضمير يعود على ما تقدره مبتدا فلا يصح ان يكون خبرا فتبين اشكال اعرابه واولي ما يقال انه وقع المظهر موضع المضمر لما حذف المبتدا من اوله الكلام وكان التقدير زمن ينقضي بالهم والحزن غير متاسف عليه فلما حذف المبتدا من غير قرينة تشعر بما اتي به ظاهرا مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في

د ه

نسبة الحال الى المضاف على اوجه

ها

مثل ذلك فان العرب يجيزان تكرمني زيدا اني اكرمه وتقديره اني اكرم زيدا ان يكرمني فقد اوقعت زيدا موقع الضمير لما اضطررت الى اعادة الضمير اليه واوقعت الضمير موضع المظهر له احرى به من الظاهر فقد تبين لك انساعهم في مثل ذلك وعكسه ويحتمل ان يقال استعملوا غير بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير وذلك واقع في كلامهم وكانه في لا ما سوف على زمن هذه صفته ويدلك على استعمالهم غير بمعنى لا ان زيدا عمرا غير ضارب ولا يقولون زيدا عمرا مثل ضارب لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف ولكنه لما كانت غير تحمل على لا جاز فيه ما لا يجوز في مثل وان كانا بمعنى واحد واذا كانوا قد استعملوا اقل رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فلان تستعمل غير بمعنى لا مع موافقتها لها في المعنى اجدر فان قيل حينئذ قد يجوزها بمعنى لا فلا بد له من اعراب من حيث كونها اسما فما اعرابه قلنا اعرابه كاعراب قولك اقل رجل يقول ذلك وهو مبتدا لا خبر له استغنا عنه لان المعنى ما رجل يقول ذلك واذا كان المعنى كذلك صح المعنى من غير احتياج الى خبر ولا استنكار لمبتدا لا خبر له واذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم اقايم الزيدان فانه بالاجماع مبتدا ولا تقدير محذوف والزيدان فاعل به ليس بخبر فهذا مبتدا لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير وانما استغنا لانه في معنى يقوم الزيدان وكذلك قول بعض المحققين في نزال وتراك انه مبتدا وفاعله مضمر ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه انزل واترك وقد ذهب كثير الى انه منصوب انتصاب المصدر كانه قيل في نزال انزل نزولا وهذا عنده ضعيف فانه لو كان كذلك لوجب ان يكون معربا ونحن نعرف بين سقيا وبين نزال فكيف يمكن حملهما على اعراب واحد وهو ان يكونا مصدرين مع ان احدهما معرب والاخر مبني وقال وقد استغني في قول الشاعر

وانى لتعروني لذكراك هزة ۞ كما انتفض العصفور بلله القطر

فقيل له ان شخصين تنازعا فقال احدهما البيت هزة ورعدة ولا يستقيم معنى البيت على فترة فسئل هل يستقيم البيت على هذه الرواية وقد نقلها عن واحد ممن لا يوثق به نقله عن الامالي لابي علي البغدادي فكتب مجيبا بخط يده الكريمة ما هذه صورته وهو ان قال يستقيم ذلك على معنيين احدهما ان يكون معنى لتعروني لتعتريني اي لتحصل عندي العرواء وهي الرعدة كقولهم عري فلان اذا اصابه ذلك لان الفتور الذي هو السكون عن الاجلال والهيبة يحصل عنه الرعدة غالبا عادة فيصح نسبة الارعاد اليه فيكون كما انتفض منصوبا انتصاب قولك اخرجت زيدا ما على معنى كاخراج زيد وحسن ذلك بينهما على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك فيكون ابلغ من الاقتصار على المطاوع اذ قد يحصل المطاوع دونه مثل اخرجته فلم يخرج والثاني ان يكون معنى لتعروني لتاخذني وتاخذني فترة اي سكون السرور الحاصل عن الذكرى وعبر بها عن النشاط لانها مستلزمة له غالبا تسمية للمسبب باسم السبب كانه قال لتاخذني بنشاط كنشاط العصفور فيكون كما انتفض ما منصوبا نصب له صوت صوت حمار

وله وجهان احدهما ان يكون التقدير وصوت صوت حمار وان لم يجز اظهاره استغنا عنه بما تقدم والثاني ان يكون منصوبا بما تضمنته الجملة من معنى يصوت واما مرفوعا صفة لفترة اي نشاط مثل نشاط العصفور وهذه الاوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني في اعراب كما انتفض يجري على تقدير رواية رعدة وهذه الاوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني في هذا ما كتبه مجيبا به وروى الرماني عن السكري عن ابي سعيد الاصمعي رحمهم الله تعالى

اذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها ۞ كما انتفض العصفور بلله القطر

وسئل عن قول ابن قلاقس الاسكندري

ما بال هذا الريم لا يريم ۞ لو كان يرثي لسليم سليم

فقال سليم الثاني فاعل يرثي بمعنى سالم وسليم الاول بمعنى لديغ فانهم يقولون للديغ سليم والاعمى بصير على سبيل التفاؤل ولا يحسن ان يكون سليم الثاني تاكيد الاول على وجه التاكيد اللفظي لانه خرج منه قصد التجانس وليس هذا عندهم معدودا في التجانس وايضا فانه يلزم ان يكون لم يتضمن مضمرا عايدا على الريم وليس عليه المعنى فظهر ان يكون الوجه على ما ذكرناه ويكون جواب لو محذوفا دل عليه ما قبله يدل على انكار ذلك وهو كونه لا يريم والتعجب منه قال لو يرثي لسليم سليم على احد الوجهين اما على الانكار على نفسه في انكار الاول اي لو كان يرثي للديغ سالم فتوجه الانكار والتعجب اما اذا كان جاريا على اعتقاد فلا صحة للانكار والتعجب واما على معنى ان يكون الجواب ما دل عليه قوله لا يريم وكانه قال لو كان يرثي لسليم سليم لرام فان قيل فقد تقدم ذكر الريم فسكن فاعل يرثي باللام لانه معهود سابق فالجواب ان ذلك انما يكون اذا اعيد اللفظ مثل قولك جاني رجل ثم تقول ما فعل الرجل فاما لو قلت لئلا يؤدي الى الباس بغيره فان قيل لا يلايم عجز البيت صدره لان الاول خاص والاخر عام لان لو من حروف الشرط والمعلق على الشرط انما يدل قولهم لو اكرمتني اكرمتك وهذا عام في الجواب انما يمتنع لو لم يكن المذكور في صدر البيت داخلا في العموم فلا يمتنع لان المعنى لو كان يرثي سليم بالسليم فيدخل الريم وغيره

جواب سوال لهذه حرف لسيدنا ومولانا وشيخنا الامام العالم الاوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوة امام الايمة قدوة الامة علامة العلما وارث الانبيا اخر المجتهدين اوحد محيي الدين بركة الاسلام حجة الاعلام برهان المتكلمين قامع المبتدعين ذي العلوم الرفيعة والفنون البديعة محيي السنة ومن عظمت به علينا لله المنة وقامت به على اعدايه الحجة واستبان ببركته وهديه المحجة تقي الدين ابي العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن ابي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني اعلا الله مناره وشيد من الدين اركانه ما ذا يقول الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر هو حجة لله قاهرة هو بيننا اعجوبة الدهر هو اية في الخلق ظاهرة انوارها اربت على الفجر نقلت هذه الترجمة من خط العلامة فريد دهره الشيخ كمال الدين بن الزملكاني رحمه الله تعالى

٢

رسالة في معنى لو لابن تيمية رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين نقلت من خط الحافظ علم الدين البرزالي قال شيخنا
وسيدنا الإمام العالم العلامة القدوة الحافظ الزاهد العابد الورع إمام الأئمة
حبر الأمة مفتي الفرق علامة الهدى ترجمان القرآن حسنة الزمان عمدة الحفاظ
فارس المعاني والألفاظ زكي الشريعة ذو الفنون البديعة ناصر السنة قامع البدعة
تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم محمد
ابن تيمية الحراني أدام الله بركته ورفع درجته الحمد لله الذي علم القرآن خلق الإنسان
علمه البيان وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الباهر البرهان وأشهد
أن محمدا صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله المبعوث إلى الإنس والجان صلى الله عليه
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا يرضي الرحمن **مسألة** وفقك الله تعالى
عن معنى حرف لو وكيف يتخرج قول عمر رضي الله تعالى عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه على معناها المعروف وذكرت أن الناس يضطربون في ذلك فاقتضب **الجواب**
اقتضابا وأحب أن أكتب في ذلك ما حضر في الساعة مع بعد عهدي بما بلغني مما قاله الناس
في ذلك وأنه ليس يحضرني الساعة ما أراجعه في ذلك فأقول والله الهادي النصير الجواب
مرتب على مقدمات **أحدها** أن حرف لو المسؤول عنها من أدوات الشرط وأن الشرط
يقتضي جملتين تسمى إحداهما شرطا والأخرى جزاء وجوابا وربما سمي المجموع وسمي
أيضا جزاء وشقا لهذه الأدوات أدوات الشرط وأدوات الجزاء والعلم بهذا كله ضروري
لو كان له عقل ويعلم بلغة العرب والاستقراء لعل ذلك أكثر من أن يحصر كقوله تعالى ولو أنهم
قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرا لهم و[وأقوم] ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك
فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما ولو علم الله فيهم خيرا
لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه لو خرجوا فيكم
ما زادوكم إلا خبالا ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء **الثانية**
أن هذا الذي تسميه النحاة شرطا هو في المعنى سبب لوجود الجزاء وهو الذي تسميه
الفقهاء علة ومقتضيا وموجبا ونحو ذلك فالشرط اللفظي سبب معنوي فتفطن لهذا
فإنه موضع غلط فيه كثير ممن يتكلم في الأصول والفقه وذلك أن الشرط في عرف
الفقهاء ومن يجري مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقف تأثير السبب
عليه بعد وجود السبب وعلامته أنه يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من
وجوده وجود المشروط ثم هو ينقسم إلى ما عرف كونه شرطا بالشرع كقولهم الطهارة
والاستقبال واللباس شرط لصحة الصلاة والعقل والبلوغ كما يتوقف صحة الصلاة
على الطهارة والستارة واستقبال القبلة وإن كانت الطهارة والستارة أمورا خارجة
عن حقيقة الصلاة ولهذا يفرقون بين الشرط والركن بأن الركن جزء من حقيقة
العبادة والعقد كالركوع والسجود وكالإيجاب والقبول وبأن الشرط خارج
عنه فإن الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود
الصلاة وتختلف الشروط في الأحكام باختلافها كما يقولون في باب الجمعة منه ما هو

شرط

شرط للوجوب بنفسه ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره ومنها ما هو شرط للإجزاء
دون الصحة ومنها ما هو شرط للصحة وكلام الفقهاء في الشروط كثير جدا لكن
الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع إنما يتم على قول من يجوز تخصيص العلة
منهم وأما من لا يسمي علة إلا ما استلزم الحكم ولزم من وجودها وجوده على
كل حال فهؤلاء لا يجعلون الشرط وصفة المانع من جملة أجزاء العلة **وإلى** ما يعرف كونه
شرطا بالعقل وإن دل عليه دلالة أخرى كقولهم الحياة شرط في العلم والإرادة
والسمع والبصر والكلام والعلم شرط في الإرادة ونحو ذلك وكذلك بجميع صفات
الأجسام وطبائعها لها شروط تعرف بالعقل والتجارب ونحو ذلك وقد تسمى هذه
شروطا عقلية والأولى شروطا شرعية وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف
اشتراطه بالعرف ومنه ما يعرف باللغة كما يعلم أن شرط المفعول وجود فاعله وإن
لم يكن شرط الفاعل وجود مفعوله فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعله
ولا ينعكس بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض وجود فاعل مرفوع ولا
يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض إذ الاسم المرفوع مظهرا أو مضمرا
لا بد منه في كل كلام عربي سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية فقد تبين أن لفظ الشر[ط]
في هذا الاصطلاح يدل عدمه على عدم المشروط ما لم يخلفه شرط آخر ولا يدل ثبوته
من حيث هو شرط على ثبوت المشروط وأما الشرط في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب
أدوات الشرط اللفظية سواء كان المتكلم نحويا أو فقيها أو ما يتبعه من متكلم وأصولي
ونحو ذلك فإن وجود الشرط يدل على وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب وعدم
الشرط هل يدل على عدم المشروط مبني على أن عدم العلة هل يقتضي عدم المعلول
فيه خلاف وتفصيل قد أومأنا إليه الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصي
الله لأنه ترك المعصية له فقد يكون تخوفا لله وقد يكون لأمر آخر إما لنزاهة الطبع
أو إجلالا لله أو الحياء منه ولعدم المقتضي لها كما يقال لسليمان التيمي رحمه الله تعالى
إنه كان لا يحسن أن يعصي الله فقد أخبر عنه أن عدم خوفه لو فرض موجود لكان مستلزما
لعدم معصية الله تعالى لأن هذا العدم مضاف إلى أمور أخرى إما عدم مقتض أو
وجود مانع مع أن هذا الخوف حاصل وهذا المعنى يفهمه من الكلام كل أحد صحيح الفطرة
لكن لما وقع بعض المواضع اللفظية والعقلية نوع توسع ما في التعبير وأما في العلم
اقتضى ذلك خللا إذا بني على تلك القواعد المحتاجة إلى تتميم فإذا كان للإنسان فهم
صحيح رد الأشياء إلى أصولها وقرر النظر على معقولها وبين حكم تلك القواعد وما وقع
فيها من تجوز وتوسع فإن الإحاطة في الحدود والضوابط يعز تحريره فينشأ الإشكال
أحد كلام بعض النحاة مسلم أن المنفي بعد لو مثبت والمثبت بعدها منفي وأن جواب
لو ممتنع أبدا وجواب لولا ثابت أبدا وأن لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره
ولولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقا فإن وجود هذه العبارات وقرن
بينهما لما كان الأمر قريبا وأما أن يدعى أن هذا مقتضى الحرف دائما فليس كذلك

بل الامر كما ذكرناه من ان لو حرف شرط يدل على انتفا الشرط فان كان الشرط ثابتا صار
لو محضة وان كان الشرط عدميا مثل لولا ولو لم دلت على انتفا هذا العدم فثبوت
نقيضه فيقتضي ان هذا الشرط العدمي مستلزم للجزا لانه ان وجودا وان عدما وان
هذا العدم منتف وان كان عدم بين سببا لامر فقد يكون وجوده سببا في عدمه
وقد يكون وجوده ايضا سببا في وجوده بان يكون الشي لازما لوجود الملزوم لعله معه
والحكم ثابت مع العلة المعينة ومع انتفايه لوجود عدم اخرى واذا عرفت ان مفهومه
اللازم لها انما هو الشرط وان فهم نفي الجزا منه لقبيل من الالتزام وانما فهم بالملزوم من
الفعل والعادة الغالبة وعطفت على ما ذكرته من الجزا وقد يدل احيانا على ثبوته اما بالمجاز
المقرون بقرينة او بالاستنزال ثم جعل اللفظ حقيقة في القدر المشترك اقرب
للقياس مع ان هذا انما قاله قايل كان شيا يحتاج في الجملة فان الناس ما زالوا يختلفون في
كثير من معاني الحروف هل هي منقولة بالاشتراك او بالتواطي او بالحقيقة والمجاز وانما
الذي يجب ان يعتقد بطلانه ظن ظان ان ذلك ان لا معنى للولا عدم الجزا اذا الشرط وان
هذا ليس بمستقيم البتة والله تعالى اعلم **الكلام في رسالة الاستفهام** للشيخ كمال
الدين بن الهمام رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله والصلاة والسلام
على سيدنا محمد اشرف المرسلين وعلى اله وصحابته اجمعين وبعد فهذه رسالة في شرح حقيقة
الاستفهام والفرق بين ادواته على حسب ما التمسه مني بعض الاخوان وبالله تعالى
المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفيه فصول الاول في
تفسيره اعلم ان حقيقة الاستفهام انه طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن
حاصلا عنده مما ساله عنه وقال بعض الفضلا ينبغي ان يكون المطلوب تحصيل ذلك في
ذهن اعم من المتكلم وغيره كما ان حقيقة الاستغفار الذي هو طلب الغفر من الستر اعم من ان
يكون المطلوب له هو المتكلم وغيره ولهذا تقول استغفرت لفلان كما تقول استغفرت لنفسي
وفي التنزيل فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول فيكون فايدة الاستفهام لغيرك
ان يسمعها المجيب الجواب فيسمعه من جهل فيستفيده فقلت الوضع لم يطبق العلما على
انما ورد منه في كلامه سبحانه مصروفا الى معنى خرج عن الاستفهام ولو كان على ما ذكر
لم يحتج حمله على الظاهر ويكون المراد منه انه تخييب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من
لم يكن عالما به فان قيل فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب الاستفهام قلت
الاسبب ان المغفرة للغير كما تقع في العادة كما يطلب ذلك لنفسه واما طلبه للغير ان
يفهم التفهم المطلوب مع كون الطالب عالما فهو وان كان ممكنا لا انه يدعو الحاجة الى
ارادته غالبا فان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل من طلبه في غيره تفهيم غيره ان يفهم هو
فلذلك لم يتصرف ارادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة اليه غالبا **الفصل
الثاني** في تفسير المطلوب باداة الاستفهام وتقسيم الاداة باعتبار اعلم ان المطلوب
حصوله في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه اما ان يطلب حكما بنفي او اثبات
وهو التصديق او لا وهو التصور والادوات بالنسبة اليهما ثلاثة اقسام مختص بطلب

التصور

التصور وهو ام المتصلة وجميع اسما الاستفهام ومختص بطلب التصديق وهو ام المنقطعة
وهل ومشترك بينهما وهو الهمزة التي لم تستعمل مع ام المتصلة تقول في طلب التصور
ازيد الخارج فان المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة وفي طلب التصديق اخرج زيد
كذا مثلوا والظاهر انه محتمل لذلك بان يكون المتكلم شاكا في حصول النسبة ومحتمل لطلب
تصور النسبة وبيان ذلك ان المتكلم اذا شك في الواقع من زيد اهو خروج او دخول فله
في السوال طرق احدها ان يقول ام دخل وجوابه بالتعيين فيحصل مراده بالتنصيص
عليه والثانية اخرج زيد والثالثة ادخل زيد فانه يجاب في كل منهما بنعم او بلا فيحصل
له مراده وانه اذا اجيب بنعم علم ثبوت ما سال عنه وثبوت ما لم يسال عنه ولتحقيقه ان
تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس وغرض السايل حاصل على كل تقدير وغايته
ما يحقق في هاتين الطريقتين ان السامع لا يعلم هل السايل متردد بين نسبتين
او بين حصول نسبة وعدمها وهذا امر خارج عما نحن فيه وليس من الاوجه التي يحتمل
هذا الكلام ان يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند اليه وذلك بان يكون الحكم
عالما بوقوع الفعل ولكن جهل تعيين الفاعل فانه لو ارتد ذلك لم يول اداة الاستفهام الا
ما هو عالم بحصوله وهو الفعل ويوخر عنها ما هو شاك فيه وهو الفاعل وانما كان ينبغي له
ان يعكس الامر فيقول ازيد خرج وبناء على هذا فاذا قيل ازيد خرج احتمل هذا الكلام ما
احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وجها اخر وهو السوال عن المسند اليه ويكون
الجملة على هذا التقدير الاخير اسمية لا فعلية وعلى تقدير ان السوال عن المسند فعلية
لا اسمية وارتفاع الاسم حينيذ بفعل محذوف على شريطة التفسير وعلى تقدير
انه على النسبة يحتمل الاسمية والفعلية والارجح الفعلية لان طلب الهمزة للفعل
اقوى فيعتني به اولى والنحويون يجزمون برجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا
بنا على ما ذكرنا من اولوية الهمزة بالجمل الفعلية والتصور ما ذكرنا فمتى قامت قرينة
ناصة على ان السوال عن المسند اليه تعينت الاسمية او عن المسند تعينت الفعلية
والا فالامر على الاحتمال لترجيح الفعلية كما ذكرنا واما اسما الاستفهام فكلها متضمنة
معنى الهمزة التي يطلب بها التصور والنحويون يقولون معنى الهمزة ويطلقون وهو
صحيح الا ان فيه اجمالا ونقصا في التعليم وانما لم يوضحوا ذلك لان الكلام في هذه
الاغراض ليس من مقاصدهم **الفصل الثالث** في الفرق بين ام المتصلة وتسمى
المعادلة ايضا وام المنقطعة وتسمى المنفصلة من كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى
من اربعة اوجه فاما الاوجه اللفظية فاحدها باعتبار ما قبلها وذلك ان ما قبل
المتصل لا يكون الا استفهاما لفظا ومعنى او استفهاما لفظا لا معنى فالاول نحو
ازيد قايم ام عمرو والثاني نحو سوا علي اقمت ام قعدت فان الهمزة هنا قد خلع منها
معنى الاستفهام ولهذا يصح في مكانها ومكانها ما دخلت عليه المصدر فيقال سوا علي
قيامك ام قعودك ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به جوابا
واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية لان الطالب يفهم الشي استوى

عنده وجوده وعدمه لعلمي استوائهما في أصل الإجمال وإن كان أحدهما قد يكون راجحا وهذا
المعنى أشار إليه سيبويه رحمه الله تعالى بقوله وإنما جاز الاستفهام هنا لأنك
سويت الأمرين عندك كما استوى ذلك حين قلت أزيد عندك أم عمرو فجرى هذا على
حرف الاستفهام كما جرى على النداء نحو قولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة انتهى **وما** قبل
المنقطعة يكون استفهاما نحو هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور
وخبرا نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه والوجه الثاني باعتبار
ما قبلها أيضا وذلك أن الاستفهام قبل المنقطعة لا يكون إلا بالهمزة التي يطلب بها التصور
أو التسوية لا يكون بواحد منهما بل تارة يكون بغير الهمزة البتة كما في قوله تعالى هل يستوي
الأعمى والبصير الآية وقول علقمة بن عبدة •

• هل ما علمت وما استودعت مكتوم • أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم •

• أم هل كبير بكى لم يقض عبرته • إثر الأحبة يوم البين مشكوم •

وتارة يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو أقام زيد أم قعد عمرو وإذا وردت أم للإضراب
عن الأول فإنما وردت للاستفهام الواقع عن التصديقين فأم متصلة بالكلام على هذا محتمل
للمتصلة والمنقطعة بحسب الغرض الذي تريده فهذا معنى كلام جماعة **وقال** ابن هشام
الخضراوي رحمه الله تعالى من شرط أم المتصلة أن لا يكون بعدها فعل وفاعل والفاعل في
كل من الجملتين واحد نحو أقام زيد أم قعد فإن قلت أقام زيد أم قعد عمرو كانت منقطعة
وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأ وخبرا فلا بد من اتحاد الخبرين نحو منطلق أم عمرو فإن
قلت أم عمرو جالس كانت منقطعة وكذا إذا خالفت بين الجملتين نحو أقام زيد أم عمرو
منطلق انتهى وهذا مخالف لما تقدم ولا شك أن تخالف الخبرين أو الفاعلين أو الجملتين تقتضي
ظاهره الانقطاع وأما أنه يصل إلى إيجاب ذلك فلا وقد نصوا على الاتصال في قوله

• ما أبالي أنب بالحزن تيس • أم جفاني بظهر غيب لئيم •

وفي قوله •

• ولست أبالي بعد فقدي مالكا • أموتي ناء أم هو الآن واقع •

مع اختلاف الخبرين وقد يجاب بأن الجملتين هنا في تأويل المفردين وبذلك تعين الاتصال
لأن ما قبل أم وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر كما في قولنا أزيد أم عمرو في الدار
وإذا اتحد الطرفان نحو أزيد قائم أم عمرو قائم احتمل الكلام الاتصال والانقطاع بخلاف
التقدير فإن قيل فلم جزم الجميع في نحو أزيد قائم أم عمرو بالاتصال مع إمكان الانقطاع
بأن يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره قيل لأن الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع
الحمل على الحذف فلا يدعى خلاف الأصل بغير بينة ولهذا امتنع أن يدعى في نحو جاء الذي
في الدار أن أصله الذي هو في الدار **الوجه** الثالث ما بعدها وهو أن المتصلة لا يدخل
على الاستفهام بخلاف المنقطعة فإنها تدخل عليه ويكون الحرف كما تقدم في الآية الكريمة
وفي بيت علقمة بن عبدة وبالاسم كما في قوله تعالى أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذي
هو جند لكم وقول الشاعر •

• أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به • رئمان أنف إذا ما ضن باللبن •

والوجه الرابع باعتبار ما قبلها وما بعدها جميعا وهو أن المتصلة تقع بين المفردين
وبين الجملتين والمنقطعة لا تقع إلا بين الجملتين فأما قولهم إنها لإبل أم شاء
فمحمول عند النحويين على إضمار مبتدأ وقد خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك فادعى أن
المنقطعة قد تعطف المفرد مستشهدا بما رواه من قول بعضهم إن هناك لإبلا أو شاء بالنصب
وهو عند الجماعة أن نصب على إضمار فعل أي أرى شاء لا على العطف على اسم إن ولقوله
رحمه الله وجه من النظر وهو أن المنقطعة بمعنى بل والهمزة وقد تتجرد لمعنى بل فإذا استعملت
على هذا الوجه كانت بمعنى بل وهي تعطف المفردات بل لا تعطف إلا المفردات فإذا وجب
لأم هذه أن تعطف المفرد استقلالا فلا بأس أن يجوز فإن قيل لو صح هذا الاعتبار لكان
ذلك كثيرا كما في العطف ببل وكونه نادرا ولا قائل بكثرته بل الجمهور يقولون بامتناعه
البتة وابن مالك يقول بندوره قيل الذي منع من كثرته أن تجرد أم المنقطعة لمعنى
الإضراب مع دخولها على مفرد قليل وتبين من هذا أنه كان ينبغي لابن مالك أن
يقول وقد تعطف المفرد إذا تجردت عن معنى الاستفهام وقد يجاب بأنه استغنى
عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة وأنه لا يدخل على المفردات
ذلك الاستفهام الذي هو في قوة الهمزة وبل وأما قول الزمخشري في أئنا لمبعوثون
أو آباؤنا أن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وساغ العطف على الضمير المرفوع
المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردود بما ذكرنا وأما أوجه
المعنى فأحدها ما أسلفناه في صدر المسألة من أن المتصلة لطلب التصور والمنقطعة
لطلب التصديق والثاني أن المتصلة تفيد معنى واحدا والمنقطعة تفيد معنيين
غالبا وهما الإضراب والاستفهام والثالث أن المتصلة ملازمة لإفادة الاستفهام
أو لازمه وهو التسوية والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأسا وسبب ذلك ما قدمناه
من أنها تفيد شيئين فإذا تجردت من أحدهما بقي عليها الآخر والمتصلة لا تفيد
إلا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهملة ومما يدل على أن المنقطعة قد تأتي
لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد وبهذا يعلم ضعف
جزم المعربين أو أكثرهم في إنها لإبل أم شاء بأن التقدير بل أهي شاء إذ يجوز أن
يكون التقدير بل هي شاء على أن المتكلم أضرب عن الأول واستأنف إخبارا أنها
شاء وعلى هذا المعنى يخرج لابن مالك أن يزعم أنها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمنا
ويعلم أيضا غلط ابن الشجري وغيره في استشكالهم نحو أم هل تستوي الظلمات والنور
وبيت علقمة على أن هل بمعنى قد ظنا منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق أم والاستفهام
لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستفهام بقوله

أهل رأونا بوادي القف ذي الأكم

وما يقطع به على قولهم بالبطلان أن أم
في البيت داخلة على الجملة وقد لا تدخل عليها فإن قيل العلماء يقدرون ارتفاع كثير بفعل
محذوف على حد وإن أحد من المشركين استجارك فالجواب أن ذلك ممتنع بعد قد فكذلك

ما راد فيها الوجه الرابع ان الاستفهام الذي تفيده المتصلة لا يكون الا حقيقيا
والذي تفيده المنقطعة يكون حقيقيا نحو انها لابل ام شاء وغير احدا لا احتمالين وغير
حقيقي نحو ام اتخذ مما يخلق بنات ام له البنات ولكم البنون ام لهم الهة ام تسالهم اجرا فهم من مغرم
مثقلون ام عندهم الغيب الايات تقرير اخر في الفرق مختصرا اعلم ان الفرق بين المتصلة
والمنقطعة من وجوه احدها ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما وما قبل المنقطعة
يكون استفهاما وغيره والثاني ان ما بعدها يكون مفردا وجملة وما بعد المنقطعة
لا يكون الا جملة والثالث انها تقدر مع الهمزة قبلها بأي ومع الجملة بعدها بالمصدر
والمنقطعة تقدر وحدها ببل والهمزة والرابع انها قد تحتاج لجواب وقد لا تحتاج
والمنقطعة تحتاج الجواب والخامس ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها
يكون بالتعيين والمنقطعة جوابها بنعم او لا والسادس ان المتصلة عاطفة والمنقطعة
غير عاطفة وممن نص على هذا ابن عصفور في مقربه وفيه خلاف مشهور والله تعالى
اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه اجمعين بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده اختلف في كانك بالدنيا ولم تكن
وبالاخرة ولم تزل في مواضع احدها في تعيين قائله الثاني في معنى كان الثالث في
توجيه الاعراب فاما قائله فاختلف فيه على قولين احدهما انه النبي صلى الله عليه
وسلم الثاني انه الحسن البصري رحمه الله تعالى وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره منهم
الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في شرح المفصل وابو حيان المغربي في شرح
التسهيل واما معناها فانه اختلف فيه ايضا على قولين احدهما للكوفيين زعموا انها
حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه اذ المعنى عليه زوال الدنيا وتقريب وجود
الاخرة وجعلوا من ذلك قولهم كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج ات وهذا تستعمله
الناس في محاوراتهم ويقصدون به كثيرا يقولون كانك بفلان قد جاء الثاني للبصريين
زعموا انها حرف تشبيه مثلها في قولك كان زيدا اسد ولم يثبتوا مجيئها للتقريب اصلا
والمعنى كان حالك في الدنيا حالة من لم يكن بها وكان حالك في الاخرة حال من لم يزل فيها
فالمشبه والمشبه به الحالان لا الشخص والفعل الذي هو الحبس وانضاح هذا ان الدنيا
كانت الى اضمحلال وزوال كان وجود الشخص بها كلا وجود وان الاخرة لما كانت الى بقاء
ودوام كان الشخص كانه لم يزل فيها ولا شك ان المعنى المشهور لكان هو التشبيه فمهما
امكن الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه وقد امكن على وجه ظاهر له فينبغي المصير اليه واما
توجيه الاعراب وهو الذي نسال عنه فاضطربت اقوال النحويين فيه اضطرابا كثيرا والذي
يحضرني الان من ذلك اقوال احدها للامام ابي علي الفارسي رحمه الله تعالى زعم ان الاصل
كانك الدنيا لم تكن والاخرة لم تزل ثم جيء بالكاف حرفا لمجرد الخطاب لا موضع لها من الاعراب
كالتي في اسم الاشارة كذلك وكذا رايتها في قولهم ابصرك زيدا اي ابصر زيدا والكاف حرف
لا مفعول له لان ابصر لا يتعدى الا الى واحد وجيء بالباء زائدة في اسم كان كما زيدت

في قوله كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل

في اصل المبتدا كما في قولهم بحسبك درهم وقولهم خرجت فاذا بزيد وهذا القول اشتمل على
امرين مخالفين للظاهر وهما اخراج الكاف عن الاسمية الى الحرفية واخراج الباء عن التعدية
الى الزيادة والقول الثاني لابي الحسن بن عصفور وهو قول تلقفه من قول الفارسي زعم
ان الكاف حرف خطاب انفصلت بكان فابطلت اعمالها وازالت اختصاصها ولهذا دخلت
على الجملة الفعلية والباء في بالدنيا وبالاخرة زائدة كما زيدت في المبتدا الذي لم يدخل
عليه كان وقد مثلناه والذي حمله على زعمه زوال اعمالها انه لم يثبت زيادة
الباء في اسم كان وثبتت زيادتها في المبتدا وقد اشتمل قوله على اربعة امور منها
الامران اللذان استلزمهما قول الفارسي وقد شرحناهما ومنها دعواه الغاء كان ولم
يثبت ذلك الا اذا اقترنت بما الزائدة كما في قوله تعالى كانما يساقون الى الموت ودعواه
ان الياء حرف تكلم كما ان الكاف حرف خطاب وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه لانه
لا يمكنه ان يدعي انها اسم لانه قد ادعى الغاها ولا يمكنه ان يدعي انه مبتدا لامرين
احدهما ان الياء ليست من ضماير الرفع وانما هي من ضماير النصب والجر كما في قولك اكرمني
غلامي الثاني انها لو كانت مبتدا لكان ما بعدها خبرا ولو قيل مكانه كاني بك
تفعل انا تفعل لم يرتبط الجملة بالضمير وقد استقر ان الجملة المخبر بها لا بد لها من
رابط يربطها ومنها انه صرح بانها قد دخلت على الجملة الفعلية في قوله كاني بك
تفعل وتحملوا اما ان يدعي ان الباء بك زائدة والكاف مبتدا والاصل انت تفعل
فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جر ويدعي ان الباء متعلقة بتفعل
فاذا ادعى الاول فالجملة اسمية لا فعلية وبطل قوله انها دخلت على الجملة الفعلية
وان ادعى الثاني فلا يجوز في العربية ان تقول عجبت مني ولا عجبت منك لا يكون
الفاعل ضميرا متصلا بالفعل والمفعول ضميرا عايدا الى ما عاد اليه ضمير الفاعل وقد
تعدى اليه الفعل بالجار ولهذا زعم ابو الحسن في قوله

هون عليك فان الامور ✱ بكف الاله مقاديرها

ان عليك اسم منصوب بهون لا حرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير الاول مخفوضة
باضافة على ولا عمل فيها البتة وعلى التقدير الثاني منصوبة الموضع ولا يجوز تعدي
فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وينبغي له ان يقول بذلك في مثل قوله تعالى
امسك عليك زوجك وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لان فيها خروجا عن
المقصود والقول الثالث لجماعة من النحويين رحمهم الله تعالى ان الكاف اسم كان ولم
يكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بيكن ان قدرت كان تامة او بمحذوف هو الخبر ان قدرت
ناقصة وعلى هذا القول فالتاء في تكن للخطاب لا للتانيث وضميرها للمخاطب لا للدنيا
وكذا البحث في لم تزل وعلى القولين الاولين الامر بالعكس التاء للتانيث والضميران
للدنيا وللاخرى وهذا القول خير من القولين قبله والمعنى كانك لم تكن في الدنيا وكانك
لم تزل بالاخرى والقول الرابع لابن عمرون رحمه الله تعالى ان الكاف اسم كان وبالدنيا
وبالاخرى خبرا كان وكل من جملتي لم تكن ولم تزل في موضع نصب على الحال وانما تمت

الفايدة بهذا الحال والفضلات كثيرا ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام كقولهم
مازلت بزيد حتى فعل فان الكلام لا يتم الا بقولهم حتى فعل وقد جاذ تقدم الحال
كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين فما مبتدأ ولهم الخبر والتقدير واي شي استقر
لهم معرضين حال من الضمير المجرور باللام ولا يستغني الكلام عنه لان الاستفهام في المعنى
عنه لا عن غيره وخطر لي وجه ظننت انه اجود من هذه الاقوال وهو ان الكاف اسم كان
ولم تكن الجبر وبالدنيا في موضع الحال لمعنى اسم كان والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو
كان كما عملت في رطبا ويابسا في قوله •

• كان قلوب الطير رطبا ويابسا • لدى وكرها العناب والحشف البالي •

المعنى كانك في حالة كونك في الدنيا لم تكن اي بها وكانك في حالة كونك في الاخرة
لم تزل بها وهذا عكس كلام ابن عمرون فان قلت يدل على صحة ما قاله من ان جملة لم تكن
ولم تزل حال لا خبر انه قد روي كانك بالدنيا ولم تزل وبالاخرة ولم تزل والجملة الحالية
تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرية وبقال كانك بالشمس وقد طلعت قلت الصحيح ان
سلم ثبوت الرواية قالوا وزايدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سوا العاكف فيه والبادي
يصدون خبر والواو زايدة وكما قال الحسن في قوله تعالى ولما ذهب عن ابراهيم
الروع وجاته البشرى ان وجاته البشرى جواب لما والواو زايدة وفي قوله تعالى
حتى اذا جاوها وفتحت ابوابها وفتحت جواب اذا والواو زايدة الى غير ذلك واما
كانك بالشمس وقد طلعت فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولي وقوله اذ لا يصح على
قوله ان يكون الشمس خبرا عن اسم كان والتقدير كانك مستقر بالشمس ولا يصح على
قولي ان تكون قد طلعت خبرا عن اسم كان لعدم الضمير فاذا كان لا يخرج على قولي ولا
على قوله فما وجه ايراده على ما قلته فان قلت قد عدلت عما قاله من ان الظرف
خبر والجملة حال الى عكس ذلك فلم لا وجهين احدهما انه على ما قلته يكون الجر محط الفايدة
وعلى ما قاله يكون محط الفايدة الحال كما تقدم شرحه ولا شك ان كون الخبر محط
الفايدة اولى والثاني ان العرب قالت كانك بالشتا مقبل وكانك بالفرج
ات فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لا منصوبا لاغير فقول ابن عمرون
متجه في قول الحريري • كاني بك تنحط • الى القبر وتنغط •
فهذا لا ينبغي ان يعدل عن تخريجه بكون الظرف خبرا وتنحط حالا من الياء المتكلم لعدم
الرابط على ان المطرزي خرجه على ان الاصل كاني ابصرك ثم حذف الفعل لدلالة
المعنى عليه فانفصل الضمير وزيدت الباء مكان الاستغنا عن ذلك ثم تكون
قوله تنحط حالا من الكاف لا خبر والفايدة متوقفة عليه اذ لو صرح بالمحذوف وقيل
كاني ابصرك لم يتم المراد فما قاله ابن عمرون اولى لسلامته من هذا التكليف ولا يلزم
من تعين قول ابن عمرون في هذا الموضع ان يحمل عليه كانك بالدنيا ولم تكن لان
ذاك تركيب اخر مغاير لهذا التركيب ومثل قول الحريري قوله كاني بك تنفعل كذا وكذا

اسم

اجره

ابو

فقد

في الشعور لو لا تنوين
... احدهما
... الحال ... زيادة الباء

انتهى القول في هذه المسئلة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت واعجال المتقاضي للكلام
المذكور والحمد لله اولا واخرا وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم وحسبنا الله
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم بسم الله الرحمن الرحيم
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب وقعت على اسيلة مشكلة لبعض
علما عصرنا وها انا مورد ها مفصلة ومورد لكل واحدة منها ما تيسر لي من الجواب
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال رحمه الله تعالى المسوول الاطلاع
على ما نقل النحاس في قولهم انت اعلم ومالك وتبيين المعطوف عليه ما هو على القول
بانه عطف لفظي غير راجع الى المعنى وان قولنا ان الكلام في هذا الموضع في مقامين
احدهما في بيان اشكال هذا المثال والثاني في الجواب عما تضمنه السوال فاما
الاول فاعلم انه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من ان يكون معطوفا على المبتدا
او على الخبر او على ضمير او غير معطوف وكل مشكل اما على الاول فلاستلزامه مشاركة
المعطوف للمعطوف عليه في الخبر والاخبار عنه باعلم واما الثاني فلاستلزامه مشاركته
في الاخبار به عن انت واما الثالث فلاستلزامه مشاركته في اسناد اعلم اليه
وكل ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى ويلزم على الثالث ايضا من حيث الصناعة
رفع اسم التفضيل للظاهر من غير مسيلة الكحل والعطف على الضمير المرفوع المتصل من
غير توكيد ولا فصل وهما ضعيفان فان استسهل الاول فانهم يغتفرون في الثواني
ما لا يغتفر في الاوايل واجيب بان اعتقاد مثل ذلك لم يثبت في مسيلة رفع اسم التفضيل
الظاهر في غير محل النزاع فيحمل هذا عليه واما الرابع فانه لا بد من تقدير خبر احد
حينيذ فان قدر المحذوف مبتدا فالتقدير انت وما لك وان قدر خبرا فالتقدير
ما لك اعلم وكلاهما ظاهر الاستحالة ولا يمكن ان يقدر مبتدا او خبر مما تقدم ذكره
لان مثل هذا الحذف مشروط بكون المحذوف مماثلا للمذكور كما في قوله تعالى اكلها
دايم وظلها وقوله تعالى انتم اعلم ام الله في قول من قدر ام منقطعة وذلك لما استقر
عليه قول الجمهور من ان ام المنقطعة لا تقع الا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير
الخبر كما وجب في انها لابل ام شاة تقديرا المبتدا واما اذا قدرت ام المتصلة وهو
الظاهر فلا حذف واما الثاني فمجموع ما رايت في ذلك ثلاثة اوجه احدها
ان ما لك معطوف على انت واعلم خبر عنهما واحتمل رفع نسبة العلم الى المال بوجهين
احدهما انه لما كان الناظر في المال يلزم منه في الاكثر محبته على حسب اختيار
الناظر فيه نسب العلم اليه مجازا قاله ابن الصايغ وعلى قوله فالواو للتشريك في اللفظ
والمعنى كما هو قاعدتها وفي هذا الوجه نظر بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة
والمجاز لانا لا نعلمهم اجازوه الا في المجاز اللغوي اما في المجازي العقلي ان
يسند اللفظ الى امرين معا احدهما بطريق الحقيقة والاخر بطريق المجاز فلا يلازم
لاخفا بما في هذا الوجه من البعد في المعنى الوجه الثاني انه عطف
لفظي لم يقصد به التشريك في المعنى وهذا القول مشكل في الظاهر لمخالفته لما

في قولهم انت اعلم ومالك

كته

لما عليه اطباق النحويين من ان الواو العاطفة للمفرد تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى
ولم ار من وفاه حقه وانى له لا خفا بان المعنى انت اعلم بما لك وهذا هو اصل الكلام
ثم ان العرب انابوا واو العطف عن باء الجر للتوسيع في الكلام ولتناسب الالفاظ
المتجاورة لتوالي الباء بالحرف معنى الحرفين فان الواو حينئذ تفيد في المعنى الالصاق
لنيابتها عن جره وتفيد في اللفظ التشريك للاسمين في الاعراب اعتبارا باصلها
وظاهر لفظها وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف والمعنى معنى المفعول فلا اشكال في
اللفظ ولا في المعنى وليس هذا من ابدال التصريف الذي حدا فيه قرب المخرج او اتحاده
كما ابدلت تاء واو القسم من بائه حين كانا حرفين متفقين لان ذلك تقتضي الاشتراك
في العمل وانما هو من باب ترك كلمة الى اثبات باخرى مكانها لتقارب معناها كالاثبات
بالواو في نحو سرت والنيل مكان مع لكون الباء للالصاق وواو العطف للجمع وهما
متقاربان والذي يدل على مجي الواو خلفا عن الباء قولهم بعت الشاء شاة ودرهما
اي شاة بدرهم لانا قاطعون بان الدرهم ثمن المبيع لانهم قالوا ايضا بعت
الشاء شاة بدرهم وهذا الذي ذكرته هو اصح واوضح ما يقال في المسئلة ومتبوعي
فيه الجرمي وابن مالك من المتاخرين فمن كلامهما ادب وعليهما اشارا اليه اعتمدت
اما الجرمي فانه نص على ان الواو هنا بمعنى الباء ولكنه اهمل التنبيه على فايدة هذا
العطف واما ابن مالك فانه ذكر ان المقصود التناسب اللفظي وانه كالخفض
على الجوار ولكنه اهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء وذلك هو الذي انبنى عليه
كون هذا العطف لا يقتضي التشريك في الحكم والوصف بجميع ما قالا واضفت اليه
ما لم يذكراه لا بد منه ويظهر لي ان الصواب خلاف ما زعماه من ان المعطوف عليه
المبتدا وان الصواب انه الخبر وهو قول ابن طاهر وذلك لانه حمل على الاقرب وان
هذا العطف كالخفض في هذا جحر ضب خرب وذلك يقتضي تجاور الاسمين ولان الباء
ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعناها متعلق بالخبر فليكن العطف على الخبر ليتجاذب العملان
المعنوي واللفظي الوجه الثالث انه معطوف لفظا ومعنى على الخبر وكانه قيل انت
ومالك وذلك على قول ابن خروف في كل رجل وضيعته ان الخبر العاطف والمعطوف
لكونه بمعنى مع ومجرورها قال ابن الصايغ وفيه نظر لامرين احدهما انه ليس
المراد الاخبار عن الشخص بانه علم على الاطلاق وبانه مع ماله لم يعلم بينهما حايل
والثاني ان التفريع على هذا القول الضعيف انما يقتضي ان المعطوف عليه المبتدا
لا الخبر كما انه في كل رجل وضيعته كذلك ثم المعلوم من ابن خروف ان الواو ومصحوبها
اغنيا عن الخبر كما اغنا الوصف في اقايم الزيدان لا انهما الخبر الوجه الرابع انه خبر
لمبتدا محذوف والتقدير انت اعلم وانت وما لك فحذف المبتدا لدلالة ما تقدم
عليه فالتقى ساكنان وهو ان فحذف الاولى لئلا يدخل حرف على مثله قاله ابن
الصايغ ايضا وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ معنى الكلام حينئذ انت اعلم من نفسك
على الاطلاق وانت مقرون مع مثل هذا لا يسمى خبرا لا يجوز وعلى قول ابن خروف

ثم

ثم قال وما معنى المعية في نحو انت اعلم وما لك واقول الصواب ما قدمناه من ان
معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو قول الجرمي ومن وافقه واما معنى المعية فضعيف
وان كان سيبويه قد ذكره ونصه في ذلك فانما اردت انت اعلم مع مالك انتهى
وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى وذلك لانه ليس المراد الاخبار بان
المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ما له كان اعلم كيف يدبره او انه اذا
اعدم ماله كان اعلم به وفي كلام سيبويه من هذه التجوزات ما لا خفا به لمن
وقف على كلامه ولهذا قال النحاس ويزعم انه خاطب بهذا الكتاب قوما قد اعتادوا
المجازات والقياس ثم قال وهل يجوز النصب في نحو كل رجل وضيعته يجوزه قوم
الا وما توجيه الجواز ان قيل به واقول ان المجوز لذلك هو الصيمري نص عليه
في التبصرة ولم يتعرض لهذا المثال وظاهر كلام ابن مالك ان النصب فيه لا يجيزه احد
فانه قال لو قدر ذكرات وربك وانت اعلم وما لك ما نصبه ولا خلاف في وجوب الرفع
فيما اشبه المثالين المذكورين ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته على تقدير
كل رجل كاين وضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي انتهى فنص كل رجل وضيعته بالخلاف
والذي يظهر في الفرق بينهما امران احدهما ظهور تقدير المعية في كل رجل وضيعته
وخفاوه في انت اعلم وما لك وقد مضى شرح ذلك والثاني انه يتاتى الجواز على ان التقدير
كل رجل كاين وضيعته كما تقدم عنه وكاين يصح له ان يعمل في المفعول معه لانه لا يعمل
فيه على الصحيح الا ما يصح له العمل في المفعول به واما انت اعلم وما لك فان ما قبل الواو
منه كلام تام فلا يمكن ان يقدر فيه عامل ولا يصح اعلم للعمل في المفعول معه لانه لا يعمل
فيه على الصحيح الا ما يصح له العمل في المفعول به لان كل ما يصح له العمل في الحال خلافا لابي
علي ولهذا منع سيبويه هذا لك واباك وان وجد حرف التنبيه واسم الاشارة و
الظرف وكل منهن صالح للعمل في الحال والفرق بينهما ان الحال شبيهة بالظرف فعمل
فيها روايح الفعل ولا كذلك المفعول معه ولو صح معنى المعية في المثال المذكور وقال
قايل بجواز النصب فيه لا مكن تجويزه اما على قول الجرجاني والكوفي والفارسي في ان
الناصب للمفعول معه الواو والحال اولى بنصب الحال ولهذا اجاز الفارسي هذا لك و
اباك وجوز في هذا ردائي مطويا وسربالا ان يكون العامل هذا ثم قال وما يوجبه
القول بوجوب صدق الخبر من نحو انت اعلم وعبد الله اذا جعلنا اعلم خبرا عن انت وعبد الله
مبتدا حذف خبره واما المانع من ذكر الخبر جعلنا الواو للمعية او للعطف المحض واقول
لم اقف لاحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان
الخبر لا يجب حذفه الا اذا سد شي مسده وهذا رد لتجويز الاخفش في نحو ما احسن زيدا
ان تكون ما موصولة او موصوفة وتجويز بعضهم في نعم الرجل زيد كون المخصوص
مبتدا محذوف الخبر وقول الفارسي في ضربي زيدا قايما ان الخبر مقدر بعد الحال وسوى العجب
ان ابن مالك من جملة من رد ذلك وذهل عنه هنا ثم اذا سلم ان ذلك ليس بشرط فاسناد
الى العرب هاتا الايمة فقد يوجه باحد امرين احدهما انا لو جعلنا كان صالحا للاخبار به عن

الاثنين وكان تقديره بحسب الله مقعد ما على اعلم ممكنا صار وان كان خبرا عنهما ثبت وحده
كان خبرا عنهما فصار تمنع ذلك من ظهور خبر اخر وهذا بخلاف نحو زيد قايم وعمرو فان
الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معا او لثاني ان المعنى هنا انت اعلم بعبد الله وذلك
كلام تام لا يحتاج الى خبر فكذا ما بمعناه وكل من الوجهين معترض اما الاول فلاستلزامه
وجوب الحذف في نحو زيد في الدار وعمرو ولا قايل به وفي الحديث ابو بكر في الجنة وعمر
في الجنة الى اخره واما الثاني فلان وجهين احدهما اقتضاوه وجوب الحذف على تقدير
الواو للعطف المحض وانما المدعى وجوبه مطلقا والثاني انه احاله للصورة المبالة
فان المدعى جوازهما على اضمار الخبر والتوجيه المذكور يقتضي انه لا خبر في اللفظ ولا
في التقدير ثم قال وما وجه الحكم برجحان النصب على المعية على العطف في نحو لا تعجبه السمك
واللبن ولا تعجيل الاكل والشبع مع ان المقصود فيهما المعية مطلقا وليس العطف
بمقصود هنا وهلا كان النصب متعينا لتاديته مراد المتكلم واخلال العطف بذلك
واقول لا يمتنع التعبير بعبارات محتملة عند التمكن من العبارات المعينة للمعنى
المراد والعطف انما يخل بالتنصيص على معنى المعية لا بافادته مطلقا فان احد محتملات
الواو العاطفة معنى المعية وانما يتعين العبارة التي لا تحتمل غير المراد اذا اريد التنصيص
على ذلك المعنى ولم يكتنف بالكلام قرينة ترشد اليه وقد جوزوا له في صديقي الحسن
بلا على سبيل الاجمال ان تحمل ما يحمل اللبس واوجبوا ما يحمله احملا لان اذا اريد التنصيص
وجوز سيبويه والمحققون لمن قال لطالبي زيد وخافني عمرو اذا ابنيا للمفعول في خلص
الضم والكسر والاشمام والذي يقتضيه النظر انه تتعين العبارة الناصة اذا اريد
التنصيص والمحتملة اذا اريد الاجمال ويجوز الامران اذا لم يرد واحد الامرين بعينه
وتترجح الناصة حينئذ على المحتملة ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة لانه قال في خافني
بوجوب الاشمام والضم وفي نحو طالبي بوجوب الاشمام او الكسر وقال في باب لا يجوز
الحذف بلبس ان لم ترد التنصيص على العموم وبان في المفعول معه برجحان النصب اذا اخيف
بالعطف فوات ما يضر فواته ثم قال وما وجه تقسيمه مسايل الباب الى ما يجب نصبه
والى ما يرجح ذلك فيه والى ما يرجح عطفه مع انهم يقولون ان المفعول معه لا بد ان يدخله
معنى المفعول به وقد سماه سيبويه بذلك ومقتضى هذا انه يتعين النصب عند قصد
هذا المعنى اذا وجد المسوغ اللفظي فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصور بل كيف
يحكم بتساوي الامرين في بعضه ايضا فان قيل الحكم بما ذكر انما هو بالنظر الى صورة التراكيب
اللفظية وان اختلف المعنيان اشكل حينئذ كلام ابن مالك رحمه الله تعالى حيث حكم برجحان
العطف حيث امكن ذلك بلا ضعف وهذه العبارة يندرج تحتها نحو قام زيد وعمرو
وهذا التركيب اذا نظرنا اليه مع قطع النظر عما يقصد من المعنى يقتضي تساوي الامرين
كما قال ابو الحسن بن عصفور فما وجه كلام ابن مالك وهل يتم كلامه مع الصور في هذا الباب
خمسا او لا يتم فيكون اربعا **واقول** اما ما تضمنه صدر السوال من الاشكال فقد ذكر
في اثنايه ما يرفعه وهو ان الحكم بالاقسام المذكورة انما هو بالنظر الى صورة التراكيب

اللفظية

اللفظية ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الامرين في نحو قام زيد وعمرو بل الحكم برجحان العطف
وهو قايل به ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه لان العطف قد امكن بلا ضعف وهذا
هو مقتضى النظر لان العطف هو الاصل وقد امكن وسلم عن معارض واما كلام ابن عصفور
فالقياس الذي ذكرناه ياباه فالصور اربع لا خمس وليعلم ان تسمية سيبويه المفعول
معه مفعولا به مشكلة والناس فريقان فمنهم من تاولها وهو ابن مالك حين ذكر ان الباء
تاتي للمصاحبة ما نصه ولهما واه هذه الباء قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول
به انتهى ومنهم من اجراها على ظاهرها والقول عندي ان بعض الامثلة تكون الاسم فيه
على معنى مع ويسمى مفعولا به وان سيبويه انما اراد ذلك وهاانا مورد كلامه لتتامله
قال رحمه الله ويتنصب فيه الاسم لانه مفعول معه ومفعول به ثم قال وذلك قولك ما
صنعت واباك ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها انما اردت ما صنعت مع ابيك ولو تركت
الناقة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه والاب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في
الاسم ما قبلها ومثل ذلك ما زلت وزيدا اي ما زلت بزيد حتى فعل فهو مفعول به وما زلت
اسير والنيل اي مع النيل واستوى الما والخشبة اي بالخشبة انتهى فانظروا الى كلامه رحمه الله
تعالى حيث قال مفعول معه ومفعول به ثم فسر بعض الامثلة بمع وبعضها بالباء حيث فسر
احد الامرين بكون المعنى فيه متعينا والظاهر من المعنى الاخر فمن تامل هذا الكلام بالانصاف
علم ان مراده ما ذكرت ولم يتسع الوقت للتذكر فيما قاله شراح الكتاب في هذا الموضع وهذا
مبلغ فهمي في كلامه رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم **مسالة** من كلامه ايضا على قوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال رحمه الله يجوز في الظرفين اربعة
اوجه احدها ان يكون الاول الخبر والثاني متعلق به والثاني عكسه وهو ان يكون
الثاني خبرا والاول متعلقا به ولا يمتنع هذا لتقدم الظرف على عامله المعنوي فان ذلك
جايز باتفاق اقولهم اكل يوم لك ثوب والثالث ان يكونا خبرين عند من يجيز تعدد
الخبر والرابع ان يكون الجزء الاول خبرا والثاني حالا وهذا الوجه ايضا ما لا يختلف
في جوازه وربما سبق الى الذهن ان فيه خلافا وليس كذلك لتقدم العامل وهو
الظرف وتاخر المعمول وهو الحال فهو نظير قولك في الدار جالسا زيد وفي هجر مستقرا
سعيد وهذا ما لا اشك في جوازه وبقي وجه خامس ولو عكس هذا اعني ان يكون الاول
حالا والثاني خبرا لهذا نصوص النحويين متظافرة على منعه وجماعة منهم حكوا الاجماع
على ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية ولو قدم منبا الحال على العامل الظرفي وعلى صاحبه
لم يجز بالاجماع وقال الابدي في شرحه الكبير على الجزولية اجاز ابو الحسن تقديم الحال المعمولة
للظرف مع توسط الحال بين المبتدا ومنع ذلك مع التقديم ووجه قوله ان المبتدا
طالب للخبر فاذا تقدم كان الخبر في نية التقديم الى جانبه وكان الحال موخرا عنهما
ولهذا امتنع بالاجماع ان يتقدم عليهما جميعا انتهى كلامه ملخصا وقال ابن عصفور
في شرح الايضاح اتفق البصريون على امتناع التقديم عليهما جميعا فقوله البصريون
دخل فيه الاخفش لانه من ايمة البصريين وهو سعيد بن مسعدة وهو تلميذ سيبويه

في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت

وحيث اطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره ومن نقل الاجماع عليها ايضا ابو بكر
ابن طاهر المعروف بالحرث ولكن نقل عن ابي الحسن انه اعرب فدا من قولهم فدا لك
ابي حالا ونقل عن الامام المحقق عبد الواحد بن علي الاسدي المعروف بابن برهان قولا
اسهل من ذلك وهو انه اجاز ذلك في الظرف وقد وقفت له على ذلك قال في شرح
اللمع في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق هنالك ظرف مكان وهو حال للولاية
مبتدا لله الخبر ولام الجر عملت في الحال مع تقدمها على اللام لانه بلفظ الظرف وانشد
لابن مقبل العجلاني • ونحن منعنا البحر ان تشربوا به • وقد كان منكم ماؤه بمكان •
ثم قال منكم حال والعامل فيه الباء في بمكان انتهى وعلى هذا ففي المسئلة ثلاثة مذاهب
المنع مطلقا وهو قول الاخفش والجواز اذا كان العامل ظرفا والمنع اذا كان غير ظرف
وهو قول ابن برهان وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الاية ولكنه قول شاذ
ف
مخالف لما تقتضيه القياس والسماع والذي اجازه اضعف من الذي اجازه
ابن برهان ولعل الذين نقلوا الاجماع على خلاف ذلك لم يعتدوا بهما او راوا ان القائل
بهما ذهل عن القاعدة ووقفت للاخفش على خلاف ما نقل عنه في كتابه الصغير حدا
باب من الحال اعلم ان قولهم هذا عبد الله قائما في الدار على الحال جائز وقد قدمت
الحال قبل العامل فان الحال لعبد الله فاذا قدمتها الذي الحال له في المعنى كان جائزا هذا
نصه والنسخة التي عندي معتمدة لانها بخط ابي الفتح بن جني قوله رحمه الله تعالى فاذا
قدمتها الذي الحال له في المعنى كان جائزا دليل على انك اذا اخرتها لذي الحال له كان ممتنعا
ثم انه صرح بذلك بعد قليل لو قلت قائما في الدار عبد الله لم يجز هذا نصه بحروفه
فان قلت فما تصنع بما احتج به ابن برهان قلت لا دليل في شيء منه اما الاية الكريمة
فيجوز في هنالك ان يكون ظرفا لمنتصرا وعلى هذا الوجه وقف بعض القراء وما كان
منتصرا ثم ابتدأ الولاية لله ويجوز ان يكون خبرا ولله متعلق بالولاية ويجوز ان يكونا
خبرين ومع هذه الاحتمالات تسقط الاستدلال واما البيت فالجواب عنه مستفاد
من الكلام الذي قدمته عن الابدي وذلك انه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلها لان
بعضها يطلب بعضا وهذا لما تقدمت كان وهي طالبة لاسمها وخبرها كان في نية التقديم
على اني متردد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان فاني رايتها في نسخة معتمدة مقروءة
على ابي محمد بن الخشاب واولها ما صورته حاشية ثم ذكر ذلك الى اخره فالظاهر انه
مما الحق كما الحقت حواشي من كلام الاخفش وغيره في متن كلام سيبويه واما قولهم فدا لك
ابي فانه يروى بالرفع والنصب والكسر وبالاوجه الثلاثة يروى قول النابغة الذبياني
في معلقته المشهورة • مهلا فداء لك الاقوام كلهم • وما اثمر من مال ومن ولد •
فاما الرفع فعلى الابتداء والجزء الاولى ان يكون فدا هو الخبر والاقوام هو المبتدا وكذلك
ابي في المثال لان النكرة اولى بالابتداء من المعرفة هذا قول حذاق المعربين وخالف
سيبويه في مثل ذلك فاعرب النكرة المتقدمة مبتدا والمعرفة المتاخرة خبرا بناء على الاصل
من ان كلا منهما حال في محله ولا تقديم ولا تاخير وعلى ان النكرة التي لها مسوغ بمنزلة

المعرفة

المعرفة والمعرفتان اذا اجتمعا كان المقدم منهما هو المبتدا واما النصب فعلى المصدر
واصل الكلام نفدك الاقوام ثم حذف الفعل واقيم مصدره مقامه وجيء بلك للتبيين
كما جيء بها بعد سقيا في قولهم سقيا لك وارتفع الاقوام في البيت وابي في المثال بالمصدر او
بالفعل المحذوف على خلاف في ذلك واما الكسر فهي رواية ابن السكيت وغيره فللنحو
يين
فيه قولان احدهما انه مبتدا وما بعده خبره او بالعكس على الخلاف الذي شرحنا •
في رواية الرفع وانه معدول عن مصدر وبني على الكسر وليس هذا القول بشيء لانه لا وجه
لبنائه على هذا التقدير ثم هو فاسد من حيث المعنى اذ كان حقه ان يقول انه معدول
عن فداء والمعنى يتحول للمخاطب لا الاقوام والثاني انه اسم فعل ومعناه ليفدك الاقوام وبني
كما بني نزال ودراك كذا وجهه النحاس ابو جعفر في شرح المعلقات وفيه تطرق ما لا نعلمه
فعلم
اسم فعل على وزن فعال بكسر الفاء ولا اسم فعل نائب عن فعل مضارع مقرون بلام الامر وحكي
الفراء انه يقال فدى لك بفتح الفاء وبالقصر وهذا يحتمل ان يكون في موضع رفع وان يكون
في موضع نصب وقد مضى توجيههما والله سبحانه وتعالى اعلم ومن كلامه ايضا مسئلة قول
جابر رضي الله تعالى عنه كان يكفي من هو اوفى منك شعرا وخيرا منك الظاهر ان خيرا مرفوع
عطفا على اوفى والخبر بمعنى هو اي كان يكفي من هو اوفى وخير منك تقول اجب من هو عالم وعامل
والجملة من المبتدا والخبر صلة الموصول والموصول مفعول يكفي ووقع في النسخ وجرى على الالسنة
الطيبة بنصب خير وقد ذكرنا له تخريجا على سبعة اوجه اقربها ان يكون عطفا على المفعول
وهو من والثاني ان يكون بتقدير كان مدلولا عليها بكان المذكورة او اياه وكان خيرا الثالث
على تقدير يكفي مدلولا عليه بيكفي المذكورة والرابع على الخامس فيكون او معمولا وخيرا معطوفا
عليه الخامس على الخامس من هو اوفى السادس على تقدير واكرم خيرا السابع على العطف على شعرا
وهذه كلها باطلة الا السابع فانه مستبعد اما العطف على شعرا فانه يؤدي عن مثلوة المعطو
صح
لمن وقعت عليه ويصير بمنزلة كان زيدا وعمرا فيكون الذي هو اوفى غير الذي هو خير
وليس المراد ذلك واما تقدير كان فيبطل من وجهين احدهما ان حذف كان مع اسمها وبقاء
خبرها لا يجوز بقياس الا بعد ان ولو ومن ثم قال سيبويه رحمه الله تعالى لا تقول عبد الله
المقتول بتقدير كن عبد الله المقتول وخالف المحققون الكسائي في تخريجه قوله تعالى انتهوا
خيرا لكم على تقدير يكن الانتهاء خيرا لكم الثاني انا اذا قدرنا كان مدلولا عليها بالاول قدرنا
مرفوعها مرفوع الاول كما انك اذا قلت علفتها تبنا وماء باردا تقدر وسقيتها ماء باردا
وسقيتها وذلك لان الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير احدهما مستلزم لتقدير الاخر
فعلى هذا اذا قدرت كان الاول قدرت كان مع اسمها بضميره وكان هو اي الصاع واما تقدير
يكفي فانه يؤدي ايضا الى التنافر كما انك اذا قلت كان يكفي الفقيه ويكفي الزاهد اذن
بذلك وسببه ان يكفي الثاني انما هو مجرد التوكيد فذلك بمنزلة لو لم يذكر وهو لو لم
يذكر لكان العطف بالتنافر فكذلك اذا ذكر واما العامل هو او الفاعل من هو في بطلان من
وجهين احدهما ان زيادة الاسماء لا تجوز عند البصريين وكذا لا تدعى زيادة الا بدليل ثم ان الكوفيين
الذين يجيزون ذلك لم يجيزوه من حيث لا يظهر ان المعنى مفتقر الى دعوى الزيادة كما في قوله

قول جابر رضي الله عنه كان يكفي من هو
اوفى منك شعرا وخيرا منك

لسيبويه في الحول ثم اسم السلام عليكما ومن بعد الحول كاملا فقد اعتذر
فاسم قالوا اسم زايد لانه انما يقال السلام على فلان ولا يقال اسم السلام عليك فادعوا
زيادة ذلك لهذا المعنى وهو معدود فيما يحتج بزيادته وقد يقال ان افسد هذين الوجهين
الوجه المدعي فيه زيادة من هو خاصة فان ذلك لا يجيزه احد لان المبتدا يبقي بلا خبر والموصول
بلا صلة ويجاب بان دعوى زيادة الاسم لا يخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير
عدم الزيادة الثاني انه اذا كان زايدا امتنع العطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم
يذكر والعطف عليه يقتضي الاعتداد به وتقدم جوابه قبل قضا واما تقريبا اكثر
فباطل لان افعل التفضيل لم يعرف في كلامهم بانيا معمولا لضعفه في العمل وجوده لانه
لا يثني ولا يجمع ولا يونث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من جميع ما ذكره فقد اوقع بمعنى
اكثر فكانه قيل اكثر منك شعرا وخيرا الا ان هذا يا باه ذكر منك بعد خيرا لا ترى
انك اذا قلت كان بلغني من هو اكثر منك علما وعبادة لم يحتج الى قولك منك ثانيا وقد
يتكلف جوازه هذا الوجه على ان تجعل منك الثانية موكدة للاولى والله سبحانه وتعالى
اعلم **ومن كلامه ايضا** مسلة قرا الجمهور وقيله بالنصب فعن الاخفش
انه عطف على سرهم ونجواهم وعنه ايضا انه نصب بقيل وقيل قيله وعن الزجاج انه عطف
على محل الساعة وقيل على مفعول يكتبون المحذوف وبكانه قيل يكتبون اقوالهم وافعالهم
وقيل على مفعول يعلمون اي يعلمون الحق وقيله وقرا السلمي وابن رباب وعاصم
والاعمش وحمزة بالخفض فقيل عطف على الساعة او على الها واو القسم والجواب
محذوف اي ليجبرن او لافعلن بهم ما اشا وقرا الاعرج وابو قلابة ومجاهد
والحسن وقتادة ومسلم وصدعه بالرفع وخرج على انه معطوف على علم الساعة على
حذف مضاف اي وعلم قيله حذف واقيم المضاف اليه مقامه روي هذا عن الكسائي
وعلى الابتدا والخبر يا رب الى لا يومنون او على ان الخبر محذوف تقديره مسموع او مسموعة
فجملة الندا وما بعده في موضع نصب بوقيله وقرا ابو قلابة يا رب بفتح البا اراد يا ربا
كما تقول يا غلاما وتخرج على ما اجاز الاخفش يا قوم بالفتح وحذف الالف والاجتزا
بالفتحة عنها وقال الزمخشري والذي قالوه يعني من العطف ليس بقوي والمعنى
مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا ومع تنافر
النظم واقوى من ذلك واوجه ان يكون الجر والنصب على اضمار فعل القسم وحذفه
والرفع على قولهم ايمن الله وامانة الله ويمين الله ولعمرك ويكون قوله ان هولا
قوم لا يومنون جواب القسم كانه قال واقسم بقيله او وقيله يا رب قسمي ان هولا
قوم لا يومنون انتهى وهو مخالف لظاهر الكلام اذ يظهر ان قوله يا رب الى لا يومنون
متعلق بقيله واذا كان ان هولا جواب القسم كان من اخبار الله تعالى عنهم وكلامه
والضمير في قيله للرسول صلى الله عليه وسلم وهو المخاطب بقوله فاصفح عنهم اي اعرض
عنهم وتاركهم وقل سلام **ومن كلامه** مسلة لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربي واختلف
في قتله بالذمي واحتج من منعه بحديث لا يقتل مسلم بكافر ان كلمة كافر نكرة في سياق

النفي

النفي فتعم الحربي وغيره واختلف المانعون في الجواب فطايفة اجابوا عن ذلك مع قطع
النظر عن الزيادة الواردة في الحديث فقالوا ان قوله بكافر عام اريد به خاص
واختلفوا في توجيه ذلك على قولين احدهما ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله في الجاهلية
وذلك انهم لما من المسلمين كانوا يطالبون به ما صدرت منهم في الجاهلية فلما
كان يوم الفتح قال عليه الصلاة والسلام كل دم في الجاهلية فهو موضوع تحت
قدمي لا يقتل مسلم بكافر والثاني ان المراد بالكافر الحربي فان غيره قد اختص في الاسلام
باسم وهو الذمي ولنا ان نمنع الاول بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
والثاني بان الكافر لغة وعرفا من قام به الكفر حربيا كان او ذميا لانه اسم فاعل
من كفر والاصل عدم التخصيص ويويده ان الوعيد الوارد في التنزيل للكافرين
ليس مخصوصا بالذمي بالاتفاق وطايفة اجابوا عنه بعد ضم تلك الزيادة اليه
وهي ولا ذو عهد في عهده ولهم اربعة اجوبة احدها ما نقله عنهم الاصوليون
وتقريره ان هذه الزيادة مفتقرة الى ما يتم به معناها وكون المقدر مدلولا عليه
بما ذكر اولى فيتعين ان يقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر والكافر المقدر الحربي
اذ المعاهد يقتل بالمعاهد وحينيذ فالكافر الملفوظ به الحربي تسوية بين
الدليلين والمدلول عليه ويجاب من وجهين احدهما انا لا نسلم احتياج ما بعد
ولا الى تقدير لجواز ان يكون المراد به ان العهد عاصم من القتل والثاني انا نحمل
الكافر المذكور على الحربي لا يحسن لان هدر دمه من المعلوم من الدين بالضرورة
فلا يتوهم قتل المسلم به وبعد هذا الجواب قليلا امران احدهما ان مدلول الحديث
حينيذ مستغن عنه بما دل عليه قوله تعالى فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم
فالحمل على فايدة جديدة اولى الامر الثاني ان صدر الحديث سيق لنفي القتل قصاصا
لا لمطلق القتل فقضيته حينيذ ان يكون كذلك والوجه الثاني انا لا نسلم انه لزم تساوي
الدليل والدليل عليه لانهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرتين امكن ان يراد باحدهما
غير ما اريد بالاخرى وكذلك مع ذكر احداهما وتقدير الاخرى ويويده عموم والمطلقات
وخصوص وبعولتهن مع عود الضمير عليه والجواب الثاني ان الاصل لا يقتل مسلم ولا
ذو عهد في عهده بكافر ثم اخر المعطوف عن الجار والمجرور وليس في الكلام حذف بل تقديم
وتاخير وحينيذ فلا تقدير بكافر حربي ولا لزم ان لا يقتل ذو العهد بذي العهد وبالذمي
والجواب الثالث ان ذو عهد مبتدا وفي عهده خبره والواو للحال اي لا يقتل مسلم بكافر
والحال انه ليس ذو عهد في عهده ونحن لو فرضنا خلو الوقت عن معهد لجميع افراد الكفار
لم يقتل مسلم بكافر وهذا الجواب حكي عن القفال رحمه الله تعالى وفيه بعد لان فيه اخراج
الواو عن اصلها وهو العطف ومخالفة لرواية من روى ولا ذي عهد بالخفض اما عطفا على
كافر كما يقوله الاكثر ونعوا ما على مسلم كما يقوله الحنفية ونقنه خفض لمجاورته المخفوض
وايضا فان مفهومه حينيذ ان المسلم يقتل بالكافر مطلقا في حالة كون ذي العهد في عهده
وهذا لا يقوله احد فانه لا يقتل بالحربي اتفاقا الا ان هذا لا يلزم الحنفية فانهم

لا يقولون بالمفهوم فضلا عن ان يقولوا له عموما ولكن يشتغل المجتهد معهم الى اصل المسئلة
وقد بينا ايضا ان مثل الكلام لا يحتاج الى تقدير بناء على حمله على التقديم والتاخير
بعيد لان الكلام اذا حمل على وجه كانت فيه اجزاؤه في الظاهر له محله لم يحسن
والجواب الرابع ان ولا ذو عهد معطوف والمعطوف يقتضي المغايرة فوجب ان يحمل الكافر
الاول على غير ذي العهد لتتغايرا قاله بعضهم وهذا غريب فان ذا العهد معطوف
على مسلم لا على كافر والعطف انما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ثم لو قيل لو كان
المراد بالكافر ذو العهد لكان ذكر ذا العهد ثانيا استعمالا للظاهر في موضع المضمر
لا يجوز اذا لم يحسن ان يحمل بعد ذلك على خلاف ذلك لان فيه تراجعا ونقضا لما مضى
عليه الكلام ولهذا قال ابو علي ومن وافقه في قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض من
نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن ان التقدير فعدتهن
ثلاثة اشهر وان حذف الخبر من الثاني لدلالة الخبر الاول عليه وقال بعض الناس الاولى
ان يقدر الخبر مفردا اي واللائي لم يحضن كذلك لان تقليل المحذوف اولى ولانه
لم ينطق بالخبر لم يجز ان تعاد الجملة برأسها فاتفق الفريقان على ان الخبر محذوف ولم
يحملوه على ان التقدير واللائي يئسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والذي
يظهر ان ذلك ليس الا لما ذكرنا ولهذا ايضا يظهر انهم منعوا من التنازع في المتقدم
نحو زيدا ضربت واكرمت وفي المتوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاسم المتقدم
يستوفيه العامل قبل ان يجيء الثاني فاذا جاء الثاني يطالب له بعد ما اخذه غيره وذلك
في المتوسط اوضح لان المعمول يلي العامل الاول والله تعالى اعلم مسئلة اعتراض
الشرط على الشرط له ايضا قال رحمه الله تعالى هذا فصل اتكلم فيه بحول الله تعالى
وقوته على مسئلة اعتراض الشرط على الشرط اعلم انه يجوز ان يتوارد شرطان على جواب
في اللفظ على الاصح وكذا في اكثر من شرطين وربما توهم متوهم من عبارة النحاة
حيث يقولون اعتراض الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من شرطين وليس
كذلك ولا هو مرادهم ولنحقق الصورة التي يطلقون فيها في اصطلاحهم اعتراض
الشرط على الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط فقد وقع ذلك لجماعة
من النحاة والمفسرين ثم نتكلم على البحث في ذلك والخلاف في جوازه وفي توجيهه
فنقول ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة من هذه المسائل الخمس التي سنذكرها
احداها ان يكون الشرط الاول مقترنا بجوابه ثم ياتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله
تعالى يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين خلافا لمن غلط فجعله
من الاعتراض وقائل هذا من الحق على مراحل لانه اذا ذكر جواب الاول تاليا له فاي
اعتراض هنا الثانية ان يقترن الثاني بفاء الجواب لفظا نحو ان تكلم زيد فان اجاد فاحسن
اليه لان الشرط الثاني وجوابه جواب الاول الثالثة ان يقترن به
تقديرا نحو فاما ان كان من المقربين الخ فالمسئلة تدل على اعتراض الشرطين لان
الاصل عند النحاة مهما يكن من شيء فاما ان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فحذفت

مهما وجملة شرطه وانيب عنهما اما فصار اما فان كان فغيروا من ذلك لوجهين احدهما
ان الجواب لا يلي اداة الشرط بغير فاصل والثاني ان الفاء في الاصل للعطف فحقها ان
تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما اخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها
المعنى الاخر وهو التوسط فوجب ان يتقدم شيء مما في حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت
جملة الشرط الثاني لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما اليتيم فلا تقهر فصار
اما ان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التي في الجواب لئلا يلتقي فاآن فتلخص
ان جواب اما ليس بمحذوف بل مغن عنه ما بعده على الفاء فلا اعتراض الرابعة ان تعطف
على فعل الشرط شرطا اخر كقوله سبحانه وتعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم
ولا يسئلكم اموالكم ان يسئلكموها فيحفكم تبخلوا ويفهم من كلام ابن مالك ان هذا من اعتراض
الشرط على الشرط وليس كذلك الخامسة ان يكون لجواب الشرطين محذوفا فليس من
الاعتراض نحو ولا ينفعكم نصحي الاية كذلك وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها الاية
خلافا لجماعة من النحويين منهم ابن مالك وحجتنا على ذلك انا نقول يقدر جواب
الاول تاليا له مدلولا عليه بما تقدم عليه فيكون التقدير في الاولى ان اردت
ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم وكذا التقدير في الثانية
ومثل ذلك بيت الحماسة •

• لكن قومي وان كانوا ذوي عدد • ليسوا من الشر في شيء وان هانا •

فتقدير معناه حسن فاذا قد عرفت انا لا نريد شيئا من هذه الانواع بقولنا اعتراض
الشرط على الشرط فاعلم ان مرادنا نحو ان ركبت ان لبست فانت طالق وقد اختلف
اولا في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدهان واجازه الجمهور
واستدل بعض المجيزين بالايات السابقة وقد بينا انها ليست مما نحن فيه في ورود
ولا في صدد سواها الدليل في قوله سبحانه وتعالى ولولا رجال مؤمنون الى قوله سبحانه
لعذبنا فان الشرطان وهما لولا ولو قد اعترضا وليس معهما الا جواب واحد متاخر
عنهما وهو لعذبنا وفي اية اخرى على مذهب ابي الحسن وهي قوله تعالى اذا حضر
احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين فان زعم ان قوله جل ثناؤه الوصية
للوالدين على تقدير الفاء اي فالوصية فعلى مذهبه تكون مما نحن فيه واما اذا
ارتفعت الوصية بكتب فهي كالايات السابقات في حذف الجوابين وهذان
الموطنان خطرا لي قديما ولم ارهما لغيري ومما يدل لذلك ايضا قول الشاعر •

• ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا • منا معاقل عز زانها كرم •

وقد استعمل ذلك الامام ابو بكر بن دريد رحمه الله تعالى في مقصورته حيث يقول •

• فان عثرت بعدها ان وألت • نفسي من هاتا فقولا لا لعا •

واذ قد عرفت صورة المسئلة وما فيها من الخلاف وان الصحيح جوازها فاعلم ان المجيزين لها
اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب
فيما يلغيها احدها حصوله بكل من الشرطين والاخر كون الشرط الثاني واقعا قبل

وقوع الاول فاذا قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فان ركبت فقط او لبست فقط او ركبت
ثم لبست لم تطلق فيهن وان لبست ثم ركبت طلقت هذا قول جمهور النحويين والفقهاء
والنحويون في تاويله على فريقين احدهما قول الجمهور ان الجواب المذكور للاول وجواب
الثاني محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه والدليل على ان الشرط وجوابه يدل لان
على الشرط الحال لا يمتنع اقترانه بحرف الاستقبال وعلى صحة مسئلة ابي علي وصحة تخريج
المصنف مسئلة الشرط اعني صحتها من هذا الوجه لا صحتها مطلقا فانها معترضة بغير
ذلك نعم ويتضح على هذا بطلان تعميم ابن مالك اقتران الحال بحرف الاستقبال وقد
اتضح الامر في تحقيق هذين الوجهين والحمد لله المذهب الثاني ما يقع به
مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين حكي لي بعض علمائنا عن امام الحرمين رحمه الله
الله تعالى ان القايل اذا قال ان ركبت ان لبست فانت طالق كان الطلاق معلقا
على حصول الركوب واللبس سوا وقعا على ترتيبهما في الكلام ام متعاكسين ام محققين
ثم رايت هذا القول محكيا عن غير الامام رحمه الله تعالى والذي يظهر لي فساد هذا
القول لان قايله لا يخلو من ان يجعل الجواب المذكور لمجموع الشرطين او الاول فقط
او الثاني فقط لا جايز ان يجعله جوابا لهما معا لانه اما ان يقدر بين الشرطين حرفا
رابطا اولا فان لم يقدر ذلك لم يصح ان يورد على جواب واحد لان ذلك نظير ان
تقول زيد عمرو عندي وتقول عندك خبر عنهما فيقال لك هلا ان اشركت بين
الاسمين في الخبر الواحد اتيت بما يربط بينهما وان قدرته فلا يخلو ذلك الذي تقدره
من ان يكون فا او واوا اذ لا يصح غيرهما فان قدرته فا كما الفا مقدرة في قوله
• من يفعل الحسنات الله يشكرها • فالشرط الثاني وجوابه جواب الاول فعلى
هذا لا يقع الطلاق الا بوقوع مضمون الشرطين وكون الثاني بعد الاول لانك
لو صرحت بالفا كان الحكم كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذف الفا لا يقع الا في النادر
من الكلام او في الضرورة فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هي مقدرة في
قول الله سبحانه وتعالى وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه يومئذ ناعمة عطفا على
وجوه يومئذ خاشعة فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا التقدير
ولكن هذا التقدير لا يتعين لجواز ان المتكلم انما قدر الفا فلا يقع الا بالمجموع على
هذا التقدير مع الترتيب المذكور او يكون الكلام لا تقدير فيه فلم قلت يتعين
تقدير الواو ولا جايز ان يجعله جوابا للاول فقط وجواب الثاني محذوفا
لدلالة الشرط الاول وجوابه عليه لانه على هذا التقدير يلزمه ان يقول بقول
الجمهور وهو لا يقول به ولا جايز ان يجعله جوابا للثاني لانك اما ان تجعل جواب
الشرط الاول هو الشرط الثاني وجوابه او محذوفا يدل عليه الجواب
المذكور للثاني لا سبيل الى الاول لان على هذا التقدير يجب الفا في الشرط الثاني
لا يصح لشرط ان يلي الشرط قلت انه لم يصح وكل جواب لا يصلح ان يكون شرطا
فانه يتعين اقترانه بالفا ولا فا هنا فاستحال هذا الوجه فان قلت فلعله يجعله

قف

مثل

مثل قوله • من يفعل الحسنات الله يشكرها • فهذا وجه ضعيف كما قدمناه فلم حمل
الكلام عليه بل لو اوجب ان يكون الكلام محمولا عليه ولا سبيل الى الثاني لانه خلاف المالوف
في العربية فان منهاج كلامهم ان يحذف من الثاني لدلالة الاول لا العكس فاما قوله
• نحن بما عندنا وانت بما عندك راض • مخبرا عنه فانت ترى عدم امثلة هذا
النوع حتى تكلف له هذا الامام هذا الوجه حكى ذلك عنه ابو جعفر النحاس في شرح
الابيات لانه ايضا خلاف المالوف مما تقدم من تواردهما يجوز ان يحصل الجواب
لشيئين ثم الذي يبطل هذا المذهب من اصله انا تاملنا ما ورد في كلام الله تعالى
يا قوم ان كنتم امنتم بالله فعليه توكلوا فحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا
القول من الحسن بمكان لان القاعدة انه اذا توارد شرطان في مسئلتنا على جواب
واحد شيئان كل منهما يقتضي جوابا كان الجواب المذكور للاول كقولك والله
ان تاتني لاكرمنك باللام جوابا للاول وان تاتني والله اكرمك بالجزم جوابا للشرط
فكذا القياس مقتضي في مسئلة توارد شرط على شرط ان يكون الجواب كما يتوهمه
ويكون جواب الثاني محذوفا لدلالة الاول وجوابه يدل عليه فحينئذ يلزم
في وقوع المعلق على ذلك ان يكون الثاني واقعا قبل الاول ضرورة ان الاول قايم
مقام الجواب حتى ان الكوفيين وابا زيد والمبرد رحمهم الله تعالى يزعمون في نحو
انت ظالم ان فعلت ان السابق على الاداة هو الجواب والجواب لا بد من تاخره
عن الشرط لانه اثره ونتيجته فكذلك الدليل على الجواب لانه قايم مقامه ومغن
في اللفظ عنه وقد يجوز في هذا ان كلا من الجملتين تجاوزا فجاز الاول الفصل بينه
وبين جوابه بالشرط الثاني وجاز الثانية حذف جوابها وعلى هذا فيجوز كون
الشرط ماضيا ومضارعا واما الشرط الثاني فلا يجوز في الفصيح من الكلام ان يكون
الا ماضيا لان القاعدة في الجواب انه لا يحذف الا والشرط ماض فاما قوله
ان تستعينوا بنا ان تذعروا تجدوا • منا معاقل عز زانها كرم • فضرورة
كقوله • يا اقرع بن حابس يا اقرع • انك ان يصرع اخوك تصرع • القول الثاني
قول ابن مالك رحمه الله تعالى ان الجواب المذكور للاول كما يقول الجمهور لكن الشرط
الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر لانه مقيد للاول تقييده بحال واقعة موقعه
فاذا قلت ان ركبت ان لبست فانت طالق فالمعنى ان ركبت لابسة فانت طالق وكذلك
التقدير في البيت ان تستعينوا بنا ذاعرين تجدوا • فهو موافق للجمهور في اشتراط
تاخر المقدم وتقديم المؤخر لكن يخرجه مخالفته لهم ودعوى انما ادعوه اولى
من جهتين احدهما ان دعواهم جارية على القياس فان الشرط يكون جوابه ظاهرا
او مقدرا ودعواه خارجة عن القياس لانه جعله شرطا لا جواب له في اللفظ ولا في
التقدير وكان ما ادعاه ما يجري على القياس اولى الثاني ان ما ادعاه لا يطرد له الا حيث
يمكن اجتماع الفعلين كالامثلة السابقة اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت طالق
فانه لا يمكن ان يقدر في ذلك ان قمت قاعدة فان هذا من المحال وينبغي على قوله

انهما لا تطلق اصلا ولذلك اذا لم يجتمع الفعلان في العادة وان لم تقتضيا دخولا نحو ان اكلت
ان شربت وكذلك اذا قال ان صليت ان توضأت اثبت فانه لا يصح ان يقول ان
صليت متوضئا فانهما لا يجتمعان الثالث ان الشرط بعيد من مذهب الحال الا ترى
انه للاستقبال والحال للحال كلفظها وفاء بها المقارنة واذا تباعد ما بين الشيئين
لم يصح التجوز باحدهما من الاخر وقد نص هو على ان الجملة الواقعة حالا شرطها ان لا تصدر
بدليل استقبال لما بينهما من التنافي نعم في تسابيل البصرية عن الشيخ ابي علي رحمه الله
تعالى اجازة ذلك فيقول لاضربنه ذهب او مكث ولاضربنه ان ذهب وان مكث
وان الذي يتجه رجحه ان الحال كما ذكر النحاة حال لمقارنة وحال منتظرة وتسمى حالا
مقدرة فالاولى واضحة والثانية نحو ادخلوها خالدين فان الخلود ليس هو ثابتا يقارن
الدخول وانما هو استقرار وتعد النحويون ذلك ادخلوها مقدرين الخلود وكذلك
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم اي مقدرين ذلك فانهم في حالة
الدخول لا يكونون محلقين ولا مقصرين انما هو يقدرون الحلق والتقصير فهذا
كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط فوجدناهم لا يستعملونه الا والحكم معلق على
مجموع الامرين بشرط تقدم المؤخر وتاخر المقدم فوجب ان يحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم
كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا فان الذعر متقدم على الاستغاثة والاستغاثة
مقدمة على الوجدان فهذا ما عندي في رفع هذا المذهب **المذهب الثالث**
ان الثاني جوابه مذكور والشرط الاول وجوابه الشرط الثاني وجوابه فاذا قيل
ان ركبت ان لبست فانت طالق فانما تطلق اذا ركبت اولا ثم لبست وهذا القول واهي
من قال به تقريب اللفظ واعطى الجواب لما جاوره وانما يستقيم له هذا العمل على تقدير
الفاء في الشرط الثاني حتى يصح كونه جوابا للاول وعلى هذا فلا يلزم مضي فعل الشرط
الاول ولا الثاني لان كلا منهما قد اخذ جوابه وهذا القول باطل لامور احدها
ان الفاء لا تحذف الا في الشعر الثاني ان القاعدة في اجتماع ذوي جوابين ان يجعل
الجواب للسابق منهما والثالث انه لا يتاتى له في نحو قوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا
البيت لان الذعر متقدم على الاستغاثة فهذا ما بلغنا من الاقوال في هذه المسئلة ومما
حررناه من المباحث ان تحرر لنا انه اذا قيل ان تذعروا ان تستغيثوا بنا عدوا [illegible]
ان صليت ان توضأت كان كلاما باطلا لما قررناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط
الاول وان جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان
يكون الشرط الاول وجوابه مستغنيا عن الشرط الثاني والامر فيما ذكرت بالعكس
والصواب ان يقال ان صليت ان توضأت اثبت بتقدير ان توضأت فان صليت
اثبت وكنا قدمنا انه يعترض اكثر من شرطين وتمثيل ذلك ان اعطيتك ان وعدتك
ان سالتني فعبدي حر فان وقع السؤال اولا ثم الوعد ثم الاعطا وقعت الحرية
وان وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الاول وهو الصحيح والاتي فيه ذلك
لكن اختلف في التوجيه والجمهور يقولون فعبدي حر جواب ان اعطيتك وان اعطيتك

فعبدي حر دال على جواب ان وعدتك وهذا كله دال على جواب ان وعدتك وهذا
كله دال على جواب ان سالتني وكانه قيل ان سالتني فان وعدتك فان اعطيتك
فعبدي حر وعن ابن مالك ان المعنى ان اعطيتك واعدا لك سائلا اياي فعبدي
حر واعدا حال من فاعل اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدي حر جواب
الشرط الاول وهذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف والله سبحانه وتعالى اعلم
قال ابن هشام رحمه الله تعالى في المغني في باب التحذير من امور اشتهرت بين
المعربين والصواب خلافها **السابع** عشر قولهم في نحو قولهم خلق الله السموات ان السموات
مفعول به والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول
بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا كقولك
به كضربت زيدا وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان
صحيحا ولو قلت السموات مفعول به لم يكن صحيحا لان المفعول به كان موجودا قبل الفعل
الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه
ايجاده والذي غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال
العباد وهي انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول
المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك
لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه
وممن قال هذا القول الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في اماليه وكذا البحث
في انشأت كتابا وعمل فلان خيرا وامنوا وعملوا الصالحات انتهى وقال ابن الحاجب
رحمه الله تعالى في اماليه قوله خلق الله السموات من قال ان الخلق هو المخلوق فواجب
ان تكون السموات مفعولا مطلقا لبيان النوع اذ حقيقة المصدر والمسمى بالمفعول
المطلق ان تكون اسما لما دل عليه فعل الفاعل المذكور وهذا كذلك لانا بنينا على ان
الخلق هو المخلوق فلا فرق بين قولك خلقت خلقا وبين قولك خلق الله السموات
الا في ان الاول من الاطلاق وفي الثاني ليس التخصيص فهو مثل قولك قعدت قعودا
وقعدت القرفصاء فان الاول للتاكيد والثاني لبيان النوع وان استويا في
حقيقة المصدرية وهذا امر مقطوع به بعد اثبات ان المخلوق هو الخلق ومن
قال ان المخلوق غير الخلق انما هو متعلق الخلق وجب ان يقول ان السموات مفعول
به مثله في قولك ضربت زيدا ولكنه غير مستقيم لانه لا يستقيم ان يكون المخلوق
متعلق الخلق لانه لو كان متعلقا له لم يخل اما ان يكون الخلق المتعلق قديما او مخلوقا
فان كان مخلوقا تسلسل وكان باطلا وان كان قديما بطل لانه يجب ان يكون
متعلقه معه اذ خلق ولا مخلوق محال فيؤدي الى ان تكون المخلوقات ازلية وباطلة
فصار القول بان الخلق غير المخلوق يلزم منه محال واذا كان اللازم محالا فلزومه
كذلك فثبت ان الخلق هو المخلوق وانما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة انهم لم
يعهدوا في المشاهد مصدرا الا وهو غير جسم فتوهموا انه لا مصدر الا كذلك

في قولهم خلق الله السموات

فلاجات هذه احسا ما استبعد واحصر دينهم لذلك وراوا تعلق الفعل به فجعلوه على المفعول
به ولو نظروا حق النظر لعلموا ان الله تعالى يفعل الاجسام كما يفعل الاعراض فنسبتهما
الى خلقه واحدة فاذا كان كذلك ومعنى المصدر ما ذكرناه وجب ان يكون مصدرا ورايت
هذه المسئلة وحدها بالترجمة وافيه من تعاليب على الشاهد بل اكثر مسايلهم التي يختلفون
فيها كمسئلة الرؤية وعذاب القبر واشباههما **وقد** الف الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله
تعالى في هذه المسئلة كتابا سماه بيان المحتمل في تعدية عمل قال فيه بسم الله الرحمن الرحيم
وما توفيقي الا بالله **قالت** وفقك الله عن قولي قام ابن قوله تعالى واعملوا صالحا ان
صالحا ليس مفعولا به بل هو اما نعت لمصدر محذوف كما يقوله اكثر المعربين في امثاله
واما حال كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير واعملوه صالحا والضمير للمصدر
وذكرت ان كثيرا من الناس استنكر قولي في ذلك وقالوا ان عمله من الافعال المتعدية بدليل
قوله تعالى اعمل سابغات وقوله تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب في علم وفقك الله انك
اذا تدبرت ما اقوله انحلت عنك كل شبهة في ذلك وعلمت ان استنكارهم مسارعة الى
ما لم يحيطوا بعلمه وغيبة عن معاني كلام النحاة وادلة العقل **وبيان** ذلك بامور
احدها ان الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به والمفعول به هو محل فعل
الفاعل وان شئت قلت الذي يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين موجودة في كلام
النحاة وهذا المفعول به هو الذي يسميه النحاة باسم مفعول مضروب وماكول ومشروب
في بدن المضروب والجزء الماكول والماء المشروب هي محل تلك الافعال وليست مفعوله
وانما هي مفعول به ومن ضرورة قولنا مفعول به ان يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاة
مفعول به انه مفعول به شيء من الاحداث والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو
المصدر وسماه النحاة مفعولا مطلقا بمعنى ان ما سواه من المفاعيل مقيد فانك تقول
مفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وليس فيها مفعول نفسه الا المصدر
فهو المفعول المطلق اي المجرد من القيود وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله واما
المضروب والماكول والمشروب فلم تصدر عن الفاعل وانما صدر عن الفاعل شيء اثر فيه ومن
ثم يقول النحاة مفعول به عرف ذلك وان المفعول غيره واطلقوا عليه اسم مفعول ولم
يقولوا اسم مفعول به لفهم المعنى في ذلك والشخص في نفسه مضروب بل هو مضروب
نفسه مضروب بمعنى ان الضرب واقع به ولا يقال مضروب به بل هو مضروب نفسه
والمعنى وقوع الضرب به وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول ولا يعني
اسم مفعول المصدر وان كان هو المفعول المطلق فلا يقال الضرب مضروب وكذلك
لا يقال اسم مفعول من الفعل اللازم الا ان يكون مقيدا بظرف ونحوه وهذه الامور
كلها واضحة من مبادي النحو اشهر من ان تذكر ولكنا احتجنا الى ذكرها وكل فعل لم يبين
منهم يقل عنه انه متعد بل هو لازم وان كان له مفعول حقيقي وهو الفعل والعمل
هو الفعل وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولا به ولا يبنى له اسم مفعول
فلا يتعدى فعله اليه تعدي الفعل الى المفعول به بل تعديه المصدر وقد لتكلم بحر

بيان المحتمل في تعدية عمل للسبكي

مفعول

ان يكون عملت عملا صالحا متعديا الى صالح على المفعول به الثاني ان الفعل الاصطلاحي
يدل على معنى وزمان وذلك المعنى سماه النحاة حدثا وفعلا حقيقيا وسموا اللفظ الدال
عليه مصدرا ومفعولا مطلقا وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الافعال وقد
يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائما بالفاعل فقط من غير ان يكون صادرا عنه كالعلم
بل قد لا يكون حدثا اصلا ولا فعلا حقيقيا كالعلم القديم فانك تقول علم الله كذا المعنى
الذي يدل عليه هذا الفعل وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى
قايم بالذات المقدسة على مذهب اهل السنة وتسمية ما اشتق منه فعلا امرا
اصطلاحي وقصدي من هذا التنبيه على ان تسمية النحاة المصدر مفعولا مطلقا
وفعلا ليس مطردا في جميع موارده وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من غير ان يوضحه
هذا الايضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر الى معنى قايم بالفاعل كالفهم والجذل
وصادر عنه كالضرب والخط وان كان الضرب والخط قايمين بالفاعل ايضا ولم يطلق
النحاة المفعول المطلق على غير ذلك وقد ذكرنا ان المفعول به شيء فعل وقع عليه المفعول
المطلق كما ذكر النحاة وليس مفعولا واذا نظرت اليه في قولك ضربت زيدا ونحوه ظهر
ذلك ظهورا قويا فان زيدا ليس مرادا من فعل الضارب **وهنا** قسم اخر وهو قولنا
خلق الله العالم اختار ابن الحاجب في اماليه انتصاب العالم على المصدر بناء على ان الخلق
هو المخلوق واكثر النحويين لم ينظروا الى ذلك وظاهر كلامهم ان الخلق غير المخلوق كما هو
قول طايفة من الاصوليين وعلى هذا فالعالم مفعول به وهو مفعول لا انه / لا اثر
الصادر عن الخلق وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنحاة لا يسمون
هذا مفعولا مطلقا فانما يسمونه مفعولا به والخلق نفسه هو المفعول المطلق وكذلك
في الافعال العامة كقوله تعالى مما عملت ايدينا فان الضمير في عملته مفعول به وهو مفعول
كالمخلوق ولم يفرد النحاة هذا النوع في المفاعيل والظاهر ان النحاة انما اقتصروا على
ما ذكروه من المفاعيل لان العالم وان كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى فالخلق
واقع به فاندرج تحت حكم المفعول به وان زاد بامر اخر وهو كون ذاته موجودة
بفعل الله تعالى ولم يتعرض النحاة لهذا الزايد لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم الى ذكره
ولكن يلزم على هذا انه يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر وهم قد قالوا ان
المفعول المطلق المصدر ويحتمل ان يقال ان في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحا واصطلاحا
وان المفعول هو الذي نشا عن الفاعل فتارة يكون هو الفعل خاصة وهو المصدر
وتارة يكون زايدا عليه كما في هذا المثال ويحتمل ان يقال ان كثيرا من النحاة معتزلة وعند
المعتزلة المعدوم شيء بمعنى انه ذات متقررة في العدم فلا تاثير للفاعل في نفسه
وابرازه للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب ومنهم من اطلق عن عمد واقتدا به
ومنهم من قاله تقليدا وهذا الكلام في اوجد الله العالم ونحوه من الالفاظ الدالة على
انشا الذوات وهذا الذي قدمناه كله على الاصطلاح المشهور عند متاخري النحاة واما
عند سيبويه رحمه الله تعالى وهو امام الصنعة فاطلق على المفعول به انه مفعول ولم ا

٢

هو

في كلامه مفعول به فانه قال باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول وباب الفاعل
الذي يتعداه فعله الى مفعول وذكر في الاول ذهب وجلس وفي الثاني ضرب عبد الله زيدا
وقال انتصب زيد لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل وهذا الذي قاله سيبويه سالم
عن الاعتراض وليس فيه اطلاق المفعول على المصدر بل على ما يتعدى اليه فعل الفاعل واقع
عليه وتسمية الاول مفعولا حقيقة وتسمية الثاني مفعولا اصطلاح او على حذف
الجار والمجرور واراد انه مفعول به ولا يرد على عبارة سيبويه شيء مما ذكرناه في تسمية
معنى المصدر فعلا حقيقيا ولا في تسمية المصدر مفعولا مطلقا فسبحان من اسعده
في عبارته وحماها ان يرد عليها ما يرد على غيره **الثالث** ان النحاة اختلفوا في اطلاق
المفعول على الخلق فقال جمهورهم انه يطلق على جميع المصادر وقال بعضهم انه لا يطلق
الا على مصادر الافعال العامة كعمل وفعل وصنع وهذا القول كالشاذ عند النحاة
وقد نبهنا على ان بعض المصادر لا يصح ان يقال انه فعل حقيقي ولا مفعول مطلق وهو العلم
القديم ومن هنا يظهر ان معنى التعدي ان يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل فقولنا
علم الله يكون فعله متعلق بالمعلوم وتسميته تعالى فاعلا في هذا المثال ليس المراد
انه فعل العلم لانه علمه ليس بمفعول وانما هو على اصطلاح النحاة في ان من اسند اليه فعل
على وجه مخصوص يسمى فاعلا **الرابع** ان غير الله تعالى لا اثر لفعله في الذوات اجماعا
اعني لا يفعل ذاتا وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة وقد قامت عليه الادلة العقلية
ولم يذهب احد من اهل الملل الى خلافه ولهذا لما قال اصحابنا ان اعمال العباد مخلوقة
لله تعالى واحتجوا بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون حاولت المعتزلة الجواب بجعل ما
موصولة فيكون المراد الاصنام وهي مخلوقة لله تعالى بالاتفاق ورد اصحابنا هذا الجواب
بان الاية جاءت للرد عليهم في عبادتهم اياها وهم لا يعبدونها من حيث ذواتها وانما
عبدوها من حيث هي معمولة لهم بنحتهم وتصويرهم فكانه قال تعبدون والله خلقكم
وخلق نحتكم او والنحت الذي تنحتونه او والمنحوت الذي صورتموه بنحتكم فهذه ثلاث
تقادير لاهل السنة احدها ان تكون مصدرية والثاني ان تكون موصولة والمراد بها
المصدر وبعض النحاة يقدرها هكذا في كل مكان اريد بها المصدر فيه وينكر جعلها
مصدرية وان كان المشهور خلافه وعلى هذين التقديرين الدلالة من الاية لاهل السنة
ظاهرة جدا والثالث ان تكون موصولة والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان
ذاته ولم يعبدوه من جهتها وصفته وهي التي عبد من جهتها وهي مخلوقة لله تعالى
بمقتضى الاية ودلت الاية على انها معمولة لهم فان ثبت ان الصورة الحاصلة في
الصنم معمولة للادمي وقعت الدلالة لاهل السنة وتعين ان يكون العمل نفسه فتصح
الدلالة لاهل السنة والراجح من هذين الامرين سنذكره **الخامس** الصور الحاصلة في
المراد على قسمين احدهما ما لا اثر لفعل العباد فيه البتة بل هو من فعل الله تعالى
وحده اما بلا سبب واما بسبب منهم كما ذكرناه فهو جعل الله تعالى تلك الصورة عنده
وذلك هو الصور الطبيعية وهي كالذوات فلا يقال انها معمولة للعباد البتة

والثاني

والثاني ما هو اثر صنعة العبد وهي الصور الصناعية ومن امثلة ذلك الصورة
الحاصلة في الصنم بنحت العباد وتصويرهم فهل نقول ان تلك الصورة معمولة للعباد
او لله تعالى ولا شك ان على مذهب اهل السنة لا تردد في ذلك فان الكل بفعل
الله تعالى وانما التردد على مذهب المعتزلة او بالاضافة الكسبية على مذهب اهل
السنة والحق ان ذلك ليس من فعل العباد ولا من كسبهم فان القدرة الحادثة لا تؤثر
في غير محلها فاذا قلنا صور المشرك الصنم لم يكن من فعل المشرك الا التصوير القائم
به والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى فلا يقال لذلك انها معمولة للعباد
الا على جهة المجاز وانما يقال هي مصورة كما يقال في زيد المتعلق به الضرب انه
مضروب واذا قلنا عمل المشرك الصنم ففي الكلام مجاز بخلاف قولنا صور المشرك الصنم
وسببه ان عمل فعل عام وصور فعل خاص وسيأتي الفرق بين الافعال الخاصة
والعامة فقولنا عمل يقتضي ان الصنم معمول له مستندا اليه الفعل وليس شيء من الصنم
لا من ذاته ولا من صورته فعلا للعبد ولا من عمله فكيف يكون بمجموعه من عمله
فلا بد من مجاز وفي جهة المجاز وجوه **احدها** ان يكون استعمل عمل في معنى صور
استعمالا للاعم في الاخص **الثاني** ان يكون على حذف مضاف كانه قال عمل تصوير
الصنم فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به بل مصدرا وهذان الوجهان هما اقرب
الوجوه التي خطرت لنا فلنقتصر عليهما وبالثاني يقوى ان المراد في قوله وما تعملون
التصوير فيكون حجة لاهل السنة **السادس** ان الافعال خاصة وهي الاكثر مثل قام وقعد
وخرج في اللازم وضرب واكل وشرب في المتعدي وانما كثر هذا الضرب الخاص لازما
ومتعديا لانه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص والامر به والنهي
عنه ونحو ذلك **الضرب** الثاني الافعال العامة مثل فعل وعمل وصنع وانما جاءت
هذه الافعال لانه قد يقصد الاخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه اما للعلم
بالجنس دون النوع واما لغرض اخر وكذلك الامر به والنهي ونحو ذلك ولكن هذا
القصد اقل من قصد كمال الفائدة فلا جرم كان هذا الضرب اقل من الضرب الاول
ولم يجئ منه الا الفاظ معدودة واذا سألنا عن هذه الافعال العامة هل هي متعدية
او لازمة لم يجز لنا اطلاق القول بواحد من الامرين لانها اعم من الافعال المتعدية
ومن الافعال اللازمة والاعم من شيئين لا يصدق عليه واحد منهما فان الاعم
يصدق على الاخص ولا ينعكس وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق الاجمال الذي
هو في قوة جزئية فمتى وجد في كلام احد من الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمله
على ذلك وان مراده انها تكون متعدية وكذا اذا قيل لازمة او غير متعدية واريد
به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح وقد يراد بغير المتعدي انه الذي يتجاوز معناه
من حيث هو فيصح بهذا الاعتبار ان يقول ان عمل لا يتعدى لان معناها العمل
من حيث هو هو لا يتعدى الا اذا اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص
هو المتعدي لا مطلق العمل ومدلول عمل انما هو مطلق العمل فيصح ان مدلولها لا يتعدى

وهكذا فعل وصنع السابع ان هذه الافعال مع عمومها لها مصادر وهي الفعل و
العمل والصنع وهي احداث عامة يندرج تحتها من هذه الاحداث الخاصة وتلك
الاحداث افعال حقيقية ويصدق عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات باعتبار
انها صادرة عن الفاعل والشخص فاعل لفعله فلا شك ان فعله مفعول له فلذلك
اتفق النحاة هنا على انه يطلق هنا على مصادر هذه الافعال الخاصة لا سيما في
على الضرب انه مفعول عند بعضهم وان كان هو مفعولا في الحقيقة ولا شك انه لا
يصدق عليه مضروب بلا خلاف وانما صدق على الفعل مفعول باتفاقهما في لفظ
وفاء عين ولام وكذلك عمل وصنع يقال في العمل والصنع معمول ومصنوع ومع ذلك
لا يكون الفعل الذي هو اعم من اللازم والمتعدي فاذا قلت عملت عملا وفعلت
فعلا وصنعت صنعا فانتصابها على المصدر ليس الا · نعم ان اردت بالفعل
المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازا وحينئذ يصح فيه ان
يكون مفعولا به وفيه تجوز ايضا من جهة ان حقيقة المفعول هو الصادر عن الفاعل
وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم من اصطلاح متاخري
النحاة وهما متغايران كما قدمنا **الثامن** اذا قلت عمل محرابا فان اسندت الفعل
الى الله تعالى صح ان تنصب محرابا على انه مفعول به وهو ايضا مفعول ومنه قوله
تعالى مما عملته ايدينا وقد بينا وجه ذلك فيما سبق وان اسندته الى غير الله تعالى
فقلت عمل النجار محرابا لم يكن المحراب مفعولا لنفسه لما قدمنا ان عمل العبد لا يتجاوزه
ولان مادة المحراب ليست معمولة للعباد وهي جزء المحراب فاولى ان لا يكون الكل
معمولا له وفي جعله مفعولا به تفصيل وهو انك ان جعلته على مجاز عن كان
اعمل له في محرابا حقيقة على انه مفعول به كقولك نجرت محرابا فان النجر واقع على
المحراب كوقوع الضرب على زيد وكان المجاوز في لفظ عمل ليس الا وان جعلت عمل
على حقيقته فان جعلته على حذف مضاف كما سبق في التقدير عمل تصوير محراب
فالتصوير مصدر واذا حذف واقيم المحراب مقامه اعرب مفعولا به على المجاز
وان قدرته عملت صنعة محراب على ان تكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة
بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك ايضا وان جعلت المحراب مجموعا باعتبار
ان محل العمل اطلاق لاسم المحل من الكل لزم المجاز ايضا فالمجاز لازم على كل تقدير
ولا شك في جواز الاطلاق قال تعالى وما عملته ايديهم **التاسع** بان يهمنا ان
قوله اعملوا صالحا انما ينتصب صالحا فيه على غير المفعول به لا يجاز بين احدهما اطلاق
الصالح على المفعول الذي ليس فعلا والثاني اضافة العمل اليه وشيء ثالث وهو
حذف الموصول من غير دليل بخلاف ما اذا قدرنا فاعلا الذي هو المصدر فان الفعل
يدل عليه وكل واحدة من هذه الثلاثة لا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة
في جعله مفعولا به فكيف يصار اليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة **العاشر** ظهر
بهذا وجه التقدير في قوله تعالى اعمل سابغات وقوله تعالى يعملون له ما يشاء من

محاريب وتماثيل واما قوله تعالى اعملوا آل داود شكرا على انه مفعول له وجوز الزمخشري
فيه ان يكون مفعولا به على آتت كلة وفيه مجاز **واما** قوله تعالى من يعمل سوءا يجز به
وقوله ومن يعمل من الصالحات وما اشبه ذلك فكلها ترجع الى المصدر **الحادي عشر**
انما فرقنا بين الافعال العامة والخاصة لان تعدي الفعل الى المفعول معناه وصول
معناه اليه فالفعل الخاص كالضرب مثلا تعديه بوصول الضرب الى المضروب ولا يلزم
من ذلك ان يكون الضارب مؤثرا في ذات المضروب اعني موجدا لها والفعل العام كعمل
مثلا تعديه بوصول معناه وهو العمل معنى عام في الذات وصفاتها فلذلك اقتضى
العموم والاتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه فمدار الفرق انما هو من معاني الافعال
ووصولها الى المفعول **الثاني عشر** من الافعال نوع اخر مثل قال ولفظ فما الفرق
بين القول والمقول واللفظ والملفوظ لان المقول والملفوظ هو الاصوات والحروف
المقطعة وبين القول واللفظ والوجه في الفرق بينهما ان هنا امرين احدهما حركة
اللسان ونحوه بما فيه من قطع الحروف والثاني نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة
التي هي كيفيات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات فالاول هو التلفظ وهو القول
واللفظ والقول مصدران والثاني هو المقول والملفوظ فاذا قلت لفظت لفظا
او قلت قولا كان تريد الاول فنصب اللفظ والقول على المصدرية ولكان تريد
الثاني فنصبه على المفعول به وهما امران متغايران وان لم يتجاوز الفاعل وهو
اللافظ القائل المتكلم وليس من شرط تعدي الفعل ان يتجاوز الى محل غير الفاعل بل
الشرط المغايرة سواء تجاوز في محله او في غير محله هذا ما انتهى اليه نظري في هذه المسئلة
والله تعالى اعلم **مسئلة** اورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله تعالى على قولهم في مثل
خلق الله السموات ان السموات مفعول به ايرادا وهو ان المفعول به عبارة عما كان موجودا
فاذا اوجد الفاعل فيه شيئا اخر نحو ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا او الفاعل اوجد
فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل عدما محضا والفاعل
يوجده ويخرجه من العدم والسموات في هذا التركيب انما كانت عدما محضا فاخرجها
الله تعالى من العدم الى الوجود انتهى وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام رحمهما
الله تعالى وبينا له انه مذهب الرماني ايضا **اجاب** الشيخ تاج الدين التبريزي
رحمه الله تعالى منه بان لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل
ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج
نحو ضربت زيدا او ما ضربته ام لم يكن موجودا نحو بنيت الدار قال الله تعالى اعطى
كل شيء خلقه فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل في عقليته ثم قد يوجد في
الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى وقد
خلقتك من قبل ولم تك شيئا **واجاب** الشيخ شمس الدين الاصفهاني رحمه الله
تعالى في شرح الحاجبية بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا
ثم اوجد الفاعل فيه شيئا اخر فان اثبات صفة غير الايجاد يستدعي ثبوت غيره

[هامش: ايراد الجرجاني على قولهم خلق السموات انه مفعول به]

الموصوف اولا واما المفعول فيه بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد
الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل انتهى **فايدة**
قال سيبويه رحمه الله تعالى في قوله زيد افضل من عمرو ولا تبتدا الارتفاع واعترض
بانه لا ينفع بعدها الى انتهى **واجاب** الشيخ ركن الدين رحمه الله تعالى بان المتكلم
غرضه بيان ابتدا الفضل وليس له غرض في انتهايه فتامل

وهو انه كيف ترك العطف في جميع الصفات وعطف الناهون عن المنكر على الامرون بالمعروف
بالواو قال لعمدي فيه وجه حسن وهو ان الصفات تارة تنسق بحرف العطف وتارة تذكر
بغيره ولكل مقام معنى يناسبه فاذا كان المقام مقام تعداد صفات من غير نظر الى
جمع وانفراد حسن اسقاط حرف العطف وان اريد الجمع بين الصفتين او التنبيه على
تغايرهما عطف بالحرف وكذلك اذا اريد التنويع لعدم اجتماعهما اتي بالحرف ايضا وفي
القران العظيم امثلة تبين ذلك قال الله تعالى عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا
خيرا منكن مسلمات مومنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وابكارا
فاتى بالواو بين الوصفين الاخيرين لان المقصود بالصفات الاولى ذكرها مجتمعة
والواو قد توهم التنويع فحذفت واما الابكار فلا تكن ثيبات والثيبات لا يمكن
ابكارا فاتى بالواو لتضاد النوعين وقال تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم
غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فاتى بالواو في الوصفين
الاولين وحذفها في الوصفين الاخيرين لان غفران الذنب وقبول التوبة قد يظن انهما
يجريان مجرى الواحد لتلازمهما عن غفر الذنب قبل التوبة فبين الله سبحانه وتعالى
بعطف احدهما على الاخر انهما مفهومان متغايران ووصفان مختلفان يجب ان يعطى كل
واحد منهما حكمه وذلك مع العطف ابين واوضح واما شديد العقاب وذي الطول فهما
كالمتضادين فان شدة العقاب تقتضي اتصال الضرر والاتصاف بالطول يقتضي
اتصال النفع فحذف ليعرف انهما مجتمعان في ذاته وان ذاته المقدسة موصوفة
بهما على الاجتماع فهو في حالة اتصافه بشديد العقاب ذو الطول وفي حالة اتصافه
بذي الطول شديد العقاب فحسن ترك العطف لهذا المعنى وفي الاية التي نحن فيها يتضح
معنى العطف وتركه مما ذكرناه لان كل صفة لم تنسق بالواو مغايرة للاخرى والغرض
انهما في اجتماعهما كالوصف الواحد لموصوف واحد فلم يحتج الى عطف فلما ذكر الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر وهما متلازمان او كالمتلازمين مستمدان من مادة واحدة
كغفران الذنب وقبول التوبة حسن العطف ليبين ان كل واحد معتبد به على حدته
قايم بذاته لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الاخر بل لا بد ان يظهر امره بالمعروف بصريح
الامر ونهيه عن المنكر بصريح النهي فاحتاج الى العطف وايضا فلما كان الامر والنهي
ضدين احدهما طلب الايجاد والاخر طلب الاعدام كانا كالنوعين المتغايرين في قوله
ثيبات وابكارا فحسن العطف بالواو **مسألة** وانشد لبعضهم رحمه الله تعالى ونفعنا
به

أسيدنا قاضي القضاة ومن اذا … بدا وجهه استحيى له القمران
ومن كفه يوم الندى ويراعه … على طرسه بحران ملتقيان
ومن ان دجت في المشكلات مسائل … جلاها بفكر دايم اللمعان
رايت كتاب الله اكبر معجز … لافضل من يهدي به الثقلان
ومن جملة الاعجاز كون اختصاره … بايجاز الفاظ وبسط معان
ولكنني في الكهف ابصرت اية … بها الفكر في طول الزمان عناني
وما هي الا استطعما اهلها فقد … نرى استطعماهم مثله ببيان
فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر … مكان ضمير ان ذاك لشان
فارشد على عادات فضلك حيرتي … فما لي بها عند البيان يدان

مسألة في قوله سبحانه حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها عن وضع الظاهر موضع المضمر

فاجابه بما نصه قوله استطعما اهلها متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعماهم لان
استطعما صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له تقول تلك اهل قرية استطعم
اهلها لو حذفت اهلها هنا وجعلت مكانه ضميرا لم يجز فكذلك هذا ولا يسوغ من
جهة العربية شيء من ذلك لان استطعما صفة لقرية وجعلها لقرية سائغ عربي
لا تردّه الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما ان الصناعة لا تردّه فلانه
ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات بالجمل والتركيب محتمل لثلاثة
اعاريب احدها هذا والثاني ان تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل والثالث ان
تكون الجملة جواب اذا والاعاريب الممكنة منحصرة في الثلاثة لا رابع لها وعلى الاول
لا يصح لما قدمناه فمن لم يتامل سامن الاية كما تاملت ها ظن ان الظاهر وقع موضع المضمر
او نحو ذلك فغاب عنه المقصود ونحن نحمد الله ونفعنا الله بالمقصود ولحنا بعين ان
الاعراب الاول متعين من جهة معنى الاية ومقصودها وان الثاني والثالث وان
احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها **اما** الثالث وهو كونه جواب اذا فلانه
يصير الجملة الشرطية معناها الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وان ذلك معنى
الكلام ويحل مقام موسى والخضر عليهما السلام عن غرضهما اذا فلانه قصدهما او ان
يكون مخطيه او هو طلب طعمة او شيئا من الامور الدنيوية بل كان القصد ما اراد
ربك ان يبلغ اليتيمان اشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك
العجايب لموسى عليه السلام فجواب اذا قوله قال لو شئت الى تمام الاية واما الثاني
وهو كونه صفة لاهل في محل نصب فلانه يصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث
هم هم ولا يكون للقرية اثر في ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها
الا ترى الى قوله فوجدا فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي يقصد اصلاحه وحفظ
ما تحته جزء من قرية مذموم اهلها وقد تقدم منهم سوء صنيعهم من الاباء عن حق
الضيف مع طلبه وللبقاع تاثير في الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد
والاضاعة فقوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مواخذة بفعل
الاهل الذين منهم عاد وراح فلذلك قلت ان الجملة تتعين من جهة المعنى جعلها صفة

للعربية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوائد ان الاهل الثاني في
يحتمل ان يكونوا هم الاهل الاول او غيرهم او منهم والغالب ان من دخل قرية لايجد
جملة اهلها بل يقع بصره او لا على بعضهم ثم قد يستقريهم فهولاء هذان العبدان الصالحين
لما اتيا قدرا انه لما يظهر من حسن صنيعه استقرا جميع اهلها على انه قد تنج لتبيين به كمال
رحمته وعدم مواخذته لسوء صنيع بعض عباده ولو عاد الضمير فقال استطعماهم
تعين ان يكون المراد الاولين لان الاظهر فاتي بالظاهر اشعارا بتاكيد العموم فيه وانهما لم يتركا
احدا من اهلها حتى استطعماه وابي ومع ذلك قابلاهم باحسن الجزا فانظر الى هذه
المعاني والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم
ان ذلك تاكيد وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك راسا وبلغني عن
شيخنا انه قال ان اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعماهم وهذا
شي لم يقله احد من النحاة ولا له دليل والقران والكلام الفصيح ممتلي بخلافه وقد قال
تعالى في بقية الاية يضيفوهما وقال تعالى فخانتاهما وقال تعالى حتى اذا جاانا في
قراة الحرميين وابن عامر ولا ما يوضع هكذا فهذا القول ليس بشي وليس هو قولا حتى
يحكى وانما نقلته حتى لا يغتر به ومن تمام الكلام في ذلك ان استطعما اذا جعل جوابا
فتوهمنا خرمن لاتيان واذا جعل صفة احتمل ان يكون انه قبل الاتيان هذه المرة
وذكر تقريبا وتنبيها على انه لم يحملهما على عدم الاتيان لقصد الخير وقوله فوجدا
معطوف على اتيا فهذا ما فتح الله علي والشعر يضيق من الجواب وقد قلت وبالله تعالى
منه الاعانة وعليه التكلان •

انيكونه

لاسرار ايات الكتاب معاني • تدق فلا تبدو لكل معاني
وفيها لمرتاض لبيب عجايب • وبرهانه يعنو لها القمران
اذا بارق منها لقلبي قد بدا • هممت قرير العين بالطيران
سرورا وابتهاجا وصحوا الى العلا • كاني على فوق السماك مكاني
فالملك والاكوان بالبيض والقنا • وعندي بوجه اسفرت سمتان
وهاتيك مراة تحمل سرها • فتشكر المرا ادراك حسن بيان
اري استطعما وصفا على قرية جرى • وليس لها والحق من ميزان
صناعة تقضي بان استناره • بعود عليه ليس في الامكان
وليس جوابا لا ولا وصف اهلها • فلا وجه للاضمار قال لثان
وهذي ثلاث ما سواها ممكن • تعين منه واحد ببيان
تعرضت لها فكري الى ان تمحصت • بعزيزت الاحقاب مثل زماني
وان حيا بي في تموج ابحر • من العلم في قلبي بمد لساني
وكم من كاس في حاي مجدل • الى ان اري اهلا ذكي جنان
فيستطاد مني ما يطيق اقتناصه • وليس لها شاردات نيدان
مناي سليم الذهن ليشاد لوي • بكل علوم الخلق ذو لمعان

فذاك

فذاك الذي يرجى لايضاح مشكل • وتقصد للتحرير والتبيان
وكم لي في الايات حسن تدبر • من الله ذي الفضل العظيم حباني
بجاه رسول الله قد نلت كلما • اتي وسياتي دايما بامان
فصلى عليه الله ما هبت الصبا • وسلم ما دامت له الملوان
سالت لماذا استطعما اهلها اتى • عن استطعماهم ان ذاك لشان
وفيه اختصار ليس ثم ولم يفت • على سبب الرجحان منذ زمان
فهاك جوابا رافعا لنقابه • بصير به المعنى كراي عيان
اذا ما استوى الحالان في الحكم رجح الضمير • واما حين يختلفان
فان كان في التصريح اظهار حكمة • كرفعة شان او حقار دخان
كمثل امير المومنين يقول ذا • وما نحن فيه صرحوا بامان
وهذا على الايجاز واللفظ جا في • جواب منثور احسن بيان
فلا تمتحن بالنظم من بعد عالما • فليس يحل بالغرض بيان
وقد قيل ان الشعر يزري بهم فلا • تكاد ترى من سابق برهان
ولا تنسني عند الدعا فانني • سابدي مزايا كم بكل مكان
واستغفر الله العظيم لما طغى • به قلمي او طال فيه لساني

انه لما كانت الالفاظ تابعة للمعاني لم يحتم الاضمار بل قد يكون التصريح اولى بل ربما يكاد ه
يصل الى حد الوجوب كما سنبين ان شا الله تعالى ويدل على الاولوية قول ارباب علم البيان
ما هذا ملخصه لولا ان التصريح عم ليس للكناية كان لاعادة اللفظ من الحسن والبهجة
والفخامة ما ليس لرجوع الضمير تتبع كلامهم فتجده يعدل الى التصريح اما للتعظيم
واما للتخصيص والتعدد واما للتشنيع في الندا بمرتج الفعل واما لغير ذلك فمن التعظيم
قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد بدون هو وقوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل
ولم يقل وبه وقوله تعالى الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا
جدال في الحج فتكرر لفظه مرتين وناسب ذلك فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه اعلاما
بعظم هذه العبادة من حيث انها فريضة العمر وفيها شبه عظيم بحال الموت والبعث
فناسب حال تعظيمه في القلوب التصريح بالاسم ثلاث مرات ومنه قول الخليفة امير
المومنين يرسم بكذا ادونا نا اما للتعظيم ذلك الامر او لتقوية داعية المامور او
نحوها وقول الشاعر • نفس عصام سودت عصاما • وقول ابي تمام •
• قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا •
فان ايقاع الطلب على المثل اوقع من ايقاعه على ضمير لو قال طلبنا لك مثلا فلم نجده
وقال بعض اهل العصر • اذا برقت يوما اسرة وجهه • بها الناس قالوا الناس جل المنور •
واما ما يكاد يصل الى حد الوجوب فمثل قوله تعالى يا ايها النبي انا احللنا لك ازواجك
الى قوله تعالى وامراة مومنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها انما
عدل من الاضمار الى التصريح وذكر اسمه صلى الله عليه وسلم تنبيها على تخصيصه صلى الله

عليه وسلم بهذا الحكم اعني النكاح بالهبة عن سائر الناس لمكان النبوة ولكتب اسمه صلى الله
عليه وسلم تنبيهه على عظمة شانه وجلالة قدره اشارة الى علة التخصيص وهي
النبوة ومن التحقير قوله تعالى فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا
دون عليهم وقالوا قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم اضمر هنا ثم لما اراد المبالغة
في ذمهم صرح في الاية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل لعنة الله على الكافرين وللكافرين
عذاب مهين وامثاله كثير اذا تقرر هذا الاصل فنقول لما كان اهل هذه القرية موصوفين
بالشح الغالب واللؤم اللازب بدليل قوله صلى الله عليه وسلم كانوا اهل قرية لئاما
وقد صدر منهم في حق هذين العبدين الكريمين على الله تعالى من المنع بعد السؤال
كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع فناسب ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ
الاهل من الدلالة على الكثرة مع حرمان هذين الفقيرين من خيرهم مع استطعامهما اياهم
ولما دل عليه حالهم من قسوة قلوبهم وعمى بصائرهم حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرسه صاحب
السفينة في قوله ارى وجوه الانبياء فهذا ما يتعلق بالمعنى واما ما يتعلق باللفظ
فلما في جمع الضميرين في كلمة واحدة من الاستثقال ولهذا كان قليلا في القران المجيد
واما قوله تعالى فسيكفيكهم الله وقوله انلزمكموها فانه ليس من هذا القبيل لانه عدول
عن الانفصال الى الاتصال الذي هو اخصر ومنه فك الضمير لا يؤدي الى التصريح باسم
ظاهر بل يقال فسيكفيك اياهم وانلزمكم اياها فكان الاتصال اولى لانه اخصر
ومؤداهما واحد بخلاف مسئلتنا ثم هنا سؤالات الاول ما الفرق بين الاستطعام
والضيافة فان قلت انهما بمعنى قلت فلم خصصهما بالاستطعام والاهل بالضيافة
والثاني فلم قال وابوا دون فلم مع انه اخصر الثالث لم قال اتيا اهل قرية استطعما
دون اتيا قرية والعرف بخلافه تقول اتينا الكوفة دون اهلها كما قال تعالى
ادخلوا مصر والجواب عن الاول ان الاستطعام وظيفة السائل والضيافة وظيفة
المسؤول لانها العرف تقتضي بذلك فيدعو المقيم الى منزله القادم بسبيله ويحمله الى
منزله وعن الثاني انه في الاباء من قوة المنع ما ليس في فلم انه لم تقلب المضارع الى
الماضي ونفيه فلابد لعلي انهم لم يضيفوهم في الاستقبال بخلاف الاباء المفرق بين
بان فانه يدل على النفي مطلقا وانه ويابى الله الا ان يتم نوره اي حالا واستقبالا
وعن الثالث انه مبني على ان مسمى القرية هل هو اسم للجدران واهلها معا
حال كونهم فيها ام هي فقط ام هم فقط والظاهر عنده انه يطلق عليها مع قطع
النظر الى وجود اهلها وعدمهم بدليل قوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية
على عروشها سماها قرية ولا اهل لها جدا رفا بيا ولعدم تناول لفظ القرية اياهم
في البيع اذا كانت القرية واهلها ملكا للبايع وهم فيها حالة البيع ولو كان الاهل
داخلين في مسماها لدخلوا في البيع ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف
اليه وانما ذكر الاهل لانهم هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران لانه عرض
حكاية ما وقع منهم من اللؤم فان قلت فما تصنع بقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية

فحلاه

٢

بطر

بطرت معيشتها وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فاذاقها الله
الجوع والخوف وبطرت معيشتها ولاستحالة السؤال من غير الاهل على انا نقول لو تصور
وقوع على نفس القرية بالخرق والحريق والغريق ونحوه لتعين الحقيقة لما ذكرناه والله تعالى
اعلم مسئلة سيل الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى عن رجل قال ما اعظم الله فقال
اخر هذا لا يجوز فاجاب يجوز ذلك قال تعالى ابصر به واسمع والضمير في به عايد الى الله
تعالى اي ما ابصره وما اسمعه فدل على جواز التعجب في كلام ذلك وهذا كلام صحيح ومعناه
ان الله تعالى في غاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك ابانة لانه مما تحار فيه العقول والاتيان
بصيغة التعجب في ذلك جائز للاية الكريمة واعظام الله تعالى وتعظيمه الثناء عليه
بالعظمة واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب لهما امر عظيم فيلعني بحمده تكلم شيخنا
ابهجات الكتب فنظرت فرايت ابا بكر بن السراج في الاصول قال في شرح التعجب وقد
حكينا الفاظا من ابواب مختلفة مستعملة قالت من رجل معجب وسبحان الله ولا اله الا الله
وكاليوم رجلا وسبحان الله من رجل وحسبك بزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رجل
وكفى بزيد رجلا فقوله العظمة لله من رب دليل لجواز التعجب في صفة الله تعالى وان
لم يكن بصيغة ما افعله وافعل به ومن جهة المعنى لا فرق من حيث كونه متعجبا وقال كمال
الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري رحمه الله تعالى في كتاب
الانصاف في مسائل الخلاف في النحو مسئلة ذهب الكوفيون الى ان افعل في التعجب نحو
ما احسن زيدا اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي ثم قالوا الذي يدل على
انه ليس بفعل وانه ليس التقدير فيه احسن زيدا قولهم ما اعظم الله ولو كان التقدير
ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير شي عظم الله والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل وقال
الشاعر ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول
ولو كان الامر على ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير فيه شي اقدر الله والله تعالى قادر لا
بجعل جاعل واحتج البصريون بامور ثم قال والجواب عن كلمات الكوفيين ثم قال
واما قولهم في ما اعظم الله فلنا معناه شي عظم الله اي وصفه بالعظمة كما تقول عظمت
عظيما ولذلك الشي ثلاثة معان احدها ان يعني بالشي من يعظمه من عباده والثاني ان
تعني بالشي ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته الثالث ان تعني به
نفسه اي انه عظيم لنفسه لا لشي جعله فرقا بينه وبين غيره وحكي ان بعض اصحاب
المبرد قدم الى بغداد قبل قدوم المبرد فحضر حلقة ثعلب فسيل عن هذه المسئلة فاجاب
بجواب اهل البصرة وقال التقدير شي احسن زيدا فقيل له ما تقول في ما اعظم الله
فقال شي عظم الله فانكروا عليه وقالوا هذا لا يجوز لانه عظيم لا بجعل جاعل ثم سحبوه
من الحلقة فاخرجوه فلما قدم المبرد اوردوا عليه هذا الانكار فاجاب بما قدمناه
فبان بذلك قبح انكارهم وفساد ما ذهبوا اليه وقيل يحتمل ان يكون قولنا شي اعظم الله
بمنزلة الاخبار انه لا شي جعله عظيما لاستحالته واما قول الشاعر ما اقدر الله
فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة

سئل السبكي عن قول القائل ما اعظم الله

كقوله تعالى فليمدد له الرحمن مدًّا جاء بصيغة الامر وانه لم يكن في الحقيقة امرا انتهى كلامه
وهو نص صريح في المسألة وما طوله لا اتفاق على صحة اطلاق هذا اللفظ وانه غير مستنكر
ولكنه مختلف هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحمل ما على الاوجه الثلاثة او يجعل
مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من التعجب
وقال القاضي ابو الوليد رحمه الله تعالى في كتاب السنن في تصليفه في باب الدعاء من
غير القران فذكر منه ما احلمك عمن عصاك واقربك ممن دعاك واعطفك على من
سألك وذكر شعر المغيرة سبحانك اللهم ما اجل عندي شأنك انتهى ورأيت انا في السيرة
عن ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه رواية ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن
ابيه وناهيك به في جوار ابن الدغنة قال القاسم ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه
لقيه سفيه من سفهاء قريش وهو عامد الى الكعبة فحثى على رأسه ترابا فمر بابي
بكر الوليد بن المغيرة او العاصي بن وائل فقال الا ترى ما يصنع هذا السفيه فقال
انت فعلت هذا بنفسك وهو يقول اي رب ما احلمك اي رب ما احلمك اي رب
ما احلمك انتهى ولو لم يكن في هذا الا كلام ابن القاسم لكفى فضلا عن روايته عن
ابي بكر وان كانت مرسلة وقال الزمخشري في قوله تعالى ذو الجلال والاكرام معناه
الذي يجله الموحدون عن التشبيه بخلقه او الذي يقال له ما اجلك وما اكرمك وقال
ايضا في ابصر به واسمع تعجبا بما دل على التعجب من ادراك المسموعات والمبصرات
للدلالة على ان امره في الادراك خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والمبصرين
لانه يدرك لطفه الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها حجما واكثفها جرما ويدرك البواطن
كما يدرك الظواهر وذكر ابو محمد بن علي بن اسحاق الصيمري رحمه الله تعالى في كتاب
التبصرة والتذكرة في النحو ولذا قلت ما اعظم الله وذلك الشيء عبارة الذين يعظمونه
ويعبدونه ويجوز ان يكون ذلك الشيء هو ما يستدل به على عظمته من بدائع خلقه
ويجوز ان يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا لشيء جعله عظيما **ومثل**
هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر • نفس عصام سودت عصاما • انتهى
وهو كالانباري وقال المتنبي •

• ما اقدر الله ان يخزي خليقته • ولا يصدق قوما في الذي زعموا •

قال الواحدي في شرحه يقول الله تعالى قادر على اخزاء خليقته بان يهلك عليهم سماء ساقطا
من غير ان يصدق الملحدة الذين يقولون بقدم الدهر يشير الى ان تأثير مثل اخزاء الدهر
والله تعالى قد فعل ذلك بعقوبة لهم وليس كما تقول الملحدة وقال ابن الدهان في شرح
الايضاح فان قيل فاذا قدرت ما نعد بشيء فما تصنع بما اعظم الله فالجواب من وجوه
احدها ان يكون الشيء نفسه ويجوز ان يكون ما دل عليه ويجوز ان يكون ما دل
عليه من مخلوقاته الثاني من معظم عباده الثالث ان يكون الافعال الجارية عليه
يحملها على ما يجوز من صفاته تعالى فيحمل على انه عظيم في نفسه وقال الزمخشري رحمه الله
تعالى في ما هذا بشرا المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته

على خلق جميل مثله واما حاش لله ما علمنا عليه من سوء فالتعجب من قدرته على خلق عفيف
مثله انتهى والحمد لله وحده **الرفدة في معنى وحده** تاليف الشيخ تقي الدين
السبكي الشافعي رحمه الله تعالى وفيه يقول الصلاح الصفدي رحمه الله تعالى في رسالته
• خذ عنك الرفدة • وانتبه للرفدة • بحر منه علما • فاق طعم الشهد •
بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا المشرف
على كل المخلوقات قبله وبعده وسلم تسليما كثيرا **وبعد** فهذه عجالة مسماة بالرفدة
في معنى وحده كان الداعي اليه ان الزمخشري قال في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون
معناه وعلى الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فتوقفت في هذه العبارة
واحببت ان انبه على ما فيها واذكر مراد هذه اللفظة **واول** ما ابتدي بقول الحمد
لله وحده واقول معناه الحمد لله لا لغيره ولا يشاركه فيه احد ووحده منصوب على الحال
عند جمهور النحويين منهم الخليل وسيبويه قالا لانه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع
موضع الحال كانه قال ايحادا وايحادا موضع موحد ولختلف هاولا اذا قلت رأيت زيدا
وحده فالاكثرون يقدرون في حال ايحادي له بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال
من المفعول ومنع ابو بكر بن طلحة رحمه الله تعالى من كونه حالا من الفاعل وقال انه حال
من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر

• والذئب اخشاه ان مررت به • وحدي واخشى الرياح والمطرا •

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان يأتي الوجهان المتقدمان
في رأيت زيدا وحده فان المعنى يجمعهما ووجد منهما فالي ضمير المتكلم والمخاطب
والغائب فتقول ضربته وحدي وضربته وحده وضربتك وحدك وضربتك وحدي
ويختلف المعنى بحسب ذلك **ومنهم** من يقول وحده مصدر موضوع موضع الحال ومعناه
لا يختلف القولين الاولين في كونه اسم مصدر لفظها ولا من يقول انه مصدر على حذف حرف
الزيادة اي ايحاده ومنهم من قال انه مصدر لم يوضع له فعل **وذهب** يونس وهشام
في احد قوليه انه منتصب انتصاب الظروف فتجريه مجرى عنده فجاء زيد وحده
تقديره جاء زيد على وحده فكان التقدير زيد موضع المفرد ولعلهم لا يقولون
انه مصدر وضع موضع الظرف وحكى عن الاصمعي وحد يحد ويدل على انتصابه على
الظرف قول العرب زيد وحده كما قالت العرب زيد اقبالا لا ادبارا قال هشام
ومثل زيد وحده في هذا المعنى زيدا مررت به وقصته الاولى وحاله الاولى وخلف
هذا المنصوب الناصب كما خلف وحده وحده وسمى هذا منصوبا على الخلاف الاول
وقال لا يجوز وحده زيد كما لا يجوز اقبالا لا ادبارا زيد وكذلك قصته الاولى سعد
وعلى انه منصوب على الظرف يجوز وحده زيد كما يجوز عندك زيد هذا كلام النحاة
وهو متسع فيما تقتضيه الصنعة واللسان والمعنى متقارب كله دائر على ما يقصده
من الحصر في المذكور فقولي الحمد لله وحده يفيد الحصر في الله سبحانه وتعالى وقوله
تعالى واذا ذكرت ربك في القرآن وحده والضمير يعود على ربك فحصره لم يذكر معه غيره

وكذا قولنا لا اله الا الله وحده انا افردناه بالوحدانية فانظر كيف تجد المعنى في ذلك
كله سوا فاذا قلت حمدت الله وحده او ذكرت ربك وحده فمعناه وتقديره عند سيبويه
موحدا اياه بالحمد والذكر على انه حال من الفاعل والحال في موحدا مكسورة وعلى راي ابن
طلحة موحدا بهو الحا مفتوحة وعلى راي هشام معناه حمدت الله وذكرته على انفراده
فهذه التقادير الصناعية ثلاثة والمعنى لا يختلف الا اختلافا يسيرا فاذا جعلناه
من وحد الرباعي فمعناه موحدا بالمعنيين المتقدمين واذا جعلنا موحدا الثلاثي فمعناه
منفردا بذلك وعلى الاول الحامد والذاكر افرده بذلك وعلى الثاني هو انفرد
بذلك والعامل في الحال حمدت وذكرت وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم
او الضمير الذي في حمدت وذكرت على القولين واذا قلت الحمد لله وحده فالعامل في الحال
المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة وهو العامل في الجار والمجرور وصاحب
الحال الله ووحده حاله وان جعلته ظرفا فالمعنى الحمد لله على انفراده فلم يختلف
المعنى اختلافا مخلا بالمقصود واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاما ان نقول معناه
على انفراده وان جعل ظرفا او منفردا بالوحدانية او منفردا بها على الاختلاف في
تقديره وصاحب الحال الضمير في كاين العايد على الله تعالى والعامل في الحال واما المنطقيون
فيقولون ان وحده يصير الكلام بها في قوة كلامين فقولنا رايت زيدا وحده افاد
اثبات رؤيته ولم يفد شيئا اخر وقولنا رايت زيدا وحده افاد اثبات رؤيته ونفي
رؤية غيره وهو معنى ما قاله النحاة ايضا وتصير الجملة بعد ان كانت موجبة متضمنة
ايجابا وسلبا وبذلك حلوا مغلطة ركبها بعض الحلافين وهي الما وحده رافع للحدث
وكلما هو رافع للحدث رافع للخبث فالما وحده رافع للخبث فلا يكون الما بغير الما رافعا
للحدث وحكموا ان هذا قياس من الشكل الاول وشرطه ايجاب صغراه وهذه الصغرى
بدخول وحده فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة تقديرها الما رافع للحدث ولا شي
من الما غيره رافع وهذا الحل صحيح اذا اريد بوحده ذلك وقد يراد بوحده انه بقيد
تجرده عن المخالط بمعنى الما وحده بلا خليط تجرده عن اسم رافع الحدث وهذا صحيح
ولا تخرج الجملة به عن كونها موجبة ولا ينتفع به المغالط وقد يراد بوحده انه من
حيث هو مع قطع النظر عما سواه وهو ايضا صحيح ولا ينتج مراد المغالط ولا يمنع
ان المراد الما مع استعماله في الوضو لا استعماله الخصوص مع النية وبعض هذه الاحتمالات
ياتي في قولك رايت زيدا وحده قد يراد به انك رايته في حال هو منفرد بنفسه ليس
معه غيره وان كانت رؤيتك في مدة له ولغيره ولكن هذا الاحتمال مرجوح وهذا
لم يذكره النحاة وانما كان مرجوحا لانه يخرج الى تقدير محذوف تقديره كما بينا ويكون
وحده حالا من الضمير فيه والعامل فيه ذلك المحذوف والاصل عدم الحذف وعدم
التقدير فلذلك قلنا انه مرجوح والاول لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل رايت
المصرح به هذا كله في جانب الاثبات اذا قلت رايت زيدا وحده اما في حالة النفي
اذا نفيت الرؤية عنه وحده فلك صيغتان او اكثر احدها ان تاتي باداة

النفي

النفي متقدمة فتقول ما رايت زيدا وحده فهي في قوة السالبة البسيطة وهي سلب لما
اقتضته الموجبة ومعناه بعد السلب يحصل باحدى ثلاث طرق احدها رؤيتهما معا والثانية
عدم رؤيتهما واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا والثالثة رؤية غير زيد وعدم رؤية
زيد على كل واحد من هذه التقادير الثلاثة يصح ما رايت زيدا وحده لان النفي رؤية
مقيدة بالوحدة ونفي كل مركب من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بينا هذا اذا قدمت
حرف النفي ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على كل في قولنا •
ما كل ما يتمنى المرء يدركه • وانه سلب للعموم لا عموم السلب وانه يفيد جزئيا لا كليا
فتدرك بعض ما يتمناه ولذلك • وليس كل النوى يلقي المساكين • اما
اذا اخرت حرف النفي فان اخرته عن المبتدا الذي هو الموضوع وقدمته على وحده مع
الفصل كقولك زيد لم اره وحده فهو كالحالة المتقدمة محتمل للمعاني الثلاثة كما سبق
لان النفي تقدم على الفعل المقيد بالوحدة فقد نفي مركبا فينبغي بانتفا احد
اجزايه كالحالة السابقة حرفا بحرف وانضابط في ذلك ما ذكرناه وان اخرته عن
وحده كقولك زيد وحده لم اره او ما رايته او لا اراه فهذا موضع نظر وتامل والراجح
عندي في ذلك انك لم تره وقد رايت غيره لانها قضية ظاهرها انها تشبه الموجبة
المعدولة فقد حكمت بنفي الرؤية المطلقة التي لم تقيد بوحده عن زيد المقيد بالوحدة
هذان الامران لا شك فيهما وبهما فارق لم اره وحده لانه نفي الرؤية مقيدة لا
الرؤية مطلقة هذا لا شك فيه ولكن النظر في ان تقييد زيد بوحده هل معنى التقييد
يرجع الى معنى زيد في ذاته او الى ما حكم به عليه وهو النفي هذا موضع النظر والظاهر
انه الثاني وانه يفيد تقييدا لحكم وهو النفي فيكون نفي الرؤية مقصورا على زيد
بمعنى وحده فيهذه الصيغة ان زيدا انفرد بعدم الرؤية المطلقة وان غيره مري
فقد سرى التقييد من المحكوم عليه الى المحكوم به وعليك يا طالب العلم ان تضبط
هذه الامور الثلاثة وتميز بينها وتعرف تغايرها احدها اطلاق الضرب المنفي
كما دل عليه الكلام والثاني تقييد المحكوم عليه الذي دلت الصناعة عليه مع المحافظة
على اطلاق الضرب او الرؤية او نحوهما من الافعال والثالث تقييد التقييد من
المحكوم عليه الى الحكم وهو النفي الوارد على الضرب المطلق فاذا عقلت هذه الثلاثة
وميزت بينها ظهر لك ما قلته ويحتمل ايضا وهو عندي غير راجح انك انما نفيت الفعل
عن المقيد بالوحدة فيكون حاصلا للمحكوم عليه بدونها وهو عندي ضعيف وبذلك
تبين ضعف قول الزمخشري وانه لو قدمناه ولا تحملون على الانعام وحدها ولكن
عليها وعلى الفلك سلم عن هذا الاعتراض فان قلت ما حمل الزمخشري على تقديم الحصر
قلت تقدم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجمع فقدر حصر الحمل فيهما ومن ضرورته
نفي كل على غيرهما وغيرهما اما احدهما بقيد الوحدة لمغايرته لمجموعهما واما خارج عنهما
لا سبيل الى ذلك في قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة فتعين الاول واما
كونه لا لها صدر الكلام والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها اولا فلا حاجة

بنا الى ذكره لعدم تاثيرما نحن فيه فان قلت هل ينبه هذا التاخير في قوله كل ذلك لم
يكن قلت نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين تقدم النفي وتاخيره ولذلك جعل قوله •

• فقد اصبحت ام الخيار تدعي • علي ذنبا كله لم اصنع •

ضرورة لان مقصود الشاعر انه لم يصنع شيا منه فلذلك رفع ولولا ذلك نصب
كله والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والماب والحمد لله وحده وصلي الله علي من
لا نبي بعده

ذيل العلامة في العطف بلا تاليفه ايضا جوابا عن سوال سال عنه
لمولفه بهاء الدين احمد رحمهما الله تعالى والسلاح الصفدي رحمه الله تعالى بمدح
هذا الكتاب نفع الله به •

• يا من غدا في العلم ذا همة • علية بالفضل يملا الملا •

• لم ترق في النحو الي رتبة • سامية الا بفضل العلا • بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله سالت اكرمك الله عن قام زيد هل يصح
التركيب واذا الشيخ ابا حيان جزم بامتناعه وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق
على ما بعدها وانك رايت سبقه الي ذلك السهيلي في نتايج الفكر وانه قال لا
شرطه ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها وان عندك
في ذلك نظرا لامور **منها** ان البيانيين تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر الافراد وشرطوا
في قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الوصف كقولنا زيد كاتب لا شاعر فقلت كيف يجتمع
هذا مع كلام العلامة السهيلي والشيخ رحمهما الله تعالى **ومنها** ان قام رجل لا زيد مثل
قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد فهي غاية البعد لانك ان اردت
بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشي علي نفسه تاكيدا وكلا مانع منها اذا قصد الاطناب
واذا اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشي علي غيره ولا مانع منه ويجري على
هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسين
بل قد يقال ان قام رجل لا زيدا اولي بالجواز من قام رجل وزيد اذا اردت بالرجل فيه
زيدا كان تاكيدا وان اردت غيره كان فيه التباس على السامع وايهام انه غيره
والتاكيد والالباس منتفيان في قام رجل لا زيد فاي فرق بين زيد كاتب
لا شاعر وقام رجل لا زيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب
وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان وكالابيض واذا امتنع جا رجل لا زيد
كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد وكيف يمنع احد
مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وان كان في الاستدلال على ذلك
بقوله تعالى من كان عدوا لله الاية لان جبريل اما معطوف علي الجلالة الكريمة
او علي رسل والمراد بالرسل الانبيا لان الملايكة وان جعلوا رسلا فقرينة عطفهم
علي الملايكة تصرف هذا ولاي شي يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو
وهو عطف علي موجب لان نسيا موجب وتعليلهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف
لان الاطناب يقتضي مثل ذلك لا سيما والنفي الاول والنفي الثاني خاص فاسوا

قوله

درجاته

ها

درجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا جملة ما تضمنه كتابك في ذلك ابركه
الله فيك **والجواب** اما الشرط الذي ذكره السهيلي وابو حيان في العطف
بلا فقد ذكره ايضا ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية فقال لا تعطف بلا الا
بشرط وهو ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها
فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو قولك جاني رجل لا امراة وجاني عالم لا جاهل ولو
قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز لانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل
عن الثاني وهي لا تدخل الا لتاكيد النفي فاذا اردت ذلك فمعنى حيث تعين فتقول
مررت برجل غير عاقل وغير زيد مررت بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني وقد
تضمن كلام الابذي هذا زيادة علي ما قاله السهيلي وابو حيان وهي قوله انها
لا تدخل الا لتاكيد النفي واذا ثبت ان لا • لا تدخل الا لتاكيد النفي اتضح اشتراط
الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب يقتضي في قولك قام رجل نفي المراة فدخلت لا
للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو واما ما دام رجل لا زيد
فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلذلك لم يجز العطف بلا لانها لا تكون الا لتاكيد نفي
بل لتاسيسه وهي وان كان يوتي بها لتاسيس النفي وكذلك في نفي يقصد تاكيده
بها خلاف غيرها من ادوات النفي كلم وما وهو كلام حسن والابذي كان امة في
النحو حتي سمعت الشيخ ابا حيان يقول انه سال احد شيوخه عن حد النحو فقال
الابذي يعني انه تكسر نحوا وانما قلت هذا لئلا يقع في نفسك انه لتاخره قد
يكون اخذه عن السهيلي وايضا تمثيل ابن السراج فانه قال في كتاب الاصول وهي
تقع لاخراج الثاني مما دخل فيه الاول وذلك قولك ضربت زيدا لا عمرا ومررت برجل
لا امراة وجاني زيد لا عمرو فانظر امثلته لم يذكر فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور
وقد يعترض علي الابذي في قوله انها لا تدخل الا لتاكيد النفي **ويجاب** بانه
لعل مراده انها للنفي المذكور بخلاف ما وليس ولعلك اخترت هنا ولعل مراده
انها لا تدخل في اثنا الكلام الا للنفي المؤكد بخلاف ما اذا جات اول الكلام فقد يراد
بها اصل النفي كقوله لا اقسم وما شابهه والاول احسن **وايضا** تمثيل جماعة من
النحاة منهم ابن الشجري في الامالي قال انها تكون عاطفة فتشرك ما بعدها في اعراب
ما قبلها وتنفي عن الثاني ما ثبت للاول كقولك خرج زيد لا بكر ولقيت اخاك لا اباك
ومررت بحميك لا ابيك ولم يذكر احد من النحاة في امثلته بما يكون الاول فيه يحتمل
ان يندرج فيه الثاني وخطر لي في سبب ذلك امران احدهما ان العطف يقتضي
المغايرة فهذه القاعدة تقتضي انه لا بد في المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه والمغايرة
عند الاطلاق تقتضي المباينة لانها المفهوم منها عند اكثر الناس وان كان التحقيق
ان بين الاعم والاخص والعام والخاص والجز والكل متغايرة ولكن المغايرة عند
الاطلاق انما تنصرف الي ما لا يصدق احدهما علي الاخر واذا صح ذلك امتنع العطف في قولك
جا رجل وزيد لعدم المغايرة فان اردت غير زيد جاز وانتقلت المسالة من صورتها

وصار كانك قلت جا رجل غير زيد لا زيد ومغير زيد لا يصدق على زيد ومسلمنا انما هي
فيما اذا كان رجل صادقا على زيد محتملات لان تكون اياه فان ذلك ممتنع للقاعدة
التي تقررت وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولو قلت جا زيد ورجل
كان معناه ورجل اخر لما تقرر من وجوب المغايرة ولذلك لو قلت جا زيد لا رجل وجب
ان يقدر لا رجل اخر والاصل في هذا انا نريد ان نحافظ على مدلولات الالفاظ فيبقى
المعطوف عليه على مدلوله من عموم او خصوص واطلاق او تقييد والمعطوف على مدلوله
كذلك وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول كاو فانها
تغير نسبته من الجزم الى الشك كما قال الخليل في الفرق بينها وبين اما وكبل فانها
تغيرها للاضراب عن الاول وقد لا تقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة عليه
حكم اخر ولا من هذا القبيل فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقا الاول على معناه
من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد وكانك قلت قام اما زيد واما غيره لا زيد وهذا
لا يصح **الثاني** انه مبني كلام العرب على الفائدة فحيث حصلت كان التركيب
صحيحا وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم وقولك قام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل
في اخصه له لزيد وغيره لا فائدة فيه البتة مع ارادة حقيقة العطف او زيد على
كونه لا فائدة فيه ونقول انه متناقض لانه ان اردت الاخبار بنفي قيام زيد وبالاخبار
بقيام رجل المحتمل له ولغيره كان متناقضا وان اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد
كان طريقك ان تقول غير زيد فان قلت ان لا بمعنى غير لم تكن عاطفة ونحن انما نتكلم على
العاطفة والفرق بينهما ان التي بمعنى غير مفيدة للاول مبينة لوصفه والعاطفة
مبينة حكما جديدا لغيره فهذا هو الذي خطر لي في ذلك وبه يتبين انه لا فرق بين
قولك قام رجل لا زيد وقولك قادم زيد لا رجل كلاهما ممتنع الا ان يراد بالرجل غير زيد
فحينئذ يصح فيهما ان كان يصح لا في هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل سنذكره
ولا فتعدل عنه الى الصيغة غير اذا اريد ذلك المعنى وبين العطف ومعنى غير فرق وهو
ان العطف تقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ولا تعرض للاول الا تاكيدا ما دل عليه
بالمفهوم ان سلم ومعنى غير تقتضي تقييد الاول ولا تعرض له للثاني الا بالمفهوم
وان جعلتها صفة وان جعلتها استثنا فحكمها حكم الاستثنا في ان الدلالة هل هي بالمنطوق
او بالمفهوم وفيه بحث **و** التفصيل الذي وعدنا به هو انه يجوز قام رجل غير عاقل وامرر
برجل غير عاقل وهذا رجل لا امراة ورايت طويلا غير قصير فان كانا علمين جاز فيه
لا وغير وهذان الوجهان اللذان خطرا لي زايدا على ما قال السهيلي والابدي رحمهما
الله تعالى من مفهوم الخطاب لانه انما ياتي على القول بمفهوم اللقب وهو ضعيف عند
الاصوليين وما ذكرته باق عليه وعلى غيره على ان الذي قالاه ايضا وجه حسن
يصير معه العطف في حكم المبين لمعنى الاول من انفراده بذلك الحكم وحسن والتصريح
بعدم مشاركة الثاني له فيه والا لكان في حكم كلام اخر مستقل وليس هو المليح وهو
مطرد ايضا في قولك قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل لان كليهما عند الاصوليين له حكم

اللقب

اللقب وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطرا لي انما هي في لفظة لا خاصة لاختصاصها
بسعة النفي ونفي المستقبل على خلاف فيه ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف
الجمل فلو جيت مكانها بما او لم او ليس وجعلته كلاما مستقلا لم يات المليح ولم يمتنع
واما قول البيانيين في قصر الموصوف افرادا زيد كاتب لا شاعر فصحيح ولا منافاة
بينه وبين ما قلناه وقولهم عدم تنافي الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على
ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة
كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينافي الاخر لا يمكن لاستحالة اجتماعهما واما شاعر
وكاتب فالوصف باحدهما لا ينفي الوصف بالاخر لامكان اجتماعهما في شاعر كاتب
فانما يجي نفي الاخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما بما تفهمه القراين وسياق الكلام
فلا يقال مع هذا كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السهيلي والشيخ لظهور امكان
اجتماعهما وقولك في اخر كلامك وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه اما شيك
فيه وحاشاك ان تسلم به وقولك كالحيوان والابيض كانك تبعت فيه كلام الشيخ العلامة
شهاب الدين القرافي فانه قال في ذلك رحمه الله تعالى وهو غفلة منه او كلام
فيه نسخ الطلبة تعليم بعض الفقهاء ما لا احاطة لهم بالعلوم العقلية ولذلك زاد على
ذلك ومثل بالزنا والاحصان لان الفقيه يتكلم فيه وتدري كلها الفاظ متباينة
ومعانيها متباينة والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين متباينان وليس كل
متباينين متنافيين وعجبت منك كيف اتغفلت عن هذا وهو عندك في منهاج
البيضاوي في الفصيح والناطق والتكرار في المعقول انما هو في المعاني والنسب
الاربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه بينهما والشعر
والكتابة متباينتان والزنا والاحصان متباينان والحيوانية والبياض متباينان
وان صدقا على ذات ثالثة **فاشرطه** البيانيون من عدم التنافي صحيح ولم يشترطوا
عدم التباين وما قال السهيلي وابو حيان صحيح ولم يشترطا التنافي فلذلك نظير
انه يقال يصح ان يقال قام كاتب الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدل
عليه في كلام احد لان كاتب لا يصدق على شاعر بمعنى ان معنى الكتابة ليس في شي
من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد فان زيدا رجل وانما الشعر والكتابة في رجل واحد
كثوبين يلبسهما واحد فتري احد الثوبين يصدق على الاخر فالفقيه والنحوي والصرف
ونحو ذلك متباينة بمعنى الحقائق ومعرفتها واما قولك قام رجل وزيد فتركيب صحيح
ومعناه قام رجل غير زيد وزيد واستفدنا التقييد من العطف لما قدمناه من
ان العطف يقتضي المغايرة فهذا المتكلم اورد كلامه اولا على جهة الاجمال لان يكون
زيدا او ان يكون غيره فلما قال وزيد علمنا انما اراد بالرجل غيره وله مقصود قد يكون
صحيحا في ابهام الاول وتعيين الثاني وحصل الثاني به فائدة لا يتوصل اليها
الا بذلك التركيب او مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل لا زيد لم يحصل
به قط فائدة ولا مقصود زايد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك قام

رجل غير زيد واذا امكنت المغايرة المقصودة بدون العطف فيظهر ان يمتنع العطف
لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما يعدل الى الاطناب بمقصود لا يحصل
بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يبعد كل البعد الجملتين ما قدر على
جملة واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه فلذلك قلنا لا امتناع وبهذا
يظهر الجواب عن قولك اذا اردت غير كان عطفا وقولك ويصير على هذا التقدير مثل
قام رجل لا زيد في صحة التركيب ممنوع لما اشرنا اليه من المغايرة في الاول دون
الثاني والتاكيد بينهما بالقرينة ولا لباس تنتفي بالقرينة والفايدة حاصلة مع
القرينة في قام رجل وزيد وليست بحاصلة في قام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه
وقولك وان كان معناهما متعاكسين صحيح وهو ما يقتضيه (?) وقولك واي فرق
قد ظهر الفرق كما بين القدم والحدوث واما قولك هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل
قام الناس لا زيد فالذي اقوله من هذا انه ان اريد الناس غير زيد جاز ويكون
لا عاطفة كما قدرناه من قبل وان اريد العموم واخراج زيد بقولك لا زيد على جهة
الاستثنا فقد كان يخطر لي انه يجوز لكني لم ار سيبويه ولا غيره من النحاة عد لا من حروف
الاستثنا فاستقر رايي على الامتناع الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع اطلاق
ذلك حملا على المعنى المذكور لا العطف ويحتمل ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام
رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص جايز في الموضعين فان كان مسوغا جاز فيهما والا
امتنع فيهما ولا فرق بينهما الا ارادة معنى الاستثنا من لا ولم يذكره النحاة
فان صح ان بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه جعلها بمعنى لا والمشهور ان التقدير
ليس هو زيدا فان صح جعلها بمعنى لا وجعلت للاستثنا صح ذلك وظهر الفرق والا فهي
سوا في الامتناع عند العطف وارادة العموم بلا شك ولذلك عند الاطلاق حملا على
الظاهر حتى تاتي قرينة تدل على ارادة الخصوص واما قام الناس وزيد فجوازه
ظاهر مما قدمناه من ان العطف يقتضي المغايرة فافادة الواو ارادة الخصوص
بالاول او ارادة تاكيد نسبة القيام الى زيد والاخبار عنه بالعموم والخصوص
وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا وكاني بك تعترض على كلامي هذا مع كلامي المتقدم
في تفسير المغايرة فاعلم ان الاصل في المغايرة انها حاصلة بين الجزء والكل وبين
العام والخاص واصلا ابينين (?) واهل الكلام فسروا الغيرين بالذين يمكن انفكاك
احدهما عن الاخر ونسبوا هذا التفسير الى اللغة وبنوا عليه ان صفات الله ليست غيره
لانه لا يمكن انفكاكها ولا غرض لنا في تحرير ذلك هنا وانما الغرض ان العطف يستدعي
مغايرة يحصل بها فايدة وعطف الخاص على العام واذا اريد بعموم الاول اذا حصلت
به فايدة وهو تقرير حكم الخاص وتصييره كالاخبار به مرتين من اعظم الفوايد
فيجوز فلذلك سلكته هنا وفيما تقدم لم تحصل فايدة فمنعته وقد استعملت في كلامي
هذا وكاني بك لان الناس يستعملونه ولا ادري هل جا في كلام العرب او لا الا ان
في الحديث كاني به فان صح فهو دليل الجواز وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه

ومال

وقال في قولهم كانك بالدنيا لم تكن ان الكاف للخطاب والباء زايدة والمعنى كان الدنيا
لم تكن ولذلك منعه في كاني بك اذ لم يكن هكذا املي خاطري فو كتاب (?) لابي
علي الفارسي وكان صاحبنا احمد بن الكازاني (?) رحمه الله تعالى شابا ورع في النحو (?)
في حياته ثم اوقفني في مجاميع له على كلام جعم (?) كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل لا تحضر
الان وفيه طول واما سوال الشيخ جمال الدين رحمه الله تعالى عن عطف جبريل فصحيح في
عطف الخاص على العام ان كان العطف على ملايكته لانه من جملة الملايكة وكذا ان
عطف على الرسل ولم يقصد بها البشر وحدهم واما منازعة الولد له اذا حمل الرسل على البشر
او عطف على الجلالة الكريمة فالتمسك بحمل الرسل على البشر ان صح لكن وجب العطف
على الملايكة وهو منهم قطعا فحصل عطف الخاص على العام والعطف على الجلالة مع
كونه عطفا على الاول دون ما يليه وهو غير منقول في كلام النحاة ومع ذلك فهو
مذكور بعد ذكر الملايكة الذين هو منهم قطعا وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهرا
وذلك يوجب صحة عطف الخاص على العام وان قدرت العطف على الجلالة لان
لا نعني بعطف الخاص على العام الا انه مذكور بعده ولا ننظر في كونه يقتضي تخصيصه
اولا واما قولك ولاي شي يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو عطف
على موجب فلما تقدم انه لا عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب نفيه ليدل عليه صريحا
وتاكيد المفهوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت
فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفه على النفي لما قيل يلزم نفيه مرتين وقولكم ان
النفي الاول عام والثاني خاص صحيح لكنه ليس مثل جا زيد لا عمرو ولما ذكرناه ان النفي
في غير زيد مفهوم وفي عمرو منطوق وفي الناس المستثنى منه منطوق فخالف ذلك
الباب وقولك فاسواد (?) رجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع وليس مثله
لان العطف في ولا زيد ليس بلا بل بالواو وكل العطف بلا حكم يخصه ليس للواو وليس
في قولنا ما قام الناس ولا زيد ما كرر منه خاص بعد عام فهذا ما قدره الله لي من كتابي
جوابا للولد فالولد بارك الله فيه ينظر فيه فان رضيه والا فيتحفه بجوابه والله سبحانه
وتعالى اعلم

الحلم والاناه في اعراب غير ناظرين اناه للشيخ
تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى وفيه يقول الصلاح الصفدي رحمهما الله تعالى

يا طالب النحو في زمان • اطول طلا من القناة
وما تحلى منه بعقد • عليك بالحلم والاناة

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يوذن
لكم الى طعام غير ناظرين اناه الذي بحث (?) في اعرابه ان قوله الا ان يوذن لكم الى الطعام
حال ويكون معناه مصحوبين والبا مقدرة مع ان تقديره بان اي مصاحبا وقوله
غير ناظرين انا حال بعد حال وجوز الشيخ ابو حيان ان تكون الباء سببية ولم يقدر
الزمخشري حرفا اصلا بل قال ان يوذن في معنى الظرف اي وقت ان يوذن لكم واورد
عليه ابو حيان بان ان المصدرية لا تكون في معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح

نحو اجيئك صياح الديك اي وقت صياح الديك ولا تقول اذ يصح فيحصل خلاف في ان
يوذن ظرف او حال فان جعلناها ظرفا كما قال الزمخشري فعقلنا له اذ غير ناظرين
حالا من لا تدخلوا وهو صحيح لانه استثنا مفرغ من الاحوال كانه قال لا تدخلوا في حال
من الاحوال الا مصحوبين غير ناظرين على قولك وقت ان يوذن لكم غير ناظرين على قول
الزمخشري رحمه الله تعالى واتمام عمل غير ناظرين حالا من يوذن وان كان جايزا من جهة
الصناعة لانه يصير حالا مقدرة وانهم لا يصيرون منتسبين عن الانتظار بل يكون
ذلك فيه اي الاذن وليس المعنى على ذلك بل على انهم نهوا ان يدخلوا الا باذن ونهوا
اذا دخلوا وان يكونوا ناظرين اناه فلذلك امتنع من جهة المعنى ان يكون العامل
فيه يوذن وان يكون حالا من مفعوله فلو سكت الزمخشري على هذا لم يرد عليه شي
لكنه زاد وقال وقع الاستثنا على الوقت والحال معا كانه قيل لا تدخلوا بيوت
النبي الا وقت الاذن ولا تدخلوها الا غير ناظرين فورد عليه ان يكون استثنى
شيئين وهما الظرف والحال باداة واحدة وقد منعه النحاة او جمهورهم والظاهر
ان الزمخشري ما قال ذلك الا تفسير معنى وقد قدر اداتين وهو من جهة بيان
المعنى وقوله وقع الاستثنا على الوقت والحال معا من جهة الصناعة لان الاستثنا
المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف
والحال فكانه قال لا تدخلوا الا دخولا موصوفا بكذا ولست اقول بتقدير مصدر
هو عامل فيهما فان الفعل المفرغ وانما اردت شرح المعنى ومثل هذا الاعراب هو
الذي نختاره في مثل قوله وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم
بغيا بينهم فالجار والمجرور وبغيا مستثنيين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف
كما تقول ما قمت الا يوم الجمعة ضاحكا امام الامير في داره فكلها يعمل فيها الفعل
المفرغ من جهة الصناعة وهي من جهة المعنى كالشي الواحد بمجموعه بعض من
المصدر الذي تضمنه الفعل المنفي وهذا احسن من ان يقدر اختلفوا بغيا بينهم لانه
حينئذ لا يفيد الحصر وعلى ما قلناه يفيد الحصر فيه كما افاده في قوله من بعد
ما جاءهم العلم فهو حصر في شيئين ولكن بالطريق الذي قلناه لانه استثنا شيئين
على شي واحد صادق على شيئين ويمكن حمل كلام الزمخشري على ذلك فقوله وقع الاستثنا
على الوقت والحال معا صحيح وان كان المستثنى اهم لان الاعم يقع على الاخص
والواقع على الواقع واقع **مخلص** عما ورد عليه من قول النحاة لا يستثنى باداة
واحدة دون عطف شيئان وقد اورد عليه ابو حيان في قوله انه حال من لا تدخلوا
ان هذا لا يجوز على مذهب الجمهور اذ لا يقع عندهم بعد الا في الاستثنا الا المستثنى
والمستثنى منه او صفة المستثنى واجاز الاخفش والكسائي ذلك في الحال وعلى هذا
يجي ما قاله الزمخشري وهذا الايراد عجيب لانه ليس مراد الزمخشري لا تدخلوا غير ناظرين
حتى يكون الحال قد تاخر بعد اداة الاستثنا على مذهب الاخفش والكسائي وانما مراده
انه حال من لا تدخلوا لانه مفرغ فيعمل فيما بعد الاستثنا كما في مثل ما دخلت الا غير

العامل

ناظر

ناظر فلا يرد على الزمخشري الا استثنا شيئين وجوابه ما قلناه وحاصله تقييد
اطلاقهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان بما اذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما
الا بعطف اما اذا كان عاملا فيهما بغير عطف فيتوجه الاستثنا اليه لان حرف الاستثنا
كالفعل لان الفعل عامل فيهما قبل الاستثنا فكذا بعده **واختار** العلامة ابو حيان
رحمه الله تعالى في اعراب الاية ان يكون التقدير فادخلوا غير ناظرين كما في قوله بالبينات
والزبر اي ارسلناهم والتقدير في تلك الاية فيه لاجل البعد والفصل واما هنا فيحتمل
هو وما قلناه فان قلت قولهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان هل هو متفق
عليه او مختلف فيه وما المختار فيه قلت قال ابن مالك رحمه الله تعالى في التسهيل لا يستثنى
باداة واحدة دون عطف شيئان وتوهم ذلك بدل ومعمول مضمر لا بدلان خلافا لقوم
قال ابو حيان رحمه الله تعالى ان من النحويين من اجاز ذلك ذهبوا الى اجازة ما اخذ
احد الا زيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا قال ومنع الاخفش والفارسي واختلفا
في اصلاحها وتصحيحها عند الاخفش بان يتقدم على الا المرفوع الذي بعدها معمول ما اخذ
احد زيد الا درهما وما ضرب القوم بعضهم الا بعضا قال وهذا موافق لما ذهب اليه
ابن السراج وابن مالك رحمهما الله تعالى من ان حرف الاستثنا انما يستثنى به واحد
وتصحيحها عند الفارسي بان لا تربيب فيه منصوبا قبل الا فيصول فما اخذ احد شيئا الا
زيد درهما وما ضرب القوم احدا الا بعضهم بعضا قال وهذا موافق لما ذهب اليه ابن
السراج وابن مالك من ان حرف الاستثنا قال ابو حيان وبهم قد رتخريجه لهذا التركيب
هل هو على ان يكون ذلك على البدل فيه كما ذهب اليه ابن السراج في ما اعطيت احدا
درهما الا عمرا دانقا ليبدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب او هو على ان
يجعل احدهما بدلا والثاني معمول عامل مضمر فيكون الا زيد بدلا من احد و الا بعضهم
بدلا من القوم ودرهما منصوب باخذ مضمرة كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول
المصنف يعني ابن مالك خلافا لقوم انه يعود لقوله لا بدلان فيكون ذلك خلافا في التخر
لا خلافا في صحة التركيب والخلاف فيه ذكرته موجود من صحة التركيب فمنهم من قال هذا
التركيب صحيح لا يحتاج الى تخريج لا بتصحيح الاخفش ولا بتصحيح الفارسي هذا كلام ابي حيان
رحمه الله تعالى وحاصله ان في صحة هذا التركيب خلافا للاخفش والفارسي يمنعانه
وغيرهما يجوزه والمجوزون له ابن السراج يقول انهما بدلان وابن مالك يقول احدهما بدل
والاخر معمول عامل مضمر وليس في هذا من يقول انهما مستثنيان باداة واحدة
ولا نقل ابو حيان ذلك عن احد وقوله في صدر كلامه ان من النحويين من اجازه
محمول على التركيب لا على معنى الاستثنا فليس في كلام ابي حيان ما يقتضي الخلاف
الى المعنى بالنسبة الى جواز استثنا شيئين باداة واحدة من غير عطف واحتج ابن
مالك انه كما لا يقع بعد حروف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثنا
مستثنيان وتعجب الشيخ ابو حيان منه وذلك لجواز قولنا ضرب زيد عمرا بسوط وبشر
عمرا بجريدة وقال ان المجوزين لذلك عللوا الجواز بشبه الا بحرف العطف وابن مالك

ع

عطف

جعل ذلك علة للمنع وفي هذا المثال وفي غيره وقال لا تستثني باداة واحدة دون
شيئان ولا شك ان ذلك صحيح في قولنا قام القوم الا زيدا او ما قام القوم الا زيدا
وما قام الا خالد ومما اشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحدا او العمل واحدا ففي مثل
هذا يمتنع التعدد ولا يكون مستثنيان باداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد
والشيخ في شرح التسهيل مثل قول المصنف بحرف عطف بقام القوم الا زيدا وعمرا
وهو صحيح ومثله دون عطف ما اعطيت الناس الا عمرا الدنانير وكانه اراد التمثيل
بما هو محل نظر والا فالمثال الذي قدمناه هو من جملة الامثلة ولا ريبة في امتناع
قولك قام القوم الا زيدا عمرا ثم قال الشيخ قال ابن السراج هذا لا يجوز بل يقول اعطيت
الناس الدنانير الا عمرا فان قلت ما اعطيت احدا درهما الا عمرا دانقا واردت الاستثناء
لم يجز وان اردت البدل جاز فابدلت عمرا من احد ودانقا من درهم كانك قلت
ما اعطيت الا عمرا دانقا قلت وقد رايت كلام ابن السراج في الاصول كذلك قال الشيخ
ابو حيان رحمه الله تعالى وهذا التقرير الذي قررناه في البدل وهو ما اعطيت الا عمرا
دانقا لا يودي الى ان حرف الاستثناء يستثنى به واحد بل هو في هذه الحالة التقديرية
ليس بعدك الا تقديمهما على انهما معمولا اعطيت المقدرة لا يتوقف على واسطة
الا لانه استثناء مفرغ فلو اسقطت الا فقلت ما اعطيت عمرا درهما جاز عمله
في اسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد الا فهو متوقف على وساطتها
قلت الحالة التقديرية انما ذكرها ابن السراج لما اعربهما بدلين فاسقط المبدلين
وصار كان التقدير ما ذكر وابن السراج قائل بان حرف الاستثناء لا تستثني به واحد
حتى انه قال لعل ذلك في ما قام احد الا زيدا الا عمرا انه لا يجوز فيهما لانه لا يجوز ان
يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به من غير حرف عطف فلا بد ان ينتصب
احدهما والظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لا ان يرد عليه ثم قال الشيخ
ذهب الزجاج الى ان البدل الضعيف لانه لا يجوز بدل اسمين من اسمين لو قلت ضرب
زيد المراة اخوك هندا لم يجز قال والسماع خلاف مذهب الزجاج وهو انه يجوز بدل اسمين
من اسمين قال الشاعر - فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه • ببعض ابت عيدانه ان تكسرا
ورد ابن مالك على ابن السراج بان الذي لا بد من اقترانه بالا هو البدل الذي يراد
به الاستثناء اما هذا فلم يرد به معنى الاستثناء بل هو بدل منبئ عن [illegible] الاول
لفظا وهي في الحكم متاخر وحاصله انه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل منه بالا
ويلزمه الفصل بين الا وما دخلت عليه بالبدل بما قبلها والشيخ تعقب ابن مالك بكلام
طويل لم يرد • ولم يتخلص لنا من كلام احد من النحاة ما يقتضي حصرين وقد قال ابن الحاجب
في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله اذا اثبت المفعول
بعد نفي فلازم تقديمه في نوعي قال كقولك ما ضرب زيد الا عمرا فهذا مما يجب فيه تقديم
الفاعل لان الغرض حصر مضروبية زيد في عمرو خاصة ولا مضروب لزيد سوى
عمرو فلو كان له مضروب اخر لم يستقم بخلاف العكس فلو قدم المفعول على الفاعل

عليه

انعكس

انعكس المعنى فان قيل ما المانع ان يقال فيه ما ضرب الا عمرا زيد فيكون فيه حينئذ تقدم
المفعول على الفاعل قلت لا يستقيم لانه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا فقولك
ما ضرب الا زيد عمرا اي ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان الحصر فيهما معا والغرض
الحصر في احدهما فيرجع الكلام بذلك الى معنى اخر غير مقصود وانه لم يجوز كانت المسئلة
الاولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل ولا ما يقوم مقام الفاعل لان التقدير حينئذ ضرب
زيد عمرا فيبقى ضرب في الاول بغير فاعل وفي الثانية يكون عمرو منصوبا بفعل
مقدر غير ضرب الاول فيصير جملتين فلا يكون فيه تقديم فاعل على مفعول هذا
كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف ورايت كلام شخص من العجم يقال له
الحديثي شرح كلامه ونقل كلامه هذا وقال لا يخفى عليك ان هذا الجواب انما يتم
ببيان ان زيدا في قولنا ما ضرب الا عمرا زيد وعمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا
يمتنع ان يكونا معمولين لضرب الملفوظ ولم يتعرض المصنف في هذا الجواب فيكون
هذا الجواب غير تام وقال المصنف رحمه الله تعالى في امالي الكافية لا بد للمستثنى المفرغ
من تقدير عام فلو استعملوا بعد الا شيئين لوجب ان يكون قبلها عامان او لاحدهما
دون الاخر الاول يخالف الباب والثاني يودي الى امر خارج عن القياس من غير سبب
ولو جاز لالتبس جاء زيد فيهما فوقهما وذلك كله [illegible] البطلان والثالث يودي الى اللبس
فيما قصده فلذلك لم يحكموا بان الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويقول ما جاء على ما توهم
غير ذلك بانه يتعلق بما نزل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فمعنى يجوز ذلك
على انه لضرب الاول ولكن بفعل محذوف دل عليه الاول كانت سايلا سال عن ضرب
فقال عمرا اي ضرب عمرا قال الحديثي رحمه الله تعالى ولقايل ان يختار الثالث ويقول العام
لا يتعدد الا الذي يلي الا فانه قال العام انما يقدر للمستثنى المفرغ لا لغيره والمستثنى
المفرغ هو الذي يلي الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة لا يتم
بما ذكره في الامالي ايضا نعم بما ذكره ابن مالك وهو ان الاستثناء في حكم جملة مستانفة
لان معنى جاء القوم الا زيدا ما منهم زيد وهذا يقتضي انه لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها
لما لاح ان لا يمتنع بوما ولا في صورة ولا بعد وجه عنه وبما عمل ما قبل الا
في المستثنى النعن على اصله وفيما بعد الا المفرغة وهو المستثنى المفرغ تحقيقا
او تقديرا نحو ما جاءني احد الا زيد على البدل وفيما بعد المقدمة على المستثنى
منه والمتوسطة بينه وبين صفته الاضطرار فقد العامل بعد الا في الصورة
لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الا زيدا وما قام الا زيد وما جاء الا زيدا القوم وما مررت
باحد الا زيدا خير من عمرو وانه لا يجوز ما ضرب الا زيد عمرا او الا عمرا زيد لانهما اذا كانا
شيئين فهو ممتنع وان كان المستثنى ما يلي الا دون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده
في غير الصور الاربع وهو ممتنع وما ورد قدر عامل الثاني فتقدير ما ضرب الا عمرا
زيد ضرب زيد وذهب صاحب المصباح الى جواز التقديم حيث قال في فصل القصر
وكذا نقول في الاول ما ضرب الا عمرا زيد وفي الثاني ما ضرب الا زيد عمرا فتقدم

وتوخر الا ان هذا التقديم والتاخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على
الموصوف قل وروده في الاستعمال لان الصورة المقصورة على عمرو في قولنا
ما ضرب زيد الا عمرا هي ضرب زيد المضروب مطلقا والصفة المقصورة على زيد
في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو وقال صاحب المفتاح ان الحكم بجواز التقديم
ان اتكا بوروده في الاستعمال فهو غير مستقيم فان ما ورد في الاستعمال يحتمل ان يكون
الثاني فيه معمولا لعامل مقدر كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك واصول الباب لا تثبت
بالمحتملات وان اثبت بغيره فلا بد من بيانه لتنظر فيه قال فان قيل فهل يجوز التقديم
فيما قلت لا يجوز قطعا في انما وانما يجوز في ما والا غير فليس كذا قال صاحب المفتاح
وقال الحديثي امتناع التقديم في انما يقتضي امتناعه في ما والا ليجري باب الحصر على سنن
واحد قال مولانا العلامة تقي الدين قاضي القضاة شيخ الاسلام اوحد المجتهدين وقد تاملت
ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله ما ضرب احد احدا الا زيد ولا مضروب الا عمرو فلم
اجده كذلك وانما معناه لا ضارب الا زيد لاحد الا عمرا فانتفت ضاربية زيد لغير
عمرو وانتفت مضروبية عمرو عن غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره وقد يكون عمرو
ضرب زيدا وغيره وانما يكون المعنى نفي الضرب ونسبته مطلقا عن عمرو اذا قلنا ما وقع ضرب
الا من زيد على عمرو فهذا ان حصل ان مطلقا بلا اشكال وسببه ان النفي ورد على المصدر
واستثني منه شيء خاص وهو ضرب زيد لعمرو فبقي ما عداه على النفي كما ذكرناه في الاية
الكريمة وفي الاخرى الذي ينبغي فيه الاختلاف الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ه
والفرق بين نفي المصدر ونفي الفعل ان الفعل مسند الى فاعل فلا ينتفي عن المفعول
الا ذلك المقيد والمصدر ليس كذلك بل هو مطلق فينتفي مطلقا الا الصورة المستثناه
منه بقيودها وقد جاءني كتابك اكرمك الله تذكر فيه انك وقفت على ما قررته
فيه في اعراب قوله تعالى غير ناظرين اناه ه وان النحاة اختلفوا في امرين احدهما
وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك اكرم الناس الا زيدا قائمين وهذه هي التي اعترض
بها الشيخ ابو حيان على الزمخشري وهو اعتراض لان الزمخشري جعل الاستثناء واردا
عليهما وجعلهما حالا مستثناه وهي في الحقيقة مستثناه فلم تقع بعد الا حقيقة الا
المستثنى فانه مفرغ للحال والشيخ فهم ان الاستثناء غير منصب عليه فلذلك اورد عليه
ان غير ناظرين اناه ليس مستثنى ولا صفة للمستثنى به ولا مستثنى منه وقد اضعفت
فيه قلت لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشري لما قال انه حال من لا تدخلوا
ولم يتامل الشيخ بقية كلامه فلو اقتصر على ذلك لامكن ان يقال ان مراده لا تدخلوا غير
ناظرين الا ان يؤذن لكم ويكون المعنى ان دخولهم غير ناظرين اناه مشروط بالاذن واما
ناظرين فممنوع مطلقا بطريق الاولى ثم تقدم المستثنى واخر الحال فلو اراد هذا لكان ايراد
الشيخ متجها من جهة النحو ثم قلت اكرمك الله الثامن وكانك اردت الثاني من الامرين
اللذين اختلف النحاة فيهما وذكرت اسمك ناسيين وقد قدمت انني لم اظفر بصريح نقل
في المسالة والذي يظهر انه لا يجوز بلا خلاف كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ولا مفعولان

عمرو

لفعل

لفعل واحد لا يتعدى الى اكثر من واحد كذلك لا يكون مستثنيان من مستثنى واحد باداة
واحدة ولا من مستثنى منهما باداة واحدة لانها كقولك استثنى المتعدي
الى واحد فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الاولى ولذلك اتفقوا على
ذلك ولم يتكلموا فيه في غير باب اعطى وشبهه وقولك انه لا يكاد يظهر لها مانع صناعي
وهي جديرة بالمنع وما الحامل من قولك الشخص ما اعطيت احدا شيئا الا عمرا دانقا
وانما ينبغي منع ذلك في مثل الا عمرا زيد اذا كان العامل يطلبهما بعمل واحد اما
اذا طلبهما لجهتين فليس بممتنع ولم يذكر ابن مالك رحمه الله تعالى حجة الا الشبه
بالعطف ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل ما ضرب زيد عمرا وبكر خالدا قطعا
فنظيرها ما اعطيت احدا شيئا الا زيد ادانقا وصرح ابن مالك بمنعه وقد فهمت ما
قلته وقد تقدم الكلام بما فيه كفاية وجواب ان شاء الله تعالى وقولك ان الاية
نظيره ممنوع بل هي جائزة وهو ممنوع والله تعالى اعلم والحمد لله وحده وصلى الله على من
لا نبي بعده سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم ورايت في بعض المجاميع من كلام
ابي محمد عبد الله بن بري رحمه الله تعالى على قول الشاعر في وصف دينار

• واصفر من ضرب دار الملوك • يلوح على وجهه جعفرا •

ملخصها ان في يلوح روايتين احداهما رواية العراقيين رواية الصحيحة وهي بالتاء
ولا اشكال في نصب جعفر على هذه لانه مفعول لتلوح وتلوح بمعنى ترى وتبصر
تقول لحت الشي اذا ابصرته وهذا بين لا اشكال فيه ولا ضعف في اعرابه واما
الرواية الاخرى وهي المشهورة يلوح بالياء وفيها اشكال فمن النحاة من قال
انه منصوب باضمار فعل تقديره اقصد واجعفرا ومنهم من جعله من باب المفعول
المحمول على المعنى من جهة ان جعفرا داخل في الرؤية من جهة المعنى لان الشي اذا لاح لك
فقد رايته وفي هذا المجموع سال الامام ابو محمد بن بري الامام تاج الدين محمد
ابن هبة الله بن مكي الحموي عن قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة كيف يكون نحلة
والنحلة في اللغة الهبة بلا عوض والصداق تستحقه المراة اتفاقا لا على وجه التبرع
فاجاب بانه لما كانت المراة يحصل لها في النكاح ما يحصل للزوج من اللذة وتزيد
عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان المهر لها مجانا فسمي نحلة كذا ذكره
ائمتنا وقال بعضهم لما كان الصداق في شرع من قبلنا لاولياء المنكوحات بدليل
قوله تعالى قال اني اريد ان انكحك احدى ابنتي هاتين على ان تاجرني ثماني حجج ثم نسخه
شرعنا صار ذلك عطية اقتطعت لهن فصار ذلك نحلة مسالة في جمع حاجة من
كلام ابن بري قال سالت وفقك الله تعالى لما يرضيه • وجعلك ممن يتبع الحق ويانيه
عن قول الشيخ الرئيس ابي محمد القاسم بن علي الحريري في كتابه درة الغواص ان لفظة حوائج
مما توهم في لفظه استعمالها الخواص وسالت ان اميز لك الصحيح والعليل من غراسها
ولا تطول وان اجيبك عن ذلك بما فيه كفاية مع سلوك طريق الحق والهداية ومن اعجب
ما يحكى ويتذكر واغرب ما يكتب ويسطر انه ذكر انه لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدا

له

عي

مسئلة من كلام ابن بري في لفظ حوائج

ولا انشد فيها بيتا واحدا بل انشد لبديع الزمان بيتا نسبه الى الغلط فيه والعجز عن اصلاحه وتلافيه • وهو قوله •

ضيان بين العنكبوت وجوسق • اذا لم يقض فيه كل الحوائج •

حتى كانه لم يمر بسمعه الخبر المنقول عن سيد البشر الى البتول • حيث قال ليسان الاعلان استعينوا على انجاح الحوائج بالكتمان وهذا الخبر ذكره القضاعي في شهابه في الباب الرابع من ابوابه وذكر ايضا قوله ان لله عبادا خلقهم لحوائج الناس وذكر الهروي في كتابه الغريبين قوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا الحوائج الى حسان الوجوه وقوله صلى الله عليه وسلم اياكم والاقواد قالوا يا رسول الله وما الاقواد فقال هو الرجل يكون منكم اميرا فياتيه المسكين والارملة فيقول لهم مكانكم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغني فيقول عجلوا اقضوا حاجته **وذكر** ابن خالويه رحمه الله تعالى في شرحه على مقصورة ابن دريد عنه ذكر فضل الخيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التمسوا الحوائج على الفرس الكميت الادهم المحجل الثلاث المطلق اليد اليمنى فهذا ما جاء من الشواهد النبوية ورونه الثقات من الروايات المرضية على صحة هذه اللفظة **واما** ما جاء من ذلك في اشعار العرب فكثير من ذلك ما انشده ابو زيد وهو قول ابي سلمة المحاربي • ثممت حوائجي ووذت بشرا • لبيس معرس الركب السغاب •

وانشد ايضا للراجز •

يا رب رب القلص النواعج • مستعجلات بذوي الحوائج •

يقطع بينا الحاجات الا • حوائج يعتسفن مع الجرج •

وقال الشماخ •

وقال الاعشى رحمه الله تعالى • الناس حول قبابه • اهل الحوائج والمسايل •

وقال الفرزدق رحمه الله تعالى وعفى عنه •

ولي ببلاد السند عند اميرها • حوائج جات وعندي ثوابها •

وانشد ابو علي عمرو بن العلا •

صريعي مدام لا نوق بيننا • حوائج من القي حمال ولا محال •

وانشد ابن الاعرابي •

من عف خف على الوجوه لقاده • واخو الحوائج وجهه مبذول •

وانشد ايضا رحمه الله •

فان اضحت تحاسبني هموم • ونفس في حوائجها انتشار •

وانشد الفرا رحمه الله تعالى •

نهار المرء مثل حين تقضي • حوائجه من الليل الطويل •

وانشد العلامة ابن خالويه •

خليلي ان قام الهوى فاقعدا به • لعنا نقضي من حوائجنا دبا •

وقال هميان بن قحافه •

حتى اذا ما قضت الحوائجا • وملات حلابها الخلانجا •

وقال

وقال الاخر رحمه الله تعالى •

بيد ان بنا لا راجيات لحاجة • ولا يائسات من قضا الحوائج •

وقال ابن هرمز •

اني رايت ذوي الحوائج اذعروا • فاتوك نصرا اذا اتوك طروقا •

فقد وجب بمعض هذا اسقوط المخالف حين وجبت الحجة عليه ولم يبق له دليل يستند اليه وانا اتبع ذلك باقوال لعل المبرد والنحوي في ذلك ايضا حا وتبيينا قال الخليل في كتاب العين في فصل راح يقال يوم راح وكبش صاف على التخفيف من رايح وصايف بطرح الهمزة كما قال الهذلي اذا ما سارها اي سايرها وكما خففوا الحاجة من الحايجة الا تراهم جمعوها على حوايج انتهى كلام الخليل وقد اثبت صحة حوايج وانها من كلام العرب وان حاجة محذوفة من حايجة وان كان لم ينطق بها عنده وكذلك ذكرها عثمان بن جني في كتاب اللمع وحكى المهلبي عن ابن دريد انه قال حاجة وحايجة وحوجا والجمع حاجات وحوايج وحاج وحوج وانشد بيتا المتقدم صريعي مدام البيت **وذكر** ابن السكيت في كتابه المعروف بالالفاظ ترجمانا اخر باب الحوايج يقال في جمع حاجة حاجات وحوج وحوايج وقال سيبويه فيما جا فيه تفعل واستفعل بمعنى تعال بتحو فلان حوايجه واستنجز حوايجه **وذهب** قوم من اهل اللغة الى ان حوايج يجوز ان تكون جمع حوجا وقياسه حواج مثل صحارى ثم قدمت الياء على الجيم فصارت حوايج والمقلوب من كلام العرب كثير **وشاهد** حوجا قول ابي قبيس بن رفاعة من كان في نفسه حوجا يطلبها •

عندي فاني له رهن باسحار • والعرب تقول بدات حوايجك في كثير من كلامهم وكثيرا ما يقول ابن السكيت انهم كانوا يقضون حوايجهم في البساتين والراحات وانما غلط الاصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة كونها خارجة عن القياس لان ما كان على مثال الحاجة مثل غارة وجارة لا يجمع على غواير وجواير فقطع بذلك على انها مولدة على فصيحة على انه حكى الرقاشي والسجستاني عن عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع عن هذا القول وانما هو شي كان يعرض له من غير بحث ولا نظر وهذا هو الاشبه به لان مثله لا يجهل ذلك اذ كان موجودا في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام غيره من العرب الفصحا **وذكر** سيبويه رحمه الله تعالى في كتابه انه يقال تنجز حوايجه واستنجزها وكان القاسم بن علي الحريري لم يرد به الا القول الاول المحكي عن الاصمعي دون القول الثاني ولو انه سلك مسالك النظر والتشديد واضرب عن مذهب التسليم والتقليد لكان الحق اقرب اليه من حبل الوريد **ومن** فوايد الشيخ جمال الدين بن هشام مسيلة سيلت من الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بتكرار لا وبعدم تكرارها حتى قيل ان الكلام مع التكرار ايمان في كل منها كفارة وانه بدون التكرار يمين في مجموعها كفارة **والجواب** ان بينهما فرقا ينبني على قاعدة وهي ان الاسمين المتفقين الاعراب المتوسط بينهما واو العطف تارة يتعين كونهما منفصلين وتارة يمتنع ذلك ويجب تقدير مع الباقي ويكون العطف من باب عطف الجمل وتارة يجوز

الفرق بين الكلام المكرر دليلا وبين عدمه

الامران فالاول نحو اختصم زيد وعمرو وذلك لان الاختصام والاصطلاح والبينية
والمبتدا الدال على متعدد لا يكتفي بالاسم المفرد والثاني نحو قامت هند وزيد وقوله
تعالى لا تاخذه سنة ولا نوم وقوله اذهب انت وربك اذهب انت واخوك اسكن انت وزوجك
لا نخلفه نحن ولا انت فهذه ونحوها يتعين فيها اضمار العامل اي ولا تاخذه نوم وليذهب
ربك وليذهب اخوك وليسكن زوجك وكذلك التقدير ولا نخلفه ثم حذف الفعل وحرف
فبرز الضمير وانفصل ولولا ذلك لزم اعمال فعل الامر والفعل المضارع ذي النون في الاسم
الظاهر والضمير المنفصل واسناد الفعل المؤنث الى الاسم المذكر وكذلك قوله تعالى والذين
تبوءوا الدار والايمان وقول الشاعر • وزججن الحواجب والعيونا • وقول الاخر •
علفتها تبنا وماء باردا • وقوله متقلدا سيفا ورمحا • اي واتقوا الايمان او واحبوا
الايمان • وكحلن العيونا • وسقيتها ماء • وحاملا رمحا ومن ذلك قولهم وما جاءني
زيد ولا عمرو اي ولا جاءني عمرو لان حرف النفي لا يدخل على المفردات لان الذي ينفي انما
هو النسبة وكذلك القول في حرف الاستفهام اذا قيل اجاك زيدا وعمرو بتحريك الواو وتقدير بره
او جاءك عمرو فان قلت ما ذكرته في الثاني منتقض بقولهم جئت بلا زاد وما ذكرته
في الاستفهام منتقض بقوله تعالى ائنا لمبعوثون او اباؤنا قاله الزمخشري قلت
اما هذا الاعراب مردود والصواب ان اباؤنا مبتدا وخبره محذوف مدلول عليه
بقوله تعالى لمبعوثون كما في قراءة من سكن الواو وكذلك واما المثال المذكور فاصله
ما جئت بزاد ولكنهم عدلوا عن ذلك لا لحقيقة له خلاف المراد وهو نفي المجيء البتة فان من
لم يجيء يصدق عليه انه لم يجيء بزاد فلذلك ادخلوا لا على مصحب النفي ومن ثم سماها النحويون
مقحمة اي داخلة في موضع ليس لها بالاصالة فان قلت فلم يقولون ما جاءني زيد
ولا عمرو حتى احتيج الى اضمار العامل قلت انما يقولونه اذا ارادوا الدلالة على نفي
الفعل عن كل منهما بمعنى الاجتماع والافتراق اذ لو لم يكرروا النافي احتمل ارادة نفي
اجتماعهما ونفي كل منهما فان قلت فهلا اجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل
عمرو اذا ارادوا التنصيص على الاستفهام عن مجيء كل منهما ووقع احتماله الاستفهام عن
اجتماعهما في المجيء في وقت قلت لئلا يجتمع اداة الحصر حشوا فان قلت قدر العامل وقد
صار ذو الحصر صدر [illegible] ادات نعم لكن تبقى صورة اللفظ حينئذ قبيحة اذ الاداة
داخلة في اللفظ في حشو الكلام وهم يعتنون باصلاح الالفاظ كما يعتنون باصلاح
المعاني والثالث نحو قام زيد وعمرو فان قلت هل نص احد في جواز الوجهين في ذلك وعلى
وجوب تقدير العامل مع تكرار النافي قلت اما مسئلة تكرار النافي فقد اوضحت
بالدليل السابق وجوب تقدير العامل فيه واما ما جرت فيه الوجهين فلا سبيل الى دفع
الامكان فيه على اني وقفت في كلام جماعة على ذلك فان بعض المحققين علم ان الواو ضربان
جامعة للاسمين في عامل واحد ونائبة مناب التثنية حتى يكون قولك قام زيد وعمرو
بمنزلة قام هذان ويضمر بعدها العامل وينبني عليهما مسائل احدها قام زيد
وعمرو وهند بترك تانيث الفعل فهذا جائز على الوجه الاول دون الثاني لانا نقول

على

على الاول عندنا المذكور ولا يقال ذلك على الثاني لان الاسمين لم يجتمعا الثانية اشترك
زيد وعمرو والثالثة زيد قام عمرو وابوه وهما مات حاربان على التقدير الاول دون
الثاني والرابعة النفي فتقول على الاول ما قام زيد وعمرو فلا يفيد النفي كما تقول ما قام
ومنقان وتقول على الثاني ما قام زيد ولا عمرو فتعيده كما تقول ما قام زيد ولا قام
عمرو انتهى وهو كلام حسن بديع وقد اورده ابو حيان في الارتشاف وهو كالمنكر له
للطفه وغرابته وقال الزمخشري في قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله
ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم فان قلت كان من حق الضمير ان يوحد كما تقول
ما جاءني من رجل ولا امراة الا كان من شانه كذا وكذا قلت نعم لكنهما وقعا تحت النفي فعما
كل مؤمن ومؤمنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ انتهى وقد اشكل هذا الكلام على
بعضهم فاعترضه وذلك لان النحويين نصوا على ان الضمائر بكونها موضوعة للجميع
تكون على حسب احد المتعاطفين تقول زيد وعمرو اكرمته ويمتنع اكرمتهما واجابوا عن
قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه وان الضمير تعدد وبكونها موضوعة لاحد الشيئين
والاشياء تكون على حسب احد المتعاطفين تقول زيدا او عمرا اكرمته ولا تقول اكرمتهما واجابوا يوا
عن قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلما راى هذا المعترض هذه القاعدة
اشكل عليه قول الزمخشري كان من حق الضمير ان يوحد لان العطف فيهما بالواو وسوال
الزمخشري على ما قدمت تقريره ان الكلام مع النافي جملتان لا جملة بالواو وانما تكون
للجمع اذا عطفت مفردا على مفرد لا اذا عطفت جملة على جملة ومن ثم منعوا النحاة هذان
تقوم وتقعد واجازوا هذان قايم وقاعد لان الواو ولو جمعت بينهما وصيرتهما كالكلمة
الواحدة المساوية التي تصح الاخبار بها عن الاثنين وقال سيبويه رحمه الله تعالى اذا قيل
رايت زيدا وعمرا ثم ادخل حرف النفي فان كانت الرؤية واحدة قلت ما رايت زيدا
وعمرا وان كنت قد مررت بكل منهما على حدة قلت ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو وهذا ماص
معنى ما نقل عنه ابن عصفور في شرح الجمل فاوجب تكرار النافي عند تكرار الفعل
ولكنه صرح بالفعل مع النافي وقد بينا ان تكرار النافي كاف لانه مستلزم تقدير
الفعل اذا تقرر هذا فنقول اذا كرر الحالف النافي في نحو ايمان لما بيناه انه تكرار لا يوجد
بتكرار وصار قوله والله لا كلمت زيدا ولا عمرا بمثابة والله لا رايت بكرا وهذه ايمان
فقطعا يحنث في كل منهما كفارة وكذلك في المثال المذكور لا يفترقان الا فيما يرجع الى
التصريح وكون الافعال متحدة المعنى او متعددة وكلا الامرين لا اثر له واذا
لم يكرر النافي فالكلام محتمل لليمين والايمان بناء على نية الفعل وعدمه وانما
حكموا بانها يمين واحدة بناء على الظاهر كما انهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار لا مع
احتمالها الزيادة كما في قوله تعالى ولا النور بعد قوله تعالى وما يستوي الاعمى
والبصير ولا الظلمات لانه خلاف الظاهر ثم ان قصد المتكلم بقوله لا كلمت زيدا
وعمرا معنى ولا كلمت عمرا فهو يمينان لان ذلك احد محتملي الكلام وقد نواه وان قصد
بقوله لا كلمت زيدا ولا عمرا والذي يضمر فيه الفعل وقدر لا زائدة فيمين واحدة

لا يلزمه في نفس الامر لا كفاية واحتج وان كان قد يلزم في الخلاف ذلك بنا على ظاهر
لفظه وقد يقال بامتناع هذا الوجه بنا على انه لا اذا كان نفيا للفظ
ما يشعر بذلك كقرينة قوله تعالى وما يستوي فان الاستوا لا يعقل منسوبا الى
واحد وكذلك قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد فان المعلوم ان التوبيخ على امتناعه
من السجود لا على امتناعه من نفي السجود لانه اذا امتنع من نفيه كان متلبسا به
فاما المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا تكون فيه الا نافية **ومن فوايده**
اعلم ان الكلام في انما في موطنين احدهما لفظي والاخر معنوي اما اللفظي فمن جهة
بساطتها وتركيبها واما المعنوي فمن جهة افادتها الحصر وعدم افادتها له والمدعي
في الوجه الثاني انها مفيدة للحصر واستدل لهذا بامور احدها فهم اهل اللسان
لذلك كما تقرر من فهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم من انما الما من الما ومن فهم
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من انما الربا في النسيئة مع عدم المخالفة منهم
فكان ذلك اجماعا على انها مفيدة للحصر على ان الاحتجاج بقضية ابن عباس مع
الصحابة رضي الله عنهم قد يحتمل الاعتراض بان المعترض قد يقتصر على ذكر احد
اوجه المنع لامر ما لكون ذلك الوجه اجلى والبعد عن الاعتراض وربما فعل ذلك
على سبيل التنزل للخصم فيما ادعاه وفهمه فكل يلزم من اقتصارهم عن الاعتراض
بما فيه معارضة وهو ايراد الدليل المقتضي ربا الفضل ان يكونوا مسلمين له في دعواه
للحصر وقد يقال ايضا ان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فهم الحصر وادعاه وهم
لم ينفوه ولم يثبتوه فهي مسألة ما اذا قال البعض وسكت الباقون وهل ذلك حجة
او ليس بحجة فيه كلام مشهور في اصول الفقه الدليل الثاني معاملة العرب للاسم
بعدها معاملته بعد ما والا المسبوقة بالنفي وفي قولهم معاملته بعد ما والا تمثيل
لان ذلك خاص بما وذلك في قوله • وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي • فهذا
كقوله • قد علمت سلمى وجاراتها • ما قطر الفارس الا انا • واما قول بعض
المتاخرين في انما مررت ان اعبد وانما اسكن ونحو ذلك من الابيات ان الضمير
محصور ولم ينفصل فلم يشتغل به ولو صح خرج نحو وانما يدافع عن احسابهم انا
او مثلي من الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال الدليل الثالث
ان ان للاثبات وما للنفي والنفي والاثبات ضدان فلا يجتمعان على محل واحد
فوجب ان يصرف احدهما للمذكور والاخر لغيره ليصح اجتماعهما لا جائز ان يكون
المنفي هو المذكور والمثبت هو ما عداه للاتفاق على ان قولك انما زيد قائم يفيد
اثبات القيام لزيد فاذا بطل ذلك تعين العكس وهو نفي القيام عن غير زيد واثباته
لزيد ولا معنى للحصر الا هذا هذا حاصل كلام الامام فخر الدين ومن تبعه وهو فاسد
لمقدمتين لان ان للتاكيد لا للاثبات بدليل انك تقول ان زيدا قايم وان زيدا
ليس بقايم مع ان وجودها لتاكيد الكلام نفيا كان او اثباتا وما زيدت في قولك
ليتما زيدا قايم لا نافية والدليل الرابع ان ان للتاكيد وما حرف زايد للتاكيد قال

اكد وا

اكد والحكم مرتين ناسب ان يكون مختصا بالمسند اليه قاله السكاكي رحمه الله تعالى
وليس بشي لانه لا يلزم له في قولك ان زيدا القايم لان ان واللام للتاكيد ثم انك تقول
احلف بالله ان زيدا القايم فتجمع بين ثلاث موكدات القسم وان واللام ولا يفيد
هذا الحصر باتفاق واستدل من قال انها ليست للحصر بقوله تعالى انما المومنون الذين
اذا ذكر الله وجلت قلوبهم لزم سلب الايمان عمن لا يوجل قلبه عند ذكر الله تعالى
والاجماع منعقد على خلافه **والجواب** ان المراد بالمومنين الكاملين الايمان
ولا شك ان من لم يوجل قلبه عند ذكر الله تعالى ليس بكامل الايمان فان رد بان هذا
مجاز اجيب بانه يجب المصير اليه جمعا بين الادلة فانه قد قام الدليل الذي قدمنا
على افادتها الحصر وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد الا المسبوقة بالنفي
وهذا قال المحققون والاكثر انها للحصر وقد نقل النووي اجماع النحويين والاصوليين
على افادتها الحصر ذكره في شرح مسلم وهو غريب **وهذا** ما يتعلق باثبات
الامر الثاني المعنوي واما ما يتعلق بالاول فنقول ان اصل انما ان وما وان ان
من انما هي التي كانت الرافعة الناصبة قبل وجود ما وانما هي الحرف المتالي لنحو
ليت في قولهم ليتما اخوك منطلق فهذه ثلاثة امور يدل عليها ما عندي امران احدهما
انهم لم يختلفوا في ليتما ولعلما ولكنما وكانما في ذلك يعني في تركيبها وانما هي ما فيه فلذلك
انما لذلك فان قيل هذه غير تلك التي يدخل عليها ما الكافة وان انما على قسمين
فهذه دعوى ما لا يثبت ولا يقوم عليه دليل وايضا فاي شي فتفرق ايها العاقل
بين انما هذه وانما تلك وايضا فلم يقل احد ان انما على قسمين مفيدة للحصر وغير
مفيدة له بمعنى الحق الذي لا محيد عنه من فهمه ادنى انصاف فان قيل معاملة ما
بعدها معاملة الا المسبوقة بالنفي يدل على ان ما نافية فذلك غير لازم اذ لا يمتنع
ان يكون الشي حكمه حكم شي اخر وان لم يكن مركبا منه ولا من شي يشبهه وانما الامر
في ذلك انهم استعملوا ان بعد تركيبها من الحرفين في موطن الحصر وخصوها بذلك
فشابهت لذلك الا في الحكم لانهم استعملوها استعمالها والزموها موضعها لا لان ما
من انما نافية كما ان ليس ذلك لاجل ان انما ماخوذة من الا ثم **هذه** المقالة
بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لاقوال النحاة فانهم انما ينصون على ان ما كافة
ولا يعرف القول بانها نافية الا لبعض المتاخرين والله سبحانه وتعالى اعلم **ومن**
فوايده • سبله من ابيات الحماسة لما كان الابتدا اخذا في الحركة لم يكن المبدو
به الا متحركا ولما كان الانتها اخذا في السكون لم يكن الموقوف عليه الا ساكنا
كل ذلك للمناسبة وهذا تعليل حسن والله سبحانه وتعالى اعلم •

• اقول حين ارى كعبا ولحيته • لا بارك الله في بضع وستين •
• من السنين علاها بلا حسب • ولا حيا ولا عقل ولا دين •

قوله وستين يحتمل وجهين احدهما ان تكون الكسرة كسرة اعراب والنون مجعولة
كانها لام الكلمة على حد قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف

يوسف والثاني ان يكون معربا بالنون وتكون النون زايدة لفظا وحكما عن تقديرها
الثبوت وتكون العشرون قد نزله الى نزله بالحرف على ما تقتضيه اصل التقا الساكنين
وهذا اكثر كقوله . وقد جاوزت حد الاربعين . وكقوله واتكرنا زعانف اخرينا
ورجح ابو الشيخ ابن جني هذا الوجه على الاول بقوله من السنين وبيان ذلك انه
في الاصل تمييز منصوب فحقه لا يدل لكنه في بضع وسنين فلما اتي به على مقتضى
القياس الاصلي وهو ذكر لفظه من وجمع سنه وتعريفها فلذا حكم على قوله وسنين
انه جا به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة قلت ويرجحه امر اخر وهو ان
الاعراب بالحركات مع التزام الفا انما هو معروف في باب سنه وعضه وقله اعني
ماحذفت لامه واما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه والله تعالى اعلم ومن
فوايده الفرق بين العرض والتحضيض ان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض
طلب بازعاج وعنف ومن فوايده مسيلة قال الشيخ قلت لابي علي اذا كانت
علمت بمعنى عرفت عديتها الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى
مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في
ذلك فرقا محصلا والذي عندي في ذلك انك اذا عرفت معناها العلم من جهة المشاعر
والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير المشاعر والحواس يدل على
ما ذكرنا في عرفت قوله يعرف المجرمون بسيماهم والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر
وكذلك في ذكر الجنة عرفها لهم اي طيب ريحها لهم من العرف وهو الرايحة والرايحة
انما تعلم من جهة الحاسة وقوله .
. او كلما وردت عكاظ قبيلة . بعثوا الي عريفهم يتوسم .
قلت له فيجوز ان تقول عرفت ما كان مسنده الى اللفظ جهلت فاذا اريد
بعلمت العلم العاقبة عارية الانكار تتعدى الى مفعول واحد وانما اريد بالعلم
للعاقبة عارية الجهل تتعدى الى مفعولين ويكون هذا فرقا صحيحا لان انكرت ليست
بمعنى جهلت لان الانكار قد يصحبه العلم والجهل لا يصحبه العلم ولانه
انما ينكر الانسان ما يعلمه ولا يصح ان ينكر ما قد يجهله ولان الجهل يكون في القلب
فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولك انكره قلبي
كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال ان هذا
صحيح والله سبحانه وتعالى اعلم ووجدت بخط الشيخ زكي الدين بن محمد بن رحمه الله
تعالى ما نصه وجدت بخط الشيخ جمال الدين بن هشام بسم الله الرحمن الرحيم
وما توفيقي الا بالله الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه وآله قال الفقير
الى ربه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولاحبابه ولجميع المسلمين هذا
فصل في الشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين او العوامل قد تتبعنا ذلك
فوجدناه منحصرا في خمسة شروط شرطين في العامل وشرطين في المعمول وشرط
بينهما فاما الشرطان اللذان في العامل فاحدهما ان لا يكون من نوع الحروف فلا

سارع في كوا انهم لم تفعل ولا في نحو قول الشاعر . حتى يراها وكان وكان اعناقها مشددات
في قرن . خلافا لبعضهم الثاني ان يكون كل منهما طالبا من جهة المعنى لما فرض التنازع
فيه فلا تنازع في وجهه وابيه واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا لان الطالب الظلم ذا
العلو الجحد لا الاستيقان ولا في وذكر فان الذكرى تنفع المومنين لان طالب المومنين
هو تنفع لا الامر لعموم البعثة كذا قالوا وكان تقول لا يمتنع التنازع فيهما
اما في الاولى فعلى جعل ظلما وعلوا مصدرين في موضع الحال لجاز تبركيهما فيكون
التقدير وجحدوا بها ظالمين مستعلين واستيقنوها ظالمين هذه واما في الثانية
لان عموم البعثة لا ينفي تخصيص عشيرتك الاقربين وقد قال كثير من المفسرين
في قل لعبادي ان المراد المخلصين وان الاضافة اضافة تشريف وبنوا على هذا صحة
الجزم في قوله سبحانه وتعالى يقيموا ويقولوا ونحو ذلك فجزم في جواب الشرط المقدر
بعد الامر فلولا ان المراد المخلصون لم يصح ان يكون التقدير ان تقل لهم يقيموا
ويقولوا لما يلزم عليه من الخلف في خبر الصادق اذ قد تخلف من القول لهم على هذا
التقدير بعضهم عن الاجابة والمثال المبين فيما نحن فيه قول الشاعر انشده الفارسي
. عزتني في غمها شئت انما . نحب ولو مطلت الواعدينا .
فلا تنازع بين نحب ومطلت في الواعدين لان المطول موعود لا واعد فالواعدين
مفعول نحب لا غير واما الشرطان اللذان في المعمول فاحدهما ان لا يكون سببا فلا
تنازع بين مصطول ومعنى في قوله وعن مصطول معنى غريمه . لانه حينئذ خبر ان
لخرة واذا اعمل احدهما في الغريم اعطي الاخر ضميره كما هو قاعدة التنازع ويلزم
من ذلك عدم ارتباط احد الخبرين بالمخبر عنه الا ترى انه يؤول به التقدير على
اعمال الاول الى قولك وعزة مصطول غريمها معنى غريم فاذا ثبت ان التنازع في
هذا النحو ممتنع وجب ان يحمل على ان هذا السببي مبتدا موخر وما قبله خبران
له محلا نحو ضميره والجملة خبر الاول هذا تقرير قول جماعة منهم ابو عبد الله بن
مالك رحمه الله تعالى واقول جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم ابو بكر بن
طاهر في طراز الايضاح ابن الباذش في حواشيه ونقله بعضهم عن الفارسي وهو
لازم لجماعة منهم الاستاذ ابو علي الشلوبين رحمهما الله تعالى لانهم اجازوا في قول
الله سبحانه وتعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور كون من موصولة مخبرا
عنه بان ذلك من عزم الامور والرابط بينهما الاشارة الى المصدر المفهوم من صلة
الصلة المقدر اضافته الى الضمير من اي ان صبره وغفرانه فقد جعلوا الارتباط حاصلا
بالاشارة الى المصدر المقدر وارتباطه بالمبتدا بمنزلة الاشارة الى نفس المبتدا
نحو ولباس التقوى ذلك خير فيلزمهم في مسئلتنا الارتباط بضمير الغايب الى الغريم
لانه مرتبط بضمير المبتدا بل تجويز هذا في مسئلتنا اقيس من تجويزه في الاية الكريمة
لوجهين احدهما ان الضمير هو الاصل في باب الربط فلا يبعد في ان يكون التوسع فيه
اكثر الثاني ان باب التنازع تجوزوا فيه في الاضمار واعاد والضمير على ما تاخر لفظا

ورُبّه نحو ضربوني وضربت قومك وأعادوا الضمير مفردا على المثنى والمجموع فقالوا ضربني فيه
وضربت قومك على معنى من ثم كذا قدره سيبويه ولم يجوزوا ذلك في باب المبتدأ
ألا ترى أنه لا يجوز صاحبها في الدار ولا الزيدان قائمون بمعنى قام من ثمّ وإذا
انتفى ذلك ظهر أن ما قلناه أولى بالإجازة ثم إنا إذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكروا
نمنع تعميم المنع فنقول تعليق المنع بكون المعمول سببيا تعميم فاسد لأنهم أسندوا
المنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا في كل سببي على تقدير التنازع فيه لأنه إذا كان
العاملان متعاطفان بفاء السببية أو بواو العطف وهما مفردان فإن الارتباط
حاصل من جهة العاطف وإن بعد من جهة الضمير لأن فاء السببية تنزل الجملتين كالجملة
الواحدة لأنهما سبب ومسبب والواو في المفردات للجمع ولهذا أجازوا الاكتفاء
بضمير واحد في نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وقال الله تعالى ألم تر أن الله أنزل
من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وقال الشاعر
• وإنسان عيني يحسر الماء تارة • فيبدو وأجازوا مررت برجل كريم بتول وابنه
فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزم منه امتناع التنازع في نحو وعزة ممطول معنى غريمها
حيث لا فاء سببية ولا واو ومن المفرد بين أن يمتنع في عزة ممطول معنى غريمها
ثم إذا لم يكن معنى مبتدأ البتة فلا منع وإن وجد السببي منه كما قيل لك ما معك من
خبر زيد فتقول قام وقعد أبوه لا يمتنع التنازع أحد وإذا ثبت جوازه في ذلك
ونحوه فالصواب أن يقال إن الشرط أن لا يكون الحمل على التنازع مؤديا إلى عدم الربط
الثاني أن لا يكون محصورا فلا تنازع في ما قام وقعد إلا زيد لأمرين أحدهما أن الواقع
بعد إلا إما أن يكون ظاهرا أو مضمرا وأيا ما كان فهو غير مناسب فإن كان ظاهرا فإنه
يقتضي أن تقول في نحو ما قام وقعد إلا الزيدان أو الزيدون ما قاما أو ما قاموا
أو قعدوا أو قعد أو لم يتكلم بمثل هذا وإن كان مضمرا فإنه إن كان حاضرا نحو ما قام
وقعد إلا أنا أو إلا أنت لم يتأت الإضمار في أحدهما إذا أعملت الآخر لأنك إما أن
تضمر ضميرا غائبا فيلزم إعادة ضمير غائب على حاضر أو ضميرا حاضرا فتقول ما قام وقعدت
إلا أنا أو وقعدت إلا أنت أو نحو ذلك على إعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة
التنازع لأنك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لأن ضميري المتكلم والمخاطب إنما يفسرهما
حضور من هما له لا لفظه والضمير في باب التنازع إنما يعود على المتنازع فيه وإن
كان غائبا لزم إبرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا أنه لم يتكلم به **الوجه الثاني**
أن الإضمار في أحدهما يؤدي إلى إخلاء عامله في الإيجاب لأن الفعل إنما يصير موجبا
بمقارنة إلا لمعموله لفظا أو معنى فإذا لم تقترن به لفظا ولا معنى فهو باق على النفي
والمقصود بخلاف ذلك وإذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم أنه يحمل على الحذف وقد
نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فأصل ما قام أحد وما قعد إلا زيد فحذف فاعل من
الأول لفظا والنفي بعده ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء وإن من أهل
الكتاب إلا ليؤمنن وما منا أحد إلا له مقام معلوم وذهب بعضهم إلى أن نحو ذلك

من

من باب التنازع وليس شيئا لما شرحناه ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في باب التنازع
فالمقتضى ظاهر كلامه أنه منه ثم قال في أثناء الباب ونحو ما قام وقعد إلا زيد
محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم وكان حقه أن يذكره حيث تعرض
لذكر شروط التنازع وذكر ابن الحاجب شرطا في المعمول غير ما ذكرناه وهو أن لا يكون
ضميرا وقال في توجيه ذلك لأن العاملين إذا وجها إلى مضمر استويا في صحة
الإضمار فيهما فلا تنازع في نحو ضربت وأكرمت ورد عليه ابن مالك بأن هذا منه
تقرير بأنه لا يتأتى في المضمر صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز لأن قولنا
إذا تنازع العاملان لا يمكن تناوله لذلك وقد يقال إن هذا إنما ذكره للإعلام
من أول الأمر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع
في الضمير ولا يحكم النحويون بأنه من التنازع ثم إن هذا المعترض قد ذكر من شروط
التنازع تأخير المعمول وأقام الدليل على أنه لا يتأتى ولا يتصور في غيره وهو نظير
ما اعترض به على أبي عمرو فإن قلت إن الحجة التي احتج بها أبو عمرو على أن التنازع لا يتأتى
في المضمر إنما يستمر في المضمر المتصل فأما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو
ما قام وقعد إلا أنا قلت قد منعنا ذلك أنما يتجه على الحذف كما شرحت وأما
الشروط الذي بينهما فتقدم العاملين وتأخر المعمول قال ابن مالك رحمه الله تعالى
وإنما لم يتأت التنازع بين عاملين متأخرين نحو زيد قام وقعد لأن كلا من المتأخرين
مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين
نحو قام وقعد زيد فإن كلا من الفعلين متوجه في المعنى إلى زيد وصالح للعمل
في لفظه وإعمال أحدهما في ظاهره والآخر في ضميره انتهى نصه **وأقول** هذا
إنما يتمشى في المتقدم المرفوع فأما في المنصوب والمجرور فلا يتمشى فنحو زيدا
ضربت وأكرمت ونحو بزيد مررت واستعنت لم يتقرر تعليله امتناع التنازع فيه
واقتضاه تعميمه المنع قال الذي ينبغي أن لا يحكم بمنع التنازع في المتقدم مطلقا
بل بشرط كونه مرفوعا وينبغي أن يكون الفريقان في ذلك متفقين على احتمال
إعمال الأولى لأنه استوى العاملين وأقربهما إلى المعمول ولذا لا يمتنع تنازع العاملين
معمولا متوسطا بينهما كقولك أن تجد زيدا تؤدب وهذه المسألة ينبغي أن يكون
إعمال الأول فيها أرجح عند الجميع لتساويهما في القرب وفضل الأول بالسبق وأن
إعماله يمنع الإضمار قبل الذكر هذا ما اقتضاه ظاهر الأمر عندي ولست متقدما
على ذلك بل متبعا فقد فعل أبو حيان رحمه الله تعالى إلى إجازة التنازع في التقدم
في تفسير سورة براءة وأن بعضهم جعل منه بالمؤمنين رؤوف رحيم قال والأكثرون
على منعه وذكر ابن هشام الخضراوي في شرح الإيضاح عن أبي علي الفارسي في قوله
• مه نصب أعناقهن بارق تشيم • أنه يكون أعناق النسيم وبارقا مفعول به
منصوب بتشيم أيضا ومن زائدة لأن الكلام بمنزلة الإيجاب لتقدم الشرط ومفعول
نصب محذوف أي بمه تصيبه وأنها عائدة على البارق والأفق قال ابن هشام وهذا

من تنازع العاملين مع التوسط وقد ذكر النحويون انتهى والحق اولى بالاتباع من الوقوف مع قول الجمهور فانهم قد ذكروا علما لم يطرد ه شاهدت بخط الامام العلامة ركن الدين ابي عبد الله محمد الشهير بابن القوبع رحمه الله تعالى

• ابلغ العالمين عني باني • كل علم تصور وقياس •
• قد كشفت الاشيا بالكشف حتى • ظهرت لي فليس فيه التباس •
• وعرفت الرجال بالعلم لما • عرف العلم بالرجال الناس •

هذه الابيات الثلاثة كتبت بخطه ورايت بعد هذه الابيات بخطه رحمه الله تعالى عليه هذا الكلام على طريقة البحث واما التحقيق فان تنازع منع التنازع في المتقدم والمتاخر وذلك لانه انما يتحقق تجاذب العاملين للعامل مع تاخره عنهما اما اذا تقدم وجا بعده كزيدا ضربت واكرمت فان الاول بمجرد وقوعه بعده ما خذه فصل مجي الثاني لانه طالب له من حيث المعنى لم يجد معارضا فاذا جا الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جا بعد اخذ غيره له وكذا البحث في المتوسط فهذا ان شا الله هو الحق الذي لا يعدل عنه وينبغي ان يكون هو حجة النحويين لا ما احتج به ابن مالك انتهت الحسبة انتهى بنصه ابن النحاس لا اعلم ان في التنزيل العظيم ما صرح في اعمال الثاني الا قوله سبحانه وتعالى واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ولو اعمل الاول لقيل تعالوا يستغفر لكم الى رسول الله وسيذكر في الحديث وهو عكس الاية لان الثاني تعدى بالجار ولو اعمل الاول لعداه بنفسه انتهى واما باقي الاي فلا صراحة فيه وقولهم لو اعمل الاول لاضمر في الثاني لا يلزم لان الاضمار غير واجب وقد ذكرنا امثلته واذا لم يجب لم يكن معنى قاطع انتهى واقول ما قال له مسلم الان مشايخنا في هذا العلم ذكروا ان الاضمار ان لم يجب لانه فضلة لكن يلزم اجتماع الفرا على غير الاصح وهو غير جائز في الحال قال ابن معطي في شرح الجزولية وقال في الحال ان تزرني ضاحكا انك في هذه الحالة ولا تعرر الصابة عنه لا ان الحال لا تضمر ونقول لقي الظرف على اعمال سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان ضربت يكرام ضربك ضربا شديدا وعلى الاول اضربكه ضربا شديدا وفي كتاب اصلاح الغلط لابن قتيبة رحمه الله تعالى قرات على ثعلب قول الشاعر

• فرطن فلا رد لما فات وانقضى • ولكن تعوض ان يقال عديم •

قال لما معنى تعوض ثم قال بلغني عن الخليل يعني المبرد انه صحف هذا او ذكر انه سمعه من اصحابه هكذا فان يكن تصحيفا من سيبويه فقد صحفوا كلهم فقلت له كيف الرواية فقال هذا يصف رجلا مات له ميت فقال له فرطن يعني الدامع فلا رد لما فات وانقضى يعني من الموت ولكن تعوض الصبر عن مصيبتك ولا تكن الجزع فيقال عديم قال ابن قتيبة وهذا المعنى احود وادل في تصحيح البيت مما جا به اصحابنا وقد عرضت كلامه في ذلك على ابي اسحاق الزجاج فاستحسنه الجماعة التنازع له شروط الاول ان يتقدم عاملان فاكثر ولا يقع بين المتنازعين خبر فهكذا الا على المتاخرون ومنهم المتاخر وعلل فصله فاصر وشرك هذا القابل الموراضرها عنه بعضهم

شروط التنازع في العمل

وهو ان لا يكون فعل تعجب لكونه جرى مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره واجازه ابو العباس ومنعه ابن مالك وكذلك يشترط اعمال الثاني كقولك ما احسن واعقل زيدا بنصب زيد باعقل لا باحسن لئلا يلزم فصل ما لا يجوز فصله وكذا ما احسن به واعقل بزيد باعمال الثاني ولا يعمل الاول فتقول واعقل به بزيد للفصل وجوز على اصل الفرا احسن واعقل بزيد على ان احسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليه ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر في الثاني في اسمع بهم وابصر الا ان الاستدلال بالاول على الثاني اكثر والثاني ان لا يكون حرفا قال ابن عمرون وجوز بعضهم التنازع في لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيد ان يخرج ولعل اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول للبصريين واضحا اذ لا يقال لعسى زيد خارجا ويلزم منه حذف منصوب عسى الثالث عند بعض النحويين ايضا وهو ان لا يكون العامل يطلب اكثر من معمول واحد الرابع ان لا يكون احد العاملين مؤكدا فلا تنازع في اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس الخامس ان يكونا قد تنازعا خبرهما اسم او اكثر وهو مطلوب لكل منهما فلو كان مطلوبا لاحدهما فلا تنازع السادس ان يكون المعمولات اقل من مقتضيات العوامل فلا تنازع في ضربت واكرمت الجاهل العالم ان جاز هذا الكلام لان كلا من العاملين قد اخذ مقتضاه السابع ان يكون بين العاملين او العوامل اتصال بوجه ما الثامن ان لا يكون المعمول سببيا فلا تنازع في زيد عمرو مطولة معنى عن بيه اذا لم تجعله بيه مبتدا او كذا زيد قام وقعد ابوه لانك اذا اضمرت في احدهما ضمير الاب وجب خلو الخبر من الرابط والاب من الضمير فيحتاج الى ضميرين احدهما مضاف والاخر مضاف اليه وذلك باطل ولا تنازع اضافة الضمير بطل كونه بينهم مرفوعا على من الاسمين التاسع ان لا يكون المعمول مضمرا شرط ذلك ابن الحاجب وشرحه معروف انما يشترط هو الشرط الاول مسئلة طوبى لمن صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وامن به واحب طاعته ورغب فيه واراد الخوف وهم به واستطاعه وقدر عليه ونسي عمله وذهل عنه وخاف عذاب الله واشفق منه ورجا ثواب الله وطمع فيه تضمن افعال سنة متممة المعاني وهي مختلفة بالتعدي واللزوم فدل على ان الفعل المتعدي لا يتميز من غيره بالمعنى انتهى قد تشير الحافي رضي الله تعالى عنه ونفعنا به بذكر حالة في المكافي قال

• قبلت الليالي مع الايام في حلف • والنوم تحت رواق الهم والقلق •
• احرى واجدر كيف ان ذقل العدا • اني التمست الغني من كف مرتزق •
• قالوا رضيت بلا قوت القنوع غنى • ليس الغني كثرة الاموال والورق •
• رضيت بالله في عسري وفي يسري • فلست اسلك الا اوضح الطرق •
• طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني • قعدت ولم ابغ الندى بعد سائب •

غيره قد تنازع اربعة عوامل في معمول واحد وهو التبليغ قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين وتنازع بين ثلاثة وتنازع بين اربعة فقد تنازع طلبت في بوجهي وقد تنازعا ولم ابغ في الندى وقد تنازع الثلاثة في الظرف فقد ه

رسالة لابن هشام في احكام كذا

انفاقية غريبة انتهى ففي قوله معمولا واحدا وهو انما نظر الى المعمول الواحد قوله
بعد كافرده الشيخ رحمه الله تعالى قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا **وبعد** فاني لما وقفت على كتاب الشذا في احكام كذا لابي حيان
رحمه الله تعالى رايته لم يزد على ان نسخ اقوالا وجدها وجمع عبارات وعددها ولم يفصح
كل الافصاح عن حقيقتها واقسامها ولا بين ما يعتمد عليه مما اورده من احكامها
ولا نبه على ما اجمع عليه ارباب تلك الاقوال واتفقوا ولا اعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا
فرايت ان الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب الا على الاضطراب والسغب
فاستخرت الله تعالى في وضع تاليف مهذب ابين فيه ما اخلوا ببيانه في تصنيف
مرتب او ردفيه ما اهمل وسميته فوح الشذا بمسئلة كذا وبالله استعين وهو
حسبي ونعم المعين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وينحصر ذلك في خمسة فصول

الفصل الاول في ضبط موردها اعلم ان لكذا استعمالين احدهما
ان يستعمل كل من جزئيها على اصله فيراد بالكاف التشبيه وبذا الاشارة ولا يراد
بمجموعهما الكناية عن شيء فهي بمعزل عما نحن فيه وذلك كقولك رايت زيدا فقيرا وعمرا
كذا وقول الشاعر • واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا انس • ويكون اسم الاشارة
في هذا النوع باقيا على معناه فيجوز ان يسبقه حرف التنبيه وان يليه كاف الخطاب
ولام البعد الا ترى انك لو قلت في المثال ورايت عمرا هكذا وكذاك وكذلك وقلت في
البيت واسلمني الزمان هكذا لكان مستقيما الا ترى ان حرف التنبيه هنا استقدم
على الكاف كما ترى وانما القاعدة فيه مع سائر حروف الجر ان يتاخر عنه كقولك بهذا
ولهذا الا في هذا الموضع خاصة قال ابو الطيب •
ذي المعالي فليعلون تعالى • هكذا هكذا والا فلا لا •

والثاني ان يخرج كل من الجزئين عن اصله ويستعمل المجموع كناية وهذه على ضربين
احدهما ان تكون كناية عن غير عدد كقولك مررت بدار كذا او اعتقادي في هذه
انه انما يتكلم به من يخبر عن غيره فانه يكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه هذا الذي يشهد
به الاستقراء ويقتضيه الذوق الصحيح فلا يقول احد عبد امررت بدار كذا وكذا ولا
بدار كذا وكذا بل يقول بالدار الفلانية من يخبر عنه قال فلان مررت بدار كذا او بدار
كذا وكذا وذلك لان ابهمت الخبر او لغير ذلك ومنه فاذا في حديث الحساب اما ذكرنا
الله من سوفيه انذكر يوم كذا فعلت فيه كذا وكذا وقول من قال انما يحكي كذا وكذا
وجعل الكناية فيه من حكى عن غيره الا ترى انه حكى انه قيل له في الجواب سيل وجاد ولو
كان السائل كاتبا ولم يعلم مراده ولم تقع اجابته بالتعيين وزعم بعض ان المسؤول
عن ما كني عنه على خلاف الاصل والظاهر وغلط جماعة فجعلوا من هذا القسم قوله
واسلمني الزمان كذا والحق ان ذلك ليس من الكناية في شيء الضرب الثاني وهو الغالب
ان يكنى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهي وان قيل مركبتان من شيئين

احدهما ان الكاف والظاهر انها الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه لانها القسم
الغالب من اقسام الكاف كما ركبوها مع ان في كان نحو قولك كان زيدا اسد
والثاني ذا التي للاشارة كما ركبوها مع حب في حبذا او مع ما في نحو ماذا صنعت
في احد التقادير ولا يحكم على ذا بانها متعلقة بشيء ولان فيها معنى التشبيه وان
كان باقيا بعد التركيب في كان لانه لا معنى له هنا فلا وجه لتكلف ادعائه لان
التركيب كثيرا ما يزيل معنى المفردين ويحدث بمجموعه معنى لم يكن ويحكم على مجموع
الكلمتين بانه في موضع رفع او نصب او جر بحسب العوامل الداخلة عليهما ويدل
على ان الامر كذلك امور احدها ان ذا لا تؤنث ولا تثنى تمييزها تقول له عندي كذا
وكذا امة ولا تقول كذه وكذه والثاني انها لا يسمع تشايعها لا تقولون كذا نفسه
رجلا الثالث انهم قالوا ان كذا وكذا مما يبرع الحال لذكر ابو الحسن ايضا في
مسائل الرابع انهم قالوا حسبي بكذا فادخلوا عليها الجار ذكره ابو الحسن ايضا الخامس
انهم يقولون كذا وكذا درهما مع انهم لا يركبون ثلاثة ايضا فما ظنك باربعة فلولا
ان كذا صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يسمع ذلك وذهب جماعة من النحويين الى ان
الكاف وذا كلمتان باقيتان على اصلهما من غير تركيب ثم اختلفوا على اقوال احدها ان
الكاف حرف تشبيه وان معنى التشبيه باق وهذا ظاهر كلام سيبويه والخليل وظاهر
كلام الصفار وبيان الاول ان سيبويه قال صار ذا بمنزلة التنوين لان المجرور بمنزلة
التنوين قال الخليل كانهم قالوا له كالعدد درهما فهذا تمثيل وان لم يتكلم به وانما
نحو الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد انتهى وبيان الثاني ان
الصفار لما رد على من جوز كذا درهم بالخفض بان اسماء الاشارة لا تضاف اعترض
على نفسه بان معنى الكاف والاشارة قد زال واجاب بان المتكلم لابد ان يقدر
في نفسه عددا ما وحينئذ تقول له عدد مثل هذا العدد الثاني ان الكاف اسم
بمنزلة مثل قال ابن ابي الربيع يظهر لي ان الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك له مثله
رجلا قال والاصل ان يقال حيث يكون هنا كمثل واليه ذهبا وبما عندك في العدد
فالاصل له عندي مثل ذا من العدد ثم جيء برجل تفسيرا للمثل كما قالوا مثلك عالما الثالث
انها اسم ولا معنى للتشبيه فيها قال ابو طالب العبدي كالكاف في نحو عندي كذا
درهما اسم في موضع رفع مبتدا بالابتداء ثم اعترض على نفسه بان ابا علي ذكر ان الكاف
انما تكون اسما بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر والثاني ان يصح الموضع
لذلك كما في قول الاعشى •

• اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط • كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل •

اراد مثل الطعن لان الكلام يشعر بحذف لا بد له من فاعل فاجاب ان ذلك في الكاف
المفيدة للتشبيه وهي في كذا انما جاءت كالمركبة مع ذا بدليل انهم اوقعوا فيها
معنى ثانيا واذا كان كذلك وفارقها امتنع ان تكون مرفوعة بالابتداء والرابع انها محتملة
للحرفية والاسمية قال ابو الصفار رحمه الله تعالى في شرح الايضاح قال اذا قيل له عندي

كذا درهما فكذا في موضع الصفة لمبتدا محذوف اي شي كالعدد او الكاف اسم مبتدا
كمثل قالوا فاذا جعلت الكاف حرفا لم يحتج الى ان تتعلق بشي لان التركيب غير حكمها كما
في كان فانها قبل ان تتركب كانت متعلقة بمحذوف وهي الان غير متعلقة بشي الخامس
ان الكاف حرف جر زايد وهو قول ابن عصفور قال لا معنى للتشبيه في هذا الكلام فالكاف
زايدة كزيادتها في قولهم فلان كذا البتة اي ذو البتة الا انها زايدة لازمة كلزوم
ما في ان اما وذا مجرورة بالجار الزايد كانجرار الكاف الزايدة في قوله تعالى وكاين
من قرية الا ترى ان معناها كمعنى كم وليس فيها تشبيه واذا ثبت انها زايدة لم تكن
متعلقة بشي فليس ما قاله بلازم لانا لا نسلم ان عدم معنى التشبيه هنا لزيادة
الكاف بل لما ذكرنا من تركيبها مع ذا وانه صار المجموع بالتركيب معنى اخر وقد قدمنا
الدليل عليه فيما مضى ثم دعوى التركيب وان كانت كدعوى الزيادة في انه خلاف
الاصل لكنه اقرب فكان اعتبارها اولى **الفصل الثاني** في كيفية اللفظ بها
وبتمييزها اما اللفظ بها فالمسموع في المكني به من غير عدد الافراد والعطف نحو مررت
بمكان كذا وكذا وفي المكني به عن عدد العطف لا غير وكذا مثل به سيبويه والاخفش
والايمة وقال الشاعر

عد النفس نعمى بعد بوسان ذاكرا • كذا وكذا لطفا به نسي الجهد

وممن صرح بانهم لم يقولوا كذا درهما ابن خروف وذكر ابن مالك رحمه الله تعالى ان
ذلك مسموع ولكنه قليل وسياتي نقل كلامه بعد **واما** اللفظ بتمييزها ففيه
ثلاثة اقوال احدها انه منصوب ابدا وهو قول البصريين وهو الصواب بدليلين
احدهما انه المسموع كقوله • كذا وكذا لطفا به نسي الجهد • والثاني القياس وذلك
من وجوه احدها ان الخفض اما بالكاف على انها حرف جر او على انها اسم مضاف او باضافة
ذا ولا سبيل الى شي من ذلك لان ذا معمولة للكاف وحرف الجر لا يخفض شيين والاسم
لا يضاف مرتين ومن ثم وجب نصب التمييز في نحو ما في السما موضع راحة سحابا
واسما الاشارة لا تضاف لانها ملازمة للتعريف والتمييز نكرة والقاعدة ان تضاف
النكرة للمعرفة لا العكس **و**الثاني ان الكاف اذا دخلت على ذا وصارت كناية عن العدد
وصار الذلك بمنزلة اذا سمي به وبزيد وامثاله اذا سمي به لا يجوز اضافته لانه
محكي والمحكي لا يضاف **و**الثالث ان الكلمة اشبهت بالتركيب احد عشر واخواته وذلك
لا يضاف كراهة الطول لكن هذا القول ايضا يقول انه جايز الخفض بشرط ان لا يكون
مكررا ولا عطف فيقول كذا درهم ولا تقول كذا كذا درهم ولا كذا وكذا درهم قاله الكوفيون
ومن وافقهم وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه وقد ذكرنا ما يرده من
القياس وقال ابن بابشاذ يجوز الجر في جميع احوالها اجراء لها مجرى كم الخبرية والثاني
ان الكلمتين ركبتا وصارتا كلمة واحدة يعني كالمضاف المجموع لا اسم الاشارة فحفظ
والمجرور انما لزم على القول بان المضاف اسم الاشارة والثالث انه يجوز فيه
والرفع وهذا خطا ايضا لانه غير مسموع ولا تقتضيه القياس وان كذا كذا درهما

من باب خمسة عشر درهما لامتزاج بعد ذلك زينا فافهمه **الفصل الثالث** في
اعرابها والذي يظهر لي انه مبني على الخلاف في حقيقتها فاذا قيل له عندي كذا وكذا
درهما فان قيل بالتركيب فمجموع كذا مبتدا خبره الجار والمجرور والظرف متعلق به
والظرف يعمل في الظرف اذا كان متعلقا بمحذوف ولوقوعه موقع ما يعمل نحو كل يوم لك ثوب
وان قيل لا تركيب فان قيل الكاف اسم فهي المبتدا وان قيل حرف فالجار والمجرور صفة
موصوف محذوف اي له عندي عدد كذا او كذا درهما وقال ركن الدين الاسترابادي
رحمه الله تعالى في شرح كافية ابن الحاجب الغالب في تمييز كذا ان يكون منصوبا لانها
بمنزلة قولك مملوءه في قولك لي مثله عسلا ويجوز كونه مجرورة لا باضافة كذا اليه على
تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة وان يكون مرفوعا فاذا قيل له عندي كذا درهم فله
خبر مقدم ودرهم مبتدا موخر وكذا احاله هكذا قالوا وفيه نظر والاولى عندي ان
تكون مبتدا ودرهم بدل او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف له انتهى وقد مضى
ان الصحيح امتناع الرفع والجر **الفصل الرابع** في بيان معناها عند النحويين
وفي ذلك اقوال احدها لابن مالك وهو انها للتكثير بمنزلة كم الخبرية وتابعه على
ذلك ابنه في شرحه لخلاصته ومقتضى قولهما هذا انها لا يكنى بها عن ما نقص
عن الاحد عشر لانه عدد قليل الثاني انها للعدد مطلقا قليلا كان او كثيرا وهو
قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف وممن نقل ذلك عن سيبويه
الاستاذ ابو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فانه قال هذا باب ما جرى مجرى كم في
الاستفهام وذلك قولك له كذا وكذا درهما وهو مبهم في الاشيا بمنزلة كم
وهو كناية العدد صار ذا بمنزلة التنوين وقال الخليل قالوا له كالعدد درهما الثالث
انها بمنزلة ما استعملت ناسبها له من الاعداد الصريحة فيقال له كذا دراهم فيكون
لثلاثة فما فوقها الى العشرة وكذا درهما فيكون للاحد عشر فما فوقها الى التسعة
عشر وكذا درهما فيكون لاحد والعشرين واخواته من العقود الى التسعين وكذا
وكذا درهما فيكون لاحد وعشرين فما فوقها من الاعداد المتعاطفة الى التسعة
والعشرين وكذا درهم فيكون للمائة وللالف وما فوقهما فاذا افرغنا الكلام فيه
لغا الزمخشري بالمتيقن وهو ادنا مرتبة من المراتب المشروحة وخلفناه في
الباقي وهذا قول الكوفيين وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله الرابع ان الامر
كم قالوا في مسالة الاضافة فانهما يمتنعان لما قدمنا من التعليل فان اردت العدد
القليل او المائة او الالف وما فوقهما قلت كذا من الدراهم ويتقيد عند اهل القول
الفرق بين العدد القليل والمائة والالف وما فوقهما لانه انما تدخل على العدد
المجموع المعرف نحو عشرون من الدراهم ولا يجوز عشرون من الدرهم ولا عشرون
من دراهم وهذا قول المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وبه قال الشلوبين
وابن عصفور والصفار والذي جراهم على القول به لكذا ابو محمد بن السيد فانه
حكى اتفاق البصريين والكوفيين على ذلك وان الخلاف انما هو في جواز الخفض نحو كذا

درهم وكذا دراهم والبصريون يمنعون والكوفيون يجيزون وفي كلام ابي البقا في شرح
الايضاح ما هو ابلغ من هذا فانه قال ذهب معظم النحويين واصحاب الراي الى ان من
قال كذا درهما لزمه عشرون درهما لانك لم تكرر العطف ولم تعطف عليه ولم تضفه
لتمييزه فحمل على اول عدد حاله ذلك فان جروا الدرهم فقد جهله النحويون واصحاب الراي
على غاية انتهى ثم نقل الجر عن النحويين ونقلا جرا كذا مجرى العدد الصحيح في حالة نصب
التمييز عن معظم النحويين فان قال ان الامر كما قال الكوفيون كذا كذا درهما وفي كذا درهم
خاصة قال قال الاستاذ ابو علي بن طاهر فهذا ما بلغنا من الاقوال واما قول ابن مالك
فكان الذي دعاه اليه ان شبهها بكم الاستفهامية وهي بمنزلة الاحد عشر واخواته
وليس هذا بشي انما شبهت بها في نصب التمييز لا في المعنى الا ترى انها ليست
للاستفهام كما ان كم للاستفهام ثم ان كم نفسها بمنزلة الاحد عشر ولا يخفض بالعدد
الكثير بدليل انك تقول كم عبدا ملكت فتصح بالواحد فما فوقه واما قول سيبويه والمحققين
فوجهه انها كلمة مبهمة لكنا انك قلت كم عبدا ملكت او كم وكم عبدا ملكت او غير ذلك
لم تعص مساواة بما شابهته من العدد الصريح لكن كذا واما قول الكوفيين
ومن وافقهم فمردود من جهات احدها انه قول لا دليل وانما هو مجرد قياس في اللغة
وذكر ابن ابان ان المسمى ذكر في تعليقه ان ابا الفتح سال ابا علي عن قولهم ان كذا
كذا درهما يحمل على احد عشر درهما وكذا وكذا درهما يحمل على احد وعشرين وكذا درهم
يحمل على مائة قال وكذا او كذا درهما يحمل على مائة واحد وعشرين درهما فقال ابو علي
هذا من استخراج الفقها وليس هو في النحو انما كذا بمنزلة عدد منون والجر خطا الثاني
ان الناس اختلفوا فقال ابن خروف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا درهما
ولا كذا دراهم لا بالاضافة ولا بالنصب وعلى هذا فالحكم على هذه الالفاظ بما ذكروا
باطل لانه حكم على ما لا يتكلم به فاين معنا وقال ابن مالك في التسهيل وقد ورد كذا
مفردا ومكررا بلا واو قالت ورود هذين من كلامهم والمثبت مقدم على النافي لا قل
استعمال هذين مع ان الحاجة التي دعت الى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف
عليه والثالث انه اذا كان كذا وكذا واحدا وذلك دليل على انه لم يرد به معطوف
ومعطوف عليه والرابع ان موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز
وغيره لا تقتضي تساويهما في المعنى بدليل كم الاستفهامية فانك تقول كم درهما لك
وتقول كم وكم لك وتسقط الواو فحاب بجميع الاعداد في كل من هذه الصور الخامس
ان اجازة كذا درهم وكذا دريهم باطل بما قدمناه واجب بانه خفض بالاضافة
وان معنى الاشارة لم يزل فاجاب الصفار بان المتكلم بكذا لابد ان يقدر في
نفسه عددا ما وحينئذ تقول له عدد مثل هذا اي مثل هذا المركب والمعطوف
وفي مثل هذا الجواب نظر وهو مبني على ادعا التركيب وان معناها التشبيه باق وهو بعيد
جدا واما قول ابي بكر فحجته انه سمع من العرب مررت بمكان كذا وكذا ولم يسمع
مثل مررت بمكان كذا وكذا فلما كان ذلك لما سالما على العدد تاسب ان تكون جارية مجرى

لزم

ما يوافقه من الاعداد وليس هذا بشي وقد يجوز كذا درهم بالخفض على ان يراد
مائة دراهم مع اعترافه بانه لم يسمع في غير العدد فما الفرق بينه وبين بقية الالفاظ
واما قول المبرد والاخفش ومن وافقهما زعم الشلوبين واصحابه انه القياس وانه لا
يتاتي في قول سيبويه وان قوله انها مبهمة معناه ان قولنا كذا وكذا مبهم في الاحد عشر
والتسعة عشر وما بينهما مبهم في القليل والكثير وكذلك يقولون في الباقي

الفصل الخامس

فيما يلزم به عند الفقها وقد اختلفت المذاهب في ذلك فاما مذهب الامام
احمد رضي الله تعالى عنه ففي المحرر ما معناه انه اذا افرد كذا او كررها بلا عطف وكان
التمييز منصوبا فيهما او مرفوعا لزمه درهم فان عطف او نصبه او رفع فكذلك عند
ابن حامد وقال التميمي درهمان وقيل درهم وبعض درهم وقيل درهم مع الرفع ودرهمان
مع النصب وان قال ذلك بالخفض قبل تفسيره بدون الدرهم قال المصنف رحمه الله
تعالى وهذا كله اذا كان يعرف العربية فان لم يعرفها لزمه درهم في الجميع واما مذهب
الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فالفتيا عندهم على انه يلزم مع العطف والنصب
درهمان فان رفع او جر لزمه درهم وكذا ان ركب او افرد سوا رفع التمييز او نصبه
او جره ونقل المزني عنه في كذا كذا درهما انه يلزمه درهمان وكذا يروي عنه في مسئلة
العطف والنصب واما مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه ففي الجواهر لابن شاس
ما معناه اذا قيل له علي كذا فهو كالشي فلو قيل كذا درهما فقال ابن عبد الحكم يلزمه
عشرون وان قال كذا كذا درهما لزمه احد عشر وان عطف فاحد وعشرون
وقال سحنون لست اعرف هذا كان هذا اقل ما يكون في اللغة بهذا اللفظ فهو كما
قالوه وان كان معقولا لقول قول المقر مع يمينه وكذا يعول في كذا وكذا دينارا او
درهما وعلى القول يجعل نصفه الاحد والعشرون دينارا دنانير ونصفها دراهم
واما مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يلزم في العطف احد عشر كما في التركيب
والله سبحانه وتعالى اعلم

مسئلة في التعجب من الفا ابي بكر بن الانباري يقول ما
احسن عبد الله فما لا موضع لها لانها جحد ورفعت عبد الله بفعله وفعله ما احسن
وتقول في الاستفهام ما احسن زيد فما رفع باحسن واحسن بها والتاويل اي شي منه
احسن اعيناه ام انفه وتقول اذا رددته الى نفسك في التعجب ما احسنني فما رفع
بما في احسنني والنون للوقاية والياء موضعها نصب على التعجب وتقول في الذم اذا رددته
الى نفسك ما احسنت فما جحد لا موضع لها والتاء مرفوعة بفعلها وفعلها ما احسنت وتقول
في الاستفهام ما احسنني فما رفع باحسن واحسن بها والياء في موضع خفض باضافة احسن
اليها فاذا قلت الاك ما احسن او وما اباك احسن كان محالا لان ما نصب على التعجب لا يعدم
على التعجب لانه يجري في فعل متصرف فيتصرف بتصرفه وكان الكسائي يجيز ابوك ما احسن
قال لما اصل الى النصب الاب اضمرت له ها تعود اليه فرفعته بها والتقدير ابوك ما احسنه
وقال الفرا رحمه الله تعالى لا اجيز رفع الاب لان ليس ها هنا دليل يدل على الها وانما اضمر
لها لا تقع تستة اشياء من وما واي ونعم وبيس وتقول عبد الله ما احسنه

ظ

مسئلة في التعجب من كلام الانباري

برفع عبد الله بما عاد عليه من الهاء فرفع ما في احسن والهاء موضعها نصب على التعجب وتقول
عبد الله ما احسن جاريته من قول الكسائي قال لما اصل الى نصب الاول اضمرت له هاء فرفعته
بها والفرا يحمله قال ليس ها هنا دليل على الهاء وتقول في الاستفهام عبد الله ما احسنه
برفع عبد الله باحسن واحسن بعبد الله وما استفهام والهاء موضعها خفض باضافة احسن
اليها فان قلت عبد الله ما احسن كان محالا وانت تضمر الهاء لان المخفوض لا يضمر ولان
المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد فلا يفرق بينهما فلا يضمر المخفوض ويظهر الخافض
وتقول عبد الله ما احسن رفع عبد الله بما في احسن وما جحد لا موضع لها واذا قلت
ما احسن عبد الله فاردت ان تسقط ما وتتعجب قلت احسن بعبد الله واذا اردت ان
تامر من هذا قلت يا زيد احسن بعبد الله رجلا واذا ثنيت قلت يا زيدان احسن
بعبد الله ويا زيدون احسن بعبد الله رجلا وتنصب رجلا على التمييز واحسن
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه اسم واحسن ليس بمخاطب انما احسن به ما احسنه
قال الله عز وجل اسمع بهم وابصر معناه والله اعلم ما اسمعهم وابصرهم وتقول كان
عبد الله قائما فاذا امرت به قلت ما اكون عبد الله قائما فما مرفوعة بما في اكون واسم
كان مضمر فيه وعبد الله منصوب على التعجب وقائما خبر كان فان طرحت ما وتعجبت
قلت اكون بعبد الله قائما واكون بعبدي الله قائمين واكون بعبيد الله قياما واحسن
بعبد الله رجلا قال الفرا رحمه الله تعالى لما لم اصرح برفع الاسم ادخلت الباء لتدل على
المطلوب ما هو وتاويله عبد الله حسن فلما لم تصل الى رفع عبد الله جيت بالباء لتدل على
المطلوب ما هو واذا قلت ظننت عبد الله قائما فاردت ان تتعجب بها قلت ما اظنني بعبد
الله قائما فان قال اسقط ما وتعجب قلت اظنن بي بعبد الله قائما آخر ما كان من كلام الزجاج
رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم

مخاطبة جرت بين ابي اسحاق بن السري الزجاج وابي العباس احمد بن يحيى

رحمهما الله تعالى انكرها وغلطه جماعة
فيها من كتاب تصحيح الكلام مستخرج من كتاب البهجة والابتهاج للشاطبي اخبرنا الشيخ
ابو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن احمد الصيرفي قراءة عليه وانا اسمع وهو يسمع
ما قراته في شوال سنة تسعين واربعمائة قال اخبرنا ابو الحسن علي بن احمد بن عبد الوهاب
قراءة عليه قال اخبرنا ابو احمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري قال
اخبرنا بها فيما كتب الينا ابو الحسن علي بن محمد الشمشاطي من الموصل قال قال ابو اسحق
ابراهيم بن السري الزجاج رضي الله تعالى عنه جئت الى ابي العباس ثعلب في ايام ابي العباس
محمد بن يزيد المبرد وقد املى شيئا من المقتضب فسلمت عليه وعنده ابو موسى الحامض
وكان يحسدني ويجاهرني بالعداوة وكنت الين له واحتمله لموضع المشيخة
والعلم فقال لي ابو العباس ثعلب قد حمل الي بعض ما املاه هذا الخلدي فرايته لا يطيع
لسانه بعبارته فقلت انه لا يشك في حسن عبارته اثنان ولكن سوء رايك فيه يعيبه
عندك فقال ما رايته الا الكن يعني سيبويه يلحن في ذلك ثم قال بلغني عن الفرا
انه قال دخلت البصرة فلقيت يونس واصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية

وحسن الفطنة فانتبه فاذا هو اعجمي لا يفصح سمعته يقول لجاريته هاتي ذيك الماء من
ذاك الجرة فخرجت من عنده ولم اعد اليه فقلت له هذا اقبح من الفرا وانت غيرها موت
في هذه الحكاية ولا يعرف اصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف تقول هذا لمن يقول
في اول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز عن ادراك فهمه كثير من الفصحا
فضلا عن النطق به قال ثعلب قد وجدت في كتابه نحوا من هذا قلت ما هو قال يقول في
كتابه في غير نسخة حاشا حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى وفيها معنى الاستثنا فقلت
هذا هكذا في كتابه وهو صحيح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التانيث الى الكلمة قال
والاجود ان يحمل الكلام على وجه واحد قلت كل جيد قال الله تعالى ومن يقنت منكن لله
ورسوله وتعمل صالحا وقرئ ويعمل صالحا وقال عز وجل ومنهم من يستمعون اليك
ذهب الى المعنى ثم قال ومنهم من ينظر اليك ذهب الى اللفظ وليس لقائل ان يقول
لو حمل الكلام على وجه واحد في الاثنين كان اجود لان كلا جيد فاما نحن فلا نذكر
حدود الفرا لان خطاه فيه اكثر من ان يعد ولكن ما انت عملت كتابا بالفصيح للمبتدي
المتعلم وهو عشرون ورقة اخطات في عشرة مواضع فيه قال لي اذكرها قلت نعم قلت
وهو عرق النسا وهذا خطا انما يقال النسا ولا يقال عرق النسا كما لا يقال عرق
الابجل ولا عرق الاكحل قال امرؤ القيس

• وانشب اظفاره في النسا • فقلت هبلت الا تنتصر •

وقلت حلمت في النوم احلم حلما والحلم ليس بمصدر وانما هو اسم قال الله تعالى والذين
لم يبلغوا الحلم منكم واذا كان للشي مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر الا ترى
انك تقول حسبت الشي احسبه حسبا وحسبانا والحسب المصدر والحسبان الاسم فلو
قلت ابلغ الحسبان اليك ورفعت الحسب اليك لم يجز وانت تريد بلغ الحساب وقلت
رجل عزب وامراة عزبة وهذا خطا وانما يقال رجل عزب وامراة عزب لانه مصدر
وصف به فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما يقال رجل خصم وامراة خصم وقد اتيت
بباب من هذا النوع في الكتاب وافردت هذا منه قول الشاعر

• يا من يدل عزبا على عزب • وقلت كسرى بكسر الكاف وهذا خطا فانما
هو كسرى والدليل على ذلك انا واياكم لا نختلف في النسب الى كسرى كسروي
بفتح الكاف وهذا ليس مما يعترض بالنسب لبعده منه الا ترى انك لو نسبت
الى مهري قلت مهروي والى درهم قلت درهمي ولا تقول مهري ولا درهي
وقلت وعدت الرجل خيرا وشرا فقالا لم يذكر الشر قلت اوعدته بكذا فقولك
[illegible] وقولك بكذا اكن نحو من الشر والصواب
[illegible] اذا لم يذكر الشر وعدته واوعدته وقلت وهم المتطوعة وانما هم المطوعة
بتشديد الطا والواو قال الله تعالى الذين يلمزون المطوعين من المومنين في الصدقات
فقال ما قلت الا المطوعة فقلت هكذا اقرأته عليك وقراه غيري وانا حاضر
اسمع [illegible] وقلت [illegible] والباب فيهما واحد لا [illegible]

انما يريد المراة الواحدة ومصادر الثلاثي اذا اردت بها المرة الواحدة لم تختلف تقول
ضربته ضربة وجلست جلسة وركبت ركبة لا اختلاف في ذلك بين احد النحويين
فاما بكسر من ذلك مما كان على هيئة حال فمصدره بالحسن والقبح ونحوهما فنقول حسن
الجلسة والسبحة والركبة وليس هذا من ذلك وقلنا سنة البلد ورواه الاصمعي
بضم الهمزة اسنة فقال ما روى ابن الاعرابي واصحابنا الا اسنة فقلت قد علمت انت
ان الاصمعي اضبط لما يحكي واوثق بما يروي وقلت اذا عزاخوك فهن والكلام بين وهو
من هان يهين اذا لان ومنه قيل هين لين لان فهن من هان يهون من الهوان والعرب
لا تامر بذلك ولا معنى لهذا الكلام يصح لوقفا لغة العرب ومعنى عز ليس من العزة التي
هي المنعة والقدرة وانما هو من قولك عز الشي اذا اشتد ومعنى الكلام اذا اصعب
اخوك واشتد فلن له قال فما قرى عليه كتاب الفصيح بعد ذلك ثم بلغني انه سيم ذلك
فانكر ان يكون له **انتصار ابي عبد الله الحسين ابن خالويه الهمذاني**
لابي العباس ثعلب فيما تتبعه عليه ابو اسحق الزجاج رحمهما الله تعالى قال ابو عبد
الله الحسين بن احمد بن خالويه الهمذاني رحمه الله تعالى اما قوله لثعلب عرق النسا فقد
اجمع كل من مفسري القران من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم وهلم جرا
ان قوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه لحوم الابل والبانها
فقال علي وابن عباس وعبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهم وكل من فسر القران
ان يعقوب عليه السلام كان به عرق النسا فلم يكن لثعلب ان يترك لفظ اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويأخذ بقول الشاعر • فانشب اظفاره في النسا • واما قوله
في حلمت في النوم حلما فقد غلط في انما قام الاسم مقام المصدر لان الحلم مصدر واسم
يقال رعب الرجل يرعب رعبا وحلم حلما وحلما وهذا مما وافق فيه الاسم المصدر
مثل البغض والعلم علمته علما وفي فلان علم فالعلم مصدر واسم واما احتجاجه بقوله
تعالى لم يبلغوا الحلم منكم فهذه حجة عليه لانه اراد المصدر ها هنا فيقولون اعطيته
عطاء موضع اعطاء وهذا يوم عطاء الجند وعطاء الامير وكما استغنوا بلفظ الاسم عن
المصدر كذا استغنوا بالحساب عن الحسب ولا سيما اذا كان الحسب لفظا يشبه
الكفاية حسبك اي كفاك **واما قولك** رجل عزب انه مصدر لا يدخله فخطا عظيم
لان العرب اسم وصفة بمعنى العازب قال ابن احمر •
• حتى اذا ذر قرن الشمس صبحه • اضري ابن قران بات الوحش والعزبا •
وسمي العزب عزبا لانه قد بعد عن النكاح قال الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي
اوابد بات عازبا والاضري كلاب الصيد جمع ضرو والدليل على ان العزب اسم
الفاعل انك تجمعه على فعال العازب البعيد في المسافة وبين العزب البعيد من
النكاح ويقال امراة عزب وعزبة غير ان ثعلبا اختار اللغة الفصحى **واما** تشبيهه
عزبا بخصم فخطا بان لان الخصم والعزب والرضى والزور والنجم والصوم والعظمة
وما شاكل ذلك فان جرى عندهم العرب كالمصدر لا يثنى ولا يجمع في اللغة الفصيحة

قال الله تعالى هؤلاء ضيفي وقد يقال اضياف وضيوف وامراة ضيفة وضيف وقال
ذو الرمة • تخلو الى البوا رقد عزمهم رهف • كانه مسعر بالهو عزب •
والعزب ها هنا المفرد وقد قالت العرب امراة حمقى ومحمقة وعاشق وعاشقة
وغلام وغلامة ورجل ورجلة وكهل وكهلة وشيخ وشيخة حكى كثير منه قلا ادري لم
عاب عزب وعزبة وقد حكاه ابو عبيد رحمه الله تعالى في المصنف كما حكاه ثعلب
قوله انه الاختيار كسرى بالفتح لان النسبة اليه كسروي فخطا عظيم لان كسرى
ليس عربي ولم يكن في الاصل كسرى ولا كسرى انما هو بالفارسية خسرو بضم الخاء
وليس في كلام العرب اسم في اخره واو وقبلها ضمة فعربته العرب الى لفظ اخر
فان فتحت وكسرت فقد اصبت والكسر اجود لان فعلى يشبه الاسم المفرد مثل
الشعرى والذكرى فلما كان كسرى رجلا واحدا والشعرى نجما واحدا ردوه
الى نظائرهم ولو قالوا كسرى لاشبه الجمع مثل قتلى وجرحى فلما نسب اليه الفتح فقالوا
كسروي لان الكسر مع ياء النسب الا ترى انهم يقولون في تغلب تغلبي وليس تشبه
كسروي النسب الى درهم ومعزى لان درهما ليس فيه لغتان الكسر والفتح وكذلك
معزى لا يقال درهمي ولا معزي فيختار في النسب الفتح لخفته وهو واضح بحمد الله
تعالى وحدثنا ابن دريد عن ابي حاتم وكان اشد الناس تعصبا على الكوفيين
في كتاب ما يلحن فيه العامة ان كسرى بالكسر افصح من الفتح وكذلك ذكر ابو
عبيد ان الكسر افصح **واما** قوله وعدته الشر فاذا لم يذكر الشر قلت اوعدته بكذا
وزعم انه نقص لا اصل فقد غلط فان ثعلبا انما قال وعدت الرجل خيرا وشرا
لان الله تعالى قال النار وعدها الله الذين كفروا فهذا في الشر وقال الله عز
وجل واذ يعدكم الله احدى الطائفتين فهذا في الخير فاذا لم تذكر الشر قلت
اوعدته على الاطلاق ووعدته على الاطلاق في الخير فاذا قرنتهما ووصلتهما
جاز استعمالهما جميعا في الخير والشر كما تقول وعدته في خير وشر واجمع
الجميع انك اذا قلت اوعدته بكذا لا يكون الا في الشر لا خلاف في ذلك وانشد
• اوعدني بالسجن والاداهم • رجلي فرجلي شثنة المناسم •
وقال ابن دريد رحمه الله تعالى مما اجمع عليه ابو زيد وابو عبيدة والاصمعي
اوعدته بالشر لا غير بالنار واما قوله لثعلب ان في الفصيح هو المطوعة بالتخفيف
وانما هم المطوعة بالتشديد وان ثعلبا قال ما قلت الا بالتشديد فقال ما قلت
الا بالتخفيف فهذه مكابرة لا يعبا بها والحجة على هذا ساقطة واما قوله لرشدة
وزنية وانما يجب ان يكون بالفتح مثل ضربته ضربة فهذا خطا لانه قد يجي الكسر
والفتح والضم مثل ما حدثنا ابن مجاهد عن اليزيدي عن ابي عمرو ان العرب تقول
جئتك حجة واحدة بالكسر ورايته رؤية واحدة بالضم سائر كلام العرب بالفتح
وعامة العرب بالكسر وعدته عدة ووزنته زنة واتلا الاسم جمع على فعلة وللكل
وجهة اسم ولو كان مصدرا لقيل جهة وانما الهيات والحال يختار الكسر احسن

ركبته وجلسته وعمته واخنا والكوفيون ولد فلان لرسه رشوة وحسنه
واخنا والبصريون الفتح وابو عمرو فاجماع انها مفتوحة استثقالا للكسرة مع
الفا والتشديد واما قوله بي اسنمه بالضم فالجواب سا قط من هذا ومعا رضه
الزجاج فيه جهل لان الكوفيين عندهم ان ابن الاعرابي اعلم من الاصمعي بطبقات
وابرع واما قوله اذا عز اخوك فهن فهو بضم الها وهذا مثل سائر في كلام العرب واشهر
من العزيز الابلق وبذلك رواه كل من الف كتابا ابو عبيدة في الحلدع الثامنة وابو
عبيد في الاموال والمفضل العبدي وليس ماخوذا مما ذهب اليه الزجاج لانه كان
كا نعلم باللغة فقولهم اذا عز اخوك فهن ليس من الهوان ولا من وهن ولا من هان
يهين وانما هو من الهون وهو الرفق والسكون قال الله تعالى على الارض هونا
بالسكينة والوقار فاذا عز اخوك ونشط فترفق انت ولا تعازه قال الشاعر

وسالها الصبري وقلت لها اتقي • على اذا عز ابن عمك ان تهونا •

ولا يكون الامر من يهون الا هن وهذا الشعر لابن احمر الباهلي ورواه الاصمعي
وابن الاعرابي والطوسي ولا نعلم خلافه والله سبحانه وتعالى اعلم قال ابن الشجري
رحمه الله تعالى في اماليه ورد علي سوال من الموصل فيه ثمان مسايل الاولى السوال
عن الراجح في القتال من جره في قول الشاعر

فاما القتال لا قتال لديكم • ولكن سيرا في عراض المواكب •

وعن معنى البيت الثانية السوال عن قول الله تعالى قل ارايتم ان اتاكم عذاب الله لم
لم يجمع الضمير الذي هو التا في ارايتم ولم يثن في ارايتكما الثالثة السوال عن حد
الاسم الذي يسلم من الطعن الرابعة السوال عن وجه رفع الشر ونصبه ونصب
الما ورفعه في قول الشاعر

فليت كفانا كان خيرك كله • وشرك عني ما ارتوى الما مرتوي •

الخامسة السوال عن من بين تصغيرا اي شي هو السادسة السوال عن العلة الموجبة
لفتح التا في ارايتكم وهو لجماعة السابعة السوال عن العامل في اذا في قول الشاعر

وبعد غد يا لهف نفسي من غد • اذا راح اصحابي ولست برائح •

ما هو الثامنة السوال عن تبيين اعراب قول ابي علي احطب ما يكون الامير قائما
وشربي السويق ملتوتا الجواب بتوفيق الله تعالى وحسن تسديده نعم
المسئلة الاولى ان الجملة المركبة من لا واسمها وقعت خبرا عن القتال في قوله فاما القتال
لا قتال لديكم وهي عارية من ضمير عايد منها الى المبتدا وانما جاز ذلك لان اسم
لا نكرة شايعة مستغرقة للجنس المعرف بالالف واللام فالقتال المنكور مشتمل
على القتال الاول الا ترى انك اذا قلت لا اله الا الله عممت هذه اللفظة جميع ما يزعم
المبطلون انه مستحق لاطلاق هذه اللفظة عليه وليس يجري قولك لا رجل في الدار
اذا رفعت مجرى قولك لا رجل في الدار اذا ركبت لانك اذا قلت لا رجل في الدار
رفعت جاز ان تعقبه بقولك بل رجلان وبل ثلاثة ولا يجوز ذلك مع تركيب

لانك

سوال ابن الموصلي ورد على ابن الشجري في ثمان مسايل

لانك اذا رفعت فانما نفيت واحدا واذا ركبت فانما نفيت الجنس اجمع واذا عرفت هذا
فدخول القتال الاول تحت الثاني يقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت
ما انشده سيبويه رحمه الله تعالى

• الا ليت شعري هل الى ام معمر • سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا •

فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت صبر المنفي لشياعه بالتنكير ونظير هذا ان قولهم
نعم الرجل زيد يدخل فيه زيد تحت الرجل لان المراد بالرجل ها هنا الجنس فيستغني
المبتدا بدخوله تحت الخبر عن عايد اليه من الجملة ويوضح لك هذا ان قولك زيد نعم
الرجل كلام مستقل وقولك زيد قام الرجل كلام غير مستقل وان كان قولك قام الرجل
جملة من فعل وفاعل كما ان قولك نعم الرجل كذلك ولم يستقم قولك زيد قام الرجل حتى
تعود اليه او معه او نحو ذلك لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به
واحد بعينه والرجل في قولك زيد نعم الرجل بمنزلة الانسان في قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا ترى انه استثنى منه الذين امنوا والاستثنا من واحد مستحيل لا يصح
اذا استثنيت واحدا من واحد فكيف اذا استثنيت جماعة من واحد ومثله وانا
اذا اذقنا الانسان منا رحمة فرح بها فالمراد بالانسان ها هنا الناس كافة فلذلك
قال وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور واذا كان الاسم المعرف
بالالف واللام نحو الرجل والانسان قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المنكور
المنفي في قوله لا قتال لديكم وقوله الاخر • فاما الصبر عنها فلا صبرا • والتنكير
والنفي يتناولان من العموم ما لا يتناوله التعريف والايجاب الا ترى ان قولهم
ما اتاني من واحد وقوله تعالى ما لكم من اله غيره يتناول عامة العموم ولو حاولت
ان تقول اتاني من احد كان ذلك نقضا باستحالة الكلام ويشبه ما ذكرته من
الاستغنا بدخول الاسم المبتدا في اسم العموم الذي بعده عن عود ضمير اليه من الجملة
تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضمر وذلك اذا اريد تفخيم الامر وتعظيمه
كقول عدي بن زيد

• لا ارى الموت يسبق الموت شي • نغص الموت ذا الغنى والفقيرا •

فاستغنى باعادة ذكر الموت عن الهاء لو لا صحة الوزن فسبقه ومثله في التنزيل
الحاقة ما الحاقة القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فالحاقة مبتدا
وقوله ما الحاقة جملة من مبتدا وخبرها وليس فيها ضمير يعود على المبتدا لان تكرير الظاهر
اغنى عن المضمر لما ارادوا التفخيم اي شي الحاقة وكذلك ما القارعة وما اصحاب اليمين
التفخيم رفعهما اي شي القارعة واي شي اصحاب اليمين كما تقول زيد رجل اي رجل
فاستغنى بذكر الظاهر عن ذكر المضمر في ما الحاقة وما القارعة وما اصحاب اليمين ما هم
وانما حسن تكرير الاسم الظاهر في هذه الاي لانه تكرير فهو الاجمل وتكثير استعملوا
المضمرات فاستعملوا ابنهم تكرير المظهرات الجارية واختصا بالحل ارادوا الدلالة على
التفخيم جعلوا تكرير الظاهر امارة لما ارادوه من ذلك واما معنى البيت فانه اراد ذم

الذين خاطبهم فيه فاراد ليس عندكم قتال وقت احتياجكم اليه ولا تحسنونه وانما
عندكم ان تركبوا الخيل وتسيروا في المواكب العرض وفي البيت حذف اقتضاه اقامة
الوزن لم يبال عنه صاحب هذه المسايل وهو حذف الفا من جواب اما وذلك ان اما
حرف استيناف وضع لتفصيل الجمل وحكم الفا بعده حكم الفعل في امتناعها من ملاصقته
اما لان الفا اذا اتصلت بالجزا صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق فعل الجزا فعل
الشرط كذلك الفا الا ترى ان الفا في قولك ان يقم زيد فعمرو يكرمه قد فصل
بينهما وبين الشرط والجزا الضمير المستكن فيه فلما نزلت اما منزلة الفعل الذي
هو الشرط لم يجز ان يلاصقه الفا فان قال قايل هل يجوز ان تكون هذه الفا زايدة
فلذلك جاز حذفها في الشعر قيل لا يخلو اما ان تكون عاطفة او زايدة او جزا فلا
يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدا وخبر المبتدا لا يعطف على المبتدا ولا
يجوز ان تكون زايدة لان الكلام لا يستغني عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزا
وبيان ذلك انه وضع لتفصيل الجمل وقطع ما قبله عن ما بعده من الجمل وانيب عن جملة الشرط
وحرفه فاذا قلت اما زيد فعاقل فالمعنى والتقدير عند النحويين مهما يكن من شي
فزيد عاقل فاستحق بذلك جوابا وانه جملة الزمها الفا اما ان تكون ابتدايية او فعلية
والفعلية اما ان تكون خبرية او امرية او نهيية ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفا
فاصل مبتدا او مفعول او جار ومجرور فالمبتدا كقولك اما زيد فكريم واما بكر فلييم
والمفعول كقولك اما زيدا فاكرمت واما عمرا فاهنت والجار والمجرور كقولك اما في زيد
فرغبت واما على بكر فنزلت ومثال وقوع الجملة الامرية قولك اما محمدا فاكرم واما
عمرا فاهن كانك قلت مهما يكن من شي فاهن عمرا ومثال النهيي قولك اما زيدا فلا
تكرم واما عمرا فلا تهن ومثله في التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر ومثال فصلك
بالجار والمجرور قولك اما بزيد فامرر ومثله قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث وانما
لم يجز ان يلاصق اما الفعل لان اما نزلت منزلة الفعل الشرطي والفعل لا يلاصق
الفعل امتنعت من ملاصقة الافعال فان قيل قد تقول زيد كان يغزو وركب عمرو
ليس بكر مثلك فلا صح كان وليس الفعل فالجواب ان الضمير المستتر في كان وليس
فاصل في التقدير بينهما وبين ما يليهما وهذا الفاصل فيه اذا قلت الزيدان
لا تامروا رانك والهندات ليس يلازمانك وكذلك حكم الجمع اذا قلت كانوا وليسوا وحكم
الفا حكم الفعل في امتناعها من ملاصقة اما لان الفا اذا اتصلت بالجزا صارت
كحرف من حروفه فكما لا يلاصق الجزا الشرط كذلك الفا الا ترى ان الفا في قولك ان يقم
زيد فعمرو يكرمه قد فصل بينه وبين الشرط زيد وكذلك اذا قلت ان يقم فعمرو
يكرمك فقد فصل بين الشرط والجزا الضمير المستكن فيه فلما نزلت اما منزلة الفعل الذي
هو الشرط لم يجز ان يلاصقها الفا فان قال قايل هل يجوز ان تكون هذه الفا زايدة
فحذفها في الشعر قيل لا يخلو اما ان تكون عاطفة او زايدة او جزا فلا يجوز ان تكون
عاطفة لدخولها على خبر المبتدا وخبر المبتدا لا يعطف على المبتدا ولا يجوز ان تكون زايدة

لان

لان الكلام لا يستغني عنها في حال السعة فلم يبق الا ان يكون جزا فاذا عرفت هذا فالفا
بعد اما لازمة لما ذكرت لك من بيانه اما عن الشرط وحذفه فان حذفها الشاعر
فللضرورة كما جاز له حذفها من جواب الشرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت
رضي الله تعالى عنهما

• من يفعل الحسنات الله يشكرها • والشر بالشر عند الله سيان •

كان الوجه ان يقال فالله ومثل حذفها من قوله •

• فاما القتال لا قتال لديكم • حذفها من قول بشر بن ابي حازم •

• واما بنو عامر بالنسار غداة • لقوا القوم كانوا نعاما •

ومع هذا الشذوذ يعني حذف الفا من جواب اما فقد جا حذفها مع ما اتصلت به من
القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل لانه قد جا في حذفه مجرى المنطوق به
فمن ذلك قوله تعالى والملايكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم
عقبى الدار اي يقولون سلام عليكم ومثله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل
ربنا تقبل منا اي يقولون ربنا تقبل منا ومثله ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رووسهم
عند ربهم ربنا ابصرنا وسمعنا والاية التي ورد فيها حذف الفا قوله يوم تبيض
وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم التقدير فيقال
لهم اكفرتم فحذف ههنا من احسن الحذوف واحراها في ميدان البلاغة والغالب على اما
التكرير كقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين ثم قال واما الغلام فكان ابواه
مومنين ثم قال واما الجدار فكان لغلامين وقد جات غير مكررة في قوله تعالى يا ايها الناس
قد جاكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به
فسيدخلهم في رحمة منه وفضل واعلم ان اما لما نزلت منزلة الفعل نصبت ولكنها
لم تنصب المفعول به لضعفها وانما نصبت الظرف الصحيح كقولك اما اليوم فاني منطلق
واما عندك فاني جالس وتعلق به حرف الظرف في نحو قولك اما في الدار فزيد قايم
وانما لم يجز ان يعمل ما بعد الظرف لان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها وعلى ذلك يحمل قول ابي علي
اما على اثر ذلك فانه جمعت ومثله قولك اما في زيد فاني رغبت غير متعلقة باما
نصبت في قول سيبويه وجميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه زعم ان الجار
متعلق برغبت وهو قول ليس باين الصحة خارق للاجماع لما ذكرته لك من ان ان يقطع
ما بعدها في العامل فيما قبله فعلى ذلك اجاز واقربنا جعفر ضارب ولم يجيزوا اما جعفرا
ضارب فان قلت اما زيدا فاني ضارب فهذه المسالة فاسدة في قول جميع النحويين
لما ذكرته لك من ان اما لا تنصب المفعول الصريح وان ان لا تعمل ما بعدها فيما قبلها
و[illegible] في من [illegible] الى العباس بجايز وشاهده هو الصحيح مسالة الثانية اما مجي الفاعل
المصدر مصدرا في قوله [illegible] مستوا بمدحته وكذلك في التثنية اذا قلت
ارايتكما وفي خطاب جماعة [illegible] فلما افرد الخطاب في هذا النحو
لانه لو ثني وجمع فقيل ارايتكما [illegible] واراتكم واراتكن لكان ذلك جمعا بين خطابين

ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استفهامين الا ترى انك اذا قلت يا زيد
فقد اخرجته بالندا من الغيبة الى الخطاب ثم توقعه برفع الكاف من قولك ادعوك وانا ديك
ولذلك قال الشاعر

يا ايها الذكر الذي قد ساني • وفضحتني وطردت ام عياليا •

وكان القياس ان يقول ساني وفضحني وطرد لان الذي اسم غيبة ولكنه لما وقع الذي
صفة للذكر وقد وصف المنادى بالذكر جاز له اعادة ضمير الخطاب اليه ويوضح لك هذا
انك تقول يا غلامي ويا غلامنا ويا غلامهم ولا تقول يا غلامكم لانه جمع بين خطابين
خطاب الندا والخطاب بالكاف فعلى ذلك وحدوا التا في التثنية والجمع والزموها
الفتح في الحالين وفي خطاب المراة اذا قلت ارايتك لانهم جردوها من الخطاب المسالة
الثالثة اما حد الاسم فان سيبويه حد الفعل ولم يحد الاسم لما يعتور حد الاسم
من الطعن وعول على انه اذا كان الفعل محدودا والحرف محصورا بعدد واف فارقهما
فهو اسم وحد بعض النحويين المتاخرين الاسم فقال الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها
غير مقترنة بزمان محصل وانما قال تدل على معنى في نفسها تحرزا من الحرف لان الحرف
يدل على معنى في غيره وقال غير مقترنة بزمان تحرزا من الفعل لان الفعل وضع ليدل
على الزمان ووضع الزمان محصل ليدخل في الحد اسما الفاعلين واسما المفعولين
والمصادر من حيث كانت هذه الاشيا دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من
الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر
الا انها تدل على زمان مجهول الا ترى انك اذا قلت هذا زيد ضارب زيدا احتمل ان يكون
الضرب قد وقع وان يكون متوقعا وان يكون حاضرا ومما اعترض به على هذا الحد
قولهم اتيتك مضروب الشول ومقدم الحاج وخفوق النجم لدلالة هذه الاسما على الزمان
مع دلالتها على الحدث الذي هو الضرب والقدوم والخفقان فقد دلت على معنيين
واسلم حدود الاسم من الطعن قولنا الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع وانما
قلنا ما دل ولم نقل كلمة تدل لانا وجدنا من الاسما ما وضع من كلمتين كمعدي
كرب واكثر من كلمتين كابي عبد الرحمن وقلنا دلالة الوضع تحرزا مما دل دلالتين
دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمضروب الشول واخواته وذلك انهن وضعن
ليدللن على الزمان فقط ودللن على اسم الحدث لانهن اشتققن منه ولسن
كالفعل في دلالته على الحدث والزمان لان الفعل وضع ليدل على هذين
المعنيين معا فقولنا دلالة الوضع يخرج عنه هذه الجماعة اعني ما اعترض في الحد
الاول بمضروب الشول واخواته واذا تاملت الاسما كلها حقها وباطلها وحسيها
لا يخرج شي منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها في الاضمار والاظهار وما كان
واسطة بين المظهر والمضمر وذلك اسما الاشارة وعلى تباين الاسما في الدلالة على
المسميات من الاعيان والاحداث وما سمي به الافعال من نحو صه وايه ورويد
ودراك وهيهات فالمسمى بصه قولك اسكت وبايه حدث وبرويد امهل وبدراك

دع وباف انزجر وبهيهات بعد وكذلك ما ضمن معنى الحرف نحو متى واين وكم وكيف
فمتى وضع ليدل على الازمنة واين على الامكنة وكم على الاعداد وكيف على الاحوال
وهذه الكلم ونظايرها من نحو من وما وايان واني مما طعن به على الحد الاول لقولهم
كلمة تدل على معنى في نفسها فقال الطاعن ان كل واحد من هذه الاسما قد دل على الاستفهام
او الشرط وعلى معنى اخر كدلالة اين على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك متى
ومن وما فقد دل الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين الزمان والمعنى
والحدث وليس لمعترض ان يعترض بهذا على الحد الذي قررناه لانا قلنا ما دل على مسمى به
ولم نقل ما دل على معنى المسالة الرابعة وهو السوال عن قول الشاعر وهو يزيد
ابن الحكم الثقفي

فليت كفافا كان خيرك كله • وشرك عني ما ارتوى الما مرتوي •

تفسير هذا البيت تقدم فيما سلف من الامالي ولكنا اعدنا تفسيره هاهنا لزيادة فايدة
وايضاح مشكل وتكونه في جملة المسايل الواردة فنقول ان اسم ليت محذوف وهو ضمير
الشان والحديث وحذفه مما لا يسوغ الا في الضرورة كقول الشاعر

فليت دفعت الهم عني ساعة • فبتنا على ما خيلت ناعمي بال •

الا ترى ان ليت لا تباشر الافعال فلو لم يكن التقدير فليته لم يجز ملاصقتها للفعل
ومن ذلك قول الاخر

ان من لام في بني بنت حسان • المه واعصه في الخطوب الحرام •

المه دل على ان من شرطية واذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل بينها وبين ان لان اسما
الشرط حكمها حكم اسما الافعال في ان العامل فيها يقع بعدها كقولهم ايهم تكرم اكرم كما
تقول اذا استفهمت ايهم اكرمت ويطرد ذلك قول الاخر

ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جاذرا وظبا •

وانشد سيبويه رحمه الله تعالى

ولكن من لا يلق امرا ينوبه • بعدته ينزل به وهو اعزل •

الاعزل الذي لا سلاح معه وعلى هذا قول ابي الطيب احمد بن الحسين

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه • ولكن من يبصر جفونك يعشق •

واذا عرفت هذا فان كفافا خبر كان وخيرك اسمها وكله توكيد له والجملة التي هي
كان واسمها وخبرها خبر ليت في التقدير فليته اي فليت الشان كان خيرك كله كفافا عني
اي كافا ومن روى وشرك رفعه بالعطف على قوله خيرك فدخل في حيز كان فكانه قال
وكان شرك [illegible] على [illegible] المخاطب وليغني المحذوف بلفظ الاول [illegible]
ونظير ذلك في حذف الخبر لدلالة الخبر الاخر عليه [illegible] قول الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف •

اراد نحن بما عندنا راضون فحذفه لدلالة الاخر عليه ومثله في دلالة احد الخبرين على الاخر
في التنزيل والله ورسوله احق ان يرضوه ولو كان خبرا لكان يرضوهما فالتقدير على

هذا او كان شرك كفافا وعلى هذا يكون ارتوي مسندا الى مرتوي و ذهب ابو علي الى ان
الخبر مرتوي وكان حقه ان يكون مرتويا ولكنه اسكن اليا لاقامة الروي والقافية
وهو من الضرورات المستحسنة لانه رد حاله الى حالتها اعني ان الشاعر حمل حالة
النصب على حالة الرفع والجر ومثله قول الاخر ❊ كفى بالناي من اسماء كافي ❊
وقوله ❊ يا دار هند عفت الا اثافيها ❊ وحسن الاخبار عنه الشرب مرتوي ❊
لان الارتوا يكف الشارب عن الشرب فجاز لذلك تعليق عني بمرتوي كما يتعلق
بكان او كفاف فكانه قال وكان شرك كافا عني ومن قال وشرك بالنصب حمله على ليت
ولا يجوز ان يكون محمولا على ليت المذكورة لان ضمير الشان لا يصح العطف عليه لو كان
ملفوظا به فكيف وهو محذوف واذا امتنع حمله على ليت المذكورة حملته على اخرى
مقدرة وحسن ذلك لدلالة المذكورة عليه كما حسن حذف كل فيما اورده سيبويه
من قول الشاعر ❊

❊ اكل امرء تحسبين امرأ ❊ ونار توقد بالليل نارا ❊

اراد كل نار فحذف كل واعملها مقدرة كما كان يعملها لو ظهرت فكانه على هذا
قال وليت شرك مرتوي عني فمرتوي في هذا التقدير على ما يستحقه من اسكان
يائه لكونه خبر الليت وعلى مذهب ابي علي في كون مرتوي خبر الكان او الليت يجوز في الما
الرفع ورفعه ينعقد بحذف مضاف اي مرتوي اهل الما كما جاء واسال القرية اي اهل
القرية وحتى تضع الحرب اوزارها اي يضع اهل الحرب اسلحتهم ومن كلامهم صلى المسجد
اي اهل المسجد وما زلنا نطا السما حتى اتيناكم يريدون ما السما وقد كثر حذف المضاف
جدا مما تسمعه فيه ما يبقى على ما الفي كقول المرقش ❊ ليس على طول الحياة تندم ❊
اراد على فوت طول الحياة وكقول الاعشى ❊ الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا ❊
اراد اغتماض ليلة ارمد فاضاف [illegible] الاغتماض المقدر الى الليلة كما اضيف المكر
الى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار فانتصاب الليلة انتصاب المصدر
لا انتصاب الظرف وكيف يكون انتصابها انتصاب الظرف مع قوله بعد ❊
❊ وبت كما بات السليم مسهدا ❊ واجاز بعض المتاخرين ان يكون الما رفعا بانه
فاعل ارتوي من غير تقدير مضاف قال او جعلناه وصف ما بالارتوا للمبالغة كما جاز وصفه
بالعطش [illegible] في قوله ❊ وجيت مهجرا [illegible] صيادا ❊ ومن [illegible]
مذهب ابي علي اراد مرتوي الناس [illegible] الفاعل وحذف الخافض
فوصل الفعل [illegible] كما جاء في التنزيل واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه
وجا فيه من قوله انما ذلكم الشيطان يخوف اوليايه اي يخوفكم باوليايه [illegible] فلا
تخافوهم وخافوني وجا حذف على من قوله ولا تعزموا عقدة النكاح [illegible]
الفاعل ما هنا ولم [illegible] ذكر [illegible] كما حكاه سيبويه من قولهم
اذا كان غدا فاتني اي اذا كان ما نحن فيه [illegible] في قوله ما ارتوي
مصدرية وابو طالب العبدي لم يعرف [illegible] الا نصب الما ولم [illegible] الا اسناد

ارتوي

ارتوي الى مرتوي وذلك انه قال المعنى ما ارتوي الما مرتوي ما شرب الماء شارب
ثم قال وما ذكره الشيخ ابو علي في قوله ان حملت العطف على كان كان مرتوي في
موضع نصب وان حملته على ليت نصبت قوله وشرك ومرتوي مرفوع كلام لم
يفسره رحمه الله تعالى قال ومن بعد هذا في تحقيق كلام الشيخ ابي علي
انا حاكيه على الوجه وهو انه اورد البيت ثم قال تقديره ليت مجهول على
اضمار الحديث وكفافا خبر كان فاما قوله وشرك عني ما ارتوي الما مرتوي فقياس
من اعمل الثاني ان يكون شرك مرتفعا بالعطف على كان ومرتوي في موضع نصب
الا انه اسكن في الشعر مثل كفافا بالثاني من اسما كافي ومن اعمل الاول نصب
شرك بالعطف على ليت ومرتوي في موضع رفع لانه الخبر وما ارتوي الما في موضع
نصب ظرف يعمل فيه مرتوي هذا ما ذكره ثم قال العبدي وقد تقدمت مطابقة
بفاعل ارتوي واذا ثبت ما ذكرته علمت ان الامر على ما قلته والمعنى عليه لا محالة
انتهى كلام العبدي رحمه الله تعالى وقد مر كلام لابي علي في التذكرة يشير فيه
الى ما قاله العبدي واختيار ابي علي على ما اختاره في هذا البيت من كون مرتوي
خبر الكان او ليت مع صحة اسناد ارتوي الى ما ارتوي معنى واعرابا من مراعاة
البحث
المسألة
واما مزين فلفظه يحتمل معنيين لكل واحد منهما وزن غير وزن
الاخر احدهما ان يكون عبارة عن مصغر وزنه مفيعل وهو مصغر مزوان ومزوان
اصله مزيسا مفتعل من الزينة فقلبت يا وما قبلها لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
الى مزيان وكره اجتماع الزاي والتا لان الزاي حرف مجهور والتا حرف مهموس فكرهوا
التنافر فابدلوا التا دالا لان الدال توافق الزاي في الجهر وتقارب الزاي في
المخرج ولما اريد تصغير مزدان وعدة حروفه خمسة اثنان زايدان الميم والدال
فكان حذف الدال اولى لامرين احدهما ان الميم تدل على اسم الفاعل والحرف الدال
على معنى اولى بالمحافظة عليه والثاني ان الدال اقرب منها الطرف والطرف وما
قاربه احق بالحذف ولما حذفت الدال بقي مزان فقيل في تصغيره مزين كقولك
في تصغير غراب غريب فالضمة التي في المصغر غير الضمة التي في المكبر كما ان الضمة
المسألة السادسة
واما فتح
التي في اول فعل يقول اذا اقلبت بالمثل [illegible] اذا اقلبت اريت
التا في ارايتكم وما ارايتكما وارايتك يا هند وارايتكن فقد علمت انه اذا اقلبت اريت
يا رجل فتحت التا واذا اقلت رايت يا فلانة كسرتها واذا خاطبت اثنين واثنتين
او جماعة مذكورا او اناثا ضممتها فقلت رايتما ورايتم ورايتن فقد ثبت واستغنى
ان التثنية كما اصل المثنى انه [illegible] اصل للمتثنية والجمع فلما حضوا الواحد
المذكر بالخطاب بفتح التاء ثم جردوا التا من الخطاب وانفردت بها الكاف في
ارايتك وارايتكما [illegible] وما زيد عليها في ارايتكما وارايتكم وارايتكن
الزموا التا الحركة الاصلية فذلك لما ذكرته لك من كون الواحد اصلا للاثنين
والجماعة وكون المذكر اصلا للمونث فاعرف هذا فانه احتيط به
المسألة الثانية

واما قول الشاعر ٭

٭ وبعد غد يا لهف قلبي من غد ٭ اذا راح اصحابي ولست برائح ٭

فالعامل في الظرف المصدر الذي هو اللهف وان جعلت من زائدة على ما كان يراه ابو الحسن الاخفش من زيادتها في الواجب وعليه حمل قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم وقوله قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم والتقدير في هذا القول يا لهف نفسي غدا فاذا قدرت هذا جعلت اذا بدلا من غد فصار وجهان واحتمال وفيه وجه ثالث ان تحمل اذا معنى الكلام وذلك ان قوله يا لهف نفسي لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع فاذا حملته على هذا فالتقدير يا لهف نفسي لفظه لفظ النداء الاسف والتوجع وقت رواح اصحابي وتخلفي عنهم **المسئلة الثامنة** قولنا اي على اخطب ما يكون الامير قائما اخطب من باب افعل الذي هو بعض ما يضاف اليه كقولك زيد اكرم الرجال وحارك افره الحمير والياقوت بعض الحجارة ولا تقولوا الياقوت افضل الزجاج لانه ليس منه كما لا تقول احسن الرجال فاذا ثبت هذا فان ما التي اضيف اليها اخطب مصدرية زمانية كالتي في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي مدة دوام السموات والارض فقولنا اخطب ما يكون الامير تقديره اخطب اوقات كون الامير كما قدرت في الاية مدة دوام السموات او مدد دوام السموات فصار اخطب باضافته الى الاوقات في التقدير وقتا لما ذكرته لك من كون افعل هذا بعضا لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى الوقت توسع وتجوز كما وصفوا الليل بالنوم في قولهم نام ليلك وذلك لكون النوم فيه قال ٭

٭ لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى ٭ ونمت وما ليل المطي بنائم ٭

ومثله اضافة المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار وانما حسن اضافة المكر الى الليل والنهار لوقوعه فيهما والتقدير بل مكركم في الليل والنهار واذا عرفت هذا فاخطب مبتدأ محذوف الخبر والحال التي هي قائما سادة مسد خبره فالتقدير اخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما ولما كان اخطب مضافا الى الكون لفظا والى الاوقات تقديرا وقد بينت لك ان افعل هذا بعض لما يضاف اليه وقد صار في هذه المسئلة وقتا وكونا فجاز لذلك الاخبار عنه بظرف الزمان الذي هو اذا الزمانية واذا كان قائما نصبا على الحال فكان المقدرة في هذا النحو هي التامة المحضة بمعنى حدث ووقع ووجد ولا يجوز ان تكون الناقصة لان الناقصة لا تلزم منصوبها التنكير والمنصوب ها هنا لا يكون الا نكرة فثبت ملزوم التنكير لانه حال واذا ثبت انه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن في فعل موضعه مع مرفوعه جر باضافة ظرف اليه عمل فيه اسم فاعل محذوف وتفسير هذا ان قائما حال من الضمير المستتر في كان وكان مع الضمير جملة في موضع جر باضافة اذا اليها لان اذا اذا ذكرتها للاضافة الى جملة فعلية لانها شرطية والشرط انما يكون بالفعل واذ تضاف الى جملة الاسم ثم تضاف الى الجملة الفعلية فاذا في المسئلة ظرف وقع خبرا عن المبتدأ الذي هو

اخطب والظرف متى وقع خبرا عمل فيه اسم فاعل محذوف عملا فاعل معروض اظهاره نحو زيد خلفك والخروج يوم السبت فتامل جملة الكلام في هذه المسئلة فقد ابرزت لك غامضه وكشفت محجوبها **واما** قوله شرب السويق ملتوتا فداخل في هذا النحو والقول ان شربي مضاف ومضاف اليه فشرب مصدر اضيف الى فاعله والسويق انتصب بانه مفعوله وخبره على ما قررته محذوف سدت الحال مسده فقولك ملتوتا فقولك في المسئلة الاولى قائما غير ان الظرف المقدر في الاولى هو اذا والمقدر في هذه محمول على المعنى فان كان الاخبار بفعل الشرب اردت شربي السويق اذا كان ملتوتا وان كان الشرب سابقا للاخبار اردت شربي السويق اذا كان ملتوتا والله تعالى اعلم

قال ابو الفضل موسى بن موفق الصاحبي في كتاب الحكم البوالغ في شرح الكلم النوابغ رسالة الملائكة انشاها ابو العلاء المعري على جواب مسائل تصريفية القاها اليه بعض الطلبة فاجاب عنها بهذه الطريقة الطريفة المشتملة على الفوائد الانيقة مع صورتها المستغربة الرشيقة بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله ليس مولاي الشيخ ادام الله تعالى عزه باول راغب في الارض العازبة فوجدها من النبات قفرا ولا اخرس ثم ظن ان الخير بالسحابة فكان من مطرها صفرا جاءني منه قوائم كانها في الحسن سانحة متمثلا ببيت صخر ٭ لعمري لقد نبهت من كان نائما ٭

٭ واسمعت من كانت له اذنان ٭ ان الله يسمع من يشاء وما انت بمسمع من في القبور او لئك ينادون من مكان بعيد وكنت في عنفوان الشبيبة اود انني من اهل العلم فتشحتني عنه شواحن غادرتني مثل اكره ومن من الحاجز فلبثن مشيت رويدا وتركت عمرا الضارب وزيدا وما اوثر ان تراد في صحيفتي خطايا النحو فتحمل اثما من المجهول واذا صدق فجر اللمة فلا عذر لصاحبه في الكذب ومن لعذب العطش بالعذب وصدق الشعر في المفرق يوجب صدق الانسان الغرق وكون الحالية بلا حرص اجل بها من الحرص وقيام البادنة بالتادب احسن بالرجل من اقوال الكاذب وهو ادام الله الجمال به يلزمه ليحث عن غوامض الاشيا لانه يعتمد السؤال راجح وغاد ويخلص برحوا العابد وباد فلا عزو ان كشف عن حقائق التصريف وابنى النكرة والتعريف وتكلم بهمن واد علام وازال الشبه عن سعد وتزال للطعام فاما انا فحيرانيت انما ان الميت فشبيه بالميت ولو عرضت الاعراض عن التعب اعراضي عن الادب والارب لاصبحت لا اخشى معيبا ولا يليق بهرمه رقيبا ولما وافى شيخنا ابو علان بيديك المسائل الغيبية في اللذة كانها الراح بستغفر من سميه المراج وكانت تحمله الرجاجية طرفة عميد لكفر بعيد مسئل الحول وسقوط الغفر وكان على مجد هاجلب اليها الشمس والهاها فلما جليت الهدية ذكرت ما قال الاسدي ٭

٭ فقلت اصطبحها او لغيري فاهدها ٭ فما انا بعد الشيب ويبك والخمر ٭

٭ تجاللت عنها في السنين التي خلت ٭ فكيف التصابي بعد ما كلا العمر ٭

فبق ٢

رسالة الملائكة لابي العلاء المعري

ومارعبني كونى كسرى الكروان تكلم فى حطب جرى والظليم سمع ورى فقال الاخفش
او لغراب اطرق كرا اطرق كرا ان النعام فى القرى • وحق مثلى ان لا يسيل فان سيل
فحقه ان لا يجيب فان اجاب ففرض على السامع ان لا يسمع منه فان خالف باستماعه
كمرتبه ان لا يكتب ما يقول فان كتبه فواجب ان لا ينظر فيه فان نظر فقد خبط
خبط عشوا وقد بلغت سن الاشياخ وما جاء زبيدى فرغ من هذه الهذيانات والطعن
الى الاجل قريبا قرانى اذا فرغ ملك الموت فاقول اصل مالك ملك وانما اخذ من
الالوكة وهى الرسالة ثم قلت ويدل لنا على ذلك قولهم فى الجمع الملائكة لان الجموع
ترد الاشيا الى اصولها وانشد قول الشاعر • تغرك منه جوانبه بصوب •
فيعجبه ما سمع فنظر فى ساعة لا شغل له بما قلت فاذا هم بالقبض قلت وزن
ملك على هذا فعل لان الميم زايدة واذا كان الملك من الالوكة فهو مقلوب من
الك الى لاك والقلب فى الهمز وحروف العلة معروف عند اهل المقاييس فاما جذب
وجبذ ولعق الطريق ولمقه فهو عند اهل اللغة قلب والنحويون لا يرونه مقلوبا
بل يرون اللفظين كل واحد منهما اصل فى بابه فوزن الملائكة على هذا مفاعلة
لانها مقلوبة من مالكة فقال الكنى الى فلان قال الشاعر •
• الكنى الى قومى السلام رسالة • باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا •
وقال الاعشى فى المالكة •
• ابلغ يزيد بنى شيبان مالكة • ابا ثبيت اما تنفك تاتكل •
فكانهم فروا فى المالكة من ابتدايهم بهمزة بعدها الالف فراوا ان مجى الالف والا
اخف كما فروا من سمائى الى سما ومن ناى الى نا قال عمرو بن ابى ربيعة •
• بان الخليط فما شاركت نعرة • ولقد راك نسا الا ظعانا •
وانشد ابو عبيدة •
• اقول وقد نات بهم غربة النوى • نوى خيتعور لا تشط ديارك •
فعولا الحمك من ابن ابى ربيعة وقال ابو عبيدة وما هذه الا اباطيل [illegible]
صالح [illegible] الا [illegible] ساعة [illegible]
والله الدليل على ان الهمزة فيه زايدة [illegible] هيهات [illegible]
[illegible] حروف ساقية ولا يستعملون ام بيراك [illegible]
[illegible] الاعجمية مثل اسرافيل وجبرائيل
وميكائيل فيعتبرونه [illegible]
[illegible] اختلاف اللغات [illegible]
عبادة الله تعالى [illegible]
[illegible]
سالناه عن دينه وحجته فابان واوضح بان قال الاموسى اسم اعجمى الا انه يوافق من العربية
على وزن مفعل وفعلى اما مفعل اذا كان الواو مثل اوسى واورث فانك تقول موسى

وموري

وموري وان كان من ذوات الهمز فانك تخفف حتى تكون الواو خالصة من مفعل تقول
اتيت العشا مؤوبا وان خففت قلت موبا قال الحطيئة •
• وانيت العشا الى سهيل • او الشعرى فطال بى الاناء •
وحكى بعضهم همز موسى اذا كان اسما وزعم النحويون ان ذلك لمجاورة الواو الضمة لان
الواو اذا كانت مضمومة ضما لغير اعراب او في ما ليس كالاعراب جاز ان تحول همزة
كما قالوا اقتت ووقتت وجاءيم ووجوه وورق وارق ووشحت واشحت قال الهذلى •
• ابا معقل ان كنت اشحت حلة • ابا معقل فانظر بسهمك من ترمى •
وقال حميد بن ثور الهلالى •
• وما هاج هذا الشوق الا حمامة • دعت ساق حر نوحه وترنما •
• من الارق حا العلاطين باكرت • عسيب عشا مطلع الشمس اسحما •
وقد ذكر الفارسى رحمه الله تعالى هذا البيت مهموزا •
• احب المؤقدين الى موسى • وجعدة لو اضاءهما الوقود •
وعلى مجاورة الهمزة فى سؤق جمع ساق فى قراة من قرا كذلك ويجوز ان تكون جمع
على فعل مثل اسد فيمن ضم السين ثم همزت الواو ودخلها السكون بعد ان ذهب
فيها حكم الهمز واذا قيل ان موسى فعلى فان جعل اصله واو فعلى من ماس بين القوم
اذا افسد بينهم قال الافوه •
• اما ترى راسى ازرى به • ماس زمان ذى انتكاس ماوس •
ويجوز ان يكون فعلى من ماس يميس فقلبت الياء واو للضمة كما قالوا الكوسى من الكيس
ولو بنوا الفعلى من قولهم هذا اغيش من هذا واغيظ منه لقالوا العوشى والغوظى
فاذا سمعت ذلك منه قلت بعد ركام ال احب ان الملائكة تنطق بمثل هذا
الكلام ونغوه فى احكام العربية فان نغشى على من الحنيفة ثم افقت وقعد انشا رالى
بالادراية قلت بينا رحمكما الله كيف تصغران الادرج وتجمعانه جمع التكسير
فان قالا ادريج وادارب بالتشديد قلت هنا وهم انما ينبغى ان تقالا ادرنيه
وادارب بالتخفيف فان قيل كيف قلا كيف قالوا قالوا ملايكة كما قال الراجز
• [illegible] طاسم الطرق جادب • حبالى فلوى [illegible] مرى
قلت [illegible] من الحروف [illegible] التشديد فيه [illegible]
[illegible] فقد زعم [illegible] ان [illegible] المعرف بسيبويه ان الباب اذا اشرد
ذهب [illegible] وقد زعم ذلك ان اسماع
[illegible] العرب لم [illegible] ما قال [illegible] ان يكون نادرا قليلا فانا [illegible]
[illegible] ولا ترجح ما عند اهل الارض على اختلاف
اللغات والازمنة ما بلغ علم واحد من الملايكة [illegible] فاشبع
[illegible] واقول قد صارت لى بكا [illegible] فى الحدث ان سيما
وان سيما بالعلقان احدهما تنكب من الاخرى كما قالوا معاثر ومعاقر [illegible]

وقوم وثوم وكيف تقرأ انت رحمك الله تعالى هذه الاية وفومها وعدسها بالثا كما في مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ام بالفا كما في قراة الناس وما الذي جا ان في تفسير الفوم انه الحنطة كما قال ابو محجن

كنت احسبني كاغنى واجد • قدم المدينة من زراعة فوم •

ام الثوم الذي له رايحة كريهة والى ذلك ذهب الفرا وجا في الشعر الفصيح • قال الفرزدق رحمه الله تعالى •

من كل اغبر كالراقود حجرته • اذا تعشى عتيق التمر والثوم •

فيقولان انا واحدهما انك لتقدم الجدل وانما توسع كذلك ربك عملك فيقولهما ما الضحكا لقد كنت سمعت في الحياة الدنيا ان الكريم القبر وسمعت قول الشاعر •

اذا مت فاعتادي القبور فسلمي • على الرمس اسقيت السحاب الغواديا •

وكيف تبنيان رحمك الله تعالى من اكرم مثل ابراهيم اترى ان فيه راي الخليل وسيبويه فلا تبنيان مثله من الاسما العربية ام تسمعا يذهبان الى ما قاله سعيد بن مسعدة فتجيزان تبنيا من العربي مثل الاعجمي فتعولان بوالهك ولمن سميت ابرهم في ولد ادم انهم للقوم الجاهلون وهل انتم ددا الى ما تكلمان الناس فاقول رحمك الله ما واحد الزبانية فان بني ادم فيه مختلفون فيقول بعضهم الزبانية لا واحد لهم من لفظهم وانما يجرون مجرى السيواسية الى القوم المنسوبين في الشر قال •

سيواسية سود الوجوه كانما • بطونهم من كثرة الزاد ارطب •

ومنهم من يقول واحد الزبانية زبينة وقال اخرون واحدهم زبني او زباني فيعجبان لما سمع ويكثر فلتقول يا مال رحمك الله تعالى ما ترى في نون غسلين وما حقيقة هذا اللفظ اهو مصدر كما قال بعض الناس واحد او جمع اعربت نونه تشبيها بنون مسكين كما اعربوا نون قلين وسلين في الاضافة وكما قال سحيم [illegible]

وماذا تبتغي الشعرا مني • وقد جاوزت حد الاربعين •

فاعرب النون وهل النون في جمعهم زايدة [illegible] سيبويه فلم يذكر في الابنية [illegible] الا فعيلا وجعلهم اسم اعجمي ولو جعلت [illegible] الاشتقاق [illegible] ان تكون [illegible] في الوجه ومن قولهم تجهمت الامر اذا جعلته [illegible] واعتقدنا زيادة [illegible] ومثل [illegible] وكلاهما صفة للظليم قال [illegible] •

[illegible] • [illegible] •

وقال [illegible] العودي [illegible]

[illegible] •

وقال قوم وكيف جهنام اذا كانت [illegible] الفقر فقد كانت [illegible] فيجوز ان تكون من [illegible] قوم [illegible] جهنام اذا كان [illegible] ولا يجوز ان يكون الاشتقاق [illegible] فاما [illegible] كان عربيا [illegible] سقيته اذا [illegible] قال ذو الرمة •

[illegible]

اذا ذابت الشمس اتقى سعراتها • بافنان مربوع الصريمة معبل •

والسين والصاد يتعاقبان في الحرف اذا كان بعدهما قاف او غين او عين او طاء تقول سخت وصخت وسويق وصويق وبسط وبصط وسلخ الكبش وصلخ فتقول ما لك ما اجهلك واقل تمييزك ما جلبت هنا للتصرف وانما جلبت لعقاب الفكرة والقاسطين وهل اخو للسابق والشهيد اللذين ذكرا في كتاب الله عز وجل وجات كل نفس معها سايق وشهيد يا صاح انظراني فيقولان انما طبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان فاقول لهما لم تفعل اذ ذلك جايز من الكلام وفي الكتاب العزيز وقال قرينه هذا ما لدي عتيد القيا في جهنم كل كفار عنيد فوحد القرين وثنى في الامر كما قال الشاعر •

فان تزجراني يا ابن عفان انزجر • وان تدعاني احم عرضا ممنعا •

وكما قال امرؤ القيس •

خليلي مرا بي على ام جندب • لنقضي حاجات الفؤاد المعذب •

الم تر اني كلما جيت طارقا • وجدت بها طيبا وان لم تطيب •

هكذا انشده الفرا وبعضهم ينشدها لم تربا بي وانشد ايضا •

فقلت لصاحبي لا تحبسانا • بنزع اصوله واجتز شيحا •

فهذا كله يدل على ان الخروج من مخاطبة الواحد الى الاثنين ومن مخاطبة الاثنين الى الواحد سايغ عند الفصحا وهل اجي في جماعة من حاني الادب فقصرت اعمالهم عن دخول الجنة ولحقهم عفو الله فزحزحوا عن النار فنقف على باب الجنة فنقول يا رضوان لنا اليك حاجة ويقول بعضنا يا رضون فيضمن الواو فيقول لرضوان ما هذه المخاطبة التي ما خاطبني قبلكم بها احد فنقول انا كنا في الدار الاولى نتكلم بكلام العرب وانهم يرخمون الذي في اخره الف ونون فيحذفونهما للترخيم وللعرب في ذلك لغتان تختلف حكمهما قال ابو زبيد رحمه الله تعالى •

[illegible] يا عثمان ادركني فان ركيبتي • [illegible] قاعبا ان تنتضي بها [illegible] •

فيقول رضوان ما حاجتكم فنقول بعضنا انا لم نصل الى دخول الجنة لتقصير الاعمال وادركتنا عفو الله فنجونا من النار فبقينا بين الدارين ونحن نسالك ان تكون واسطتنا الى اهل الجنة فانهم لا يستغنون عن مثلنا وان يختلج لعيني المومن [illegible] النعم وهو اذا ابيح لله [illegible] ولا يحس [illegible] الجنات ان يصيب من ثمارها في الخلود وهو لا يعرف حقايق تسميتها ولعل في الفردوس قوما لا يدركون ما حرف الكمثرى كلها [illegible] وانه لو قيل لهم ما وزن كمثرى على مذهب اهل النحو [illegible] فعللى وهذا بنا [illegible] لم يذكر سيبويه له نظير [illegible] قولهم للواحدة كمثراة [illegible] الكمثرى [illegible] وزعم بعض اهل اللغة ان الكمثرى تداخل الشيء بعضه في بعض [illegible] هذا [illegible] الكمثرى وما عم [illegible] الصالحين ان يحبب من سفرجل الجنة وهو لا يعلم تصغيره وجمعه واسماءه [illegible] تفسير

منه فعلام ٢ والافعال لا تشتق من الخماسية لانهم نقصوها عن مرتبة الاسما فلم يبلغوا
بها ما بلغت الخمسة مثل السفرجل يسفرج اسفرجا لا وهذا السندس الذي يطاوه المومنون
ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدري اوزنه فعلل ام فنعل والذي يعتقد فيه ان
النون زايدة وانه من السدوس وهو الطيلسان الاخضر قال العبدي •

• وداويتها حتى شتت حبشية • كان عليها سندسا وسدوسا •

ولا يمتنع ان تكون سندس فعللا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكر وشجرة طوبى كيف
يستظل تحتها المتقون ويجتنون منها احسا لا يبيد وفيهم كثير لا يعرفون امن ذوات الواو
هي ام من ذوات اليا والذي يذهب اليه اذا حملناه على الاشتقاق انها من ذوات
اليا لانا اذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو قلبناها الى اليا فقلنا عيد وقيل
وهو من عاد يعود وقال فان قال قايل فعل قولهم طاب يطيب من ذوات اليا وجا
على مثال حسب يحسب وقد ذهب الى ذلك قوم في قولهم تاه يتيه وهو من توهت
قيل له يمنع من ذلك انهم قالوا طيبت الرجل ولم يحك احد طوبته والمطيبون احيا من
قريش اختلفوا فغمسوا ايديهم في طيب فهذا يدل على ان الطيب من ذوات اليا وكذلك
قولهم هذا الطيب من هذا فاما ما حكاه اهل اللغة انهم يقولون اوبه وطوبه فانما ذلك
على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس في قولهم حياك الله وبياك انه اتباع وان
اصل بياك بواك اي بواك منزلا ترضاه فاما قولهم للاجر طوب فان كان عربيا صحيحا
فيجوز ان تكون اشتقاقه من غير لفظ الطيب الا على راي ابي الحسن سعيد بن مسعدة
فانه اذا بنى فعلا من ذوات اليا مثل طاب يطيب وعاش يعيش يقلبه الى الواو فيقول
الطوب والعوش فان كان الطوب الاجر فاشتقاقه من الطيب فانما اريد به والله
اعلم ان الموضع الذي طابت الاقامة فيه ولعلنا لو سالنا من يرى طوبى في كل حين
لم حذف منه الالف واللام لم يحر فيه لك جوابا وقد زعم سيبويه رحمه الله تعالى
ان فعلى التي تؤخذ من افعل منك لا تستعمل الا بالالف واللام او الاضافة فتقول
هذا اصغر منك فاذا رددته الى المونث قلت هذه الصغرى او صغرى بناتك وقبيح
عنده ان يقال صغرى بغير اضافة ولا الف ولام فقال سحيم •

• وعذبن خمرا لي وغادرن [illegible] من الصنوع في صغرى بنات [illegible] •

وقرا بعض القرا وقولوا للناس حسنى على فعلى بغير تنوين وكذا الكوسى في الكشف اما ان
تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنى فذهب سعيد بن مسعدة الى ان ذلك غير جايز وهو
راي ابي اسحق الزجاج رحمه الله تعالى لان الحسنى عنده [illegible] يجب اذ يكون
بالالف واللام كما جا في موضع وكذب بالحسنى وكذلك اليسرى والعسرى لانهما انثى
افعل منك وقد زعم سيبويه ان اخرى [illegible] ولقصر الالف واللام ولا يمتنع ان يكون
[illegible] منك وفي الكتاب العزيز ومناة الثالثة الاخرى وفيه لنريك من اياتنا
الكبرى قال عمرو بن ابي ربيعة •

• [illegible] من دون [illegible] مثله [illegible] لا [illegible] •

فلما

فلما يمتنع ان تعد الحسنى عن الالف واللام كما عدلت اخرى وافعل منك اذا حذفت منه
من نكرة او عرف باللام ولا يجوز ان يجمع بين من وبين حرف التعريف والذين يشربون ما الحيوان
في النعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو والتي بعد الالف وهل هي منقلبة كما قال الخليل
ام هي على الاصل كما قال غيره من اهل العلم ومن هو مع الحور العين خالدا مخلدا هل يدري
ما معنى الحور ومن اي شي اشتقت هذه اللفظة فان الناس يختلفون في الحور فيقول
بعضهم هو البياض ومنه اشتقاق الحواريين من الطير والحواريين اذا اريد بهم القصارون
والحواريات اذا اريد بهن نسا الامصار وقال قوم الحور في العين ان يكون كلها سودا
وذلك لا يكون في الانس وانما يكون في الوحوش وقال اخرون الحور شدة سواد العين
وبياضها وقال بعضهم الحور شدة سواد العين وعظم المقلة وهل يجوز [illegible] المتمتع
بالحور العين ان يقال الحير كما يقال الحور فانهم ينشدون هذا البيت باليا •

• الى السلف الماضي واخر واقف • الى ربرب حير حسان جآذره •

فاذا صحت الرواية في هذا البيت بالياء فقد ذكر قول من يقول انما قالوا الحير
اتباعا للعين كما قال الراجز •

• هل تعرف الدار ربا على ذي الغول • قد درست غير رماد مكفور •
مكتئب اللون مريح ممطور • ازمان عيناء سرور المسرور

حورا عينا من الحور العين وكيف يستجيز من فرشه الاستبرق ان يقضي عليه ابدا الابد
وهو لا يدري كيف تجمعه جمع التكسير وكيف يصغره النحويون يقولون في جمعه
ابارق وفي تصغيره ابيرق وكان ابو اسحاق الزجاج يزعم انه في الاصل مسمى بالفعل
الماضي وذلك الفعل استفعل من الماضي البرق او من البرق وهذه دعوة من ابي
اسحاق وانما هو اسم اعجمي عرب وهذا العبقري الذي عليه اتكا المومنين الى اي شي
نسبته فانا كنا نقول في الدار الاولى ان العرب كانت تقول ان عبقر بلاد يسكنها
الجن وانهم اذا راوا شيا حسنا قالوا عبقري اي كانه عمل الجن اذ كانت الانس لا تقدر
على مثله ثم كثر ذلك حتى قالوا سيد عبقري وظلم عبقري قال ذو الرمة •

• حتى كان حزون القف [illegible] • من وشي عبقر تجليل وتنجيد •

وقال زهير • بخيل عليها جنة عبقرية • جديرون يوما ان ينالوا ويستعلوا •

وان كان اهل الجنة عالمين بهذه الاشيا قد الهمهم اياها [illegible] العلم ما يحتاجون
اليه فمن يستغني عن معرفته الولدان المخلدون فان ذلك لم يقع اليهم وانا ابرض
بالقليل [illegible] على تعريفهم لو [illegible] اليهم رضوان ويقول ان اصحاب
الجنة اليوم في شغل فاكهون هم وازواجهم في ظلال على الارايك متكيون وانصرفوا
رحمهم الله تعالى فقد [illegible] الكلام [illegible] ينفع [illegible] وانما كانت هذه الاشيا باطل
زخرف في الدار الفانية فذهبت مع [illegible] في دار [illegible] فلو اراد [illegible]
الله تعالى [illegible] تسال ان تعرف بعض [illegible] الذين [illegible] في الجنة [illegible]
[illegible] ان يخاطبه في امر فيقول رضوان من [illegible] اعلم [illegible]

الذين غفر لهم فيتشاورون طويلا ثم يقولون عرف بموقفنا هذا الخليل بن احمد الفرهودي
فيرسل اليه رضوان بعض اصحابه فيقول على باب الجنة قوم قد اكثروا القول انهم
يريدون ان يحاطوك ويشرف عليهم الخليل فيقول انا الذي سألتم عنه فما الذي
تريدون فيعرضون عليه مثل ما اعرضوا على رضوان فيقول الخليل ان الله جلت قدرته
جعل من يسكن الجنة ممن يتكلم بكلام العرب ناطقا بافصح اللغات كما نطق به يعرب بن
قحطان او معد بن عدنان لا يدركهم الزيغ ولا الزلل وانما اسوا الذي في الدار
البوارة الى علم اللغة والنحو لان العربية الاولى اصابها تغيير فاما الان فقد رفع
عن اهل الجنة كل الخطا والوهم فاذهبوا راشدين ان شاء الله فيذهبون وهم مختفون
مما طلبوه ٥ ثم اعود الى ما كنت متكلما فيه قبل ذكر الملايكة من ابن بريرة الى نعمان واراق
النطفة على الغرات وشرح القضية لامير المومنين فقد اساء فيما فعل ودلني كلامه انه
محصر بتجيشه منى غدا يحل ستضيف الى صخوره حصين وفاصيه من النيران
يجلب الى جارها سفنا وحب تهامة ما فيهما من السمر وسوا الشيح كما
كما قال الاول ٥

هذي سيوف يا صدي بن مالك • كثير ولكن اين بالسيف ضارب •

لا هيثم السبلة للمطي قضية ولا ابا حسن لها وشكاة فارس الحارث بن كلدة وخيل
لو كان لها فوارس واسه المستعان على ما تصفون والواجب ان اقول للتقي ووالى
اوسع لكفا لصيف صنعت اللبن ولا يكذب الرايد اهله ولو كان معي مثلي السيف
لسلكت في الارض المنا وسوف اذكر طرفا مما انا عليه عريب بمجالسة العامة من شب الى دب
يزعمون انني من اهل العلم وانا منه خلو الا ما شاء الله ومنزلتي من الجهل لا دني منهم
الى الرهط الحلة ولن اكون مثلا لريسان زعم في الامثال طاير دق الطراثي [illegible]
جلود [illegible] ولا احد ولا الحر ولا [illegible] النبي خطر اصنع بالحيلة والنهار [illegible]
[illegible] في [illegible] والدواخر [illegible] ما اوي [illegible]
ابن حبيب [illegible] انه [illegible] فارق [illegible]
فانعم [illegible] بان اكون [illegible] لمستحق
[illegible] القاهر [illegible]
[illegible] من الحلر [illegible] لا يعرف [illegible]
[illegible] ذكر الوارد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بالقضية [illegible] الاملاء
في هذه الاشيا لا في [illegible]
فقا بليت نوطها بالصلف والشيب المراحيض في النازع وطلبت الحطب [illegible]
في ميدان المهلة [illegible] ينبغي
له ادام الله تعالى تمكينه ان ذكر في [illegible] وذكر انه يقول [illegible]

ذكرنا جملا من صعل الدوخال كحلوا البر ولو كنت في حجر العمر كما قيل لكنت قد انسيت ونسيت
لان حدثني لا يحمل في لزوم عطني الصيف وانقطاعي عن المعاشر ذهاب السيف
ولو انني كما يظن بلغت ما احترت وبرزت للاعين لما استترت وهو يروي البيت
السائر لزهير ٥

والستر دونا فاحشات وما • يلقاك دون الخير من ستر •

وانما ينال الرتب من الاداب من باشرها بنفسه وعني الزمن بدرسه وسيتعين الرجل
والشجاع المتالف لا هو العاجز والى المحاجز ولا جسامة في الرجل مثلي ولا يرمراد
امسي تورم ومثله لا يبا لمثلي للفايدة بل للامتحان والخبرة فان سكت جاز ان
يسبق الى الظن الحسن ان السكوت يستر على الجهول وما احب ان يعتري على الظنون
كما افترت الالسن في ذكرها اني من اهل العلم واحلف محره الكذب لان ارضيا
اومعتبرا تركي منا ان اتكلم في هذه الصناعة كلمة وقد تكلفت الاجابة فان اخطات
فثبت الخطا ومعرته عاد تعرض لما لا يحسنه وان اصبت فلا احد على الاصابة بذرب
دوا تنفع وصفه من ليس به باس وكلمة حكم تسمع من حليف وسواس قال ابن الشجري
رحمه الله تعالى في اماليه كتب الي رجل من اماثل كتاب العجم يسال عن هذا البيت صحيح
اعرابه ام فاسد وذكر انه لمتنا عر اصفهاني من اهل هذا العصر وهو ٥

تولد عضلا لا ابنا هن هينة • ضعافا ولا الطوارق من نوايبا •

ورفع بنا هن بلا ونصب هينة بانه خبرها وانما فعل ذلك لينصب التعنيه لانه لا عمل
لا الاولى هذا العمل اعمل لا الثانية عمل الاولى ولحنه في هذا نحوي من اهل اصفهان لانه
جعل اسم لا معرفة وقال لا تمن شبه لا بليس رفعوا بها النكرة دون المعرفة فاجيب
بحي يطلبا باني وجدت قوما من النحويين معتمد عن الان لا المشبهة بليس انما ترفع النكرات
[illegible] لا رجل حاضرا ولم [illegible] لا الرجل حاضر انما يعولون [illegible] الرجل حاضرا
[illegible] ان لا ضعيفة [illegible] الاصل في العمل
والنكرة [illegible] جدا [illegible]
[illegible] ولا ضعيفها [illegible] النكرة
[illegible] لا ضعيفة [illegible] في شعر ابي الطيب احمد بن الحسين
[illegible] في قوله [illegible]
[illegible]
ووجدت [illegible] المتنبي [illegible]
المتنبي [illegible] الخبر [illegible]
لا [illegible] الحذف [illegible]
[illegible]
[illegible] فاما [illegible]
[illegible] رؤبة بن العجاج [illegible]

من امالي ابن الشجري

واللّه لولا ان يحش الطبّخ • بي الجحيم حين لا مستصرخ •
اراد ولا مستصرخ لجيد مر في بيت للنابغة الجعدي فيه موضوع لا معرفة وهو •
• وحلت سواد القلب لا انا مبتغ • سواها ولا عن حبها متراخيا •
• دنت فعل ذي حب فلما تبعتها • تولت وردت حاجتي في فؤاديا •
• لقد طال عهدي بالشباب وظله • ولاقيت ايامًا تشيب النواصيا •

وقبله
دعد

وانما ذكرت هذين البيتين مستدلا بهما على نصب القافية لئلا يتوهم متوهم ان البيت فرد مصنوع لان اسكان اليا في قوله متراخيا ممكن مع تصحيح الوزن على ان يكون البيت الطويل الثالث مثل •

• اقيموا بني النعمان عنا صدوركم • والا تقيموا صاغرين الرووسيا •

واذا صح نصب قافية البيت فلا تخلوا لا الاولى من ان تكون معملة او ملغاة فاذا كانت معملة فمبتغ خبرها وكان حقه ان ينصب ولكنه اسكن اليا في موضع النصب كما اسكنه الاخر في قوله • كفى بالناس عنا سما كافي • وكان حقه كافيا لانه حال في منزلة المنصوب في قوله تعالى وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا ومثله في اسكان اليا في موضع النصب قول الفرزدق •

• يقلب راسا لم يكن راس سيد • وعينا له حولا باد عيوبها •

فقال باد وكان حقه ان يقول باديا اتباعا لقوله عينا ولا يجوز ان يكون عيوبها مبتدا وخبره باد لانه لو اراد ذلك لزمه ان يقول بادية الا ترى انك لو قدمت العيوب لم يصح ان تقول عيوبها باد كما لا تقول الرجال جالس واذا كان كذلك فالنصب في قوله متراخيا بالعطف على مبتغ لانه منصوب الموضع فكانه قال لا انا مبتغيا سواها ولا متراخيا عن حبها فان جعلت لا الاولى ملغاة كان قوله مبتغ مبتدا وخبر ولزمك ان تعمل الثانية ويكون اسمها محذوفا تقديره ولا انا عن حبها متراخيا وحسن حذفه لتقدم ذكره فان قيل فهل يجوز ان يكون قوله متراخيا حالا والعامل فيه الظرف الذي هو من كما يعمل الظرف في الحال اذا قلت زيد في الدار جالسا قيل لا يجوز ذلك لان عن ظرف ناقص وانما يعمل في الحال الظرف التام الا ترى انك لو قلت زيد في الدار كلام مفيد ولو قلت زيد عنك راحلا ومحمد فيك راغبا لم يجز لانك لو اسقطت راحلا وراغبا فقلت زيد عنك ومحمد فيك لم يكن كلاما مفيدا فاذا لا يصح الا ان ترفع راحلا وراغبا وتعلق الجارين بهما ووجدت بعد انقضا هذه الامالي في كتاب ... بيتين الجميل من شعر الجعدي لا انا باغيا سواها ... الرواية تكشف تكلف الكلام على مبتغ فاما قوله ... العضل ... اثنيا باعضلا والعضل ... الكتاب ... فيه وهو ... بين جمع ... يريد اصول الاثنا ... وقوله ... مخففة ... كقولهم ... ومما جاء في الحديث المؤمن هين لين والنوالي من قولهم بيننا السيف ينبو اذا ضربت به فرجع ولم يعمل في الضريبة وقوله الرونة ... الطبيخ ... النار ... اذا ادخلته وقوله ... الطبخ واحدهم طابخ كساجد وسجود راكع وركع شبه ملائكة النار بالطباخين

دوقوله

وقوله حين لا مستصرخ اي حين لا احد هناك مستصرخا ثم يوجد ذلك في الدنيا وقول سعد ابن مالك وصفت الراهط ذكر الراهط ابو علي في باب ما جا بنا جمعه على غير بنا واحده كقولهم في جمع باطل اباطل واباطيل وراهط كانه جمع ارهط قال لو افعل لم يستعمل عنده في هذا يعني انه لم يثبت انهم جمعوا الرهط الذي هو العصابة دون العشرة على ارهط ولكنهم استعملوا الارهط في الرهط الذي هو اديم تلبسه الحايض يكون قدره ما بين السرة الى الركبة وغير سيبويه قد حكى في الرهط الذي هو العصابة انهم جمعوه على ارهط وجمعوا الارهط على الاراهط كما جمعوا الكلب على الاكلب ثم جمعوا الاكلب على الاكالب ومما جمعوه على غير القياس حديث قالوا في جمعه احاديث واحاديث كانه جمع احدوثة كاعصار واعاصير ولا يجوز ان تكون احاديث جمع احدوثة كاغلوطة واغاليط لانهم قد قالوا حديث النبي واحاديث النبي ولم يقولوا احدوثة النبي ومما جمعوه على غير قياس قولهم في جمع ربّى وهي الشاة التي تحتبس للبن وقيل الحديثة العهد بالولادة رباب مضموم الاول ومثله قولهم في جمع التوام وهو الذي يولد مع اخر توام وفي جمع الظير وهي الداية ظوار وفي جمع الثني ثنا وهو ولد الشاة اذا دخل في السنة الثانية والبعير الذي اذا القى ثنيته وذلك اذا دخل في السنة السادسة وفي جمع الرجل رجال وهي الانثى من اولاد الضان وفي جمع النفسا وهي المراة التي وضعت نفاس وقيل ايضا نفاس بكسر اوله والنفاس ايضا بالكسر ولادها نقلت من خط بعض الفضلا من خط العماري قال الشيخ ابو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور البلطي النحوي هذه القصيدة الحرباوية لانها تتلون كالحربا وحروف رويها يكون مضموما ثم يصير مفتوحا ثم مكسورا ثم ساكنا وانما عملتها لان لكل امري احدوه اتى بما لم اسبق اليه والاخركيما اتعدى بها الشاذ لاني اتيت فيها بمذاهب من النحو لم يقف عليها احد منهم ومضمونها الشكوى الزمان واهله وهذا اولها •

• اني امرؤ لا يطيبيني • الشادن الحسن القوام •

يجوز في ميم القوام الرفع على انه فاعل الحسن والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بالاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم فيه حركة الميم واسكانها فاذا حركت كان البيت من الضرب السادس من الكامل واذا سكنت كان البيت من الضرب السابع ومنه • فارقت شرة عيشتي • اذ فارقتني والعرام •
ارتفع العرام عطفا على الضمير في فارقتني وانتصب عطفا على شرة والخفض عطفا على عيشتي • وتشكيك نفسه • ... ولد ... •
ارتفع غلام عطفا على المضمر في ... وانتصب عطفا على موضع ... فكانه قال لا ... والخفض عطفا على لفظه •
• ... كثير ... • ... الاغاني والمدام • ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب ... والخفض عطفا على الاغاني •
• اني ... في الخد ... • ارتفع ... خبر مبتدا محذوف

ففر

القصيدة الحرباوية

اي هو وانتصب باضمار اعني والجر صفة لما قبله • التيهروف الدهر مصطبرا •
وما حد يكف ما م • يجوز رفع حرما علي لغة تميم ونصبه علي لغة الحجاز واما
الكسر فان بعض العرب ينبني كل ما جا علي هذا الوزن علي الكسر يقيسونه علي سفار
ونزال • لا اشتكي محن الدواهي • اذ نحل بي العظا م • ارتفع العظام فاعل
تحل وانتصب صفة لمحن والجر صفة للدواهي • ما رستني وما رستني في نصر فيها
الجسام • ارتفع الجسام بقوله ما رستني وانتصب بدلا من هن في مارستهن
والجر بدلا من ها في نصر فيها علي مذهب الفرزدق •
• مجللا لة لوان في القوم حاتما • علي جوده تضن به لما حاتم •
والقوافي مخفوضة والخفض حاتم علي البدل من ها في جوده •
• وبلوت حد السيف في • ما خلعني الحسام • ارتفع الحسام فاعل
اخلعني وانتصب بدلا من حد والجر بدلا من السيف •
• ان كنت في ليل الخطوب • ارفت ليكشف الظلام • ارتفع الظلام بينكشف
وانتصب بارقب والجر بدلا من الليل • واترك ملام الدهر عنك فما حديثك والملام
ارتفع الملام عطفا علي حديثك وانتصب بواو مع والجر عطفا علي الكاف في حديثك
• ادمي زماني مارمي • للعرض حتي لا برام • قد جا الفعل بعد حتي مرفوعا
ومنصوبا كقوله تعالي حتي يقول الرسول واما الكسر فلا سبيل اليه الا بزيادة اليا في يرام
فيصير يرامي من المراماة ويصير المعني لا زال يرامي الزمان حتي يترك مرامي •
• اني اري العيش الخمول • وصحبة الاشرار ذام • صحبة الاشرار مبتدا
وذام خبر ويجوز نصبه معا باري والمرام الذم واذا زدت علي ذام اليا جاز بالخفض
المخفوض وتضيفه اليك كم حاسد لي معاند من عدوا علي وكم ليام • فيكون
جاسر كم المرفوع والمنصوب والمجرور ما ذكره الفرزدق رحمه الله تعالي •
• كم عمة لك يا جرير وخالة • رفع برفع عمة ونصبه وجرها •
• رب امرء عاب بفتحة • التجاسي مستضام • الاخفش يقول رب ومامعناها قليل
موضع رفع فيكون رفع مستضام علي الحكاية لامرء علي الموضع ونصبه بعد بنيته وجر
تعت لامرء علي اللفظ • عن العيد وعيون مصطف بصحبته اسيام • بالرفع مضارع
من سام يسوم والفتح بمعني ساد يسود للمفعول والكسر اي اسامي يقول اصطبر في هذا
الزمان حتي افاخر من يفاخر لي • لا غرو فلتغضب لهم عندا الورى وعلي اللئام •
ارتفع اللئام علي ان علا فعل ماض من العلو والنصب كونه فعل المتكلم وضميره اي علي
هو اللئام اي زاد عليهم في اللوم والجر علي ان علا اسم بمعني فوق [illegible] يقطع التي
وسموها حرفا كقولهم زيد علي الفرس وانما اراد زيد فوق الفرس قال الشيخ سيبويه
رحمه الله تعالي •
• فمن تنوس الحوض توا ولها من علي يا اخي ولنجمع الاثيم الجاهل تقدم القيام •
تقدم اذا انعت يفتح ويقطع الي الرفع والنصب •

قف

٢

• ان الموت عند قدم الناس بعلو والطعام • الرفع علي الابتدا والخبر محذوف
والنصب عطفا علي اسم ان والجر عطفا علي قدم • لا اتزج جرا من ضعيفا لو ديحل بالسلام
الرفع علي الحكاية اي بقوله السلام عليكم والنصب علي المصدر اي بان يسلم السلام وانشد
الفارسي رحمه الله تعالي •
• يناد وابا لرحيل غدا • وفي ترحالهم نفس •
وقال يجوز في الرحيل النصب والرفع والخفض ذكره ابن جني في سر الصناعة •
• وعليك بالصبر الجميل • وما يلوذ به الكرام • الرفع بيلوذ والنصب بعليك
اغرا والجر بدلا من الضمير • لا يستفيق القلب من كمد ملاقي او غرام •
الرفع علي الابتدا والخبر محذوف والنصب بملاقي والجر عطفا •
• حتي متي شكوي اخي البث الكئيب المستضام • شكوي مصدر مضاف
الي فاعله او مفعوله فرفع المستضام اتباعا لمحل الفاعل ونصبه اتباعا لمحل المفعول وجره
علي اللفظ • ما من جوي الا تضمنه فوادي او سقام • الرفع اتباعا لموضع
جوي فان من زايدة والجر علي اللفظ والنصب علي ما تضمنه •
• هم اريجي في بشه • ذا لا وملا فمي لجام • ملا فمي لجام مبتدا وخبر ونصب لجام
باري وكسره بتقدير لجامي • قد رعلي مختم • من فوق با تي او امام •
فوق وامام مبنيان علي الضم او منصوبان علي الظرف او مجروران بمن اعرابا علي انهما
نكرتان • ما قيل خلفك خل عنه • فيه فما يقع الملام • الرفع بيقع
والنصب بخل والجر بدلا من ها عنه • ما ان يضر بك الا نسمعه الكلام •
الرفع بيضر والنصب بدلا من ها تسمعه والجر بدلا من ذاك •
• ما في الوري من مكرم • لذوي العلو ولا كرام • الرفع علي موضع مكرم
والجر علي لفظه والنصب بلا • العيش فيهم اذ طوتهم وقد جهلوا الا مام •
الرفع بدلا من الواو في جهلوا والنصب بدلا من هم في طوتهم والجر بدلا من هم فيهم
• في غفلة انقيا ظهم • عن سودد بلد النيام • عند قطرب ان بله
معناه كيف فيرتفع ما بعدها واصلها ان تكون مصدر ودع فينصب ما بعدها ويجر
بها تشبيها بالمصدر وقد اجاز ابن جني في قول المتنبي •
افل فعالي بله اكثره مجد • برفع اكثره ونصبه وجره •
• ليس الحبيب شهيته • ليرى السعاة ولا حرام • يرتفع حرام بلا بمعني
ليس والجر محمول علي حذف ذلوله لا اناابن قيس لا براح • وينتصب عطفا علي شهيته
ويجر عطفا علي موضع [illegible] لانه في تقدير علي حد قوله •
• يبالي ان بعث [illegible] تراني • مولا يبي شيئا اذا كان جاسيا •
• فكرهت في لذته البقا • وتحدثكم عنه [illegible] • الرفع عطفا علي الضمير بيكره
والنصب عطفا علي البقا والجر بواو القسم علي ارادة مقام ابراهيم
• اني وددت وقد سيمت العيش لو سيد وحمام •

قف

الرفع ببعيد والنصب يوددت والكسر على تقدير حامي بيا الاضافة انتهى ووجد
بخط العلامة شمس الدين بن الصايغ رحمه الله تعالى ما نصه الكلام على قول الشاعر

• هيهات لا يأتي الزمان بمثله • ان الزمان بمثله لبخيل •

هيهات اسم للفعل بمعنى بعد على الصحيح فقد حكى ابن عصفور انه تستعمل مصدرا بمعنى
البعد فتعرب اذ ذاك لا يأتي الزمان بمثله فعل وفاعل ومتعلق وفاعل هيهات الحقيقة
انه ضمير يعود على مثل اي بعد مثل هذا اي بعد مثل هذا الممدوح عنا لا يأتي الزمان
بمثله والبعد لا يمتنع تعلقه بالاعيان كما قال الشاعر

• فهيهات هيهات العقيق واهله • وهيهات خل بالعقيق نواصله •

ويكون المسألة من باب اعمال تنازع الاسم والفعل على حد قوله تعالى هاؤم اقرؤوا كتابيه
قيل لا بد في الاعمال من ربط بين العاملين نص على ذلك ابن هشام الخضراوي في شرحه
على الايضاح وابو حيان في الارتشاف والابذي في اثنا كلامه على الجزولية والجواب
عن قوله هاؤم اقرؤوا كتابيه بان هذه ليست من باب الاعمال وانما هي منه قوله تعالى ثلاثة
رابعهم وخمسة سادسهم وقوله تعالى ان الذين يمنعوا سه على قول ابي علي في الحجة وقوله
كيف اصبحت كيف امسيت واكلت سمكا لبنا تمرا وانه جملة حالية في تقدير الجزائي هاؤم
قارئين على حد فليمدد ولا المستطرة او انه بدل اشتمال او بدل اضراب على ما او لما بين
حروف في قوله تعالى لتاردات الوقود وان العاملين قد ارتبط احدهما بالاخر من حيث
كانا محكيين بالقول ذكره ابن عصفور في شرح الايضاح قلت لا نسلم اشتراط الربط قال
الامام محمد بن ابي البركات محمد بن عمرون في شرح المفصل ضابط هذا اعني باب الاعمال
ان يجتمع اكثر من عامل من فعل او اسم يعمل عمل الفعل ويقع بعد ذلك كلمة يصح ان يعمل
فيها كل واحد مما تقدم على انفراده سوا في ذلك ما يعمل بنفسه او بحرف جر وسوا المتعدي
لواحد او اثنين او ثلاثة وسوا وجود حرف عطف وعدمه انتهى في اسمه شيء وقال
الابذي في شرح الجزولية بعد كلام طويل على قوله • ولو انما اسعى لادنى معيشة البيت
وذهول هذا البيت في باب الاعمال مشكل فانه لا يصح فيه شرط الذي نص عليه النحاة المعني
وحقيقة الاعمال ان يتقدم عاملان ويتاخر عنهما معمول لكل واحد منهما تعلق به من
جهة المعنى وطلب له فقال بعضهم انما اراد وانسحبه كتاب الاعمال في ان فصل فيه
بين العامل والمعمول بجملة وقال بعضهم يمكن ان يجعله من باب الاعمال ويذهب قليلا
[illegible] الطلب ولا نفسد المعنى وذلك على تقدير [illegible] مطلوب [illegible] لا على
الجواب الذي هو [illegible] ويكون التقدير ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني هو
اي القليل من المال [illegible] بان باب
الاعمال لا يكون حتى تشترك الثاني مع الاول بحرف العطف [illegible]
[illegible] حتى يكون الفصل [illegible] لا بد [illegible]
لا يشترك الثاني الاول [illegible] اما الربط فليس الربط منحصرا في ما عطف
بين العاملين او عمل فيه بعد يكون في عمل غيرهما فيهما كما قد منعه ابي الحسن ابن عصفور

في توجيه الاعمال في هاؤم اقرؤوا كتابيه وانوني افرغ ان قلنا ان العامل شرط مقدر
فيه اي ان تاتوني افرغ فقد يحصل ربط من جهة المعنى كقوله تعالى يستفتونك
قل الله يفتيكم في الكلالة فانه جواب سوال مقدر كانه قيل فان قيل لما ذا بعد
قيل لا يأتي الزمان بمثله او نقول الجملة الثانية مفسرة للاولى كانه قال بعد مثله
اي لا يأتي الزمان بمثله فان قيل هيهات بمعنى بعد انما ان الزمان بمثله قلت
البعد يستعمل في المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار ذلك رجع بعيد فان قيل
ذلك نفي لفظ بعيد قلت جاء في لفظ هيهات قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون
وقد نص ابن عصفور في قوله هيهات العقيق على انه من باب الاعمال ونقله عن ابي علي
ونفى ان يكون النفي للتاكيد فانظر الى تعلق الاول بالثاني قال ابن عصفور في شرح
ابيات الايضاح واذا قلت انه اسم فعل فالاختيار في العقيق انه مرفوع بهيهات
المتاخر عند البصريين وعند الكوفيين المتقدمة وان نقول هذا من باب الاعمال
وليس نحو قولك قام قام زيد منه لان ذاك الثاني يؤكد للاول ولا يمكن هنا التاكيد
لان اسم الفعل اتي به بدلا الفعل اختصارا بدليل قولهم صه للمفرد والمثنى والمجموع
المذكر والمونث فتكراره للتاكيد مناقض لما اريد به من الاختصار فاذا كانت
الجملة بامرها ساغ نحو نزال نزال وحمل الفارسي وغيره البيت على الاعمال واغتفروا
الاضمار في غير العامل في الظاهر انتهى

كتاب الوضع الباهر
في رفع افعل الظاهر للامام العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصايغ
رحمه الله تعالى وغفر له بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله الحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه وسلم اعلم ان
اسم التفضيل من الاسما المشتقة من الافعال الغير المتصرفة وهي وفعل التعجب من باب
واحد حتى ان جماعة من النحويين قالوا ان الذي شذ في احدهما يشذ في الاخر
قال ابن عصفور ولا يتعجب من فعل المفعول وشذ ما اخوفه عندي واشتد

• فلهو اخوف عندي اذ اكلمه • ولا من الالوان وشذ قوله •
• فانت ابيضهم سربال طباخ • ولقد كنت قديما نظرت هذه المسئلة النحوية فان

الباب [illegible] واحد والوارد في احدهما وارد في الاخر مسئلة فقهية [illegible]
والقران [illegible] في التمتع والقران وحكمه في القران ضمنته
كتابا سميته [illegible] العلوم اذا تقرر ذلك فمقتضى هذه الصفة
ان لا تعمل [illegible] اشبهت الفعل او اشبهت ما اشبه
الفعل فالاول كاسم الفاعل والثاني الصفة المشبهة وافعل هذا لم تشبه الفعل شبه
اسم الفاعل [illegible] مطلقا واعني [illegible] افرادها وفروعها وهو نعمل
حتى انه في بعض الاماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل او اسم تفضيل كقوله

• لعمرك ما ادري واني لاوجل • على اينا تعدو المنية اول •

بل انه جرى افعل وعلى المضارع لم يجر بغير الوقوع [illegible] ولو لم يكن افعل جارية

علي المضارع في الحركات والسكنات اذ لا اعتبار بالاصلية والزيادة الا ترى ان ضاربا
خارجة عن الوزن بدليل استثنا به بخلاف الالف والذي يدفع هذا كله ان
كلامنا في افعل من وهي لا زمة الافراد والتذكير والسكنات والتذكير وان بيت
والتثنية والجمع ولم يشتبه اسم الفاعل الجاري علي الفعل لشبه الصفة له في لحاق
العلامات الدالة علي فرعية المسند اليه بل جري مجري فعل التعجب في المعني ولذلك
لزمت الافراد والتذكير اذا كانت مجردة من ال والاضافة لزوم له ذلك وليس لزوم افعل
لذلك لتضمنه معني الفعل والمصدر المستحقين لذلك بدلالتهما علي الجنس كما ذكره
موفق الدين بن يعيش في شرح المفصل وابن بابشاذ وقبلهما ابن السراج كذا في
الايضاح وقد علل ذلك ابن مالك في الايضاح بانهم لو جمعوا بينه في علامة الفروع وبين
المنافي فالبيت من لم دخلوا الدرع بمعني مع ال الاضافة لان غير المجرد ونظيره المشتقات
كذلك ولا كما ذكر بعض المتاخرين من انه مع من كبعض الكلمة مع باقيها وبعض الكلمة
لا تلحقه العلامات لان امرانها بدفع ذلك واذا كان الجامد من الافعال قاصرا
في عمله عن المتصرف لشبهه بالاسم فما يشبهه من الاسما ينبغي ان لا يعمل الا ان افعل
لما فيه من الاشتقاق والجريان علي الموصوف عمل في الضمير المتصل والتمييز والحال
والظرف وعديله لا في الظاهر ولا في المفعول به علي المشهور وهذا معني قول من
قال لا تعمل واما قوله تعالي الله اعلم حيث يجعل رسالاته فحيث نصب بمقدر نصب
المفعول به اي يعلم حيث لا جر بالاضافة لان افعل بعض ما يضاف اليه ولا نصب
بافعل بنصب الظرف لان علمه غير مقيد وفي الاخرس ولذلك قوله
• واضرب منا بالسيوف القوانسا • فقيل نصبه بيضرب مقدرا وقيل باسقاط الخا
اي اضرب للقوانس ورجحا الاول لكثرة حذف الفعل دون الحرف ولا ينقاس لانه لا افعل
وهو ما يلحقه علامات تدل علي شبه ما يحكم بتشبيهه وهذه ليست لذلك فكيف تدل
لانه كقوله • كان جزائي بالعصا ان اجلدا • وربما مررت به وبعض العرب لا يحل
الاشتقاق اعملها في الطاقة بطلقا حكا[illegible] سيبويه في موضع ومنعه في اخر وحكم
عليه بالعلة [illegible] في مسئلة الكحل استحسانا والقياس
[illegible] اعترض عليه بان عدم لحاق العلامات
[illegible] منا وجه [illegible]
بقوي شبهه بالفعل [illegible] فعل لا يثني ولا يجمع فينبغي ان يعمل بطريق
الاولي وهو مسبوق بهذا الكلام في كلام الرشيد سعيد والرشيد سعيد مسبوق ايضا
قال ابو علي رحمه الله تعالي فيما نقله الرندي عنه في مسئلة زيد شر ما يكون خير منك
خير ما يكون وتوجيه قول المازني ان خير ما يكون نصب بخير منك وقد تقدم انما شبه
الفعل من جهات من [illegible] يوصل بالحرف تارة زيد اعلم منك وجواب
[illegible] لنا لا نسلم ان ذلك [illegible] في الضعف حيث لم يجر مجراه في لحاق العلامات
فلحاق العلامات مما يقوي شبه الفعل وقد ذكر جماعة من النحويين في عمله عمل
اسم الفاعل وان سلم ان ذلك تقوي شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف

غير

[illegible]

غير متصرف شبه بالاسم بدليل مسئلة ان زيدا نعم الرجل وانه ليس لها نائب الا من
فانه الحقه من الثقيلة بدليل وان تصغيره الي غير هذا من المسائل وماله الضمير
تعلق بضعيف **ووجه** الشيخ ابو عمرو القياس بان الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
باسم الفاعل وانما عملت لشبهها بالفعل وجريها مجراه وهو يفعل ويفعل ويفعل
وافعل لم يوجد فعل معناه اي يدل علي الزيادة **واعترض** عليه اولا بان التصغير
دال علي الثبوت ولا فعل له وهو دال علي الحدوث وفي افعال الغرائز ودلالتها
علي الحدوث والثبوت بحث واما امثلة المبالغة فنائبة عن فاعل وفعيل فعل
او فعل فعله المجرد من اداة الكثرة فانهم لم يوضع لها الا بنا فيه وثانيا بان افعل
بمعناه وهو فعل التعجب ولو زاد قبل التصرف فخرج علي انه لقابل لانه بقوله لبس
افعل في التعجب موضوعا لذلك ومسئلة الكحل بعينها كذلك لان سيبويه عرفهما
رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وكثرة الامثلة في مثال الكحل لم يبسط
في غيره ونعم ذلك من الامثلة وبسط الكلام في مثال الكحل ما لم يبسط في غيره **وقد**
ضبطها الامام جمال الدين ابو عمرو بما اذا كان افعل لشي وهو في المعني لسبب
مفضل باعتبار الاول علي نفسه باعتبار غيره منفيا اي صفة لشي وهو في المعني
لمتعلق به مفضل وهو الكحل وقيل لسبب اي لمحصول سبب وقيل الافضل بحقيقة
المعني هي سبب الكحل في التفضيل ولهذا الزمت باعتبار وقوعه في غير ذلك الموصوف
والتفضيل العكس لاجل المعني والامام جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالي حيث قال
في تسهيله لا يرفع افعل التفضيل في الاعراب ظاهرا الا قبل مفضول هو مذكورا ومقدر
مفسر بعد نفي او شبهه بصاحب افعل ولا اعرف مخرجا للغة من يرفع بها الظاهر
مطلقا كما سبق لكن كان ينبغي ان يزيد او ضميرا منفصلا ليخرج مثل مررت برجل
احسن منه انت الا قبل مفضول المفضول ايما هو المجرور بمن وافعل قبله وانما
اراد ان يفيد بانه هو هو اي المجرور وهو ذلك الظاهر الذي فرض رفع افعل له
وهو الكحل اذ الضمير يعود عليه ومثال كونه مذكورا المثال السابق وكونه مقدرا
ومنه ما ذكره سيبويه رحمه الله تعالي من الحديث ما من ايام احب الي الله فيها الصوم
من عشر ذي الحجة قيل وحذف اليه ايضا قال الخفاف رحمه الله تعالي من احب محله
علي لفظ الايام ومن رفع علي موضعه والظرف محذوف اي في الوجود والمروي في
الصحيحين ما من ايام العمل الصالح فيهن احب الي الله العمل من هذه الايام العشر
ولا اشاهد فيه لما تجويز مع ادخال من علي الكحل كما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل من زيد وعلي ذي كما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد واما بحذفه
مع من زيد وانما يحذف فيه مع من كقوله
• ما ان رايت كعبد الله من احد • اولي به المجد في وجد واعدام •
ومنه بيتا الكتاب المعزوان لسحيم بضم السين والحا المهملتين •
• مررت علي وادي السباع ولا ارى • كوادي السباع حين يظلم واديا •

يا اقل به ركب اتوه تئية • ولا خوف الا ما وقي الله ساريا
قال ابو محمد رحمه الله تعالى في كتابه مغني اللبيب التقدير اقل به ركب اتوه تئية منهم تعوا الى
السباع فحذف الجار كما تكثر بعض على احد القولين وقدره في اصغر بها اقل به ركب تائيه
منهم به على ان به يعود على وادي السباع لا على ما عادت عليه به في الاول وهو ... من
الاول وقدره بدر الدين بن مالك رحمه الله تعالى ولا يكون واد باقل به ركب
تائية كوادي السباع • ولم يوف المعنى بحقه كانه حذف الفعل بجملته وابقى معموله الذي هو يدل
على الركب وبقي المحل الاخر وهو كوادي السباع الذي قدره لا اعلم به ولو فتح كوادي
السباع فانه اراد هو المذكور في البيت فيه آل دال من جملة الموصوف بالنسبة التفصيل
وتلخيص البيت ولا ارى واديا كوادي السباع واديا اقل به الركب الا القوم تائية منهم
المكث منهم بوادي السباع وقال ابو جعفر بن النحاس رحمه الله تعالى في شرح ابيات
سيبويه نصب بالمكان مثل تغمنمكت وقال السخاوي رحمه الله تعالى في
شرح المفصل ويحتمل ان يكون اقل هنا فعلا ماضيا ويرتفع ركب على انه فاعل وبه
مفعول به والكل في موضع الصفة لواديا واخوف على ... لما حذف
واديا مفعول اري وكوادي صفة تقدمت فانتصب حالا ويجوز ان يكون كوادي
مفعول اري وواديا تمييز بمنزلة ما رايت كاليوم رجلا واخوف معطوف اي واخوف
به منهم وبعد ضميرا اي يكون فعل بعد ضمير مذكور وهو في المثال في عينيه او مقدر منه
نحو ما حكاه ابو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم ما رايت قوما اشبه بعض ببعض
من قومك وقال رفعت البعض لان اشبه له وليس لقوم وقال بعض شراح التسهيل
تقديره ما رايت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض
فجعل اشبه موضع ابين واستغني به عن ذكر المضاف ثم كمل الاختصار بوضوح
بالتقدير ما رايت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض من قومك ثم حذف الضمير الذي
هو فيه العائد على شبه وادخل من على شبه فصار التقدير من شبه بعض قومك
ببعض ثم حذف شبه وبعض وادخلت من على قومك وحده فتعلق شبه وهو
بعض فحذف ما تعلق به وهو شبه فبقي من قومك وهو على حذف اسمين
وبعد نفي تقدم في المثال وشبهه يعني به النهي والاستفهام وقد اعترض
عليه بعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس وجوابه انه قد استقرا ان
النهي والاستفهام للانكار يجريان مجرى النفي في اخوات كان الاربعة والاستثنا
وتسويغ مجي الحال من النكرة في الفصيح الى غير ذلك وصاحب افعل هو رجل في المثال
وصرح بدر الدين وللشيخ جمال الدين بن مالك رحمهما الله تعالى باشتراط كون الفاعل
اجنبيا فقال في شرح الخلاصة لم يرفع الظاهر عند اكثر العرب الا اذا ولي نفيا
وكان مرفوعه اجنبيا منفصلا على نفسه باعتبارين وقد رايت الامام جمال الدين
ابن مالك ساكتا عن ذلك فنقول ان قصد بدر الدين بالاجنبي نفي السبب الذي
اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في اثنا كلامه من ما رايت رجلا احسن منه

لبعد

لبعد كل جناية منك وكذلك ان سقط الحايط وان قدم زيد يجري هذا المجرى
لانه ليس مما يتكرر وقد قال بعض الفقهاء في قوله كلما اجنبت منك اجنابة فانت
اغتسلت في الحمام فانت طالق فاجنب واجنبت ثلاثا واغتسل في الحمام مرة واحدة
فانها تطلق وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتردد وهذا غلط لان الفعل اذا كان
يجوز ان يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا مسئلة اذا قال لها ان كلمتك
وان دخلت دارك فانت طالق فانها تطلق باحد الفعلين لان المعنى ان كلمتك فانت
طالق وان دخلت دارك فانت طالق لانه قد كرر ان مرتين ولا بد لكل واحدة من جواب
لانهما شرطان وكذلك ان قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فعبدي حر يعتق
باحد الفعلين بوجوبه بهما جميعا اذا وقعا معا الزم مسئلة اذا قال لها ان
دخلت الدار وكلمتك فانت طالق فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق
باحدهما دون الاخر ان دخل ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم يدخل لم تطلق واذا جمع
بينهما طلقت ولا يبالي بايهما بدا بالكلام ام بالدخول اي ذلك بدا به وقع الطلاق
بعد ان تجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز ان يقع اخره قبلا ولذا لا ترى انك تقول
رايت زيدا وعمرا فيجوز ان يكون عمرا في الرواية قبل زيد قال الله تعالى واسجدي واركعي
وكذلك ان قال لعبده ان دخلت الدار وكلمت زيدا فانت حر فانه لا يقع الا بوقوع
الفعلين جميعا كيف وقعا لا فرق بينه وبين وقوع الاول قبل الثاني والثاني قبل
الاول مسئلة ان قال لها ان دخلت الدار فكلمتك فانت طالق فهذه لا تطلق الا بوقوع
الفعلين جميعا وبعدم المتقدم فيهما في الشرط فلا تطلق حتى تدخل الدار اولا ثم يكلمها
فان كلمها قبل الدخول لم تطلق وكذلك العبد لا يعتق لان المعطوف بالفا لا يكون
الا بعد الاول وكذلك ثم مسئلة فان قال لها ان كلمتك ودخلت دارك فانت طالق
طلقت باحدهما الفعلين وان لم يكرر ان فانهما وقع طلقت لان اولا حد الشرطين
وهو بمنزلة قوله ان كلمتك وان دخلت دارك فانت لا فرق بينهما في وقوع الطلاق
وكذلك في العتاق اذا قال ان كلمت زيدا او دخلت الدار فعبدي حر عتق بواحد منهما
وان وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لانه اذا وقع بواحد فالاثنان اجدر ان
يقع بهما مسئلة اذا قال لها انت طالق وان دخلت الدار طلقت في وقتها على
كل حال لان المعنى انت طالق ان لم ادخل الدار وان دخلتها لان الواو عاطفة على كلام محذوف
وكذلك اذا قال عبدي حر فان دخلت دارك عتق على كل حال لان المعنى عبدي حر ان لم ادخل
دارك وان دخلتها وكذلك ان قال عبدي حر وان لم ادخل دارك اعتق لوقته على ما ذكرت
لك مسئلة فان قال لها انت طالق ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار لانها
اذا كان بشرط لا يقع الطلاق الا بعد وجود ما بعدها لانها اذا فرقت مستقبل فيه معنى
الشرط فكانه قال انت طالق اذا جا وقت كذا فهي وقت دخول الدار فقد استوت ان
واذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ولهما مواضع كثيرة يفترقان فيه في هذا المعنى
سنذكرها ان شا الله تعالى مسئلة فان قال لها انت طالق ان دخلت الدار بفتح ان

طلقت لوقوع لان المعنى انت طالق من اجل ان دخلت الدار ولان دخلت الدار فقد صار
حصول الدار علة [illegible] للتطليق والسبب الذي من اجله طلقها لا شرطا لوقوع الطلاق كما كان
في باب [illegible] ان لم تدخل الدار او لم تدخل كان الطلاق يقع بها
في وقته ولكن اذا [illegible] انت طالق ان دخلت الدار طلقت لوقتها
كانت دخلت الدار او لم تدخل [illegible] لو [illegible] انها دخلت دار زيد ولم تكن
دخلتها في الحقيقة فقال لها انت طالق ثلاثا [illegible] لانه لم [illegible] فقال من اجل انك دخلت
دار زيد [illegible] اني لم ادخله قط وقع الطلاق ولم يكن ذلك مانعا من وقوعه وكذلك
اذا قال لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه طلقها ثم اخبر بالعلة التي من اجلها طلقها
والسبب والاخبار [illegible] لا يمنع من وقوع الطلاق ولذلك لو قال لها انك دخلت الدار
فكسر ان وشددها طلقت وهذا لم يخبرها بالعلة التي من اجلها طلقها ولكنه طلقها ثم
اخبرها بخبر منقطع من الاول وكانه خبرها بما ليس مما هي فيه في شي فالاخبار به والامساك عنه
سوا اذ ليس بشرط الطلاق ولا بعلة له فهذا الفرق بين كسر ان وتشديدها وبين
فتحها وبين فتحها وتخفيفها فافهم ذلك مسالة فان قال لها انت طالق ان دخلت دار
زيد فما معنى [illegible] في تعجيز انت طالق امس فالطلاق يقع بها وذكره المعنى لغو وهذا
في اللغة كلام متناقض قد نقض اخره اوله [illegible] الا ان يكون قد طلقها يوم دخولها دار
زيد فقط فقال لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه قال لها انت طالق امس
ثم كذب على نفسه بقوله دخلت دار زيد سوا هذا وقوله انت طالق امس وانت طالق
ان دخلت دار زيد ولو حمل هذا على حقيقة اللغة كان قوله انت طالق ان دخلت دار زيد
وانت طالق امس كلاما مستحيلا لانه متناقض كانه قال طلقتك امس واما قوله طلقتك
فمحال لامتناع اوله باخره واما قوله طلقتك امس فان كان قد فعل فقد مضى القول
فيه فان كان لم يفعل فانما كذب في اخباره وباب وقوع الطلاق فيه ما يذهب اليه الفقها
في ذلك مسالة اذا قال كلما دعوتك فان اجبتني فعبدي حر فدعاه ثلاث مرات
واجابه مرة فانه يعتق واحد من عبيده لان الاجابة مشترطة مع الدعا [illegible]
فلا يعتق العبد الا بدعا مع اجابة وكذلك ان قال لامراته كلما ناديتك فان اجبتني
فانت طالق تطليقة فناداها ثلاث مرات فاجابته مرة طلقت واحدة مسالة
انشد الكسائي رحمه الله تعالى

فان ترفقي يا هند فالرفق احزم * وان تخرقي يا هند فالخرق اشام
فانت طلاق والطلاق عزيمة * ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم
فبيني بها ان كنت غير رفيقة * وما لامرء بعد الثلاث تقدم

اما قوله انت طلاق ففيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا موضوعا موضع اسم الفاعل
كما قيل رجل عدل اي عادل ورجل صوم اي صايم وفطر وزور اي مفطر وزاير كما قال الله
عز وجل ان اصبح ماؤكم غورا اي غايرا وقد يقع المصدر في موضع المفعول ايضا كما قيل رجل
رضى اي مرضي فكانه قال انت طالق فوضع طلاق موضع طالق اسم الفاعل كما ترى وهذه

المصادر

٢

وتشديدها ح

المصادر واذا وضعت موضع اسما الفاعلين والمفعولين فان شئت تركتها على لفظ
واحد فتفرد في الواحد والاثنين والجمع والمونث فتقول رجل عدل ورجلان عدل
ورجال عدل ونسوة عدل وان شئت ثنيت وجمعت فقلت [illegible] ثا
ابو محمد الله [illegible] قال الشيخ [illegible] احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي [illegible]

طمعت بليلى ان تريع وانما * تقطع اعناق الرجال المطامع
وبايعت ليلى في خلاء ولم يكن * شهود على ليلى عدول مقانع

فجمع عدلا ومقنعا فقال عدول ومقانع كما ترى والوجه الثاني في قوله فانت طلاق ان
يكون حذف المفعول واقام المضاف اليه مقامه كما قيل صلى المسجد يراد صلى اهل المسجد
كما قال الله تعالى واسال القرية والعير التي اقبلنا فيها يريد اهل القرية واصحاب
العير فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه قالت الخنساء

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت * فانما هي اقبال وادبار

اي ذات اقبال وادبار وقد يجوز ان يكون جعلها الاقبال والادبار لكثرة ذلك منها
مجازا واتساعا وانشد سيبويه رحمه الله تعالى

وكيف تواصل من اصبحت * خلالته كابي مرحب

يريد كخلالة ابي مرحب والخلالة الصداقة واما قوله والطلاق عزيمة ثلاثا فانه
اذا نصب ثلاثا فكانه قال فانت طلاق فوقع بها الثلاث ويكون ما بعده لغوا واذا قال
فانت طالق والطلاق عزيمة ثلاث برفع ثلاث فكانه قال انت طالق والطلاق عزيمة
ثلاث اي الطلاق ثلاث اي الذي يحصل به يقع الفراق هو الثلاث فيكون الثلاث
خبرا ثانيا عن الطلاق او موضحا للعزيمة وان شا كان تقديره فانت طالق ثلاثا ثم
تمم ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كانه قال الطلاق الذي ذكرته او نويته
عزيمة ثلاث تفسره بهذا ودليل هذا اذا نوى الثلاث ودليل نصب الثلاث قوله
في البيت الذي بعده فبيني بها فهذا يدل على انه اراد الثلاث والبينونة
ويجوز نصب عزيمة اذا رفع الثلاث فقال والطلاق عزيمة ثلاث فينصبه على الحال
وجعل كانه قال والطلاق ثلاث اعزم وذلك عزيمة ويجوز ان يكون تقديره قوله والطلاق
اذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله راكبا احسن منه ماشيا وكما تقول هذا بسرا
اطيب منه رطبا واما قوله ومن يخرق اعق واظلم كلام الشعر لا يجوز في منثور
الكلام اخر ما نقل والله تعالى اعلم مسالة فيها الكلام على نصب ضبة في قول
صاحب المنهاج وما ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة لزينة حرم تحرير الشيخ الامام
العالم العلامة كمال الدين ابي بكر محمد السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه وغفر
له بمحمد واله امين بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله نقلت من خط والدي
رحمه الله تعالى ما صورته الحمد لله مسالة عرض الاجتماع ببعض الاشياخ اعزهم الله
تعالى فذكر لي ان بعض اصحابنا الشافعية ساله عن وجه نصب ضبة من قول صاحب
المنهاج وما ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة لزينة حرم فقال اعزه الله تعالى واخبرني

الكلام على نصب ضبة في قول المنهاج

لصح ... [illegible] ... لا ... ولقد بسطته ... قال ... كان المحذوفة
والمعنى وكان ضبة ... [illegible] ... ذلك ... صفة ... ضبة
... [illegible] ... ولقد ظهر لي ان الكلام ... [illegible] ... ظاهرا
... [illegible] ... يقول ... وكان ضبة ... وكان ضبة
... [illegible] ... المقدرة ... ما الواقعة على ... لان المضبب
يكون ... [illegible] ... ان المضبب ضبة او ... كان المضبب ... ولا يخفى
فساده ... جعلت كان تامة ... [illegible] ... هذا الكلام ... رحمه
الله تعالى وهذا اقتضى امرين احدهما ان اسم كان المقدرة ضمير والثاني ان خبرها محذوف يعود على ضمير ما
الواقع على المضبب وكل منهما ليس بلازم اما الاول فلانه يجوز ان يكون اسم كان
ظاهرا والتقدير وكانت الضبة ضبة كبيرة الى اخره واما الثاني فلانا اذا جعلنا اسم
كان ضميرا كان عائدا على الصفة المفهومة من قوله وما ضبب لان مفسر الضمير يجوز الا يتقدم
ما يستلزم له كقوله تعالى فمن عفي له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان
فعفي يستلزم عافيا والضمير في اليه عائد عليه وكقوله •
• لك الرجل الحادي وقد منع الضحى • وطير المنايا فوقهن اواقع •
فالحادي يستلزم ابلا محدوة وضمير فوقهن عائد عليها اذا تقرر ذلك فقد حذف
كان واسمها ظاهرا قدرناه او ضميرا وبقي خبرها فاذا اعترض معترض بان حذف كان مع
اسمها انما يحسن ويكثر بعد ان ولو اجبنا بانه يكفينا في التخريج وقوعه في كلام العرب
وان كان قليلا فقد خرج سيبويه رحمه الله تعالى قول الراجز •
• من لد شولا فالى اتلائها • بان التقدير من لد ان كانت شولا وامكننا ان
نتخلص من اعتراضه بوجه اخر وهو ان نقول اصله فان كانت الضبة ضبة كبيرة فحذفت
كان واسمها بعد ان وبقي خبرها ثم حذفت ان بعد ذلك وجوز حذفه دلالة الجزم الذي
هو الجواب عليه فان حذف الشرط مع القرينة جائز مع ان وانما الخلاف في غيرها
من ادوات الشرط واشترط ابن عصفور والابذي تعويض لا من الفعل المحذوف
قال في الارتشاف وليس بشيء ومن امثلة حذف الشرط مع ان بدون لا قوله تعالى
فلم تقتلوهم تقديره والله تعالى اعلم ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم ولكن الله
قتلهم وقوله فالله هو الولي تقديره ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي بحق وقوله
تعالى يا عبادي ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي ان لم يتأت ان تخلصوا العبادة
لي في ارض فاياي فاعبدون ونحو هذا هو الانسب لتوافق عبارة المنهاج عبارة اصله
فان عبارة المحرر والمضبب بالذهب والفضة ان كانت ضبة كبيرة وفوق قدر الحاجة
حرم استعماله وان كانت صغيرة بقدر الحاجة فلا يحرم ان صاحب المنهاج رحمه الله تعالى
لما اختصر ما في المحرر حذف اولا كان واسمها وذكر الشرط قوله في رد هذا الوجه سواء
جعلت كان تامة او ناقصة كيف يصح فرض كان تامة والمرفوع الضبة منصوب بها
فتامل هذا اخر كلام الوالد على هذا الوجه ثم شرع في ذكر كلام المعترض وبقية الاوجه

ثم

ثم قال الوالد ولنا قول ... [illegible] ... لانه ... [illegible] ... الاصل
بصيرورته ... [illegible] ... وابقي المضبة على حالها ... ما قول من قال ان ضبة ... [illegible]
لانه ... التضبيب او توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر ... مفعول مطلق
فنصبه ... [illegible] ... لان ... صفة ... في المعنى واللفظ ... [illegible] ... الضبة
ليست ... التضبيب لان ... موجود ... [illegible]
له كالسوط ... الضرب ... [illegible] ... فالظاهر ان ... [illegible]
كضربت سوطا ولا يقال ... الضبة ... الرقعة التي ترقع بها الاناء
ونحوه وقد كانت قبل ذلك جنسا من الاجناس ... المضبب يفعله فيه صنعة فجعله
فيه يسمى تضبيبا والضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك جنسا لا تسمى ضبة
ولو سلمنا انها من الالفاظ التي اطلقتها العرب على المصادر وليست بمصادر لذوات
والحدث وبما اضيف اليه ونحوه فان وصفها بكبيرة يرده لان المعاني لا توصف
بكبر ولا صغر وانما توصف بالقلة والكثرة والقوة والضعف ونحوها من اوصاف
المعاني واذا صح ذلك فلا يقال توسع المصنف فنصب الضبة على المصدرية لان معنى
توسع ارتكب لغة مولدة فهو بعد تسليمه وارد على المصنف لكنه لا ينبغي ان يقال
حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد لان المولد اذا صنف في الفروع او غيرها
يعذر في ارتكاب لغة المولدة لانه لو كلف الكلام باللسان العربي دائما صعب
عليه لانه لا يقدر عليه الا بكلفة فاذا عجزنا عن الدخول بكلامه في اللسان العربي
عذرناه ولا جناح عليه انتهى واقتضى كلامه ان نزاعه انما هو في تعليل كونه
مفعولا مطلقا بجعله الة واما نفس المفعولية فلا نزاع فيه فان المصدر قد ينوب
عنه في الانتصاب على انه مفعول مطلق ملاق له في الاشتقاق وان كان اسم عين
حاصلا بفعل فاعل المصدر كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فقد انتصب
نباتا على انه مفعول مطلق وليس بالة بل انه ذات حاصلة بفعل الفاعل
والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع جماعة من الاصحاب فيه ونظر المحكم والصحاح وتهذيب
اللغة وغيرها ولم نجده متعديا بهذا المعنى ان الباء في بذهب بمعنى من البيانية
وتركيبه على مذهب كوفي ونسبته اما منصوب على اسقاط الخافض اما من باب
• امرتك الخير فافعل ما امرت به • فقد تركتك ذا مال وذا نشب •
وهو ظاهر ولا يرد على باء دخاله فيه بكونه لم يجده ... لانا نقول ما
نقيس على كلامهم ... من كلامهم وقد قالوا في ضبط افعال باب امر انه كل فعل ينصب
مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر واصل الثاني منهما حرف الجر فهو من باب امر وهذا
ايضا يطابق ... لا محالة وهو اولى من ان يدعى انه منصوب من باب قول الشاعر •
• تمرون الديار ولم تعوجوا • كلامكم علي اذا حرام •
على اسقاط الخافض لان هذا يخفض ولا يقاس عليه وارتكابه تخلص من مشكلات
كثيرة ودعوا اقل ضررا من دعوى اللحن لعالم ويكون بذهب في موضع نصب على

الحال من الكون [illegible] لا [illegible] كان صفة [illegible] من البيانية والتقدير
ولما [illegible] من [illegible] خبير [illegible] ويمكن ان [illegible] من باب
اعطي ولبس [illegible] الرفع فيه ظاهر وليس فيه [illegible] ولا [illegible] له وما
[illegible] جملة [illegible]
المفعول الاول [illegible] فان قلت [illegible] ان يكون
حرم خبر [illegible] لانها واقعة على المعنية والمغنيت [illegible] بحرام [illegible] قلت
[illegible] حراما على المكلف وكذا [illegible] موضع
[illegible] لان الجمادات كالخمر لا توصف بحرام [illegible] المكلف
فاذا قالوا الخمر حرام انما يريدون استعمالها [illegible]
والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **مهمة** من ابحاث [illegible]
الله تعالى به ورحمته قال في قول النحاة كان زيد قايما ابحاث الاول انهم يقولون انه
موضوع لتقرير الفاعل على صفة فكيف يتصور ولذا [illegible] الكون
المخصوص نسبة وربما [illegible] مجازا [illegible] العلاقة والقرينة [illegible] انهم لا يقولون
عن اخرهم [illegible] والجواب ان اللام في قولهم لتقرير الفاعل [illegible] الغرض [illegible] التعليل
لام التعليل فلا يكون لتقرير موضوعا له الثاني ان الغرض منه اتصاف الشي
بصفة [illegible] التقرير فكيف يفيد التقرير والجواب انهم اذا قصدوا [illegible] الشي
في صفة وثباته فيه وضعوا له صيغا مخصوصة مثل قولهم تمكن زيد في القيام
واستغرقه الى غير ذلك ويأتون بالفاظ تدل على ذلك بمعونة المقام [illegible] السليم
والطبع المستقيم مثل قوله زيد على القيام قال الله تعالى اولئك على هدى من ربهم
فما دل على كون زيد قايما فهم منه ان الغرض منه ثبات زيد في صفة القيام فكيف
لا [illegible] يبلغ في ذلك من طريق الايتلاف والاتحاد [illegible] ان الاتحاد اقوى دلالة
على الاختصاص من دلالة طرق الاختصاص عليه واذا تحقق هذا الطريق [illegible]
بانه يفيد غرض التقرير الثالث لا شك ان الصفة يتصور حصولها وتقررها في الموصوف
كما هو المعقول والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلا عن التقرير
فيه والا فيلزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف لا يتصور [illegible]
الجواب ان الغرض منه الدلالة على اعتبار التمكن على حصوله فيها في نفس الامر
كما مرت الاشارة اليه الرابع انه اذا قيل زيد قايم [illegible] منه ذلك الغرض
فما الحاجة الى مجي كان الجواب لا نسلم انه يفيد الغرض الذي هو بيان تمكن الفاعل
في صفة الاثبات تمكن الصفة فيه فبينهما بون بعيد وبعد التسليم انه من باب
تعين الطريق وهو خارج عن قانون التوجيه **تنبيه** انهم اذا ارادوا نسبة
الشي الى صفة يقولون كان زيد قايما كما يقولون زيد قايم اذا قصدوا افادة
التنبيه بينهما الخامس ان الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة فلا يتصور ان
الفاعل دون الفعل كما لا يتصور المضاف بدون الاضافة فيها المراد من الفاعل

ابحاث الكاين في كان زيد قايما

في قولهم لتقرير [illegible] على صفة [illegible] المتعلق [illegible]
الجار زوان كان [illegible]
الاسناد [illegible] على الكون المخصوص نسبة [illegible]
زيد على الضرب المخصوص فلا فرق [illegible] الحدث مسلوب عن الافعال [illegible]
الجواب ان [illegible]
على تمكن الموصوف في صفته فيكون [illegible]
لا غير واما الدلالة على الكون المخصوص [illegible] الى صورة اخرى فيكون [illegible]
عن [illegible] الاعتبار [illegible] عدم اعتبار الحدث قصدا فاذا لم يكن
مقصودا فلا [illegible] معنى لانهم لا يطلقون المعنى على شي الا اذا كان مقصودا
واما اذا [illegible] على سبيل التبعية فيسمى معنى بالعرض لا بالذات وقولهم
الاطلاق [illegible] من قبيل المثل السائر [illegible] انهم يقولون
انه [illegible] عنه ولا يقولون انه لا يدل على الحدث [illegible] ان المقصود
هو بيان [illegible] السر في تعلق التصديق بالكون لا [illegible] الجواب
ان الكون [illegible] التصديق اليه فلا حاجة الى تعلقه بمتعلقه **تنبيه**
ان المقصود قبل دخول كان [illegible] الى متعلق الكون اصالة وكذا الحال في متعلقات
افعال القلوب وانت خبير بانه لا استبعاد في كون الامر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف
الاعتبار الثالث [illegible] على الكون المخصوص [illegible] الافعال فما السر في سلب الحدث
[illegible] دون غيرها الجواب ان سائر الافعال له معنى مخصوص في نفسه دون الافعال
الناقصة فان قلت فما السر في عدم تحصيل معنى كان مع انه دال عليه قلنا ان
الغرض المذكور جعله من قبيل الالفاظ الدالة على الاضافة المخصوصة وانت خبير
بان كون اللفظ موضوعا لمعنى لا يقتضي ان يكون حاصلا منه بنفسه كالحروف فان
قلت تحصيل معنى سائر الافعال مسلم في المعاني الافرادية لكن لا فرق بينه وبين
الافعال الناقصة في المعاني التركيبية وكلامنا فيه قلنا الحق ما ذكرته لكن لما كان
معاني سائر الافعال معتدا بها في حالة الافراد دون معنى الفعل الناقص وكانت
معتدا بها في حالة التركيب بخلاف معاني الافعال الناقصة كما اومانا اليه قالوا
سلب الحدث فيها دون غيرها [illegible] ان المراد من الكون المخصوص في كان
زيد قايما ما هو او وجود زيد وهو غير مراد وكذا [illegible] نسبة القيام اليه الجواب
ان الحصر ممنوع بانه عبارة عن تعلق بالقيام وانت خبير بان التعلق لا ينحصر في المنسوب
كما بيناه فان قلت اليس يوجب وجوب النسبة في الخارج فانه يدل على الزمان
الماضي ظرف لمتعلق النسبة وهو موجود فيه لا النسبة فانه ظرف لنفسها لا لوجودها
العاشر ان كان دال على طرف القيام كان ينبغي ان يتأخر عن القيام فلاي شي صدروا
مكانه قلت لان الغرض الاصلي في استعمال كان التنبيه لا لبيان تمكن الفاعل في صفته
وان كان له دلالة على الظرفية ضمنا فقدم الاعتبار الباعث [illegible] فان قلت

قصده

متعلقات

باختلاف

انه م

لا الكلام ان النسبة هو [illegible] في تكون الخصوص [illegible] معنى قولهم [illegible] قبل المقام باعتبار
[illegible] والمنقول [illegible] لا يحصل
في [illegible] لا يعقل [illegible] اذ كونه كان [illegible] التقسيم باعتبار
[illegible] باعتبار الظاهر المتبادر [illegible]
[illegible] القيد
[illegible] من حيث ان وضع كان
[illegible] تعلق الموصوف بالصفة [illegible] والتقدير كما في افعال القلوب
الخاصة [illegible] كان اذا كان [illegible] وجه يكون من الفعل التام واما [illegible]
كون زيد قايما يكون من الافعال الناقصة بمعنى الوجود [illegible] في جميع
اجزائه [illegible] دون الاخر والجواب ان التامل الصادق في معناه يطلع على الفرق
بينهما فان الاول يدل على نسبة الوجود الى زيد فقط فقد تم به والثاني يدل على
تعلق زيد بالقيام فلا يتم بزيد وحده فيكون ناقصا واما الفرق بين [illegible] فمعلوم
مما سبق الثاني عشر ان القوم اختلفوا في انه فعل او حرف فهل يرجع الى النزاع اللفظي
او يمكن الترجيح ويحمل على الصواب الجواب ان النزاع المتبادر من كلامهم يرجع الى التفسير
ولكن المختار انه حرف لان اعتبار القضية الاصلي في دلالة الفعل على معناه والا يلزم العقل
بلا تسمية [illegible] نفع الله تعالى به هذا بعض ما سنح في هذا المقام والله سبحانه
وتعالى اعلم فايدة من توليفات مولانا وشيخنا العلامة الكافيجي ايده الله تعالى
قال رضي الله تعالى عنه ورحمه امين اما بعد فان في مثل زيد قايم ابحاثا
الاول ان سبب اجزا القضية اللفظية جزان الثاني ان سببها الوضع والعلم به الثالث
ان اجزا القضية العقلية [illegible] اسباب ايضا الرابع ان الحس لا يتصرف في
النسبة [illegible] لعدم العادة لذلك الخامس ان العقل يتصرف في ذلك
[illegible] عليه [illegible] ان الخارج بسيط او جاز ان يكون الذهن مركبا السادس
اعتبار المركب مطابق للبسيط الخارجي السابع ان سبب الكلي تمكن العقل من
ذلك الثامن ان سبب [illegible] يكون [illegible] في التعقل وفي الوجود ايضا فيكون
السبب من باب الاجتماع والافتراق سوا كان حقيقيا او اعتباريا التاسع ان وقوع
النسبة الذهنية غير معقولة وان كانت كناية عن الكون الخارجي واما كونها الذهني
فليس فيه فايدة العاشر ان مطابقتها [illegible] الادراك فانه ليس بمعلوم
وليس فيه فايدة وانه توهم للنسبة الحادي عشر ان ايقاعها سوا كان فعلا او غير
ذلك وكليهما عند الاشعري بنا على مسئلة خلق الاعمال الثاني عشر انه [illegible] عند
الفلاسفة وفعل عند الحكيم الثالث عشر ان مذهبهم حق وان مذهبهم باطل
الرابع عشر انه نزاع لفظي الخامس عشر انه يقتضي [illegible] على المذهبين
ايضا السادس عشر انه يقتضي [illegible] كان عليه السابع عشر انه لا بد من
اعتبار الشرط في كل قضية الثامن عشر اذا الجزء الرابع صار محل الحكم فما السر فيه هو الخبر

سعد

[illegible]
لا [illegible] له انه يختص بالمقصود [illegible]
العقل لا يحسب الخارج [illegible] العشرون [illegible]
[illegible] والتجربة [illegible]
والعشرون ان [illegible]
في ذلك يحتاج الى [illegible] الثاني والعشرون [illegible] القضية [illegible] الخارج
الثالث والعشرون انه [illegible] الرابع والعشرون ان الاعتبار بوجود الموضوع [illegible]
[illegible] الخامس والعشرون ان [illegible] كثيرة محتملة بحسب العقل
ولولا ذلك لكثرت المسايل والعلوم والابحاث السادس والعشرون ان مطابقة
النسبة الخارجية عبارة عن كون المنسوب منه محتاجا الى الغير في التحقق السابع
والعشرون انه بينهما تغايرا بالاعتبار وانهما متحدان في نفس الامر من ذلك
الاعتبار الثامن والعشرون انها تخيلية صرفة لا كونها اجتماع ولا افتراق
بحسب نفس الامر التاسع والعشرون انها من قبيل اشتباه الخيال بالامور العينية
ولهذا لا يتحقق امور متعددة متميزة في نفس الامر الثلاثون انها ماخوذة من
الامور الخارجية الغير القايمة بنفسها بل بغيرها الحادي والثلاثون انها تعين
امورا صادقة وان كانت مما يشتبه على ما ترى الثاني والثلاثون ان العقل
يتعقل ارتباط المحمول بالموضوع [illegible] نسبة بينهما وانما يحتاج اليه [illegible] على العا
دة
الخارجية الثالث والثلاثون انها اعتبارات متعددات يستعين العقل بها على
تحصيل المقاصد الرابع والثلاثون ان سبب عدم تحقق النسبة عدم تحقق [illegible]
[illegible] الكليات ولهذا لا ينتهي الى موجود والكلي [illegible] الخامس والثلاثون
التسلسل فيه [illegible] باعتبار العقل ولهذا لا يتصور في تحقق الوجود السادس
والثلاثون انها ليست ماخوذة من امر محقق بخلاف الكلي السابع والثلاثون
ان سبب مطابقته الذهني كون الخارج عادة دون الذهني وسبب العادة كون
الخروج مجهولا بخلاف الذهني فانه حاصل كالصورة المنطبعة في المراة الثامن
والثلاثون ان جميع القضايا اعتبارية وكذا احكامها التاسع والثلاثون
ان بين القضية الذهنية وبين الخارجية وجود الموضوع الاربعون ان وقوع
النسبة مخترع العقل ولهذا صار محل الفايدة وكذا لو كان موضع الايقاع
ونحوه جدير [illegible] الحادي والاربعون ان نظر العقل مقصور عليه ولهذا لا ينتقل
الى ما عداها كما انتقل في تصور المحكوم عليه الى المحكوم به الثاني والاربعون ان
سبب الاقتصار [illegible] عليه كون المطلوب محبوبا للعاقل الطالب والاغتنام به حذرا
عن فوات لذة الحبيب الثالث والاربعون ان سبب الاختراع قصد نيل المطلوب
مدركه وسبب الادراك ذاته او شيا اخر سوا كان شرطا او سببا وقد يرتبط
المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم لكون المحمول مخترعا قبله واما سبب

احتراج لحسنه وتحصل التفاوت [illegible] الايجاب والرابع والاربعون
ان متعلق العلم في القضية هو التحقيق سوا كان ايجابا او سلبا فان [illegible]
والاربعون ان [illegible] في الاحتراج [illegible] المدرك [illegible] ان يرتبطا به وقصد
الرجاعه [illegible] مطلوب وكون الخارج مطلوبه
[illegible] السادس والاربعون ان الاحتراج منحصر في العقل لاستعداد [illegible]
الي الحس كل ذلك [illegible] وسببه عدم [illegible] ادراكه في
شي [illegible] السابع والاربعون ان الكلي [illegible] بسبب كليته كون [illegible] مفهوم
مع الابهام بلا تخصيص ما [illegible] الاحتمال [illegible] الثامن والاربعون
ان [illegible] الحمل هو الاعلام بالاتحاد في الحمل لا [illegible]
[illegible] هو المشترك فان قلت فكيف يتصور هذا وانه حكم [illegible]
واحد في وقت واحد قلت لا استبعاد لاختلاف الجهة والاعتبار [illegible] التاسع
والاربعون ان السلب في السالب عدم الوقوع لا الانتزاع على ما تبين [illegible] الخمسون
ان سبب الحمل السلبي اما البعيد فاما تباين الذوات واما السبب القريب [illegible]
الاعلام بذلك الامتناع ومنشا الامتناع على قياس ما عرفت في الايجاب الحادي
والخمسون ان جميع القضايا بل جميع الاشيا منحصرة في الايجاب والسلب ان كان
طرق العلم به منحصرة الثاني والخمسون ان القضية ليست بحتة معقولة وان كانت
لها اصل في الجملة الثالث والخمسون ان غالب احوال العقل الميل الي الارتباط
وسببه قصد الاطلاع على المطالب التي لا يحصل امثالها غالبا الا في ذلك الارتباط
الرابع والخمسون ان العقل معتقد في كل الاحوال يدرك مطلوبا او يدرك ما يودي
اليه وان ذلك سبب الحركة الموجبة للحياة لكن ذلك تقدير العزيز العليم الخامس
والخمسون ان ذلك كله يحصل الاستعداد لنقصانه لحدوثه وامكانه وتحصيل
القرب من الباري سبحانه فقصد ذلك [illegible] السادس والخمسون ان السبب لا [illegible]
المطالب وان كانت اعتبارية لا تحقق لها وسببه عدم [illegible] لعدم [illegible]
والمنازعة السابع والخمسون ان سبب التفات الحس الي المشاهدات دون غيره
تعلق كماله بحاله دون غيره على سبيل العادة الثامن والخمسون ان سبب التفات
العقل الي تركيب ومركب والي كلي ومعقول قصد الافادة وحصول الغايات
وتحصيل الفوائد [illegible] والضبط عن الانتشار التاسع والخمسون ان سبب
عدم التفاته الي جزئي هو اشتغاله بدرك القوى الحاسة وتغير الجزئيات على
زعمهم والصحيح انه يدرك له لا سيما على اصل الاشعري الستون ان جميع
المركبات تتضمن احد الامرين اما الاجتماع واما الافتراق سوا كانت ايجابية
او سلبية الحادي والستون ان الصفات السلبية لكل شي اكثر من الصفات
السلبية الثاني والستون ان سبب ذلك كثرة المخالفة وقلة الموافقة الثالث
والستون سعة الرحمة وان مصلحة العامة متقدمة على المصلحة الخاصة الرابع

والستون

والعشرون ان [illegible]
والثلاثون ان [illegible]
[illegible] السادس [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال الله تعالى [illegible]
معالم الغيب لا يعلمها الا هو واما [illegible] المخلوق [illegible] على قدر وترتيبه
لا غير الثامن [illegible] حقيقة الامر هو الاعتماد على صاحب الشرع
لا غير [illegible] التفاوت اكثر من ذلك التاسع والستون ان [illegible]
[illegible] الكليات السبعون ان السبب في ذلك قصد حصول العلم على [illegible]
سوا كانت متعلقة بالشواهد او بالضماير الحادي والسبعون ان العقل الي الكليات
[illegible] الثاني والسبعون ان سبب الملايمة كل واحد منهما موافقا للاخر في التجرد
ان [illegible] السبعون ان سبب عموم الكلي [illegible] تجرده عما يفيد له التعيين بحسب
ذاته واما حصول التعيين لها بحسب العارض فلا ينافي تجردها في ذاته الرابع
والسبعون ان سبب عدم عموم الجزئي حصول التعيين له في حد ذاته الخامس والسبعون
اما سبب هروب العقل الي الكلي فطلب السهولة فان الكلي بمنزلة البسيط في
المركب بخلاف الجزئي السادس والسبعون ان السبب في ذلك طلب المراد المناسب
للمبدا السابع والسبعون ان سبب منع التعيين للشركة التدافع بينهما بحكم العقل
بحسب الحس او بالبديهة الثامن والسبعون ان سبب توهم علو الكلي وتسفل الجزئي
اما الوهم القياسي تبعا واما قصد التقريب التاسع والسبعون ان الكلي المحمول
ايضا ليس له وجود ايضا وانما الوجود لمبدا الكلية والحمل في بعض الصور الثمانون
انه لا يحصل من حمل الكلي على الموضوع تحقق ممتنع في نفس الامر وانما تخييل للوهم
بالاشتباه او بتصور لاجل الايضاح والتقريب الحادي والثمانون ان وصف الموضوع
حالها كوصف الكلي والمحمول الثاني والثمانون ان الروابط ليس لها دخل في المحمول
وسبب ذلك انها نسب والمحمول منسوب الرابع والثمانون ان ذلك بحسب التباين
بتغيير الامرين الخامس والثمانون ان سبب ذلك التخييل وقصد التعاون
السادس والثمانون ان التحقيق قصد الالفة بين مدركه ومدرك الحس فيكون
ذلك سبب الرجوع [illegible] الوحشة فيكون كالولد فيكون السبب كالسبب السابع
والثمانون ان في ذلك اشارة الي روحانية العقل والي رياضة الجزئي والي الرضا
والتبسط والي ان في كل شي تصور الروحانية وعدمها وتصور نسبة الاستقلال
ضعيفات من علامات انه واعجز مخلوقاته وربط كل ممكن بحبل العجز والحيرة الثامن
والثمانون ان الخارج كله تباين وان المفهوم الكلي لا يخلو عن تناسب في بعض الصور

عينه كما هو
انه مما لا صدق
الاتحاد وعدم لزوم
لذلك التناقض اللازم

وعدم انتفا سبب في الرعية الاخر [illegible] بالاضافة الي امر غاير [illegible] الناسخ وانما نوت ان
سبب [illegible] التحقق الكماقح عن الخارج والتسعون ان سبب ذلك من اصل عدم المنافا
بين [illegible] انما [illegible] بالكون الحادث الحادي والتسعون ان جميع اعتبارات السفل
في حق الكل والجزء لا يحقق له التحصيل الا في نفس الامر واما التحقق الوهمي [illegible] من
هذا الكلي من حيث هو كلي ليس بمحل للحدوث والقدم ولا الوجود والعدم [illegible]
ذلك من الاعتبارات وان الموجودات الحادثة مجازات واعتبارات تعرض [illegible]
المكيات تارة واخرى لا تعرض عليه لامر من الامور الثاني والتسعون ان
الكل [illegible] الاخرة ومثال اللوح وان الجزء [illegible] لعذاب النار وعين الحجاب ومثال
السموات والنبات الي غير ذلك من الاعتبارات الثالث والتسعون ان مثالهما مثال
الروح والبدن الرابع والتسعون ان مثالهما مثال الشجرة والكف ومثالهما
مثال كمال القدرة على كل شي في كل شي الخامس والتسعون ان مثالهما مثال [illegible]
نكم اثار الوصف السادس والتسعون ان الوجود الحادث مثال [illegible]
والدليل على ذلك اتصافه بالحدوث دون القدم السابع والتسعون ان كلا منهما
دليل العجز في المخلوق ودليل القدرة في الخالق الثامن والتسعون ان كل ذلك
اسرار الاهية لا يطلع عليها الا الله وانما يرى ما يرى من جهة عجز الحادث التاسع
والتسعون ان ذلك فادحة الانسان ودعوى العلم منه اما عنادا واما جهلا
واما تجاسرا على من لا ينبغي ان يتجاسر عليه واما جنون وارى عقله عقل المعتوه
فسبحان الذي بيده ملكوت كل شي واليه ترجعون المائة ان الانسان متعلق
ومتغيرات كان له عقل وكل ذلك عدم الوثوق والوثوق لا وثوق النسبة الي المبدا
الحادي والمائة علم من هذا انه واحد في صفة الالوهية لا شريك له فيها امنت
بانه لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم
وعلى سائر الانبيا وعلى اله واصحابه اجمعين الثاني والمائة ان نوع العقل الكلي
من الجزء العقلي المحسوس باعتبار المقالة او باعتبار من عنده الثالث والمائة انه مطابق
كل جزئي وكذا التصرف العقل ومظنته اعتبار محض ايضا الرابع والمائة ان سبب الوقوع
باوضح ما ذكر كون التشبيه مقصودا لا الارتباط بما هو مخصوص داخل على سبيل
المحاكاة الخامس والمائة ان سبب كون الوقوع محل الحكم وان فرع من المدركات
قيام الشاهد قصد لحب الخارج بخلاف غيرها السادس والمائة ان سبب الوقوع
عنده دون غيره لانها رغبته عنه وللحصول لكلمته التركيبية بخلاف غيره ولهذا
لا يستقر ان العدد وفوائد تركيبية مرتبة حتى ينتهي الي اخرها السابع والمائة ان
العقل لا ينتهي [illegible] دون المقارنة الثامن والمائة انهما معقولة من المعقولات [illegible]
العشرات التاسع والمائة انه سلب عنه قيد الوقوع او عدمه من جملة اعتبار [illegible]
العاشر والمائة ان النسبة زيد على جانب متشابها او مثل النسبة وكيفيته لكن
عري عن ذلك في التعقل الحادي عشر والمائة انهما من النوع المذكور على قياس الوجوب

والامتحان والالزام [illegible] الثاني عشر والمائة ان [illegible]
كالجزئيات الحقيقية والاشخاص والعاشر [illegible]
ما ينحصر في فرد واحد لا تعتبر [illegible] الي ان كل وجود خارج جزئي حقيقي وكل [illegible]
العقل كلي [illegible] تنفصل [illegible]
تركيبه [illegible] الخارجي [illegible]
ما استخرجه نظر شيخنا ابقاه الله تعالى ويتلوه [illegible] الكلام على المسئلة
ضربي زيدا قائما لخاتمة [illegible] للامام الحافظ المجتهد جلال الدين ابي الفضل
عبد الرحمن السيوطي [illegible] بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا
بالله اما بعد حمد الله تعالى والصلاة على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم واله
وصحبه فهذه كراسة تكلمت فيها على مسئلة ضربي زيدا قائما وذكرت فيها خلاف
العلماء وادلتهم فاقول اختلف الناس في اعراب هذا المثال فقال بعضهم ضربي مرفوع
على انه فاعل لفعل مضمر تقديره يقع ضربي زيدا قائما او ثبت ضربي زيدا قائما وقيل عليه
[illegible] كثيرا ما لا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قبل او عدم وما لا
يتعين تقديره لا سبيل الي اضماره وقال الاخرون وهو الصحيح هو مبتدا وهو مصدر
مضاف الي فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدا
الي تقدير خبر ام لا فقال بعضهم ليس ثم تقدير خبر لان المصدر هنا واقع موقع الفعل
كانك قلت اضرب زيدا قائما [illegible] ورد بانه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله
كما صح ذلك في اقائم الزيدان وحيث لم يصح ان يقال ضربي وتقتصر بطل ما ذكروه
وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال يغني عن الخبر لا سادة مسده ثم
اختلفوا فقال الكسائي وهشام ان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ذكران
مرفوعان احدهما من صاحب الحال والاخر من المصدر وانما احتاجوا الي ذلك لان
الحال لا بد لها من ضمير يعود على ذي الحال وهي خبر والخبر عندهم لا بد فيه من ضمير
يعود على المبتدا لان المبتدا عندهم اسم ترتفع بما عاد عليه في احد مذهبي الكوفيين
وضربي هنا مبتدا مرفوع فلا بد له من رافع فاحتاجوا الي القول بتحمل قائما ضميرين
لرفعه حتى انهم قالوا لا يجوز ان يؤكد الضميرين اللذين في قائما اضربي زيدا قائما
نفسه نفسه وخيرا ما مر عنا نفسك نفسك فان اكدت الغائب بضمائر الضميرين
قلت خيرا ما امر عا نفسك نفسه نفسه فتكرر النفس ثلاث مرات وقال الفراء
الحال اذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في افراده
وتثنيته وجمعه وتغيرها من ضمير المصدر [illegible] مذهب الشرط والشرط بعد
المصدر لا يتحمل ضمير المصدر اذا قيل ركوبك ان بادرت وقيامك ان اسرعت وضربي
زيدا ان قام فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الي المصدر فكذلك الحال ومجاز نصب
قائما وسرعا وما اشبههما على الحال عند الكسائي وهشام والفراء وان كان خبر المالم
يكن عين المبتدا الا ترى ان المسرع هو المخاطب لا القيام والقائم هو زيد وقال ابن كيسان

انما اقتضت الحال بمعنا الخبر تشبيهها بالظرف ورد قول الكسائي وهشام بان العامل الواحد
لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس احدهما تابعا للاخر رفعا فكذلك لا يعمل في مضمرين
وكان ابن سعيد كذا يقتضي كون الحال الخبر وبما يبطل ايضا كون الحال مرافعة ضميرين انا لو
ثنينا فقلنا ضربي اخويك قائمين لم يمكن ان يكون في قائمين ضميران لانه لو كان
احدهما ضميرا من حيث عوده على مثنى والاخر مفرد لعوده على مفرد وتثنية اسم الفاعل
كافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم ان يكون اسم الفاعل مفردا مثنى
في حالة واحدة وهو باطل واما قول الفرا الحال لم يجعل ضمير المبتدا للزومه معنى الشرط
فالجواب ان الشرط بمفرده من غير جواب لا يصلح للخبرية لانه لا يفيد واذا كان كذلك
تعين ان جواب الشرط محذوف فيكون الضمير محدودا وقامع الجواب واما تشبيه ابن كيسان
الحال بالظرف فكانه قال ضربي زيدا في حال القيام فليس بشيء لانه لو جاز ذلك لصح ايضا
التقدير لجاز مع الجثة ان يقول زيد قائما لانه بمعنى زيد في حال القيام ووجه لم يجز ذلك
دل على فساد ما ذكروه واما قولهم انه منصوب على الخلاف ففاسد ايضا لان الخلاف
لو كان عاملا لعمل حيث وجد ونحن نرى العرب تقول ليس زيد قائما لكن قاعد بالرفع
على الجوار وما زيد قائما لكن قاعد فرفعه على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله فبان فساد
ما ذكروه وقال جماعة بتقدير الخبر ثم اختلفوا في كيفية تقديره ومكانه فحكى ابو محمد
ابن السيد البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين انهم قالوا بتقديره بعد قائم والتقدير
ضربي زيدا قائما ثابت او موجود ورد بانه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه فانه كما
يقدره ثابت يجوز ان يقدره ايضا منفيا ومعدوما ولانه اذ ذاك يكون حذف الخبر
جائزا لا واجبا لان قائما حينئذ يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فلا يكون
الحال سادة مسد الخبر فلا يلزم حذفه وانما يجب حذف الخبر في مثل هذا اذا سدت
الحال مسده لان الحال اذ ذاك عوض عن الخبر بدليل ان العرب لا تجمع بينهما ولا يحذف
خبر هذه المصادر الا مع وجود الاحوال المناسبة التي بين الحال والخبر لان اصل
الخبر التنكير كالحال ولان الحال [illegible] كما ان الخبر المفرد هو المبتدا والحال معنى
كان الخبر كذلك يعلم من عدم اجتماعهما قصد العوضية ولا تتصور العوضية الا على
قول من قدر الخبر قبل الحال وذهب البصريون والاخفش وهو الصحيح الى تقديره قبل
قائم ثم اختلفوا في كيفيته فقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه قائما وهذا لا يخلو
اما ان يجعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافا الى المفعول وفاعله ضمير المتكلم محذوف
فيصير كانه قال ضربي زيدا ضربته قائما فاما ان يفهم من نفس الخبر غير المفهوم من المبتدا
فلا يصح واما ان يفهم منه ان ضربته المطلق مثل ضربته قائما وهو غير المعنى المفهوم وان
جعل المصدر مضافا الى فاعله صار المفهوم منه غير المطلوب من الكلام كما بين وقال البصريون
وهو الصحيح تقديره اذ كان قائما ان اردت الماضي واذا كان ان اردت المستقبل
لان معنى ضربي زيدا قائما ما ضربت زيدا الا قائما وهذا لا يستقيم الا على مذهب
البصريين لان العامل يتقيد بمعموله فاذا جعل الحال من تمام المبتدا يكون للاخبار

بان ضربي مقيد بالقيام وذلك يقتضي ان يقع الضرب في غير حال القيام واذا جعل الحال من تمام
جملة الخبر يكون ضربي زيدا هذا الكلام يفيد حال كونه اذ كان قائما [illegible]
في غير حال القيام لكان مناقضا للاخبار اذ من المحال [illegible] الحال في زمان
وتخلف شيء منه عن ذلك الزمان اذا اريد به الحقيقة وانما قدرت [illegible]
[illegible] من ذلك لصحته فيهما [illegible] لا بد من التقدير [illegible]
الحال الاولى انما قدروا الخبر ظرفا دون غيره لان تقديره مفردا مجاز وتوسع والظروف
احوال لا تكون من غيرها الثانية انما قدر ظرف الزمان دون المكان لان الحال عوض منه
ولم يكثر فيها الزمانيات انسب انه كالظرف المكان لانها توقيت للفعل من جهة المعنى كما
ان الزمان توقيت للفعل ولان المبتدا هنا حدث وظرف الزمان مختص بالاخبار به عن
الحدث دون الجثة فهو اخص من ظرف المكان الثالثة انما قدرت اذ واذا دون غيرهما
لاستعمالهما في الماضي واذا المستقبل قال ابن عمرون رحمه الله تعالى الرابعة انما قدرت
بعد الظرف كان وهو فعل وكان كان التامة ولم يقدر ناقصة لنصب قائم على الخبر لكان لان الظرف
لا بد له من فعل او معناه والحال لا بد لها من عامل والاصل في العمل الفعل وقدرت
كان التامة لتدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم تعتقد في قائما الخبرية
للزومه التنكير واجاز الفرا نصبه على خبر كان ورد بدخول الواو عليه ولا يلتفت
الى قول من اجاز دخول الواو على خبر كان اذا كان الخبر جملة والضمير في كان فاعله وهو
يعود الى زيد وذكر الزمخشري انه يجوز ان يعود الى فاعل المصدر وهو الانسان انتهى اخر
الكتاب والله تعالى اعلم تحفة النجبا في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا للمؤلف
الكاتبة الشيخ الامام الحبر الفهامة الهمام شيخ الحفاظ المجتهد جلال الدين ابي الفضل
عبد الرحمن بن الامام العلامة [illegible] كمال الدين السيوطي الشافعي قدس الله
تعالى سرهما العزيز ورحمهما ورحم بهما بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم قولهم هذا بسرا اطيب منه
رطبا فيه عشرة اسئلة الاول ما وجه انتصاب بسرا ورطبا والجواب انه على الحال
في اصح القولين وعليه سيبويه فان المعنى عليه فان الشيء انما يفضل على نفسه
باعتبار حالة من احواله لولا ذلك لما صح تفضيل الشيء على نفسه والتفضيل انما صح باعتبار
الحالين فيه مكان انتصابه على الحال لوجود شرط خلافا لمن زعم انه خبر كان
فان قلت هلا جعل تمييزا قلت تأبى ذلك لانه ليس من قسم التمييز فانه ليس
من المقادير المنتصبة من تمام الاسم ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة فلا يصح
ان يكون تمييزا السؤال الثاني اذا كانا حالين فما يصح ان يكونا تمييزا والجواب انه
الاسم المضمر في اطيب الذي هو راجع الى المبتدا من حيث فبسرا حال من الضمير ورطبا
حال من الضمير المجرور بمن وهو الرفع المستتر في اطيب من جهة المعنى ولكنه ينزل منزلة
الاجنبي وذهب الفارسي الى ان صاحب الحالين الضمير المستكن في كان المقدرة التامة
والعامل فيه [illegible] هذا اذا كان [illegible] وجد بسرا اطيب منه اذا كان [illegible] وجد رطبا وهذا ان

القولان مبنيان على المسألة الثالثة السؤال الثالث ما العامل في الحالين والجواب
فيها اربعة اقوال احدها انه ما في اطيب من معنى الفعل الثاني انه كان التامة المقدرة
وعليه الفارسي الثالث انه ما في اسم الاشارة من معنى الفعل اذا اشير اليه الرابع انه
ما في حرف التنبيه من معنى الفعل ورجح الاول بامور منها انهم متفقون على جواز زيد قائما
احسن منه راكبا والتمر بسرا اطيب منه رطبا والمعنى في هذا كله وفي الاول سواء وهو
تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين فانتفى اسم الاشارة وحرف التنبيه ودار الامر بين
القولين الباقيين والقول بانها كان ضعيف لانها لا تضمر الا حيث كان في الكلام دليل
عليها نحو ان خيرا فخير وما به لان الكلام هنا [illegible] بخلاف هذا ويبطله
شيء اخر وهو كثرة الاضمار فان القائل به يضمر ثلاثة اشياء اداة الفعل والضمير وهذا بعيد
وفي [illegible] لا دليل عليه ومنها لو كان العامل الاشارة لكانت الحال لا الى الجوهر وهو باطل
فانه انما يشير الى الجوهر ولهذا انتصب ما اشرنا اليه وان لم يكن ملتبسا بالحال كما اذا اشار الى تمر
يابس فقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فانه يصح ولو كان العامل في الحال هو الاشارة
لم يصح ومنها لو كان العامل الاشارة لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا لان تقييد
المشار اليه باعتبار الاشارة اذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره اذا اخبرت عنه ولهذا
تقول هذا ضاحكا ابي فالاخبار عنه بالابوة غير مقيد بحال ضحكه بل التقييد للاشارة
فقط والاخبار بالابوة وقع مطلقا عن الذات ومنها ان العامل لو لم يكن هو اطيب
لم تكن الاطيبية مقيدة بالبسرية بل تكون مطلقة وذلك يفسد المعنى لان الغرض تقييد
الاطيبية بالبسرية مفضلة على الرطبية وهذا معنى العامل واذا ثبت ان الاطيبية
مقيدة بالبسرية وجب ان تكون معمولة لاطيب فان قلت لو كان العامل هو
اطيب لزم منه المحال لانه يستلزم تقييده بحالين مختلفين وهذا ممتنع لان الفعل
الواحد لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين لا يقال زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس
ولا يجوز ان يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين الا ان يتداخلا ويصح الجمع بينهما
نحو زيد مسافر يوم الخميس ضحوة وسرت راكبا مسرعا لدخول الضحوة في اليوم والاسراع
في السير وتضمنه له ولا يجوز سرت مسرعا مبطئا لاستحالة الجمع بينهما فكذا يستحيل
ان يعمل في بسرا ورطبا عامل واحد لانهما غير متداخلين فالجواب ان افعل في الحالين
متعدد لا متحد فالعامل في الاول ما في اطيب من معنى الفعل وفي الثاني معنى التمييز والانفصال
منه بزيادة في تلك الصفة وهو الذي تضمنه من افعل وتعلق به حرف الجر لانك اذا
قلت هذا اطيب من هذا فمرادك انه طاب وزاد طيبه عليه وعن هذا طابقته كانك قلت
افعل التفضيل في قوة فعلين فهو عامل في بسرا باعتبار طاب وفي رطبا باعتبار زاد
حتى لو فككت ذلك لقلت هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا وكان
المعنى وكان المعنى المطلوب مستقيما السؤال الرابع اذا كان العامل افعل التفضيل
لزم تقديم معموله عليه والاتفاق على منعه والجواب من وجهين احدهما [illegible] ودعوى
الاتفاق غير صحيح فان بعض النحاة جوزه لقوله وما زودت منه اطيبا انا في سلمنا.

ابوه فلا شك ان افعل به لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان
مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وان اراد به نفي السببي الذي
للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد ان يكون سببيا بهذا المعنى وهذا الذي
يحمل كلام الشيخ ابي عمرو عليه وان يكون اجنبيا بالمعنى الاول ليخرج ما رايت رجلا
احسن منه ابوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من [illegible] ويبقى النظر في مثل قول
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل [illegible] الظاهر ويكون الضمير [illegible] يعود على [illegible]
على حد [illegible] درهم ونصفه [illegible] شرح [illegible] وقوله تعالى [illegible]
بعمر من معمر ولا ينقص من عمره وقول الشاعر
وكل اناس قاربوا قيد فحلهم ٭ ونحن خلعنا قيده فهو سارب ٭
الكحل منه في عين زيد هل يكون داخلا تحت الضابط يرفع فيه افعل وعبارته والذي
يظهر انه يخرج لانه على راي بدر الدين عليه فانه قال الشيخ جمال الدين
ابو عمرو يشترط ان يكون ليست مفضلا باعتبارين الاول على نفسه وما عليه
الضمير [illegible] بل المفضول لكحل عين الفاعل ولذا اشترط الشيخ جمال
الدين [illegible] فيه مفضول هو وهو قلت المسوغ لعود الضمير تفسيره كانه هو
وهذا المعنى لا بد من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه فان الكحل المنفي فضله
في عين رجل غير الكحل المفضول وهذا هو الذي سوغ تعدي افعل الواقع للكحل
هنا الى ضمير المجرور [illegible] في قولك منه ولا عون نحو زيد [illegible] قال الصفار رحمه الله
تعالى في شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسألة وبقي فيها اشكال اثاره صاحبنا
ابو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى وهو انهم قد منعوا مررت بزيد به والفصل
عن هذا بانه عائد على الكحل لفظا لا معنى لان الكحل الذي في عين زيد ليس منتقلا
لعين اخر فهو من باب ٭ ارى كل قوم قاربوا قيد فحلهم ٭ البيت قال وهذا
حسن انتهى وقد يقال ان ال في الكحل المذكور فيه للحقيقة فالذي يعود عليه
الضمير مفسر من حيث اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك ماء شرب منه زيد وشرب
منه عمرو فكلاهما يرجعان للماء وان كان مشروب هذا الخاص غير مشروب الاخر
ويمكن الانفصال عن اشكال ابن عصفور بان ذلك اغتفر في افعل لما كان
في معنى فعلين ولهذا جاز تعلقه بظرفين مختلفين نحو زيد يوم الجمعة احسن منه
يوم الخميس وبان احسن في المعنى انما هو لرجل لا للكحل على ما سياتي من كلام سيبويه
وشرحه واعلم ان قول ابن الحاجب منفيا لا يخالف قول ابن مالك بعد نفي وشبهه
لان الواقع بعد شبه النفي يكون مثبتا وبقي النظر في شيئين في وجه رفع افعل
هذا الظاهر وفي وجه اشتراط هذه الشروط لذلك اما رفعه الظاهر فذكر
له الجمهور تعليلين احدهما ان افعل هنا معاقبة الفعل فاذا اقمت الفعل مقامه
افاد ما افاد افعل من التفضيل وقد كان الموجب لقصوره عن الاوصاف كونه لا
يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره قال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى

وقال هو صحيح انه يرفع الظاهر هنا كما صح [illegible]
من اجل ان كلمة [illegible] لا يعمل في الظاهر [illegible]
موقع الفعل وعليه مناقشة [illegible] ان كان الاثبات [illegible] لا يحتاج الى الاجنبي [illegible]
[illegible] لانه واقع موقع الفعل وعليه مناقشة [illegible]
ان يكون بالجملة [illegible] المعرفة [illegible]
بالوصف الذي [illegible]
[illegible] ان الفعل يقع هنا [illegible] الوصف [illegible]
[illegible] في مكان [illegible]
للفعل وقد اعترض على هذا التعليل بان الفعل اذا وقع هنا [illegible]
من حيث نفي الاحسن يصدق بالمساواة وحاول بعض شراح [illegible]
دفع ذلك فقال اذا نفي ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكحل في عين [illegible]
وهذا انما يحصل ايضا بنفي ان تكون حسنة بحسنه وهذا فيما [illegible]
بعض اجناسه الانفصاله بانما رايت رجلا حسن في عينه الكحل [illegible]
محتمل لان يكون كحل عين زيد احسن وازيد كما تقدم ولان لا يكون [illegible]
انقص فقد [illegible] في الجملة [illegible] ما فيه اقرب من الاول المقبول
وقد يقال ان قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل وان كان نصا في نفي
الزيادة في عين الرجل ويصدق بالمساواة وبنقصانه عن عين زيد فالمراد نفي
[illegible] الاخير يوضح لك ذلك انك تقول ما رايت افضل من زيد تقصد اثبات
الافضلية له قال من يعلم من محققي المفسرين في قوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد
الله ومن اظلم ممن كذب المعنى لا احد اظلم من اولئك وتكلم على الجمع بينهما كلام
في موضعه وقولك ما رايت رجلا في عينه الكحل حسنه في عين زيد وان كان منصبا على نفي
المماثلة وهي تصدق بشيئين بالزيادة والنقص كما سبق وصرح الامرين ما اخرجه
مسلم في صحيحه من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم مائة
مرة لم يات احد يوم القيامة بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال او زاد عليه
ولو قيل انه او بمعنى الواو كان متكلفا ومما سبق اولى فتامله لكن المراد في الاية
اثبات الزيادة للثاني وما الحق للتشبيه ويوضح لك الفرق التباين في قوله تعالى
وليس الذكر كالانثى وتستطير ما ذكرنا هنا في التراكيب نقصرها في الاستعمال
على احد ما تقتضيه وضع اللفظ فقصر بعض المفردات على ذلك [illegible]
في الاحساس وانعم البيت في الاعلام فالعلية هذا شي يوافق عليه من مارس
الفقه العربية ولم يحمل على القواعد الجدلية الثاني من تعليل الجمهور لرفع افعل
الظاهر انه لو لم يرفع الظاهر ورفع ما على انه مبتدا مخبر عنه بالكحل وخبره الكحل
مقدم عليه لزم منه امر ممتنع وهو الفصل بين افعل ومعموله باجنبي منه ومعنى

الاحسن

الاجنبي [illegible] الفصل [illegible] ولا فالفصل بالخبر او المبتدا او الخبر ومعموله [illegible]
من [illegible] العامل ومعموله بالاجنبي لا يجوز لانهما كالكلمة
الواحدة **وقيل** [illegible] على قول الجمهور
بانه لا يخبر [illegible] وقد اعترض على هذا التعليل بان الفصل انما يلزم [illegible]
انه [illegible] تقدم [illegible] الكحل [illegible]
يقال ما رايت رجلا الكحل احسن في عينه منه في عين زيد [illegible] منه او
ما [illegible] ولا يلزم ذلك [illegible] **واجاب** [illegible]
و[illegible] تقدم الكحل [illegible] لان الامتناع من رفع
افعل [illegible] انما هو امر استحساني ولذلك اطرد عند بعض العرب رفعه الظاهر
[illegible] ما زعمه اولى وهو [illegible] وان زاد
في [illegible] صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه بغير صفة [illegible]
[illegible] ما رايت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص
[illegible] من الرجال الا [illegible] الا وقد راى رجلا
[illegible] الصدق موقوفا على المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوبا فوق كل
مطلوب واغتفر ما تقدم يترتب على التقديم من الخروج عن الاصل ومطلوبية المخصص
في الاثبات دون مطلوبيته في النفي لانه في الاثبات [illegible] الفائدة وفي النفي
صون الكلام من كونه كذبا فلا تقتضي ذلك جواز مثله في الاثبات وهذا الكلام مع
طوله واختصار [illegible] له قد يقال ان قوله احسن وحده ليس صفة انما هو جزء الصفة
وكذا الكحل جزء الصفة **و**اجاب عن تاخير الكحل عن منه بانه تجنب من قبح اجتماع تقديم
الضمير على مفسره واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو من افعال القلوب
وقد يقال لما انك قد اوجبت على نفسك تقديرا ان يرفع ان يكون الكحل مبتدا وهو اذا تاخر
لم يضر عود الضمير عليه ولم يقبح نحو في داره زيد وهل ذلك الا مثل فاوجس في نفسه
خيفة موسى في الاعراب المشهور لكن جعله مبتدا مخبرا عنه بالكحل هو قياس سيبويه
فيكون من [illegible] لانه اذا وضع موضعه [illegible] الكلام على وضعه وحينئذ يمتنع لعود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة ونصير مثل صاحبها في الدار وينبغي ان يحمل قول الشيخ ابي عمرو
في تقدير تقديم منه على الكحل انه يلزم منه عود الضمير على غير مذكور على انه بناه على
قاعدة سيبويه فان قيل هذا التعليل لا يتاتى في العبارة الثالثة وهي ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل فان الرفع لا يحصل به ذلك المحذور قلت هذه فرع الاولى
فكما لا يجوز الرفع في الاصل كذا في الفرع ولان المحذور [illegible] في التقدير [illegible]
سعيد رحمه الله تعالى قد جوز في التقدير ما لا يجوز في غيره قلت وان كان كذلك
فجوابه [illegible] كانت [illegible] لا ان اذن لكن الاصل ان يكون المقدر
كالملفوظ واعمال الخبر في ضمير لمسمى واحد كاف في المنع على ان ذلك مشكل اعني تعلق
منه باحسن في اصل المسالة اذا رفعت الكحل باحسن [illegible] يلزم من تعدي فعل الظاهر

نفصال

الى مضمر وبعد تقرير الكلام فيه وتفصل المسئلة الاخيرة الا اشكال لعمل البدين عصفور والاعا
عنه بان الضمير الذي دخل عليه من سوكان اخر عنه [illegible] رفع باحسن وكذا [illegible] على ان
بعضنا [illegible] بعضها اذا تقدم الكحل [illegible] وحتي [illegible] الاستحلا [illegible] كلف لم
[illegible] عود الضمير [illegible] العرب [illegible]
[illegible] التفضيل [illegible] كلام سيبويه [illegible] واورد [illegible] على
التعليل الذي ما قلنا هو [illegible] سيبويه [illegible] الاحلى
[illegible] مررت برجل [illegible] محل [illegible]
[illegible] بجواز المسئلة [illegible] رفع على [illegible]
بكونه معطوفا على من الناس متقدرا بان [illegible] الكحل [illegible]
تاخير الكحل لما ذكرنا ، ونظير هذه المسئلة على هذا التعليل [illegible] التحقيق
مسئلة ما احد قائم زيدا اضربه [illegible] واصله ما قام احد [illegible] لا زيدا [illegible]
التقديم بين الرفع الراجح والنصب على المرجوح [illegible]
بر [illegible] اخر [illegible] نكرة على وصف المعرفة بالنكرة على [illegible] الصفة
فتحملوا القبيح لدفع الاقبح منه ولعل هذا مراد الشيخ ابي عمرو في قوله لو لم يرفع الظاهر
لكان مرفوعا بالابتدا وهو متعذر لعضوره من غير [illegible] الرفع بالابتدا فاصير
عن الرفع على الفاعلية لاستلزام ذلك الفصل [illegible] وان كان فعله رفع افعل
الظاهر فاصير اخف ولرفع افعل الظاهر في هذه المسئلة تعليل اخر [illegible] كلام
سيبويه ايضا اعتمد على شراحه وهو انا فعل اذا كان لتفضيل الشي على نفسه [illegible]
في جا [illegible] الاول في المعنى مع رفعه الظاهر ورفعه اذ ذاك [illegible] رفع الضمير لانه
انما تفضل بيه المكان على غيره ان يقدر انه يفضل به الفضل الشي على نفسه قال سيبويه
ولكنك زعمت ان للكحل هنا عملا وهيبة يعني عملا من الحسن وهيبة فيه ليست
له في غيره فالمعنى ما رايت احدا عاملا في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد وهذا
في التقدير كقولك ما رايت احدا تحسن عينه بالكحل كعين زيد فهو كما رايت احدا يحسن
بالكحل كحسن زيد فهو كما رايت احدا حسنه بالكحل كزيد ولا يتاتي في مررت برجل خير
منه ابوه لان فيه افضل صفة للاب لان تفضيل الاب على احد ممكن فحصلت الصفة
لما بعد وذكر ابن فلاح رحمه الله تعالى في الكافي تعليلين اخرين اولهما ان الا [illegible]
في الظاهر في تفضيل الشي على نفسه لان ذاك بالنسبة الى المعاني غالبا فجرى مجرى
الصفة يرفعه كما يرفع الضمير ثانيهما انه لما اتحد الفاضل والمفضول كانه مل [illegible]
واحد يحسن حمله على الفعل الم [illegible] النظر الثاني في وجه اشتراط تلك الشروط
اما اشتراط الموصوف وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله لشي وفي عبارة التسهيل
في قوله فصاحبه افعل فقيل لبيان التفضيل وهو دعوي وقيل لان الاسما العاملة
لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفي فيه النفي فتقول ما احسن في عيني رجل
الكحل منه في عين زيد كما تقول ما قايم الزيدان فرفع لوصف مكتفيا به واجيب بان

العمل

الفعل

الفعل لا يستوي لاسم الفاعل الا تري انه لا ينصب المفعول به مطلقا ومن الصحيح ولو وجدت
شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل فاما [illegible] من اشترطه لانه جرت
في الفعل [illegible] ولا [illegible] لانه الذي رفعته افعل واما التفضيل [illegible]
وجدت [illegible] بين ضميرين وهو المشار اليه بالا [illegible] فلان تفضيل الشي على
نفسه [illegible] ذلك والذي [illegible] بدخول [illegible] موقعه واعتنا به عنه كما قرر
في الفعل [illegible] الفعل [illegible] بالشروط السابقة لكن وقد تقدم ان بد
[illegible] الشروط الاربعة في [illegible] وتقدم الكلام معه والتوفيق بينه
وبين [illegible] الشروط [illegible] ما رايت رجلا احسن منه
[illegible] يصح وقوع الفعل موقعه
[illegible] في اطراد رفع افعل التفضيل الظاهر جوازا
بفعل وقع الفعل الذي بني منه مفيدا فايدته ولو قلت في الاول يحسن
[illegible] الدلالة على التفضيل اذ يحسنه ابوه اي بقوته [illegible]
بقي الفعل الذي [illegible] احسن وفاتت الدلالة على الغريزة المستعارة من افعل
ولا معنيه الكحل يحسنه اذ يحسن الكحل لفاتت الدلالة على التفضيل في الاول وعلى الغر
في الثاني انتهى وهذا تقدم ان مسئلة [illegible] في المثال المستجمع للشرايط وتقدم
الجواب المختار عنه فيطابق بينه وبين هذا واعلم ان رفع افعل الظاهر على ما هو
مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا لا افعل من او لا افعل في جميع استعمالها لم
اجد من اشفى الغليل في هذه المسئلة والذي ينبغي ان يقال انه ينبني على الاختلاف
في تعليل منعه قياسا عدم عمله هل هو لكونه لم تشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف
الشبيه للفعل وهي الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهي ظاهر عبارة سيبويه رحمه
الله تعالى او لكونه لم يوحد فعل بمعناه كما قاله الشيخ ابو عمرو فعلى ان قلنا بالاول
فينبغي اذا استعملت بالالف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل
الافضل ابوه لانه يثني ويجمع اذ ذاك وكذا اذا اضيفت لمعرفة نحو زيد افضل الناس
ابوه لانه يجوز تثنيته وجمعه حينئذ وان قلنا بالثاني فلا ينبغي ان تعمل الا لاكثر
والله سبحانه وتعالى اعلم فايدة قوله تعالى حور مقصورات في الخيام قال
الشيخ جلال الدين البلقيني رحمه الله تعالى في رسالة لو الدة هذه الاية تنقض
القاعدة ويكثر الفايدة لان حور جمع حورا وهو جمع قلة لعاقل وقد جات صفته
على الجمع مراعاة للتكثير على ما قالوه لان مقصورات معنا محبولات في القصور
فلو جا على الافراد لكان حور مقصورة في الخيام كما قال وجوه يومئذ ناعمة لسعيها
راضية وكما قال وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة واما قوله تعالى ان يبدله
ازواجا خيرا منكن مسلمات فيتعين ان يكون من هذا القسم وان مسلمات صفة
مجموعة ولا يجوز ان يكون بدلا لان البدل انما يجي عند التعذر وقد نص النحاة على
ان قوله تعالى هدي للمتقين الذين يومنون يجوز ان يكون الموصول فيه تابعا وان

بحث بن الجلال البلقيني والده

بكون معطوفا على [illegible] ... لا يدخلها لا اذا تعرف كقوله تعالى [illegible]
[illegible] الذي يجيء لامتناع وصف النكرة بالمعرفة ولا يجوز ان يكون نعتا للمصدر
[illegible] وهو الفعل التفضيل في قوله خير مستقر لان تفضيل الحال قد [illegible] المصدر التي منعت
[illegible] المشتغل [illegible] اسم الفاعل والمفعول [illegible] لان خير النبيين
[illegible] الفاعلين [illegible] المفعول [illegible] ولا يتعين [illegible] ان يكون حالا من الازواج
[illegible] النكرة تخصص بالوصف لانه [illegible] الوصف [illegible] الحال [illegible] ولا يجوز ان
يكون حالا من الضمير [illegible] ان [illegible] لا يصاحب الحال [illegible]
[illegible] الحال انما هو المستقر لانت [illegible] وقوله فيهن خيرات حسان [illegible]
[illegible] والذي [illegible] الوصف [illegible] وارد في القرآن والسنة [illegible]
عليه الصلاة والسلام نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات [illegible]
والنسوة جمع المراة من غير لفظها كالقوم في جمع المرء وان جعل [illegible] خرج من
هذا الباب [illegible] الاكثر الافراد والله تعالى [illegible] واياكم [illegible]
اليه والدي رحمه الله تعالى ما نصه فقد ذكرنا في الدرس يوم الخميس [illegible] واستوفى الحكم
وذكر ايضا فيهن خيرات حسان وقلنا مقصورات لا يتعين ان يكون صفة [illegible]
يجوز ان يكون خبرا والمعنى عليه فان القصد الاخبار عنهن بانهن [illegible]
لسن طوافات ويكون قوله في الخيام نظير قوله زيد محبوس في المكان الفلاني [illegible]
هو مولك محبوس واما قوله تعالى فيهن خيرات حسان فلانه [illegible] الخيرات قال [illegible]
فقال خيرات وقال حسان مراعاة للفواصل التي هي الفواصل التي في السورة من اولها
الى اخرها والذي [illegible] فاصلة قوله فيهما فاكهة ونخل ورمان فباي الاء ربكما
تكذبان واعقب ذلك بقوله فيهن خيرات حسان واما ما في [illegible]
[illegible] الذي في سورة القيامة واما [illegible] كلام اخر ذكرناه [illegible]
البدل بالمشتق وهو ضعيف ولكن جوزنا ان يكون حالا من الضمير في خبر [illegible]
واما حديث كاسيات عاريات فهذا جاء على احدى اللغتين والكلام على ما في القرآن
الكريم والذكر الحكيم زادنا الله واياكم من اليقين والتوفيق والحكمة وافاض علينا
جميعا النعمة ودفع عنا النقمة امين كتب الشيخ جلال الدين البلقيني
الى والده شيخ الاسلام سراج الدين رحمهما الله تعالى الحمد لله الذي بنعمته تتم
الصالحات اسعد الله تعالى مساكم وازال عنكم باسكم يقول الفقير اصلح الله شانه
وازال عنه ما شانه ان الزمخشري في الكشاف وقع بعقب من فيض الالطاف في قوله
تعالى ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى
النساء وذلك انه قال ما في محل الرفع اي يفتيكم الله والمتلو في الكتاب في معنى النساء
في معنى قوله وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى وهو مثل قولك اعجبني [illegible] وقد ذكرته ويجوز
ان يكون ما يتلى عليكم مبتدا وفي الكتاب خبره على انها جملة معترضة ويجوز ان يكون مجرورا
على القسم كانه قيل قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ثم قال فان

قلت

صورة الجواب

سؤال الجلال البلقيني والده السراج في عبارة الكشاف

قلت بم [illegible] قوله في يتامى النساء قلت في الوجه الاول هو صلة يتلى عليكم وفي محل
ويجوز ان يكون في يتامى النساء بدلا من فيهن واما في الوجهين الاخرين فبدل
[illegible] الاول [illegible] الوجه الاول [illegible] لان [illegible]
قوله فيهن [illegible] ذلك [illegible] انما هو البدل [illegible]
في الكتاب [illegible] لا يصح [illegible] الوجهين الاخيرين [illegible] ضميرا [illegible]
الجواب [illegible] السؤال عن حكم النساء [illegible] اي في النساء [illegible]
تعالى وما يتلى عليكم في الكتاب [illegible]
في [illegible] المتلو في الكتاب في يتامى النساء [illegible]
[illegible] الجواب احصر من السؤال [illegible] عنه حكم النساء [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] قل الله يفتيكم في يتامى النساء وهذا وان كان مقصودا بالحكم الا ان الاول
ايضا مقصود [illegible] ان الله تعالى يفتي عباده في امر النساء عموما ويفتيهم المتلو في
الكتاب في يتامى النساء خصوصا والجواب يكون اخص من السؤال الوجه الثاني ان قوله
فيهن يتعلق بجملة يفتيكم المتلو بناء على ان ما فاعله ولا يبدل المتعلق بجملة من المتعلق
بجملة اخرى [illegible] الوجهين الاخرين فلا يستقيم البدلية لا من الكتاب ولا من فيهن
[illegible] قدمناه من استلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال واما من في
الكتاب [illegible] على هذين الوجهين المراد والذي يتلى عليكم محفوظ في الكتاب لانه قال
المراد بالكتاب على هذا الوجه اللوح المحفوظ [illegible] في ام الكتاب [illegible]
فلا يصح ان يبدل في يتامى النساء من قوله في الكتاب لان ذلك [illegible] والبدل
[illegible] فيؤدي الى اثبات الامر الذي سيق له الذي يتلى عليكم في الكتاب يعني
[illegible] اللوح المحفوظ وكذلك على القسم لانه يقسم بالامر العام وهو ما
يتلى في الكتاب على سبيل التعظيم واما الامر الخاص وهو الذي يتلى في يتامى النساء
فيتعلق به فلا يصح [illegible] على هذين الوجهين بوجه واذا بطلت البدلية فلا
يصح [illegible] ان تكون الجملة اعتراضية ولا قسمية الا اذا علق في يتامى النساء بقوله
يتلى عليكم في الكتاب مع انها اعرابات مخترعات لم يسبقه اليها احد فالمسؤول
[illegible] الاعتراضات وهل هي صحيحة ام لا والله يديم انتفاع الناس بوجود من يزيل
عنهم الالتباس فكتب [illegible] الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اللهم صل وسلم على سيدنا
[illegible] السادات من اهل الارض والسموات وعلى ال سيدنا محمد واصحابه واتباعه
[illegible] اسعد الله تعالى صباحكم وادام سعدكم ونجاحكم [illegible] اخنانا [illegible]
امتنانا واقول في الجواب والله الموفق للصواب بان قول الزمخشري والمتلو في الكتاب
في معنى اليتامى يعني قوله وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى لا يعني التي فيها ذكر اليتامى
في الخوف ان لا يقسط لهن وهي المذكورة في قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء فيجوز ان يكون في يتامى
النساء بدلا من فيهن فيصير التقدير والمتلو في الكتاب في الاية التي فيها اليتامى مما يتعلق
بالنساء هو قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء واذا اختصرت قلت التقدير قل الله يفتيكم

صورة الجواب

[illegible] والمتلو في الكتاب فيعض وهو تكا المتلو هو في الاشتغال التي فيها الكرم اليافعي كما تقول اذا
ما لكم سابق عن المحجوز عليهم العا لم يفتنكم فيهم والمقرر في الجامع فيجر الضمير ما يتعلق
بضمير المحجوز عليهم وبعد ذلك نظر ان الجواب ليس حصر في المتولا لا هو عطف قوله واما التعلق
[illegible] قوله [illegible] يتعلق بقوله نفتنكم وقوله في البتامي متعلق بقوله يفتيكم الضمائر اعراب
البدوله واما ما يتعلق بقوله يتلى على عن البدل وما ذكر تموه على الوجهين الاخرين في البدلية
[illegible] فيها سمي يتعرض لها [illegible] البدلية من فيهن وقد تقدم انها جعلوه بينهما
[illegible] وهي منقضية على الاعتراض والقسم فصار التقدير قل الله يفتيكم فيهن ثم الكلام
[illegible] بقوله والذي يتلى عليكم في الكتاب [illegible] المحفوظ [illegible] تمام الاول [illegible]
الف والتقدير قل الله يفتيكم فيهن [illegible] كان [illegible]
عليها [illegible] للاعلام بموضعه وعلى القسم يصير التقدير قل الله يفتيكم فيهن وما [illegible]
[illegible] عليكم في الكتاب ثم عادا الى تمام الاول بالبدلية المذكورة [illegible] ذكر من
[illegible] خفض قال وهو يصير الان الظاهر لا يعطف على المضمر [illegible]
هو الذي يظهر بعد التامل وهكذا يكون الترسل والفقه يرغب الى الله [illegible]
واكثر [illegible] التوسل اللهم اجب سؤالي واصلح حال خليفتي [illegible] **الاستثنا** [illegible]
بالفتح المبين في الاستثنا ولا اكبر الا في كتاب مبين للامام سراج الدين البلقيني [illegible]
رحمه الله تعالى اما بعد حمد الله الذي جعل علما الشريعة من اهل العلم المبين [illegible]
لحفظ الشرع المحمدي وفهم الكتاب المبين ومنحهم الثبات في الدين [illegible]
على الزنادقة [illegible] وجعل على منطقهم من الفصاحة ما نطق لكنه منطق المتفلسفين
وحفظ عقولهم السليمة من ارذل العقول [illegible] على الطريق المستقيم والصلاة
والسلام على عبده محمد المخصوص بالشرع العام المفضل على الخلق اجمعين وعلى آل محمد وصحابه
وازواجه وذريته والتابعين فانه لما حضر كاتب هذه الاوراق الفقير الى عفو الله [illegible]
مجلس مولانا المقر الاشرف محب العلم والعلما [illegible] السيفي [illegible]
بلغه الله تعالى في الدنيا والاخرة حسن الاماني [illegible] من حضر بما تفضل به من
الاحسان وعمهم من حق محبته الفقير الى عفو الله [illegible] وقع الكلام في المنعة قال بعض
الحاضرين [illegible] ثم انتشر الكلام في الاستدلال وظهر من المتحملين في الكلام
كثير من الاختلال ثم حصل بعد ذلك السكوت وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون
ثم قرا قارئ من القران العظيم [illegible] السؤال الى ما فيه [illegible] الاثبات فيها وما
يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السما ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين
ولم يكن في عزم كاتبه العود الى الكلام مع احد من الحاضرين لما يقع في ذلك من اللغط وذلك
مظنة الغلط فقال بعضهم في الاستثنا اشكال [illegible] المقاد ولم يقتصر على السؤال
وكان كاتبه ضيق عليه في ذلك المجال الى ان ارضته الانتقال الى الجواب فقلت والله
الموفق للصواب الجواب من ذلك من اوجه اربعة ومن نعمط [illegible] على المنازعة
بغير علم وازعم [illegible] ان تكون الا بمعنى الواو والاستثنا من محذوف اومن قوله

رسالة السراج البلقيني في استثنا ولا اكبر الا في كتاب مبين

ولا اصغر من ذلك ولا اكبر [illegible] منقطع [illegible] كلام [illegible] الاقامة [illegible] منقطع
[illegible] تقرير الاوجه في ذلك والنظر في [illegible]
فاقول وجه الاشكال ان [illegible] يصح ان يكون الاستثنا [illegible] وما [illegible]
المعنى وما يعزب وما يغيب الا في كتاب مبين [illegible] لا يصح [illegible]
من ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعا [illegible] على [illegible]
[illegible] موضعه [illegible] اصغر [illegible] وحينئذ [illegible]
الاستثنا [illegible] الاخير [illegible] على الاول [illegible] الكلام
[illegible] وتمام الكلام ان [illegible] ما ذكر على ما تقرر ولا يصح [illegible]
[illegible] الاستثنا [illegible] وتقدير [illegible] بعض
[illegible] بعض المجلس له مدة [illegible] عن هذا السؤال بعينه [illegible]
[illegible] فربت من هذا المجلس ولم يكن عندي علم من ذلك الا [illegible]
[illegible] يكون والله يكتب ما يبيتون ولما حصل الكلام في ذلك فتح الله
[illegible] اجوبة اربعة فاردت ان ارتبها بان اخرج الا عن الاستثنا الى العطف
واجعلها على بابها والاستثنا من محذوف [illegible] العطف [illegible] اصغر من ذلك ولا
اكبر [illegible] ولا النزم ذلك فيكون [illegible] اصغر من ذلك ولا اكبر بتقدير الابتدا
رفعا او نصبا ولا لنفي الجنس واخر ما ذكرت ان يكون الاستثنا منقطعا فلما اخذت
في الكلام على الاول وقعت المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم انه لم ينقل
او لم يصل مثله في القران العظيم وكل من الاعتقادين غير صحيح **اما الاول** فقد
صرح جمع من النحاة بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدمين كما سياتي بيانه ان شا الله
تعالى واما الثاني فقد ذكر جمع من المفسرين والمعربين في قول الله تعالى في سورة
هود الا ما شا ربك وكان من جملة كلام بعض من حضر بقصد المعنى على هذا التقدير
لانه يكون التقدير ولا في كتاب مبين فقلت له في الجواب الكلام في تقدير الا بالواو
[illegible] قلت وكيف يفسد المعنى صحيح على تقدير والا ان التقدير [illegible] وما
يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السما ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في
كتاب مبين وكان وقع من [illegible] في المجلس ما قال الشاعر
وكل اخ مفارقه اخوه　　لعمر ابيك الا الفرقدان
[illegible] البحث فيه [illegible] المعنى الى ان ذلك لا يقال في القران وقال بعضهم الا بمعنى
الواو لا تعطف الجمل [illegible] في القران وهذا من العجيب فقد حمل الاخفش على ذلك
قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم واستشهد في ذلك بقول
الشاعر　　وارى لها دارا بغدوة البيان لم يدرك لها رسم
الا رمادا هامدا دفعت　　عنه الرياح خوالد الرحم
اي وارى لها دارا ورمادا وقال الفرا في قوله تعالى وحكى ذلك عنه مكي واستحسنه
فقال في قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السما ولا اصغر من ذلك

ولا اكبر الا في كتاب مبين حمل هذا العطف على الظاهر وجعل قوله الا في كتاب متصلا بما
قبله اوجبا ان اشيا تعزب عن الله وهي في كتاب مبين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وسبيله
[illegible] والا رطب ولا يابس الا وما بعدها منقطعا [illegible] على ان اشيا تعزب
عنه [illegible] وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر تم الكلام فلا
[illegible] الا هو ثم ابتدأ فقال وهو في كتاب مبين والا بموضع الواو وهو
مبين في الا [illegible] رحمه الله تعالى عقيب حكايته ذلك هذا ابو الحسن لولا ان جميع
البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو وقال مكي وكذلك تكون الا في قوله تجتنبون كبائر
الاثم والفواحش الا اللمم كان معناه واللمم قال مكي وكون الا بمعنى الواو بعيد
شاذ ولو جعلت الا بمعنى لكن لكان اقرب واجود فكانه قال لكن هو في كتاب مبين
وهذا احسن في التاويل والاستثنا من قول صاحب الكتاب الا بمعنى الواو وكون الا
بمعنى لكن مستعمل كثير وكونها بمعنى الواو لا يعرف فحمل الكلام على المعروف المشتهر اولى
والاضمار لا بد منه في القولين جميعا وبه يتم الكلام انتهى ما ذكره مكي وقد علمت منه
امورا احدها ان الجرجاني جوز ما جوزناه والثاني ان مكيا استعظم اذ قال لولا ان
جميع النحاة لا يعرفون الا بمعنى الواو وعلى مكي في ذلك اعتراض فقد سبق لك النقل
عن الاخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي وهو من رؤس البصريين ان الا تاتي بمعنى
الواو وكذلك قال في التسهيل في باب العطف في حروفه ومنها الا خلافا للاخفش
والفرا والثالث ان قوما خرجوا على ذلك الا اللمم وظهر لك بذلك [illegible]
الا بمعنى الواو في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك
فاذا كان الاخفش وهو من رؤس نحاة البصرة والفرا وهو من رؤس نحاة الكوفة يقدران
ذلك في كتاب الله تعالى وفيه الحجة فايضا كذلك من حكي عنه الفرا وقد جوز ذلك في هذه
الاية بعينها ابو علي الحسن بن يحيى الجرجاني هذا الامر يدل على قلة الممارسة بالعلوم
والغفلة اذا حكي لا يلزم من حكايته اختياره مع انه لا محذور في اختياره في العقيدة
وسما لحمد انه المحذور في العقايد والا فما لها المنكرة التي باهها الكرام البررة مشيرا
الى هذا الحال

بحمد الله معتقدي صحيح ‌ ‌ وما انا من مقال الحق زائغ

وهذه الاية سبقت [illegible] هذا ذكرنا الكلام على الاستثنا من المذكور ثم بين كيف
بعد ذلك الاستثنا من المقدر فنقول كان سبق في الاجوبة التي ذكرناها ان يكون
الاستثنا من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على الرفع على الابتدا والفتح على ان لا لنفي
الجنس وهذا هو الذي جزم به الزمخشري فقال وما يعزب قري بالضم والكسر وما
يبعد وما يغيب ومنه الروض العازب ولا اصغر من ذلك ولا اكبر القراءة بالرفع و
النصب والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتدا ليكون كلاما براسه وفي العطف
على محل من مثقال ذرة او على لفظ مثقال ذرة فتحا في موضع الجر لامتناع الصرف
اشكال لان قولك لا يعزب عنه الا في كتاب مشكل انتهى ما قرره الزمخشري وكانه

فصل

فصل من ذلك ما نقل عن ابي علي الفارسي وان الرفع في ذلك للعطف على المحل والفتح فيه
للعطف على اللفظ [illegible] والسخاوي شارح الشاطبية رحمهما الله تعالى [illegible]
على قول الامام الشاطبي رحمه الله تعالى حيث قال [illegible] وحرك [illegible] الضم [illegible]
اذا [illegible] من الارض [illegible] العازب [illegible]
والرفع في وجه اصغر الا انه فهو كلام مستقل [illegible] والنصب على نفي الجنس [illegible]
والعطف في الرفع هو [illegible] الجار والمجرور [illegible] كفى بالله [illegible]
في النصب انه معطوف على لفظ مثقال او ذرة الا انه لا ينصرف للصفة والوزن
كاحمر [illegible] وذلك [illegible] التقدير [illegible] لا يعزب عنه [illegible] الا في [illegible]
في [illegible] ذكره ابو علي [illegible] اذا [illegible] الاستثنا من محذوف [illegible]
منقطعا [illegible] وكان الحامل لابي علي الفارسي على ذلك
والنصب ايضا كنفي الجنس فلما كان العطف هو المقصود واتفقت السبعة
هنا على الرفع في مثقال واختلفوا في اية يونس نظرا الى الاختلاف في العطف
وهذا الحامل ضعيف وكان اراد بعض من حضر ان يقرره بعكسه وجوابه ان القراءة
سنة متبعة فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عليه لوجود المانع هنا مع الا
[illegible] على اية سبا نخرجها كما قاله الزمخشري وبها ان شاء الله تعالى وننعطف الى الكلام على
الجوابين الاخيرين فنقول وعلى الانقطاع جرى جمع من المعربين وجزم به العكبري
في اعرابه فقال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بفتح الرا في موضع جر لذرة وللمثقال على
اللفظ ويقران بالرفع حملا على موضع من مثقال الا في كتاب اي الا هو في كتاب
والاستثنا منقطع وقال مكي الذي جزم الزمخشري وزعم بعضهم ولا اصغر الى مبين جملة
مستقلة بنفسها وجعل الاستثنا متصلا وفتح ولا اصغر ولا اكبر على نفي الجنس
ورفعه على الابتدا فعلى هذا ينبغي ان نقف على في السما والقول بان الاستثنا
منقطع هل يرد وهل يقع في القران العظيم ام لا وهي مسالة معروفة لا نطيل بذكرها
واما الجواب الاخر وهو ان يكون الاستثنا من محذوف فتقديره ولا شي الا في كتاب
مبين ونظيره ما فرطنا في الكتاب من شي وكل شي احصيناه كتابا وانما لم اجعله
مستثنى مما قبله رفعا او فتحا لان الكلام على ان الرفع للعطف على المحل والفتح للعطف
على اللفظ فعدلنا من الاستثنا من المذكور الى مقدر مستفاد دل عليه ما سبق ولا بدع
في حذف ما قدر لدلالة الكلام عليه ويكون من مجموع ذلك اثبات العلم لله تعالى
في كل معلوم وان كل شي مكتوب في الكتاب وقد جمع بينهما في قوله تعالى قال علمها عند
ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى وفي قوله تعالى وعنده مفاتح الغيب وهذه الاوجه
الاربعة التي فتح الله بها لا توجد مجموعة في كتاب الاول منها قد علمت اصله ومن قدره
في هذه الاية والثاني قد علمت من قاله والثالث قد علمت من جزم به واختاره
الرابع يشهد له كثير من اساليب العرب وذكر صاحب كتاب تذكرة المذكر انه يجوز
ان يكون الاستثنا متصلا بما قبل قوله وما يعزب ويكون في الاية تقديم وتاخير

نزل فيهم وما تكون في شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل الا كنا عليكم شهودا
اذ تفيضون فيه الى قوله الا في كتاب مبين وما من شي الا وهو في اللوح المحفوظ وهو كشاهده
في ذلك ويجوز الاستثنا من وما يعزب بمعنى سبيل ويذهب المعنى لم يخرج شي عن
الله تعالى بعد خلقه له الا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ لتحصيه كل مخلوق مكتوب
اشكل وفيه نظر اما الوجه فليس هذا نظير اما اليقين الا العلا لكن عند فصل
التاكيد في نحو ذلك بحب العطف بالواو ولا تقول قام القوم الا زيدا الاجمعون اذ في
نعتهم تاكيد لان العطف بالواو وتقول له الا جمعون فان قيل مما يكون ذلك في التي
للتاكيد وها هنا قد لا يكون مقصودا فيكون كقول القايل ما قام الا زيدا الا عمرا
فلت لا يصح لان المثال المستشهد به متفرع ولا تفرع بما نحن فيه ولكن هو قريب من
قولك ما قام القوم الا زيدا الا عمرا فالمستثنين داخلان في القوم ولو سكت عن
احدهما لا استغني بخلاف ما نحن فيه وايضا فلانه يلزم مجاز ان احدهما التقديم والتاخير
والثاني تكرير الا واما الوجه الثاني ففيه تفسير يعزب بيبين ويذهب ولا يعرف انها
الحروف في يعزب ما تقدم النحو قال الصغاني رحمه الله تعالى في العباب قال ابو سعيد
الضرير يقال ليس لفلان امراة تعزبه اي تذهب عزبته بالنكاح مثل قولك تمرضه
اي تقوم عليه في مرضه ثم قال الصغاني والتركيب يدل على تباعد وتنح وتفسيره
بالظهور بعيد ولين سلمناه فلاي شي جمع بين الظهور والذهاب وكانه قصد بين ذلك
ان علم الغيب مكتوم كما يظهر منه ويذهب الا في كتاب مبين وهذا المعنى قريب من كلام
الزمخشري في سورة سبا ما وجه القراة المشهورة بالرفع على الابتدا اشار الى قراة
شاذة بالفتح على نفي الجنس كقولك لا حول ولا قوة الا بالله بالرفع والنصب وهو كلام منقطع
عما قبله قال الزمخشري فان قلت هل يصح عطف المرفوع على مثقال ذرة كانه قيل
لا يعزب عنه مثقال ذرة واصغر واكبر وزيادة لا لتاكيد النفي وعطف المفتوح
على ذرة فانه فتح في موضع الجر لامتناع الصرف كانه قيل لا يعزب عنه مثقال ذرة ولا
مثقال اصغر من ذلك ولا اكبر قلت يابى ذلك حرف الاستثنا الا اذا جعلت الضمير
في عنه للغيب وجعلت الغيب اسما للغيب قبل ان تكتب في اللوح لان اثباتها في اللوح نوع
من البروز عن الحجاب بمعنى انه لا ينفصل عن الغيب شي ولا يزول عنه الا مسطورا في اللوح
انتهى ويمكن ان يجي مثله هنا على تقدير حذف مضاف والقايل ان يقول المانع من
الاتصال جعل الاستثنا من ولا اصغر ولا اكبر مع العطف على اللفظ او المحل فان
قيل المانع ما سبق قلنا فقد وقع التصريح بالعطف مع الاستثنا في قوله تعالى وما تسقط
من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين فان
القراة عند السبعة بجر حبة ورطب ويابس وقد قال الزمخشري ولا حبة ولا رطب
ولا يابس عطف على ورقة وداخل في حكمها كانه قيل وما يعزب عن ربك من هذه الا شي
شي وذلك مثبت للعلم فيكون معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب
هو علم الله تعالى والمعنى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السما ولا اصغر

من جهة ان الجر [illegible] وهذا وجه اخر في الاية الا ان فيه خلاف الحق الا [illegible]
فانه قد يكون [illegible] متقدم [illegible] التاخير [illegible] تقدم [illegible] الوجه [illegible]
الذين [illegible] الا [illegible] المحقق [illegible] كما [illegible]
او وجه [illegible] ولا حبة ولا [illegible] قال الزمخشري [illegible]
وجه اخر ان يكون عطفا على [illegible] الا [illegible]
وما [illegible] من كلام [illegible] يكون الا [illegible]
بقوله
ولا عيب فيهم غير ان [illegible] جواد فما يبقي من المال باقيا
فانه [illegible] فاذا لم يكن فيه عيب فانه قال كلك
[illegible] جوده وفي الاية ان كان يعزب عنه شي فهو الذي في كتاب مبين
[illegible] في كتاب لا يعزب فلا يعزب عنه شي وهذا التقدير لا يصح من جهة انه فيه
[illegible] للفظ ما يدل عليه بخلاف ما تقدم من البيت وايضا فهو ذي
الى تقدير مجاز وايضا فان الجود بوصفه لفظ ليس بنقص واما الذي في الكتاب فليس في
[illegible] هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر ان الباري جل جلاله
عالم بالكليات والجزئيات على ان التقدير في البيت انما هو على المنقطع وحينئذ
فتقدير الانقطاع قد تقدم في الاوجه السابقة بما يصح فلا حاجة الى تقديره بما لا يصح
وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة جعل الاستثنا متصلا بتقدير ان يكون من عطف
الجمل والرفع على الاستيناف والفتح على ان لا التي لنفي الجنس او يكون من عطف المفردات
والتفسير بعزب بنظفه او يكون من باب او يجعل منقطعا كما تقدم وتنبيه كون
الا للتحقيق كما تقدم او الاستثنا من محذوف وقد وضح ان الذي تبادر الذهن اليه
في المجلس قد فتح من الرب الكريم فله الشكر على العطا العميم والحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين وسلم تسليما كثيرا قال ابو محمد عبد الله
ابن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور بن زبادة الكاتب رحمه الله تعالى في اماليه
حدثنا محمد بن القاسم الانباري حدثني ابي حدثنا محمد بن الجهم قال حج الفرا سنة
ست وماتين وحججنا معه فلقيني خلاد بن عيسى ابو عيسى المقري فسالني عن قول الله
تعالى فيهن قاصرات الطرف فقال لم جمع بعد قوله فيهما عينان تجريان فاجبته
بما املى الفرا علينا في كتابه ان فيهن للجنتين والجنتين لما قال ولمن خاف مقام ربه
جنتان قال ومن دونهما جنتان فقال لي خلاد اخطات لانه جمع قبل ذكر الجنتين
فصرت الى الفرا فاخبرته بمسالة خلاد وبجوابي وانكاره علي فردد الفرا في نفسه شيا
ثم قال لي ان العرب توقع الجمع على التثنية قال الله تعالى فان كان له اخوة يريد فان
كان له اخوان وقال تعالى فقد صغت قلوبكما يعني فقد صغا قلبكما كما في كتاب
لب الالباب في المسالة والجواب لابي الحسن ابن جبارة من ابيات المعاني قول الشاعر
انما يطلب الينا سا سيرا ٭ من مكان ضل فيه السايرو

فقوما تبنا [illegible] في [illegible] لدفي نجده اوعامر [illegible]

باي بني نصب ديرا وحده الرفع وكيف يجمع العشا والسحر [illegible] ماله [illegible]

[illegible] هذا [illegible] عطية وابن [illegible] اللبيب [illegible]

[illegible] الاول [illegible] ما [illegible] من قولهم [illegible]

[illegible] على الحلل [illegible] من [illegible]

[illegible] او [illegible] على [illegible]

[illegible] وهذا [illegible] من مكان [illegible] واما البيت

[illegible] على لفظه اذا [illegible] السحر [illegible]

واما المعنى فيه فهو مبتدا ثان فعل مضارع فاعشنا حال من المضمر [illegible]

[illegible] اي رفعته ومنه قول الشاعر وهو ابو حية النميري [illegible]

• اذا نعشناه على الرحل ينثني • مساليه عنه من ورا ومقدم •

ومساليه عطفاه وقد نصبهما على الظرف لانهما في معنى ناحيتيه [illegible]

من ورا ومقدم وتفسير هذا البيت انا اذا رفعناه على الرحل [illegible]

ناحيتيه من جانبيه وهذا الشاهد ايضا من ابيات المعاني [illegible]

قوله في البيت المتقدم ما له منصوب بقوله فاعشا اي رافعا ما له في يديه [illegible]

سحرا لانه نكرة يريد سحرا من الاسحار وقوله او عامر عطف على المضمر [illegible]

الكلام [illegible] ويعرب بمعنى هذين البيتين ان زيدا اصل [illegible]

البنا الساير فيه [illegible] في ناعشا اي رافعا مكرما له هو او عامر والله تعالى اعلم

وورد في سنة ثلاث وعشرين وثمانماية من بلاد المغرب من الفقيه ابي بكر بن محمد

ابن عقبه اسيلة في النحو الى الشيخ جلال الدين البلقيني رحمه الله تعالى فكتب عليها [illegible]

الاسيلة فسبعة الاول زعم ابن مالك رحمه الله تعالى انه حذف عامل المؤكد [illegible]

تعالى فطفق مسحا بالسوق والاعناق هل هو مقبول ام لا الثاني زعم الزمخشري [illegible]

ان قوله تعالى فلما راه عارضا منصوب على التمييز وتعقب ابو حيان له من المصيبة

منهما وذكر ابن [illegible] في قوله تعالى فسواهن سبع سموات الثالث ابن المخصوص بالمدح

فيما انشده الزمخشري في سورة الصافات •

• لعمري لبيس [illegible] لبيس [illegible] الاحرا •

ومنه قول عايشة رضي الله تعالى عنها كان لنا جيران من الانصار ولنعم الجيران كانوا [illegible]

الرابع على ما انتصب بصيرا في قوله تعالى فجعلناه سميعا بصيرا الخامس من اي [illegible]

قول ابي الطيب

• هو الجد حتى تفضل العين اختها • وحتى يكون اليوم لليوم سيدا •

وقول المعري هو الهجر حتى ما يلم خيال • السادس ما معنى من في حديث الا اخبركم بخيركم

من شركم وفي حديث ما ابالي الكلب الاسود من الاحمر و في قول المعري

• وان يك وادينا من الشعر واحدا • فغير خفي ايله من ثمامه •

السابع ما اعرابه قوله فرحم بلا ليومنو في [illegible] وفي [illegible]

[illegible]

واما الاجابة [illegible]

ابن مالك [illegible]

[illegible] حال المعري [illegible]

في الكافية الشافية والالفية [illegible] الالفية [illegible]

عليه [illegible] وقد قال الشيخ ابو حيان [illegible] من افعال المقاربة [illegible]

في [illegible] المصدر [illegible] انتهى [illegible]

قوله والمحصنات من النسا الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم مصدر [illegible]

مؤكد اي كتب الله [illegible] عليكم كتابا وقال الشيخ ابو حيان رحمه الله تعالى كتاب الله عليكم انتصب

باضمار فعل وهو مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم وكانه قيل كتب الله

عليكم تحريم ذلك كتابا وما ذهب اليه الكسائي من انه يجوز تقديم المفعول في باب الاغرا

[illegible] لا يصح لان التقدير ذلك عليكم كتاب الله اي الزموا

[illegible] دليلا لاحتمال ان يكون مصدرا كما ذكرناه **واما السوال الثاني**

فقال ابو حيان في سورة الاحقاف وانتصب عارضا على الحال من المفعول وقال ابن عطية

رحمه الله تعالى ويحتمل ان يعود على الشي المراي اي الطالع عليهم الذي فسره قوله عارضا

وقال الزمخشري [illegible] وهو في الضمير وجهان احدهما ان يرجع الى ما بعده وان يكون مبهما

قد وضح امره بقوله عارضا اما تمييزا واما حالا وهذا الوجه اعرب وافصح انتهى قال

الشيخ ابو حيان وهذا الذي ذكر انه اعرب وافصح ليس جاريا على ما ذكره النحاة لان المبهم

الذي يفسره ويوضحه التمييز لا يكون الا في باب رب نحو ربه رجلا لقيته وفي باب نعم

وبيس على مذهب البصرية نحو نعم رجلا زيد وبيس غلاما عمرو واما ان الحال يوضح المبهم

ويفسره فلا نعلم احدا ذهب اليه وقد حصر النحاة المضمر الذي يفسر ما بعده فلم

يذكروا فيه مفعول راى اذا كان ضميرا وان الحال يفسر المضمر ويوضحه انتهى وكلام ابن

عطية من وادي كلام الزمخشري فانه قال والضمير في راوه يحتمل ان يعود على العذاب

ويحتمل ان يعود على الشي المراي في الطالع عليهم وهو الذي فسره قوله عارضا انتهى

فقد جعل الضمير يفسره ما بعده كما قال الزمخشري لكن الزمخشري افصح بالابهام

والتمييز والحال فلذلك خصه الشيخ رحمه الله تعالى بالاعتراض والذي قاله الشيخ

هو الجاري على القواعد المقررة في النحو واما ايه المعترض فقال الشيخ ابو حيان فيها

قال الزمخشري والضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات يفسره كقولهم ربه

رجلا انتهى كلامه ومفهومه ان هذا الضمير يعود على ما بعده وهو مفسر به فهو عايد

على غير متقدم وهذا يفسره ما بعده منه ما يفسر بجملة وهو ضمير الشان او القصة

وشرطه عند البصريين ان يصرح بجزئيها ومنه ما يفسر بمفرد اي غير جملة وهو الضمير

المرفوع بنعم وبيس وما جرى مجراهما والضمير المجرور برب والضمير المرفوع باول المتنازعين

[illegible] المجهول [illegible] مفسرا له والضمير [illegible] فيه شرح
[illegible] هذه القسم الاخير [illegible] فهو مثل وهذا [illegible] ذكره الزمخشري
[illegible] هذه الضمائر التي سرد [illegible] الا انه [illegible] سبع سموات [illegible] لا منه
[illegible] الزمخشري عليه [illegible] رجلا وانه ضمير [illegible]
[illegible] يكون هذا التقدير يجعله مرتبط بما قبله
[illegible] الكلام [illegible] سوى سبع سموات
[illegible] الى السما [illegible] الى السما والاخر [illegible]
سبع سموات [illegible] الكلام [illegible] سبع سموات [illegible]
العرب بعضهم سبع سموت بدلا من الضمير على ان الضمير عائد الى ما قبله [illegible]
صحيح نحو اخوك مررت به زيدا انتهى فقد منع الشيخ من البدل على عوده [illegible]
ما بعده لاجل عدم الارتباط واجازه على عوده ما قبله لوجود الارتباط [illegible]
اعاريب فتلخص في نصب سبع سموات اوجه البدل باعتبارين [illegible]
بعده والمفعول به ومفعول ثان وحال قال والمختار البدل باعتبار عود الضمير على
ما قبله والحال وترجح البدل لعدم الاشتقاق انتهى والتعقب المذكور في سورة
البقرة نظير التعقب المذكور في سورة الاحقاف وكلام الشيخ رحمه الله تعالى في
ذلك هو الجاري على القواعد كما تقدم وقد تعقب القطب في حاشيته على الزمخشري
ذلك فقال قوله والضمير في خواص ضمير مبهم فيه نظر لان الباب ليس بقياس والحمل
حمل المضمر في قوله ربه رجلا على انه مبهم لان رب لا يدخل الا على النكرات وهذا لا يوجد
في راتب واما السوال الثالث فقد اشار الى ذلك ابن مالك رحمه الله تعالى في التسهيل
في الكلام على المخصوص بقوله او يذكر قبلها معمولا للابتدا او لبعض نواسخه او يجعل
فاعلها مبتدا وخبر مبتدا لا يظهر او اولى معمول فعل ناسخ مثال المخصوص الذي ذكر
قبلها معمولا للابتدا زيد نعم الرجل وعمرو بئس الغلام وزيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا
ومثال المخصوص المعمول لبعض نواسخ الابتدا في باب كان قول الشاعر

اذا ارسلوني نحو تغلب حاجة • امارس فيها كنت نعم الممارس •

وفي باب ان قول الشاعر • انا ابن عبد الله نعم اخو الندا • وابن العشيرة
وفي باب ظن ظننت زيدا نعم الرجل ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلها مبتدا نعم الرجل
زيد وبئس الغلام عمرو وقوله او خبر المبتدا لا يظهر قال فيه الشيخ ابو حيان هذا الاعراب
نسب الى سيبويه ومن نسبه الى سيبويه هذا المصنف في الشرح قال فيه واجاز
سيبويه كون المخصوص خبر مبتدا واجب الاضمار انتهى وطال الشيخ على ذلك بما
وقف عليه في شرح التسهيل ومثال كون المخصوص مذكورا بعد فاعلها اولى معمولي
فعل ناسخ هذا البيت المذكور في السوال لان كان من نواسخ الابتدا وقول زهير

• يمينا لنعم السيدان وجدتما • على كل حال من سحيل ومبرم •

وقد انشده الزمخشري في سورة الصافات في تفسير قوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها

ينزفون

[illegible] قوله [illegible] من [illegible]
[illegible] ومنه [illegible]
[illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] وقوله [illegible] يشبه [illegible]
[illegible] ورواه [illegible]
[illegible] لا [illegible]
[illegible] كانوا [illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم من [illegible]
[illegible] ويقع في بعض النسخ اسقاطه من الورق ولذلك
[illegible] الاطراف ورواه مسلم في اخر الكتاب كما في الرواق بدون هذه اللفظة
[illegible] فقد يكون في غير الصحيحين وفي مسند احمد الا ان حولنا اهل
[illegible] جزاهم الله خيرا وفي ابن ماجة عن ابي سلمة عن عايشة انه كان لها
[illegible] صدوق واما السوال الرابع ان جعل ان كانت بمعنى
[illegible] حالا فانه يجوز تعدد الحال وصاحبه مفرد نحو جا زيد ضاحكا وان كانت
بمعنى صير فمعمولها سميعا مفعول ثان وكذلك بصيرا لانهما خبران في الاصل فجعل
كل منهما مفعولا ثانيا ويجوز تعدده لما دخل عليه ناسخ الابتدا لم يعرب كل واحد منهما
مفعولا ثانيا وقد قال ابن مالك رحمه الله تعالى في التسهيل باب الافعال الداخلة
على المبتدا والخبر الداخل عليهما كان والممتنع دخولها عليهما [illegible] المبتدا على استفهام
فتنصبهما مفعولين ولا يحذفان معا او احدهما الا بدليل ولهما من التعدد ما
للخبر المجرد بين ولنا فيه من الاقوال والاحوال ما للخبر كان انتهى وقد جا في خبر
كان نحو وكان الله سميعا بصيرا وكان الله عليما حكيما فكذلك ما نحن فيه ويمكن
ان يجعل الاول المفعول الثاني والثاني صفته كما في قوله تعالى فجعلناه هبا
منثورا ويجوز ان يجعلا في معنى واحد على معنى مميز بين الاشيا اذ لا يحصل
التمييز بين الاشيا غالبا الا بالسمع والبصر فيصير مثل قولنا الرمان حلو حامض
بمعنى مز واذا جا مثل جعل الله الرمان حلوا حامضا كان حكمه كذلك واما السوال
الخامس فجوابه انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه هذا الضمير يجوز ان يقال هو
من القسم الخامس الذي ذكرناه من كلام الشيخ ابي حيان في جواب السوال الثاني
وهو الضمير المجهول خبره مفسرا له وقد ذكر ابن مالك رحمه الله تعالى ذلك في
التسهيل فقال او يتقدم الضمير منوي التاخير ان جر برب او رفع بنعم او شبهها
او بأول المتنازعين او ابدل منه المفسر او جعل خبره او كان المسمى ضمير الشان
عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين قال الشيخ ابو حيان ومثال جعله
خبرا قوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به
الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة

لا انه الجيد [illegible] ومنه [illegible] النفس [illegible]
[illegible] في كلام الزمخشري [illegible]
[illegible] العربية [illegible]
[illegible] الشيخ ابو حيان رحمه الله تعالى [illegible]
[illegible] في الصحيح [illegible] يكون
خصيصه ما الخبر [illegible] سياق الكلام واما ما ذهب اليه [illegible]
بتفسيرها هو حياتنا الدنيا الذي هو الخبر فهو فاسد لانه اذا فسره [illegible] والخبر
يصدق لشي وبموصوف بشي كان ذلك الضمير ما يدل على الخبر بتقييد [illegible]
صفته واذا كان كذلك صار تقدير الكلام ما حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا
ولا يجوز ذلك كما لا يجوز ما غلامنا العالم الا غلامنا العالم لانه لا فائدة في [illegible]
يستفاد من الخبر الا ما يستفاد من المبتدا وذلك لا يجوز ولذلك [illegible]
مالكها وسيد الجارية مالكها وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب اليه
المصنف لانه قال وضع هي موضع الحياة فلم يقل موضع حياتنا [illegible] هو
الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها وبينها يعني ان سياق هذا الكلام [illegible]
هو الحياة انتهى وتلخص منه انحصار نفي كلام الزمخشري ولم ينص تقديرا [illegible]
ونقل عليه قد ذكرته في تفسير سورة البقرة على سبيل الجزم به بعبارة ابن مالك
حيث قلت والضمير المجهول خبره مفسرا له انتهى وحينئذ فيصير تقدير قول المتنبي
هو الجد الى اخر معناه الجد اي الكامل الجد بهذه الصفة وقول المعري هو الهجر معناه
الهجر اي الكامل اي الهجر بهذه الصفة وهو ان لا يبقى خيال لمتيم خيال لم يحمل الهجر فهذا
ما ظهر وفوق كل ذي علم عليم **واما السوال السادس** فالحديث باللفظ الاول

[illegible] الاصل

واما الثاني فهو من كلام عبد الله بن الصامت الراوي عن ابي ذر رضي الله تعالى عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي فانه يستره اذا كان بين
يديه مثل موخرة الرحل فانه يقطع صلاته الحمار والمراة والكلب الاسود قلت
يا ابا ذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن اخي سالت
النبي صلى الله عليه وسلم كما سالتني فقال الكلب الاسود شيطان رواه مسلم وهذا
في المثال الاول للفصل قال ابن هشام رحمه الله تعالى في المغني في اقسام من اثني عشر
الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز
الخبيث من الطيب قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل وان ماز
وميز بمعنى فصل والعلم صفة يوجب التمييز والظاهر ان من في الايتين للابتداء او بمعنى
عن وقد افتى الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل واقره ابن مالك على ذلك فقال
قال المصنف في الشرح واشرت بذكر الفصل الى دخولها على ثاني المتضادين
نحو والله يعلم المفسد من المصلح وحتى يميز الخبيث من الطيب ومنه قول الشاعر

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **واما السوال السابع** [illegible]
[illegible] من سنة [illegible]
[illegible] للقاهرة وثقة توجه لان للعرب [illegible]
[illegible] التفصيل [illegible] تقسيم واقسمين من ناضح [illegible] لان في رواية فراب الشا

٣

[illegible] اصاب منه شيئا فمسح به ومن لم يصب منه اخذ من بلل
[illegible] في مسلم في كتاب الصلاة في ذكر السترة وتكون ذلك كقول
الشاعر

٢

[illegible] يستمعوا المزح راتبهم • من بين ملح مميس او سافع •
[illegible] يزيد وسافع لان البدل التفصيلي لا يعطف الا بالواو وانتهت الاجوبة
والله تعالى اعلم • **كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى البدر الكلستاني** في
رحمه الله تعالى ما نصه •

ويا علامة الاداب يا ابن الرسائل • ومن علمه الوافي بحل المسايل
امام حوى علما وفخرا وسوددا • فاصبح مقصودا وكل وسايل
فكان سراج الملك ما لم عصره • بمذهب نعمان وما نحو ما ثل
فان اشكلت يوما امور فانه • لمن علمه المهذب والفضل كامل
نهاية كل الناس عند اجتماعهم • بحضرته الاصغا لما هو قايل
فيبدي سوالا لم يذكر حله • الا فاجيبوا هذا مجيب وسايل
هو البدر ان لاقيته لمحاسن • هو الليث في كر وفر معا مثل

ما قول امام اهل الادب • مالك زمام معاني الرتب • وخليفة النعمان في هذا العصر
ومن باقدامه واقدامه يحصل النصر • في بيتين وقعا لابي تمام • يمدح بهما المعتصم
الامام لما طلب بحضرة الخوارج العامس عن الشرايع والمناهج • وهما قوله •

ولقد شفى الانفس من برحائها • ان صار بابك جار مازيار •
ثانيه في كبد السما ولم يكن • كاثنين ثان اذ هما في الغار •

قال الصعيدي رحمه الله تعالى قد غلط ابو تمام في هذا التركيب لانه انما يقال ثاني
اثنين وثالث ثلاثة ورابع اربعة ولا يقال لاثنين ثان ولا لثلاثة ثالث ولا لاربعة
رابع ولما وقف المملوك على هذا التغليط استبعد وقوع مثله من ابي تمام وخاض فكره
في الجواب وعام وخطر للمملوك ان المراد غير ما فهمه الصعيدي وقصده عن ذلك على حسن
علومه نقتبس وبكلامه نقتدي وهو ان في الكلام تقديما وتاخيرا وتغليبا للتركيب

قف على تغليط الصعيدي لابي تمام في استعمال كاثنين ثان وارد على الصعيدي

وتغيير اوصوات النغمة ... لكن كاثنين اذ هما في الغار ثان وبذلك يدفع عن كلامه
[illegible] ... الهنتصية فتحسيقا ... كلام ابي تمام
... المعرج ... وحصل ... ولا شك ... الجواب
لا يخلو ... منه ... ابو تمام على مراعاة الايم ...
... الغلط الواضح لا ... لم يوجد ...
... حال ثاني والمسؤول ... الغلط والتشويش من الحقالي
... الفضلا المتوالي فكتب اليه البدر ... في جوابها ...

اتتني ابيات تموج بلاغة • وفيها على بحر العلوم دلالة
ونظمها صدر الزمان وعينه • جلا للمعاني والمعاني جلاله
هو الرجل المبرحا دوحي • بسيط المعاني للعقاب ...
اذا هز اقلام الفصاحة تجلي • مسائل فيها من فنون ...
وما لك فقه الشافعي باسره • اصولا وفروعا واصولا ...
ونادي له في كل نادي حضا له • الا في سبيل المجد ما انا فاعل
له المعقول والوضاح في كل معضل • وفصاح تعنس يوم تاني تجادله

اتاني بهم ما اتحف به من فن البلاغة وما تكلف طريقي بسبح جرح واعتنا في عق انه لث
والمثاني او في اسهل كاسه وطيب انفاسه اما الصغري المغلط فغالط في واضح
واعتراضه فاضح وقد صعب نا قصر ذهنه عند الكلام في حل تركيب انشاد الادبا
ابي تمام حيث لم يفرق بين كاثنين ثان وبين كثاني اثنين والفرق ظاهر عند ...
عار عن الافهام اذ الاول تركيب جملي والثاني تركيب اضافة وظهور النون ...
كالنصب والنون ... هذا الوهم المعطل لعاريه من المعني ... والمتني والتبي
يقضي منه العجب ان الخطي في الظاهر كيف يبعد من محققي الادب واما ...
وبيان معناه فالظاهر منه المقصود بما يقوله العبد وهو محمود ان باسه خير ثان
لصار ولكن جعله من قبيل اعطا القوس باريها في ترك النصب اذ هو حينئذ ...
ولم يكن لمعني لم يضربونه ساق اذ صار ثان اسمه وتنوينه عوض عن الضمير المضاف
اليه وكاثنين خبره وفيه مضاف محذوف والمال ولم يصر باسه كثاني اثنين
اذ هما في الغار لانهما تجاوز الى العلو لا في العز والغرض ان يصف مقامه بالارتفاع
لكن في الصلب وهو من التهكم المليح انتهي نقلت من خط الشيخ كمال الدين
الشهير والد شيخنا سيد الشيخ العلامة بدر الدين بن العلامة جلال الدين بن
مالك عن قوله تعالي ولو علم الله فيهم خيرا الاية والبحث عن تركيبها فاجاب هذه
الاية على صورة الضرب الاول من الشكل الاول من القياس المؤلف من متصلتين
لانها مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين وبينهما حد اوسط هو
تالي الصغرى مقدم في الكبرى وذلك مستلزم قضية اخرى متصلة مركبة من
مقدم الصغرى وتالي الكبرى وهو لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهم معرضون وكيف يكون

المعاني ...

سؤال عن جواب ابن مالك في قوله ولو علم الله فيهم خيرا

علم

[illegible]
علم الله فيهم خيرا ... لتولوا ...
ثلاثة اجوبة ... المتصلة ...
شرط الانتاج ايجاب الاوسط ... التغيير ...
... ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
... خيرا ... لتولوا ...
... عن الانتاج ... وقيل معناه لو اسمعهم ...
لتولوا بعد ذلك وارتدوا وايضا هذا التغيير يكون الحد الاوسط وهو اسمعهم مختلفا
هو في الجملة الاولى بمعني لو لاسمعهم اسماع لطف بهم ورحمة لهم لسمعوا وامنوا
واستقاموا وفي الجملة الثانية بمعني ولو اسمعهم اسماع فتنة لهم وابتلا فسمعوا
... لتولوا وارتدوا ولا شك ان اسماع اللطف والرحمة غير اسماع البلا
والفتنة واذا لم يكن الاوسط متحدا لم يكن الانتاج لازما الجواب الثاني سلمنا اتحاد
الاوسط ... انتاج القياس المؤلف من المتصلتين كما هو راي جماعة من المتاخرين
فانهم قالوا لا يلزم من صدق كلما كان اب ج د وكلما كان ج د فهو صدق كلما كان اب
... لان الكبرى ... على ملازمة الاكبر للاوسط في نفس الامر والصغري تدل على صدق
الاوسط على تقدير صدق الاوسط فلا نسلم انه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة
الاكبر للاصغر وانما يلزم ذلك ان لو بقيت الملازمة بين الاوسط والاكبر على ذلك التقدير
لا زم ... ان تعتبر مثل هذا في الاية الكريمة فتنزل قوله تعالي ولو اسمعهم لتولوا
على انه ... للاسماع في نفس الامر ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم على ان الاسماع
ثابت على تقدير ثبوت علم الله تعالي فيهم خيرا فلا يلزم من ذلك لو علم الله فيهم خيرا
لتولوا لان علم الله فيهم خيرا محال فجاز ان يستلزم صدقه ورفع التلازم في قوله ولو
اسمعهم لتولوا ومعناه التلازم فيه لان المحال يستلزم المحال الجواب الثالث
انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو راي الامام ومن قبله لكن لا نسلم انه يجب
اللازم عنه في الاية الكريمة اشكالا فانه يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا على دعوي
... لتولوا ... على التقدير ... علم الله فيهم خيرا لتولوا فان قلت
... الله فيهم خيرا محال ... يستلزم شيئا ونقيضه لان المحال ...
المحال والله سبحانه وتعالي اعلم الاذكار بالمسائل الفقهية لابي القاسم عبد
الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي رحمه الله تعالي امين بسم الله الرحمن الرحيم وما
توفيقي الا بالله قال الزجاجي اما بعد حفظك الله وابقاك وهدانا واياك ووفقنا
فهما ... ولدينا ودنيا للرشاد ورزقنا علما ينفعنا به وعملا يقرب به ويزلف لديه
انه سميع بصير وعلى ما يشا قدير فانك سالتني بالمسالة التي سالت عنها في البيت
الذي سيل عنه الكسائي وهو قوله •

فانت طلاق والطلاق عزيمة • ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم •

وتفسير وجه النصب في ثلاثا مسائل فقهية من العربية يتلاقي بها النحويون

بن

لوا

ع

فيجوز ان ه

وبما [illegible] ابو بكر محمد بن احمد
[illegible] المعروف [illegible] اجتمع هو وابو الحسن بن كيسان مع ابي
[illegible] ثعلب [illegible] ابا العباس ثعلبا افاده
[illegible] ومسائله المشهورة [illegible] وعنته مستنبطا من
فاحببت ان اجمعها في هذا الكتاب [illegible] لاذكار بالمسائل الفقهية
[illegible] ذلك حين نشطني له فجمعته [illegible] كلها وما انضاف اليها وجانسها ومثله
[illegible] التي جرى ذكرها وجعلته نهاية في الاختصار وتوخيت فائدة الاكثار لان
التطويل ضجر والتكثير يضجر وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل مسئلة
قال اذا قال الرجل لامراته ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فانت طالق فانها
لا تطلق حتى تبدا بالسوال ثم يعدها ثم يعطيها بعد العدة لانه اشترط في العطية
لها العدة واشترط للعدة السوال وقد حصل شرط كل شي قبله فالعدة بعد السوال
والعطية بعد العدة وكذلك يقع الترتيب في الحقيقة وليس ها هنا اضمار الفا لان الجواب
كل جزا قد تقدم قبله فصار مثل قولك اقوم ان قمت الا ترى انه لا يلزمك القيام حتى
يقوم مخاطبك وان الجواب مبدو به وكذلك ان قال الرجل ان اعطيتك ان وعدتك
ان سالتني فعبدي حر فليس يعتق حتى يبدا بالسوال ثم يكون منه العدة ثم العطية فان
ابتدا بالعطية من غير سوال ولا عدة لم يعتق وكذلك المراة لا تطلق وكذلك ان وعده
من غير سوال ثم اعطاه مسئلة فان قال لها ان سالتني ان اعطيتك ان وعدتك
فانت طالق فانت مضمر للفا في الجزا الثاني لان العطية لا تكون الا بعد السوال كانه
قال ان سالتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق ولا تضمر الفا في الجزا الثالث
لان الوعد قبل العطية فهذه ايضا لا تطلق حتى تسال ثم يعدها ثم يعطيها كانه قال
ان سالتني فان اعطيتك بعد ان اعدك فانت طالق فهي من جهة الطلاق ووقوعه
في الترتيب مثل الاولى الا انها في تقدير الفا واضمارها تخالفها فان اعطاها من غير سوال
لم تطلق وان وعدها ولم يعطها لم تطلق وان وعدها واعطاها من غير ان تتقدم سوال
لم تطلق وكذلك اذا قال لعبده ان سالتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر وكذلك
تضمر الفا في الجزا الثاني كانه قال ان سالتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر مسئلة
فان قال لها ان سالتني ان وعدتك ان اعطيتك فانت طالق فهو مضمر للفا في ذلك كله لانه
قد وقع كل شي في موضعه لان السوال يكون ثم العدة ثم العطية فكانه قال ان سالتني
فان وعدتك فان اعطيتك فانت طالق وهذه المسايل الثلاث في ترتيب وقوع الطلاق
سوا وفي تقدير العربية مختلفة مسئلة فان قال لها ان اجنبت منك جنابة فان اغتسلت
في الحمام فانت طالق فاجنب ثلاث مرات واغتسل مرة في الحمام فانها تطلق واحدة لانه
لا اغتسال في الحمام مشترط مع الاجناب فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا مسئلة فان قال
لها كلما اجنبت منك جنابة فان مات فلان فانت طالق فاجنب ثلاث مرات ومات فلان
فانها تطلق ثلاثا لان موت فلان لا يزدد مع كل جنابة والمعنى انت طالق ان مات فلان

الا انه خاص [illegible] الى الحال [illegible] الظرف [illegible] في معنى المضاف اليه
[illegible] ما تقرر [illegible] فكره [illegible] مقدم
معمول ليس مثله [illegible] والجواب [illegible] ان الشي [illegible] بعضه [illegible]
فلا يمتنع تقديم احدهما على العامل [illegible] تقديمه [illegible]
وكذا اذا فصلوا اذا [illegible] على العامل وقد قالوا [illegible]
قائما [illegible] فاذا جاز تقديم [illegible] في التشبيه التي بها يعتدى [illegible]
من باب الفعل [illegible] السوال الخامس متى يجوز ان يعمل [illegible]
الواحد [illegible] وما [illegible] والجواب قد عرف مما تقدم وهو اذا كانت احدى الحالين
متضمنة [illegible] الاخرى نحو جاء زيد راكبا مسرعا السوال السادس هل يجوز التقديم والتاخير
في الحال [illegible] والجواب ان الحال الاولى يجوز فيه ذلك لان العامل فيها لفظي فكذلك
ان تقول مع جواز تقديم هذا اطيب بسرا منه رطبا وهو الاصل ولا يجوز في الثانية التقديم
لان عاملها معنوي والعامل المعنوي لا يتصور تقديم معموله عليه السوال السابع كيف
تصورت الحال في غير المشتق والجواب انه ليس بشرط الاشتقاق لجنة ولا قام عليه
دليل ولهذا كان الحذاق من النحاة قالوا انه لا يشترط بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا ولا
يشترط فيه الا ان تكون دالة على معنى متحول ولهذا سميت حالا كما قال •

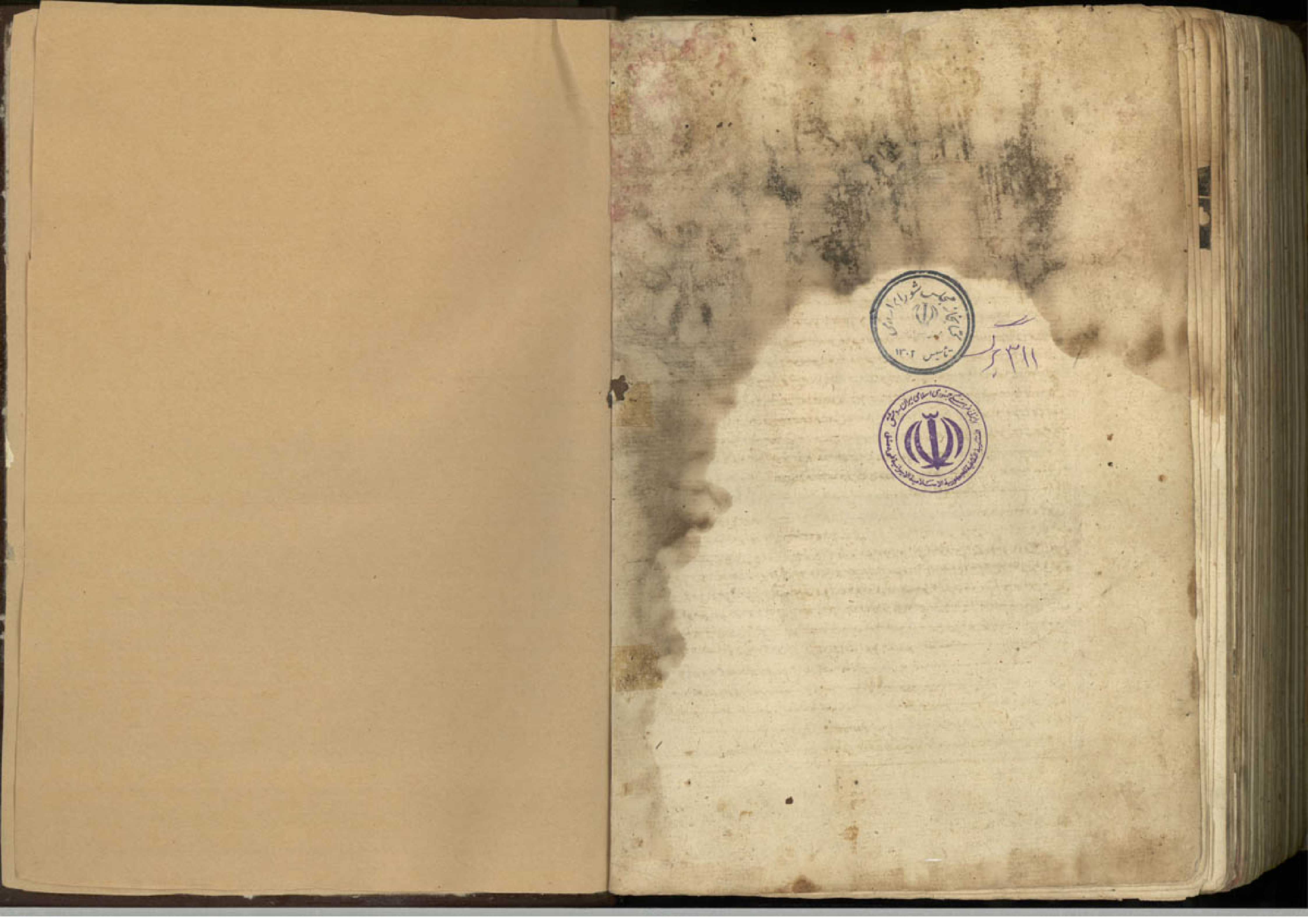
لو لم تحل ما سميت حالا • فكل حال تفقد الزوالا

وكم من حال وردت جامدة نحو قمنا الى المدد رجلا رجلا هذه ناقة الله لكم اية ومررت بهند
العود [illegible] مررت به رمادا وتاويل ذلك بمشتق تعسف ظاهر السوال الثامن الى اي
شي وقعت الاشارة وتعلقهم هذا والجواب ان متعلق الاشارة هو الشي الذي يتعاقب
عليه هذه الاحوال وهو ما يخرجه النخل من اكمامه فيكون بلحا ثم سنانا ثم قلا ثم بسرا
الى ان يكون رطبا فمتعلق الاشارة المحل الحاصل لهذه الاوصاف فالاشارة الى شي
ثابت غير البسر والرطب وهو حامل البسرية والرطبية اي الحقيقة الجامعة لهذه الصفات
ونظيره [illegible] ذلك انك تقول زيد قايما احسن منه قاعدا وقال عبد الله بن سلام
لعثمان رضي الله عنهما انا خارجا انفع منك داخلا ولا اشارة ولا اشارة اليه
هنا وانما هو اخبار من الاسم الحامل للصفات التي منها القيام والقعود والدخول
والخروج ولا يصح ان يكون متعلق الاشارة صفة البسرية ولا الجوهر بقيد تلك
الصفة لم يصح تقييده بحال الرطبية فلم يبق الا ان تكون الاشارة الى الجوهر الذي
يتعاقب عليه الاحوال وهو يبين لك بطلان قول من زعم ان متعلق الاشارة في هذا
هو العامل في بسرا فان العامل اما ما تضمنه اطيب من معنى الفعل واما كان المقدرة
وكلاهما لا يصح تعلق الاشارة به السوال التاسع هلا قلتم ان بسرا ورطبا منصوبان
على خبر كان وتخلصتم من هذا كله والجواب ان كان لو اضمرت لاضمر ثلاثة اشيا الظرف
الذي هو اذا وفعل كان ومرفوعها وهذا لا نظير له الا حيث يدل عليه الدليل واذا
منع سيبويه من اضمار كان وحدها فكيف يجوز اضمار اذا واذا معها وانت لو قلت

[illegible] ... الاحوال فيها تيك
[illegible] ... فمن ترى
[illegible] ... الحضار
[illegible] ... في زمان
[illegible] ... مستقبلا ولا بد من اضمار
[illegible] ... الافعال
[illegible] ... فعلا تكون تتعين اضمار كان [illegible]
لذا اضمرنا الظرف واما اذا لم تضمر [illegible] كان وتكون [illegible] انه يفضل الشي
على نفسه باعتبار زمانين واذا الزمان تجرا [illegible] تخلص [illegible]
احدهما على الاخر غنية عن ذكر الزمان وتعذر اضماره [illegible]
في حال [illegible] الطيب منه في حال رطبيته استقام ولا اذ هنا [illegible]
الحال على مقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين [illegible]
يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه بالحقيقة والمجاب ان وصفيه كذلك ولا يجوز
ان تقول هذا بسرا طيب منه عنب لان وضع هذا الباب لتفضيل الشي على نفسه [illegible]
وفي زمانين فان جئت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بسر اطيب منه عنب فتكون
حكمين احدا هما هذا بسر والثانية اطيب منه عنب والمعنى العنب اطيب منه ولو قلت
هذا البسر اطيب منه عنب لانقضت الجملة والكشف معناها والله تعالى اعلم مسيلة
سيلت من اعراب تركيب وقع في بعض كتب الحنفية وهو تقضى بالشفعة داها عمد
الدفع الى ذي اليد وان الشارح اعرب داها حالا من الفاعل وهو الدافع الجواب
الوجه اعرابه حالا من النايب عن الفاعل وهو بالشفعة العين الدفع الذي هو
فاعلا اسم الفاعل وهو دافعا والذي ذكره الشارح من كونه حالا منه انما هو تفسير
معنى لا تفسير اعراب وتفسير المعنى يتسامح فيه من غير مراعاة ما تقتضيه الصناعة
الاعرابية والذي تقتضيه الصناعة قطعا انما هو كونه حالا من بالشفعة وان كان
في المعنى هو صفة للدافع فهو حال مبيّنة جارية على غير من هي له كالصفة المشبهة
والجز الشي فهو كقولك حتى لقيت هارب ابوها عمرا فعمرا حال من عمد لان
ابوها الفاعل به وان كان في المعنى له ونظيره في الصفة مررت بامراة ضارب
ابوها عمرا وفي الخبر هند ضارب ابوها عمرا فضارب صفة لامراة لا لابيها
وخبر عن هند لا عن ابيها وان كان في المعنى هو للاب ويكفيك العبارة يقضي بالشفعة
حال كونه دافعا بمعنى الدفع الى الخ ولو اعرب حالا من الدفع فكان حقه التاخير
وحينئذ يصير التركيب تقضي بالشفعة الدفع الى ذي اليد دافعا ممن تمسا
وهذا تركيب مقلب غير مستقيم واعجب من ذلك ان يظن ان دافعا حالا من الدفع
وهذا فاعل به وفي ذلك صحة وران عن حجة العربية احدهما انه باعتبار كونه حالا
منه حقه التاخير عنه وباعتبار كونه عاملا في الرفع حقه التقديم وهذان امران

سماعمان

[illegible] ... لبية
[illegible] ... المعو
[illegible] ... الاقلا
[illegible]
[illegible] ... والمعو
[illegible] ... الامام [illegible] النحو [illegible] تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] سايل عن الحكم في
[illegible] بالكسرة او بالفتحة وذكر انه قرواه بالكسرة
[illegible] غير منصرف فقال له الالف واللام توجب
جر غير المنصرف بالكسرة [illegible] له ليبت [illegible] انما هي من نفس الكلمة وليست
للمعرفة والتعريف [illegible] بالكسرة لا يجوز الا ذلك وبيان ذلك بمسايل الاولى
[illegible] غير المنصرف بالكسرة اذا دخلته الـ سوا كانت معرفة كقوله تعالى
[illegible] في المساجد او موصولة كالاعمى والاصم او للمح كالنعمان او زايدة
كقول الشاعر رايت الوليد بن اليزيد مباركا ۰ الثانية قال النحاة العلم
[illegible] واما منقول والمنقول اما من اسم جنس كاسد وثور وذيب ونعمان او اما
من مصدر كفضل وزيد وسعد اما من صفة اسم فاعل كحارث وطالب او اسم مفعول
كمنصور ومسعود او صفة مشبهة كحسن وسعيد او صفة مبالغة كعباس فان لمح فيه
الاصل [illegible] الاداة وان لم تلمح لم تدخل قال في الالفية ۰
وبعض الاعلام عليه دخلا ۰ للمح ما قد كان عنه نقلا ۰
كالفضل والحارث والنعمان ۰ فذكر ذا وحذفه سيان ۰
[illegible] منقول فانه في اللغة اسم للاسد وللرجل الشجاع فاذ قصد نقله من
الاول [illegible] منقول لغة اسم عين كاسد وليث وثور وذيب وان قصد نقله من الثاني فهو منقول
من صفة مشبهة كالحسن والحسين فعلى كل تقدير اللام فيه للمح فاذا اقترنت به جر بالكسرة جرما
[illegible] الرابع لا يعرف في الالفاظ مطلقا اسم فيه ال غير لام [illegible] الكلمة الى لفظ
الجلالة على ارجح القولين فيه وما عداه فلا تخلو ال فيه من قسم مما قدمنا واما معرفة
او للمح او موصولة او زايدة فهي طارية عليه لفظا فيوجب جر غير المنصرف حتما كملت
الاشباه والنظاير النحوية بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه غفر الله تعالى لكاتبها وقاريها
والناظر فيها والداعي لهم بخير والله اعلم بالصواب ۰
وان تجد عيبا فسد الخللا ۰ تبق عند الله في عين الملا ۰
لا تعاير من به عيب وقل ۰ جل من لا فيه عيب وعلا ۰
على يد العبد الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير الراجي عفو ربه القدير ۰
عبد الله بن علي بن ابي الحسن بن علي البدبودي بن علي التبريسي ۰
الشهير بالصاوي غفر الله لهم ولجميع المسلمين [illegible] ۰


کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تأسیس ۱۳۰۲
۳۱۱

